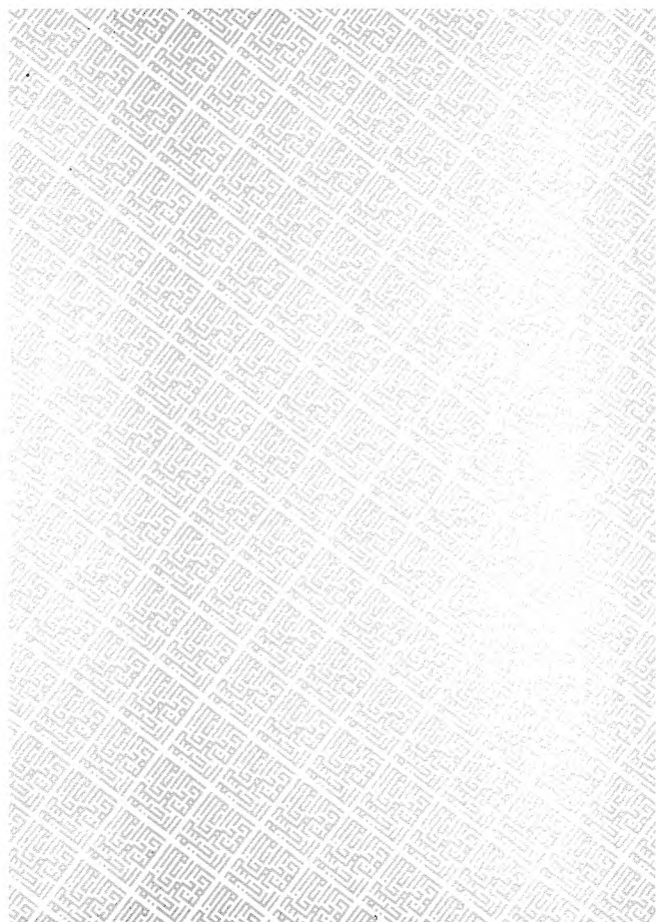
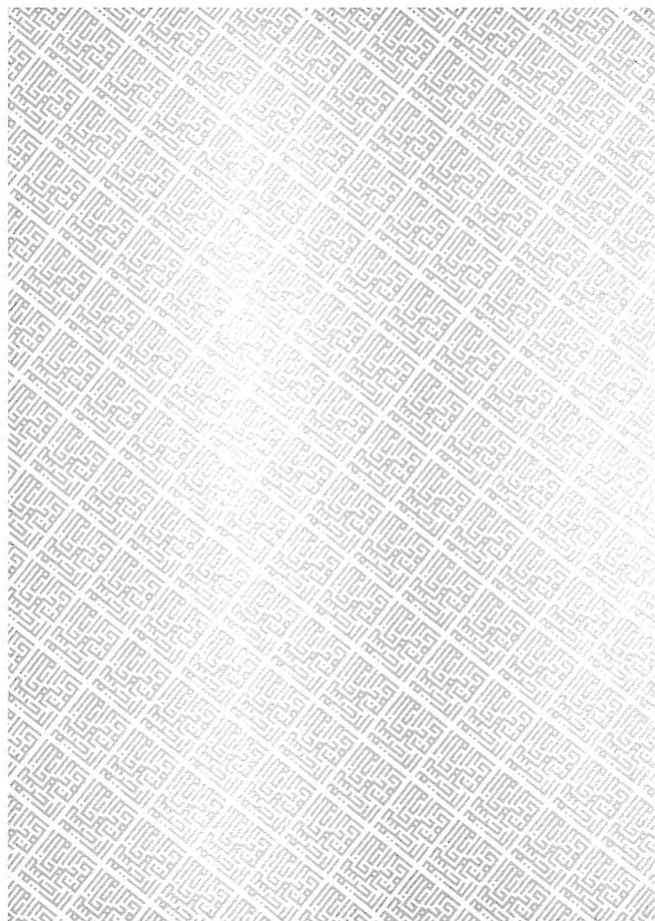


محاضر
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٨





الدولة المصرية

مجلس الشيوخ

مجموعة الملاحق

لمحاضر دورة الانعقاد الثالث عشر

من ٢٧ ديسمبر ١٩٣٧ - ٨ نوفمبر ١٩٣٨

١٥٤٢

فهرس الملاحق لمضابط دور الانعقاد العادى الثالث عشر لمجلس الشيوخ

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي قمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
١	٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الحربية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية .	٢٠١
٢	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٦٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية. زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٣١ (زرع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وما كينات الأسفلت بالقللي) .	٤-٢
٣	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لأعمال وصل الجارى الفرعية إلى الجارى العمومية .	٥٠٤
٤	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لشراء مهمات وأدوية وآلات .	٧٠٦
٥	٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بشسوية الديون العقارية	٢٦-٨
٦	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الحفانية لتفقات المؤتمر الدولى السابع لتوحيد قانون العقوبات .	٢٧-٢٦
٧	١٣ أبريل سنة ١٩٣٨	"	المراسم قوازين التي صدرت منه حل مجلس النواب	٣٠-٢٨
٨	"	"	مشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩	٣٦-٣١
٩	١٨ مايو سنة ١٩٣٨	لجنة الحفانية	تقرير اللجنة عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحرم الدكتور زكى ميخائيل شارح السيرة في إجراءات الخالفة رقم ٢٠٤١٣ مردود سنة ١٩٣٦	٣٧
١٠	"	"	تقرير اللجنة عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحرم محمد زايد جلال افندى للسيرة في إجراءات قضية الخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٦	٣٧
١١	٢٤ مايو سنة ١٩٣٨	لجنة الرد على خطاب العرش	تقرير اللجنة عن الرد على خطاب العرش	٣٨
١٢	٧ يونيو سنة ١٩٣٨	لجنة الحفانية	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحرم محمد احمد الشريف بك عن حرمان الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم لمجلس الشيوخ .	٣٩

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	اللجنة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
١٣	١٤ يونيه سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والمشارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحرية والبحرية" فرع ١ "ديوان العموم والجيش" باب ٣ "أعمال جديدة" للإلتحاق منه في الضرورات الحرية .	٤١ و ٤٠
١٤	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصاريف عمومية" بمبلغ ٣٠,٣٦٠ جنيا زيادة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع "بند ٦" وعتيقات نزع الملكية لوضع خطوط التنظيم "بند ١٣" وصيانة وزيميات "بند ٢٦" .	٤١ - ٤٣
١٥	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٣ "مصلحة المبانى الأثرية" باب ٣ "أعمال جديدة" لإنشاء طابق جديد مبنى مصلحة الأملاك الأثرية .	٤٣ - ٤٥
١٦	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية "وزارة الصحة العمومية" قدره ٥,٠٠٠ جنيه لمصاريف مؤتمر الجذام الدولى الذى انعقد فى القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨	٤٥ - ٤٧
١٧	"	"	تقرير اللجنة عن الاقتراح بشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البطل بتنظيم التوظيف في الحكومة .	٤٧ - ٤٩
١٨	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ جنيه في ميزانية "وزارة الأشغال العمومية" "مصلحة التنظيم" زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة الحديد بشوارع المحرم .	٥٠ - ٥٢
١٩	"	"	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أو الفضل بتنازل الحكومة عن الضرائب المفروضة على أعيان الأوقاف الخيرية .	٥٢
٢٠	"	"	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك برفع الضرائب عن الأوقاف الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف .	٥٣ - ٥٥
٢١	"	لجنة الحفانية	تقرير اللجنة عن موضوع ابتداء مدة الآتية الأيام المخصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة لحضرات الأعضاء المدينين والأعضاء المنتخبين الذين لم يطلعن في صحة انتخابهم .	٥٦ - ٥٨
٢٢	"	"	تقرير اللجنة عن امر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة لحضرات الأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزائنة العامة عن وظائف يشغلونها .	٥٨
٢٣	"	"	تقرير اللجنة عن طلب وزارة الحفانية الإذن للسفر في إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة من حضرة حسين فرد بك وأتمر ضد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .	٥٨

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي تقدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
٤١	٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨	لجنة الأشغال	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بامتداد مصرف بحر البقر من ناحيته الغربية من بورسعيد إلى القناة الداخلية لقناة السويس .	٩٦ و ٩٧
٤٢	"	لجنة المواصلات	تقرير اللجنة عن اقتراح المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطي بإنشاء كوبرى على بحر فاقوس وعمل نفق تحت السكة الحديدية ببندر فاقوس .	٩٧ و ٩٨
٤٣	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد أمين عزب بتجديد مسجد بناحية المحادين أم عثمان مركز كفر صقر وإحاطة بوزارة الأوقاف .	٩٨
٤٤	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندى بإصلاح مسجد الجعفرى بمدينة السويس .	٩٨ و ٩٩
٤٥	"	لجنة التجارة والصناعة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك بقيام مكتب السياحة بدراسة حال المصايف المصرية وتحسينها وبخاصة مصيف رأس البروجسة .	٩٩-١٠٣
٤٦	٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بعمل التعيين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة .	١٠٣ و ١٠٤
٤٧	"	"	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بالقواعد التى تقوم عليها الأزيات والملاوات لموظفى الحكومة .	١٠٤
٤٨	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥,٠٠٠ ج.م. في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لتسوية تجاوز الباين الأول والثانى .	١٠٥ و ١٠٦
٤٩	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٨,٢٩٣ ج.م. في ميزانية وزارة المواصلات (البريد) لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثانى .	١٠٦ و ١٠٨
٥٠	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ انماص بنظام التلغود في البلاد المصرية .	١٠٨-١١٠
٥١	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥,٨٣٩ ج.م. لشبكة إنشاء ووصف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العاصرية .	١١٠ و ١١١
٥٢	٤ يولييه سنة ١٩٣٨	لجنة الحفائفة	تقرير اللجنة عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كلافى الأدهس للسير في إجراءات قضية اللجنة رقم ٢٩٧ مركز النيابة ١٩٣٨	١١٢
٥٣	"	"	تقرير اللجنة عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨	١١٢
٥٤	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفى أبو الفضل بتعيين أعضاء النيابة من معاونى الإدارة .	١١٣
٥٥	"	لجنة الصحة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل أفندى بتعيين حكمة صحة بمركز دشنا للكشف على النساء المتوفيات مراعاة لتقاليد البلاد .	١١٣ و ١١٤

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي قدّمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
٥٦	٤ يولييه سنة ١٩٣٨	لجنة الزراعة	تقرير اللجنة عن مشروع قانون براقية أصناف القطن	١١٥ و ١١٤
٥٧	٥ يولييه سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والجمارك	« « « « « ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ :	
-	"	-	المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية .	١٧٨ - ١١٦
-	"	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن الإيرادات	١٨٢ - ١٧٩
-	٦ يولييه سنة ١٩٣٨	"	قسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك"	١٨٥ - ١٨٢
-	"	"	" ٣ " مجلس الوزراء "	١٨٦ و ١٨٥
-	"	"	" ١٢ " وزارة الزراعة "	١٨٩ - ١٨٦
-	١٢ يولييه سنة ١٩٣٨	"	" ١٤ " وزارة الحربية والبحرية "	١٩٣ - ١٩٠
-	١٣ يولييه سنة ١٩٣٨	"	" ١٤ " وزارة الحربية والبحرية " الفرع ١ "ديوان العموم والجيش" السبب الرابع "مصاريف الجيش في السودان" .	٢٠٥
-	"	"	قسم ٨ "وزارة الداخلية"	٢٠٤ - ١٩٣
-	"	"	" ٧ " وزارة المعارف العمومية "	٢١٢ - ٢٠٥
-	"	"	" ١٣ " وزارة المواصلات "	٢٢١ - ٢١٢
-	"	"	" ٦ " وزارة التجارة والصناعة "	٢٢٥ - ٢٢١
-	-	-	ملاحظات اللجنة التجارة والصناعة عن مشروع ميزانية الوزارة	٢٢٦
-	-	-	رغبات لجنة المال والشؤون الاجتماعية بمناسبة نظرها مشروع ميزانية مصلحة العمل	٢٢٦
-	١٩ يولييه سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والجمارك	قسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية"	٢٣٠ - ٢٢٦
-	٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨	"	ملحق تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية قسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية"	٢٣١ و ٢٣٠
-	٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨	"	قسم ١٦ "معاشات ومكافآت"	٢٣٣ - ٢٣١
-	"	"	" ١٧ " الدين العمومي "	٢٣٣
-	"	"	" ١٨ " مصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية "	٢٣٤
-	"	"	السكك الحديدية والتلفونات والتغرفات	٢٣٩ - ٢٣٥
-	"	"	قسم ٤ "وزارة الخارجية"	٢٤٢ - ٢٣٩
-	٢ أغسطس سنة ١٩٣٨	"	" ١٥ - " البعثات العلمية "	٢٤٤ و ٢٤٣
-	"	"	" ٩ - "وزارة الصحة"	٢٤٠ - ٢٤٥

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
—	٢ أغسطس سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والجمارك	قسم ٥ - "وزارة المالية"	٢٦٠-٢٧٢
—	٣ أغسطس سنة ١٩٣٨	"	تقرير اللجنة عن إدراج مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ ج. م من إيرادات الدولة المنظور تحصيله من التبرعات لمشروع الدفاع الوطني .	٢٧٣
—	"	"	القسم ١٠ - "وزارة الحفانية"	٢٧٣-٢٨٢
—	٩ أغسطس سنة ١٩٣٨	"	تقرير اللجنة عن الأبواب التي أدخلت عليها تعديلات أو التي أرجأ المجلس أخذ الرأي عليها لارتباطها بميزانيات الجامعة ودار الكتب المصرية والأزهر والمعاهد الدينية .	٢٨٣-٢٨٧
—	١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨	"	مشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩	٢٨٨-٢٩٣
٥٨	١٨ يولييه سنة ١٩٣٨	لجنة الطعون	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بدم تعرض لجنة الطعون إلا إلى أوجه الطعن إذا كان مقبولا شكلا ولا تبحث في صحة نيابة الأعضاء إذا كان الطعن باطلا شكلا .	٢٩٤ و ٢٩٥
٥٩	"	"	تقرير اللجنة عن الطعن المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبدالكريم العارفي الفندي	٢٩٥ و ٢٩٦
٦٠	"	"	" " " " " حسن أبو الفتوح بك ...	٢٩٦-٢٩٩
٦١	"	"	تقرير اللجنة عن الطعنين المقدمين من حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب بكلاي الأدهس ...	٢٩٩-٣٠٨
٦٢	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	" عن مشروع قانون بمحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتنظيم الأزهر .	٣٠٨-٣٢١
٦٣	"	لجنة المواصلات	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل بإنشاء طريق زراعي بين بلدة المعصرة والمخطة .	٣٢١
٦٤	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل بعمل كوبري على مرتفعان السكة الحديدية عند ناحية السرايات أمام عزبة دلاور والعزب المجاورة .	٣٢١ و ٣٢٢
٦٥	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي بتخصيص الكوبري الجديد المزعم إشاؤه ككوبريات تنفيذاً للمادة المصرية الإنجليزية للسكة الحديدية وتخصيص الكوبري الحالي للروبر بعد تعديله .	٣٢٢
٦٦	"	لجنة المواصلات	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باشا بصرف جسر النيل الشرقي من بنها إلى نقطة انصلا بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار .	٣٢٢ و ٣٢٣
٦٧	"	لجنة الاشغال	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي مروان بإنشاء كوبري على بحر شين أمام بلدة طنجح مركز طنجح .	٣٢٣
٦٨	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوان بك بعمل زراعة الأرز بالتناوب بين الملائق في الأراضي التي تدخل في مناطق الأرز .	٣٢٤

رقم المحق	تاريخ الجلسة	اللجنة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
٨٨	٨ أغسطس سنة ١٩٣٨	لجنة مدونة من مجلس الشيوخ الاجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب للأموال على تدريس حاسة مشروع قانون وقف ليروع الجبرية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون وقف اليروع الجبرية	٣٨١
٨٩	"	لجنة الحفافية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بتحويل الحاكم القنصلية الألمانية والرومانية سلطة القضاء في مسائل الأحوال الشخصية .	٣٨٢ و ٣٨٣
٩٠	"	"	تقرير اللجنة عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك للسير في قضية المخالفة رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٣٨ المتصلة .	٣٨٤
٩١	"	"	تقرير اللجنة عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ سنة ١٩٣٨ أجا .	٣٨٤ و ٣٨٥
٩٢	"	لجنة الصحة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك بدم مستنقع في الجهة البحرية ببلة بنى أحمد مركز المنيا .	٣٨٥
٩٣	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا بإنشاء مستشفين للأمراض العقلية أحدهما بالإسكندرية والثاني بأسوط .	٣٨٦
٩٤	"	لجنة فحص الاقتراحات والعرائض	تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي لحقتها في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٨	٣٨٧ - ٤٠٠
٩٥	"	"	تقرير اللجنة عن العرائض	٤٠٠ - ٤٠٢
٩٦	٩ أغسطس سنة ١٩٣٨	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	" " مشروع ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩	٤٠٣ - ٤١٠
٩٧	١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والجمارك	" " مشروع قانون بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون .	٤١١ - ٤٤٨
٩٨	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩	٤٤٩ - ٤٦٤
—	١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨	"	مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩	٤٦٥ - ٤٧١
٩٩	"	لجنة المعارف	تقرير اللجنة عن مشروعات القوانين الخاصة بلوائح كليات الهندسة والزراعة والتجارة ومدرسة الطب البيطرى، وعن مشروع القانون الخاص بفصل مدرسة الطب البيطرى عن كلية الطب، وعن مشروع القانونين الخاصين ببيان كراسى الأساتذة بكليات الهندسة والزراعة والتجارة و بمدرسة الطب البيطرى .	٤٧٢ - ٤٧٩
١٠٠	"	لجنة الأمور الداخلية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بشأن العقوبات التي تطبق في أحوال مخالفة أوامر الإبعاد .	٤٧٩ و ٤٨٠
١٠١	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الأوقاف لسد التجاوز المتطور حصوله في الأوقاف الخيرية .	٤٨١ و ٤٨٢
١٠٢	"	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٥٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الداخلية لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني في الفروع ١ و ٢ و ٣	٤٨٣ و ٤٨٤

رقم المحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
١٠٣	١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥,٠٠٠ ج. م. في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات لتسوية تجاوز بند ١٦ من الباب الثاني .	٤٨٤-٤٨٦
١٠٤	"	لجنة الشؤون الدستورية	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بأن تتقدم الحكومة إلى البرلمان في هذه الدورة بمشروع قانون يتضمن شروط الاتفاق الذى أجازته الحكومة لشركة الأسواق المصرية استغلال الأسواق العمومية والمذابح من أول يونيه لسنة ١٩٣٨	٤٨٦ و ٤٨٧
١٠٥	"	لجنة الأمور الداخلية	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أئدى بتعويض الذين أصيبوا في ميل الوطن من الطلاب والموظفين وغيرهم .	٤٨٧ و ٤٨٨
١٠٦	"	لجنة الأرفاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزاك بك بتعيين مرتبات خطباء المساجد .	٤٨٨
١٠٧	"	لجنة فحص الاقتراحات والمراضى	تقرير اللجنة عن اقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن نيه المصرى بك بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالكفاة البرلمانية .	٤٨٨ و ٤٨٩
١٠٨	٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية (المصلحة الأميرية) للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ زيادة على الاعتماد المدرج لشراء الخيامات اللازمة لمطابخ المصالح المختلفة .	٤٩٠ و ٤٩١
١٠٩	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القديم ٥ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" باب ٢ "مصاريف عمومية" بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات هذا الباب .	٤٩٢ و ٤٩٣
١١٠	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٤١٨,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ زيادة على الاعتماد المقرر لمشروعات الدفاع الوطنى .	٤٩٤-٤٩٨
١١١	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩	٤٩٩ و ٥٠٠
١١٢	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ للنفقات التى يقتضيا تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة .	٥٠١ و ٥٠٣
١١٣	"	لجنة الصحة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أئدى بتغذية بلدة منية المكرم التابعة لمركز فاقوس بالماء والكهرباء .	٥٠٣ و ٥٠٤
١١٤	"	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفرض ضريبة على رسوم الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .	٥٠٥-٦٨٠

مَجْلِسُ الشُّعْبِ

لسنة ١٩٣٧ لمحنة سبب الإعفاء فلذا به ، كما هو وارد بالتقرير ، يرجع إلى سوء حال أهالي هذه الجهات ويذهب أرضهم بسبب انقطاع المطر منهم سنوات متواليات .

وترى اللجنة لهذه الأسباب التي لا تزال قائمة الموافقة على إعفائهم أيضا من سلفة سنة ١٩٣٦ وقيمتها ٦٥٠٦ ج.م وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أتوها مجلس النواب

السكرير البرلمانى
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد محمد الشاوى

مشروع قانون

يُفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ " وزارة الحربية والبحرية " الفرع ٢ " مصلحة الحدود " الباب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٦٥٠٦ جنيهات مصرية (ستة آلاف وخمسمائة وستة جنيهات) لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية .

ويُؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر أن ينصم هذا القانون بتأمر الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١

جلسة يوم الاثنين ٢٤ شوال سنة ١٣٥٦

(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٦٥٠٦ ج.م في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لتسوية ثمن الشعير الذى وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية

(المقرر حفرة الشيخ المحرم أطون الجليل بك)

بجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٦٥٠٦ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ " وزارة الحربية والبحرية " فرع ٢ " مصلحة الحدود " الباب ٣ " أعمال جديدة " لتسوية ثمن الشعير الذى وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية.

فاجتمعت اللجنة في مساء اليوم ذاته وببحث مشروع هذا القانون فتبين من المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والملاحقة بهذا التقرير أن وزارة الحربية والبحرية اقترحت إعفاء أهالي الصحراء الغربية من رد سلفة الشعير الذى وزع عليهم في سنة ١٩٣٦ أسوة بما تم في سلفة سنة ١٩٣٥ التي أعفوا من الباقي منها وقدره ١٠٦٠٠ ج.م. وبرت هذا الاقتراح " بعدم نجاح زراعتهم بسبب نزول الأمطار متأخرة ولسا لحق الزراعة من التلف على أثر هبوب الرياح العاصفة مما اضطرها إلى بيع ما يملكونه من المواشى والحل " وطلبت فتح الاعتماد الإضافي لتسوية ثمن الشعير وقدره ٦٥٠٦ ج.م.

وقد رجعت اللجنة إلى تقريرها عن الاعتماد الإضافي السابق الخاص بإعفاء أهالي الصحراء الغربية من رد باقي سلفة سنة ١٩٣٥ وقدره ١٠٦٠٠ ج.م الذى وافق عليه المجلس بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ وصدر به القانون رقم ٣١

ورفع هذا الاعتاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدرى ما بين ٢٧ رمضان ١٣٥٦ (٣٠ نوفمبر ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحربية والبحرية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
أحمد حمدى سيف النصر مكرم عبيد مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ٨٩ / ٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديره إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ٢

جلسة يوم الاثنين ٢٤ شوال سنة ١٣٥٦

(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمجاريك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتاد إضافي
قدرة ٤,٦٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة
١٩٣٧ - ١٩٣٨ للمالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أطول الجبل بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتاد إضافي قدره ٤,٦٠٠ جنيه
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال
العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٣ "أعمال جديدة" زيادة
على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ "تزع ملكية قطعة الأرض المقام عليها
مخازن وماكينات الأسفلت في القلي".

فلاجتمع اللجنة في مساء اليوم ذاته لبحث مشروع هذا القانون وأطلعت
على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء
والمعلقة بهذا التقرير ، كما أطلعت على ما جاء بتقريرى بلجتي المالية
بمجلس الشيوخ والنواب عن ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية
المالية خاصة بفتح ملكية قطعة الأرض المذكورة . فتبين أن مصلحة

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على فتح
اعتاد إضافي قدره ١٠,٦٠٠ ج.م في الباب الثالث من ميزانية مصلحة الحدود
للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية باقى ثمن الشمر الذى وزع على أهالى
الصحراء الغربية في سنة ١٩٣٥ وأعطوا من تسديده وقد صدر في ٢٧ مايو
سنة ١٩٣٧ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ بفتح هذا الاعتاد .

وتطلب وزارة الحربية والبحرية إعفاء هؤلاء الأهالى من ردة سلفة الشمر
الذى وزع عليهم في سنة ١٩٣٦ أسوة بما تم في السلفة السابقة نظرا لعدم
نجاح زراعتهم بسبب زول الأمطار متأمة ولما لحق الزراعة من التلف
على أثر هبوب الرياح العاصفة مما اضطرهم إلى بيع ما يملكونه من المواشى
والخلى . لذلك فتحت الوزارة فتح اعتاد إضافي بمبلغ ٦,٥٠٦ ج.م لتسوية
"ثمن الشمر الأخير" .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فوافقت عليه وهى تتشرف
برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

مكرم عبيد

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على الاقتراح
الذين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتاد
الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتاد إضافي في ميزانية السنة المالية

١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يفتح باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤
"وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب ٣ "أعمال
جديدة" اعتاد إضافي قدره ٦,٥٠٦ ج.م (سنة الآف وخمسمائة وستة
جنيهات) لتسوية ثمن الشمر الذى وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالى الصحراء
الغربية .

زيادة في المبلغ المدرج تحت بند ٢١ (تزع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن ومكينات الأسفلت في القلل) .

ويؤخذ هذا الاعتقاد الإيجابي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تشغل مصلحة التنظيم منذ عدة سنوات قطعة أرض مساحتها ١٣,٠٠٠ متر تقريبا في جهة القلل وذلك عن طريق الاستحواذ من وقف شن وتدفق منها إيجارا سنويا قدره ٧٧٤ جنيها . وقد أقامت المصلحة على تلك القطعة مخازن ومكينات لخلط الأسفلت .

وفي سنة ١٩٣٤ حاولت تخفيض قيمة الإيجار فلم يقبل ناظر الوقف وإزاء ذلك أجهت فكرة المصلحة إلى شراء القطعة لا سيما وأن ما أقيم عليها من مكينات ومبان يربى على ضعف ثمن الأرض ، فضلا عن أن ثقل تلك المكينات إلى جهة أخرى قد يترتب عليه تلف بعض أجزائها مما يضطر المصلحة إلى إنفاق مبالغ طائلة في إصلاحها وتجديدها . وهذا ما تقدم فالمصلحة لا سيما الاستثناء عن القطعة المشار إليها لملامتها من حيث المركز لحاجيات العمل ملازمة تامة إذ أن وقوعها في وسط المدينة يسهل تغذية الشوارع المختلفة بمنج الأسفلت الذي يصنع بتلك المكينات .

ودارت مفاوضات مع ناظر الوقف فلم تفلح وحدث استصدار المصلحة مرسوما في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بترع ملكية الأرض وحرص أمر الثمن على القضاء لتأمين خيريه يسهل إليه بتقديره فقام فضلا الخير بمهمته وقد ثمن القطعة بمبلغ ١٤,٠٠٠ جنيها (في حين أن قومسيون التأمين كان قد قدره بمبلغ ٨,١٣ جنيها) وهذا المبلغ هو الذي رفضه ناظر الوقف ولم يرض به ثمنا للقطعة .

وترى المصلحة إتمام الصفقة على أساس تقدير الخير إذ أنها لا ترى بدا من شراء القطعة المذكورة لأنها لا يسعها مطلقا ثقل مخازنها ومكينات الأسفلت إلا بمضارة كبيرة على الحكومة فضلا عن أن في الشراء توفير مبلغ ٧٧٤ جنيها يدفع إيجارا سنويا عن القطعة المتقدم ذكرها .

ولما كانت ميزانية السنة الحاضرة قد اشتملت على اعتماد قدره ١٠,٠٠٠ جنيها بتد ٣١ أعمال جديدة تحت عنوان "تزع ملكية قطعة الأرض المقامة عليها مخازن ومكينات الأسفلت في القلل" فالمصلحة تطلب اعتمادا إضافيا قدره ٦,٠٠٠ جنيها لتيسر لها إتمام الصفقة ودفع ما قد تضطر إلى دفعه من أتعاب الخير والمصاريف ... الخ .

التنظيم استعرج منذ عدة سنوات قطعة أرض تبلغ مساحتها ١٣,٠٠٠ متر تقريبا في جهة القلل من وقف شن وإيجار سنوي قدره ٧٧٤ جنيها وأقامت عليها مخازن ومكينات لخلط الأسفلت .

وقد حاولت في سنة ١٩٣٤ تخفيض قيمة الإيجار، فلم يقبل ناظر الوقف، فرأت المصلحة أن تشتري قطعة الأرض لحاجتها إليها لملامتها من حيث المركز لحاجيات العمل ملازمة تامة لوقوعها في وسط المدينة مما يسهل معه تغذية الشوارع المختلفة بمنج الأسفلت الذي تصنعه تلك المكينات ، ولأن ما أقيم عليها من مكينات ومبان يربى على ضعف ثمن الأرض ، وفي ثقل هذه المكينات إلى جهة أخرى ضرر قد يترتب عليه تلف بعض أجزائها مما يضطره المصلحة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في إصلاحها وتجديدها . وقد قومسيون التأمين مبلغ ٨,١٣ جنيها لهذا لقطعة الأرض، ولكن ناظر الوقف لم يرض به . فاستصدرت المصلحة مرسوما في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بترع ملكية قطعة الأرض وحرص أمر الثمن على القضاء لتأمين خيريه يسهل إليه بتقديره . وقد أودج ميزانية السنة المالية الحالية مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيها لتزع ملكية قطعة الأرض المذكورة لتوفير ما يدفع منها من إيجار سنوي ، ولكن الخير قدر ثمنها بمبلغ ١٤,٠٠٠ جنيها .

ولما كان في ثقل المخازن والمكينات خسارة كبيرة على الحكومة ، كما تقدم ، فقد رأت المصلحة إتمام الصفقة على أساس تقدير الخير وطلبت فتح اعتمادا إضافيا بمبلغ ٦,٠٠٠ جنيها لسداد باقي الثمن وما قد تضطر إلى دفعه من من أتعاب الخير والمصاريف .

ورد بتقرير لجنة المالية بمجلس النواب أدب اللجنة استفهمت من حضرة المدير العام لمصلحة التنظيم عما إذا كانت وزارة الأشغال العمومية تترتب السير قضائيا فيما يتعلق بالخلاف القائم على مقدار الثمن النهائي ، فأجاب بالإيجاب ، وأن الوزارة لن تسلم إلا بالثمن الذي يحسب به استثنائيا ، وزاد على ذلك أن هذا الاعتماد يمكن الوزارة من إيداع الثمن بأكمله بمزاينة المحسنة .

وبناء على الأسباب المتقدمة ترى اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وتزج من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس النواب وهي المراقبة لهذا التقرير .

السكرتير البرلاني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد جد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحس فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فقرة هـ "مصلحة التنظيم" باب ٣ "أعمال جبرة" اعتماد إضافي قدره ٦,٠٠٠ ج.م. (أربعة آلاف وستمائة جنيه)

ملحق رقم ٣

جلسة يوم الاثنين ٢٤ شوال سنة ١٣٥٦

(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٥.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لأعمال وصل المصارف الفرعية بالمصارف العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المبرور أظنون الجليل بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٥.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " فرع ٦ " مصلحة المصارف الرئيسية " باب ٣ " أعمال جديدة " زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١١ لأعمال وصل المصارف الفرعية بالمصارف العمومية .

فاجتمعت اللجنة في مساء اليوم ذاته لبحث مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة منه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وللحكمة بهذا التقرير ، كما أطلعت على الميزانيات العامة للدولة في السنوات الأخيرة فتبين أن الاعتماد المدرج في ميزانية السنة الحالية لأعمال وصل المصارف الفرعية بالمصارف العمومية يقل عما كان مدرجا له في السنوات السابقة ، إذ ربط في هذا العام مبلغ ١٠.٠٠٠ ج. فقط مقابل ٤٠.٠٠٠ ج. و ٣٣.٠٠٠ ج. م. و ٣.٥٠٠ ج. م. و ٣.٥٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية أن مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه المدرج بالميزانية لا يكفي لامتيازات المصلحة من عقود وتكاليف إصلاح الشوارع بسبب مدة المصارف ومهمات وفرض ذلك من المصروفات الأخرى . وأن مبلغ الاعتماد المطلوب مستطابله زيادة في الإيراد مما يتوقع المصلحة تحصيله من أصحاب الإطلاك الذين يرضون في وصل منسازلم بالمصارف العمومية .

وترى اللجنة للأسباب المتقدمة المرافقة على فتح هذا الاعتماد وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب

رئيس اللجنة
محمد محمد الشناوي

السكرتير البرلماني
أظنون الجليل

ونظرا لأن المصلحة لا تتوقع في الاعتمادات الأخرى المدرجة في الباب ثلاث وثمرا يسمح بنسبة هذا التجاوز فلا تمدونة عن فتح اعتماد إضافي به .
واللجنة المالية توافق على هذا الطلب وهي تتشرف برغ الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره و برفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بقانون بفتح الاعتماد الإضافي اللازم ما

الرئيس
مكرم عبيد

٢١ نوفمبر ١٩٣٧

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على الطلب المعلن في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " فرع ٥ " مصلحة التنظيم " باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٤.٦٠٠ ج. م. (أربعة آلاف وستة جنيه) زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ " توزيع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن ومكينات الأسفلت في القلبي " .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بمراسم في ٢٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (٢٠ نوفمبر ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية
مكرم عبيد حنان محرم مصطفى النحاس

نمرة ٤٧ - ٩٩/٢

صرح إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " فرع ٦ " مصلحة البحارى الرئيسية " باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج . م (خمسة آلاف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١١ لأعمال وصل البحارى الفرعية بالبحارى العمومية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في كتاب لوزارة الأشغال العمومية تاريخه ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٧ أن اعتمادا يتراوح بين ٣٣.٠٠٠ ج.م و ٣٥.٠٠٠ ج.م كان يدرج سنويا في الباب الثالث من ميزانية مصلحة البحارى الرئيسية لأعمال وصل البحارى الفرعية، غير أنه قد خفض في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ تخفيضاً عالياً إذ أصبح ١٠.٠٠٠ ج.م فقط وهذا المبلغ لا يكفي لارتباطات المصلحة من عقود وتكاليف إصلاح الشوارع بسبب مده البحارى وعن مهمات وغير ذلك من المصروفات الأخرى .

لذلك نقترح الوزارة فتح اعتماد إضافي قدره ٥.٠٠٠ ج.م زيادة على المبلغ المدرج في الميزانية، وهذا المبلغ يتخاهل زيادة في الإيرادات مما توقع المصلحة تحصيله من أصحاب الأملاك الذين يرغبون في وصل منازلهم بالبحارى العمومية .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة عليه وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان . و برقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس
مكرم حبيب

٢٥ نوفمبر ١٩٣٧

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المين في هذه المذكرة وقد أبلست وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " فرع ٦ " مصلحة البحارى الرئيسية " باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٥.٠٠٠ ج . م (خمسة آلاف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١١ لأعمال وصل البحارى الفرعية بالبحارى العمومية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بمرأى ما بين في ٢٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (٣٠ نوفمبر ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية
مكرم حبيب
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ٢ / ١٤٦

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ٤

جلسة يوم الاثنين ٢٤ شوال سنة ١٣٥٦

(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره

٥٠٠,٠٠٠ م. ج. م. في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

المالية لشراء مهمات وأدوية وآلات

(المقرر حفرة الشيخ المحرم أطون الجبل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٢ "مصاريف عمومية" لشراء مهمات وأدوية وآلات وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الصحية.

فاجتمعت اللجنة لبحثه في مساء اليوم ذاته واطلعت على مشروع هذا القانون وعلى مذكرته الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمجلس بهذا التقرير فتبين أن وزارة الصحة العمومية رأيت - نظرا لعموض الأحوال المالية - ضرورة تخزين كميات من الأدوية والآلات والمهمات اللازمة للعلاج وحفظها بصفة احتياطي ، وبرت هذا الرأي بالأسباب الآتية :

- (١) أن هذه الأصناف لا يمكن الحصول عليها إلا من الخارج .
- (٢) أنه يتعذر جلبها عند نشوب حرب - وإذا أمكن ذلك فتكون عرضة لأخطار الطريق - فضلا عن ارتفاع الأسعار ارتفاعا باهظا .
- (٣) أن الكثير من هذه الأصناف يستعمل في مقاومة الأوبئة التي تنتشر عادة في البلاد فيكون خطرها عظيما على الجيوش والأهالي معا - فإذا لم يكن لدى الوزارة الكميات الكافية لمقاومة هذه الأوبئة ، تكون النتيجة وقتل وخيمة لدرجة بيلة المدى .

واقترحت فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج. م لشراء تلك الأصناف بصفة احتياطي لتقابلة الطوارئ، واستعمالها عند نشوب حرب بغاية (وأودع ملف اللجنة بيان مطول بها) إلا أن اللجنة المالية رأيت تخفيض الاعتماد إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من أن يتخصص للأصناف التي لا يمكن الحصول عليها عمليا ولا تكون سريعة التلف .

وترى لبحثنا أن من كمال الحيلة في الظروف الحاضرة اتخاذ مثل هذا التدبير لمواجهة ما قد يطرأ من الحوادث الصحية وقد وافقت على فتح هذا الاعتماد مع تقييده بقرار اللجنة المالية وهو تخصيصه للأصناف التي لا يمكن الحصول عليها عمليا، ولا تكون سريعة التلف وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير ما

السكّير البرلاني
أطون الجليل

رئيس اللجنة
محمد محمد الشاوي

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدّقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٥٠٠,٠٠٠ م. ج. م. (تخسون ألف جنيه) لشراء مهمات وأدوية وآلات وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الصحية .

ويعخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية ويعخذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في مذكرة لوزارة الصحة العمومية بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ أنه نظرا لعموض الأحوال المالية ترى الوزارة ضرورة تخزين كميات من الأدوية والآلات والمهمات اللازمة للعلاج وحفظها بصفة احتياطي للأسباب الآتية :

- (١) أن هذه الأصناف لا يمكن الحصول عليها إلا من الخارج .
- (٢) أنه يتعذر جلبها عند نشوب حرب - وإذا أمكن ذلك فتكون عرضة لأخطار الطريق - فضلا عن ارتفاع الأسعار ارتفاعا باهظا .

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديورات الموم والصحة العامة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ ج.م. (خمسون ألف جنيه) لشراء مهمات وأدوية وآلات وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الصحية.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر برأى ما بين ٢٧ رمضان ١٣٥٦ (٣٠ نوفمبر ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الصحة العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
عبد القناح الطويل مكرم عبيد مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ٢/١٠

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

(٣) أن الكثير من هذه الأصناف يستعمل في مقاومة الأوبئة التي تنتشر عادة في البلاد فيكون خطرهما عظيما على الجيوش والأهالي معا - فإذا لم يكن لدى الوزارة الكفاية لمقاومة هذه الأوبئة تكون النتيجة وقتل ونجبة لدرجة بعيدة المدى .

بناء على ذلك تقترح وزارة الصحة فتح اعتماد إضافي قدره ٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى لتدارك تلك الأصناف بصفة احتياطى لمقاومة الطوارئ واستعمالها عند نشوب حرب بغطائية على أن يفتح هذا الاعتماد في الباب الثانى من ميزانية وزارة الصحة العمومية (الشؤون الطبية) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بند ١١ "توريدات عمومية".

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فأرأت الموافقة على فتح اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى للفرض المذكور على أن يخصص للأصناف التي لا يمكن الحصول عليها محليا ولا تكون سرية التلف .

وتتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره ويرفقه هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الفرض .

الرئيس

مكرم عبيد

في ٢ نوفمبر ١٩٣٧

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الصحة العمومية هذا القرار ومعها صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وقد وافق البرلمان مجلسيه في الدورة العادية الماضية عند نظر ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية على التسوية السالف ذكرها . ولما كان تنفيذها يقتضى اتخاذ تدابير تشريعية تستغرق وقتا قد رأته الحكومة ، رغبة في انتفاع المدينين بهذا التشريع ، أن توقف البيع الجبرية مؤقتا فأصدرت القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ يوقف البيع الجبرية عن الألبان الزراعية وما اتصل بها من عقارات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن تصدر قبل نهاية سنة ١٩٣٧ قانونا يحدد القواعد والإجراءات التي تتبع لتصفية العلاقات بين الدائن والمدين وهو مشروع القانون المرفوض .

ولتفهم هذا القانون نبرز الجلس القواعد الأساسية التي بنى عليها ملخصة فيما يأتي :

١ - يتفخ بالتسوية المدينون غير التجار ممن يملكون أراضي زراعية مرهونة أو عليها تسجيلات بشرط أن يكون أحد التسجيلات مقفرا على أحد عقاراتهم الزراعية قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

٢ - يشترط لانتفاع هؤلاء المدينين بهذه التسوية أن يكون مجموع ديونهم المسجلة وغير المسجلة أقل من ٩٥٪ من قيمة عقاراتهم وأكثر من ٧٠٪ من هذه القيمة .

٣ - تخفض الديون التي تتوافر فيها الشروط إلى ٧٠٪ من قيمة العقار .

٤ - لا يتناول التخفيض إلا ٤٥٪ الأولى من مجموع الديون ، والباقي بعد ذلك هو الذي تسرى عليه قواعد التخفيض مع ملاحظة الاستثناء الوارد في المادة السادسة من مشروع القانون .

هذه هي القواعد الأساسية التي قام عليها التشريع الذي نحن بصدده . ولتسهيل فهم هذا القانون ترى اللجنة أن توضح بعض اصطلاحات التي ذكرها في بعض مواده ويصعب فهمها من غير توضيح .

هذه الاصطلاحات هي ما جاء في بعض المواد عن تسمية الملفة بحرف "م" أو حرف "د" وج وه ونشرها بناية الاختصار : فالزم إلى السلف بحرف "د" وك وه واصطلاح خاص بينك الأراضي المصري (لنك بئك) ولكل حرف منها معنى خاص .

فالسلف حرف "د" عبارة عن أصل السلفة والتمتق منها لهذا اليك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ متعمدة بكون تخفيض .

ملحق رقم ٥

جلسة يوم الأربعاء ٢٦ شوال سنة ١٣٥٦

(٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والتجارة

عن مشروع قانون بتسوية الديون العقارية

(المقرر حصة الشيخ المحترم على كالمسئله بك)

أجلست وزارة المالية ورئاسة المجلس أنها قدمت لمجلس النواب مرسوما بمشروع قانون خاص بتسوية الديون العقارية ، وبمشت مع كتابها بصورة منه للعلم والإحاطة ، فقرر المجلس بجلسته ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إحالة هذا المرسوم بمشروع القانون إلى لجنة المالية لدراسة دراسة تمهيدية حتى يرد المشروع من مجلس النواب ، وقد نظره مجلس النواب ووافق عليه بمدلا بجلسته ٢٩ ديسمبر وورد إلى مجلس الشيوخ في ٢٧ منه .

وقد اجتمعت اللجنة لبحثه في يومى ٢٢ ديسمبر تمهيدا وفي ٢٧ منه بعد إحالته عليها وأطلعت على أصل المشروع المقدم من الحكومة ومذكرته التفسيرية وعلى التعديلات التي أدخلت عليه ، كما أطلعت على المناقشات التي دارت حوله في مجلس النواب والبيانات التي أدلى بها أصحاب المطال الوزراء بشأنه ، فتبين أن مشروع هذا القانون لا يختلف في أسسه من المبادئ التي تضمنها خطاب معالي وزير المالية الذي قدم به ميزانية الدولة العامة للسنة المالية الحاضرة لتسوية الديون العقارية ، تلك التسوية التي عولت فيها مشكلة الديون العقارية من جميع نواحيها وانتهت إلى حل شامل جمع بين حماية المدينين الزراع ومصلحة الدائنين .

وقد بسطت اللجنة الكلام عن هذه التسوية ومزاياها في تقريرها عن السياسة المالية العامة للدولة مما لا حاجة بنا إلى تكراره اكتفاء بإتيانته في ملحق لهذا التقرير .

والسلفة حرفك : عبارة عن الدين المترتب للحكومة في ذمة المدينين فإن الحكومة بمقتضى اتفاقها مع البنك المذكور تدفع قسط الديون الذى يستحق طرف المدينين إذا تأخر هؤلاء المدينون في دفعه مدة ستة شهور .

والسلفة حرف ٥ : عبارة عن جميع ما هو مستحق ليك الأراضي طرف المدينين من مضارب وفوائد خارجا عن السلفة حرف ١ السابق تعريفها وهذه السلفة موجهة للتصديق إلى أول يناير سنة ١٩٥٠ وفوائدها ١,٥ ٪ . وفى أول يناير سنة ١٩٥٠ يتبدى استهلاكها مقسطة على ٤٥ سنة وعند ابتداء الاستهلاك في سنة ١٩٥٠ تحصل عنها الفوائد بسعر ٦ ٪ .

هذه هي الاصطلاحات الخاصة ببنك الأراضي (لنديك) .

أما البنك العقاري المصري والبنك العقاري الزراعى المصرى فهما اصطلاح آخر. فعندما نأكل سلفة تقسم إلى نوعين : الأول وهو جزء من السلفة وازي غالبا ٤,٥ ٪ من الدين ويتناسب مع غلة الأرضين المرهونة يسمى دين تمرة ١- ويبرعه بندين من الأداء وسلف هذا النوع من السلفة التى حصل عنها التقيط وبار في شأنها الاستهلاك وتسمى (Oréance Amortissable) وتحصل عنها فائدة ٥ ٪ ١ ٪ في البنك العقاري المصري و ٥ ٪ ١ ٪ في البنك الزراعى المصرى ومشا هذه الديون في البنك الزراعى المصرى آت من مصاد ديون شركة الرهن العقاري (Mortgage) والبنك الزراعى القديم .

والنوع الثانى من الديون هو السيرة الأداء وموئل استهلاكها إلى نهاية السلفة أى إلى ما بعد ثلاثين سنة وفائدتها ١,٥ ٪ في البنك العقاري المصري وواحد في المائة في البنك الزراعى المصرى .

وهناك نوع آخر من الديون وهو المرموز له بحرف (ج) بحصه البنك العقاري . وقد نشأ عن اتفاق ١١ مارس سنة ١٩٣٣ ومشؤوه دفع الحكومة للاقتطاط المتأخرة من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٣

وبعبارة أدق دفع الحكومة لتلى هذه الاقتطاط الثلاثة البنوك العقارية ومقدار هذا الدين هو أربعة ملايين من الجنيهات تقريبا وفائدته كانت أولا ٥ ٪ ثم خفضت إلى ٤ ٪ فى عهد الوزارة الحالية .

بعد هذا الإيضاح نفقد أنه من السهل فهم مواد القانون . ولم يبق ما يبيح شرحا إلى الطريقة التى يحصل بها التخفيض في الديون التى تناولها التخفيض .

وهذه اللجنة تشرف بأن تذكر المجلس بأنها سبق أن شرحت هذه الطريقة في تقريرها عن السياسة العامة للدولة عند الكلام على تسوية الديون العقارية .

ولا ترى اللجنة مانعا من إعادة ضرب المثل الذى ذكرناه وقتئذ تطبيق طريقة التخفيض :

نحسب عليك ١٠٠ فدان تساوى من التنى ١٠٠,٠٠٠ ج . م وعليه ديون مجموعها ٩,٥٠٠ ج . م وأحد التسجيلات المتوقع على مقارنات برنج تاريخه إلى ما قبل ديسمبر سنة ١٩٣٣ فهذا المدين حالته مقبولة ويستفيد من التسوية إلى حدوده فالتخفيض الواجب هذه الدائتين يستفيد من تلك التسوية

العقارى المصرى بضمان الحكومة هو ٧٠,٠٠٠ ج . م فقط أى ٧٠ ٪ من قيمة المقارنات كالتى :

٤,٥٠٠ ج . م تدفع للدائنين الذين يأتون في المقدمة بدون تخفيض شيء من ديونهم والباقي وفرة ٢,٥٠٠ ج . م . يدفع للدائنين أصحاب ال ٥,٠٠٠ ج . م الباقية بسد ال ٥,٠٠٠ ج . م الأول ويكون تقسيم ال ٢,٥٠٠ ج . م حسب جدول تشته وزارة المالية والفكرة الأساسية فيه هي تقسيم ال ٥,٠٠٠ ج . م إلى خمسة أقسام متساوية كل قسم منها ١,٠٠٠ ج . م أو بعبارة أخرى إلى خمس مناطق (Zone) .

فالمجموعة الأولى أصحابها يتولون على ٩٥٠ ج . م من ال ٢,٥٠٠ ج . م أى بمقدار ٩٥ ٪ من كامل دينهم وأصحاب المنطقة الثالثة ومجموع دينهم أيضا ١,٠٠٠ ج . م يأخذون ٥٠٠ ج . م فقط أى بمقدار ٥٠ ٪ من كامل دينهم . وأصحاب المنطقة الخامسة ومجموع دينهم ١,٠٠٠ ج . م يأخذون خمسين جنية فقط أى بمقدار ٥ ٪ من كامل دينهم .

أما أصحاب المنطقة الثانية ومقدار دينهم ١,٠٠٠ ج . م فيأخذون ٧٢٥ ج . م وهو المتوسط بين المتطرفين الأول والثالثة أى بمقدار ٧٢,٥ ٪ من كامل دينهم .

وأصحاب المنطقة الرابعة ومجموع دينهم ١,٠٠٠ ج . م يأخذون ٢٧٥ ج . م وهو المتوسط بين الدرجتين الثالثة والخامسة أى بمقدار ٢٧,٥ ٪ من كامل دينهم .

وقد يحدث أن أحد الدائنين يأتى ترتيب دينه في منطقتين مختلفتين كأن يدخل جزء من دينه في المنطقة الثالثة وباقي في المنطقة الرابعة بفرقة الذى يدخل في المنطقة الثالثة يسوى بنقص ٥٠ ٪ . والذى يدخل في المنطقة الرابعة يسوى بحساب ٢٧ ٪ . وهكذا .

هذا هو الطريق العملى الذى أراده وزارة المالية لتوزيع الديون وهو حل اجتهدى لتسهيل العمل على اللجنة . ولم نشأ ضرب أمثلة أخرى أكثر تعقيدا فإن فهم هذا المثل يعطى فكرة عن طريقة الحل لحالات المدين المتنوعة .

وبما تلاحظه اللجنة أن هذا المشروع يصنى حالة المدين ويجعله مطمئنا بعد أن يجتهد مكره تماما قبل دائمه كما يجتهد " الكونكراتو " مركز الدائنين التاجر ففى في المساعدة الراحة والشرن منه بمنع التأثير السالبة ديونهم على تاريخ نشر هذا القانون من اتخاذ أى إجراء المطالبية به سواء أخفصهم في التوزيع ثم إن يتخصص . ومفهوم طبعيا من كلمة " دائنين " كل دائن دخل دينه ضمن التسوية أى تستلم طلب من مدينه لجنة . ولكن تكون حماية المدين تامة نص المشروع في المادة ٢٥ على أن البنك العقارى الزراعى المصرى يعتبر دائنا وموئله إليه الديون بقيمتها الأصلية أى قبل التخفيض بالشروط الأصلية . وفى الوقت نفسه لا يتقاضى فوائد إلا على الديون المتقصية فإذا أراد دائن الرجوع إلى مدين له تحسنت حالته بسبب التخفيض ليستفيد من تحسن حالة هذا المدين تصدى له البنك الزراعى حيثفد يحكم هذه المادة فبرى الدائنين أن لا مصلحة له في التنفيذ ضد المدين لأن المدين الأصل باق كما هو محولا للبنك الزراعى .

المادة الثانية - لا يجوز تخفيض الديون إذا زادت الديون القارية والعادية على ٩٥٪ من قيمة المقارنات حسب الماملات الحالية أو كان مجموع الديون ٧٠٪ فأقل من هذه القيمة .

لا تحسب في مجموع هذه الديون ولا في تقدير قيمة هذه المقارنات الديون المضمونة برهن حيازي أو برهن ثمين على عقار مبنى فقط أو برهن ثمين على أرض زراعية بشرط أن يكون الرهن في هذه الحالة الأخيرة في المرتبة الأولى ولا حقا على سنة ١٩٣٣

ومع ذلك فلجنة المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة من هذا القانون إذا تبين لها مصلحة أن تقترز اعتبار هذه الديون والضمانات محسبة ضمن ديون وتهديات أملاك المدين وفي هذه الحالة تعتبر الديون المذكورة معزلة مقابل الوفاء إلى البنك القاري الزراعى المصرى الذى يحل محل أصحاب هذه الديون في حقوقهم .

المادة الثالثة - إذا تقترز تخفيض الديون فيجوز تخفيضها كلها إلى الحد المعادل لسحب في المادة من قيمة المقار .

المادة الرابعة - الديون القارية التي لا تزيد على ٩٥٪ من قيمة المقار حسب الماملات الحالية لا يجوز تخفيضها .

مجموع تخفيض الديون التي يقع عليها التخفيض لا يجوز أن يزيد على ٥٠٪

المادة الخامسة - تخفيض الديون التي تزيد على ٩٥٪ ويقع عليها التخفيض يكون بتقسيمها إلى خمسة أقسام متساوية :

- (١) يكون نصيب القسم الأول بنسبة ٩٥٪ .
- (٢) يعطى للقسم الثالث نصيب وسط معادل للنسبة المئوية الناتجة من قسمة ٧٠٪ من قيمة المقار مستبعدا منها الدين غير القابل للتخفيض على الديون التي يقع عليها التخفيض .
- (٣) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الثاني بما يعادل حدا وسطا بين القسمين الأول والثالث .

(٤) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الرابع والخامس بأن ينخفض عن المتوسط بنفس النسبة الزائدة في الأول والثاني عن المتوسط .

المادة السادسة - يعتبر في حكم الديون التي لا تزيد على ٩٥٪ الأجزاء السهلة الأقدم من ديون البنك القاري المصرى معتمدة على أساس الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ وديون البنك القاري الزراعى المصرى المجمدة تنفيذيا لأحكام الرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ وسلفة بنك الأراضي المصرى حرف "ب" والسلفة "ك" للحكومة لدى بنك الأراضي المصرى المجمدة تنفيذيا للاتفاق المبرم بين الحكومة وبين البنك المذكور بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٣ المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الأجزاء إلى قيمة المقارنات .

المادة السابعة - يكون علا لتخفيض بالشروط المبينة بالمادة الثانية والخامسة وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الديون إلى قيمة المقارنات الديون الموجب استهلاكها الحتمية وفقا لأحكام الاتفاق المبرم بين

وقد أتى المشروع بضمانات عدة تضمن لبيتك الزراعى تحصيل ديونه فهو فوق هذه الحالة الواردة في المادة (٢٥) جعل البيت الزراعى حالا محل الدائنين بتسجيلاتهم بنص المادة (٢٦) وزاد على ذلك شيئا آخر في المادة (٢٧) ورتب رعا على عقارات المدين بتمتضى نص القانون .

أما طريقة سداد الدائنين بعد التسوية فقد نصت عليها المادة (٢٩) وهي أنها إما أن تدفع نقدا من البيت أو يستعانت بصدرها البيت ويقول هذه السندات واجب يتم على الدائن قبولها وهي مضمونة من الحكومة .

وبعد دراسة هذا القانون وافقت اللجنة عليه بالإجماع . إلا أن أحد حضرات الأعضاء لفت نظر اللجنة إلى فئتين من المدينين لا يسلمهم هذا القانون :

الفئة الأولى - المدينون الذين تأخر دوائهم في أخذ تسجيل على أطيانهم

عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

الفئة الثانية - المدينون الذين ترعت ملكية أطيانهم وجردها من أملكهم وما زالت بقايا الديون قائمة في ذمتهم .

واللجنة رأت : مع واجب الرماية لحالة هاتين الفئتين من المدينين أنه يصح أن يكون أسرم موضع بحث وعناية من جانب الحكومة ، الأمر الذى يستلزم وقتا لا تنحس له المدة الباقية لإصدار الترشح المعروض الذى هو نتيجة حتمية لما أتته البرلمان في الدورة الماضية بالقانون رقم ١٥ سنة ١٩٣٧ الخاص بوقف البيع الجبرية ، فقد عين الدين وقيله بموجب أن يكون التسجيل سابقا على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التى أقروها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير

السكبر للبرلمان
أطون الجميل
رئيس اللجنة
(هـ) محمد المنازى جدره

مشروع قانون

بسوية الديون القارية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - للمدينين من غير التجار ممن يملكون أراضي زراعية أو أراضي زراعية وبناى ما مرهونة أو عليها اختصاصات أو تسجيلات أن يطلبوا تخفيض ديونهم القارية والعادية ولو لم يكن قد حل مباد استحقاقها بالطريقة والشروط المبينة بهذا القانون إذا كان أحد القيد أو التسجيلات على الأقل مقدرا على عقاراتهم الزراعية أو على أحدها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بشرط أن يكونوا مالكين للمقار المقر عليه أحد القيد أو التسجيلات في نفس التاريخ .

يحصل الإعلان بالنسبة للدائنين العاديين في حال إقامتهم والنسبة للمدائنين
المنازين والمرتبزين وأصحاب الاختصاص في حال إقامتهم إن كانت معلومة
وإلا ففي حالهم المخاترة وذلك بخطابات مسجلة بعلم الوصول .

ويحصل الإعلان بالنسبة للمدائنين غير المعلوم لهم محل إقامة ولم يكن لهم
محل مختار بالنشر في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة — تودع الأوراق بمكتب اللجنة بوزارة المالية
لتكون تحت تصرف ذوى الشأن في مدة الثلاثين يوما التي تلي المدة المقررة
بالمادة السابقة ليطلعوا عليها ؛ وعلى ذوى الشأن أن يبدوا كتابته في خلال
المدة نفسها لملاحظاتهم بشأن هذه الأوراق .

ولجنة أن تطلب إلى ذوى الشأن كل المعلومات والمستندات التي ترى
ضرورة لها .

المادة الخامسة عشرة — لجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن
تقرر أن الطلب قابل للنظر .

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب على النشر بإغلاف بيع
القرارات ومحاصيلها حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب .

ولجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقرر أيضا رفض طلب
التسوية كما تبين لها عدم توافر أحد الشروط المقررة بالقانون . ولها أن
ترفض الطلب إذا قدم المدين بيانات غير صحيحة أو لم يقدم المستندات التي
طلبتها منه .

المادة السادسة عشرة — تحصر اللجنة نهائيا ما على المدين من ديون .
أذا نازع أحد الدائنين أو المدين في وجود الدين أو صحته ورأت اللجنة
أحالة النزاع إلى المحكمة . يوقف النظر في الطلب وتميل اللجنة القضية إلى
الحكمة الابتدائية المختصة لتسريها وفقا لأحكام المادتين السابعة عشرة
والثامنة عشرة والفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين .

المادة السابعة عشرة — يجب على قلم تكتب المحكمة المختصة أن يمرض
ملف الدعوى على رئيس الدائرة بالحكمة المختصة في ظرف أربع وعشرين ساعة
من تاريخ تسليم الأوراق الحالة إليه من اللجنة .

ويحدد الرئيس بمجرد عرض الملف عليه جلسة للفصل في كل المنازعات
وبين قلم الكتاب المصوم بهذه الجلسة بخطاب مسجل بعلم الوصول قبل
ميعاد الجلسة بمدة أيام على الأقل .

المادة الثامنة عشرة — لا يجوز الخصوم أن يتقدموا أمام المحكمة بمنازعات
جديدة غير التي عرضت على اللجنة ولهم أن يؤيدوها بأدلة جديدة .

وتحكم المحكمة في الدعوى بصفة مستجيبة ويكون حكمها غير قابل للطعن
بأية طريقة من طرق الطعن العادية وغير العادية .

المادة التاسعة عشرة — لجنة أن تدب خبرا لمعاينة المقررات إذا لم
تتوافر لديها عناصر التقدير . وعليها أن تتخذ في قرارها مأمورية الحيز
ومقدار الأمانة التي تنص إليه والمدة اللازمة لإتمام مأموريته . وينبغي هذا
القرار إلى الحيز والمدين الطالب والدائن بخطاب مسجل بعلم الوصول .

الحكومة والبنك القارى المصرى وبينها وبين بنك الأراضي المصرى وبينها
وبين البنك القارى الزراعى المصرى ، وكذلك السلفه حرف "ج" للحكومة
المفتشة تنفيذًا للاتفاق الموقود بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ المصدق عليه
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ .

المادة الثامنة — للدين أن يتنازل عن الاستفاد بتفويض الديون المشار
إليها بالمادة السابقة .

ولاستفيد من هذا التنازل الدائنون الذين يملكون أصحاب الديون المذكورة .

المادة التاسعة — يقع التفضيل على الديون المضمونة بكفيل .

ولا يمنع هذا التفضيل من رجوع الدائن على الكفيل .

والكفيل أن يرجع على المدين بقدر ما دفعه عنه للدائن .

ويجب إعلان الكفيل عند نظر التسوية وتسمى عليه أحكام المادة
الثالثة عشرة من هذا القانون .

المادة العاشرة — تمنع أحكام هذا القانون البائع من استعمال حقه في
الفسخ .

المادة الحادية عشرة — يجب أن يقدم طلب التفضيل إلى اللجنة
المبينة بالمادة التالية موصفا عليه من المدين أو من عام بالثابتة عنه وذلك في
خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وإلا سقط حق الطالب ما لم
يقدم لجنة أمذارا مقبولة حالت دون تقديم الطلب في الميعاد ويجب أن
يصحب الطلب بكشف شامل جميع ممتلكاته وقيمة كل منها مع إيضاح
ديونه من أصل ونوائذ مستحقة تحسبه لتسوية تاريخ شر هذا القانون مع
بيان أسماء وعاوين الدائنين وكافة المستندات وعلى الخصوص الشهادات
المقارية .

ولجنة أن تقتضى حضور عام من المدين كلما رأت ضرورة لذلك .
المادة الثانية عشرة — تشكل بوزارة المالية لجنة تسمى " لجنة تسوية
الديون المقارية " وتكون من وزير المالية أو من ينييه عنه رئيسا ومن :

مستشار ملكى أو مستشار ملكى مساعد .

مندوب من وزارة المالية .

مندوب من البنك القارى الزراعى المصرى ومندوب من البنك الأهلى
المصرى ومندوب من البنك القارى المصرى ومندوب من بنك الأراضي
المصرى ومندوب من بنك مصر .

بين أعضاء اللجنة بقرار من وزير المالية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وفى حالة تساوى الأصوات
يكون صوت الرئيس مرعيا .

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا إذا حضره ستين أعضاء منهم الرئيس .

المادة الثالثة عشرة — تعلن اللجنة الدائنين أو خمسة عشر يوما التالية
لتقديم الطلب والمستندات المشار إليها بالمادة الحادية عشرة للاطلاع على
الطلب والمستندات المقدمة من المدين وطليه أن يقدموا لجنة في خلال
أخمس عشر يوما التالية لإعلانهم بيانا تفصيليا بديونهم مصحوبا بالمستندات .

المادة الخامسة والعشرون — يعتبر الديون التي يجري تخفيضها حوالة بكامل قيمتها قبل التخفيض وشروطها الأصلية إلى البنك العقاري الزراعى المصرى اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز للبنك العقاري الزراعى المصرى أن يطلب أى حال بالفوائد الاتفاقية إلا على الديون المخفضة وبشروط ألا يزيد سعرها على ٦ ٪ سنوياً .

المادة السادسة والعشرون — يحل البنك العقاري الزراعى المصرى محل الدائنين وقسرى حوالة الديون وحلول البنك العقاري الزراعى المصرى على الغير بدون حاجة إلى أى إجراء آخر .

على البنك العقاري الزراعى المصرى أن يطلب في خلال ستة أشهر من قرار اللجنة التأشير بمصالح الحوالة والحلول على هامش كل قيد أو تسجيل أخذ ضد المدين الحال

وتحصل هذه التأشيريات بلا مصاريف بناء على طلب يقدم من البنك العقاري الزراعى المصرى لقلم الرهون .

المادة السابعة والعشرون — يتنبه بمحكم هذا القانون رهن لمصلحة البنك العقاري الزراعى المصرى على المقارات موضوع التسوية تأمينا للديون العادية المحولة إليه .

يحفظ هذا الرهن بقيده في المدة المبينة بالمادة السابقة وتقرر مرتبته اعتباراً من تاريخ نشر قرار اللجنة بالجرية الرسمية .

المادة الثامنة والعشرون — لا تتفع مطلوبات البنوك عند التوزيع عن الديون للتأمين لاستهلاكها لدى البنوكين العقاري المصرى والعقارى الزراعى المصرى والسلفة (هـ) بنك الأراضي المصرى كلما تقدمتها السلفة حرف (أ) إلا بعد تخفيض آخر إضافي في القيمة التي خصصتها في التوزيع بمقدار ٢٥ ٪ في البنك العقاري المصرى ١٥ ٪ في بنك الأراضي المصرى .

المادة التاسعة والعشرون — يدفع البنك العقاري الزراعى المصرى للدائنين المبالغ التي تخص كلا منهم في التوزيع إما نقداً وإما بشتات يصدرها البنك المذكور بضمان الحكومة وتقبل قيمتها الاسمية .

المادة الثلاثون — يعد الأجل المنصوص عنه بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بإلغاء البيع الجبرية عن بعض الأحيان الزراعية وما يتصل بها من ميان وأراض معنة للبناء إلى ٣١ يناير سنة ١٩٣٨

المادة الحادية والثلاثون — تضاف في جميع الأحوال الى المواعيد المقررة بهذا القانون مواعيد المسافة .

المادة الثانية والثلاثون — على وزيرى المالية والمخانة تنفيذ هذا القانون كل في نحصه ويعتبر نافذاً من تاريخ نشره بالجرية الرسمية .

نأسر بأن يهيم هذا القانون بنظام العملة وأن يطر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين العملة .

المادة العشرون — يعلن المدين والمخازن والمقار والدائنين بإيداع تقرير الخبير بخطاب موصى عليه .

يجوز لقوى الشأن أن يقتدوا في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه ملاحظاتهم كآية على تقرير الخبير .

ويجوز لهم أيضاً إيداع تقرير متضاد له .

وتقدر اللجنة بصفة نهائية قيمة أملاك المدين .

المادة الحادية والعشرون — تفصل اللجنة نهائياً في الطلب المقدم لها من المدين بتخفيض ديونه وتحدد اللجنة طبقاً للواد من الثانية إلى الثامنة من هذا القانون المبالغ المستحقة للدائنين في التوزيع .

ويحصل التوزيع بين الدائنين أصحاب الامتياز أو الرهون أو الاختصاص تبعاً لمراتب ديونهم .

ويكون التوزيع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

إذا اشترك حملة دائنتين مسجلتين في قسم فيكون توزيع مبلغ هذا القسم بينهم بنسبة ديونهم دون التقييد بمبرتبة التسجيل .

وإذا اشترك دائنون مسجلون وماديون مما في أحد الأقسام ما عند القسم الخامس فيعطى للدائنين المسجلين ما لهم في هذا القسم ٤ وما بقى منه يضم إلى ما خص الأقسام التالية لتوزيع المجموع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

وأما إذا كان هذا الاشتراك في القسم الخامس فيكون التقسيم بين الدائنين بنسبة ديونهم بصرف النظر عن أفضلية التسجيل .

تنشر قرارات اللجنة بالجرية الرسمية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

المادة الثانية والعشرون — يحكم على الخصم الذى رفض دعواه المشار اليها بالمادة السادسة عشرة فضلاً عن المصاريف بالفوائد التي تكون قد استحققت على الدين في فترة الدعوى .

تخصم المصاريف والفوائد من المبلغ الذى يستحق للدائن في التوزيع إذا كان قد حكم عليه بالمصاريف والفوائد مما .

المادة الثالثة والعشرون — يعلن الدائنون والمدينون والمخازن للمقار بقرار اللجنة وذلك بخطاب مسجل بلم الوصول .

يجوز لكل ذى مصلحة في خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الخطاب المذكور أن يمارس في قرار اللجنة خطأ مادي في قائمة التوزيع .

المادة الرابعة والعشرون — يمنع الدائنون السابقة ديونهم عن تاريخ نشر هذا القانون من اتخاذ أى إجراء بالمطالبة بها سواء خصهم في التوزيع شيء أو لم يخصهم .

مقارنة

بين المشروع المقدم من الحكومة والتعديل الذي أدخله مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة	أصل المشروع المقدم من الحكومة
<p>نحن فاروق الأول ملك مصر أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>المادة الأولى — <u>على أصلها</u> .</p> <p>المادة الثانية — لا يجوز تخفيض الديون إذا زادت الديون المقاربة والمادية على ٩٥ ٪ من قيمة المقاربات حسب المعاملات الحالية أو كان مجموع الديون ٧٠ ٪ فأقل من هذه القيمة .</p> <p>لاحتسب في مجموع هذه الديون ولا في تقدير قيمة هذه المقاربات الديون المضمونة برهن حيازي أو برهن تأميني على عقار مبنى فقط أو برهن تأميني على أرض زراعية بشرط أن يكون الرهن في هذه الحالة الأخيرة في المرتبة الأولى ولا حقا على سنة ١٩٣٢</p> <p>ومع ذلك فلجنة المصنوع عنها و المادة الثانية عشرة من هذا القانون إذا تبين لها مصلحة أن تقرر اعتبار هذه الديون والضمانات محسبة ضمن ديون وتقديرات أسلاك المدين في هذه الحالة تعتبر الديون المذكورة محولة مقابل الوفاء إلى البنك العقاري الزراعي المصري الذي يحمل على أصحاب هذه الديون في حقوقهم .</p> <p>المادة الثالثة — <u>على أصلها</u> .</p> <p>المادة الرابعة — الديون المقاربة التي لا تزيد على ٤٥ ٪ من قيمة المقار حسب المعاملات الحالية لا يجوز تخفيضها .</p> <p>مجموع تخفيض الديون التي يقع عليها التخفيض لا يجوز أن يزيد على ٥٠ ٪</p>	<p>نحن فاروق الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ، وصحنا بما هوأت :</p> <p>مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :</p> <p>المادة الأولى — للدينين من غير التجار من يمتلكون أراضي زراعية أو أراضي زراعية ومباني معا مرهونة أو عليها اختصاصات أو تسجيلات أن يطلبوا تخفيض ديونهم المقاربة والمادية ولو لم يكن قد حل مباد استعطاقها بالطريقة والشروط المبينة بهذا القانون إذا كان أحد القيد أو التسجيلات على الأقل موقرا على عقاراتهم الزراعية أو على أحدها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بشرط أن يكونوا مالكيين للعقار المقرر عليه أحد القيد أو التسجيلات في نفس التاريخ .</p> <p>المادة الثانية — لا يجوز تخفيض الديون إذا زادت الديون المقاربة والمادية على ٩٥ ٪ من قيمة المقاربات حسب المعاملات الحالية أو <u>عص</u> مجموع الديون ٧٠ ٪ من هذه القيمة .</p> <p>لاحتسب في مجموع هذه الديون ولا في تقدير قيمة هذه المقاربات الديون المضمونة برهن حوزي أو برهن تأميني على عقار مبنى أو برهن تأميني على أرض زراعية بشرط أن يكون الرهن في هذه الحالة الأخيرة في المرتبة الأولى ولا حقا على سنة ١٩٣٢</p> <p>ومع ذلك فلجنة إذا تبين لها مصلحة أن تقرر اعتبار هذه الديون والضمانات محسبة ضمن ديون وتقديرات أسلاك المدين وفي هذه الحالة تعتبر الديون المذكورة محولة مقابل الوفاء إلى البنك العقاري الزراعي المصري الذي يحمل على أصحاب هذه الديون في حقوقهم .</p> <p>المادة الثالثة — إذا تقرر تخفيض الديون فيجوز تخفيضها كلها إلى الحد المعادل لسجين في المائة من قيمة العقار .</p> <p>المادة الرابعة — الديون المقاربة التي لا تزيد على ٤٥ ٪ من قيمة المقار حسب المعاملات الحالية لا يجوز تخفيضها .</p> <p>تخفيض الديون التي يقع عليها التخفيض لا يجوز أن يزيد على ٥٠ ٪</p>

أصل المشروع المقدم من الحكومة

المادة الخامسة - تخفيض الديون التي تزيد على ٤٥ ٪ / ويقع عليها التخفيض يكون بتقسيمها الى خمسة أقسام متساوية :

(١) يكون نصيب القسم الأول بنسبة ٩٥ ٪ /

(٢) يعطى للقسم الثالث نصيب وسط معادل للنسبة المئوية الناتجة من قسمة ٧٠ ٪ / من قيمة القفار مستبعدا منها الدين غير القابل للتخفيض على الديون التي يقع عليها التخفيض .

(٣) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الثاني بما يعادل حدا وسطا بين القسمين الأول والثالث .

(٤) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الرابع والخامس بأن ينخفضا عن المتوسط بنصف النسبة الزائدة في الأول والثاني عن المتوسط .

المادة السادسة - يعتبر في حكم الديون التي لا تزيد على ٤٥ ٪ / الأجزاء السهلة الأداء من ديون البنك القارى المصرى معتمدة على أساس الاتفاق المرفق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وديون البنك القارى الزراعى المصرى المجمدة تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ وسفطة بنك الأراضى المصرى حرف "د" والسفطة "ك" للحكومة لدى بنك الأراضى المصرى المجدتان تنفيذاً للاتفاق المبرم بين الحكومة وبين البنك المذكور بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦ المرفق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وذلك دون تنفيذ بنسبة مقدار هذه الأجزاء الى قيمة المقاربات.

المادة السابعة - يكون محلا للتخفيض بالشروط المبينة بالمادتين الثانية والخامسة وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الديون الى قيمة المقاربات الديون المؤجل استهلاكها المحددة وفقاً لأحكام الاتفاق المبرم بين الحكومة والبنك القارى المصرى وبينها وبين بنك الأراضى المصرى وبينها وبين البنك القارى الزراعى المصرى وكذلك السفطة حرف "ج" للحكومة المنشأة تنفيذاً للاتفاق المذكور بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٦ الملصق عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٦

المادة الثامنة - للدين أن ينازل عن الانتفاع بتخفيض الديون المشار إليها بالمادة السابقة .

ولا يستفيد من هذا التنازل الدائنون الذين يلون أصحاب الديون المذكورة.

المادة التاسعة - يقع التخفيض على الديون المضمونة بكفيل .

ولا يمنع هذا التخفيض من رجوع الدائن على الكفيل .

وللكفيل أن يرجع على المدين مقدرا دفعه عنه للدائن .

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافق عليه اللجنة

المادة الخامسة - على أصلها .

المادة السادسة - على أصلها .

المادة السابعة - على أصلها .

المادة الثامنة - على أصلها .

المادة التاسعة - يقع التخفيض على الديون المضمونة بكفيل .

ولا يمنع هذا التخفيض من رجوع الدائن على الكفيل .

وللكفيل أن يرجع على المدين مقدرا دفعه عنه للدائن .

ويجب إعلان الكفيل عند نظر التسوية وتقريره عليه أحكام المادة الثالثة

مشرة من هذا القانون

الشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

المادة العاشرة — على أصلها .

المادة الحادية عشرة — يجب أن يقدم طلب التخفيض إلى اللجنة المالية بالمادة التالية موقعا عليه من المدين أو من عام بالنيابة عنه وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وإلا سقط حق الطالب ما لم يقدم لجنة أعضاها مقبولة حالت دون تقديم الطلب في الموعد ويجب أن يصحب الطلب بكشف شامل جميع ممتلكاته وقيمة كل منها مع إيضاح ديونه من أصل ولوائحه مستحقة محسبة لغاية تاريخ نشر هذا القانون مع بيان أسماء وعاوين الدائنين وكافة المستندات وعمل الخصوص الشهادات العقارية .

ولجنة أن تفتنى حضور عام من المدين كلما رأت ضرورة لذلك .

المادة الثانية عشرة — تشكل بوزارة المالية لجنة تسمى "لجنة تسوية الديون العقارية" وتكون من وزير المالية أو من ينيه عنه رئيسا ومن مستشار ملكي أو مستشار ملكي مساعد .

متدوب من وزارة المالية .

متدوب من البنك القاري الزراعي المصري ومتدوب من البنك الأهلي المصري ومتدوب من البنك القاري المصري ومتدوب من بنك الأراضي المصري ومتدوب من بنك مصر .

يعين أعضاء اللجنة بقرار من وزير المالية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا إذا حضره ستة من أعضائها منهم الرئيس .

المادة الثالثة عشرة — تعمل اللجنة الدائنين في خمسة عشر يوما التالية لتقديم الطلب والمستندات المشار إليها بالمادة الحادية عشرة للاطلاع على الطلب والمستندات المقدمة من المدين وعليهم أن يقدموا لجنة في خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانهم بيانا تفصيليا بديونهم مصحوبا بالمستندات .

يحصل الإعلان بالنسبة للدائنين المتنازين والمحتجبين بخصومات بالنسبة للمتنازين والمترهين وأصحاب الاختصاص في حال إقامتهم كانت معلومة وإلا ففي محالهم المختارة وذلك بخطابات مسجلة على الوصول .

ويحصل الإعلان بالنسبة للدائنين غير المعلوم لهم محل إقامة ولم يكن لهم محل مختار بالنشر في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة — على أصلها .

أصل المشروع المقدم من الحكومة

المادة العاشرة — تمنح أحكام هذا القانون البائع من استعمال حقه في الفسخ .

المادة الحادية عشرة — يجب أن يقدم طلب التخفيض إلى اللجنة المالية بالمادة التالية موقعا عليه من عام بالنيابة عن طالب التخفيض وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وإلا سقط حق الطالب ما لم يقدم لجنة أعضاها مقبولة حالت دون تقديم الطلب في الموعد ويجب أن يصحب الطلب بكشف شامل جميع ممتلكاته وقيمة كل منها مع إيضاح ديونه من أصل ولوائحه مستحقة محسبة لغاية تاريخ نشر هذا القانون مع بيان أسماء وعاوين الدائنين وكافة المستندات وعمل الخصوص الشهادات العقارية .

المادة الثانية عشرة — تشكل بوزارة المالية لجنة تسمى "لجنة تسوية الديون العقارية" وتكون من وزير المالية أو من ينيه عنه رئيسا ومن مستشار ملكي .

متدوب من وزارة المالية .

متدوب من البنك القاري الزراعي المصري ومتدوب من البنك الأهلي المصري ومتدوب من البنك القاري المصري ومتدوب من بنك الأراضي المصري ومتدوب من بنك مصر .

يعين أعضاء اللجنة بقرار من وزير المالية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة الثالثة عشرة — يعلن الدائنين في خمسة عشر يوما التالية لتقديم الطلب والمستندات المشار إليها بالمادة الحادية عشرة للاطلاع على الطلب المقدم من المدين وعليهم أن يقدموا لجنة في خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانهم بيانا تفصيليا بديونهم مصحوبا بالمستندات .

يحصل الإعلان بالنسبة للدائنين المتنازين والمترهين وأصحاب الاختصاص في محالهم المختارة بخطابات مسجلة على الوصول ويحصل الإعلان بالنسبة لغيرهم من الدائنين بالنشر في الجريدة الرسمية . ويكون هذا النشر بمثابة إعلان للدائنين المتنازين والمترهين وأصحاب الاختصاص الذين ليس لهم محل مختار

المادة الرابعة عشرة — تودع الأوراق بمكتب اللجنة بوزارة المالية فتكون تحت تصرف ذوى الشأن في مدة الثلاثين يوما التي تلي المدة المقررة بالمادة السابقة ليطلوا عليها وعلى ذوى الشأن أن يبدوا كتابة في خلال المدة نفسها ملاحظاتهم بشأن هذه الأوراق .

ولجنة أن تطلب إلى ذوى الشأن كل المعلومات أو المستندات التي ترى ضرورة لها .

أصل المشروع المقدم من الحكومة

المادة الخامسة عشرة - لجنة ، في أية حالة كانت عليها الإجراءات ، أن تقرر أن الطلب قابل للنظر .

ويُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويترتب على النشر إيقاف بيع المقارات والمحاويل القائمة حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب .

وللجنة ، في أية حالة كانت عليها الإجراءات ، أن تقرر أيضاً رفض طلب التسوية كما تبين لها عدم توفر أحد الشروط المقررة بالقانون . ولها أن ترفض الطلب إذا قدم المدين بيانات غير صحيحة أو لم يقدم المستندات التي طلبتها منه .

المادة السادسة عشرة - تحصر اللجنة نهائياً ما على المدين من ديون .

إذا نازع أحد الدائنين أو المدين في وجود الدين أو صحته ورأت اللجنة إحالة النزاع إلى المحكمة يوقف النظر في الطلب وتحيل اللجنة القضية إلى المحكمة الابتدائية المختصة للسير فيها وفقاً لأحكام المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة والفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين .

المادة السابعة عشرة - يجب على قلم كاتب المحكمة المختصة أن يعرض ملف الدعوى على رئيس الدائرة بالمحكمة المختصة في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسلم الأوراق الحالة إليه من اللجنة .

ويحدد الرئيس بمجرد عرض الملف عليه جلسة للفصل في كل المنازعات . ويعلن قلم الكتاب الخصوم بهذه الجلسة بخطاب مسجل يعلم الوصول قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

المادة الثامنة عشرة - لا يجوز لخصوم أن يتقدموا أمام المحكمة بمنازعات جديدة غير التي عرضت على اللجنة ولهم أن يؤيدوها بإدلة جديدة . وتحكم المحكمة في الدعوى بصفة مستجيبة ويكون حكمها غير قابل الطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية وغير العادية .

المادة التاسعة عشرة - للجنة أن تتدب غيراً لمحاينة المقارنات إذا لم تتوفر لديها عناصر التقدير . وعليها أن تحدد في قرارها مأمورية التحير ومقدار الأمانة التي تدفع إليه والمدة اللازمة لإتمام مأموريته . ويبلغ هذا القرار إلى التحير والمدين الطالب والباث بخطاب مسجل يعلم الوصول .

المادة العشرون - يعلن المدين وأساتذون المقارن والداثون بإيداع تقرير التحير بخطاب موصى عليه .

يجوز لنوى الشأن أن يقدموا في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم ملاحظاتهم كتابة على تقرير التحير .

ويجوز لهم أيضاً إيداع تقرير مناقض له .

وتقدر اللجنة بصفة نهائية قيمة أملاك المدين .

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

المادة الخامسة عشرة - لجنة ، في أية حالة كانت عليها الإجراءات ، أن تقرر أن الطلب قابل للنظر .

ويُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويترتب على النشر إيقاف بيع المقارات والمحاويل حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب .

وللجنة ، في أية حالة كانت عليها الإجراءات ، أن تقرر أيضاً رفض طلب التسوية كما تبين لها عدم توفر أحد الشروط المقررة بالقانون . ولها أن ترفض الطلب إذا قدم المدين بيانات غير صحيحة أو لم يقدم المستندات التي طلبتها منه .

المادة السادسة عشرة - على أصلها .

المادة السابعة عشرة - على أصلها .

المادة الثامنة عشرة - على أصلها .

المادة التاسعة عشرة - على أصلها .

المادة العشرون - على أصلها .

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

المادة الحادية والعشرون — تفصل اللجنة نهائياً في الطلب المقدم لها من المدين بتخفيض ديونه وتحدد اللجنة طبقاً لقواد من الثانية الى الثامنة من هذا القانون المبالغ المستحقة للدائنين في التوزيع .

ويحصل التوزيع بين الدائنين أصحاب الامتياز أو الزهون أو الاختصاص تبعاً لمراتب ديونهم .

ويكون التوزيع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

إذا اشترك بجملة دائنين مسجلين في قسم فيكون توزيع مبلغ هذا القسم بينهم بنسبة ديونهم دون التقيد بمرتبة التسجيل .

وإذا اشترك دائنون مسجلون وعاديون معاً في أحد الأقسام ما عدا القسم الخامس فيعطى للدائنين المسجلين ما لهم في هذا القسم ، وما بقى منه يعطى الى ما خص الأقسام التالية لتوزيع المجموع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

وأما إذا كان هذا الاشتراك في القسم الخامس فيكون التقسيم بين الدائنين بنسبة ديونهم بصرف النظر عن أفضلية التسجيل .

تنشر قرارات اللجنة بالبريدة الرسمية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

المادة الثانية والعشرون — على أصلها .

المادة الثالثة والعشرون — يعلن الدائنون والمدينون والحائز للمغار بقرار اللجنة وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول .

يجوز لكل ذي مصلحة في خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الخطاب المذكور أن يمارس في قرار اللجنة لخطأ مادي في قائمة التوزيع .

المادة الرابعة والعشرون — على أصلها .

المادة الخامسة والعشرون — على أصلها .

أصل المشروع المقدم من الحكومة

المادة الحادية والعشرون — تفصل اللجنة نهائياً في الطلب المقدم لها من المدين بتخفيض ديونه وتحدد اللجنة طبقاً لقواد من الثانية الى الثامنة من هذا القانون المبالغ المستحقة للدائنين في التوزيع .

ويحصل التوزيع بين الدائنين أصحاب الامتياز أو الزهون أو الاختصاص تبعاً لمراتب ديونهم .

ويكون التوزيع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

تنشر قرارات اللجنة بالبريدة الرسمية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

المادة الثانية والعشرون — يحكم على الخدم الذي ترفض دعواه المشار إليها بالمادة السادسة عشرة فضلاً عن المصاريف بالقوائد التي تكون قد استحدثت على الدين في فترة الدعوى .

تخصم المصاريف والقوائد من المبلغ الذي يستحق للدائن في التوزيع إذا كان قد حكم عليه بالمصاريف والقوائد معاً .

المادة الثالثة والعشرون — يعلن الدائنون والمدينون والحائز للمغار بقرار اللجنة وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول .

يجوز لكل ذي مصلحة في خلال خمسة أيام من تاريخ تسلم الخطاب المذكور أن يمارس في قرار اللجنة لخطأ مادي في قائمة التوزيع .

المادة الرابعة والعشرون — يمنع الدائنون السابغة ديونهم على تاريخ نشر هذا القانون من اتخاذ أى إجراء بالمطالبة بها سواء خصهم في التوزيع شئ أو لم يخصهم .

المادة الخامسة والعشرون — تعبر الديون التي يعبر تخفيضها بحوالة بكامل قيمتها قبل التخفيض وبشرطها الأصلية إلى البنك المقارى الزراعى المصرى اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز للبنك المقارى الزراعى المصرى أن يطالب بأى حال بالقوائد الانقضية إلا على الديون المخفضة وبشرط ألا يزيد سعرها على ٦ ٪ سنوياً .

أصل المشروع المقدم من الحكومة

المادة السادسة والعشرون — يحل البنك العقاري الزراعى المصرى محل الدائنين .

وتسرى حوالة الديون وحلول البنك العقاري الزراعى المصرى على النير بدون حاجة إلى أى إجراء آخر .

على البنك العقاري الزراعى المصرى أن يطلب ، فى خلال ستة أشهر من قرار اللجنة ، التأشير بمحصول الحوالة والحلول على هامش كل قيد أو تسجيل أخذ ضد المدين الحال .

وتحصل هذه التأشيريات بلا مصاريف بناء على طلب يقدم من البنك العقاري الزراعى المصرى لقلم الزهون .

المادة السابعة والعشرون — يترتب بمحك هذا القانون ومن لمصلحة البنك العقاري الزراعى المصرى على المقاررات موضوع التسوية تأمينا للديون العادية المحولة إليه .

يحفظ هذا الرهن بقبليه فى المدة المينة فى المادة السابقة وتقرر مرتبته اعتبارا من تاريخ نشر قرار اللجنة بالجريدة الرسمية .

المادة الثامنة والعشرون — لا تنفع مطلوبات البنوك عند التوزيع من الديون المؤجل استهلاكها لدى البنكين العقاري المصرى والعقارى الزراعى المصرى والسلفة (هـ) بنك الأراضى المصرى كلما تقدمتها السلفة حرف (أ) إلا بعد تخفيض آخر إنشائى فى القيمة التى خصصتها فى التوزيع بمقدار ٧٥٪ فى البنك العقاري المصرى و ١٥٪ فى بنك الأراضى المصرى .

المادة التاسعة والعشرون — يدفع البنك العقاري الزراعى المصرى للدائنين المبالغ التى تخص كلا منهم فى التوزيع إما نقداً وإما بسندات يصدرها البنك المذكور بضمان الحكومة وتقبل بقيمتها الاسمية .

المادة الثلاثون — يمد الأجل المنصوص عنه بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بإيقاف البيوع الجبرية من بعض الأطنان الزراعية وما يتصل بها من مبان وأراضى ممتدة للبناء إلى ٣١ يناير سنة ١٩٣٨

المادة الحادية والثلاثون — على وزيرى المالية والمحاسبة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصدر نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برأى القى فى ١٧ غرالة سنة ١٣٥٦ (٢٠ ديسمبر ١٩٣٧) .

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافق عليه اللجنة

المادة السادسة والعشرون — على أصلها .

المادة السابعة والعشرون — على أصلها .

المادة الثامنة والعشرون — على أصلها .

المادة التاسعة والعشرون — على أصلها .

المادة الثلاثون — على أصلها .

المادة الحادية والثلاثون — تضاف فى جميع الأحوال إلى المواجيد المقررة بهذا القانون مواعيد المسافة .

المادة الثانية والثلاثون — على وزيرى المالية والمحاسبة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصدر نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام المولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين المولة .

ملحق رقم ١

ومع ذلك إذا تبين أن الديون المسحقة على التجار لم تكن نتيجة اغتنام بالتجارة ولم تنشأ من عمليات تجارية كان لهم أن يطلبوا الانتفاع بمزايا هذا القانون .

على أنه إذا كان من الشروط الأساسية أن تثبت ملكية المدين للتجار المرهون قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فإن طلب التخفيض تنفيذاً لأحكام هذا القانون ينصرف إلى كل الديون العادية كانت أو عقارية ولو لم يكن قد حل مباد استحقاقها .

وسيكون بحث هذه الطلبات بمعرفة لجنة تتوافر فيها كل الضمانات وتكون من وزير المالية أو من ينيه عنه رئيساً ومن مستشار ملكي ومنسوب من وزارة المالية ومنسوب من البنك القارى الزراعى المصرى ومنسوب من البنك الأهلى المصرى ومنسوب من البنك القارى المصرى ومنسوب من بنك الأراضي المصرى ومنسوب من بنك مصر .

وقد نصت المادة الحادية عشرة من القانون على أنه يجب عهدهم طلب التخفيض إلى اللجنة موقفاً عليه من مهام بالنيابة عن طالب التخفيض وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون .

والقصد من تحديد أجل لتقديم الطلبات هو الدلالة على أن أعمال اللجنة ليس لها صفة دأمة وأنها أنشئت لتصفية آثار أزمة ماضية .

وإذا عرض طلب التخفيض على اللجنة كان عليها أن تقصر ما على المدين من ديون وأن تعذر في الوقت نفسه قيمة الغارات حسب المعاملات الحالية . فإذا تبين لها أن الديون العقارية والمادية تزيد على ٩٥ ٪ من قيمة الغارات مقدرة حسب المعاملات الحالية أو ينقص مجموعها من ٧٠ ٪ من هذه القيمة كان الطلب غير مقبول .

ونظراً لما لبعض الدائنين من ضمانات خاصة فقد تقرر بالفقرة الثانية من المادة الثانية بالاحتساب في مجموع ديون المدين ولا في تقدير قيمة غاراته الديون المضمونة برهن حيازى أو برهن تأمين على عقار مبنى أو برهن تأمين على أرض زراعية بشرط أن يكون الرهن من هذه الحالة الأخيرة في المرتبة الأولى لاحقاً على سنة ١٩٣٢

وقد استعملت هذه الديون بضائبتها المقررة بالقانون لأرض الدائنين المزمين رها حيازياً يتمتعون بحق حسن الشيء المرهون لحين الوفاء بالتزام ولم حق استيفاء الدين من ثمن المرهون مقدماً بالانتياز على من عداهم .

وأما الدائنون المضمونة ديونهم بعقارات مبنية فلا أن يزيد العقارات للمبينة يختلف من غلة الأراضي الزراعية التي هي أكثر عرضة لتقلبات حيفة فضلاً عن الطوارئ الجوية .

وفيما يخص بالرهون التأمينية المقررة في المرتبة الأولى على الأراضي الزراعية بعد سنة ١٩٣٢ فإن رهن هذه الغارات كان بسبب ديون بعد الأزمة .

مذكرة تفسيرية

عند عرض مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أطلت الحكومة، بلسان وزير المالية أنها بعد بحث مشكلة الديون، العقارية من جميع نواحيها قد وفقت إلى حل حاسم على أساس معالجة آثار أزمة ماضية لم يكن هناك بد من مواجهتها والقضاء على آثارها .

وطبى أن يكون أثر الأزمة أشد على المدين منه على الدائن ولذا لا يكون تحقيق العدالة بينهما على أكل وجورها إلا بإعادة التوازن إلى أصله باصلاح حالة المدين من غير إضرار بدائنه ولا بتحقيق ذلك إلا عن طريق التشريع الذى يحدد القواعد التي تتبع لتصفية العلاقات التي كانت قائمة بين الدائن والمدين .

وقد قرر القانون أن يكون تحديد التزامات المدين قائماً على أساس قويم عقاراته إذ أن قيمة العقارات المملوكة للمدين مما يصعب تحديدها كما أنها في الغالب الأعم ليست عنصراً هاماً من عناصر ثروة المدين .

والواقع أن ربط التزامات المدين بما يملكه من عقارات لا يعتبر عربوا على القواعد الأساسية للتشريع لأن القانون وإن كان يخلو الدائن الحق في أن يستوفى ديونه من جميع أموال مدينه وإن كان لم يمين له ترتيباً يقيه في التنفيذ فإنه لم يبدل الارتباط القائم بين الديون والتأمينات الضامنة لها، كما أنه نظراً لبعض الاختبارات الخاصة بالتسجيل لم يحسم ارتباط الدائن المرتين بالعقار دون المدين .

ولما كان بعض الدائنين قد خالوا في التسكك بالشروط الجزائية التي ثبت عجز المدينين عن الوفاء بها وهي شروط فرضت في الأعم الأغلب على المدينين في وقت لم يكن لهم حرية قبولها فضلاً عن أنهم في الواقع لم يلذكوا تماماً بحقيقة مداها .

ونظراً لما أصاب دخل الزراع من نقص فاق كل تخدير لم يكن هناك حل لشكلة إلا تخفيض الديون المسحقة على المدينين إلى الحد الذى يمكنهم من السداد وهو ما تقرر بالمادة الثالثة من القانون إذ نص على أنه إذا تقرر تخفيض الديون يجرى تخفيضها كلها إلى الحد المادل لسعين في المئة من قيمة الغار .

وقد قصر الانتفاع بالقانون على المدينين من غير التجار ممن يملكون أراضي زراعية أو أراضي زراعية وبنياى مما هرونة أو عليها اختصاصات وتسجيلات بشرط أن يكون أحد القيود أو التسجيلات مقرراً على الأقل على عقار المدين الزراعي أو على أحداهما قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وبشرط أن يكونوا مالكون للعقار المقرر عليه أحد القيود أو التسجيلات في نفس التاريخ . وقد استبعد التجار من الانتفاع بمزايا هذا القانون للاختلاف التام بين لمروف الزراع ولطرف التجار، فضلاً عن أن القانون التجارى قد أعاد نظاماً خاصاً لتصفية ديون التجار والمعلق مع دالتهم .

أما ما يخص كل قسم من الأقسام الأربعة الباقية فيحدد بعد تقدير ما يعطى للقسم الثالث الذى يكون معادلا للنسبة المئوية الناتجة من قسمة ٧٠٪ من قيمة المقار مستبعدا منها الدين غير القابل للتخفيض على الديون التى يقع عليها التخفيض .

ولإيضاح ذلك بالأرقام نقول :

٧٠٪ من قيمة المقار تساوى ٧٠٠ ج . م .

المقدار الذى لا يمس من الديون يساوى ٤٥٠ ج . م .

فيكون الفرق ٢٥٠ ج . م مقسوما على كل الديون التى يقع عليها كل التخفيض ومقدارها ٤٩٠ ج . م ويكون الناتج ٥١,٠٢٪ وهو النصيب المئوى للقسم الثالث .

يرتبط على ذلك أن يعطى القسم الثالث فى التوزيع ٩٨ × ٥١,٠٢٪ = ٥٠ جنيا .

ولما كانت نسبة ما يدفع للقسم الثانى هو ما يبادل حداً وسطاً بين القسمين الأول والثالث .

ولما كان النصيب المئوى للقسم الأول هو ٩٥ والنصيب المئوى للقسم الثالث هو ٥١,٠٢ فيكون النصيب المئوى للقسم الثانى هو $\frac{٩٥ + ٥١,٠٢}{٢}$ = ٧٣,٠١٪ .

يرتبط على ذلك أن يعطى القسم الثانى فى التوزيع ٩٨ × ٧٣,٠١٪ = ٧١,٥٥٠ ج . م .

ونظراً لأن نسبة ما يدفع للقسمين الرابع والخامس تحدد بتخفيض كل منهما عن المتوسط بنفس النسبة الزائدة فى الأول والثانى عن المتوسط فيكون التطبيق العملى كالتالى :

النصيب المئوى الأول ٩٥٪

» الثانى ٧٣,٠١٪

» الثالث ٥١,٠٢٪

يرتبط على ذلك أن النصيب المئوى للقسم الرابع يجب أن يتعص من القسم الثالث بالتقدير الذى يزيده القسم الثانى من الثالث أى ٧٣,٠١ - ٥١,٠٢ = ٢١,٩٩

٥١,٠٢ - ٢١,٩٩ = ٢٩,٠٣٪ نصيب القسم الرابع .

ولما كان مقدار القسم هو ٩٨ فان ما يدفع فى التوزيع للقسم الرابع هو ٩٨ فى ٢٩,٠٣٪ = ٢٨ جنيا و ٤٥٠ ملياً .

أما تحديد نصيب القسم الخامس فيكون بتخفيض نصيب القسم الرابع بمقدار الزيادة التى فى القسم الأول عن الثانى (٩٥ - ٧٣,٠١ = ٢١,٩٩) .

ومع ذلك فقد ينتفى القفرة الثالثة من نفس هذه المسألة أن اللجنة إذا تبين لها مصلحتها أن تقرر اختيار الديون والضمانات المشار إليها فى القفرة الثانية محسبة ضمن ديون وتقديرات أملاك المدين .

وفى هذه الحالة تعتبر الديون المذكورة وضماناتها محمولة مقابل الوفاء إلى البنك المقارى الزراعى المصرى الذى - لى محل أصحاب هذه الديون فى حقوقهم .

وقد توترت المسألة التاسعة أنه وإن كان التخفيض يقع على الديون المضمونة بكفيل فإن هذا التخفيض لا يمنع رجوع الدائن على الكفيل ولكفيل أن يرجع على المدين بفقر ما دفعه عنه للدائن .

ولما كان نظر طلب المدين قد يستلزم زمناً وكانت البيوع الجبرية موقوفة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ مما يضىء معه أن يسجل بعض الدائنين بتحديد جلسة لبيع أملاك المدين المتظر انتفاعه بالتسوية فقد تقرر بالمسألة ٣٠ من القانون مد فترة الإنفاق إلى ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ كما نصت المسألة الخامسة عشرة بأن اللجنة فى أية حالة كانت عليها الإحراء أن تقرر صلاحية الطلب للنظر . وينش هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويرتبط على النشر إرفاق بيع المقارات والمحاصيل الزراعية حتى تفصل اللجنة نهائياً موضوع الطلب .

وإذا توفرت الشروط الثلثا وتقرر قبول طلب التخفيض فيجوز تخفيض الديون المادية والمقارية الحالية منها والتى لم يحل ميعاد استحقاقها على النحو الآتى :

تتميزا لديون المقارية التى لا تزيد على ٤٥٪ من قيمة المقار حسب الملامات الحالية ديونا لا يجوز تخفيضها .

أما الديون التى تزيد على ٤٥٪ من قيمة المقار وهى التى يتناولها التخفيض فيكون تخفيضها بتقسيمها إلى خمسة أقسام متساوية .

ولإيضاح ذلك نفرض أن حقاراً قيمته ١٠٠٠ ج . م يحمل ديون تبلغ ٩٤٠ ج . م فيفرق بين الديون التى لا تخفض والديون التى يقع عليها التخفيض وفى الحالة التى نحن بصدددها يبلغ مقدار الدين الذى لا يمس ٤٥٠ ج . م (٤٥٪ من المسألة من قيمة المقار) .

أما الديون التى يقع عليها التخفيض فهى ٤٩٠ ج . م (عبارة عن الديون مستبعدا منها الدين الذى لا يخفض) ويتعين تقسيم ٤٩٠ ج . م إلى خمسة أقسام متساوية مقدار كل قسم منها ٩٨ ج . م

إذا ما تقرر ذلك يكون نصيب القسم الأول منها بنسبة ٩٥٪ ويصبح مقدار ما يخصه فى التوزيع .

٩٨ فى ٩٥٪ = ٩٣ جنيا و ١٠٠ ملياً .

ولكى لا يطول النزاع بينت المادة السابعة عشرة بأنه يجب على قلم كتاب الحركة المختصة أن يمرض ملف الدعوى على رئيس الدائرة بالحكمة المختصة في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ تسلم الأوراق الحالة إليه من اللجنة .

ويجوز للرئيس بمجرد عرض الملف عليه جلسة الفصل في كل المنازعات ويعمل قلم الكتاب المصنوع بهذه الجلسة بضغط مسجل يعلم الوصول قبل مياد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

وعند نظر الدعوى يتعين على المصنوع ألا يتقدموا أمام المحكمة بمنازعات جديدة غير التي عرضت على اللجنة وأن كان لهم أن يؤيدوها بأدلة جديدة .

وتحكم المحكمة في الدعوى بصفة مستعجلة ويكون حكمها غير قابل للطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية وغير العادية فلا تجوز المعارضة ولا الاستئناف ولا الطعن بطريق النقض والإبرام أو التماس إعادة النظر .

وقد بين القانون بالمادة الثانية والعشرين بأن المصنوع الذي ترفض دعواه أمام المحكمة يحكم عليه فضلا عن المصاريف بالفوائد التي تكون قد استعقت على الدين في فترة الدعوى .

وسيتربى على قبول طلب التخفيض أن تبرا ذمة المدين قبل أصحاب الديون التي يقع عليها التخفيض ويستفاد ذلك من المادة الرابعة والعشرين التي قررت أن يمنع الناشئون السابقة ديونهم على تاريخ نشر هذا القانون من اتخاذ أى إجراء بالمطالبة بهذه الديون سواء خصمهم في التوزيع شيء أولم يخصمهم ومع ذلك فلا تسقط هذه الديون لأنها تحول إلى البنك العقاري الزراعى المصرى بأكمل قيمتها قبل التخفيض وبشروطها الأصلية اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون وقد تحورت حوالة الديون لتحقيق مصلحة الحكومة في ضمان هذه الديون كما لوحظ أيضا مصلحة المدينين أنفسهم بمنع الناشئين اللاحقين بطريق غير مباشر من نزاع ملكية هذه المقاربات لعدم الفائدة المحتملة .

ولكى يتبين الغرض المقصود من الحوالة أشير بالمادة الخامسة والعشرين إلى قصر سريان الفوائد أثناء قيام السلفة على القدر الذى دفعته الحكومة وتقرر ألا يتجاوز سمر الفائدة عن ٦ % .

ولما كانت الديون التي يقع عليها التخفيض قد تكون ديونا مضمونة برهون أو اختصاصات كما قد تكون ديونا عادية فقد نصت المادة السابعة والعشرون أنه يقترب بحكم هذا القانون رهن لمصلحة البنك العقاري الزراعى المصرى على المقاربات موضوع التسوية تأمينا للديون العادية المحولة إليه .

وتقرر مرتبة هذا الرهن اعتبارا من تاريخ نشر قرار اللجنة بإعتماد التسوية بالجرعة الزمنية ولو أن هذه المرتبة لا تحفظ إلا بإجراء الفيد في خلال ستة أشهر من صدور قرار اللجنة بقبول طلب المدين بالتخفيض .

فلو حصل أنت أهمل إجراء هذا الفيد في المدة المذكورة لكان للرهن مرتبته من التاريخ الذى قيد فيه .

ولما كان النصيب المئوى لقسم الرابع قد حدد بمقدار ٢٩,٠٣ % فإن النصيب المئوى لقسم الخامس يحدد كالآلى :

$$29.03 - 21.19 = 7.84 \%$$

ولما كان مقدار القسم هو ٩٨ فيخس القسم الخامس في التوزيع بمقدار ٩٨ في ٧,٨٤ % = ٦,٩٠٠ ملم .

والبيان الآلى يخصص عمليات التوزيع :

بينه

٢٠٠٠ قيمة الضمان حسب المعاملات الحالية .

٩٤٠ مقدار الديون .

٥٥٠ المقدار الذى لا يخفص من الديون .

٧٠٠ % من قيمة الضمان .

٤٩٠ مقدار الديون التي يقع عليها التخفيض .

٣٥٠ المبلغ الذى يجب أن يخفص إليه الدين الذى يقع عليه التخفيض (٧٠٠ - ٤٥٠) .

تقسم الديون التي يقع عليها التخفيض إلى خمسة أقسام متساوية .

$$\frac{350}{5} = 70 \text{ مقدار ما يخص كل قسم .}$$

سليم جنب

القسم الأول ينحصر في التوزيع ٩٨ في ١٠٠ % = ٩٣

» الثانى » » ٤٨ في ٧٣,٠١ % = ٧١

» الثالث » » ٩٨ في ٥١,٠٢ % = ٥٠

» الرابع » » ٩٨ في ٢٩,٠٣ % = ٢٨

» الخامس » » ٩٨ في ٧,٨٤ % = ٦

٢٥٠

٤٥٠

بينه

٥٥٠ مقدار الديون التي لا يقع عليها التخفيض .

٢٥٠ الديون بعد التخفيض .

٧٠٠ وهو الحد الأعلى لما يمكن تسليغه على المقار المذكور .

ولما كان من الجائز أن ينزع المدين أو الدائن في وجود الدين أو محضته فقد اشير بالمادة السادسة عشرة بأن لجنة إذا وأت مسألة النزاع إلى المحكمة أن توقف النظر في الطلب وتحيل للقضية إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

يقع عليها التخفيض فقد ألحقت بالديون التي يسرى عليها التخفيض في جميع الأحوال .

وستنفع مطلوبات البنوك من هذه الديون بعد تخفيض ما يخصها في التوزيع تخفيضاً إضافياً آخر بقدر ٢٥ ٪ بالنسبة للبنك العقاري المصري و ١٥ ٪ لبنك الأراضي المصري .

والدينين إذا كانت لهم مصلحة أن يتنازلوا عن الاستفاد بتخفيض هذه الديون وفي هذه الحالة لا يستفيد من هذا التنازل الدائنون الذين يكون أصحاب هذه الديون .

ولما لقرارات اللجنة من آثار قانونية هامة تترد بالمادة الحادية والعشرين وجوب نشرها بالجريدة الرسمية وترتب بعض الآثار القانونية على النشر نفسه كريان الموايد ووقف البيع .

ولما كانت للجنة سلطة مطلقة في تولي اختصاصاتها كانت قراراتها غير قابلة للطعن أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

وقد رُئي توفيراً للوقت واعتباراً لما تم من تساويات بين الحكومة والبنوك المقارية واعتباراً لظروف هذه الميقات تقسماً أن تعتبر الديون المسجلة الإهداء من ديون البنك العقاري المصري الملتزمة على أساس الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وكذلك ديون البنك العقاري الزراعي المصري الملتزمة بتنفيذ الأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ وصلة بنك الأراضي المصري حرف " أ " والسلفة حرف " ب " لهيئة لدى بنك الأراضي الملتزمة بتنفيذ للاتفاق المبرم بين الحكومة وبين البنك المذكور بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ كل هذه الديون تعتبر في حكم الديون التي لا تزيد على ٤٥ ٪ وذلك دون التقييد بنسبتها إلى قيمة المقارات .

وعم أن ديون البنوك المقارية المؤجل استهلاكها المحددة وفقاً لأحكام الاتفاق المبرم من الحكومة والبنك العقاري المصري وبينها بنك الأراضي المصري وبينها وبين البنك العقاري الزراعي المصري وكذلك السلفة حرف " ب " للحكومة المنشأة بتنفيذ للاتفاق الموقود بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ المصنق عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ قد لا يقع أصلاً ضمن الديون التي

ملحق رقم ٢

نص ما ورد في تقرير اللجنة عن السياسة المالية العامة لميزانية الدولة
لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية

الديون العقارية

تعد مشكلة الديون العقارية من أهم المشكلات التي تواجه الحكومة من الوجهة الاقتصادية وذلك لأنها تمس الثروة العقارية الزراعية ، والفنط المصري فطر زراعي لها يحد ثروته العقارية يحدده في أهم ركن من أركانه .

ولقد حاولت الحكومات الأخيرة المتعاقبة إيجاد حل حاسم لهذه المعضلة فرقت بعض التوفيق وكلفت من أهم هذه الحلول التسوية التي عملت مع البنوك العقارية الثلاثة المعروفة وهي البنك العقاري المصري وشركة الرهن العقاري وبنك الأراضي . ولا داعي لذكر الحلول الملقطة الأخرى لتخفيض سعر الفائدة وتأجيل بعض الأقساط إلى غير ذلك من قرارات مجلس الوزراء وإنشاء الشركة العقارية لشترى بعض الأحياء الزراعية التي تطرح في المزاد فإنها أمور كلها معروفة وليس هذا مجال التكلم فيها وإنما ألبنا إلى هذه المقدمة ضرورة البحث في الحل الأخير الذي وُفقت له الحكومة لمعرفة المدى الذي وصلت إليه في إيجاد حل حاسم لهذه المعضلة التي طال وجودها .

إن التسوية السابقة مع البنوك الثلاثة لم تشمل غير مدني هذه البنوك ولما كانت الديون التي لهذه البنوك الثلاثة في مدينتها في أغلب الأحيان هي من ديون الدرجة الأولى كان من السهل على أي دائن آخر سواء كان دينه مسمولاً في مرتبة تالية لغير أحد هذه البنوك أو كان صاحب دين هادي لم يأخذ به اختصاصاً ، من السهل على هذا الدائن أن يصل هذه التسوية كان لم تكن يتخاضد إجراءات نزع ملكية المدين الموهونة لأحد البنوك الثلاثة المذكورة ولم يكن هناك قوة تمنع هذا الدائن السادس من التنفيذ على المدين التي تمت بشأنها التسوية فكان هذا أكبر نقص في التسوية المشار إليها .

إضافة إلى ذلك أنه كما سبق القول لم تكن شاملة لكافة الديون فلم تحمض الأمر المطلوب من إجراءات مع ما أنفقت الحكومة في سبيل تنفيذ هذه التسوية من ملايين دفعاتها لأصحاب هذه الديون وقد غلب خزانة الدولة من جراء ذلك خسارة في كثير من الصفقات التي تمت .

ولتضرب بعض الأمثلة للخسارة التي لحقت خزانة الدولة من جراء حلول الحكومة محل البنوك العقارية في بعض الصفقات .

صفي البنك العقاري المصري في سنة ١٩٣٦ ، ٢٨ سلفة بلغ الثمن الذي وساه به منها ١٣٢,٧٤٥ ج. مع أن ديون البنك المذكور وحده على هذه السلفة بلغ ١٦٤,٣٩٢ ج. م وديون الحكومة ٣٣,٩٦٠ ج. م وديون المبالغ التي تحصلت من هذه الصفقات بالمزاد التي يستولى عليها البنك أولاً لأنها أقل من دينه وقد خسر البنك الباقي وقدره ٣١,٥٤٨ ج. م أي ما يوازي ١٩٪ من مجموع ديونه على هذه السلفة الثماني والشرين أما دين الحكومة وقدره ٣٣,٩٦٠ ج. م فقد ضاع بأكمله وخسرت خزانة الدولة .

ومثل آخر : صفت ٢٦ سلفة من سلف بنك الأراضي المصري زوت ملكيتها في المزاد فكان مجموع سلفها ٧٠,٧٧٧ ج. م في الوقت الذي بلغت فيه ديون البنك عليها ١٢٠,٣٦٠ ج. م أما دين الحكومة على هذه السلف ٢٦ فكان ٢٩,٨٣٠ ج. م فكانت خسارة البنك ٤٩,٤٨٣ ج. م وهذا يبلغ ٤٠٪ من مجموع دينه .

وبالجملة فإن الحكومة خسرت في السلف التي صفت نهائياً سنة ١٩٣٦ من سلف البنوك الثلاث المذكورة وسلف البنك الزراعي المصري مبلغ ٥٨٩,٨٨٩ ج. م فلذا أضفنا إلى ذلك ما تحمته الحكومة من خسائر لسافة سنة ١٩٣٥ تكون النتيجة أن خسارة الحكومة بلغت إلى آخر سنة ١٩٣٦ ١٥٢,٩٤٥ ج. م وقد أسبنا في شرح هذه الأرقام لكن نظهر بشكل واضح مقدار الخسارة التي أفضتها الحكومة في التسوية الأخيرة كما سيتضح من تفصيلات هذه التسوية .

عنت الحكومة بإيجاد حل حاسم لهذه المشكلة يخفف عبء الديون عن المدينين ويسوي حالتهم بعد تخفيض جزء مظم منها وسداد قيمة الباقي بدون أن تمس خزانة الدولة بأى خسارة ويكون هذا الحل ملازماً لجميع الدائنين والمدينين بشروط معينة مع التوفيق بين المصالح المختلفة فكان من نتيجة مساهما وصولها إلى التسوية الأخيرة .

التسوية العقارية الأخيرة

هذه التسوية يشترط فيها أولاً وقبل كل شيء أن يكون أحد عقارات المدين عليه تسجيل سابق لتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ - ولو كان هناك عقارات أخرى عليها تسجيلات لاحقة لهذا التاريخ . وعماد هذه التسوية أصران أساسيان :

الأول - ألا تغل الديون موضوع التسوية عن ٧٠٪ من قيمة العقارات التي يملكها المدين ولا تزيد على ٩٥٪ من القيمة المذكورة .
الثاني - أن تدفع الحكومة لتسوية الدين ٧٠٪ فقط من قيمة العقار لا أقل ولا أكثر .

هذان هما الشرطان الأساسيان لكل حالة تقبل ضمن التسوية الأخيرة . وهناك قواعد أخرى لا تتعلق بالقبول وإنما تتعلق بطريقة إجراء التسوية وهي :

أولاً - أن ٤٥٪ من هذه الديون تخضع لم فيها وتدفع بكاملها من غير تخفيض والباقي بعد ٤٥٪ المذكورة يسرى عليه التخفيض وقد يبلغ هذا الباقي ٥٠٪ وهذه الـ ٥٠٪ الأخيرة يدفع عنها ٢٥٪ بطريقة مخصوصة مستفصلاً فيما بعد ليكون مجموع ما يدفع عن كل تسوية ٧٠٪ من قيمة العقار أو العقارات .

وإيضاحاً لهذه التسوية تضرب مثلاً حالة مدين تطبق عليها التسوية الجديدة :

تخص يملك ١٠٠ فدان تساوى من التمن ١٠٠٠٠ ج. م وطيه ديون مجموعها ٩٠٠٠ ج. م. واحد التسجيلات المتوقع على عقارات يرجع تاريخه إلى ما قبل ديسمبر سنة ١٩٣٣ فهذا المدين حالته مقبولة ويستفيد من التسوية الجديدة فالبلغ الواجب دفعه للدائن يستدات على بنك التسليف القارى المصرى ببيان الحكومة هو ٧٠٠٠ ج. م فقط أى ٧٠٪ من قيمة العقار تقسم كالآتى :

٥٠٠ ج. م تدفع للدائنين الذين باتون فى المقدمة بدون تخفيض شيء من ديونهم والباقي وقدره ٢٠٠٠ ج. م يدفع للدائنين أصحاب ال ٥٠٠٠ ج. م الباقية بعد ال ٥٠٠ ج. م الأولى ويكون تقسيم ال ٢٠٠٠ ج. م حسب جدول تنشئه وزارة المالية والفكرة الأساسية فيه هى تقسيم ال ٥٠٠ ج. م إلى خمسة أقسام متساوية كل قسم منها ١٠٠ ج. م أو عبارة أخرى إلى خمس مناطق (Zone) .

فالمنطقة الأولى أصحابها يستولون على ٩٥٠ ج. م من ال ٢٥٠٠ ج. م أى بمقدار ٩٥٪ من كامل دينهم وأصحاب المنطقة الثالثة ومجموع دينهم أيضاً ١٠٠٠ ج. م يأخذون ٥٠٠ ج. م فقط أى بمقدار ٥٠٪ من كامل دينهم .

وأصحاب المنطقة الخامسة ومجموع دينهم ١٠٠٠ ج. م يأخذون خمسين جنيهاً فقط أى بمقدار ٥٠٪ من كامل دينهم .

أما أصحاب المنطقة الثانية ومقدار دينهم ١٠٠٠ ج. م يأخذون ٧٢٥ ج. م وهو المتوسط بين المنطقتين الأولى والثالثة أى بمقدار ٧٢,٥٪ من كامل دينهم .

وأصحاب المنطقة الرابعة ومجموع دينهم ١٠٠٠ ج. م يأخذون ٢٧٥ ج. م وهو المتوسط بين الدرجتين الثالثة والخامسة أى بمقدار ٢٧,٥٪ من كامل دينهم .

وقد يحدث أن أحد الدائنين يأتى ترتيب دينه فى منطقتين مختلفتين كأن يدخل جزء من دينه فى المنطقة الثالثة وباقي فى المنطقة الرابعة بفرضه الذى يدخل فى المنطقة الثالثة يسوى بنقص ٥٠٪ والذى يدخل فى المنطقة الرابعة يسوى بحسب ٣٧,٥٪ وهكذا .

هذا هو الطريق العمل الذى ارتأته وزارة المالية لتوزيع الديون وهو حل اجتهدوا لتسهيل العمل على اللجنة . ولم تشأ ضرب أمثلة أخرى أكثر تمقيداً فإن فهم هذا المثل يعطى فكرة عن طريقة الحل لحالات المدين المتوقعة .

ولكى تكون هذه التسوية ملائمة للدائنين والمدينين الذين تشمل حالاهم ضمن الشروط السابقة بقضى الحل الأخير بوجود لجنة من شأنها أن تفصل فى هذه التسوية وفى قبول الطلبات وفى توزيع الدين الذى يخص كل دائن وحرمان الدائنين الذين لا ينالهم شيء وهذه اللجنة تمثل المصالح المختلفة فنيهاً أعضاء من وزارة المالية وأعضاء مجلس بنوكا مختلفة تحت رئاسة عمالى ووزر المالية .

هذا هو ملخص مجمل للتسوية الأخيرة وهناك تفصيلات أخرى كثيرة ستكون موضع البحث عند وضع القانون الذى لم يصل بعد . يكون مفصلاً لكل ما أوجله ولهذا ضربنا صفحاً عن ذكر تفصيلات أوسع فقد ترى الحكومة أو الهيئة التشريعية عند بحث هذا القانون المزمع إصداره ما يستدعى حصول تغيير فى هذه التفصيلات .

هذا ولجنة المالية يجلس الشيخ ترى لزاماً على أن تبدى رغبة بالنسبة لخطورة القرارات التى تصدر من تلك اللجنة بصفة نهائية — أن تعطى فرصة للدائن لى يحضر بشخصه أو ينوب عنه ويكلا يستطيع أن يبدى دفاعه أمام اللجنة المذكورة .

وهناك رغبة أخرى تبدىها اللجنة خاصة بمدينين آخرين يستحقون الرعاية ويصعب أن يسلمهم مشروع التسوية الجديدة وهم المدينون الذين عليهم ديون ثابتة بأحكام قبل سنة ١٩٣٣ ولم يأخذ الدائن اختصاصاً على عقاراتهم إلا بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

وإذا كانت اللجنة لم تتوسط فى تفاصيل هذا المشروع انتظاراً للقانون الذى لم يصل بعد فإنها لا يفتونا أن نطلع المجلس على بعض تفصيلات أساسية لا يمكن أن يناولها تغيير عند وضع القانون ، وهذه التفصيلات تحوى حساسات عديدة يستفيد منها المدين فوائد جمة .

مزايا التسوية الجديدة

إن فى تنفيذ هذه التسوية مزايا كثيرة ، منها :
أولاً — أنها شاملة لجميع المدينين الزراعيين ومن فى حكمهم وهم الذين مستهم الأزمة أكثر من غيرهم بشرط ألا تزيد ديونهم على ٩٥٪ من ملكهم الضامن لديونهم .

أما المفرغون فى الدين لأبعد من هذا الحد فلا قائمة من إنقاذ مكرمهم ومع كل فهناك لجنة ديون الدرجة الثانية وهى ما زالت قائمة بأموريتها .

ثانياً — من آثار هذه التسوية تخفيض جميع الديون ما عدا ال ٤٥٪ الأولى منها . وقد يصل التخفيض إلى ٥٠٪ من الديون التالية لفئة وأربعين فى المائة الأولى .

ثالثاً — إن هذه التسوية ملازمة لجميع الدائنين فى الحالات المنطبقة عليها بحكم القانون الذى يصدر فيها بعد .

كلمة عامة

وقد كان من نتائج بحث معالي وزير المالية مع مديري البنوك المقارية الوصول إلى هذه التسوية أن اتفق معهم على أمرين في غاية الأهمية لتسهيل سداد الديون وكان اتفاهه موقفاً من جميع نواحيه .

وهذان الأمران هما : تجزئة الديون وعدم الإسراف في دعاوى الحراسة تجزئة الديون — يحدث كثيراً أن تكون المدين الموهونة مملوكة لمجموعة مدنيين . وأن يكون بعض هؤلاء المدنين أنشط من غيرهم في القيام بسداد نصيبهم من الدين والبنوك المقارية لا تميز بين هؤلاء الشركاء حتى في حالة وجود قسمة بينهم . وقد تم الاتفاق على وجوب احترام البنك لهذه القسمة تشجيعاً للشريك الذي يقوم بسداد ما عليه .

ومن الآن فلا ترفع الدعوى ولا تزعم ملكية الشريك القائم بالسداد بل يبدأ بالشريك المساطل وينفذ على نصيبه أولاً .

ولا شك أن هذه خطة سليمة سيكون لها أثرها الفعال .

عدم الإسراف في دعاوى الحراسة — وقد تم الاتفاق أيضاً على أن هذه البنوك المقارية لا تلجأ إلى دعاوى الحراسة التي كثيراً ما تحدث أضراراً جمة بالمدن والدائن على السواء إلا عند الضرورة القصوى كأن يهمل المدين في زراعة الأقطان واستغلالها أو يتعمد ذلك إذا ما يس من حاله بسبب طرح أقطانه في المراد الجبري وهذا يرجع إلى الفكرة الأولى وإلى الغرض الذي حدا بالمشرع إلى وضع نظام الحراسة .

والجنية ترى أن الجهود الكبيرة التي أدت إلى هذه التسوية تستحق كل شكر وتقدير .

ولا شك في أن هذه التسوية على الأسس السابق بيانها فيها كثير من التوضيحات من جانب الدائنين ومن بينهم الحكومة وبنك التسليف العقاري المصري أو من جانب الدائنين الذين يسلعون التخفيض ديونهم .

وإن هذه التوضيحات لن تذهب سدى وسيجيئ الجنب ثمارها بمعرفة كل من الدائن والمدين مركزه وتحسين حالة المدنين . ففي تحسين هذه الحالة إنماش الفكرة الاقتصادية وزيادة في قوة المدنين على السداد وهذا أمر تعود مقفته على الجنب .

ديون الدرجة الثانية

نقد أطلنا في الكلام عن التسوية الجديدة الإلزامية غير أن هذا لا ينسبنا أعمال لجنة أخرى قائمة بوزارة المالية للتسوية الاختيارية بين الدائن والمدنين . والذي حدا بالحكومة إلى إنشاء هذه اللجنة بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٣٥ بناء على ترخيص مجلس الوزراء لوزارة المالية بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٥ وهو ما أظهره العمل من استهداف تسوية البنوك المقارية الثلاثة للخطر بسبب الإجراء الذي قد يتخذ أي دائن ضد مدينه الذي شملته التسوية السابقة .

وأبداً — خفض الفوائد إلى ٤ ٪ / إذ أن المدين يتخلف عن الفوائد المرحقة ولا يتقاضى منه البنك المقاري المصري الذي يصدر السندات بضمان الحكومة وفاء لسداد ديون هذه التسوية إلا ٤ ٪ /

وهذا التخفيض في الفوائد مضافاً إلى تخفيض قيمة الدين فيه تحسين لمركز المدين ما يجعله قادراً على القيام بتعهداته ويساعده على تحسين حاله معيشته . وهذا الأمر يحدث تحسناً عاماً في الحالة الاقتصادية .

وقد استفاد مديرو البنوك فوائد أخرى منها أن البنك المقاري قبل جعل دينه المؤجل الذي يميز عنه عادة بالمسير الأداء في حكم ديون الدرجة الثانية وقبل تخفيضها أكثر منها بمقدار ٢٥ ٪ / خلاف التخفيض الأول . ولبيان ذلك نقول إن السويات السابقة جعلت البنك المذكور يقسم دينه إلى شطرين بالنسبة لتقيمة الفوائد ، القسم الأول المبرر عنه بالدين المؤجل أو سهل الأداء ينقسم منه فائدة ٥ ٪ / ويستهلك على سنوات معينة والقسم الثاني ويمبر عنه بالدين المؤجل (atermoyé) أو المسير الأداء بفائدة مخفضة ويبقى سدادها إلى ما بعد سداد الشطر الأول من الدين حتى إذا ما انتهت أقساط القسم الأول بالسداد حل الشطر الثاني فوراً .

فالتسوية الجديدة جعلت هذا الدين المؤجل يدخل باعتباره من ديون الدرجة الثانية الخارجة عن الـ ٤ ٪ / الأولى . ولو أن القانون يبيع للبنك جعله من ديون الدرجة الأولى . غير أن البنك المذكور قبل جعل هذه الديون من ديون الدرجة الثانية التي يسرى عليها التخفيض ويسد سرعان التخفيض عليه بخفض ثانية بمقدار ٢٥ ٪ / وقد قبل بنك الأراضي نفس هذه الشروط بالنسبة لدينه المؤجل مع الفرق أن يكون التخفيض الثاني لهذا الدين المؤجل ١٥ ٪ / .

خاساً — يكون الحكم الذي تنجزه لجنة التسوية مؤثراً لجميع الدائنين وغير قابل الطعن .

سادساً — يصدور قرار اللجنة وتوزيع الدين على الدائنين تصبح المدين خالية من جميع الحقوق عليها إلا من دين بنك التسليف العقاري . ولا يجوز للدائنين الذين شملهم حكم اللجنة أن يرجعوا إلى الأقطان المذكورة بأي حال من الأحوال .

سابعاً — إن هذه التسوية تفيد الدائنين الذين هم من الدرجة الثانية إذ تضمن لهم الحصول على ديونهم وقبضها ولو مخفضة بعد أن كان الأمل في حصولهم عليها بعيد النال .

ثامناً — ومن مزاي هذه التسوية للحكومة التي تضمن سندات البنك المقاري المصري . تلك السندات التي ستكون أداة لسداد هذه الديون تجعل الحكومة في مأمن من الخطر على أموالها فقد جعلت أول أساس للتسوية ألا تلتحق أكثر من ٧٠ ٪ / من قيمة الفوائد .

لحق رقم ٦

جلسة يوم الأربعاء ٢٦ شوال سنة ١٣٥٦
(٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٦٠٠٠ ج.م. في ميزانية وزارة الحفانية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية
لنفقات المؤتمر الدولي الساج لتوحيد قانون العقوبات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أظن الجبل بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٦٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الحفانية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "إعمال جديدة" نفقات المؤتمر الدولي الساج لتوحيد قانون العقوبات الذي سيعقد في مدينة القاهرة في شهر يناير القادم.

فاجتمعت اللجنة لبحث مشروع هذا القانون في مساء اليوم ذاته وفي يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وقد حضر الاجتماع الأخير حضرة صاحب العزة وكل وزارة الحفانية وأدلى بالبيانات التي اقتضاها البحث واطلعت اللجنة على أصل المشروع وعلى المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وهما ملحقات بهذا التقرير كما اطلعت على التعديل الذي وافق عليه مجلس النواب فتبين أن مجلس الوزراء وافق في ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ على اعتماد المؤتمر الدولي الساج لتوحيد قانون العقوبات في مدينة القاهرة وقد تصحّد لانتقاده - كما صرح سعاد وزير الحفانية بمجلس النواب - يوم

١٢ يناير سنة ١٩٣٨

وسيكون أعضاء هذا المؤتمر في ضيافة الحكومة فتتعمل نفقات انتقالهم ورحلاتهم وحفلاتهم كما تتحمل نفقات أعمال المؤتمر كمكافأة الموظفين الذين يعملون في لجاته ومصاريف طبع أعمال المؤتمر بعد انتهائه في مطبعة خاصة بأوربا وفقا لنظام المكتب الدولي وعمل مداخلات تذكارية وكذلك مندوبو إليه الحاجة من مطبوعات ورسائل برقية وبرقية وغير ذلك من المصروفات المالية.

أما نفقات الإقامة لأعضاء المؤتمر فتقدّر حضره صاحب العزة وكل وزارة الحفانية أنها لا تتسلط في الاعتماد ولا تتحملها الحكومة خلافا لما جاء بالمذكرة الإيضاحية خطأ.

وقد قدرت وزارة الحفانية النفقات اللازمة لهذا المؤتمر بمبلغ ٧٠٠٠ ج.م. على التفصيل الوارد بالمذكرة الإيضاحية إلا أن لجنة المالية بمجلس النواب رأت تخفيض ألف جنيه من هذا المبلغ ووافقها على هذا التخفيض حضرة صاحب العزة وكل وزارة الحفانية وبذلك أصبح الاعتماد ٦٠٠٠ ج.م. وقد وافق عليه مجلس النواب.

وتقوم هذه اللجنة بإجراء التسوية :

أولاً - إذا قبل النائب والمدين عرض الموضوع عليها .

ثانياً - إذا قبل النائب التزل عن جزء من دينه .

ثالثاً - إذا كان مجموع الديون التي في المرتبة الأولى والديون التالية بعد استبعاد ما يتل عنه الدائنون لا يزيد على ٧٥ ٪ من قيمة الأعيان المقتمة ضمانا لقرض التسوية .

وقد حصل تعديل بعد ذلك في قيمة الضايف في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بمجمعه ٧٠ ٪

رابعاً - تصرف القروض البلدية بسندات يصدرها البنك العقاري المصري بضمان الحكومة .

خامساً - تقتصر التسويات على المدينين حشني التبة الذين يثبت بالدليل القاطع أن الأزمة هي التي أقدمتهم عن الوفاء بتمهاتهم .

وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بقانون رقم ٥ سنة ١٩٣٦ بالتخصيص للحكومة بأن تضمن السندات التي يصدرها البنك العقاري الزراعي المصري بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه لشراء الديون العقارية المضمونة برهون من الدرجة الثانية أو ما عليها .

وقد جاء في المادة الثانية من هذا القانون ما يفيد تمهيد الحكومة بإدخال المبالغ اللازمة لدفع فوائد واستهلاك هذا القرض في البنك الأهل المصري قبل خروج كل مستحقاق بثلاثة أرم إذا لم يتم البنك العقاري الزراعي المصري بالإيداع في التاريخ المذكور .

وفي ١١ أبريل سنة ١٩٣٦ وافق مجلس الوزراء على الترخيص بقسوية ديون الدرجة الأولى بسطو الدين الذي في هذه المرتبة إلى شطرين : جنين في المرتبة الأولى ويكون مقداره ٩٠ ٪ من القيمة التليفونية للمعار وفائده ٥,٥ ٪ والباقي وهو الأربسون في المائة يتزدينا في الدرجة الثانية بفوائد ٣,٧٥ ٪ (وفست إلى ٤ ٪ تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧) .

هذا وقد باشرت لجنة تسوية الديون مهمتها وفصلت في كثير من القضايا ولا تزال تفصل في القضايا التي تقدم إليها ويبلغ عدد المسائل التي عرضت على اللجنة وفصلت فيها أو باقية تحت التفتل لاستيفاء بعض البيانات أودفعت لاستلام الضمان أو موحلة على البنك العقاري الزراعي المصري لمعانة بعض الأعيان أو باقية تحت العرض ٤٠٩ مسألة والضمان الملقط فيها هو ٨٣,٤٧٢ فداناً و ٥٨ م٢ تقريباً ٢٠٠,٠٠٠ متر مربع أرض فضاء قيمتها جميعها ثمانية ملايين جنيه ونصف مليون تقريباً ومجموع الدين الذي عليها ٥,٧١٥,٧١٥ ج.م. ولا ملاحظة لأبأس من زيادتها الآن وهي أن لجنة تسوية ديون الدرجة الثانية سيقبل خطرها واهتمام النائب والمدين بها بعد التسوية الجديدة . وليس معنى هذا أنها ستكون بلا عمل بل إن الحالات التي لا تدخل في التسوية الجديدة سواء لاستغراق الدين أو لأى سبب آخر سيرضها أصحاب الشأن عليها .

ولجنتنا المالية تؤهل أنه يتعاون هاتين الجنتين ستسوى حالة الديون بطريقة مرضية يظهر أثرها في حالة القطر الاقتصادية .

لذلك تقرر وزارة الخفانية فتح اعتماد إضافي بهذا القدر في الباب الثالث من ميزانيتها وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فأرأت الموافقة عليه وهي تشترط رفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره توطنه لعرضه على البرلمان .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض م
القاهرة في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٧
الرئيس
مكرم عبيد

إلى وزارة المالية

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة . وقد ألفت وزارتا الخارجية والخفانية هذا القرار .
ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون انماض بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب م

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الخفانية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠٠ ج. م (سبعة آلاف جنيه) لتفقات المؤتمر الدولي الساج لتوحيد قانون العقوبات الذي سيقعد في مدينة القاهرة .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - - على وزيرى المالية والخفانية تنفيذ هذا القانون كلى منها فيما يخصه م

مديرى ما بين ٢٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (٣٠ نوفمبر ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخفانية وزير المالية
محمد صبرى أبو علم مكرم عبيد
رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس

نمرة ١٦٦ - ٤٥/٦

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان م

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ولجنتنا بعد دراسة ما تقدم واقفت على مشروع القانون كما صله مجلس النواب وتبرج من المجلس الموافقة عليه بالصيغة المرافقة لهذا التقرير م

السكرير البرلانى
أنطون الجبل
رئيس اللجنة
محمد المغازى عبد ربه

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الخفانية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج. م (ستة آلاف جنيه) لتفقات المؤتمر الدولي الساج لتوحيد قانون العقوبات الذي سيقعد في مدينة القاهرة .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - - على وزيرى المالية والخفانية تنفيذ هذا القانون كلى منها فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بتمام البولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ على اعتماد المؤتمر الدولي الساج لتوحيد قانون العقوبات في مدينة القاهرة .

وقد جاء في كتاب لوزارة الخفانية أنه تحدد الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٩٣٨ موعداً لانعقاد هذا المؤتمر وأن أعضاء سبكون في ضيافة الحكومة بحيث تتحمل نفقات انتقالهم وإقامتهم وتنظيم رحلات لم كما أن أعمال المؤتمر تتطلب موظفين لخدمة فضلاً عن النفقات الأخرى التي قد تدعو الحاجة إليها من مطبوعات وطبع أعمال المؤتمر بعد انتهائه في مطبعة خاصة بأوربا وفقاً لنظام المكتب الدولي وكذلك عمل مداليات تذكارية .
وقد شكلت لجنة في وزارة الخفانية لتعيين المصاريف اللازمة لهذا المؤتمر فقدّرت لها مبلغ ٧٠٠٠ ج. م حسب البيان الآتي :

جنيه	
٣١٠٠	رحلات وحفلات .
١٠٠٠	مطبوعات وأدوات كتابية وطبع التقرير في مطبعة خاصة بأوربا .
٩٠٠	ماهيات ومساكنات .
٢٥٠	مداليات تذكارية وحافظات للأعضاء .
١٥٠	أجور برید وتلفون .
١٦٠٠	مصاريف ثرية واحتياطي .
٧٠٠٠	مجموع

ملحق رقم ٧

جلسة يوم الأربعاء ١٢ صفر سنة ١٣٥٧ (١٣ أبريل سنة ١٩٣٨)

المراسيم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب

رقم	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد البحرودة الرسمية
١	١٩٣٨/٢/١٠	الدفء الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في الليلة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧	٢١
٢	١٩٣٨/٢/١٩	فتح اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية . وذلك من أصل تكاليف وصف الطريق من الإسكندرية إلى مرمى مطروح .	٢٧
٣	١٩٣٨/٢/١٩	اعتماد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	٢٧
٤	١٩٣٨/٢/١٩	فتح اعتماد إضافي قدره ٣٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة المساحة والمناجم للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على الاعتماد المدرج لشراء ملامات حديدية لتنفيذ نظام التسجيل .	٢٧
٥	١٩٣٨/٢/١٩	فتح اعتماد إضافي قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية المطبعة الأميرية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على الاعتماد المدرج في بند تشغيل مطبوعات المصالح .	٢٧
٦	١٩٣٨/٢/١٩	فتح اعتماد إضافي قدره ٢١,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ تحت بند خاص بتسديد قيمة اشتراك مصر في عصبة الأمم عن سنة ١٩٣٨ وتسوية الاشتراك في الهيئة الدولية للعمل عن النصف الأول من سنة ١٩٣٧	٢٧
٧	١٩٣٨/٢/١٩	فتح اعتماد إضافي قدره ٣٩,٨٧٥ جنيها في ميزانية وزارة الحربية والبحرية (ديوان العموم والجيش) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لإنشاء مستشفى ميدان للجيش المصري .	٢٧
٨	١٩٣٨/٢/١٩	فتح اعتماد إضافي قدره ١٨,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على الاعتماد المدرج لأمانة تصدير الموالح .	٢٧
٩	١٩٣٨/٢/١٩	فتح اعتماد إضافي قدره ٣٢,٧٤٧ جنيها في ميزانية وزارة المواصلات (مصلحة الطرق والتجارة) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على الاعتماد المدرج لوصف الطريق الصحراوي من مطروح إلى سيدي براني بالمكمام الأسفلتي .	٢٧
١٠	١٩٣٨/٢/٢٤	فتح اعتماد إضافي قدره ٢,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لأمانة مكوي حريق قرية الرايين .	٢٨
١١	١٩٣٨/٢/٢٦	تحديد رسم الخطابات العائدة بطريق الجو من القطر المصري إلى السودان .	٢٨
١٢	١٩٣٨/٣/ ١	إيقاف البيوع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية .	٣٠
١٣	١٩٣٨/٢/٢٨	فتح اعتماد إضافي قدره ١٣,٧٥٠ جنيه في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية زيادة على المبالغ السابق اعتمادها لأعمال السلك الحديدية المنصوص عليها في المعاهدة .	٣١
١٤	١٩٣٨/٢/٢٨	فتح اعتماد إضافي قدره ٤١,١١٠ جنيها في ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لسد عجز التعليم في ميزانية مجالس تدريبات الدفعية والقلبية والجزيرة عن سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	٣١
١٥	١٩٣٨/٢/٢٨	فتح اعتماد إضافي قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية للأعمال التهديدية الخاصة بالمانى في منطقة القتال منه ١٤,٠٠٠ جنيه للمصروفات اللازمة لنهاية السنة المالية الحالية ، وترحيل الباقي وقدره ١٨,٦٠٠ جنيه للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩	٣١

رقم	تاريخ صدور	الموضوع	عدد الحريّة الزمنية
١٦	١٩٣٨/٢/٢٨	فتح اعتماد قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه في الحساب الخاص بمصرفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية من أصل تكاليف وصف الطريق من الإسكندرية إلى مرسى مطروح .	٣١
١٧	١٩٣٨/٣/ ٨	حظر بعض الجمعيات أو الجماعات .	٣٣
١٨	١٩٣٨/٣/ ٨	فتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الموصلات (مصلحة الموانئ والمنشآت) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لإصلاح الباطنة عابدة .	٣٦
١٩	١٩٣٨/٣/١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ١٨,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لشراء دار لمكاتب المفوضية الملكية المصرية بباريس .	٣٨
٢٠	١٩٣٨/٣/١٨	تعديل المواد ١٢٤ و ١٢٥ و ٤٧٨ من القانون المدني الأهل .	٣٨
٢١	١٩٣٨/٣/١٨	تعديل المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ٥٨٢ من القانون المدني المختلط .	٣٨
٢٢	١٩٣٨/٣/١٨	تعديل الأمر الملقى الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات .	٣٨
٢٣	١٩٣٨/٣/١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ٥٦,٠٩٧ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ (مصاريف غير منظورة).	٣٩
٢٤	١٩٣٨/٣/١٨	فتح اعتماد قدره ٢٩,٠٠٠ جنيه في الحساب الخاص بمصرفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية لإنشاء ووصف طريق ، طريق مصر - السويس إلى محطة جينيفه	٣٩
٢٥	١٩٣٨/٣/١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ٥٥,١٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لسد تجاوز بعض بنود الباب الثاني	٣٩
٢٦	١٩٣٨/٣/١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ١٥,٨٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية (مصلحة الجمارك المصرية) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في بعض بنود الباب الثاني .	٣٩
٢٧	١٩٣٨/٣/١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ٥,١١٤ جنيه في ميزانية وزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قيمة الفرق في ثمن أرض مستقبلية بتاحية كفر البطيخ .	٣٩
٢٨	١٩٣٨/٣/١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتغرفات والتليفونات (السكك الحديدية) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لشراء لوريات لنقل البضائع والمصنوعات .	٣٩
٢٩	١٩٣٨ / ٣ / ١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية المعاشات والمكافآت للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية تجاوز ثلاثة بنود .	٣٩
٣٠	١٩٣٨ / ٣ / ١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ٨١,٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتغرفات والتليفونات (السكك الحديدية) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على اعتماد الباب الثاني .	٣٩
٣١	١٩٣٨ / ٣ / ١٨	فتح اعتماد إضافي قدره ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على الاعتماد المدرج لشراء الفحم .	٣٩
٣٢	١٩٣٨ / ٣ / ٣١	فتح اعتماد إضافي قدره ٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية (مصلحة الحدود) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لسد تجاوز بعض بنود الباب الثاني (مصاريف عمومية) .	٤٢

رقم	تاريخ الصدور	الموضوع	معدل البردية الرسمية
٣٣	١٩٣٨/٣/٣١	فتح اعتماد إضافي قدره ٤٦٠ و ٣٣ جنيتها في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم) باب ٢ للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على الاعتمادات المقررة في البنود ١١ و ١٢ و ٣٦ من الباب المذكور .	٤٢
٣٤	١٩٣٨/٣/٣١	فتح اعتماد إضافي قدره ٣,٣٧٩ جنيتها في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية خسائر عملية تصفية شركة تعاون موظفي ومستخدمى مصلحة التنظيم .	٤٢
٣٥	١٩٣٨/٣/٣١	منع انتشار دود القطن من زراعة البرسيم .	٤٢
٣٦	١٩٣٨/٣/٣١	فتح اعتماد إضافي قدره ٣٧,٣٢٧ جنيتها في ميزانية وزارة الزراعة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على الاعتماد المدرج في الباب الثاني .	٤٢
٣٧	١٩٣٨/٣/٣١	فتح اعتماد إضافي قدره ٤,٦٠٠ جنية في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة على المبلغ المدرج تحت البند ٢١ "بيع ملكية قطعة الأرض المقامة عليها مخازن ومكينات الإسفلت في القلي" من الباب الثالث .	٤٢
٣٨	١٩٣٨/٣/٣١	فتح اعتماد إضافي قدره ٤,٣٧٠ جنيتها في الباب الثاني من ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المصارى الرئيسية) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية تجاوز بعض بنود هذا الباب .	٤٢
٣٩	١٩٣٨/٣/٣١	فتح اعتماد إضافي قدره ٣٩,٢٥٧ جنيتها في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لسد تجاوز بعض بنود البابين الثاني والثالث .	٤٢
٤٠	١٩٣٨/٣/٣١	فتح اعتماد إضافي في الباب الثاني من ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قدره ١٤,٠٠٠ جنيه لسد تجاوز بعض بنود هذا الباب .	٤٢
٤١	١٩٣٨/٤/٤	فتح اعتماد إضافي قدره ٥١٤,١٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (الرى) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية تجاوزات في الأبواب الأولى والثاني والثالث .	٤٣
٤٢	١٩٣٨/٤/٤	فتح اعتماد إضافي قدره ٩٢,٠٨٩ جنيتها في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية تجاوز في الباب الثاني .	٤٣
٤٣	١٩٣٨/٤/٤	فتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الحربية والبحرية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قدره ٢٠٨,٦٣٧ جنيتها لأربعة مشروعات جديدة في مشروعات الدفاع الوطني .	٤٣
٤٤	١٩٣٨/٤/٤	فتح اعتماد إضافي قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٦ (معاشات ومكافآت) للاستبدال الاختياري .	٤٣
٤٥	١٩٣٨/٤/٤	فتح اعتماد إضافي قدره ١,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ علاوة على المبلغ المقرر لإعانة منكموي حريق قرية الراعين .	٤٣
٤٦	١٩٣٨/٤/١١	فتح اعتماد إضافي قدره ١١,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لإنشاء مصطلب جديد بمصر الجديدة .	٤٥

وثمانية وتسعين ألفاً ومائتي جنيه) منه ٦,٣٠٧,٢٠٠ جنيه (سنة ملايين وثلاثمائة
وسبعة آلاف ومائتي جنيه) للسكك الحديدية و ١,٩١٠,٠٠٠ جنيه
(مليون ومائة وواحد وتسعين ألف جنيه) للتلفرات والتليفونات موزعة
على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدولين حرف (ج) و (د) المرافق لهذا
القانون .

مادة ٥ - تخزنت ميزانية إيرادات مصلحة السكك الحديدية
والتلفرات والتليفونات بمبلغ ٦,٤٦٢,٠٠٠ جنيه (سنة ملايين وأربعمائة
واثنين وستين ألف جنيه) منه ٤,٣٤٠,٠٠٠ جنيه (خمسة ملايين وأربعمائة
وأربعة وثلاثون ألف جنيه) للسكك الحديدية و ١,١٢٨,٠٠٠ جنيه
(مليون ومائة وثمانية وعشرون ألف جنيه) للتلفرات والتليفونات على
حسب الجدولين حرف (ج) و (د) المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ - تمنح مصلحة السكك الحديدية والتلفرات والتليفونات مبلغ
١,٠٣٦,٢٠٠ جنيه (مليون وستة وثلاثين ألفاً ومائتي جنيه) بصفة سلفة
تؤخذ من الاحتياطي العام، منه ٨٧٣,٢٠٠ جنيه (ثمانمائة وثلاثة وسبعون ألفاً
ومائتا جنيه) للسكك الحديدية لتكالة مصروفات التشغيل وتنفيذ برنامج
الأعمال الجديدة ، و ١٦٣,٠٠٠ جنيه (مائة وثلاثة وستون ألف جنيه)
للتلفرات والتليفونات لتكالة الأعمال الجديدة .

مادة ٧ - إن مجرد اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة
بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على
أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٨ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

صدر بمرأى يابدين في ١٠ صفر سنة ١٣٥٧ (١١ أبريل سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

إسماعيل صدقي

ملحق رقم ٨

جلسة يوم الأربعاء ١٢ صفر سنة ١٣٥٧ (١٣ أبريل سنة ١٩٣٨)

مرسوم بمشروع قانون

يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافق رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - تخزنت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
بمبلغ ١,١٢٢,٠٠٠ جنيه (واحد وأربعين مليوناً ومائة واثنين وعشرين ألف
جنيه) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (١) المرافق
لهذا القانون .

مادة ٢ - تخزنت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
بمبلغ ٣,٨٨٤,٧٠٠ جنيه (ثمانية وثلاثين مليوناً وثمانمائة وسبعة
وأربعين ألف جنيه) على حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا
القانون .

مادة ٣ - يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات وتقدره
٧,٢٧٥,٠٠٠ جنيه (ملويان ومائتان وخمسة وسبعون ألف جنيه) من المال
الاحتياطي .

مادة ٤ - تخزنت ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديدية
والتلفرات والتليفونات بمبلغ ٧,٤٩٨,٢٠٠ جنيه (سبعة ملايين وأربعمائة

ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

جدول حرف "أ"

المصروفات

رقم	فرد	البلد	أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	البلد
			باب أول	باب ثان	باب ثالث		
			مصاريف وأجور ممرات	مصاريف عمومية	أعمال جديدة		
			جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
١		مخصصات وممرات وديوان جلالة الملك :					
١	...	مخصصات جلالة الملك ...	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢	...	ممرات حضرات أعضاء البيت الملكي ...	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٣	...	ديوان جلالة الملك ...	١٣٤٩٧٢	١١٣٦٩٦	٨٨٨٠	—	٢٥٧٥٤٨
٤	...	معية حضرة صاحبة الجلالة الملكة فاطمة ...	٢٥٩٢	٢٥٠	—	—	٢٨٤٢
٥	...	معية حضرة صاحبة النعمة السلطنة ملك ...	٧٦٨	٢١٩	—	—	٩٨٧
٢		مخصصات البرلمان :					
١	...	عجس الشيوخ ...	—	—	—	١١٦٣٨٨	١١٦٣٨٨
٢	...	« النواب ...	—	—	—	١٧٧٩٢٩	١٧٧٩٢٩
٣	...	مجلس الوزراء ...	٢٢٨١٥	٤٨٧٥	—	—	٢٧٦٩٠
٤	...	وزارة الخارجية ...	١١٩٨٣٥	٨٩٣٠٠	—	—	٢٨٣١٣٥
٥		وزارة المالية :					
١	...	ديوان المصروف ...	٣٠٠٣٦٦	٥١١٥٦٢	٩٧٥٠	—	٨٢١٦٧٨
٢	...	الأموال القديمة ...	٤٥٦٢٨٥	٣٦٩٠٤	٢٠٥٢٨	—	٥١٣٧١٧
٣	...	المساحة والمناجم ...	٤٠٣٥٢١	٣٨١٠٣٠	١٢٨١٦٣	—	٩١٢٧١٤
٤	...	الإحصاء ...	٢٦٠١٠	٤٠٦١	١٣٨٥٠	—	٤٣٣٢١
٥	...	المنطقة الأميرية ...	٢٠١٣٤	١٤٦٩٠١	٥٠٠٠	—	١٧٢٠٣٥
٦	...	الأملاك الأميرية ...	١٣٢٢٢٦	١٩٨٠٠٧	٢٧٢٥٥٠	—	٦٠٢٧٨٣
٧	...	البنك ...	٢٩٦١٥٧	٧٥٥٢٢	٢٢٠٠	—	٣٧٣٨٧٩
٨	...	خزائن الواصل ومصارف الأسماء ...	١٨٠٧٧٢	٧٩٤٠٠	٢٦٠٠	—	٢٦٢٧٧٢
٩	...	الكهرباء ...	٢٠٣٤٩	٤٦٥٩	—	—	٢٥٠٠٨
١٠	...	أفلام قضاة الحكومة ...	١٠٥٥٠٤	٧١٠٣	—	—	١١٢٦٠٧
٦	...	وزارة التجارة والصناعة ...	١٣٧٢٦٤	٦٥٦٢٢	٥٥٨٠٠	—	٢٥٨٦٨٦
٧		وزارة المعارف العمومية :					
١	...	الديوان العام والتعليم ...	٢٣٠٩٩٤٢	١٩٦٦٥٤٧	٦٧٥٠	—	٤٢٨٣٢٣٩
٢	...	مصلحة الآثار المصرية ...	٣٦٣٦٠	١٣١٣٥	١٩٦٨٠	—	٦٩١٧٥
٣	...	دار الآثار العربية ...	٤٧٧٠	٤٦٠٠	٢٠٠٠٠	—	٢٩٧٧٠
٤	...	المحيط القبلي ...	٢٣٩٥	١٠٥٥	٢٥٠٠	—	٥٩٥٠
٥	...	مجمع نواد الأول لغة العربية ...	٨٦٥٥	٤٨١٠	—	—	١٣٤٦٥
٨		وزارة الداخلية :					
١	...	ديوان المصروف ...	٥٠٢٢٩٠	٢٢٧٧٠٠	٦٥٠	—	٧٦٥٦٤٠
٢	...	البوليس ...	١٢٢٦٥٠٩	٣٤٧٠٥٣	٨٥٧٥	—	١٥٨٢١٣٧
٣	...	التفكير ...	١١٥٣٩٨٤	١٢١٩٠٧	—	—	١٢٧٥٨٩١
٤	...	مصلحة السجن ...	١٨٣١٨٣	٢٦٢٢٨٣	١٢٩٠	—	٤٤٦٧٥٦
		تقل به ...	٧٨٦١٦٥٨	٤٧٠٣٣٠١	٥٧٨٧٦٦	٤٩٤٣١٧	١٣٦٣٧٩٤٢

ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

(ج) جدول حرف (أ)

(ب) المصروفات

رقم قسم	الوصف	أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	الجملة
		باب أول مهمات وأدوات ورميتات	باب ثان مصروفات عمومية	باب ثالث أعمال جديدة		
		جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
	مالية	٧٨٦١٦٥٨	٤٧٠٣٢٠١	٥٧٨٧٦٦	٤٩٤٣١٧	١٣٦٣٧٩٤٢
	وزارة الصحة العمومية :					
٩	ديوان العموم والصحة العامة	٩٠٨٣٤٥	٩٩٩١٠٧	٨٠٥٦٥	—	١٩٩٢٥١٧
٢	قسم المرافق العمومية	٢٠٤٤٩	٣٦٠٥	٥٥٢٠٠٠	—	٥٧٦٠٩٩
٣	العيادات والعيالات المحلية	٢٤٤٢٥	٦٠١٢١٢	٣٦٥٠٠	—	٦٦٣١٣٧
	وزارة الحفانية :					
١٠	ديوان العموم	٥٣٥٤٥	٢٦٨٨	—	—	٥٦٢٣٣
٢	الحاكم المختطة (قسم القضاء)	٣٣٣٧٧٤	٦٦٠٧٨	—	—	٣٩٩٨٥٢
٣	» » (قسم العقود والرقائق)	٦٦٧٩٠	١٣٣٢٠	—	—	٨٠١١٠
٤	» الاطباء	٩٠٧٣٨٤	٩٩٧٤٧	١٤٠٠	—	١٠٠٨٥٣١
٥	» الشرطة	١٤١٠٧٥	١٢١٥٥	٦٠٠	—	١٥٣٨٣٠
٦	العيالات المحلية	٥٢٤٤٣	١٨٨١	٢٥٠	—	٥٤٥٧٤
	وزارة الأشغال العمومية :					
١١	ديوان العموم	٢٦٦٤٢	٢٥٤٢	—	—	٢٩١٨٤
٢	الري	٥٦٣٤٩٦	٧٣٦٨٠٠	٣٧٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٢٩٦
٣	الميناء	١٠٠١٧٢	١٧٩٠٢٥	٦٨٠٠٠٠	—	٩٥٩١٩٧
٤	مصنع الميكانيكا والكهرباء	١١٧٠٣٦	٢٩٧١٩٩	٣٠٤٤٠	—	٤٤٤٤٧٥
٥	» التنقيب	٩٤٧١٥	٥٧٠١٠٤	٦٤١٤١	—	٧٢٨٩٦٠
٦	» المجارى الرئيسية	٣١٧٤٦	٨٧٦١٢	٢٧٩٠٠٠	—	٣٩٨٣٥٨
٧	» الطحيطات	٣٥٠٠٠	١٤٩٢٥	٦٠٠	—	٥٠٥٢٥
١٢	وزارة الزراعة	٤٢٦٣٤٥	٥٠٣٢٥٠	٥٥٠٨٥	—	٩٨٣٦٨٠
	وزارة المواصلات :					
١٣	ديوان العموم	٧٧٨٧٠	١٨٥٤٣٠	٣٤٧٨٥	—	٢٩٨٠٨٥
٢	البريد	٤٨٦٤٨٤	٢٤٥٨٦٣	٤٠٣٢	—	٧٣٦٣٧٩
٣	المرافق والمخازن	١٢٢٤٣٤	٩٩٠٦٧	٨٢٨٣٧	—	٣٠٤٣٣٨
٤	الطرق والكبارى	٥٠٦١٣	٢٤٧١٣٦	١٤٣٠٠٠	—	٤٤٠٧٤٩
	وزارة البحرية والبحرية :					
١٤	ديوان العموم والبحرية	٧١١١٨٤	١١٥٧٩٥١	٢٥٧٣٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٩٤٢١٣٥
٢	مصلحة الخدم	١٥٣٥١٥	٢٠٤٣٢	١٨٤٥٦	—	٢٩٢٤٠٣
١٥	البعثات العلمية	—	—	—	١٢٣٠٠٠	١٢٣٠٠٠
١٦	معدات ومراكبات	—	—	—	١٩١٦٩٠٠	١٩١٦٩٠٠
١٧	الدين العمومي	—	—	—	٤١٩٤٥٧٨	٤١٩٤٥٧٨
١٨	مصاريف تنفيذ المباحث المصرية البريطانية	—	—	—	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٩	مصاريف غير متوقعة	—	—	—	١٥١٧٣٣	١٥١٧٣٣
	الجملة	١٣٦٣٧٩٤٠	١٠٩٤٩٣٧٥	٨٩١٩٩٥٧	٧٨٨٥٥٢٨	٤١١٣٢٠٠٠

ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩

جدول حرف (ب)

الإيرادات

باب	ميزانية		فرق		مصلحات			
	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	زيادة	نقص	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١... أموال مقررة ...	٦٦٦٩٠٠	٦٦٦٣٠٠	—	٥١٠٠	٥٨٩٥٨٣	٦١٥٨٣٤	٥٩٨٨٠٠	٦٠٩٦٦٦
٢... الجمارك ...	١٨٩٤٨٥٠٠	١٨٨٥٦٣٠٠	١١٩٦٢٠٠	—	١٧١١٥١٢٨	١٦٤٨٤٥٣٣	١٤٩٧١١٧٢	١٣٣٦٦٥٩
٣... رسوم الموانئ والمنشآت ...	٣٦٦٢٠٠	٣١٨٦٠٠	١٦٦٠٠	—	٣٥٠٨٧٨	٣٥٥١٤٤	٣٦٧١١٦	٣١٧٢٢٧
٤... مصادير الأسماك ...	٦٦٥٠٠	٦٦٥٠٠	٣٠٠٠	—	٦٦٩٦٨	٦٦٦٠١	٦٤٦٦٨	٦١٧٦٧
٥... الضريبة ...	٤٥٥٠٠٠	٤٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٥٠١٥٢٩	٣٨١٨٥٥	٩٧٨٤٢٧	٩٢٤٣٨١
٦... رسوم دفعة المصوغات ...	١٥٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٠٠	—	١٩٥٩٨	١٤١٥٧	١١٦٢٧	١٠٩٧٧
٧... الرسوم القضائية والقيدية ...	١٨٦٦٣٠٠	١٧٨٨٥٢٠	٧٤٧٨٠	—	١٧٩٥٥٢٩	١٨١٢٤٧٩	١٨٧٤٤٠١	١٨١٣٥٤٧
٨... نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية ...	١٢٦٦١٥٠	١٢٥٠٠٠٠	٨٩٥٠٠	—	١٢٩٦٢٠٨	١٢٨٦٣١٢	١٢٧٤٩٦١	١٢٦٦٦٩٤
٩... نصيب الحكومة في إيرادات التفرقات والتلفونات ...	٢٥٣٠٠٠	٢٢٥٨٠٠	١٧٢٠٠	—	٢٢٦٧٨٨	٢٢٠٢٩٩	٢٠٨٩٩١	١٩٩١٤٠
١٠... البريد ...	٨٨٣٠٠٠	٨٦٩٤٠٠	٢٢٤٠٠	—	٨٤٠٩٦٥	٨١٤٧٦٦	٧٤٧٤٤٥	٧١٤٧٠٠
١١... الأملاك الأميرية ...	٧٣٠٤٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠	—	٦١٥٠٣٤	٦٠٨٧٤٥	٦١١٤٦٥	٥٨١٤٣٠
١٢... بدل الخدمة العسكرية ...	٧٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	٧٧٤٠٠٠	٧٥٤٠٠٠	٥٨٧٦٠٠	٦٥٦٦٠٠
١٣... رسوم الخمر ...	٢٦٦٦٠٠	٤٢٦٦٠٠	—	١٦٦٦٠٠	٦٠٩٦٦٦	١١٩١٤٥٧	١٢٦٨٤٢٢	١٢٦٦١٥٨
١٤... المستطعم من باحات المستخدمين ...	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	—	٦٠٢٢٨٥	٦٠٢٢٨٥	٦٠٨١٦٤	٥٩٥٠٤٦	٥٨١٦٩٥
١٥... الأرباح الناتجة من تشغيل القود ...	١٤٢٩٠٠٠	١٤٥٤٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	١٥٤٠٠٢٠	١٤٣٥٤٢٠	١٢٤٦١٦٣	١٢٦٩١٢٢
١٦... مصروفات مدير إيرادات الانشاءات ...	٦٦٦٨٠٠	٦٦٤٣٠٠	٥٢٥٠٠	—	٦٥٠٤٨٣	٥٩٠٤٦٦	—	—
١٧... رسوم السيارات ...	٣٦٦٦٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	—	٢٢٦٦٢٥	٢٦٦٠٥٧	—	—
١٨... إيرادات المنشآت الصناعية ...	٤٤٥٠٠٠	٢٥٦٥٠٠	١٨٧٥٠٠	—	٢٦٦٦٨٨	—	—	—
حصة الحكومة في إيرادات	٧٤٦٥٠٠	٣٣٠٦٠٠	٤١٥٩٠٠	—	٢٢٥٦٩٥٥	١٦٦٠٤٦٦	٢١٦٦٢٦٥	١٩٩٨٥٨٧
١٩... شركات متنوعة ...	—	—	—	٨٩٥٠	١٢٠٥٣٤٩	—	٨٩٩٨	٨٤١٦٣٤
٢٠... إيرادات ورسوم متنوعة ...	١٢٤٠١٥٠	١٢٤٩١٠٠	—	٨٩٥٠	١٢٠٥٣٤٩	—	٨٩٩٨	٨٤١٦٣٤
ضريبة القطن.	—	—	—	—	—	—	—	—
٢١... إيرادات غير اعتيادية :	—	—	—	—	—	—	—	—
(١) مبيع أراضي	٣٥٠٠٠٠	٢٦٦٦٠٠	١٧٠٠٠	—	٢٦٦٦٠٠	٨٦٦٦٦	١١٢٦٨٤	١٥٦٦٢٢
(٢) إيرادات أخرى	٦٠٠٠٠	٦٦٦٠٠	—	٢٠٠٠	١١٠٦٦٢	٦٠١٦٦٦	٦٦٦١٤	٥١٦٦٦٦
المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان	٢٦٦٦٠٠٠	٢٦٦٦٠٠٠	—	—	٢٥١٠٠٠٠	٢٥١٠٠٠٠	٢٥١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
لصوم بعض الهيئات المحلية من عوائد	—	—	—	—	—	—	—	—
الدخولية ولغير ذلك من المصروفات	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٢... الضرائب الجديدة ...	١٠٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—
المأخوذ من حسابات لشرع الدفاع	—	١١٠٠٠٠٠	—	١١٠٠٠٠٠	—	—	—	—
الوطنى ...	—	—	—	—	—	—	—	—
جملة الإيرادات .	٢٨٨٤٧٠٠٠	٢٦٦٦٦٦٢٠	٢١٦٦٦٢٠	١٦٦٦٦٠	٢٥٠٠٢٨٥٤	٢٤٥٩٦٦٦	٢٦٦٦١٥٠٧	٢٢٦٦٦٦٦٦
المأخوذ من المال الاحتياطى .	٢٦٦٦٥٠٠٠	—	٢٦٦٦٥٠٠٠	—	—	—	—	—
الجملة العمومية .	٤١١٢٢٠٠٠	٢٦٦٦٦٦٢٠	٥٢٩٦٦٢٠	١٦٦٦٦٠	٢٥٠٠٢٨٥٤	٢٤٥٩٦٦٦	٢٦٦٦١٥٠٧	٢٢٦٦٦٦٦٦

ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩

جدول حرف (ج)

السكك الحديدية

(١) الإيرادات :

جانب مصري	جانب مصري
باب ١ - استغلال الخطوط .	٥٣٥٩٠٠٠
٢ - القيمة .	٣٣٠٠٠
٣ - المستطع من ماهيات المستخدمين .	٤٢٠٠٠
جملة الإيرادات .	٥٤٣٤٠٠٠
سلفة تؤخذ من الحكومة .	٨٧٣٢٠٠
الجملة العمومية .	٦٣٠٧٢٠٠

(ب) المصروفات :

جانب مصري	جانب مصري
باب ١ - ماهيات وأجر وصرفات .	١٦٧٤٤٠٠
٢ - مصاريف عمومية .	٢٦٩٣٠٥٠
٣ - أعمال جديدة .	٦٠٠٠٠
٤ - المستحق الحكومة عن نصيبها في إيرادات المصلحة .	١٣٣٩٧٥٠
جملة المصروفات .	٦٣٠٧٢٠٠

ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩

جدول حرف (د)

التفرقات والتلفونات

(١) الإيرادات :

باب ١ - استغلال الخطوط :	جنيه مصري	جنيه مصري
التفرقات .	١٨٦٠٠٠	
التلفونات .	٨٢٦٠٠٠	
	<u>١٠١٢٠٠٠</u>	
باب ٢ - العملة .	٥٠٠٠	
٣ - المستطع من ماعيلات المستعملين .	١١٠٠٠	
جملة الإيرادات .	<u>١٠٢٨٠٠٠</u>	
سلفة تؤخذ من الحكومة .	١٦٣٠٠٠	
الجملة العمومية .	<u>١١٩١٠٠٠</u>	

(ب) المصروفات :

باب ١ - ماعيلات وأجر ومعدات .	جنيه مصري	٥١٧٤٢١
٢ - مصاريف عمومية .	١٩٣٣٧٩	
٣ - أعمال جليلة .	٢٢٧٣٠٠	
٤ - المستحق للحكومة عن تعيينات إيرادات المصلحة .	٢٥٣٠٠٠	
جملة المصروفات .	<u>١١٩١٠٠٠</u>	

ملحق رقم ١٠

جلسة يوم الأربعاء ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧
(١٨ مايو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن الطلب المقدم من وزارة الداخلية بطلب رفع الحصانة
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي
للسير في إجراءات قضية المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

أحال المجلس بجلسته ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الطلب فنظرت
بجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي .
واطلعت على كتاب وزارة الداخلية والملف الخاص بالمخالفة المذكورة
وهي خاصة بأخذ أثربة من النيل للشرق لمسرح طراد النيل الغربي بكيلو ٣٣٦
بزمان أبو حرج .

وقد أبدى حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي لجنة أنه لم يرتكب
المخالفة المذكورة .

فقررت اللجنة إحالة الملف الخاص بهذه المخالفة على حضرة الشيخ المحترم
حسن نيه المصري بك لدراسته .

وبجلسة ٩ مايو سنة ١٩٣٨ أعادت اللجنة النظر في موضوع المخالفة ثم
قررت بإجماع الآراء الموافقة على طلب وزارة الداخلية بطلب رفع الحصانة
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي للسير في إجراءات
قضية المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٦

وهي تحشرف برفع تقريرها للجلسة ١٠

رئيس اللجنة :
حسن نيه المصري

ملحق رقم ٩

جلسة يوم الأربعاء ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧
(١٨ مايو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن الطلب المقدم من وزارة الحفائية بطلب رفع الحصانة البرلمانية
عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة للسير
في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ مرور سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

أحال المجلس بجلسته ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الطلب فنظرت
بجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ واطلعت على كتاب وزارة الحفائية والملف
الخاص بالمخالفة المذكورة وهي خاصة بعدم تجديد رخصة القيادة في الموعد
المحدد واستعمال جهاز التنبيه «الكلاكسون» المحظور استعماله داخل مدينة
القاهرة .

وقد حضر اجتماع اللجنة حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل
بشارة وأبدى أن لا اعتراض له على رفع الحصانة .

لذلك :

قررت اللجنة بالإجماع رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم
الدكتور زكي ميخائيل بشارة للسير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ مرور
سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

والجلس يقتدر نبل قصدها إذ جلت في صدر أعمالها ضمان استقلال القضاء وحسن اختيار رجاله وإلنصافهم حتى لا يطمع قوى في حيف ولا يياس ضعيف من عدل .

كما أنه يذكر لحكومة جلالة الملك - مع إسداء الشكر - ما تصمله حل تنمية الثروة العامة واستمدلت أسباب الرزق للتطمين وما تنوّه من سبل إلى الإصلاحات في مختلف مرافق الدولة لتنبؤ البلاد مكانها اللائق بها . وبما أبتأوها الحياة الراضية .

كما أن المجلس يذكر لها صميمها لتأمين الموظفين على حقوقهم ومصلحتهم بروح المساواة والمصلحة ، ولما كان لزما للقيام بتلك المطالب جميعا وسد حاجات البلاد من الموارد التي تمكن الدولة من ذلك فالمجلس يحدد خطة الحكومة فيما تصدّه من مشروعات لزيادة موارد البلاد وتوزيع الضرائب على الثروات الخفيفة وتوزيعها بين السكان ليتساوى الجميع في تحمل الأعباء المالية وما تقتضيه المشروعات العامة من مال ، هذه المشروعات التي يسود خيها بلا شك على الجميع .

والجلس ينتبط باستقرار العلاقات الطيبة بين مصر والدول الأجنبية ويمكن صداقة الدولة الحليفة وازدياد توثق تلك الروابط على مر الأيام .

ويتبنّى المجلس لحكومة جلالة الملك توفيقا للقيام بتمتات الحكومة ما يتطلبه من جهد كما أنه على استمداد لمقوتها فيما يسود بالخير على البلاد .

ونبهل إلى الله أن يعمل عهد جلالة الملك عهد سعادة ورفاهية وسلاما

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

صيغة الرد الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ عز زمير

باصحاب الجلالة

يتقبل مجلس الشيوخ كرم تحمّكم بأحسن القبول وأعظم التقدير ، ويرقّما بلالاتكم مشفوعة بخير الدعوات وأطيب التحيات .

ويتقدّم المجلس بلالاتكم بمظيم الشكر على ما تضمنته خطاب العرش من مبادئ الإصلاح في مختلف لقواى لخير الأفراد وتغير الجماعة .

كما يتقدّم بالأسف لأن الوزارة اتبعت عرب الإنصاف والجماعة في مدبّتها من العهد السابق الذي كان أخصب اليهود إستابيا وأعظمها تمكينا للأمة في حقوقها داخل البلاد وخارجها .

وفي شعور المجلس بالإخلاص للبلاد والولاء للعرش يتقدّم إليكم ، باصحاب الجلالة ، بالدعوات المستجابات بأن يهكم الله من روجه ويعسن لكم التوفيق .

ملحق رقم ١١

جلسة يوم الثلاثاء ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٧

(٢٤ مايو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الرد على خطاب العرش

(القر حشرة الشيخ المحترم حسن نيه المصري بك) .

حضرة صاحب الجلالة

يتقبل مجلس الشيوخ كرم تحية بلالاتكم بأحسن القبول وأعظم التقدير ويسأل الله أن يعمل مصركم سعيدا على شعبكم ويحمد رغبكم في تحقيق الحكم الصالح الذي من شأنه الاستقرار في البلاد .

والجلس يقابل بالشكر والترحيب جبل غاية حكومتكم الأولى أن تجهز لمصر جيشا كبير مديده كبيرة عاتيه ليكون سياجا قويا ووقاه منها حتى تبلغ مصر مستواها بين الأمم الحية وتستطيع أن تتافع من حقوقها وتحفظ سلامة أراضيها وذلك بما أصدرته حكومة جلاّتكم من وضع برنامج يكفل ترقية وتنظيمه كما يفرضه كرامة أمة حرة .

كما أن المجلس يسجل لحكومتكم عظيم عنايتها بالشؤون الصحية للفلاح والعامل اللذين هما سراد الأمة وأيديها العاملة وعماد قوتها ومنها يتكون الجيش .

وما يذكر - مع التناء - اهتمام الحكومة بالحياة الخاصة والعامة ووضع الخطط التي ترقى مستوى الأفراد والجماعات .

ويحمد المجلس تحكمكم جميل صميمها لاحترام الحريات العامة بمظهر الجدييات التي تتكون تشكّلات شبه عسكرية .

ويسر المجلس ما وهدت به الحكومة من عناية بقواعد العمل وتنظيمه وانجمااته ليصار نهوض البلاد ويعمل النشء قادوا على الكفاح في معترك الحياة . كما أنه ينتبط بتحقيق استقلال الجماعة لتقوم بواجبها نحو أبناء البلاد بما تتخذ من سنن وتقاليد تبنى عليها الثقافة والأخلاق .

وإنه ليسر المجلس ما ستفعله الحكومة من التدابير التي يتحقق منها تنظيم القضاء وسن القوانين التي تلازم أحوال العصر بمعد أن تحول الحال بزوال ما كان يحصد من سلطان التشريع .

لهذه الأسباب قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الاقتراح ولحضرات الأعضاء الحق في مباشرة سلطتهم في كلا المجلسين حتى تنتهى مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

وتشرف اللجنة برفع تقريرها إلى هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة

٧ يونيو سنة ١٩٣٨

حسن نبيه المصرى

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التبعة : أرجو سعادتك عرض الاقتراح التالى على المجلس فى أول جلسة :

لاحظت في المجلسين الأخيرين المجلس أن بعض حضرات الأعضاء الذين اتفقوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه قد عادوا مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ وفي هذا العمل مخالفة صريحة لنص المادة ٩٢ من الدستور التى تحزم الجمع بين عضوية المجلسين .

وقد وجهت نظرساداتكم إلى هذا الأمر في الجلسة الماضية فطلبتم منى أن أقدم اقتراحا كتابيا بهذا الموضوع لإحالة على اللجنة المختصة لبحثه إذا لم يمكن الفصل فيه في الجلسة .

لذلك أقدم لساداتكم هذا الاقتراح لإحالة على لجنة تصخب الآن من بين أعضاء المجلس بصفة كونها "لجنة شؤون دستورية" على أن هذه المناسبة أذكر أنى سأطلب عند نظرتقرير لجنة اللامعة الداخلية والمعلمون عن الاقتراح المقدم من بعض حضرات الأعضاء بتعديل المادة ٥٢ من اللامعة الداخلية بإضافة ثلاث لجان إلى قائمة اللجان المنصوص عليها في هذه المادة إضافة لجنة تسمى "لجنة الشؤون الدستورية" أسوة بمجلس النواب وبما كان متعبا يخلصنا سنة ١٩٣٦

ولاشك عندى أن حضرات الزملاء الذين اتفقوا بمجلس النواب وباشروا سلطتهم سيتمنون من نقاء أنفسهم عن الحضور حتى يفصل المجلس في هذا الأمر حرصا منهم على التطبيق الصحيح للدستور وحتى لا يظن في جلسات المجلس بالبطان .

وتفضلوا ساداتكم بشيول فائق الاحترام ما

محمد أحمد الشريف

٢٩ إبرية ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ١٢

جلسة يوم الثلاثاء ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧

(٧ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك من حرمان الأعضاء الذين اتفقوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ

(المقتر حرة الشيخ المحترم أحمد الهويان بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ إلى لجنة الحفائية الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك من حرمان الأعضاء الذين اتفقوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ .

فاجتمعت اللجنة في جلستي ٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ وبحيث الموضوع بحضور حضرة صاحب المال وزير الحفائية و انتهت إلى أنه يجوز للمضو أن يباشر سلطته في كلا المجلسين حتى تصحح نيابته في كليهما وتمضى فترة الثانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب . فإذا لم يصرح بالاختيار اعتبر عضوا بمجلس الشيوخ . ورأت اللجنة أن نص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لا يتعارض ونص المادة ٩٢ من الدستور وذلك لأن اللجنة التى وضعت الدستور هى نفسها التى وضعت قانون الانتخاب وقد جاءت المادة ٥٩ مائة للمضو لفترة للاختيار ولم يرد نص يمنع المضو من مباشرة عمله في كلا المجلسين أثناء فترة الاختيار وأن المقصود بالمنع الوارد بالمادة ٥٩ هو لمنع من الجمع المستبعد أن صار مضوا نهائيا . أما القول بأن مباشرة المضو لسلطة الدستورية في المجلس الذى اتفق فيه أخيرا فيتم قبول لأن المادة ٥٩ من قانون الانتخاب اشترطت التصريح بالاختيار ووعد بالنص الفرنسي " Déclarer " ، ومعنى ذلك أن التنازل الضمني فيتم قبول . أما ماورد بأقوال الشرح تفرسين فيرد عليه بأن الدستور الفرنسى جاء خلوا من نص يقابل المادة ٥٩ من قانون الانتخاب وأن النص الذى ورد بقانون ١٠ يوليو سنة ١٩٣٧ إنما جاء بعد أن قرر الشرح أقواله قبل هذا التاريخ .

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المسالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ١ "ديوان المصوم وأبلش" والمجلس "باب ٣" أعمال جديدة "للإعفاء منه في الضرورات الحربية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أطون الجليل بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المسالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ١ "ديوان المصوم وأبلش" "باب ٣" أعمال جديدة "للإعفاء منه في الضرورات الحربية .

بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨ ثم أجلت نظره إلى جلسة أخرى لاستيفاء البحث ، وقد نظرت في جلسة يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور مندوب من وزارة المسالية فتقر حضرته أن المصروفات للفرض الذي طلب من أجله الاعتماد المذكور قد قرر مجلس الوزراء أن تؤخذ من جلة وفورات الدفاع الوطني وبذلك تكون قد انتفت الحاجة إليه ولا عمل لإقراره .

وبناء على هذا قررت اللجنة حفظ مشروع القانون المذكور وتشرف بأن ترجو المجلس الموافقة على رأيا هذا .

وملحق بهذا أصل المشروع ومذكرته الإيضاحية ما

السكريم البلاني رئيس اللجنة

أطون الجليل محمد المظاري حيد ربه

نص مشروع القانون كما أقره مجلس النواب :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ١ "ديوان المصوم وأبلش" "باب ٣" أعمال جديدة "اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ ج. م (مائة ألف جنيه) للإعفاء منه في الضرورات الحربية .

يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المسالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وزارة المسالية

اللجنة المسالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة الحربية والبحرية فتح اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ ج. م في الباب الثالث من ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ للإعفاء منه في الأعمال الحربية التي لا يكون لها اعتمادات في الميزانية وذلك بالنظر إلى الضرورة الملحة التي تتصف بها هذه الإجراءات .

وقد بحثت اللجنة المسالية هذا الطلب فأقرت الموافقة عليه على أن يؤخذ الاعتماد الإضافي المطلوب من الاحتياطي العام .

وتتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

مكرم حيد

ملحق رقم ١٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠,٣٦٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" زيادة على الاعتمادات المدرجة لمداير صيانة الشوارع والتحصينات ونزع الملكية

(انظر صفحة التسع المحترم أنظروا الجليل بك)

أحال المجلس مجلسه المنعقدة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية والجمارك مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠,٣٦٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مداير عمومية" للصرف منه في صيانة الشوارع بند ٦ وفي التحصينات ونزع الملكية لوضع خطوط التنظيم بند ١٢ وفي الصيانة والتحصينات بند ٢٩

ولما بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بمجلسها المنعقدة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨ اتضحت لها أن الحكومة استصدرت مرسومًا بقانون رقم ٣٣ في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٣,٤٦٠ ج. م في ميزانية مصلحة التنظيم وللبنود نفسها التي طلب من أجلها الاعتماد المطلوب بمشروع هذا القانون فيما عدا البند ١١

لهذا وأتت اللجنة أن تستطلع رأي وزارة المالية فيما إذا كان المرسوم بقانون الذي فتح به الاعتماد الإضافي بمبلغ ٣٣,٤٦٠ ج. م يفي عن إقرار المشروع المعروض .

وفي جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ حضر جلسة اللجنة مندوب عن وزارة المالية وقدم ما يأتي : " صدر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٨ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٣,٤٦٠ ج. م منه ٣٠,٣٦٠ ج. م لغرض الذي طلب من أجله فتح الاعتماد الوارد في مشروع القانون المعروض ٣٣,٠٠٠ ج. م في البند ١١ ولهذا أصبح لا محل لإقرار مشروع القانون المذكور " .

بناء على ما تقدمت به اللجنة أن يوافق المجلس على حفظ مشروع القانون المذكور

رئيس اللجنة
محمد المغازي حدره

السكرتير البلياني
أنطون الجليل

القاهرة في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧

مرة ١٦٥ - ١٩٣٧/٢

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على رأي اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى الحساس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على معارضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رحمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - - بفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ١ "ديوان المأمور والجيش" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ ج. م (مائة ألف جنيه) للإتفاق منه في الضرورات الحربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والبحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمراسم في ٣ رمضان سنة ١٣٥٦ (٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحربية والبحرية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
أحمد حمدى سيف النصر مكرم عياد مصطفى الحساس

نمرة ١٦٥ - ١٩٣٧

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى الحساس

وفيا على مشروع القانون الذي أنزه مجلس النواب وصورة الرسوم بمشروع قانون الصادر والمذكرة الملحقة به :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد اضافي قدره ٣٠.٣٦٠ م. (ثلاثون ألفا ومائتان وستون جنيا) زائدة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع (بند ٦) وتحسينات - زرع ملكية لوضع خطوط التنظيم (بند ١٣) وصيانة وترميمات (بند ٢٦) .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - هل و يرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
نأمر بأن يصح هذا القانون بجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تقرر وزارة الأشغال العمومية فتح الاعتمادات الإضافية الآتية في ميزانية مصلحة التنظيم باب ٢ :

جـ

بند ٦ - مصاريف صيانة الشوارع ٨٠٤٠
» ١٢ - تحسينات "زرع ملكية لوضع خطوط التنظيم" ٢٨.٧٠٠
» ٢٦ - صيانة وترميمات ١٤٢٠

ففيما يخص باليدين ٢٦ و ٢٩ تذكر الوزارة أن مصلحة المساج والمناجر رفعت أسعار متجانيها البيروية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ عما كانت عليه في السنة الماضية وذلك بعد أن فرضت مصلحة التنظيم من إمداد اقتراحاتها في ميزانيتها فتج من ذلك الفروقات الآتية :

اسم الصنف	الزيادة		المصر		الزيادة	
	طن	جنه	طن	جنه	طن	جنه
زيت وقود	٨٢٠	٣	الطن بدلا من	٨٧٠	٣	١٩٢٤
أسفلت ٤٠/٣٠	٧٧٠	٤	» » » »	٨٥٠	٣	٣٠٨٠
» لين ١٠٠/١٠	٩٤٠	٥	» » » »	٣٠٠	٤	٢٥٢٠
» لين جدا	٧٧٠	٤	» » » »	٣٠٠	٣	١٠٠ طن
						١٤٧٠
						١٠٣٦٤.٢٠٠

أي أن الزيادة تبلغ إجماليا ١٠.٣٦٠ ج . م .

وفيا يخص بالبند ١٢ تذكر الوزارة أن مصلحة التنظيم تطلى وخصا للبناء على خطوط التنظيم المتقدمة وتضطر لصرف قيمة البضائع أو ما تزمت ملكيته ويتعذر على المصلحة تقدير جملة هذه المبالغ هديرا دقيقا لأنها تريد وتنقص تيمما لحركة البناء وأنها طلبت في السنة الماضية اعتمادا قدره ٩٩.٠٠٠ ج . م لهذا الغرض ولكنها لم تمنع سوى ٢٠.٠٠٠ ج . م بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٧ كما أنها اقترحت في السنة الحالية ضمن مشروع ميزانيتها اعتمادا خفضه إلى ٤٠.٠٠٠ ج . م صرف بأكمله في أوائل السنة ولا تزال أمام المصلحة مطالبات عديدة بعضها منتظف عن السنة الماضية والبعض خاص بالسنة الحالية هذا ويوجد لدى المصلحة المذكورة الآن تمويلات من ضوابط تنظيم وزرع ملكية بأقسام المدينة المختلفة تمت إيرادها وأصبحت صالحة للصرف وواجبة للأدائين ٢٨.٧٠٠ ج . م وأن قيمة الفجوات المنظور إتمام إيرادها خلال السنة المالية الحالية تبلغ ٦٤.٠٠٠ ج . م فيكون الحالة هذه قيمة المنظور صرفه خلال هذه السنة المالية ٩٢.٧٠٠ ج . م بينما اعتمادات الباب الثاني وقد صار خفضها إلى أقصى حد ولا يمكن توفير يقابل كل أو بعض هذه المبالغ غير أن المصلحة نظرا لما تقتضيه الحالة المالية من ترويض الاقتصاد الكلي فهي ترى الاكتفاء بطلب المبلغ الواجب الأداء أي ٢٨.٧٠٠ ج . م .

وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاقتراحات قرأت الموافقة عليها مع جعل الاعتماد المطلوب (البند ١٢) ٢٠.٠٠٠ ج . م (عشرين ألف جنيه) بدلا من ٢٨.٧٠٠ ج . م .

وتتصرف اللجنة برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقرارها وتوطئة لمرس الأمر على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون اللازم لهذا الغرض

الرئيس

مكرم حبيب

الصدرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧

نمرة ١٦٥ - ١٤٧/٢

إلى وزارة المالية

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على رأي اللجنة المالية للمبين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

المبنى الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" لإنشاء طابق جديد، بنى مصلحة
الأمالك الأميرية .

بحث اللجنة هذا المشروع في اجتماعها بتاريخ ٢٣ ماي سنة ١٩٣٨ بحضور
مستوب عن وزارة المالية واطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة
المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء والملحقة بصورتها بهذا التقرير فترن
منها أن مصلحة الأمالك الأميرية اضطرت نظرا لضيق المكان الذي تشغله
من المبنى رقم ٥ بشوارع منصور وعلم كفايته لمستزمات أعمالها إلى استئجار
الأماكن التالية لإيواء بعض أقسام الإدارة العامة بالقاهرة :

١ - منزل رقم ١٨ بشوارع ناظر الجيش لإدارة صيانة الثروة العقارية
بإيجار قدره ٩٠ ج . م سنويا .

٢ - منزل رقم ٨٩ بشوارع قصر العيني لتفتيش أملاك مصر بإيجار
قدره ٩٠ ج . م سنويا .

٣ - منزل رقم ٥ بشوارع الأبريين لإدارة القضايا بإيجار قدره ٣٠ ج . م
سنويا .

فيكون مجموع هذه الإيجارات ٤٨٩ ج . م سنويا ليس ثمة مورد لتعصيل
الميزانية حبه دفعه سنويا، هذا فضلا عما لهذا التشتيت في أجزاء المصلحة
الواحدة من سوء الأثر في نظام العمل وسرعته وتفكك الرابطة بين الإدارات
المختلفة .

وكان المقروض أن هذا الضغط أمر عارض سيؤول بانتقال مصلحة المناجم
إلى مبنى مصلحة المساحة، غير أنه تبين أن هذا المبنى الأخير لن يمكن إتقانه
إلا بعد عامين .

لذلك اتجهت النية بالاشتراك بين مصلحة الأمالك الأميرية والأموال
المقترية التي تضييق هي الأخرى بالمكان المخصص لما اقترح إنشاء طابق
بالمبنى الحالي بحيث تخصص مصلحة الأمالك الأميرية بالطابق الجديد ومصلحة
الأموال المقترية بالمكان الذي تشغله الآن مصلحة المناجم عند انتقالها إلى
بناء مصلحة المساحة .

وبما أن هذا الاقتراح هو السبيل الوحيد إلى إزالة الضيق الذي تعانيه
المصلحة وتحقيق الرابطة الإدارية بين مختلف أقسام المصلحة إذ تمكن
مصلحة الأمالك الأميرية من ضم إدارتي القضايا وصيانة الثروة العقارية
وتفتيش أملاك مصر إلى الإدارة السامة فضلا عما يعود على الميزانية من
توفير مبلغ ٤٨٩ ج . م سنويا وهو ما يوازي ٧ ٪ تقريبا من مجموع
تكاليف الطابق الجديد إذ قدرت مصلحة المبنى الأميرية تكاليف الطابق
المقترح لإنشاءه بمبلغ ٧٠٠ ج . م غير أن اللجنة وقد رأت أن السنة المالية
١٩٣٧ - ١٩٣٨ قد انتهت وأنه لا معنى لفتح اعتبارات إضافية فيها فقد
طلبت إلى حضرة مستوب وزارة المالية أن يدلي برأى الحكومة فيها إذا كان
من الميسور إنشاء هذا الطابق من ميزانية السنة المالية الجديدة
١٩٣٨ - ١٩٣٩ فنظر حضرته ما يأتي :

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافق رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١
"وزارة الأشغال العمومية" فرع "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصاريف
عمومية" اعتمادا إضافيا قدره ٣٠٠ ج . م (٣٠٠ ألفا ومائتان وستون جنيا)
زيادة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع (بند ٦)
وتحسينات - تزيين ملكية لوضع خطوط التنظيم (بند ١٢) وصيانة وترتبات
(بند ٢٦) .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه ما

صدر بداري بابلين في ٢٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية
مكرم حبيب عثمان عزم
(توقيع ١٩٥٧ - ١٩٥٨)

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

على رقم ١٥

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي
بمبلغ ٧٠٠ ج . م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨
لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة الأمالك الأميرية

(القرضحة الشيخ المحرم أطرون الجبل بك)

أحال المجلس بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى لجنة المالية والجمارك
مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠ ج . م في ميزانية السنة
المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٣ "مصلحة

ولا ينبغي ما لهذا التشييت في أجزاء المصلحة الواحدة من سوء الإدارة في نظام العمل وسرعته فضلا من التفكير في الرابطة بين الإدارات المختلفة وتحليل الميزانية بلغا كبيرا من الإيجار ليس ثمة مبرره .

ولقد كان المفروض في بادئ الأمر أن هذا الضغط الشديد أمر مارض موقوت وأن مصلحة الأملاك تستلحل مصلحة المناجم عند نقلها إلى ميناها الجديد غير أنه تبين أن ذلك المبني لن يمكن إقامته إلا بعد عامين على الأقل فضلا عن أن أمكنة مصلحة المناجم عند إخلائها لا تكتفي لإيواء الإدارات الخارجية المتقدم ذكرها .

لذلك اتجهت البنية بالاشتراك مع مصلحة الأموال المقترحة التي تضيق هي الأخرى بالمكان المخصص لها إلى اقتراح إنشاء طابقين بالمبنى الحالي بحيث تخصص مصلحة الأملاك الأميرية بالطابق الجديد ومصلحة الأموال المقترحة بالمكان الذي تشغله الآن مصلحة المناجم عند انتقالها إلى بناء مصلحة المساحة وهذا الاقتراح هو السيل السوي إلى إزالة الضيق الذي تعانيه المصلحتان ولكي تتمكن مصلحة الأملاك الأميرية من ضم إدارتي القضاء وصيانة الثروة العقارية وتفتش أملاك مصر إلى الإدارة العامة حرصا على صالح العمل وتحقيقا للرابطة الإدارية بين مختلف أقسام المصلحة .

وقد قدرت مصلحة المباني الأميرية تكاليف الطابق المقترح إنشائه ببلغ ٧٠.٠٠٠ ج. م. ويلاحظ أن انتقال الثلاث الإدارات المقمية خارج المبنى إلى المصلحة من شأنه أن يوفر على الميزانية مبلغ ٤٨٦ ج. م. سنويا وهو ما يوازي ٧٪ تقريبا من مجموع تكاليف الطابق الجديد وهي نسبة لا بأس بها في استهلاك تكاليف المباني سنويا .

لذلك تقترح وزارة المالية فتح اعتماد إضافي قدره ٧٠.٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية الحالية لإقامة الطابق المشار إليه .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بقانون اللازم لهذا الغرض ٤

السكرير

إسماعيل صدق

القاهرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٨

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " الفرع ٣ " مصلحة المباني الأميرية " باب ٣

" إن هذا الاعتماد مطلوب للصرف لا للتسوية حيث لم يشرع في العمل بعد ولا مانع من أن يدخل هذا العمل في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية على أن يصرف عليه من مبلغ ٢٠٠٠٠ ج. م. المدرج في الباب الثالث من ميزانية مصلحة المباني العمومية تحت عنوان (اعتماد إجمالي للورشات المستجدة الخاصة بالوزارات والمصالح) " .

وبناء على ذلك رأيت اللجنة أنه ليس - والحالة هذه - من حاجة إلى إقرار مشروع القانون المذكور ، وهي ترجو أن يقرها المجلس على هذا الرأي ٤

السكرير البرلمان

رئيس اللجنة

أطون الجليل

محمد الحازي عبد ربه

نص مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " الفرع ٣ " مصلحة المباني الأميرية " باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٧٠.٠٠٠ ج. م. (سبعة آلاف جنيه) لإنشاء طابق جديد يبنى مصلحة الأملاك الأميرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أوضحت وزارة المالية بكتاب بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٣٨ أن مصلحة الأملاك الأميرية اضطرت نظرا لضيق المكان الذي تشغله من المبنى رقم ٥ بشوارع منصور وعدم كفايته لاستنزيمات أعمالها إلى استئجار الأماكن التالية لإيواء بعض أقسام الإدارة العامة بالقاهرة :

١ - منزل رقم ١٨ بشوارع ناطق الجيش بالإدارة صيانة الثروة

العقارية ببلغار ٩٦ ٩٦ سنويا

٢ - منزل رقم ٨٩ بشوارع قصر العيني لتفتيش أملاك

مصر ببلغار ٩٠ ٩٠

٣ - منزل رقم ٥ بشوارع الأربعين لإدارة القضاء ببلغار ٣٠٠ ٣٠٠

المجموع ٤٨٦

الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" لمعاريف مؤتمر الجنداء الدولى الذى انعقد فى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٣٨

وبعد أن بحثه اللجنة بجلستها المنعقدة فى ٢٣ أبريل و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ تبين لها من المذكرة المرافقة للتشريع ومما أدى به إليها حضرة مندوب وزارة المالية ما يأتى :

فى الثامن والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٦ صدر أمر ملكى بتشكيل لجنة عليا لتنظيم أعمال مؤتمر الجنداء الدولى الذى تنعقد عنده فى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٣٨

وقد اجتمعت هذه اللجنة فى ٤ مايو سنة ١٩٣٧ وقدرت نفقات المؤتمر المذكور بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. طلبت فتح اعتماد إضافى به فى ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بصرف منه فى شؤون المؤتمر ، وقد وردت تخصيصات هذا الاعتماد فى مذكرة اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (وهى ملحقة بهذا التقرير) .

وليست هذه اللجنة بحاجة إلى ذكر ما تفيد مصر من انعقاد المؤتمرات بها ، فهذه المؤتمرات ، فضلا عما لها من جليل الأثر العلمى ، غير وسيلة للتعريف ببلادنا وما أصابته من تقدم ورق فى نواحي الحياة المختلفة .

وكثيرا ما يحدث أن يكون أعضاء هذه المؤتمرات السن صدق فى التنويه بمكانة مصر العلمية والنشاط الذى يشمل جميع مراقبها .

وقد حدث أن انعقد المؤتمر فى قبة حل مجلس النواب واضطرت وزارة المالية أن تأخذ بالصرف عليه فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه. ولما طلبت اللجنة إلى حضرة مندوب وزارة المالية أن يبين لها المصروفات الفعلية للمؤتمر اتضح أن مجموع ما أتفق وما يفتقر إنفاقه فى شؤون المؤتمر هو ١,٣٠٠ ج.م. وبناء على ذلك يتعين تعديل مشروع القانون على الأساس السالف الذكر لتسوية نفقات المؤتمر .

وفى على مشروع القانون الذى أقرته اللجنة مقارنا بالمشروع الوارد من مجلس النواب .

واللجنة ترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالنص الممثل وهو :

"أعمال جديدة" اعتماد إضافى قدره ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) لإنشاء طابق جديد مبنى مصلحة الأملاك الأميرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بمراسم فى ١٠ مفرسة ١٣٥٧ (١١ أبريل سنة ١٩٣٨) .

قاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأشغال العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء حسين سرى إسماعيل صدقى محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ٢ / ١٥٦

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء محمد محمود

نص رقم ١٦

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. بالقسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" لمعاريف مؤتمر الجنداء الدولى الذى انعقد فى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٣٨

(المقرر حضرة الشيخ الحزم المثلون بمثل بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية والجمارك مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة

المشروع كما اقتره اللجنة

مشروع قانون -

فتح احتياذ إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" احتياذ إضافي قدره ١٣٠٠ ج. م. (ألف وثلاثة جنيه) لتسوية مصاريف مؤتمر الجذام الدولي الذي انعقد في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

مادة ٢ - حل وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المشروع كما اقتره مجلس النواب

مشروع قانون

فتح احتياذ إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" احتياذ إضافي قدره ٥٠٠ ج. م. (خمسة آلاف جنيه) لمصاريف مؤتمر الجذام الدولي المزمع انعقاده في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

مادة ٢ - حل وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

رئيس اللجنة

محمد المغازى جديوه

السكرتير البرلمانى

أطون الجليل

وفيما على نص المذكرة الملحقة بالمشروع وصورة المرسوم بمشروع القانون :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أمر ملكي بتشكيل لجنة عليا لتنظيم أعمال مؤتمر الجذام الدولي الذي يفتتح مقره في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

وقد جاء في مذكرة لوزارة الصحة العمومية تاريخها ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ أن اللجنة المحلية المشار إليها قد اجتمعت يوم ٤ مايو سنة ١٩٣٧ وقررت طلب احتياذ إضافي قدره ٥٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الصحة العمومية عن السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ للصرف منه في شؤون هذا المؤتمر .

وفيما على بيان توزيع المبلغ المطلوب :

جنيه

(١) أثاث ومهمات وأدوات كتابية ٣٠٠

(٢) مكتب استلامات ٢٠٠

(٣) نفقات ونفقات ٣٠٠

(٤) إئارة ٣٠٠

(٥) مطبوعات المطبعة الأميرية ٤٠٠

(٦) مداليات ١٠٠

(٧) رحلات ٢٠٠

(٨) حفلات ٢٠٠

(٩) مكافآت وأجور وبدل سفر وانتقالات ٦٠٠

(١٠) ترقية ١٤٠٠

٤٠٠٠

احتياطي ١٠٠٠

٥٠٠٠

ملحق رقم ١٧

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن الاقتراح مشروع قانون التمسك من حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ محمد إسماعيل الخوص بذكر طلب في الحكومة

(التمر - صرة الشح - عزم - طون الجوز - بك) .

أحال المجلس هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة المالية والمشارك
بجلسته المنعقدة في ٥ مايو سنة ١٩٣٧

وقد تناولته اللجنة البحث في جلساتها المنعقدة مساء يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٧
فأنت أولاً أن تستطلع رأى وزارة المالية فيه .

وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ ورد للجنة خطاب من وزارة المالية يقول فيه
إنه سار قرار بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٣٧ بتأليف لجنة لدراسة نظام جديد
لكادر الموظفين ولأتمة الوظيف وإن اللجنة تولى مهمتها وإنها عقدت
لذلك عدة جلسات فتمت فيها شوطاً .

وفي ٢٦ يولي سنة ١٩٣٧ قررت اللجنة أن تؤجل بحث الاقتراح إلى
الدورة المقبلة نظراً قرب انتهاء الدورة البرلمانية وقتذاك .

وقد عادت اللجنة إلى بحث هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل
و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ورت أن الحكومة جادة في وضع النظام الجديد
لكادر الموظفين ولأتمة التوظيف .

وبما أن المشروع الجديد في طريقه إلى البرلمان ويحسن الانتظار
حتى تنتظم الحكومة بنشرها وعندئذ يمكن درسه مع الاستئناس باقتراح
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل .

ولما كانت المادة ٦٢ من لأتمة المجلس الداخلية تنص على ما يأتي :
" على كل لجنة أن تقدم في مدة لا تتجاوز شهرين تقريراً للمجلس عن كل
مشروع أو اقتراح يبال عليها وإلا كان لوضع المشروع أو الاقتراح أن
يطلب من المجلس مباشرة إدراجه في جدول أعماله ويجب أن يشمل التقرير
آراء الأقلية والأغلبية وأن ينص على اقتراح اللجنة وأن يبين أسبابه " .

لهذا تتقدم اللجنة إلى المجلس بطلب الموافقة على حفظ الاقتراح بمشروع
التنازل المذكور .

رئيس اللجنة
محمد المناذي عبد ربه
السكرير البرلمان
أنطون الجليل

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فأنت الموافقة عليه وهي تشرف
برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا
المرسوم .

الرئيس
مكرم عبيد

في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

نمرة ١٦٦ - ٦ / ١١

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على الاقتراح
المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الصحة العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح
الإضافي المطلوب .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر
بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسماً بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩
" وزارة الصحة العمومية " الفرع ١ " ديوان العموم والصحة العامة " باب ٣
" أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ هـ م (خمسة آلاف جنيه) لمصاريف
مؤثر الجذام الدولى المزمع انقفاه في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

مادة ٢ - على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل
منها فيما يخصه .

صدر سراً طاب في ٢٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الصحة العمومية
عبد الفتاح الطويل
وزير المالية
مكرم عبيد
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

نمرة ١٦٦ - ١١ / ٩

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

نص الاقتراح بمشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون ، الآتى وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

١ - لا يمين في الوظائف العامة بالدرجة الثامنة فما فوقها الخامسة سواء أكانت إدارية أم فنية إلا المتفوقون في امتحان مسابقة يقدر بين المرشحين .

٢ - لا يقبل للامتنان إلا من توفرت فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون مصري الجنسية حسن السيرة والسلوك .

(ب) أن يكون حاصل على إجازة مصرية عالية في الدراسة التي تتطلبها الوظيفة أو ما يعادلها من الشهادات الأجنبية بالشروط التي تقررها اللوائح .

(ج) ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .

(د) أن تثبت لياقته الطبية .

٣ - يقدر امتحان مسابقة واحد للوظائف المتشابهة في مختلف وزارات الحكومة ومصلحتها . ويشترط لنجاح حصول الطالب على ستين في المائة على الأقل من مجموع الدرجات ، على أن لا تقل في اللغة العربية عن ٦٠٪ من المخصص لها .

٤ - يؤلف مجلس من مدير الجامعة واثنين من مجلس إدارتها ومستشار ملكي ومراقب مستغدى الحكومة يعهد إليه بوضع لائحة امتحان . وهو الذى يمين بجانبه ويشرف على عملها ونالته ترغيب النتائج ويصدق على القوائم التي توضع بأسماء الناجحين بحسب ترتيب تقويمهم .

٥ - راعى في اختيار الموظفين تقديم الأسبق في ترتيب الناجحين طبقا للقائمة سالفة الذكر . ويكون التعيين تحت الاختيار لمدة سنة يصدر بعدها الوزير المختص بقراره بالثبوت أو الفصل بعد الاطلاع على تقارير الرؤساء .

٦ - لا يجوز الترقية على العموم إلا للدرجة الأعلى منها مباشرة وبشرط أن يكون الموظف قد قضى في درجته أربع سنوات على الأقل وبلغ مرتبته متوسط ما هو مربوط لها وأن تكون الدرجة المرقي إليها خالية فضلا .

ولا تكون الترقية إلى الدرجات السابعة والسادسة والخامسة إلا على أساس التفوق في امتحان مسابقة خاص يعقد بين المتقدمين له من تتوفر فيهم شروط الفقرة السابقة تحت إشراف المجلس سابق الذكر . ويجوز في حالات التفوق والكفاءة الممتازة أن تخفف المدة التي يجب أن يظل الموظف فيها قبل الترقية إلى ستين وذلك ابتداء من الدرجة الرابعة .

٧ - تنتهى خدمة الموظف بأحد الأسباب الآتية دون غيرها :

(١) الاستقالة .

(٢) بلوغ السن المقررة للإحالة على المعاش .

(٣) عدم اللياقة الطبية .

(٤) العزل بقرار من مجلس التأديب المختص عقب محاكمة تسمع فيها أقواله ودفاعه مع عدم الإخلال بأحكام قانون العقوبات .

(٥) الوفاة .

ويستثنى من حكم الفقرة الرابعة شاغلو المناصب الرئيسية في السلكين السياسى والفنصلى فيجوز عزلهم بقرار من مجلس الوزراء .

٨ - يرغ الطعن في قرارات التعيين أو الترقية أو العزل التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون إلى مجلس الموظفين في ظرف ثلاثة أشهر من صدورها ويكون له - بعد سماع الطاعن وملاحظات الوزارة المختصة - تثبيت القرارات أو إلغاؤها بما ترتب عليها وذلك في بجر الثلاثة الأشهر التالية لتقديم الطعن .

٩ - يكون مجلس الموظفين من ثلاثة من مستشارى محكمة النقض والإبرام والنائب العام وثلاثة من المستشارين الملكيين تقضيهم الهيئات التابعة لها في كل عام ويرأس اجتماعاته أقدم الأولين .

١٠ - يبطّل العمل بكل ما يخالف أحكام هذا القانون ويسرى من يوم صدوره .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنجته الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة عن مشروع قانون بتنظيم التوظيف بالحكومة

قصد بمشروع هذا القانون معالجة مشكلة مستعصية من مشاكلنا الخاصة . وقد حاولنا أن نضع لها حلا يخفف من حدتها إن لم يقض عليها وخاصة بعد أن زاد عدد المتقدمين على عدد الوظائف وصار يتقدم للوظيفة الواحدة مئات من الطلاب .

ولمّا لا نعدو الصواب إذا قلنا إن مشكلة الوظائف والموظفين في مصر أجل خطرا وأعظم شأنا منها في أى بلاد أخرى . لأن مجموعة الموظفين في مصر هي التي تتصرف على مرافق الدولة العامة وتبين طبيها . وليس من المنتظر - حتى مع تطور الأنظمة الحديثة - أن يستثنى من خدمة الموظفين لهذه المرافق ، أو أن تتولاها هيئات أخرى لها صفة الاستقلال من الحكومة أو معوتها وإشرافها .

أعمالها على " مكتب الموظفين " ولم يغير المكتب الأخطاء وترك الموضوع حيث كان .



هذه فذلكة تاريخية مختصرة لمشكلة الموظفين من وجهة النظر الحكومية ومنها يتضح أن المشكلة قديمة مستعصية ، بدليل تعرض الحكومات السابقة جميعها لحلها دون الوصول إلى علاج حاسم .

أما البرلمان بجليسيه ، فلم يتخل سنة له من ملاحظات ورغبات واقتراحات عند عرض ميزانية المصروفات عن الوظائف والموظفين . وآثر المهد بسا تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن ميزانية المصروفات في السنة الحالية . عن هذه المشكلة وأفاض في بحثها ووصفها وتبليها واقترحت اللجنة لعلاج المشكلة وسيتم كانت أولها تأليف لجنة يضرب لها موعد سنة أشهر لوضع لأخطاء التوظيف والموظفين وما يتعلق بها من شروط التعيين وعقد امتحانات مسابقة والدرجات والعلارات الخ .

تقدمت هيئة المجلس المقرر بهذا العرض الشامل لمشكلة الوظائف والموظفين منذ ظهرت وإن لم تنته إلى نتيجة حاسمة مع كثرة المحاولات وتوفر الرغبة في حلها ، وجاء أن يتولى علاج هذه المشكلة الزمنة ، وخاصة بعد أن خلصت مقاليه الحكم لأبناء مصر ، وصاروا علينا أن تهتم بمختلف التبعات والمسؤوليات ، واتخاذ أحكام التدابير وأقوم السبل في سياسة الحكم وإدارة شؤون البلاد ، وقد بنى المشروع على الأسس المقررة الرعية في كثير من الدول ، فجعل الخوق في المسابقة مبررا لتعيين في الوظائف ، كما جعل الحكم في الترقية لهذا الخوق أيضا إلى حد محدود .

ولما كان اعطشان الموظف على مستقبله وإحباطه بالضمانات الكافية والالتزام بمجمل التبعات والمسؤوليات من أهم أركان الإنتاج ، وداعيا بطبيعيته إلى حسن الابتكار والتدبير والإيمان ، فقد قرر المشروع عدم عزل الموظفين بقرارات من مجلس الوزراء أو عزلهم ببعوى إنشاء وظائفهم . أما استبعاد غير الحاصلين على الإجازات الدراسية العالية من القبول في الوظائف العامة فالسبب فيه ظاهرة وعرضها كثرة المتعلمين والرغبة العامة في أن تتساوى الأجور والمزايا في الأعمال المشابهة داخل الحكومة وخارجها طمعا في كثرة الإنتاج من جهة ، ولتوجيه الشباب المنظم وجهة الكسب في دوائر الأعمال جميعها دون التعلق بأحدا في الوظائف الحكومية والتعويل عليها وحدها .

واعتقادي أن المجلس المقرر سيبدأ إلى درس هذه المشكلة وتحرير أنجع الوسائل لحلها والمواصلة على مشروع هذا القانون لأنه في عمومه وخصوصه يتبرهن من رغبات البرلمان في دوراته السابقة والحالية ، وينظم حالة مضطربة متقلقة .

ويكون من الخير لمصر ، وهذه حالة وظائفها العامة ، وهذا شأن الموظفين القائمين عليها ، أن تضع للوظائف والموظفين قواعد ثابتة مرعية أساسها حسن الاختيار وتوثيق الكفاية وإحاطة الموظفين بالضمانات الواقية ، سواء في التعيين ، أو الترقية وحتى حد العزل لانتظام سير العمل .

ومن القيام بالمشروعات العامة . والوصول إلى أقصى ما يرجى من النتائج والثرات ومشكلة الموظفين قديمة وإن تجدد الإهتمام بها عاما بعد آخر . فإنه بالرجوع إلى النظم التي كانت متبعة في الحكومة المصرية منذ تعيين عاما نجد قاعدة المسابقة مقررة مرعية بنص القانون فقد صدر أول قانون يحدد شروط قبول " موظفي المصالح الملكية ومستعصيا وترقيتهم ورفقهم " من ذلك الزمن ونصت المادة الثالثة منه على ضرورة " تبين الكفاءة بواسطة امتحان مسابقة " يربط الطالبون على مقتضاها وبين الأسبق منهم فالأسبق " وفي سنة ١٩٠١ استبدلت الحكومة هذا النظام — لقلة المتعلمين في ذلك العهد — بالتعويل على الشهادات الدراسية المختلفة . ولكن دون التعرض لطريقة الاختبار في حالة تعدد الطالبين الحاصلين على شهادة واحدة لإحدى الوظائف .

واستمر الحال على ذلك دون تدرج أو شكوى لقلة عدد المتعلمين في ذلك الوقت كما أسفنا إلى أن جاءت سنة ١٩١٥ وصارت الوظائف بحيث لا تكفي عدد المتخرجين فبدأت الحكومة إذ ذاك أن تعدل نظام التوظيف وتضع له قواعد وأساسا جديدة . وطلب المرحوم رشدي باشا تعيين لجنة لوضع النظام الجديد على قاعدة المسابقة . وقد وضعت اللجنة تقريرا مطولا . ولكنه ظل محفوظا به إلى أن جاءت وزارة المرحوم يوسف وهبه باشا ووجهت بمشكلة الموظفين من جديد حيث أثارها الغلاء الذي اشتد في أواخر سنة الحرب ، وعدم تماثل المرتبات مع الغلاء الطارئ . فعمل على تأليف لجنة برئاسة معالي شفيق باشا (وزير الزراعة إذ ذاك) لدرس عدة مسائل من بينها طريقة تعيين الموظفين وترقيتهم .

وقد أنجزت اللجنة مهمتها ورفعت تقريرها ووافق مجلس الوزراء على مقترحاتها وقضت جميعها خلا ما أوصت به من شروط التعيين والترقية التي كان أساسا الانتظام والمسابقة .

وفي سنة ١٩٢٤ أشار الخورشيد سعد باشا — ووافق مجلس الوزراء — بالمرحوم بلا إبطاء في سن اللوائح الشاملة لشؤون الموظفين من تعيين وترقية ونفعا . إلى أن جاءت سنة ١٩٢٧ فألقت لجنة الموظفين العليا لبحث حالة الوظائف والموظفين في جميع المصالح والوزارات .

وتعاقبت الأيام والسنوات ولم تحم اللجنة موضوعها إلى أن أثبتت في سنة ١٩٣١ ، بعد أن أثبتت في محاضر جلساتها القواعد التي انتهت إليها فيما يتعلق بلجنة الموظفين وضرورة امتحان المسابقة . وأحيلت من ذلك الوقت

ملحق رقم ١٨

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

من مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج. م.، زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشوارع الهرم في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

(المقرضرة الشيخ المحترم أطون ابيل بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج. م.، في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " فرع ٥ " مصلحة التنظيم " باب ٣ " أعمال جديدة " زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشوارع الهرم .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل و ٢٣ و ٢٥ مايو و ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ و دأت أن تستوعب وزارة الأشغال من رأيا فيما لاحظته اللجنة من عدم استئذان البرلمان قبل الارتباط بأعمال تقتضى زيادة الاعتماد، وكذلك عن بعض ملاحظات أخرى ترى اللجنة أنه كان يجب الإحاطة بها منذ بدأت المصلحة في تصميم هذا المشروع .

وقد تلقت اللجنة إجابات الوزارة ، وبعد اطلاعها عليها ومل المذكرة الإيضاحية المرفوعة من المشروع من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (والملحقة صورتها بهذا التقرير) تبين للجنة أن وزارة الأشغال العمومية تطلب رفع التكاليف النهائية لإنشاء الطريق السفلى المتخذ تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشوارع الهرم من ٥٥,٠٠٠ ج. م. إلى ٧٤,٠٠٠ ج. م. .

ولما كان المبلغ المدرج في الميزانية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ هو ٥٥,٠٠٠ ج. م. بينا الأعمال والتعديلات الإضافية مقدرها نحو ٢٤,٠٠٠ ج. م. أي زيادة قدرها ١٩,٠٠٠ ج. م. حيث اقتضت الضرورة زيادة بعض العمليات الجبرئية وتنفيذ بعض البنود الاختيارية .

وعلاوة على ما تقدم غلب العمل المتعمد قد استدعى نزع ملكية بعض الأراضي كما استدعى قيام مصلحة الجمارك وبعض الشركات بأعمال ضرورية لتفريق ، وإن تكاليف هذه الأعمال والتعديلات تبلغ ٣٨,٨٧٧ ج. م. ٣٨.٨ مليات .

والجنة تتميز فرصة عرض هذا المشروع لتطلب إلى الحكومة مرة أخرى ملء الارتباط بأى عمل يقتضى زيادة في الاعتمادات المقدرة ما لم يكن قد أذن البرلمان بذلك، كما تطلب أيضا وجوب لفت المصالح إلى ضرورة الإحاطة بكل جزئيات المشروعات عند وضع تصميلتها حتى تكون التقديرات أقرب ما يمكن إلى الصحة .

وبناء على ما تقدم توافق اللجنة على مشروع القانون المروض وترجو أن يوافق المجلس عليه بالصيغة التى اقترعها مجلس النواب وهى :

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " فرع ٥ " مصلحة التنظيم " باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ١٩,٠٠٠ ج. م. (تسعة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشوارع الهرم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الإحباط العام .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

السكوير البرلمانى
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد الغازى عبد ربه

مذكرة من فرقة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة الأشغال العمومية رفع التكاليف النهائية لإنشاء الطريق السفلى المتخذ تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشوارع الهرم من ٥٥,٠٠٠ ج. م. إلى ٧٤,٠٠٠ ج. م. ، ولما كان المبلغ المدرج في الميزانية للسنة الحاضرة هو ٥٥,٠٠٠ ج. م. بينا الأعمال والتعديلات الإضافية مقدرها نحو ٢٤,٠٠٠ ج. م. (٣٨,٨٧٧ ج. م.) فتطلب الوزارة فتح اعتماد إضافي بالفرق أى ١٩,٠٠٠ ج. م. في الباب الثالث من ميزانية مصلحة التنظيم .

بناء على لك تقترح وزارة الأشغال :

أولاً - رفع قيمة التكاليف النهائية لهذا المشروع من ٥٥٠,٠٠٠ ج. م إلى ٧٤٠,٠٠٠ ج. م .

ثانياً - صنع أبعاد إضافية بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج. م ضمن الفئة الثالثة من ميزانية مصلحة التنظيم عن السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ليند ٢٢ (إنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القبلي في شارع الحرم) .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة عليه، وهي تشرّف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

الرئيس

السكّير

مكرم حيد

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧

مرة ١٦٥ - ١٤٥/٢

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسه المنعقدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسماً بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع "مصلحة التنظيم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٩,٠٠٠ ج. م (تسعة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الحرم .

وتذكر الوزارة أن المصلحة المذكورة مرتبطة مع المساوئل التي رست عليه عملية إنشاء هذا الطريق على أساس تعديل الأعمال بالزيادة أو النقص بمقدار ٢٠٪ من قيمة العقد وأن الضرورة اقتضت زيادة بعض العمليات الجبرئية وتنفيذ بعض البنود الاختيارية كإبدال البازلت بالجرانيت والياض بالوراح الحجر الصناعي، بدلا من اليافض بالأسمنت المادى نظرا لما سيكون عليه ضغط حركة المرور الخ. وهذا علاوة على أن العمل المزمع استدعى نزع ملكية بعض الأراضي كما استدعى قيام مصلحة الجمارك وبعض الشركات بأعمال ضرورية للتفق . وإن تكاليف هذه الأعمال والتعديلات تبلغ ٣٣,٨٧٧ ج. م. ٣٠٨ مليات حسب البيان التالي :

لم جنيه
٥٠٠ ٤٠٤٥٣ جلة العقد .

تتريل :

لم جنيه	٨٠	١٧٨	١٦٤٣	١٧٨
قيمة ما روى الاستغناء عنه من بنود العقد .	١٥٦٣	١٧٨	١٦٤٣	١٧٨
قيمة الوفرة في كيات بعض بنود العقد .			٣٨٨١٠	٣٧٧

يضاف :

لم جنيه	٣٦٥٠			
قيمة الأعمال التي زادت كياتها عن المقدر بالمقد كالمرساة السميتية والجر الصناعي والطبقة السايلة وخلافه .				
٣٧٠٠				
فرق الثمن بين الجرانيت والبازلت .				
١٩٦٠				
قيمة أعمال إضافية لم تكن بالمقد كالمرفورة من رصام الحرم ومباني النصف طوبة وخلافه .				

٣٩٩	٦٢٨	٨٧٠٩	٦٢٨
احتياطي .		٤٧٥٢٠	

٣٢٠٤٢	٦٩٢
تتريل (ما صرف للقاول) .	
١٥٤٧٧	٣٠٨
الباقى .	

يضاف :

لم جنيه	٤٠٠٠			
تكاليف الرصف وخرس الأضبار وعمل البردورة بمعرفة التنظيم .				
٦٠٠				
الباقى للقاول الذي قام بدمر ترعة السواحل .				
٣٥٠٠				
قيمة نزع الملكية .				
٨٠٠				
أعمال الشركات : التزام والغاز .				
٢٥٠				
مصلحة الجمارك .				
٢٥٠				
احتياطي .				
٨٤٠٠				
٣٩٨٧٧				
الجملة .				

و يؤخذ هذا الاعتقاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه

صدر بمراي ما بين في ٢٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (٢٠ نوفمبر ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء

مكرم عبيد عثمان عزم مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ١٤٥/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

على رقم ١٩

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى
أبو الفضل اقتدى بتنازل الحكومة عن الضرائب المفروضة
على أعيان الأوقاف الخيرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الهوانى بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية
والجمارك اقتراحا مقديما من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل اقتدى
بتنازل الحكومة عن الضرائب المفروضة على أعيان الأوقاف الخيرية لينتس
لوزارة الأوقاف القيام بإصلاح دورات مياه المساجد وإتمام مشروعات
الملاجئ والمستشفيات . فبحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ٢٦ يولييه سنة

١٩٣٧ و ٢٣ أبريل و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ وتبين لها عما أجابت به وزارة
الأوقاف أن الضرائب المفروضة على أعيان الأوقاف الخيرية هي ٧٩,٣٨٦ جنبا
و ٥٢٠ مليا وأن إيرادات هذه الأوقاف وحده غير مجزأة وأن الوزارة ليس في
استطاعتها أن تعطي بيتا من إيرادات الأعيان الموقوفة على كل مسجد .

ويتضح مما تقدم أن المبلغ ٧٩,٣٨٦ جنبا و ٥٢٠ مليا سوف يزيد
زيادة الأوقاف الخيرية ولا يعلم إلى أى مدى تبلغ هذه الزيادة .

على أن الأمر لا يقف في هذا الشأن عند الأعيان المشمولة بنظر
وزارة الأوقاف إذ هناك أوقاف خيرية أخرى مشمولة بنظر أفراد وهيئات
أخرى قد يطالب هؤلاء وهؤلاء بتنازل الحكومة عن الضرائب المفروضة
على أعيان هذه الأوقاف ، وبذلك لا تستقر تقديرات الميزانية فيما يتصل
بمنصر من أهم عناصر إيرادات الدولة وهو ضريبة الأموال المقررة . وفي هذا من
الخطر على ميزانية الدولة ما فيه .

وفضلا عما تقدم فإن اللجنة ترى أنه لا يمكن رفع ضريبة مقررت بالقانون
إلا بمقتضى قانون آخر يصادق عليه وهذا ما لم يتوفر في الاقتراح المروض.
لكل ما تقدم ترى اللجنة حفظ الاقتراح وترجو أن يوافقها المجلس على
رأيها هذا

السكبر البرلماني

أنطون الجليل

رئيس اللجنة

محمد المنقرى عبد ربه

نص الاقتراح

أعلنت وزارة الصحة عددا عظيما من المساجد يرى على أربعة آلاف
مسجد بسبب عدم استيفاء دور المياه بها للشروط الصحية ووزارة الأوقاف
ليس لديها ما يسمح بإصلاح دور المياه لمساجد المذكورة المعطلة
بها الشعائر الدينية .

ولما كانت جميع الحكومات تقدم المساعدات للأعمال الخيرية ولما
كانت الأوقاف الخيرية أوقفت على المعاهد الدينية وأعمال البر وتعرض
الحكومة على أعيانها من أطيان وعقارات ضريبة المال والمواليد .

فأقترح أن تساهم الحكومة من جانبها في عمل الخير مع وقف بالتنازل عن
الضريبة ليعتبر لوزارة الأوقاف القيام بإصلاح دورات مياه المساجد المذكورة
لتقام فيها الشعائر الدينية وإلتزام مشروعات الملاهي والمستشفيات حسب
شروط الواقفين . وبذلك تكون الحكومة قد شاطرت بنصيب مع الأمة
في عمل الخير كما هو واجب عليها

أحمد حنى أبو الفضل

عضو الشيوخ

١٩ أبريل سنة ١٩٣٧

لم في محل إقامتهم أو يوضع المستحق في ملجأ عام أو بأي طريقة أخرى -
والحكومة ملزمة بالقيام بذلك بغير شك ومع هذا لا تتحمل الحكومة شيئا
ولا تدبر علاجنا .

في البلاد الأجنبية باشرت الحكومات بوضع نظام لذلك وسأبين ذلك
فيما يلي :

فهل لمصر أن تحذف هذه البلاد الأجنبية ولو تدريجيا ؟

في مصر يت المسال وهو الذي تقول إليه أموال من لا وارث لهم ويترك
المسال هو الحكومة فيجب على الحكومة أن تهتم بالمعونات اللازمة .

والطريقة العملية هي قيام وزارة الأوقاف بالأعمال الخيرية فهي الملزمة
بإصلاح المساجد وتعميرها ثم إقامة الشوارع والقيام بإنشاء الملاهي لتتقدم
السن والعجزة وذوي العاهات وإلى غير ذلك من الأعمال الخيرية .

ولكن وزارة الأوقاف ترفض في أغلب الأحوال إجابة مثل هذه الرغبات
بجدة أن مواردها غير كافية وأنها مدينة في ثلثمائة ألف من الجنيهات . وقد
فكرت طويلا في حل لذلك فوجدت إلا مساعدة الحكومة لوزارة
الأوقاف بالمسال اللازم للقيام بهذه الأعمال الخيرية ، وطريقة بسيطة تحقق
هذه المساعدة وهي أن ترفع عن وزارة الأوقاف ضرائب الأضياف

والمقارنات المفروضة على الأعيان الموقوفة وفقا غير يا وهي تقدر بنحو المائتين
الف جنيه مصري ، وهذه الطريقة تكون الحكومة وفقت إلى القيام بالمعونات
السامة وحذت حذو الحكومات الأجنبية وإلى المجلس الموقر ما يحصل
في فرنسا :

في تنظيم المعونات العامة في فرنسا

Organisation Générale des secours publics

المعونات العامة

المراد بالمعونات العامة هي المنشآت التي يقصد منها مساعدة المعوزين
والمحتاجين والفرض منها على وجه العموم أساف المحتاجين سواء أكان ذلك
في محلات عامة أم خاصة لهذا الغرض كالملاهي والمستشفيات أو في
منازلهم .

أقسام منشآت الإحسان

تقسم منشآت الإحسان إلى ثلاثة أقسام :

١ - منشآت الإحسان العامة .

٢ - الخاصة .

٣ - الوطنية .

ملحق رقم ٢٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المسالية والمشارك

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك رفع
الضرائب عن الأوقاف الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف

(المفوض حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٠ يولي سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المسالية
والمشارك اقتراحا مقدمات من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك رفع
الضرائب عن الأوقاف الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف ، ولما كان قد
أحيل إلى اللجنة والعمدة البرلمانية وشبكة الانتهاء فقد قررت بجلستها المنعقدة
في ٢٦ يولي سنة ١٩٣٧ تأجيله إلى هذه الدورة .

وفي هذه الدورة عرضت اللجنة للاقتراح في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨ ثم في
٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ حيث أعلن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح تنازله
عن اقتراحه نظرا لما يراه من وجوب مراعاة الظروف الخاصة بمعالجة الدولة إلى
المسال تنفقه في القيام بتجهيزاتها من تنفيذ المعاهدات إلى زيادة قوات الدفاع
إلى غير ذلك من أعمال الإصلاح التي تستنفد المسال الكثير وتحتم مراعاة
جانب الاقتصاد في كل ما يتصل بمزاينة الدولة .

وبناء على ذلك قررت اللجنة قبول تنازل حضرة العضو المحترم وترجو
أن يوافق المجلس على حفظ الاقتراح ما

السكبر البرلماني
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد الغازي عبوده

نص الاقتراح

في النظر المصري أربعة آلاف بيت من بيوت الله معطلة لا تنام فيها
الشعائر الدينية لقلة المسال وهذا التعليل صادر بأمر وزارة الصحة مع أن
في تميمها وإدارتها تشجعا على إقامة الصلاة والوعظ وهذه أمور تساعد على
استياب الأمن العام ، وفي النظر آلاف من الأطفال لا يستطيع والداهم
أو أقاربهم إعانتهم لإعانتهم ، مئات الألوف من متقدمي السن والشجرة
وذوي العاهات يستحقون مساعدة الحكومة وتحتفلنا بإننا نقدم هذه المناهضة

(١) معونة الطفولة *Assistance de l'enfance* :

والمقصود بالأطفال النقص من الذكور والإناث . فكل طفل لا يستطيع أبوه أو أمه أو أصوله أن يطمعوا أو يقوموا على تربيته لإملاهم يستحق المعونة بإيوائه وإطامه بشروط معينة .

(ب) معونة متقدي السن والسجزة وذوي العاهات :

تقررت هذه المعونة نهائياً ونظمت بموجب القانون الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٥ الذي نصت المادة الأولى منه على أن كل فرنسي لا مورد له يكون بالغاً من العمر سبعين سنة أو مصاباً بإعاقة أو مرض غير قابل للشفاء يمنعه من العمل للقيام بأمر مئاشه له الحق في المعونة . ويحصل المركز *Les Communes* أو المقاطعة أو الحكومة هذه المعونة حسب الأحوال . وتنظيم إدارة هذه المعونة في كل مقاطعة بواسطة المجلس العام .

وتقدم المعونة إما أن يكون بجل إقامة من يستحقها فإن لم يفد تقديم المساعدة في عمل الإقامة بوضع المستحق في ملجأ عام أو خاص أو عند أحد الأفراد أو يمان بأي طريقة أخرى ملائمة . وتعتبر للمؤنات على وجه الموعوم موقفة .

وتقدر الإعاقة بما يكفي المعدم بمئاشه مدة شهر ويحوز أن تسلم إليه تقود كما يحوز أن تستبدل كلها أو بعضها بمجانيات تسلم إليه بكل التقود .

تفقات المعونة العامة :

تعتبر تفقات المعونة العامة إلزامية على المراكز (قانون ٥ أبريل سنة ٨٨٤) وهذه تدبر المال اللازم لهذا الغرض من الموارد الآتية :

١ — الأعيان والهبات الموقوفة على متقدي السن والسجزة وأصحاب العاهات .

٢ — ما يدفعه مكتب الخيرات والملاجئ .

٣ — الإيرادات الاعتيادية .

٤ — وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد فإن المقاطعات والحكومية تلتزم في تكلفة الفرق بشرط معينة .

منشآت الإحسان العامة

Etablissements de Bienfaisance Publics

ومنشآت الإحسان العامة تؤسسا وتمهدها الإدارة العامة *L'administration publique* ممثلة في الحكومة *l'Etat* والمقاطعات *Les Départements* أو المراكز *Communes* وذلك في سبيل المصلحة العامة .

وكذلك المنشآت التي يؤسسها الأفراد وتكون تحت رعاية الإدارة تلتقي منها الإعانات وتخضع لإدارتها العليا بعد أن يصدر بها تصريح بأمر مال *D'utilité publique* أو يعلن أنها من المنافع العامة *D'utilité publique* .

ويكون للمنشآت الإحسان العامة بموجب تصريح الحكومة شخصية مدنية مستقلة ، فلها أن تملك أو تصرف وأن تقوم بكافة الأعمال المدنية وتخضع في إدارتها ومالياتها للقوانين واللوائح والمشاريع التي تطبق على جميع منشآت الصدقة .

منشآت الإحسان الخاصة

Etablissements de Bienfaisance Privés

هي التي يؤسسها ويديرها الأفراد أو الجمعيات الخيرية ولا تتصل مباشرة بالسلطة العمومية ولا يكون لهذه المنشآت وجود قانوني إلا إذا صدر بها تصريح إداري . ولا يجوز للتوسسات التي لم يصرح بها أن تتماقد باسمها ولا أن تقبل الهبات . أما المؤسسات المصرح بها فيكون لها وجود شخصي ولها أن تملك وأن تصرف وتقوم بجميع الأعمال المدنية دون أن تفقد صفتها باعتبارها منشآت خاصة للسلطة الإدارية حتى مراقبة هذه الحملات وطلب ما تراه من التعديلات والإصلاحات في سبيل المصلحة ولكنها لا تخضع في أمورها المالية لمراقبة الحكومة .

منشآت الإحسان الوطنية

Etablissements de Bienfaisance Nationaux

يلحق هذا التعريف على بعض منشآت الإحسان التي تمويلها ويديرها الحكومة وهي الملاجئ ومنشآت كنفية البصر والصم والكفيفين ذلك

(٢) تمن الأئدية والآلات .

(٣) مصاريف إقامة المرضى بالمستشفيات .

والنفقات غير الاعتيادية تشمل بناء المستشفيات أو تكبيرها . وتشترك الحكومة في هذه النفقات الأخرى في حدود الاعتمادات التي يصدق عليها سنويا عند نظر الميزانية العامة .
وتقدم المونة الطبية المجانية لمثل إقامة المريض إذا أمكن وإذا تندر ذلك فتمت إلى المونة بأحد المستشفيات أو المحلات المدة لهذا الغرض .

مكتب الإحسان

هي محلات العامة وتليتها توزع المونة على قراء المركز التي أنشئت فيه في محل إقامتهم .

وتنشأ هذه المحلات بتصريح يصدر به أمر حال من رئيس الجمهورية وتتكون مرادها من :

١ — الأعيان والإيرادات المنوعة لها بمقتضى بعض القوانين .

٢ — ما تقتنيه من الأموال بعوض أو غير عوض من الوصايا والهبات . هذا ملخص لنظام الموقوفات العامة بأنواعها في فرنسا ومنه يتضح أن هذه الموقوفات بعضها رضى تقوم بنفقاته الحكومة وتشترك فيه الجمعيات الخيرية والمنشآت التي لها أموال مرصدة لهذا الغرض والبعض تقوم به الجمعيات والمنشآت الخاصة .

ولذا :

فأني أقترح رفع الضريبة التي تحصلها الحكومة من وزارة الأوقاف على الأعيان من عقارات وأعيان موقوفة وقفا خيريا إلى أن تصرفها الوزارة في الأعمال الخيرية ما

أحمد الديواني

عضو الشيوخ

١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٧

وتعتبر كذلك نفقات الإحانة العامة إلزامية على المقاطعات فتدريج بمحك القانون في ميزانياتها. وفي حالة عدم كفاية الموارد الخاصة للإعانات أو الإيرادات العادية التي يمكن التصرف فيها يميز فرض رسوم أو ضرائب كما أن الحكومة ملزمة بالمساهمة (قانون ١٤ يولييه سنة ١٩٠٥) .

والحكومة على كل حال ملزمة بمصاريف معاونة متقدمي السن والعجزة وأرباب المعاهات بالاشتراك مع الجمعيات الخيرية والملاجئ التي تكون لها موارد مرصدة لهذا الغرض .

المعونة الطبية المجانية

Assistance médicale gratuite

يستحق هذه المعونة :

١ — كل فرنسي مريض لا مورد له .

٢ — النساء الفقيرات عند الوضع .

٣ — الأجانب المرضى الذين لا مورد لهم متى كانت هناك معاهدة بين الحكومة وبين بلادهم الأصلية تقضى بعبادل المعونة (قانون ١٥ يولييه سنة ١٨٩٣) .

نفقات المونة الطبية

تقوم بنفقات المونة الطبية المجانية المراكز أو المقاطعات أو الحكومة حسب الأحوال فيما لمثل إقامة المريض .

وتقسم هذه النفقات إلى نفقات اعتيادية ونفقات غير اعتيادية فالنفقات الاعتيادية تشمل :

(١) أنخاب الأطباء والجراحين والممرضات وغيرهم .

يجب التفريق بين اكتساب صفة العضوية وبين تولي العضو عمله داخل البرلمان مباشرة حقوقه الدستورية .

فاكتساب الصفة في حالات الانتخاب " مجلس النواب والشيخ تكون بإعلان من وزير الداخلية عن انتخاب العضو على الوجه المبين بالمادتين ٣٠ و ٤٩ من قانون الانتخاب " .

قلمادة ٣٠ تقول : " إذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح ... الخ " .

والمادة ٤٩ تقول : " يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا ... الخ " .

وفي حالة التمييز يجلس الشيخون تكتسب الصفة بصدر المرسوم الملحق بتعيين العضو طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور . التي تقول : " يؤلف مجلس الشيخون من عدد من الأعضاء يبين الملك ... الخ " .

وتولي عضو البرلمان لعمله مباشرة حقوقه الدستورية ثم بمجرد تادية اثنين الدستورية طبقاً للمادة ٩٤ من الدستور التي تقول : " قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيخون والنواب عملهم يقسمون " .

أما صيرورة العضو بصفة نهائية عضواً بأحد المجلسين فتم بعد تحقق المجلس الذي هو عضو فيه من صحة نيابته طبقاً للمادة ٩٥ من الدستور التي تقول : " ينص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ... الخ " .

فاليبحث الذي نحن بصدد تناوله الوضع الذي تكتسب فيه عضوية البرلمان ويكون العضو الذي انتخب أو عين موظفاً طبقاً لملفات الواردة بالمادة ٦٠ من قانون الانتخاب . وقد نظمت المادة ٦١ من قانون الانتخاب طريق اختيار بين الوظيفة وعضوية البرلمان وحددت موعداً لهذا الخيار . فذكرت أنه إذا لم يملأ تنازلاً عن الوظيفة في الخامسة الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية يعتبر متخلياً عن الوظيفة .

فطبقاً لهذه الحالة يكون العضو المنتخب في وضع من وضعين إما أن يكون قد طعن في صحة انتخابه طبقاً لنص المادة ٥٥ من قانون الانتخاب أي في بحر خمسة عشر يوماً التالية لإعلان انتخابه وهنا يأخذ الطعن مجراه الطبيعي حين يفصل المجلس في صحة نيابته يبدأ موعد الاختيار وهو الثانية الأيام التي نصت عليها المادة ٦١ من قانون الانتخاب . فإذا لم يعلن عن رأيه اعتبر في نهاية اليوم الثامن متنازلاً عن الوظيفة .

ملحق رقم ٢١

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحقائق

عن موضوع ابتداء مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة لحضرات الأعضاء المعيّنين والمتخمين الذين لم يعلن في صحة انتخابهم

(المقررة حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

أحال المجلس بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة هذا الموضوع لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس فنظرت بجلسته ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ المحترم عبد الشافي الألبان العضو بال مكتب الفني لحضرة صاحب المعالي وزير الحقائق مندوباً عن وزارة الحقائق .

وقمياً على تقرير اللجنة وقد وافق حضرة المندوب على المبادئ التي أقرتها اللجنة :

تنص المادة ٦١ من قانون الانتخاب على ما يأتي :

" كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشايات انتخب أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الخامسة الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية . ويعطى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في الماش أو المكافأة على حسب الأحوال . وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفته من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشايات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور ثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو لجان نهائية . ويعطى جلسته خلو العمل الذي كان يشغله .

يوما ينهى الحق في تخديم الطعن المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب فإذا لم يقدم طعن فإن موعد بدء الثانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب يبدأ بمجرد انتهاء المجلس من الفصل في صحة نياية العضو .

بقيت هناك مسألة أخرى وهي الجمع بين الوظيفة وعضوية النواب والشيخ في وقت واحد . يمكن تصور سهولة البت في الأمر لو أن العمل يجري في المجلس على قاعدة واحدة فيما يختص بحق المجلسين في الفصل في صحة نياية أعضائهم ولكن تقوم الصعوبة عندما يسير كل من المجلسين على قاعدة تخالف الأخرى كما هو الحال في مجلسي الشيخ والنواب عندنا .

فقد جرى العمل في مجلس النواب على قاعدة ضرورة تحقق المجلس من صحة نياية جميع الأعضاء على السواء أما في مجلس الشيخ فقد جرت القاعدة على الاقتصاد على تحقيق صحة نياية الأعضاء الذين تقدمت فيهم طعون في بحر الخمسة عشر يوما التالية لإعلان انتخابهم .

وعلى هذا يمكن تصور وضع من الأوضاع التالية :

أولاً — أن يكون الموظف الذي انتخب في المجلس قد طعن في انتخابه في النواب دون الشيخ .

ثانياً — أن يكون الموظف الذي انتخب في المجلس قد طعن في انتخابه في مجلس الشيخ دون النواب .

ثالثاً — أن يكون الموظف الذي انتخب في المجلس قد طعن في انتخابه في كلا المجلسين .

رابعاً — أن يكون الموظف الذي انتخب في المجلسين لم يطعن في انتخابه .
ففي الحالة الأولى يختار الموظف بين الوظيفة أو عضوية مجلس الشيخ في بحر الأيام الثانية التي تلي انتهاء الخمسة عشر يوما التالية لإعلان انتخابه فإذا لم يعلن عن رغبته في الاختيار اعتبر عضواً لمجلس الشيخ ، وتستمر عضويته بمجلس الشيخ ومجلس النواب حتى يفصل مجلس النواب في صحة انتخابه وبمجرد إعلان مجلس النواب يبدأ موعد الأيام الثانية المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب فإذا لم يصرح برغبته اعتبر أنه اختار مجلس الشيخ .

وفي الحالة الثانية يعلن عن رغبته في الاختيار بين الوظيفة وعضوية المجلس الذي أعلن صحة انتخابه في بحر الثانية الأيام التي تلي إعلانها فإذا لم يعلن اعتبر منتزاعاً عن الوظيفة .

وتستمر عضويته بالمجلسين حتى ينهى المجلس الآخر من إعلان صحة نيايته ويبدأ موعد الأيام الثانية كالحالة الأولى .

وفي الحالة الثالثة يكون الأمر كالحالة الثانية .

وفي الحالة الرابعة يكون الأمر كالحالة الأولى .

وإذا لا يقدم طعن في صحة نيايته فيمجرد مرور الخمسة عشر يوما التالية لإعلان انتخابه طبقاً للمادتين ٣٠ و ٤٩ من قانون الانتخاب دون تقدم هذا الطعن تصحح نيايته من تلقاء نفسها ويبدأ موعد الثانية الأيام مباشرة .

أما في حالات التعيين بمجلس الشيخ طبقاً لنص المادة ٧٤ من الدستور فتكتسب صفة العضوية بمجرد صدور المرسوم .

وهنا نتمثل عن بدء موعد ثمانية الأيام المقررة في المادة ٦١ من قانون الانتخاب .

هل تبدأ بمجرد صدور المرسوم أو بمعنى الخمسة عشر يوما المقررة في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب .

إذا رجعنا إلى حكمة التشريع في تحديد فترة معينة لقبول الطعن في صحة انتخاب عضو البرلمان " وهي خمسة عشر يوما " ظهر لنا أن الطعن في عملية الانتخاب — وهي إجراء مادي — يجب أن تدرك تفاصيله في فترة معقولة لتفسير حصراً ما قد يقع من إجراءات تكون محلاً للطعن وذلك لإمكان الفصل فيها على الوجه المطلوب ومن جهة أخرى جعلت فترة إجازة تقديم الطعن فترة محددة لحماية عضو البرلمان من التهديدات التي قد يتلقاها في أي وقت إذا ترك باب الطعن في صحة نيايته مفتوحاً .

أما في حالات التعيين فالأمر على خلاف ذلك لأن وجه الطعن إذا تحقق لا يكون إلا في حالة معينة من حالات عدم الأهلية أو فقد صفة من الصفات المشترطة طبقاً لقانون الانتخاب وهي واردة على سبيل المحصر . وهذه الحالة متى علمت يسهل إثباتها ولا يمكن تحديد وجودها بأجل معين .

وإذا نظم الدستور في المادتين ٧٧ و ٧٨ الطبقات والشروط التي يجب انطباقها وتوافرها فيمن يمين أو ينتخب عضواً لمجلس الشيخ وصدور المرسوم بالتعيين يعتبر قرينة قوية على توافر شروط العضوية المحددة وليست هناك إجراءات كالة الانتخاب تكون محلاً للطعن وينبغي من فوات الوقت عليها أو حصراً أو تحقيقها في حينها لأنها تقطع بأن موعد اختيار — وهو الثانية الأيام — في حالات التعيين يبدأ بصدور المرسوم بالتعيين فإذا ما انتهت ولم يعلن العضو عن رأيه اعتبر منتزاعاً عن وظيفته .

ومن البديهي أن هذا التفسير في تطبيق نص المادة ٦١ من قانون الانتخاب يسرى في حالة ما إذا كان المجلس قد جرى على قاعدة تحقيق صحة نياية الأعضاء المطعون في انتخابهم فقط (كما هي القاعدة في مجلس الشيخ) . أما إذا كان المجلس يسير على قاعدة ضرورة التحقيق من صحة نياية جميع الأعضاء على السواء أي صحة نياية الأعضاء الذين طعن في انتخابهم أو من لم يعلن فيهم (كما هي القاعدة في مجلس النواب) ، فإن انتهاء موعد الخمسة عشر

ملحق رقم ٢٣

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن الكتاب الوارد من وزارة الحفائية بطلب الإذن للسفر لإجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وآخر ضد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إمام بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الكتاب فنظرته بجلسته ٩ مايو سنة ١٩٣٨ وقررت رفض طلب وزارة الحفائية .

وبجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ قرر مجلس الشيخ أستاذ بريد إلى اللجنة تقريرها حتى يحضر أمامها من يمثل وزارة الحفائية عند بحث الموضوع .

وبجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ أعادت اللجنة نظر الموضوع بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد الشافعي الأمان العضو بالكتاب الفنى لحضرة صاحب المالى وزير الحفائية . وفى هذه الجلسة طلب حضرة المندوب تأجيل النظر بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ حتى تتمكن وزارة الحفائية من دراسة الموضوع .

وبجلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ صرح حضرة مندوب وزارة الحفائية بما يأتى :

” نحن وزارة الحفائية نتنازل عن طلب الإذن بالسفر لإجراءات التحقيق المطلوبة ضد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل “ .

واللجنة أثبتت تنازل الوزارة وقررت إخطار المجلس بذلك ما

٣٠ مايو سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

حسين نيه المصري

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن موعد ابتداء مدة الثانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة لحضرات الأعضاء المعيينين بصدر المرسوم الملكى وبالنسبة للتعيين غير المطعون فى انتخابهم بآتيهاه الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب .

واللجنة تشرف برفع تقريرها للجلس وارجو الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة

حسن نيه المصري

ملحق رقم ٢٢

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن أمر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة لحضرات الأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزانة العامة عن وظائف يشغلونها

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إمام بك)

أحال المجلس بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة هذا الموضوع فنظرته بجلسته ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد الشافعي الأمان العضو بالكتاب الفنى لحضرة صاحب المالى وزير الحفائية مندوبا عن وزارة الحفائية وقد أيد اللجنة في وجهة نظرها ونما على تقريرها عنه :

لا يجوز لموظف انتخب أو عين عضوا بمجلس الشيوخ أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يغضل في محبة نيابته وتنتهى مدة اختياره .

وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصبح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب بل لهم أن يختاروا أحدهما .

واللجنة تشرف برفع تقريرها للجلس ورجاء الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة

حسن نيه المصري

لذا :

أقترح إنشاء سيارات حكومية تسير بين الأربعين و بورتوفيق من الساعة ٨ صباحا إلى الساعة ٤ مساء ومن الساعة ٨ مساء إلى الساعة ١ صباحا وتسير قطارات من الساعة ٥ صباحا إلى الساعة ٨ صباحا ومن الساعة ٤ مساء إلى الساعة ٨ مساء ، وذلك لكثرة ذهاب الموظفين والعاملين إليهم في الأوقات السالفة ما

محمد لبيب أبو الجدايل

١١ مارس ١٩٣٨

ملحق رقم ٢٥

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندي
بطلب وقف قطارات السكة الحديدية بمحطة الأربعين

(المقتر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندي) .

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح فنظرة
بجلسة أول يونيو سنة ١٩٣٨

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المواصلات بأمر مصلحة السكة الحديدية قوت تنفيذ الإبرامات اللازمة لإنشاء رصيف بمحطة الأربعين وعند إتمامه يصير إيقاف القطارات بها ، كما وعد حضرة بإتمام ذلك خلال السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

وقد وافقت اللجنة على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة وتقررت إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذ ما وعد به مندوبها

رئيس اللجنة

٤ يونيو سنة ١٩٣٨

عبد المطلب سليمان

ملحق رقم ٢٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندي
بتسيير سيارات وقطارات من محطة الأربعين إلى بورتوفيق
في مواعيد معينة

(المقتر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندي) .

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح فنظرة
بجلسة أول يونيو سنة ١٩٣٨

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المواصلات بأن الحالة لا تستدعي ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح ولذا فهو لا يرى ضرورة تسيير سيارات خاصة كما قد وعد حضرة باتخاذ الإجراءات بعدم قفل المزالق أكثر من أربع دقائق كل مرة . وقد لاكتفى حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح بذلك .

فتلك :

ترى اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذ ما وعد به
حضرة مندوب الوزارة

رئيس اللجنة

٤ يونيو سنة ١٩٣٨

عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

تبر السكة الحديدية من جهة الأربعين لبورتوفيق في وسط مساكن مدينة السويس وبها مزالق عديدة للزور تخفل كلما مررت القطارات والعمرة البخارية التي تسير بين الأربعين و بورتوفيق كل خمس عشرة دقيقة ولذا تستغل حركة الموردين مساكن المدينة للسائرين على أقدامهم أو العربات والسيارات . ولا يخفى الضرر الذي يلحق بالأحالي من هذا السفل خصوصا عربات الإسفاف وعربات المطافئ إذ لو جرح عامل مثلا أو حصل حريق وكان المزالق مغلقة فلا يتمكن الإسفاف والمطافئ من الوصول إلى الغرض بالسرعة المطلوبة .

نص الاقتراح

قطارات السكة الحديدية بين السويس والإسماعيلية لا تنفج بمحطة الأربعين مع أن هذا الحلي أهل بالسكان ولذا فإن الذين يريدون السفر من سكان هذا الحلي يستأجرون عربات لنقلهم وما تلائمهم إلى محطة السويس كما أنهم عند عودتهم من السفر يستأجرون عربات لنقلهم من محطة السويس إلى مساكنهم ولا ينفج ما يتكبدونه من دفع أجور نقلهم. وبما أن هذا الحلي به محطة سكة حديدية تلف فيها المركبات البخارية التي تقل الركاب إلى بود توفيق وبالعكس .

لذا :

أقترح أن تنفج قطارات السكة الحديدية في القحطاب إلى الإسماعيلية وفي الإرباب بمحطة الأربعين لراحة الأهالي وعدم تكبدهم مصاريف زائدة ما

١١ مايو سنة ١٩٣٧

محمد لبيب أبو الجدايل

نص الاقتراح

معروف أن فاقوس بلدة عظيم أهل بالسكان ومطروق كما ساحة مديرية وبه حركة مرور تجارية كبيرة - ويوجد به كوبرى طوى لمرور فوق السكة الحديدية ذات أربعة أجنحة ، فجناحه الشرق القبلي يصطدم بمود هويس الجناحية وبوابة الخزان مضائق لتأخره خصوصا عند منورة القطار وتوفيق وجود هذا الجناح خطر على الأمن .

لذا أقترح إزالة هذا الجناح (القبلي الشرق) من الكوبرى العلوى المذكور والاكتفاء بالجناح الغربى القبلي لتجنب الحطة ولو بقسمة هذا الجناح نصفين إذا كان ضرورياً ليكون النصف للركاب في اتجاه المحطة والنصف الآخر للسكة في اتجاه الشارع العام بإيجاد سائل بينهما غلاديا من حالته الحاضرة . وفي ذلك تخرج لمحرك المرور ومنع للخطر وحفظ للأرواح والأمن والمصلحة العامة ما

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

عوض مجلس الشيوخ بفاقوس
عل مصطفى الطاروطى

ملحق رقم ٢٧

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض انطاس بامتداد مصرف الإبراهيمية من بلدة الحلوات إلى مدينة الزقازيق

(المقر حضرة الشيخ المحترم محمد رشوان الزرك)

أحال المجلس بمجلس ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة اقتراحا مقبلا من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض خاصا بامتداد مصرف الإبراهيمية من بلدة الحلوات إلى مدينة الزقازيق .

وقد بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة سكرتير عام وزارة الأشغال مندوبا عنها ، فأبدي عرضته أن لدى الوزارة مشروعا يجهته الآن لملء هذا المصرف طبقا لاقتراح حضرة الشيخ المحترم . وعند إتمام الوزارة بجهتها ستتم الفرصة المناسبة للإذراج الاتحاد الآن تنفيذ .

فوافقت اللجنة على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة وفقرت بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال لتسريه تنفيذ عند إتمام بجهتها ما

ومجلس لجنة الأشغال
عبد الحميد سلطان

ملحق رقم ٢٦

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح المرحوم الشيخ عل مصطفى الطاروطى بإزالة الجناح القبلي الشرق من الكوبرى القائم على السكة الحديدية ببندر فاقوس

(المقر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل انتهى)

أحال المجلس بمجلس ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح فنظرت به بملحق ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧ وأقبل يونيو سنة ١٩٣٨

وقد أبدي حضرة مندوب وزارة المواصلات بأمره بمصلحة السكك الحديدية ستقوم بتنفيذ هذا الاقتراح خلال السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ وقد وافقت اللجنة على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة وفقرت إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذ ما وعد به مندوب الوزارة ما

ومجلس اللجنة
عبد الحميد سلطان

٥ يونيو سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح

حضرة صاحب البعثة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم

ضباط الجيش المصري متقاعدين وعاملين ليس لهم ناد بمدينة القاهرة يتمتعون فيه أسوة بموظفي الحكومة ، وبما أنهم الآن لعدم وجود ناد ينتشرون في أوقات فراغهم على المشارب والمخلات العامة . ولا يتخفى ضرر ذلك . وصيق التكلم في هذا الموضوع مرات ولم يتقو شئ . وحيث إن منزل السردار الذي سكنه المفتش العام للجيش المصري بالزمانك سيخلو قريباً وهو يليق جداً لأن يكون نادياً لضباط من حيث موقعه ووجوده بحى راق ، فأقترح تقديم هذا الاقتراح للبليس لئقرر هذا المنزل نادياً لضباط الجيش حفظاً لكرامتهم وكرامة الجيش بين جيوش العالم المتمدنين ، وكان لهم ساجاً اتدية فائدة بالسودان والقاهرة .

وقضوا بقبول فائق الاستقام ما

٩ مايو سنة ١٩٣٧

لسواء

على صدق

عضو مجلس الشيوخ

على رقم ٢٩

جلسة الثلاثاء يوم ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه بتنظيم طريقة التعليم الإلزامي

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مسكود)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى لجنة المعارف ليبحثه . وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة صاحب البعثة محمد عوض إبراهيم بك وكيل وزارة المعارف المساعد مندوباً عن وزارة المعارف وقد أدلى بالبيان الآتى عن موضوع هذا الاقتراح :

نص الاقتراح

يوجد مصرف يسمى مصرف الإبراهيمية ويصب في مصرف أم الرش وقد قررت وزارة الأشغال السومية استبداله لنائية ناحية الخلوات بمركزهيا مديرية الشرقية .

وحيث إن الأطنان المحصورة بين بحر مويس وبحر مشتل بعد ببلدة الخلوات والتي تكون مثلثاً رأسه يتجه بمدينة الزقازق في حاجة جداً إلى الصرف وحالتها سيئة بسبب تسرب مياه النبع إليها من بحر مويس وبحر مشتل لأنها محصورة بينهما .

لهذا أقترح امتداد مصرف الإبراهيمية المذكور من بعد بلدة الخلوات حتى يتجه إلى مدينة الزقازق للقائفة العامة . وإجابة لتوصلات الملاك بتلك الجهة ما

الدكتور

عبد الرحمن عوض

عضو مجلس الشيوخ

على رقم ٢٨

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم اللواء على صدق باشا بجعل منزل المفتش العام للجيش المصري بالزمانك نادياً لضباط الجيش المصري

(المقررة حضرة الشيخ المحترم اللواء على صدق باشا)

أحال المجلس بجلسته ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح وقد اجتمعت اللجنة في يوم الثلاثاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ نظره فأبدى حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح أنه نظراً لأن الحكومة نفذت موضوع الاقتراح فإنه يتنازل عنه ، وعلى ذلك قررت اللجنة حفظ الاقتراح ما

رئيس اللجنة

على فهمي (محقق)

ملحق رقم ٣٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(١٤ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن اقتراح بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية
واقترح بتعديل المواد ٢ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ١٠٩
من اللائحة المذكورة

(الفخرى حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان)

أحال المجلس أول هذين الاقتراحين إلى اللجنة بمجلسه ١٣ أبريل
سنة ١٩٣٨ وأتت بمجلسه ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ وقد بحثتهما بمجلسها المنعقد
يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ وفيما يلي نتيجة بحثها :

تثبتت اللجنة عند بحثها هذين الاقتراحين أنها يتفقان مع خلاف يسير
فيما يأتي :

أولاً - تعديل المادة ٥٣ بزيادة أعضاء اللجان ، وهذه الزيادة واجبة
بعد زيادة عدد أعضاء المجلس المهيئين والمختارين تبعاً لزيادة عدد السكان
طبقاً لتعداد سنة ١٩٣٧ ليتسنى لأكثر عدد من أعضاء المجلس الاشتراك في
أعمال اللجان .

وقد وافقت اللجنة على أن يكون عدد أعضاء كل من لجنة المسالية
والجمارك ولجنة الطعون خمسة عشر عضواً وأعضاء لجنة الحسابات سبعة
أعضاء وأن يكون عدد أعضاء كل لجنة من اللجان الباقية اثني عشر عضواً.

ثانياً - تعديل المادة ٦٠ بعدم اشتراط الأغلبية المطلقة لصحة انعقاد
اللجان وقضاة الاقتراح التالي إلى هذه المادة الفقرة الآتية : وإذا تساوت
الأصوات يرجح الرأي الذي يجانبه الرئيس .

ولا خيار في عدم اشتراط الأغلبية المطلقة لصحة انعقاد اللجان لأن هذه
اللجان لا تصدر قرارات ملزمة بل هي تقوم بأبحاث تمهيدية للنقض الأول
منها تسهيل مأمورية المجلس في بحث المسائل المعروضة عليه .

ولا ترى اللجنة مانعاً من إضافة الفقرة الجديدة إلى هذه المادة لأنها تضع
حكما ملزمة لتساوي الأصوات .

أما الاقتراح التالي فقد انضرد فيما يأتي :

أولاً - تعديل المادة ٥٢ بإضافة ثلاث بلان وهي :

لجنة الرد على خطاب المرش ولجنة اللائحة الداخلية والطعون ولجنة
الحسابات إلى قائمة اللجان المنصوص عليها في هذه المادة .

إن الأطفال في مدارس التعليم الإلزامي يتصرفون بإجازات موحدة في
الأوقات التي يحتاج فيها الزراعة إليهم كأوقات غشى البودة وأوقات الحصاد
وفي كل حالة طارئة فليس هناك إذن ما يمنحهم من العمل في الحقول وإن
في عمل هؤلاء الأطفال مساء كما يقترح حضرة الشيخ المحترم بدعوتهم صباحاً
في الزراعة إيهافاً لا تحتمل أجسامهم وإن مددت التعليم الليلي كالإضافة مثلاً
ليست متوفرة وإنه ليس في التدريس صباحاً تعطيل للعمل الضروري للأطفال
وإن هناك أوقاتاً لا يكون فيها عمل لهم بالحقول . لذلك ترى الوزارة أنه
لا يمكن الأخذ بهذا الاقتراح .

وبعد المناقشة أخذت اللجنة برأي حضرة مندوب الوزارة وقضت حفظ
هذا الاقتراح ، وهي تتشرف بعرض تقريرها على هيئة المجلس المقرر للوافقة
على رأيها ما

رئيس اللجنة

حسن تيه المصري

نص الاقتراح

جعلت وزارة المعارف التعليم إلزامياً لجميع طبقات الشعب ذكورا وإناثا
وفيه خاف على ممالئكم أن كثيراً من أفراد الشعب فقراء جداً لا يكونون قوت
يوميهم ، خصوصاً الفلاحين منهم وليس لهم أي طريق يرتزقون منه سوى
أجرة الواحد منهم التي لا تزيد في الشهر على خمسة عشر قرشاً أو العشرين
قرشاً يشتغل نظيرها الولد الفقير الشهير كله من الساعة السابعة أو الثامنة صباحاً
من كل يوم إلى الساعة السادسة أو السابعة مساءً جزء يسير من اليوم
يتناول فيه غذاه . وليس يجتنب لأصحاب الزراعات أن يستأجروا الصغير
للمعمل نصف يوم ثم يستأجروا صغيراً آخر يشتغل بقية اليوم هذا فضلاً عما
فيه من العسر الشديد وعدم النظام ، فإنه مضاعف لأوقاتهم وأوقات الأطفال
بل مضاعف لنفس العمل الذي يشتغل فيه الطفل أيضاً ، وكثيراً ما يكون
لهذا الطفل الصغير والدة أو أخت عاجزة تعيش أيضاً من جانب كده الذي
لا بد من أن يضع بسبب اشتغاله بالتعليم جميع النهار أو نصفه فقط سواء
أكان النصف الأول أم الثاني من النهار .

فهل لمال الوزير أن ينظم طريقة التعليم الإلزامي مع مراعاة حالة هؤلاء
الذين ثبتت فقرهم والذين لا طريقة لتعليمهم وتعيش ذويهم إلا من أجرتهم
البسيطة يعمل وقت تعليمهم في المساء من بعد غروب شمس اليوم حتى
يتسنى لهم أن يقوموا بما يفرض عليهم من التعليم الإلزامي وفي الوقت نفسه
يحصلون له ما يعيشون منه عيشة الكفاف هم وصدورهم وذويهم الفقراء
العاجزون بالأجرة التي يستولون عليها نظير عملهم النهارى فلا يكونون حالة
على الأمة إذا ضاعت أجرتهم بسبب اشتغالهم بالتعليم الإلزامي ولا يفتر الصغير
من وجه معلم الإلزامي فقراره من الأسد بل من الموت الزؤام ولا تؤخذ حاضر
المخالفات لذويهم كما هو حاصل الآن بل تنسج صدورهم التعليم الإلزامي متى
حصلوا معه إلى الكفاف من العيش أو أنها تمديد المساعدة إلى أمثال
هؤلاء في الملة التي يتعاملون فيها حتى ينتهى دور تعليمهم ما

محمد السيد غنيمه

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٧

٩ - لجنة للزراعة .

١٠ - » للواصلات .

١١ - » بحرية والبحرية والطيران والسودان .

١٢ - » للصحة .

١٣ - » للأوقاف والمعاهد الدينية .

١٤ - » لفحص الاقتراحات والمعرض .

١٥ - » للعمل والشؤون الاجتماعية .

١٦ - » للتجارة والصناعة .

١٧ - » للحسابات .

المادة ٥٣ - تتكون كل لجنة من هذه اللجان من اثني عشر عضوا ماعدا للجنة المالية والجوارك واللائحة الداخلية والعلوم فيكون عدد أعضاء كل منهما خمسة عشر عضواً أما لجنة الحسابات فتكون من سبعة أعضاء .

المادة ٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً يقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة بمعاونة أحد موظفي المجلس وإذا غاب الرئيس أو السكرتير تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

المادة ٦٠ - جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر خمسة من أعضائها وإذا تساوت الأصوات فيرجح الرأي الذي يجانبه الرئيس .

المادة ١٠٩ - تختص لجنة الحسابات بفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .

الاقتراح الأول

اقتراح بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية

تنص المادة ٥٣ من اللائحة الداخلية على أن "تتكون كل لجنة من هذه اللجان من تسعة أعضاء ماعداً لجنة المالية فتعد أعضائها اثنا عشر" .

وتنص المادة ٦٠ على أن "جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها ماعداً لجنة المالية فيصح انعقادها إذا حضر تسعة من أعضائها" .

وبما أن عدد أعضاء المجلس المعينين والمتعيين قد زاد تبعا لزيادة عدد سكان القطر المصري طبقاً لتعداد سنة ١٩٣٧ وفضلا عن ذلك فإن بعض حضرات أعضاء المجلس لم يتخبروا أعضاء في اللجان عند بدء الدورة الحالية لقلّة عدد الأعضاء المكونة منهم هذه اللجان .

ثانياً - تعديل المادة ٢ التي تنص على تشكيل لجنة اللائحة الداخلية والعلوم والمادة ١٠٩ التي تنص على تشكيل لجنة الحسابات والمادة ٥٧ الخاصة برئاسة اللجان بإضافة فقرة خاصة برئاسة لجنة الحسابات .

وقد وافقت اللجنة على تعديل المادة ٥٣ بإضافة الثلاث اللجان إليها وفي الواقع ليست هذه اللجان جديدة بل منصوص عليها في مواضع متفرقة من اللائحة فرؤى أن حسن الصياغة يقتضي النص على جميع اللجان في مادة واحدة

وبما أن تعديل المواد ٢ و ٥٧ و ١٠٩ يرتبط بتعديل المادة ٥٣ فقد قررت اللجنة الموافقة على تعديل هذه المواد غير أنها رأيت عدم اشتراط أن تكون رئاسة لجنة الحسابات لرئيس المجلس أو لأحد الوكيلين وأن يترك للجنة انتخاب الرئيس من بين أعضائها وإذا كان أحد الوكيلين عضواً بها يتولى رئاستها طبقاً للمادة ٥٨

وبناء على ما تقدم قررت اللجنة الموافقة على الاقتراح الثاني بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وترجوا من المجلس الموافقة عليه

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح الثاني

الذي وافقت اللجنة عليه

المادة ٢ - تحال العلوم إلى لجنة العلوم المنصوص عنها في المادة ٥٣ ويتنصف المجلس أعضائها من غير الأعضاء المعلوم عنهم ولهذا اللجنة أن تشكل من بين أعضائها لجناً فرعية لتحضير الأعمال وسماع أقوال الشهود طبقاً لأحكام قانون الانتخاب .

المادة ٥٣ - عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي ينتخب المجلس لجناً للأُمُور الآتية :

- ١ - لجنة الرد على خطاب العرش .
- ٢ - » للائحة الداخلية والعلوم .
- ٣ - » المالية والجوارك .
- ٤ - » للأُمُور الداخلية .
- ٥ - » للشؤون الخارجية .
- ٦ - » للقضائية .
- ٧ - » للمعارف .
- ٨ - » للأشغال .

وبما أنه لئلا ذلك نرى أنه أصبح من المتعين زيادة عدد أعضاء الجبان حتى يتسنى اشتراك أكبر عدد من أعضاء المجلس في أعمال تلك الجبان .

لذلك فإننا نقترح — طبقاً للمادة ١٣٠ من اللائحة الداخلية — تعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة المذكورة على الوجه الآتي :

المادة ٥٣ — "تتكون كل لجنة من هذه الجبان من ثلاثة عشر عضواً ماعداً لجنة المالية والجمارك فيكون عدد أعضائها خمسة عشر عضواً" .

المادة ٦٠ — "جلسات الجبان سرية ولا يصح انعقاد الجبان إلا إذا حضر خمسة من أعضائها" ونرجو من المجلس أن يقرر إسالة هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والعلوم نظراً لوجه الاستقبال على أن تقدم تقريرها للمجلس في الجلسة المقبلة ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨

أحمد الديواني، حسن محمد الوكيل، محمد كمال علما، سليمان السيد سليمان، يوسف أحمد الجندي، مصطفى راضى سليمان، محمد أحمد الشريف، عفيفي حسين البريرى، يوسف عبد اللطيف، على عبد الرزاق، محمد عبد الحميد العبد، محمد محمود خليل، الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

الاقتراح الثانى

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

قدم حضرة الشيخ المحترم صاحب الميزة محمد محمود خليل بك اقتراحاً بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية وقد أحاطه المجلس بملحة ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ إلى لجنة اللائحة الداخلية والعلوم ولما كان هذا الاقتراح يقتضى تعديل بعض مواد أخرى باللائحة لأربابها ببعضها ولأن الجبان المجلس متبصرون عليها في مواد مبدقة باللائحة وأن حسن التنظيم يقتضى بوضعها في مادة واحدة تشمل جميع الجبان خصوصاً أن المجلس سبق أن قرر بملحة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ زيادة لجنة التجارة والصناعة والمال والشؤون الاجتماعية على عدد الجبان كما أنه نظراً لأهمية أعمال لجنة حسابات المجلس رأينا أن يشملها التعديل زيادة عدد أعضائها أسوة بباقي الجبان التي استقرت زيادة عدد أعضاء المجلس زيادة عدد أعضائها . على أن يكون اجتماع الجبان جميعاً إذا حضر اجتماعها خمسة أعضاء حتى لا تستعطل الأعمال .

لهذا نقترح تعديل المواد ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ١٠٩ بالكتابة الآتية :

المادة ٢ — تحال العلوم إلى لجنة العلوم المنصوص فيها في المادة ٥٣ وينتخب المجلس أعضائها من غير الأعضاء المعلومين فيهم ولجنة الجبان أن تشكل من بين أعضائها بلاناً فرعية لتحضير الأعمال وسماع أقوال الشهود طبقاً لأحكام قانون الانتخاب .

المادة ٥٢ — عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي ينتخب المجلس بلاناً للأموال الآتية :

- ١ — لجنة الرقابة على خطاب العرض .
- ٢ — لللائحة الداخلية والعلوم .
- ٣ — المالية والجمارك .
- ٤ — للأموال الداخلية .
- ٥ — للشؤون الخارجية .
- ٦ — للمخاضية .
- ٧ — للمصارف .
- ٨ — للأشغال .
- ٩ — للزراعة .
- ١٠ — للواصلات .
- ١١ — بحرية والبحرية والطيران والسودان .
- ١٢ — للصحة .
- ١٣ — للأوقاف والمعاهد الدينية .
- ١٤ — لفحص الاقتراحات والمراض .
- ١٥ — للمال والشؤون الاجتماعية .
- ١٦ — للتجارة والصناعة .
- ١٧ — للمسابات .

المادة ٥٣ — تتكون كل لجنة من هذه الجبان من اثني عشر عضواً ماعداً بلتي المالية والجمارك واللائحة الداخلية والعلوم فيكون عدد أعضاء كل منها ١٥ عضواً .

المادة ٥٧ — تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكريراً يقوم بأعمال سكريرية اللجنة بمعاونة أحد موظفى المجلس وإذا غاب الرئيس أو السكرير تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

أما لجنة الحسابات فتتكون برئاسة رئيس المجلس أو أحد الوكيلين ولولم يكونوا عضوين بها .

المادة ٦٠ — جلسات الجبان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر خمسة من أعضائها وإذا تساوت الأصوات فيرجح الرأى الذى يجانبه الرئيس .

المادة ١٠٩ — تختص لجنة الحسابات بفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .

فترجو تقديم هذا الاقتراح للمجلس ليقرر إحالة إلى لجنة اللائحة الداخلية والعلوم نظراً لحالة الاستقبال

سليمان السيد سليمان، محمد لبيب أبو الجندل، أحمد الديواني، أحمد حسين، حسن نبيه المصرى، أحمد أبو الفضل الجيزاوى، يوسف عبد اللطيف، محمد زايد جلال، الشافى أبو رانيه، حسين فوفه

مقارنة بين مواد اللائحة الداخلية والتعديلات المقترحة إدخالها عليها

مادة اللائحة الداخلية	التعديل طبقا للاقتراح الأول	التعديل طبقا للاقتراح الثاني	رأى اللجنة
المادة ٢ : تجال الطعون على لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا يتنخبهم المجلس بالاقتراع السري من غير الأعضاء المطعون فيهم .	لم يتعرض لها .	تجال الطعون إلى لجنة الطعون المنصوص عنها في المادة ٥٢ ويتنخب المجلس أعضاها من غير الأعضاء المطعون فيهم .	الموافقة على الاقتراح الثاني .
المادة ٥٢ : عند افتتاح كل دور من أدوار الانقضاء العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي يتنخب المجلس بلجان دائمة للأمر الآتية : ١٤ لجنة	» »	أضاف إليها ثلاث بلجان : ١ - لجنة الزد على خطاب العرش . ٢ - « اللائحة الداخلية والطعون . ٣ - « الحسابات .	» » »
المادة ٥٣ : تكون كل لجنة من هذه اللجان من تسعة أعضاء ماعدا لجنة المالية والجارك ضد أعضائها اثنا عشر .	عدلت على الوجه الآتي : ١٥ - لجنة المالية والجارك . ١٣ - باقي اللجان .	عدلت على الوجه الآتي : ١٥ لكل من : لجنة المالية والجارك ولجنة اللائحة الداخلية والطعون . ١٢ لكل من : باقي اللجان بعد زيادة عددها .	عدلت على الوجه الآتي : ١٥ أعضاء لجنة المالية والجارك ولجنة اللائحة الداخلية والطعون . ٧ أعضاء لجنة الحسابات ١٢ عضوا لباقي اللجان .
المادة ٥٧ : تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا يقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة بمعاونة أحد موظفي المجلس وإذا غاب الرئيس أو السكرتير تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .	لم يتعرض لها .	أضيفت إليها الفقرة الآتية : " أما لجنة الحسابات فتكون برئاسة رئيس المجلس أو أحد الوكلاء ولولم يكونا عضوين بها " .	تنقح المادة على أصلها .
المادة ٦٠ : جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها ما عدا لجنة المالية والجارك ليصح انعقادها إذا حضر خمسة من أعضائها .	جعل النصاب خمسة أعضاء لكل لجنة	جعل النصاب خمسة أعضاء لكل لجنة وأضاف هذه الفقرة : " وإذا تساوت الأصوات ف يرجح الرأي الذي يجانبه الرئيس " .	الموافقة على التعديل طبقا للاقتراح الثاني
المادة ١٠٩ : ينتخب المجلس في أول كل دور من أدوار الانقضاء لجنة حسابات مكونة من ستة أعضاء برئاسة رئيس المجلس أو أحد الوكلاء لفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .	لم يتعرض لها .	استبدل بها النص الآتي : " تختص لجنة الحسابات بفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته " .	الموافقة على الاقتراح الثاني .

عن الاقتراح رقم ٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق
إسماعيل بك يردم مستطع بإجاعة البحيرة من بلدة بني أحمد مركز النجف .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور
عبد الحميد فهمي، بتخصيص الكورى الحديد المربع المشاؤء بكنوازيات تنفيذنا
للماهدة المصرية الانجليزية للسكة الحديدية وتخصيص الكورى الحالى للروود
بعد تعديله .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة المواصلات

عن الاقتراح رقم ٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتح
بك بإنشاء مركز بوليس بمدينة بلفاس بدلا من نقطة البوليس الموجودة بها .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الداخلية .

عن الاقتراح رقم ٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم
الهارى افندى بتقل ملجا الأيتام القائم بتأحية الضحية إلى الأقصر .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الداخلية .

عن الاقتراح رقم ٩ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى
بك بميل الصين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف
لجنة خاصة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة المالية .

عن الاقتراح رقم ١٠ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى
بك بالقواعد التى تخوم عليها الترقيات والملاوات لوظفى الحكومة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة المالية .

ملحق رقم ٣١

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرر لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التى فصلت فيها اللجنة بجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٨

(انظر حضرة الشيخ المحترم أحمد حنر أبو الفضل الجيزاوى افندى) .

عن الاقتراح رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى
أبو الفضل الجيزاوى افندى بتعيين أعضاء النيابة من حضرات معاونى
الإدارة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الخفانية .

عن الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى
أبو الفضل الجيزاوى افندى بزيادة اعتماد الخفرء والساكر والضباط وقصر
التعيين فى الوظائف الإدارية الرئيسية على رجال البوليس والإدارة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الداخلية .

عن الاقتراح رقم ٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى
أبو الفضل الجيزاوى افندى بميل كورى على مزلفان السكة الحديدية عند
ثأحية المرايات أمام عزبة دلاور والمزب المجاورة لها .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن
عبد القادر بإنشاء نقطة بوليس فى الجهة القبلىة لبندر المحلة الكبرى بجوار
منشآت بنك مصر .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الداخلية .

ولقد كان رجال البوليس غلامه يخدموا بها لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية فأبدي رفعتهم كل عطف وعناية بهم وصرح رفعتهم بأنه سيعمل على رفع كل شئ من وجيف عنهم .

ولما كنت قد بحثت هذا الموضوع وأقيمت بيانا عنه يجلس الشيخ بجلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣٧ عند نظر ميزانية وزارة الداخلية فإني أرى أن خير وسيلة لإصلاح الأمن العام هي زيادة الخفر والعساكر والضباط واعتماد المبالغ اللازمة لهذا كما يأتي :

جـ

٨٢٤١٠٥	تتميز لزيادة ٥٥٠٠٠ خفر للقرى .
٨٧٥٧٠	» ١٧٠٦ عسكري لندن .
١٣٩٤٤	» ٨٣ ملاحظا للباحث ملازم أول .
١٣٩٤٤	» ٨٣ معاون إدارة .
١٦٧٢٠	» ٦٢ يوز بأشيا لرئاسة نقط البوليس الباقية والتي برأسها صف ضابط الآن .
٣٢٨٦٨	» ٨٣ صاغا وكلاء مأمورين بالمراكز .
٥٠٤٠	» ٦ أميرالاي .
٤٣٢٠	» ٨ قاعظام .
٦٠٠٠٠	» ٢٠٠ سيارة لرا ٨٣ لرا كز علاوة على الموجود والباقي ١١٧ للنقط المهمة .
٣٠٠٠٠	تتميز لمشروع إنشاء إذاعة خاصة بالبوليس .

١٠٨٨/٥١١

وهذا المبلغ وإن بدا كبيرا في ذاته إلا أنه قليل بالنسبة للنتاج العظيمة التي ينتظر أن يجزها النظام الجديد المقترح ومع ذلك فننصح توزيع هذا المبلغ على ثلاث سنوات ابتداء من العام الحاضر .

على أنه فوق ذلك يمكن الاقتصاد في هذا العام على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٢٧,٤٤٨ جنيتها لزيادة الرتب الآتية في ميزانية البوليس :

عد

٦ أميرالاي .

٨ قاعظام لحكمداري البوليس في المديريات .

٨٣ صاغا وكلاء مأمورين بالمراكز .

واقترح كذلك أن تعمل وزارة الداخلية على قصر التعيين في الوظائف الإدارية الرئيسية كالمديرين وكلاء المديريات ومفتش الداخلية على رجال البوليس والإدارة لتسبح أمامهم مجال الترق وليطمئنوا على مستقبلهم ويقوموا بواجبهم على أتم وجه وأدق نظام ٥

أحمد حنفي أبو الفضل

شيخ الحجة

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٧

عن الاقتراح رقم ١١ - الملقم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك بجعل زوامة الأزدي بالتناوب بين الملك في الأراضي التي تتخلل في مناطق الأزدي .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ٤

تجوز اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا مقبولا وشكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الأشغال .

نص الاقتراح رقم ١

كان المتبع من مدة مضت ألا يمين في وظائف النيابة إلا بعد أن ينسب تخرج مدرسة الحقوق موظفا كتابيا للتحقيق مدة ثم يمين بعدها مساعدا للنيابة ليكتسب بذلك مرانا في التحقيق ودراية في عمله وجرت على هذه السنة الآن إدارة الحاكم الشرعية تفريح كلية الشريعة يمين أولا كتابا قضائيا يحضر بصفة كونه كاتب جلسة في المحاكم الشرعية وبعد ذلك بسنة فأكتر يمين قاضيا حين يأتي دوره في التعين وقد انتهت هذه التجربة نتيجة عظيمة ولكن النيابة عدلت عن الطريقة التي كانت متبعة وأخذت الآن من عريحي مدرسة الحقوق مباشرة للتعيين في النيابة بدون مران سابق كاف ويتولى مساعد النيابة حيث قد تحقيق الحوادث الجنائية وغيرها ولا يفتنى ما في ذلك من الخطورة لحداثته وعدم مرانته وقد شاهدت ذلك بنفسي في التحقيقات الجنائية أثناء اشتغالي بالإدارة .

وبما أن حضرات معاوني الإدارة الذين يمينون الآن بالداخلية في المديريات كلهم يعملون شهادة اللبائس في الحقوق وكثير منهم يعملون كمكاتب في القانون وأن الأعمال التي يشتغلون فيها هي كافة الأعمال التي تعرض على رجال النيابة والقضاء في جميع أحوال حياتهم فهؤلاء إذا ما أخذوا للنيابة كانوا أفضل بكثير من أعضاء النيابة الذين مضوا خمس سنوات فيها وكانوا أفيد في التحقيق منهم بمرآحل لأنهم يشتغلون بالتحقيقات الجنائية والإدارية على اختلاف أنواعها وملبوس بجمع أعمال الوزارات لأنهم ينفذون جميع أوامرها .

لذلك أقترح ألا تعين النيابة أعضاء النيابة إلا من حضرات معاوني الإدارة المذكورين فذلك أفضل للصحة وللعدالة ٥

٢٤ يونيو سنة ١٩٣٧

أحمد حنفي أبو الفضل

شيخ الحجة

نص الاقتراح رقم ٢

لا يخفى أن المحافظة على الأمن العام هي من أهم أعمال السلطة التنفيذية وهي متونة رجال البوليس والإدارة ولا ينسب هؤلاء القيام بهذه المهمة ذات الأثر العظيم في حياة الأمة إلا إذا حسن اختيارهم من جهة . ولقوا عناية وتشجيبا يحسن حالتهم وفتح باب الترقية أمامهم من جهة أخرى .

وطيه اقترح العمل على ردم هذا المستنقع بمعرفة الحكومة كما هو المتبع في ردم سائر المستنقعات والأثرية الكافية موجودة بمجرى ترعة كرم الزهير الأمير المجاور للبلدة ولا يبعد عنها أكثر من كيلو متر تقريبا ٤

محمد توفيق إسماعيل
عضو مجلس الشيوخ

٨ يولي سنة ١٩٢٧

نص الاقتراح رقم ٦

حضرة الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ
أشرف برقع اقترح هذا راجيا عرضة على هيئة المجلس الموقر بصفة مستحقة لأهمية الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٤

الذكور
عبد الحيد فهمي

١٣ يولي سنة ١٩٢٧

اقتراح

تشرع وزارة المواصلات في بناء كوبرى جديد تنفيذًا لشروط المعاهدة الانكليزية المصرية عند كفر الزيات ولما كان كوبرى السكة الحديدية الحال في حالة سيئة وسوف يجهد المصلحة في وقت قريب فأقترح أن ينشأ الكوبرى الجديد ويخصص للسكة الحديدية وتستولى مصلحة الطرق والنجارى على الكوبرى الحال بعد تعديله ليصلح للزور حسب ما تقتضيه المعاهدة وبهذا توفر لخزانة الدولة مبلغا كبيرا يزيد على ٣٠ ألف جنيه .

نص الاقتراح رقم ٧

أرجو عرض اقتراحى الآتى على هيئة المجلس لقررها تراه بشأته .

مدينة بقاس تعدادها حوالى العشرين ألف نسمة تحيطها جملة بلاد تبلغ مساحة أراضيها مائتين وعشرين ألف فدان تقريبا . يقطعها حوالى مائة وعشرين ألف نسمة في واحد وعشرين بلدا وهذه المساحة وهذا التعداد ضمن مركز شربين البالغ مساحته أربع مائة وثمانية وعشرين ألفا ومائتين وكسورا وبلاده يبلغ صدها خمسة وأربعين بلدا وقد زاد العمران في هذه المنطقة وكثرت الأشغال الزراعية فضلا من مشروعات الحكومة فاستوطنتها كثيرون بمن رحلوا من جهات أخرى طلبا للرزق . فلهذا السبب اختل الأمن وأصبح مهددا . وحيث إن مدينة بقاس حكم محقة ومهندسين رى ومهندسا من قبل وزارة الزراعة ومعاون بوليس برتبة يوزباشى وبناء لذلك مملوكا للحكومة وقد كانت هذه المدينة مركزا من خمسة وثلاثين عاما مضت فذلك لا يكلف الحكومة أكثر من وجود مأمور مركز ونغير النقطه الحالية بمركز ٤

حسن أبو الفتوح
عضو الشيوخ

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧

نص الاقتراح رقم ٣

ناحية بين السرايات التابعة لبلد الجيزة والتي يقطنها نحو ٨٠٠ طالب وثلاثة آلاف من الأهالي معظمهم من الموظفين وافدة على شرط السكة الحديدية أمام حزب دلاور وأبى قصادة ونوفل وإمام والقرس التي معظم سكانها عمال وموظفون بمصالح الحكومة بمصر .

و يوجد جواز على شرط السكة الحديدية ولكنه متناق في معظم الأحيان بسبب مرور القطارات خصوصا البضاعة لأن هذه النقطه يجاور محطة بولاق المذكور التي هي غزن للبضائع وبسبب ذلك يتكدأ الأهالي من الجهنين مشقة عظيمة لأنهم في كثير من الأحيان يضطرون إلى الوصول من الجواز الثاني الموجود عند بولاق المذكور أو عند سيدى نصر الدين بالجيزة ولذلك تقترح عمل كوبرى على هذا الجواز لتسهيل المواصلات بين هذه النوب وبين القاهرة ٤

عضو مجلس الشيوخ
عن الجيزة

٢٩ برن سنة ١٩٢٧

أحمد حنى أبو الفضل

نص الاقتراح رقم ٤

أشرف بمرض الاقتراح الآتى لإحاطته على المجلس ليقرر فيه ما يراه وهو إنشاء نقطه بوليس قبل سدر المحلة الكبرى بجوار منشآت بنك مصر لأن هذه الجهة يسكن فيها الكثير من عمال الشركة ومعظمهم من بلاد خنفة والكثيرون منهم من ذوى السوابق . ولهذا صار سكان تلك الجهة غير مطمئنين على أديارهم وأعراضهم وأموالهم خصوصا أن هؤلاء البهال نحو العشرين ألفا وزيادة وفى كثير من الأحيان يحصل من هؤلاء البهال اعتداءات كثيرة في ذهابهم ولديهم ونقطه مركز المحلة تيمد عن هذه الجهة .

لهذا أقترح إنشاء نقطه بوليس في الجهة المذكورة ٤

٣٠ برن سنة ١٩٢٧

حسن عبد القادر
عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٥

يوجد بنى أحد مركز ومديرية المنيا مستنقع تبلغ مساحته فدانًا تقريبا وهو واقع بالجهة البحرية من البلدة ومجاور للبيوت وتتصاعد منه رائحة كريهة يتألمها السكان وأصبح ذلك المستنقع مأوى للبعوض الضار الجالب للأمراض الفتالة كالحجيات التي تريد مقاومتها الصحة حفظا على حياة الأمة وكثيرا ما تقدمت المجاسات من أهالي البلدة للحكومة يستعطفوها في ردم هذا المستنقع الضار حرصا على حياتهم وطالبا أخذت الحكومة على من يملكونه تمهات بدمه ولكنهم لم يقوموا بما تمهلوا به لتقدم مراقبة الحكومة ذلك .

نص الاقتراح رقم ٩

تحققت بعد طول الاختيار أن من الأسباب المباشرة لإسقاط أغلب الوزارات المحسوبات فالتعيين والترقية والنقل والعزل كل هذه أسباب تسقط الوزارات لهذا يبحث في خير الطرق لاجتناب هذه الأمور فوجدت أن إنجلترا مثلا استعملت التفويض السياسي في أمر الترقية وصارت الترقيات والملاوات لا تقوم إلا على الجدارة أما بناء على امتحانات مسابقة وإما بناء على تقارير منوية يقدمها الرؤساء - وهذه التقارير التي يقدمها الرؤساء من كل موظف في ميدان معين من السنة تحوى بيانات معينة بدقة تبعا للأسلوب خاص لتمثيل الموازنة بين كفائة الموظفين - فيذكر في التقرير السنوي من كل موظف ملاحظات الرئيس بالنسبة للصفات الآتية - الدراسة الشخصية (Personality) (بقوة الخلق) (Force of Character) .

التمييز وحسن الحكم على الأشياء (Judgement) .

الاستعداد لتحمل المسؤولية - الابتكار - الدقة - الحذق - الباقية - حسن الإدارة - الإخلاص - السلوك في العمل الرسمي - درجة الأهلية للترقى لدرجة أعلى .

ولكل صفة من هذه الصفات في إنجلترا ثلاث درجات دون المتوسط - والمتوسط - وفوق المتوسط ويوقع الرئيس المباشر على التقرير كما يوقع عليه رئيس المصلحة كلها - وهناك لجنة مؤلفة من مدير إدارة الموظفين أو نائبه ورئيس المصلحة المالية بها الوظيفة واحدة أو أكثر من الموظفين ذوى الطبيعة والمكانة بينهم الوزير يقتضى هذه اللجنة بالإطلاع على التقارير والموازنة بين أصحابها ونوصي على من تراء أهلا للترقية .

وهذا النظام الذى طبقته إنجلترا منذ أكثر من مائة عام ولم يحد عنه إلا لأن كان له أحسن النتائج بشهادة الجميع من التحليل وأجانب - فلم لا تأخذ به مصر بعد أن منح الرأى العام عما نحن فيه لا سيما أن أثر النظام الإنجليزي الذى أوصفناه لم يقتصر فقط على الوظائف وسير العمل الإدارى بل وطد النظام البرلماني نفسه إذ أصبح الأفراد والأصناف يفضلون حزبا على حزب لمجرد المنافع المادية التي يتخلوونها منه عند تولي الحكم بل لسياسة القومية وكيفية معالجته للسائل العامة فضاشرت الأحزاب باستبعاد ذوى الحاجات الشخصية والمآرب الذاتية الذين لا يفرطون في سلك حزب من الأحزاب إلا للاستيلاء بالمنافع .

لهذا :

أقترح أن تقوم الترقيات والملاوات لموظلى الحكومة على الجدارة بالطريقة المبتنة بهذا وهي التبعة في إنجلترا وبذلك تنشر أثر المحسوبيات التي خضع منها الناس .

أحمد الديواني
عضو مجلس الشيوخ

١٦ أبريل سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح رقم ٨

أتشرف برفع هذا الاقتراح راجيا بعد استيفاء الإجراءات القانونية لإجلائه إلى وزارة الداخلية للعمل على تنفيذه .

في سنة ١٩٣٣ شطت حركات الجمعيات التبشيرية في القطر المصري مدية لفتت ولاة الأمور بما دعا وزارة الداخلية إلى الاتصال بمجالس المديرية لإنشاء ملاجئ للأيتام لمجانبتهم من غوائل هؤلاء المبشرين وقد خص مديرية فنا لمجان أنشئ أحدهما في حاصصة المديرية (فنا) وأنشئ الثاني في قرية نسي الضبعة من أعمال مركز الأقصر .

وقد كان اختيار قرية الضبعة لإنشاء ملجأ بها اختيارا غير موفق لم يتم على مراعاة المصلحة العامة وتحقيق الأغراض الأساسية من إنشاء هذه الملاجئ بل روى في هذا الاختيار المصالح الخاصة فقط اعتادا في الظاهر على وجود مكان بدون أجره مع العلم بأن هذا المكان قد أنشأه صاحبه في ظروف سياسية وفي عهد خاصة من ذمة جعله مدرسة ابتدائية ولما لم يتحقق له هذا الغرض كان نصيب الملجأ أن يفرقه .

وإذا نظرنا إلى مدينة الأقصر التي هي مسرح خصب للتبشير حيث توجد بها صلة إرساليات على ذمة ذلك وجدناها أحق البلاد بوجود ملجأ بها بدلا من وضعه في قرية بعيدة من جميع طرق المواصلات الميسورة من سكك حديدية أو طرق زراعية - ولرب تكون أجره المكان وهي أقل شيء في مصروفات الملاجئ - سببا يحوّل دون وجود الملجأ في حاصصة مركز هام كالأقصر وتركه في هذه القرية التي لا توجد قرية مثلها في القطر بها ملجأ كبير كهذا ، بل إن جميع ملاجئ القطر في عوامس المديريات والمحافظة أو حواضر المراكز على الأقل .

وبما أن الملجأ من ناحيته العملية ماهو إلا مدرسة صناعية صغرى تقوم بتعليم الأيتام بعض الصناعات الحلية مثل ، النسيج والقش والأحذية ، ولا يتسنى لهذه الورش أن تستغل وتنشج وتعلم أطفالها إلا إذا وجدت تصريحا لشغلها وهذا لا يتوفر إلا في المدن .

وإن مدينة مثل الأقصر مقصد جميع السائحين من الأجانب في موسم الشتاء يجب أن تنقطع منها أرجل الأطفال التسولين وأبناء السبيل الذين هم طبقة سيئة لمصر وهذا يتوفر بجمع هؤلاء الأطفال بملجأ الأيتام بالأقصر .

فلجميع الأسباب التي سلفت أقترح العمل على نقل ملجأ الأيتام بالضبعة إلى مدينة الأقصر وإجراء اللازم غير قيام وزارة الداخلية ومجلس مديرية فنا بتحقيق هذه الرغبة للمصلحة العامة .

حسين عبد الكريم العلى
عضو مجلس الشيوخ
دائرة الأقصر

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

واعتاد الدخول فيها بترتيب التاجين ولا يمتنع من ذلك إلا حالات محصورة كالمنصب التي تتطلب خبرة فنية استثنائية . وأن يكون من اختصاص هذه اللجنة النظر في أمر قتل الموظفين ما

أخذ الديواني
عضو مجلس الشيوخ

١٦ أبريل سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح رقم ١١

وضعت وزارة الأشغال قاعدة خاصة بزراعة الأرض بطريقة تقسم الأراضي إلى مناطق لوتها بألوان معينة على الخواطر فتفتش إلى الوزارة وجعلت هذه المناطق أربعة الألوان الأزرق يصرح به في الدور الأول ويصرف دور مائي ألف فدان التي تزرع دائما أزرا واللون الأصفر يصرح بزراعته إذا ساعد ماء النيل على ذلك وزاد مسو به زيادة تسمح وكذلك اللون الأحمر والأخضر يصرح بزراعتهما إذا أتى مسو النيل مائلا جدا .

والمطلع على الخريطة يجد أن الأراضي المصرح بزراعتها في الدور الأول أو دور مائي ألف فدان أراض جيدة ولا يستطيع المطلع على هذا النظام تخضع الحكمة في ذلك فلو تصورنا أنها أراض ضيقة يجب العناية بأمرها سويا وجدنا الأمر على المكس فمثلا بديرية البحيرة يصرح بزراعة الأزرق في الأراضي الجاورة لترعة المحصورة مع أن هذه الأراضي من أجود الأطنان ولا معنى لثل هذا الامتياز اللهم إلا إذا كانت هناك أسباب أخرى فنية أو مصلحية فقت بذلك .

والمطلع على ما يمكن أن يصرح به في الدورين الثاني والثالث يجد أن أراضيها أضف من أراضي الدور الأول بكثير .

ولما كان من المعروف أن الغرض من زراعة الأزرق ليس إعطاء محصول فقط بل هناك غرض أهم وهو إصلاح الأراضي الضيقة وغسلها حتى تصبح أرضا زراعية تعطى محصولا جيدا على أن التصريح دائما بزراعة منطقة معينة داخلها دائما في المناطق التي تزرع مسويا أزرا لا يمكن أن يتفق مع العدالة التي يتمتع بها أهالي القطر بغير تمييز كبير وصغير .

أوليس الأول أن يكون التصريح في الدور الأول إعطاء المياه الكثيرة لزراعة الأزرق بالتناوب بين الناس بحيث يشمر الكل بالعدل والمساواة .

لهذا :

أقترح أن يكون التصريح بزراعة الأزرق بالتناوب بين الملاك جميعا في الأراضي التي تدخل في مناطق زراعة الأزرق بحيث لا يحرم البعض من زراعته سنوات عديدة بينما يتمتع البعض الآخر سويا بالزراعة حتى يشمر الناس بالعدل والمساواة بينهم ما

أحمد الديواني
عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ١٠

الجاري عليه العمل الآن هو أن جميع الموظفين هذا المعين منهم بأمر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء بالنسبة للتعيينات الاستثنائية — عينون بقرار وزاري أو بقرار من رئيس المصلحة — والوزير في الواقع هو الذي يعين الأغلبية الساحقة من الموظفين والمستخدمين التاجين لوزارته ويمك ترفيتهم وتقلهم — وقد يرى غير بعيد النظر أن هذه سلطة طيحية إذ أن الوزير هو الرئيس الأعلى لوزارته وهو المسئول أمام البرلمان — إلا أنه لا يفوتنا أن الوزير البرلماني ليس رجل إدارة فحسب بل هو قبل كل شيء رجل سياسي يمشي إلى حزب معين ولم يرق إلى كرمي الوزارة في الطالب إلا بعد نجاحه في دائرة من الدوائر بتأييد أنصار عديدين وهؤلاء يطالبونه بإفاد وصل أن يأخذ بيدهم وأن يفتح لهم أبوابا لتأنيدهم وأقاربهم وأصحابهم أبواب الوظائف وهو لا يثق في الحكم إلا بتأييد النواب وهؤلاء أيضا أقارب ومطالب وشغاعات ودياه فلا يمكن أن نجو من الوزير البرلماني (وهذا أصله السياسي) والأهوال السياسية تتجاذبه من كل جانب — أن يجرى في استئجاره لسلطانه من كل اعتبار سياسي وألا ينظر في مسائل التعيين والترقية إلا للكفاية والصالح العام وحدهما .

ولا يمكن أن تستقيم الأمور ويقتضى على المحسوبة في الوظائف ولا يمكن أن يصبح أساس التعيين والترقية الكفاءة والجدارة لا الاعتبارات الأخرى إلا إذا ضيقنا إلى أقصى حد الاختصاصات الاستثنائية المطاعة لمجلس الوزراء في هذا الصدد ورفنا عن كاهل الوزير السياسي هذه السلطة . سلطة التعيين والترقية في الوظائف العامة وصعدنا بها إلى هيئة فنية دائمة لا تعرف السياسة في الوظائف والوظائف وما ترتب من ذلك من الآلة الحكومية ووجن الإدارة وإرهاق الوزراء بمطالب لا حد لها .

وأن يكون من اختصاص هذه اللجنة الفنية أيضا النظر في أمر قتل الموظف إذ أن الوزير في مصر يتجرب بحق بكاد يكون مطلقا في قتل الموظفين التاجين له من جهة لأخرى ومن الديوان العام إلى الأقاليم وكثيرا ما استعملت الوزارات المتعاقبة هذه السلطة أيضا نكابة بعض الموظفين الذين تشك في ميوهم السياسية نحوها وهذه السلطة أيضا يجب ألا تترك للوزير يتصرف فيها بغيره كمن شاء بل يجب فيها يتلقى بعض فئات من الموظفين على الأقل كإقتضاء . أن يؤخذ في ذلك رأى لجنة فنية جيدة عن الأهوال .

لهذا :

أقترح أن يكون التعيين لجميع الوظائف المدنية على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف ووقاية وتنظيم لجنة مكونة من ثلاثين كبر الموظفين زراعتهم ومعدلاتهم فوق كل رتبة — وهذه اللجنة تكون مستقلة عن جميع الوزارات بعيدة عن تدخل الأحزاب وتكون مهمتها وضع مناهج امتحانات المسابقة

وقد استلبت اللجنة حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجزاوى
افتدى لبحث مثل هذه العرائض وعرضها على اللجنة أثناء الاجتماع تطبيقاً
لهذه المبادئ .

وطيه قد نظرت اللجنة في العرائض الآتية وهى تجدى من العريضة
رقم ٣٣٦ إلى العريضة رقم ٣٩١

العرائض التى رأت اللجنة حفظها لأسباب مختلفة

العريضة رقم ٣٥٩ - المقدمة من عل حسن رئيس نقابة المطبعة الأميرية
بميدان إبراهيم باشا يطلب بها تحسين حال العمال من حيث المرتبات والمكافآت
والإجازات وما يتعلق بوظائفهم .

قررت اللجنة حفظها لخالفاتها للسادة ٢٢ من الدستور .

العريضة رقم ٣٦٧ - المقدمة من عباس القار عضو مجلس مديرية
الغربية وآخرين من عائلة القار يتشتمون السى محمود لصدور العفو عن
محمد افتدى الشامل القار النائب السابق وأن يكون هذا العفو لمناسبة حفلة
تسبب جلالة الملك .

قررت اللجنة حفظها لصدور الأمر الملكى بالعفو عن محمد افتدى الشامل
القار .

العريضة رقم ٣٨٠ - المقدمة من حسن محمد عبد الفتى والد عبد الجليل
حسن عبد الفتى الطالب بمدرسة الرشاد الثانوية بالمصويرة يتشتم أن يحجز
معالى وزير المعارف لابنه النجاح فى شهادة الكالوريا ، حيث لم يتقصه
فى المجموع سوى نمر واحد ونمرتين فى العلوم .

قررت اللجنة حفظها لأنه يطلب أمراً يتناقض مع القانون المعمول به .

العريضة رقم ٣٨٢ - المقدمة من على الفمراوى سكرتير عام المجلس
الأعلى للصداية تتج على وزارة الصحة من طريقة نشر التحذير من استعمال
الأنابيب المصنوعة بمعمل اله كور بحرى بك .

قررت اللجنة حفظها لخالفاتها للسادة ٢٢ من الدستور .

العريضة رقم ٣٨٨ - المقدمة من عبدالمجيد الهنداوى وآخرين عن اتحاد
نعمى المعلمين الأولية بالدفعية يتشتم أن يكون التعيين بحسب الأقدمية
والترتيب .

قررت اللجنة حفظها لخالفاتها للسادة ٢٢ من الدستور .

العريضة رقم ٣٩٠ - المقدمة من إبراهيم حوض الله إبراهيم كاتب
الألكسندوسا بدرب نجم يتشتم قبول نقله إلى وزارة الخافنية .

قررت اللجنة حفظها لأن المجلس ليس طريقاً لمثل هذه الطلبات .

ملحق رقم ٣٢

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التى فصلت فيها اللجنة بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٣٨

(المقررة حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجزاوى افتدى) .

أخذت اللجنة فى بحث العرائض التى لديها وقد رأت قبل البت فيها أن
تضع بعض مبادئ السير على ضوئها فانتهت بالبحث الآتى :

نصت للسادة ٢٢ من الدستور على ما يأتى :

"الأفراد المصرين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يمرض من لم الشؤون
وذلك بتكاتب موقع عليها بإسمائهم ، أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا
يكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية" .

وهذه السادة تشتمل على حالتين إحداها مخاطبة الأفراد للسلطات العامة
والثانية مخاطبة الجماهير .

أما الحالة الأولى وهى حالة الأفراد فتشتمل شخصاً أو جملة أشخاص يطلبون
طلباً واحداً يمرض لهم فى شأن من شؤونهم الخاصة ويجوز أن ينوب الفرد
عن الجماعة فى ذلك ، فقول بعض الأفراد فى عرائضهم إنه عن فلان لا يميز
من الموضوع فى شىء لأن صاحبها يعتقد أن ما يمرض له فيه قائمة له ولفتره
أو منع ضرر وغير معقول أن تقلل عريضة موقع عليها من شخص عن نفسه
ولا تقلل عريضة من نفس الشخص مضافاً إليها كلمة "عن" لأن الشكوى
واحدة .

أما الحالة الثانية وهى مخاطبة السلطات باسم الجماهير فالنص صريح بأن
ذلك لا يكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية . مثل ذلك فلا يمكن
أن يقدم شخص يقول إنه يمثل هيئة من الهيئات إلا إذا كانت الهيئة نظامية
معترفاً بها كقنابة المحامين أو لها شخصية منوية كجالس المديرات والمجالس
البلدية وغيرها من الهيئات المعترف بها من الحكومة .

وأما من يحتل الإنابة عن جماعة ليس لها نظام معترف به أو ليس لها
شخصية منوية فلا يقبل طلبه .

الريضة رقم ٣٤٣ - المقدمة من محمود عبد الله سعيد عضو شباب الحزب الوطني بكفر الشيخ يقول إن أعضاء المجلس المحلي بكفر الشيخ لا حول لهم ولا قوة ولا يستطيعون تأدية عملهم في حدود النيابة عن انتخابهم.

قررت اللجنة حفظها لألفتها البادة ٢٢ من الدستور .

العرائض التي رأت اللجنة قبولها وإحالتها إلى مختلف الوزارات

الريضة رقم ٣٣٦ - المقدمة من فيصل محمود وآخر عن حياض مركز الصف يقولون إن مأمور مركز الصف سبهم سباً علنياً ويتمسون التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٣٧ - المقدمة من عثمان محمد وآخرين عن عائلات سكان الجبارة مركز جرجا يطلبون تعيين نائب عمدة أو إقامة صف ضابط ببلدتهم حفاظاً للأمن ومنعاً من وقوع مارك ببع الأقال .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٣٨ - المقدمة من جاد محمد هلال وآخرين من أهالي الجبارة مركز جرجا يقولون إن تأجيل انتخاب العمدة ضار بهم ويتمسون إعادة صف ضابط في البلد كما كان فعلوا حتى يتم التعيين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٣٩ - المقدمة من الشناوي محمد الواردي وآخر عن أصحاب سيارات دمردو والمحلة الكبرى يقولون إن سياراتهم مغلقة بسبب انتشار سيارات سلك حديد الدنا ، وفي ذلك فزع لهم وضرر لمصلحتهم المادية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٣٤١ - المقدمة من صالح صالح ختمه وآخرين من أهالي بندر فارسكو (دهقنة) يطلبون إصلاح مساجد بهم لتقام فيها الشعائر الدينية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٤٢ - المقدمة من عبد الحليم محمد خليفة من أعيان ناحية الشوك الغربي مركز الباط مديرية الجيزة وآخرين ، يتمسون من وزارة الأشغال العمومية التصريح لهم بوضع المسورة التي كانت تروى أعيانهم ثانية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٤٣ - المقدمة من محمد إمام بنهوه غربية يقول إن من يدعي أمين الليله شادر أشخاب لم يرجع في إقامته الشروط الواجب اتباعها خوفاً من الحرق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٤٤ - المقدمة من أحيان وأهالي ناحية نبله مركز أحمير مديرية جرجا يطلبون أن تصفهم وزارة الداخلية فتعين لهم المدة التي يرغبونها والتي يعمل على أمنهم وراحتهم دون الالتفات إلى باقي المرشحين الذين لبعضهم سيرة سيئة وسوابق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٤٥ - المقدمة من رئيس اصبحى بوابوات المطاعة التابعة لمركز إسماء مديرية فشايتكو تصرفاً يعتقد أنه أضر به من مجلس حسي إسماء .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٤٦ - المقدمة من أحمد شهاب أفندي رئيس مباحث السيلواين وآخرين من أهالي عملة قنوي مركز شراخيت بمصر . يشكون من سوء دورة المياه بمسجدهم وعدم صلاحيتها صحياً ويتمسون إصلاحها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٤٧ - المقدمة من السيد عبد الحميد بالجيزة حارة الضو بالمتل رقم ٨ يقول إن الذكور المختص بهم الكهرباء بالأشعة يستغنى قصر العملي لم ين بملابجه علاجاً ناجحاً لأنه أغرق معه أنفاقاً مادياً صرعاً مما لا يتحمله وذلك لأنه أراد أن يبالغ ببيادته الخاصة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة .

الريضة رقم ٣٤٨ - المقدمة من عباس حاسي عبد العزيز الكاتب بمدرسة الفنون والصناعات بمصر يشكو ما حاق به من ظلم ويتمسون رفعه عنه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٤٩ - المقدمة من عبد الرحمن شعبان الينقاي من خربة مركز كوم حمام مديرية البحيرة يتظلم من رفقة بطرقة طالمو يتمسون إعادة توظيفته نظراً بالممارس الأولية كما كان قبل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٥٠ - المقدمة من محمود رضوان وآخرين من أهالي دياط يقولون إن الإدارة تستعمل معهم الشدة والإيذاء والجور على حريتهم مما لا يتفق والقانون وتآبء المنالة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٥١ - المقدمة من أحمد مصطفى عبد ربه بشايع الجاوي حارة أبو خضرة بطرقة يقول إنه كان موظفاً بمصلحة البريد وأحيل على

الماش مع أن الكشف الطبي ثبت سلامة جسمه . فإن لم يجد تخلفه فهو
يتمس إضافة خمس سنوات لمدة خدمته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

المرضية رقم ٣٥٢ — المقدمة من مرعى حسين عمدة كفر مساعد مركز
إنتابى البرود مديرية البعجة ، يقول إنه كان عمدة ورفت ظلما ومن غير
حرية ويتمس بإعادته لوظيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ٣٥٣ — المقدمة من شاكر عبده وانيس المقيم بالمزلق رقم ٧
بشارع بركة الرطل بالقبالة بعصر ، يتمس الاسترحام لدى معالي وزير
الحفانية ليصدر عنه عفو عن الحكم الصادر ضده من محكمة الجنائيات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

المرضية رقم ٣٥٤ — المقدمة من جبريل محمد زباده وآخرين من
جزيرة الطواحي مركز ومديرية قنا ، يقولون إن عمدة بلدهم لا يملك التصاب
القانوني الذي يحيز التمتع بوظيفة العمدة كما أنه يستمر على القتل والجبرين
والسارقين لأن معظمهم من أقاربه ويتمسون التحقيق حتى لا يبقى عمدة
كهلنا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ٣٥٥ — المقدمة من عطية علي نجم من ماذون الشرع
الشريف يتمس أن تربط للقانونيين مهربات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

المرضية رقم ٣٥٦ — المقدمة من عطا الله بشاي وآخرين من مشايخ
دوينه مركز أبي تيج بمديرية أسيوط ، يطلبون إنشاء مكتب بريد في بلدتهم

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

المرضية رقم ٣٥٧ — المقدمة من زبيب عبد الكريم أحمد علي وأخري
من ناحية الديمقراطية مركز إسنا مديرية قنا ، يقولون إن محمد موسى مكي
زوج الأولى وأن الثانية كان عاملا بغيره السكر بكم أبو وأصيب أثناء
عمله وتوفي فعلا وتضمنان صرف ما يستحقه من مكافأة وأجر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

المرضية رقم ٣٥٨ — المقدمة من عبد الحليم صالح وآخرين من أهالي
وسكان قرية الخزان بإسنا مركز قنا ، يقولون إنه كان هذه البلدة طريق
موصول لاستغلال مياه البحر من زمن طويل إلا أن إدارة قناطر إسنا
سكنت هذا الطريق في وجوههم مما يشتمل معه استغلال المياه كما كان
قلا ، ويتمسون أن ينشأ لهم طريق تكمموصول للبحر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المرضية رقم ٣٥٩ — المقدمة من محمد عبد النبي بيزية حرم ببيت غمر ،
يقول أنه من رأسى شهادة الدراسة الثانوية وأنه قدم طلبات كثيرة ليعين
بوظيفة مندوب محضر فلم يعين وقد عين غيره ، وهو يتمس تعيينه بأية
وظيفة صنية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

المرضية رقم ٣٦٠ — المقدمة من حرم الشيخ جمال الدين مصطفى إمام
زاوية المغرب بأول سوق السلاح قدم حارس أوغاف والمقيمة بالمزلق رقم ١٦
بدرب شغلان قسم الدرب الأحمر تتمس سرعة معونتها بصرف ما يستحقه
زوجها من مكافأة من مدة خدمته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المرضية رقم ٣٦١ — المقدمة من محمد علي مسعود الإيساري وآخرين من
أهالي بوسكان مديرية القويم ، يتمسون إبقاء المدرسة التحضيرية للعلمين
بمدينة القويم وعدم نقلها لمدينة بني سويف لأن ذلك ضرا محققا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضية رقم ٣٦٢ — المقدمة من عبد الجليل علي وآخرين من أهالي بميون
مركز السلطة غربية يتظاهرون من فصل عمدتهم مثال التزاهة ويتسعون العدول
من قرار فصله لما له من السمية الحسنة والخيرة في قلوبهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ٣٦٣ — المقدمة من محمود إسماعيل وآخرين من أهالي
ناحية بهجور مركز نجع حمادى مديرية قنا يتمسون من وزارة الأوقاف
أن تفتح مسجدهم حيث أنه تام البناء ولا تنقصه إلا دورة المياه وذلك منعا
لاستمرار تعطل الشعائر الدينية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المرضية رقم ٣٦٤ — المقدمة من محمد علي الدين عيسى محمد بلوم ببندر
سوهاج يقول إن رجال الإدارة سوهاج لأسباب ترجع إلى عهد حكومة دولة
صدق باشا ما زالوا يترقون له أعماله القضائية ويضربونه ويذوبونه ويقضون
عليه ويودعونه السجن بلا جريمة ، ويتمس التحقيق معهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ٣٦٥ — المقدمة من سيد عبد القادر وآخرين من أهالي
صفط شرقية مركز الواسطى مديرية بني سويف ، يطلبون عمل بكارى
على مصرف المحيط والترعة الخيزراوية ليصلوا إلى أراضيهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المرضية رقم ٣٦٦ — المقدمة من أحمد علي منصور وآخرين من طلبة
دبلوم كلية الطب يتمسون أن يعاملوا على حساب قانون الخمسين في المسألة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٧٦ - المقدمة من أحمد مصطفى تاجر بترين وزيت
بشارع قصر الشيخ رقم ٧١ يتنس أن توافق وزارة التجارة والصناعة على
اعتاد خصصته القديمة التي كانت مطاة لبيع البترين لأنه قل عمله إلى عمل
آخريغينه أفضل من الأثل كما وافقت عليه جميع الجهات الأخرى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

عريضة رقم ٣٧٧ - المقدمة من الحاج عبداللطيف قابل نقاش الحرميين
وخطاط بنوف مديرية المنوفية ، يقول إن الشيخ أحمد عبدالجواد إمام
مسجد سيدى الخضرى بنوف شد من أصول الدين وكاد يبرهفائد الناس
وهو يتنس التحقيق لأن الشيخ المذكور جملة سوابق تتضمن هذا المعنى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٣٧٨ - المقدمة من عبدالننى محمد أحمد وآخرين من إنعيم
مديرية برجنا يتنظلمون من ارضاع أمان أراضى جبانة إنعيم ويقولون إن
هذه الأمانا فافت بكثير أمان المناطق التي تسكنها الأحياء .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٣٧٩ - المقدمة من عبد الحميد حمدى الزهرى معاون
بالأوقاف الخاصصوبة سامبا وقاطن بشارع القيسى رقم ١١٧ قسم الواطى ،
يقول إنه نعيم المنغفورة سمدابشا بامله ويلد هذا بصورة فوتوغرافية ،
كما يقول إنه ضرب يوم زيارة رفة الناس باشا المدينة بى سوف وكان
يخطب فى الناس وهو يطلب تعيينه بأى عمل ليعيش منه .

قررت اللجنة إحالتها إلى مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٣٨١ - المقدمة من خلف محمود الطيب صفى سوهاج
يقول إنه ظلم من رجال الإدارة والنيابة سوهاج ويتنس التحقيق فى ذلك
إثر نشره مقالات فى جريدته مما يرتكبه طبيب أول مستوصف سوهاج مع
طبيباته وممرضاته وطلب توقيع الكشف الطبي طين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ٣٨٣ - المقدمة من أحمد سليمان عن أهالى وسكان شارع
عماد الدين من جهة شارع دارالنيابة ، يتنظلمون من موقف العربات الكارو
الموجودة بالشارع والمجاورة لم بشارع عماد الدين ، لأن مصتهم أصبحت
فى خطر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٨٤ - المقدمة من محمد عبد الجواد عيسى تاجر بمنشاة
مطاي وآخرين ، يتنسون جعل نقطة منشاة مطاي مركزا لأهليتها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٨٥ - المقدمة من أحمد محمد عل من داقوف مركز
سمالوط مديرية المنيا ، يقول إن حضرة قاضى محكمة سمالوط أهانه بالجلسة

الريضة رقم ٣٧٩ - المقدمة من أحمد خليفة عبد الهادى وآخرين
من نواحى أرمنت والمريس والوابورات مركز الأقصر مديرية فنا يتنسون
أن تيمهم مصلحة الأملاك الأميرية الأليات التي كانت تحت أيديهم بجن
لا يرفعهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المسالية .

الريضة رقم ٣٧٠ - المقدمة من محمد إمام إبراهيم من بيرة مركز طلفا
مديرية الغربية يقول إن من يدعى أمين البيل انتج شادرا خشب غير مراع
فيه الاشتراطات الواجب اتباعها متا لمحقق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية مع ضها للريضة السابقة المقدمة
من المذكور .

الريضة رقم ٣٧١ - المقدمة من فوزى أبو الجيد أحمد وآخرين من
مزارعى ناحية أرمنت الحيط مركز الأقصر مديرية فنا يتنسون تقييط
ديون بنك التسليف الزراعى لمدة خمس سنوات حتى يمكنهم السداد ، فقد
محور لهم نحو خمسمائة محضر تبديد تؤدي بهم إلى السجن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المسالية .

الريضة رقم ٣٧٢ - المقدمة من نصيف خليل شحاته وآخرين من
تجار وأعيان ومزارعى بندر أسبوط يتنسون أن تفتى وزارة المواصلات
" مصلحة البريد " مكتب بريد بمدينة أسبوط بجوار القيسارى الكبرى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٣٧٣ - المقدمة من مابد رفاعى رمضان من بندرابى تيج
بمديرية أسبوط يقول إنه كان طالب دورة بالسكة الحديدية ولأسباب صحية
طلب إعفاه من الخدمة والآن وهو فى حالة صحية جيدة يتنس إعادته لائى
عمل واعتباره مستعاضا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٣٧٤ - المقدمة من أحمد مصطفى خضر مدرس بالمدارس
الابتدائية ومزارع بكفر رباح وآخرين من كفر العامرة مركز منوف منوفية
يقولون إن وزارة الأشغال العمومية قررت إنشاء معارف عام بمديرية المنوفية
وفى إنشاء هذا المصرف ضرر جود على أراضيمهم وهم يتنسون جعل المصرف
مبيدا عن نقطته حتى لا يضرب بهم وهم يبنون الطريق الذى يجب وضعه
فناديا من الخطر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٧٥ - المقدمة من سالم محمد عطيه من الزقازيق يقول
إن أولاد حنا لورى الصانع بالزقازيق أخذوا مصداغته من ومن فريه
رهنها على قنود لسفليات ولكنهم أخذوا المصاغ واستطاعوا لأتصهم ويتنس
البت لعمل الطرق الممكنة لحفظ هذه المصوغات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عن الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل
أفندي تبين حكمة صحة لمركز دشنا للكشف على النساء التوفيات مراعاة
لتقاليد البلاد .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي
أبو الفضل الجيزاوي أفندي ينقل سوق المواشي ببندر الجبلية إلى جهة بيعة
عن المساكن .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الأمور الداخلية .

ملحق الاقتراح رقم ١

بلدة طنطخ بمركز طلفا بمديرية الغربية واقعة على بحر ششين بالبر الأيسر
ومسلم أطيانا واقعة بالبر الأيمن . ولضرورة فلاحية وزراعة الأطيان فإن
الأهالي مضطرون لتعميد هذا البحر بأولادهم ومواشيهم يوميا ، بل وفي كل
ساعة . وهذا حاصل بواسطة مركب استعجزه الأهالي لهذا الغرض . وكثيرا
ما كانت تحصل حوادث غرق بالبحر من وقوع أولاد ومواشي . وهذا يعود
بالضرر العظيم على الأهالي .

فلهذا اقترح عمل كوبري ملاحية على هذا البحر أمام بلدة طنطخ حتى
يسهل على الأهالي مأمورية زراعة أطيانهم وتسهل حركة المرور العام لبلدة
بلاد تجاورها .

على محمد مروان
عضو الشيوخ

٢٦ ديسمبر ١٩٢٧

ملحق الاقتراح رقم ٢

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر .

تبين حكمة صحة لمركز دشنا للكشف على النساء التوفيات حفظا لتقاليد
وهوائ البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

حسن محمد الوكيل
عضو مجلس الشيوخ

١٣ أبريل سنة ١٩٢٨

وشتمه وأن القاضي المذكور يكره الوافدين لأنه شعبي وأنه تبين إيان حكومة
دولة صدق بإنشا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

المرضية رقم ٣٨٦ - المقدم من أحد مرضى على الإسكندرية بشاوع
لكوبري القديم رقم ٣٩ ، يطلب معونة مالية لأنه مريض وقدير .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المرضية رقم ٣٨٧ - المقدم من عبد الطيف عبد العزيز وآخرين
منكوبى حريق بنى منين مركز الفشن مديرية المنيا يتمسون معونة مادية لأن
منازلهم دمرت بالحريق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ٣٨٩ - المقدم من حسين بهجت ملاحظ ورشة هندسة
السكة الحديدية قسم إنباه ، يقول إنه خدم مصلحة السكة الحديدية ثمانية
وتلاثين سنة وهو الآن على وشك الخروج من الخدمة ، ومع يقائه كل هذه
المدّة في الخدمة فإنه ظلم حقا وقد يؤدي هذا الظلم إلى خروجه بمكانة بسيطة
لا تتناسب وخدمته وجهوده كل هذه السنين ، كما أن له ابنا من حلة دبلوم
التجارة العليا لم يربح بالمصلحة وفقا لما جرت عليه العادة بالمصلحة المذكورة
وهو يتمس إصافه بخصب وتعيين ولده .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الموصلات .

المرضية رقم ٣٩١ - المقدم من محمد عبد الله وآخرين من أهالي
بندر فارسكور دقهلية ، يتمسون إصلاح المساجد الموجودة ببندر فارسكور .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

ملحق رقم ٣٣

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة لخص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي فصلت فيها جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨

(المقترضة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي) .

عن الاقتراح رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد
مروان بإشياء كوبري على بحر ششين أمام بلدة طنطخ بمركز طلفا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الأشغال .

الريضة رقم ١٦ - المقدمة من مدرسي مدرسة الباجور الابتدائية المتضمنين من المجالس والمقولين من المصالح الأميرية يتظلمون من حالتهم ويلتمسون تحسينها .

قررت اللجنة حفظها لأن الريضة غير موقع عليها بإمضاء ظاهر .

الريضة رقم ١٨ - المقدمة من محمد عبدالله الشواف بالريضة مركز ملوى أسيوط يشكو من أن قرار لجنة تسوية البيوت العقارية لم يشملها ، وقد شكاه مراراً وهو يتمس بالنظر في شكواه ليشمله القانون في مسأله .

قررت اللجنة حفظها لأن للتسويات العقارية قانوناً خاصاً .

الريضة رقم ٢٠ - المقدمة من الكونستبلات والصولات بوزارة الداخلية يتظلمون من قرار مجلس الوزراء الصادر بشأنهم بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لأنه سيكون سبباً في إضعاف عزائمهم ويطالبون الإنصاف والمساواة .

قررت اللجنة حفظها لنقلها من الإيضاء .

الريضة رقم ٢٩ - المقدمة من أحد على افندي كاتب أدلى مجلس قرية النوبية بشبين الكوم يقول إنه رفع دعاوى بطلب إسقاط نفقة ابنته فرفضت كلها ويتمس إنصافه .

قررت اللجنة حفظها لأن هذه المسألة من اختصاص القضاء .

الريضة رقم ٣٠ - المقدمة من مجازى عبد الرحمن وكيل نقابة المأذنين الشرعيين باليوم يتمس ربط مرتباتهم ولم يقترح اقتراحات شتى في سجل تحسين حالهم ، كما يطلب إلغاء القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٩ لمآرتب عليه من الفساد وإخلال الأمن بالبلاد .

قررت اللجنة حفظها لمخالفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣١ - المقدمة من صيارف الأموال بالقطر المصري بوزارة المالية يطالبون تحسين حالتهم باقتراحات شتى .

قررت اللجنة حفظها لأن الريضة ليس بها إمضاء واضحة .

الريضة رقم ٤٠ - المقدمة من فتحي محمد السلاوي وآخرين من الطلبة الراشدين في ديولم مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة يقترحون على وزارة المعارف الصومية أن تزيد درجاتهم حتى يبلغوا مستوى النجاح ويلتمسون إعادة امتحانهم .

قررت اللجنة حفظها لأن للامتحانات قوانين خاصة .

الريضة رقم ٤٢ - المقدمة من أمين عبد العزيز صاحب المئزل رقم ٢٩ شارع سيدى أبى الفتاح خلف مسجد أبى العباس بالإسكندرية يطلب أن تمنع الحكومة الدخلاء على صناديق الكتبة الصوميين ومنعهم من مزاوله هذه المهنة ما لم تكن بأيديهم تصرفات .

قررت اللجنة حفظها لأن للكتبة الصوميين لوائح خاصة .

الريضة رقم ٤٨ - المقدمة من طلبة الثقافة العامة الرئيسة في اللغة العربية يتمسون بعمل عدد ثالث لامتحانهم أو جعلهم في صفه التأهجين على أن يؤدوا امتحان آخر العام في اللغة العربية بجانب المواد التي سمحتمون فيها .

ملحق الاقتراح رقم ٣

يوجد ببندر الجيزة سوق اللواشى تابع لشركة الأسواق المصرية وقد اعتبرت وزارة الزراعة هذا السوق كورتبة اللواشى والطيور الواردة من كافة أنحاء الوجه القبلي للقاهرة وقد امتدت المانى الآن وأصبح السوق في وسط مبانى البندر أى تحيط به المباني من جميع الجهات وأن اللواشى والطير يتيق السوق لإلوانهارا باستمرار طول أيام الأسبوع لأن اللواشى الواردة من الوجه القبلي تحجز في السوق للكونرتبة لتتصاعد من السوق بسبب وجود روث اللواشى به روائح كريهة مضرّة بالصحة وتنتشر في هذه المنطقة الأمراض المعدية بسبب انتشار الجراثيم الناتجة من وجود اللواشى بالسوق، وفي هذا من الخطورة على الصحة العامة مافيه ومن المساعدة على انتشار الأمراض كذلك .

لذلك تقترح الإسراع بنقل هذا السوق إلى مكان آخر جيد عن المساكن .

عضو مجلس الشيوخ
أحمد حنى أبو الفضل

٤ مايو سنة ١٩٣٨

ملحق رقم ٣٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها بجلعة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨

(المختار حفرة الدين الحريم أحد سجن أبو الفضل انتهى)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها لأسباب مختلفة

الريضة رقم ٦ - المقدمة من إمام عبد الفتاح الشافى رئيس جمعية مدارس الإعاقة بكفر منافر التابعة لبها يتمس إعادة الإعاقة التي كانت تدفع للدارس الأولية بالقليوبية أموة بوزارة المعارف الصومية وبقي مجالس المديرات الأخرى .

قررت اللجنة حفظها لمخالفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٤ - المقدمة من مدرسي مدرسة أجا الابتدائية المتضمنين من المجالس والمقولين من المصالح الأميرية يتظلمون من حالتهم ويلتمسون إنصافهم .

قررت اللجنة حفظها لأن الريضة غير موقع عليها بإمضاء ظاهر .

المریضة رقم ١٣٤ - المقدمة من أحد عبد الرحمن رئيس لجنة الدفاع عن حسی الراى بالإسكندرية وأعلن يسترحون للعفو عن الأستاذ حسی الراى المفی ظلماً برأین لیمود إلى القطر المصرى .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ١٣٥ - المقدمة من محمد جادو من ناحية سندوه مركز شبن القناطر قلوبية يقول إنه كفل ابنه في زواج شرعى وقد رفعت علیه دعوى أمام محكمة شبن القناطر ونظرت بجلسته ٢٢ مارس سنة ١٩٣٨ ويخمس صدور الأمر برفع كفايته من ولده .

قررت اللجنة حفظها لأن المسألة من اختصاص القضاء .

المریضة رقم ١٤٠ - المقدمة من السعيد عطية ممثل رابطة خدم المدارس الأميرية بالمصورة يتظلم من الكادر الذى وضع لم ويخمس تمديله رحة بهم .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ١٤٢ - المقدمة من عبد الحيد صالح محمد وآخرون من ناحية أريون مركز كفر الشيخ غربية يخسبون أن يكون دفع ألساط الديون المقارية ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ وأن يصدر الأمر بإيقاف البيع نهائياً حتى تنتهى اللجنة من الفصل في جميع الديون .

قررت اللجنة حفظها لان الديون المقارية قانوناً خاصاً بها .

المریضة رقم ١٥١ - المقدمة من محمد إسماعيل جدادة من أخنواى مركز ططا غربية يخسب إلماته بأية وظيفة مناسبة لشهادة العالمية النظامية الحاصل عليها سنة ١٩٣٦

قررت اللجنة حفظها لأن المجلس ليس طريقاً لمثل هذه العرائض .

المریضة رقم ١٥٩ - المقدمة من محمد عبد الله الشواف من الرضة التابعة لمركز ملوى مديرية أسيوط يطلب تمديلاً في قانون تسوية الديون المقارية .

قررت اللجنة حفظها لأن لتسوية الديون المقارية قانوناً ينظمها .

المریضة رقم ١٦١ - المقدمة من بشى عوض سكرتير نقابة أصحاب عربات الركوب بجمعية الزق بلحیون بهلواى وآخرون يتظلمون من قرار لجنة المرور العليا بمنع عربات الركوب من السير في شوارع معينة وبدأت عملها بتقرير لمنع شارع سلیمان باشا ويخسبون المدول من هذا القرار رحة بهم لمأقیه من عطل وأضرار بموارد رزقهم .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ١٦٦ - المقدمة من نجيب شقرا بك رئيس جمعية البر والتقوى منزل رقم ١٢ شارع البواكى بمصر يقول إن الأزمة ضاربة أطنابها في البلد ويرجو حشرات الشيخ والنواب أن يتخذوا من الوسائل ما يمنع شبحها .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

قررت اللجنة حفظها لأن المریضة غير موقع عليها بإمضاءات .

المریضة رقم ٥٠ - المقدمة من عبد الفتاح سلامة القاضي رئيس لجنة الجيرة الفرعية بدمهور من موظفى المدرجين السابعة والثامنة يتظلمون من حالتهم ويطلبون تحسیناً .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ٧١ - المقدمة من أحد حید الرحمن عقاب من صا الحجر غربية وسكرتير جمعية التعاون بها يخسب جبر من رصب من طلبة البكالوريا في درجة واحدة .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور ولأن اللاتمناات قانوناً خاصاً .

المریضة رقم ٧٣ - المقدمة من الأستاذ نجيب شقرا بك رئيس جماعة البر والتقوى بمنزل رقم ١٢ شارع البواكى بالقاهرة يطلب أن تنهى الحكومة بإصلاح مدينة حلوان .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ٧٧ - المقدمة من ماولى وفرازى البيل بمصلحة البريد يتظلمون تحسین حالتهم من جهة العمل والملبس ويترجون عدة اقتراحات لينالوا هذا التحسين .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من الإمضاء .

المریضة رقم ١١٧ - المقدمة من ماولى وفرازى البيل بمصلحة البريد بكفر الشيخ يتظلمون من سوء حالتهم ويقولون إن مرتباتهم لا تناسب مع ما يقومون به من أعمال وما يعملون من مشاق لتقيامهم بأعمال مرهقة ذات مسئولية ويترجون عدة اقتراحات لتحسين إصنافهم .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من الإمضاء .

المریضة رقم ١٢٣ - المقدمة من بسوى أبو سعلة من زقى ريجو تخفيض القائة إلى ٤ ٪ بدلاً من ٦ ٪ وتأجيل البيع إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨ وذلك بمناسبة نظر قانون تسوية الديون المقارية .

قررت اللجنة حفظها لأن الحكومة قررت فعلاً إيقاف البيع الجبرية إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨

المریضة رقم ١٣٠ - المقدمة من محمد فرید رئيس نقابة مشايخ الحارات وآخرون بمحافظة مصر يتسبون ربط مرتبات لم ومنعهم إجازات وتحسين حالتهم .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ١٣٣ - المقدمة من محمد أحمد جاد المولى بك رئيس لجنة إصلاح روض الفرج وآخرون يتسبون عناية مصلحة البحارى ووزارة الصحة العمومية بتجهيل حى روض الفرج .

قررت اللجنة حفظها لمخافتها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ١٦٧ - الملقمة من محمود عبد السلام وكيل جماعة الوعظ والدعوة الإسلامية وجملة التقوى يريد السبئية مصر يقول إن وزارة المالية كانت قد أجبرت إلى جاعة الوعظ والدعوة الإسلامية قطعة أرض بمى بولاق لمدة خمسين سنة إيجاراً إيجاراً وقد أمرت الحكومة بإزالة مبنائها لحاجة وزارة الصحة لتلك القطعة . ولأن لم بصرف التوضي، فضلاً عن ذلك فإن الحكومة منحت الجماعة قطعة أخرى بالوالى وقبل إتمام البناء صدر الأمر بهدمها، فقدم صرف التوضي عن القطعة الأولى وإخفاف البناء في الثانية ليس فيه تشجيع لأندية العلم والأدب . ويتمسس حل هذه المسألة بما يرضى .

قررت اللجنة حفظها لخطوطها لسنة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ٩٥ - الملقمة من تخرى الأقسام الصناعية الثانوية لعام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ولعام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ يقررون أن يجعل التعيين في وظائف التعليم بالمدارس الصناعية ومعلمي الورش من تخرى الأقسام الثانوية الصناعية بلا قيد ولا شرط وأن يكون التعيين حسب الأقدمية .

قررت اللجنة حفظها لخطوطها من الإضواء .

المریضة رقم ١٢٠ - الملقمة من معلم معهد أسويط بأسويط يستكون اعتداء قوى القصاصان الزرق على طلبة معهد أسويط أثناء توديعهم فوق الجيش المسافر للسودان ويروى وضع حد لهذه الصناعات .

قررت اللجنة حفظها لأنها خالية من الإضواء .

•••

المراض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات المختلفة

المریضة رقم ١ - الملقمة من عبد المال على بحيث من أصبان الفنايم مركز أبي تيج يتمس إعادة ناحية الفنايم كما كانت قبلاً وإلغاء النفقة التي أحدثها دولة محمد محمود باشا ودعها دولة صدق باشا وجعل النائم بلدة واحدة لها عمدة يمين بالانتخاب .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ٢ - الملقمة من على محمود شريف مأذن ناحية أولاد جبارة مركز ومديرية جرجا وآخرين يتمسون فصلهم من ناحية أولاد جبارة وجعلهم ناحية خاصة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ٣ - الملقمة من محمد عبد ربه شارع فهمى بالتمراوى ابنى سويف يتظاهر من فصله بعد أن خدم فراعشا بمدرسة بنى سويف الأميرية عشرين عاماً ويقول إنه فصل ظلماً بتدبير من ضابط بالمدرسة ويتمس إعادته لوطيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المریضة رقم ٤ - الملقمة من مصطفى مراد السيد الديب التاجر بناحية أبوديونو القل مركز العياط جرجة يقول إن له أخاً اسمه حقي مراد السيد الديب بنى بلمان طره اثنين وعشرين عاماً ، وقد وافق سعادة مدير بلمان طره على إخلاء سبيله إلا أن سعادة مدير السجون إجابة لم توسط لديه لم يوافق على إخلاء سبيله ويتمس العمل على حرية أخيه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ٥ - الملقمة من على سرور بشارة وآخرين من موعظي المجالس البلدية والمحلية والقروية . يتظلمون من حالتهم ويتمسون تحسينها ورفع بعض القيود التي تقيف في سبيل إسماعهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ٧ - الملقمة من عمر عبد المتال شيخ بلدة شباس الملح مركز دسوق وآخرين يشكون من سوء تصرفات عمدة بلدتهم لشربقه على ارتكاب الجرائم والتستر على المجرمين ويتمسون التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ٨ - الملقمة من حوده محمود شعبان وآخرين من أهالى ناحية دكر الزباد مديرية القويسم يطالبون تحسين حالة إلى حتى لا تضر ذواتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المریضة رقم ٩ - الملقمة من زكى عثمان وآخرين من مزارعى حوض الدوير الشرق والغرب مركز أبي تيج يطالبون إطلاق المياه على أراضيهم يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ خوفاً على مزارعهم من الخطر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المریضة رقم ١٠ - الملقمة من عبده يعقوب وآخرين بنى عطية مركز بنى سويف يتمسون على تأجيل انتخاب عمدة بنى عطية تأجيلاً غير مشروع .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ١١ - الملقمة من ظفى فهمى باشا بلكائنة الكوننتال بالقاهرة يطلب أن تدخل الحكومة سوق القطن مشترية بما يقرب من المليون جنيه حتى تتشاح الحالة وتسير في طريقها الطيى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المریضة رقم ١٢ - الملقمة من محمد ضحى حسن ترويج الفنون التطبيقية يقول إنه يبيع في الكشف الطبى بقمم الرسم بمعهد التربية ورفض قبوله بالرغم من ثقوه ويتمس إعاضته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٢٥ - المقدمة من اطول افشاى صاحب مخزن أدوية بدرب البراة نمرة ٢٧ بالموسكى يتعلم من ثيابة وبوليس قسم الموسكى ويرافق هذه الشكوى صورة من جنته مباشرة وتظم مرفوع لجلالة مولانا الملك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية

الريضة رقم ٢٦ - المقدمة من عبد الرحمن قاسم وآخرون من الخدمة السائرة والمستخدمين الحارجرين عن هيئة العال بهتمة السكك الحديدية يتظلمون من حالتهم ويتمسون بمحسينها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٢٧ - المقدمة من أبو المجد أحمد إبراهيم من الكلع تبع الفرى بهجورة مركز نجح حمادى قسا يتشمس بإعادته لعمله بشركة السكر بالدرب أو صرف مكافأة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

الريضة رقم ٢٨ - المقدمة من إبراهيم جبارة من عزبة الهندسة تبع تيدة مركز كفر الشيخ غربية يقول إنه اشترى عشرة أفدنة من شركة الاتحاد القارى وظلمت في المحاسبة ويتشمس بإنصافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٢ - المقدمة من مصطفى حسن إبراهيم من نبروه غربية مركز طحايا يتشمس أن يقل ولد له بالبحان بمدرسة المنصور الثانوية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٣ - المقدمة من على محمد عبد الله خطاب وآخرون من أسيان ونجسار ناحية الشوبك الفرى وأبو رجوان وبلاد أخرى مركز البساط مديرية الجيزة يتشمسون تعيين عامل لصرف تذكار الركاب بسلطة أبو رجوان .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٣٤ - المقدمة من محمد زكريا محمد خيرشيد العامل بمصنع خريصى المدارس الصناعية بالمنصورة والمقيم بمنزل الجبال نهاية شارع عباس بالمنصورة يقول إنه تامل من إصابته بطفحة مستديرة وقد جازأه من وزارة الداخلية لمجلس المديرية بالقى وهو يريد أن يقدم نفسه للكشف عليه حتى يقيين صدقه وأنه أصيب بالفضل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٥ - المقدمة من الحاج أحمد مصطفى غبرى وآخرون بتاحية أبو رجوان مركز البساط بطلبيون إنشاء مصرف منال للفنح الذى يصيب أطيانهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ١٣ - المقدمة من حامد خليل الشمراوى كاتب حسابات مجلس المطرية المحل يقول إنه ظلم في عهد حكومة دولة صدق باشا بسبب مراعاة القانون في عملية الانتخابات ويطلب إنصافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٥ - المقدمة من أحمد مطاوع محمد وآخرون من أهال ناحية الجليل مركز البليت مديرية جرجا يعلمون في تعيين أحمد عبد الحليم عبد الله حمدة لبلدهم لأنه لا يملك التصايب وضعيف ويطلبون إحالته على التومسيون الطبي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٧ - المقدمة من حافظ أحمد محمد سلامة بدوب المريدين بالنيا يقول إنه كان يشتغل فراشا بتفتيش وزارة الزراعة بالنيا وفصل ظلهما ويتشمس بإعادته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الزراعة .

الريضة رقم ١٩ - المقدمة من السيد حسان انباني من أعينه مركز ميت غمر دقهلية يشكو الأستاذ حافظ محمود الجدل الطبي ويقول إن له حقا ضده ولكنه ضائع بسبب نفوذ الحماى المذكور ويتمس بالتطبيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ٢١ - المقدمة من حزينة حسين أحمد أرملة المرحوم أحمد حل جوده بأرمنت الحيط -ج وإبررات أرمنت مركز الأقصر - فنا تتشمس صرف إحسان لها لأن زوجها كان برشاجيا بقسم وإبررات المطاعة إضافية تبع مصلحة السكة الحديدية أوتعين ابنها بالمصلحة بأية مهنة كانت .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٢٢ - المقدمة من حسين محمد إبراهيم قاسم عن أهالى إدكو والمعدية مركز رشيد يتشمسون العمل على وصول ماء الزى إلى ناحيتى إدكو والمعدية وهو مشروع سنة ١٩٣٩

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢٣ - المقدمة من عبد الحليم عبد الخالق وآخرون بتيدة سر ياقوس وبلاد أخرى مركز شين القناطر قليوبية يطلبون تسير خطوط أنتر بيس تمر ببلادهم تسبيلا للمواصلات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٢٤ - المقدمة من محمد أحمد الخطيب من عزبة الهندسة تبع تيدة مركز كفر الشيخ غربية يقول إنه اشترى ١١ فداناً و ٣ قراريط من شركة الاتحاد القارى وقد ظلمت في الحساب ويتمس بإنصافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٩ - المقدمة من ميخائيل سيد داود التجار من الأقصر مركز ومديرية قنا يقول إن ابنه فؤاد ميخائيل قتل بمسئني الحيات بالأقصر.

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٣٧ - المقدمة من أحمد عبد حامه سواق سيارة عموى بندر منوف يتنص أن تصرف له مديرية المتوقية رخصة قيادة سيارة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٤٧ - المقدمة من فاطمة عبد هام بالمطاعة مأمورية قنا تقول إن زوجها خدم وزارة الأوقاف سابق وأبور سكر بمأمورية أوقاف المطاعة مدة ثلاث وعشرين سنة وتتمس مكافأة أو إحسانا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٨ - المقدمة من رزق إمام حيدر به المقم بالولاية الكبرى تبع ضواص مصر قلوبية - يشكو عدة الرأيلية الكبرى لأنه فيه في حريته.

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٤٩ - المقدمة من زكية مصطفى القويسني من قنا مركز طحطا تقول إنها من المستحقات في صندوق نذور سيدى أحمد البدوي وأن تأخير الصرف أضربها وأن إيداع مبالغ النذور في البنك الأهل لفساد فوائده تستولى عليها الحكومة أمر صار بهم وتتمس أن يكون الصرف كل شهر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٩ - المقدمة من محمد مصطفى بالقنت يتظلم من إيجار عليه لوزارة الأوقاف ويتنص معاملته بما يتخفف ضاقته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٥١ - المقدمة من عطية محمد أنور وآخرين من أسيوط ومجاور وملاك ناحية الأقصاب مركز ومديرية أسوان بلفقرون إيجاد مشروع لرى أطيانهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٤١ - المقدمة من محمد عبد الرحمن السبك يسبك الضحاك منوية يقول إنه كان ميكانيكا بقسم نظافة العاصمة وفصل سياسيا بعد اضطهادات عديدة حتى أضعفه القضاء ولكنه لأن لم يعد لوظيفته ويتنص إعادته كأم مفصول سياسى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٥٣ - المقدمة من مرسى مجاهد بمنزل خلف أفندى فول التاجر بشارع المقدم بالمنايا يقول إنه فصل من وظيفته سنة ١٩٣٥ بعد أن خدم وزارة الأوقاف من سنة ١٩١٧ وأن فصله لا يتناسب وما أسند إليه من اتهام .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٤٣ - المقدمة من محيس عبد بياضه تاجر لحوم بسوق راتب باشا قسم المنشية بالإسكندرية يقول إن أربعة من رجال مكتب الخدشات هاجموا منزله فوجدوا ثلثة جنبه وأخذوها وقد حفظت الدعوى ومازال يطالب برد المبلغ لأن لا من غير قائدة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٥٣ - المقدمة من إبراهيم الخليفة عبد الله بام دومان بالمجودة وآخرين يتنصون أن تمين الحكومة لهم مرتبات وأن تخصص لهم مساكن وأن تمنحهم أراضي زراعية تقوم الحكومة بما يلزم لها من المصاريف .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤٤ - المقدمة من حسن على المناوى القريى بمصر القديمة بشارع دار الإثارة رقم ٤٨ يستد إلى حضرات المقربين بمحطة الإذاعة أغلاطا في التراءات ويتنص إلى إتيل القرآن الشريف إلا بعد أن يقزه حضرة صاحب الفضيلة شيخ المقارئ المصرية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٥٤ - المقدمة من زكى عبد الحليم مساعد محطة كتر سعد الحكومية بطرف فاخر محطة مصر يتظلم من طول مدة إيقافه ويقول إن هذا الإيقاف يبنى على الدس والتكيد لونه الخزي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٤٥ - المقدمة من يوسف قحلاوى وآخرين من أهالى قسم النحال بندر الزقازيق يقولون إن عبد العزيز رضوان بك اغتصب على شارع الأمير فاروق بالزقازيق وجعله شونة ضمنها إلى ملكه وكس فيها قنعا وغيره ما شؤه جمال الشارع وجعله مرما للحشرات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٦٢ - المقدمة من حسن حسين هل غيث من عربان قبائل المصريين المقيم بمحاور طموه مركز الجزيرة . يقول إنه تعين شيخ فرقة من فرق قبائل العربان بدل والده وتمت الإجراءات ولأن لم يصدر التقرير بإجرائه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٦٣ - المقدمة من محمد حلمي المقيم بالسويس . يقول إنه كان مندوب وزارة الأوقاف بمنطقة السويس سابقاً من ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٩ حتى ٢ نوفمبر ١٩٣٩ ولم تصرف له مكافأة لأن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٦٤ - المقدمة من محمد إسماعيل جداره من إخوانى مركز طنطا . يطلب أن يتمكن من الانتساب إلى قسم التخصص الجديد .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٦٥ - المقدمة من محمود زين الدين حجاج إندى بمته بالدلتا بجيرة يقول إنه رقت من وظيفة خالما ويتنس إعادته وإنصافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٦٦ - المقدمة من إبراهيم يوسف على من منشأة فاروق مركز الفشن يطعن على أخلاق محسنة بلده ويقول إن أعماله تتنافى مع وظيفة المديرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٦٧ - المقدمة من أحمد متولى حشش الضابط بالبوليس سابقاً بوزارة الداخلية يتنس إعادته لوظيفته ضابطاً بالبوليس .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٦٨ - المقدمة من سلامة عوض من ناحية مركز أنعم مديرية بجا . يوجه طعناً عاماً قابلاً ضد فضيلة قاضى محكمة أنعم الشريعة إذ يسند كاتبا لقبضته أنه يأكل عند الناس ويشقى سر القضاء .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٦٩ - المقدمة من عبد الباسط صفوان وآخرين من موظفى مدرسة سبيخت الإزمية بمركز أجا دقهلية يتمسون مساواتهم برجال التعليم الأولى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٧٠ - المقدمة من محمد البشبي المكوى بشرين غربية يقول إن مكتب صحة شرين يهفه كل سنة عند تجديد رخصة عمله .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٥٥ - المقدمة من سعيد محمود خليل وآخرين بإجرائه مظلوم بك جابدين يتمسون أن تعتمد دبلوم جامعة استراسبورج كما احتضمت من قبل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٥٦ - المقدمة من عثمان فهمى محمود وآخرين من موظفى وزارة المعارف العمومية الكابيين لجنة التعليم الإزى يتمسون بقاسم بوزارة المعارف العمومية وعدم نقلهم لخدمة مجالس المدرجات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٥٧ - المقدمة من عبد الباسط صفوان مدرس بمدرسة سبيخت الإزمية مركز أجا دقهلية يقول إن مجلس مديرية الدقهلية فصله من وظيفته لأمواد سياسية، تخظم للوزارة فأقصه وأصرت بإعادته، إلا أن لجنة التعليم بمجلس المديرية تعاضت عن الأمر ولم تنفذه إلا بعد ثمانية شهور ويتمس احتساب هذه المدة في الخدمة وصرف علاوة المستحقة له وصرف مرتبه عن المدة من أول يناير سنة ١٩٣٤ إلى ١٢ يناير سنة ١٩٣٥ وترقيته إلى رئيس مدرسة أسوة بإخوانه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٥٨ - المقدمة من عبد الهادى بهام وآخرين من أهالى بلدة النجارين وباد أخرى مركز فارسكور دقهلية يقولون إن الحكومة شرعت في بيع أراضى لها قام هؤلاء بإصلاحها ويتمسون إما بيعها لهم أو تحويلهم مآذياً من مجهوداتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٥٩ - المقدمة من محمود محمد رستم المقيم بشنوان مركز شرين الكوم منوفية - يقول إن بعض الناس مدين لوقف رستم بك وتواطؤ موظفى الوزارة لم تنفذ الأحكام ويتمس التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٦٠ - المقدمة من إبراهيم أحمد طوى . شبك يريد الإسكندرية . يقول إنه هو الذى نشر الرياضة بمصر ولهذا يتمس ترتيب ماس دائم له من وزارة الأوقاف .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٦١ - المقدمة من عبد العزيز إبراهيم وآخرين من أهالى نواك والصوفية مركز كفر صر شرقية يطلبون تظهير بحرموس الواقعة عليه أراضيهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٧٢ - المقدمة من مصطفى صبرى شكور مقيم بكفرة على أغا بشارة الحلوطى بخمس أوقى لمحاسبة وزارة الحفانية من سبع سنوات فرقا في شهادة ميلاده أو إعطائه إحسانا من وزارة الحفانية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ٧٤ - المقدمة من محمد على افندى وآخرين ضباط محالين على المشاف بأم درمان صندوق البوستة رقم ٣١٩ يطالبون بإعادتهم قديمة لأثمتهم لأن لم يبلغوا السن القانونية رافة بهم وبأولادهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٧٥ - المقدمة من الحاج على حسن محمد القصير وآخرين بتاجية أبوجوان القبل مديرية الجيزة يتشمسون إحالة شكواهم إلى وزارة الأشغال العمومية لإعادة المسورة الأولى التي كانت تسجل لهم وى أطيائهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٧٦ - المقدمة من محمد عبد الجليل وآخرين من قافلة أبو حصص مديرية الجيزة يشكون عمدة بلدهم ويطالبون فصل بلدهم عن محبته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٧٨ - المقدمة من عطية خليل أحمد وآخرين نظار ومدنى مدرسة الزقازيق الصناعية يتظلمون من درجاتهم الحالية ويتشمسون رفع نسبتها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٧٩ - المقدمة من محمد أحمد بيوى وآخرين سائق ووقادى وأوبرات المنيا يتظلمون من حالهم ويتشمسون تحسينها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٨٠ - المقدمة من صالح عبد الحق عبد اللال وآخرين من البانون مركز شين الكوم يتشمسون إلغاف مشروع إنشاء مجلس قروى فى بلدهم لفقهم ولعدم إرفاقهم بالضرائب .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٨١ - المقدمة من أحمد محمد عمر من ناحية شليطه الحرايرة مركز كفرة صفر شرقية يقول إنه سبق الحكم عليه بثلاث سنوات حبسا منذ سنة ١٩٢٧ وقد تسلم إنداز مشيوع مع أنه غير محلا تجاريا مسجلا تحت رقم ٣٣٧٥ بالجلل التجارى وهو حسن السير والسلوك ويتشمس رفع الإنداز .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٨٢ - المقدمة من حافظ أحمد سلامة فراش بتفتيش الزراعة بالمنيا ومقيم بمنزل الشيخ دسوق شحاته بدرب الصيادين بالمنيا يتشمس إعادته لوظيفته ويقول إنه فصل منها ظلما .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الزراعة .

الريضة رقم ٨٤ - المقدمة من الصادق محمد إبراهيم من شليط الحرايرة مركز كفرة صفر شرقية يتظلم من فصله من وظيفته (خفر نظامى) لوقوع سوء تفاهم بينه وبين العمدة ويتشمس إعادته أو صرف المكافأة المستحقة له .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٨٥ - المقدمة من على محمد الديابى من هيا شرقية يتظلم من التهاون الذى حصل فى جنابة وقعت عليه كان يقصد فيها قتله ويتشمس النظر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ٨٦ - المقدمة من محمود لطفى عبد الكريم المحامى الشرعى بمغاغة يشكو مملون بوليس مغاغة لأنه طرده من المركز بمغاغة لا طبق ولم يقبل منه إشكالا شرعيا وفقا لإرشاد كاتب الإدارة ويستشهد على ما حصل بمحضرة صاحب القضاة قاضى محكمة مغاغة الشريعة وعبد العزيز مرسى افندى ويتشمس التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٨٧ - المقدمة من أحمد محمد عمران وآخرين من أحيان وشايف وأهال بنجوع الزشاية وبلاد أخرى بتاجية أولاد جبار مركز جرجا يتشمسون فصل مجموعهم من ناحية أولاد جبار وجعلهم ناحية خاصة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٨٨ - المقدمة من أحمد سليمان الحلوى من سفانى الأقصر والمقيم بالأقصر يتشمسون التصريح لم يأخذ المياه مجانا من الحفنيات أو تخفيض عن القربة إلى ثمن يبادل ثمنها بالديريات الأخرى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٩٨ — المقدمة من ناطمة حسن علي من ناحية قلندول مركز ملوى تتظلم من رفض طلب معافاة خدم منها لجنة المساعدة القضائية بمكة ملوى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ٩٩ — المقدمة من محمد صالح المقم زقاق المسك ثمة ٣ بالناصرة تبع قسم السيدة زينب بالقاهرة يتظلم من فصله من وظيفته (معلم إلزامي ومتدرب لتعليم التربية البدنية) بدون مبرر ويقول إن السياسة يدا في فصله وإن فصله وقع في عهد دولة صدق باشا بسبب الانقطاعات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ١٠٠ — المقدمة من إسماعيل محمد قاسم بتاحية الموافة مركز كفر صقر شرقية يقول إن عبد الكريم الطيفي محمد وأكد بك يملك حياته ويتولى قله ويتمس إدراكه وذلك لضعفان بينهما .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٠١ — المقدمة من عبيد يعقوب عوض وآخرين من بني عطية تبع بندر بنى سوف يتظلمون من إيقاف انتخاب عمدة لبلدهم ويطعنون على من يدعى بواقم يوسف غطاس وينسبون إليه أمورا لا توجب إدراج اسمه في كشف المرشحين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٠٢ — المقدمة من محمد محمود نصار وآخرين بمحار السانيفاتورة يتظلمون من الضريبة التي فرضها المجلس المحلي عليهم ويتسعون إلانها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٠٣ — المقدمة من مابد رفاعى رمضان بن بندر أوتيج مديرية أسيوط يتمس إعادته إلى عمله سابقا بالسكة الحديدية إذ كان عامل متاورة بها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ١٠٤ — المقدمة من محمد حمدى من بنصورة مركز أبو قرقاص المنيا يتمس أن يمين عمدة لبلده .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٠٥ — المقدمة من محمود عبد الفتاح عبد الله بن شارع الحشاش ثمة ٥٥ روض العرج القاهرة يتمس إعادته لوظيفته بمصلحة المساحة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٨٩ — المقدمة من أبو المجد أحمد إبراهيم من الكلج تبع الغربى بهجورة مركز نجع حمادى يتمس إعادته لخدمة شركة السكر باللوب نجع حمادى ، لأنه خدمها واحدا وعشرين عاما ونصف عام وقد خدمها والده من قبله ، أو صرف مكافأة له ولوالده .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

الريضة رقم ٩٠ — المقدمة من محمد أبو بكر حاكم ومقيم بالبياضة مركز الأفرسر يتظلم من قرار قوسيين طمى قنا ويتمس عرضه على قوسيين طمى مصر لينصفه من إصابته لأنه كان بخدمة السلطة العسكرية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٩١ — المقدمة من محمد إسماعيل جدارة من اختاوى مركز ططا يتمس قبوله في قسم التخصص لأنه من حملة الشهادة العالية .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٩٢ — المقدمة من أحمد خليل جوده المقم بكوم أمبومر مركز أسوان يشكو مما عمله عمدة التمرد بحرى بكوم أبو مركز أسوان وشيخ الناحية وغيرهم ويتمس التحقيق فيما نسب إليه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٩٣ — المقدمة من إمام وهبة السورين المقم بالناكلا مركز شين القناطر قلوبية يتمس تحقيق مساعدته إلى كاتب الجلسة التي عقدت بمحكمة شين القناطر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٥ وغيره ويسب لم تزورا وجبايات واضداء .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ٩٤ — المقدمة من رشاد عبد الحليم صالح من قسم الزقاقى بندر الزقاقى يتمس إعادته لوظيفته السابقة بملك التسليف الزراعى المصرى فرع كفر صقر إذ أن القضاء التي كانت ضده حفظت .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٩٥ — المقدمة من محمود فتحى السيد أفندى وآخرين من مدرسى مدارس الصناعات بنى سوف يقرحون جملة اقتراحات لصحين سير الدراسة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٩٦ — المقدمة من عبد الرحمن أحمد من عمال بوغاز الإسكندرية ومقيم بمحارة الخفافية ثمة ٤٣ بجمعة الأفوضى قسم الجمرى يقول إن حضرة البيوز باشى مصطفى أفندى الذى بمصلحة التشاركات رجل خير يرشاد المراكب وإدخالها الميناء ويطلب أن يعهد إليه بهذا العمل ولا يرغب أن يبنى العمال الذين يقومون الآن بهذه المهمة وذلك لتفرض الحكومة بما تمهه المراكب أبرار للإرشاد .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المریضة رقم ١١٤ - الملقمة من محمد عطية التماس وآخرین من الخدمة السارة بوزارة المعارف العمومية وعموم الوزارات يقولون انهم مهضوم الحقوق ويقترحون عدة اقتراحات يتشتمل على النظر لتحسين حالتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المریضة رقم ١١٥ - الملقمة من حافظ أحمد محمد سلامة بدوب الصبايين بالنبيا يقول إنه فصل من وظيفته فراشا بتفتيش وزارة الزراعة بالنبيا من غير سبب وبعد مضي ستة أشهر على فصله أحواله الوزارة على القومسيون الطبي فتقررت بإقائه وتشمس إما إعادته لوظيفته أو صرف مكافأة له .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الزراعة .

المریضة رقم ١١٦ - الملقمة من عبد العزيز القرموطي وآخرین من أحوال غنيا الأشراف مركز ميت غمر دقهلية يطلبون نقل ترعة الدبونية من مكناتها الحالي لأنها أضرت بهم وبمسكنهم ضررا بالغا وأغلقت أراضيهم الزراعية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المریضة رقم ١١٨ - الملقمة من زفول على بدوي وآخرین من أهالي وسكان الزبة الجديفة بالفي خلف وزارة الزراعة يتظلمون من رفع قيمة إيجار الأراضي القائمة عليها مساكنهم متشمسين بإبقاء السعر الأول وهو لم للارواحد .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المریضة رقم ١١٩ - الملقمة من طه سيد احمد محمد صالح وآخرین من ناحية الشناوية مركز بني سويف يشكون من عدم تعيين على حويس الحيايل عمدة لبلدتهم لما أظهره من الكفاءة أثناء عمدية والده ويتشمسون إن لم يتيسر تعيين عمدة للناحية بأكملها إلا بين عمدة للحارة البحرية وعمل سيد موسى العمدة الحالي عمدة لحارة القبيلة ليستقر الأمن وتزول الضغائن التي بين المائتين المتنازعين على العمدة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ١٢١ - الملقمة من حمزة إبراهيم العدل المنصورة يقول بموجب إبقاء مصلحة صيانة الثروة المصرية لأنها أقامت وبغلت النظر إلى الأخذ بما من استغرت أحيائهم بالديون وفلك عند نظر قانون أسوية الديون المقاربة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المریضة رقم ١٢٢ - الملقمة من دولت الشربيني متولى طرف الشربيني متولى اتندى بسفريات البريد بطعنا تقول إنها حاصلة على شهادة كفاءة التعليم الأول بنسبة ٧٦,٥٪ وقد قدمت لوزارة المعارف العمومية جملة طلبات أملا في تعيينها معلما بالتعليم الأول ولم يتم التعيين وقد عين من هن أقل منها نسبة في التبعاج وتشمس التعيين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المریضة رقم ١٠٦ - الملقمة من محمد حسن يوسف نمرة ٣٣ حارة القليبي باب سدة قسم كرموز بالإسكندرية يتشمس إعادته ترجمانا مرصحا كما كان قلا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ١٠٧ - الملقمة من حسين نغرى افندي وآخرین من موظفي مصلحة المساحة الدائمين يتشمسون ضم مدة خدمتهم إلى ما قبل سنة ١٩٢٠ وفقا لما وعد به حضرة صاحب للمالي وزير المالية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المریضة رقم ١٠٨ - الملقمة من مصطفى حسن إبراهيم من تبره مركز طلفا غربية يتشمس أن يقبل التنايد زكريا بجمدة المنصورة الثانوية بالبحان .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المریضة رقم ١٠٩ - الملقمة من عبد الحميد صالح وآخرین من ناحية الأقوايز مركز الصف مديرية البحيرة يتظلمون من إيقاف عمدة بلدهم مع أنه رجل مشهود له بالاستقامة وحسن السيرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المریضة رقم ١١٠ - الملقمة من محب الدين محمد وآخرین من أهالي بهجورة مركز نجح حادى قنا يقولون إن لبلدتهم مسجدا خدمته السيدة حيدة مصطفى وفاتت بناته وقد أسست وزارة الأوقاف منذ خمسة أشهر ولكنها لم تخدمه لأن وهم يتشمسون قصه لأداء الشمار الدينية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المریضة رقم ١١١ - الملقمة من إبراهيم عبد القادر عيده وآخرین بشاحية القصاصين مركز قافوس شرقية يقولون إن الأمطار هطلت عليهم فلم تبق لهم شيئا من الزرع والمحاصيل والمنازل والمواشى وإنهم يزعمون الأرض وقف المنفوره الخديوي إسماعيل باشا التابعة لوزارة الأوقاف وذلك أنهم يسترحون وزارة الأوقاف في معادتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المریضة رقم ١١٢ - الملقمة من أحمد عبد الله طوبى عبد الرسول من ناحية الشيخه مركز قوص قنا يشكون من اتخاذ البنك القمارى إجراءات تزج ملكية ضده وفاء للدين المطلوب منه ويتشمس قبول طلب دائته زين العار محمد على حسن الحلول محله في سداد هذا الدين وطالب البائنة مرافق لهذا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المریضة رقم ١١٣ - الملقمة من نجيب ديمترى كسارى سابق بمصلحة السكة الحديدية يتشمس إعادته إلى وظيفته بعد شفائه من مرضه الذى كان سببا في فصله .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

المرضية رقم ١٣٣ - المقدمة من عبد الجواد حسن الصميدى من ميت
حيش البحرية مركز طنطا ومقيم بمنشأة السلطة غربية بقبول أنه التحق
بالجيش المصرى سنة ١٩٢٨ وفصل إثر عاهة مستديمة بذراعه الأيمن وقد
حصل على شهادة "قدوة حسنة" وقد كتب يطلب مكافأة من وزارة الحربية
ولأن لم تصرف له ويتمس بصرفها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحربية .

المرضية رقم ١٣٥ - المقدمة من محمد حسين بكر وآخرون من الخفدة
السائرة بدواوين الحكومة يتمسون إعادة كادرهم إلى ما قبل سنة ١٩٣١
وجعل مكافأته شهرا عن كل سنة وآلا تراث الحكومة من مكافأة من يتوفى
منهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المرضية رقم ١٣٧ - المقدمة من عبد الحليم طه الطبيب المفاوض ومقيم بتاجية
أبو رجوان القبل مركز البياض يتمس صرف تمويض عما تلف من أرضه
وقد طالب وزارة الأشغال العمومية به .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المرضية رقم ١٣٨ - المقدمة من يسيرى حسن المقيم بشوارع زاوية النابل
قسم الجمرح يقول ولده دهمه القرام وحكم على السائق ويتمس أن يعطى
تموضا مناسباً .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

المرضية رقم ١٣٩ - المقدمة من مكي عبد القادر أفتدى وآخرون
ناظر ومدرسى مدرسة أسوان الصناعية يتمسون تحسين حالتهم في وظائفهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضية رقم ١٤١ - المقدمة من رياض فاخر ناظر محطة الكتيبة
يقول إنه فصل من مصلحة السكة الحديدية لتضعف بصره وقد طاع عينيه
ويتمس بالحفاة بأى عمل كسائر إخوانه لأنه ذو أسرة كريمة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

المرضية رقم ١٤٣ - المقدمة من عبد الحليم محمد على أفتدى المشتد
لرئاسة مكتب عام القروط عن الرؤساء المتدينين لرئاسة المكاتب السامة
بلجنة التعليم الإزاهى بالشرقية ، يتمسون إصدار الأمر بترقيتهم ورؤساء
أصلين من أقل سجنهم سنة ١٩٣٧ وفقا لمشور وزارة المعارف العمومية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضية رقم ١٤٤ - المقدمة من شبل محمد حثان بشارع ووليد حدائق
القية وآخرون يتمسون تحسين حالة التنظيم والإدارة بمجهة حدائق القبة .

المرضية رقم ١٤٤ - المقدمة من محمد عبد العظيم حسين بطهلا جرجا
يقول إن السلطة العسكرية اتهمت بمسامة مأمور بتدر أسويط وتوزع
الأسلحة وحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ويتمس بإعادة هذه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ١٤٥ - المقدمة من الشيخ إبراهيم صادق القاطن بمعلقة
القلز رقم ٤ بشارع قسم الدرب الأحمر يتظلم من وضع وزارة الأوقاف بدعا
على وقف السيدة حالات البيضاء ويتمس بأصافه باعتباره الأحق في النظارة
على الوقف .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المرضية رقم ١٣٩ - المقدمة من عبد الحميد إسماعيل التقي ماذون القسم
الغربي بتاجية منيل شبعه . يقول إنه فصل من وظيفته ماذون منيل شبعه
لأسباب سياسية إبان حكم دولة صدق باشا ويتمس بإعادته إلى وظيفته
المذكورة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

المرضية رقم ١٤٧ - المقدمة من أمين سيد أحمد أبو اليف من عزبة
أبو زنديق تيج تليانه مركز إيتاى البارود بجيرة يقول إن إسماعيل عبد الهادى
وآخرون ضربوه على رأسه فتسببت له عاهة مستديمة ومع اعتراف المتهم إسماعيل
عبد الهادى بأنه أحدث العاهة فقد حظفت القضية موقتا فضلا عن أنه تلف
القضية بمحض صلف تمهد فيه المتهم سليمان إبراهيم وولده بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه
تموضا عن الضرب ويتمس بالإطلاع على القضية بواسطة النائب العام .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

المرضية رقم ١٤٨ - المقدمة من محمد وصى رئيس حجاب النيابة الكلية
المساعد بسوهاج يتظلم من عدم تعيين ابنه فاطمة محمد رسمى الحائرة على
شهادة كفاءة المعلمات مع أن ترتيبها الثانية بالنسبة لجميع الناجحات بالفطر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

المرضية رقم ١٤٩ - المقدمة من أم محمد بنت محمد حماده بوردان مركز أمبابة
تتمس بتقدير تمويض لورثة عبد الحليم محمد عبد الحليم الذى كان خفيرا لمرقان
محطة البلدة ودومه القطار بحسب تقدير مرتبه وسنه فيا لوى بى بالخلمة
حتى السن القانونية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

المرضية رقم ١٣١ - المقدمة من عبد اللطيف مجازى أفتدى وآخرون من
معامى المدارس الإزاهية بمركز أجا يتظلمون عما أصابهم من الكادر الجديد
فقد قضى هذا الكادر أن يسبق الموظف الجديد القديم ويتمسون بأصافهم .

الريضة رقم ١٤٥ - المقدمة من محمد إسماعيل محمد خلف القاطن بملك عباس قنوع بدرب الامامية رقم ٣ قسم باب الشرعية يقول إن العملة حوض طيه حاتم سيد حتى من الواحات الخارجة فرغت عليه دعوى وهجر عليه ظلمًا وقد شكك الأستاذ حمدان عبد الله أفندي المحاسب بالقضية رقم ١٦٢ سنة ١٩٣٧ رقابة المحامين ويتمس التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ١٤٦ - المقدمة من سعد مهدى عن تجار عصافير الزينة بيور سعيد يقول إنه شكًا إلى معالي وزير التجارة والصناعة ما يلاقيه تجار مصافير الزينة من تمدد دخول هذه الطيور للقطر المصري وهو يرجو إنصافهم والعمل على راحتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

الريضة رقم ١٤٧ - المقدمة من خليل حيان حسن بالمتزل رقم ٦ بشارع السلطان حسين كامل قسم الطارين بالإسكندرية يقول إنه سبق أن اشتكى من تأخير تروى طلبها وقد طلبت منه دار الإفتاء بيانات فأرسلها إليها ولأن لم تفته وهو يتيسر الإسراع في صدور هذه الفتوى لأنها متعلقة بموضوع قضائي .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ١٤٨ - المقدمة من محمود صالح محمود المقيم بالمتزل رقم ٢٠ حارة أبي وقاص ببيور قسم كرموز بالإسكندرية يمرض مشروعا لتجفيف يرك مساحتها أرمون فدانًا واقعة ببيور هويس سرايوم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ١٤٩ - المقدمة من السيد حسان أنباني من أتباعه حركو ميت عمر دفهيلة يقول إن له دعوى مدنية بحكمة ميت عمر الأهلية ولما طالب باستلام صورة الحكم في قضية رقم ٣١٤٦ سنة ٣٢ لم يسلمها له أحد وهو يستثني من هذا الظلم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ١٥٠ - المقدمة من محمد زين الدين همام من كوم حمادة يتيسر إعادة توظيفته التي كان بها حاجيا بناية كرم حمادة وفضل ظلمًا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ١٥٢ - المقدمة من سيد فايد خير ومثنى بشارع درب الجماهير بالقاهرة يتيسر أن يقبل عليه "دولاب" بالسكة الحديدية بواقع ١٪ إذ قد سبق له أن خدم أربعة عشر عاما بوزارة المواصلات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ١٥٣ - المقدمة من محمد كامل أفندي معاود بدل البريد بأبي كبير ينظم من عدم نوال أحد أولاده الجمانية بمدرسة أبي كبير الابتدائية مع دكتهم ووفرة معدم البالغ ثلاثة عشر ولدا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ١٥٤ - المقدمة من الحاج عبد الحليم محمد خليفه من أعيان الشوك النوبى والحاج أحمد مصطفى نغوى من أعيان أبي رجوان القبلى مركز العياط بالجيزة يتظلمان من تفتيش رى الجيزة لأن موقع ماسورة لما كانت ترى أراضياها ويتضمن إعادة الماسورة كما كانت قبلا ليتسنى من رى الأراضي التي أصبحت بلا زراعة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ١٥٥ - المقدمة من محمد دحي الدين ميسى محمد بلوم من بشور سوحاج يطعن على تصرفات رجال الإدارة ويض القضية ويتمس التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ١٥٦ - المقدمة من محمد محمد العجمي معلم قسم الحفاظ بمدرسة الورديان وآخرون من معلمي قسم الحفاظ بمدارس أخرى يتظلمون من حالتهم ويتضمنون تحسين مرتباتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ١٥٧ - المقدمة من محمد عبد الله السواح وآخرون من التيوم يتضمنون إعادة مدرسة المعلمين من بنى سويف الى الفيوم كما كانت قبلا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ١٥٨ - المقدمة من فاطمة أحمد الجندى من ناحية شبا فاص مركز السطة خيرية تقول أن شيخ البلد عبد السلام سلم قريب الدكتور عبد الخالق سليم عضو مجلس الشيوخ لايك التصاب القانوني وأنه يرتكب جرائم ويتفجع من تظلمته كما أنه يرتكب هو وأولاده جرائم عليها بالريضة ويتضمن النظر في أمره وأمر المدة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٦٠ - المقدمة من أبو الحسن عبد المنعم شيخ الصيادين بقال بورسعيد وآخرون من صيادي الإسماعيلية والسويس يقولون إن شركة ملاحه بورسعيد قد سمت لدى الحكومة الحاضرة لتفصح بوزان الملاحه من خبيرة بورسعيد وهذا العمل يضر بهم ضررا بالغا ويؤدى بهم إلى الثورة ضد الشركة ويتضمن عدم الموافقة على طلب الشركة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ١٦٢ - المقدمة من محمد لبيب القاطن بشارع الإمام حل حارة الزهرى رقم ٦ قسم الباب بالإسكندرية يقول إن عهد توفيق الخلقى هسكى رقم ٧٣٢٧ من قوة قسم الباب ارتكب مع الضابط رياض متصرف أفندي سرقة محلة (منزين) وقدم ضدهما شكوى كثيرة ولم يبا بها المامور وهو يتمس التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

فيجته اللجنة في اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة الإيضاحية للقانون فتبين لها أن المشروع يقصد به إثبات مجموعة الخصصات في وثيقة واحدة بمادة واحدة لأن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ فيه تناقض لأحكام الدستور من هذه الناحية، فإن نص المادة السابقة من قانون الأسرة المألقة يجعل حق توزيع الخصصات من سلطة جلالة الملك .

والمادة ١٥٣ من الدستور تجعل هذا الحق جزءاً من الدستور . وتعليق إرجاع العمل بمشروع هذا القانون إلى ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ هو أنه في هذا التاريخ بأمر جلالة الملك حقوقه الدستورية .

وحيث إن نص المادة الثانية من المشروع تنفي عن النص على إلغاء القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ لذلك رأت لجنة المالية مجلس النواب حذف نص المادة الثالثة من مشروع القانون المزمع واستبدالها بما يأتي :

” مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون “ .

وقد وافق مجلس النواب على هذا التعديل .

بناء على ما تقدم ترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون وترجمون إلى أس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ما

السفير البرلماني	رئيس اللجنة
أنطون الجليل	محمد الغازي حيدوبه

وفيا على نص المذكرة الإيضاحية والمرسوم بمشروع القانون الوارد من الحكومة :

مذكرة إيضاحية

تخضع المادة ٥٦ من الدستور بأنه عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . وأن القانون يبين مرتبات أوصياء العرش على أن تأخذ من مخصصات الملك .

وفي سنة ١٩٣٦ أتمت قيام وصاية العرش وافق البرلمان وصلى الأوصياء على القانون رقم ٥٦ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وقد عين هذا القانون مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بمائة ألف جنيه سنوياً لمدة حكمه . كما عين مخصصات حضرة صاحبة الجلالة الملكة وحضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد ومخصصات البيت المال . وأخيراً عين هذا القانون مرتبات أوصياء العرش .

ولا شك في أن المناسبة والاستحسان ، والأمر متعلق بمخصصات الملك وتعيينها لمدة حكمه، هو أن يصدر القانون الخاص بذلك في عهده وأن يكون التصديق على ذلك القانون له دون غيره .

وربما كان الداعي لإصدار القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ هو إثبات خفض المخصصات الملكية على أثر تولية الملكة التي تفضل بها جلالة الملك محمد إعلان رشده فيما يتعلق بالتصرفات المدنية . على أن ذلك الخفض كان حاصلًا بالفعل وبالقانون بحكم تنازل حضرة صاحب الجلالة الملك .

الريضة رقم ١٦٣ — المقعدة من محمد عبد الرحيم شيخ ناحية المريس مركز الأقصر بمديرية قنا يقول إن شركة كوم أبو نزع متة نحمة أفنة وأنها استولت منه على زراعة ثلاثين فداناً قصباً ويتمس النظر في شروط الشركة مع الحكومة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ١٦٤ — المقعدة من السيد محمود أبو رفاعي وآخرين من صبادي بور سعيد وبحيرة المائلة يخفون من استرجاع سيطرة شركة الملاحة بيور سعيد واستغلالها منطلق السيد من غير مسوغ قانوني وفي ذلك حرمان لهم من أرزاقهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ١٦٥ — المقعدة من محمود حلام وآخرين من أهالي كوم أبو يتمسكون بإيلاء مستشفى الرمد بيلتهم من انتشار هذا المرض بحالة أشد مما هي عليه الآن ببلدهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ١٦٨ — المقعدة من عبد الله قوسه المقدم بشايع حرب الجبر رقم ١٤ بمصر يقول إن وزارة الأوقاف تماطل في إتمام إجراءات طلبها منها مجلس بلدي ميت غمر حتى يتسنى لمجلس المذكور صرف ما يستحقه الشايع ثلثاً لأرض محركة بملك فيها التثمين ووزارة الأوقاف التلت وهو يتمسك بإسائه بإتمام هذه الإجراءات بواسطة وزارة الأوقاف لأنه في شدة الحاجة للمصروف على حقه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

ملحق رقم ٣٥

جلسة يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(٢١ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجوارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن تحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المال (انظر حضرة الشيخ المترم أطون الجليل بك)

تقرير لجنة المالية والجوارك

عن مشروع قانون بتحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المال

بجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بتحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المال نظره بصيغة مستعجلة .

ملحق رقم ٣٦

جلسة يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(٢١ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بوقف البيوع الجبرية

(المقتضى خضرة الشح المحترم كامل إبراهيم بك)

أحال المجلس إلى لجنة الحفائية بجلسته ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ مشروع قانون وقف البيوع الجبرية وإرداء من مجلس النواب .

وقد اجتمعت اللجنة في يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ونظرت بمحضر حضرته صاحب العزة مصطفى حنفي بك وكيل وزارة الحفائية مندوبا عن وزارة الحفائية .

كان المجلس قد أحال إلى لجنة الحفائية بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ اقتراحا بمشروع قانون وقف البيوع الجبرية مقدما من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي فظهرت بجلسته ٢٢-٢٣ يونيو سنة ١٩٣٨ بمحضر حضرته الأستاذ المحترم محمد الشافعي اليان العضو بالمكتب الفني لمعالي وزير الحفائية مندوبا عن وزارة الحفائية ، وقد أبدى حضرته أن لاملاحظات للوزارة على الاقتراح بمشروع قانون المشار إليه ، وقد وافقت عليه اللجنة بإجماع الآراء ورفضت تقريرها إلى المجلس بجلسته ١١ يونيه سنة ١٩٣٨ ولم يتمكن المجلس من نظره في تلك الجلسة ، وبجلسته ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ أدرج تقرير اللجنة في جدول أعمال المجلس ولكن الحكومة كانت قد تقدمت إلى مجلس النواب بمشروع القانون المحال إلى اللجنة الآن وكانت المناقشة قد بدأت فيه مجلس النواب بجلسته ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ فقرّر المجلس بناء على المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية أن يعيد الاقتراح إلى اللجنة .

ويختلف المشروع الوارد من مجلس النواب عن مشروع حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي في نقطتين :

فالمادة الثانية من المشروع الوارد من مجلس النواب والتي تتضمن عدم إعطاف البيوع الجبرية التي تباع بناء على طلب الحكومة أو وزارة الأوقاف لاتعريفها في المشروع المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي إذ قد ورد في المذكرة الإيضاحية التي أرفقها حضرته بمشروعه أنه لايمبرهنا الاستثناء ، لأن العلة التي من أجلها رأى إعطاف البيوع الجبرية متوفرة عند جميع المدينين سواء منهم من كان مدينا للحكومة ووزارة الأوقاف أو لغيرهما من الدائنين ، ولأنه لا منقذ تمييز هاتين الجهتين على من عداها من الدائنين ، وأخيرا لأنه لايجب أن تكون الحكومة ووزارة الأوقاف أقل حظا من المدينين من سائر الدائنين ، والجنة ترى أن الحكمة في هذا الاستثناء ترجع إلى أن الحكومة ووزارة الأوقاف أمام واجبات عامة قهرية لا يمكن التخلص منها بحال من الأحوال ، وينشئ لذا ما هو حكم الحافدة على جميع الدائنين أن تتمتع بالمعالي العامة .

لذلك وجب أن يستعبد قانون جديد يحل محل قانون سنة ١٩٣٦ لإجبات مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات الأسرة المالكة .

وقد رأى أن تذكر مخصصات الأسرة المالكة بجلستها دون إفراد مخصصات جلالته الملكة وأموال العهد بالذكر أو بالتعيين ، قياسا على المادة ١٦١ من الدستور الخاصة بمدة حكم المغفور له الملك السابق ، وملا بمحكم المادة ٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢ التي تنص على استمرار حق الملك المطلق في التصرف في مخصصات الأسرة المالكة . ولهذا المادة صفة دستورية بمقتضى المادة ١٥٣ من الدستور .

وإذا كانت الميزانية تذكر مخصصات الأسرة المالكة في بنود جلالته وأسد جلالته الملكة وأموال العهد وثالث لياق الأسرة فليس ذلك إلا أسلوبا من أساليب تصوير الميزانية من سنة ١٩٢٠ بإذن حضرة صاحب الجلالة الملك دون أن يقصد به أو أن يترتب عليه الأساس بحقه المطلق في توزيع تلك المخصصات .

ومرافق بهذه المذكرة مشروع القانون الذي يرى مجلس الوزراء استصداره في هذا الشأن .

برنيه سنة ١٩٣٨

مرسوم بمشروع قانون :

بشأن تحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المالكة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس وزرائنا ، وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

رسما بما هو آت

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

(المادة الأولى)

مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠.٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنويا ابتداء من ٢٩ يولي سنة ١٩٣٧ ولمدة حكمه .

(المادة الثانية)

مخصصات البيت المالكة ١٠٠.٠٠٠ (مائة ألف جنيه) سنويا ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

(المادة الثالثة)

تنتهي أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦

صدر بمرأى المفتي د ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٥ يونيه سنة ١٩٣٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

أن الحكومة خاضعة لهم في هذا الوفاء ، أما فيما يختص بمدى البنك العقاري الزراعي فالظاهر إلى حرامتهم من الاستفاح بأحكام هذا المشروع هو حملهم على الوفاء بما عليهم من ديون الحكومة .

وقد وافقت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع القانون بالعينة الواردة من مجلس النواب وتشرف برع تقررها المجلس رجاء الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة
حسن تيه المصري

مشروع قانون بوقف البيوع الجبرية

نحس فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تحف البيوع الجبرية لجميع الأراضي الزراعية أو الأراضي الزراعية والمقارنات المبنية والأراضي المصدرة للبناء المملوكة لفلان إذا كانت أرض الزراعة كلها أو بعضها قد رتب عليها رهن أو حق اختصاص في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

مادة ٢ - لا تفسر أحكام المادة المتقدمة على البيوع التي تباشرها على طلب الحكومة أو وزارة الأوقاف .

مادة ٣ - لا يفتع بأحكام الوقف المشار إليها في المادة الأولى :

(أ) مدينو البنك العقاري المصري ولا مدينو البنك العقاري الزراعي المصري اللذين لم يكونوا قد قاموا بتسديد قسط سوى كامل إلى البنكين المذكورين فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع .

(ب) مدينو بنك الأراضي (لاند بنك) في حالة ما يكون بيع أملاكهم قد تقرر بناء على إذن من الحكومة عملاً بالمادة ١١ من الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦

مادة ٤ - على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أما نقطة الخلاف الثانية بين المشروعين فتعصب على من لا يفتع بحكم الإيقاف، فقد اقتصر مشروع حضرة الشيخ المهتم الأستاذ يوسف أحمد الجندى على تطبيق أحكام المادة الأولى على مدينو البنك العقاري المصري الذين لم يفتنوا من الاتفاق الذى صدر به المرسوم بقانون رقم ٤٨ بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ويكفون قد تأنروا في سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوى كامل إلى البنك المذكور قبل التاريخ المحدد للبيع .

أما المشروع الوارد من مجلس النواب فقد وسع دائرة غير المتضمنين بأحكام هذا الإيقاف فنص على أنهم :

” مدينو البنك العقاري المصري ومدينو البنك العقاري الزراعي المصري الذين لم يكونوا قد قاموا بتسديد قسط سنوى كامل إلى البنكين المذكورين فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع ومدينو بنك الأراضي (لاند بنك) في حالة ما يكون بيع أملاكهم قد تقرر بناء على إذن من الحكومة عملاً بالمادة ١١ من الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ ”

وقد لاحظت اللجنة أن المشروع الوارد من مجلس النواب يختلف عن كل من المشروع المقدم إلى هذا المجلس أصلاً من الحكومة والمشروع الذى أقرته لجنة الحفانية بمجلس النواب فقد قرر مجلس النواب إضافة الفقرة التالية إلى المادة الأولى من مشروع القانون وهي ” الأراضي المصدرة للبناء المملوكة لفلان ” كما عدلت صيغة المادة نفسها .

وقد أضاف مجلس النواب المادة الثانية إلى المشروع لكي تطابق المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٨ وكانت المادة الأولى من مشروع الحكومة وكذلك من مشروع لجنة الحفانية تعيل إلى هذا المرسوم .

واقصرت المادة الثانية من مشروع الحكومة وكذلك من مشروع لجنة الحفانية بمجلس النواب على أن يحرم من الانتفاع بأحكام الإيقاف مدينو البنك العقاري المصري الذين لم يكونوا قد قاموا بسداد قسط سوى كامل إلى البنك المذكور فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع . بغاء مجلس النواب وأضاف إليهم مدينو البنك العقاري الزراعي المصري الذين لم يكونوا قد قاموا أيضاً بتسديد قسط سنوى كامل إلى ذلك البنك فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع .

وكذا أضاف إليهم مدينو بنك الأراضي (لاند بنك) في حالة ما يكون بيع أملاكهم قد تقرر بناء على إذن من الحكومة عملاً بالمادة ١١ من الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ والحكمة في ذلك ترجع إلى الرغبة في جعل مدينو بنك الأراضي ليساطلون في وفاء ديونهم أطمعنا منهم إلى

المشروع كما عدله لجنة الحفانية مجلس النواب

مشروع قانون

بوقف البيوع الجبرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام المادتين ١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

مادة ٢ - لا يفتنع بأحكام الوقف المشار إليها في المادة السابقة مديني البنك العقاري المصري الذين لم يكونوا قد قاموا بسداد قسط سنوي كامل إلى البنك المذكور فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أصل المشروع المقدم من الحكومة إلى مجلس النواب

مرسوم بمشروع قانون

خاص بإيقاف البيوع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناءً على ما عرضه علينا وزيرى المالية والحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يمتد أجل العمل بأحكام المادتين ٢ و ١ من المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٨ بشأن إيقاف البيوع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية

إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

مادة ٢ - لا يفتنع بأحكام الإيقاف المشار إليها في المادة السابقة مديني البنك العقاري المصري الذين لم يكونوا قد قاموا بسداد قسط سنوي كامل إلى البنك المذكور فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بمرأى الفتره في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (٢٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
أحمد محمد خشبة	محمد محمود	محمد محمود

مشروع قانون

خاص بإيقاف البيوع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية
مقدم من حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ توقف البيوع الجبرية لجميع الأراضي الزراعية أو المعلقة للبناء وكذلك للمغارات المبينة المحلوة لمدين إذا كانت أرضه زراعية كلها أو بعضها قد رتب عليها رهن أو حق اختصاص في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

مادة ٢ - لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مديني البنك العقاري المصري الذين لم يتفقوا من الاتفاق الذى صدر به المرسوم بقانون رقم ٤٨ بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٩ ويكونون قد تأخروا في سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوي كامل إلى البنك المذكور قبل التاريخ المحدد للبيع .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع قانون

بالتزول عن قطعة أرض من أملاك الدولة

نحن فاروق الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد التزول بمجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة الأرض المبينة
في الجدول المرفق بهذا القانون وذلك لضمها إلى مبانى مسجد الزين بولاق
لتوسيعه .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٨ على
التزول بمجانا لوزارة الأوقاف المموصية عن قطعة أرض فضاء من أملاك
الدولة مجاورة لمسجد الزين الشهير بمسجد سيدى عبدالجواد ببولاق مساحتها
٩٤ متراً ومقدر ثمنها بمبلغ ١٨٨ جنيناً لضمها إلى مبانى المسجد وقد صدر
بهذا التنازل المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٨

وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وافق مجلس الوزراء على التزول بمجانا للوزارة
المذكورة عن قطعة أرض أخرى من أملاك الدولة مجاورة من الجهة الغربية
لهذا المسجد لتوسيعه وهي القطعة رقم ٢٣٤ التى تبلغ مساحتها ١٠٩ أمتراً
تقريباً وتساوى من الثمن ٤٣٧ جنيناً على أساس ٤ جنيهات للأر الواحد .
وقد صدر بهذا التنازل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٣

وقد جاء في كتاب وزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) أن وزارة
الأوقاف علقت وطلبت تعديل خط تنظيم ميدان سيدى عبدالجواد لإضافة
قطعة أرض تالئة إلى قس المسجد لتوسيعه وهي القطعة رقم ٣١٣ التى تبلغ
مساحتها ١٧٢,٥٠ متراً وتساوى من الثمن ٦٩٠ جنيناً على أساس ٤ جنيهات
لأر الواحد حسب تقدير سنة ١٩٣٦ وأن مجلس التنظيم والمراقب العامة لمدينة
القاهرة قد وافق على هذا التعديل وصدور مرسوم ملكى بإعتماده في ٢٨ فبراير

سنة ١٩٣٥

ملحق رقم ٣٧

جلسة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧
(٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بالتزول بمجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة أرض
من أملاك الدولة لضمها إلى مبانى مسجد الزين لتوسيعه

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أفندي الجمل بك) .

بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المالية والجمارك
مشروع قانون بالتزول بمجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة أرض من أملاك
الدولة مساحتها ١٧٢,٥٠ متراً وربما كانته يقسم بولاق لضمها إلى مبانى
"مسجد الزين" الشهير بمسجد سيدى عبدالجواد لتوسيعه .

فاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه واطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من
اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء (وللحققة صورتها بهذا التقرير)
ومنها يتضح أن وزارة الأوقاف طلبت تعديل خط تنظيم ميدان سيدى
عبدالجواد لإضافة القطعة رقم ٣١٣ للمسجد المذكور ، وتبلغ مساحتها
١٧٢,٥٠ متراً وربما وتساوى من الثمن ٦٩٠ جنيناً على أساس أربعة
جنيهات للأر الواحد حسب تقدير سنة ١٩٣٦ وأن مجلس التنظيم والمراقب
العامة لمدينة القاهرة قد وافق على هذا التعديل وصدور مرسوم ملكى
بإعتماده في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥ ولم تر وزارة المالية مانعاً من إجابة هذا
الطلب ، لأن قطعة الأرض المذكورة غير محجوزة لأية مفعة عامة .

لذلك ترى اللجنة الموافقة على نزول الحكومة بمجانا لوزارة الأوقاف عن
قطعة لأرض المذكورة ، لضمها إلى مبانى مسجد الزين ببولاق لتوسيعه ،
وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس
النواب .

رئيس اللجنة

محمد الحازي عبد ربه

السكيتير البرلمانى

أفندي الجمل

منه ٢٠٠٠ ج. م. لعدم كفاية الاعتماد المدرج في الميزانية و ٢٠٠٠ ج. م. لـ الصفقات التي تتطلبها تـب موظفي المصلحة مباشرة لعملية الانتخابات لمجلس النواب .

ولما كان متوقفاً أن تترك سائر اعتمادات الباب الثاني من ميزانية المصلحة المذكورة للسنة الحالية وفراً قدره ١٥٠٠ ج. م. لتسوية جزء من تجاوز البند ١٠ المشار إليه فالمقترح :

أولاً - استئذان مجلس الوزراء في تجاوز البند المذكور بمبلغ ١٥٠٠ ج. م. مقابل وفرة سائر بنود الباب الثاني .

ثانياً - فتح اعتماد إضافي بالباقي وقدره ٢٥٠٠ ج. م. (٤٠٠٠ - ١٥٠٠ ج. م.) لتسوية الحالة .

والجبهة المالية ترى الموافقة على هذا الاقتراح بشرطيه ، وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لإقراره .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرحوم بمشروع قانون بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه ،

الرئيس
إسماعيل صدق

القائمة في ٢٨ أيلول سنة ١٩٣٨
نمرة ١٦٥ - ١٩٤١/١١

إلى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة بشرطيه .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه ،

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

مرحوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ (وزارة المالية) فرع ٣ (مصلحة الأموال المقررة) باب ٢ (مصاريف عمومية) اعتماد إضافي قدره ٢٥٠٠ ج. م. (ألفان وخمسمائة جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٠ من الباب نفسه .

فاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء (والملحقة بصورتها بهذا التقرير) ومنها يبين أن حالة اعتمادات ميزانية مصلحة الأموال المقررة لسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أسفرت عن تجاوز ربط بعض البنود بمبلغ ٢٠٠٠ ج. م. منه ٢٠٠٠ ج. م. لعدم كفاية الاعتماد المدرج في الميزانية لـ صفقات تطلبها تـب موظفي المصلحة مباشرة لعملية الانتخابات لمجلس النواب ، وأن هناك وفراً قدره ١٥٠٠ ج. م. في بعض بنود أخرى كان سبباً في خفض تجاوز ربط الباب الثاني (مصاريف عمومية) إلى ٢٥٠٠ ج. م. وهو الاعتماد الإضافي المطلوب نفسه لتسوية التجاوز ، على أن يؤخذ من وفورات الميزانية العامة .

وترى اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ،

الرئيس
أطون الجليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ (وزارة المالية) فرع ٣ (مصلحة الأموال المقررة) باب ٢ (مصاريف عمومية) اعتماد إضافي قدره ٢٥٠٠ ج. م. (ألفان وخمسمائة جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٠ من الباب نفسه .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الحريمة الرسمية وينفذ كلاهما من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفرت بحسب حالة اعتمادات ميزانية مصلحة الأموال المقررة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ عن تجاوز ربط بعض البنود مقابل وفرة في البعض الآخر . وقد رخصت وزارة المالية في التجاوزات التي من سلطتها الترخيص فيها . وهناك تجاوز لابد من استئذان مجلس الوزراء بشأنه لأنه يتعدى سلطة الوزارة . وهو الخاص بالبند ١٠ (مصاريف انتقل وبتل سفر وفل) من الباب الثاني ، لا اعتمادها البند يبلغ ١٦٩٧ ج. م. والمتوقع تجاوزه بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م.

ويؤخذ هذا الاعتاد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

مدرجاً ما بين ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

شماروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ١٩٤/١١

مرسأل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ملصق رقم ٣٩

جلسة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨)

عن مشروع قانون يفتح اعتاد إضافي يبلغ ١٨,٦٤٩ ج . م .

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "مصاريف

الحفانية" لتسوية تجاوز بنود البابين الثاني والثالث

(المقرر حضرة الشيخ المفتح أطون المختل بك) .

بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتاد إضافي يبلغ ١٨,٦٤٩ ج . م . في ميزانية الحفانية منه ١٧,٦٨٩ ج . م . في الباب الثاني "مصاريف عمومية" و ٩٦٠ ج . م . في الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية تجاوز بنود هذين البابين .

فاستمعت اللجنة في اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عن هذا الموضوع من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (والملحقة صورتها بهذا التقرير) فتبين عند بحث حالة ميزانية وزارة الحفانية وجود تجاوز في البابين الثاني والثالث يبلغ ١٨,٦٤٩ ج . م . وذلك بسبب تدب القضاة أعضاء النيابة والموظفين لرياسة وعضوية بلجان الانتخاب ولزيادة المكالمات التليفونية بتكاليفها الكثيرة الحوادث ولاستعجار أماكن الموديات قضائية جديدة ولحاجم منشأة حديثاً ومصاريف بلجان تعديل القوانين ولجنة اليوبيل الذهبي للحاكم الأهلية والمصروفات

الإضافية بمناسبة الأعياد الرسمية وشراء أرض لمحكمة كرموز الأهلية والشرعية وتأمين محكمة السيدة وشراء آلات لمكتب الخبراء الحسابيين والزماعين للمبتئين في السنة المالية الحالية .

وحيث إن هذا التجاوز في البابين الثاني والثالث يقابله وفر في الباب الأول يبلغ في مجموعه ٤٣,٧٩٠ ج . م . وإن وزارة الحفانية تقترح تسوية تجاوز البابين المذكورين بفتح اعتاد إضافي قدره ١٨,٦٤٩ ج . م . يؤخذ من وفورات الباب الأول من الميزانية نفسها .

لذلك ترى اللجنة الموافقة على فتح الاعتاد الإضافي المطلوب ، وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب

السكبر البرلماني

أطون المختل

رئيس اللجنة

محمد المغازي عبد ربه

مشروع قانون

يفتح اعتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الحفانية" اعتاد إضافي قدره ١٨,٦٤٩ ج . م . (ثمانية عشر ألفاً وستمائة وتسعة وأربعون جنياً) منه ١٧,٦٨٩ ج . م . في الباب الثاني "مصاريف عمومية" و ٩٦٠ ج . م . في الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية تجاوز بنود هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتاد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية الوزارة نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما ينصه .

وأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكورة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفرت حالة اعتادات ميزانية وزارة السجل وفوروها (ما حدا الحاكم المختلة (للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨) عن تجاوز متوقع حصوله في البابين الثاني والثالث بمبلغ ١٧,٦٨٩ ج . م . و ٩٦٠ ج . م . على التوالي .

القاهرة في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٨
نمرة ١٦٥ - ٤١/٤

إلى وزارة المالية

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ على الاقتراح المين في هذه المذكرة بشطريه ، وقد أبلت وزارة الخفانية هذا القرار .
زعمه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨
نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ (وزارة الخفانية) اعتماد إضافي قدره : ١٨,٦٤٩ ج . م . ثمانية عشر ألفاً وستمائة وقسمة وأربعون جنياً) منه ١٧,٦٨٩ ج . م . في الباب الثاني (مصاريف عمومية) و ٩٦٠ ج . م . في الباب الثالث (أعمال جديدة) لتسوية تجاوز بنود هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية الوزارة نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والخفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بمرأى عايدى في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (١٨ مايس سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخفانية	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
أحمد محمد خشبة	محمد محمود	محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ٤١/٤

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

أما في الباب الأول فالتوقع حصول وفر في مجموع اعتماداته بمبلغ ٤٣,٢٦٠ ج . م ، غير أن اعتماد الخدمة الخارجين عن هيئة العمال في ميزانية الحاكم الشرعية يسفر عن تجاوز قدره ١,٣٩٠ ج . م . بسبب زيادة المساهيات الفعلية على متوسط الدرجات المدرجة في الميزانية .

وفيما على بيان أسباب التجاوز في الباب الثاني بمبلغ ١٧,٦٨٩ ج . م :

(١) زيادة حركة التنقلات من القضاة وأعضاء النيابة والموظفين وتجهيز رئاسة عضوية بلان الانتخاب .

(٢) زيادة المكملات الطيفية تبعاً لكترة الحوادث .

(٣) استعجار أمان كمال سموريات قضائية جديدة ومحاكم منشاء حديثاً .

(٤) مصاريف بلان تعديل القوانين وبلنة اليوبيل الذهبي للحاكم الاهلية .

(٥) مصروفات إضافية بمناسبة الأعياد الرسمية خصصاً على بند التربة .

والتجاوز في الباب الثالث بمبلغ ٩٦٠ ج . م يرجع إلى شراء أرض لمحكمة كرموز الاهلية والشرعية (٦٠ ج . م) وثلاثين مكتبة السيدة بسد تعلوا ومكتبة أخرى جار إنشائها (٢٥٠ ج . م) وشراء آلات مكتب لشراء الحاسبين والزراعيين للمعينين في السنة المالية الحالية (١٠٠ ج . م) .

والمقترح :

أولاً - استصدار قرار من مجلس الوزراء بقسوة تجاوز اعتماد الخدمة الخارجين عن هيئة العمال في ميزانية الحاكم الشرعية بمبلغ ١,٣٩٠ ج . م مقابل وفر في جملة الباب الأول من ميزانية الوزارة .

ثانياً - قسوة تجاوز البابين الثاني والثالث بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨,٦٤٩ ج . م يؤخذ من وفورات الباب الأول من الميزانية نفسها .

والجانب للمالية ترى الموافقة على هذا الاقتراح بشطريه وهي تشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبصفة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون للآزم لهذا الغرض ما

الرئيس
إسماعيل صدق

نص الاقتراح

ناحية المعصرة التابعة لحلوان تبعد عن محطة المعصرة خط حلوان بمسافة كيلومترو بينهما طريق خصوصي يمر في وسط المزارع ، ولا ينبغي أن هذا الطريق هو الوحيد بين البلدة التي يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف وكل أعمالهم بمصر وبين المحطة وهي تكاد تكون ضمن القاهرة .

لذلك أقترح توصيل المعصرة بالمحطة بطريق زراعي ووصفه بالمكادام لأنه يوصل للطريق الموصل بين القاهرة وحلوان ما

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧ أحمد أبو الفضل
عضو الشيوخ عن اللجنة

ملحق رقم ٤١

جلسة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله الخاص بإتداد مصرف بحر البقر من ناحية القرية من بورسعيد إلى القناة الداخلية لقناة السويس

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك) .

أحال المجلس بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة اقتراحا مقبلا من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله خاصا بإتداد مصرف بحر البقر من ناحيته القريبة من بورسعيد إلى القناة الداخلية لقناة السويس .

وقد بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في ٢٤ مايو و ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ بحضور مندوب من وزارة الأشغال العمومية .

وقد أبدى حضرة مندوب الوزارة ملاحظتين : (الأولى) أن لدى وزارة الأشغال العمومية مشروعات ملحية تتكلف نفقات طائفا أولى من هذا الاقتراح بالتقديم ، (والثانية) أنه قد يكون في الإلتزام المنوح لشركة ملاحية المتتلة ما يحول دون السماح بإنشاء هذه القناة .

وبعد المناقشة رأت اللجنة بإجماع الآراء أن الطريق الملاحي المقترح ذو نفع كبير ، وقررت أن تطالب إلى المجلس إحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية لتتولى بمحة وتقدير نفقاته ، حتى إذا ظهر أنها مستغلة . لم يكن فيه تعارض مع امتياز شركة ملاحية المتتلة تقوم بتنقيته في فرصة مناسبة ما

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

ملحق رقم ٤٠

جلسة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأشغال

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي الخاص بإنشاء طريق زراعي بين بلدة المعصرة والمحطة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك) .

أحال المجلس في جلسته ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة اقتراحا مقبلا من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي خاصا بإنشاء طريق زراعي بين بلدة المعصرة والمحطة .

وقد نظرت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ فأبدى حضرة مندوب وزارة الأشغال أن هذا الطريق خارج عن اختصاص الوزارة وأنه نابع لوزارة الأشغال .

فقررت اللجنة أن هذا الاقتراح سبق نظره لجنة المواصلات وأنه أثناء نظره أمامها أبدى حضرة مندوب وزارة المواصلات أن إنشاء هذا الطريق يدخل في اختصاص وزارة الأشغال .

فتأجل الفصل في الموضوع بجلسته أول يونيه سنة ١٩٣٨ حتى يتسنى التفاهم على رأى نهائى بشأن الوزارة المختصة .

وببجولة أول يونيه سنة ١٩٣٨ حضر حضرة مندوب وزارة الأشغال وأبدى أنه تظام مع وزارة المواصلات على أن هذا الموضوع من اختصاصها .

فقررت اللجنة بإجماع الآراء أن تشير إلى المجلس بإعادة هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات حيث انضج لها أن تلك اللجنة هي حقيقة المختصة بنظره ما

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

ملحق رقم ٤٢

جلسة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨)

قرار لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطي —
الذي كان عضواً بالجلس — انخلص بإنشاء كوبري على بحر
فاقوس وعمل نفق تحت خط السكة الحديدية ببندر فاقوس

(القررة: حضره الشيخ المحترم محمد علي أبو الجدايل الفدى) .

أحال المجلس بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة اقتراحاً مقدماً من
المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطي الذي كالت عضواً بالجلس خاصاً
بإنشاء كوبري على بحر فاقوس وعمل نفق تحت خط السكة الحديدية
ببندر فاقوس .

وقد بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨
بمضور مندوب من مصلحة الطرق والكباري . و بجلسته أول يونيه سنة ١٩٣٨
بمضور مندوبين عن مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الطرق والكباري
وبجلسته ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ بمضور مندوبين عن وزارة الأشغال العمومية
ومصلحة الطرق والكباري .

وبتلخص موضوع الاقتراح في طلب إنشاء نفق تحت السكة الحديدية
بفاقوس وطريق يوصل إلى جسر بحر فاقوس مع إنشاء كوبري على البحر
المذكور .

وقد أثناء المناقشة أبدى مندوبو السكك الحديدية ومصلحة الطرق والكباري
استعداد كل من المصلحتين لإنشاء النفق والطريق . الأول بمعرفة السكك
الحديدية وعلى نفقتها والثاني بمعرفة مصلحة الطرق وعلى نفقتها أيضاً .

أما الكوبري المقترح إنشاءه على بحر فاقوس فقد اقترح حصره مندوب
وزارة المواصلات أن يكون إنشاءه بمعرفة مصلحة الري وعلى نفقتها ، إلا أن
حضره مندوب وزارة الأشغال العمومية لاحظ أن إنشاء هذا الكوبري على
بحر ملاح مثل بحر فاقوس — بصرف النظر عن أي المصالح منغصة بإنشائه
الذي أو البديات — يتكلف مبلغاً كبيراً لا يتبره في الوقت الحاضر حالة
المرمان في المنطقة المراد إنشاؤه فيه ودأى أن يكتفى الآن بتوسيع
الكوبري الموجود على مصب بحر فاقوس بمصرف بحر البقر .

والجنة رأت بإجماع الآراء الموافقة على ذلك ، وهي تشير على المجلس بإحالة
هذا الاقتراح إلى وزارتي المواصلات والأشغال العمومية لتقوم الأولى
بإنشاء النفق والطريق ولتقوم الثانية بتوسيع الكوبري الحالي على مصب
بحر فاقوس في مصرف بحر البقر وذلك في فرصة مناسبة .

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

حضرة صاحب المحلى وزير الأشغال العمومية

أتقدم إلى مآلكم اقتراح يتصل بمجاة بورسعيد الاقتصادية وتلبية
الضرورة الحيوية لتلك الثغر الذي له قيمته بين ثغور الوطن — ذلك أن
هذا البلد تكسبه طبيعة موقعه الجغرافي على مدخل قناة السويس وعلى
البحر الأبيض المتوسط مركزاً يسهل في الدرجة الأولى من الثغور المصرية .
ويضاف من قيمة الموقع الجغرافي لبورسعيد من الناحية التجارية ذلك السيل
المنظم المتصل من البواخر الكبيرة التي تمر عليه بحالة لا يتنج بها غيره من
الموانئ المصرية . ولكن عدم توفر المواصلات بين بورسعيد وداخل القطر
قضى على جل ما يرجى من هذا الثغر وأقعدته الثغء الكثير من قيمته التي
لا بد أن تلازمه لو أنه انصل بداخلة القطر بطرق للمواصلات جديدة .

وإذا أضفنا إلى ذلك ثغوراً جديدة كبور سودان التي انشئت على البحر
الأحمر وأصبحت تنافس بورسعيد باعتبارها ثغوراً تقطع من البواخر التي تمر
عليها ظهرت أسباب الضيق التي يمانية بورسعيد وبدت الحاجة ماسة إلى
تقوية مركزه بتوضعه من أضرار هذه الملاحة يجعل بورسعيد سوقاً
للمواصلات ونجساره المديرات القريبة منها فيكون حلقة اتصال بين هذه
البلاد والبلاد الأجنبية .

ويمكن أن يتحقق الفرض المذكور بإنشاء طريق ملاحى بين بورسعيد
وداخلية القطر تآمل الطريق الملاحية المتصلة بالإسكندرية والمنشورة باسم
الترمة الخمومية . وهذا الطريق الذى أرى إليه موجود منه جزء كبير
وهو يسمى بمصرف بحر البقر ولكن مازالت يته وبين بورسعيد مسافة
غير متصلة تبلغ ٣٥ كيلومتراً .

وهذه الطريق تخرج لنا طريقاً ملاحية عظيمة لها نفعها التجارية
والاقتصادي فضلاً عن أن امتداد المصرف المذكور يخفف أراضى واسعة
صالحة للزراعة تباع وينجي منها ضرائب مستدبة وتخلق لنا على جانبيه
سكنتين زراعتين تطلان الشرقية ببورسعيد .

لذلك أقترح امتداد مصرف بحر البقر من ناحيته القريبة من بورسعيد
والواقعة على محاذة بحيرة أم الرشش ومطلة الكلاب حتى يتصل في بورسعيد
بإقناة الملاحية لقناة السويس ليتحقق بتتبع هذا الاقتراح ما أجمعه من
فوائد ولتساعد هذا بورسعيد على أن تزدى رسالتها كبناء لها اعتبارها
الكبير من الموانئ المصرية وخاصة كبناء التصدير بين داخلية القطر والبلاد
الشرقية كسوريا وفلسطين .

وتفضلوا مآلكم بقبول جميل الشكر وعظيم الاحترام

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة القناة
إبراهيم يوسف خط الله

نص الاقتراح

إن حركة المرور بفاقوس تكاد تكون معطلة أو مقفلة في وجه المسكرة لانحائها في طريق واحد مثل هذا البندر العظيم الذي تحطه السكة الحديدية شطرين ومناووات قطاراتها المستمرة في أوقات العمل .

وهناك ترى كل الأخطار في هذا المضيق العميق — فشل هذا البندر الزراعي والتجارى الكبير الذى يأتى في إزاداته للسكة الحديدية بأعظم مما تأتى الزقاقين — لا يترك للقضاء والقدر وهذا الإهمال الخبيث .

لهذا — اقترح على هيئة المجلس الموقر موافقتي على إنشاء كوبرى على بحر فاقوس تجاه المحكمة الأهلية وديوان الرى في مكان مؤمنة الى الآن — ومنه يمر قرق تحت خط السكة الحديدية الموضع بنحو ثلاثة أمتار عن سطح الأرض تجاه ديوان المركز ليندى هذا العمل ست مواصلات طرق زراعية — وفي ذلك تخرج لضغط حركة المرور بالبندر والبلاد المجاورة ومساعدة في امتداد العمران المستمر السريع ومنع للأخطار عن وسط البلد وتقريب البعيد من الطرق والمواصلات وحفظ للأرواح — وهذا هو أساس العمران والمصلحة العامة التى تشهدها حكومتنا الدستورية الحازمة المحبوبة وما يقتضيه طينا الواجب والأمانة التى تؤيدها لأمتنا وحكومتنا العادلة ما

١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ عضو مجلس الشيوخ فاقوس
على مصطفى الطاروطى

ملحق رقم ٤٣

جلسة يوم الاربعاء ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧
(٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين حزب
بجديد مسجد بناحية الحمادين أم عثمان مركز كفر صقر والحلقة
بوزارة الأوقاف

(المقترضة حضرة الشيخ المحترم عبد الزاق القاضي بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين حزب بجديد مسجد بناحية الحمادين أم عثمان مركز كفر صقر والحلقة بوزارة الأوقاف ، فبحثه اللجنة في جلستي ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ و ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ واتصلت في شأنه

بوزارة الأوقاف فأجابت كتاباً بأنها ستقن بالقيام بما يتطلبه هذا المسجد من الإصلاحات من الاعتدات المقررة لإصلاح المساجد بالقرى في ميزانية هذا السام .

وبعد الاطلاع على هذه الإجابة واقتت اللجنة على الاقتراح .

لذلك :

تقرت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وتبليغه إلى وزارة الأوقاف لتجديد المسجد المذكور ما

رئيس اللجنة
سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو دفع الاقتراح الاتى إلى المجلس في جلسته القادمة .
وتقبلوا احترامى ما

٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ الدكتور عبد الحميد أمين حزب

الاقتراح

بناحية الحمادين أم عثمان مركز كفر صقر مسجد كان يستعمل للصلاة مدة طويلة ولكنه منذ سنين قليلة تهتم وأصبح الآن في حاجة للتجديد فأرجو من وزارة الأوقاف إلحاقه بها وترميمه ليصبح صالحا للاستعمال ما
الدكتور عبد الحميد أمين حزب

ملحق رقم ٤٤

جلسة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧
(٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندى
بإصلاح مسجد الجعفرى بمدينة السويس

(المقترضة حضرة الشيخ المحترم عبد الزاق القاضي بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندى بإصلاح مسجد الجعفرى بمدينة السويس فطرته اللجنة في جلستي ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ و ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ واتصلت في شأنه بوزارة الأوقاف فأجابت كتاباً بأن تكاليف

سيد الرحمن فكّر بك وكل وزارة التجارة والصناعة وحضرة صاحب العزة محمود شاكر أحمد بك وكل وزارة الصحة (لإراق العامة) وحضرة صاحب العزة أحمد صديق بك المدير العام لمصلحة السياحة .

ثم اطّلت اللجنة على تقرير حضرة صاحب العزة محافظ دمياط انحصار بتحصين مصيف رأس البر - وللمختصين به هنا . ووافقت على المقترحات الواردة به عدا ما جاء به خاصاً بتتبع هذا المصيف لمجلس قروي ينشأ في عزبة البرج ورأت إبقاء المصيف بآجاء مجلس بلدى دمياط كما هو الآن على أن تتوجه إلى الحكومة بالرفقة في منع مجلس بلدى دمياط إعانة مالية سنوية تصرفها في تحسين المصيف المذكور .

أما من إنارة مصيف رأس البر بالكهرباء فقد أجاب حضرة صاحب العزة وكل وزارة الصحة للإراق العامة أن هذا المشروع يكلف الحكومة خمسة عشر ألفاً من الجنيهات في حين أن المصيف لا يتتبع منه إلا مدة أربعة شهور فقط .

أما عن إنشاء حاجز بمحاذاة الشاطئ الغربي للمصيف فقد قال عزته إن الوزارة وضعت حل المانية للتقرير المقدم من حضرة صاحب العزة محافظ دمياط وهي آخذة بتنفيذ ما فيه من بناء حاجز بمحاذاة الشاطئ الغربي المانع للسان من التآكل والتلشّش، والمعلوم أن مصلحة الموانئ والمناظر قد أوشكت الانتهاء من بنائه .

وقد أبدى حضرة صاحب العزة وكل وزارة الصحة للإراق العامة تحفظاً خاصاً بالترشّات اعتباراً أن الوزارة قائمة بتقرير يتأقّق إذا لم تجتهد التجربة خصمها .

أما عن توصيل المياه إلى المصيف فأجاب عزته أن الوزارة أدرجت في ميزانية عام ١٩٣٧ مبلغ ثلاثين ألفاً من الجنيهات لإنشاء محطة بساط لتوصيل المياه من دمياط إلى رأس البر .

وبالإجمال قال عزته إن الوزارة خذلت جميع المقترحات الواردة في تقرير حضرة صاحب العزة محافظ دمياط وانخاصة بها .

أما عن تحسين مصيف جمسه الواقع على البحر الأبيض المتوسط فقد أجاب مندوب مصلحة السياحة أن الوزارة ستفنى به بعد تحسين حال المصايف الأخرى .

أما عن سياسة تعمير المصايف على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر فقد أجاب حضرة المدير العام لمصلحة السياحة بأنه لم يضع بعد سياسة واضحة بخصوص المصايف وأنه ليس لدى المصلحة مانع من تقديم تقرير سنوي للحكومة عن أسباب تحسين المصايف المصرية وما يمكن عمله لتزيتها إذا طلب من المصلحة العناية بأمر هذه المصايف .

لذلك :

تقررت اللجنة قبول الاقتراح وهي تقترح دفعه لمصلحة المجلس الموقر لإحاثته إلى وزارة الصحة العمومية (لإراق العامة) ووزارة التجارة والصناعة لتتخذ كل منهما فيما يخصها مع التوصية بشتر المصايف المصرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والعناية بما هو موجود منها الآن .

رئيس اللجنة
عبد الفتاح الوزى

تجديد هذا المسجد قدرت بمبلغ ٥٠٠ ج ٣٠٠ وقد أدرج له ٥٠٠ ج ٣٠٠ في ميزانية الوزارة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية وأن الوزارة شرعت في الإجراءات المبدئية وأنه من وضع التصميم والمقايضات اللازمة كما أدرجت المبلغ الباقي اللازم لتجديد ضمن مقترحات ميزانية السنة المالية الحالية ويتم تجديد هذا العام .

وبعد الإطلاع على هذه الإجابة وافقت اللجنة على الاقتراح .

لذلك :

تقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وتبليغه إلى وزارة الأوقاف لتجديد المسجد المذكور .

رئيس اللجنة
سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بعد الصبح، أشرف بأن أحيط علم حضرتكم أنه يوجد بمدينة السويس مسجد يطلق عليه اسم "المصغرى" واقع في نقطة مهمة بالمدينة، إذ يجاوره المحكمة الأهلية والمدرسة الأميرية والمجلس المحل ومجلات تجارية كثيرة ومساكن مملوءة بالسكان، وفيه الكثير من المصلين وقد تهتمت أجزاء كثيرة من مبانيه وأوقفت فيه الشائعات الدفينة، وقد علمت أنه سبق لوزارة الأوقاف أن علمت عنه مناصرة لإصلاحه غير أنه لم يتم شيء لأن :

لذا :

أقترح إصلاح هذا المسجد للأسباب المبيته بهذا

٢٢ أغسطس ١٩٣٦
محمد لبيب أبو الجدايل
عضو مجلس الشيوخ

على رقم ٤٥

جلسة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
(٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة التجارة والصناعة

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمى الجزار بك بقيام مكتب السياحة بدراسة حال المصايف المصرية وتحسينها خصوصاً مصيف رأس البر وجمسه وتقديم تقرير سنوي

للمحكمة

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز عليم) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى لجنة التجارة والصناعة لبحثه . وقد درسته اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٥ أبريل و ١٤ و ٢٢ و ٢٩ يونيو و ٦ يوليو سنة ١٩٣٧ و ٢٤ و ٣١ مايو و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ . وحضره بعض هذه الجلسات حضرة صاحب العزة

نص الاقتراح

لمصر سواحل طويلة جدا على البحرين الأبيض والأحمر ، وعلى تلك السواحل أما كن ومدن تصلح لأن تكون من خير المصايف لأبناء البلاد .

والمصايف القليلة التي أنشئت يقصدها المصطافون فيجدون النقص فيها جليا واضحة ، من حيث أسباب الصحة ، وهوامل الراحة والترغيب فيجدهون فيها ويقصدون البلاد الأجنبية في الشرق والغرب ، وتخرج بذلك من جيوبنا عشرات الألوف من الجنيحات سنويا .

وكان الأول بمصر أن يمتحن بمصايفها غاية البلاد الأجنبية ، توفر للمصرين ما يصفرونه في الخارج ، ويحلمهم على أن يقيموا في بلادهم فتداول أموالهم فيما بينهم ولا تستعمل مصالحهم .

نحن نعلم أن كثيرا من الأقطار يحصل من مصايفه جنات ، واتخذ منها مورد رزق للأهال ، فيسئل لذلك جهوده ، وماله ، وأساليبه وعلمونه في إضرء المصطافين لارتياح داره والاصطاف فيها وتغذيلها على غيرها ، لأنه يعلم أن المصطافين يحملون معهم أموالا يبدلون بها حيث يقيمون ، ولا يفتنون بشئ من سبل استرداد الصحة والعافية .

فأقول بمصر أن تنق بلادها لغير أبنائها المصطافين ، وكذلك الذين يرتفون منهم بالبحر والمعاملة ، وبخاصة بعد أن علمنا أننا في حاجة كبرى لنقل أبواب من الرزق لأبنائنا .

ومثلا مصيف رأس البر تآكل من لسانه نحو كيلومتر ونصف لإمهاله مع أنه هو سبب جماله كما أنه خال من البحارى وغيرها من أسباب الصحة والترغيب .

فأقترح :

أن يخصص مكتب السياحة معظم عنايته لدراسة حال المصايف عامة خصوصا مصيف رأس البر وحده . وأن يتقدم للحكومة سنويا بأسباب تحسينها . وأن يدرس الأماكن التي تصلح للاصطاف على ساحل البحرين وأن يتقدم بطلب إنشائها .

يعمل هذا حفظا للصحة العامة وتوفيرا للأموال بين أبناء البلاد ما

١٠ سبتمبر ١٩٣٦

محمد طوى الجزار

ملحق

تقرير حضرة محافظ دمياط بمقترحاته

لتصنيف مصيف رأس البر في سنة ١٩٣٦

مقدمة

مصيف رأس البر القديم يمتاز بوقفه الجليل وهوائه النقي وشاطئه النظيف وجده من الضوضاء والنوعاء وهذونه الشام ، وهو عبارة عن مدينة تقام في كل عام مدة المصيف من العيش المصنوعة من الأغشاب والحصر بحالة محبة للغاية ومقسمة أحسن لتسبى على قطعة أرض مثثة الشكل ضلعها الأيمن نهر النيل السعيد (فرع دمياط) وضلعها الأيسر البحر الأبيض المتوسط ومدة التربة تساعد رمالها على تخفيف الجلو وقاوتها من الرطوبة التي يشع بها من مياه البحر قريبة من مدينة دمياط التي اشتهرت بصناعاتها الفاخرة وتشاطها اللجيب والتي تتوافر فيها وضواحيها كل أسباب الميشة الرخصة المائنة .

ويقع المصيف على بعد أربعة عشر كيلو مترا من دمياط . وللوصول إليه طريقان : طريق يجرى وقد أعمت له زوارق بخارية خاصة لنقل المصطافين ، وطريق زراعى تمر فيه السيارات لنقل المصطافين إلى الضفة الشرقية من النيل تجاه المصيف ، ثم يتقلون برىمطة القوارب إليه . لذلك كان المصيف في هذا الموقع القريب وبهذه المزايا النادرة من أحسن المصايف فأخذت تقبل عليه الكثير من العائلات المصرية والأجنبية الزائرة والمتوسطة حتى كان الإقبال عليه هذا العام كثيرا جدا بحالة لم يسبق لها مثيل ، إذ بلغ عدد المصطافين في شهر أغسطس اثني عشر ألف نسمة والذين زاروه أكثر من ثلاثين ألف نسمة . الأمر الذى اضطرنا لإنشاء منطقة خامسة والذي أوجب لإدخال تبدلات عليه بقدر ما دعت إليه الحاجة . ولكن إذا لم تتحرك الجهات الحكومية جديا من الآن للعمل على حفظ مكان المصيف فإنه بعد عدة سنوات مقبلة قد يتغير موقعه وتزول مزاياه بتآكل موقعه الحالي .

ولما كان من الواجب دوام العمل على تحسين مثل هذا المصيف الجليل . ولما تبيته في المدة التي اشتغلتها محافظا لدمياط ورئيسا لإدارة المصيف أقترح ما يأتى :

إنشاء رؤوس عند المصيب لمنع تآكل أرض المصيف

منذ عشر سنوات ابتداء تآكل في أرض المصيف عند المصب (اللسان) حتى بلغ أكثر من كيلومتر ، ولو استمر هذا التآكل في أرض المصيف لما كان لمصيف بمجائه الجبلية وجود للمستقبل ، والسفالة على موقعه فتترح عمل رؤوس عند المصب ودعومات في الجهة الشرقية أو الغربية تحفظه من التآكل ، ومثل هذا العمل يلزم لدراسته تكوين لجنة فيه مؤلفة من أعضاء من

وحرائق يكون ضررها جسيما وخطرها يلغا بسبب إقامة العيش من الحضر والأخشاب ، فضلا عن أنها أصبحت لا تنفق مع تقدم العمر الحالي . فذلك أقترح أن يشرح من الآن في درس مشروع إنارة المصيف بالكهرباء وقد أصبح ذلك يسيرا بسبب استغناء بلدية دماط عن أحد وابوراتها وبسبب استغناء بلدية المنصورة عن الشبكة الكهربائية القديمة ووجود مهعات كثيرة ليسا مستغنى عنها أيضا يمكن الانتفاع بها في هذا المشروع ، فأوصى بالاهتمام بدراسة هذا المشروع وتنفيذه على وجه السرعة حتى يمكن الانتفاع به في هذا العام .

علم الصياح لتجار السردين بتأجير أرض مصلحة الأملاك المجاورة للمصيف لمنع انتشار الذباب المتولد منها

اتخذت مصلحة الأملاك أن تاجر الأرض قضاء المجاورة لرأس البر من الجهة القبيلة لبعض الأفراد بقيمة زهيدة وهم يستغلون هذه الأرض بتأجيرها لأصحاب غازن السردين الذين يشغلونها ببضاعتهم التي ينشأ عنها وجود الذباب بكثرة ووضع يرضاته وهو الذي يتألم منه المصطافون دائما . وتكون تولد من الرمال خلف الخازن مدة الشتاء وهناك فكرة بأن هذه الرمال لو سقطت في النيل لانحدرت مع المياه الرأس وربما أفادت في تقليل التآكل من جهة المصب — لذلك نرجو ألا تأجر مصلحة الأملاك مرة أخرى هذه الأرض — وإن كان لابد من تأجيرها لإدارة المصيف مستغلة لتأجيرها بالقيمة التي تناسب مع حالتها أي بالقيمة التي سبق أن أجرت للنير بها .

جعل الفصل في المنازعات المدنية بين الماقلين والمصطافين من اختصاص مأمورية رأس البر

كثيرا ما يحصل خلافات بين الماقلين وبين المصطافين فيما يخص بلانشاء العيش واعدادها للسكن مثال ذلك :

١ — أن أحد المصطافين اتفق مع مقاو، على استلام العشة في يوم معين وحضر بناء على هذا الاتفاق مع عاقلة فلم يجد العشة قد أعنت فاضطر للترول في أحد الفنادق حتى يتم تجهيزها وفي ذلك ضرر كبير على المصطاف .

٢ — كثيرا ما يتفق المصطاف مع المقاو على أدوات معينة وعند استلام العشة لا يجد الأدوات المتفق عليها .

٣ — يسلم المصطاف رسما للقاول وشروطا لتنفيذها فلا يمتد المقاو كافة الاشتراطات .

فلن يمكن فض هذه المشاكل على وجه السرعة ، فنقترح أن تكون المأمورية القضائية في رأس البر (وزارة الحفائية) مختصة بالفصل في النزاع المدني وبصفة مستعجلة .

قسم البلديات ، ومن وزارة التجارة ، بصفتها الجهة الرئيسية لمكتب السياحة ، ومن وزارة المواصلات (المرافق) لاختصاصها بحري البوغاز ومن وزارة الأشغال لاختصاصها بحري النيل ومن وزارة المالية لتوفير المال اللازم صرفه في مثل هذا المشروع المفيد النافع .

مشروع المياه

الطريقة المثبتة الآن في توصيل المياه للمصيف هي قنطرة في حوض (استنة) من دماط لرأس البر ، ونظرا لكثرة المصطافين في هذا العام فقد كانت الاستنة تستغل عشرين ساعة في اليوم ، فإذا حصل حطل أو غرق لكان فيه تعرض المصطافين لضرر يلغ . ولتلاف ذلك نقترح العمل على مرعة توصيل المياه للجهة الشرقية منه — وهذا مشروع درسته الجهة المختصة (وزارة الصحة ، قسم المرافق القروية) فإذا تم هذا المشروع أمكن عمل مواشير ثابتة لتوصيل المياه للمصيف مع تخفيض أثمانها للحد المناسب .

ولهذه المناسبة نذكر أن وزارة الأشغال تطلب المصيف بجن حوض المياه (الاستنة) وقدره ٢٧٠٠ جنيه وهذا ثمن مبالغ فيه جدا ، بدليل أننا طلبنا من محافظة القناة الحصول على حوض لياه (استنة) بالإيجار، سته مائة متر كمعة الموجود الساعدة في قنطرة المياه للمصيف ، فأجابنا إحدى الشركات بأن ليسا استنة ممددة ونتمها يبلغ ثمنها ستة جنيه وكسور . فقلادة على أن المبلغ المطالب به مبالغ فيه ويصيب بحة من جديد فإن ميزانية المصيف لا يمكن أن تحصل سة هذا المبلغ ، ولذا نرى أن تتجاوز الحكومة (وزارة الأشغال) المصيف عنه حتى يمكن أن يقوم ببناء المشروعات الضرورية الهامة .

تعميم طريقة الترتيبات بدلا من طريقة الأقباص في الدورات الصحية

اقتريحت مصلحة الصحة استعمال المراحيض القفصية وقد استعملت فعلا في هذا العام والذي قبله فأفادت نوما ما إلا أنه توجد طريقة أحسن وأفضل منها وهي طريقة توصيل المواد والمياه لأودية التفتيش تبنى بالأسمنت وتصل إلى بريل مقفول من أسفله متصل ببريل آخر (طريقة الترتيبات) وقد جربت هذه الطريقة في العشة السكنى وفي السلطنة وفي بعض العيش فكانت أحسن وأفضل من طريقة الأقباص . ولذا نرجو اتباعها حتى يمكن عمل جاري ثابتة متى عمل على بقاء مكان المصيف كما تقدم ومتى وجد المال الكافي لمثل هذه العملية .

مشروع الإنارة

لدى إدارة المصيف حوالي ثمانين لبة غازية (جلوبات برقوا كس) اتخذت تسليمها للمقاو ليقوم بإدارة المصيف بها ، ولبات أخرى من المصنف كالمية لإنارة المصيف .

وقد اشترت هذه البات من نحو عشر سنوات فأصبحت غير صالحة للاستعمال وتوملاوة على ذلك فإن إنارة المصيف بهذه الطريقة قد تحدث أخطارا

لخص أدوات إنشاء العشش وفرشها قبل إقامتها

سمعت شكوى كثيرة من المصطافين بأن المقاولين يشتغلون العشش من أدواتهم القديمة وبعضها يكون عشرا بالمكررات والبقى . لذلك نرى أن تختص الجهة الصحية بفحص أدوات إنشاء العشش وفرشها قبل إقامتها وإعدام ما يكون منها ملوثا حفاظا للصحة العامة وإراحة المصطافين .

المواصلات خارج المصيف

أقرب محطة للصيف هي محطة ديباط التي تبعد عنه نحو أربعة عشر كيلومترا ، ويمكن الوصول إلى المصيف إما بجرا بواسطة الزوارق البخارية وأما برا بواسطة السيارات — وقد اعتادت إدارة المصيف أن تعلن عن الطريق البحرى وتتفق مع متعهد نقل الركاب والبريد واشترطت عليه توفير اللازم لراحة المصطافين ، ولكنها تركت الطريق البرى وهو أهم وأسرع في النقل إلا أنه يحتاج إلى عناية وتوسيع .

وقد علمنا بأن مصلحة الطرق وجهت اهتماما إليه وقررت توسيعه ليكون صالحا لمقاومة السيارات خصوصا الكبارى ، فإحدا لومت ذلك في العام القادم ، وعلاوة على ذلك نرى الاتفاق مع الشركات التي تستغل هذا الطريق على شروط تضمن راحة المصطافين — تحمدا فيها الأسهمار لنقل العشش والركاب ومنع التنافس المضر كما هو الحال في الطريق البحرى ، وأن يمين مراقبون للملاحظة تنفيذ هذه الشروط بالدفعة .

المواصلات داخل المصيف

يوجد شريط (تروى) بلغ طوله هذا العام حوالى ٥٠٠٠ مترا ولكنه لا يعم المصيف ويجب زيادته إلى ٩٠٠٠ مترا حتى ييسر تصميمه وإنشاء خط دائرى للترعة على البحر والزيل يمر بواسطة قاطرة كالتى كانت مستعملة في المعرض الزراعى — لأن تشغيله بواسطة البغال ، فضلا عن أنه غير صريح وهو غير صريح ولا يتسع إلا لعدد قليل .

الأمن العام

بالنسبة لزيادة الأقبال على المصيف هذا العام اضطررنا لإنشاء نقطة بوليس ومطافىء ثانية في الجهة الغربية وضوحت المراقبة على الوافدين على المصيف حتى كان الأمن في هذا العام حسنا للغاية ولم تحدث حوادث ذات بال — إلا أننا لاحظنا أن طريقة تعيين القوات من بلكات خضر الأقاليم وتغييرها في كل خمسة عشر يوما غير مجدية — بل كانت تضر بحالة الأمن — لذلك أرى أن تكون قوة البوليس اللازمة للصيف في المستقبل مكونة من ضابط برتبة البزباشى وصابط برتبة اللازم وخمسين صف وعاكر يكون منهم ستة يحسنون القراءة والكتابة — لتشغيلهم بلكات أمناء من التريحية — وأن تبنى هذه القوة طول مدة الصيف بدون تغيير .

المتنزهات

مع الأعياد الشديدة وجدنا المصيف محروما من المتنزهات والأماكن الصومية التي يمكن أن يأوى إليها المتزعمون . وأوجدنا في هذا العام متنزها بدعيا فوق الطاوية . وأقنا بجواره كشكا كان يقصده كثير من الزوار الذين لم تسمح ظروفهم بالتزول في الفسفاق أو العشش لأخذ راحتهم . ونرى الأفكار من هذه المنشآت عند اتعام عملية المياه حتى تكون ملائمة عامة .

الرياضة والملاهى

اعتادت إدارة المصيف إقامة حفلة رياضية في كل عام ولكن هذه الحفلة ليست كافية للترويج عن نفس المصطافين — ويؤمن وضع برنامج لسلسلة متتابعة من المسابقات الرياضية المنتهية من وقت لآخر كالسباحة والتجديف وعلافا من الرياضات المسلية — أما الملاهى فقد اعتاد بعض أصحاب الفنادق استئداء بعض الفرق التمثيلية من الدرجة المتوسطة خوفا من زيادة التكاليف — واللازم عمل التسهيلات والمساعدات لهم حتى يتمكنوا من إقامة حفلات أسبوعية لأشهر الخريف والخريف — وأن يرصد مبلغ في الميزانية لتشجيع مثل هذه الحفلات .

إعانة الحكومة المالية للصيف

جميع المصايف تقريبا تتبع مجالس بلدية أو محلية ذات إيراد ثابت منه إعانات الحكومة ما عدا مصيف رأس البر فيحرم من إعانة الحكومة ونرى أن يتقرر له إعانة مالية من الحكومة سنويا . وسنعمل من الآن على إنشاء مجلس قروى في ضمنية البرج المقابلة للصيفين الجهة الشرقية ، وفي هذه الحالة يمكن أن تتبع المصيف للجلس القروى عند إنشائه .

الدعاية

لم تعمل أية دعاية للصيف خلاف النشر في الجرائد عن توزيع العشش بينا أن المصايف الأخرى تقوم بدعائيات واسعة النطاق للحصول على أكبر عدد من المصطافين . لذلك نقترح أن يقوم مكتب السياحة بالاشتراك في هذه الدعاية ، وأن تصمم بطريق النشر في الجرائد والحفلات وبمثل نشرات توزع في جميع أنحاء القطر جزاء المصيف .

عمل مسابقة عن تخطيط جديد للصيف

طريقة تخطيط رأس البر طريقة قديمة وقد عملت فيها بعض التبديلات في المنطقة المستعملة ولما كان أغلب المصطافين يريدون السكن دائما على الشاطئ أو في الصف الثاني على الأكثر — نقترح أن تعمل مسابقة لتخطيط منطقة المصيف بمجاله تتفق مع رغبات المصطافين — وأن تكون لجنة في البلديات لمراجعة المسابقات واختيار الأيمن منها .

فالحكمة ترى حفظ هذا الاقتراح على أن يتناقص به عند النظر في مشروع الحكومة . وهي ترجو إلى المجلس أن يقرها على هذا الرأي .

السكبر البرلاني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد الغازي عبد ربه

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بند الصحة - أرجو التفضل بمرض اقتراحى هذا على مجلس الشيوخ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الجاري عليه العمل الآن هو أن جميع الموظفين - عدا المعينين منهم بأمر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء بالنسبة للتعيينات الاستثنائية - يمينون بقرار وزاري أو بقرار من رئيس المصلحة ، والوزير في الواقع هو الذي يمين الأغلبية الساحقة من الموظفين والمستخدمين التابعين لوزارته بملك ترقيةهم وقلمهم - وقد يرى غير بعيد النظر أن هذه سلطة طبيعية إذ أن الوزير هو الرئيس الأعلى لوزارته وهو المسؤول أمام البرلمان - إلا أنه لا يؤمن أن الوزير البرلاني ليس رجل إدارة غلب ، بل هو قبل كل شيء رجل سياسي يقتضى إلى حزب معين .

ولم يبق لي كرسى الوزارة في الغالب إلا بعد نجاحه في دائرة من الدوائر وتأيد أصهار عديدين وهؤلاء يطالبونه إذا وصل أن يأخذ بيدهم وأن يفتح لهم أبواباً بلانهم وأقاربهم وأصحابهم أبواب الوظائف وهو لا يثق في الحكم إلا بتأييد الثواب وهؤلاء أيضاً أقارب ومطالب وشغاف ورجاء فلا يمكن أن ترجو من الوزير البرلاني (وهذا أصله السياسي) والأهواء السياسية تتجاهله من كل جانب - أن يحرر من استغلاله لسلطانه من كل اعتبار سياسي وألا ينظر في مسائل التمييز والترقية إلا للكفاية والصالح العام وحده .

ولا يمكن أن تستقيم الأمور وبضى على المحسوبة في الوظائف ولا يمكن أن يصبح أساس التمييز والترقية الكفاية والجدارة لا الاعتبارات الأخرى إلا إذا ضيقنا إلى أقصى حد الاختصاصات الاستثنائية المعطاة لمجلس الوزراء في هذا الصدد ورفضنا عن كاهل الوزير السياسي هذه السلطة ، سلطة التمييز والترقية في الوظائف العامة وعهدنا بها إلى هيئة فنية دأمة لا تعرف السياسة في الوظائف والتوظف وما ترتب على ذلك من الآلة الحكومية ووجع الإدارة وإرهاق الوزراء بمطالب لا حدة لها .

وأما يمكن من اختصاص هذه الهيئة الفنية أيضاً النظر في أمر نقل الموظف إذ أن الوزير في مصر يجمع بحق بكاد يكون مطلقاً في نقل الموظفين التابعين له من جهة لأخرى ومن الديوان العام إلى الأقاليم وكثيراً ما استعملت الوزارات المتعاقبة هذه السلطة أيضاً تكملة بعض الموظفين الذين تشك في ميولهم السياسية نحوها وهذه السلطة أيضاً تكملة بعض الوزراء يتصرف فيها بمفرده كثيراً شاء بل يجب في يتعلق ببعض فئات من الموظفين على الأقل كالقضاة أن يؤخذ في ذلك رأى لجنة فنية بعيدة عن الأهواء .

لهذا :

أقترح أن يكون التمييز لجميع الوظائف المدنية على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف ووقاية وتنظيم لجنة مكونة من ثلاثة من كبار الموظفين تراعيهم

وضع نظام للقاولين منهم من أخذ عيش بأسماء مستعارة

الطريقة الخفية الآن في توزيع المشى . هي أن التقدم على قلمه والياق يوزع بحسب الطلبات وتاريخ ورودها إلا أن بعض المقاولين اعتادوا أن يستكتبوا طلبات من بعض المصطافين السابقين وغيرهم من الأعيان وكبار الموظفين ليتمكنوا من حجز قطع ليحيا بأمان أمل مما اشتروا به أو لالزام المصطافين ببناء عيش بمقرتهم بالسمر الذى يرغبونه أو بأسماء مرتفعة بهذه الطريقة يتكون كثيرا من المواقع الهامة بالمصيف ويستأثرون بتوزيعها ولعلاج هذه الحالة تقترح حصر المقاولين وتكليفهم بالحصول على رخص من إدارة المصيف ودفع تأمين بنسبة المشى التى يقيمونها حتى إذا وقع منهم أية مخالفة من هذا القبيل تسحب رخصته ويصادر تأمينه ويمنع من إقامة المشى .

ولهذه المناسبة قد نبها بعمل حصر عن أجروا القطع وعن شغلوا حد ، القطع فعلا وعن أجروا وأعطوا فبرم أو لقاول وذلك لمرفة مدى تلاعب هؤلاء المقاولين .

هذه هي الاقتراحات التى أرى فيها مصلحة المصيف - وأرجو أن تنال حابة الجهات المختصة ما

عائظ دمياط

١٠ أكتوبر ١٩٣٦

ملحق رقم ٤٦

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المسألة والجمارك

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك يحصل التمييز لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة

(الذى حضره الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

بجلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المسألة والجمارك الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك يحصل التمييز لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة .

بمقتضى اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المتعقبة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ وراأت أنه ما دامت الحكومة تعمل على إنجاز التشريع الخاص بالتوظيف وشؤون الموظفين وأنها ستقدم به وشيكا إلى البرلمان يجرى الفراغ من إصداره .

وبما أن التشريع المنتظر يجب أن يشمل على جميع القواعد التى تتعلق بكيفية اختيار الموظفين وتعيينهم وما إلى ذلك .

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام ، أرجو سعادتكم عرض اقتراحى هذا على المجلس المحترم .
وتفضلوا بقبول استراعى .

تحققت بعد طول الاختيار أن من الأسباب المباشرة لإسقاط أغلب الوظائف المحسوبيات ، فالتعريف والترقية والقتل والعزل كل هذه أسباب تسقط الوظائف . لهذا بحثت في غير الطرق لاجتناب هذه الأمور فوجدت أن إنجلترا مثلا استعملت العقود السداد ، في أمر الترقية وصارت الترتيبات والملاوات لا تقوم إلا على الجدارة إما بناء على امتحانات مسابقة وإما بناء على تقارير سنوية يقدمها الرؤساء — وهذه التقارير التي يقدمها الرؤساء عن كل موظف في معاد معين من السنة تحوى بيانات معينة بدقة تامة لأشلوب خاص لتسهيل الموازنة بين كفاءة الموظفين — فيذكر في التقرير السنوي عن كل موظف ملاحظات الرئيس بالنسبة للصفات الآتية : البراعة — الشخصية (Personality) — قوة الخلق (Force of Character) — التمييز وحسن الحكم على الأشياء (Judgment) — الاستعداد لتحمل المسؤولية — الابتكار — الدقة — الخلق — اللباقة — حسن الإدارة — الإخلاص — السلوك في العمل الرسمى — درجة الأهلية للترقى لدرجة أعلى .

ولكل صفعة من هذه الصفات في إنجلترا ثلاث درجات : دون المتوسط — والمتوسط — وفوق المتوسط . ويرفع الرئيس المباشر على التقرير كما يرفع عليه رئيس المصلحة كلها . وهناك جلسة مؤلفة من مدير إدارة الموظفين أو نائبه ورئيس المصلحة انجليزية بها الوظيفة وواحد أو أكثر من الموظفين ذوي الخبرة والمكانة يبينهم الوزير بمقتضى هذه اللجنة بالأطلاع على التقارير والموازنة بين أصحابها وتوصى على من تراه أهلا للترقية .

وهذا النظام الذى طبقته إنجلترا منذ أكثر من مائة عام ولم تعد عنه الآن كان له أحسن النتائج شهادة الجميع من إنجليز وأجانب — فلم لا تأخذ به مصر بعد أن خرج رأى العام مما نحن فيه لا سيما وأن أثر النظام الإنجليزي الذى أوحته له لا يقتصر فقط على الوظائف وسير العمل الإدارى بل وعلى النظام البرلمانى نفسه إذ أصبح الأفراد والأصهار يفضلون حزبا من حزب لغيره المنافع المادية التي يتصورونها منه عند تولي الحكم لسياساته القوية ولكيفية مبالغه لوسائل العامة فتطورت الأحزاب باستعداد ذوي الحاجات الشخصية والمآرب القانية الذين لا يخشون في سلك حزب من الأحزاب إلا لاصطياد المنافع .

لهذا :

أقترح أن تقوم الترتيبات والملاوات لموظفى الحكومة على الجدارة بالطريقة للهيئة بهذا وهى التبعة في إنجلترا وبذلك تنفي شر المحسوبيات التي خرج منها الناس .

وتفضلوا بقبول فاتى استراعى

٦ أبريل سنة ١٩٣٨

أحمد الديوانى

عضو مجلس الشيوخ

ومدلتهم فوق كل رتبة — وهذه الهيئة تكون مستقلة عن جميع الوزارات ويعيد عنها تدخل الأحزاب وتكون مهمتها وضع مناهج امتحانات المسابقة اعتناء الدخول فيها بترتيب الناجحين ولا يستثنى من ذلك إلا حالات محصورة كالمناصب التي تتطلب خبرة فنية استثنائية ، وأن يكون من اختصاص هذه اللجنة النظر في أمر قتل الموظفين .

٦ أبريل سنة ١٩٣٨

أحمد الديوانى

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٤٧

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المسالية والجمارك

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك
بالقواعد التي تقوم عليها الترتيبات والملاوات لموظفى الحكومة

(المقررة حضرة الشيخ المحترم أطون البعل بك)

أحال المجلس مجلسه المتقدمة في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ إلى لجنة المسالية والجمارك الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بالقواعد التي تقوم عليها الترتيبات والملاوات لموظفى الحكومة .

وقد بحثته اللجنة بمجلسه المتقدمة في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ ورأت أنه قد سبق لها التعرض لمثل هذا الموضوع في الاقتراح بمشروع القانون الذى سبق تقديمه في هذا الشأن وأنها قررت حفظ ذلك المشروع نظرا لما طرأ من قرب تقديم الحكومة لمشروعها الذى سيتناول مجموع القواعد الخاصة بالتوظيف والموظفين .

ولما كان لا يطرأ بعد ما يحل اللجنة تعديل من رأيها السابق خصوصا وهى تعلم أن الحكومة جادة في إنجاز مشروعها لتقديمه إلى البرلمان فهى لذلك ترى حفظ هذا الاقتراح حتى تتقدم الحكومة بمشروعها وتنتد يمكن الاستئناس بما ورد في هذا الاقتراح .

واللجنة ترجو أن يقرها المجلس على حفظ الاقتراح .

رئيس اللجنة

محمد الحنازى جدد به

السكرير البرلمانى

أطون البعل

وحيث إن المصلحة تقترح تسوية هذين التجاوزين من الوفر المنظور حصوله في مجموع بنود الباب الثالث من ميزانيته الذي يسمح ذلك .

هكذا ترى اللجنة الواقعة على فتح الاعتماد المطلوب وترجيح من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي اقترعها مجلس النواب ما

السكرير البرلمان
رئيس اللجنة
محمد المغازي صبره

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الفرع ١ "السكك الحديدية" اعتماد إضافي قدره ٦٥٠,٠٠٠ ج. م (خمسة وستون ألف جنيه) منه ٥٠٠,٠٠٠ ج. م في الباب الأول و ١٥٠,٠٠٠ ج. م في الباب الثاني لتسوية تجاوز هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - كل وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أوصحت مصلحة السكك الحديدية بكتاب تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ أن مجلس إدارتها وافق بجلسته المنعقدة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٨ على تجاوز اعتمادات ميزانيته للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ قدره ٦٥٠,٠٠٠ ج. م منه ٥٠٠,٠٠٠ ج. م في الباب الأول و ١٥٠,٠٠٠ ج. م في الباب الثاني .

فالتجاوز في الباب الأول يرجع إلى أنه قدر في الميزانية مبلغ ١٣,٢١٢ ج. م قيمة المنظور عدم إتمام صرفه ولوسائل طارئة لم تكن ملحوظة عند إعداد مشروع الميزانية تبين أنه سوف لا يتحقق من هذا المبلغ سوى ١٣,٢١٢ ج. م فقط وعليه تستدعي الحال تجاوز اعتمادات هذا الباب بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج. م للأسباب الآتية :

(أولا) تقرر منح عمال اليومية في مختلف فروع المصلحة علاوات بنسبة ١٠٪ من أجورهم الحالية وتعديل نظام إجازاتهم وزيادة أجور من فصل منهم سياسيا بمقدار ٣٠٪ ليصلوا لما كانوا يستولون عليه قبل فصلهم

ملحق رقم ٤٨

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

من مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ميزانية مصلحة السكك الحديدية لتسوية تجاوز البابين الأول والثاني

(المقرر حضوره ففتح المحترم أعلن الجدل بك)

بجلسة ٣١ يونيو سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٦٥٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ منه ٥٠٠,٠٠٠ ج. م في الباب الأول و ١٥٠,٠٠٠ ج. م في الباب الثاني لتسوية تجاوز هذين البابين من وفورات الباب الثالث .

فبحثت اللجنة في اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء، والمصلحة صوبتها بهذا التقرير، تبين منها أن مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية وافق بجلسته المنعقدة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٨ على تجاوز اعتمادات ميزانيته للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ قدره ٦٥٠,٠٠٠ ج. م منه ٥٠٠,٠٠٠ ج. م في الباب الأول و ١٥٠,٠٠٠ ج. م في الباب الثاني .

ورجع التجاوز في الباب الأول إلى عوامل طارئة لم تكن ملحوظة عند إعداد مشروع الميزانية إذ قدر في الميزانية مبلغ ١٣,٢١٢ ج. م قيمة المنظور عدم إتمام صرفه وتبين أنه لن يتحقق من هذا المبلغ سوى ١٣,٢١٢ ج. م فقط وعليه تستدعي الحال تجاوز اعتمادات هذا الباب بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج. م نأشأ من منع عمال اليومية في مختلف فروع المصلحة علاوات بنسبة ١٠٪ من أجورهم، وتعديل نظام إجازاتهم وزيادة أجور من فصل منهم سياسيا بمقدار ٣٠٪ تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في يولييه وسبتمبر ونوفمبر سنة ١٩٣٧، وإلى تحسين حالة طائفة القادرين والسائقين وحسنه الروايات وبعض الطوائف الأخرى في قسم الحركة وإلى تحسين حالة فئات الخدمة الخارجيين عن الهيئة في مختلف فروع المصلحة الذين يقومون بأعمال فنية، وذلك بمخصصهم علاواتهم اليومية في مبالغ استحقاقها تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٧

أما التجاوز في الباب الثاني وقدره ٥٠٠,٠٠٠ ج. م فمرجه إلى أن ما أدرج تحت بند ١١ منه "مساكنات ومكافآت" وهو اعتماد قدره ٧٠,٠٠٠ ج. م لمكافآت الخدمة المرفوقين . لم يكف لصرف هذه المكافآت لأربابها بسبب الاستغناء عن خدمات كثير منهم أو الذين بلغوا السن القانونية وكذلك الذين انضمت منهم لياقتهم طلياً .

ويؤخذ هذا الاعتقاد الإضافي من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

مديرى الميزنة ٣ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ (٢ يونيو سنة ١٩٣٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
محمد حلمى عيسى	محمد محمود	محمد محمود

مرة ١٦٥ - ١٦٦/١٤

مصر لى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ملحق رقم ٤٩

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمشاركة

من مشروع قانون يفتح احتياذ إضافي بمبلغ ٣٨,٢٩٣ ج. م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة
المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية"
لتسوية تجاوز بعض البنود

(الغرض خضرة الشيخ المحترم أنظرون الجمل بك)

بمجلس ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب يفتح احتياذ إضافي قدره ٣٨,٢٩٣ ج. م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة المواصلات"
فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض
البنود .

فبحثه اللجنة في اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة
المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء والملحقة بصورتها بهذا التقريرتين منها أنه
عند بحث حالة احتياذات مصلحة البريد أضحى أن هناك تجاوزات في بنود
الباب الثانى من الميزانية بمبلغ ٣٨,٢٩٣ ج. م وقد كان ذلك نتيجة لانتفاع
تعلق الأعمال ولإعداد الخصمجات والرسوم لمنع الطوائع المحلة بصورة
جلالة الملك وإصدار طوائع تذكارية بمناسبة إلقاء الاختيازات ولصرف

وفلك بناء على قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ يولييه و ٥ سبتمبر
أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ وهتدر المبالغ المنصرفة على هذا الأساس بنحو
٨٢,٣٠٠ ج. م .

(ثانيا) تحسين حالة طائفة القوادين والسواقين في حنسة الواورات
وبعض الطوائف الأخرى في قسم الحركة ويقتدر المنصرف بنحو ١٣٧٤٨ ج. م .

(ثالثا) تحسين حالة فئات الخدمة الخارجين عن الميعة في مختلف فروع
المصلحة الذين يقومون بأعمال فنية وفلك بمنحهم علاواتهم الدورية في
مبدأ استحقاقها بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٦
ويقتدر المنصرف بنحو ١٧٠,٧ ج. م .

أما التجاوز في الباب الثانى وقدره ١٥,٠٠٠ ج. م فيرجع إلى أنه أضحى
تحت بند ١١ منه "مماشات ومكالات" احتياذ قدره ٧٠,٠٠٠ ج. م .
المكالات الخدمة المرفوعة ولم يكف هذا الاعتياذ لصرف هذه المكالات
لأربابها بسبب الاستثناء من خدمات كثير منهم أو الذين بلغوا السن القانونية
وكذلك للذين اتضحت عدم لياقتهم طيا .

وتفترح المصلحة تسوية التجاوزين المشار إليهما من الوفر المنظور حصوله
في مجموع بنود الباب الثالث من ميزانيتها الذى يسمح بذلك .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة عليه وهى تشرف
برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون يفتح الاعتياذ
الإضافى المطلوب وقدره ٦٥,٠٠٠ ج. م

الرئيس

السكبر

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٣٨

مرسوم بمشروع قانون

بفتح احتياذ إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدّم بامتنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات
والطليغونات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القوم ١ "السكك الحديدية"
احتياذ إضافي قدره ٦٥,٠٠٠ ج. م وخمسة وستون ألف جنيه) سنة ٥٠,٠٠٠ ج. م
في الباب الأول ١٥,٠٠٠ ج. م في الباب الثانى لتسوية تجاوز هذين البابين .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفر بحث حالة اعتمادات ميزانية مصلحة البريد لسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ عن النتيجة الآتية :

الاعتداد المدرج في الميزانية	المنظور صرفه	التجاوز	الوفر
جيب	جيب	جيب	جيب
٤٨٤٣٧٩	٤٧٩٧٠٣	—	٤٥٧٦
٢٣٣٨٨١	٢٧١١٧٤	٣٨٢٩٣	—
٤٠٣٢	٢٨٢٠	—	١٢١٢
٧٢١١٩٢	٧٥٣٦٩٧	٣٨٢٩٣	٥٧٨٨

وفيما يلي بيان البنود التي حصل فيها التجاوز والأسباب الداعية لذلك :

الباب الثاني :

١٤٩٦ في البند ٢ (مصاريف انتقال وبدل سفر) لاتساع نطاق الأعمال وعدم كفاية الاعتماد المدرج في الميزانية .
١٦٩٣ في البند ٧ (تشغيل طوايح البريد) لإعداد التصميمات والرسوم لصنع الطوايح المحلاة بصورة جلالة الملك وتشغيل كليات إضافية منها وإصدار طوايح تذكارية بمناسبة إلغاء الامتيازات .

٣٣١١٥ في البند ١٢ (نقل إرساليات البريد وغيره) لصرف رسوم المرور المستحقة للحكومات على المراسلات عن سنة ١٩٣٦ وأجور نقل الإرساليات الخارجية الواردة بالمرور عن طريق القطر المصري لشركات الملاحة عن ستي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ وقد تأخر الصرف للسنة الحالية انتظاراً لظهور نتيجة الإحصاء الذي يحدد هذه الرسوم والأجور على أساسه .

١٤٩٣ في البند ١٤ " مصاريف ثرية " لتكاليف صنع لوحات تذكارية لمؤتمر البريد الدولي سنة ١٩٣٤ ولتكاليف إقامة الزينات بمناسبة الأعياد الرسمية وغير ذلك من النفقات الطارئة غير المنظورة .

٦٧٣ تجاوزات صغيرة مختلفة في بعض البنود .

٣٨٤٧٠

وغيره في بعض البنود الأخرى من الباب نفسه .

١٧٧

صاح التجاوز .

٣٨٢٩٣

أما في الباين الأول والثالث فالتوقع حصول وفر قدره ٥٧٨٨ جنيهاً منه ٥٧٦٦ جنيه في الباب الأول و ١٢١٢ جنيه في الباب الثالث .

بناء عليه تطلب وزارة المواصلات فتح اعتماد إضافي قدره ٣٨٢٩٣ جنيهاً لتغطية تجاوزات بنود الباب الثاني من ميزانية مصلحة البريد لسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ على أن يؤخذ جزء من هذا الاعتماد مقداره ٥٧٨٨ جنيه من وفورات الباين الأول والثالث من الميزانية نفسها .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب على أن يؤخذ ما يزيد على وفورات الباين الأول والثالث من وفورات الميزانية العامة .

وسوم المرور المستحقة للحكومات على المراسلات وأجور نقل الإرساليات الخارجية الواردة بالمرور عن طريق القطر المصري لشركات الملاحة وتكاليف إقامة الزينات بمناسبة الأعياد الرسمية وغير ذلك من النفقات الطارئة غير المنظورة .

وحيث إن هذا التجاوز يقابله وفر في الباين الأول والثالث من الميزانية نفسها قدر يبلغ ٥٧٨٨ ج . م وأن وزارة المواصلات تقترح فتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٨٢٩٣ ج . م على أن يؤخذ جزء من هذا الاعتماد مقداره ٥٧٨٨ ج . م من وفورات الباين الأول والثالث من الميزانية نفسها .

وبما أن وزارة المالية قد وافقت على فتح الاعتماد الإضافي اللازم على أن يؤخذ ما يزيد على وفورات الباين الأول والثالث من وفورات الميزانية العامة .

لذلك ترى اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي اقترحتها مجلس النواب ما

السكرتير البرلمان
أطون أبجل
رئيس اللجنة
محمد المازني جديده

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدروه .

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ " وزارة المواصلات " فرع ٢ " البريد " باب ٢ " مصاريف عمومية " اعتماد إضافي قدره ٣٨٢٩٣ ج . م (ثمانية وثلاثون ألفاً ومائتان وثلاثة وتسعون جنيهاً) لتسوية تجاوزات بعض البنود في هذا الباب .

ويؤخذ جزء من هذا الاعتماد الإضافي قدره ٥٧٨٨ ج . م من وفورات الباين الأول والثالث من ميزانية الفرع نفسه والباقي وقدره ٣٢٥٠٠ جنيهاً من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام المولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين المولة .

ملحق رقم ٥٠

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

(٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام القود في البلاد المصرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أطولون الجليل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه المتعددة في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام القود في البلاد المصرية .

وفي اليوم نفسه بحثت اللجنة مشروع هذا القانون وبالاطلاع على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (والملاحقة صورتها بهذا التقرير) تبين أنه سبق أن عدل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ في سنة ١٩٣٣ وذلك بإضافة قطعة جديدة من النيكل قيمتها مليون ونصف المليون إلى القود المصرية وهي من القطع غير المتقوية .

وقد اتضح أنه يصعب كثيرا التعامل بالقود غير المتقوية التي من فئات صغرى في أقاليم السودان الجنوبية . ولهذا رأيت وزارة المالية أن تسهل على سكان هذا الجزء سبل التعامل بسك عملة من النيكل مقبولة من فئة المليون على أن يكون مشابها في الحجم والوزن للملحوظ القديم والذي لا يزال يتداول في مصر حتى الآن على أن يستمر سك قطع من فئة المليون من البرونز وعلى أن تتداول القطعتان في مصر والسودان .

وقد وافق مجلس النواب على مشروع القانون ، وهذه اللجنة توافق عليه وترجو أن يتخذ المجلس على رأيا في المشروع كما ورد من مجلس النواب

رئيس اللجنة

محمد المنازلي جد ٩٥

السكرير البرلمان

أطولون الجليل

وتشرف اللجنة برغب وأيا هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .
ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون يفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه

الرئيس

السكرير

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٣٨

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المتعددة في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ على رأي اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة وقد أيدت وزارة المواصلات هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر
بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :
مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ " وزارة المواصلات " فرع ٣ " البريد " باب ٢ " مصاريف عمومية " اعتماد إضافي قدره ٣٨,٣٩٣ ج . م (ثمانية وثلاثون ألفا ومائتان وثلاثة وتسعون جنها) لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب .

ويؤخذ جزء من هذا الاعتماد الإضافي قدره ٥,٧٨٨ ج . م من وفورات الباين الأول والثالث من ميزانية الفرع نفسه والباقي وقدره ٣٢,٥٠٥ ج . م من وفورات الميزانية السامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمرأى المذرة في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢ يونيه سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

محمد محمود

١٦٥ - ١٦٤ / ١٩٣٨

مرسل إلى وزارة المالية لتفديده إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مذكرة إلى مجلس الوزراء

صلى في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ بإضافة قطعة جديدة من النيكل قيمتها مليون ونصف إلى القود المصرية وأصبحت بناء على ذلك القود النيكل الحالية هي القطع ذات العشرة مليات والخمسة مليات والمليين ونصف والمليين وكلها من القطع غير المنقوبة وعلاوة بصورة حصرة صاحب الجلالة الملك .

ونظرا إلى أن حالة أقاليم السودان الجنوبية تجعل من المتصور تداول العملة غير المنقوبة التي من فئات صغيرة فقد طلبت السلطات المختصة هناك سك عملة منقوبة من فئة المليم للاستعمال في تلك الأقاليم .

ولما كانت هذه الوزارة ترى نظرا لما بين مصر والسودان من الارتباط الوثيق المحافظة على وسعة العملة فهما فإنها توافق على سك عملة نيكل منقوبة من فئة المليم على أن يكون وزنه وقطره مماثلا للـ المنيوب القديم وذلك مع الاستقرار في سك قطع من فئة المليم من البرونز وتداول القطعين في مصر والسودان ، وستتخذ الوزارة من جانبها الإجراءات اللازمة لوضع رسم العملة الجديدة المقترحة .

وتتشرف وزارة المالية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء وبإزاء التفضل بالموافقة على مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة ما

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٨

وزير المالية
إسماعيل صدقي

مرسوم بمشروع قانون

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦
الخاص بنظام القود في البلاد المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وبموافقة رأي مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدّم باسمنا إلى البرلمان :

المادة الأولى — عُدلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المعدلة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ على الوجه الآتي :

المادة الثانية — القود القانونية هي :

قود ذهبية :

الجبنيه المصرى .

قطعة الخمسين قرشا (نصف الجبنيه المصرى) .

قود فضية :

قطعة العشرين قرشا .

قطعة عشرة الدراهم .

قطعة خمسة القروش .

قطعة القرشين .

مشروع قانون

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦
الخاص بنظام القود في البلاد المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى — عُدلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المعدلة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ على الوجه الآتي :

المادة الثانية — القود القانونية هي :

قود ذهبية :

الجبنيه المصرى .

قطعة الخمسين قرشا (نصف الجبنيه المصرى) .

قود فضية :

قطعة العشرين قرشا .

قطعة عشرة القروش .

قطعة خمسة القروش .

قطعة القرشين .

قود نيكل :

قطعة عشرة المليات .

قطعة خمسة المليات .

قطعة المليون ونصف المليم .

قطعة المليون .

قطعة المليم .

قود برونز :

قطعة المليم .

قطعة نصف المليم .

المادة الثانية — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذى يسلّم به
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وحيث إن مبلغ الـ ١٥٠٠٠ ج. م المطلوب للكبرى المذكور لم يصرف بعد، وقد قرر حضور مندوب وزارة المالية لاجتماع لجنة المالية يجلس النواب أنه لم يعد هناك داع لطلب الاعتدال الإضافي الخاص به .
وبما أن وزارة المواصلات قد ذكرت أن مصلحة الطرق والكبارى لم تتمكن من صرف المبالغ الباقية من الحسابات الختامية للشركتين اللتين كان مسندا إليهما بعض الأعمال بالطريق المذكور في سنة ١٩٣٦ نظرا لغياد الاعتدال ، وحيث إن الباقى من الحسابات الختامية للشركتين المذكورتين يقدر بمبلغ ٥٨٣٩ ج. م .

لذلك ترى اللجنة الموافقة على نفع الاعتدال كما عدله مجلس النواب وترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة
أطون الجليل
محمد الحازى عبد ربه

مشروع قانون

بفتح اعتدال إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع "مصلحة الطرق والكبارى" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتدال إضافي قدره ٥٨٣٩ جنيهًا (خمسة آلاف وثمانمائة وتسعة وثلثون جنيهًا) لتكالة إنشاء ووصف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العامرية .

ويؤخذ هذا الاعتدال الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بتضم النولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة المواصلات فتح اعتدال إضافي في ميزانية مصلحة الطرق والكبارى بمبلغ ٢٠٨٣٩ ج. م منه ١٥٠٠٠ ج. م لمشروع إنشاء كبرى سمند ٥٨٣٩ ج. م لتكالة إنشاء ووصف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العامرية ، وفيما على أسباب هذا الاقتراح :

١ - إنشاء كبرى سمند :

تذكر الوزارة أنه مدرج بميزانية السغالالية الحالية مبلغ ٨٠٠٠٠ ج. م لإنشاء كبرى سمند من ضمن تكاليفه النهائية وقدرها ١٨٠٠٠٠ ج. م إلا أنه خفض بمقدار ١٢٦٣٨٣ ج. م قيمة المنظور علم إتمام صرفه وعلاوة على ذلك اضطرت المصلحة إلى أخذ المبلغين الآتين من الاعتدال المذكور:

تقود نيكل :

قطعة عشرة الملييات .

قطعة خمسة الملييات .

قطعة المليون ونصف المليم .

قطعة المليون .

قطعة المليم .

تقود بروتز

قطعة المليم .

قطعة نصف المليم .

المادة الثانية - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذى يصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر برامى طابئين في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (١٨ مارس سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

على رقم ٥١

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧

(٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتدال إضافي بمبلغ ٥٨٣٩ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتكالة إنشاء ووصف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العامرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أطون الجليل بك) .

بجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتدال إضافي بمبلغ ٢٠٨٣٩ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع "مصلحة الطرق والكبارى" باب ٣ "أعمال جديدة" لتكالة الاعتدال المدرج لإنشاء كبرى على النيل عند سمند وتكالة إنشاء ووصف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العامرية .

فيبحث اللجنة في اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء والملحقة بصورتها بهذا التقرير وتبين منها أن المبلغ المطلوب جارة عن ١٥٠٠٠ ج. م لمشروع إنشاء كبرى سمند ٥٨٣٩ ج. م لتكالة إنشاء ووصف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العامرية .

جنيه
٥٠٠٠
٤٨٦٨
شركة إنشاء كوبرى على بحر قافوس عند البعثون .
رياح البصرة تحت مشروع تصديق
الطريق بين كفر الزيات والتوفيقية .

١٩٦٨

أى أن جملة ما أخذ من ذلك الاعتاد تبلغ ٧٢,٥٢١ ج. م، وعلى ذلك يكون الباقي منه ٥٧,٤٧٩ ج. م. والسبب في أخذ المبلغين المشار إليهما من اعتاد كوبرى سمود هو أن المصلحة طلبت فتح اعتادين إضافيين قدرهما ٥٠,٠٠٠ ج. م و ٧,٠٠٠ ج. م الأول لشركة إنشاء كوبرى قافوس عند البعثون والثاني لشركة إنشاء كوبرى على الرياح البصرة وذلك ضمن اعتاد إضافي قدره ٥١,٢٨٠ ج. م وافق عليه مجلس الوزراء في ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ إلا أنها لم تتمكن من صرف الاعتاد المدرج في ميزانية ١٩٣٦ للكوبرى الأول كما أنها لم تتمكن من صرف الحساب الخاص بالهبة للقاول الذى أسند إليه العمل في الكوبرى الشاى رغم أنه انتهى العمل في تاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٧ أى قبل المياد المحدد له في العقد وهو ١٥ مارس سنة ١٩٣٧ وذلك نظرا لانهاء السنة المالية المذكورة قبل فتح الاعتاد الإضافي المشار إليه. لذلك اضطرت المصلحة إلى أخذ المبلغين المشار إليهما أيضا (٥٠,٠٠٠ ج. م و ٤,٨٦٨ ج. م) من ذلك الاعتاد .

ولما كان الباقي (٥٧,٤٧٩ ج. م) من اعتاد كوبرى سمود غير كاف للصرف حتى نهاية السنة المالية الحالية طلب وزارة المواصلات فتح اعتاد إضافي قدره ١٥,٠٠٠ ج. م لهذا الغرض .

وتذكر تمبرا للاحقا أن أ. م. يسلط فيها مبلغ ٦,٢٢٩ ج. م. لمصاحبات الموظفين المعينين على اعتادات الأعمال الجديدة فسيكون الباقي ١٥,٣٨٠ ج. م. وهو لا يكفي لصرف استحقاق شركة كروب السند إليها العمل لها مع منظر تنفيذ في هذا الكوبرى لغاية نهاية السنة المالية الحالية إذ أن المشرع الانتهاء من تركيب القنطرة الأولى قبل آخر أبريل سنة ١٩٣٨

٢ - إنشاء وصف الطريق الصحراوى من شارع الهرم إلى العامرية : تذكر الوزارة أن مصلحة الطرق والنجارى بدأت في إنشاء وصف الطريق الصحراوى من شارع الهرم إلى العامرية سنة ١٩٣٥ مالية ثم أتمت العمل في سنة ١٩٣٦ إلا أنها لم تتمكن من صرف المبالغ الباقية من الحسابات الختامية لشركة شل (٥٤,٦٣ ج. م) وإنشاء الطرق (٣٧٦ ج. م) التين كانت مستندة لها بعض الأعمال بالطريق المذكور في سنة ١٩٣٦ نظرا لنفاذ الاعتاد ولم يتم التصديق على الاعتاد الإضافي الذى طلب لشركة العمل خلال السنة المشار إليها من البرلمان .

ونظرا لضرورة صرف الباقي من الحسابات الختامية للشركتين المذكورتين وقدره ٨,٣٩٩ ج. م فقد وافقت وزارة المواصلات على صرف هذا المبلغ خصا على وفورات اعتادات الأعمال الجديدة المدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٧ على أن ينظر في طلب فتح اعتاد إضافي إذا اضطرر أن حالة الوفرة في هذا الباب لا تسمح بذلك .

وقد اتضح فلا فيما بعد أنه لا يوجد ورفى اعتاد الأعمال الجديدة يسمح بحمل هذا المبلغ ويقتضى إذن فتح اعتاد إضافي به .

وقد بحثت اللجنة المالية هذين الاقتراحين فترأت الموافقة عليهما وهى تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .
ورفقة هذه المذكرة مرسوم بمشروع قانون بفتح الاعتاد الإضافي المطلوب ما

محررا في ٩ أبريل سنة ١٩٣٨

السكرتير

رئيس

نمرة ١٦٥ - ١٦٥/١٤

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ على الاقتراحين اللذين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة المواصلات هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتاد الإضافي المشار إليه ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة داي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والنجارى" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتاد إضافي قدره ٢٠,٨٣٩ ج. م (مشرعون ألفا وثمانمائة وتسعة وثلثون جنيا) منه ١٥,٠٠٠ ج. م ملاءة على الاعتاد المدرج لإنشاء كوبرى على النيل عند سمود ٨٣٩ ج. م لشركة إنشاء وصف الطريق الصحراوى من شارع الهرم إلى العامرية .

ويؤخذ هذا الاعتاد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدر بمرى ما بين ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

محمد حلمى عيسى محمد محمود محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ١٦٥/١٤

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ملحق رقم ٥٢

جلسة يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٤ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

من الكتاب الوارد من وزارة الحفائية بطلب رفع الحصانة
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كيلاني
الأدهس للسير في إجراءات قضية اللجنة رقم ٢٩٧
مركز المنيا سنة ١٩٣٨

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الكتاب بمجلسة ٣٢ يونية سنة ١٩٣٨ فنظرت
بمجلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد الشافعي
الليان العضو بالمكتب الفني لحضرة صاحب المال وزير الحفائية مندوبا
عن وزارة الحفائية .

وقد وجهت اللجنة الدعوة لحضرة الشيخ المحترم كيلاني الأدهس لحضور
اجتماعها ولكنه لم يحضر ولم يستدع عن الحضور .

وقد اطلمت اللجنة على ملف القضية فانضج لها أن التهمة الموجهة
لحضرة الشيخ المحترم كيلاني الأدهس هي أنه وأخوتها إبراهيم وأحمد
احتياطهما ومخالفتهما للوائح في إصاها الغير .

وقد رأيت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على طلب وزارة الحفائية برفع
الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم كيلاني الأدهس للسير في إجراءات
قضية اللجنة رقم ٢٩٧ مركز المنيا سنة ١٩٣٨

وتشرف برفع تقريرها للجلسة ٥

ونيس اللجنة

حسن نيه المصري

ملحق رقم ٥٣

جلسة يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٤ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن الكتاب الوارد من وزارة الحفائية بطلب رفع الحصانة
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسير
في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الكتاب بمجلسة ٧ يونية سنة ١٩٣٨ فنظرت
بمجلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد الشافعي الليان
العضو بالمكتب الفني لحضرة صاحب المال وزير الحفائية مندوبا
عن وزارة الحفائية .

وقد وجهت اللجنة الدعوة لحضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك لحضور
اجتماعها ولكنه لم يحضر ولم يستدع عن الحضور .

ثم نظرت اللجنة في كتاب وزارة الحفائية واطلمت على الملف الخاص
بالمخالفة المذكورة فانضج لها أنها خاصة بإدارة آلة مثقلة يحركها الفزاز
للرى من بشارتوازي قبل الحصول على الرخصة المفوضة قانونا .

وقد قوّزت أغلبية اللجنة الموافقة على طلب وزارة الحفائية برفع الحصانة
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسير في إجراءات
المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨

ولم توافق أقلية اللجنة على طلب رفع الحصانة البرلمانية نظرا لأن حضرة
الشيخ المحترم حسين فوده بك لم يحضر اجتماع اللجنة وكان من رأيا تأجيل
النظر إلى جلسة أخرى حتى يحضر ويدل إلى اللجنة برأيه ولكن الأقلية
استندت في قرارها بنظر الموضوع إلى أنها أخطرت حضرة الشيخ المحترم
ولكنه لم يحضر ولم يستدع وكان قد طلب إليه الحضور بمجلسة سابقة فاعتذر
تذرا لأنها تأجلت النظر إلى هذه الجلسة ولكنه رغبنا عن ذلك لم يحضر ولم يستدع .

والجنة تشرف برفع تقريرها للجلسة ٥

ونيس اللجنة

حسن نيه المصري

يخسر بصفة كونه كاتب جلسة في المحاكم الشرعية وبعد ذلك بسنة فأكثر
بين قاضيا حين يأتي دوره في التبين. وقد أثبتت هذه التجربة نتيجة عظيمة
ولكن النيابة عدلت عن الطريقة التي كانت متبعة وأخذت الآن من نزيحي
مدرسة الحقوق مباشرة للتبين في النيابة بدون مران سابق، كلف، ويتولى
مساعدة النيابة حيثند تحقيق الحوادث الجنائية وغيرها. ولا يخفى ما في ذلك
من الخطورة لحدائته وعدم مرانه وقد شاهدت ذلك بنفسى في التحقيقات
الجنائية أثناء اشتغالى بالإدارة.

وبما أن حضرات معاونى الإدارة الذين يمتنون الآن بالمخاضية
في المديرآت كلهم يحملون شهادة الليسانس في الحقوق وكثير منهم يحملون
الدكتوراه في القانون وأن الأعمال التي يشتغلون فيها هي كافة الأعمال التي
تعرض على رجال النيابة والقضاء في جميع أدوار حياتهم، فهؤلاء إذا ما أخذوا
للنيابة كانوا أفضل بكثير من أعضاء النيابة الذين مضوا خمس سنوات فيها
وكانوا أئيد في التحقيق منهم بمرأحل أنهم يشتغلون بالتحقيقات الجنائية
والإدارية على اختلاف أنواعها وملكون بجميع أعمال الوزارات لأنهم يتفنون
جميع أواصرها.

لذلك أقترح ألا تمين النيابة أعضاء النيابة إلا من حضرات معاونى الإدارة
المذكورين، فذلك أفضل للصحة وللعدالة ما

٢٤ يونيو سنة ١٩٣٧

أحمد حنى أبو الفضل
شيخ اللجنة

على رقم ٥٥

جلسة يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٤ يوليو سنة ١٩٣٨)

تقرر لجنة الصحة

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد
الوكيل أقدنى بتعيين حكمة لمر كركشنا للكشف على النساء
التوفيات مراعاة لتقاليد البلاد

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذك مهابيل بشارة)

أحال المجلس بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
وقد بحثته اللجنة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الشيخ المحترم
مقدم الاقتراح ومندوب من قبل وزارة الصحة العمومية .

وقد أبدى حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح أن كثيرا من السيدات
يتوفين دون أن يكشف عليهن بمعرفة الطبيب كأن كثيرا من السيدات

على رقم ٥٤

جلسة يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٤ يوليو سنة ١٩٣٨)

تقرر لجنة الحفائية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل
الجيزاوى أقدنى بتعيين أعضاء النيابة من حضرات معاونى الإدارة
(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الاقتراح بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ فنظرت
بجلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨

ويتضمن هذا الاقتراح الإقتصار على اختيار أعضاء النيابة من بين معاونى
الإدارة وذلك لأن الأعمال التي يقومون بها في وزارة الداخلية أو في المديرآت
تكسبهم مرانا يؤهلهم للقيام على أحسن وجه للعمل في النيابة .

وقد حضر حضرة الأستاذ محمد الشافى اللبان المصوب بالمكتب التنى
لحضرة صاحب المعالي وزير الحفائية مندوبا عن وزارة الحفائية وأخذ
بالتصريح التالى :

” تراعى وزارة الحفائية في اختيار أعضاء النيابة أصح المرشحين سواء
أ كانوا من معاونى الإدارة أم من غيرهم، على أن أسئلة تعيين أعضاء النيابة من
المسائل التي تناولها مشروع تنظيم هيئة القضاء الأعلى الذى سيرعى على
البرلمان “.

والجنة ترى أن معاونى الإدارة الحاصلين على شهادة الحقوق ينبغي أن
يكونوا من ضمن المرشحين إلى مراكز النيابة وتشير بإحالة الاقتراح إلى الوزارة
الحفائية .

وتشرف برفع تقريرها للجلسة ما

رئيس اللجنة
حسن نيه المصرى

نص الاقتراح

كان المنع من مدة مست ألا يمين في وظائف النيابة إلا بعد أن يشتغل
خارج مدرسة الحقوق موظفا كخيارا للتحقيق مدة ثم يمين بعدها مساعدا
للنيابة ليكتسب بذلك مرانا في التحقيق ودراية في عمله . وجرى على هذه
السنة الآن إارة أحكام الشريعة فنرجح كلية الشريعة بين أولئك كاتبا قضائيا

مشروع قانون برقابة أصناف القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز زراعة أى صنف من القطن من غير الأصناف الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز لو وزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يضيف أصنافا أخرى إلى الجدول المذكور بقرار يصدر منه .

ومع ذلك يجوز لفرض المباحث العالمة أو لاستنباط أصناف جديدة زراعة أصناف غير واردة بالجدول في مساحة لا تزيد على عشرة أفدنة في كل من الوجهين القيل والبحري .

ويجوز كذلك، إلا غرض عنها، زراعة مساحات أكبر بشرط الحصول مقدما على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة .

مادة ٢ — يعطى الترخيص المشار إليه في المادة السابقة بناء على طلب صاحب الشأن طبقا للأوضاع والشروط التي يتحدد بقرار من وزير الزراعة.

مادة ٣ — كل شخص استنبط صنفًا جديدًا من أصناف القطن يجوز له أن يطلب إلى وزارة الزراعة إضافته إلى الجدول المشار إليه .

ويتعين وزير الزراعة بقرار منه البيانات الأساسية الواجب ذكرها في الطلب وتشمل على الأخص :

- (١) الأصل الذي استنبط منه الصنف .
- (٢) الخواص المميزة له .
- (٣) طريقة زراعته وأجهزات الملائمة له .
- (٤) نتائج تجارب المستنبط .
- (٥) محصول القطن الواحد .

وطلاوة على ذلك يجب على الطالب أن يقدم لوزارة الزراعة بدون مقابل أردبا من بذور الصنف المستنبط .

مادة ٤ — يكون الصنف المستنبط حلالا لكافة عمليات الاختيار التي ترى وزارة الزراعة إجرامها وذلك في مدى سنتين على نفقة المستنبط .

مادة ٥ — يحرم محضر لكل عملية لا سيما عمليات الزراعة وبنو المحصول ووزنه ويومه المستنبط أو من يمثله، فإذا رفض التوقيع أو لم يحضر رغم إعلانه بتاريخ إجراء العملية وجب أن يثبت ذلك في المحضر .

مادة ٦ — تعرض نتائج عمليات الاختيار المشار إليها في المادةين السابقتين على لجنة مكونة كالآتي :

يصين بالأمرض وتمنهن تقاليد البلاد من عرض أنفسهم على الطبيب حتى إن من تصاب منهم بمصر في الولادة فضل الموت على أن تعرض نفسها على طبيب للكشف عليها وعلاجها .

وقد أبدى حضرة مندوب الوزارة أن هناك استعالة مادية الآن في إجابة هذا الطلب نظرا لوجود ٢١ وظيفة خالية بالوزارة لعدم وجود حكيمات لتعيين فيها وعند ما يتخرج في مدرسة الطب العدد الكافي تعين الوزارة حكيمات من هذا المركز . على أن الوزارة تقدر أهمية هذا الاقتراح وتستفضل الجهات القبلية مستقبلًا على الجهات البحرية في تعيين الحكيمات نظرا لمعادات البلاد . وقد رأت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحاطته إلى وزارة الصحة العمومية

الرئيس
محمد عبد العظيم

نص الاقتراح

تعين حكيمات محصة مركز دشنا للكشف على النساء المتوفيات حفظا للتقاليد ومعادات البلاد ما
١٢ أبريل سنة ١٩٣٨

حسن عبد الوكيل
عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٥٦

جلسة يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٤ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الزراعة

عن مشروع قانون برقابة أصناف القطن

(المقرر حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الترابي بك) .

أحال المجلس بمجلسه ٥ مايو سنة ١٩٣٧ إلى لجنة الزراعة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب برقابة أصناف القطن ، فاجتمعت اللجنة في ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة حسين عثان بك السكرتير العام لو وزارة الزراعة مندوبا عنها . وبعد المناقشة في المشروع طلب حضرته تأجيل النظر فيه إلى الدورة التالية ووافقت اللجنة على ذلك .

ثم اجتمعت اللجنة في ٧ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ وحضر اجتماعها الأخير حضرة صاحب العزة حسين عثان بك مندوبا عن وزارة الزراعة، وبعد أن تناقشت اللجنة في المشروع وصممت البيانات التي أُلقي بها حضرة المندوب رأت الموافقة على المشروع بإجماع الحاضرين للأسباب الواردة بالمذكرة التفسيرية .

والجنة تتشرف بمعرض تقريرها على المجلس راجية الموافقة على مشروع القانون الآتي نصه كما ورد من مجلس النواب :

جدول ملحق بالقانون رقم لسنة ١٩٣٧

الخاص بمراقبة أصناف القطن

أشعوى	١/٢	جيزة	١٢
نهضة	١/٧	جيزة	١٢
مرعش	١/٧	جيزة	١٢
سكلاريس	١/٧	جيزة	١٢
قزادى	١/٧	جيزة	١٢
زاجورام	١/٧	جيزة	١٢

مذكرة تفسيرية

عن مشروع قانون بمراقبة أصناف القطن

توقف شهرة مصر العالمية في القطن على جودة أنواعه فكان على الحكومة استيفاء لهذه الشهرة، أن تحمي الأصناف الممتازة منه من عوامل الضعف والاخلال التي تنقدها ميزاتها وتؤدي إلى تدهورها .

ولما كان من أقوى هذه العوامل تكاثر أصناف رديئة من القطن إلى جانب الأصناف الجيدة منه ترتب على اختلاطها بها أثر سيئ يظهر في خواصها الممتازة . وكانت قد ظهرت في الأسواق أصناف جديدة تحمل أسماء حتى لم يدر مستهلكوها وسما في الإعلان عنها بكافة طرق الدعاية باسمين إليها ميزات تكون في كثير من الأحيان موضع مغالاة بعيدة وهو أمر يدعو لتدخل الحكومة حماية للمستهلك من آثار تلك الدعايات غير البريئة . لهذا كانت الحاجة ماسة لإيجاد تشريع يكفل اجتناب زراعة الأصناف الرديئة وحماية الجمهور من الدعاية لها .

ولم يبق من وزارة الزراعة وهي تفرع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة ، ما كان للأفراد من فضل في اكتشاف الأصناف التي عليها دعامة شهرة القطن المصري . لذلك حرصت على ألا يقف هذا التشريع في سبيل تشجيع مثل هؤلاء الأفراد . فقد نص في المادة الأولى على أن المنع الوارد في الفقرة الأولى منها لا يسرى على الأشخاص الذين يزعمون إقطاعاً في مساحة لا تزيد على عشرة أفدنة في كل من الوجهين القبلي والبحري . وظهر أن هذا القدر يكفي في أغلب الأحوال للقيام بالتجارب العملية والاستنباط . على أنه إذا اقتضت التجارب أو حاجات الاستنباط زراعة الصنف في مساحات أوسع أمكن لصاحب الشأن الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة .

كذلك رعى مشروع القانون المقترح إلى ضمان حقوق المستعطين كاملة ، بل إن إقرار وزارة الزراعة بصلاحيه صنف جديد بسد مجريته وإضافته إلى الجدول فيه ظاهرة السلب إذ أن في هذا الإقرار خير دعامة للنوع الجديد لدى جمهور المزارعين .

وقد رعى في مشروع القانون أن تحاط التجارب التي تقوم بها وزارة الزراعة بكل الضمانات التي تكفل الوصول إلى نتيجة صحيحة ، فنص فيه على وجوب تحرير محضر لكل عملية من عمليات الاختيار لاسيما عمليات الزراعة والجنى ووزن المحصول بوزنه المستطيل أو من مثله .

من هذا يتبين أن مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة قد طالع الموضوع من ناحية حماية الزارع ووقاية الثروة العامة ولم يحل في الوقت نفسه توفير جميع المزايا للمستعطين ما
رئيس اللجنة الفنية
محمد كمال علما

وكيل وزارة الزراعة رئيساً .
اثنان من موظفي وزارة الزراعة الفنيين ...
اثنان تنتخبهما الوزارة من كشف تضمه
سوريا بأسماء عشرة من المشتاتين بالزراعة ذوي
الخبرة المشهود بها أعضاء .
غير أن تختارهما سوريا بوصية من الإصل ...
ويجوز لهذه اللجنة أن تقترح إجراء اختبارات جديدة .
مادة ٧ - يرضى رأى اللجنة على وزير الزراعة ليأمر في شأنه بما يراه
وبين المستنطب بقرار الوزير .

فإن رأى الوزير إضافة الصنف المستنطب إلى الجدول الملحق بهذا القانون
اختاره بالاتفاق مع المستنطب اسما يعرف به .

مادة ٨ - سرج الأصناف التي تستنطها الوزارة في الجدول بعد موافقة
اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

مادة ٩ - كل صنف أدرج في الجدول لا يجوز زراعته في خلال عشر
سنوات من تاريخ إدراجها إلا بإذن كتابي من المستنطب وأمر وزارة الزراعة
فما يخص بالأصناف التي تستنطها .
فإن اقتضت هذه الفترة جاز لكل شخص زراعة الصنف المستنطب بالرغم
من أى اتفاق يخالف ذلك .

مادة ١٠ - يجب على كل مستنطب لصنف جديد أخيف إلى الجدول
الملحق بهذا القانون أن يحفظ لديه دفترًا منفردًا ويختمها وزارة الزراعة
تحتيد فيه جميع البيانات التي يقرها وزير الزراعة ويوجه خاص أسماء من توزع
عليهم بذور هذا الصنف والكتابات الموزعة عليهم منه .

مادة ١١ - يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين
والمعاونين وكل موظف في تشبه الوزارة المذكورة صفه رجال الضبطية
القضائية فيما يخص تطبيق هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له .
هذا القانون ولكن لا يجوز لهم الدخول في القسم المخصص من هذه المحلات
للسكنى فقط .

ولم أن يراجعا في أى وقت الدفاتر المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٢ - يجوز لوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء
قرارًا بمنح أى صنف من الأصناف المبيته بالجدول الملحق بهذا القانون
بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

ومع ذلك إذا كان الصنف من الأصناف المضافة إلى الجدول بقرار من
وزير الزراعة فلا يجوز حذفه قبل مضي خمس سنوات من تاريخ هذا القرار .
ولا يعل بقرار الحذف إلا بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر
تنفيذا له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً ، وبغرامة لا تزيد
على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويقضى الحكم في حالة المخالفة للسادة الأولى بمصادرة القطن والبصرة
موضوع المخالفة وعند الاقتضاء بتعليق الزراعة في نفقة المخالف .

مادة ١٤ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذي يصل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .
أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يخسر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٥٧

جلسة يوم الثلاثاء ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٣٨

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

القسم الأول

الحالة الاقتصادية العامة

١ - نظرة شاملة

لم يقع خلال العام الذى نستعرضه من التغيرات المسماة في الحالة الاقتصادية العالمية ما كان ذا أثر خاص في شؤون مصر الاقتصادية فيما عدا الميوط العظيم الذى أصاب أسعار القطن لوفرة المحصول الأمريكى في سنة ١٩٣٧ وتجاوزه كل حد مألوف .

وقد ظلت حالة النقد وأسعار المبادلة على ما كانت عليه من التقليل في بعض البلاد وبخاصة فرنسا حيث انتهى الأمر بتثبيت الفرنك ثبوتاً مؤقتاً في أواخر العام بعد خفض قيمته من جديد بنسبة ١٥ ٪ على أن النقد المصرى ظل لحسن الحظ وبفضل ارتباطه بالاسترلينى بعيداً عن كل اضطراب .

وكانت أسعار الذهب - أو بمباراة أخرى - أسعار العملة بالنسبة إلى قيمة الذهب متقلبة ولكن في حدود ضيقة . وفي استمرار هذا التقلب دليل على أن الوقت لم يحن للعودة بالنقد إلى عيار الذهب .

ومن دواعي الأسف أن البلاد التي انتهجت سياسة التقيد سواء بالتخاؤ نظام الحصص في الواردات أو بإخضاع أسواق المبادلة للإشراف الحكوى أو بمحظر خروج النقد أو بنير ذلك من الوسائل المقيدة لحرية التبادل لم تزل ماضية في هذه الخطة التي لن تؤدي إلا إلى أسوأ الأثر في حالة التجارة العالمية .

وجدير بالذكر في هذه المناسبة أن الميوسفان زيلاند - وهو في غنى عن التعريف - كان قد وضع تقريراً عن الأزمة العالمية يناء على طلب الحكومتين البريطانية والفرنسية فكان من رأيه أن أكبر عائق يحول دون استرجاع التجارة سابقى نشاطها هو تلك القيود المختلفة وثائق بعضها الرسوم الجمركية المرتفعة .

ولم يكن هذا التقرير مقصوداً على البحث التحليل لأسباب الأزمة بل أنه تضمن بعض اقتراحات لمعالجتها وذلك من طريق التفاهم بين الدول الكبرى للعمل على تخفيف تلك القيود بقدر المستطاع . بيد أن تحقيق هذه الاقتراحات

تتوقف على مبلغ اعتماد مختلف البلاد للتعاون والتضامن والعدل من سياسة العزلة الاقتصادية وهذه أمور تتوقف من ناحيتها على حدة الثقة الى مجاريا واقتشاع الفيرم من جو السياسة الدولية . وليس لنا والحالة هذه إلا أن نأمل قرب مجيء اليوم الذي يحل فيه التفاهم بين الدول على الشك والتناحر .

أما مصر فلها أن تخفض بأنها بقيت حتى الآن من البلاد القليلة التي لم تعتمد الى وضع أى قيد من القيود مאלقة الذكرو لم ترفع رسومها الجمركية إلا بقليل معقول .

ولا ينبغي أنه لا بد من أن يكون لموامل السياسة الدولية أثر محسوس في الأحوال الاقتصادية الخارجية يتقدم صدها في مصر . إذ أن اضطراب الأحوال السياسية يؤثر حتما في حالة النقد كما أنه يبحث على قلة الاطمئنان إلى الأعمال التجارية فتزدد حركتها . وترتفع أسعار بعض السلع وبخاصة الضرورية منها للتسليح بينما تهبط أسعار البعض الآخر بسبب كساد الحركة التجارية . ويرجع إلى هذه العوامل وإلى عوامل أخرى لا يتسع المجال لتحليلها ما شوهد في عام ١٩٣٧ من التقلقل فقد بدأ ذلك العام والرخاء باسط جناحيه على أنحاء العالم فكانت الأسعار مرتفعة وحركة الانتاج في انتماش واتجهت الأسعار إلى صعود ولكن حركة الانتاج لم تلبث أن عادت إلى التراجع كما أخذت الأسعار في التراجع . ويسود من البيانات التي نتلقاها من البلاد الأجنبية أن موجة الرخاء بدأت في التزول بعد أن بلغت الذروة وأنها تواجه الآن بداية التراجع الذي لا بد من أن يقب كل فترة من الرخاء .

أما الظواهر التي يستند إليها متوقو التراجع فتتلخص في أن مستوى الأسعار قد أخذ في الهبوط في كل من بريطانيا والولايات المتحدة بعد أن بلغ فيهما وفي فرنسا قمة الارتفاع في أواخر شهر مارس وكان الهبوط في البلدين الأذلين مستمرا وسريعا كما يتبين من الأرقام الآتية :

الرقم القياسي للأسعار		التاريخ
بريطانيا	الولايات المتحدة	
١٤٤	١٣٧	٣١ مارس
١٢٨	١٢٠.٥	٣١ ديسمبر

أما في فرنسا فيبدأ أن أخذ مستوى الأسعار في التزول عاد إلى الصعود ولكنه صعود مصطنع جاء نتيجة خفض العملة ولا ينبغي أنه كلما مالت الأسعار إلى الصعود تشسطلت الحركة التجارية وكلما مالت إلى الهبوط تراخت تلك الحركة .

وعلى الأرقام القياسية التي نشرها عصبة الأمم على هبوط في كل من الانتاج الصناعي والتجارة العالمية بينما هي تسجل زيادة في المخزون من الخامات اللازمة للصناعة . وهذه الظاهرة الأخيرة لا تبحث على الارتياح .

وبعد أن نشطت الحركة التجارية في بريطانيا المظنى واطردت تقدمها حتى شهر نوفمبر عادت إلى الهبوط . والاعتقاد السائد في أسواق الأوراق المالية أنه من المنتظر قصص أرباح العمليات التجارية أو عبارة أخرى تخفيض أرباح أسهم الشركات التجارية .

وبعدت في الولايات المتحدة — وحى من أعظم أسواق العالم — مثل هذه الظواهر ومن أهمها نزول أسعار القطن .

أما في مصر فعلى يخصص قيمة الواردات يمكن أن يبتصر أن حالة الانتماش ظلت في هدم مستمر ولكن قيمة الصادرات تأثرت بقرول أسعار القطن فجاءى ولو أن محصول القطن كان حسب الحظ من الوفرة بحيث عوض لدرجة كبيرة هذا الزول فظلت قوة البلاد الشرائية في مجموعها كما ظلت مقدار العملة المتداولة في مستوى العام السابق تقريبا . غير أنه يلاحظ من جهة أخرى أنه عدد البنوك ستات بها يزداد بسرعة

وجملة القول إنه وإن تكن هناك عوامل تبثت على التفاؤل إلا أن اتجاه الأحوال يدل بصفة عامة على الميل إلى التراجع في الحركة التجارية العالمية ولولا النشاط الناجم عن التسابق في التسليح لكان الركود أشد وطأة . ومن واجب الحكومة أن تكون متيقظة لكل ما يبدو من دلائل الأحوال سواء أكانت مباشرة بالرخاء أم منذرة بالتراجع . وليس هناك ما يدعو في الحالة الثانية إلى المبالغة في الانزعاج كما أنه ليس من الحكمة تجاهل مثل هذه الظروف وإنما يجب الاستعداد لها لا سيما وأن في الإمكان معالجتها بالوسائل الاقتصادية لتخفيف وطأتها في مصر . بيد أنه من بواعث الاطمئنان أن رجال الأعمال يجمعون على أن العالم الآن أكثر استعدادا من الناحية الاقتصادية لمواجهة التراجع مما كان في سنة ١٩٢٩ أي في بداية الأزمة الاقتصادية الكبرى وعلى أن التراجع إذا وقع سيكون قويا يبدو من الدلائل خفيف الوطأة .

ومهما يكن من أمر فإن الظروف تدعو إلى اتخاذ جانب كبير من الحيطة في وضع سياسات المالية والقوى المالية للدولة .

٢ - التجارة الخارجية في سنة ١٩٣٧

كان لتحسن أسعار القطن حتى أوائل سنة ١٩٣٧ وإقبال محصوله أثر طيب في زيادة صادراتنا مما أنقضى بدوره إلى زيادة الواردات والإيراد المتحصل من الرسوم الجمركية .

وطبقا لتقدير وزارة الزراعة بلغ محصول القطن في سنة ١٩٣٦ - ٨,٩٠ مليون قنطار في مقابل ٨,٣٤ مليون قنطار في سنة ١٩٣٥ ولما كان بيع المحصول لا يتم إلا في خلال الساعات الأولى لجنه فان أثر الزيادة في تجارة الصادر والوارد لا يظهر إلا في السنة التالية، لهذا كان من الطبيعي أن تزيد تجارة مصر الخارجية في سنة ١٩٣٧ بسبب زيادة المحصول القطن في سنة ١٩٣٦

وقد بلغت الصادرات في سنة ١٩٣٧: ٣٩,٨ مليون جنيه في مقابل ٣٣ مليونا في سنة ١٩٣٦ أي أنها زادت مقدار ٦,٨ مليون جنيه ومن هذه الزيادة ٤ مليون في صادرات القطن وجدها ونحو المليون من السبائك النحاسية المصدرة ، ومن جهة أخرى فان المواد تصديره ولو أنه زاد عما كان عليه في سنة ١٩٣٧ نقص قليلا في سنة ١٩٣٧ عما كان عليه في سنة ١٩٣٦ وبمقدار ١٢٠,٠٠٠ ج.م تقريبا عما كان عليه في سنة ١٩٣٥

وإذ كان هذا النقص مما يستدعي النظر فقد قررت الحكومة بحث الوسائل الكفيلة باسترداد مركز مصر السابق من حيث كونها محطة تخزين البضائع لشرق البحر الأبيض المتوسط .

وقد كان لزيادة مجموع الصادرات والمواد تصديره أثره في زيادة الواردات في سنة ١٩٣٧ بمقدار مماثل تقريبا فبلغت الواردات ٣٨ مليون جنيه بزيادة ٦,٥ مليون

ومما يلتفت النظر نقص قيمة واردات الدخان إذ بلغت ٧٠٠,٠٠٠ ج.م في مقابل ٧٦٩,٠٠٠ ج.م ولكن يلاحظ أن هذا النقص راجع إلى نزول الأسعار إذ إن المقادير المستوردة زادت ، وفي زيادة المستهلك من الدخان في سنة ١٩٣٧ دليل على الرخاء .

أما زيادة الصادرات على الواردات فانها لم تتغير إلا قليلا إذ بلغت ٢,٦ مليون جنيه في سنة ١٩٣٧ في مقابل ٢,٤ مليون .

وفي الجدول التالي بيان قيمة تجارة مصر الخارجية في السنوات الأربع الأخيرة مقدرة بالآلاف الجنيهات

سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	أفترق بين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٦
----------	----------	----------	----------	-------------------------------

الصادرات

٣٤,٧٨٨	٣٦,٥٠٢	٣٥,٠٢٠	٢٩,٠٠٢	٣,٩٨٢ +	القطن
٦,٣٦٨	٩,١٩١	٧,٩٥٩	١٠,٧٥٧	٢,٧٩٨ +	الأصناف الأخرى
٣١,٠٥٦	٣٥,٦٩٣	٣٢,٩٧٩	٣٩,٧٥٩	٦,٧٨٠ +	الجملة
٥٦٨	٩٩٢	٨٩٧	٨٧١	٢٦ -	المعاد تصديره
٣١,٦٢٤	٣٦,٦٨٥	٣٣,٨٧٦	٤٠,٦٣٠	٦,٧٥٤ +	الجملة الصومية

الواردات

٦٥٦	٧٣١	٧٦٦	٧٠٠	٦٦ -	السخان
٣٨,٦٤٨	٣١,٥٠٨	٣٠,٧٥٠	٣٧,٣٢٧	٦,٥٨٧ +	الأصناف الأخرى
٣٩,٣٠٤	٣٣,٢٣٩	٣١,٥١٦	٣٨,٠٣٧	٦,٥٢١ +	الجملة
٢,٣٢٠	٤,٤٤٦	٢,٣٦٠	٢,٥٩٣	٢٢٣ +	زيادة الصادرات

(١) تجارة الصادر

سبق القول بأن تجارة الصادر زادت في سنة ١٩٣٧ زيادة تيمت على الاتياع ولكن بالرغم من ذلك لا تزال هذه التجارة أقل مما ينبغي إذ أنها غير مناسبة لامتاج البلاد ولا مع ما يستلزمه رفع مستوى معيشة السكان . وقد زاد الانتاج المحلي لعدد كبير من الأصناف في السنوات الأخيرة زيادة عظيمة ولكن هناك كثيرا من الأصناف لا يمكن انتاجها علبا فلا بد من استيرادها من الخارج وإذا دعت الضرورة الى زيادة المستورد منها فلن يتيسر ذلك إلا بزيادة قيمة الصادرات . ويتمين اذن العمل على زيادة قيمة الصادر من القطن والبحث عن أصناف جديدة يمكن تصديرها كما يتمين فتح أسواق جديدة لمشتاتنا المحلية .

وقد يكون من المناسب أن نذكر هنا أنه بزيادة الإنتاج المحلي لبعض الأصناف التي تستوردها مصر كالنسوجات القطنية مثلا يتيسر للبلاد أن تحول جانباً من أثمان صادراتها — وهو الذي كانت تخصصه لشراء هذه الأصناف — إلى أصناف أخرى مما لا يتيسر انتاجه محلياً ، وقد كانت هذه الأفراس دائماً في مقدمة المسائل التي تناولها سياسة الوزارة الاقتصادية ومع أنه أمكن تحقيق جانب كبير منها إلا أنه لا يزال هناك مجال فسيح للعمل في هذا السبيل ، ويكفي ليان ذلك أن نذكر أن الدخل الأهل لا يزيد على ١٢ ج. مستوياً لكل فرد من سكان مصر وهو قدر لا يتناسب مطلقاً مع ما هو معروف عن قدرتهم على العمل .

وفي الجدول التالي بيان ما يخص الفرد من السكان من قيمة الصادرات في السنوات ١٩٠٩ و ١٩٣٧ و ١٩٣٤

عام	قيمة الصادرات بالآلاف الجنيهات	عدد السكان بالآلاف	أصااط الدين الأجنبية بالآلاف الجنيهات	قيمة صافي الصادرات بالآلاف الجنيهات	ما يخص الفرد من السكان من قيمة صافي الصادرات
١٩٠٩	٢٥,٩٩١	١١,٥٦٦	٢,٨٦٨	٢٣,١٢٣	٢, —
١٩٣٤	٣١,٠٥٠	١٥,٤٢٩	١,٨٠٠	٢٩,٢٥٠	١,٩
١٩٣٧	٢٨,٦٦٥	١٥,٩٥١	١,٧٠٠	٢٦,٩٦٥	٢,٤٣

ويتضح من هذا الجدول أن ما يخص الفرد من الصادرات قد زاد أخيراً بسبب زيادة صادرات القطن ولكنها زيادة تمثل كثيراً عما كان ينبغي أن تصل إليه بعد انقضاء ٢٨ سنة .

ويتضح من الجدول الآتي أن صادرات الحاصلات الزراعية غير القطن في زيادة مستمرة .

الصادرات بالطن

الصف	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
القطن	٧٤٧	٦٧٢	٦٨٤	٨٨٥
الشعير	٨٧٥	١	١٠٤٨١	٢١٢٤٠
الزيت	١٦١	٥٥٦	٢٢٩٦	١١٩٤١

ورغم أن هذه الحالة تعتبر مرضية إلا أن المجال لا يزال مقسماً لتنمية هذا الفرع من التجارة الخارجية والحكومة تبحث باهتمام بالوسائل المؤدية إلى هذا الغرض .

وفي الجدول التالي بيان البلاد التي صدر إليها القطن المصري في الأربع السنوات الأخيرة بآلاف القناطير :

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	
٢,٧٤٧	٢,٨١٤	٢,٦١١	٢,٥٠٦	بريطانيا العظمى
١,٢٣٠	٩٩٢	١,١٤٧	٩٥١	فرنسا
٨٦٣	٦٢٣	٨٢٣	٩٣٧	ألمانيا
٦٩٤	٧٣٤	٥١٣	٨٩٦	اليابان
٦٥٠	٢٥٢	٦٢٦	٧٤٩	إيطاليا
٥٦٥	٣٤٨	٥٥٥	٣٨٦	الهند
٣٨٧	٢٩٢	٣١٥	٣٣٨	سويسرا
٣٤٧	٣١٦	٣٠٠	٢٣٧	تشيكوسلوفاكيا
٢٥٨	٢٦١	٢٧١	٣٥٨	الولايات المتحدة
١٦٠	١٥٦	١٧٥	١٩١	بولندا
١٢٢	٩٨	٩٣	٧٥	النمسا
١٠٩	٧٣	٨٤	٦٩	بلجيكا
٧٨	٧٣	٩٩	٦٣	المجر
٦٨	٤٨	٤٦	٣٩	السويد
٦٢	١٢٧	٩٠	١٤٦	الصين
٣٥	١٥	٣٣	٣٣	أستونيا
٣٥	٢٠	٣٩	٢٢	البرتغال
٣٣	٢٢	٢٠	١٨	اليونان
٢٨	١٧	١٨	٣١	هولندا
٢٣	٢٦	٤٤	٦٣	كندا
٢	٢٢١	٥٢٦	٤٢٢	أسيانيا
٤٠٤	٢٧٠	١٤٧	٣٢	بلاد أخرى
٨,٩٠٠	٧,٧٩٨	٨,٥٧٧	٨,٥٦٤	المجموع

ولازال بريطانيا العظمى أكبر عميل لنا في شراء القطن ولو أن قيمة المصنوع إليها في سنة ١٩٣٧ نقصت قليلا عنها في سنة ١٩٣٦ ولكن الصادرات إلى البلاد الأخرى كفرنسا وألمانيا وإيطاليا (بعد إلغاء العقوبات الاقتصادية) وسويسرا وغيرها من الأقطار الأخرى زادت بأكث من هذا النقص . وقد أفضت الحرب المشتعلة في أسيانيا إلى استبعاد تلك البلاد عتريا من قائمة عملائنا بعد أن كانت انخامسة في الترتيب .

(ب) تجارة الوارد

سبق أن أوضحنا أن واردات القطن زادت في سنة ١٩٣٧ وفي السنوات السابقة لها ولو أن مجموع قيمة الأذخنة المستوردة قد قلت بسبب انخفاض الأسعار .

وتقيا على بيان واردات الأذخنة بأنواعها في السنوات الأربع الأخيرة :

الوارد من المخان بالطن	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
تبغ	٥٣١٢	٥٥٠٩	٥٥٥٨	٥٦٦٩
تمباك	٣٧٢	٣٥٧	٣٦٨	٣٥٧
مخاثر	٨٧	١١٢	١٧١	١٥٠
سيجار	١٣	١٤	١٥	١٣
تبغ مصنع	١٠	١١	١٧	١٢

ومع أن مقدار الوارد من الأذخنة كان مطرد الزيادة منذ سنة ١٩٣٣ لكنه لا يزال يقل كثيرا عما كان عليه في الماضي فقد بلغ مثلا في سنة ١٩٣٠ : ٦٧٢٣ طنا . وقد نقص وزن السيجار المستورد في خلال سنوات الأزمة فبلغ ٥٩ طنا سنة ١٩٣١ ثم عاد الى الزيادة حتى بلغ أقصاه أي ١٧١ طنا في سنة ١٩٣٦ ثم نقص الى ١٥٠ طنا في سنة ١٩٣٧ ، على أنه لم يزد كثيرا عما كان عليه قبل الأزمة .

وفي الجدول الآتي بيان قيمة وكية وارد الأربعة عشر صفا من أهم الأنواع المستوردة :

الوصف	الوحدة	الوارد في سنة ١٩٣٦		الوارد في سنة ١٩٣٧	
		القيمة بالآلاف الجنيهات	الكية	القيمة بالآلاف الجنيهات	الكية
جبن	طن قائم	٣٥٢٥	١٩٣	٣٢٧٧	٢٠٢
أرز	»	٨٤	١	١١٨	٢
دقيق	»	٣٠٧٣	٣٤	٢٣٣٧	٣٤
شاي	»	٦٩٦٥	٦٤٥	٧٢٩٠	٧٩١
زيت بترول	طن صافي (١٠٠٠)	١٢٩	٢٥٨	١٠٧	٢٠٧
كبروزين	»	٢٨٥٢١٤	٧٢٥	٢٨٨٧٤٦	١١٧٥٥
بقرين	»	٢٨٩٨٦	١٤٦٩	٢٨٠٢٢	١٥٦
سيتو	طن قائم	٣٤٥٦٦	٥٣	٤١٧١٨	٧٥
صابون	»	٢٨٣٧	٧٩٥	٣٢٥٢	٩٠
منسوجات قطنية	طن صافي	٣٣٢٤٢	٣٢٠١	٢٢٤٩٨	٣٨٩٠
» صوفية	»	١٩٣٥	٩٨٨	٢٠٠٠	١١٤٦
غزل وخيط حرير	»	١٥٦٨	٢٤٨	٢٤٢٥	٥٣٨
منسوجات وضائع حريرية	بالقيمة	—	٦٧٥	—	٦٨٩
تبغ	طن صافي	٦١٢٩	٧٦٦	٦٢٠٠	٧٠٠

وقد كان لسياسة تشجيع الإنتاج المحلي أثرها في نقص الوارد من القمح إذ أصبحت كيته لا تستحق الذكر بعد أن كان القمح من أهم الواردات وقد انحصر مقدار الوارد منه في سنة ١٩٣٧ على ٣ أطنان .

وكذلك الحال فيما يخص بالأرز والدقيق فقد تضاعلت وارداتها . وزادت كمية الوارد من الشاي بمقدار ٥ ٪ . وفلك بالرغم من ارتفاع متوسط سعره من ٩٢ ج . م إلى ١٠٢ ج . م ومن زيادة الرسوم الجبركية المفوزة عليه . وبقيت واردات البنول ومشتقاته في مستوى سنة ١٩٣٦ ، وزادت أيضا واردات الأسمت بالرغم من ارتفاع سعره ويرجع ذلك إلى انساع حركة البناء . وقد تناقص الوارد من الصابون حتى سنة ١٩٣٦ بسبب زيادة الإنتاج المحلي ولكنه عاد إلى الزيادة في سنة ١٩٣٧ ولكن هذه الزيادة ترجع في الواقع إلى حالة الرضاء التي كانت سائدة مما أنفضى إلى الاعتماد على استهلاك الأصناف المحلية لاسيا وان أعانتها انخفاضت قليلا . ويستدل على مقدار تقدم صناعة النسيج المحلية من الإحصاء الآتي المبينة به واردات المنسوجات القطنية في السنوات الخمس الأخيرة .

السنة	الوزن الصافي بالطن
١٩٣٣	٣٧٤٧٢
١٩٣٤	٢٥١٩٣
١٩٣٥	٢٦٦٧٧
١٩٣٦	٢٣٢٤٢
١٩٣٧	٢٢٤٩٨

أما واردت الأصواف فلانها أخذت في الزيادة وكذلك غزل الحرير ومنسوجاته .

وقد بلغ إنتاج الأسمت المحلي مستوى طاليا كاليقين من الأرقام الآتية :

السنة	الإنتاج بالطن
١٩٣١	٢٤١٣٧٨
١٩٣٢	٢٣٩٠٦٥
١٩٣٣	٢٨٨٢٠٩
١٩٣٤	٢٩٦٨٣٧
١٩٣٥	٣٧٨٧٨٠
١٩٣٦	٣٣٤٧٧٥
١٩٣٧	٣٣٠٢١٨

ولاشك أن سبب هذه الزيادة يرجع الى شيوع طريقة البناء بالإسمنت المسلح بدلا من البناء بالحجر .

وجميع هذه الأرقام تدل على اضطراب نشاط صناعاتنا المحلية ولكن لا يزال هناك مجال لتوسيع نطاقها لفضل بالرغم من الزيادة الكبيرة في إنتاج المنسوجات القطنية المحلية لا تزال مصر تستورد منها ما قيمته ٣٠ ملايين في حين أنها تستطيع أن تصنع علما جانبيا كبيرا من هذه الواردات متى تجتمعت لهذه الصناعة المساهمة كل الوسائل المشجعة .

(ج) التجارة العابرة (الترانزيت)

تتسم تجارة مصر العابرة الى ثلاثة أقسام فإت هنالك بعض المحلات التجارية في مصر يستورد مقداراً من البضائع ويدفع عليها الرسوم الجمركية ثم يبيد تصديرها بمما استورده ويسترد عنه الرسوم إذا كانت إعادة التصدير في خلال مدة ستة شهور من تاريخ الاستيراد . وقد زادت حركة هذا النوع من التجارة في وقت ما ولكنها عادت الى النقص وربما كان ذلك راجعاً الى زيادة استهلاك البضائع المستوردة مما يترتب عليه نقص المصادر تصديره منها .

أما التجارة العابرة (الترانزيت) الحقيقية فهي التي تقوم على استيراد البضائع الأجنبية الى الموانئ حيث تفرغ داخل الدائرة الجمركية فإما يصاد عنها في الحال وإما أن تودع في مخازن الاستيداع بعض الوقت الى أن يعاد شحنها الى الخارج .

وهذه النوعان من التجارة في زيادة تدعو الى الارتياح . ولو أن هناك مجالاً لتوسيع نطاقها ووزارة التجارة مهتمة بهذا الأمر .

(د) التجارة بين مصر والسودان

زادت حركة التجارة بين مصر والسودان زيادة تيمت على الارتياح بفضل توثيق الروابط بينهما على أثر عقد المعاهدة المصرية الإنجليزية وتبادل زيارات الوفود التجارية لكل من القطرين .

وفيا على أرقام التجارة بينهما :

١٩٣٦ ع	١٩٣٧ ع
جني	جني
٦٦١,٥٧٦	٨١٩,٣٥٨
المرسلة الى	المرسلة الى
٨٩٣,١٧١	١,٠٣١,٠٥٦

والمرجو أن يتسع نطاق هذه التجارة لا سيما وأن مصر والسودان ليسا في الحقيقة إلا منطقة اقتصادية واحدة وفي وسع كل قطر منهما أن يقدم الى القطر الآخر ما يحتاجه من السلع .

وفي الجدول الاتي بيان أهم الأصناف المتبادلة بين القطرين غير أنه يلاحظ أن بعض هذه الأصناف كالإفلام الناعمة (وربما الأجهزة السلبية أيضا) إنما أرسل الى السودان مؤقتاً على أن يعاد ثانياً الى مصر :

التجارة مع السودان

البضائع المرسلة إلى السودان			البضائع الواردة من السودان		
سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	الصف	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	الصف
جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
١١٣٢٣	٧٢٨	... دقيق القمح ...	٣٥٦٢٧	٥٣٠٧٦	حيوانات حية ...
٨٢٣٨	١٩٣٩	... زيت بذرة القطن ...	٩٧٤٦	٨٩٨٧	... أسماك ملحمة ومجففة ...
٣١٤٦٧٤	١٩٠٤٩٠	... سكر مكرر ...	٢٢٢٨٢	٢٨٤٥٢	... مسلي ...
٤٦٠٨٤	٣٠١٤٥	... حلويات ...	٢٨٠٣٦	١٥١٨٠	... فاصوليا ولوبيا ناشفة ...
١٢٨٧٨	٦٥١٥٠	... آتربة وأحجار وصمغ ...	١٢١٢١	٦٣٨٧	... فول وباقلي ناشف ...
٦١٦٧٦	٥٨٢٥٣	... أغلام ناطقة ...	٣٣٥٤٧	٥١٢٨٩	... حمص ناشف ...
٢٨٩٢٢	٣١٦٨١	... صابون عادي ...	٢٢٧٥١	٢١١٦٢	... ملح ...
١٤٨٤٠	١٠٨٥٩	... جلود ...	٣٥٥٦٥	١٨٩٧٥	... ذرة عريضة ...
٨٠١٩	٧٦٢٨	... ورق ...	٣٢٣٢٦	٢١٠٧٥	... فول سوداني ...
١٤٥٩٥٧	١٣٦٨٧٢	... حرير ...	٢٥٢٤٤٦	١٦٣٢٢١	... سمسم ...
١٩٥٧٩	٢٢٠٨٩	... ألشنة قطعية ...	٥٤٣١٣	٥١٦٢٨	... بلعدي ونوى زينة ...
٢١٤٥٩	٥٢٩٥	... حديد وصلب ...	١١٣٦٦	٦٤٧١	... أعمار للذباغة ...
٦٣٣٢	٦٦٢٨	... نحاس ...	٦٠٠١١	٥٥٩٧٤	... أغلام ناطقة ...
١٠١١٦٧	٧٧٦٦٧	... طرود برت ...	٨٢٨٢٨	٣٤٦١٨	... جلود خام ...
			٩٢١٣	٨١٤٩	... آلات وأجهزة ...
					... أمصة مستعملة واردة
			٢٣٩٧٦	٢٤٣٤٩	... للتجارة ...
			١٧٢٤٩	١٣٣٦٧	... طرود ريد ...

٣ - الميزان التجارى بين مصر والبلدان الأجنبية

استقر الميزان التجارى فى صالح مصر فى هذا العام إذ زادت الصادرات على الواردات بما يبلغ ٢,٥٩٣,٠٠٠ ج.م مقابل ٢,٣٦٠,٠٠٠ ج.م فى العام الماضى و ٤٦,٠٠٠ ج.م فى العام الذى قبله .

أما نتيجة مبادلاتنا التجارية فكانت فى صالح مصر مع البلدان الآتية :

زيادة الصادرات على الواردات ل سنة ١٩٣٦	زيادة الصادرات على الواردات ل سنة ١٩٣٧	
٥,٠١٥,٠٠٠	٤,٢٧٠,٠٠٠	بريطانيا العظمى
٥٨١,٠٠٠	٥٢٥,٠٠٠	تشيكوسلوفاكيا
١,٦٧٤,٠٠٠	٢,٦١٠,٠٠٠	فرنسا
٢٧٥,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	بولندا وداينزج
٥٩١,٠٠٠	٨٢٨,٠٠٠	سويسرا
١٢٧,٠٠٠ -	١١٢,٠٠٠	تركيا
٦٠٩,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	اسبانيا
٥٨,٠٠٠	١١٤,٠٠٠	البرتغال
٤٠٦,٠٠٠	٩٠٢,٠٠٠	الهند
١٩٥,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	الصين
٣٦٧,٠٠٠	٩٣٣,٠٠٠	اليابان
٤٧٨,٠٠٠	٥٠٤,٠٠٠	فلسطين
٣٢٩,٠٠٠ -	٤٨٧,٠٠٠	الولايات المتحدة

ويرجع أكثر النقص فى نتيجة الميزان التجارى مع بريطانيا العظمى بالمقارنة بالعام الماضى الى نقص فى الأقطان المصدرة إليها .

ويلاحظ أيضا أن الثورة الأهلية فى اسبانيا قد أقدستنا ولو مؤقتا تلك السوق الهامة للأقطان المصرية كما أن الأرقام على أن الميزان التجارى مع اليابان فى تحسن مطرد .

ولأول مرة منذ سنوات عديدة أصبح الميزان التجارى مع تركيا فى صالح مصر ويرجع السبب فى ذلك الى زيادة صادراتنا من خزل القطن لها .

أما البلاد التي رجحت كفة ميزانها التجاري مع مصر فهي :

زيادة الواردات على الصادرات لسنة ١٩٣٦	زيادة الواردات على الصادرات لسنة ١٩٣٧	
جنيه ١٤٠,٠٠٠	٨٣٧,٠٠٠	إيطاليا...
١,١٨٧,٠٠٠	٨٤٢,٠٠٠	ألمانيا...
١,٢٢٧,٠٠٠	١,٤٤٧,٠٠٠	بلجيكا ولكسمبورج...
٨٨٨,٠٠٠	١,٢٢٨,٠٠٠	سلي...
٦٠٠,٠٠٠	٤٥٨,٠٠٠	الاتحاد السوفيتي...
٥٠٧,٠٠٠	٤١٥,٠٠٠	الترونج...
٢٩٧,٠٠٠	٢٩٧,٠٠٠	رومانيا...
٥٩٤,٠٠٠	٧٨٧,٠٠٠	إيران...
٥٧١,٠٠٠	٩١٩,٠٠٠	جزائر الهند الشرقية...
١٧٩,٠٠٠	٦١,٠٠٠	أستراليا...
١٦٦,٠٠٠	٢٤٨,٠٠٠	هولندا...
٢٤٥,٠٠٠	٤٩٦,٠٠٠	فنلندا...
٦٦,٠٠٠	١٥,٠٠٠	اليونان...
١١٧,٠٠٠	١٥٩,٠٠٠	سيلان...
١٦٥,٠٠٠	١٨١,٠٠٠	بنقاريا...
٩٦,٠٠٠	٧١,٠٠٠	قبرص...

ويلاحظ أن الميزان التجاري مع إيطاليا قد أصبح في صالح إيطاليا لدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى ما يفرضه من القيود على التجارة الخارجية وعلى النقد وما يتبعه من الأساليب لترويج منتجاتها بحيث تتمكن من بيعها في الخارج بأسعار يصعب منافستها .

ولو أن رجحان الميزان التجاري مع ألمانيا قد نقص قليلا عما كان عليه في العام الماضي لكن زيادة مشترياتها من القطن المصري تبعت على الاتياع وتعامل هذه الوزارة أن يستمر ذلك في أثناء هذا العام أيضا حتى يمكن تصحيح الميزان التجاري معها .

وفيا يفتنص بلجيكا ولكسمبورج فإن نتيجة التبادل التجاري مهماني أثناء العام الماضي تدل على زيادة رجحان الكفة عما كانت عليه في العام الذي قبله .

وتبحث الوزارة الآن في الوسائل التي يمكن اتخاذها لمعادلة الميزان التجاري بقدر المستطاع مع البلاد التي استمرت صادقاتها إلى مصر راجحة الكفة على ما استورده من مصر في السنوات الأخيرة .

٤ - بورصة الأوراق المالية

من دلائل الرخاء أو الكساد ما يقبل الجمهور أن يفعه من الأسعار لشراء الأوراق المالية المدرجة في قائمة أسعار البورصة إذ أنها تعتبر بمثابة لراء الخبراء في استثمار الأموال، فإذا انتعشت الأعمال قوى الأمل في زيادة أرباح المجلات التجارية والعكس بالعكس. وعلى ذلك فإن أسعار أسهم الشركات الصناعية والتجارية ترتفع في حالة الرخاء وتخفض في حالة التراجع. فإذا ما تبين أن هذه الأسهم ليست مغرية زادت أهمية السندات ذات الربح الثابت كسندات الحكومة فتتجه إلى الارتفاع بينما تنميل أسعار الأسهم ذات الربح المتغير إلى التزول. لهذا كان من الضروري تتبع حركة الأسعار في بورصة الأوراق المالية.

وكانت أهم ظاهرة في العام الماضي التزول السريع في أسعار بورصتي لوندرو ونيويورك والشعور بالقلق وعدم الاطمئنان الذي تسلط أخيراً على الأوساط المالية بلوندرو، وقد كاد التزول في سوق أمريكا أن يكون أحياناً من قبيل الذعر وكان سببه عدم الارتياح إلى سياسة الحكومة الأمريكية التجارية، أما في لوندرو فانه فضلاً عما كان يصوبها حتماً من التأثير بما يحدث في أمريكا كان السبب الأكبر عدم الاطمئنان إلى الحالة السياسية في أوروبا، وقد اشتد الإقبال على بيع الأوراق المالية وشراء الذهب على اعتبار أنه أفضل طريقة للاستثمار.

على أن سندات الحكومة المصرية قد استطاعت مقاومة هذه الحركة التزولية فاحتفظت بمستواها، ويرجع السبب في ذلك أولاً إلى استقرار الثقة بثبات مركز مصر المالي، وثانياً إلى رغبة أصحاب رموس الأموال في توظيفها في السندات ذات العائد الثابت، وكانت نتيجة ذلك أن التزول في أسعارها كان متندلاً.

٥ - تداول ورق النقد

فيما يلي جدول بمتوسط التداول من أوراق البنكنوت في كل شهر من السنوات من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٧ مقدراً بالآلاف الجنيهات :

الشهر	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
يناير	١٩,٨٣٨	١٩,٥٣٧	٢٢,٢١٦	٢١,٩٣٦
فبراير	١٩,٦٢٤	١٩,٢٩٠	٢٢,٢٤٠	٢١,٥٤٥
مارس	١٩,٥٤٤	١٩,٠٤٦	٢١,٦٣٩	٢٨,١٥٣
أبريل	١٩,٢٦٦	١٨,٩٨٢	٢١,٢٤٦	٢٠,٨٧٩
مايو	١٨,٧٤٨	١٨,٥٥١	٢٠,٥٣٩	٢٠,١١١
يونيو	١٨,٥٧٤	١٨,٠١٣	١٩,٥٧٨	١٩,٨٥٦
يوليو	١٧,٧٩٠	١٧,٣٥٠	١٨,٦٤٤	١٩,١٩٨
أغسطس	١٧,٨٤١	١٧,١٣٤	١٩,٣٨٨	١٩,٠٣٢
سبتمبر	١٧,٨٠٣	٢٢,٢٥٣	٢٣,١٣٨	٢٠,٧٦٤
أكتوبر	٢٠,٩٥٧	٢٤,٣٨١	٢٣,٣٨٧	٢١,٧٨٣
نوفمبر	٢٠,٤٣٥	٢٤,٦٠٣	٢٢,٨٥٠	٢١,٣٧٨
ديسمبر	١٩,٨٠٣	٢٢,٢٥٣	٢٣,١٣٨	٢٠,٧٦٤

ويتضح من هذه الأرقام أن مجموع التداول من أوراق البنكوت - مع مراعاة التغيرات الموسمية التي تحدث فيه - يميل إلى الانخفاض . ولكن قبل تحليل ذلك بالتراجع في الحركة الاقتصادية يجب الإشارة إلى نقطتين (الأولى) هي أن الجمهور المصري أخذ في التوثر تدريجيا على استعمال الشيكات كما يستدل على ذلك في احصاءات غرف التصفية بالإسكندرية والقاهرة (المبنية في الجدول الآتي) وهذه الشيكات تحمل على النقد وبذلك يقل التداول . (والثانية) هي أن إصدار ورقة البنكوت ذات الخمسين قرشا لا بد أن يكون قد أحدث بعض الأثر في مجموع الإصدار لأن هذه الفئة الصغيرة القيمة أسرع تداولاً من ورقة البنكوت من فئة الجنيه . فوجدنا من الفئة الأولى وديان في التداول عملاً يزيد على ما تؤديه ورقة واحدة من الفئة الثانية ويترتب على ذلك نقص مجموع التداول من البنكوت .

المتوسط الشهري لعملية تصفية الشيكات (بمليون الجنيه)

السنة	الإسكندرية	القاهرة	المجموع
١٩٣٤	٤,٠١	٤,٧٦	٨,٧٧
١٩٣٥	٤,٤٩	٥,٥٠	٩,٩٩
١٩٣٦	٤,٧٩	٥,٥٠	١٠,٢٩
١٩٣٧	٥,٠٤	٦,٠٣	١١,٠٧

وفي آخر سنة ١٩٣٧ بلغ مجموع البنكوت الذي أصدره البنك الأهلي ٢٢,٤٠٠,٠٠٠ ج.م كانت تغطيها كما يأتي:

الذهب (بيمينه الاسمية القديمة)	٦,٣٤,٥٨٣
أذونات الخزنة البريطانية	٥,٢١,١٨٠
سندات مصرية مضمونة من الحكومة المصرية...	١,٥٠,٠٠٠
سندات قرض الحرب البريطاني $\frac{3}{4}$ %	٧,٧٢٩,٦٧٥
سندات الخزنة البريطانية...	١,٩٠٨,٥٦٢
المجموع ...	٢٢,٤٠٠,٠٠٠

وقد بلغ للتداول فعلاً في نهاية سنة ١٩٣٧: ٢٠,٦٧٤,٠٠٠ ج.م وقد أثبت الأقبال على تداول أوراق البنكوت من فئة الخمسين قرشا أنه كان من الصواب إعادة إصدار هذه الأوراق .

٦ - القطن

كانت كل العوامل تدل على اتجاه أسعار القطن نحو الصعود المتزن ولكن تعرضت سوق القطن بل فيها من الأسواق أيضا إلى عوامل ومؤثرات غير عادية في أواخر شهر فبراير عقب اعلان برنامج التسليح البريطاني واقتراف بعض الدول الأخرى أثرها في هذا الميدان فانتمشت أسعار المواد الأولية وأغرقت هذه الظروف جماعات المضاربين تهاوتوا على الشراء طمعا في صعود الأسعار وتكسبت المراكز الصعودية تفجرت الأسعار عن سربها الطبيعي المتزن وبجملت أسعار القطن ارتفاعا غير طبيعي كما يتبين من الأرقام الآتية :

نوع القطن	الأسعار بالريال		نسبة الصعود في المائة
	في ١٩٣٧/٢/١٧	في ١٩٣٧/٣/٣١	
سكلاريكس	١٧,٦٦	٢٤,٢٨	٣٧,٥٪
جينة ٧	١٥,٦٧	٢٣,٣٦	٤١,١٪
أشوني	١٤,١٦	١٨,١٤	٢٨,١٪
أمريكي	١٢,٥٨	١٤,٥٠	١٥,٣٪

ومما هو جدير بالملاحظة صعود أسعار القطن المصري لدرجة مبالغ فيها بالقياس إلى أسعار القطن الأمريكي . وكان ذلك راجعا إلى عوامل محلية تحبب عما قام به بعض المضاربين في الاسكندرية من محاولات اتخذت شكل الإحراج (Cornering) على الجينة ٧ والأشوني مما أدى إلى حركة شراء قوية انفلتت على أثرها سوق الاسكندرية في تيار خاص دون مجازاة الأسواق الأخرى في تقلباتها .

ولما كان ارتفاع الأسعار في ذلك الوقت غير مرتكز على عامل العرض والطلب فقد جاء تصريح الرئيس روزفلت بعدم ادتياعه إلى هذا الارتفاع إذنا بحد الفعل تضللت اتفاق على الأسواق المالية وبادر التجار إلى تصفية مراكزهم واشتدت حركة البيع فأخذت أسعار القطن في الهبوط ولقدت سوق الاسكندرية خلال شهر أبريل معظم ما ربحته من الصعود في شهر مارس وأخذت في الضخف حتى بداية الموسم الحالي .

ولم تكن طفرة الأسعار في شهر مارس لتخضع للمبين بالشؤون الاقتصادية والواقعين على عوالات المضاربين في السوق المحلية بل أنهم كانوا مقتنعين من بادئ الأمر بأنها غير مستندة إلى عوامل اقتصادية صحيحة ولذا فقد كان مقضيا عليها بأن تكون قصيرة الأجل ، أما القول بأن ضعف السوق الذي بدأ من أول يوم في أبريل يرجع إلى وفرة المحصول الأمريكي في موسم ١٩٣٨/١٩٣٧ فلم يكن إلا عذرا تلمسه الذين خدعهم تلك الحركة غير الطبيعية فتهربوا باستمرار الصعود .

هل أن ذلك لا يثبت أن منظمة المحصول الأمريكي زادت الحظا سوما إذ كانت السوق ضعيفة والأسعار بالغة الخفض وهي في مستهل الموسم الحالي . فأخذت الأسعار في التراجع من جديد تحت ضغط وفرة العرض حتى بلغت في نهاية ديسمبر ١٩٣٧ : ١٤,٢٥ ريالا للساكل و ١٢,٦٩ للجينة (٧) و ١٠,١٤ للأشوني و ٨,٢٨ للأمريكي . بد أن كانت في نهاية الموسم (أي أول سبتمبر) ١٥,٧٠ و ١٣,٨٦ و ١١,٤٩ و ٩,٠٩ ريالا على التوالي .

ويلاحظ أن القطن المصري لم يحتفظ فقط بملارته على أسعار القطن الأمريكى بل أنه اكتسب فيها بعض الزيادة في النصف الأخير من السنة ويتضح ذلك من أنه بالرغم من الهبوط العظيم الذى أصاب أسعار القطن الأمريكى حيث نزلت بنسبة ٤٦٪ بين مارس وسبتمبر - وكان من الختم أن تسير أسعار القطن المصري في نفس اتجاه السوق العالمية الكبرى - ظل السكراريدس وسيرة ٧ أكثر مقاومة لمعامل التزول من القطن الأمريكى فبلفت نسبة التزول في الأول ٤٠٪ وفي الثاني ٤٣,٧٪ أما الأشمونى فقد كان متشبا مع الأمريكى .

وكان متوسط سعر الساكل في سنة ١٩٣٧ أكبر منه في سنة ١٩٣٦ بنسبة ٧٪ والأشمونى بنسبة ١١/٢ ٪ . ولا يسهل الإنسان سوى الاختياط لهذه الحالة لاسيما إذا روى الهبوط الكبير الذى أصاب الأسعار في آخر السنة . وكان متوسط الملارة لأصناف القطن الثلاثة سالفة الذكر ٦٤٪ و ٤٤٪ و ٢٦٪ على التوالي .

وقد بلغ جملة المستهلك من القطن في العالم (عدا ألمانيا وإيطاليا) ٢٩,٠٢٦,٠٠٠ باقة في موسم ١٩٣٦-١٩٣٧ مقابل ٢٥,٣٧٥,٠٠٠ باقة في موسم ١٩٣٥-١٩٣٦ كما يتضح من الجدول الآتى :

استهلاك مصانع القطن (ماعدنا الألمانية والإيطالية)

(بآلاف البالات)

النوع	موسم ١٩٣٤/١٩٣٣	موسم ١٩٣٥/١٩٣٤	موسم ١٩٣٦/١٩٣٥	موسم ١٩٣٧/١٩٣٦
أمريكى	١١,٨٤٣	١٠,٣٩٨	١١,٨١٥	١٢,٩٢١
هندى	٤,٤٣٤	٥,٤١٤	٥,٣٩٣	٥,٩٤٧
مصرى	٨٨٥	٩٩٠	٩٨٠	١,٢٠٣
أنواع أخرى	٥,٥٥٢	٦,٨٢٨	٧,١٨٧	٨,٩٥٥
جملة	٢٢,٧١٤	٢٣,٦٣٠	٢٥,٣٧٥	٢٩,٠٢٦

ويتبين من الإحصاء المتقدم أن زياد الاستهلاك شملت جميع الأقطان . ومن دواعى الاختياط أن نجد الأقطان المصرية قد سارت سيرا حثيثا نحو مراكر الاستهلاك فصبغت مقطوعتها زيادة قدرها ٢٢,٨٪ عما استهلك منها في موسم ١٩٣٦-١٩٣٥ .

على أنه طبقا لآخر بيان أذيع قدر الاستهلاك العالمى من القطن بنحو ١١,٨٠٢,٠٠٠ باقة في المدة من أغسطس الى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧ مقابل ١٢,٤٤٠,٠٠٠ باقة في نفس المدة من العام السابق . فليس من المنطوق والحالة هذه أن يبلغ الاستهلاك العالمى في موسم ١٩٣٧-١٩٣٨ ما بلغه في الموسم السابق لاسيما إذا لوحظ أن المدة المذكورة تعتبر من أهم أشهر النشاط الصناعى .

أما جملة المرحل من القطن في العالم فقد أخذت في التناقص من سنة إلى أخرى إذ بعد أن كانت ١٩,٥٨٢,٠٠٠ باقة في ٣١ يولية سنة ١٩٣٣ تهاضت الى ١٣,٣١٣,٠٠٠ باقة في ٣١ يولية سنة ١٩٣٧ .

ويبدو أن كان المرحل من القطن المصري ٧١٦,٠٠٠ باقة في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٣ قصصت كيته طاما بعد عام حتى بلغت في بداية الموسم الحالي ٤٤٠,٠٠٠ باقة أى ١٩ ٪ من جملة المعروض منه في موسم سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٧ تقوى بذلك مركزه الإحصائي بالمقارنة الى الأقطان الأخرى .

وقد سجل المحصول المالي هذا الموسم رقما قياسيا لم يشهده تاريخ الزراعة القطنية من قبل ، إذ قدر بما يروى على ٣٧ مليون باقة مقابل ٣٠,٥٠٠,٠٠٠ باقة في موسم سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وكانت معظم الزيادة في المحصول الأمريكي الذي ارتفع من ١٢,١٥٣,٠٠٠ الى ١٨,٧٤٦,٠٠٠ باقة . ويبلغ محصول القطن المصري في هذا الموسم ٢,١٦٠,٠٠٠ باقة (١٠,٧٩٦,٠٠٠ قنطار) مقابل ١,٧٨٠,٠٠٠ باقة (٨,٩٠٣,٣٢٢ قنطارا) في الموسم السابق .

وفي الجدول الآتي بيان حركة القطن المصري بما في ذلك الاسكرو من أول الموسم إلى ٢ مارس سنة ١٩٣٨ (بالآلاف القناطير) :

النوع	المخزون		المحصول		جملة المعروض		المصادر		نسبة الصادر الى المخزون في المائة	
	موسم		موسم		موسم		موسم		موسم	
	٣٨/٣٧	٣٧/٣٦	٣٨/٣٧	٣٧/٣٦	٣٨/٣٧	٣٧/٣٦	٣٨/٣٧	٣٧/٣٦	٣٨/٣٧	٣٧/٣٦
معرض بمطاع ساكل جينة ٧٢٣٣	١٢٩	٢٨٥٦	٣٦٢١	٣٠٧٩	٣٧٥٠	١٩٠٦	١٧١٢	٦١,٩	٤٥,٧	
١٢ قراى أصناف أخرى ٩٦	٧١	٣٥٠	٣٦٩	٤٤٦	٤٤٠	١٤٤	٩١	٢٥,٦	٢٠,٦	
جوراء أشجورى ... ١٧٧	١٥١	٥٩٠١	٧١٤٩	٦٠٧١	٧٣٠٠	٣٨٥٠	٣٥١٨	٦٣,٤	٤٨,٢	
الجملة ... ٤٩٦	٣٥١	٩١٠٧	١١٠١٢	٩٥٩٦	١١٤٩٠	٥٩٠٠	٥٣٢١	٦١,٥	٤٦,٣	

ويتضح مما تقدم من الإحصاءات أن محصول قطن سنة ١٩٣٧ زاد بمقدار ١,٨٦٢,٤٧٨ قنطارا وهذه الزيادة موجهة للاختياط إذ أنها حوسنت لدرجة ما لتسارة الناجمة من هبوط الأسعار .

على أنه يلاحظ من جهة أخرى أن المصادر حتى ٢ مارس سنة ١٩٣٨ من القطن المصري قصص في هذا الموسم من سابقه بما يبلغ نحو ٥٧٧,٠٠٠ قنطار ومعظم القص يقع في المصدر الى بريطانيا العظمى واليابان والصين والولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا . يقابل ذلك بعض الزيادة في المصدر الى كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والهند وبعض البلاد الأخرى .

وتعزى أسباب نقص المصدر الى بريطانيا العظمى الى ارتفاع أسعار القطن المصري بالمقارنة الى الأقطان الأخرى المنافسة له . أما النقص في الصادرات الى اليابان والصين فراجع من جهة إلى الحرب الناعمة هناك مما سبب إغلاق عدد كبير من مصانع الغزل والصين ، ومن جهة أخرى الى الرقابة التي فرضتها الحكومة اليابانية على الواردات مع وفرة المخزون في تلك البلاد من الموسم الماضي أما النقص في المصدر الى الولايات المتحدة فيرجع الى وفرة محصول الأقطان الطويلة التيلة .

وإذا لوحظ أن مركز القطن المصرى الإحصائى قد تعرض لمزاحمة قوية من الأفطان الطويلة النيلة - إذ يعد أن كان في موسم ١٩٣٠ - ١٩٣١ يزيد في جلته على الأفطان المتأخرة له بمقدار ١٥٠,٦٢٠ باقة أصبح ينقص عنها في موسم ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمقدار ١,٨٣٨,٣٢٥ باقة - تبين أن المصلحة تقتضى التشجيع على زيادة محصول القطن المصرى حتى لا يطفى عليه تيار الأفطان الأجنبية .

وتوصلا إلى هذا الفرض بادرت الحكومة إلى إنشاء أقطاعات صالحة للزراعة في شمال الدلتا ليعملها لصناعات الزراعة ويكادهم مما ساعد عليه توفرياه الرى سنة بعد سنة وتحسين أحوال الصرف . وقد اهتمت أيضا بدروس جميع الوسائل التي تساعد على إنقاص نفقات الإنتاج والتصرف كتحفيض أثمان السماد ومصاريف الحطب والكبس وأجور النقل حتى تحقق السياسة القطنية التي أقرتها الحكومة في أكتوبر سنة ١٩٣٠ والمبينة على زيادة الإنتاج وإنقاص نفقاته .

على أن زيادة إنتاج القطن وما شوهده في هذا الموسم من قصص الصادر تستلزم التاية بوسائل نصريفه وخاصة في البلاد التي لا تشتري القطن المصرى بالقدر الواجب بالنسبة لميزانها التجارى مع مصر وهو موضوع يحل في المقام الأول من شواغل الحكومة . وهي فضلا عن ذلك جادة في تنظيم الدعاية للقطن على أسس واسعة النطاق في الأسواق القديعة والمجديدة كما فعلت في سنوات ١٩٣١/٦ ١٩٣٢/٦ ١٩٣٣/٦ ونجحت في نصريف ما يقرب من ثلاثة ملايين من القطنيات آلت إليها من جراء التدخل في سوق القطن . وتوصلا لهذا الفرض استدرأ وزارة المالية على تشكيل لجنة دائمة للدعاية للقطن تكون مهمتها العمل بكافة وسائل النشر على زيادة إقبال المستهلكين على شراء المسوجات المصنوعة من القطن المصرى .

ولما كان هذا المحصول يمثل أكثر من ٧٥٪ من صادرات مصر فقد عينت الوزارة بتتبع أسواقه الداخلية والخارجية عن كتب وأنشأت مراقبة لبحث جميع المسائل المتعلقة بهذا المحصول ولتكون أداة اتصال بين وزارة المالية والهيئات التي تبنى بشؤون القطن .

٧ - المحبوب

احتفظت أسعار المحبوب في سنة ١٩٣٧ بمستوى يكاد يكون ثابتا ولو أنها أخذت في التسلك قرب آخر العام ففى أواخر مايو كان سعر القمح البلدى بروض الفرج ١١٨ قرشا وسعر المندى ١٢٢ قرشا فبلغ سعرهما في نهاية السنة ١٣٢ و ١٣٧ قرشا على الترتيب . وقد زاد هذا السعر إلى أكثر من ١٥٠ قرشا فيما بعد وارتفع سعر الشعير من ٦٣ قرشا في الربيع الماضى إلى ٩٣ قرشا في آخر ديسمبر . وارتفع ثمن القول من ١٢٣ قرشا في فبراير إلى ١٤٣ قرشا في ديسمبر أما الذرة فقد كانت أسعارها أكثر تقلبا من أسعار غيرها من المحبوب إذ كان سعرها في يناير سنة ١٩٣٧ ٨١ قرشا فنزل في فبراير إلى ٧٢ قرشا ثم ارتفع إلى ١١٦ قرشا في سبتمبر وعقط بعد ذلك بسرعة إلى ٧٠ قرشا في نوفمبر وبلغ ٧٧ قرشا في نهاية السنة واستقر الصعود بعد ذلك حتى بلغ السعر ٩٣ قرشا . وكانت أسعار الأرز في ارتفاع مستمر طول العام إذ كان ثمن الجوال ٨٤ قرشا في أوائل الربيع فبلغ ١١٩ قرشا في آخر السنة وظل يحفظ بهذا المستوى .

وفيا على متوسط الأسعار في السنتين الأخيرتين :

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	النوع
١٢٢,٦	١١٥,١	قمح بلدى تجارى
١٢٣,٥	١٢٧	فول
١٤٨,٤	١٤٨,٤	عدس
٥٣,٨	٤٦,٧	شعير
٧٨,٧	٦٢,٦	ذرة
٢١٣	٢٠٩	أرض مبيض (بساحل رشيد)

وزاد متوسط غلة القطن في موسم ١٩٣٦ - ١٩٣٧ عما كان عليه في الموسم السابق كما يتضح من الأمثلة الآتية :

موسم ٣٧/١٩٣٦	موسم ٣٦/١٩٣٥	
٦,٠١	٥,٨٨	متوسط محصول القمح (بالإردب) ...
٤,٩٤	٤,٨٩	» » الفول » ...
٤,٤٩	٤,٢١	» » العدس » ...

وقد كثرت الأقوال بأن تقدير وزارة الزراعة ل محصول القمح كان مبالغ فيه كما راجت إشاعات عن تلف جانب غير قليل من القمح بسبب الأمطار التي هطلت على المخزون منه في شون البنوك فاتهز المضاربون الفرصة لرفع أسعار القمح . وأثر هذا الارتخاع في أسعار المحبوب الأخرى . ومع أن الوزارة رغبة أكيدة في أن ينال الزراع الربح الملائم لجهودهم ولكن من واجبا أيضا مراعاة مصلحة المستهلكين الذين يتأثرون بارتفاع نفقات المعيشة ولا يسع الحكومة أن تسمح بأن يكون غذاء السكان موضعا لمضاربة الوسطاء على حساب المستهلكين وبغير فائدة للتجـير ولهذا فاتها مهمة تتبع الحالة وإن تتواءم من اتخاذ الإجراءات التي تستلزمها صيانة مصالح الجمهور .

القسم الثاني

سياسة الحكومة من وجهتيها الاقتصادية والمالية

(١) السياسة الاقتصادية

تعمل الحكومة جاهدة على تمكين أسباب الرخاء في البلاد وهي تسلك الى هذه الغاية سبلين (أولاً) زيادة الانتاج و(ثانياً) الترفيع من المنتج .

١ - زيادة الإنتاج

لما كانت الزراعة عماد الثروة في مصر فإن جل الاهتمام منحه إليها ومع ما تقتضيه الإغناء الإضافية التي تواجه البلاد في العهد الجديد فقد أمكن تدبير الأموال اللازمة لمشروعات الري بل زيادتها بقدر ٢٠٠,٠٠٠ ج ٢٠٠٠ . في مشروع الميزانية وبذلك يتسنى تنفيذ البرنامج الموضوع لهذه المشروعات دون أن يقف في سبيله حائل .

ولقد تمت أنجيز أعمال التخزين عند أسوان وجبل الأولياء فتمت بها كيات من المياه تضاف الى إيراد النهر مدة الصيف فتزفع به الى حد الوفاء بمطالب الزراعة في تلك الفترة بحيث يكفل ذلك تمتع الأراضي بكفايتها الفعلية من المياه التي تنفق وصالح الإنتاج . وما فاض من تلك الكيات الإضافية ينتفع به في تحويل نحو ٥٠,٠٠٠ فدان من حياض الوجه القليل الى الري المستديم واعطاء المياه الصيفية الكافية لحوالى ٥٠,٠٠٠ فدان واستصلاح نحو ٤٠,٠٠٠ فدان من الأراضي البور في الوجه البحرى . ونظرا لأن هذه الخطوة إن هي الا إحدى خطوات التوسع الزراعى فالمقرر أن تتبعها غيرها بتنفيذ مشروع منطقة السدود لوقف ما يضيع من مياه النهر في تلك المنطقة وإنشاء سد عند مخرج بحيرة البرت لتحويل هذه البحيرة الى تزان تتوافر فيه كيات جديدة من المياه الإضافية . وحيث إن هذا المشروع يحتاج الى دراسته وتنفيذه الى يضع ستين فقد استقر الرأى على أن يبدأ من الآن بحيث أول خطوة في تنفيذه حتى إذا ما استنفدت البلاد كيات المخزون الإضافى في تزان أسوان وجبل الأولياء وتطلعت الى المزيد وجدت أمامها ما يسهل مطالبتها .

على أن الانتفاع بزيادة المخزون في أسوان وجبل الأولياء يتطلب — بجانب شق الترع والمصارف في الأراضي البور وفي أراضي الحياض المقرر تحويلها — تنفيذ بعض الأعمال الكبرى كتنقية قناطر أسبوط وسبم العمل فيها قبل الفيضان القادم وقناطر عد على التي تم إقامتها قبل فيضان سنة ١٩٣٩

ويشمل برنامج السياسة المائية الموضوع إقامة قناطر تحمل عمل السد الترابى الذى ينشأ سنويا عند أدفيتها وهوية قناطر استا لإمكان تحويل حياض مديري جرجا وقنا الى الري المستديم .

أما أعمال الصرف فهي الأساس في حياة الأراضي الزراعية وفي كمية ما تنتجها من المحاصيل . ولا سبيل مطلقا لتحقيق ما نبتعه من زيادة الإنتاج الزراعي إلى الحد المنشود إلا إذا خضعت أعمال الصرف لخطوات واسعة لتفكيك جميع الأراضي المصرية من الانتفاع بالصرف الكامل في أقرب وقت ممكن . ولذلك تقوم سياسة وزارة الأشغال الحاضرة على أن يكون لأمواد الصرف المكان الأول من عنايتها . بل لقد بلغ من أمر هذه العناية أن اختصت الوزارة هذه الأعمال بالجانب الأوفر من الاعتمادات المخصصة لمشروعات مصلحة الري . وقد اعترفت أن تسير في تنفيذها بمعدل واسع وسريع تتمتع على شق المصارف خلال المناطق التي بقيت محرومة منها وإقامة ما تتطلبه الحاجة من الطلمبات للمناطق التي لا تصرف إلا بالآلة حتى تتوفر للأراضي المترعة بهذه الأعمال وفي وقت عاجل ما يحتاج إليه من سبل الصرف . على أن يكون الرأي فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة أن تنفذ أعمال الصرف من بداية الأمر مع أعمال الري .

ومع العناية بمشروعات الري والصرف يستمر العمل بجد في تنفيذ البرنامج الذي أعده المجلس الاستشاري لمصلحة الأملاك لإصلاح الأراضي البور في شمال الدلتا مع المعنى بجهة في توزيع الأراضي الحكومية على الزراع صغارا وكبارا . وأخيرا في توجيه العناية الخاصة بمحصول البلاد الرئيسي — القطن — على ما يبتاع في موضعه من هذه المذكرة .

ويجانب الاهتمام بالإنتاج الزراعي نبذل الجهود القوية لتشجيع الإنتاج الصناعي سواء بالعمل على إدخال صناعات جديدة أم بالمساعدة القوية للصناعات الناشئة ومن الصناعات الجديدة التي يبنى الآن بإنشائها عناية خاصة صناعات الألبان والورق والزجاج .

ولما كانت زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي تستلزم العمل على تشجيع إصدار المنتجات المحلية فإن وزارة التجارة تبذل في هذا السبيل جهودا صالحة سواء بالعمل على فتح أسواق جديدة للمحاصيل المصرية في الخارج أم بالعمل على إعلاء قيمة هذه المحاصيل بتحسين الأنواع المصدرة منها .

وإذا كانت السياحة تعد من موارد الثروة في مصر فقد أمد برنامج إنشائي خمس سنوات لترغيب الأجانب في زيارة مصر صيفا وشتاء وزيد من أجل ذلك الاعتماد المخصص لإعانة تشجيع السياحة في مشروع الميزانية .

ولا يغوت الحكومة مع اهتمامها بالإنتاج الزراعي والصناعي العناية بالقوة المدنية لقواصل وزارة المالية جهودها في استغلال هذه الثروة والعمل على توسيع نطاقها شيئا فشيئا .

ففيما يخص مناجم الذهب آتت مصلحة المساحة والمناجم إقامة أول وحدة استطلاعية بمنجم السكري وبدأ استغلاله فعلا في شهر يولييه الماضي فيبلغ مقدار ما عوّلج من حجره في سبعة أشهر نحو ٣٥٠٠ طن وقد اتبعت هذه الكمية ما قيمته نحو ٩٠٠٠ ج.م . وسيستمر الإنتاج على هذا الأساس حتى يتم تركيب وحدة أخرى في إزميرال السه القاعدة وإذا ذاك يؤمل أن تضاعف هذه الكمية .

هذا وقد قامت مصلحة المذكرة بفحص مناجم الذهب في جبل أم الروس وقاربت أعمال البحث فيها إن تم وسيوضع برنامج الاستغلال وتقدير النفقات اللازمة لذلك في الوقت المناسب .

وفما يتعلق بحجر الزلّت في أبي زعل أتمّت المصلحة الاشاعات الخاصة به للحصول منه على حاجة بخلاف مصالح الحكومة من أحجار الرصف والمكّام بطريقة اقتصادية منتظمة و بعد أن أجرت بعض تعديلات في معدات هذا الحجر أصبح في مقدوره انتاج نيف ومائة ألف متر مكعب في السنة وذلك صار في مقدور الحكومة أن تحصل على كل حاجتها من الأصناف التي ينتجها هذا الحجر ومخارج مصلحة السجن .

أما معمل تكرير البترول في السويس فهو منذ انشائه يشتغل بأقل من كفايته حيث بلغ أقصى ما يعالجه سنويا نحو ٧٠٠٠ طن من الزيت والوقود مع أن في استطاعته انتاج نحو ٧٤٠٠٠ طن . وإذ كان انتاجه لا يكفي لسد طلبات المصالح الحكومية وكان من البدهي أن الخمر في تشييله بأقصى كفايته فقد زيدت اعتادات تشييله في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ تمهيدا لاستغلال هذا المعمل خير استغلال .

وقد كثر الكلام أخيرا حول موضوع استغلال خامات الحديد التي أظهر البحث وجودها في منطقة أسوان فضيت الوزارة بالأمر وشكلت لجنة لبحث الموضوع من كافة نواحيه مع مراعاة ما قد يكون لاستغلال هذه الخامات من الارتباط بشروع استنباط الكهرباء من مساطم المياه بأسوان والمنظور أن تنهى اللجنة قريبا من بحثها . وإذا ثبت إمكان استغلال هذه الخامات اقتصاديا فإن ذلك سيكون موردا جديدا من موارد الثروة المدنية في مصر كما أنه قد يكون فائدة عهد صناعي جديد للبلاد .

أما مشروع استنباط القوة الكهربائية من مساطم المياه بأسوان فنظرا لأهميته من الوجهة الاقتصادية فإن الحكومة مصممة على المشي فيه مع تحقيق كل الضمانات الفنية والمالية ومع مراعاة القواعد التي تجرى عليها الحكومة في شؤون المناقصات العامة .

٢ - الترفيه عن المنتج

لا شك في أن العناية بالمنتج من أقوى العوامل لزيادة الإنتاج ذاته لهذا كان مما يتبشى مع سياسة الحكومة في سبيل زيادة الإنتاج أن تعمل على اتخاذ الوسائل المباشرة لتحسين حال الفلاح والمامل وهما دعامة الثروة وركنها الركين .

على أن الأمر في هذا الصدد لا يقتصر على الناحية الاقتصادية بل هو يمتددا إلى ما هو أهم وأخطر : الناحية الاجتماعية إذ الواقع أن طبقة الفلاحين والمامل وهي التي تساهم بأشق نصيب في النشاط الإقتصادي تعاني لفقرها أشد ألوان البؤس وهي معرضة لسوء أحوالها المعيشية إلى الأمراض الفتاكة تهذ من قواها وتضعف من إنتاجها .

لهذا كان لزاما على الحكومة أن تبادر إلى العمل بكل ما في وسعها لانتشال هذه الطبقة من وهنة الضلك وأن تبذل كل جهد مستطاع لتحسين حالتها المعيشية والصحية وأن تهني لها من الأسباب ما يمكنها من رفع مستواها معشيا مع ما تقتضيه مطالب الرقي الإجتماعي المترتب على انتشار التلم وإقصاد معارك الأفراد .

وكانت أول خطوة في هذا السيل أن الحكومة قررت التيسير على صغار الملاك الزراعيين ففترت تخفيض الضريبة العقارية لهم بطريق ردم جزء منها إليهم طبقاً للنسب الآتية :

- ١٠. / لأصحاب التكاليف الذين لا تتجاوز الأموال المربوطة على أطيافهم جنياً واحداً .
- ٢٠. / لأصحاب التكاليف الذين تزيد أموال أطيافهم على جنين واحد ولا تتجاوز خمسة جنيهات .
- ٣٠. / لأصحاب التكاليف الذين تزيد أموال أطيافهم على خمسة جنيهات ولا تتجاوز عشرين جنياً .

وعمدت الحكومة إلى إنشاج سياسة صحية جديدة ترى إلى توجيه عناية خاصة إلى الفلاح في قوته كإتنيء له معيشة صحية وتقيه غائلة الأمراض وتضمن أن يأتي الجيل الجديد سليماً وأكثر صلاحية واستعداداً لفترت ما يأتي:

أولاً — إمداد القرى بالماء النقي بواسطة الطلومبات ^(١) إذ لا يخفى أن أهل الريف يشربون الآن مياه النيل أو الترع دون تنقية وهي ملوثة بمجراثيم الأمراض المختلفة .
وقد فترت المدة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بثلاث سنوات فقط .

وقدرت تكاليفه بمبلغ ٧٠٠.٠٠٠ جنيه وهذا المشروع هو غير المشروع الكبير المقصود منه إمداد القرى بمياه النيل المرشحة مما فترت تكاليفه مبدئياً بمبلغ ستة عشر مليوناً من الجنيهات كما فترت المدة اللازمة لإنشائه بإحدى وعشرين سنة وهذا قد بدأ أيضاً بتنفيذه منذ العام الماضي ويمرر العمل فيه أولاً بالأقاليم الشمالية ذات المياه الأرضية غير المذبة وبالأقاليم الفيوم .

ثانياً — نشر التعاليم الصحية بالقرية . وذلك بتقسيم الريف إلى مناطق تخصص لكل منها وحدة صحية مكونة من عدد من الموظفين ومهمهم سيارة مجهزة بصيدلية العلاج البسيط وبآلة سينية للتعليم والإرشاد وبناط بهذه الوحدات :

- (أ) علاج المرضى وعصر الفواء بجانب مع إرسال من تستلزم حالته الصحية علاجاً خاصاً إلى أقرب مستشفى .
- (ب) تعليم الأهالي وإرشادهم ورفع مستوى تفاهلهم الصحية مع زيارة المنازل والعمل على نظافتها وتهويتها .
- (ج) تثقيف النشء بالمدارس الإلزامية أو الأتولية بالقرى بمبادئ الصحة وطرق الوقاية من الأمراض .

وليست الفائدة من هذه الوحدات مقصورة على الإرشاد فقط بل سيؤدي إقبال الأهالي على العلاج إلى الإقلال من الوفيات ومن حدة المرض وشدته وأثره كما أنه سيؤدي إلى معرفة حقيقة الأمراض الموجودة ومدى انتشارها في المناطق المختلفة . فيتيسر توجيه جهود خاصة لمكافحة أمراض معينة .

ثالثاً — إنشاج مكاتب الصحة بالريف واستكمالها فقد لوحظ أن جميع الأعمال الخاصة بصحة الفلاح ووقايتها من الأمراض والأوبئة لقاء على طبيب المركز وقد أصبحت هذه الأعمال كثيرة ومتشعبة عن الساع المراكز .

لهذا رفق تقسيم المراكز وقصر اختصاص طبيب صحة على الإشراف على الأمور المصلحية الخاصة بتلاين ألفا من السكان فقط . كما رفق استكمال مكاتب الصحة بحيث تشمل وحدات لرعاية الطفل والعناية بشؤون الأمومة وإيجاد معازل للصبيات مزودة بالأدوات والأجهزة ووسائل النقل وبها العدد الكافي من الموظفين .

(١) ماعداً الجهات التي تشدها طربة المياه الجوفية إذ سينفذها ما يجتهد بها في مشروع ترشيح مياه النيل .

أما فيما يخص العامل فنظرا الى ما تشعربه الحكومة من واجب السهر على رفاهية الطبقة العاملة فقد رأت وزارة التجارة والصناعة أن تضع سياسة انشائية لإقامة مساكن للصناع في مدينة القاهرة على حساب الحكومة لكي تؤثر بهم بأجور زهيدة تسمح بها مواردهم وذلك لتقاء اتساع نطاق الصناعة في منطقة العاصمة ولكي يعمل على ضوء هذه السياسة الانشائية في جهات القطر الأخرى .

وتعمل وزارة التجارة والصناعة بالاشتراك مع وزارة الصحة على انتقاء المواقع الصالحة سواء من الوجهة الصحية أو من وجهة قريبا من المناطق الصناعية وتوفير وسائل الانتقال فيها . وسيراعى في هذه المساكن أن تكون مستقلة الشروط الصحية وملائمة لحالة الحال . والمقترح أن تبني خمسون عمارة تحوى كل منها ٦٠ مسكنا يتراوح بين غرفة وثلاث غرف بخلاف للمحقات وأجرها بين ٤٠ و ٨٠ قرشا شهريا . وللمدة المقدرة لانتهاء هذا المشروع خمس سنوات .

(ب) السياسة المالية

١ - الضرائب الجديدة

كان من نتيجة التكاليف التي اقامها الاستقلال على عاتق البلاد والسياسة الانشائية التي اخطلتها الحكومة الحاضرة والتي ترى الى النامية المباشرة بشؤون الفلاح والعامل مع موالاة العمل بجهد على التهوض بالبلاد في مختلف المرافق أن الميزانية أصبحت في حاجة الى ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات لكي تتوازن الإيرادات مع المصروفات وذلك بالرغم من ضغط المصروفات الى أقصى حدود الضغط بشراضر المرافق العامة . وكان لا بد بداهة عند النظر في تنطية هذا العجز من الالتجاء الى فرض ضرائب جديدة على إن الالتجاء إلى فرض الضرائب الجديدة لم يكن يستدعيه توازن الميزانية بحسب بل لقد كان مما يدعو إليه أيضا تصحيح النظام المالي في مصر وإقامته على أسس جديدة صالحة تتفق وما أثبتته التجارب وأيدته البحوث العلمية في البلاد المتحضرة . والواقع أن نظاما المالي الذي كنا نجري عليه قبل إلغاء الامتيازات كان نظاما جائرا أبر لا يسوى في المعاملة بين أبواب الثروة المختلفة فكان البعض منها خاضعا للضرائب والبعض الآخر في مأمن منها .

وكان عذر الحكومة في ذلك واضحا إذ كان نظام الامتيازات يفل يلبسها فلم يكن لها مندوحة إذا أرادت فرض أية ضريبة مباشرة جديدة من مفاوضة الدول صاحبات الامتياز والحصول على موافقتها مقدما وكان في هذا من العراقيل والمصاعب ما يكاد يتعذر تخليله فلم يكن لدينا من الضرائب المباشرة إلا ضريبة الاطيان وعوائد المبانى وفيها عدا ذلك لم يكن هناك ما يضئ الميزانية سوى رسوم الجمارك وطاقمة من الرسوم المختلفة مما كان يجعل الميزانية في حالة من الجلود تنفسر ما كان يبله أولو الأمر من الجهود في العمل على تكوين احتياطي كبير لمقابلة الطوارئ .

لهذا كان أول ما يجب عمله بعد إلغاء الامتيازات تصحيح هذا النظام وإعادة توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً وإخضاع جميع أبواب الثروة على اختلاف أنواعها لتقييمها العادل المعقول في الأعباء العامة من غير إجحاف .

وقد تبين لنا عندما ولينا وزارة المالية أن اللجنة التي سبق تأليفها لدراسة نظام الضرائب الجديده لا تزال تدرس مشروع قانون الدفعة وأنها تتردد في الاستقلال بذلك إلى دراسة مشروع قانون الباطنات ولكن كان يشوب هذين المشروعين كثير من العيوب لأشدهما وضماً منذ بضع سنوات إذ كان نظام الامتيازات لا يزال قائماً فظهر بالضرورة أثره في أحكامهما . فكان مشروع قانون الدفعة يشمل رسوماً متعددة ليست في الواقع سوى ضرائب مستترة وكان مشروع الباطنات يفرض الضريبة على أرباح المهن والصناعات على أساس القيمة الإيجارية للأماكن التي تشغلها المهنة أو الصناعة مع ما في هذا الأساس من الخطأ ومن القبح لبعض الممولين الذين تكون أعمالهم غير رابحة مع تخفيف العبء عن آخرين ممن يحمون أرباحاً طائلة لا تتناسب مع الضريبة التي تفرض عليهم . لهذا عمدنا إلى توجيه اللجنة وجهة جديدة أدنى إلى الانصاف وحسن التوزيع وأكثر انطباقاً على روح التشريع المال الصحيح . وكان من أثر ذلك أن عدل مشروع ضريبة الدفعة فرداً إلى حدوده الصحيحة واستبعد منه كل ما لا يعد من رسوم الدفعة حقا . وبدأت اللجنة الآن في دراسة مشروع قانون شامل يفرض ضريبة متواضعة في نيتها عادلة في توزيعها على أرباح رؤوس الأموال من أسهم وسندات وفوائد تشغيل التدوير وعلى الأرباح التجارية والصناعية على أساس صافي الأرباح الفعلية دون التفتت إلى القيمة الإيجارية للأماكن التي تشغلها . وعلى المرتبات والأجور وأرباح المهن الحرة وعبارة أخرى يشمل المشروع كل باب من أبواب الإيراد سواء كان أتياً من كسب رؤوس الأموال أو من كسب العمل وكان مزدوج المصدر أي منهما معا .

وسيكون من أثر إقرار هذا النظام الجديد الذي يقوم على أساس علمي واجتماعي صحيح أن توزيع الأعباء العامة بطريقة عادلة بين السكان إذ أنها ستتناول جميع أبواب الإيراد الفردية على قدم المساواة مهما كان مصدرها . وسواء أكان أصحابها من المصريين أم من الأجانب فلا تفرض الضرائب على أحدهما دون الآخر .

على أن أهم أثر لإقرار هذا النظام هو ما تكسبه الميزانية من المرونة بحيث تصبح الحكومة قادرة على الاضطلاع بما عليها من المهام في العهد الجديد سواء من ناحية تعزيز وسائل الدفاع الوطني أم من ناحية رعاية المرافق التي يستلزمها نمو السكان والعمل على زيادة أبواب الرزق وأسباب الرخاء وتخفيف أعباء الطبقات الفقيرة ومعالجة الرق العام .

وقد توخينا في إعداد التشريع الجديد مراعاة مقدرة المولدين والبلاد بصفة عامة بحيث لا يهبط كاهل السكان ويمتنع لسممة البلاد المالية بالمستوى الرفيع المأثور عنها مع التسك بآتم وجوه المدل في توزيع الضرائب .

على أننا لم نغفل تأثر الأمر وحدته بل شاورنا فيه عدداً كبيراً من أعظم رجال المال والأعمال من الأجانب والمصريين . وبتى فرغت لجنة الضرائب من مهمتها - وهي تؤكد أن فعل - فأننا نتعرض لمشروع النظام المال الجديد على المجلس الاقتصادي وبعد ذلك ستاح الفرصة للبلدان ليقول وأيها الحظم في الموضوع .

وليس من اليسر الآن تقدير ما ينتظر أن يجنيه الحكومة من هذه الضرائب المختلفة في السنة المالية الجديدة لأن ذلك رهن بثبات الضرائب التي ستقرر نهائياً وبالاربع الذي يبدأ فيه العمل بها إذ المتوقع أن تقتضى عدة شهور قبل ذلك لما تستغرقه دراستها في البرلمان من الوقت على أنه يمكن الاعتماد على تحصيل مبلغ مليون جنيه من هذه الضرائب في خلال تلك السنة ونحن مع هذا شديدو الرجا بأن تتجاوز المتحصلات الفعلية هذا الرقم فيقل المأخوذ من الاحتياطي العام بمقدار الزيادة .

٢ - تعديل ضريبة الأطينان

لقد تمت جميع إجراءات تقدير الايجار عن الأراضي الزراعية في كل القطر فأصبح من المتيسر تطبيق الضريبة الجديدة عند تقريرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٣٨ وقد وافق مجلس الوزراء بصفه مبدئية على تحديد نسبها بواقع ١٨ ٪ من القيمة الإيجارية .

وقد انتهزت وزارة المالية هذه المناسبة لإعداد مشروع قانون بتنظيم القواعد الخاصة بفرض وتطبيق ورفع ضريبة الأطينان وتعديد نسبها ليحل محل التثريبات الحالية الخاصة بها والمتنظر أن يعرض هذا المشروع على البرلمان في دورته المقبلة وأهم ما يشتمل عليه من التعديلات الجديدة أمران :

(الأول) تحديد مدة سريان القيمة الإيجارية بشهر سنوات فقط بدلا من ثلاثين سنة إذ أن تقرير هذه المدة الطويلة في سنة ١٨٩٩ كان يرجع بلا شك إلى رغبة الحكومة في إيجاد الاستقرار في نظام ضريبة الاطينان وبث روح الطمأنينة لدى الملاك . أما وقد تحقق الآن هذا الاستقرار فقد أصبح من المتعين إتقاص تلك المدة إلى الحد الذي يعمل للضريبة متمشية بقدر المستطاع مع تطور الأحوال الاقتصادية .

(الثاني) هو إلغاء نظام الضرائب المؤقتة وقد أصبح ذلك متيسراً بعد التعديل السابق فإن إتقاص مدة سريان التقديمات الإيجارية إلى عشر سنوات يعمل من البعث بقاء نظام الضرائب المؤقتة الذي استنزبه طول المدة السابقة

وسيتربى حل إلغاء هذا النظام الذي كان يقتضى تنفيذ إجراءات عديدة سنوية أن يتمكن الموظفون المووط بهم إجراءاتها من التفرغ لأداء أعمالهم الأخرى على وجه أتم كما يصبح في مقدورهم أيضا القيام بما يتطلبه العهد الحالي من أعمال جديدة خاصة بالضرائب وتحصيلها .

٣ - الديون العقارية

لم تبق ثمة حاجة إلى الخوض في تفاصيل الاتفاقات والحلول المختلفة التي تمت في السنوات الأخيرة لتسوية الديون العقارية ولصيانة الثروة العقارية . فقد أديمت هذه التفاصيل في مناسبات عديدة حتى أصبح أمرها معروفاً . على أنه من المهم أن يعرف أن هذه التسويات قد اقتضت من الحكومة جهوداً شاقة لتذليل الصعوبات والوصول إلى اتفاق مع الدائنين بخفض السبب عن المدينين كما أنها كلفت الخزنة السامة أعباء هائلة يكفي لإدراك مداها أن تذكر أنها جاوزت في مجموعها ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات بلانها كالاتي :

١٣٦٤٩٤١	جنيه	مبالغ دفعت للشركة العقارية ثمنا لأراضٍ مستغراة في الزادات لفرض دفعها الى أصحابها فيما بعد.
٣٥٠٠٠٠٠	أذونات الخزينة ٤ و ١/٢ و ٤/٥	مبالغ دفعت للبنوك العقارية تنفيذا لامتياز ١١ مارس سنة ١٩٣٣ :
٤٠٥٨٠٤٤	٥٥٨٠٤٤	دفعها نقدا بنك التسليف الزراعى المصرى .
٦٠٠٣٩		مأمورية تتدخل بنك التسليف الزراعى لدى هيئات وأفراد .
٦٠٠١٤٩		شراء ديون البنك الزراعى المصرى .
١٨١٤٧٨٩	سندات ٣ ١/٢ %	قدمت لشركة الرهن العقارى مقابل شراء ديونها .
٧٢١٨٤٤		قيمة سلف البنك العقارى الزراعى المصرى .
٣٢٨٢٠٨		قيمة السلف (ك) المدفوعة لبنك الأراضى .
٩٠٠٠٠٠		المنظور دفعه من هذه السلف لبنك الأراضى فى خمس سنوات .
١٥٠٠٠٠٠		قيمة السندات ٣ ١/٢ % تسوية ديون الدرجة الثانية .
٢٢١٠٦٢٥		فوائد أذونات الخزينة والسندات المضمونة من الحكومة (٣ ١/٢ و ٣ ١/٢ و ٤ ١/٢ و ٤ ١/٢) .
١٣٤٥٨٩٣٩	الجملة	

وإذا روعيت الظروف القاسية التى اجتازها المدينون إبان اشتداد الصاعقة عندما كانت ملكيتهم معرضة للضياع سبب عجزهم عن السداد لتيين مقدار ما أنادوه من هذه التسويات سواء من ناحية وقف إجراءات نزاع الملكية أو من ناحية مد أجل السلف وتخفيض الأقساط وسعر الفائدة الأصلية وإجرائية . وفى الجدول الآتى بيان ما آلت اليه قيمة الأقساط وسعر الفائدة عقب التسويات التى أجريت :

قبل اتفاقية سنة ١٩٣٣		بعد اتفاق سنة ١٩٣٣		بعد اتفاق سنة ١٩٣٦	
متوسط	القسط	متوسط	القسط	متوسط	القسط
الفائدة	بجنيه	الفائدة	بجنيه	الفائدة	بجنيه
١٦٠٠٠٠٠	٦,٧١	١٢١٤٩٦٨	٦,٢٥	٩٢٤٢٢٧	٥,٠٦
٤٣٠٠٠٠	٧,٦٣	٣٤٨٢٧٢	٦,٦٨	٢٩٤٠١٢	٥,٠١
٢٣٧٠٠٠	٦,٥٠	١٧٦٤١٦	٦,٣٠	١٣٦٠٢٦	٥,٠٧

ومما هو جدير بالذكر أن نسبة الأقساط المستحقة على مدينى البنك العقارى المصرى أصبحت لاتزيد على ٤ ١/٢ % من قيمة الأرض مقدرة تقديرا دقيقا إلا فى الأحوال المستعرة وهذه لاتزيد فيها نسبة الأقساط على ٤,٦٦ % من قيمة الأرض .

على أنه من دواعى الأسف الشديد أنه بالرغم مما بذله الحكومة من تضحيات وما أمكنها الوصول اليه من تخفيف أعباء الديون تخفيفا محسوسا بحيث أصبحت الأقساط متناسبة مع صافي غلة الأطينان لم يقيم الكثيرون من المدينين بما كان يتظر منهم من الوفاء بتمهلاتهم فى مواعيدها كما يتضح من البيان الآتى من حركة تحصيل قسط سنة ١٩٣٧ للبنوك العقارية لتاية ٢٠ مارس سنة ١٩٣٨

البنك العقاري المصري

المستحق	المسدد	الباقى	نسبة التحصيل
جنيه	جنيه	جنيه	%
٧٦٠٨٣٤	١٩٦٧٦٣	٥٦٤٠٧١	٢٥,٨٦
٢٨١٧٤	٤٢١٦	٢٣٩٥٨	١٤,٩٦
٧٨٩٠٠٨	٢٠٠٩٧٩	٥٨٨٠٢٩	٢٥,٤٧

بنك الأراضي المصري

المستحق	المسدد	الباقى	نسبة التحصيل
جنيه	جنيه	جنيه	%
٢٢٣٩٩١	٣٨٥٦٦	١٨٥٤٢٥	١٧,٢
١٢٥٤٨	١٤٧	١٢٤٠١	١,١
٢٣٦٥٣٩	٣٨٧١٣	١٩٧٨٢٦	١٦,٤

قسط سنة ١٩٣٨ للبنك العقاري الزراعى المصرى (شركة الرهن سابقا)

المستحق	المسدد	الباقى حتى الآن	نسبة التحصيل
جنيه	جنيه	جنيه	%
١٤٦٢٣٤	٢٩٤٨١	١١٦٧٥٣	٢٠
١٥٠٣	٤١٢	١٠٩١	٢٧,٤
١٤٧٧٣٧	٢٩٨٩٣	١١٧٨٤٤	٢٠,٢

وإذا قورنت هذه النتائج بما عم من تحصيل في أقساط البنك العقاري الزراعى المصرى المملوك للحكومة لتبين أن حركة التحصيل في هذا البنك أقل من هذه النسب على قلتها .

ولا عذر هؤلاء المدينين في هذا التقاعد ولكن تواقهم واعتادهم على الحكومة جعلهم يتعدون عدم الدفع .

على أنه يجب ألا يغرب عن بالهم أن الحكومة وقد قامت حتى الآن بأكبر التضحيات ومحلت جانباً كبيراً من أعيانهم صيانة للمكثتهم أصبحت اليوم تواجه ظروفاً أخرى غير التي كانت قاعة في الماضي القريب وأقبلت البلاد على عهد جديد له تسماته مما يستلزم منها المبادرة إلى تحقيق الإصلاح المنشود والعمل على توجيه اليهود والوارد والقيام بأعمال إنشائية كبيرة الأثر واسعة النطاق .

لذلك ترى وزارة المالية من واجبا تنبيه المدينين المتخلفين عن السداد الى الخطر الذى يستهدون له بسبب عدم قيامهم بتعهداتهم إذ أن ذلك سيضطر البنوك المقارية الى اتخاذ اجراءات نزع الملكية ضدهم فيحرمون من الانتفاع بشروط كان الحصول عليها عبر المثال فضلا عن تعرض ملكيتهم للضياع .

ولو قورنت الديون المقارية الان بما كانت عليه في سنة ١٩١٤ لئين أن فيها يقل بمقدار الثلث على الأقل عما كانت عليه في ذلك العهد وفضلا عن ذلك فإن أسعار التوائد اليوم هي غير الأسعار التي كانت سائدة من قبل مما يدعو الى الاعتقاد بإمكان قيام المدينين بسداد هذه الديون وتخلصهم من أعبائها .

أما بخصوص التسوية الجديدة التي مرضتها الوزارة السابقة على البرلمان والخاصة بقسوة الحالات التي يزيد فيها الدين على ٧٥ ٪ ولا يتجاوز ٩٥ ٪ من قيمة العقار فانها تحتاج الى دراسة دقيقة للتوفيق بينها وبين القانون العام من جهة ولمعرفة مدى التزامات الحكومة المترتبة عليها . غير أن الحكومة — حرصا منها على مصلحة المدينين الذين قد يستفيدون من الاجراءات التشريعية المنوى إعدادها ورغبة في نفاذ اجراءات نزع الملكية في خلال مدة البحث — قررت بالمرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٣٨ وقف اليوع الجبرية لعاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ على جميع الأراضي الزراعية أو الاراضى الرابية والمقارنات المبينة الملوكة للدين إذا كانت أرضه الزراعية كلها أو بعضها قد رتب عليها رهن أو حق اختصاص في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

٤ — التسليف الزراعى

أثبتت الحوادث صدق نظر الحكومة عندما فكرت في إيجاد نظام للتسليف الزراعى لمصلحة صغار الزراع بإنشاء بنك التسليف الزراعى إذ أن مساعدته لم لم تكن مقصورة على مدهم بالمال والأسمدة والتقاوى وإنماهم من فائضة المزاين والتجار بل إنه ساعدهم أيضا على "مسين الإنتاج وقد شعر الزراع جميعا بمقدار ما يفتقونه من هذا النظام حتى أن الكثيرين من متوسطى الملاك الزراعيين ردوا الشكوى من حرمانهم من الانتفاع بسلف نفقات الزراعة والحصاد التي يقدمها البنك وأبدوا أنهم لا يحدون بسهولة المثل اللازم لذلك النفقات ولذا فانهم يضطرون إما الى بيع حاصلاتهم بالبخس قبل جنبها وإما الى الاقتراض من المزاين بفوائد باهظة . لذلك قررت الوزارة بالانفاق مع البنك رفع حد الملكية التي يجوز لصاحبها الحصول على نفقات الزراعة والحصاد إلى مائتى فدان بصرف النظر عن مقدار الضريبة المقررة على تلك الملكية .

وقد رات الوزارة أن من استطاعة بنك التسليف الزراعى القيام بدور هام في سجل تحقيق سياسة الحكومة نحو زيادة الإنتاج الزراعى وتقليل نفقاته ، فصدقت إلى مفاوضة البنك لاتخاذ الاجراءات الآتية :

أولا — بحث موضوع تقديم السلف الطويلة الأجل لأصحاب الأراضي التي استفادت من المشروعات العامة بحيث أصبحت قابلة للزراعة بعد إجراء إصلاحات فيها مع مراعاة أن تكون تلك السلف بفوائد متعلة حتى يتيسر لللاك الوفاء بتعهداتهم من غير إرهاق .

ثانياً — تخفيض سعر الفائدة على السلف المتوسطة الأجل المخصصة لإصلاح الأراضي بجفر المساق والتزاع والمصارف وشراء المواشي والآلات وجعلها لجميع أنواع الإصلاح .

ثالثاً — تخفيض ثمن السباد وذلك بيمه (سواء قدا أو بالأجل) بثن الشراء مضافاً إليه تكاليف التصريف وبيع لا يتجاوز ٢ ٪ .

رابعاً — تخفيض مصاريف التخزين المختلفة بالشون والمخازن المخصصة إلى الحد الذي يغطي مصروفات الشون ونفقات إنشائها .

٥ - الأملاك الأميرية

يرى البرنامج الموضوع إلى أن تحتفظ الحكومة بمساحة مما تملكه من الأطنان الزراعية لرضاها إلى الدمة لفرض إكثار البذور النقية وما إليها قدرها المجلس الاستشارى بـ ٨٥,٠٠٠ فدان منها حوالى ٤٠,٠٠٠ فدان مترمة والباقى يؤخذ مما تستعمله المصلحة . وبمساحة أخرى تبلغ ٥٨,٠٠٠ فدان لأصلاحها وبيعها لصغار المزارعين بأثمان معتدلة وفائدة بسيطة . أما ما يزيد عن هذه الاحتياجات فيستصرف فيها بالبيع سواء لكار المزارعين أو لشركات أو الأفراد حتى تزداد بذلك الأيدى العاملة فى الإصلاح ويزداد دخل الحكومة من ثمن البيع ومن المورد السنوى للضرائب التى تربط عليها .

والمساحات التى تستصلح كل عام هى حوالى ٨,٠٠٠ فدان ومشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة يقوم على أساس إصلاح حوالى ٨,٠٠٠ فدان .

أما أراضى البناء فيسحيز منها ما يلزم لمبانى الحكومة فى المناطق المختلفة وبيع الباقي تدريجياً حتى يزداد العمران فى المدن وتشتغل الأيدى العاطلة .

وقد وضعت الوزارة برنامجاً لمبيعاتها فى السنة المقبلة بما يبلغ حوالى ٦٤,٥٠٠ فدان و ١٦,٠٠٠ مقرر بيع ثمنها الأساسى حوالى ١,٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى وذلك بشروط سهلة وفائدة بسيطة حتى يقبل عليها أكبر عدد ممكن من الراغبين . وتقدر الوزارة أن ما سيبيع منها فى السنة المالية المقبلة يبلغ ثمنه حوالى ١,٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى وما يتظر تحصيله كدفعة أولى حوالى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

أما الأطنان التى اشتراها الحكومة عن طريق الشركة العقارية ضماناً للثروة العقارية من التدهور واتى عمدها فى الوقت الحاضر مصلحة الأملاك الأميرية وكانت تبلغ مساحتها حوالى ١٧,٨١٠ أفدنة بلغ ثمنها الأساسى ١,٢٥٢,٦١٥ جنيه مصرى فانه بناء على طلب المتروحة ملكيتها منهم عملت اشتراطات هيئة تشجيع الاسداد فقد بلغ جملة ما استرد منها قدا حوالى ٧,٣٨٦ فداناً تأمل الوزارة أن ترقها إلى ملاكها الأصليين قبل انتهاء الموعد المحدد لهذا الاسترداد حيث ينتهى فى سنة ١٩٤٠

٦ - تأسيس الشركات المساهمة المصرية

سارت وزارة المالية على سياسة الاستزادة من الشركات المساهمة المصرية بأن جعلت تأسيس الشركات المصرية شرطاً أولياً لكل مشروع صناعي أو تجاري كان لما دخل فيه . من ذلك عدم منح الإجازات إلا للشركات المصرية وكذلك الترخيص باستغلال ثروة البلاد المعدنية .

وإنه مما لا شك فيه أن سياسة تشجيع تأسيس الشركات المساهمة المصرية تعود على البلاد بفوائد جمّة سواء في ناحية تمويل المصريين على استثمار أموالهم في المشاريع الصناعية والتجارية ومساهمتهم في رموس أموالها وإدارتها بعد أن كان جل اعتمادهم على الإستغلال الفردي أو في توفير العمل لعدد كبير من أبناء البلاد ظلوا حتى الآن غريبين عن هذا الميدان ذلك إلى ما لهذا النوع من الشركات من المزايا التي تسهل جمع رموس الأموال الكبيرة اللازمة للمشروعات الهامة ويمكن أصحاب المشروعات الذين يؤمّمهم المال من تنفيذ مشروعاتهم .

وقد بدأ أثر هذا التشجيع يظهر في زيادة عدد الشركات المساهمة المصرية التي تأسست في سنة ١٩٣٧ عنه في سابقتها إلى جانب زيادة قيمة رموس أموالها واتساع ميدان أعمالها كما يدل على ذلك الإحصاء الآتي :

الشركات المساهمة المصرية التي تأسست في سنة ١٩٣٧

النوع	العدد	رأس المال
شركات صناعية وتجارية :		جنيه
البترول	٦	١١٠,٠٠٠
للنزل والنسيج	٣	٦٤,٠٠٠
للسجائر	١	٤٠,٠٠٠
للقنوليات	١	٣٢,٠٠٠
للمادن	١	٥,٠٠٠
للأسمنت	١	٤,٠٠٠
تجارة البضائع	١	١٠,٠٠٠
المتصبات الكيميائية	١	١٦,٠٠٠
شركات عقارية	٢	٢٣٠,٠٠٠
شركات مالية	٢	٨٠,٠٠٠
شركات النقل والسياحة :		
بالمراكب	١	٤٠,٠٠٠
بالبواخر	١	١٠٠,٠٠٠
السياحة	١	٥,٠٠٠
الجملة في سنة ١٩٣٧	٢٢	٧٣٦,٠٠٠
مقابلته سنة ١٩٣٦	١١	٥١٢,٥٠٠

ولو أن النشاط النسبي الذي ظهر في تأسيس الشركات المساهمة مما يدعو إلى الإغتياب إلا أن الحال لا يزال متسماً بالزيادة وأنه ليس الحكومة أن ترى المصريين يتعاونون فيما بينهم ويؤلفون الشركات المساهمة المصرية للقيام بتنفيذ الشغل الكبير من المشروعات التي تنفذ الحكومة في إنجازها جزءاً هاماً من ميزانيتها كل عام والتي سترد أهمية وعدداً بسبب ما أتت على كاهلها من أعباء جديدة إذ بذلك يقل تسرب أموال البلاد إلى خارجها ويستفيد الأهليون الفائدة الكبرى وتستعمل وزارة المالية من جانبها على تخفيض من يتقدم من الهيئات المصرية للاضطلاع بتنفيذ المشروعات العامة .

وإن هذا النشاط البادئ في تأسيس الشركات المساهمة المصرية يقتضى إعادة النظر في المبادئ المقررة لتأسيسها وذلك لضبط أحكامها وإدخال التعديل اللازم عليها بطريقة تصون المصلحة العامة وتراعى بمقتضاها روح تلك المبادئ خصوصاً ما كان منها متعلقاً بالنسبة المحدودة لمساهمة المصريين في رموس أموال تلك الشركات وإدراجها لبيان تصديرها . وستتولى الوزارة هذه المسألة العناية الجديرة بها .

وتستمر الحكومة سراً حيثما في استنباط موارد الإيراد مع عدم التوسع في منح أو تجديد عقود الامتياز وذلك بأن تقوم بالأعمال التي منحت عنها امتيازاً لبعض الهيئات عند انتهاء أجلها على شرط أن يكون العمل مما يصح للحكومة أن تقوم به وتستثمره على أحسن وجه .

وبالنظر لتقلب الناحية التجارية لعملية الأسواق التي ينتهي امتيازها في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ ترى وزارة المالية أنه يحسن تركها للهيئات التجارية مع تصدير العملية - لذلك اتجه رأياً إلى تأخير الأسواق التي ستؤول للحكومة في نهاية الامتياز إلى شركة مساهمة مصرية يحتفظ بها لا يقل عن نصف رأس مالها للصين وذلك لمدة ٢٠ سنة تجدد لمرات سنوات أخرى بموافقة الحكومة وبشروط تكفل استيفاء الناحية الصحية والعامة مع إضافة الخواصة بما يزيد بتقدير ٦٠ ٪ عما كانت تحصل عليه وفقاً لشرط الامتياز الحالي .

٧ - شؤون الموظفين

منذ أن عدلت درجات الموظفين عام ١٩٢١ وبعده بين بدايتها ونهايتها وقضت فيها علاوات دورية وغير دورية أخذت اعتبارات المصاحبات تزداد شدة وطأة على ميزانية الدولة وقد استعرت هذه الألال أنظار الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة كما استعرت أنظار مجلسي الشيوخ والنواب في كل دور من أدوار اجتماعهما :

ففي سنة ١٩٢٤ شرعت وزارة المفوض له سعد زغلول باشا في معالجة الأمر وكان مجلس النواب ولجته المالية قد اتخذوا بعض القرارات في شأنه .

وأثناء بحث ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أثير الموضوع في مجلس النواب في الجلسة السابعة عشرة وكان من أثر ذلك تقرير إنشاء لجنة عليا يهده إليها " درس المسألة الخاصة بتدوير موظفي ومستندى الحكومة العاملين والموظفين للوصول إلى تخفيض الاعتبارات المخصصة الآن للرتب " .

وابتداء لاقتراح مجلس النواب في جلسته الثامنة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ نيط بهذه اللجنة أيضاً إعداد كادر للموظفين ووضع لوائح جديدة للاستخدام .

وقد جاء في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ما يأتي :

"لذلك ترى اللجنة ما سبق لما أن رأته من أن الفائدة لن تتحقق إلا من طريق الاستثناء التدريجي عن الوظائف الزائدة على الحاجة مقترنا بخفض الدرجات . ذلك لأن اتباع نظام خفض للدرجات والملاوات يقف تيار الزيادات التي تتباب الميزانية سنة بعد سنة ولا ينفك الاقتصاد فيها ينمو مطردا كلما ترك الموظفون في الدرجات الجديدة وظلت الوظائف التي لا لزوم لها إلى أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه ربط الرواتب على أساس متوسط الدرجات وفقا للرغبة التي أبداهها المجلس في العام الماضي " .

وقد اتخذت الحكومات تدابير متعددة متباعدة لوقف تيسار الزيادة في اعتادات المصاحبات فارة بمنع شغل الوظائف بالتعيين أو بالترقية وطورا توقف الملاوات وصرة بمنح الموظفون تسهيلات لتترك الخدمة .

أما لجنة الموظفين العليا فقد اضطرر عقدها منذ سنوات بعد أن انجزت من مهمتها شطرا سيرا .

وظلت الحكومات تتذرع بمثل هذه الوسائل المؤقتة إلى أن صدر كادر سنة ١٩٣١ فغُرب بين بدايات الدرجات ونهاياتها بعض التقريب وخفض مقدار الملاوات في أكثر الدرجات ومنع أول علاوة يستحقها الموظفون بعد صدوره كما أن تنفيذ اقترن ببعض قيود للترقية ومنع العلاوة لما اتضح من أن هذا الكادر لا يمنع ما مهدد للميزانية العامة من الضرر .

وقد جاء في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ :

"بنت الوزارة سياستها نحو الموظفين على الفوائد الآتية :

أولاً - عدم المساس بحقوق الموظفين في مرتباتهم المגיעة لهم .

ثانياً - تخفيف تكاليف الوظيفة على أن يكون التخفيض جديا بحيث يخفف من الميزانية اعباءها . ويدخل في تكاليف الوظيفة بدل السفر والمرتبات الإضافية..... الخ .

ثالثاً - العمل من الآن على إلغاء الوظائف الزائدة عن الحاجة وكذلك تخفيض مرتبات الوظائف مند الآن على ألا ينفذ التخفيض على الموظفين الحاليين .

ويسر اللجنة أن ترى الورادة ماضية في تخفيض مرتبات الموظفين إذ أن تخفيض اعتادات مرتباتهم وتكاليف الوظائف ووصولها إلى ٤٥٪ من إيرادات الدولة مما يدعو إلى التفكير في علاج حالتها التي ينطبق عليها مجي ما قاله مطلي وزير المالية في بيانه أنها بلغت حد الخطر " .

"عزى اللجنة أن من الأسباب التي وصلت للميزانية إلى هذا الحد من القداحة هو فسادة المقور للوظائف الكبرى والفاوق الكبير بين الحدين الأدنى والأعلى لدرجات الموظفين قاعدة منحهم الملاوات الدورية بطريقة أوتوماتيكية وببعض زمن محدد مما يزيد في قيمة المرتبات على توالي السنين بكيفية لا تقوى الميزانية على تحملها " .

"وحيذا لو نظرت هذه اللجنة (المقترح انشاؤها) في طريقة للتقريب بين الحدين الأدنى والأعلى من كل درجة ومخادت تجاوز الحد الإعل في درجة الحد الأدنى للدرجة التي تملوها .

وبذلك لا يقع ما يتناهد الآن من زيادة مرتب المرموس على مرتب رئيسه مع أن درجة الأول أقل من درجة الثاني .

وأمل اللجنة أن تصل الحكومة من وراء هذا إلى الحل المنشود الذي يوفق بين صالح الميزانية وما يمكن أن تحصله من مرتبات الموظفين بدون إفراط ويزين مصالح الموظفين أنفسهم .

وقد تناول وزير المالية السابق موضوع الوظائف والموظفين في عدة مواضع من خطابه الذي ألقاه أمام مجلس النواب عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ فقال " إننا لما عرضنا مشروع الميزانية في العام الماضي فتحنا ما رأينا من وجوه التخفيض العاجل في بدل السفر والمرتبات الإضافية وما في حكمها مما يدخل في تكاليف الوظيفة وقد بين بعد ذلك أن نمالج احتياجات الوظائف فاتها أى المساهيات والأجور ... " .

" بيد أن كل تخفيض في عدد الموظفين باعترافهم زائغين عن الحاجة لن يرفع من الميزانية عبئا كبيرا ... ولذلك رأت الحكومة أن لا سبيل إلى تخفيف عبء المرتبات تخفيفا متجا إلا أن تلجأ إلى تدبير يخفف من الميزانية عبء المساهيات دون أن يصيب الموظفين بغير أو إجحاف . وهو إعادة النظر في ترتيب الدرجات وتخفيضه تخفيضا عاما يمرى على جميع فئات الموظفين ويتناول جميع الدرجات بذاتها ونهايتها " .

وجاء في تقرير لجنة المالية والمشاركة لمجلس الشيوخ عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أن تبرير الزيادة في الاحتياجات المساهيات لا يعد حلا لمشكلة الموظفين التي أصبحت مشكلة مزمنة تحاول الوزارات المتتالية منذ أيام الحرب علاجها ووجود حل لها دون أن توفق لإيجاد هذا العلاج أو الحل فإن ما قامت به تلك الوزارات يعد شروطا في حل لم يوضع موضع التنفيذ سواء أكان ذلك بسبب ذهاب الوزارات التي كانت تهتم بحل أم بسبب طول الإجراءات وعدم اتساع الوقت لظهور نتائجها . لذلك لا بد من التذرع بالحزم للوصول إلى الحل المتظفر منذ سنوات طويلة وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى ذلك لأن ميزانية الموظفين لا تزال تستغرق حوالى ٤٠ ٪ من الميزانية العامة ولأن هناك التزامات جديدة يجب أن تواجهها خزينة الدولة في القريب العاجل .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ما برحت مشكلة الموظفين مشكلة يعوزها الحل من جميع النواحي لما زالت الدرجات فسيحة المدى يتدخل بعضها في البعض الآخر مما يحدث عنه ما لا بد من حدوثه من شذوذ يتناقض مع النظام وما زالت المساهيات تمنح لأهل قدر العمل وتبناه بل على قدر الموظف وشهادته وما زالت نظم التوظيف معيشة غير منسقة ولا متشعبة مع روح العصر على ما فيها من فرجات تنفذ منها الاستثناءات تلو الاستثناءات وما زالت اعتمادات المعاشات تهدد بمخطر عتق على الميزانية من جراء نموها نموا مطردا إلى الحكومات السابقة إلى وقف التثبيت ومنع التعيين الدائم .

ولما كانت البلاد في وضعا الحالى تواجه مطالب حيوية ملحة لا سبيل إلى ردها أو إرجائها وكانت موارد الدولة محدودة كان فرضا على الحكومة أن تعالج بالحزم مشكلة الموظفين لا للاستعانة بذلك على مواجهته تلك المطالب فقط بل لأنها أيضا مشكلة أزمنت واعتورتها الميوس من كل جانب .

وقد أصدرت وزارة المالية مشروعا لكادر جديد قربت فيه بين بدايات الدرجات ونهاياتها ونجحت على قدر الإمكان تدخل الدرجات الواحدة في الأخرى ويسرت سبيل الترقى بينها حتى لا يلبث الموظفون طويلا بأنهم مربوطون بدرجةهم .

وهي حزمها أن تطبق نفس النخطة ، بنفس سجة التخصيص في كل درجة ، على سكراتر الخاصة إذا لم توفق إلى توحيد الكادرات وإدماجها جميعا في هذا الكادر العام حتى يجري على طوائف الموظفين كافة بلا استثناء وخصوصا

بعد أن بنيت مجارب السنين الماضية أن سياسة الطوائف بين الموظفين تتركز كثيرا من المضاضة في نفوس نحرصى معاهد التلمذ المتبادلة بل إنها لتحمل كل طائفة على التنافس في الحصول على كادر خاص أعود فائقة وأجزل حموة وأن في هذا الأمر خطرا على معاهد العلم ذاتها .

والوزارة بوضعها هذا الكادر الجديد المنخفض تحرص على الحرص على عدم المساس بما يقاومه الموظفون الحاليون من مآهات فهو لا يخفض له إلا الموظفون الجدد والموظفون الحاليون إذا ما رفقوا إلى درجات أكبر .

أما لائحة التوظيف فالوزارة مزمنة أن تستصدر بها قانونا ليصونها عن البعث وستلحظ فيها أن تكفل للموظفين كل الضمانات الممكنة لتوزيع العدل بينهم والرخمين الجدد عدالة الانتخاب كما أنها لم تنفل أن تنظر بين النهاية لوائح التوظيف الأخرى الموضوعة لمصالح معينة ذات صبغات خاصة توحيداً للنظام وتسوية للعالمية بين موظفي الحكومة ومستخدميهما في جميع وزاراتها ومصالحها على قدر الإمكان .

ولم تنفل الوزارة مسألة المرتبات والمكافآت الإضافية وقدمت إلى مجلس الوزراء اخيراً مذكرة بها والمأمول أن يفتى الأمر فيها إلى ما يحقق القصد في الصرف .

هذا وقد ألفت مجلس الوزراء لجنة برئاسة أحد حضرات أصحاب المسالى وزراء الدولة وعضوية وكيل وزارة ومستشار ملكي للنظر في المسائل الاستثنائية التي تمت في المهدين الأخيرين وتقديم اقتراحاتها فيها وسيكون لهذه الاقتراحات وزنها في تزوف مواضع الضعف في لائحة الاستخدام وفي تجنبها في وضع اللائحة الجديدة وفي تقرير الضمانات للموظفين وإزالة ما غشاع في قوومهم من الأثر السيء الناشئ عن تلك الاستثناءات .

والوزارة معينة كذلك باستصدار قانون بتسويل خروج الموظفين من الخدمة تمنحهم به مدداً إضافية فوق مدة خدمتهم الحقيقية على أن تقتصد الوزارة من اعتمادات الوظائف مبلغاً يوازي على الأقل متوسط درجة الوظيفة التي يشغلها الموظف وقد راعت في هذا التشريع التسير على الوزارات والمصالح وتشجع الموظفين على اعتزال الخدمة مع تجنب الإغطاء التي دل عليها العمل حين تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٤٢ - ١٩٢٩ بوضع لائحة مؤقتة لتقاعد موظفي الحكومة الزائمين على الحاجة .

أما المعاشات فارتب عليها يزيد عما بعد عام ولا سيل تخفيفه في الوقت الحاضر إلا باستئناف العمل بنظام الاستبدال سواء كان ذلك برأس مال تقسدى أم بالاستبدال النقدي أم بالطريقتين معاً . وقد أدرج في مشروع الميزانية للسنة المقبلة اعتماد متواضع للاستبدال النقدي توطئة للتوسيع فيه بعد إجراء البحث اللازم لذلك دون إلهاء في هزائة .

والمأمول أن تتحكن الوزارة قريباً من وضع نظام للاستبدال النقدي تشمل قائمته أبواب المعاشات والميزانية معاً .

على أن الاستبدال لا يمد إلا علاجاً مؤقتاً للحاضرة ولا بد تخفيف عبء المعاشات في المستقبل من إجراء تعديل جوهري في نظام المعاشات نفسه . وقد بدئ البحث في هذا الصدد وهو يتناول الاقتراحات التالية :

(١) قصر الحق في المعاش على نكسات معينة من الوظائف الدائمة ومعاملة أصحاب الوظائف الأخرى بموجب نظام للتأمين على الحياة لدى شركات التأمين تساهم الحكومة في تكاليفه بأقل مما يتحملها نظام المعاشات الحالي . ومن البدهة أن هذا التعديل لا يطبق إلا على الموظفين الذين يدخلون خدمة الحكومة بعد إقراره وسيتناول نظام التأمين الوظائف التابعة لمصالح الاستقلال ووظائف المصالح الأخرى مما لا يكون لأربابها من السلطة ما يؤهلهم أن يصدروا أمراً أو يفتقدوا قراراً نافذاً وأكثرها من الوظائف الكتيبة . وقد كلفت لجنة من الاختصاصيين أن تضع مشروها للنظام المزمع انشاؤه والوزارة تدرسه اليوم من جميع وجوهه .

(ب) إنشاء صندوق خاص للمعاشات بما يستقطع من المعاشات ومن اشتراك الخزانة فيه واستثمار مال هذا الصندوق بطريقة تكفل الفرض من إنشائه فمن المعلوم أن نظام المعاشات لا يقوم على الصلة الواجبة بين التزامات الخزانة الخاصة بالمعاشات وبين المبالغ المستقطعة لوفائها . ولا ينبغي أن في هذا ضررا يكفل الصندوق المقترح تلافيه .

(ج) إنشاء نظام جديد للمكافآت الخدمة الخارجيين من هيئة العيال يجمع بين فوائد صندوق الادخار ومزايا التأمين على الحياة والمأمول أن يترتب عليه تحسين كبير في حالتهم وحالة ورتبهم دون أن تتكبد الخزانة زيادة ذات شأن في تكاليف هذه المكافآت على أن يستقطع من ماهياتهم مبلغ شهري لا يتعدى الخمسة في المائة .

(د) تعديل لائحة مستخدمى التفاتش في مصلحة الأملاك الأميرية بما يتفق مع حالتها الخاصة إما بإنشاء نظام للتأمين وإما بوسيلة أخرى .

وستقدم وزارة المالية بكل هذه المشروعات في القريب العاجل .

٨ - مشكلة المتعلمين العاطلين

ومن الأمور التي تفتى الحكومة العناية التامة بها مشكلة المتعلمين العاطلين ليقينا أنها من المشكلات التي يجب المبادرة إلى حلها حلا سريعا حاسما لمنع تفاقمها وازدياد خطرها وذلك بتخفيف وطأتها الشديدة في الوقت الحاضر ووضع سياسة تكفل عدم قيامها من جديد في المستقبل .

وقد بادرت وزارة المالية بتخفيف وطأة أزمة هؤلاء الشبان الحالية بالعمل على توظيف أكبر عدد ممكن منهم فيها مفضلة في ذلك حملة الشهادات العالية الذين يصلحون لخدمتها و بصفة خاصة ترمي كلية التجارة وهي تسمى في حل الوزارات الأخرى على أن تحذو حذوها . كما أنها سارت سريعا حيثما في تنفيذ نظام الإقطاعات وبيع مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية بشروط سهلة إلى تربية كلية الزراعة والمدارس الزراعية المتوسطة موفرة ذلك لهم سبيل الاشتغال بالأعمال الحرة والاستفادة مما حصلوه من العلم في معادهم .

هذا ما قامت به الوزارة في ميدان عملها الخاص أما في ميدان العمل الحر فاتها تسعى سعيًا متواصلا — وبكل الطرق الممكنة — لتوظيف أكبر عدد ممكن من هؤلاء الشبان بميدان الأعمال التجارية والصناعية والمالية معتمدة في ذلك على ما تخولها النظم الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة المصرية وعلى ما يتاح لها من الفرص لاشتراط توظيف الشبان المصريين في الأعمال التي لها دخل فيها كما هو الحال في التراخيص التي تمنحها الوزارة للهيئات الصناعية لاستغلال ثروة البلاد المدنية وغير ذلك . وقد لاقى المجهود الذي تبذله الوزارة في هذه الناحية تعضيدا يذكر بالشكر من الهيئات التجارية والصناعية والمالية .

ولا بد في من تحرير حقيقة ملموسة في هذا الصدد وهي تمدد توفير العمل لكافة الشبان العاطلين في الوقت الحاضر وذلك لتعيق ميدان العمل الحكومي أو الحر على أن الوزارة ستعمل جهدها لإحلاق النافذين من العاطلين بالعمل اللائق لهم متى ما تيسر .

هذا فيما يخص بتفصيل أزمة العاطلين الحاليين أما فيما يخص بالسياسة التي تتبع لحل تلك الأزمة فلا فائما فانها (اذا جاز لوزير المالية أن يبدى رأيه في ذلك) يجب أن تقوم على أساس موازنة العرض والطلب إذ أن خدمات الشبان المتعلمين شأنها من الناحية الاقتصادية شأن جميع الخدمات التي لا بد أن يكون العرض فيها متفقا مع الطلب من حيث النوع والعدد . لذلك فإن أوصى يمت هذه المسألة عن طريق وجوب تحديد العدد الذي يلحق بالمعاهد العلمية وبصفة خاصة المعاهد النهائية التي يخرج منها الشبان لهذه حياتهم العملية مع تعديل برامج التعليم الخاصة بها بحيث تتوفر فيها ما تتطلبه الحياة العملية من هؤلاء الشبان و بمعنى آخر يجب أن يبنى بالكفاية قبل العدد .

ولقد سارت بعض المسالك التي تتشابه ظروفها بنا من حيث نطاق العمل المحدود وغيرها من أوسع لديها هذا النطاق على تلك السياسة ودلت تجاربها على أنها العلاج الساج لأزمة الشبان العاطلين .

٩ - صندوق الدين

تعنى وزارة المالية الآن بمسألة صندوق الدين العام وهي تضع أساس المفاوضات مع الدول ذات الشأن بقصد الوصول إلى إنشاء صندوق الدين واستعادة مصر سيادتها في هذا الصدد . وقد بحثنا الموضوع من كافة نواحيه لتسهيل كيفية سير النظام الجديد . أما وقد اتينا من المرحلة التمهيدية فستقدم وزارة المالية إلى مجلس الوزراء في فرصة قريبة راجية الترخيص في مفاوضة الدول الثلاث ذات الشأن على الأساس الذي تقترحه .

١٠ - المال الاحتياطي

بلغ المال الاحتياطي في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ ، ٤٦,٣١٧,٠٤٦ ج. م. وهو مكون من قسمين : احتياطي حر وقيمته ٢٨١,٠٠٩,٢٨١ ج. م. واحتياطي محبوس ومقداره ٣٦,٠٣٧,٠٩٠ ج. م. حسب البيان التالي :

(١) الاحتياطي الحر :

بجنه

٦,٩٦٨,٧٣٤ نقدية .
١٨,٠٤٠,٥٤٧ سندات وبيانات كإلى :

بجنه

٩,١٦٩,٢٢٥ سندات الدين المصري .
٥,٨٤٦,٤٥٧ » على الحكومة البريطانية .
٥٨٥,٠٩٩ » » البلجيكية .
١,٧٣٩,٣٦٦ » غنقة .

٢٥,٠٠٩,٢٨١

(ب) الاحتياطي المخصص :

جسم	
قيمة الأسهم التي تملكها الحكومة في رأس مال بنك التسليف الزراعى .	٥٠٠,٠٠٠
رصيد السلف الزراعية المتأخرة في ذمة المزارعين مما كانت تفرضه الحكومة لهم رأساً لغاية سنة ١٩٣١ ومحول تحصيلها على بنك التسليف الزراعى .	١٣٨,٩٠٨
باقى السلف الزراعية وسلف على أقطان التي تتولى الحكومة تحصيلها بنفسها .	٤٠,٦١٩
القروض الممنوحة لبنك التسليف الزراعى .	٢,٠٠٠,٠٠٠
» » لبنك القمارى الزراعى المصرى .	١,٠٣٦,٩٩٦
الأموال المخصصة لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية .	١,٣٠٤,٧٥٤
القروض الممنوحة لوزارة الأوقاف مقابل متأخرات إيجارات الأراضي الزراعية المشمولة بنظرها .	٩١,١٦٩
المال المخصص للسلف الصناعية .	٩٠٧,٦٦٨
المال المخصص لسلف الجمعيات التعاونية .	١٣٢,٢٠٥
رصيد الديون المستحقة للحكومة على أصحاب الأملاك المرهونة لدى بنوك الزهون القارية الثلاثة .	٢,٦٨٤,٧١٧

٩٠,٣٧,٠٣٦

وقد كان المأمول أن يتفدى الاحتياطي في نهاية السنة المالية الراضة بفائض الميزانية على ما جرت عليه العادة في السنوات الأخيرة ولكن الخروج في وضع ميزانية السنة الحالية عن النظام المتداول يدع مجالا لتوقع أى فائض لها بل يطلب على الظن أن حسابها سيسفر عن عجز لا يقل عن نصف مليون جنيه .

القسم الثالث

ميزانية الدولة

١ - استعراض عام

لم يكن خافيا على احد بعد ان ظفرت مصر باستقلالها وأخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن شوارها واحملت بمقتضى المعاهدة المصرية البريطانية بعض الالتزامات المالية الفادحة أن هذا التضييق سوف يكون له بالغ الأثر في ميزانية الدولة وأن الأمر في الموازنة بين المصروفات والإيرادات لن يجري على مثل الطريقة التي كانت مألوفة فيها مضى . والواقع أن مطالبة البلاد بأن تضطلع دفعة واحدة بنفقات إضافية تقدر بضع ملايين الجنيهات دون أن تكون قد استمدت قبل ذلك لمراجعة هذه الزيادة المباشرة في المصروفات بما يقابلها من الإيرادات كان لا بد أن يحدث أثرا سلبا لدى كفاية الموازنة .

وقد كانت مهمة وزارة المالية في تحقيق الموازنة مهمة جد صعبة . وزاد في مشقتها أمور خمسة (الأمر الأول) أن للحكومة الحاضرة برنامجا أعد لإصلاح شعورنا الداخلية يقوم في المقام الأول على العناية المباشرة بالفلاح والعامل ويرى في المقام الثاني إلى مواصلة التقدم بخطوات حثيثة في سبيل النهوض بالبلاد في مختلف المرافق مما استدعى زيادة في المصروفات تستمر بنحو ٧٨٠,٠٠٠ ج. م منها ٢١٢,٠٠٠ ج. م لمشروعات مياه الشرب في القرى و ٧٠,٠٠٠ ج. م لمشروع تعمير الوحدات الصحية المتنقلة ومكاتب الصحة الريفية لتخريب أسباب العلاج والوقاية إلى تناول الفلاح في قريته و ٨٠,٠٠٠ ج. م للبدء في تنفيذ مشروع مسكن البقال في الأحياء المكتظة بهم و ٢٠٠,٠٠٠ ج. م للتوسع في مشروعات مصلحة الري و ٢٢,٠٠٠ ج. م للتوسع في الصلح بمختلف أنواعه لا سيما التسليم الإلزامي، (والأمر الثاني) أن الحكومة الحاضرة لما وليت الحكم وجدت بين يديها قرارات مستمدة من مجلس الوزراء تقتضى زيادة في المصروفات بما يتجاوز ٤١٠,٠٠٠ ج. م ولم يكن ثمة مفر من مراعاة هذه الزيادة في تقدير الميزانية، (والأمر الثالث) أن حققت الدفاع ونحن لا تزال في فترة الاشماء والتكوين لا بد أن تتزايد مع الزمن وتتراكم حتى يستوفى من التمول لدى المقدم له ، ويكفى للدلالة على ذلك أنه بينما كانت الزيادة في اعتادات وزارة الحربية في الميزانية الحالية بالنسبة للميزانية السابقة تقتصر على نحو ٩٩٠,٠٠٠ ج. م فإن هذه الزيادة في المشروع المعروض ترتفع إلى ٢,٤١٠,٠٠٠ ج. م بالنسبة للميزانية الحالية وإلى ٣,٤٠٠,٠٠٠ ج. م بالنسبة للميزانية السابقة .

(والأمر الرابع) أنه رؤى لاعتبارات خاصة بوضع الميزانية المدول عن أفراد ميزانية خاصة لمصروفات المعاهدة وإدماجها في الميزانية العامة وقد أدرج لهذا الغرض في المشروع المروض ٥٠٠,٠٠٠ ج. م. ، (والأمر الخامس) أنه لا يصح الالتجاء إلى طريقة التبرعات تحيى من الأهلىن وتفرض على الموظفین إذ هی طريقة لا يمكن أن تتكرر كما أنها قد انطوت على شيء من الضغط المبالغ فيه ، ولهذا الاعتبار أهمل من تقدير الإيرادات في المشروع المروض المبلغ المربوط في الميزانية الحالية لهذا الغرض وقدره ١,٠٠٠,٠٠٠ ج. م. .

فإذا ما أضيف إلى هذه المبالغ وجمعتها ٥٢٠,٠٠٠ ج. م. مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج. م. زيد على المصروفات لمواجهة نفقات اضطرابية لخدمات جديدة أو توسع في خدمات قاعة أو وفاة استحقاقات واجبة لاجتمع لدينا من جملة ذلك ٩٠٠,٠٠٠ ج. م. وهو مجموع ما كان ينبغي على وزارة المالية أن تدبر الوسائل لمواجهة تحقيقا لموازنة الميزانية .

ولقد رأينا أن تقبّه أولى ما تقبّه إلى المصروفات نعالجها حيثما وجدنا إلى التخليص سبيلا فأمكن بذلك اقتصاد مبلغ ٨٥٠,٠٠٠ ج. م. منها ٢٠٠,٠٠٠ ج. م. من الباب الأول لقصر اعتياداته جهد المستطاع على المصروف الفعل ثم ٤٠٠,٠٠٠ ج. م. من الباب الثالث لأعمال تمت أو رؤى تأجيلها أو حذفها ثم ٢٥٠,٠٠٠ ج. م. وهو المبلغ الذي اتفق على إنقاذه في العام القادم من نفقات الجيش في السودان بعد أن عادت وحدات الجيش المصري إلى ربوعه على أن ينظر في حذف الباقي وقدره ٥٠٠,٠٠٠ ج. م. عملا بالاتفاق الذي تم بين الحكومتين المصرية والبريطانية في نوفمبر سنة ١٩٣٦

ثم نظرنا في تقدير الإيرادات من الموارد الحالية فأمكن دفع هذا التقدير دون فرض أية زيادة جديدة على المؤولين بنحو ١,٢١٠,٠٠٠ ج. م. وذلك تم كدبر مبلغ ٢,٠٦٠,٠٠٠ ج. م. فأصبح المبلغ الباقي عليها لمواجهة ٣,٨٤٠,٠٠٠ ج. م. أو نحو أربعة ملايين .

كانت الخطوة التالية أن تقبّه صوب الموارد الجديدة بعد ما أطلقت يد الحكومة في استئطائها ولكن هنا بين أن هذه الموارد لا يمكن أن تسعنا فوراً بهذه الملايين الأربعة لاعتبارين (الاعتبار الأول) أن الأمر يقتضى إجماعاً مستفيضة لتعديد أى الضرائب أولاها بالقرار وأى الفئات أجدها بالتقدير وأى وسائل الحماية أحقها بالاتباع وقد كانت هذه الأبحاث عندما وليت الوزارة الحاضرة الحكم لا تزال في بداية المرحلة لم تتقدم تقدماً مذكوراً ولم تسفر عن مشروعات واضحة ، (والاعتبار الثاني) أنه حتى بعد إنجاز هذه الأبحاث وقد تم إنجازها فإنه لابد من عرض هذه المشروعات على الجهات المختصة بإقرارها . كما لابد من مضى بعض الوقت حتى يدور دولاى الحماية دورته السلسة ويبر على التواترة فيضيه ، لهذه الاعتبارات رأينا من الأمانة في التقدير أن تتوخى الحذر في تحديد الإيراد الذى يمكن الاعتماد على تحصيله من هذا الباب في السنة القادمة فقدرناه بمبلغ مليون جنيه على ما أسلفنا عند الكلام على الضرائب الجديدة ثم رأينا في الوقت عينه أن في الموارد الحالية مجالاً للزيادة بما يكفل للميزانية مدداً طويلاً دون أن يكون فيه للناس لرهاق كبير وقد بلغ ما قدر تحصيله من هذه الناحية نحو ٧٣٠,٠٠٠ ج. م. .

بقى بعد ذلك مبلغ مليون ومائة ألف جنيه لم نجد تدبيره بدا من الالتجاء الى الاحتياطي العام والأخذ من الاحتياطي أمر يعزل نفسي أن أضطر الى الالتجاء اليه ولكن أمام الضرورة الداعية الى المبادرة بتعزيز وسائل الدفاع الوطني بسرعة لا يمكن أن تجارها الزيادة المنتظرة من الإيرادات لم يكن هناك مفر من إضافة هذا الاجراء غير المرغوب فيه بيد انه تدبير مؤقت ربما توفى الموارد الجديدة ثمارها وله بعد ما يبرره من أن جانباً منه وقدره ٥٠٠,٠٠٠ ج. م معد لمواجهة نفقات المعاهدة والإجماع منعقد على أن هذا المصروف الاستثنائي يجب أن يؤخذ من مورد استثنائي أما الباقي وقدره مليون وسبعمائة ألف جنيه فهو لسد جزء لا يكاد يبلغ النصف من الزيادة في مصروفات الدفاع بالنسبة لاعتبارات سنة ١٩٣٦

وكيفما كان الأمر فالأموال بفضل ما يزرع استنباطه من موارد الدخل مع توشح الدقة في الاتفاق أن يسفر حساب السنة المقبلة في نهايتها من فائض في تقدير الإيرادات واقتصاد في المصروفات بما يفي عن أخذ بعض المقدار أخذه من الاحتياطي العام لمشروعات الدفاع .

والحق أن اعتبارات الدفاع توشك أن تصبح أصح رقم في ميزانية الدولة فقد بلغ ما خصص لهذا الغرض في السنة الحالية ١٥٤,٠٠٠ ج. م منها ١,٠٠,٠٠٠ ج. م أدرج في الميزانية والباقي فتحه اعتباران إضافيان على أن المنظور صرفه من هذه الاعتبارات حتى نهاية السنة المالية لا يتظر أن يتجاوز ١,٣٠٠,٠٠٠ ج. م ، وإن تكن هناك ارتباطات بمبالغ من هذه الاعتبارات تقدر بنحو ٤٣٥,٠٠٠ ج. م ولا بد من ترحيلها الى الميزانية القادمة ، كذلك توجد ارتباطات بمشروعات لم تفتح لها اعتبارات بل تصل على مواجهتها من اعتبارات السنة المقبلة وتبلغ في مجملها نحو ١,٠٠٠,٠٠٠ ج. م يضاف إلى هذا وذلك أن جانباً كبيراً من اعتبارات الدفاع يمثل مصروفات سنوية متكررة إذا أدرجت لأول مرة في الباب الثالث فإنها تنقل في السنة التالية الى مكانها في الباب الأول أو الثاني وتقدر بالمبلغ المقتولة على هذا الوجه في المشروع المروض بنحو ٩٠٧,٠٠٠ ج. م قلنا ضم اليها المبلغ المدرج لمشروعات الدفاع في الباب الثالث وقدره ٢٥٠,٠٠٠ ج. م كانت جملة ما محله الميزانية القادمة من أعباء الدفاع ٣,٤٠٧,٠٠٠ ج. م وهذا هو الاحتياط الصافي بعد استبعاد المنظور عدم صرفه أما إذا صرفنا النظر عن هذا الاستبعاد فإت جملة تكاليف مشروعات الدفاع تبلغ ٤,٠٩٠,٠٠٠ ج. م منها ٢,٣٣٢,٠٠٠ ج. م مصاريف أولية و ١,٧٥٨,٠٠٠ ج. م مصروفات سنوية .

والبرنامج الموضوع لتتعزيز وسائل الدفاع يقضى بموالاته العمل على زيادة وحدات الجيش بأقصى ما يمكن من السرعة حتى إذا اكتملت الفرقة الأولى وتم تجهيز وحداتها بالمهمات والمعدات بدئ في إنشاء الفرقة الثانية والأموال أن يضرب من إنشاء الفرقة الأولى في موعد أقرب مما كان محمدا في الأصل وقد تحرر أن يكون نصيب الفرقة ٢٥ ألفاً من الجنود بدلاً من ٣٠ ألفاً . وبهذه المناسبة تحسن الإشارة الى أن الرغبة متجبهة الى إقامة دور الصنعة في مصر لإنتاج المهمات العسكرية عليها سواء من طريق إنشاء المصانع الحكومية أم من طريق تكليف المصانع الأهلية بما يمكن أن تقوم به .

وفي عن البيان أن التوسع المنتظر في شؤون الدفاع وما لا بد أن يؤدي اليه من تضخم كبير في المصروفات تدعو الى التفكير في الوسائل الجديدة للاقتصاد . بل الواقع أننا لزاء ما يواجهنا من التزامات الدفاع القادمة وما تقتضيه من تضحيات جسام أصبحنا مطالبين بأن نستبدل بقليلنا الاقتصادية الرهينة عقيلة جديدة تحملنا على عكس ما هو مشهود فحينما جميع على توشح الاقتصاد من تلقاء انفسنا ورائع من وحي ضمائرنا لا بالمطالبة المسممة من وزارة المالية وإلا فاقى أخشى أن نجزع عن التبعوض بما أخذنا على عاتقنا من ثبات الاستقلال وتكاليفه .

ولا أرائى في حاجة الى القول بأن الاقتصاد المنشود يجب ان يتناول مختلف أبواب الميزانية العامة وأن يشمل مصروفات الدفاع نفسها وهنا لا بد من الإشارة بأنه إذا كانت وزارة المالية قد رأت في الظروف الحاضرة أن تخفف فيما يختص بالشئون العسكرية من القيود المفروضة على الاتفاق فلا ذلك إلا لان الجيش في دور إنشاء "ستدعى الأحوال الراعية أن يكون سرهما ، والمأمول أن لا تكون هذه الحال قاعدة المستقبل .

وفما على بيان عن أرقام الميزانية من إيرادات ومصروفات إجمالاً وتفصيلاً .

٢ - الإيرادات

قدرت الإيرادات بمبلغ ٣٨,٨٣٢,٠٠٠ ج . م مقابل ٣٦,٩٩٢,٨٢٠ ج . م في سنة ١٩٣٧ زيادة قدرها ١,٨٣٩,١٨٠ ج . م وإذا روى أنه لم يدرج شيء للأخذ من حساب التبرعات لمشروع الدفاع الوطنى فإن إيرادات الميزانية في مجموعها تشتمل على زيادة حقيقية قدرها ٢,٩٣٩,٠٠٠ ج . م منها ١,٠٠٠,٠٠٠ ج . م من الضرائب الجديدة و ١,٩٣٩,٠٠٠ ج . م زيادات مقترحة في الموارد الحالية والباقي وقدره ١,٢٠٩,٠٠٠ ج . م زيادات في التقدير .

وقد تناولت الزيادة معظم الأبواب بمبلغ ٣,١٢٢,٨٣٠ ج . م مقابل تخفيض قدره ١,٢٨٣,٦٥٠ ج . م في البعض الآخر .

وأهم الزيادة في الجمارك حيث بلغت ١,٩٢٢,٢٠٠ ج . م زيادة ما يتظر تحصيله من رسوم الواردات والاستهلاك والإنتاج مع مراعاة الجيوب في الرسم التعويضى على المنسوجات الواردة من اليابان والصين لقلة الوارد منها بسبب النزاع القائم بينهما .

وهناك زيادة في الرسوم القضائية والقيدية قدرها ٧٤,٧٨٠ ج . م معظمها في إيرادات المحاكم المحتلطة لما يتظر من الزيادة في القضايا المدنية والتجارية على أثر تنفيذ اتفاقية مونتو .

وقد تحسنت إيرادات السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات مما ترتب عليه زيادة في تقدير نصيب الحكومة في إيرادات هذه المصالح بمبلغ ١٠٦,٩٥٠ ج . م .

وقد تقدير البريد بمبلغ ٣٢,٤٠٠ ج . م بسبب اتساع الأعمال .

أما المصروفات المدرسية وإيرادات الامتحانات فقد زادت بمقدار ٥٢,٥٠٠ ج . م زيادة عدد التلاميذ .

وإذا كان باب الإيرادات والرسوم المتنوعة قد أصبح مشتملاً على أنواع اللارادات كبيرة الأهمية فقد روى فصل بعض الأنواع وتخصيصها بين جديدين بها أحدهما المنشآت الصناعية والآخر لمصلحة الحكومة من إيرادات شركات متنوعة .

فإيرادات المنشآت الصناعية كانت مقدرة بمبلغ ٢٥٧,٥٠٠ ج . م في سنة ١٩٣٧ فوفت الى ٤٤٥,٠٠٠ ج . م أي بزيادة قدرها ١٨٧,٥٠٠ ج . م ومعظم هذه الزيادة في إيرادات معمل تكرير البترول لزيادة الإنتاج .

أما حصة الحكومة من إيرادات شركات متنوعة فكانت مقدرة بمبلغ ٣٣,٦٠٠ ج.م. في سنة ١٩٣٧ فأصبحت بمبلغ ٧٤,٦٠٠ ج.م. أى زيادة قدرها ٤١,٠٠٠ ج.م. منها ٣٠,٠٠٠ ج.م. لحصة الحكومة في أرباح شركة السكر كمنفعة لتعديل أسعار البيع - تعديلا - عليها بالفروش الكاملة أو أنصافها والشطر الأكبر من هذه الزيادة لم يقع على عاتق المستهلك بل أخذ من تجار التجزئة الذين كانوا يستولون لحسابهم على فروق المبيعات عملا على اثنين للمحدد - وهناك زيادة ١٠,٠٠٠ ج.م. لرفع المقرض على شركة قنال السويس من ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ ج.م. وقد أثنى باب خاص للضرائب الجديدة وأدريج فيه كما أسلفنا مليون جنيه ولما إجماليا .

أما التخفيض فاهم ١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. لاهمال مورد التبرعات للدفاع الوطني كاستبقت الإشارة و ١٣٧,٦٠٠ ج.م. في رسوم الخفر - بسبب ما تقرر من تحمل الحكومة تكاليف الخفراء المخصوصين في القرى غير المربوط عليها حوايد في الأحوال التي يكون تعيينهم فيها لازما لمصلحة الأمن العام. وبما أن الحراسة التي يقوم بها هؤلاء الخفراء لا شك تعود ولو مرضا على الملاك المتضمنين فائدة خاصة فترى وزارة المالية تحيل أولئك الملاك شطرا من نفقات هذه الحراسة على أن يكون ذلك بنسبة ثابتة للجميع .

وهناك تخفيض في الأرباح الناتجة عن تشغيل القود قدره ٢٥,٠٠٠ ج.م. لما ينتظر من هبوط رصيد حساب الحكومة في المصاريف لمواجهة مصروفات الدفاع الوطني وميزانية المهادنة .

٣ - المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٤٠,٩٣٢,٠٠٠ ج.م. مقابل ٣٦,٩٩٢,٨٢٠ ج.م. في السنة الحالية زيادة قدرها ٣,٩٣٩,١٨٠ ج.م. ونفيا على توزيعها على مختلف الأجزاء .

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	زيادة	تخفيض
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٣,٣٣٢,٧٦٥	١٣,٥١٠,٣٧٩	—	١٧٧,٦١٤
١٠,٩٠٦,٤٨٨	٨,٧٥٥,٧٤٧	٢,١٥٠,٧٤١	—
٨٨٠,٦,٩٥٧	٧,٣٦٩,٧٢١	١,٤٣٧,٢٣٦	—
٧,٨٨٥,٧٩٠	٧,٣٥٦,٩٧٣	٥٢٨,٨١٧	—
٤٠,٩٣٢,٠٠٠	٣٦,٩٩٢,٨٢٠	٤,١١٦,٧٩٤	١٧٧,٦١٤
	صافي الزيادة	٣,٩٣٩,١٨٠	

فالتخفيض الظاهر في الباب الأول وقدره ١٧٨,٠٠٠ ج.م. يرجع على الأخص إلى عاملين - أولا قتل احتياطات التلم الأولى التحول لمجالس المديرية وقدرها ٧٥,٦,٤٠٠ ج.م. إلى بند الاعانات في الباب الثاني - وثانيا التوسع في تقدير الاستبعاد لظهور عدم صرفه لمطابقة التقدير جهد المستطاع للصروف القتل مما أدى إلى تخفيض قدره ٢٠,٦,٠٠٠ ج.م. زيادة على ما استبعد في سنة ١٩٣٧، ولما كانت جملة التخفيضات الناشئة من هذين العاملين تبلغ ٩٢,٤,٠٠٠ ج.م. فمن البديهي أن هناك زيادات كلية في الباب الأول مقابل ما لم يظهر من هذا التخفيض. ويمكن

تقسم هذه الزيادات إلى نوعين ، أولا زيادات أقرها مجلس الوزراء وقامت خلال السنة فلم يكن هناك مناص من مرافقاتها في مشروع الميزانية وفيما يلي بيان أهمها :

جنيه	
٢٧,٠٠٠	تنفيذ كادر التعليم العام .
٤٣,٠٠٠	» » » الإشراف عن المدارس الباقية في وزارة المعارف .
٨٤,٠٠٠	» » » المفتشين والمدرسين الأجانب .
١٦,٠٠٠	» » » القضاة وأعضاء النيابة .
٤٦,٠٠٠	» » » النظام الجديف المحاكم المختلطة .
٥٠,٦٠٠	لتحصين وتميز الوظائف في ميزانيات الداخلية والبوليس والخفر .
٢٦٦,٦٠٠	

أما النوع الثاني من الزيادات في الباب الأول فهو لخدمات جديدة اقتضاها التوسع المحتوم في شتى مرافق البلاد أعصها الدفاع والتعليم والصحة والرى حسب البيان التالي :

جنيه	
٢٧٧,٠٠٠	للدفاع .
٥٦,٣٠٠	للتعليم .
٥٨,٢٠٠	لصحة .
١٩,١٠٠	للى .
٤١١,١٠٠	

وعما يلاحظ أن الزيادة الخاصة بالدفاع تقتصر على الوظائف التي أنشئت فعلا خلال السنة الحالية خضها على اعتماد الدفاع الوطنى . فهو ليست زيادة طارئة على الميزانية في مجملها وإنما هي مقولة من الباب الثالث إلى الباب الأول . أما الوظائف المقترحة إنشاؤها في العام القادم لتتوزع الدفاع فقد أدرجت اعتماداتها إجمالاً ضمن اعتماد الدفاع الوطنى في الباب الثالث .

وأما الباب الثانى فالزيادة فيه وقدرها ٢,١٥١,٠٠٠ ج . م تنقسم إلى طائفتين : زيادات صورية وأخرى حقيقية . فمن النوع الأول زيادات ناشئة من اعتمادات نقلت إلى هذا الباب وكانت من قبل مخرج إما في الباب الأول كاعتمادات التعليم الأولى المشار إليها آنفاً . وإما في الباب الثالث كالمصاريف العمومية الواردة في الميزانية الحالية ضمن اعتماد الدفاع الوطنى (٦٣٠,٠٠٠ ج . م) وكالمصاريف العمومية الخاصة بمحجر البازلت ومنجم الذهب (٣٣,٠٠٠ ج . م) وقد تقرر نقل اعتماداتين المؤسستن من الباب الثالث إلى البنود المختصة في الباب الأول والثانى .

وأما الزيادات الحقيقية في الباب الثانى فيعوضا من قبل على الزيادات اللاحقة بالباب الأول تنفيذاً لقرارات سابقة لمجلس الوزراء كما سبق في الإشارة (١٤٢,٠٠٠ ج . م في ميزانية المعارف و ٢٠,٠٠٠ ج . م لتحصين حال الهل في شتى المصالح و ٢٠,٠٠٠ ج . م لاشتراك مصر في عصبة الأمم) وبعضها لخدمات جديدة أو توسع في خدمات قائمة

وأظهر مثال ذلك ٦٧,٠٠٠ ج. م في الصحة و ١١١,٠٠٠ ج. م في ميزانية المتاجم لحمل تكرير البترول بالسويس و ١٠,٠٠٠ ج. م لصيانة الطرق .

أما فيما يتعلق بالباب الثالث فازيادة فيه وقدرها ١٤٣٧,٠٠٠ ج. م يمكن أن ترد بوجه عام إلى أربع ميزانيات (١) الحرية والبحرية ، (٢) الرى ، (٣) المرافق القروية ، (٤) المباني حسب البيان التالى :

جيه	
١,٤٣٧,٠٠٠	الحرية والبحرية .
٢٠٠,٠٠٠	الرى .
١٢٥,٠٠٠	المرافق القروية .
٨٠,٠٠٠	المباني .
١,٨٤٢,٠٠٠	

يقابل هذه الزيادة في الباب الثالث بعض تخفيضات من أهمها ٤٢,٠٠٠ ج. م في ميزانية التنظيم للاقتصاد الضرورى جدا من الأعمال و ٥٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية المرافق لحذف مشروع تنظيم الرى باعتبار أن الفلاح أحوج الآن إلى الماء الذى يشربه منه إلى السكن الأنيق الذى انما تتوفر لديه مؤهلاته كلها تقدم الرى الاجتماعى والمساوى في بلاد الرى مما تعمل الحكومة على تحقيقه .

وأما الأبواب الأخرى ففيها زيادة قدرها ٥٢٩,٠٠٠ ج. م منها ٥٠٠,٠٠٠ ج. م أدرجت في الميزانية العامة لما يتظر صرفه خلال السنة القادمة من الاعانات الخاصة بتنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية علاوة على الاعانات التى تبعت لهذا القرض فلا وقد رأى الممول عن أفراد ميزانية خاصة لمصروفات المعاهدة وأدماجها في الميزانية العامة.

وهناك زيادة في ميزانية المعاشات قدرها ١٦٧,٦٠٠ ج. م منها ١٠٠,٠٠٠ ج. م لاستئناف الاستبدال القدى و ٦٧,٦٠٠ ج. م تبعا لزيادة المستحقات وحالة الصرف . كما أن في المصروفات غير المنظورة زيادة مؤقتة قدرها ٩٤,٠٠٠ ج. م كإسبذ كرتفصلا .

وفي مقابل هذه الزيادات خفضت مصروفات الجيش في السودان من ٧٥٠,٠٠٠ ج. م إلى ٥٠٠,٠٠٠ ج. م. وفيما على بيان التعديلات التى ادخلت على كل قسم من أقسام المصروفات :

مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك

جيه	
٤٢٥,٣٩٩	ميزانية سنة ١٩٣٧
٤٦٠,٣٧٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨

بناء على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ أدرج اعتماد قدره ٦٠٠ ج. م لمخصصات جلالة الملكة ، كما أدرج ٣,٠٠٠ ج. م بصفة احتياطى في مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى وقد أقرت فرع خاص في الميزانية لمعية حضرة صاحبة الجلالة الملكة تازلى وأدرج له اعتماد قدره ٢٨٤٢ ج. م منه ٢,٥٩٢ ج. م لمعاليات ومرتبات التشرىفاتين والوصيفات و ٣٥٠ ج. م لمصاريف استقامته .

اما في ميزانية ديوان جلالة الملك فبلغ الزيادة ٢١,٨٠٠ ج. م في الباب الاول والثاني وذلك لإنشاء وتعديل درجات بعض الوظائف ولتقص المسئعة نظراً لزيادة خدمات من البابين المذكورين فتصرف على المصاريف الفعلية الواجب استيعادها .

هذا مع ملاحظة أن الجانب الأكبر من الزيادة الناجمة عن إنشاء وتعديل بعض الوظائف وجمعها ٤,٤٠٠ ج. م لم يتركب عليه عبء إضافي بل حل محل جزء من كلفة المساهمات التي اقتصت بمقدار ٣,٠٠٠ ج. م بعد أن كانت قد زيدت في الميزانية الحالية بهذا المقدار لمواجهة بعض التخفيضات التي كانت قد أدخلت على ميزانية الديوان الملكي في سنة ١٩٣٦

وقد أدرج في الباب الثالث مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م لشراء موبيلات للسيارات الملكية و ٢,٥٨٠ ج. م لشراء سيارات وموتوسيكلات و ١,٠٠٠ ج. م لشراء أجهزة لاسلكية للبث المحروسة و ٢,٣٠٠ ج. م لأعمال متنوعة .

مخصصات البرلمان

جنيه	
ميزانية سنة ١٩٣٧ ٢٩٤,٣١٧	
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٢٩٤,٣١٧	

أجيت اعتبارات البرلمان كما هي في الميزانية الحالية

مجلس الوزراء

جنيه	
ميزانية سنة ١٩٣٧ ١٨,٥٥١	
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٢٦,٤٦٠	

أدرج في مشروع الميزانية ١٢,٠٠٠ ج. م لمساهمات وزراء الدولة الأربعة وأثنى منه وظائف وكيل الوزارة البرلمان لشؤون القصر ومراتب عام الامارة السياسية ومندوب الادارة للمعاهد الدينية ، كما أنشئت وظيفة درجة خامسة لمدير مكتب أحد وزراء الدولة .

وزارة الخارجية

جنيه	
ميزانية سنة ١٩٣٧ ٢٦٢,١٦٩	
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٢٨٣,١٣٥	

خصص في الباب الأول اعادة اجمالي قدره ٥,٠٠٠ ج. م للبلد في وضع نظام جديد للديوان العام يمتشى مع نظم الدول الأخرى ويتسع لمواجهة السياسة الاممية التي تتطلبها حالة العمل في العهد الجديد مع تسوية وظائف الادارات المختلفة بوظائف الثقيل الخارجى لسهولة التبادل والنقل فيما بين شاغليها .

وزيدت اعتبارات هذا الباب بمبلغ ٥,٠٠٠ ج. م بالنقل من الباب الثالث تحويل قنصلية كوبيه الى مفوضية ، وإنشاء مفوضية في جدة ، كما زيدت بمبلغ ٩٠٠ ج. م لإنشاء قنصلية في بنى غازى بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأنشئت وظيفة سكرتير عام مقابل إنشاء وظيفة وكيل الوزارة البرلمان ، كما أدرج

مرتب قدره ١٨٠٠ ج.م لمندوب الحكومة الدائم في عصبة الأمم ، و ١,٧٥٠ ج.م لموظفي مكتبه وأنشئت ثلاث وظائف لتخديمه بمبلغ ١٨٦ ج.م واستبعد من مجلة الباب ٨,٣٨٥ ج.م للفرق بين المساهيات الفعلية ومتوسط الربط .

أما في الباب الثاني فكانت الزيادة ٤,٩٠٠ ج.م صراعاة للانشاطات المتقدم ذكرها و ٢٠,٠٠٠ ج.م لاشتراك الحكومة المصرية في عصبة الأمم .

يماثل هذه الزيادة في البابين الأول والثاني حذف الاعتقاد الذي كان مدرجا في الباب الثالث لإنشاء مفوضيات وقنصليات ومجديد أثاث وقدره ١٠,٠٠٠ ج.م

وزارة المالية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٧٧٨,٩٨٧

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٣,٨٣٦,١١٤

أرصد في الباب الأول من ميزانية بمجوله ٣٩ وظيفة بمبلغ ٣,١٠٠ ج.م منها ٢٣ دائمة ومؤقتة ١٦ خارجة عن هيئة المال لاتساع نطاق اعمال المصلحة وتتميز إدارة الإنتاج وللمراقبة أعمال بعض الشركات مقابل الحصول منها على ما يوازي تكاليف الخدمة المؤداة لها ، وادرج في ميزانية المتاجم والحاجر ٢٧ وظيفة بمبلغ ٢,٩٨٠ ج.م منها ١٩ دائمة ومؤقتة و ٨ خارجة عن هيئة المال لتشجيع حفر البازلت بأبي زعبل ومنجم الذهب بالسكري وقد كانت تؤخذ ماهياتها من اعتادات الأعمال الجديدة ، كذلك أنشئت ٥ وظائف في ميزانية مصلحة الكيمياء بمبلغ ٧٣٠ ج.م منها واحدة لمضربنة و ٤ للعمل الكيماوى فى الاسموسية بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٧ ، أما باقى التعديلات في الباب الأول فارجع اكرها إلى قصص المستقبل للنظور عدم صرفه .

وتشتمل اعتادات الباب الثانى على زيادة قدرها ٣٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية الديوان العام ، وهذه الزيادة ناتجة عن إدراج ١٣,٠٠٠ ج.م لصرف الإعانة التى استحققت لشركة ملاحية الإسكندرية عن سنة ١٩٣٧ ، وكان المتبع عمل تقدير هذه الإعانة وأدراج اعتاد على أساسه فرؤى تعديل النظام وتحديد الاعتاد وفقا للسحق فضلا بعد الانتهاء من وضع حساب كل سنة أسوة بما هو متبع في امانة شركة مصر للاسحة البحرية وترتب على ذلك حذف الاعتاد الخاص بسنة ١٩٣٧ من مشروع ميزانية السنة المذكورة لادراجه في ميزانية السنة التالية . — وهناك زيادة ١٧,٠٠٠ ج.م للتوريدات العمومية لسد حاجة المنشآت الجديدة بالمصالح المختلفة وعلى الأخص وزارات الحربية والصحة والمعارف و ١٤٤,٠٠٠ ج.م في ميزانية المتاجم والحاجر منها ١١١,٠٠٠ ج.م لمصاريف معمل تكرير البترول لتشغيله بأقصى كفاءته مقابل زيادة نفوقها في الإيرادات و ٣٣,٠٠٠ ج.م لمصاريف اللازمة لتشغيل حفر البازلت ومنجم الذهب وقد كانت المتبع حتى الآن ادراجها في باب الأعمال الجديدة ، وهناك زيادة قدرها ١٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية المطبعة الاميرية لعدم كفاية اعداد أجور العمال وتنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتخصيص حاتم ، و ٧,٠٠٠ ج.م في ميزانية المساحة لعدم كفاية اعتاد التوريدات العمومية .

أما الاعتادات المخصصة للأعمال الجديدة في مختلف فروع الوزارة فهي مكونة من ٥٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية الديوان العام لمصاريف الحماية للقطن ، و ١٠,٤٠٠ ج. م في ميزانية الأموال المقررة لتنفيذ عملية تعديل الضرائب ، و ١٠٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية المساحة لتنفيذ نظام التسجيل ومساحة الأراضي المزروعة قطنا ، و ٢٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية المناجم لاستكمال معدات محجر البازلت ومنجم القعب ، و ١٤,٠٠٠ ج. م في ميزانية الإحصاء لمواصلة عملية التعداد ، و ٢٧,٠٠٠ ج. م في ميزانية الأملاك الأميرية منها ٢٥٠,٠٠٠ ج. م لإصلاح الأراضي البور و ٨,٠٠٠ ج. م لتحديد مناطق شمال الدلتا تمهيدا للتصرف فيها بالبيع أو التوزيع و ١٢,٠٠٠ ج. م لتقسيم وحصر ومساحة الأراضي المزعم بيدها ، وهذا بخلاف مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج. م لأعمال أخرى متنوعة في مختلف فروع الوزارة.

وزارة التجارة والصناعة

جيه

ميزانية سنة ١٩٣٧ ٢٧٦,٣٦٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٢٥٨,٦٨٦

في الباب الأول من هذه الميزانية زيادة قدرها ٨,٩٠٠ ج. م لإنشاء ١٤٢ وظيفة منها ١٢ وظيفة لمختلف أقسام الوزارة و ١١٩ وظيفة مؤقتة وخارج الهيئة بمبلغ ٦,١٠٠ ج. م مقابل حذف ٤,٢٠٠ ج. م من بند الأجور ثم ١١ وظيفة لتميز إدارة التفتيش على المصانع والورش من ناحية حماية العمال وهي الأعمال التي قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٧ تركها لمصلحة العمل مع نقل اختصاص رخص المحلات الخطرة والثقافة للراحة من مصلحة العمل الى وزارة الداخلية مما ترتب عليه نقل ٣٣ وظيفة الى وزارة الداخلية .

وهذه الزيادة في الباب الأول يقابلها علاوة على التخفيض في بند الأجور نقص نحو ٢٢,٠٠٠ ج. م أهمها ٨,٠٠٠ ج. م قيمة ربط الوظائف المقولة لوزارة الداخلية كما سبقت الإشارة و ٣,٧٤٤ ج. م لحذف وظيفة الخبير الفني ومدير المكتب الفني و ١٠,٠٠٠ ج. م لزيادة المنظور عدم صرفه

أما الباب الثاني فليس به زيادة تذكر سوى زيادة ٥,٠٠٠ ج. م على اعتاد تشجيع السياحة لاقامة مهرجانات وحفلات و ١,٠٠٠ ج. م لمصاريف لجنة السودان الداعة المعتمدة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ يناير

سنة ١٩٣٨

وقد أوردت لأعمال الجديدة مبلغ ٥٥,٨٠٠ ج. م يقابله في السنة الحالية ٦١,٠٠٠ ج. م وأهمها ٢٤,٣٠٠ ج. م لتشجيع تصدير الموالح و ٢٠,٠٠٠ ج. م لتشجيع السياحة في القنطرة و ٤,٠٠٠ ج. م لشراء ما كينات وخامات ليدها و ٣,٠٠٠ ج. م لتصميم طرق سلخ الجلود .

وزارة المعارف العمومية

بجيه

ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٩٩٠,٠٥٤

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٤,٣٥٥,٩٨٠

تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتعليم الأولي تم تحويل المدارس الأولية (المكاتب العامة) التي تديرها وزارة المعارف في دوائر مجالس المديرية إلى تلك المجالس اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ وقد ترتب على ذلك تخفيض الباب الأول بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ج. م قيمة ما هيأت مستغدى المدارس المشار إليها على أساس المتوسط ولكن هذا التخفيض صوري إذ أدرجت مصاريف هذه المدارس بصفة إئانة لمجالس المديرية ضمن بند الإعانات في الباب الثاني . وقد حددت هذه الإعانة بمبلغ ٨٢٩,٠٠٠ ج. م وذلك على أساس مصروفات المدارس الحالية التي سلت للمجالس مضافا إليها مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م لمصاريف الفصول الجديدة اللازمة لتوسيع طاقاتها و ٣٣,٠٠٠ ج. م قيمة تكاليف تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ بشأن كادر رجال التعليم الأولي .

وقد أدرج ضمن الباب الأول مبلغ ١٥٤,٠٠٠ ج. م لتنفيذ كادر رجال التعليم من ذلك ٨٤,٠٠٠ ج. م لكادر المدرسين والمفتشين الأجانب المعتمد بقرار من مجلس الوزراء الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ و ٢٧,٠٠٠ ج. م لكادر العام رجال التعليم المعتمد بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وبهذا الاعتماد قيمة ما خص سبتمبر ١٩٣٨ من تكاليف الكادر المقرر تنفيذه على خمس سنوات و ٤٣,٠٠٠ ج. م لكادر رجال التعليم الأولي من المدارس التي استقرت تحت إدارة وزارة المعارف طبقا للقانون .

ويتضمن المشروع زيادة قدرها ٩٢,٠٠٠ ج. م في إعانات التعليم الحرف أصبحت جملة هذه الإعانات ١٨٤,٠٠٠ ج. م كما زيلت اعتيادات مصاريف الانتقال بمبلغ ٩,٥٠٠ ج. م والأغذية بمبلغ ٧,٠٠٠ ج. م والإيجارات والمياه والإنارة بمبلغ ١٢,٠٠٠ ج. م لمواجهة الزيادة في هذه المصروفات التي يقتضيها التوسع في التعليم . أما الاعتيادات التي خصصت لنشر التعليم في البابين الأول والثاني فبلغ ١٢٥,٢٠٠ ج. م من ذلك ٦,٢٠٠ ج. م لإنشاء مدرسة الثقافة السوية و ١١٩,٠٠٠ ج. م لإنشاء فصول جديدة للتعليم الأولي منها ١٠٠,٠٠٠ ج. م للمدارس التي أحييت إلى مجالس المديرية و ١٩,٠٠٠ ج. م للمدارس التي استقرت في الوزارة .

ويشتمل الباب الثالث على مبلغ ٤,٢٥٠ ج. م لتكاليف ترجمة معاني القرآن الكريم و ٥٠٠ ج. م لباقي نفقات الكتاب التقني الخاص بالعيد المئوي لوزارة المعارف و ٥,٠٠٠ ج. م لاستكمال الأجهزة والمساكنات بمدرسة الهندسة التطبيقية .

أما المصالح التابعة لوزارة المعارف فليس في ميزانياتها ما يستوقف النظر سوى رفع الخصص لمصاريف قسم حفظ الآثار العربية من ١٦,٠٠٠ ج. م إلى ٢٠,٠٠٠ ج. م لتوسع في أعمال صيانة الآثار وإدراج ٢,٥٠٠ ج. م في الباب الثالث من ميزانية المتحف القبطي لنقل الآثار النبطية الموجودة بمتحف الآثار المصرية ولشراء مجموعة من العاديات .

وزارة الداخلية

جيب

ميزانية سنة ١٩٣٧ ٤٠١٢٨٣٨ ج.م

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٤٠٧٠٤٢٤ ج.م

يشتمل الباب الأول على زيادة قدرها ٥٠٠٠ ج.م ناتجة من تنفيذ قرارات صدرت من مجلس الوزراء في خلال السنة منها ١٩٠٠ ج.م في الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" و ٢٨٨٠٠ ج.م في ميزانية البوليس و ٢٠٠ ج.م في ميزانية الخفر وذلك لإنشاء مكتب ويؤدي بالديوان العام الباحث الجنائية، وتوسيع نطاق قسم الضباط والكونسبتلات بمدرسة البوليس، وإنشاء وظيفة سكرتير عام للوزارة، وإنشاء بشدين جديدين في المحلة الكبرى وقتاً، ولاستكمال مرتب ضباط البوليس وتعميم مكاتب الباحث الجنائية بالأقاليم، ولتحسين حالة رجال الإدارة والبوليس، وتميز الأمن العام، وإدماج إدارة المطبوعات في إدارة الرخص.

هذا، وقد نقلت إلى ميزانية الديوان العام ٣٣ وظيفة بمبلغ ٧٨٠٠ ج.م من وزارة التجارة والصناعة تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بنقل اختصاص رخص المحلات الخطرة والملققة للراحة والمضرة بالصحة إلى وزارة الداخلية. وأُنشئت ٥٠ وظيفة صف ضباط وصغار تميز قوة بوليس المجانة و ٣٥ وظيفة مؤقتة وخدمة مارة بإدارة تحقيق الشخصية معظماً تسوية حالة مستخدمين معينين على الفوريات وترتب على ذلك زيادة المشروع بمبلغ ٥٠٠٠ ج.م.

وقد أقيمت وظيفة درجة رابعة بإدارة التشريع الإداري ووظيفة وأعطت درجة خاصة.

ويشتمل مشروع ميزانية البوليس على زيادة أخرى قدرها ١٦٠٠ ج.م منها ٣٠٠ ج.م أدرج إجمالاً لتعزيز بوليس المدن و ١٣٠٠ ج.م لإنشاء ٨٤ وظيفة صف وأعمال لخدمة مصالح الحكومة و ٣٠ وظيفة لتعزير مراقبة المياه في السويس لمنع تهريب المواد المخدرة و ١٠ وظائف بلوك خفر لأساس تدريب البوليس السواري بالأقاليم و ١٣٣ وظيفة صف ضباط وأفراد للقوة المعينة على الفوريات لتشديد الحراسة في بعض الأماكن التي لها صفة خاصة.

هذا، وقد حذفت ١٣١ وظيفة دائمة ومؤقتة كانت مخصصة للضباط والكونسبتلات الأجانب واستمض منها ١٢٩ وظيفة (٣٧ دائمة و ٩٢ خارجية عن هيئة المال) خصصت للصيرين فترتب على ذلك تخفيض في ميزانية البوليس قدره ١٢٣٠٠ ج.م.

وأُنشئت في ميزانية الخفر ٩٤ وظيفة بمبلغ ١٥٠٠ ج.م لتفراه على حساب الملاك في المدن والقرى، وحذفت منها ٥ وظائف خالية من وظائف ضباط الجيش الذين ألحقوا بالداخلية في سنة ١٩٢٥

ونجحت مصلحة السجن ٥٠ وظيفة بمبلغ ٣٥٠ ج.م لتعزيز قوة بلوكات الخفر بها.

هذه هي أهم التعديلات في الباب الأول.

أما فيما يخص الباب الثاني في مشروع ميزانية وزارة الداخلية زيادته قدرها ١٤٠٠ ج.م وهي ناتجة على الأخص من زيادة ٤٨٠٠ ج.م لمصاريف الانتقال وبدل السفر على أساس المصروفات الفعلية و ٧٠٠ ج.م في الأفضية والمليق بزيادة عدد الطلبة في مدرسة البوليس وزيادة قوة المجانة وارتفاع الأسعار.

وفي مشروع ميزانية البوليس زيادة قدرها ١٩,٦٠٠ ج. م منها ٧,٨٠٠ ج. م مقبلة على الوظائف المستجدة أو التي أنشئت بقرارات من مجلس الوزراء و ٢,٩٠٠ ج. م في اعتادات حصاريف الاستقال وبدل السفر و ٦,٩٠٠ ج. م في اعتادات الميوسات والجهيزات والعليق لزيادة بعض الأصناف وارتفاع الأسعار .

وزيدت اعتادات الخفر بمبلغ ٢,١٠٠ ج. م لاستراكات التليفونات .

أما ميزانية السجون فبها زيادة قدرها ١٠,٨٠٠ ج. م منها ٤,٤٠٠ ج. م في اعتاد الأغذية لارتفاع الأسعار وزيادة عدد المسجونين و ٥,٤٠٠ ج. م في اعتاد التوريات العمومية لكثرة التشفيلات لحساب الأفراد .

وتبلغ الاعتادات المنوحة للأعمال الجديدة في ميزانية الوزارة وفروعها ١٠,٥١٥ ج. م منها ٦٥٠ ج. م في الديوان العام لشراء آلات لفحص أشربة السينا ذات المقاس الصغير ، ولتزع ملكية قطعة أرض مجاورة لمتزل الحكومة في شبين الكوم المخصص لسكن مدير النوقية و ٨,٥٧٥ ج. م في ميزانية البوليس معظمها لتزيب حفيات الحريق بمدينة القاهرة (١,٠٠٠ ج. م) ولإستبدال سيارات إطفاء وإقاذ لفرقة مطافئ المدينة المذكورة (٤,٨٠٠ ج. م) ولإستبدال متوتسيكلات مراقبة حركة المرور في الطرق العمومية والزراعية (٢,٠٠٠ ج. م) و ١,٢٩٠ ج. م في ميزانية مصلحة السجون لشراء مدد وآلات ومحرقات لورش المصلحة وهو مرحل من ميزانية السنة الحالية .

وزارة الصحة العمومية

جيشه
ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٠٧٠,٠٠١

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٣,٢٠٠,٧٥٣

تشتمل ميزانية الصحة على ثلاثة فروع : الديوان العام والصحة العامة، وقسم المرافق القروية، والبلديات والمجالس المحلية .

فالفرع الأول يتضمن زيادة قدرها ١٢٩,٦٠٠ ج. م للخدمات الجديدة وهي موزعة على الأبواب الثلاثة . وأهم تلك الخدمات إنشاء وحدات صحية متقلة لزيارة القرى وتخريب أسباب الملاج ونشر التماليم الصحية بين أهل الريف منها عشرة أنشئت في السنة الحالية وعشرة مزعم إنشاؤها في العام المقبل (٣٦,٣٠٠ ج. م) إنشاء عشرة مكاتب صحية بالريف ببقية وحدات لرعاية الطفل ومعازل للحميات علاوة على عدد مماثل أنشئ في السنة الحالية (٤٤,٣٠٠ ج. م) ومستشفى للحميات بسوهاج (١,٨٠٠ ج. م) وأقسام جديدة بمستشفى النمرdash (٨,٣٠٠ ج. م) وجبادة للأمراض الجلدية (١٠,٥٠٠ ج. م) و ١٥ حفية مياه للصديقة (٢,٤٠٠ ج. م) وزيادة عدد الأسرة بمستشفى الإسماعيلية ودسوق (٤,١٠٠ ج. م) وثلاثة فروع للأطفال بالمستشفيات العمومية (١,٩٠٠ ج. م) وأربعة فروع وميدية بالمستشفيات المركزية (٤,٤٠٠ ج. م) وزيادة عدد الأسرة بالمستشفيات الريفية وميدانات للربد بالمندرس (٤,٠٠٠ ج. م) ومستشفين متقلان لمعالجة الأكلستوما في مناطق الحياض (٣,١٠٠ ج. م) وأربعة فروع للأكلستوما بالمستشفيات المركزية (٣,٥٠٠ ج. م) ومستوصفان للأمراض الصدرية (٤,١٠٠ ج. م) وعيادة للجذام بشبين الكوم (١,٩٠٠ ج. م) ومركزان ثابتان لرعاية الطفل (٦,٩٠٠ ج. م) ومثلها متقلان (٢,٥٠٠ ج. م) ومشروعات أخرى مختلفة (٣,٨٠٠ ج. م) . وعلاوة على ذلك يتضمن المشروع ٧,٠٠٠ ج. م لتعويض الوظائف وكادر تنظيم كادر الصحة العامة و ١٧,٠٠٠ ج. م لزيادة بعض اعتادات المصاريف العمومية كما يشتمل على ١٥,٠٠٠ ج. م لحكافة الملازيم .

أما ميزانية قسم المرافق القروية فبها زيادة بالباين الأول والثاني قدرها ١٠,٥٠٠ ج. م لمياهات ومصاريف الموظفين اللازمين لتنفيذ برنامج المشروعات التي يقوم بها هذا القسم وكان هذا المبلغ يؤخذ من الباب الثالث . كما أن تلك الميزانية تشتمل على ٥٣٠,٠٠٠ ج. م للمشروعات الجديدة ومن هذا المبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج. م لمواصلة العمل في محطة مياه العزب بالقيوم و ١٠٠,٠٠٠ ج. م لمواصلة العمل في محطة مياه بساط بقرب دمياط و ٣٠,٠٠٠ ج. م للبدن في محطة مياه بالقرب من شرين و ١٧٠,٠٠٠ ج. م لعمليات المياه الصيفية في القرى التي لا يخطر أن يتناولها في المستقبل القريب برنامج محطات المياه الكبرى و ٥٠,٠٠٠ ج. م لردم البرك و ١٥,٠٠٠ ج. م لردم ترعة الجبل والبرك في منطقة أبي صوير ومن النصين ١٠,٠٠٠ ج. م لإصلاح دورات المياه وللاحتياطي مقابل استبعاد ٤٥,٠٠٠ ج. م للنظور عدم صرفه من تلك الاعتمادات .

وليس في ميزانية قسم البلديات والمجالس المحلية ما يستحق الذكر سوى أنها تشتمل على مبلغ ٦,٠٠٠ ج. م بصفة مرتب لشركة فبال السويس نظير قيامها بصيانة مدينتي الاسماعية وبور توفيق بدلا من مبلغ ٢,١٠٠ ج. م الذي كان يصرف لها من ميزانية وزارة الداخلية وذلك طبقا لشروط الاتفاق الذي أبرم مع الشركة في ٤ مايو سنة ١٩٣٦

وزارة الحفانية

جبه

ميزانية سنة ١٩٣٧ ١,٧٢٠,٥٨٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ١,٧٦٣,١٣٠

بناء على قرارات أصدرها مجلس الوزراء في خلال السنة زيدت اعتمادات الباب الأول بمبلغ ١٦,٣٠٠ ج. م لتعديل كادر القضاة وأعضاء النيابة ومبلغ ٢,٧٠٠ ج. م لإنشاء محكمة أهلية في العريش ومبلغ ٥,٢٠٠ ج. م لتوسيع نطاق اختصاص مصلحة الطب الشرعي لإزالة أعمال المحاكم المختلطة عليها وفقا لاتفاقية مونترو ومبلغ ١,١٠٠ ج. م لإنشاء وظائف جديدة للمحاكم المختلطة لتوسيع اختصاصها لمناسبة إلغاء الاستيازات .

وملاوة على ما تقدم زيد مبلغ ١,٤٤٠ ج. م لإنشاء عشرين وظيفة كتابية للنيابة العمومية لمقاومة الزيادة المطردة في القضايا و ٤٠٠ ج. م لإنشاء ٣ وظائف مكتبية وست وظائف خدمة بالمحاكم الأهلية والشرعية للأموريات القضائية الجديدة و ١,٣٠٠ ج. م لملاوات القضاة وأعضاء النيابة في المحاكم المختلطة مما جعل حلة الزيادة في الباب تبلغ ٦٨,٥٠٠ ج. م يقابلها تخفيض قدره ٤,١٩٠ ج. م للنظور عدم صرفه وتبدلات مختلفة في الوظائف مما ترتب عليه قصر الزيادة على ٢٦,٧٠٠ ج. م

أما في الباب الثاني فبلغ الزيادة ١٥,٩٠٠ ج. م منها ٣,٠٠٠ ج. م في المحاكم المختلطة لمواجهة ما يقرب على توسيع اختصاصها من المصاريف الإضافية و ٢,٩٠٠ ج. م في المحاكم الأهلية والشرعية و ١٠,٠٠٠ ج. م لإعانة صندوق معاشات المحامين الإقليميين، هذا والحكومة تنظر بين الاعتماد في تقرير إعانة من هذا القبيل لتقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة صراحة في ذلك الظروف الخاصة التي أحاطت بمصرهم .

وقد خصص في الباب الثالث مبلغ ٢٢٥٠ ج. م للاثلاث اللازم لفروع الوزارة .

وزارة الأشغال العمومية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٧ ٧,٢٢٢,٤٦٧

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٧,٥٣٢,٣٣١

أهم التعديلات في الباب الأول زيادة ١٩,١٠٠ ج. م في ميزانية الرى منها ٨,٨٠٠ ج. م لإنشاء ١٤٢ وظيفة لإدارة نهران جبل الأولياء الذى تم استلامه وبلغ ٢٣,٧٠٠ ج. م مرتبات ملاك الموظفين وبلغ ٧,٦٠٠ ج. م لإنشاء ٢٥٨ وظيفة خارج المينة مختلف نقائش الرى للمنشآت الجديدة التى تسلمتها الوزارة كذلك أدرج ١٨٠ ج. م في ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء للوظائف اللازمة لمحطات الطلمبات الجديدة .

أما الباب الثانى فاهم تعديل فيه زيادة ١٠,٠٠٠ ج. م و ٨,٠٠٠ ج. م في بعض بنود ميزانيات المجرى والميكانيكا على التوالى .

وتشتمل اعتمادات الباب الثالث على زيادة قدرها ٢٠,٠٠٠ ج. م في اعتمادات الرى لرخصها من ٣,٥٠٠ ج. م إلى ٣,٧٠٠ ج. م ومعظم هذه الزيادة في اعتمادات المشروعات تنشأ مع تقدم الأعمال فيها. وفيما على بيان أهم الأعمال:

جنيه

لأعمال الرى والصرف في الوجهين البحرى والقبلى . ٥٣٥,٢٠٠

لتحويل الحياض . ٤٥٠,٠٠٠

لمشروع بناء قنطرة محمد على . ٩٦٠,٠٠٠

لتقوية قنطرة أسبوط وأسطا . ١٠٢,٠٠٠

وأرصد للأعمال الجديدة في ميزانية المائى ٦٨٠,٠٠٠ ج. م مقابل ١١٠,٠٠٠ ج. م في سنة ١٩٣٧ وقد خصص من هذا الاعتماد ٨٠,٠٠٠ ج. م للبدء في مشروع مساكن العمال . ثم ٢٠,٠٠٠ ج. م أدرج رقما إجماليا للبدء فيما يستقر عليه الرأى من المنشآت الجديدة أما باقى الاعتماد فقد أرصد لمواصلة الأعمال الجارية ومن ذلك مبلغ ٧٠,٠٠٠ ج. م لمواصلة العمل في مبنى الجامعة الأزهرية و ٨٥,٠٠٠ ج. م لمواصلة العمل في مبنى مشروعى الجامعة المصرية ومستشفى فؤاد الأول وكلية الطب .

وفي اعتمادات الأعمال الجديدة لمصلحة المجرى زيادة قدرها ١٩٠,٠٠٠ ج. م حيث رخصت جهتها من ٢٠٥,٠٠٠ إلى ٢٢٤,٠٠٠ ج. م خصص منها ١٩٥,٥٠٠ ج. م لمواصلة الأعمال المتصلة في السنة الحالية و ٢٨,٥٠٠ ج. م للأعمال المستتجة وأهم هذه الاعتمادات ١٠٠,٠٠٠ ج. م لمواصلة العمل في إنشاء ماسورة صاعدة جديدة و ٢٥,٠٠٠ ج. م لترميم التجمع الرئيسى القديم و ٢٠,٠٠٠ ج. م لتوسيع أعمال التفتية بالجبل الأصفر و ٢٠,٠٠٠ ج. م لاستناد الجمع الرئيسى الثانى .

وأدرج للأعمال الجديدة في ميزانية التنظيم مبلغ ٦٤,٠٠٠ ج. م مقابل ١٠٦,٠٠٠ ج. م في سنة ١٩٣٧ ومن المبلغ المذكور ٣٧,٠٠٠ ج. م لمواصلة الأعمال المتصلة في ميزانية السنة الحالية والباقى للأعمال المستتجة وأهم هذه الأعمال ١١,٠٠٠ ج. م لشراء سيارات وحيوانات و ١٢,٠٠٠ ج. م لتغيير المواسير وتوسيع نطاقها في الجسيرة و ٧,٠٠٠ ج. م لإنشاء مرافق ميكانيكية بالجزيرة .

ويتضمن الباب الثالث من ميزانية الديوان العام ١٠,٠٠٠ ج. م تجديد المركبات و٣,٨٥٠ ج. م لشراء مركبات جديدة الصلبة والأمن السام والمخاريف والزراعة . و١٤,٠٠٠ ج. م لأعمال الطيران .

وأدرج للأعمال الجديدة لمصلحة الطرق ١٢٠,٠٠٠ ج. م مقابل ١٦٦,١٢٠ ج. م في السنة الحالية ، وذلك مراعاة للاعتادات الطائلة التي لا تزال تنتج لمشروعات طرق المساعدة ، وأهم الأغراض التي خصص لها اعتماد السنة المقبلة ٨٠,٠٠٠ ج. م لمواصلة إنشاء كوبرى سمود و٢٠,٠٠٠ ج. م لمواصلة إنشاء الطريق من بور سعيد إلى دياط .

وأرصد للأعمال الجديدة في ميزانية مصلحة الموانئ والنسائر مبلغ ٨٣,٠٠٠ ج. م يقابله في السنة الحالية ٩١,٣٠٠ ج. م وأهمها ٢٠,٠٠٠ ج. م تكلفة أرصفة الفحم بالسويس ومنها تجديد الأبراطم والصيانة غير العادية و١٠,٠٠٠ ج. م لإعادة بناء منارة الأشراف ومنها تجديد أرصفة السلنترات و٨,٢٠٠ ج. م لإتمام مشروع كهربة الأنوار ومحركات الورش ببناء الاسكتندية .

وزارة الحرية والبحرية

جنه

ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٠٧٤,٦٢٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ٥,٢٣٥,٣٨٩

تتكون هذه الميزانية من فرعين : (١) ديوان الصوم والجيش (٢) مصلحة الحدود .

فاما ميزانية التبرع الأول فتشتمل في البابين الأول والثاني عل زيادة مجتمها ٩٣٩,٠٠٠ ج. م ومن ذلك ٢٧٧,٠٠٠ ج. م مقولة إلى الباب الأول من اعتادات الدفاع الوطنى المفتوحة في الباب الثالث من ميزانية السنة الجارية و٩٣٠,٠٠٠ ج. م زيادات في الباب الثانى مقولة من الاعتادات المذكورة أو مرتبة عليها منها مبلغ ٥٦٠,٠٠٠ ج. م مطلوب لتخاتم الدفاع الى اشتريت من هذه الاعتادات .

أما الباب الثالث فتبلغ جملة الاعتادات المخصصة به ٢,٥٧٣,٠٠٠ ج. م حسب البيان التالى :

جنه

٣,١٢٢,٠٠٠ لمشروعات الدفاع الوطنى مقابل ١,١٠٠,٠٠٠ ج. م في السنة الجارية .

٧٣,٠٠٠ لبعض أعمال المبانى (مقابل ٥٠,٠٠٠ ج. م في السنة الجارية) .

٣,٢٣٥,٠٠٠

٦٦٢,٠٠٠ استبعاد للتطور عند إتمام صرفه .

٢,٥٧٣,٠٠٠

وقد خفض الاعتماد المدرج في الباب الرابع لمصرفات الجيش في السودان من ٧٥٠,٠٠٠ ج.م. إلى ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. وأما ميزانية الفرع الثاني (مصلحة الحنود) فتشتمل في الباب الأول والثاني على زيادة قدرها ٤٥٠,٠٠٠ ج.م. منها ٣٣,٠٠٠ ج.م. لمشروع إنشاء سبعة أصفاء سيارات ودراسة أروطة موارى سيارات مع تقوية سبعة أصفاء السيارات الحالية - وهو مشروع نفذ في بحر السنة الجارية خصما على اعتماد الضرورات الحربية - و ٧٠,٠٠٠ ج.م. لإنشاء صف سيارات لحراسة الخطوط التليفونية الحربية و ٤٠٠,٠٠٠ ج.م. في مقاييس التوازن لمناصب ارتفاع أمان بعض الأصفاف، وزيادة قوات المصلحة، الخ.

أما الباب الثالث فقد أدرج ١٨,٤٥٦ ج.م. مقابل ١٤,٨٨٠ ج.م. في السنة الجارية. وذلك لأعمال إنشاء وتعميد الطرق (٨,٠٠٠ ج.م.) وجهر وتطهير الآبار (٥,٠٠٠ ج.م.) وإقامة بعض المباني الجديدة (٣,٠٠٠ ج.م.) ووصل الواحات الساحلة والخارجية بالتليفون (٢,٤٥٦ ج.م.).

البعثات العلمية

بجته

ميزانية سنة ١٩٣٧ ١١٥,٠٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ١٢٣,٠٠٠

زيد الاعتماد بمبلغ ٨,٠٠٠ ج.م. وسيكون في الإمكان إيفاد ٤٠ عضوا في بعثات جديدة لجميع الوزارات وعلى الأخص بعثات لألمنة واللغات الأجنبية.

المعاشات والمكافآت

بجته

ميزانية سنة ١٩٣٧ ١,٧٤٩,٢٧٣

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ ١,٩١٦,٩٠٠

أدرج اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ ج.م. للاستبدال الاختياري.

وزيد اعتمادات المعاشات والمكافآت الممنوحة بمقتضى اللوائح بمقدار ٥٥,٠٠٠ ج.م. و ١٠,٠٠٠ ج.م. على التوالي كما زيدت اعتمادات مكافآت الأضمار المقترحين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية بنحو ٨,٠٠٠ ج.م. وكل ذلك على أساس المعاشات المربوطة والمبالغ المنظور استحقاقها، وخفض اعتماد تمويل الحملة المرفوعة واعتماد مرتبات فرقة العمال بمقدار ٦,٠٠٠ ج.م. على أساس للتشتر صرفه.

الدين العمومي

ميزانية سنة ١٩٣٧	جنيه
٤,١٩٤,٤٨٠					
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨	جنيه
٤,١٩٤,٥٧٨					

اكتفاءات سنة ١٩٣٨ تكاد توافي ائتفاءات السنة الحالية .

مصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية

ميزانية سنة ١٩٣٧	جنيه
-					
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨	جنيه
٥٠٠,٠٠٠					

سيخصص هذا الائتاء لما ينتظر صرفه خلال السنة القادمة من الائتاءات الخاصة بتنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية بدلا من خصمها على ميزانية قائمة بذاتها. وهذا المبلغ هو علاوة على الائتاءات التي صدرت بها قوانين تقضى بترحيلها إلى أن تستفد .

المصاريف غير المنظورة

ميزانية سنة ١٩٣٧	جنيه
٦٣,٩٠٣					
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨	جنيه
١٥٧,٩٩٥					

زيد ائتاء هذا القسم بنحو ٩٤,٠٠٠ ج . م وذلك أولا لعدم كفاية ربط السنة المالية الحالية ، وثانيا لمواجهة الزيادات التي قد تستدعيها بعض الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة مما لم يتم بحته ، وثالثا للاحتياط للنفقات التي قد تنزم بلجاية الضرائب الجديدة .

المصالح الملحقة بالميزانية

السكك الحديدية والتلفرافات والتليفونات

في إيرادات السكك الحديدية زيادة قدرها ٣٥٨,٠٠٠ ج. م وهي ناتجة عن زيادة إقبال الجمهور على السفر بالسكة الحديد نظرا لتخفيض نفقات الأجرور وعن تحسن الحالة التجارية مما ترتب عليه زيادة إيرادات نقل البضائع .
وهناك زيادة قدرها ٦٨,٠٠٠ ج. م في إيرادات التلفرافات والتليفونات وهي ناتجة عن زيادة المطامرات التلفرافية والاستعرا كات التليفونية وعن اقتشار الراديو .

وقد وضع نصيب الحكومة في الإيرادات على أساس ٢٥٪ من إيرادات استغلال الخطوط في كل من المصلحين
وستعمل باقي إيرادات السكك الحديدية في مصروفات التشغيل على أن تمنحها الحكومة سلفة قدرها ٨٧٣٢٠٠ ج.م.
منها ٢٧٣,٢٠٠ ج.م لتكالة مصروفات التشغيل و ٦٠٠,٠٠٠ ج.م للأعمال البلدية .
أما التفرافات والتلفونات فقد زاد صافي إيرادها على مصروفات التشغيل بمبلغ ٦٤,٣٠٠ ج.م . وقد استعمل
هذا الفائض في سد جزء من تكاليف الأعمال البلدية البالغة ٢٢٧٣٠٠ ج.م على أن يتخذ الباقي وقدره
١٦٣٠٠٠ ج.م بصفة سلفة من الحكومة .
وقد زادت مصروفات التشغيل بمقدار ٢٨٥,٦٠٠ ج.م . بمصلحة السكك الحديدية وبمقدار ١٩,٥٠ ج.م
بمصلحة التفرافات والتلفونات وذلك بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمهمات الأخرى وبسبب ماقرره مجلس الوزراء
من تحسين حالة العمال ما

وزير المالية
ورئيس اللجنة المالية
إسماعيل صدقي

التمارة في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٨

ملحق

بعد دفع هذه المذكرة ومشروع الميزانية، الممد على أساسها، إلى مجلس الوزراء طرأت بعض تعديلات على المشروع تضمنت طائفة منها مذكرة من اللجنة المالية وتضمن الطائفة الأخرى قرار مجلس الوزراء بالموافقة على المشروع .

وقد ترتب على هذه التعديلات أن زيدت ميزانية المصروفات بمقدار ١٩٠,٠٠٠ ج . م كما زيدت تهربات الإيرادات بمبلغ ١٥,٠٠٠ ج . م وأخذ الفرق وقدره ١٧٥,٠٠٠ ج . م من الاحتياطي العام وبذلك أصبح المأخوذ منه للوازنة ٢,٣٧٥,٠٠٠ ج . م .

وفما على نص مذكرة اللجنة المالية والتعديلات التي تضمنتها قرار مجلس الوزراء ، مع العلم بأن هذه التعديلات بشرطها قد ووجهت في مجلد مشروع الميزانية .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

بعد إكمال مشروع الميزانية تضمنت بعض الواردات بملاحظات على بعض الاعتمادات التي خصصت لها في المشروع . وقد تم الاتفاق بين وزارة المالية وبين هذه الوزارات على ما أثير من هذه المسائل بما يقتضي إدخال التعديلات المدققة في الجداول المرفقة على مشروع الميزانية .

وقد بحثت اللجنة المالية هذه التعديلات وأقرتها مقترحة مواجهة ما يترتب على ذلك من الزيادة في المصروفات بإضافة مبلغ ١٥,٠٠٠ ج . م إلى باب الإيرادات المتنوعة للظنور تحصيله من تشغيلات المدارس الصناعية مقابل الزيادة المطلوبة لهذا الغرض في المصروفات وزيادة مبلغ ١٢٥,٠٠٠ ج . م على المقترح أخذه من الاحتياطي العام ما

تحريرا في ٩ أبريل سنة ١٩٣٨

وزير المالية
ورئيس اللجنة المالية

أقر مجلس الوزراء هذه التعديلات مع مشروع الميزانية بجلسته المنعقدة في ٩ أبريل سنة ١٩٣٨

باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	البلطة
بـ	بـ	بـ	بـ	بـ
(١) التعديلات التي تضمنتها مذكرة اللجنة المالية				
مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك				
مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي				
جل الزيادة المقترحة بالمشروع ٤٠٠٠ جنيه بدلا من				
٣٠٠٠ جنيه	—	—	١٠٠٠	١٠٠٠
وزارة المالية				
المطبعة الأميرية				
—	—	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠
مشتري ماكينات للتسطير				
وزارة المعارف العمومية				
الديوان العام والتعليم				
إنشاء وظيفتين إحداهما من العربة الرابعة والثانية من				
٩٦٢	—	—	—	—
الدرجة الخامسة للمعهد التربوية للبنين				
إنشاء ٥٢ وظيفة منها ٣ رابعة و ١٧ خامسة و ٣٢ سادسة				
١٧٣٥٥	—	—	—	٣٠٢١٩
لاستكمال نحو بعض المدارس الثانوية للبنين				
إنشاء ٢٤ وظيفة منها ٧ خامسة و ١٧ سادسة بمدارس				
٧٥٢١	—	—	—	—
التجارة المتوسطة				
إنشاء ١٤ وظيفة منها ٤ خامسة و ١٠ سادسة بمدارس				
٤٣٨٠	—	—	—	—
الزراعة المتوسطة				
زيادة في بند ١٢ تشغيل المدارس الصناعية لأعمال				
—	١٥٠٠٠	—	—	١٥٠٠٠
التواصي				
وزارة الصحة العمومية				
ديوان العموم والصحة العامة				
—	—	٢٠٠٠	—	—
مشروع إنهاء الفارات الجوية				
—	—	١٥٠٠	—	—
مشروع توسيع نطاق فن التريض				
—	—	١٠٠٠	—	٨٠٠٠
توسيع المعهد الصحي				
—	—	٣٠٠٠	—	—
إنشاء ملجأ لأبناء المسلولين من الأطفال				
—	—	٥٠٠	—	—
مشروع مفاصل المضروبات بمداخل القاهرة				
وزارة الأشغال العمومية				
مصلحة الري				
—	—	—	—	—
حذف التأشير الوارد في ذيل صفحة ٣٨١ من مشروع				
—	—	—	—	—
الميزانية خاصة باقتاد استبدال السيارات				
—	—	—	—	—
إدراج ٣٠٠٠ جنيه في بند ٢٧ مقابل تخفيض نفس القيمة				
—	—	—	—	—
من بند ٣١				
٣٠٢١٩	١٥٠٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠٠	٥٩٢١٩
نقل بمده				

باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	الجملة
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٠٢١٩	١٥٠٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠٠	٥٩٢١٩
ما قبله				
(٢٦) مصلحة الري				
—	—	—	—	—
نقل بند ٢٩ — تفتيش الخياض — من الوجه البحري إلى				
"الوجه القليل — التفتيش العام"				
تعديل بعض الاعتمادات الواردة تحت البند ٥٤ في المشروع				
مع بقاء الجملة كما هي .				
—	—	—	—	—
حذف مشروع محطة دسوق للري الوارد تحت بند ٥٤				
نقل مشروع الإصلاح والتوسع الزراعي بمركز النور من				
البند ٥٥ إلى بند ٥٦				
—	—	—	—	—
حذف مشروع وادي الريان				
—	—	—	—	—
مصلحة الميكانيكا والكهرباء				
لاستبدال وظائف مساعدي مهندسين درجة سابعة بأربع				
وظائف مهندسين درجة سادسة لرئاسة المحطات الجديدة ...				
٨٦٤	—	—	—	٨٦٤
زيادة في بند ٨ (وقود) لارتفاع الأسعار				
—	١٠٠٠٠	—	—	١٠٠٠٠
مصلحة المجارى الرئيسية				
لإدراج الاعتماد اللازم لإدارة الوحدات الكهربائية بمحطات				
الضبط بشبرا ومصر القديمة				
—	٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠
رفع اعتماد المسورة الصاعدة من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى				
١٥٠,٠٠٠ جنيه على أساس الملغ المرتبط به				
—	٥٠٠٠	—	—	٥٠٠٠
رفع اعتماد حوض التخزين بكفر فاروق من ٧٠٠٠ جنيه				
إلى ١٢٠٠٠ جنيه على أساس المرتبط به				
—	٥٠٠٠	—	—	٥٠٠٠
رفع التكاليف النهائية لعملية توريد وتركيب مجموعة خامسة				
دربل بمحطة كفر فاروق من ١١٠٠٠ جنيه إلى ٣٢٠٠٠ جنيه				
على أساس أقل عطاء				
—	—	—	—	—
رفع التكاليف النهائية لمشروع إصلاح أحواض الترسيب				
وبناء الشرب بالأميرية من ٨٠٠٠ جنيه إلى ١٤٠٠٠ جنيه				
على أساس المطامات				
—	—	—	—	—
٣١٠٨٢	٢٧٠٠٠	٦٨٠٠٠	١٠٠٠	١٢٧٠٨٢
نقل بعده				

باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	الجملة
٣٣١٤٥	٣٧٨٨٧	٦٨٠٠٠	٩٦٨	١٤٠٠٠٠
ما قبله ...				
١٢٣٠	١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	—	١٢٣٢٠
ما قبله				
وزارة المواصلات				
مصلحة الموانئ والمناظر				
لإعادة وظيفة وكيل المدير العام وهي من الدرجة الأولى ج (١١١٠ جنيه) مقابل زيادة مماثلة على المنظور عدم إتمام صرفه من اعتمادات الباب الأول				
—	—	—	—	—
مصلحة الطرق والكبارى :				
رفع اعتماد البند ٧ (تمهيد وصيانة جسور للترع والمصاريف)				
—	١٥٠٠٠	—	—	١٥٠٠٠
...
إلى ٥٠٠٠٠ ج. م.				
لإدراج اعتماد قدره ٣٣٠٠٠ ج. م. لرصف الجزء الباقي				
المعطل من الطريق الرئيسى الموصل من القاهرة الى				
الاسكندرية في المسافة ما بين قايوب وطسلا ، وتبلغ جملة				
—	—	٢٣٠٠٠	—	٢٣٠٠٠
...
تكاليف هذا العمل ١٠٥٠٠٠ ج. م.				
مصاريف غير منظورة				
لتخفيض اعتماد هذا القسم من ١٥٧٩٦٣ ج. م. الى				
—	—	—	١٢٣٠	١٢٣٠
...
١٢٣٠	٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٢٣٠	٥٠٠٠٠
٣٤٣٧٥	٤٢٨٨٧	١١٣٠٠٠	٢٦٢	١٩٠٠٠٠
جملة التعديلات التي أدخلت على مشروع ميزانية المصروفات				

باب ٢ "الجارك"

جيه

قتر لهذا الباب ١٨,٩٤٨,٥٠٠

يقابلها في العام الماضي ١٧,٧٥٦,٣٠٠

زيادة قدرها ١,١٩٢,٢٠٠

ومعظم الزيادة هي في رسوم الإنتاج والاستهلاك إذ قتر لها في هذا العام
٣,٥٧٤,٠٠٠ ج. م. يقابلها في العام الماضي ٢,٣٩٩,٢٠٠ ج. م.

وقد بلغ المتحصل فعلا من هذه الرسوم في العام الماضي ٨٥,٧٤٠ ج. م.
ومنظور زيادته هذا العام . فليس في تقديره هذا البند مبلغ ٣,٥٧٤,٠٠٠ ج. م.
أى مبالغة .

باب ٣ "رسوم الموانئ والمنازل"

في تقديرات هذا الباب زيادة قدرها ١٢,٦٠٠ ج. م. روى فيها المنظور
تحصيله من فروح هذا الباب المخفضة .

وما يلتفت النظر ضالة المبلغ المقدر لإيرادات ميناء السويس وميناء
وهو ٦,٠٠٠ ج. م. مع أن الحكومة ألفت مبالغ طائلة للإصلاح وتوسيع
ميناء السويس . بطاها بما سمح للقطر بطريقين يمران بين أحدهما خط مديني
والجينة تستعد أنه إذا وجهت وزارة المواصلات جهدا لزيادة قتل بضائع
الترانسميت بين الإسكندرية والسويس مباشرة ووضعت لها تمريرة خاصة
لازدياد الحركة في ميناء السويس وزادت إيراداتها وإيرادات السكة الحديدية
سما ، ولذا ترجو أن يكون هذا الأمر محل دراستها في القريب العاجل .

باب ٤ و ٥ و ٦

"مصايد الأسماك والدفعة ورسوم دفعة المصوغات"

في هذه الأبواب زيادات صغيرة روى في وضعها ما حصلت الحكومة فعلا
في الماضي وما هو منظور تحصيله في هذا العام . وليس نتيجة ملاحظات
عليه .

باب ٧ "الرسوم القضائية والقيدية"

في هذا الباب زيادة قدرها نحو ٧٤,٧٨٠ ج. م. معظمها في إيرادات
المحاكم المختلطة كتيبة طيحية لتنفيذ اتفاقية موترو . ولجنة ملاحظات على
الرسوم القضائية سنبينا في تقريرها عن مشروع ميزانية وزارة المحاماة .

تقرير لجنة المالية والجارك

عن مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية

١٩٣٨ - ١٩٣٩

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشارة
بدلا من حضرة الشيخ المحترم عبد الساتر الجاسل بك)

الإيرادات

جيه

قترت الإيرادات في ميزانية هذا العام بمبلغ ٣٨,٨٤٧,٠٠٠

يقابلها في العام الماضي ٣٦,٩٩٢,٨٢٠

أى زيادة قدرها ١,٨٥٤,١٨٠

من هذه الزيادة مبلغ ٨٥٤,١٨٠ ج. م. قيمة زيادات في بعض بنود
الإيراد ، والباقي وهو مليون جنيه من ضرائب جديدة سيأتى الكلام عليها .

وقد لفت نظر اللجنة خلونود الإيرادات من تقدير المنظور تحصيله من
تبرعات الدفاع الوطنى هذا العام وكان مقترنا له في ميزانية العام الماضي
مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ج. م.

نم ليس منظورا أن يأتى هذا المورد في هذا العام بأكثر من ثمانية
أو أربعمائة ألف جنيهه ولكنه على كل حال مبلغ كبير ولذا رأيت اللجنة
إدراج قيمته في مشروع الميزانية حتى تكون حالة التقديرات أقرب للواقع .

باب ١ "الأموال المقررة"

جيه

قترت الإيراد هذا العام بمبلغ ٦,٢٦٦,٩٠٠

يقابلها في العام الماضي ٦,٢٧٢,٠٠٠

بنقص قدره ٥,١٠٠

وقد طمت اللجنة أن التقدير عمل على أساس التفات الحالية لبطا الأخطيان
ولم يلاحظ فيه ما لدى الحكومة من مشروع لتعديل ويط الضرائب . وما دام
تعديل الضرائب على الأراضي الزراعية لم يتم بعد ، فلهيكن في وضع الحكومة
إلا أن تخفى التقدير على "بطا الحال" . ولكن اللجنة تستنتج هذه الفرصة لتوجيه
النظر للإسراع بتعديل ضريبة الأخطيان تخفيفا لثقل على طبقة ملاك الأراضي
الزراعية الذين ساءت أحوالهم بسبب انخفاض أسعار المحاصيل ، وهو أمر
ظاهر مدروس

باب ٨ و ٩ "نصيب الحكومة"

في إيرادات السكك الحديدية والتلفرات والتليفونات

لما كان هذا التقدير مبنيًا على الأساس الموضوع الآن لتحديد ما تنفقه السكة الحديدية والتلفرات هزاتة السامة — ومتناول اللجنة هذا الأمر بالبحث عند النظر في ميزانية هذه المصلحة — فهي تجتري هنا بأن تشير بقاء هذا التقدير كما وضع في مشروع ميزانية الإيرادات العامة عنقطة بملاحظاتنا حين بحث ميزانية السكة الحديدية .

باب ١٠ "البريد"

جنيه

قدر لهذا الباب ٨٥٣,٨٠٠

يقابله في العام الماضي ٨٣١,٤٠٠

أي زيادة ٢٢,٤٠٠

وهذه الزيادة نتيجة للنمو الطبيعي في إيرادات هذه المصلحة .

باب ١١ "الأملاك الأميرية"

جنيه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ٧٣٠,٤٠٠

يقابله في العام الماضي ٧٢٠,٣٠٠

أي زيادة قدرها ١٠,٤٠٠

ولجنة ملاحظات عامة ترجى إبداءها لحزب البحث في ميزانية وزارة المالية وتكثف اللجنة هنا بالإشارة بإقرار التقدير الموضوع للإيرادات في مشروع الميزانية .

باب ١٢ "بدل الخدمة العسكرية"

زيد هذا الباب بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ هـ.م ليكون التقدير أقرب للواقع الذي تحصل فعلا في السنوات الماضية ، واللجنة تشير بإعتاد هذا التقدير .

باب ١٣ "رسوم الخفر"

كان المقترح لهذا الباب في العام الماضي ٤٢١,٢٠٠ هـ.م . ننقص هذا العام إلى ٢٩٣,٢٠٠ هـ.م أي بنقص قدره ١٢٨,٠٠٠ هـ.م نتيجة ما تختر من تحمل الحكومة تكاليف الخفراء المحصنين في القرى غير المربوط عليها عوايد في الأحوال التي يكون تبنيهم فيها لازما لمصلحة الأمن العام . وليس لجنة ملاحظات على هذا التخفيض .

باب ١٤ "المستقطع من ماهيات المستخدمين"

بقيت جملة التقدير لهذا الباب ٦٠٠,٠٠٠ ج.م كما كان في العام الماضي وإن كانت بعض فرومه قد تغيرت بعضها بالزيادة وبعضها بالنقص فزاد المستقطع للاحتياطي على الماهيات نحو ستة آلاف جنيه تبعاً لزيادة ربط الماهيات . وانخفض متأثر الاحتياطي المستحق بمقتضى قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والأقساط المستحق من مدخلة موقفة بمقتضى قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ يمثل هذا القدر . واللجنة ترى الموافقة على هذا التقدير .

باب ١٥ "الأرباح الناتجة من تشغيل القود"

بلغ المقترح لهذا الباب ١,٤٢٩,٠٠٠ ج.م يقابله في العام الماضي ١,٤٥٤,٠٠٠ ج.م أي بميز قدره ٢٥,٠٠٠ ج.م سببه ما هو متظفر في هيوط في رصيد الحكومة في البنوك بسبب التوسع في المصروفات . وليس لجنة ملاحظات على هذا التقدير .

باب ١٦ "مصرفات مدرسية وإيرادات الامتحانات"

في هذا الباب زيادة ٦٧,٨٠٠ ج.م في تقدير المصروفات المدرسية فقد بلغ تقديرها في هذا العام ٦١١,٨٠٠ ج.م يقابله في العام الماضي ٥٤٤,٠٠٠ ج.م وبجزء في إيرادات الامتحانات قدره ١٥,٣٠٠ ج.م حيث انخفضت من ٨٠,٣٠٠ ج.م في العام الماضي إلى ٦٥,٠٠٠ ج.م في هذا العام .

وترجع زيادة إيرادات المصروفات المدرسية إلى زيادة مدد التلاميذ . ويرجع نقص إيراد رسوم الامتحانات لعدم امتحانات إضافية في السنة الماضية غير متظفر تكرارها في هذا العام .

وبمرامة الزيادة والسجز المشار إليهما قبل ، زادت جملة ربط هذا الباب من ٦٢٤,٣٠٠ ج.م في العام الماضي إلى ٦٧٦,٨٠٠ ج.م في هذا العام . واللجنة تقر هذا التقدير .

باب ١٧ "رسوم السيارات"

كان المقترح في العام الماضي لهذا الباب ٣٠٠,٠٠٠ ج.م زيد في هذا العام إلى ٣١٩,٦٠٠ ج.م تبعاً للتزايد في الرخص التي تصدر عن السيارات بأنواعها .

واللجنة مع موافقتها على هذا التقدير تعتقد أن فيه كثيراً من الاحتياط . وأنه سيغذى الخزانة أكثر مما يقدّر له ، خصوصاً إذا تبنت منحورخص السيارات سياسة أقل تعقيداً كما سنشير إليه عند الكلام على ميزانية وزارة المواصلا .

باب ١٨ " إيرادات المنشآت الصناعية "

بنج	
قتر لهذا الباب	٤٤٥,٠٠٠
يقابلها في العام الماضي	٢٥٧,٥٠٠
أي زيادة قدرها	١٨٧,٥٠٠

يرجع القمم الأوفر منها لزيادة الإنتاج في معمل تكرير البترول بالسويس وباستغلال محجر البازلت ومنجم السكرى المقتر لإيراعها ٥٦٩,٠٠٠ ج. م. لم تكن مدجلة بهذا الباب في العام الماضي، بل كانت داخلة في باب ٢٠ " إيرادات ورسم متنوعة " .

والجنة وطيدة الأمل في أن يطرد تزايد إيرادات هذه المنشآت في السنوات القادمة بقدر يكون له أثره الحسن في تغذية موارد ميزانية إيرادات الدولة .

باب ١٩ " حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة "

كان المقدّر لهذا الباب في العام الماضي ٣٣٠,٦٠٠ ج. م. فزاد هذا العام إلى ٤٦٩,٥٠٠ ج. م. أي زيادة قدرها ١٣٨,٩٠٠ ج. م. ومعظم الزيادة ناتج من حصة الحكومة في أرباح شركة السكر نتيجة تعديل أسعار البيع بمبلغها بالفروش الكاملة أو أنصافها بدل الملييات ومن زيادة القتر على شركة قنال السويس حيث رفع من ٢٠٠,٠٠٠ ج. م. إلى ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. في العام .

باب ٢٠ " إيرادات ورسم متنوعة "

في بعض فروع هذا الباب زيادات وفي أخرى عجز عما كان مقترًا في العام الماضي . ولكن في مجمله لا يختلف عما كان في العام الماضي إلا بمبلغ صغير .

ويبلغ عدد فروع هذا الباب ٤٤ فرعًا مجتمها في هذا العام ١,٣٤٠,١٥٠ ج. م. مقابل ١,٣٤٩,١٠٠ ج. م. في العام الماضي روى في تقديرها ما هو منظور من إيراد حقيق من كل فرع من الفروع .

وليس لجنة ما تلاحظه على هذا الباب إلا فيما يخص رسوم المراهات وضريبة الملاهي حيث هناك مجال للعمل على زيادتها وترجو أن يكون ذلك على مائة الحكومة بما يظهر أثره في ميزانية السنة المقبلة .

باب ٢١ " إيرادات غير اعتيادية "

يشمل هذا الباب بمقتضى :

بنج	
مبيع أراضي الحكومة .	٣٥٠,٠٠٠
إيرادات أخرى .	٦٠,٠٠٠

والأراضي المشار إليها هي ما يباع من أملاك الحكومة من أطيان زراعية وغيرها ، وفي هذا الباب مجال كبير للزيادة فإن الحكومة تملك أطيانًا شاسعة تديرها مصلحة الأملاك لا تأتي بربح يذكر ولا تدفع أموالًا أميرية فلو عمل على التوسع في بيعها فإن ثمنها يزيد هذا المورد غير الاعتيادي من الإيرادات من جهة ونجى الموارد الاعتيادية لا من ضرائب لحسب بل من شتى ضروب الإيراد .

تقتصر هنا على هذه الإشارة المختصرة وتتناول اللجنة هذا الموضوع عند بحث ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية .

أما السون ألف بنج فهي تمثل ما يتحصل في بحر السنة المالية من سلف سبق أن قدمت الحكومة لمجلس البلديات وليس لجنة ملاحظات عليه .

باب ٢٢ " المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان "

لتعويض الهيئات المحلية من عوائد الدخولية
ولغير ذلك من المصروفات "

حينما ألفت المذخوليات وضع رسم إضافي على الدخان يؤخذ منه جانب لتعويض الهيئات المحلية عن فقد هذا المورد . وفي الواقع هذا الرسم الإضافي هو رسم جبركي يحسن أن يدرج منفصلا في الباب الثاني إذ أن تخصيصه أو تخصيص الجزء الأكبر منه لمصروف خاص لا يفرجه عن صفته الأصلية وهو أنه ضريبة جبركية . ويحسن أن يراعى ذلك عند تجهيز ميزانية السنة القادمة .

باب ٢٣ "الضرائب الجديدة"

أدرج في هذا الباب مليون جنيه قيمة المنظور تحصيله من ضرائب جديدة تنوى الحكومة فرضها . وإذا كانت اللجنة لا تقرض حل إدراج هذا المبلغ في الإيرادات ، وإذا كان لا يزال من باب التخمين ، فإنها تعلن صراحة أن إقامتها على هذا المبلغ في الإيرادات لا يمدد موافقة بوجه من الوجوه على فرض هذه الضرائب .

كما أنها تعلن من الآن بأنها لا توافق على أن يكون فرض هذه الضرائب مراسيم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية .

وترى اللجنة في الوقت عينه أن يقترح فرض الضرائب الجديدة بتجسين توزيع الضرائب القائمة وبصفة خاصة بتخفيف الضرائب على الأفيان كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في الكلام عن الأموال المقررة .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتبارات الإيرادات كما أقرها مجلس النواب وهي :

جنيه

باب ١ - أموال مقررة ... ٦,٢٦٦,٩٠٠

٢ - الجمارك ... ١٨,٩٤٨,٥٠٠

٣ - رسوم الموانئ والمنائر ... ٣٣١,٢٠٠

ب ٤ - مصائد الأسماك ... ٧٦,٠٠٠

٥ - الدفعة ... ٤٥٥,٠٠٠

٦ - رسوم دفعة المصوغات ... ١٥,٠٠٠

٧ - الرسوم القضائية والقيدية ... ١,٨٦٢,٣٠٠

٨ - نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية ... ١,٣٣٩,٧٥٠

٩ - » » » » التفرقات

والتلفونات ... ٢٥٣,٠٠٠

١٠ - البريد ... ٨٥٣,٨٠٠

جنيه

١١ - الأملاك الأميرية ... ٧٣٠,٤٠٠

١٢ - بدل الخدمة العسكرية ... ٧٥٠,٠٠٠

١٣ - رسوم الخفر ... ٢٩٣,٦٠٠

١٤ - المستقطع من ماهيات المستخدمين ... ٦٠٠,٠٠٠

١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل النقود ... ١,٤٢٩,٠٠٠

٣٦ - مصروفات مدرسية وإيرادات الامتحانات ... ٦٧٦,٨٠٠

١٧ - رسوم السيارات ... ٣١١,٦٠٠

باب ١٨ - إيرادات المنشآت الصناعية ... ٤٤٥,٠٠٠

١٩ - حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة ... ٧٤٦,٥٠٠

٢٠ - إيرادات ورسوم متنوعة ... ١,٣٤٠,١٥٠

٢١ - إيرادات غير اضيائية :

(١) ميع أراض ... ٣٥٠,٠٠٠

(٢) إيرادات أخرى ... ٦٠,٠٠٠

٢٢ - المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان

لتصويص الحثاات المحلية من عوائد الدخولة

ولغير ذلك من المصروفات ... ٣٨٦,٠٠٠

٢٣ - الضرائب الجديدة ... ١,٠٠٠,٠٠٠

٢٤ - المأخوذ من حساب التهربات لمشروع الدعا

الوطني ... ٣٠٠,٠٠٠

الجموع ... ٣٩,١٤٧,٠٠٠

السكرتير البرلماني

أطون الجميل

رئيس اللجنة

محمد المغازي جدر

فرع ٢ "مرتبات حضرات أعضاء البيت المال"

يبلغ الاعتماد المقدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م ، وهو مقدر كذلك بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ وقد ورد تصحيحه بالصفحة ١١٠ من مشروع الميزانية .

فرع ٣ "ديوان جلالة الملك"

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ٢٥٧,٥٤٨ ج.م
وكانت مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٢٣٤,٤١٢ ج.م
زيادة قدرها ٢٣,١٣٦ ج.م
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
ج.م	ج.م	ج.م	ج.م
١١٤٥٩	١٣٥١٣	١٣٤٩٧٢	باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
١٠٣٩٢	١٠٣٠٤	١١٣٦٩٦	٢ - مصاريف عمومية .
١٢٨٥	٧٥٩٥	٨٨٠	٣ - أعمال جديدة .
٢٣١٣٦	٢٣٤٤١٢	٢٥٧٥٤٨	الجملة .

باب ١ "ماهيات وأجور مرتبات"

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ١٣٤,٩٧٢ ج.م
وكانت مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ١٢٣,٥١٣ ج.م
زيادة قدرها ١١,٤٥٩ ج.م
وترجع هذه الزيادة إلى إنشاء وتعديل درجات بعض الوظائف ، وحذف مبلغ ٤٨٠٠ ج.م كانت مستبعدة في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مقابل المنظور تحصيله عن تأدية خدمات .

هذا ، مع ملاحظة أن الجانب الأكبر من الزيادة الناتجة من إنشاء وتعديل بعض الوظائف ، وجعلها ٤,٨٠٠ ج.م لم يترتب عليه عبء إضافي ، بل حل محل جزء من كلفة الماهيات التي تقصت بمقدار ٣٠٠٠ ج.م ، بعد أن كانت قد زلت في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ١٩٣٨-١٩٣٩ هذا المقدار لمواجهة بعض التخفيضات التي كانت قد أدخلت على ميزانية الديوانين الملكي في تلك السنة .

جلسة يوم الأربعاء ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن القسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك"

(المقترضة حصة النسخ المحرم أنطون الجليل بك)

قدر لهذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ٤٦١,٣٧٧ ج.م
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٤٢٥,٣٩٩ ج.م
زيادة قدرها ٣٥,٩٧٨ ج.م

وفيما يلي تفصيل اعتمادات هذا القسم :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
ج.م	ج.م	ج.م	ج.م
—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	فرع ١ - مخصصات جلالة الملك .
١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢ - مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي .
٢٣١٣٦	٢٣٤٤١٢	٢٥٧٥٤٨	٣ - ديوان جلالة الملك .
٢٨٤٢	—	٢٨٤٢	٤ - مئة حاضرة صاحبة الجلالة الملكية نازلي .
—	٩٨٧	٩٨٧	٥ - مئة حاضرة صاحبة المنظمة السلطانية ملك .
٣٥٩٧٧	٤٢٥٣٩٩	٤٦١٣٧٧	

وفيما يلي تفصيل هذه الاعتمادات وتوزعها على الفروع الخمسة المتقدمة :

فرع ١ "مخصصات جلالة الملك"

أدرج لهذا الفرع اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ ج.م ، وهو مقدر بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨

وفيما يلي بيان مقارن بتوزيع اعتادات هذا الباب :

ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠
جنيه	جنيه	جنيه
٥٦٣٧٥	٦٣٨٦٢	(١) الدرجات الدائمة .
٥٥١٤	٥٧٣٦	(ب) " المؤقتة .
٤٧٣٠٠	٤٨٦٤٨	(ج) الوظائف الخارجة عن حجة البعث .
٧٨٠	٧٨٠	(د) أبر .
١١٥٤٤	١١٩٤٦	(هـ) مرتبات .
١٢١٣١٣	١٣٠٩٧٢	ضم : كالة ماهيات .
٧٠٠	٤٠٠	تتبرل :
١٢٨٣١٣	١٣٤٩٧٢	قيمة المنظور تحصيله من تأدية خدمات .
٤٨٠٠	—	
١٣٥٠١٣	١٣٤,٩٧٢	

وقسم تحمله الخاصة الملكية وقدر له ١٥٠٠٠ ج. م في السنة الكاملة، ولكن هذا التقدير لا يتفق مع حقيقة توزيع المصروفات :

أولاً — لأن السرايات الأربع ملك الحكومة، والحكومة مسئولة على أي حال عن صيانة ملكها، مما يقتضى بداهة تعيين موظفين، وانفاق مصروفات لصيانة كل قصر، كما يحصل في غير السرايات الملكية كقصر الزعفران .
ثانياً — لأن الموظفين الآخرين المولكين بخدمة حضرة صاحب الجلالة الملك يتبعونه أينما يقيم ، سواء سكن جلالته طول السنة في سراي ما بين ورأس العين ، أو قسم إقامته بينهما وبين السرايتين الأخرين .
ويجب أن تحمل ميزانية الدولة نفقات هؤلاء الموظفين .

لذلك أدرج في ميزانية هذا العام مبلغ ١٥٠٠ ج. م مقابل المصروفات الإضافية المترتبة على إقامة حضرة صاحب الجلالة الملك في قصرين بكل من الماعزين بدلا من إقامة جلالة في قصر واحد .

وما أن هذا المبلغ شغل بالنسبة لمجموع مصاريف السرايات ، فلا ترى اللجنة حلا لهذه المحاسبة .

وقد رأيت لجنة المالية يجلس النواب أن هذا المبلغ من الضالة بحيث يحسن عدم استبداده وانفقاها مجلس النواب على هذا الرأي .

وهذه اللجنة تتفق على الرأي المذكور .

باب ٣ " أعمال جديدة "

جنيه
فقر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٨,٨٨٠
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ " ٧,٥٩٥
زيادة قدرها ١,٢٨٥
وقد أدرج في هذا الباب :

جنيه
٣٠٠٠ لشراء موبيلات للسرايات الملكية .
٢٥٨٠ " سيارات وموتوسيكلات .
١٠٠٠ " أجهزة لاسلكية ليخات المحرمة .
٢٣٠٠ لأعمال منتقاة تخصيلها في الصفحة ٣١ من مشروع الميزانية .
٨٨٨٠

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

فرع ٤ " معية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي "

أنشئ هذا الفرع في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وقدر له مبلغ ٢٨٤٢ ج. م منه ٢٥٩٢ ج. م في الباب الأول لمهاميات ومرتبات ، أمنين وتشريفاتي ، وثلاث وصفات ، و ٢٥٠ ج. م في الباب الثاني لبذل السفر ومصاريف الانتقال .

وليس لجنة ملاحظات على اعتادات هذا الفرع .

باب ٢ " مصاريف عمومية "

جنيه
فقر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١١٣,٦٩٦
وكان مدرجا له في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٠٣,٣٠٤
زيادة قدرها ١٠,٣٩٢

وترجع أسباب هذه الزيادة إلى الأسباب الآتية :

جنيه
(١) زيادة بند ٦ " اثاث وترميمات جزئية " بمبلغ ٨٠٠
(٢) زيادة بند ٨ " صيانة وترميم " بمبلغ ١٠,٠٠٠
(٣) زيادة بند ١٧ " مشتريات أوعية ولوازمها " بمبلغ ١٠,٠٠٠
(٤) نقص المسجل مقابل تأدية خدمات من ٤٥٠ ج. م إلى ١,٥٠٠
وذلك لنقصه على المصاريف الفعلية .

والمبلغان المستبدان من الباب الأول والثاني مقابل تأدية خدمات ناشئة من وجود سراي القبة والمقرتين اللتين يسكنهما حضرة صاحب الجلالة الملك بجانب سراي ما بين ورأس العين ، على أن تحمل الخاصة الملكية ما يزد على مصروفات هاتين السرايتين الأخرين .

وكان التقدير الأول مبني على أساس تقسيم جملة مصاريف السرايات الملكية الأربع ، سواء ما دخل منها في الباب الأول أو ما دخل منها في الباب الثاني إلى قسمين ، قسم تحمله الميزانية العامة وقدر بنحو ٢٥٠٠ ج. م مستويا

قسم ٣ "مجلس الوزراء"

جنيه
 قدر لهذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية مبلغ ٢٧,٦٩٠
 وكان المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية ... ١٨,٥٥١
 زيادة إجمالية قدرها ٩,١٣٩
 وبالإطلاع على الجدول الآتي يتبين توزيع هذه الزيادة على بابي ميزانية
 هذا القسم وهي كما يلي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٩٢٧٤	١٣٥٤١	٣٢٨١٥
١٣٥	—	٥٠١٠	٤٨٧٥
١٣٥	٩٢٧٤	١٨٥٥١	٣٧٦٩٠
٩١٣٩		صافي الزيادة .	

باب ١ "ما هيأت وأجر ومرتبات"

يتضح من الجدول السابق أن في اعتبارات هذا الباب كما ورد في المشروع
 الأصل زيادة قدرها ٩٢٧٤ ج. م. ترجع إلى الأسباب الآتية :

(أولا) إدراج مبلغ ١٣,٥٠٠ ج. م. لمساكنات وزراء الدولة الأربعة .
 (ثانيا) إنشاء وظيفة من الدرجة الخامسة لدير مكتب أحد وزراء
 الدولة .

(ثالثا) إلغاء وظيفة الوكيل البرلماني لشؤون القصر .

(رابعا) إلغاء وظيفة مدير إدارة المعاهد الدينية وهي من الدرجة الرابعة .
 على أنه لم يعد هناك ما يدعو للإبقاء على مبلغ الـ ١٣,٥٠٠ ج. م. المقدّر
 لوزراء الدولة بعد أن ألغيت هذه المناصب لذلك قرر مجلس النواب حذفه
 وهذه اللجنة توافق على ذلك .

ومن ثم أصبح لا مبرر لوجود الوظيفة من الدرجة الخامسة المنشأة لدير
 مكتب أحد حضرات وزراء الدولة وقد قرر مجلس النواب حذف الاعتماد
 المقدّر لها "٣٧٥ ج. م." وهذه اللجنة توافق على ذلك .

ويجب أن يدرج مبلغ ٣,٥٠٠ ج. م. لمساعدة رئيس الوزراء إذ أنه لا يبيع
 الآن بين الرئاسة ووزارة أخرى

فرع ٥ "معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك"

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٩٨٧ ج. م.
 كما كان مدرجا له في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٩٨٧ ج. م .
 وقد وزعت اعتبارات هذا الفرع على بابين كما يلي :

جنيه
 ٧٦٨ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٢١٩ د ٢ - مصاريف عمومية .

٩٨٧ المجموع .

وليس للجنة ملاحظات على اعتبارات هذا الفرع .

ولما كانت الاعترافات المدرجة للفرعين الأول والثاني مقررة بمقتضى
 القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ تقرر اللجنة الموافقة على اعتبارات الفروع الثلاثة
 الأخيرة من هذا القسم وهي كما أقرها مجلس النواب على الوجه الآتي :

فرع ٣ "ديوان جلالة الملك"

جنيه
 ١ باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ١٣٤,٩٧٣

د ٢ - "مصاريف عمومية" ١١٥,١٩٦

د ٣ - "أعمال جديدة" ٨,٨٨٠

فرع ٤ "معية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي"

جنيه
 ١ باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ٢,٥٩٢

د ٢ - "مصاريف عمومية" ٢٥٠

فرع ٥ "معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك"

جنيه
 ١ باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ٧٦٨

د ٢ - "مصاريف عمومية" ٢١٩

السكّير البرلماني
 أنطون الجليل
 رئيس اللجنة
 محمد الحازي حيدريه

فكافة دودة القطن مثلا بتقنية اللطع ملاح شاق يكلف المصنع والحكومة مصاريف باهظة لا تتناسب مع أثمان القطن العالمية الحالية ؛ فضلا عن أن هذه الطريقة لا تؤدي إلى استئصال شاتها فلا بد من الاستعانة بأبحاث العلماء الملمين في إيجاد طريقة علاج أنجع وأرخص .

واقترح اللجنة الإعلان في الأوساط العلمية المالية عن مكافآت مالية كبيرة مغرية تمنح لمن يوفق لإيجاد مثل هذا العلاج .

وما يقال عن دودة القطن يقال عن دودة لوز القطن ، والدودة القطنية والدودة الفارضة وحشرة التبرس والمن وغيرها من الافات التي تصيب القطن والدودة التعابية للقمع وحشرة البق الدقيقي التي تهدد الأشجار المصرية أكبر تهديد إذ لم تظهر فوائد عملية مادية كبيرة للطريقة الحالية بالرش على ما بها من فوائد .

وتلم اللجنة أن دون الوصول إلى هذه النتائج صيات عطى ، ولكن هذا يوجب التذرع بكل مجهود والبذل بكل حظه والاستعانة بقول العلماء أينما وجدوا ومن أى جنسية كانوا للوصول إلى الغرض المنشود ؛ ولنا في ذلك فائدة فيما قلنا به فرتسا لمكافحة كثير من آفاتنا الزراعية بنجاح كبير بالطريقة التي نختارها اللجنة .

كلذك ترجو اللجنة أن المجهود القيم الذي قام به قسم تربية النباتات في استنباط أنواع جديدة جيدة النوع كثيرة الغلة من القطن والقمع والذرة أن يصمم فيما يخص بياق المحاصيل الرئيسية .

وترجو اللجنة أن تركز وزارة الزراعة من البذور الجيدة حتى تفي بحاجة الزراعة والأساس المتصلة وخاصة تقاوى الأرض والقمع .

أما الاتحاد الذي أدرج في الميزانية للمساعدة وفي مشروع ميزانية هذا العام لتتوزع الوظائف فأمل اللجنة أن يتألف منه المشتغلون بالعمل الفني أكبر قسط إذ في تشجيع هذه الفئة النشطة من أبنائنا وتوفير أسباب الرخاء لم أكبر دافع على حصر كل تفكيرهم وعلمهم في دائرة عملهم الشاق لاستنباط الطرق الوقائية والشافية والمنسجمة لمصلحة الثروة الزراعية وهي عماد ثروتنا القومية .

وترى اللجنة أن الضرورة تقتضي بالاحتماء بإنشاء صوامع لحفظ الحبوب لأن ما يلف منها بالمرض لجو وسوء طرق التخزين الحالية كبير القيمة .

أما سائر الموضوعات التي تناولتها اللجنة في تقاريرها السابقة وودعت الوزارة بإسلاها محل الناية فنكتفي بلفت النظر إليها حتى لاتهمل أو تناسها .

وفي الختام ترى اللجنة أن سياسة هذه الوزارة ينبغي ألا تقه إلى الناحية الإدارية فقط بل يجب أن يكون مرعاهها الرئيسى طلبيا وإرشاديا فيضع جميع موظفيها نصب أعينهم وجوب التعاون مع الفلاح وإشعاره بأنهم بمنزلة الملم والمرشد وأنهم يسلمون له ولضعه حتى تتم الفائدة التي ترجوها البلاد من عملهم .

وبعد هذه التعديلات التي أسفرت عن تخفيض قدره ٩,٣٧٥ ج . م أصبح الاتحاد المطلوب غندا الباب ١٣,٤٤٠ ج . م وكان في ميزانية العام المالى ١٣,٥٤١ ج . م .

باب ٢ " مصاريف عمومية "

ليس في هذا الباب ما يستحق الذكر سوى تخفيض في البند الثامن " إيجار وإدارة وأعمال صيانة المصعد الكهربائي " وقدره ٣٣٠ ج . م يقابله زيادة في البند الثاني " مصاريف استقبال وبلد سفر " قدرها ١١٥ ج . م . ويظهر أنه لو حظ في زيادة البند الثاني وجود مناصب وزراء الدولة . أما وقد استغنى عن هذه المناصب فقد أصبح من الممكن حذف الزيادة السالفة المذكور وهذا ما أقره مجلس النواب وتوافق عليه هذه اللجنة .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم كما أقره مجلس النواب وهي :

جنس

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ١٣,٤٤٠

٢ - مصاريف عمومية ٤,٧٦٠

الجملة ... ١٨,٢٠٠

السكرير البرلمان
أطرون الجبل
رئيس اللجنة
محمد المغازي حيدره

قسم ١٢ " وزارة الزراعة "

(المتخذة حاضرة الشيخ المحترم الدكتور ذك مينايل بشارة)

ملاحظات عامة

سجل اللجنة ، بكل سرور ، تلك المجهود القيمة التي تقوم بها جميع أقسام هذه الوزارة الحيوية للبلاد والتي يتوقف عليها كائننا الاقتصادى وإن كانت اللجنة ترى أن أدام الأقسام الفنية بحالا واسع المدى للعمل على مكافحة الآفات الزراعية التي زاد انتشارها حتى أصبحت الطرق الحالية للوقاية منها وعلاجها لا تفي بالغرض المرجو .

وتظهر أهم الزيادات في البنود الآتية :

بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفرية ونقل.

بهذا البند زيادة قدرها ٣١٥٠ ج.م نظرا لعدم كفاية ما خصص من هذا الاعتماد في سنة ١٩٣٧ مما اضطر الوزارة الى طلب الترخيص في تجاوزه بمبلغ ٨٩٠٠ ج.م .

بند ٨ - شراء مواش ومعدات وأدوات ومدد ومصاريف صيانة .

بهذا البند زيادة قدرها ١٠٥٩١ ج.م منها ٦٨٠٠ ج.م زيادة ظاهرة تقلا من اعتماد مصاريف الكورونتيات البيطرية تحت بند ٣٧ والباقي لاستكمال بعض المسائل ما يلزمها من الأجهزة والمهمات ، وزيادة الاعتماد المخصص لشراء مواش لاستخراج الحصل والدم الموروء .

بند ٩ - علق :

به زيادة قدرها ١١٦٨ ج . م وذلك لمقابلة احتياجات قسم الطب البيطرى .

بند ١١ - مشتريات وأعمال جديدة جزئية :

به زيادة قدرها ١٠٠٠ ج . م لأعمال جديدة صغيرة لختلف أقسام الوزارة .

بند ٢٣ - شراء بطور متقاة :

بهذا البند زيادة قدرها ٢٠,٠٠٠ ج.م مقابل زيادة منها في الإيرادات .

بند ١٧ - تربية الحيوانات :

بهذا البند زيادة قدرها ٦٦٩١ ج.م منها ٢١٠٦ ج.م مصاريف مزرعة النوران باشا التي ضمت أخيرا الى الوزارة و ٧٠٠ ج.م زيادة ظاهرة تقلا من اعتماد مصاريف الكورونتيات تحت بند ٢٧ والباقي بمناسبة التوسع في أعمال تربية الحيوانات .

بند ١٨ - أبحاث حشرية و فطرية وأبحاث الحقل :

به زيادة قدرها ٢٤٥٩ ج.م بمناسبة التوسع في أعمال الأبحاث ومدد كفاية ما خصص لاعتماد أجور الباك في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(د) عمال باليومية :

بلغت الزيادة في أجور العمال باليومية ٢,٤٥٩ ج.م منها ٨٥٠ ج.م زيادة ظاهرة تقلا من بند ٢٩ بإياب التالى على ذمة الكورونتيات البيطرية والباقي لتنفيذ قانون منع خلط القطن والأعمال الأخرى ، نظرا لعدم كفاية ما خصص من الأجور تحت هذا البند في سنة ١٩٣٧ .

(هـ) مرتبات :

بلغت الزيادة في المرتبات ٤٢٩ ج.م نشأ معظمها من إدراج مبلغ ٢٤٦ ج.م على ذمة مرتب إقامة في الجملات الصحراوية لمستخدمين وخدمة خارجين من هيئة الباك و ٥٠٥ ج.م مكافأة للمدرس مقابل قيامه بأعداد الأشرطة السينمائية اللازمة للوزارة .

(و) تعزيز الوظائف :

في اعتمادات هذا الباب مبلغ ٤٠٠٠ ج.م تعزيز الوظائف، وقد اعتمد لهذا الغرض مبلغ ٣٠٠٠ ج.م في ميزانية العام الماضى خصص لتحسين حالة الموظفين الذين أمضوا في درجاتهم مددا طويلة . وسيخصص الاعتماد الحالى (٤٠٠٠ ج.م) لتعزيز الوظائف كذلك تحسين حالة موظفى الوزارة الذين قضوا مددا طويلة في درجاتهم الحالية . ولا ترى هذه اللجنة مانعا من إقرار هذا الاعتماد على أن ينحصر بالجلاب الأكبر منه الموظفون الفنيون الذين يصلون في الأبحاث الفنية تشجيرا لم واستانهاا ملمهم حتى لا يكون تأخرهم مدعاة لانصرافهم عما تخصصوا له من عمل .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٥٠٢٢٥٠ ج.م مقابل ٤٤٧٧٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ زيادة ٥٤٤٨٠ ج.م .

وترجع الزيادة في هذا الباب الى زيادة بعض البنود بمقدار ٦١١٢٧ ج.م مقابل تخفيضات في بعضها الآخر قيمتها ٦٦٤٧ ج.م .

بند ١٩ — أعمال التدخين :

بهذا البند زيادة قدرها ١٢٧٠ ج.م. والواقع أنه قد زيدت بعض فروع هذا البند بمبلغ ٧٨٩٠ ج.م. لمصاريف الخاصة بتولى كبار المزارعين تسخين بسا تينهم ، مقابل تخفيض قدره ٦٦٢٠ ج.م. في بعض الفروع الأخرى .
وفيا يخضع بالزيادات الظاهرة في البنود ٢- مقاومة الآفات الاقتصادية بالرش والتعفير و ١- مقاومة دودة اللوز القرقولية الخ و ٢٢- تربية النحل ودودة القز، فهي زيادة اقتضتها حاجة العمل لمناخية التوسع في أعمال المقاومة بالرش ومراقبة الجمارك وتربية النحل ودودة القز .

بند ٢٣ — أعمال تخصص بالزراعة الفنية والإكلار .

قدر له ٥٠٨٨٠ ج.م. مقابل ٢٥٠٣٥ ج.م. بزيادة قدرها ٥٨٤٥ ج.م. ويرجع معظمها إلى عدم كفاية اعتماد الأجور واضطرار الوزارة إلى طلب الترخيص في تجارزه فضلا عن الزيادات الأخرى في اعتمادات الأدوات والاصحمة وإصلاح الأراضي .

بند ٢ — أعمال تخصص بغلاحة البساتين :

بهذا البند زيادة قدرها ١٣٣٣ ج.م. ويرجع معظمها إلى زيادة الاعتماد المخصص لأجور العمال لعدم كفاية ما خصص له في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ وإلى إدراج مبلغ ٣٥٤ ج.م. على ذمة مصاريف مشروع إحياء نباتات للشجرة على ساحل البحر الأحمر .

بند ٢٥ — محطات تجارب البساتين :

بهذا البند زيادة قدرها ٢٢٣٠ ج.م. وقد تناولت الزيادة مبلغ ٣٣٠ ج.م. لمصاريف تجارب قنطرة البساتين في بولاق الدكرور و ٣٠ ج.م. لمصاريف تجارب منطقة المتربة و ١٥٠ ج.م. في مصاريف تجارب جزيرة السردار مقابل تخفيض قدره ٥٢٠ ج.م. في اعتماد الأجور .

بند ٢٨ — مصاريف متحف فؤاد الأول الزراعي :

بهذا البند زيادة قدرها ٩٤٦ ج.م. ومنه الزيادة ظاهرة حيث نقل من الباب الثالث مبلغ ١٠٠٠ ج.م. لتجديدات السنوية يقابل ذلك تخفيض قدره ٥٤ ج.م. في سائر فروع البند .

أما التخفيضات التي حصلت في هذا الباب فأهمها ما تناول بند ٣٧ — احتياطات لاهاء أو لمقاومة بعض الأمراض التي تصيب الفصيلة القربية وغيرها من الحيوانات، حيث يظهر به تخفيض قدره ٦٥٦٢ ج.م. والواقع أن هناك زيادة قدرها ٢٩٤٥ ج.م. لمصاريف المستشفيات البيطرية المتجولة الموجودة وستستفيد جديدين أمدحها متجول والثاني ثابت يقابل ذلك تخفيض جزئي قدره ٧ ج.م. في مصاريف التقيح الإجباري وفعل الاتحاد المخصص لمصاريف الكورونيتات البيطرية، وقدره ٩٥٠٠ ج.م. من هذا البند وتوزيه على البنود المقتصة منه ٨٥٠ ج.م. تحت بند ١ — د أجور عمال بالباب الأول و ٨٦٥٠ ج.م. تحت الباب الثاني .

باب ٣ — أعمال جديدة

قدرت التخفيضات التي ظهرت في هذا الباب بمبلغ ٢١٦٥٧ ج.م. ، منها ١١٥٠٠ ج.م. لأعمال تمت في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ وقد اقتصرت الأعمال الجديدة في هذا العام على تكملة الأعمال التي شرع فيها من السنة الماضية وبعض أعمال أخرى أهمها ٤٦١٥ ج.م. لمصاريف عملية التعداد الزراعي و ٣٠٠٠ ج.م. لمقاومة التسمم الدوي بالمواشي و ١٤٠٠ ج.م. أعمال جديدة بنقطة التجارب التابعة لقسم البساتين بالجبل الأصفر. وبيان الأعمال الجديدة مفصل في الصفحة ٤٨٥ من مشروع الميزانية وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

لكل ما تقدم ترجو اللجنة أن يقر المجلس اعتمادات هذا القسم كما وافق عليها مجلس النواب وهي :

جنبه

باب ١ — ماهيات وأجر ومربيات ٤٢٦٣٤٥

٢ — مصاريف عمومية ٥٠٢٢٥٠

٣ — أعمال جديدة ٥٥٠٨٥

الجملة ٩٨٣٦٨٠

السكترير البرلماني

رئيس اللجنة

أطون الجليل

محمد المنازي عبد ربه

جلسة يوم الثلاثاء ١٤ جمادى الأول سنة ١٣٥٧

(١٢ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩ المالية -

المصروفات - قسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية"

(المقرر حصة الشيخ المزمز أحمد الهويان بك) .

إن تاريخ الجيش المصرى من أجد التواريخ . وإذا كانت الظروف قد قضت منذ أواخر القرن الماضى بالحد من عدده وقوته فإنه مما يدعو للاعتباط إن تستطيع مصر الآن تقوية جيشها واستعادة مجدها السرى .

وتحصر وسائل الدفاع عن مصر فى الأسلحة الآتية :

١ - الجيش بمعداته .

٢ - الاسطول الجوى .

٣ - حصون الشواطىء .

١ - الجيش بمعداته

أما الجيش فقد أخذ يتزايد عدده ويقترب من مجموع الفرقة الكاملة التى تقدر تكونها فى مدة ثلاث سنوات . وقد كان عدد ضباط الصفوف والجنود فى أبريل سنة ١٩٣٦: ١١,٧٦٤ ، وفى أبريل سنة ١٩٣٨: ١٦,٣١٩ ، وفى نهاية شهر يونيه الماضى حوالى ٢٢,٠٠٠ والمتظر أن يصل العدد فى آخر السنة المالية الحالية إلى ٣٠,٠٠٠

ولا شك فى أنه من إيسر الأمور إمداد الجيش سنويا بأضعاف هذه الزيادة من الجنود .

لكن تيسر التجديد لا يكتفى وحده لتكوين جيش منظم كامل أهله على مقتضى الصدىلات الحديثة التى أدخلت فى جيوش الأمم القوية . إنما يجب

تدوير العدد الكافى من الضباط وضباط الصفوف ذوى الخبرة الوافرة بفنون التدريب السرى على الأسلحة الحديثة التى تستورد الآن للجيش المصرى ، من مدافع ثقيلة وأخرى سريعة سواء أكان استعمالها فى الميدان أم لمقاومة الطائرات والذبابات وما إلى ذلك من المعدات الحربية الحديثة .

ولقد أدركت وزارة الحربية والبحرية ما يجب من اطراد الزيادة فى عدد الضباط وضباط الصفوف تيمنا لتزايد عدد الجنود بالتدريج لإنشاء فرقة كاملة فى المدة المقررة . ولذلك وسعت الكلية الحربية بحيث يزيد عدد طلبتها إلى ٩٠٠ ، وأنشأت مدرسة الهندسة العسكرية ليتخرج فيها ضباط سلاح المهندسين ، كما انشأت مدرسة أخرى خاصة لتخريج ضباط المدفعية ، وبذلك تتمدد الموارد التى تستمد منها الضباط اللازمين لفروع الجيش المختلفة .

وقد لاحظت اللجنة أن مدة الدراسة فى الكلية الحربية قد خفضت أخيرا من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة وستة أشهر مع أن المؤهلات الدراسية التى يحرزونها منها الالتحاق بهذه الكلية لا تزال كما كانت قبل تخفيض مدة الدراسة .

وتحسب اللجنة أن يؤدى ذلك الإسراع فى تخريج الضباط إلى هبوط مستوى التعليم السرى فى الطائفة التى تنتهى دراستها فى بضع السنوات المقبلة .

وقد تعود الكلية بعد فترة من الزمن إلى جعل مدة الدراسة ثلاث سنوات بعد أن تسد حاجة الجيش إلى الضباط فى الوقت الحاضر ، وكان الواجب أن توفر الوزارة بين حاجتها إلى زيادة العدد وبين الحرص على مستوى التعليم بأية وسيلة كرفع عدد الطلبة بصفة مؤقتة إلى الحد الكافى مع إبقاء البرامج ومدة الدراسة على ما كانت عليه ، أى ثلاث سنوات على الأقل .

ومهما تبلغ تكاليف هذا التدوير الموقت من المبالغ الإضافية وزيادة عدد المدرسين ، فإن أمرها يهون بجانب ما يتوقع من أثر النظام الحالي ، إذ سوف يلحق بالجيش بعد سنوات ضباط يكونون أرق ثقافة من سبقوهم ، وقد يخلق شعورهم بهذا التفاوت عوامل ليست من مصلحة نظام الجيش فى شيء .

من أجل ذلك تريو اللجنة أن تتمد الوزارة النظر فى مدة الدراسة بالكلية الحربية ، ويجب أن تذكر أنه إذا كان يهمها أن تتمد الجيش بعد معين من الضباط سنويا ، فإن مستوى التعليم اللاحق بجيش حديث هو أولى بالاعتناء لأن الفرض هو الجودة لا العدد .

أما ضباط الصفوف فقد أنشأت الوزارة مدرسة خاصة بهم ، وزادت مستها من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ طالب ، وحصلت منها للدراسة فيها ستة أشهر ، ويشترط فيمن يتخرج بها من المتعلمين أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة

في الوقت المناسب . فإن ما ورد من المدافع والأسلحة المختلفة لا يكاد يذكر بالنسبة لما سبق طلبه منذ أكثر من سنة . وقد أغطرت وزارة الحربية والبحرية بأن تستورد بعض لوازمها من غير إنجلترا اجتناباً للتأخر الذي لاحظته فيما سبق من الطلبات ، ولا شك أن الحالة تستدعي السرعة في التسليم ولابد للوزارة من اتخاذ كل وسيلة للحصول على حاجتها من الأسلحة في أقرب وقت ، فإن تيسر لها ذلك عند المصانع البريطانية فيها ، وإلا استغنىها أو ما يادلها من أية أمة أخرى .

٢ - الأسطول الجوي

أنشأت الوزارة سلاح الطيران الحربي وبدأت بتدريب بعض المصريين في المطار الإنجليزي بأبي صوير واستوردت في قترات من السنوات الأربع الماضية أسراباً من الطائرات المنوعة ، بعضها لفرض التسلح والبعض الآخر للتعاون في الميدان ، وقيل منها قذف القنابل وسيلغ بعدها الآن من جميع الأنواع حوالي ٦٠ طائرة ، ولكن عدد الطيارين قليل جداً إذ أنه لم يجاوز لاية الآن ٣٥ ، وقد علمت اللجنة أن الوزارة شرعت بهذا القصد فأخذت مشروعا واسما لتخرج ٣٠٠ طيار في مدة سنة وستة أشهر حتى يكون لكل طائرة من الطائرات الحربية المنتظرة طياران على الأقل .

وتلاحظ اللجنة أن أكثر الطائرات الموجودة في الوقت الحاضر ليست بجهازه المدافع ولا مزودة بأجهزة التراسل ، فيجب تدارك هذا النقص في القوة الحالية واجتباب تكراره في يستبد من الطائرات المطلوبة .

وبما يبعد التوهم به أنشأت الوزارة قد أنشأت وحدة للإصلاحات البسيطة التي تلزم الطائرات ، كما أنها فتحت مدرسة لتعليم الفنون الميكانيكية والكهربائية الخاصة بأجزاء الطائرات ، وتزجوا اللجنة أن توسع ورش الإصلاح بحيث يستفي بها من أية جهة أخرى في الإصلاحات الكمية التي تجري في إنجلترا كلما دعت الحال في الوقت الحاضر .

ويجب اختيار نخبة من المهندسين الميكانيكيين للتمرن على أعمال هذه الورش وإزادهم في مئة إلى إنجلترا للحصول على شهادة هندسة الطيران .

٣ - حصون الشواطئ

لاحظت اللجنة أن تحصين الشواطئ يسير بطيء في حين أن مركز مصر الجغرافي واقتصاد سواحلها لمسافات بعيدة على البحرين الأبيض والأحمر وتجربتها من أسطول حربي يحيى شواطئها من الغارات المفاجئة ، كل ذلك كان من شأنه أن يحمل الوزارة على الإسراع في إقامة هذه الحصون وتزويدها بالمدافع بميدة المرى وعطبات الأقوار الكاشفة وغيرها من المعدات .

وقد ترقدت مرارا فكرة إلحاق مصلحة خفر السواحل بوزارة الحربية والبحرية ولكنها لم تتحقق إلى الآن مع وضوح وجهتها وظهور الفائدة التي تعود على البلاد من اتخاذ البوارج التابعة لهذه المصلحة كنواة لأسطول حربي يزاد عدده بالتدريج حتى يصل إلى الحد الكافي لحماية سواحلنا الطويلة

الابتدائية . ولما كان ضباط الصوف هم عصب الجيش الذي يؤهل طيه في تدريب الجنود وتخفيف بعض آمهات الضباط فقد بلغت الوزارة إلى ترغيب كثير من ضباط الصوف القدماء سواء من انتهت مدة خدمته ومن لا يزال في الخدمة للتطوع خمس سنوات أو عشرًا بقصد الاستفادة من خبرتهم الطويلة في تدريب الوحدات الجديدة . وقد علمت اللجنة أن هناك مشروع قانون عرض على مجلس النواب لهذا الغرض وأنه يتضمن مزايا كفية يحمل ضباط الصوف القدماء على إرشاد الخدمة في الجيش لمدة طويلة ، ويتصل بموضوع هذه الطائفة المهمة إعداد صولات الأنوار الكاشفة والصيانة وتدريب الميكانيكيين والسائقين لإصلاح السيارات وقيادتها .

وقد تكلفت مدرسة الهندسة العسكرية بفتح الفريق الأول من حملة دبلوم الفنون والأصناعات ، أما الطوائف الأخرى فقد أنشئت لهم مدرسة خاصة بمعلمة سلاح الصيانة وهي تضر في الوقت الحاضر ٢٥٠ طالبا وأكثروهم من الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية ويزداد العدد قريبا إلى ٨٠٠ ومدة الدراسة ثلاث سنوات .

وترى اللجنة أنه قد يمكن تخفيض المدة إلى سنة واحدة إذا أقصر الأمر على التخصص بعد اختيار الطلبة من حملة دبلوم الورش الصناعية وكثيريهاهم ، فليس يجوز الوزارة أن تحصل على العدد الكافي منهم في حدود السن المقررة للتجديد وبذلك تستطيع تخرج ثلاثة أمثال ما تخرجه المدرسة في الوقت الحاضر كل سنة .

وقد لوحظ أن الأسلحة الفنية المختلفة يتقصها كثير من المهندسين كسلاح الصيانة وإدارة الأسلحة والمهمات وقسم الأشغال العسكرية .

نعم إن بعض الضباط المهندسين قد وزعوا على هذه الأقسام ولكن حاجتها إلى المزيد منهم لا زال قائمة ، ولذلك يجب أن تستمر مدرسة الهندسة العسكرية في مهمتها لإعداد فروع الجيش بكل من يلزم لها من المهندسين مع إرسال بعضهم في بعثات عملية إلى الخارج للاستفادة من الخبرة في الفنون المتعلقة بالأقسام التي يلحقون بها . ويحسن أن يتدرب بعضهم أيضا للتمرن على الأعمال الفنية التي تقوم بها المصالح الفنية ذات الصلة بوسائل الدفاع الوطني كالسكك الحديدية والطرق والكباري ليعتسبوا الخبرة العملية في هذه المشروعات ليتفهم الجيش بهم في نهضة الحديثة .

وأما المعدات الحربية من المدافع والذبابات والبنادق المضادة للطائرات وغير ذلك من الأسلحة المختلفة فلا تزال دون الكفاية بجمراح .

وتنص المباحثة على أنه لا احتمال التعاون بين وحدات الجيش المصري والجيش البريطاني في ميدان واحد فإنه يجب أن تكون أسلحتنا ومعداتنا من نوع الأسلحة والمعدات البريطانية ، ولا بأس في ذلك ، بل إن الصلصة المشتركة تليه ولكن بشرط أن يتيسر لمصر الحصول على كل ما يلزم لها في مهلة معقولة .

فإنه ما يصرح لالسف أن وزارة الحربية البريطانية لم تستطع في كثير من الأحوال تلبية الطلبات التي تقدمتها مصر بناء على مشورة اللجنة العسكرية

وعلى الباحث في حالة الأمن أن يرجع في بحثه إلى النظم الموضوعة للأمن ليرى هل هي كفيّة بالوصول إلى الغرض المنشود أو يموّزها بالإصلاح ثم يستقصى كذلك حالة المشرّفين على تنفيذ هذه النظم ومدى قيامهم بالواجب المفروض عليهم .

طلبا لتحديث المحيطات البرلمانية وغير البرلمانية عن نظر الأمن العام وعن المهيمنين على حفظ الأمن ، كما وجهت ملاحظات كثيرة في عدة مناسبات كان الغرض منها تنبيه أولي الأمر إلى عدم كفاية الأنظمة القائمة وإلى قصورها عن مساندة البلاد في خطاها نحو التقدم والرفق .

وترى اللجنة أن إصلاح أنظمة الأمن العام يكون من ناحيتين : أولاها من التشريعات واللوائح اللازمة التي تكفل استتباب الأمن . والثانية تنظيم العمل بحيث يصبح متمشيا مع حاجات المجتمع المصري في تطوره .

عن التشريع

لا شك أن تحسين تنظيم حالة الأمن وتنظيمها يقتضيان التماسك بموامل عدة من بينها إعداد التشريعات والنظم التي تكفل للوزارة ولرجال الأمن العام حسن القيام بمهمتهم .

وقد ظهر من تصريحات وزارة الداخلية في الدورة الماضية ومن الآراء التي أعطاها كثير من حضرات أعضاء البرلمان أن مصلحة البلاد تقتضي بالمبادرة بوضع مشروعات بقوانين عن المسائل الآتية :

تشريع العمد والمشايخ والمجالس القروية

عملت اللجنة أنب الوزارة السابقة أنجزت وضع مشروع قانون العمد والمشايخ والمجالس القروية ، واستأنست في وضعه لجنة تحت رئاسة سماعة وزير الزراعة السابق وعضوية بعض حضرات أعضاء البرلمان وكبار موظفي وزارة الداخلية . وقد أرسلت الوزارة هذا المشروع الذي استغرق وضعه أكثر من سنة إلى قسم القضايا في أواخر عام ١٩٣٧ وقبل أن يتم قسم القضايا فحصه عادت الوزارة وشكلت لجنة أخرى لبحث الموضوع من جديد . وليس معروفا متى تنتهي هذه اللجنة من وضع مشروعها .

لائحة الخلفاء

تردّت في جوانب البرلمان الشكوى من فساد نظام الخلفاء الحالي . وقد أعلنت الوزارة السابقة أنها وضعت لائحة لتنظيم الخلفاء وتقديرهم وتمييزهم وفصلهم والإشراف عليهم .

وقد استطلعت لجنة المالية من حضرة مندوب وزارة الداخلية ضها فأجاب حضرة إن لائحة الخلفاء قد صدر بها قرار وزاري في نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأنها أحييت إلى قسم القضايا في مارس سنة ١٩٣٨ ولا تزال به إلى الآن ، وأن ما نفذ منها في بعض البلاد كان خاصا بتخصيص بعض الخلفاء لخدمات الليل والبعض الآخر لخدمات النهار .

وبناء على ما تقدم تشير اللجنة بالموافقة على اعتادات وزارة الحرية والبحرية كما أقرها مجلس النواب على الوجه الآتي :

فرع ١ "ديوان العموم والجيش"

باب ١ "مهايات وأجروصريات"	جنيه
٧١١,١٨٤	...
٢ "مصاريف عمومية"	...
١,١٥٧,٩٥١	...
٣ "أعمال جديدة"	...
٢,٥٧٣,٠٠٠	...
٤ "مصاريف الجيش في السودان"	...
٥٠٠,٠٠٠	...

فرع ٢ "مصلحة الحدود"

باب ١ "مهايات وأجروصريات"	جنيه
١٥٣,٥١٥	...
٢ "مصاريف عمومية"	...
١٢٠,٤٣٢	...
٣ "أعمال جديدة"	...
١٨,٤٥٦	...
رئيس اللجنة بالنيابة	السكرير البرلاني
أنطون الجليل	عبد الحيد سليمان

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن مشروع الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية -
المصروفات - قسم ٨ "وزارة الداخلية"

(المفترضة حاضرة الشيخ المحترم أحمد الديوان بك)

ملاحظات عامة

تتمتع مهام الدولة وتختلف بحسب أهميتها واتصالها بحياة الشعب ، وفي مقدمة هذه المهام جبايا واجب توطيد الأمن في البلاد واحشاش أفراد الشعب كافة من أرواحهم وأموالهم وحرياتهم التي يكفلها لهم الدستور . وتقع تيمة هذا على عاتق وزارة الداخلية ، ولا بدع إذا قيل إن اسم هذه الوزارة مرادف لوزارة الأمن العام .

على أن هذا العبد قد تقلت موازينه مذ انتقلت مقاليد السلطة كلها إلى أيدي أبناء البلاد فأصبحوا هم المسؤولين عن توطيد دعائم الأمن ونشر عوامل الطمأنينة في نفوس سكان البلاد .

ولقد جرى العرف على قياس حالة الأمن في البلاد بما يقع فيها من جرائم ، وهذا من غير شك مقياس دقيق ، إلا أن هناك أسبابا أخرى اقتصادية وسياسية لها أثرها في حالة الأمن العام ولا يجب إغفالها عند البحث في زيادة الجرائم في البلاد أو نقصها .

مشروع قانون المشبوهين والمتشربين

المشبوهون والمتشربون هم آفة الأمن العام في البلاد . والبرلمان ورجال الإدارة على ما تملق اللجنة يشكون من قديم الزمان من التشريع الحالي ويلحون في وضع التشريع الملائم .

وقد أشارت وزارة الداخلية في الدورة الماضية أنها منية بوضع هذا التشريع .

وقد علمت اللجنة أنها آتت وضع هذا التشريع فعلا وأرسلته إلى قسم القضايا في فبراير سنة ١٩٣٧ ولا يزال به إلى الآن حيث لم يقدم بعد إلى البرلمان لأن قسم القضايا لم يته من بحثه ونقصه .

مشروع قانون المحلات العمومية

الشكوى عامة وقديمة من وجوه النقص الموجودة في قانون المحلات العمومية الحالي الذي وضع في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ ، وبعد فترة من تطبيقه دل العمل على ضرورة تعديله فأعلنت وزارة الداخلية مشروعا في سنة ١٩١٣ أقرته الجمعية العمومية للماكم المختلطة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٣ ثم تم تدويره بسبب تعطيل الجمعية التشريعية نظرا لقيام الحرب الكبرى .

ظلت الحاجة ماسة لتعديل القانون الحالي فأصدر وزير الداخلية بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قرارا بتأليف لجنة عهد إليها في إعادة النظر في التشريع القائم فوضعت اللجنة مشروعا لم يته له أن يخرج إلى حيز التنفيذ كإيقاعه .

وفي سنة ١٩٣٥ وضعت وزارة الداخلية مشروع قانون آخر للمحلات العمومية قريب الشبه بالمشروع القديم الذي وضع في سنة ١٩١٣ فلم يكن هذا المشروع بأبعد حظا من سابقه ، بل وقف أيضا بسبب اعتراض الجمعية العمومية للماكم المختلطة على بعض ما اشتمل عليه من الأحكام .

وفي سنة ١٩٣٧ وضعت وزارة الداخلية مشروعا على نمط المشروع السابق مع إدخال عدة تعديلات عليه وأرسل هذا المشروع إلى قسم القضايا في فبراير أو مارس سنة ١٩٣٧ .

وحتى الآن لم يعرض إلى البرلمان لعدم انتهاء قسم القضايا من بحثه ونقصه .

مشروع قانون النوادي الخصومية

لا يوجد لهذه النوادي قانون خاص وقد خفت البلاد من انتشار القمار والنحو بسبب عدم وجود قيود جديفة لفتح هذه النوادي وإساءة القمار وشرب الخمر فيها .

وقد وضع لهذه المحلات تشريع خاص في سنة ١٩٢٦ لكن لم تتح فرصة الطهور والتنفيذ .

وفي سنة ١٩٣٧ وضعت وزارة الداخلية مشروع قانون للنوادي الخصومية وأرسلته إلى قسم القضايا في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧ ، وقد كان هذا نصيب التشريع كغيره من مشروعات القوانين السابقة الذكر .

مشكلة البغاء الرسمي

كانت ولا تزال مشكلة البغاء الرسمي تشغل الرأي العام لشدة اتصالها بالآداب والاجتماع والصحة العامة ، وقد تجاذب هذه المشكلة رأيان : الأول يقول بإلغاء البغاء ونهجه ، والثاني بإبقائه وتنظيمه . وقد أخذ مجلس الوزراء بالقرار الذي رفعته إليه اللجنة التي شكلت برئاسة حضرة صاحب السعادة المرحوم محمد شاهين باشا والذي أوصت فيه بإلغاء نظام البغاء الحالي . شرط أن يسبق هذا الإلغاء وضع نظام جديد وأن يفصل بين النظام القائم والنظام الجديد المقترح فترة انتقال حددتها اللجنة بثلاث سنوات ، وأوصت بتنفيذ بعض التدابير التشريعية والإدارية تمهيدا لتحقيق فكرة الإلغاء عندما يحين الوقت الملائم .

مرض هذا الموضوع في الدورة الماضية مجلس الشيوخ فوافق على الرأي الذي أبدته لجنة الداخلية بأن تميل الحكومة بوضع القوانين والأنظمة التي من شأنها تسهيل الطرق لإنشاء البغاء المرخص به وأن تتقدم الوزارة بمشروعاتها إلى البرلمان في أقرب وقت ، كما وافق على تخيير فترة الانتقال بمدة ثلاث سنوات على أن تقوم الوزارات المختصة بسرعة إنجاز التدابير التي اقترحتها اللجنة .

قامت وزارة الداخلية من جهتها بأربعة أمور تحقيقا لرغبة المجلس :

الأول : إنشاء مكاتب لحماية الآداب ، وقد أنشئ فعلا مكتب لهذا الغرض بالقاهرة وكانت الية منصرفة إلى إنشاء مكتب آخر بالإسكندرية .

وقد علمت اللجنة من وزارة الداخلية أن هذا المكتب أقاد قائمة تذكر في المهمة التي عهد بها إليه .

الثاني : وضعت مشروع قانون للأطباء بيوت الماهرات لأن الأئمة القائمة معينة من عدة وجوه . ولأن عجز البوليس من مناهضة البغاء غير الطيب يربح في كثير من أسبابه إلى مواضع النقص في هذه الأئمة ، وقد أرسل هذا المشروع إلى قسم القضايا في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وكان نصيبه كباقي المشروعات الأخرى .

الثالث : وضع عقوبة على القوادين والذين يمشون من كسب المرأة وذلك في مشروع قانون المتشربين والمشبوهين حيث جعلت هذه الطبقة من ضمن المتشربين .

الرابع : وضع قيود بالسياسة لبيع وتمايل الخمر ، وذلك بوضع أحكام جديدة في مشروع قانون المحلات العمومية .

ولا تزال مشكلة البغاء الرسمي واقفة عند الحد الذي فصلناه في هذا التقرير .

من المسائل التي تشغل رجال البوليس وخصوصا في عواصم القطر المصري تحرير عناصر المخابرات وتمصيل قيمتها . وكثيرا ما شكوا رجال الأمن من أن هذه المشاغل تضيق وقتا كثيرا منهم وتصرفهم من التخصص والاحتياط بشؤون الأمن العام . وقد أقرت وزارة الداخلية في الدورة السابقة هذه الحقيقة وأعلنت أنها ستضع مشروع قانون لتبسيط الإجراءات

فالإدارة التشريعية بوزارة الداخلية عاونت الوزارة ولا شك معاونة صادقة في هذا السبيل كما يدل على ذلك البيان السالف الذكر . وكان من المأمول الإيحاء على إدارة هذفاً ولكن الوزارة ألفت هذه الإدارة وقد وافق مجلس النواب على هذا الإنهاء .

ولما أثير هذا البحث في مجلس النواب وعد ممالي وزير الداخلية بأنه سينظر في هذا الموضوع ويبحثه بنفسه وأمل اللجنة أن ينتهي فيه معاليه إلى رأى يتفق والمصلحة العامة .

وترى اللجنة بمناسبة مشروعات القوانين التي أرسلتها وزارة الداخلية إلى قسم قضاياها والإبطاء في إنجازها ، أن سير التشريع في مصر بطيء للغاية نظراً لما يعترضه من التأخير في قسم القضايا ، وترى أنه يجب توجيه عناية خاصة إلى حل هذه المشكلة إن ما أريد أن تسير البلاد بخطوات سريعة في سبيل الإصلاح .

قانون الجنسية

كذلك أشير في العام الماضي إلى المشروع الذي أعدته الحكومة بتعديل بعض مواد قانون الجنسية الحالي بما يكفل حقوق المواطنين وحرياتهم التي نقرها الدستور .

وقد علمت اللجنة أنه بعد إقرار مساعدة وموترو نشأت حالة خاصة بهذا الموضوع هي محل بحث الحكومة الآن وأنها تعد مشروفاً جديداً لتعديل قانون الجنسية يوضع على ضوء المعاهدة السالفة الذكر .

هذا وترحب اللجنة بما علمته من أن الحكومة جادة في إصدار قانون جديد أجبره إلى القطر المصري بعد أن أصبحت مصر موطناً لكثير من مهاجري أوروبا الذين يخشى كثيراً أن أثر منافستهم للصيرين في نواحي العمل المختلفة .

محال الرهن وبيع الأوراق المالية

كذلك أثبتت في عدة دورات مشكلة محال بيع الأوراق المالية بالتقسيط وبنوك الرهن ، فكثير من أصحاب هذا المحال والبنوك يتخذون منها شراكاً للتصعب على أفراد الأمة وبخاصة صغار الموظفين ولعل في تكرر حوادث هذه المحال ما يبيح الحكومة على التفكير جدياً في وضع تشريع يحل الناس من شرور هذه الفئة .

نظام المرور

وتعتبر اللجنة إلى الخطوات الموقفة التي تتخطوها الحكومة في سبيل تحسين نظام المرور في الأرياف وفي المدن .

ولعل في نشاط محافظة العاصمة على تنظيم المرور فيها بإدخال أحدث وسائل هذا التنظيم ما يقلل من عدداً الحوادث .

على أنه يجب على الجمهور أن يعنى لما يعطى له من تملكات فصد بها المحافظة على أرواح أفرادها قبل كل شيء ، وأن يعمل على تنفيذ هذه التعليمات وبذلك يساعد أكبر المساعدة لوصول إلى الغرض المنشود .

في المخالفات تبسيطاً يخفف كثيراً من الأعباء المكثفة على مائق رجال البوليس ، وقد علمت اللجنة أن الوزارة وضعت فعلاً مشروع قانون بذلك وأرسل إلى قسم القضايا في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ وكان نصيبه أيضاً نصيب المشروعات الأخرى .

تنظيم الهجرة الداخلية

أشارت اللجنة المالية في العام الماضي إلى وجوب العناية بتنظيم الهجرة الداخلية ، وقد علمت اللجنة أن وزارة الداخلية قد وضعت في مشروع قانون المشبهين والمشردين بعض الأحكام لتنظيم هذه الهجرة من ناحية تأثيرها في شؤون الأمن العام . ونوة اللجنة أن تحي الحكومة بالمبادرة إلى سن تشريع لتنظيم الهجرة الداخلية من جميع الوجوه تنظيمياً يراعى فيه التوفيق بين المحافظة على الحرية الفردية والمصلحة العامة .

الإدارة التشريعية بوزارة الداخلية

وضعت وزارة الداخلية مشروعات القوانين السالفة الذكر وديها بما لم تنزله في هذا التقرير بمعاونة الإدارة التشريعية التي أنشأتها خصيصاً للعناية بوضع مشروعات القوانين واللوائح .

وقد أدلى سعادة مندوب وزارة الداخلية من مبرات إنشاء هذه الإدارة في العام الماضي بما يأتي :

" نعرفون حضراتكم أن وزارة الداخلية منذ نحو خمس عشرة سنة لم يوضع بها قانون للإصلاح غير قانوني الانتخابات لمجلسي المديريات والمجالس البلدية والمحلية إذ أن حركة التشريع كانت راكدة ركوداً تاماً ، وجرى العادة على أن تقدم كل وزارة تشريعاتها وترسلها إلى قسم القضايا لوضعها في الصبغة القانونية ، لذلك أنشئ بالوزارة إدارة للتشريع الإداري يناط بها النظر في الأنظمة الإدارية والتشريعية المؤدية إلى الإصلاح ، فضلاً أدخلت إصلاحات تشريعية كثيرة لم يقسن تخديدها بعد للبلدان لأسباب إدارية ، ومن أهم هذه الإصلاحات قانون المشبهين والمشردين الخ " .

وكان قيام هذه الإدارة موظف في الدرجة الرابعة ، وأما باقي الموظفين الذين يملكونه فكان أحدهم مندوباً من قسم القضايا وآخر من وزارة الداخلية .

ولا شك أن الإدارة ، التي استطاعت أن تتميز في مدة قصيرة هذا العدد الراغب من مشروعات القوانين واللوائح التي تصل اتصالاً تاماً بكثير من المراقب المهمة للبلاد ، هي إدارة مفيدة .

ويجدر بنا أن نذكر بهذه المناسبة أنه ليس من شأن قسم القضايا أن يضع مشروعات القوانين التي ترى كل وزارة أنها المصلحة تقتضي وضعها ، وإنما كل وزارة تضع هذا التشريع وتصوغه في مواد ثم ترسل به إلى قسم القضايا لمراجعة الصيغ من الوجهة القانونية وملاحظة التوفيق بينها وبين القوانين العامة .

قانون منع التسول

الأحداث المتشردون

ليس الأمر في انتشار وباء التسول مقصورا على مضايقة الشحاذين للناس في رصواتهم وشدوهم بل وفي منازلهم، ولكن ضرر التسول يمتد إلى ذلك إلى إصابة مجرى الأمة في سميتها أمام الأجانب من الساعين وغيرهم . وكثيرا ما اتخذ البعض من انتشار وباء الشحاذة أداة للتشهير بمصر ولا يخفى مافى هذا من ضرر بالغ يمنع عنا موردا من موارد الدخل أثناء فصل السياحة . والجنة ترجون تعمل وزارة الداخلية كل الجهد في تطبيق قانون التسول وإذا احتاج الأمر إلى تعديله تعديلا يرى إلى القضاء على التسول فإن البرلمان كله يرحب بمثل هذا التعديل .

ومن العيوب الاجتماعية التي استفاضت منها الشكوى كثرة الأحداث المتشردين ، ولا شك أن إصلاح هذه الحالة لا يكون إلا بتعديل التشريع الخاص بذلك من طريق النص على عقاب أولياء أمور هؤلاء الأطفال . وقد علمت اللجنة أن وزارة الداخلية وضعت في العام الماضي تشريعا بذلك ولكنه لم يتغذ بعد لنسب الأسباب السابق بيانها .

هذا ويوجد بالقاهرة الآن ثلاثة ملاجئ للجنة المتسولين أحدها بالميامم والثاني درب النجر والثالث بالسويقة تآوى حوالى السائة تزيل .

وفي سنة ١٩٣٧ أنشئ ملجأ بشيخ الكوم يسع مائتي لاجئ وتعمل الحكومة الآن على توسيعه .

ويقام الآن بحديقة الزيتون ملجأ يسع لعدد يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ لاجئ .

ويجانب ملاجئ اللجنة المتسولين توجد ملاجئ التآوى وإنشاء السبل تشرف الوزارة على ما يأتي منها :

٢ بنيماط و ١ بالسويس و ٣ بمرسى مطرية و ٢ بالقاهرة .

والأخيران منها يشرف عليهما مجلس إدارة تشترك فيه الحكومة وجمعية المواساة الإسلامية ، والأخيرة منها يحمل طابع الأعمال الخيرية إلا أن ما أذيع عن فساد الإدارة فيها يحتمل على اللجنة مطالبة الحكومة بتشديد الرقابة عليها خصوصا وهي تتفحص كل عام بإذاعة قدرها عشرون ألف جنيه من مال الدولة الذي يجب أن تقوم الحكومة على مراقبته المراقبة الجدية .

وهناك ملاجئ أخرى بالمديريات تجريها مجالس هذه المديريات وتمنحها وزارة الداخلية إذاعة تستعين بها في الإغراق على هذه الملاجئ .

ولاحظ مع الإغباط أن حركة إنشاء الملاجئ تسير بخطى متصلة ولكنها ثابتة ، وترجو اللجنة لهذه الحركة النجاح المتصل .

إنشاء مستعمرات صناعية

ولم اللجنة لاصدو مهمتها إذ هي أشارت بإنشاء مستعمرات صناعية بجانب المستعمرات الزراعية ، فقد يأتي من وراء جمع أطفال الشوارع في مكان تيسر لهم فيه وسائل تعلم الصناعات ورجح كبير . وها هي مصلحة

السجون تدير هذه الميزة فيما يتصل بإصلاحية الأحداث وبعض السجون ونحن نرى مصنوعات في مدارسها على الإعجاب الجميع ، فضلا عن إقبال الكثيرين على شراء منتجاتها من صابون ومنسوجات ومصنوعات مختلفة . ولعلنا نسمع في القريب أن وزارة الداخلية قد انتهت هذه الوجهة فقد يأتي من ورائها ربح يسع بإنشاء مصانع أخرى تخريج هذه المستعمرات .

مكافحة المخدرات

لقد أدى مكتب مكافحة المخدرات واجبه ولا زال يؤديه على الوجه الأكمل وإن نظرة واحدة إلى التقرير الأخير الذي أصدره هذا المكتب تفي عن الكثير من القول .

ولقد كان — كما جاء بتقرير المكتب صفحة ٧٠ — "من النعم العظمى التي ينظر أن تجني غواثها مصر من جراء إلغاء الامتيازات الأجنبية التي أسفر عنها مؤتمر مونترو في شهر مايو سنة ١٩٣٧ هي ولا شك نعمة الفوز من الآن فصاعدا بتطبيق مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨ المعروف بقانون المواد المخدرة في مجرى المواد المخدرة بهذه البلاد بصرف النظر عن جسيماهم " .

على أن اللجنة ترجون تعمل وزارة الداخلية من ناحيتها على الاقتصاد بقدر ما تستطيع من تصوير الأمة المصرية في البلاد التي تعقد فيها المؤتمرات الخاصة بمكافحة المواد المخدرة بصورة الأمة التي تعشى فيها الإدمان فتنشأ يعملها تنصهر أم العالم طلبا للنجدة ، مع أن مصر والمملكة قد أصبحت في مؤثر من البلاد التي ينشر فيها داء إدمان المخدرات والتي تقاوم هذا الداء بسكينة وعزم دون التشهير بنفسها بين الأمم .

والجنة لا تزال تنظر من مكتب مكافحة المخدرات مضايقة الجهد حتى يقطع دابر تلك الفتنة التي تسبب وراء التورط بأخط الأساليب، والتي لا ترى للإنسانية أية حرمة . ولا تزال ترجون أن يعين رجال المكتب في محاربة الإدمان والمخمين حتى تبرا البلاد من هذه العلة .

معاونو الإدارة في الأقاليم

تعمل وزارة الداخلية جاهدة الآن على أن يكون الصين في وظائف معاونو الإدارة التي تظلم من بين حاملي الشهادات العليا وبخاصة المحققين منهم . وهذا من غير شك إجراء له قيمة في ترقية وسط هذه الطائفة التي يتوقف على حسن اختيارها دقة تنفيذ أوامر الحكومة وتعهد مصالح الأهالي بكافة أنواعها .

والجنة ترى أن ينظر بين الرقابة إلى معاونو الإدارة الحائزين لشهادة الليسانس ووضعهم في الدرجة السادسة كي يساؤوا بينهم من يمتون بالثابة .

رجال البوليس

أعلنت الحكومة منذ أكثر من عام في تمهيد رجال البوليس والعمل على رفع شأنهم من حيث الألقاب ومسعى الفهم بتوسيع قسم الكونستابل بمدرسة البوليس إنشاء مدرسة لتعليم الرديف وتأمل اللجنة أن يتوسع الوزارة

وتلاحظ اللجنة أن الوزارة السابقة كانت قد أطلعت عزمها على إيجاد بنية من رجال البوليس للتخصص في بعض الأعمال والمهام، وقد قبل هذا العزم بالإرتياح . وقد علمت اللجنة أنه بعد أن تموز فعلا اختيار الموظفين الذين سيسافرون لهذا الغرض مدلل من إيقاعهم .

التوسع في إنشاء مراكز البوليس

يزداد عدد السكان سنة بعد أخرى ولا تسارع وزارة الداخلية هذه الزيادة فتفتش مراكز جديدة توفر على الأهالي من مناهب الانتقال إلى مسافات بعيدة .

على أن استقرار الأمن والمحافظة على أرواح الأهالي وتملكاتهم يحصلان من الضروري أن يكون رجال الحكومة على مقربة من البلاد الخاضعة لتفوقهم، فكثيرا ما تولد معالم بعض الجرائم بسبب طول المسافة التي يجب أن يقطعها رجل البوليس أو رجل النيابة حتى يصل إلى محل الواقعة أو حادثة خصوصا ولم تستكمل وسائل النقل السريع في جميع مراكز البوليس .

لهذا تأمل اللجنة أن تكون وزارة الداخلية قد وضعت سياسة ثابتة تسير عليها في إنشاء المراكز وقطع البوليس، وليس البرلمان بضيق على الحكومة في إنزال كل مصروف من شأنه تعزيز أسباب الأمن وتوفير أسباب الراحة للشعب .

وتذكر اللجنة كذلك أن من وسائل تعزيز الأمن العام وضع تشريع يحتم على كل واحد من سكان البلاد أن يحمل تذكرة تحوى كل ما يتعلق به من بيانات.

تقديرات الميزانية

قصد لوزارة الداخلية في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٧٠,٣٤٠ ج ٢٠ م .
وكان مدرجا لها في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٢,٨٣٨ ج ٤٠ م .
زيادة إجمالية قدرها ٥٧,٥٠٢ ج ٢٠ م .
كما يتضح من الجدول الآتي :

	ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩	زيادة	تخفيض
	ج ٢٠ م	ج ٢٠ م	ج ٢٠ م	ج ٢٠ م
ديوان السوم ومساخ أخرى .	٧٦٥٦٤٠	٧٤٣٠٦٤	٢٢٥٧٦	-
البوليس .	١٥٨٢١٣٧	١٥٤١٠٠٢	٤١١٣٥	-
الخفر	١٢٧٥٨٩١	١٢٩٢٨٨٣	-	١٦٩٩٢
مصلحة السجون .	٤٤٦٧٥٦	٤٣٥٨٩٩	١٠٨٦٧	-
الجنة .	٤٠٧٠٤٢٤	٤٠١٢٨٣٨	٧٤٥٧٨	١٦٩٩٢
صافي الزيادة .			٥٧٥٨٧	

في إعداد عساكر البوليس المتفنيين حتى يحلوا محل من يترك الخدمة من هذه الطائفة ، وبذلك تضمن نجاح التفكر ويرتفع مستوى هذه الطائفة .

وأخوف ما تخافه اللجنة أن يقتصر حوص الحكومة في اختيار المتفنيين للعمل كعساكر بوليس على المدن غسب ، لأن هذا يكون معناه ترجيل كل من لا يصلح للخدمة من غير المتفنيين إلى بلاد الريف حيث تتوارى سوءة جهلهم في الأماكن البعيدة عن الأعيان .

مع أن الأمر ، إذا نظر له من زاوية المصلحة العامة والرغبة في طبع العسكروم على غرار الحاكم ، ويجب حينئذ أن يكون كل رجل من عساكر البوليس الذين يسيرون في الريف صاحب كفاءة للأهالي الذين ينظرون إليه نظرة الحاحم الذي يشهد الأمن بينهم ويسير مع سلامتهم وسلامة تملكاتهم وإقامة العدل بينهم .

أما في القاهرة والإسكندرية فلا يزال الناس يمانون كثيرا من بعض الفوارق بينهم وبين فعالية العدد الأكبر من عساكر البوليس وجهلهم حتى بالمناطق التي يكفون بالعدل فيها والواجبات الملقاة على عاتق كل منهم .

ولا ينبغي عن البتة أن نشغف رجل البوليس أمرا كبيرا في منع ارتكاب الجرائم أو مخالفة القوانين .

قوات البوليس في الموانئ المصرية

تلح اللجنة في طلب تصدير قوات البوليس التي تقوم بإجراءات فحص جوازات السفر عند رسو السفن في الموانئ المصرية بحيث تصبح هذه القوات مصرية بحيث لأنها تكاد الآن تكون أجنبية بحته، وهو أمر يسر كرامة البلاد ولا يتفق وسمعتها ولا مع جهد السيادة والاستقلال، بل هو يشهد داخل هذه البلاد بأنها لا تزال تحت الحكم الأجنبي أو تحت الرقابة الأجنبية بدليل ما يراه عند ما يقابله رجال البوليس الأجانب .

وإن البرلمان لا يحل مطلقا بأي مال يبدل في سبيل المحافظة على كرامة البلاد ومظاهر استقلالها .

نظام التخصص في أعمال رجال البوليس

كل عمل منظم ينجح ويؤتي أطيب الثمر، ولا يخفى أن تفرس جهود رجال البوليس ما دام لا يحدد لكل منهم عمل يخص به ويتخصص فيه .

ولقد بدأت وزارة الداخلية في تنفيذ فكرة التخصص بإنشاء مكتب تبصاكت الجنائية ومكتب حماية الآداب ومكتب مقاومة التفذرات، فكان لكل من هذه المكاتب أثر كبير في الناحية التي تخصص لها وإن يكن بعضها لا يزال في دور التكوين يسير بخطى واسعة في سبيل بلوغ الناية التي أنشئ من أجلها .

وتروى اللجنة أن ينشط مكتب حماية الآداب للقيام بعمله حتى تظهر جهوده إذ لا تزال نرى أدبية القمار منتشرة والمواخير متتارة هنا وهناك ولا زالت أمين الناس تنفع في الصالات على ما لا يصر من مناظر يندى لها جبين الحياء .

وتستحث اللجنة أسباب الزيادة والتخفيض عند الكلام على كل من فروع هذا القسم .

فروع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

يتضح من الجدول الآتي مآقدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية وما أدرج له في ميزانية السنة المالية الماضية وهو كما يأتي :

تخفيض	زيادة	ميزانية	مشروع ميزانية
بجنيه	بجنيه	١٩٣٧ - ١٩٣٨	١٩٣٨ - ١٩٣٩
١٠٥٤٥	٤٩١٧٤٥	٥٠٢٢٩٠	١٩٣٧ - ١٩٣٨
١٣٩٨١	٢٤٨٧١٩	٢٦٣٧٠٠	١٩٣٨ - ١٩٣٩
١٩٥٠	٢٦٠٠	٦٥٠	١٩٣٩ - ١٩٤٠
١٩٥٠	٢٤٥٣٦	٧٤٣٠٦٤	١٩٤٠ - ١٩٤١
٢٢٥٧٦			

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبآت

تبلغ الزيادة في هذا الباب ١٠٥٤٥ ج.م ، وترجع أسبابها إلى :

(١) إنشاء وظيفة سكرتير عام للوزارة بعاون وكيل الوزارة على إنجاز الأعمال بعد أن أصبح لما وكيل واحد .

(٢) قل ٣٣ وظيفة من ميزانية وزارة التجارة والصناعة وهي الخاصة برخص الحال الخطرة المقلقة للراحة إلى وزارة الداخلية .

وقد أعيد هذا الاختصاص أنشأ إلى وزارة التجارة والصناعة لوثيق صلته بعملها . وهذه اللجنة توافق على ذلك كما توافق على تخفيض احتياطات البلب الأول من ميزانية هذا الفرع بمبلغ ٧,٧٩١ ج.م . هو قيمة ربط الوظائف المذكورة التي ستقل وزارة التجارة والصناعة كما كانت .

(٣) إنشاء وظيفة للسكرتير الرئيسي للباحث الجنائية وهو الذي أنشئ تنفيذاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٧ الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٦,١٣٠ ج.م للصرف منه في شؤون تعزيز الأمن العام وتحسين حالة البوليس .

وهذه اللجنة توافق على هذا الإنشاء وترى فيه تمجداً للامن .

وكذلك التبت وظيفة مدير من الدرجة الأولى في إدارة المطبوعات ثم ضمت هذه إلى إدارة الرخص وتكون منها إدارة واحدة وتنتج عن هذا التعديل زيادة خمس وظائف صفرى .

وترى اللجنة بهذه المناسبة أن تذكر الأدوار التي مرت على إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية ليُفهم المجلس على مبلغ ما تانيه هذه الإدارة من التقليل والاضطراب .

في ميزانية سنة ١٩٣٤ كانت إدارة المطبوعات عبارة عن قلم المطبوعات وقلم الرخص والقلم الفني متدجعة في ميزانية إدارة الأمن العام ، أى كانت قلماً قائماً بذاته وكان مدير هذا القلم في الدرجة الثانية .

وفي ميزانية سنة ١٩٣٥ فصلت الأقسام الثلاثة عن بعضها وأصبح لكل قلم مدير وكان مدير المطبوعات في الدرجة الرابعة واستمر الحال على هذا الترتيب لنساية سنة ١٩٣٩

وفي ميزانية سنة ١٩٣٩ تقدم مشروع لتنظيم الإدارة وجعلها تحت إمامة مدير في الدرجة الأولى حرف "ج" كإدارة مستقلة وقد وافق مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٣٩ على هذا الفصل .

وفي ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عدل كادر المطبوعات متمرة أخرى وجعلت وظيفة المدير في الدرجة الثالثة على أن تكون كذلك إدارة قائمة بذاتها وتابعة لإدارة الأمن العام .

وفي ميزانية سنة ١٩٣٢ - سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٤ بقيت الحالة كما كانت في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

وفي ميزانية سنة ١٩٣٥ عدل كادر المطبوعات بقرار مجلس الوزراء وجعلت درجة المدير ثانية ، وقد أقر مجلس الوزراء ذلك بجملة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ وبقيت الحالة كذلك لنساية سنة ١٩٣٦

وفي ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦ رفعت درجة مدير المطبوعات إلى الدرجة الأولى حرف "ج" كما كانت سنة ١٩٣٦ مع فصلها عن إدارة عموم الأمن العام وأصبحت إدارة مستقلة .

وفي ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وضع كادر لإدارة المطبوعات على هذا الأساس .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨ عدل كادر المطبوعات بإلغاء درجة المدير "أولى ج" وإنشاء درجة ثالثة اكفاء يجعلها إدارة مطبوعات تحت إشراف مدير واحد لهذه الإدارة وإدارة الرخص مع تعدلات بسيطة في الوظائف .

عن هيئة المال لتوسيع قسم الكونستبلات بالمدرسة كي يتسنى له قبول ٥٠٠ تلميذ في السنة بدلا من ٢٠٠ تلميذ حتى يستطيع أن يهذي البوليس بأكثر عدد يمكن من الشبان المتقنين . وكذلك لإنشاء فرقة جديدة قسم الضباط لقبول ٤٠ طالبا من حلة إجازة الحقوق المصرية، وهذه الوظائف سبق اعتمادها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٧ التي سبقت الإشارة إليه .

ونخفض في إدارة المسج مبلغ ٣,٢٩٥ ج. م من ربط أجرة شغالة الكسوة الشريفة حيث قل من هذا البند مبلغ ٣,٢١٠ ج. م إلى بند ٢٨ "توريدات عمومية" حيث وجد من الأصوب أن يتولى التشغيل متعهدون بطريق المناقصة وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وعلى ذكر الكسوة الشريفة ترى اللجنة وجوب لفت نظر وزارة الداخلية إلى ما نشر بمجلة الأهرام في ٥ يونيه سنة ١٩٣٨ حول "توب الكعبة المشرفة" إذ جاء في الكلمة المذكورة أنه "لأول مرة منذ قامت مصر بصنع توب الكعبة المشرفة يرى المسلمون الذين يقصدون الحرم المكي الآن للاحتفال أن صيبتها الكعبة الجميلة تتغير مع الشمس بسرعة مع أنه لم يمس عليها سوى أيام قلائل من هذه السنة الجديدة . ولأول مرة في هذا العهد الجديد تفقد الكعبة زيتها تبدل للظلمين والمساكين في كسوة رثة شاحبة ، وهذا مستغرب مع ما هو معروف عن مصر من عنايتها بهذا الأمر الخالد ومع ما هي مشهورة به من إتقان صناعة النسيج والصباغة . فقلل إدارة الكسوة حتى بهذه الملاحظات" .

ولا شك أن ما جاء بهذه الكلمة يميز كل مسلم من ساكني هذه البلاد وعلى وزارة الداخلية أن تتحرى موطن الخطأ وتعالجه علاجاً حاسماً يمنع مثل هذا الحادث في المستقبل .

أما في إدارة المحافظات والأقاليم فقد أنشئ بتدوان جديداً أحدهما في الحلة الكبرى والآخر في قنا .

مشروعات الإصلاح في الأقطار المجاورة

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ على تشكيل لجنة برئاسة حضرة صاحب المحلى وزير الأشغال العمومية لبحث مشروعات البهارة والإصلاح التي تقدمت الحكومة المصرية القيام بها في الحرمين الشريفين وما يتخذ من التدابير لإعادة صرف الصدقات لقراء الأجاز واستئناف صرف فاضل غلة أوقاف الحرمين الشريفين في الأراضي المقدسة .

ولكل ما تختم ترى اللجنة أنه ما كان هناك ما يقتضى ضم إدارتي المطبوعات والرخص تحت إشراف مدير واحد إذ أن العمل في الإدارتين مختلف تمام الاختلاف فضلا عن أنه لم يقرب عليه أى ورغل بالعكس ترتب عليه زيادة في الاعتماد كما هو ظاهر في كتاب مشروع الميزانية .

وعلى ذكر هذه الإدارة توجه اللجنة نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراقبة أفلام السينما والروايات الخفيفة التي تنقلها بعض الفرق الصغيرة المتنقلة حتى لا يتأثر العامة بما يمرض في هاته وتلك من جرائم خلقية وغزوات . وقد طلبت اللجنة أن الوزارة قد وضعت في العام الماضي مشروع لأتمه تحقيق هذا الغرض وكان نصيبه كصعب فيه من المشروطات واللوائح الأخرى .

ولقد زيد في إدارة تحقيق الشخصية مبلغ ٢,٣٤٨ ج. م لإنشاء ٣٥ وظيفة منها واحدة داعة درجة ثامنة لمصور ٣٢ موقفة درجة ثامنة لكعبة وعاملان خارجان من هيئة المال لأخذ البصمة ومن الكتب ٢٥ مينيون فعلا على الوفورات ٧٧ مينيون على اعتماد ٥٩٤ ج. م لخدمة موقفين بقلم السوابق .

والسبب في هذه الزيادة كثرة العمل بنسبة كبيرة في هذه الإدارة على أثر ما اتخذته الوزارة في سنة ١٩٣١ من إجراءات للتشديد في تنفيذ اللوائح وسرياتها على أرباب بعض المهن .

وقد ترتب على هذه الإجراءات زيادة منحصلات رسوم تحقيق الشخصية حتى بلغت في سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ : ١٨٧,٣٠٠ ج. م وقد كانت المنصحات قبل اتخاذ الإجراءات السابقة الذكر يتراوح تقديرها بين ١٦,٠٠٠ ج. م و ١٩,٠٠٠ ج. م .

على أن معظم هؤلاء المستخدمين تحريما مينيون على الوفورات فعلا منذ سنوات .

وكذلك زيد في هذا الباب مبلغ ٢,٦٦١ ج. م لإنشاء تحسين وظيفة نصف ضباط وعساكر مجانة لأن القوة الحالية غير كافية للقيام بالخدمات وهذه اللجنة توافق على زيادة القوة المذكورة .

في مدرسة البوليس

أدخلت تعديلات على هذا الفصل صدرت بها قرارات في خلال سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وهي إنشاء ٢٦ وظيفة دائمة و ١٣٦ وظيفة خارجية

على ذلك أنها تحصل المصروف الواحد مرتين : مرة في هذا الاعتماد الإضافي ومرة في اعتمادات الحج ميزانية الداخلية .

هذا ولما كانت تكاليف المشروع سترد إلى الخزينة العامة بما يصحصر ، من اعتمادات الحج ميزانية وزارة الداخلية لمشروعات الإصلاح في الجواز ، وبما سوف تدفعه الحكومة الجبازية من ضريبة الطرق ، وعلى ذلك يكون شأنها شأن سلف المجالس البلدية والمحلية ، وبما أنه قد تقرر أخذ هذه السلف الأخيرة من الاحتياطي مباشرة ، فقد رأت اللجنة المالية أن يحال الاعتماد اللازم لمشروعات الجواز على هذا الأساس .

لذلك رأت اللجنة أن يخصص من الاحتياطي العام مبلغ ٢٤٥,٠٠٠ ج.م لمشروعات الإصلاح بالجواز على أن يرد هذا المبلغ إلى الاحتياطي أولاً بما يصحصر ، من اعتمادات إدارة الحج ميزانية وزارة الداخلية لهذه المشروعات وذلك بواقع ٢٠,٠٠٠ ج.م سنوياً لغاية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م ، وثانياً بما سوف يحصل من ضريبة الطرق التي تخلفها الحكومة الجبازية بشرط ألا يقل هذا المتحصل عن ٢٠,٠٠٠ ج.م سنوياً وذلك لغاية ١٤٥,٠٠٠ ج.م ، وفي هذه الحالة ستراعى وزارة المالية فتح حساب خاص لهذه العملية .

هذا وقد طلب إلى قسم قضايا المالية إعداد صيغة التвед الذي يؤخذ على حكومة الجبازية فيما يخص بركة ما يخصها من تكاليف هذه المشروعات .

مرض هذا الاعتماد على البرلمان فوافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

وقد سالت اللجنة حضرة مندوب وزارة الداخلية عما هم في هذه المشروعات فأرسل لها البيان الآتي عن هذا الموضوع :

مذكرة

عن مشروعات الإصلاح بالحرمين الشريفين

أولاً في ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ ورد خطاب من وزير الأشغال صاحب المال حسين سرى بأشأ يقترح :

(١) تعديل تشكيل اللجنة على أن تكون مأموريتها :

(١) دراسة أعمال الإصلاح ، وضع مشروعاتها ، تقدير المبالغ اللازمة ، تعهيد ما تساهم به حكومة الجباز وكيفية الحصول عليه الخ .

(٢) الإشراف على تنفيذ هذه الأعمال بواسطة وزارة الأشغال وأن سلطتها في ذلك نهائية دون الرجوع إلى سلطة أخرى .

ويؤخذ من كتاب لوزارة الداخلية أنها تلقت من حضرة صاحب المال رئيس اللجنة كتاباً يشير بأن اللجنة قطعت في سجل مأموريتها مراحل قاربت بها النهاية في إصدار برنامج تنفيذ الأعمال المقترحة بالجواز ، وهي ترى البدء بمشروعات المياه والنور ووصف الطرق لأهميتها وقد ردت تلك ٢٤٥,٠٠٠ ج.م منها ١٠٠,٠٠٠ ج.م لمشروع المياه والنور و ١٤٥,٠٠٠ ج.م لإصلاح بعض الطرق .

ورأت اللجنة أيضاً أن هناك طرقاً أخرى تحتاج إلى إصلاح كما أن هناك مشروعات تخص بالمحاري والمدايق والتلاجات وهذه تعتبر في المرتبة الثانية ويمكن تنفيذها في فسخة من الوقت .

واقترحت اللجنة تدبير تكاليف المشروعات المراد القيام بها فوراً من الموردين الآتيين :

(١) المبالغ التي تستقطع لأعمال الإصلاحات من الاعتمادات التي تخصص في الميزانية لإدارة الحج . وقد بلغ المستقطع لغاية الآن ١٥,٣٣٧ ج.م وتقترح اللجنة جعل ما يستقطع سنوياً ٢٠,٠٠٠ ج.م حتى تم المشروعات .

(٢) ضريبة الطرق بالجواز - وقد أبدت الحكومة السعودية استعدادها للمساهمة بغطاء إصلاح الطرق بما تحصله من هذه الضريبة - وقد بلغ المتحصل منها في السنة المالية الماضية ٢٠,٠٠٠ ج.م وهذا المبلغ ستخصصه الحكومة السعودية لحساب إصلاحات الطرق ، كما أنها ستخصص مثله سنوياً إلى أن يتم استهلاك المبالغ التي تكون قد صرفت حتى ولو قصص الضريبة من هذا القدر ، أما إذا زادت فإن الزيادة تدفع أيضاً للفرض المشار إليه .

ولما كانت تكاليف المشروعات المطلوبة فوراً تقدر بمبلغ ٢٤٥,٠٠٠ ج.م وتتوقع وزارة الداخلية إنجازها في الستين الحالية والقادمة ، لذلك اقترحت فتح اعتماد بصيغة سلفة بالقدر المذكور بدون فائقة منه ١٥٥,٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة الحالية والباقي وقدره ٩٠,٠٠٠ ج.م يدرج في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ على أن تستد هذه السلفة من الموردين المشار إليهما آنفاً .

وقد تناول كتاب الداخلية عدا ما تقدم كيفية الإشراف على تنفيذ المشروعات المشار ذكرها باموضوع إدارة وصيانة تلك المشروعات بعد تنفيذها وأشارت إلى أنها ، أي اللجنة ، ستبحث فيما بعد مسألة مصاريف الإدارة والصيانة وكيفية كبرها فإذا كانت الحكومة المصرية تتحمل شيئاً منها فإنه يحتمس من اعتمادات إدارة الحج .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح ورأت أنه يمكن تنفيذه بالرجوع إلى الاحتياطي دون حاجة لتوسيط الميزانية في هذا الموضوع وإلا رتب

(٦) تحدد موقعها إزاء الشروط بعد إتمامها .

(٧) في الختام تترضى على ما ورد في تقرير اللجنة من "إمكان توقيف الحكومة المصرية لعرض الصفقات في المستقبل" .

خاصاً - في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ أبلغتنا إدارة الميزانية في الداخلية صورة كتاب وزارة المالية المؤرخ ٦ مارس ومعها صورة كتاب سعادة بدوي باشا (المؤرخ ٢١ فبراير) والذي يقترح عدم إسكان وزارة الأشغال التعاقد على الأعمال المطلوبة إلا بعد الحصول بصفة رسمية على موافقة الحكومة السعودية على التصميمات واستيفاء المخابرات بالصيغة المهيئة في ذلك الكتاب .

سادساً - في ١٢ مارس سنة ١٩٣٨ أرسلت الداخلية ذلك لوزارة الأشغال .

سابعاً - في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٨ أرسل كتاب الحكومة السعودية المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ المتضمن رأيها في شأن الشروط إلى معالي وزير الأشغال .

ثامناً - في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ طلب معالي وزير الأشغال عرض موضوع إسكان توقيف الصفقات على مجلس الوزراء ليقترح ما يراه .

تاسعاً - في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على استقرار صرف الصفقات في المستقبل بعد إتمام مشروعات الإصلاح .

واللجنة تأمل أن يسير العمل في هذه الإصلاحات حتى تتحقق الأغراض التي طلب من أجلها فتح الاعتقاد في العام الماضي نظراً لما لا مآكن المقدسة عند المسلمين كافة من حرمة رأت الحكومة السابقة أن من الرعاية لها إياه ما تهتم من وسائل الإصلاح .

باب ٢ - مصاريف عمومية

ترجع الزيادة في هذا الباب إلى زيادة بنود مصاريف الانتقال وبدل السفر والنقل والأفذية والطيح والتوريدات العمومية في الديورات العام ومندوبة البوليس وإدارة الحج وإدارة الأقاليم والمحافظات .

أما السبب في ذلك فيرجع إلى عدم كفاية ربط بعض بنود المصروفات العادية وإلى زيادة عدد طلبة قسم الضباط والكوئيلات بمدرسة البوليس وما يستلزمه ذلك من زيادة في مخلف بنود المصروفات وبخاصة الأندية .

(٣) أن تقوم وزارة الأشغال بتخصير الإعمال وتنفيذها بالكيفية التي تراها مناسبة دون التقيد في ذلك بالقواعد المالية ودون الرجوع إلى أية سلطة أخرى سوى اللجنة للوافقة على تجاوز هذه القواعد .

(ب) الاستعانة من الحكومة السعودية من مسائل معينة وهي :

(١) قيام الحكومة المصرية بهذه الأعمال داخل أراضي الحكومة السعودية (لم تجر مكاتبات رسمية بين الحكومتين في هذا الشأن) .

(٢) منح كل التسهيلات والمساعدات لموظفي الحكومة المصرية ومقاوليها .

(٣) إعفاءهم من دفع رسوم المثلوث الخ .

(٤) إعفاء الأدوات والآلات الخ .

(٥) الاتفاق على كيفية استرداد الحكومة المصرية لتسليم الحكومة السعودية وما يوضع لذلك من شروط .

(٦) الاتفاق من الآن على كيفية إدارة وصيانة هذه الأعمال بتنفيذها .

ثانياً - في ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر قرار مجلس الوزراء بإعادة تشكيل اللجنة وتحديد أموريتها على النحو الذي رسمه وزير الأشغال .

ثالثاً - كتبت الداخلية لخاصة فيما يخص هذه الطلبات للاتصال بالحكومة السعودية وأرسلت إليها كل الأوراق بما فيها تقرير اللجنة السابقة المؤرخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣٧

رابعاً - جاء الرد من الخارجية مرفقاً به صورة رد الحكومة السعودية مؤرخاً ١١ مارس سنة ١٩٣٨ ووصل لوزارة الداخلية في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨

وفي هذا الرد يبين :

(١) موافقة الحكومة السعودية على القيام بمشروعات الطرق ومشروعات الماء والكهرباء كما ورد في تقرير اللجنة .

(٢) موافقة الحكومة السعودية على المساهمة بأقساط سنوية لا تقل عن ٢٠٠.٠٠٠ ج.م إلى أن يتم تسليط ١٤٥.٠٠٠ ج.م .

(٣) تبدي اعتراضات على كيفية التنفيذ وتحيل الأمر إلى ما سمي "لجنة الصناعات العليا" .

(٤) تبدي تحفظات بشأن مسؤولية الحكومة المصرية تجاه المقلولين .

(٥) تطلب إشراك "لجنة الصفقات العليا" مع مهتسي الحكومة المصرية في الإشراف على إنفاذ شروط المفاوضات .

باب ٣ - أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٦٥٠ ج. م. خصص منه ٥٠٠ ج. م. لشراء آلات لفحص أشرطة السينما و ١٥٠ ج. م. لترع ملكية قطعة أرض بجوار سكن مدير المنيوية .

وليس لجنة ملاحظات عن هذا الباب .

فرع ٢ - البوليس

جيب

فقد لهذا الفرع في مشروع ميزانيته ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١,٥٨٢,١٣٧

وكان مدجولاً في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ١,٥٤١,٠٠٢

زيادة قدرها » ٤١,١٣٥

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

زيادة	ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
جيب	جيب	جيب
١٩٧٢٦	١٢٠٦٧٨٣	١٢٢٦٥٠٩
١٩٥٧٩	٣٢٧٤٧٤	٣٤٧٠٥٣
١٨٣٠	٦٧٤٥	٨٥٧٥
٤١١٣٥	١٥٤١٠٠٢	١٥٨٢١٣٧

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات

بلغت الزيادة في هذا الباب ١٩,٧٢٦ ج. م. منها ٤,٥٥٤ ج. م. لرفع بعض درجات حكداري بوليس الأقاليم وتعميم وظائف مساعدي الحكدارين وإنشاء وظيفة مأمور ليندر بن سويف الذي أنشئ فعلاً ، ووظيفة معاون ثان ليندر المنصورة لانتدائه ، وإنشاء ٣٠ وظيفة يوزباشي لرياسة قط البوليس التي لها أهمية خاصة، لكثرة عدد البلدان التي تدخل في اختصاصها، وذلك تنفيذاً لرغبات برلمانية منكرة وتعزيراً للامن العام وتحسيناً لحالة البوليس .

وقد رأت الوزارة التدرج في تعميم مكاتب المباحث في فواصم المديريات ولذلك أنشأت هذا العام عدد ١١٠ (٣٠ يوزباشية و ٧٠ ملاحظ بوليس و ١٠٠٠ كونستبلات وصف صاكر وغيرهم) أدرج لها مبلغ ٩,٧١٠ ج. م. واللجنة توافق على ذلك حفظاً للامن .

وقد قامت الوزارة بإنشاء بندرين ، أحدهما في المحلة الكبرى والآخر في قنا لانتشار العمران وانتشار المحال التجارية والصناعية وفيها ، كما أنشأت قسماً ثانياً في شبرا تنفيذاً لاقتراح سبق أن قدم لمجلس النواب واستقر الرأي بعد البحث على الأخذ به .

وقد أنشأت الوزارة وظائف لأجل ٢٦٦ صف ضابط وصاكر تمزيقاً لقوات البوليس في الأقاليم ٣٠٠ غيرهم لتعزيز قوة مراقبة المياه في السويس و ١٣٣ عسكرياً وضرباً لتعزيز قوة البوليس الملكي في محافظة العاصمة ، وهذه القوة مينة فعلاً للوحدات وأدرجت في ميزانية هذا العام، لأن خدماتها أصبحت لازمة ومستعدة .

والجنة توافق على هذه الزيادة وترى عدم تعيين موظفين على الوحدات من الآن فصاعداً إلا لطرف طارئة ولأعمال مؤقتة .

هذا وتقوم وزارة الداخلية بالعمل على إحلال المصريين محل الأجانب في البوليس تدريجياً وفي مدى خمس سنوات كما نص على ذلك في المعاهدة .

وقد استغنى فعلاً عن ١١ ضابطاً و ١٢٠ كونستبل حل محلهم من المصريين ٣٧ دائمين و ٩٢٢ خارجيين عن هيئة العمل وقد تحقق بذلك وفر قدره ١٢,٣١٢ ج. م. ٠

باب ٢ - مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة قدرها ١٩,٥٧٩ ج. م. جاء أهمها في بنود مصاريف الانتقال وبدل السفر والمليوبات والتجهيزات والنشائر والإيجار والمياه والطبق وشترى الركائب كالآتي :

جيب

٢٩٠٠ في بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل .

وذلك نتيجة زيادة قوات البوليس سنوياً فزيد الرطب من ٥١,١٠٠ ج. م. إلى ٥٤,٠٠٠ ج. م. .

٩٩٢٠ في بند ٣ - مليوبات وتجهيزات وفخائر .

زيادة قوات البوليس وتوسيع أقسام مدرسة البوليس وشراء خيام لإيواء متوكفي الحريق والسيل .

فرع ٣ - الخفر

جنبه

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١,٢٩٢,٨٨٣
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ » ١,٢٧٥,٨٩١
بتخفيض إجمالي قدره ١٦,٩٩٢
ويرجع أهمه إلى حذف مبلغ ١٦,٠٠٠ ج.م الذي كان مدرجا في ميزانية
١٩٣٧ - ١٩٣٨ للأعمال الجبلية .
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع كما يلي :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩	مشروع ميزانية ١٩٣٩ - ١٩٤٠
		جنبه	جنبه	جنبه
٣١٣٢	-	١١٥٧,١١٦	١١٥٣,٩٨٤	باب ١ - ماهيات ومراتب .
-	٢١٤٠	١١٩٧,٧٦	١٢١٩,٠٧	باب ٢ - مصاريف عمومية .
١٦,٠٠٠	-	١٦,٠٠٠	-	باب ٣ - أعمال جديدة .
١٩١٣٢	٢١٤٠	١٢,٩٢٨,٨٣	١٢,٧٥٨,٩١	المجلة .
١٦,٩٩٢		صافي التخفيض .		

باب ١ - ماهيات وأجر ومراتب

جنبه

أدرج لهذا الباب في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... مبلغ ١,١٥٧,١١٦
وقدر له في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... » ١,١٥٣,٩٨٤
بتخفيض قدره ٣,١٣٢
وقد سبق لجنة أن تكلفت في ملاحظتها العامة عن قوة الحفر ووجوب
المنفعة بها .

أما اعتمادات هذا الباب فليس لجنة ملاحظات عليها .

باب ٢ - مصاريف عمومية

جنبه

فقر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١,٢١٩,٠٧
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... » ١,١٩٧,٧٦
بزيادة قدرها ٢١,٤٠
وتقع هذه الزيادة كلها في بند ٦ (اشتراكات الطيفونات) وذلك يرجع
إلى تركيب عدد تليفونية جديدة . بعض القرى وإلى تحويل بعض الخطوط
من فردية إلى مزدوجة .

وليس لجنة ملاحظات على اعتمادات هذا الباب .

جنبه

في بند ٥ - إيجار مياه وإنارة وغير ذلك .

قياما على متوسط المصروفات الفعلية في الثلاث
السنوات الماضية فيما يخص المياه وإنارة
وغيره ، أما الإيجارات فقد قلّت حسب
المصروفات الفعلية .

في بند ٧ - طيق ومشتري ركائب .

لارتفاع أسعار الشير بالنسبة لتقدير العام الماضي
ولشراء ركائب .

وليس لجنة ملاحظات على اعتمادات هذا الباب .

باب ٣ - أعمال جديدة

جنبه

فقد لهذا الباب في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٨٥٧٥
وكان مدرجا له في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ٦٧٤٥
بزيادة قدرها ١٨٣٠
وفيما يلي بيان بهذه الأعمال :

ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٧	مشروع ميزانية ١٩٣٩ - ١٩٤٠	جنبه
		جنبه
١٠٠٠	١٠٠٠	تركيب حثثيات للحريق في مدينة القاهرة .
١٣٥٠	٥٥٠	تركيب الحام للحريق بمدينة الإسماعيلية وبور فؤاد .
-	٣٦٠٠	شراء ثلاث سيارات إطفاء لفرقة مطافئ مدينة القاهرة بدلا من القديمة .
-	١٢٠٠	شراء سيارتين لإغاثة لفرقة مطافئ مدينة القاهرة بدلا من القديمة .
-	٢٠٠٠	شراء ٤٠ موتورسيكلا لمراقبة حركة المرور في الطرق العمومية بدلا من القديمة .
-	٢٢٥٠	شراء فلايك لمدرية أسوان .
١٣٣٠	-	إدخال نظام الإنذاعة اللاسلكية في بوليس مدينة القاهرة .
٢٥٠٠	-	استبدال لنشات فير صالحة للاستعمال .
٦٧٥٠	-	شراء قطعة أرض مجاورة للوقع الذي سبني عليه قسم باب الشعربة .
٦٧٤٥	٨٥٧٥	المجلة .

وليس لجنة ملاحظات على اعتمادات هذا الباب .

فرع ٤ - مصلحة السجون

بنج
قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٤٤٦,٧٥٦
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٤٣٥,٨٨٩
زيادة إجمالية قدرها ١٠,٨٦٧
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة كالآتي :

تخصيص	زيادة	ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
بنج	بنج	بنج	بنج
-	٢٠٧	١٨٢,٩٧٦	١٨٣,١٨٣ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
-	١٠,٧٦٠	٢٥١,٥٣٣	باب ٢ - مصاريف عومية .
١٠٠	-	١٣٩٠	باب ٣ - أعمال جديدة .
١٠٠	١٠,٩٦٧	٤٤٦,٧٥٦	الجملة .
صافي الزيادة .			١٠,٨٦٧

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

بنج
قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١٨٣,١٨٣
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ١٨٢,٩٧٦
زيادة قدرها ٢٠٧
وترجع هذه الزيادة إلى تميز رتبة فوكات خفر السجون بإنشاء ٥٠٠ صفا
ومساركة وهذه القوة كانت معينة على الورقات .
وليس لجنة ملاحظات على اعتمادات هذا الباب .

باب ٢ - مصاريف عومية

بنج
قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٥١,٥٣٣
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٢٥١,٥٣٣
زيادة قدرها ١٠,٧٦٠
ويرجع أهم هذه الزيادة إلى ما يأتي :

بنج
٤,٣٩٧ ر. بندي - أغذية .
وذلك زيادة عدد المساجين .
٧,٨١٠ ر. بندي ٦ - توريدات عومية :
وذلك لزيادة مقادير الخانات التي تشق في تشغولات اللازمة
لصالح والأفراد .

بنج

فرع ٨ - مكافآت :

وذلك بسبب صرف مكافآت الصناعة والنفوق وحسن
السلوك إلى الأحداث لتسكين النلبان من الحصول على
رأس مال يساعدهم على العمل في مضار الحياة بعد الخروج
من الإصلاحية .

وليس لجنة ما تلاحظه على اعتمادات هذا الباب .

باب ٣ - أعمال جديدة

بنج
كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٣٩٠
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ١٢٩٠
بتخصيص قدره ١٠٠
وذلك لشراء عدد آلات ومركبات يورش المصلحة .

وقد بحثت اللجنة مسألة توفير المياه الصالحة للشرب لتيان أبي زعبل
محافظة على صحة الموظفين والعمال والمساجين الذين يبلغ عددهم حوالي ٥,٠٠٠
نفس ، بإنشاء مرشحات ، فخلصت أن مصلحة السجون انفتحت مع مصلحة
السكك الحديدية على قتل المياه الصالحة للشرب إلى جهة أبي زعبل ،
وبذلك أمكن تخفيض الضريبة التي يحمي بالموظفين والعمال والمساجين
في هذه الجهة ، وذلك حتى تنتهي الحكومة من بحث إنشاء الجهاز النهائي .
وبناء على ما تقدم تزيو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات أبواب
هذا القسم كما أقروا مجلس النواب وهي :

فرع ١ - ديوان العموم ومضالح أخرى

بنج
٤٩,٤٩٩ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
٣٦٢,٧٠٠ باب ٢ - مصاريف عومية .
٩٥٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٢ - البوليس

بنج
١,٢٣٦,٥٠٩ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
٣٤٧,٠٥٣ باب ٢ - مصاريف عومية .
٨,٥٧٥ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٣ - النفر

بنج
١,١٥٣,٩٨٤ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
١٢١,٩٠٧ باب ٢ - مصاريف عومية .

فرع ٤ - مصلحة السجون

بنج
١٨٣,١٨٣ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
٢٦٢,٧٨٣ باب ٢ - مصاريف عومية .
١,٢٩٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

السكبر البرلماني
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد المنفاري حيد ربه

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية -
المصروفات - قسم ٧ "وزارة المعارف العمومية"

(المقر: حضرة الشيخ الحرير على كمال حيثه بك)

ملاحظات عامة

وزارة التربية والتعليم مهمتها معروفة ، وهي مهمة شاقة ومشعبة ، وعلى جانب عظيم من الخطورة ، وعليها وعلى قيامها بمهمتها على الوجه الأكمل يتوقف رقي البلاد .

ولهذا فإن لجنة المالية يجلس الشيوخ والنواب عند تقديم تقاريرها في كل عام تضطرون إلى معالجة ما تابسه من مواضع الضعف وما تلاحظه من النقص .

وتدور المناقشات دأما حول سياسة التعليم وما يحس طرقه وبرأجه وحالة الموظفين والمدرسين والنظار والطلبة والتلاميذ .

وفي الواقع أن هذه الوزارة تجمع عددا وفيرا جدا من الموظفين والمدرسين من جهة ، ومن أبناء البلاد من جهة أخرى . فالعناية بها هي عناية بجميع هؤلاء . فالعناية بشأن هذه الوزارة هي عناية بشأن أكبر طبقة متمثلة أو آخذة في سبيل التعلم وبشأن الأقاليم الذين لم اتصال بهذه الطوائف الكثيرة .

لذا أحسنت القيام برؤيتها على الوجه المرضي كان في ذلك مكسب عظيم للأمة .

لهذا فإن الحكومات المتعاقبة والبرلمان لم ينفلا على هذه الوزارة بالإعتمادات المطلوبة بل طالما طلبت لها المزيد .

وستناول اللجنة في تقريرها هذا أهم ما تصبو إليه البلاد من حيث التربية والتعليم ويتلخص ذلك في الموضوعات الآتية :

(أولا) سياسة التعليم العالي .

(ثانيا) سياسة التعليم العامة واللاامركزية .

(ثالثا) التعليم الإلزامي .

(رابعا) التعليم الحر .

(خامسا) ضعف الطلبة العام وعلى الخصوص في الفئات حتى اللدنة العربية وانحط العربي .

(سادسا) التربية البدنية .

(سابعا) الحالة الصحية .

(ثامنا) تعليم البنات .

أما التعليم الجامعي فستتركه الآن مرجعين البحث فيه لوقت عند نظر ميزانية الجامعة .

جلسة يوم الأربعاء ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٣ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية - المصروفات
قسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" الفرع ١ "ديوان العموم والجيش"
الباب الرابع "مصاريف الجيش في السودان"

(المقر: حضرة الشيخ المحترم أحمد الهادي بك)

أصدر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٢ يولية سنة ١٩٣٨ قرارا برز التقرير المرفوع إليه عن مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وذلك فيما يتعلق بالسباب الرابع "مصاريف الجيش في السودان" من الفرع ١ "ديوان العموم والجيش" ويبلغ الاعتماد المقدّر لهذا الباب ٥٠٠.٠٠٠ ج.م. يقابله مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

وتنفيذا لقرار المجلس اجتمعت اللجنة يوم ١٣ يولية سنة ١٩٣٨ وبجست موضوع هذا الاعتماد وانتهى فيه رأيها إلى ما يأتي :

بناء على تصريح معالي وزير المالية بالتبعية بجلسته مجلس النواب المنعقدة في ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ وهو التصريح الذي يفهم منه أن هناك اتفاقا عقد ما بين الحكومة المصرية والحكومتين البريطانية والسودانية فيما يخص مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ج.م. وهو أنه لما كانت هذه الاعانة تدفع مقابل نصيب مصر في الدفاع عن السودان منذ خروج الجيش المصري منه "فالحكومة المصرية تحفظ لنفسها بالحرية التامة في وقف هذه الاعانة عند عودة الجيش المصري إلى السودان" على أنه إذا قررت الحكومة المصرية اتخاذ مثل هذا الإجراء فانها تعطي مهلة مقبولة للحكومة السودانية لكي تتمكن من إعادة النظر في برنامج مصروفاتها لمواجهة الحالة الناشئة عن ذلك الإجراء .

تري لجنة المالية بالإجماع اعتماد مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ج.م. في ميزانية هذا العام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ على أن تقوم الحكومة المصرية فوراً بإبلاغ حكومة السودان وفقاً للاتفاق المتقدم أنها بعد إلغاء مثل الإعانة في هذا العام وفقد ٧٥٠.٠٠٠ ج.م. تتوى وقف باقي الإعانة في ميزانية السنة المالية المقبلة ١٩٣٩ - ١٩٤٠

وتتشرف اللجنة برض رأيها هذا على المجلس رجاء التكرم بإقراره ما

السكّير البراني رئيس اللجنة

أطون الجليل محمد المنزلي حذوبه

سياسة التعليم العامة واللامركزية

لإيجاد في أن وزارة التربية والتعليم تخبط كثيرا في سياستها العامة ، ففي عام واحد تقريرا نرى تغييرا وتبدلا في البرامج وزيادة في عدد سني الدراسة وإنشاء بعض الشهادات ثم الرجوع إليها ثم العلول عن كل هذا إلى خطة جديدة ثم إنشاء شهادات جديدة ، وهكذا مما يوجد اضطرابا في سياسة التعليم غير محمود الأثر والنتيجة .

ولا نظن أن مثل هذا الأمر مثيلا في البلدان الأخرى ، فهذا الاضطراب ضار جد الضرر خصوصا بدولة ناشئة من أشد ما يحيا فشر الثقافة والتعليم وهو الأمية .

والذي نقتحه هذه اللجنة دواء لهذا المرس المضال هو إنشاء مجلس أعلى للتعليم لا يضم فقط بعض كبار موظفي هذه الوزارة بل بعض الرجال المعروفين بثقافتهم الخاصة وبعض رجال التعليم في المدارس الأجنبية كالمدارس الإنجليزية ومدارس اليسيب والفريزر والجزويت إذ لا يتكرها هؤلاء من التقدم الرافعة في شؤون التعليم .

وإذا كنا في العهد الماضي قد أبت علينا كرامتنا أن نشر بمثل هذا الاقتراح فلما الآن وقد دخلنا في دور جديد وشعرا بأجاء استقلالنا فلا غصاصة علينا في أن نستعين بالكتاب الأجنبية حتى نستفيد من خبرة الغير ونجابهه . وإذا كانت الحكومة في مساهلتها المالية والاقتصادية تضم بين أعضاء المجلس الاقتصادي الأعلى ذوي الكفايات المتنازعة من أعضاء المجالس الأجنبية فلا مانع يمنع أن نتخذى وزارة المعارف العمومية بهذا المثل في تكوين مجلس المعارف الأعلى .

ولعلنا نجد هذه الفكرة تخرج إلى حيز التنفيذ بعد أن طال عليها الأمد .

ومن المسلم به أن مبدأ المركزية ضار بأبغ الضرر وفي الواقع إذا تركت لرئيس العمل في منطقة من المناطق حرية التصرف في بعض شؤون عمله فإنه يشعر بمسئولية أكبر ويعمل إنتاجه بإتقان ما هو مكلف بإتقانه به لأن الشعور بالمسئولية فيه كل الخير السامع ولرب العمل أي للوظف والحكومة . إذ يزيد قدر الموظف وجاوشاته ويحس أنه إذا أحسن ظهرت نتائج عمله الحسنه وإن أحمل كان إسهاله ظاهر الأثر .

أما الحل من سلطته ومن حرية تصرفه واضطراره إلى الرجوع إلى رؤسائه في إبط الأمور فإن ذلك مما يخلق فيه روح التواكل والإهمال . وهذه أمور بليغة الأثر في حسن الإنتاج .

وإذا كانت هذه الفائدة صحيحة فيما يتعلق بسياسة الإدارة عامة ، فهي أصح ما تكون إذا طبقت على نظام مدارس وزارة المعارف العمومية وهم منشرون في مختلف جهات المملكة المصرية .

وقد جرت وزارة المعارف العمومية على قاعدة المركزية في شؤونها كافة فظاهر المدرسة حتى الثانوية مفيد بشئ القليود فهو لا يستطيع أن يتصرف

في أمر من الأمور إلا بترخيص من الوزارة مع أن ناظر المدرسة لم يصل إلى مثل وظيفته إلا بعد خبطة طويلة وممارسة لهمة أكسبته حكمة وعبرة .

فمن غير المفهوم ألا يعطى سلطة واسعة تكسبه الاحترام الواجب له أمام مرعوبيه وتحقق فيه روح النشاط والشعور بالمسئولية .

والجنة تشجع الفكرة التي بدأت بوادها عند معالي وزير المعارف الحالي على ما ذكرته الصحف من رغبة في إلقاء عبء المسئولية على نظام المدارس في شؤون مدارسهم الإدارية بدون رجوع إلى الوزارة . ويظهر أن فكرة المركزية متغلطة في وزارة المعارف العمومية من قديم . ويظهر تأثير هذه الفكرة في تقارير البنان أو الرؤاء الذين يشيرون على الوزير بشأن جديد في شؤون الإدارة في هذه الوزارة حتى عندما يفكر في عدم تركيز أعمال الإدارة في الديوان العام ، إذ يشيرون باتباع طريقة من مقتضاها خلق إدارات جديدة في جميع مناطق القطر وتعيين مراقبين في هذه المناطق تكون مهمتهم إدارة جميع شؤون التعليم في المنطقة .

ويكون لهذه المراقبة الجديدة في المنطقة سلطة واسعة وتؤلف من مساعدين فنيين وكبة وسكريريين وسعاة الخ .

وهذه الفكرة ظاهرة الضرر تنتهي الحال فيها بإيجاد وزارات معارف صغية في كل مديرية أو في كل منطقة تمل يد الرؤاء المسؤولين وهم نظام المدارس أكثر من الآن ، وقد جربنا سياسة على يد الرؤاء . ورأينا نتائجها المسالمة أمانا ويكني أن ليس لنظام المدارس في العهد الحاضر ما كان لم يماضي من هبة واستسلم مع أن أساس نجاح فصل هو أن يكون لرئيس السلطة التامة والكلفة التي لا ترد فيها يشرف عليه من أعمال إدارته الداخلية .

ولنضرب لذلك مثلا مسألة المجانية ، فلا شك أن ناظر المدرسة أقدر من وزاري المعارف العمومية فيما يتعلق بمدرسته على معرفة التلاميذ الذين يستحقون الإعطاء من المصروفات لتوفهم مع قلة ذات يدهم . ولو ترك هذا الأمر للناظرين سواء لما وقتت المهازل التي تقع بين حين وحين في قبول طلبات المجانية ووصل أمرها إلى دوائر القضاء ، ولما قبل بالمجان أبناء بعض كبار الموظفين وبعض الأغنياء ، وما ذلك إلا لأن الناظر يحاسب نفسه ويشغى حساب وزارة المعارف العمومية له .

وترى اللجنة أنه يكتفى أن تضع وزارة المعارف العمومية المبادئ العامة وتكلف نظام المدارس بتطبيقها .

ولا يغوت لجنة المالية أن تشير (ونحن بصدد الكلام من المجانية) بأن يكون أساس طلبات المجان التبرع مع الفقر . فلا يقبل ابن غني تابع . ولا يقبل فقير لمجرد فقره بل لتبرعه لأننا إذا ساعدنا ابن الفقير الذي ليس حننه شيء من التبرع على التعلم بالمجان في مختلف مراحل التعليم لا نكون عملا شيئا لمصلحته ولا لمصلحة المجموع ، إذ لا يضر الفقير أن يتعلم صناعة أو يشتغل بمهنة تناسب بيئته . بينما يجني عليه إذا ساعدناه على التعلم الابتدائي ثم الثانوي والثالثي مع ضعف استعداده وقلة مواهبه .

إذا بذل لها بعض ما تصرفه الوزارة على التعليم الابتدائي لكانت النتيجة خيرا ، ولرفع عن كاهل الوزارة عبء تحليل وعرض كاهل الميزانية مبلغ جسيم يتكلفه هذا التعليم .

وقد دل الإحصاء على أن (طالب من المدارس الابتدائية يكلف الوزارة ٢٤ جنيتها في السنة ، وبما أنه يدفع في الرحلة حوالي ٨ جنيهات بل أقل .) إذ مصروفات التلاميذ تتراوح بين ١٠ و ٣ جنيهات في بعض بلاد الوجه القبلي (فكان خزانة الدولة تتفق من الأموال العامة ١٦ جنيتها على التلميذ الابتدائي ، فإذا أرادت الوزارة أن تساعد المدارس الابتدائية بلغ ما تحمعه للمدارس أحوه من التلميذ مبلغ جنيتهين أو أكثر قليل ، وقد ورد في مشروع الميزانية عن قسم ٧ " وزارة أمداد المصومية " في الصفحة ٢٠٧ أن عدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٢٩,١٣٦ طالبا تتفق عليهم من عنده فوق الرسوم المدرسية التي تقاضاها منهم حوالي ٤٧,٠٠٠ ج . م ، ولا بدري هل يدخل في هذا المبلغ تقدير إيجارات الباني العامة التي يشغلها كثير من المدارس الابتدائية أم لا .

والجنية تضع تحت نظر المجلس ما تنفقه وزارة المعارف المصومية على التلاميذ الذين يتعلمون بالمدارس الحرة وما تنفقه الخزانة العامة بالنسبة لهم .

ورد في الصفحة ٢٠٠ من مشروع ميزانية تحت بند الإعانات للمدارس الحرة أن الوزارة تدفع ٥٠ ٠٠٠ جنيه لتعليم حوالي ٣٠٠٠٠ تلميذ تلاميذ المدارس التي تحت الإعانة - والجنة . وعما هذا الفرق الهائل بين ما تنفقه الوزارة على تلاميذ يتعلمون بمدارسها وتلاميذ لم نصيب في الأموال العامة إلا أنهم يتعلمون بمدارس حرة ، مع أن هذه المدارس (المدارس الحرة) خاضعة لمراقبة وزارة المعارف المصومية وتفتيشها حتى في امتحان النقل من سنة إلى أخرى .

فكان أوزارة تتفق على تعليم حوالي ٦٠٠٠٠ تلميذ بالمدارس الابتدائية أميرية و- ٤٧٠٠٠ + ٦٥٠٠٠ = ١١٢٠٠٠ جنيه للبنين فقط ، فلو أنها تخلفت عن هذا التعليم الخاص للبنين فقط ودفعت إعانة لكل تلميذ أروعة جنيهات بدلا من اثنين لكانت الخزانة العامة وفر من هذا قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه وهو مبلغ جسيم من فرع واحد من فروع التعليم لا يضر البلاد شيئا ، بل يفيدها وضعه في يد الأفراد .

ولم يبق عن دفع الجنية الفارق الموجود بين أبلية بعض المدارس الأميرية والمدارس الحرة وبمد المظاهر الأخرى ، فإن كل هذا لا يساوي أن تنفق الأمة سنويا حوالي ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، خصوصا وأن بعض المدارس الحرة ما هو أحسن وأكمل من بعض المدارس الأميرية .

كما أنه لا ينبغي أن عمل ناظر المدرسة وموظفيه يكون أكل وأثم إذا روعي في ذلك المصلحة التي تدفع بالفرد إلى النشاط والاقتصاد إلى الحجة الواجب ، فناظر المدرسة الحرة لا يعطى موظفيه علاوات دورية ولا يترك المدرسين يرضون للتلاميذ بالدروس المحصورة لأن مصلحته تنمو للاقتصاد بدلا من الإسراف الذي تتعرض له مصالح الحكومة دائما .

التعليم الإلزامي

هذه هي مشكلة المشاكل والمعضلة الكبرى إذ لا شك أن التعليم الإلزامي لم يأت بالفائدة المرجوة ، فقد كان المأمول أن هذه الأموال التي تنفق عليه تأتي بأبنع الثرات تنفوز البلاد بمحو طر الأمية فيها ومطابقة جيش الجاهلية حتى يتخلو عن هذه الديار . ولابد أن يكون هناك عيب يجب العمل على إصلاحه . ولكن ماهو هذا العيب وفي أي موضع من المشروع يوجد ؟ هذه هي مهمة وزارة التربية والتعليم .

قد يكون في المعلمين وطريقة انتدابهم ، أو في انتداب القرى التي تنشأ فيها مدارس هذا التعليم وعدم استعداد أهلها للتعليم . وقد يكون في قلة العقوبة التي يجازى بها من يخالف القانون . وقد يكون في كثرة مشاغل وزارة التربية وعدم توجيه العناية الكافية لهذا النوع من التعليم ، وقد يكون لكل هذه الأمور جمعة .

ولا ترى اللجنة ما يمنح وزارة التربية من عقد مؤخر يحضره أناس مينوون للتداول على حل هذه المشكلة بحيث تسمح فيه بخلف الآراء حتى من المعلمين الذين مارسوا هذا التعليم مدة طويلة ليدلو بأرائهم في سبب عدم نجاح هذا المشروع الذي كانت تأمل البلاد من ورائه الخير الكثير .

والجنة تأمل من وزارة المعارف المصومية أن تضع المسألة موضع العناية ، ولعل الكلام على التعليم الحر ما يلقى بعض الضوء على هذه المشكلة .

التعليم الحسبي

التعليم الحر الذي يقوم به بعض الأفراد من رجال التعليم في المدارس الحرة تجب العناية به وتشجيعه والأخذ بيد القائمين بأمره ، هذا مع شدة المراقبة في تنفيذ قانون التعليم الحر .

وهذا التعليم يكاد يكون مقصورا على التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي . ولا ننكر أن وزارة التربية تهتمت في سبيل العناية بهذا التعليم وتشجيعه ولكن مجال العمل أمامها لا يزال واسعا .

فالواجب أن تضع الوزارة برنامجا لها يؤدي إلى التخلص من التعليم الابتدائي في القريب المجال والتخلص من التعليم الثانوي في المستقبل القريب ، على أن تنفذ هذه السياسة بنشاط ودأب مستمر .

إن أهم ما يجب أن تنفي به الوزارة هو التعليم الأقل أو الإلزامي الذي يؤدي إلى نحو الأمية عموما شاملا . والتعليم اللقي لضروره ضرورة أولية . والتعليم الجامعي لسمه قدرة الأفراد على القيام به مع ضرورة لشر الثقافة العالية التي لا غنى لدولة مستقلة تتجاهد في معترك الحياة لتتروا مقامها بين الأمم الراقية .

أما التعليم الإلزامي ففي استطاعة الأفراد أن يقوموا به ، وهم فلا قانون بالجبره الأعظم منه الآن . وإن في نتائج بعض المدارس الحرة ما يدل على أنه

والجنة تأمل كل الأمل أنت تمنى وزارة المعارف العمومية بهذا الأمر جد العناية لأن نجاح الطلبة واجتيازهم الامتحانات العامة وهم بهذا الضعف أمر لا يحسن السموت عليه فإن اللجنة من أهم عناصر استقلال الأمم وأهم مقومات قوتها .

وعلانا اليقين أننا سنفى أثرنا لتحقيق هذا الرجاء في هذه السنة الدراسية المقبلة ولو بإدخال تحريجي كلية الآداب لتدريس هذه اللغة كتجربة ، فمن المحتمل جدا نجاحها ، كما نرجو اللجنة ملحة أن يبنى ضمن الخطط سواء في ذلك الخطط الإفرنجي أو الخطط العربي .

ولا يظن أن هذه الملاحظة لا تستحق التلويح فإن الخطأ فوق إحقاقه يري فوق الطالب ويسود الإحباط والنظافة ، لحسن الخطط عظيم الفائدة خصوصا لهذا الجيش الجرار من الطلبة الذين يطالبون عملا ولا يحدونه . فإن الخطأ يصاحبه كثيرا على أن يعلوا الوظائف الكتابية في الأعمال الحرة وقد يكون حسن خط الموظف سببا في تقدمه .

والجنة تطالب بالعناية بهذا الفن جد العناية ولو بزيادة الدروس المخصصة وتدريبه في فرقة أعلى من الفرق الحالية .

ومما يلاحظ أيضا صدور بعض حركات التقلبات بين المدرسين في خلال العام للمدرسين مما يضطرهم له سير الدراسة في المدارس إذ يحدث الثقل بعد أن يكون المدرس قد أخطأ لنفسه خطة في العمل مع تلاميذه ودرس حالتهم وقطع معهم شوطا في المواد التي يدرسها لم يأنها ما يجهل مدرس جديد اضطر أن يبدأ منهم من حيث تركهم المدرس السابق ، وفي هذا ضرر يحسن سير التعليم . ولهذا ترى اللجنة أن تقوم وزارة المعارف العمومية بإجراء التقلبات بين المدرسين في خلال السنة المدرسية وفي وقت مبكر منها حتى يستطيع كل مدرس أن يرتب حياته على مقتضى وظيفته الجديدة .

التربية البدنية

إن البلاد في عهدها الجديد يجب أن تمنى رجال المستقبل من حيث التربية البدنية ، فيجب أن يوضع جميع التلاميذ والطلبة لنظام في التربية البدنية أشبه بالجندية وألا يبقى من دروس التربية البدنية والألعاب المختلفة كالكرة وألعاب القوسية أحد من الطلبة ليتكون صفنا شباب نشيط مله برديه رجولة وشهامة وبطولة ، ولكن ينشأ هذا الجيل وقد تحمل بسببه الصفات . إننا في مضمار الحياة ، كأمة ناضجة نرى حولنا جميع الأمم تمنى عناية تامة بطلانها وشباب مدارسها . فالحاجة كفاح والأمة المعصية أقدر على البقاء والبقاء في هذا الميدان .

وإن بلدتنا الحالية لاتستأمن التقدم لحسن الشيوخ الموقر برهله ألا يحفل باحتياج المبالغ التي يكون الفرض منها بت روح الشجاعة والرجولة والامتداد على النفس في الفتن والحسنة . وهي لهذا الفرض تقو تجلس التواب على مارتة من إدراج مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لتحقيق هذه الناية .

على أنه يجب ألا يغوت المعترض أن في العمل بما تقترحه اللجنة ما يشد أزر المدارس الحرة بسبب زيادة الإعانة إلى مثلها من جهة ، وبسبب الزواج الذي يصيب هذه المدارس من جراء تحول تلاميذ المدارس الأميرية إليها .

وسيكون عند الوزارة من مواد قانون التعليم المرابطات فيها في شدة مراقبة هذه المدارس والتشدد في هذه المراقبة بعد ترتيب الإعانة الجديدة التي ستفيض خيرا وبركة من هذه المدارس مما يقوى عزائم القاعين بالأمر فيها . ولا مانع من الوزارة من التدخل في شؤون هذه المدارس فيما يتعلق بتعيين المدرسين الأكفاء وترتيب المهام اللازمة بكفاءتهم وكفايتهم .

هذا بخصوص البنية ، أما في تعليم البنات فإن الوزارة تتفق من منعتها فوق المصاريف حوالى مشرين جنبها سنويا لكل بنت في المدارس الابتدائية .

في التعليم الثانوي ، والجنة ترى احتياج مثل هذه الخطة ولكن مع التردد وإثبات لما يتطلبه هذا النوع من التعليم من تكاليف باهظة كعامل الكيماة والطليعة . وكفايات المدرسين وغير ذلك .

والجنة تعتقد أن تنفيذ هذه السياسة بخصوص التعليم الابتدائي سيعرف من قدر المدارس الحرة ويساعدها على الارتقاء بالتعليم الثانوي أيضا . ومنه الترقى تعمل عملها في جميع نواحي هذا الوجود .

ضعف الطلبة العام

هذا الضعف واضح للعيان ، خصوصا في اللغات الأجنبية وقد تسرب إلى اللغة العربية نفسها .

والجنة تعتقد أن منشأ هذا الضعف عدم العناية الكافية باللغات ، وهي ترى أن يزداد عدم الدروس في اللغات وأن ترفع نسبة النجاح فيها لتكون عناية الطلبة بها أكثر مما هي الآن ، وبخاصة اللغة العربية لأنها لغة البلاد وهي اللغة التي تدرس بها جميع المواد ، ولهذا فلا ترى اللجنة أي فاع يدعو لهذا الضعف الظاهر في هذه المادة .

إن الضعف في اللغة العربية لا يبدو أن يكون مرجعه إلى أحد سببين وهما برامج دروس اللغة وعدم كفاية المدرسين أو عدم كفايتهم للتدريس . فأننا كان المدرسون أكفاء للتدريس . وكان البرنامج وانما شائنا فيها أن نعرض الطلبة في هذه اللغسة حتى الناجحين منهم والذين يجوزون درجات جديرة بالاعتماد ؟

وترى اللجنة أنه لا بد من البحث الجدي لتقرير الوسائل الفعالة للتبويض بالتعليم إلى مستوى أرفع ، ولا يفتى أن الأسباب التي أدت إلى هبوط هذا المستوى كثيرة ومنه الوزارة عنها أنظر اليقين فهي ترجع إلى البرامج نفسها وكثرة التغير والتبدل فيها وترجع إلى حالة المدرس واستعداده للثقاق ومجالاته النفسية ، وترجع إلى التعليم نفسه وعدم انصرافه إلى الدروس والمذاكرة دون غيرها وترجع إلى العلاقة بين المعلم والمتعلم .

فرع ١ "ديوان العموم والتعليم العام"

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٤,٢٨٣,٣٣٩
وكان مدفوعا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ٣,٨٨٢,٣٣٦
زيادة إجمالية قدرها » ٤٠٠,٩٠٣
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة كما يلي :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٤٣٢٥٧	-	٢٨٥٣١٩٩	٢٣٠٩٩٤٢	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
-	٩٨٢٩٦٤	٩٨٣٥٨٣	١٩٦٦٥٤٧	٢ - مصاريف عمومية .
٣٨٨٠٤	-	٤٥٥٥٤	٦٧٥٠	٣ - أعمال جديدة .
٥٨٢٠٦١	٩٨٢٩٦٤	٣٨٨٢٣٣٦	٤٢٨٣٣٣٩	الجملة .
٤٠٠٩٠٣	صافي الزيادة .			

هذا بخلاف ٢٤٧٣٤٥ ج.م وهي الاعتمادات المدرجة ضمن ميزانيات
المصالح الأخرى المنصرف منها في شؤون هذا الفرع ، وأهم هذه الاعتمادات
مبلغ ١٢٤١٨٥ ج.م للعائات و ٥١٥٥١ ج.م للطلوبات التي طلع
في المطبعة الأميرية و ٤٦٦٠٠ ج.م للباب و ١٥٤٧٦ ج.م للبريد .

باب ١ "ماهيات وأجر ومرتبات"

كان مدفوعا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٣,٨٨٢,٣٣٦
وقدر له في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ » ٣,٨٠٩,٤٤٢
بتخفيض قدره » ٥٤٣,٢٥٧

وقد جاء في مذكرة المهندسة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء
أنه "تفدينا القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتعليم الأولى ثم تحويل
المدارس الأولية (المكاتب العامة) التي تديرها وزارة المعارف العمومية في دوائر
مجالس المديرية إلى تلك المجالس اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ وقد
ترتب على ذلك تخفيض الباب الأول بمبلغ ٧٥٦٤٠٠ جنيه قيمة ماهيات
مستندى للمدارس المشار إليها على أساس المتوسط ، ولكن هذا التخفيض
صوري إذ أدرجت مصاريف هذه المدارس بصفة إمانة لمجالس المديرية
ضمن بند الإعانات في الباب الثاني ، وقد سجلت هذه الإعانة بمبلغ ٨٢٦٠٠٠ جنيه
وفلذلك على أساس مصروفات المدارس الحالية التي سالت للجائس مضاعفا إليها
بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مصاريف الفصول الجديدة اللازمة لتوسيع نطاقها ،
و ٧٣٠٠٠ جنيه قيمة تكاليف تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ فبراير
سنة ١٩٣٨ بشأن كادر المعلم الأول " .

الحالة الصحية

يسمى اللجنة أن تضطر لذكر الحالة الصحية في المدارس بما لا يسر
كثيرا . وقد يكون مرجع هذا إلى الكثيرين من الأمراض المتوطنة في البلاد
التي تصيب الكثيرين من التلاميذ الذين لا يستطيعون معالجتها .

والجنة تقترح أن يضم القسم الطبي بوزارة المعارف العمومية إلى وزارة
الصحة العمومية لأنها هي الوزارة التي تهتم على الصحة العامة ولما من رجاله
الغنيين ما يكفي لتحقيق الغرض من إصلاح الحالة الصحية في المدارس .

وقد تراه لجنة أن بعض مدارس البنات التي تحوى أعضاها داخلية
لا يوجد به طيبة تقي ولو بطالبات القسم الداخلي وتكتفى الوزارة بوضع
ممرجة لا تفيد شيئا .

فإذا كان من المتصور في مثل هذه الحالة وجود عدد كاف من الطبيات
فلا أقل من أن تكلف إدارات مثل هذه المدارس بإرسال الطالبة الممرضة
إلى الطبيب الاختصاصي وتقوم بدفع أجره مقابل تحصيله من ولى أمر
الطالبة كما هو الحال في البلاد الأوربية وفي معاهد التعليم الأجنبية في مصر .
وعلى كل فالعمل في هذا الباب واسع المجال ويكتفى اللجنة لفت النظر
إليه .

تعليم البنات

لا شك أن البلاد خطط خطط واسعة في تعليم البنات ، والجنة تستحث
وزارة المعارف العمومية للتوسع في التعليم النسوي على العموم وفي العلوم
المتصلة بالتدبير المنزلي على الخصوص ، وإلا كثرت من مدارس هذا الفن
لما فيه من المنفعة ، ونحن في أشد الحاجة إليه .

أما التعليم التقني العالي ، فلا تشتر اللجنة بالتوسع فيه ، لأنه يحمل الخزانة
العامة تكاليف باهظة ولا يقبل على هذا النوع من التعليم إلا الفيليات من
بنات الأغنياء .

ولنضرب لذلك مثلا : كلية البنات برمل الإسكندرية وبها عدد قليل
من الطالبات موزع على تسعة فصول ، وقد تراه لجنة أن بعض الفصول تحوى
ثلاث طالبات ، وهذه للمدرسة تكلف ميزانية الدولة ما يزيد على عشرة آلاف
جنيه ، أى أن تكاليف الطالبة تزيد على المائة جنيه بكثير .

فن العادلة أن تساهم الطالبة بتسديد وافر في هذه التكاليف أو يحصل
الاستثناء من مثل هذه المدارس .

وزارة التربية والتعليم

ترافق هذه اللجنة على إطلاق اسم "وزارة التربية والتعليم" على "وزارة المعارف
العمومية" فلفظ ألحق الأسماء لها ما أكثر تحقيا مع رسالتها في العهد الجديد .

وفيا على بيان هذه الأعمال والاعتبارات المخصصة لها :

جبه

٤٢٥٠ تكاليف ترجمة معاني القرآن الكريم .

٥٥٠ باقى هفتات الكتب التبعية الخاص بالعيد المئوي لوزارة المعارف
المومية .

٥٥٥٠ لاستكمال الأجهزة والملايكات بمدرسة الهندسة التطبيقية .

وقد رأت اللجنة إدراج ٦٦٠٠ جنيه في هذا الباب لتوسع نطاق الحياة
الرياضية كما أشير إلى ذلك سابقا .

فرع ٢ "مصلحة الآثار المصرية"

جبه

قدر لهذا المصلحة في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٦٩,١٧٥

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ٦٥,٦٩٨

زيادة إجمالية قدرها » ٣,٤٧٧

وقد وزعت اعتبارات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة كما على :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩	
جبه	جبه	جبه	جبه	
-	٢٢٦٣	٣٤٠٩٧	٣٦٣٦٠	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
-	١٢٣٨	١١٨٩٧	١٣١٣٥	باب ٢ - مصاريف عمومية .
٢٤	-	١٩٧٠٤	١٩٦٨٠	باب ٣ - أعمال جديدة الجنة .
٢٤	٣٥٠١	٦٥٦٩٨	٦٩١٧٥	الجنة .
	٣٤٧٧	-	-	صافي الزيادة .

باب ١ "ماهيات وأجر ومرتبات"

في هذا الباب زيادة قدرها ٣٢٦٣ ج م يرجع أهمها إلى التوسع في
أعمال صيانة الآثار .

باب ٢ "مصاريف عمومية"

في هذا الباب زيادة قدرها ١٢٣٨ ج م

ويرجع أهمها إلى زيادة ١٠٠٠ ج م في بند ٥ - صيانة وصالح الآثار :

"وقد أدرج ضمن الباب الأول مبلغ ١٥٤,٠٠٠ ج م لتنفيذ كادر رجال
التعليم من ذلك ٨٤,٠٠٠ ج م لكادر المدرسين والمفتشين والأجانب المعتمد بقرار
من مجلس الوزراء الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ و ٢٧,٠٠٠ ج م للكادر
العالم لرجال التعليم المعتمد بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧
وهذا الاعتقاد قيمة ما خص سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ من تكاليف الكادر
المقرر تنفيذها في خمس سنوات و ٤٣,٠٠٠ ج م لكادر رجال التعليم الأول
من المدارس التي استقرت تحت إدارة وزارة المعارف طبقا للقانون "

أما الاعتبارات التي خصصت لنشر التعليم في البابين الأول والثاني، فبلغ
١٢٥,٢٠٠ ج م من ذلك ٦,٢٠٠ ج م لإنشاء مدرسة الثقافة النسوية
و ١١٩,٠٠٠ ج م لإنشاء فصول جديدة للتعليم الأول منها ١٠٠,٠٠٠ ج م
للمدارس التي أقيمت على مجالس المديرية و ١٩,٠٠٠ ج م للمدارس التي
استقرت في الوزارة .

باب ٢ "مصاريف عمومية"

جبه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١,٩٦٦,٥٤٧

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ٩٨٣,٥٨٣

زيادة قدرها » ٩٨٢,٩٦٤

ويرجع أهمها إلى ما يأتي :

٩١٨٤٠٥ زيادة في بند ١١ (أمانات) إذ أدرجت مصاريف المدارس
الأولية التي تدبرها وزارة المعارف المومية في دوائر مجالس
المديرية بمصطف إبانة لهذه المجالس ضمن هذا البند كما سبق
الإشارة إلى ذلك في الباب الأول .

١٧٠٠٠ في بند ١٢ (تشغيلات المدارس الصناعية) .

١٢٠٠٠ في بند ٥ (إحارات ومياه وتوزيع وغير ذلك) .

٩٥٠٠ في بند ٢ (مصاريف انتقال وبل سفرية ونقل) .

٧٠٢٠ في بند ٤ (اغذية) .

٣٣٨٥ في بند ٨ (مصاريف الطب والنشر واشتراك الجرائد) .

وقد زيدت اعتبارات هذه البنود لمواجهة الزيادة في المصروفات التي
تتضمنها التوسع في التعليم .

يقابل ذلك تخفيض في بعض بنود هذا الباب أهمه :

جبه

٣٣٩ في بند ٦ (أثاث) .

١٠٠٠ في بند ١٥ (مصاريف متونة وغير منظورة) .

٩٨٠ في بند ١٧ (جوائز) .

باب ٣ "أعمال جديدة ونشر التعليم العام"

جبه

كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٤٥,٥٥٤

وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ » ٦,٧٥٠

بتخفيض قدره » ٣٨,٨٠٤

باب ٢ "مصاريف عمومية"

في هذا الباب زيادة قدرها ٦٣ جنبها منها ٥٠ جنبها في بند ٣ "مشتري وإصلاح وأثاث وتبينة غرف المرضى" و ١٣ جنبها في بند ٥ "مصاريف متنوعة".

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٣ "أعمال جديدة"

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٠٠٠٠ جنبه
وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ١٦٠٠٠
زيادة قدرها ... » ٤٠٠٠
وذلك لتوسع في أعمال صيانة الآثار .

فرع ٤ "المتحف القبطي"

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٥٩٥٠ جنبه
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ٢٨٩٥
زيادة قدرها ... » ٣٠٥٥
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة كما يلي :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٨	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات.
٥١٠	١٨٨٥	٢٣٩٥	جيب
٤٥	١٠١٠	١٠٥٥	٢ - مصاريف عمومية .
٢٥٠٠	—	٢٥٠٠	٣ - أعمال جديدة .
٣٠٥٥	٢٨٩٥	٥٩٥٠	الاجلة .

باب ١ "ماهيات وأجرومرتبات"

في هذا الباب زيادة قدرها ٥١٠ ج.م. ترجع الى :

٣٧٥ إنشاء وظيفة مهندس ومساعد أمين في الدرجة الخامسة .
١٢٠ إنشاء أربع وظائف للملاحظين من الدرجة الرابعة .
١٥ فرق ومرتب مدني هؤلاء الملاحظين الأربعة .
٥١٠

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ "مصاريف عمومية"

في هذا الباب زيادة قدرها ٤٥ ج.م .

وليس لجنة ملاحظات على هذه الزيادة .

باب ٣ "أعمال جديدة"

كان المدرج لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٩,٧٠٤ جنبه
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... » ١٩,٦٨٠
بتفويض قدره ... » ٢٤

وفيا على بيان تفصيل بالأعمال والاعتمادات المفصلة لها :

ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٨	بيان الأعمال
٧٥٠٠	٧٥٠٠	جيب
٤٧٠٠	٤٧٠٠	أعمال حفر في سفارة .
٤٠٠٠	٤٠٠٠	حفظ الحرم وأبي الهول .
٣٥٠٤	٣٤٨٠	إنشاء مصرف لحفظ معبد الكرنك وتقوية الأساسات لإصلاح الخلل الذي تطرق إليه .
		تكليف الماكينة التي تدير المولد الكهربائي لإتارة مقابر الملوك .
١٩٨٠٤	١٩٦٨٠	الاجلة .

فرع ٣ "دار الآثار العربية"

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٩,٣٧٠ جنبه
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ٣٥,١٠٧
زيادة قدرها ... » ٤٢٦٣
وفيا على بيان بتوزيع اعتمادات هذه الدار على الأبواب الثلاثة :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٨	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات.
٢٠٠	٤٥٧٠	٤٧٧٠	جيب
٦٣	٤٥٣٧	٤٦٠٠	٢ - مصاريف عمومية .
٤٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣ - أعمال جديدة .
٤٢٦٣	٢٥,١٠٧	٢٩,٣٧٠	الاجلة .

باب ١ "ماهيات وأجرومرتبات"

في هذا الباب زيادة قدرها ٢٠٠ جنبه وذلك لاستكمال المساهمات إذ أنها
تزيد فعلا على متوسط الدرجات بهذا القدر .

باب ٣ "أعمال جديدة"

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٥٠٠ ج.م. وذلك للأعمال الآتية :

١٥٠٠ ج.م. تكاليف نقل وتركيب الآثار القبطية الموجودة بمتحف الآثار المصرية .

١٠٠٠ ج.م. شراء مجموعة من الآثار القبطية .

وليس لجنة ملاحظات على ذلك .

فرع ٥ "جمع اللغة العربية الملكي"

جبه

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٤٠١٨

وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ١٣٤٦٥

تخفيض قدره ٥٥٣

وقد وزعت اختادات الجمع على ما يأتي :

تخفيض	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩
جبه	جبه	جبه
١٣٥	٨٧٨٠	٨٦٥٥
٤٢٨	٥٢٣٨	٤٨١٠
٥٥٣	١٤٠١٨	١٣٤٦٥

وليس لجنة ملاحظات على ذلك .

وتريو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا القسم على الصورة الآتية :

فرع ١ "ديوان العموم والتعليم العام"

جبه

٢٣٠٩٩٤٢ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

١٣٣٥١ د ٣ - أعمال جديدة ونشر العلم ،

أما فيما يتعلق بالباب الثاني فترى اللجنة بمسألة مجلس النواب في تأجيل أخذ الرأي عليه حتى ينتهى المجلس من بحث ميزانيته الجامعة المصرية ودار الكتب نظرا لاحتمال هذا الباب على ما يمنع لها من اعطة .

فرع ٢ "مصلحة الآثار المصرية"

جبه

٣٧٣٦٠ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

١٣١٣٥ د ٢ - مصاريف عمومية .

١٩٦٨٠ د ٣ - أعمال جديدة .

٦٩١٧٥ الجلة .

فرع ٣ "دار الآثار العربية"

جبه

٤٧٧٠ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٤٦٠٠ د ٢ - مصاريف عمومية .

٢٠٠٠٠ د ٣ - أعمال جديدة .

٢٩٣٧٠ الجلة .

فرع ٤ "المتحف القبطي"

جبه

٢٣٩٥ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

١٠٥٥ د ٢ - مصاريف عمومية .

٢٥٠٠ د ٣ - أعمال جديدة .

٥٩٥٠ الجلة .

فرع ٥ "جمع اللغة العربية الملكي"

جبه

٨٦٥٥ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٤٨١٠ د ٢ - مصاريف عمومية .

١٣٤٦٥ الجلة .

رئيس اللجنة (بالنيابة)

عبد الحميد صليمان

السكرير البرلماني

أطون الجميل

ثانياً - إيرادات مصلحة البريد (صفحة ٦ من مشروع الميزانية)
وجعلتها ٨٥٣,٨٠٠ ج. م.

ثالثاً - رسوم معادى النيل (صفحة ٨ من مشروع الميزانية) وجعلتها
٩٠٠ ج. م.

رابعاً - رسوم قيد الواجبات والمراكب النيلية (صفحة ٨ من مشروع
الميزانية) وجعلتها ٢٤٠ ج. م.

الجلبة ١٨٦,٤٠٠ ج. م.

وفلك بخلاف الموارد الأخرى التي تستر في المصالح التابعة لوزارة
المواصلات مع سائر المصالح التابعة للوزارات المختلفة .

وفيا على تخصيص للاحتياجات المطلوبة لكل فرع من الفروع الأربعة
للتقدم ذكرها :

فرع ١ "ديوان العموم"

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية ١٩٣٨/١٩٣٧ مبلغ ٣٠٠,٩٠٩
وقدر له في مشروع ميزانية ١٩٣٨/١٩٣٧ » ٢٩٨,٨٥٠
بتفويض إجمالي قدره » ٢٨٢٤
وقد وزعت احتياجات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

	تفويض	زيادة	ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٧	مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٧
باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .	-	١٥٢١	٧٦٣٤٩	٧٧٨٧٠
باب ٢ - مصاريف عمومية .	-	٢٤١٠	١٨٣,٢٠٠	١٨٥,٤٣٠
باب ٣ - أعمال جديدة .	٦٧٥٥	-	٤١٥٤٠	٣٤٧٨٥
الجلبة .	٦٧٥٥	٢٩٣١	٣٠٠,٩٠٩	٢٩٨,٨٥٠
صافي التخص .	٢٨٢٤			

تقرير لجنة المالية والنجار

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩
المصروفات - قسم ١٣ "وزارة المواصلات"

(المقر حجرة الشيخ المحترم أمطون الجليل بك)

جيب

قد رعلنه الوزارة في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١,٧٧٩,٥٥١

وكان مدرجا لها في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ١,٧٧٧,٠٧٠

زيادة قدرها » ٢,٤٨١

وقد وزعت احتياجات هذا القسم على فروع أربعة كما يلي :

	تفويض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
فرع ١ - ديوان العموم .	٢٨٢٤	-	٣٠٠,٩٠٩	٢٩٨,٨٥٠
٢ -	-	١٥١٨٧	٧٢١,٩٢٢	٧٣٦,٣٧٩
٣ - الموانئ والمناظر .	١٣٣٠٧	-	٣١,٦٦٤٥	٣٠,٤٣٣٨
٤ - الطرق والكباري .	-	٢٤٣٥	٤٣,٨٣٣٤	٤٤,٠٧٤٩
الجلبة .	١٥١٣١	١٧٦١٢	١٧٧٧,٠٧٠	١٧٧٩,٥٥١
صافي الزيادة .	٢٤٨١			

ولا يخفى ان هذه الوزارة من الوزارات ذات الإيراد فلذا كانت جلته
مصرفاتها كما يؤخذ من الجدول المتقدم تبلغ ١,٧٧٩,٥٥١ ج. م. فان
هذه الوزارة تنفذ الخزنة العامة بإيرادات تتدرج بمبلغ ١,٨٦٩,٤٠٠ ج. م.
وبيناهنا كالاتي :

أولاً - رسوم الموانئ والمناظر (صفحة ٣ من مشروع الميزانية) وجعلتها
١,٨٦٩,٤٠٠ ج. م.

وفيا على ملاحظات اللجنة على هذا الفرع :

(١) قسم النقل الميكانيكي :

تكرر اللجنة اعتراض هذا المجلس على بعض امتدادات النقل الميكانيكي بسبب ازدياد السيارات الحكومية ووجوب الاقتصاد في مملكتها .

وقد رأيت لجننا في تقريرها عن ميزانية هذا القسم في العام الماضي أنه يجب "أن تعمل الحكومة عند تنفيذ الميزانية على توى الاقتصاد في مصروفات هذا القسم بوضع قواعد للسير عليها في هذا الشأن حتى يتحقق بتقيدها اقتصاد تفرحي تظهر نتيجة في الحساب الختامى للسنوات المتوالية .

ولم تتعرض اللجنة لسيارات الكسفوردة اللازمة لأعمال الإدارة أو الصحة أو ما شا كلها ولا للسيارات المخصصة لنقل طالبات المدارس ونحوها بل لسيارات الركوب التي توضع تحت تصرف الموظفين للنقل بها للقيام بأعمالهم المصلحية .

فإذا كان ذلك النقل كثير التكرار فالحاجة لا ترى بأسا في وضع السيارة تحت تصرف الموظف على ألا تستعمل إلا في التنقلات الخارجية وهذه لا تشمل انتقال الموظف بين سكنه وعمل عمله .

أما إذا كان تنقل الموظف قليلا وفي فترات متباعدة فيصح تخصيص بعض سيارات في قسم النقل الميكانيكي للقيام بهذا العمل دون تخصيص سيارة لذلك الموظف لا يستعملها في تنقلات مصلحية إلا نادرا . ولو وضعت الحكومة نظاما مثل هذا لأمكن تحقيق وفرا لا بأس به فيما يصرف على مشتري السيارات وصيانتها وإزالة اعتراضات لا تفتأ تتكرر على نظام تنقلات بعض للموظفين بالسيارات ."

وترى اللجنة في هذا العام تحقيقا لهذه الرغبة الملحة من جميع الهيئات البرلمانية المتابعة أن تخطط الحكومة خطوة أولى في سبيل الاقتصاد في هذا الباب بأن تأخذ بما قرره مجلس النواب من حذف خمس وعشرين سيارة من هذه السيارات الخاصة بالموظفين الذين لا تستدعي طبيعة عملهم كثرة التنقل ، على أن يترك للحكومة التصرف في اختيار السيارات التي يجب حذفها على اعتبار أن السيارة الحكومية تستعمل لمصلحة العمل ولضرورة لا لمصلحة الشخص شاغل الوظيفة .

وتلج اللجنة على الحكومة بأن تמיד النظر في أمر جميع سيارات الركوب وتخفف منها ما يجب حذفه علاوة على ما أشارت اللجنة بمحذفه ، على أن تنفذ

مثل هذه الإجراءات في سائر الوزارات والمصالح التي تكون سياراتها غير تابعة لمصلحة النقل الميكانيكي . كما ترجو اللجنة أن تعمل الوزارات المختلفة على رصد مصروفات السيارات التابعة لها في بند واحد خاص في ميزانية كل منها كما هو الحال في وزارة المواصلات حتى تكون مصروفات هذا البند معروفة وواضحة .

وقد ترتب على حذف ٢٥ سيارة تخفيض ٣٠٧٥ ج . م منها ١٨٠٠ ج . م في الباب الأول على اعتبار متوسط أجرة السائق ٧٢ ج . م سنويا و ١٨٧٥ ج . م في الباب الثاني على اعتبار أن متوسط مصاريف صيانة السيارة ٧٥ ج . م في السنة .

وهناك أيضا مبلغ ١٠,٠٠٠ ج . م في الباب الثالث لتجديد بدل المستهلك من سيارات النقل التي تقوم بأشغال عامة وقد خفضه مجلس النواب الى ٧,٥٠٠ ج . م وهذه اللجنة توافق على ذلك .

(ب) النقل الميكانيكي على الطرق الرئيسية والزراعية :

لقد تقدم النقل الميكانيكي في السنوات الأخيرة تقدما واسع المدى حتى أصبح كبير الأثر في شأن الاقتصاد القومي ، واللجنة ترى أن تضع الحكومة سياسة واضحة في شأن هذا النقل لا تحلها الرغبة في حماية إيرادات السكة الحديدية وحدها بل التوفيق بين قدر عادل من هذه الحماية وعدم عرقلة التقدم الاقتصادي .

وإذا كانت السكة الحديدية مملوكة للدولة وثائق بإيراد من استثمارها يجب العمل على حمايته فإن النقل الميكانيكي وليد السنوات القليلة الماضية ، بجانب ما يقوم به من خدمة المواصلات خدمة يصعب أن تكون متممة للسكة الحديدية ، أخذ يأتي بموارد للدولة من رسوم الرخص والجمارك والإنتاج قد بلغت الآن درجة لا يستهان بها وهي مطردة النمو .

والنقل الميكانيكي سواء كان لنقل الركاب أو نقل الحاصلات ينقسم إلى نوعين رئيسيين : الأول تكون السيارة فيه مملوكة لمصاحبا ينقل بها بنفسه أو ينقل عليها حاصلاته وممتلكاته والثاني تكون فيه السيارة مملوكة للدولة .

أما الأول فلا يصح عرقلة بوضع ضرائب عالية عليه . أما الثاني وهو في الواقع صناعة نقل لها صفة المزاولة للسكك الحديدية فيا تقوم به من عملية نقل الركاب والحاصلات ، فهذه هي التي يراد في تقرير الرسوم عليه وتحديد الخطوط التي يسير عليها ، لما في عمله من العبء التجارية ومن مزاولة السكك الحديدية .

وما دنا في معرض الكلام عن النقل فلا بد من العمل على توسيع نطاق النقل الجوي ببذل مساعدات فعلية لتعليم الطيران المدني وتشجيعه .

ولما كان الاتفاق بين شركة مصر للطيران ووزارة المواصلات سياد النظر فيه قريباً ، فالجنة ترجو أن يعمل على تقدير الإعانة على أساس تشجيع إنشاء الخطوط الجوية مع الحرص على مصلحة الخزنة العامة .

فرع ٢ " البريد "

قدّرت اعتادات مصلحة البريد في مشروع ميزانية

سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٧٣٦٣٧٩

وكان مدرجاً لها في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ٧٢١١٩٢

زيادة قدرها » ١٥١٨٧

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة على الصور الآتية :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩
جيشية	٤٨٤٣٧٩	٤٨٦٤٨٤
جيشية	٢٣٢٨٨١	٢٤٥٨٦٣
جيشية	٤٠٣٢	٤٠٣٢
١٥١٨٧	٧٢١١٩٢	٧٣٦٣٧٩

باب ١ - ماهيات وأجروصرتات .

» ٢ - مصاريف عمومية .

» ٣ - أعمال جديدة .

الجنة .

وفيما يلي بيان بتوزيع اعتادات هذه الأبواب على كل من خدمة البريد وصندوق التوفير :

ولعل وزارة المواصلات توفق في القريب الباجل لوضع سياسة ثابتة للسير عليها يراعى فيها ما تقدم من الاعتبارات .

والجنة تحبذ إنشاء مجلس للنقل بوزارة المواصلات على ألا يقتصر في تشكيله على ممثلي الحكومة بل يضم إليه بعض المثقلين للنقل العام والخاص .

وترى اللجنة إدراج مبلغ ٢٠٠٠ ج . م في الباب الثاني لتمكين ضباط المطارات وملاحظيها وموظفي مصلحة الطيران طبقاً لما تقتضيه مصلحة العمل ، وقد أقر مجلس النواب هذا المبلغ .

أما في الباب الثالث فقد سبق أن أشارت اللجنة إلى وجوب حذف ٢٠٠٠ ج . م من اعتاداته مقابل حذف الخمس والعشرين سيارة التي قوت حذفها .

وقبل ختام الكلام من هذا الفرع ترى اللجنة لزوماً عليها أن تعيد ما قالته في العام الماضي من : أن البلاد المتقدمة تنفق على جاري المياه بأطوال كبيرة تسهيل الملاحة ، وبمصر - لنيلها وما أنفق بها من زرع واسعة ومصاريف كبيرة - مجال واسع لتوسيع نطاق النقل الداخل ، ولكن أمرها لإنبال العناية الكافية لهذا الشأن الهام مع ما له من كير الأثر في تسهيل نقل الحاصلات إلى الأسواق وموانئ التصدير .

نعم إن في تشجيع الملاحة منافسة للسكك الحديدية وهي مؤسسة حكومية مستثمر بها قدر عظيم من مال الدولة ومعتبرة من موارد الخزنة العامة . ولكن مهما كان الأمر فإنه ليس من صالح الاقتصاد القوي عرقلة الملاحة لحماية السكك الحديدية . وفي وضع السكك الحديدية والنقل المائي تحت إدارة وزارة واحدة ، وفي إنشاء مجلس عام للنقل كما أشير إليه سابقاً ، ما يمكن من إيجاد حلول وسط يراعى فيها التوفيق بقدر الاستطاعة بين المصالح المتضاربة . واللجنة تكرر الرجاء أن يكون هذا الأمر محل عناية الوزارة .

الجنة	باب ٣ أعمال وخدمات جديدة	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ١ ماهيات وأجروصرتات	
١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٧
جيشية	جيشية	جيشية	جيشية	جيشية
٦٧٥٣٤٣	٦٨٩٥٣٥	٤٠٣٢	٤٠٣٢	٤٤١٥٨٧
١٦٩٠٩	١٧٩٠٤	—	—	١٥٩٥٧
٦٩٢٢٥٢	٧٠٧٤٣٩	٤٠٣٢	٤٠٣٢	٤٥٧٥٤٤
٢٨٩٤٠	٢٨٩٤٠	—	—	٢٨٩٤٠
٧٢١١٩٢	٧٣٦٣٧٩	٤٠٣٢	٤٠٣٢	٤٨٦٤٨٤

١ - خدمة البريد .

٢ - خدمة صندوق التوفير .

ضم كتلة ماهيات .

الجنة .

- جنسه
٣٠٠ زيادة في مصاريف الاستقلال ، والاحتياط المطلوب مبنى على أساس المعروف الفعل .
٢٦٩٨ زيادة في الكسائر والمليوبات .
٥٠٦ زيادة في مرتب الطبيب بسبب زيادة الطلوط الطواعة .
١٥٠ زيادة في الإيجارات بسبب زيادة المكاتب الجديدة .
٤٠٠ زيادة في رسوم المرور على المراسلات والطرود .
٤١٠٠ زيادة في أجور نقل البريد بالبحر والطرق الجوية .
١٥٠ زيادة في عمولة البلاد الأجنبية على دفع الحمولات .

١٣٩٤

أما الفرق بين هذه الجلمة وبين حقيقة الزيادة ومقدوره ٨٠٧ جنهات فهو مجموع التفرقات البسيطة في بعض بنود الباب الثاني .

أما الزيادة في خدمة البريد ومقدورها ٩٩٥ ج. م فكذلك تقريباً ناشئة عن الزيادة المطلوبة في بند ٢٣ صفحة ٥٠٠ تحت عنوان "التوريدات المصوبة" وقد أوضح لجنة أن هذه الزيادة لازمة لشراء البوابات الضرورية لحفظ المستندات الخاصة بصندوق التوفير وشراء الكارئات التي تستعمل في الماكينات الحاسبة المستخدمة في هذه العملية لسرعة إجراء الحساب اليومي والميزانية السنوية لصندوق التوفير .

وبعد هذا الإيضاح الموجز لأسباب الزيادة في اعتمادات البابين الأول والثاني في كل من البريد وصندوق التوفير، ترى اللجنة أن تخصص الباب الثاني في خدمة البريد بشيء من التفصيل لأهم بنوده ، وظاهر في مشروع الميزانية صفحة ٤٩٩ أن أكبر اعتماد هو الوارد تحت بند ١٢ لنقل إرساليات البريد وبلغته ١٨٥٨١١ ج. م موزعة على الترتيب الآتي :

جنسه
٤٤٥٠٠ رسوم ضرور على المراسلات والطرود ، منه ٢١٠٠٠ ج. م للإرسالات والباقي وقدره ٢٣٥٠٠ ج. م للطرود مع مراعاة الزيادة المختصة بسبب عودة فرق من الجيش للسودان .

٤٢٤٠٠ نقل بالبحر والطرق الجوية والسيارات من ذلك :

- جنسه
٢٤٣٧٥ لشركة المواصلات الجوية الإمبراطورية .
٧١٥٠ لشركة الهولندية .
١٨٠ تلخط جوى فرعى داخل استراليا .
٢٥٠ » » الهند .
١٠٠ » » روديسيا .
٥٨٠ لشركة مصر للطيران .
١٦٠٠ » » الايتوريا الإيطالية .
٢٠٠ مصلحة البريد الفرنسية .

ولا يفوت لجنة المالية أن توجه النظر إلى ضرورة استئجار الرصيد الضدى في صندوق التوفير، فقد علمت اللجنة أن هذا الرصيد بلغ ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات وأنه مودع في بعض المصارف بضائفة ضئيلة ولو أنه استثمر بطريقة أخرى لفاضى من أرباحه بعد دفع فوائد الودعين مبلغ لا يستهان به .

وقد علمت اللجنة أن مصلحة البريد ألحقت في هذا الطلب منذ أكثر من ثلاثة أشهر ولم تجبها وزارة المالية إلى ما طلبت حتى الآن ، لذلك توجه اللجنة النظر إلى سرعة البت في هذا الموضوع .

باب ٢ " مصاريف عمومية "

في هذا الباب زيادة قدرها ١٢,٩٨٢ ج. م موزعة بين خدمة البريد وخدمة صندوق التوفير بالشكل الآتي :

جنسه
١١,٩٨٧ ثلثة البريد .
٩٩٥ صندوق التوفير .

باب ١ - ماهيات وأجروصريات :
الزيادة في هذا الباب وقدرها ٢٣,٢٠٥ ج. م ترجع إلى زيادة عدد الموظفين الخارجين عن هيئة المال وهذا بيانها :

عدد	الوظيفة	المتوسط	الجلمة	صفحة الميزانية
٨	مساعد بريد	٩٠	٧٢٠	٥٠٢
٥	ساح للتوزيع	٥٤	٢٧٠	٥٠٢
٢٠	طواف	٤٨	٩٦٠	٥٠٢
٣	ساعي نقل	٣٠	٩٠	٥٠٣
٣٦			٢٠٤٠	

وجميع هذه الوظائف مقترحة لتأدية الخدمات التي تستجد لإنشاء المكتب والطلوط الطواعة التي اقترح من أجلها اعتماد مقداره ٤٠٣٣ ج. م تحت الباب الثالث .

أما باقي الزيادة في الباب الأول وقدرها ١٦٥ ج. م فهو عملة التفرقات البسيطة في المرتبات المنخفضة الواردة تحت الفقرة " هـ " صفحة ٥٠٤ .

أما الزيادة في خدمة البريد فأهم تفصيلاتها ما يأتي :

- جنسه
٥٩٠ زيادة في بدل السفر ، والاحتياط المطلوب مبنى على أساس المعروف الفعل .
٣٠٠ زيادة في مصاريف النقل ، والاحتياط المطلوب مبنى على أساس المعروف الفعل .

وحيث إن مصلحة البريد في حاجة إلى زيادة خطوط الطوافة ، فقد رأت اللجنة — نظرا لعامة هذه الخطوط — أن يدرج لها مبلغ إضافي قدره ٣٠٠٠ ج.م في هذا الباب .

وتعيد اللجنة لفت النظر إلى ما جاء في تقريرها عن هذا الفرع في العام الماضي خاصة بتوزيع بريد الصباح حيث قالت :

” إن بريد الصباح لا يصل غالبا في القاهرة إلا نحو الساعة التاسعة وأحياء بعدها بكثير . وفي البلاد الأوربية حيث يكون الصباح متأخرا عنه في مصر بكثير يوزع البريد الأول بين الساعة السابعة والثامنة ، فتل مصلحة البريد تتحكم من العمل على تيسير توزيع بريد الصباح لما في ذلك من فوائد لا تحصى “ .

فرع ٣ ” المواني والمناشر ”

كان مدرجا لهذا المصلحة في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٣١٦,٦٤٥ ج.م

وقد قل لها في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ ٣٠٤,٣٣٨ ج.م

تخفيض لإحالي قدره ١٢,٣٠٧ ج.م

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة كما يلي :

م.م. ك.م.	ج.م.	ميزانية سنة ١٩٣٨/١٩٣٩	م.م. ك.م.	ميزانية سنة ١٩٣٧/١٩٣٨
ج.م.	ج.م.	ج.م.	ج.م.	ج.م.
٤٨٣٠	—	١٢٧٣٦٤	١٢٧٤٣٢	١٢٧٤٣٢
—	٩٨٦	٩٨٠٨١	٩٩٠٦٧	٩٩٠٦٧
٨٤٦٣	—	٩١٣٠٠	٨٢٨٣٧	٨٢٨٣٧
١٣٦٩٣	٩٨٦	٣٠١٦٦٥	٣٠٤٣٣٨	٣٠٤٣٣٨
١٢٣٠٧				

باب ١ — ماهيات وأجرومريات .

٢ — مصاريف عمومية .

٣ — أعمال جديدة .

الجملة .

صافي التخفيض .

الباب الأول :

يتضح من مراجعة التفاصيل في باب الماهيات والأجرومريات أن التخفيض وإن كان ظاهره ٤,٨٣٠ ج.م إلا أنه في الحقيقة يبلغ ٧٢٠ ج.م فقط وإنما زيد هذا الفرق بمقدار ٤,١١٠ ج.م قيمة المنظور عدم إتمام صرفه وليس الزرم الأخير مقابل في ميزانية العام الماضي ، أما تخفيض التخفيض المذكور فمما يأتي :

ج.م.

٦٨٢٠ شركة لريد ترستينو .

١١٤٥ شركات أخرى لتفصل الطرود والمراسلات بحرا

وبالسيارات .

٤٢٤٠٠

ج.م.

٦٦٦١ أجود نقل البريد بالعربات بموجب عقود بحسب المعروف الفعل .

٩١٩٠٠ أجود نقل البريد بالسكة الحديدية منه ٨٥٠٠٠ ج.م

الحديدية المصرية و ٦٧٥٠ ج.م لسكة حديد فلسطين

و ١٥٠ ج.م أجرة نقل مهجات البريد .

٨٥٠ مصاريف شتالة وقلبات متنوعة .

١٨٥٨١١ جملة بند ١٢

اعتماد الباب الثالث

يبلغ اعتماد الباب الثالث في خدمة البريد ٤٠٣٢ ج.م كما كانت في العام الماضي وقد سبق القول في الباب الأول أن هناك زيادة قدرها ٢٢٠٥ ج.م منها ٢٠٤٠ ج.م لإنشاء وظائف جديدة خارجة عن هيئة البريد تأدية الأعمال التي تستجد في المكاتب وخطوط الطوافة التي يشملها اعتماد الباب الثالث ، ولا شك في أن الإنكار من هذه المكاتب وخطوط الطوافة يحقق الرغبات التي يبديها المجلس لتسهيل التراسل في الجهات المحرومة من هذه الوسيلة .

وستنشأ ثمانية مكاتب جديدة ومشرون خطا طوافة تكون مراكزها في البلاد الآتية :

النجيلة وحوش عيسى وشبراخيت وأبو المطاير بمديرية البحيرة .

سیدی سالم ونمرة البصل وسمنود .

المطرية .

شطاتفوف .

أوسيم .

مخافه .

سنورس وأبو كساه والفيوم .

شطاف والروضة وأسيوط .

فرشوط .

القططرة .

بمحافظة القنال .

(١) في الدرجات العامة :

نوع الوظائف	الزيادة		التخفيض		ملاحظات
	عدد	جنيه	عدد	جنيه	
إدارية	١	٣٧٥	١	٣٧٥	تغير لقب وظيفة من الدرجة الخامسة بمجمله مدير المستخدمين بدلا من مستخدم .
كاتبية	—	—	—	١١٤	تخفيض ربط درجتين ثامنة بمجمله على المرتب الفعل بدلا من المتوسط
بحرية	—	—	١	٣٩٦	درجة صباغ حذفت .
... ..	—	—	—	٩٦	تخفيض ربط درجتين ثامنة بمجمله على المرتب الفعل بدلا من المتوسط
هندسية	٦٦	—	—	—	زيادة ربط درجة سابعة بمجمله على المتوسط .
زائدة على الحاجة ...	—	—	١	٣٧٥	درجة خامسة حذفت نفلوها من شاغليها .
(٢) في الدرجات الموقتة	٧٨	—	—	—	زيادة ربط درجتين ثامنة على المتوسط .
(٣) في الوظائف الخارجية هيئة العمال	—	—	١	٤٢	وظيفة سفير حذفت نفلوها من شاغليها الزائد على حاجة العمل .
(٤) فرق علاوات ...	١٢	—	—	—	للقاولين .
(٥) « بند المرتبات »	١٤٧	—	—	—	
	١	٦٧٨	٤	١٣٩٨	

عدد جنيه

حقيقة التخفيض ٣ ٧٢٠

الباب الثاني - مصاريف عمومية :

في هذا الباب زيادة قدرها ٩٨٦ جنيه .

وقد اتضح للجنة من الرجوع للفتا الخاصة بالميزانية في وزارة المواصلات أن بعض بنود هذا الباب خفضت اعتياداتها المقترحة إلى حدود تقل كثيرا عما اقترحه وزارة المواصلات ، بل هي أقل من متوسط المصروف الفعلي في السنوات الأربع الماضية كما يتضح من الاطلاع على البنود ١١ و ١٢ الواردة في صفحة ٥١٠ من مشروع الميزانية .

أما بند ١٣ المخصص للصرف على الصيانة والتجديلات اللازمة فإن اعتياده أكبر الاعتمادات الواردة تحت الباب الثاني إذ تبلغ جلته ٣٧,٥٠٠ جنيه كما كان في العام الماضي والرجوع إلى صفحة ٥١٧ من مشروع الميزانية يبين أن هذا البند يشمل الأعمال المهمة الآتية :

- (١) الأرصفة الداخلية والأرصفة الخارجية والطرق .
- (٢) المهمات العامة والثابتة والبنواتر .
- (٣) مهمات الشوارع .
- (٤) الماتر وعلامات البوغاز .
- (٥) مضخات الحريق العامة والثابتة .
- (٦) صيانة الشبكة والمطبات الكهربائية .
- (٧) صيانة الكراكات .

وقد طلبت مصلحة الموانئ والمنائر رفع الاعتاد إلى ٤٠,٠٠٠ جنيه وعقدت وزارة المواصلات هذا المبلغ ، لمجمله ٣٨,٠٠٠ جنيه وأبنت المصلحة الميزانية التي تطلب بها رفع الاعتاد وهي تتلخص فيما يأتي :

أولا - إن حالة الأرصفة أصبحت سيئة بسبب عدم كفاية الاعتادات لإجراء كل ما يلزم لها من الصيانة السنوية ، ومن الضروري مواصلتها بالصيانة الوافية .

ثانيا - إن المهمات العامة قد أصبحت أجراؤها في حالة توجب تداركها بالتخير والإصلاح ، حتى لا يؤدي طول إهمالها إلى عطلها أو تحميل الخزائن نفقات باهظة لاستبدالها إذا لم تسمح الاعتادات بالصرف على صيانتها وتجديد بعض أجزائها .

ثالثا - إن المصلحة قد أنشأت تحت الباب الثالث في السنوات الماضية شبكة كهربائية لإضاءة الميناء وإدارة الورش وآلات الحوض الجلف واستغنت بذلك عن استيراد التيار الكهربائي من شركة ليون بالمر العالي ، ففي هذا العمل الجديد وفر كبير فخرانة . ومن المعلوم أن كل عمل جديد يحتاج بعد إنجازها لصيانة ، فلا يمكن أن يبقى اعتاد الصيانة على ما كان عليه في السنوات السابقة لهذا العمل الجديد .

ولا يسع اللجنة إلا تقدير هذه الاعتادات والتوصية لدى المجلس برفع الاعتاد المطلوب لبند ١٣ من ٣٧,٥٠٠ ج.م إلى ٣٨,٠٠٠ ج.م وعلى هذا يصبح جملة الباب الثاني ١٠٩,٥٩٧ ج.م بدلا من ٩٩,٠٦٧ ج.م أي بزيادة ١٠,٥٣٠ ج.م ويمكن خصمها من جملة اعتادات الباب الثالث باعتبار أنه لا يخطر صفره .

والوزارة توافق على هذا التعديل على ألا يتكرر . ١

وفيا على بيان بتوزيع اعتمادات هذه المصلحة على الأبواب الثلاثة :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩
جيب	جيب	جيب	جيب
—	١٠٦	٥٠٥٠٧	٥٠٦١٣
—	٢٥٤٣٩	٢٢١٦٩٧	٢٤٧١٣٦
٢٣١٢٠	—	١٦٦١٢٠	١٤٣٠٠٠
٢٣١٢٠	٢٥٥٤٥	٤٣٨٣٢٤	٤٤٠٧٤٩

٢٤٢٥ — صافي الزيادة .

ويجب التنويه هنا بأن هذه الاعتمادات مقترحة للميزانية العادية للمصلحة ولا يدخل فيها شيء من أعمال المعاهدة . وقد بحثت اللجنة أسباب الزيادة في البابين الأول والثاني تبين لما يأتي :

أولا — في الباب الأول — تبلغ الزيادة الظاهرية ١٠٦ ج . م فقط ولكن الواقع أن الزيادة الحقيقية ٩٠٦ ج . م منها ٥٥٢ ج . م في الدرجات الدائمة و ٣٥٤ ج . م في الوظائف الخارجية عن هيئة البعالي وإنما أمكن الوصول إلى جعل الزيادة ١٠٦ ج . م جنبا فقط برفع قيمة المنظور عدم صرفه من ١٨٠٠ ج . م في ميزانية العام الماضي إلى ١٨٠٠ ج . م في ميزانية هذا العام ويتضح ذلك من الرجوع إلى صفحة ٥٢٢ من مشروع الميزانية . وفيما يلي بيان تفصيلي بالزيادات التي أدخلت على الباب الأول :

الدرجات الدائمة في الوظائف الفنية :

- جيب
- (١) دفع درجة مدير المصلحة من متوسط ١٣٣٠ إلى ١٥٠٠ ج . م .
سنوات والزيادة ٢٧٠
- (٢) تعديل رطب وظيفتين من الدرجة السابعة لمهندسين مساعدين ١٣٢
- (٣) تعديل رطب وظيفتين من الدرجة السابعة راسمين ١٣٨
- الجلسة ٥٤٠
- (٤) تعديل رطب وظيفة ميكانيكي على مقتضى المرتب الفعلي والتخفيض ٢٤
- صافي الزيادة في الوظائف الفنية الدائمة ٥١٦

وتوافق اللجنة على ما رأه مجلس التواب من أنه ليس هناك ما يبرر رفع درجة مدير المصلحة ، وترى إعادة الدرجة إلى ما كانت عليه ، ويتركب على ذلك تخفيض مبلغ ٢٧٠ ج . م . من اعتمادات الباب الأول .

الباب الثالث — أعمال جديدة :

تبلغ جملة الاعتمادات المقترحة لهذا الباب ٨٢٨٣٧ ج . م مقابل ١٩١٣٠٠ ج . م في السنة الماضية أى بتخفيض قدره ٨٥٤٦٣ ج . م .

والاعتماد مقسم على الوجه الآتي :

جيب
لأعمال الفئة الأولى وهي موضحة في صفحة ٥١٨ ١٩٠٠

٨٤٨٣٧ الثانية ٥١٩

المجموع ٨٦٧٣٧

٣٩٠٠ تنزيل المنظور عدم إتمام صرفه كما تقتضيه المالية .

٨٢٨٣٧

١٠٥٠٠ تنزيل ما يقترح اللجنة خصمه كزيادة للمنظور عدم صرفه وتغطية هذا الفرق على اعتمادات الباب الثاني بند ١٣

٧٢٣٣٧

وترى اللجنة إعادة بحث رسوم الموائ والماتر بما يحقق المصلحة ، كما ترى بحث ما يمكن تحصيله من رسوم المرور في القناتين اللتين حفرتا بالاتفاق مع الحكومة وشركة قناة السويس في سنة ١٩١٣ (على حساب الحكومة) .

وتوافق اللجنة على اعتمادات هذا الباب بعد مراعاة التعديل الذي اقترحه من زيادة المنظور عدم صرفه بمبلغ ١٠٥٠٠ جيب وإضافته على الباب الثاني .

وأخيرا تجرى اللجنة أن تفتش مصلحة الموائ والماتر في ميزانية الدولة المقبلة قسما لمراقبة البواخر من الوجهة الفنية طبقا لمعاهدة سلامة الأرواح وخطوط الشحن التي اشتركت فيها الحكومة المصرية .

كما ترجو أن تتعاون مع السلك الحفدي على نحو ميناء السويس الأمر الذي أشارت إليه اللجنة في تقريرها عن الإيرادات وستعود إليه في تقريرها عن مصلحة السلك الحفدي .

فرع ٤ " الطرق والجاري "

تبلغ جملة الاعتمادات المقترحة لهذه المصلحة في مشروع ميزانية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ مبلغ ٤٤٠٧٤٩ ج . م . وكان مدججا لما في ميزانية ١٩٣٨ — ١٩٣٧ مبلغ ٤٣٨٣٤٤ ج . م . بزيادة إجمالية قدرها ٢٤٢٥ ج . م .

الدرجات الدائمة في الوظائف الكليانية :

(١) تعديل ربط وظيفة من الدرجة الثامنة لستخدام والزيادة ٣٦
مجموع الزيادة في الوظائف الدائمة نية وكثائية ٥٥٢

الوظائف الخارجية من هيئة المال :

(١) إنشاء ٣ وظائف لرؤساء كبار (٤٢-٥٤ جنيا) والجملة ١٤٤
(٢) ٧ » » البعارة (٢٤-٣٦ جنيا) والجملة ٢١٠
جملة المطلوب للوظائف الجنيبة ٣٥٤
مجموع الزيادة في الوظائف الدائمة والخارجية من هيئة المال ... ٩٠٦
ثانيا - الباب الثاني :

في هذا الباب زيادة قدرها ٢٥,٤٣٩ ج. م

ومن مراجعة الصفحة ٥٢١ من مشروع الميزانية يظهر لأكل نظرة أن تلك الزيادة تنحصر في بند "صيانة الطرق" وبند "تجهيد جسور الترع والمصارف".

وقد كان اعتماد العام الماضي يند مبلغ ١٦٠,٠٠٠ ج. م وهو في المشروع الحالي ١٧٠,٠٠٠ ج. م أي زيادة ١٠,٠٠٠ ج. م وهي نتيجة طبيعية لتزايد أطوال الطرق سنة بعد أخرى .

وأما اعتماد بند ٧ فكان في العام الماضي ٣٥,٠٠٠ ج. م ووقع في المشروع الحالي إلى ٥٠,٠٠٠ ج. م أي زيادة ١٥,٠٠٠ ج. م.

وقد استمدت ذلك الاعتماد ابتداء من السنة الماضية بناء على اقتراح لجنة المالية في مجلس النواب لتحقيق رغبة عامة ترددت في هذا المجلس لتتسلم مصلحة الطرق والكباري كل ما يتسببه ذلك الاعتماد من جسور الترع والمصارف التابعة لمصلحة الري بالاتفاق بين المصلحين وتحسين المواصلات في المناطق المحرومة من الاتصال بالطرق الرئيسية التي أشقت على مقربة من تلك البلاد .

وتشاهد هذه اللجنة مجلس النواب الرأي في أنسب تكون لمصلحة الطرق والكباري سياسة عامة مرسومة توضح شبكة الطرق التي تربع إنشاءها سواء كانت زراعية أم مرصوفة وسواء أكان إنشاءها على نفقة الحكومة أم من متحصلات مجالس المدرجات وكذلك الكباري الكبيرة على النيل والصغيرة التي تقام على الترع الملاحية وغيرها ، ووضع برنامج لتنفيذ تلك السياسة في سنوات معلومة وتقدير التكاليف اللازمة في كل سنة على حدة بحسب ما تقتضيه خزانة الدولة مع الالتزامات الأخرى التي فرضتها المعاهدة .

وتعتبر اللجنة فرصة الكلام عن الباب الثاني لتريجو أن تراعى وزارة المالية عند النظر في الاعتمادات المطلوبة لصيانة الكباري والطرق ، عدم التفسير

لما لهذه المنشآت من خطورة ، وببهي أن الإسراع بصيانة الكباري والطرق يوفر كثيرا من النفقات الطائلة التي تتعرض لها الخزانة إذا طال عليها عهد الإهمال .

والجدة ترى أن عدد الدرجات الخامسة والسادسة المخصصة لمهتني هذه المصلحة غير متنسق ، لذلك تأمل إعادة النظر في توزيع هذه الدرجات بما يكفل مصلحة العمل ومصلحة المهنيين الشاغلين لهذه الدرجات .

ثالثا - الباب الثالث :

يبلغ الاعتماد المقترح للأعمال الجديدة في مشروع الميزانية ١٤٣,٠٠٠ ج. م وكان في العام الماضي ١٦٦,١٢٠ ج. م . بتقيض قدره ٢٣,٠٠٠ ج. م .

ويتقسم الاعتماد المطلوب إلى فئتين :

الفئة الأولى - وتبلغ جملة اعتماداتها ٢٤,٠٠٠ ج. م . للاعمال التي تبدأ المصلحة فيها وتنتهي منها في خلال السنة المالية الحالية وهي موصفة في صفحة ٥٢٥ من مشروع الميزانية وكلها للكباري .

وبما يسر التريجو به هنا أن مصلحة الطرق والكباري تنفث على نفقتها كل الكباري التي تقع تحت الطرق الزراعية المشاة أو المربع إنشائها من محصلات مجالس المدرجات ، وتغطي هذه القاعدة أدرج في مشروع الميزانية تحت بند ٥ مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م لإنشاء الكباري الواقعة تحت الطريق الموصل بين ملاس وكفر شكر بمديرية الشرقية .

وقد علمت اللجنة أن وزارة المواصلات تتهمى في مثل هذه الحالة أن تباشر مصلحة الطرق والكباري إنشاء الطريق وكباري به في وقت واحد حتى لا يتعطل المرور في طول الطريق بعد إنشائه بسبب تأخير عمليات الكباري وهي سياسة حكيمة تهرها اللجنة وترجو أن تستطيع المالية تدبير أقصى ما يمكن من الاعتمادات التي تقرررها وزارة المواصلات في هذا الشأن .

الفئة الثانية - وتبلغ جملة اعتماداتها ١٣٢,٧٦١ ج. م وهي عن أعمال تستغرق سنوات ويلاحظ أن مجموع الفئتين الأولى والثانية هو ١٥٦,٧٦١ ج. م ولكن الجلسة خفضت إلى ١٤٣,٠٠٠ ج. م فقط باستبعاد المبلغ المنظور عدم صرفه وقسده ١٣,٧٦١ ج. م وتفصيلات الأعمال الواردة تحت عنوان الفئة الثانية موصفة في صفحة ٥٢٦ من الميزانية .

والجنة تبيد لفت النظر إلى ما أبدته من ملاحظة في تقريرها في العام الماضي ، الخاص بمجاله ملطل القاهرة حيث أشار إلى ضرورة العمل

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية
المصروفات - قسم ٦ "وزارة التجارة والصناعة"

(المرحوم الشيخ المحترم أطون الجليل بك)

قد أدت وزارة التجارة والصناعة خدمات كثيرة في نواح متعددة، ولا يزال في نشاطها منسجماً بجهود أخرى بعد أن يتم تنظيمها بحيث يكون لها أثر أوضح في مسائل القطن والبورصات والتربية الجمركية والإنتاج الصناعي . وهذه اللجنة توصي بأن يعاد النظر في اختصاصات وزارتي المالية والتجارة والصناعة . وأن تسرع اللجنة التي ألفت لهذا الغرض في أداء مهمتها . ولعل وزارة المالية تعمل من جانبها على تقوية هذه الوزارة الناشئة خصوصاً في البلاد تعلق عليها آمالاً كثيرة .

ولا يضير وزارة المالية أن تضم بعض اختصاصاتها المالية إلى وزارة التجارة والصناعة خصوصاً بعد أن يتم إنشاء الضرائب الجديدة التي تقتضي وزارة المالية جهوداً عظيمة .

ولقد كانت هذه الوزارة في دور التكوين حتى العام الماضي، وقد تم تنظيمها في حدود اختصاصاتها المالية بتوزيع أعمالها الخفيفة على خمس مصالح مع أقسام الديوان العام .

أما المصالح التي تتألف منها هذه الوزارة فهي :

- ١ - الديوان العام .
- ٢ - مصلحة التجارة .
- ٣ - " الصناعة .
- ٤ - " السياحة .
- ٥ - " العمل .
- ٦ - " الدفعة .

ومما يلاحظ ، مع الاعتباط ، أنه قد أنشئت في الوزارة لجنة تتألف من المهندسين بشؤون السودان التجارية واعتمد لهذه اللجنة مبلغ ١٠٠٠ ج.م سنوياً كما أنشأت الوزارة أخيراً مشروع ميزانية هذا العام فيها خاصاً أطلقت عليه اسم "قسم السودان" وهذا القسم يعمل بالتضامن مع لجنة السودان المكونة من ممثلين للوزارة ومن بعض رجال الأعمال ، وسوف تكون مهمة هذه اللجنة تشجيع التبادل التجاري بين مصر والسودان وتصحيح الميزان التجاري بينهما وتوثيق الروابط الاقتصادية وما يتصل بها .

ولقد ظهرت نتائج جهود هذه اللجنة في الفترة القصيرة التي أعقبت تأليفها في الأعمال الآتية :

١ - تنظيم المواصلات بين القطر من سواء أكانت بالسكك الحديدية أم بالطريق أم بالطريق .

٢ - تشجيع المنتجات السودانية في مصر وتفضيلها في مشتريات الحكومة على أن تعامل المنتجات المصرية بالمثل في التصديقات .

على توسيع وتحسين مداخل الطرق حول مدينة القاهرة . فالطريق الرئيسي بين مصر ومعظم الوجه البحري والإسكندرية يمر عند شبرا على كوبرى كثيراً ما يزدحم بالركبات أو يطل طويلاً عند قطع الكوبرى للراحة . وقد يكون من اليسور بنقطة متعذرة إنشاء كوبرى مرتفع لا يتدخل المرور عليه بسبب الملاحة . أو إنشاء كوبرى آخر على مقربة من الكوبرى الحالي يخفف ضغط الحركة عن الأول ويرفع عبء انقطاع المواصلات فترة غير قصيرة في كل يوم .

إن هذا العمل رغم ما هو واضح من أهميته يزداد تكاليفه كلما تباطأنا في القيام به ، إذ الأراضي التي يستعملها أغلبها الآن خال من المباني ولكن اتساع الممران نحوها يجعل التكاليف لترج الملكية وغيرها أهل بكثير مما تكون عليه الحال الآن . ولعل الوزارة ماضية في بحث هذا الأمر بالمائة الكافية . ورجو اللجنة أن يوافق المجلس على أبواب هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

فرع ١ - ديوان العموم :

٧٦,٧٠	باب ١ - ماهيات وأجرومريات .
١٨٥,٥٥٥	٢ - مصاريف عمومية .
٣٢,٢٨٥	٣ - أعمال جديدة .
٢٩٣,٩١٠	الجملة .

فرع ٢ - البريد :

٤٨٦,٤٨٤	باب ١ - ماهيات وأجرومريات .
٢٤٥,٨٦٣	٢ - مصاريف عمومية .
٧,٠٣٢	٣ - أعمال جديدة .
٧٣٩,٣٧٩	الجملة .

فرع ٣ - الموانئ والمنابر :

١٢٢,٤٣٤	باب ١ - ماهيات وأجرومريات .
١٠٩,٦٧	٢ - مصاريف عمومية .
٧٢,٣٣٧	٣ - أعمال جديدة .
٣٠٤,٤٤٨	الجملة .

فرع ٤ - الطرق والجارى :

٥٠,٣٤٣	باب ١ - ماهيات وأجرومريات .
٢٤٧,١٣٦	٢ - مصاريف عمومية .
١٤٣,٠٠٠	٣ - أعمال جديدة .
٤٤٠,٤٧٩	الجملة .

السكرير البرلاني
أطون الجليل
رئيس اللجنة
هذا الخاضع لجهده

مهد تجارب الفزل والنسج ، مهد السجاد النودجي ، مهد تجويز الأقمشة الصوفية ، مهد الصباغة ، مهد الزجاج ، مهد الخلود ، مهد الفزل بقوه ، قسم سلخ الخلود .

أما فيما يتعلق بالعمل الكيميائي فهذه اللجنة تميز الرأي القائل بضرورة مصلحة الكيمياء من وزارة المالية وإلحاقها بوزارة التجارة والصناعة لتكون منها ومن ممثل وزارة التجارة نواة مصلحة لمهد أبحاث صناعية .

ولقد أقت هذه المعاهد ، ولا زالت تؤدي ، القرض الذي أنشئت من أجله . ونذكر على سبيل المثال مصنع السجاد النودجي الذي أشرح طائفة من خبرة صانعات السجاد فاخترن في نواحي البلاد وأملت الوزارة بضمهن بمعدات الصناعة . ويخفى أن يذكر لمهد السجاد النودجي فضل انتشار مصنوعاتهن في أكثر المصالح الأسيوية ، بل في كثير من المنازل . وما هو الآن يقوم بالاشتراك مع المصانع الأهلية بصناعة السجاد اللازم لا زهر التبريد ويبلغ نحو ٤٠٠٠ مرقع .

وتقوم هذه المصانع كذلك بإرشاد أصحاب المصانع الأخرى عن الطرق المؤدية لتحسين صناعاتهم وتحليل نفقات الإنتاج وغير ذلك مما يساعدهم على منافسة الواردات الأجنبية . وترجو اللجنة أن تبقى هذه المصانع مصدر إرشاد لأصحاب المصانع التي تشابهها خصوصا أن بعضها يأتي بإيراد .

وتكرر اللجنة هنا ما أشارت به في تقريرها من ميزانية هذه الوزارة في العام الماضي من وجوب إنشاء بنك للتصنيف الصناعي لأنها لا ترى إمكان بناء الصناعات الناشئة بغير دعوى أموال .

هذا ، وقد أظهرت اللجنة اقتراحها في العام الماضي لعلها بأن الوزارة في طريق إعداد مشروع الرهن على العقارات الصناعية الذي يرتبط بمشروع إنشاء بنك لتصنيف الصناعات ، وهذا الأخير لا يتوقف إنشائه على الوزارة وحدها بل على السياسة المالية العامة للحكومة .

على أنه كان يكفي عام واحد لإعدادها وتقديمه مع مشروع إنشاء بنك التصنيف الصناعي كما وضعت الحكومة بذلك .

مصلحة السياحة :

تبدى هذه المصلحة نشاطا كبيرا كان من أثره امتشاح موسم السياحة في الشتاء الماضي ، ولعل نشاطها لا يكون مقصورا على هذه الناحية وحدها بل يجب علينا أن نشهد المصائب المصرية بالدعاية الواسعة لعلها تجد إقبالا من أبناء البلاد والبلاد المجاورة .

مصلحة العمل :

وتبنيها إدارات الرخص والتفتيش وإدارة التشريع الاجتماعي وإدارة فنى المنازعات وإدارة الأبحاث ومكافحة البطالة .

وقد أصدرت هذه المصلحة عددا من القوانين هي :

(١) القانون الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث من الجانبين في الصناعة .

(٢) القانون الخاص بتنظيم تشغيل النساء في التجارة والصناعة .

(٣) القانون الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات الخطرة والحضرة بالصحة .

٣ - تشجيع تصدير الموالح والأصمخت ومنحها التسهيلات سواء من ناحية التعريف الجمركية أم في النقل .

٤ - أنشئ مكتب دائم لفرقي مصر والإسكندرية التجاريتين في الخرطوم ويختار تعيين مندوب تجارى يكون حلقه اتصال بين القطرين .

هذا وهناك مشروع لإنشاء معرض دائم للمصالحات والمصنوعات المصرية في الخرطوم يكون تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة .

مصلحة التجارة :

وتتألف من قسم التشريع وقسم السجل التجارى وقسم حماية الملكية الصناعية والأدوية والفنية وقسم مكافحة النش التجارى وقسم مراقبة الشركات وقسم الضاليل والتصفيه .

وقد أنجز هذا القسم التشريعات الآتية :

١ - المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٣١ بشأن تنظيم تجارة الجملة لغضر والمفاحمة بمدينة القاهرة .

٢ - المرسوم الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ لمراقبة صادرات المصالحات الزراعية .

٣ - المرسوم الصادر في أول يناير سنة ١٩٣٣ لترقيم انطبوط القطعينة .

٤ - المرسوم الصادر في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة العامة للعرف التجارية .

٥ - المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ بإنشاء معرض دائم للصنوعات المصرية ببندر المنيا .

كما أنجز هذا القسم مشروعات القوانين الآتية المروضة الآت على البرلمان وهي :

١ - مشروع قانون العرف التجارية .

٢ - » » » صناعة وتجارة الصابون .

٣ - » » » للوازين والمقاييس .

٤ - » » » العلامات التجارية .

إلى غير ذلك من المشروعات التي لا تزال في قسم القضايا ومن المشروعات الأخرى التي لا تزال قيد البحث .

هذا ، ولا تزال لجاننا تلح في وجوب إنجاز التشريعات التي وعدت الوزارة بإنجازها في الماضي وهي الخاصة بالملكية الصناعية والفنية والأدوية والخاصة بالنش التجارى والشركات والسجل التجارى وغيرها .

وليست اللجنة في شك من أن الوزارة تقدر أهمية هذه التشريعات . ولكنها تخشى أن يسير العمل في إعدادها بخطى بطيئة فتضيق مع تأخر إصدارها مصالح جديرة بالرعاية والحماية .

مصلحة الصناعة :

تضم هذه المصلحة ، إلى جانب العمل الكيميائي ، جميع المعاهد النودجية الآتية :

الباب الأول

ماهيات وأجر ومرتبات

حينه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ١٣٧٦٩٤

يقابله في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ١٥٤٧٥٦

بنقص قدره ١٧٤٩٢

وهذا تخفيض ظاهري ، إذ أنه إذا لوحظ أنه ترتب على زيادة المنظور عدم صرفه بمبلغ ٩٩٧٠ ج . م . ونقل موظفي إدارة الرخص (المقدّر لهم ٧٧٩١ ج . م) إلى وزارة الداخلية ، تبين أنه لا يدخل في الحساب جملة هذين المبلغين . وقدرها ١٧٧٦١ ج . م ، فتكون هناك زيادة حقيقية قدرها ٢٦٩٩ ج . م .

وقد وافق مجلس النواب على إعادة إدارة الرخص بموظفيها إلى وزارة التجارة والصناعة مما يترتب عليه نقل ٧٧٩١ ج . م إلى ميزانية هذا الباب.

وهذه اللجنة تقر هذا الإجراء لوثيق الصلة بين هذه الإدارة ومصلحة العمل .

وقد طلبت مصلحة العمل ١١ وظيفة لسد الفراغ الذي أحدثه نقل موظفي إدارة الرخص لوزارة الداخلية وللقيام بتنفيذ الأعمال المترتبة على المهال التي سبقت أنفيها . وما دامت قد تقرر إعادة إدارة الرخص بموظفيها إلى وزارة التجارة والصناعة ، فإن اللجنة ترى الاكتفاء بإنشاء أربع وظائف من الدرجة السادسة لمفتشين للفرض المذكور .

ولم تنشأ في ميزانية هذه الوزارة سوى أربع وظائف جديدة ، منها واحدة من الدرجة الرابعة لمدير سكرتيرية مصلحة السياحة ، واثنان من الدرجة الثامنة للملاحظة داري التبعة في بها والفيوم ، وأنشئت كذلك وظيفة لرسم من الدرجة الثامنة بتفتيش المباني بمراقبة الإدارة العامة .

وقد أدرج في ميزانية الوزارة تحت عنوان إدارة التعاريف والمعاملات أربع وظائف من الدرجة الخامسة لوظائف ، أنشئت من المبلغ المخصص لتتميز الوظائف في سنة ١٩٣٧ وهي الوظائف الخاصة بالمحققين التجاريين ليكون عدد هؤلاء المحققين في الوقت الحاضر سبعة ، موزعين بين لندن وبراين وقيا والبلقان والشام وباريس ورو . . . وترى اللجنة أن علاقاتنا التجارية مع أمريكا وإلإبان تتطلب وجود ملاح في بكل منهما وتوصي بالنظر في إضافة هذين الموظفين .

فإذا ما ووفق على اقتراحات لجنة الخاصة بالباب الأول فإن المقترب به

٢٠٤٤٦٩٢ ج . م

(٤) القانون الخاص بالتبويض عن إصابات العمل .

وهناك مشروعات أخرى انتهت المصلحة ولا تزال معروضة على اللجنة التشريعية ، ونفيها بما لا تزال معروضة على قسم قضائيا بوزارة المالية .

ولهذه المصلحة برنامج تشريعي تعمل على تنفيذه في السنوات المقبلة من أهم أغراضه سن تشريع خاص بالصلح والتحكيم في منازعات العمل وتشريع آخر خاص بالتبويض عن أمراض المهن وثالث خاص بالتأمينات الاجتماعية .

وبعد انضمام مصر لجمعية العمل الدولية أخذت المصلحة تبحث الاتفاقات والتوصيات الدولية الخاصة بشؤون العمل .

ولما كان من أمحال هذه المصلحة مكافأة البطالة والمجوعة ، فهذه اللجنة تلح على الوزارة بوجوب مراقبة الوافدين من مهاجري البلاد الأخرى فإن الكثيرين من هؤلاء قد يكونون من الطبقة غير المرغوب فيها فيزاحون المصريين في مصدر أرزاقهم . ولا شك أن الحكومة تعرف ما تعانيه البلاد من البطالة الآن وتترك أننا في أول مرحلة من مشكلة اجتماعية قد يترتب خطرها إذا لم تعمل الحكومة على اتخاذ التدابير الفعالة لصيانة المجتمع المصري من كل النواحي .

مصلحة الدمغة :

وتبنيها إدارة دفع المصوغات وإدارة الموازين والمكاييل .

وليس لجنة ملاحظات على هذه المصلحة .

تقديرات الميزانية

حينه

كان مدرجا لاعتبارات وزارة التجارة والصناعة في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٢٧٦٣٦٨

وقدر لهذا في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٥٨٦٨٦

بتخفيض إجمالي قدره ١٧٦٨٢

وقد وزعت اعتبارات تلك الوزارة على الأبواب الآتية :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩
جيه	جيه	حينه	حينه
١٧٤٩٢	-	١٥٤٧٥٦	١٣٧٦٩٤
-	٥٠١٠	٦٠٦١٢	٦٥٦٢٢
٥٢٠	-	٦١٠٠٠	٥٥٨٠٠
٢٢٦٩٢	٥٠١٠	٢٧٦٣٦٨	٢٥٨٦٨٦
١٧٦٨٢			صافي التخفيض .

وترى اللجنة ، بعد استعراض ما تقدم من ملاحظات ، أن تناقش أبواب ميزانية هذا القسم :

الباب الثاني - مصروفات عمومية

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ٦٥٦٢٢ جنيه
يقابل ذلك في ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨ ٦٠٦١٢ »
زيادة ٥٠١٠ »
ويرجع أهم أسباب هذه الزيادة إلى :

١ - ٥٠٠٠ ج. م لإعانة جمعية تنشيط السياحة لعدد احتفالات وإقامة مهرجانات في المناسبات القومية اجتذابا للسياح، ولا يسع اللجنة إلا الموافقة على هذا المبلغ، على أن توصي بأن تشجع تلك المهرجانات والاحتفالات بالروح والمظاهر القومية المشرفة للبلاد والتي تكون أحسن دعابة لإظهار حضارتها ومدى تقدمها في شتى مراقيها .

٢ - ١٠٠٠ ج. م للصاريف العمومية الخاصة باللجنة التي شكلت لتوثيق الروابط والعلاقات التجارية بين مصر والسودان، ولا يسع اللجنة في هذه المناسبة إلا أن تبدي لارتياحها العظيم لتدعم الصلات الودية وتحمي المصالح المشتركة بين القطرين الشقيقين .

وقد خفض نحو ٩٩٠ جنيها من مائر المصروفات العمومية .

وتلاحظ اللجنة أنه يمكن اقتصاد خمسة آلاف جنيه من بند «تجديدات عمومية» وذلك على أساس متوسط ما صرف منه في الأعوام الماضية .

فلذا ما ووفق على هذه الاقتراحات تصبح اعتمادات الباب الثاني كالآتي :

جنيه
٦٥٦٢٢ أصل الاعتماد .
٥٠٠٠ تخفيض : تجديدات بند «تجديدات عمومية» على أساس متوسط المنصرف فعلا في الأعوام الماضية .
٦٠٦٢٢ إجمالي الباب الثاني .

الباب الثالث - أعمال جديدة

جيب
قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ٥٥٨٠٠
يقابل ذلك في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٦١٠٠٠ »
أي بتقص قدره ٥٢٠٠ »
وقد نتج هذا التقص من :

١ - ١٠٠٠ جنيه من تخفيض الاعتماد المخصص لشراء ما كثرات وساعات ليعملها لأرباب الصناعات .

واللجنة ترى أنه لا بد من هذا الاعتماد بحسب أن يقتصر على تجهيز لصناع الصناعات لشراء الآلات ومعدات لتصنيع البسج والتجهيز فقط .

كما ترى العمل على مساعدة هاتين الصناعتين في القرى، وأن يقتصر عمل تشجيع هذين الفرضين فقط، وإذنا أردت الوزارة تشجيع صناعات أخرى، فعليه أن يتقدم بطلب اعتماد آخر .

٢ - ١٠٠٠ جنيه تخفيض من المبلغ المخصص لشراء للقيام بمباحث صناعية . ومن مراجعة أبواب صرف هذا الاعتماد المخصص له بالميزانية مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، أخصصت اللجنة أنه لا يستعمل للفرض الأصل الذي أدرج من أجله بل يصرف كمرتبات لثلاثة موظفين دائمين بالوزارة ومكافأة لموظف في الجامعة قدرها ٢٠٠ جنيه مقابل قيامه بالتعليم في معهد الزجاج .

ولما كان بناء هذا البند يوضعه الحال في متفق مع الواقع ، فضلا عن أن بناءه يوجد باب الاستثناء مفتوحا لصيين موظفين بمرتبات خارجة من حدود مؤهلهم، ولذا توصي اللجنة بتحويل الموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم منه في الوقت الحاضر إلى وفورات الباب الأول بشرط أنه كسب خلت وظيفة مناسبة في الباب الأول يشغلها أحدهم ، وأن يقتصر هذا الاعتماد بالفعل على استخدام خبراء للقيام بمباحث صناعية بالمعنى الصحيح وما يتطلبه عملهم الفني من نفقات .

٣ - ٣٠٠٠ ج. م من حذف اعتماد الدعاية للحاصلات الذي كان مدرجا بميزانية العام الماضي وقد كانت طلب الوزارة فتح اعتماد قدره ١٠٠٠ ج. م لهذا الفرض، غير أنه لم يكف بتسبب الزيادة وصلها بل تسبب الاعتماد الذي كان مدرجا بالفعل في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ بمبلغ ٣٠٠٠ ج. م وبذلك لم يصبح في ميزانية وزارة التجارة والصناعة شيء مطلقا للدعاية للحاصلات المصرية في الأسواق الخارجية. ونظرا لأهمية الفرض الذي خصص له هذا الاعتماد من إيجاد أسواق جديدة لبعض الحاصلات وتوسيع مدى انتشار حاصلاتها المختلفة في الأسواق الحالية واستكمال الجهود التي سبق أن اتخذتها الوزارة في هذا السبيل وأخضت عليها بالفعل ، لا يسع اللجنة إلا أن توصي بإدراج مبلغ ٣٠٠٠ ج. م في ميزانية الوزارة كما توجه النظر إلى ضرورة مضاعفة الجهود وتوسيع مدى النشاط الذي يبذل في سبيل تلك الدعاية .

٤ - ٣٠٠٠ ج. م من تخفيض الاعتماد المخصص لاحتياطي الأعمال الجديدة .

ويقابل تلك التخفيضات الزيادة التالية :

(١) ١٠٠٠ ج. م لرفع اعتماد تحسين طرق ملغ المخلود من ٢٠٠٠ ج. م إلى ٣٠٠٠ ج. م لطريق لائحة السلع في مجازر جديدة حيث لاقت هذه العملية نجاحا كبيرا و رفع أسعار المخلود .

(٢) ١١٠٠ ج. م لاستكمال مباني وآلات داري التبييض في بنها والفيوم .

(٣) ٧٠٠ ج. م لتدريب عمال مصريين على عمليات قطف التمار وتنظيفها وتعبئتها وإعدادها للتصدير والاستثناء بهم من التال القسطنطينيين .

والجنة تشاطر مصلحة السياحة وجهة نظرها كل المشاطرة ، وتوجه النظر بصفة خاصة إلى وجوب مضاعفة العناية بالمصايف المصرية والبالذل في سبيل تحسينها ، كما توصي اللجنة بما أوصت به لجنة المالية بمجلس النواب بأن تتضمن الدعاية التي تقوم بها تلك المصلحة في الخارج السياحة الشتوية دعامة خاصة للمصايف المصرية في البلاد الشرقية والإفريقية ، وتقدم اللجنة فتح اعتماد قدره ٤٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة هذا العام للدعاية للمصايف المصرية والعمل على تحسينها مع وضع برنامج واسع ينهض بالمصايف نهضة عاجلة تحقق مصلحة البلاد .

وما لاحظته اللجنة عدم وجود أى اعتماد في ميزانية الوزارة لإقامة معارض محلية لتشجيع الصناعات المحلية ، بالرغم مما تلك المعارض من آثار نافعة جدا ، فضلا عن أن كثيرا من الصناعات قد وصل إلى درجة يستحق معها إقامة معارض نوعية خاصة حتى تبرز جهود المنتجين المجهود تفصيلا وتكتب بين الصناعات روح المنافسة والغيرة ، فتسمى لنسهم عوامل الإقدام والنشاط ، ولهذا ترى اللجنة وجوب الإكثار من إقامة معارض محلية سنوية لكل صناعة كبيرة ، كالنزل والنسيج والأثاث والجلود وما إليها ، وأدوات البناء والصناعات الزراعية والصناعات الكيميائية وغيرها ، حتى إذا ما جاء موعد المعرض الزراعى الصناعى العام الذى تقيمه الجمعية الزراعية الملكية كل خمس سنوات ، تشترك كل تلك الصناعات مجتمعة في إظهار نواحي نشاطها وتقدمتها .

ولهذا السبب اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب فتح اعتماد للفرض السالف الذكر في ميزانية هذا العام قدره ٣,٠٠٠ ج .م للإتياف منه على الدعاية لمعارض والصناعة المصرية في الداخل بصفة عامة والتنظيم والإشراف ، وقد وافقها على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على فتح الاعتماد المذكور .

فلذا ما أخذ بهذه الاقتراحات تصحح اعتمادات الباب الثالث ١٤٨٠٠ ج ٦٤٨٠٠ م .
وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهى :

١٤٤,٦٢٩	باب ١ "معايير وأجور مرتبات"	جيب
٦٠,٦٢٢	٢ "مصاريف عمومية"	
٦٤,٨٠٠	٣ "أعمال جديدة"	
٢٧,٠٥١	الجلبة .	

السكيتير البرلى
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد المنازى عبد ربه

وقبل الانتهاء من الكلام على هذا الباب ، وبمنااسبة الاتحاد المفتوح ببلغ ٣٤٤٠٠ ج .م إمانة لتشجيع تصدير الموالح لآثرى البجة بدأ من توجيه النظر إلى وجوب قصر تلك الإمانة على موالح الدرجة الأولى وعدم صرف إعانات مطلقا على الدرجة الثانية حفاظا لسمعة الموالح المصرية في الأسواق الخارجية خصوصا أثناء زل في بداية عهد إعداد أسواق جديدة لتلك الموالح .

وأدرج بالميزانية أيضا ٧٠٠٠ جنيه للدعاية لتشجيع السياحة ، وقد اطلمت اللجنة على تقرير مصلحة السياحة ومقترحاتها التي ينبغي تنفيذها في الخمس السنوات المقبلة لتنشيط السياحة في مصر ، ووجدت به كثيرا من النقاط المهمة الجديرة بالدراسة والمالية ، وترجو اللجنة أن يوجه للقرارات الواردة بذلك التقرير ما هي خليفة به من اعتبار حتى توضع موضع التنفيذ بغير إرجاء .

ومن أظهر تلك المقترحات إصلاح الماشى وتخفيض أجور الفنادق وتعديل أجور السفر بالواحد في الشتاء .

وترى اللجنة أنه ما زال هناك مجال فسيح للعمل على تشجيع السياحة عن طريق الاهتمام بهذه المسائل الثلاث بصفة خاصة وغيرها من المقترحات يوجه عام .

وقد لفت نظر اللجنة ما جاء بذلك التقرير من "أن عادة الرحيل عن مصر في مدة الصيف انتشرت بين كل الأساط وأنت متوسط المسافرين من المصريين والمترطين أربعون ألفا في كل عام (وقد كان أكثر من ذلك في الصيف الماضى) وأنه إذا قدر لكل مسافر مبلغ ١٠٠ جنيه يتفقها في رحلته بلغ مجموع المال الذى يسرب إلى الخارج سوايا أربعة ملايين من الجنيئات ، وأن في سرب هذا المال إلى الخارج وعدم عوده ما يخاله لمصر بالثانى ، نزيفا ماليا مستمرا له خطر ، ويضى أن يؤثر على طول الزمن في صحة الكيان الاقتصادى للبلاد " .

وقد جاء في ذلك التقرير نفسه أنه "إنما كانت مصر قد امتازت إلى الآن بموسمها الثانى لما لا شك فيه أنت العناية بمصايفها تجعل من مصر مركزا سياحيا للعصيف فوق أنها مركز سياحى في الشتاء ، فتأخذ الشواطئ المصرية يفوق في طراوته مناخ الريشيد ، وكثير من الناس لا يستطيعون مباشرة بلادهم لزيارة مصر في الشتاء ، فلذا ما عني بالشواطئ المصرية عناية خاصة اجتذبت إليها عددا كبيرا من سكان البلاد المجاورة وكانت من جهة أخرى داعية لبقاء كثير من المصريين الذين يرحلون إلى البلاد الأجنبية مدة الصيف لعدم توفر أسباب المنة التي يتطلعون إليها ولا يملكونها في الشواطئ المصرية ، فيقفولوا إلى حد ترف الأموال المصرية إلى الخارج ويتجنب في الوقت نفسه الأجانب إليها فتعشش الحركة صيفا في هذه البلاد بلل ركودها .

قرارات عامة للجنة التجارة والصناعة

عن مشروع ميزانية الوزارة

إن لجنة التجارة والصناعة المنقذة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨ تقدم إلى مجلس الشيوخ بالآتي :

ترى اللجنة أن الجهد الأول للدولة المصرية حكومة وشعبا يجب أن ينصرف بجانب تقوية الجيش وترتيب وسائل الدفاع إلى قتل البلاد من حالتها الاقتصادية المتأخرة إلى حالة متقدمة في جميع نواحي الاقتصاد .

وإن الهيئة الحكومية التي تناط بها المهمة على هذا الأمر هي بلا شك وزارة التجارة والصناعة التي تسمى في البلاد الأخرى وزارة الاقتصاد القومي .

يبدو هذه الوزارة الآن في مصر ميتورة الأعضاء مقصورة الجناح ليس فيها مسببات النهوض . وإن ديب الحياة الذي قد يظهر في هذه الوزارة يحكم عليه بالتعجيز رغم الجهود المشكورة التي قد يبذلها أهل العمل فيها .

وإن الوقت قد حان لأن يراجع توزيع مختلف المصالح والإدارات على مختلف الوزارات المصرية ، وأن يضم إلى وزارة التجارة والصناعة جميع الإدارات والمصالح التي تقلب فيها الصفة الاستثنائية والاقتصادية تصعب حقا وزارة الاقتصاد القومي .

وإن من المصالح والإدارات التي ترى اللجنة ضرورة ضمها إلى وزارة الاقتصاد القومي مصلحة المناجم ، ومصلحة الجمارك ، ومكتب القطن وأسواقه ومصلحة الكيمياء ، وقسم المشتريات بوزارة المالية ، ومصلحة تصادد الإسماعك ، وإدارة الرخص .

على أن ينشأ في هذه الوزارة معهد للباحث الاقتصادية يكون مصدر الحركة في ابتكار المشاريع وتنسيقها ، يتولى وضع البرامج تنفيذها في سنوات محددة وتبين على هذا التنفيذ لجنة منه تكون برئاسة القيادة العليا للجيش ذات سلطان واسع .

ومن الضروري أن تقدم هذه الوزارة بأكرم عدد ممكن من الفنين المدربين وأهل الخبرة ، كما أنه من الضروري تكوينها بالمال اللازم ، فإنا ما نعتزرت ميزانياتها في البرلمان ، تصرفنا في اعتباراتها لما اعتمدت له تحت مسؤولية الوزير فيمنع كل تامل من جانب وزارة المالية قد يؤدي إلى عرقلة العمل ،

رغبات لجنة المال والشؤون الاجتماعية

بمناسبة نظرها مشروع ميزانية مصلحة العمل

للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

إن لجنة المال والشؤون الاجتماعية قررت في جلستها المنعقدة في ٤ يولي سنة ١٩٣٨ أن تقدم لمجلس الشيوخ عند نظره في مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة بالرغبات الآتية :

الرغبة الأولى — أن تعيد مصلحة العمل النظر في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ولللائحة الصادرة في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٢ بشأن الحال المقلقة للراحة والضاربة بالصحة والخطورة ، وأن تقدم بمشروع قانون جديد يكون أكثر انخفا مع النهضة الصناعية الحاضرة ومع وجوب حماية العمال . كل ذلك مضافا إلى رغبة اللجنة في ضرورة إرجاع إدارة الرخص كما كانت إلى مصلحة العمل .

الرغبة الثانية — أن تستبض إدارة الأبحاث ومكافحة البطالة إلى السيد في عملها مهمة وأن تطالب الحكومة بالسعي لتحقيق مقترحاتها منظوروا إليها مع مقترحات مكتب مكافحة البطالة للشبان المتعلمين ببيع واحدة من الرغبة الصاعدة في القضاء على البطالة بوجه عام من أن يكون بين المهيتين اتصال في البحث لعلاج هذه المشكلة الواحدة .

الرغبة الثالثة — أن تهتم المصلحة بتنظيم وفترات تدريب الصغار لتكوين طبقة مهرة الصناع وكبرى الأسطوانات وهما حصيران من الزم ما يكون لفي الصناعات الكبيرة والمتوسطة .

الرغبة الرابعة — أن تعمل المصلحة على تيسير الحياة على العامل بتشريع يوم راحة إجباري في الأسبوع ، وتشجيع انتشار الرياضات في صفوفهم ، وتسهيل اتعابهم بالمستشفيات والمستوصفات والمصحات الأميرية ، ونشر جمعيات التعاون المتولى في أوساطهم وحمايتهم من الاستغلال بفرض حد أدنى للأجور .

الرغبة الخامسة — أن تحقق وزارتا المالية والتجارة والصناعة ما وعدتا به في العام الماضي من خض اعتماد مبلغ ألفي جنيه تصرفه مصلحة العمل في شؤون العمال والتأمينات وأن تعمل على البرهنة الوعد حالا فيما لوح المساواة في المطالبة بين العمال واتحاد الصناعات ،

رئيس اللجنة

عبد الحليم

السكري البرلماني

عبد الحليم الهادي

قد يكون في وجود الوظائف الزائدة فرصة لتفدية بعض مفتشي الري الذين خفضت رواتبهم في السنوات الأخيرة. غير أن مثل هذه الفرصة لا تعود على مجموعهم بفائدة تذكر. وإن الوضع الطبيعي أن يعمل رجال الري—وقد تكرر شكرهم من سوء حالهم—كأفراد يتناسب مع أهمية الأعمال الموطنة بهم والمشاق التي يتكبدونها.

أشارت اللجنة في العام الماضي لزراعة الأرز وضرورة العمل على توسيع نطاقها. ويسرها أن الوزارة قد تمكنت بفضل التخزين الجزئي لأول مرة في خزان جبل الأولياء الجديد من أن تزيد ما يسمي بزراعته أرزا هذا العام إلى ٤٧١,٠٠٠ فدان، وكان المصروح به في العام الماضي ٢٥٣,٠٠٠ فدان. ولقد تمكنت الوزارة بهذه الزيادة من أن تجيب الجانب الأعظم من المطالب الملحة للتخصيص لزراعة الأرز، ولعلها تتمكن من زيادة المساحة في السنة القادمة إلى ٥٠٠,٠٠٠ فدان بما يزيد من التخزين في خزان جبل الأولياء وأن يكون هذا القدر هو أقل ما يسمح بزراعته أرزا في كل عام.

إن خزان جبل الأولياء لم يملكه هذا العام بل ملء خمسة فقط من العام القادم سحلا—حسب الاتفاق القائم بين مصر والسودان—ثلاثة أعشاره. ولقد أشارت اللجنة في تقريرها في العام الماضي بضرورة العمل على تعديل هذا الاتفاق، فإذا أمكن السماح بملء الخزان لنصفه مثلا في العام القادم بدلا من ثلاثة أعشاره استفادت مصر فائدة كبرى فلا يصادف رجال الري مصاصب جمة في توزيع المياه سدة المناوبات ومعد كل الترع بمحاجتها من المياه في أدوار المناوبات، وأمكن التوسع في برنامج تحويل الحياض إلى دى صيفي.

ويسر اللجنة أن تعلم أن الوزارة ماضية في مناقشتها الخاصة باصلاح منطقة السدود التي يضع فيها مقدار خطين من مياه النهر في الصيف. ولعلها وأصله قريبا إلى اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن، فقد طال أمد هذه المباحث التي بدئ بها منذ أكثر من ربع قرن، ومصر في حاجة لازدياد من المياه لترسيها الزراعي.

إن اللجنة وهي تحرب زيادة الاعتمادات لمشروعات الري والصرف تحارب نشاط الوزارة في عمل متواصل الحفلات يزداد به وعاء البلاد وثروتها.

وقد لفتت نظركم بصفة خاصة عدم ادراج مبلغ كاف في مشروع الميزانية للضخ في تقوية قناطر إسنا، وهو عمل رأته الوزارة ضروريا من سنوات مضت وقالت في مذكرة المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ عن مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ما يأتي :

جلسة يوم الثلاثاء ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٩ يوليو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والإحاركة

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية (المصروفات)

قسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية"

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبلى)

لذا القسم بصفة فروع :

الفرع الأول - ديوان العموم

يتراوح المتصرف في هذا الفرع في السنوات الخمس السابقة بين ٢٨,٠٩٧ ج.م. و ٣٠,٠٧٤ ج.م. و ربط له في ميزانية العام الماضي ٢٩,٣٥٨ ج.م.، وأدرج له في مشروع ميزانية هذا العام ٢٩,١٨٤ ج.م. وهذه الأرقام تدل على اعتدال في التقدير.

الفرع الثاني - الري

لقد تكلمت لجنة المالية في تقريرها للعام الماضي عن أهمية شؤون الري وأثرها في الثروة القومية وأشارت إلى اعتداد الباب الثالث "باب الأعمال الجديدة" لهذا الفرع.

ورغبت أن ترى فيه زيادة في السنة التالية. ويسر اللجنة أن ترى هذه الرغبة قد حققت. فنقص لأعمال الري والصرف الجديدة في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٣,٧٠٠,٠٠٠ ج.م. مقابل ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية.

كما إن الباب الأول "المحليات والأجر والمزايا" قد زيد بمقدار ١٩,١٤٠ ج.م. ومع أن اللجنة ترى للوظائف الجديدة التي أدرجت في مشروع الميزانية والتي زاد الأربط بسببها ما يدرها إلا أنها تعتقد بأن هناك مجالا لإعادة النظر في الوظائف العليا. ولعل الوزارة تبحث هذا الأمر عند تحضير ميزانية العام القادم إذ تشتر اللجنة أن ست وظائف مدير عموم مصلحة الري قد تكرر أكثر من حاجة العمل الحقيقية.

والجنة تذكر هنا ما جاء بتقريرها من هذا الفرع في العام الماضي حيث قالت :

”نعم إن معظم الزيادة في الباب الثالث وهو المنشآت الجديدة ، ولكنها في البابين الأول والثاني (الموظفين والمصاريف العمومية أي الصيانة) زيادة غير قليلة بلغت بين سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٦ نحو تحسين في المسكن . وإذا كانت اللجنة تشير بالانقضاء في مصروفات المباني فلا تـُـرث هناك مطالب لأن أهمية يحول دون القيام بها الخوف من عدم توازن الميزانية .

فقدنا لو ربطت ميزانية المباني الجديدة على رقم ثابت لا تتجاوز له بعض سنوات ، فتوزع الأعمال الجديدة بين مصالح الحكومة المختلفة داخل حدود ذلك الربط وتتمشى بذلك وزارة الأشغال من مقاومة ضغط مصالح الحكومة المختلفة عليها للاسراع بإنشاء أكبر عدد ممكن من المباني الأميرية الجديدة . وإذا كان هناك قسم يحسن التوسع فيه فهو ما يخص بإنشاء المستشفيات القروية فإن الحاجة إليها شديدة .

كما يحسن أن يكون لدى وزارة الأشغال سلطة تحول بها دون توسع فروع الحكومة الأخرى فكثيرا ما تزيد التقديرات النهائية على التقديرات الابتدائية بمبالغ ضخمة . ويرجع السبب غالبا إلى توسع المصالح على مطالها مما يستتبع به في بادئ الأمر .

ولعل الوزارة تبحث موضوع التوسع في الأيجار بدل البناء الجديد متى كان ذلك ممكنا ، فكل لجنة أنه إذا ما وضعت مواصفة عامة عن المبنى اللازم لفرض ما وطرح أمر استجابه زمن طويل في مناقشة عامة فإنه قد يتقدم كثير من الأفراد أو الشركات لإنشاء المبنى على نفقتهم وعرضه على الحكومة بإيجار يكون في النالبا أكثر اقتصادا ثمرة اقتصر الوزارة من بين العطاءات المقدمة ما يكون أوفى بمطالبها من حيث الموقع الذي يرد إقامة المبنى فيه . وبالجمع بين نظام البناء للشركات ذات الصفة الخاصة كالمستشفيات والسجون ونظام الإيجار يمكن تخفيض الصرف السنوي على المنشآت الجديدة إلى رقم لا يرقى حلا الميزانية .

وسواء عمل بهذا الرأي أو لم يعمل ، فإن اللجنة ترى أن تستلزم ضرورة ربط المقصود لقلب الثالث ” الأعمال الجديدة ” على رقم ثابت لبعض سنين .

فقد بلغ متوسط ما صرف على هذا الباب في السنوات الخمس من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٦ نحو ٤٢٢,٠٠٠ ج.م. فزاد الربط في سنة ١٩٣٧ إلى ٦٠٠,٠٠٠ ج.م. ، وفي مشروع ميزانية هذا العام أدرج مبلغ ٦٨٠,٠٠٠ ج.م. فأذا لم يوضع قيد على هذا الصرف فإنه يفضي أن يرتفع في بعض سنوات إلى مبلغ يرقى الميزانية .

والجنة تشير بأن يراعى ربط تقديرات الأعمال الجديدة في السنوات العشر المقبلة على أساس ٦٠٠,٠٠٠ ج.م. فقط ، كما أنها ترى أن من اليسر

” وقد سبق لوزارة الأشغال أن رفضت لمجلس الوزراء برنامجها الشامل لشروطها في العشر السنوات التالية ، والذي يؤخذ منه ضرورة تقوية قناطر أسيوط والدقا وإسنا . ورجل ترى مجموع على أن هذه القناطر لا يمكن أن تؤدي وظيقتها بعد زيادة مياه التخزين إلا إذا دخل عليها من التعديل ما يحقق الفرض منها . والحكومة تشارك هؤلاء القناتين آرامهم وترى ضرورة إمدادهم بالاعتقادات الضرورية لتحقيق هذه المطالب الجوهري على مدى السنوات القادمة “ .

وقد آتمت الوزارة تقوية قناطر أسيوط وسارت خطوة واسعة فيما يخص قناطر الدقا . وترى في عدم إدراج اعتماد كاف للشروع في العمل في قناطر إسنا هذا العام بعد أن أدرجت لها في سنة ١٩٣٦ مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. وفي سنة ١٩٣٧ مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م. ، تعطيلها على مشروع أهمية واضحة مما سلف اقتباسه من مذكرة الوزارة وضرا لمنطقة تكتظ بالسكان وعمرية بلاها من مياه صيفية قد تفرغت الآن بالتخزين بأسوان وجبل الأرياء .

ولذا تشير اللجنة بزيادة المبلغ المدرج لهذا العمل هذا العام إلى ١٠,٠٠٠ ج.م. وقد رأى مجلس النواب بموافقة الحكومة أن يزيد المنظور عدم أحكام صرفه للباب الثالث من ٣١٩,٨٨٢ ج.م. إلى ٣٥٤,١٣٢ ج.م. وهذه اللجنة لا تتعرض على ذلك إذ دلت تجارب السنوات السابقة أنه كثيرا ما يحصل توفير مبالغ كبيرة من المدرج لمختلف الاعتقادات .

هذا ولا تزال اللجنة تبحث الملاحظات التي أثيرت حول قناطر عمد على وما ظهر فيها من شروخ . وإذا رأت أن تستقدم باقتراعات في هذا الشأن فستبحثها تقررا ملحقا بهذا .

الفرع الثالث — مصلحة المباني الأميرية

لقد تزايدت تكاليف هذا الفرع في السنوات الأخيرة تزايدا يدعو إلى التفكير ، فقد بلغ المنصرف عليه في السنوات الأخيرة ما يلي :

سنة	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
٥٧٦,٥٧٥	٥١٦,٩٥٣	٦٨٨,٩٤٣	٨٥٠,٣١٠	٦٨٣,٢٦٣	

وربطه في ميزانية العام الماضي مبلغ ٨٧٩,٧٥٣ ج.م. ، وقد قدرت المصروفات في مشروع الميزانية المنظورة ٩٥٩,١٩٧ ج.م. .

وليس الأمر مقصورا على ما تتكلفه المباني الحكومية من أموال ترقى خزائنها ، بل يقع ذلك حتى التوسع في مصاريف الصيانة السنوية وفي زياد المهندسين والملاحظين وغيرهم من الموظفين مما يزيد في ربط البابين الأول والثاني تجاه الزيادة في ربط الباب الثالث .

ولقد أشارت اللجنة في تقريرها للعام الماضي بضرورة الإسراع في إصدار التشريع اللازم لتنسيق ارتفاعات الهارات الجديدة ، ولعل الوزارة تستطيع تقديمه للبرلمان في بدء الدورة القادمة .

كما ترى اللجنة أن تسرع الوزارة ، وقد زالت الامتيازات الأجنبية ، في استصدار تشريع طالما فكرت فيه يقضى بتزج ملكية مريضة عند شق الشوارع الجديدة وإعادة بيع قدر منها على جانبي الطريق فتوض بذلك جانباً لا يستهان به من نفقة شق الشوارع وتتمكن من اشتراط إقامة مبان حسنة التنسيق على الأراضي التي تبيعها مما يزيد بهجة العاصمة .

هكذا وقد أقر مجلس النواب زيادة اعتادات الباب الثاني بمقدار ٧,٢٥٠ ج ٢٠٠ ، كما أقر زيادة اعتادات الباب الثالث لهذا الفرع بمقدار ٦٠٠ ج ٢٠٠ ، وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الفرع السادس - مصلحة الحجارى الرئيسية

تبلغ قيمة الاعتادات المدرجة لهذا الفرع في مشروع الميزانية ٣٩٨,٣٥٨ ج ٢٠٠ ، وهي تزيد على اعتادات العام الماضي ببلغ ٨٤,٩٥١ ج ٢٠٠ ومعظم الزيادة في الباب الثالث .

هكذا وقد قرر مجلس النواب زيادة اعتادات الباب الثاني لهذا الفرع بمقدار ١٤,٥٠٠ ج ٢٠٠ ، وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الفرع السابع - مصلحة الطيبعات

خفضت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية عما كانت عليه في السنة الماضية بمقدار ٣٦٨ ج ٢٠٠ ، وليس لجنة ملاحظات على هذه الاعتادات . وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

فرع ١ - ديوان العموم

- باب ١ - ماهيات وأجروصريات ... ٣٦,٦٤٢ ج ٢٠٠
 ٢ - مصاريف عمومية ... ٢,٥٤٢ ج ٢٠٠

فرع ٢ - الرى

- باب ١ - ماهيات وأجروصريات ... ٥٦٣,٤٩٦ ج ٢٠٠
 ٢ - مصاريف عمومية ... ٧٣٦,٨٠٠ ج ٢٠٠
 ٣ - أعمال جديدة ... ٧٥٠,٧٥٠ ج ٢٠٠

فرع ٣ - مصلحة المباني الاميرية

- باب ١ - ماهيات وأجروصريات ... ١٠٠,١٧٢ ج ٢٠٠
 ٢ - مصاريف عمومية ... ١٧٩,٠٢٥ ج ٢٠٠
 ٣ - أعمال جديدة ... ٦٨٠,٠٠٠ ج ٢٠٠

على ذلك أيضاً في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية إذا أريد ذلك . ولا ترى اللجنة في ذلك عرقلة لشروط المدينة المدرجة بالميزانية والتي يبلغ عددها نحو السبعين مشرواً .

ولقد ورد بمشروع الميزانية مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ لإنشاء خمسين مجموعة لساكني الهلات تتكلف كل مجموعة منها ٨٠٠ ج ٢٠٠ ، وأدرج في ميزانية هذا العام مبلغ ٨٠,٠٠٠ ج ٢٠٠ لإنشاء عشر مجموعات منها ، ولكن أشير بالميزانية مقابل هذا الرقم ألا يصرف شيء من هذا المبلغ إلا بعد الاتفاق مع وزارة المالية . وأرادت اللجنة الاطلاع على تفاصيل هذا المشروع ولكنها علمت أنه لم تعمل له بعد سوى رسومات مبدئية لم يستقر الرأى على واحد منها بعد . والجنة مع عدم معارضتها في هذه الفكرة لا تستطيع الإشارة بالمضى فيما قبل وقوعها على تفاصيلها ، ولذا تشير بضرورة عرض الموضوع مفصلاً على البرلمان قبل السريفة .

الفرع الرابع - مصلحة الميكانيكا والكهرباء

في هذا الفرع زيادة إجمالية قدرها ٢٥,٦٨٩ ج ٢٠٠ ناشئة عن اتساع نطاق هذا الفرع بالمنشآت الجديدة معظمها يرتبط بالرى والصرف وليس لجنة ملاحظات عليه .

الفرع الخامس - مصلحة التنظيم

قدرت ميزانية هذا الفرع بمبلغ ... ٧٢٨,٩٦٠ ج ٢٠٠ . يتألف في العام الماضي ... ٧٤٨,٩٩١ ج ٢٠٠ . بتخفيض قدره ... ٢٠,٠٣١ ج ٢٠٠ . وبلغ متوسط المنصرف في السنوات ١٩٣٣ إلى ١٩٣٦ مبلغ ٧٣٩,٢٥٠ ج ٢٠٠ . جنبها فالرطب في مشروع ميزانية هذا العام ليس أقل من العام الماضي فقط بل أقل من متوسط السنوات الأربع السابقة .

إن العاصمة في نمو مستمر وكثير من أحيائها خصوصاً ما اصططلحوا على تسميته بالأحياء الوطنية في حاجة إلى النور والرصف . وليست إضافة المدينة ونظائرها بمظهر لمدنيتها لحسب ، بل المالية بنظائرها وفق الشوارع فيها عناية بالصحة العامة للسكان . ولذا ترى اللجنة أن توجه نظر الحكومة لميزانية هذه المصلحة كي تضاعف عنايتها بالمدينة حتى تتال تسطها العادل .

وما بلغت النظر بصفة خاصة في مشروع ميزانية هذه المصلحة فتساؤل اعتادات الباب الثالث "الأعمال الجديدة" ، فقد كان متوسط المنصرف على هذا الباب في السنوات ١٩٣٣ إلى ١٩٣٦ نحو ١٣٨,٠٠٠ ج ٢٠٠ . خفض في ميزانية العام الماضي إلى ١٠٦,٤٠٠ ج ٢٠٠ وفي هذا العام إلى ١٤٦,١٤١ ج ٢٠٠ . ولا شك أنه يمثل هذا المبلغ الصغير لا تستطيع مصلحة التنظيم الهوض بقدر ولو محدود من مطالب الإصلاح للممة .

ويسر اللجنة أن علمت أن الحكومة بوجهة عنايتها إصلاح شارع الكورديش على النيل بين بولاق وشبرا ، ففرت بتجاسة حاجتها لتوسيع الطلعة الأميرية أن تتفعلها إلى أمياها .

« عرضت اللجنة المسألة المروخ التي ظهرت في بناء قناطر محمد علي الجديدة وتناقشت في أمرها ودرأت أنه نظرا لأهمية هذه القناطر فأنها توافي على الاعتماد المودج لها في الميزانية وعلى المضي في العمل منها من التعطيل على أن تستدعي الوزارة خبراء اختصاصيين عالمين لمعاينة العروخ والطرق التي اتبعتها الوزارة في معالجتها مع الإشارة بما يرويه من تعديلات أو تصحيحات تضمن سلامة هذه القناطر مستقبلا وأنها ستؤدي مع ما قد يوصف لها من علاج مأموريتها لفئة المقولة أم لا » .

السكرير البرلماني بالنيابة
حسن الجندي
رئيس اللجنة
محمد الغازي عبد ربه

جلسة يوم الأربعاء ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨)

ملحق تقرير لجنة المسألة والجمارك
عن مشروع ميزانية قسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية »

(المقررة خضرة الشيخ محمد عبد شكري بالغا) .

بناء على ماقرره المجلس بجلسته ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨ بإعادة موضوعه فقام محمد علي علي لجنة المسألة فأنه لاستئناف البحث فيه عقدت اللجنة صباح اليوم اجتماعا طويلا تناولت الموضوع من جميع وجوهه الفنية والمالية والقانونية .

وبعد أن سمعت الإيضاحات الرسمية اللازمين حضرات مندوبي وزارة الأشغال الفنتين .

وبناء على هذه الإيضاحات رأت اللجنة :
أولا :

(أ) أن الجزء الأعظم من هذه القناطر قدم وقد حضرته المتغيرات سالتي الذكر أن تتم حتى آخر يولييه الماضى يزيد على ثلثي العمل وأن العمل مازال مستمرا في شهر يولييه الجالي .

(ب) أن ما صرف إلى المتكفل حتى شهر يولييه المذكور يبلغ نحو ٥٠٠.٠٠٠ ل.٢٠٠ جنيه .

(ج) وأن الباقي من قيمة المقاوله من غير صرفه نحو ٧٠٠.٠٠٠ ل.٢٠٠ جنيه .

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء

باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات ... ١١٧,٠٣٩ ج.م.
» ٢ - مصاريف عمومية ... ٢٩٧,١٩٩ ج.م.
» ٣ - أعمال جديدة ... ٣٠٤٤٠ ج.م.

فرع ٥ - مصلحة التنظيم

باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات ... ٩٤,٧١٥ ج.م.
» ٢ - مصاريف عمومية ... ٥٧٧,٣٥٤ ج.م.
» ٣ - أعمال جديدة ... ٧٠,١٤١ ج.م.

فرع ٦ - مصلحة الحجارى الرئيسية

باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات ... ٣١,٧٤٦ ج.م.
» ٢ - مصاريف عمومية ... ١٠١,٦١٢ ج.م.
» ٣ - أعمال جديدة ... ٢٧٩,٠٠٠ ج.م.

فرع ٧ - مصلحة الطليحيات

باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات ... ٣٥,٠٠٠ ج.م.
» ٢ - مصاريف عمومية ... ١٤,٩٢٥ ج.م.
» ٣ - أعمال جديدة ... ٦٠٠ ج.م.

السكرير البرلماني
أنطون الجيزل
رئيس اللجنة
محمد الغازي عبد ربه

جلسة يوم الثلاثاء ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(١٩ يولييه سنة ١٩٣٨)

ملحق تقرير لجنة المسألة والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية
قسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية »

(المقررة خضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي) .

اجتمعت اللجنة صباح يوم الاثنين ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ وبمحت موضوع الشروع التي طرأت على بناء قناطر محمد علي ودرأت أن تقدم الى المجلس بالرأى الآتى بعد أن وافقت عليه بالإجماع :

وقد وضعت وزارة المالية بيانا لهذه الزيادة المطردة وأردته بلاحفظات
تشرح العوامل المختلفة التي أدت إلى هذا الازدياد .

وهذا هو البيان :

سنة	موظفون ملكيون	عسكريون	ورثة ملكيون	ورثة عسكريون	الجملة
بيـ	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ
١٩١٤	٣٣٣٦٧	٩٣٨٠٤	٧٣٢٨٤	٢٠٣٧٦	٥١١١٤٠
١٩١٥	٣٣٢٨٨٠	٩٦٠٧٢	٧٦٣٠٨	٢٠٥٣٢	٥٥٥٧٩٢
١٩١٦	٣٦٣٧٦٨	٩٥٩٦٤	٧٩٨٨٤	٢١٠٠٠	٥٦٠٦١٦
١٩١٧	٣٦٤٦٣٢	٩٨٣٧٦	٨١٦٢٤	١٩٨٦٠	٥٦٤٤٩٢
١٩١٨	٣٦٥٣٥٢	٩٣٩٠٠	٨٣٢٠٨	١٩٩٥٦	٥٦٤٤١٦
١٩١٩	٣٦٣٧٣٢	٩٤٦٤٤	٨٨٣٦٨	٢٠٠١٦	٥٦٧٧٠٦
١٩٢٠	٣٨٩٤٩٦	١٠١٥٦٨	٩٥٤٧٢	٢٠٧٠٠	٦٠٧٢٣٦
١٩٢١	٤٠٩٤٤٤	١٠٩٩٤٤	١٠٠٣٨٠	٢١٣٦٠	٦٤١٣٢٨
١٩٢٢	٤٤١٣٩٦	١١٧٣٩٦	١٠٤٤١٢	٢٠٣٠٤	٦٨٦٥٠٨
١٩٢٣	٤٨٦٥٠٠	١٢٥٠٥٢	١١٦٣٥٢	٢٠٦١٦	٧٤٨٥٥٠
١٩٢٤	٦٣٠٢٥٢	١٣٧٣١٦	١١٦٤٨٠	٢٢٥١٢	٩١٦٥٥٠
١٩٢٥	٦٧٤٤٤٨	١٤٩٠٦٤	١٣٧٧٠٠	٢٢٢٠٨	٩٨٧٤٨٠
١٩٢٦	٦٩٩٧٢٠	١٥٣٨٨٨	١٤٧٢٠٤	٢٠٣٦٠	١٠٣١١٧٢
١٩٢٧	٧٢٧٩٢٠	١٥٧٠٤٤	١٥٩٢١٦	٢٤٢٩٦	١٠٧٣٤٧٦
١٩٢٨	٧٣٨٦٠٠	١٦٠٩٦٨	١٧٥٤٦٤	٢٥٧٠٠	١١١٠٧٣٢
١٩٢٩	٧٨٣٥٥٢	١٦٩٣٥٩	١٩٤٩٦٤	٢٧٩٢٠	١١٨٥٧٩٢
١٩٣٠	٨٩٧٧٦٨	١٧٣٨٥٦	٢١٥١٤٨	٢٩٩٥٨	١٢٣١٧٢٠
١٩٣١	١٠٠٧٨٥٨	١٨٥٣٥٣	٢٣٨٠٠٤	٣٥٩٨٤	١٢٧٧٩٩٢
١٩٣٢	١٠٤٨٠٢٠	٢٠٠٤١٢	٢٦٧٦٦٤	٤٨٥٧٦	١٥٦٤٣٧٢
١٩٣٣	١٠٦٣٩٩٦	٢٠٤٨٧٦	٢٩١٥٧٦	٤٩٠٦٨	١٦٠٨٨١٦
١٩٣٤	١٠٧٣٣٨٨	٢٠٦٩٩٢	٣١٤٩٨٨	٥٢٨٤٨	١٦٤٩٣٧٢
١٩٣٥	١٠٧٦٩٦٤	٢٠٢٦٠٨	٣٣٦٨٨٨	٥٧٢٢٨	١٦٧٣٦٨٨
١٩٣٦	١٠٧٥٢٢٤	١٩٩٥٧٢	٣٦٨٨٤٤	٦٢٨٤٤	١٧٠٦١٢٤
١٩٣٧	١١٠٧٨٧٦	١٩٨٢٥٢	٤٠٧٢٠٨	٦٧٢٦٨	١٧٨٠٧٠٤

ثانياً — أن الخسارة المصرية قد تتعرض في حالة وقف العمل لأي سبب
يأتي من جهة الحكومة المصرية لتسار مالية جسيمة .

ثالثاً — أنه يضي في حالة تخفيض استهلاك خبراء الإحصائيين يؤدون عملهم
في الموسم الفائض أن يحصل وقف العمل نظراً لما هنالك من ظروف قد
تؤدي إلى ذلك ونظراً لما وقعت عليه اللجنة من بيانات حضرات
المتفرجين .

رابعاً — أنه كذلك يكون أنسب الأوقات لتأدية الخبراء الإحصائيين
عملهم من كل الوجهة هو بعد أن يتم المناقشة الجزء الباقي من العمل خصوصاً
وأنه يمكن وقتئذ مشاهدة حالة القناطر تماماً والوقوف على ماهية الشروع
الحالية أو ما صاه بطراً عليها بعد الآن .

ولقد فإن اللجنة حرصت على مصلحة الدولة وتطبيقاً لقواعد ترى التمسك بقولها
السابق من اعتماد المبلغ المطلوب والاستقرار في العمل حتى تم القناطر وانتداب
خبراء إحصائيين بعد اتصافها لإدوا المأمورية التي تفرتها اللجنة بتقريرها
السالف الذكر ونخص حالة هذه القناطر نخصاً دقيقاً من جميع الوجوه .

جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٢٦ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية

قسم ١٢ "معاشات ومكافآت"

(المختار حشرة الشيخ المقيم أنطون الجبل بك) .

تزداد الأعباء التي تحملها خزانة الدولة من جراء صرف المعاشات ومكافآت
الخادمة عاماً فعاماً حتى أنها بعد أن كانت لا تتجاوز نصف المليون إلا بقليل
في سنة ١٩١٤ قد تكدت تبلغ المليون في مشروع الميزانية المبررة لأن
على المجلس — طلبها أن يخصص جسيمة في دفع فرق .

أما الملاحظات التي أوردتها وزارة المالية بهذا الشأن فهي :

(١) من ١٨٩١ إلى سنة ١٩١٤ كانت الزيادة التدريجية في المعاشات سنوياً معقولة لم تتجاوز ١٠,٠٠٠ ج.م.

(٢) وفي سنة ١٩١٤ أُحيل كثيرون على المعاش بسبب الوفر أو إلغاء الوظيفة فزادت قيمة المعاشات في سنة ١٩١٥ على ما ربط في سنة ١٩١٤ بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م تقريباً فأصبحت ٥٥٥,٠٠٠ ج.م بدلاً من ٥١١,٠٠٠ ج.م.

(٣) في سنة ١٩١٩ تقرر إضافة عشرين في المائة إلى ما هيأت الموظفين بصفة عامة ونتيجة ذلك أن زادت معاشات من أجيالاً على المعاش في تلك السنة بنفس النسبة تقريباً فبلغ ما ربط في سنة ١٩٢٠ في سنة ١٩١٩— ٤٠٠,٠٠٠ ج.م (٦٠٧,٠٠٠ ج.م بدلاً من ٥٦٦,٠٠٠ ج.م).

(٤) في سنة ١٩٢٢ عدل كادر الموظفين بزيادة ما هيأتهم بزيادة كبيرة وكان لهذا الكادر مفعول رجسي من أول أبريل سنة ١٩٢١ فزادت المعاشات في سنة ١٩٢٣ نتيجة هذا التحسين بزيادة كبيرة فكان ربط المعاشات تلك السنة ٧٥٠,٠٠٠ ج.م بعد أن كان في سنة ١٩٢١ بلغ ٦٤٠,٠٠٠ ج.م (والزيادة ١١٠,٠٠٠ ج.م).

(٥) في سنة ١٩٢٣ صدر الاتفاق الوثقي وقانون التوظيفات وقد حلا الخزانة عتلاً لا يستهان به بسبب خروج الموظفين الأجانب دفعة واحدة فقد بلغت المعاشات التي ربطت لهم بناء على الاتفاق السالف الذكر وقانون التوظيفات في السنة من تاريخ صدورها ثمانية ١٩٢٧ مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج.م تقريباً ولولا الظروف التي أدت إلى إصدار هذا الاتفاق وهذا القانون لكانت الزيادة في المعاشات من جراء خروج الموظفين الأجانب تدريجية تتماشى مع الحالة الطبيعية، فالمعاشات بلغت في سنة ١٩٢٧ (١٠٧٣٤٧٦ ج.م) وقد كانت في سنة ١٩٢٣ (٧٥٠,٠٠٠ ج.م).

(٦) في سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ صدر قانونا المعاشات للمكثفوا العسكرية الجديدين، والزيادة التي نشأت عن تطبيقهما قد بلغت في سنة ١٩٣١— ١٩٣٣— ٣٧٠,٠٠٠ ج.م يقابلها زيادة في الاستقطاع مقدارها ١٦٠,٠٠٠ ج.م في السنة. ويلاحظ أن الزيادة معقولة جداً وأثرها في ميزانية المعاشات لا يذكر خصوصاً إذا لاحظنا أن الاستقطاع زاد بمقدار ٥٠٪ (تحسين في المائة) إذ كان الموظف يدفع خمسة في المائة ويدفع الآن ٧,٥٪.

(٧) في سنة ١٩٢٩ صدر قانون تسهيل خروج الموظفين رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ وهذا القانون وحده كلف الخزانة ١٠٢,٠٠٠ ج.م في السنة وبعد إلغاء هذا القانون صدرت قرارات مختلفة من مجلس الوزراء بإحالة بعض الموظفين قبل سن التقاعد لقاء ضم مدد إلى خدماتهم البائسة، وهذا أيضاً زاد العبء على ميزانية المعاشات بمبلغ ٣٣,٠٠٠ ج.م في السنة حيث بلغت في سنة ١٩٣١ ١٠٠,٠٠٠ ج.م تقريباً في حين أنها كانت في سنة ١٩٢٩ (١٢٠,٠٠٠ ج.م) فالزيادة وقدرها ٣٠,٠٠٠ ج.م ناشئة معظمها من قانون تسهيل خروج الموظفين.

(٨) في سنة ١٩٣٥ يلاحظ أن قيمة معاشات الخدمة المكثفوا والعسكريين قصفت عن السنة السابقة لها، وذلك لأنه في سنة ١٩٣٤ تمجيت الوزارة الاستبدال فكان من أثره هذا التخفيض.

(٩) في سنة ١٩٣٧ عاد رقم المعاشات إلى الزيادة وذلك لأن الاستبدال وقف في تلك السنة.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الزيادة تستوقف النظر وتدعو إلى التفكير الجدي في الموضوع، لا سيما وأن الاعتيادات الخاصة بالمعاشات والمكافآت تمت بصلة وثيقة إلى الاعتيادات الخاصة بما هيأت الموظفين ومرتباتهم فتزيد في ضخامتها وارتفاع نسبتها إلى مجموع ميزانية الدولة. فلا بد والأسوأ كما ذكرناه من علاج لهذه الحالة بإعادة النظر في قانون المعاشات والعمل على المعنى في استبدال المعاشات مادام قد ثبت أن هذا الاستبدال كان لمصلحة الخزينة.

ولفتت اللجنة النظر إلى ما وعدت به الحكومة في العام الماضي من وضع نظام تأميني لتبرؤوا من الحق في المعاش والموظفين المؤقتين بصفة عامة يقوم مقام نظام المعاشات والمكافآت ويكون نصيب الحكومة في تكاليفه ضئيل جداً.

وفياً على بيان الاحتياجات المطلوبة لهذا القسم :

للمدرج في مشروع ميزانية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ١,٩١٦,٩٠٠ جنيه مصري

وكان المقدّر في ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ١,٧٤٩,٧٢٣

زيادة إجمالية قدرها ١٦٧,١٧٧

وقد وزعت هذه الاعتيادات على الفصول الأربعة التالية كما يلي :

تخفيض	زيادة	تقديرات		
		١٩٣٧	١٩٣٨	
—	٦٥٧٠٠	١٣٤,٦٠٠	١٤٠,٦٣٠	فصل ١ — معاشات ومكافآت عن خدمات ملكية .
—	٣٢٢٧	٣٣٤,٣٣٣	٣٣٧,٦٠٠	فصل ٢ — معاشات ومكافآت عن خدمات عسكرية .
—	١٠٧,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	فصل ٣ — استبدال معاشات.
٢٠٠٠	—	٧٣,٠٠٠	٧١,٠٠٠	فصل ٤ — مرتبات فرقة البهال المصرية .

فالزيادة البالغة ٦٥٧,٠٠٠ ج.م في "فصل ١" ناشئة من زيادة مبلغ ٥٢,٠٠٠ ج.م في بند ١ "معاشات ممنوعة بمقتضى اللوائح" وزيادة ١٠٠,٠٠٠ ج.م في بند ٥ "مكافآت ممنوعة بمقتضى لوائح" وزيادة ٤٠,٠٠٠ ج.م في بند ٧ "مكافآت للأفراد المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية" مقابل ذلك تخفيض ٣٠٠ ج.م في بند ٢ "معاشات ممنوعة بمقتضى أوامر".

ولقد قطعت المفاوضات في هذا السبيل مرحلة كبيرة في عهد الوزارة السابقة ثم انقطعت أخبار هذه المفاوضات ولعلها لا تكون وقت ، لأن وقوفها منه استمرار وجود صندوق الدين وهو ما لا يتفق وكرامة البلاد بعد استقلالها وبعد إنهاء الامتيازات .

لهذا تلج اللجنة في وجوب استئناف هذه المفاوضات راجية أن تكون نتيجتها حقة لآمال البلاد في هذا الشأن .

فصل ٢ " الديون القونصوليديّة "

فقد لهذا الفصل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية مبلغ ٧,٣٧٧,٣٧٠ ج . م كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفصل على ثلاثة بنود كما يلي :

بند ٢ - الدين للمضون	٣٠٧,١٢٥
» ٣ - » المئاز	١٠,٤٥,٣٨٤
» ٤ - » الموحدة	٢,١٥٤,٧٦٨

فصل ٣ " القروض العائنية "

فقد لهذا الفصل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية مبلغ ٥٩٤,٧٢٦ ج . م كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية . وقد وزع اعتمادات هذا الفصل على بندين كما يلي :

بند ٥ - القرض العائني ٣٧٪ سنة ١٩٩٤	٣٢١,٠١٨
» ٦ - قرض الدفاع العائني ٤٪ سنة ١٨٩١	٢٧٣,٧٠٨

فصل ٤ " الديون غير القونصوليديّة "

فقد لهذا الفصل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية مبلغ ٥١,٦٨٩ ج . م . وكان المقترح له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية مبلغ ٥١,٥٩١ ج . م . زيادة قدرها ٩٨ ج . م .

وتظهر هذه الزيادة كما تقدم في قسط سكة حديد حلوان " بند ١٠ " .

وتساظر هذه اللجنة لجنة المالية بمجلس النواب رأياً في أن توفيق الحكومة إلى تحقيق ما سبق أن أبدته من قبل بخصوص العمل على أن تستبدل بهذه الديون ديون أخرى كلما أمكن ذلك بحيث تكون فائتها أقل من فائضة القروض الحالية .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على الاعتماد المندرج لهذا القسم كما أقره مجلس النواب وقدره ١٩٤,٥٧٨ ج . م .

السكرير البرلماني	رئيس اللجنة
أنطون الجليل	محمد المنزلي عبد ربه

والزيادة البالغة ٣,٢٢٧ ج . م في " فصل ٢ " ناشئة في زيادة ٣,٣٢٧ ج . م في بند " معاشات منحوة بمقتضى الوازع " و ٣,٩٠٠ ج . م في بند " مكافآت للفرجين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية " يقابل ذلك تخفيض ٤,٠٠٠ ج . م في بند ٩ " تمويل نفقة الموقوفين " .

والزيادة البالغة ١٠٠,٧٠٠ ج . م في " فصل ٣ " ناشئة من إعادة إدراج اعتماد خاص قدره ١٠٠,٠٠٠ ج . م لاستبدال الاختياري وعن زيادة ٧٠٠ ج . م في بند ١٢ " استبدال معاشات عسكرية " لا تزيد على ٥٠٠ ج . م في الشهر .

أما " الفصل ٤ " فبقيته تخفيض قدره ٢٠٠ ج . م والاعتماد المندرج في هذا الفصل مخصص لدفع مرتبات فرقة البغال المصرية . وكانت هذه المرتبات تؤخذ من مبلغ ٩٦٠,٠٠٠ ج . م دفعته الحكومة الإنجليزية للحكومة المصرية لتقوم بتوزيعه كمرتبات لفرقة البغال الذين أصبحوا صباهات مستديرة في أثناء الحرب الكبرى . وقد ذكرنا في تقرير العام الماضي أن هذا المبلغ قد استهلك مع فوائد مصرف زيادة عليه مبلغ ٢٤٨,٣٩٢ ج . م .

وقد بانغت هذه الزيادة لغاية سنة ١٩٣٧ المقترضة ٣١٩,٣١٥ ج . م .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتماد المطلوب لهذا القسم كما أقره مجلس النواب وقدره ١,٩١٦,٩٠٠ ج . م (مليون وتسعمائة وستة عشر ألفاً وتسعمائة جنيه مصري) .

السكرير البرلماني	رئيس اللجنة
أنطون الجليل	محمد المنزلي عبد ربه

قسم ١٧ " الدين العمومي "

(المندرجة تحت الشئ المحرم أنطون الجليل بك) .

فقد لهذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٤,١٩٤,٥٧٨ ج . م ، وكان المندرج له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٤,١٩٤,٤٨٠ ج . م . زيادة قدرها ٩٨ ج . م .

وترجع هذه الزيادة إلى زيادة قسط سكة حديد حلوان " بند ١٠ " مبلغ ٩٨ ج . م .

وقد وزعت اعتمادات هذا القسم على أربعة فصول :

فصل ١ " صندوق الدين "

فقد لهذا الفصل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية مبلغ ٤٠,٩٨٦ ج . م كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

وترى اللجنة أن ظروف مصر الحالية ، من متانة مركزها المالي وتمتعها بوطيد الثقة وقيامها بشهادتها على أكل الوجوه ، كل هذه تبرز تحقيق الرغبة التي تكررت في جميع أديار البرلمان من وجوب إلغاء صندوق الدين .

القسم ١٨ "مصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية"

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أطولن الجبل بك) .

فقد لهذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج. م .

وقد أنشئ هذا التعم في الميزانية تحقيقا للرضية في توحيد ميزانية الدولة وعدم تجزئتها . وبمخصص الاعتماد المخرج بهذا التعم لما يخطر صرفة خلال السنة القادمة من الاعتمادات الخاصة بتنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية بدلا من خصمها على ميزانية قائمة بذاتها . وبهذا المبلغ هو علاوة على الاعتمادات التي صدرت بها فوائيم تقضى بترحيلها إلى أن تستنفذ .

وفيا على بيان بالاتفاقات التي نحت في الحساب انخلاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية :

جبهه
٣١,٠٠٠ طريق القاهرة - الإسماعيلية بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧

على أن يصرف في السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

١٧٩,٠٠٠ من أصل تكاليف الخاصة بطريق القاهرة - الإسماعيلية بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٧ في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

٢٠,٠٠٠ من أصل التكاليف الخاصة بإنشاء طريق من البابية إلى الاسكندرية بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٧

٢١٧,٠٠٠ مخط الحديدى من فوكه إلى مصرى مطروح بمقتضى
١٥٨,٠٠٠ لازدواج الخط بين الزقازيق ومططا القانون رقم ٧٨
٥,٠٠٠ من تكاليف الأعمال المطلوبة في جنييف والمسكر لسنة ١٩٣٧

١٣٢,٥٠٠ زيادة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٨ على المبالغ السابق اعتمادها لأعمال السكك الحديدية المخصوص عليها في المعاهدة .

٢٠٠,٠٠٠ لوزارة الأشغال للأعمال التمهيدية الخاصة بالمباني في منطقة القتال بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٨ منه ١٤,٠٠٠ ج. م. للمصروفات اللازمة لها في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ والباقي وقدره ١٨٦,٠٠٠ ج. م. للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

جبهه
١٠٠,٠٠٠ لمصلحة الطرق من أصل تكاليف وصرف الطريق بين الاسكندرية ومصرى مطروح بمقتضى الرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٨

٨٠,٠٠٠ لنص العمل السابق بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣٨

٢٩,٠٠٠ لإنشاء طريق يندئ من الكيلو ٩٨,٩٠٠ بطريق مصر ح السويس إلى محطة جنييف بمقتضى الرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٨

١,٣٣٨,٥٠٠ الجمله .

يضاف إليه :

٥٠٠,٠٠٠ الاعتماد المقترح في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

١,٨٢٨,٥٠٠ الجمله العمومية .

وقد صرف في السنتين ١٩٣٦ و ١٩٣٧ نحو ١٧٥,٠٠٠ ج. م. من أصل الاعتمادات المفتوحة في هاتين السنتين وقدرها ١,٣٣٨,٥٠٠ ج. م. ويستمر الصرف على الباقي من هذه الاعتمادات إلى أن يستنفذ .

أما اعتماد الخمسة الف جنيه الوارد في مشروع الميزانية ، فهو مخصص للصرف منه على ما يستفيد من أعمال المصلحة ، أو لشبكة الأعمال الحالية بعد استنفاد الاعتمادات المفتوحة لها في سنى ١٩٣٧ و ١٩٣٨

هذا ، ويستضمن قانون الميزانية مادة تلغى حكم القانون الصادر في سنة ١٩٣٧ الذى أقر ميزانية خاصة لمصروفات المعاهدة تنفذ من الاحتياطي .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على الاعتماد المقترح لهذا القسم كما اقترحه مجلس النواب وهو ٥٠٠,٠٠٠ ج. م .

رئيس اللجنة

محمد الطائى حيد

المكبر البرلمانى

أطولن الجبل

باب ٢ "الدمغة"

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
٢٧٠٠	٣٠٨٠٠	٣٣٠٠٠	بدل ورق العملة.

باب ٣ "المستقطع من ماهيات المستخدمين"

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
١٢٠٠	—	٣٢,٢٠٠	٣١,٠٠٠
٨٠٠	—	٩٨٠٠	٩٠٠٠
١٢٠٠	—	٣٢٠٠	٣٠٠٠
٣٢٠٠	—	٤٥٢٠٠	٤٢٠٠٠
٣٥٨,٢٠١	—	٥٠٧٦,٠٠٠	٥,٤٣٤,٠٠٠

كما تقدم يتضح أن الزيادة في الإيرادات الناتجة من أجور الركاب تبلغ ٤٥,٠٠٠ ج. م وهي ناتجة عن الزيادة في عدد الركاب الذين نقتلم المصلحة في عام ١٩٣٧ فبعد بلغ عددهم ٣٩,٧٠٠,٠٠٠ راكب مقابل ٣٩,٥٠٠,٠٠٠ راكب نقتلم في عام ١٩٣٦-١٩٣٧، وصل أساس هذه الزيادة في الركاب قدرت زيادة الإيرادات في هذا البلد.

وكذلك زادت تقديمات الإيرادات الناتجة من قبل المضامع بمقدار ٢٩,٠٠٠ ج. م حيث قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٣,٠٧٥,٠٠٠ ج. م مقابل ٢,٧٨٥,٠٠٠ ج. م في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية.

أما كيات المضامع التي قلت في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية فنقد بلغت ٣,٧١٠,٠٠٠ طن مقابل ٥,٥٠٠ طن في سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية.

جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ جادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المسألة والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩ المالية

(المقرر حسرة للعين المزمع أطرون المختل)

الإيرادات

جاءت
قدرت الإيرادات في مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩ بمبلغ ٥,٤٣٤,٠٠٠
وكان ملوحظ لها في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٥,٠٧٦,٠٠٠
زيادة قدرها ٣٥٨,٠٠٠

ولذا على بيان تفصيل للإيرادات :

باب ١ "استغلال الخطوط"

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
—	٤٥,٠٠٠	٢,١٠٥,٠٠٠	٢,١٥٠,٠٠٠
—	٢٩,٠٠٠	٧,٨٥٢,٠٠٠	٣,٠٧٥,٠٠٠
—	٢٤,٠٠٠	٤٠,٤٠٠	١٤٦,٠٠٠
—	٢,٥٠٠	٦,٠٠٠	٨,٠٠٠
—	٣٥,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٣٥٩,٠٠٠

أجور الركاب.

" المضامع،

إيرادات متنوعة.

نصيب المصلحة من

أرباح السيارات.

الجملة.

ويتقسم هذا المبلغ الأخير إلى قسمين :

جـ بـ

- (١) المبلغ المخصص للأعمال الجديدة وهو يضاف إلى رأس المال وقدره ٦٠٠,٠٠٠
(٢) المبلغ الباقي وهو السجل الحقيقي وقدره ٢٧٣,٢٠٠

باب ١ " ماهيات وأجر ومرتبات "

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ١,٦٧٤,٦٠٠ ج. م مقابل ١,٦٣٣,٧٢٨ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية، وبذلك تكون الزيادة في اعتادات هذا الباب ٤٠,٨٧٢ ج. م .

وقد تبين أن الزيادة في الوظائف الدائمة ١,٣٧٢ ج. م أغلبها في قسم الحركة، وذلك ناتج عن زيادة عدد موظفي هذا القسم نظرا لزيادة عدد القطرات، ولزيادة فتح خط سريوط وخط السويس الجديد .

أما الزيادات الأخرى فالقسم الأكبر منها يرجع إلى :

- (١) الملاوات التي تقترض لبض فئات عمال الليومة ،
(٢) النظام الجديد للإجازات (فيما يتعلق بالمال) .

ولاحظ أن وظيفتين من وظائف مساعدي مراقب الحسابات من الدرجة الثالثة حذفنا في مشروع ميزانية المصلحة وقتلنا إلى ميزانية وزارة المالية " الديوان العام " وهذا الإجراء يصبح هذا المساهدان تابعين لوزارة المالية أسوة بالمراقب ووكيله .

كما لاحظ أن وزارة المالية قد استعملت من ميزانيتها ربط هذه الوظائف الأربع وقدره ٣٩٠٠ ج. م من إجمالي ميزانيتها في مقابل إضافته إلى إجمالي ميزانية مصلحة السكك الحديدية ، وذلك بتحويل هذه المصلحة بمهاياتهم أسوة بما هو متبع نحو وظائف رؤساء وكلاء الحسابات بالمحكمة المصرية والمعاهد الدينية ودار الكتب وغيرها .

وعندما بحث هذا الموضوع في لجنة المالية يجلس النواب رؤى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه من حيث إعادة أدرج وظيفتي المساعدين بميزانية السكك الحديدية وعدم تحميلها بمهاية المراقب ووكيله للمدرجة وظيفتهما بميزانية المالية ويقترب على ذلك حذف مبلغ ٣٩٠٠ ج. م المضاف في إجمالي ميزانية الدرجات الدائمة بمصلحة السكك الحديدية (الإدارة العامة) وخفض هذا القدر من المستفيد من ميزانية وزارة المالية عن تأدية خدمات في الدرجات الدائمة بالديوان العام .

كما يقترب عليه اقتراح بجملة ربط الوظائف الدائمة بالإدارة العامة بالسكك الحديدية بمقدار ربط وظيفتي المراقب ووكيله وقدره ٢,٤١٣ ج. م وروية في عدم تعديل صافي ربط الأول من ميزانية المصلحة المذكورة رؤى تخفيض المستفيد المفقود عدم إتمام صرفهم من الباب المذكور بهذا القدر .

وبما يلاحظ كذلك أنه قد حذفت جميع الدرجات الدائمة التي كانت مدرجة في صفحة ٥٨٨ من مشروع الميزانية والدرجات الخارجة عن هيئة المال التي كانت مدرجة في صفحة ٥٩٢ تحت عنوان " مبالغ السكك الحديدية " كما حذف مبلغ ١٩٤ ج. م المخصص للمال اليومية بالبراج .

وفي الجدول الآتي بيان لإيرادات ومصروفات هذه المصلحة وصافي أرباحها في إحدى عشرة سنة الماضية :

السنة	الإيرادات	المصروفات	الصافي
١٩٢٧	٧,١٨٩,٣٧٢	٤,٦٧٢,١٣٩	٢,٤٤٦,١٣٣
١٩٢٨	٧,١٦٣,١٦٦	٤,١٢٢,٠٤٥	٣,٠٤١,١٢١
١٩٢٩	٧,٠٣٨,٨٩٤	٤,٠٧٦,٦٢٥	٢,٩٦٢,٢٦٩
١٩٣٠	٦,٠٣٧,٧٠٥	٤,٠٧٧,١٥٥	١,٩٦٠,٥٥٠
١٩٣١	٤,٩٣٩,٠٣٠	٣,٦٢٣,٩٧٩	١,٣١٥,٠٥١
١٩٣٢	٤,٧٤٢,٨٧٣	٣,٢٧٣,٥٣٠	١,٤٦٩,٣٤٣
١٩٣٣	٥,٠٤٦,٦٩٩	٣,٣٣٩,٧٠٠	١,٧٠٧,٠١٩
١٩٣٤	٥,١٩٦,٩٦١	٣,٥٠٦,٨٨٤	١,٦٩٠,٨٧٧
١٩٣٥	٤,٩٥٢,٤٦٦	٤,٠٠٠,٦٩٥	١,١٣١,٨٧١
١٩٣٦	٥,١٩٦,٨٣٢	٣,٩٧٠,٢٩٥	١,٢٢٦,٥٣٧
١٩٣٧	٥,٤١٦,٩٣٤	٤,٣٧٨,٧٤٥	١,٠٣٨,١٨٩

إن السكك الحديدية تصادف مصاعب كثيرة بسبب الحالة الاقتصادية العامة وبسبب نزوح طرق النقل الأخرى . وقد يكون من الصعب عليها أن تتوصل لزيادة إيراداتها زيادة تذكر . ولذا يجب عليها العمل على ضغط مصروفاتها بقدر المستطاع حتى لا يزداد تضائل الربح الذي يهود من تشغيلها وهي بجانب قيامها بخدمة عامة، كانت لاحتلال موردا هاما في إيرادات الدولة .

المصروفات

جـ بـ

قدرت المصروفات في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ -

١٩٣٩ بمبلغ ٤,٩٦٧,٤٥٠
وكان مدرجا لها في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٤,٦٨٩,٤٠٠
زيادة قدرها ٢٧٨,٠٥٠
وهذه الاختلافات موزعة على الأرباب الثلاثة كما في:

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨	مقارنة الاختلافات
جـ بـ	جـ بـ	جـ بـ	جـ بـ	
—	٤,٠٩٧,٧٢٢	١,٦٣٣,٧٢٨	١,٦٧٤,٦٠٠	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
—	٢,٤٤٨,١٣٧	٢,٩٦٣,٠٥٠	٢,٩٦٣,٠٥٠	٢ - مصاريف عمومية .
٧,٥٣٥	—	٦٠٧,٣٥٥	٦٠٠,٠٠٠	٣ - أعمال جديدة .
٧,٥٣٥	٢٨٥,٥٥٥	٤,٦٨٩,٤٠٠	٤,٩٦٧,٤٥٠	الجملة .
٢٧٨,٠٥٠	صافي الزيادة .			

فإذا أضفنا إلى مجموع الاختلافات المقررة للمصروفات في مشروع الميزانية المبلغ المستحق للحكومة عن تخصيصها في الإيرادات كان مجموع المصروفات ٦,٣٠٧,٧٢٠ ج. م، وهو يزيد على جملة الإيرادات بمقدار ٨٧٣,٢٠٠ ج. م يؤخذ كسلفة من الحكومة .

وقد وضع في بند صيانة وتجديد نظام الإشارات ٥٠٠ ج.م. للتجديدات، وهذه أول مرة يوضع فيها مثل هذا المبلغ في ميزانية المصلحة تحت هذا البند. بينما كانت سابقاً توضع في الباب الثالث، ولذلك لوروجع الباب الثالث في ميزانية هذا العام لوجد مدبرها به مبالغ لإتمام ما بدأ به في الأعوام السابقة ولا توجد مبالغ للتجديدات. فهو لذلك ترتيب حسابي لا أكثر ولا أقل. والباقي وهو مبلغ ٤٠٠٠ ج.م. زيادة ناشئة عن ارتفاع أجور أرباب اليوميات وكذلك عن ارتفاع أثمان المهمات.

والزيادة في بند القود ناتجة عن ارتفاع أثمان القسم.

أما الزيادة في بند المصاريف المتنوعة وفي المنظورة فناشئة عن التقلبات للمصلحة، وهذا إيراد من جهة ومصروف من الجهة الأخرى.

ونشأت الزيادة في بند صيانة وتجديد العربات، عن شراء أربع عربات درجة أولى فائقة، وباقي الزيادة ناشئة عن ارتفاع أثمان عربات البضاعة.

ولكن تكون المقارنة بين مصروفات العام الماضي والمصروفات المقدرة في مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩ صحيحة، يجب ملاحظة باب إيرادات استغلال الخطوط، فإن المقدّر له في مشروع الميزانية يزيد على مثله في العام الماضي بمبلغ ٣٥٩,٠٠٠ ج.م.

وطبي أن هذه الزيادة في الإيراد إنما جاءت نتيجة مجهود ومصروف.

وعما يذكر في هذا الصدد أنه عندما صدر مرسوم رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٣ بفصل ميزانية هذه المصلحة عن ميزانية الدولة بقصد استقلالها على أسس تجارية بمئة ألف ليرة لجنة لبحث القواعد التي تسير عليها المصلحة.

وقد قررت اللجنة المذكورة أن تدفع مصلحة السكك الحديدية للمصالح الحكومية الأخرى قيمة الخدمات التي تؤديها هذه المصالح لها، على أن تدفع هذه المصالح لمصلحة السكك الحديدية قيمة الخدمات التي تؤديها لها هذه المصلحة.

ولذلك أدرج في ميزانية السكك الحديدية من سنة ١٩٣٣ في باب المصروفات المبالغ الخاصة بالخدمات الأولى.

أما الخدمات التي تؤديها السكك الحديدية للمصالح الأخرى فإن بعضها لا يزال قيد النظر.

وترى اللجنة كما ذكرت في العام الماضي أن تعفى الحكومة باليت مريما في هذا الموضوع حتى لا يستمر الأمر سلفاً وحتى يمكن معرفة حساب الأرباح والخسائر لهذه المصلحة على أسس حسابية سليمة.

وقد كان هذا نتيجة نقل هذه الوظائف من الفصل الأول "الإدارة العمومية" إلى الفصل الثالث "الوابورات" إلا أنه قد رأى أخيراً إعادته إلى ما كان عليه بالفصل الأول، وكان ذلك بموافقة وزارة المالية.

وقد وافق مجلس النواب على هذا التغيير الشكل، وهذه اللجنة توافق عليه.

باب ٢ - مصروفات عمومية

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ المالية مبلغ ١٩٣,٦٩٣,٠٠٠ ج.م. مقابل ١٣٧,٤٤٨,٠٠٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية أي زيادة قدرها ٥٦,٢٤٥,٠٠٠ ج.م. وهذا المبلغ نتيجة تخفيض بعض بنود هذا الباب وزيادة البعض الأخرى كما هو موضح بالصنعتين ٥٨١٥٨٠ من كتاب مشروع الميزانية.

على أن أهم زيادات هذا الباب هي فيما يأتي:

بنسبة ٩,٤٣٧ في بند ١١ - معاشات ومكافآت.

٤٠,٠٠٠ - ١٦ - رسوم بحرية.

١٦,٠٠٠ - ٢١ - صيانة وتجديد الخطوط.

٢٦,٠٠٠ - ٢٢ - صيانة وتجديد المحطات والمباني.

٩,٠٠٠ - ٢٤ - صيانة وتجديد نظام الإشارات.

٤,٠٠٠ - ٢٦ - مصاريف متنوعة وغير منظورة (في قسم هندسة السكك).

١٧٥,٧٠٠ - ٢٣ - وقود.

١٦,٠٠٠ - ٤١ - مصاريف متنوعة وغير منظورة (في قسم الوابورات).

١,٨٢٧ - ٤٧ - صيانة وتجديد العربات.

ويرجع سبب زيادة بند المعاشات والمكافآت إلى زيادة مقدار المعاشات الواجب صرفها طبقاً للوائح والقوانين.

وتعتبر الزيادة في الرسوم البحرية إيرادات للحكومة وهي ناتجة عن ارتفاع أثمان ما تستورده المصلحة.

أما الزيادة في بند صيانة الخطوط فوجبه، إذ أن مقررات هذا الرقم إذا قورنت بما يقابلها في العام الماضي وجد أن بها وفراً قدره ٤٠٠ ج.م. غير أنه أدرج في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م. لتعويض عدم إتمام صرفه، مع أنه لم يحقق ذلك في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ المالية إذ روي عدم إدراج مثل هذا المبلغ.

ومن الزيادة في بند صيانة وتجديد المحطات مبلغ ١٨,٠٠٠ ج.م. مقول من بند ٣ الخاص بالوابورات وما بقي منها كان لضرورة قصوى في هذه المباني لآلة السقوط وإعادة بنائها.

وفيا على بيان بالمبالغ التي لو حصلت المصلحة لأمكن لها تغطية الجزء الظاهر في حساب الأرباح والخسائر :

جنيه

(١) المعاشات ٢٣١,٠٠٠

يخص منها المستطع من الماهيات ٤٢,٠٠٠

١٨٩,٠٠٠

جنيه

١٨٩,٠٠٠

(٢) الطائرات المخصصة ٧,٠٠٠

(٣) حراسة الخطوط ١٣,٠٠٠

(٤) الاقفاكات (تقدير) ٨٩,٠٠٠

المجموع ٢٨٩,٠٠٠

باب ٣ "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ج.م وكان المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية مبلغ ٦٠٧,٥٣٥ ج.م فيكون صافي التخصيص مبلغ ٧,٥٣٥ ج.م .

وقد فصلت الأعمال الجديدة بالصفحات ٦٢٠ وما بعدها من كتاب مشروع الميزانية .

التفرقات والتليفونات

الإيرادات

قدرت إيرادات هذه المصلحة في مشروع الميزانية بمبلغ ١,٠٢٨,٠٠٠ ج.م وكان مدرجا لها في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية مبلغ ٩٦٠,٠٠٠ ج.م أي زيادة قدرها ٦٨,٠٠٠ ج.م .

وفيا على بيان هذه الإيرادات :

نجز	زيادة	ميزانية	مشروع ميزانية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٠٥٠٠	١٧٥٥٠٠	١٨٦٠٠٠	٩٣٨ - ٩٣٧
٥٨٠٠٠	٧٦٨٠٠٠	٨٢٧٠٠٠	٩٣٨ - ٩٣٧
١٠٠	٥١٠٠	٥٠٠٠	٩٣٨ - ٩٣٧
٤٠٠	١١٤٠٠	١١٠٠٠	٩٣٨ - ٩٣٧
٥٠٠	٦٨٥٠٠	٩٦٠٠٠	٩٣٨ - ٩٣٧

باب ١ - استغلال الخطوط

التفرقات

التليفونات

٢ - السعة

بطل السعة

باب ٣ - المستطع من ماهيات

المستخدمين

الجملة

المصروفات

قدر المصروفات هذا النوع في مشروع الميزانية مبلغ ١,٩١,٠٠٠ ج.م . يستل فيه المستحق للحكومة عن تصيبها في إيراد المصلحة مقابل مبلغ ١,٠٨٩,٤٧١ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الحالية . وقد وزعت المصروفات على أبواب أربعة كما يأتي :

تتبع	زيادة	ميزانية	مشروع ميزانية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٩٥٢	٤٩٧٤٦٨	٥١٧٤٢١	١٩٣٧ - ١٩٣٨
٤٤٩	—	١٩٣٧٢٨	١٩٣٧ - ١٩٣٨
٧٢٩٠٠	١٥٤٤٠٠	٢٢٧٣٠٠	١٩٣٧ - ١٩٣٨
١٧١٢٥	٢٣٥٨٧٥	٢٥٣٠٠٠	١٩٣٧ - ١٩٣٨
٤٤٩	١٠٩٩٧٨	١٠٨١٤٧١	١٩٣٧ - ١٩٣٨

باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات .

٢ - مصاريف عمومية

٣ - أعمال جديدة

٤ - المستحق للحكومة

عن تصيبها في إيراد المصلحة

الجملة

باب ١ "ماهيات وأجر ومربيات"

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٥١٧,٤٢١ ج.م . وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية مبلغ ٤٩٧,٤٦٨ ج.م . أي زيادة قدرها ١٩,٩٥٣ ج.م . وقد نشأت هذه الزيادة عن التوسع المطرد في أعمال المصلحة ومن النظام الجديد الذي وضع لتحسين أجور العمال وتنظيم إجازاتهم .

باب ٢ "مصاريف عمومية"

كان المدرج لهذا الباب في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية مبلغ ١٩٣,٧٢٨ ج.م . وقد أدرج له في مشروع الميزانية المروض مبلغ ١٩٣,٧٢٨ ج.م . أي تخفيض قدره ٤٤٩ ج.م . وليس نتيجة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٣ "أعمال جديدة"

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٢٢٧,٣٠٠ ج.م . وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية مبلغ ١٥٤,٤٠٠ ج.م . أي زيادة قدرها ٧٢,٩٠٠ ج.م . ولا حظ أن اعتماد هذا الباب مضاف بأكمله إلى رأس مال المصلحة .

وقد فصلت الأعمال الجديدة بهذه المصلحة في الصفحات ٦٢٥ وما بعدها من كتاب مشروع الميزانية .

وليس نتيجة ملاحظات على هذا الباب .

(ب) المصروفات :

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ٥١٧,٤٧١
» ٢ - مصاريف عمومية ١٩٣,٢٧٩
» ٣ - أعمال جديدة ٢٢٧,٣٠٠
» ٤ - المستحق للحكومة عن تعيينات في إرادات المصلحة ٢٥٣,٠٠٠

جمل المصروفات ١,١٩١,٠٠٠

السفير البلغاري	رئيس اللجنة
أنطون الجليل	محمد المنقاري حيدوبه

قسم ٤ - وزارة الخارجية

(المقرر خضر الشيخ الحزم أنطون الجليل بك) .

بدأ تشغيل مصر الخارجى منذ حوالى ١٤ سنة . ولقد صار التقدم في هذا التشغيل سيرا حثيثا على الرغم مما كان يتعرض في أول هذه من عبات مادية ، فإنه لم يكن بد من إيجاد الموظفين الجامعين للأهلات اللازمة لرجال السلكين السياسى والتفصيل ، ومردودة من الزمن طبعهم فترهم بهذا النوع الجديد من الأعمال الذى لم يكن مالوفا بين رجال الدولة عندنا ، ولم يكن بد كذلك من إنشاء دور للتوضيات والتفصيلات وتجهيزها بما تحتاج إليه من معدات ولوازم مما لم يكن دائما متيسرا مع ما عليها من الأعباء المالية .

يضاف إلى ذلك أن مهمة رجال السلك السياسى والتفصيل لم تكن دائما واضحة المعالم ، فبنة الخدمة ، من جراء القيود والتعقيدات التى كانت لا تزال محيطة باستقلال البلاد ومركزها الدولى .

أما الآن وقد استكلت مصر استقلالها ، وتبوأت مركزها في المجموعة الدولية بفضل إرغام المعاهدة بينها وبين بريطانيا العظمى وما تلا ذلك من دخولها عصبة الأمم وجعلها إلى جانب الدول القائمة بالإستقلال ومن إلناها الامتيازات الأجنبية التى كانت تحمى من هذا الاستقلال إلى مدى بعيد ، أما الآن وقد تم كل ذلك لمصر فلا بد لها من توجيه عايتها إلى التشغيل الخارجى لتميز مركزها بين الأمم أدبيا وماديا ، فيقوم هذا التشغيل بما ينظر منه من الوجهة السياسية بتعيين معلقاتها مع جميع الأمم ونشر دعائها العلوية

وعما يلاحظ أن النسبة بين مصروفات المصلحة وإيراداتها مما يدور إلى الرضى ، فبينا تنقص المصروفات ترى أن الإيرادات تسيير يضطر ثابتة في طريق الزيادة . وهذا يرمم ما أدخل على نظام التفويض من تحسين شمر به الجمهور عقب استعمال نظام الشترال الأوتوماتيكى .

ولا يزال الجمهور يتظمر من هذه المصلحة أن تسيير خدماتها في طريق التقدم والتيسير لكل من يطلبون خدماتها .

وعما يندر لذكره أن تقديرات مشروع الميزانية لهذه المصلحة تتجرب بما قدره ٦٤,٣٠٠ ج . م هو الفرق بين إيرادات المصلحة ومصروفاتها .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم كما أنزها مجلس النواب وهى :

١ - السلك الحديدية

(١) الإيرادات :

باب ١ - استغلال الخطوط ٥,٣٥٩,٠٠٠
» ٢ - الدفعة ٣٣,٠٠٠
» ٣ - المستقطع من ماهيات المستخدمين ٤٢,٠٠٠
جمل الإيرادات ٥,٤٣٤,٠٠٠
سلفة تؤخذ من الحكومة ٨٧٣,٢٠٠
الجمل العمومية ٦,٣٠٧,٢٠٠

(ب) المصروفات :

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ١,٦٧٤,٤٠٠
» ٢ - مصاريف عمومية ٢,٦٩٣,٠٥٠
» ٣ - أعمال جديدة ٦٠٠,٠٠٠
» ٤ - المستحق للحكومة عن تعيينات في إيرادات المصلحة ١,٣٣٩,٧٥٠
جمل المصروفات ٦,٣٠٧,٢٠٠

٢ - التلغرافات والتليفونات

(١) الإيرادات :

باب ١ - استغلال الخطوط :

التلغرافات ١٨٦,٠٠٠
التليفونات ٨٢٦,٠٠٠
باب ٢ - الدفعة ٥,٠٠٠
باب ٣ - المستقطع من ماهيات المستخدمين ١١٦,٠٠٠
جمل الإيرادات ١,٠٢٨,٠٠٠
سلفة تؤخذ من الحكومة ١٦٣,٠٠٠
الجمل العمومية ١,١٩١,٠٠٠

والقضاء على الدعاية السيئة ، ومن الوجهة الاقتصادية بترويج المنتجات الوطنية وفتح أسواق لها في الخارج وتيسير التبادل التجاري بوجه عام .

ولما كانت مشاكلنا السياسية الخارجية قليلة فإنه يجب توجيه الجهود بنوع خاص إلى الشؤون الاقتصادية حتى يعود هذا التثقل الخارجي على مصر بالتأثير المرجوة منه . لذلك ترى لجنتنا وجوب التوسع في تعيين الممثلين التجاريين وفتح السلك القنصل لخدمة الدبلوماسية التجارية ، فإن من وراء ذلك فائدة محققة .

ولقد دلت الإحصاءات على أن ستة فقط من ١٠٧ موظفين في السلكين السياسي والقنصل يعملون دبلوما في العلوم التجارية و ١٠١ هم من حملة الشهادات في الحقوق والآداب .

ويسر اللجنة أن ترى وزارة الخارجية سائرة في هذا الاتجاه لما يقترب على ذلك من تشجيع تجارتنا مع الخارج ومساعدة صناعتنا الناشئة .

كما يسرها أن ترى الوزارة منية بالتوسع في تثمين مصر في الأقطار الشرقية لما بيننا وبين هذه الأقطار من الروابط الكثيرة ولما لمصر في تلك البلدان من مركز متميز يجب الاحتفاظ به ، بل يجب تعزيزه ، لتكون مصر دائما في طليعة دول الشرق الناهضة . وقد أحرب البرلمان مرارا عن مثل هذه الرغبة .

ومما يذكر من هذا القليل أنه قد أنشئت قنصلية في بنغازي تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ وقللت وظيفة وزير مفوض بمد إلغاء مفوضية فينا إلى عاصمة العراق ، فأصبح لنا وزير مفوض في بغداد تبعه مفوضية اجاز ، كما أصبح لنا وزير مفوض في طهران تبعه مفوضية كابل بأفغانستان ، وحولت قنصلية كويبه باليابان إلى مفوضية .

وقول ، بهذه المناسبة أيضا ، إن لنا قنصلا في القدس وأخرى في بيروت ، وترى اللجنة أنه آن الأوان لرفع مرتبتها إلى درجة قنصل عام أسوة بقناصل الدول الأخرى في هاتين الماحمتين ، مرامة لثالة في تلك البلاد الجاورة ، وحتى لا يكون لقناصل الدول أسبقية على قنصل مصر ، لاسيما وأن الفرق بين ماهية القنصل وماهية القنصل العام لا تزيد على ١٨٦ جنيا في السنة ، ١٠٧ مرتب التثمين فواعد لكلهما . وقد أخذت الوزارة مجبدا إنشاء درجة قنصل عام بحسب مفوضية فينا إلى قنصلية عامة .

وما دنا في معرض الكلام عن تثمين مصر السياسي لا ترى اللجنة بدا من الإشارة إلى العرف الذي جرت عليه تخاليدنا السياسية في مصر . فإن الوزراء المفوضين في مصر اعتادوا الرجوع إلى رئيس الوزارة فيما يتعلق بمعظم الشؤون كما قرأ ذلك في صحفنا ، في حين أن مرجعهم يجب أن يكون بطبيعة الحال وزير الخارجية . ولعلنا إذ نلفت نظر الحكومة إلى هذا الأمر واجدون منها استملاذا تاما لمراعاة هذه القاعدة السياسية .

وقد أشرنا فيما تنهت إلى دخول مصر في عصبة الأمم ، وقد ترتب على ذلك من جهة الميزانية إدراج مبلغ ٧٠,٠٠٠ ج . م بالبند ١٧ الباب الثاني من المشروع المعروض على المجلس ، وهذا المبلغ هو قيمة اشتراك مصر في العصبة .

أما على أي أساس كانت تحدير هذا المبلغ فقد أدلى حضرة مندوب الخارجية بالبيان التالي :

” كان تحدير نصيب كل أمة في نفقات سكريرية العصبة في الماضي بحسب اشتراكها في مكتب البريد الدولي العام وقد ترك هذا الأساس الآن .

” وقد نصت المادة السادسة فقرة ٥ من ميثاق العصبة على أن نفقات سكريرية العصبة تحملها الدول الأعضاء بالنسبة التي تفرها جميعة العصبة ، ومعنى هذا أن الاشتراك المالي لعضو ما ينحصر في القسط الذي يقصده العضو .

” ونفقات العصبة تتغير سنويا تبع الأحوال ، وتبع ذلك تتغير قيمة الاشتراك ، هذا إلى أن طريقة توزيع النفقات وتعبيد القسط الذي يخص كل عضو تخضع لعوامل متعددة ، فإن اللجنة المكونة إليها هذه المهمة واسمها ” لجنة توزيع النفقات ” تتسلم بمقتراحاتها إلى جميعة العصبة وتزاعي في تقديرها لتصيب الذي يقع على طاق الأعضاء اعتبارات متعددة منها حالة كل عضو من الوجهة الاقتصادية ومقدرته المالية ودرجة الإنتاج والبسر في الدولة وما إلى ذلك من عوامل أخرى مثل عدد السكان وميزانية الدولة وتجارتها وغير ذلك .

” توترت جميعة عصبة الأمم في جلساتها غير العادية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ ، تحديد قيمة اشتراك مصر في عصبة الأمم للسنوات الثلاث ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ب ١٢ وحدة ، وقد روعي في هذا التقدير الأساس الذي أشير إليه أعلاه .

على أنه لم يشمل مشروع الميزانية الذي بين يدينا على شيء من ذلك فالتارت لجنة المالية مجلس النواب هذا الموضوع مستندة إلى ما كان قد أبداه مجلس الشيوخ من الرغبة في هذا الصدد ، وبعد مناقشة وافق مجلس النواب على إضافة ٨٣٠١ ج. م. لهذا الغرض في اعتمادات الباب الأول وقد أصبحت بعد هذه الإضافة (١٩٣٨٣٥ + ٨٣٠١ ج. م.) ٢٠٢١٣٦ ج. م.

باب ٢ "مصاريف عمومية"

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية ... ٨٩,٣٠٠ ج. م.

وكان في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ... ٩٦,٣٦٦ ج. م.

تكون الزيادة ... ٧,٠٦٦ ج. م.

ومعظم هذه الزيادة يرجع إلى إدراج ٧٠,٠٠٠ ج. م. لاشتراك مصر في عتبة الأمم .

أما باقي الزيادة وقدره ٩,٣٦٤ ج. م. فهو موزع على البنود الآتية وذلك بحسب الإنشاءات التي سبق الإشارة إليها .

جنب

٨٧٤ في بند ٢ "بذل سفر ومصاريف انتقال ومرتبات قتل" .

٤١٠ في بند ٣ "عقود ومرتبات كسوى وملابس" .

٩٥٠ في بند ٦ "إيجار مساكن وضرائب وعقود مياه ونور وتبوية وتدفئة" .

٣٧٠٠ في بند ٧ "أثاث وتعليقات" .

٤٩٣٤ الجلة .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم كما اقترعها مجلس النواب وهي :

١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ٢٠٢,١٣٦ ج. م.

٢ - "مصاريف عمومية" ٨٩,٣٠٠ ج. م.

المجموع ٢٩١,٤٣٦ ج. م.

السكرير البرلمانى

أطون الجليل

وقد أنشئ في العام الماضي مكتب في جنيف ليكون مقر اللجنة التي تكون على اتصال بفروع عصبة الأمم وانتدب لرأسه بقرار وزارى بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ سعادة مندوب الحكومة المصرية أمام عصبة الأمم ، وقد أدرج بمشروع الميزانية مبلغ ١٨٠٠ ج. م. نظير بذل تمثيل لسعادته كما انتدب للعمل بهذا المكتب موظفان أحدهما من مفوضية مصر بفرن والثاني من التفصيلة المصرية بباريس .

وتزداد أهمية هذا المكتب ، تبعا للنشاط الذي تبديه عصبة الأمم في النواحي الاقتصادية والمالية والصحية والمالية ، وبمجهوداتها في هذا السبيل معروفة لدرجة أن دولاً مثل اليابان - بعد أن انسحبت من العصبة - وجدت أن لا مخلص من إبقاء مكتبها بالعصبة كاملاً لتستفيد من دراسة مشاريع العصبة في تلك النواحي المختلفة .

ونظراً لما يقوم به هذا المكتب من الأعمال التي قد تروى على ما تتجه بعض المفوضيات ، فقد أدرجت وزارة الخارجية بمشروع ميزانيتها مبلغ ١٧٥٠ ج. م. للموظفين اللازمين لهذا المكتب ببناءه كالاتي :

بج

٥١٠ سكرير ثالث .

٣٦٠ ملحق .

١٢٠ خادم درجة ثانية .

١٥٦ خادمان درجة ثالثة .

٤٢٢ مرتبات .

١٨٠ مرتب لكاتب على الآلة الكاتبة .

١,٧٤٨ الجلة .

هذا ، وقد أشار البرلمان أكثر من مرة إلى وجوب إحداث تحسين على حالة صفار موظفي السكرير السياسى والتفصيل ، لأن مرتباتهم أصبحت لا تسمح لهم بالقيام بواجبات وظائفهم .

وقد أبدى مجلس في السنة الماضية مثل هذه الرغبة ووعدت وزارة الخارجية بإجابتها ، وذلك تقدمت الوزارة في مشروع ميزانيتها بطلب اعتماد قدره ١١,٣٠١ ج. م. لإعطاء هذه الرغبة وتطبيق المادة ١٨ من لائحة شروط الخدمة بوظائف التمثيل الخارجى .

١ - أن تصل اقتراحات البعثات العلمية المقدمة من مختلف الوزارات إلى الجامعة المصرية لمراجعتها والإفادة مما يمكن دراسته منها في كلياتها المختلفة .

٢ - تعرض البعثات العملية على لجان فنية للبحث في هل يمكن دراسة بعضها في المصانع أو الشركات أو البنوك الموجودة في مصر .

٣ - ألا يرضخ في البعثة إلا من كان مستوفيا شروط الإيفاد من حيث النصاب في الدرجات أو كان حاصلا على درجة شرف إذا كان متخرجاً في إحدى كليات الجامعة التي لا تجرى على نظام الدرجات في امتحان البكالوريوس .

٤ - يجري امتحان مسابقة لمن تتوفر فيهم شروط الإيفاد وتُعرف عليه لجنة تؤلف لهذا الغرض .

وقد قررت اللجنة تأليف اللجان الآتية للأغراض السالفة الذكر :

لجنة المسائل الزراعية تؤلف من أصحاب السعادة والعمدة وكل الزراعة ووكيل المعارف وعميد كلية الزراعة .

لجنة المسائل المالية والتجارية وتؤلف من أصحاب السعادة والعمدة وكل المالية ووكيل التجارة ووكيل المعارف .

لجنة المسائل الصناعية والفنية وتؤلف من أصحاب السعادة والعمدة وكل الأشغال ووكيل المواصلا ووكيل المعارف .

لجنة المسابقات وتؤلف من اثنين من أساتذة الجامعة المختصين والرئيس الفني في الوزارة صاحبة البعثة .

على أن تنتهي اللجان الثلاث الأولى من أعمالها بحيث يتيسر عرض ما يستقر عليه الرأي على لجنة البعثات التي ستعقد في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨

وتقرر لجنة البعثات فوق ذلك :

١ - علم إيفاد بعثات صيفية .

٢ - لا يقبل اعتذار من عضو البعثة الذي تقرّر البعثة عودته إذ يجب عليه البقاء على الفور بمجرد تبليغه القرار وإعطائه تذكرة السفر فإذا امتنع وقف صرف ماله أو مرتبه ، ويبلغ مديرو البعثات ذلك .

جلسة يوم الثلاثاء ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٢ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية
(المصروفات) ، قسم ١٥ " البعثات العلمية "

(المتخذة خضرة الشيخ المحترم أعلون الجليل بك) .

إن سياسة إيفاد بعثات علمية إلى الخارج لتتروء من العلم وتخرج إخصائيين يقومون بأعباء الخدمة العامة في فروعها الفنية ، سياسة قديمة أثبتتها مصر من عهد المنفردة محمد علي الكبير وعادت عليها بفوائدها فقام في مصر علماء أعلام لا يزالون إلى اليوم ممن يشار إليهم بالبنان .

ولست المبالغ التي تنفعا في هذا السبيل بالمبالغ المصروفة جزافاً بل إن البلاد تستجني منها أعظم الفوائد إذا عرفنا أن وضع لهذه البعثات سياسة نجعلنا نستفيد منها إلى أقصى حد ، ولهذا السياسة الرشيدة وكان أشارت إليها لجنتنا في تقرير العام الماضي :

١ - أن تراعى الحكومة في اختيار البعثات فوق ما تراعى الآتية ، اختيار المواد التي ينبغي التخصص فيها ليحل الماكون من البعثات على الموظفين الأجانب في وظائف الحكومة ، فإن هناك موظفين أجانب يتقدمون منذ أكثر من خمس عشرة سنة بمسحة واحدة وهي أنه " ليس بين المصريين من هو حائز للمؤهلات اللازمة لتوليد عملهم " .

٢ - أن تعمل الوزارات على الاستعانة بمؤهلات تخرجي البعثات فقد دل العمل على أن الكثيرين منهم يسهل إليهم بأعمال لاصلة لها بما أعدهم له دراستهم أو هي دون مؤهلاتهم ، ومنهم من يحمل أمره بأنه لم يحصل على كفايات علمية ولم تتفق الدولة في سبيل تعليمه التفقات الطالعة .

وقد علمنا أن لجنة البعثات قد عملت على تحقيق الرغبات البرلمانية التي سبق إبدائها فتقرر ما يأتي :

غير أنه رغبة في الوقوف على تفصيل هذا الإجمال سلطت وزارة المعارف عن هذا الموضوع فأتضح أن الوزارة كانت قد قدّرت مشروع ميزانية البعثات على أساس مبلغ ١٧٠,٤٠٠ ج. م حسب البيان الآتي :

جنيه	جنيه
١٠٨,٠٦٠	ثقة الموجودين في الخارج .
٢,٠٠٠	الاستدانات .
٤٣٤٠	ثقة الزوجات بمعدل مترقي في كل خمسة أعضاء .
١١٤٤٠٠	
٥٢٦٠٠	ثقة ١٥٠ عضواً تُراد إضافتهم للبعثة في سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ كالاتي :

عدد
٣٠ لبعثات اللغة (المعارف) تحقيقاً لسياسة إحلال المصريين على الأجانب .

٣٥	لسائر بعثات المعارف...
٤٠	للجامعة
٥٠	لغختلف الوزارات
٣٠	زوجة بمعدل ٧٠ ج. م
٤٠٠٠	البعثات الصيفية .
٤٠٠٠	لإعانة الطلبة الذين تحت الإشراف في أحوال الإصرار .
٢٤٠٠	لرعاية زيادة نفقات بعثات الطيران وفوق مهابا ومرتبات أعضاء بعثات الجامعة .
١٧٠,٤٠٠	الاجملة .

غير أن المبلغ الذي أدرج في مشروع ميزانية هذه السنة هو ١٢٣,٠٠٠ ج. م ولكن نظراً لما أبداه حضرة وكيل وزارة المعارف العمومية من البيانات التي تحتم زيادة عدد أعضاء البعثات الجديدة لتكوين الجامعة ووزارة المعارف من إمداد المدرسين الذين يحلون تدريجياً على الأجانب ، رأيت لجنة المالية مجلس النواب ووافقوا المجلس على زيادة ٧٠,٠٠٠ ج. م على الاعتماد المدرج للبعثات الجديدة وهي تكفي لإيجاد ٢٠ طالباً فيصبح العدد ٦٠ بدلاً من ٤٠ وهذه اللجنة توافق على ذلك .

كما أنها رأت وجوب إسعاف الطلبة الذين يصيهم صر مالي يحول دون مواصلة دراستهم وقد علمت أن هذه الرغبة ستحقق بالاتفاق بين وزارتي المالية والمعارف العمومية .

وبناء على كل ما تقدمت به اللجنة من المجلس الموافقة على اعتماد هذا القسم كما أقره مجلس النواب وهو ١٣٠,٠٠٠ ج. م (مائة وثلاثون ألف جنيه مصري) :

رئيس اللجنة
محمد الخالدي عبد ربه

الكبير بالمراسلة
أنطون الجليل

٣- ترمى الوزارات المختصة عند رغبتها في إيجاد عضو البعثة للعلوم على أجنبي أن تدين ذلك عند اقتراح البعثة .

وفيما على تفصيل ميزانية البعثات :

جنيه	جنيه
١٢٣,٠٠٠	أدرج لهذا القسم في مشروع الميزانية
١١٥,٠٠٠	وكان مربوط له في الميزانية الماضية
٨,٠٠٠	تكون الزيادة في هذه السنة

وقد أدرج المبلغ في مشروع الميزانية مقسماً على قسمين :

جنيه
١٠٨٧٠٠ لبعثات الوزارة .
١٤٣٠٠ لبعثات جديدة .

وفيما على بيان مقارن لتوزيع هذه البعثات على مختلف الوزارات :

عدد أعضاء البعثة المربوط في سنة	الاعتماد	١٩٣٨	
		١٩٣٨	١٩٣٧
١٥٤	بعثة وزارة المعارف العمومية	١٠٨٧٠٠	١٠٠٠٠٠
١٠٨	» الجامعة المصرية		
١٢	» وزارة الزراعة		
١٦	» » الصحة		
٥	» » المالية		
١٠	» » الداخلية		
٨	» » الأشغال العمومية		
٤	» » المواصلات		
٦	» » التجارة والصناعة		
٢	» » الحفافية		
—	» » الخارجية		
—	البعثات الصيفية القصيرة المدى		
—	لإسعاد الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم في الخارج		
٤٠	لبعثات جديدة	١٤٣٠٠	١٥٠٠٠
٣٢٥	الاجملة .	١٢٣,٠٠٠	١١٥,٠٠٠

ويؤخذ من هذا البيان أن اعتماد هذا القسم كان موزعاً في العام الماضي على مختلف الجهات ، كما كان متبناً من قبل ، ولكنه في مشروع ميزانية هذه السنة قد أدرج جملة واحدة وذلك لأن لجنة الوزارة الاستشارية لبعثات الحكومة أن تزيد في عدد طلاب البعثة عندما يوجد وفريسمج بذلك إذا كان لا يتربط على زيادة عدد الطلاب زيادة في الاعتماد كما أن لها الحق في نقل مبالغ من اعتماد بعثة أية وزارة إلى اعتماد بعثة وزارة أخرى .

ونظراً لما هو ملحوظ في أن أغلب العواصم مكتظة بالأطباء في حين أن القرى تكاد تكون خالية منهم ، وفي هذا ما يوق تحسين الصحة العامة ، فإن اللجنة تشير على الوزارة بأن تضع من التناير ما يعمل الأطباء بقبولهم على منزلة أعمالهم الحرة في القرى .

ما العتية الأخيرة في سبيل تحسين الحالة الصحية فهي موارد الميزانية المحدودة وعدم إمكان إجابة الوزارة إلى جميع الاعتادات التي تطلبها . وهذه عتية ليس من السهل تخطيها إلا بضغط المصروفات في جميع فروع الكليات وقصرها على الحيلوي منها وتقديم الأهم حل المهم .

واللجنة تقصر ملاحظاتها على الأبواب الآتية مكتفية في ذلك بما جاء في تقاريرها الماضية وأمل أن يوفق الوزارة إلى إجابة الرغبات التي أبدتها .

تحسين القرية

هذه أمنية عظيمة لو أمكن تحقيقها لكانت الأساس في تلبنتهشتا الصحية والاجتماعية ولكن اللجنة ترى أن التسرع في القيام ببعض المشاريع قبل درسا دراسة وفيه من جميع الوجوه ربما عرض ملايين الجنيهات الضياع في غير طائل . فلذا يجب قبل أن نتأكد من أن المياه الإرتوازية ستصلح للاستعمال وأنه سيقبل عليها ساكن القرية وأن صلاحيتها من الوجهة الصحية ستندوم مدة كافية ، وأن مصارفها تأسيس الآبار وصيانتها ستكون في دائرة المسئول قبل أن نتأكد من كل ذلك لا يجوز بحال إقرار الاعتادات الضخمة الواردة بالميزانية لتنفيذ عمليات المياه الصغيرة في عدد كبير من القرى دفعة واحدة . بل يجب التريث والاكتفاء بإقامة بئير إرتوازية في قرى بعيدة عن مجارى النيل حيث يتعذر إيصال مياه النيل إليها إلا بمصاريف مبهظة ثم ترأقب هذه الآبار مدة كافية من الزمن ، حتى إنجا جمعت التجارب أمكن التعميم والاحلضنا وحفظت أموال الدولة من الضياع .

ولذا تشير اللجنة بتفضي الاعتاد المخصص لهذه الآبار من ١٧٠,٠٠٠ ج.م إلى ٧٠,٠٠٠ ج.م . وقد وافق على ذلك مجلس النواب .

أما مشروعات المياه الكبرى التي ستقوم بتنفيذها القرى بالمياه المرشحة المستمدة من النيل أو الترع الدائمة الجريان فإن اللجنة تقترح وتروى المعنى فيها بمطولات سريعة على أن تتوخى الوزارة في ذلك العدل في التوزيع بين مناطق النطر المختلفة .

وما قيل عن الآبار الإرتوازية يقال أيضاً عن المراحض العامة في القرى إذ يجب أن نتأكد أولاً من أن ما سينشأ منها سوف يستعمل فضلاً لا لغراض التي أنشئ من أجلها وأنهما ستعقق الغرض الصالح الذي يرمى من إنشائها .

أما دورات المياه بالمساجد فإن اللجنة ترى وجوب المعنى في مشروع الوزارة الخاص بها بمطولات سريعة .

جلسة يوم الثلاثاء ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٢ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية (المصروفات)

قسم ٩ "وزارة الصحة العمومية"

(المهتر سخرة الشيخ المهتر المكنوز ذكره سيئاته بشاره)

ملاحظات عامة

قامت في السنوات الأخيرة يغطي الشيوخ والتواب حلة قوية وحقة ترى إلى وجوب بذل مجهود جبار لتحسين الحالة الصحية العامة ومكافحة الأمراض وتحسين طرق الوقاية والعلاج والإختار من إنشاء الوحدات الطبية بأنواعها وتحسين القرية وإيجاد وسائل تنفيذ الفلاح والعمال الفقير بهذا معنى وماء نقي يحول دون انتشار الأمراض بين هذه الطبقات .

ويسر اللجنة أن تسجل هنا أن هذه الحملة قد انتهت ثمارها إلى حد ما ، وأن وزارة الصحة قد قامت بكثير من الأعمال الهامة النافعة ولو أن بينها وبين ما تتطلبه حالة البلاد يوتا شامسا وعقيات عظيمة أهمها أن الأغلبية

الطبي من مجموع السكان ما زالوا في حالة فقر شديد ويجهل أشد ودرجة موروثة من كل ما هو حكومي ، فبينما يعمل الأطباء لإسعادهم ومنع انتشار الأمراض المعدية بينهم ترى بعضهم ما زالوا يتمدون التسرع على مرضاهم وإعانة أعمال التطهير بشتى الوسائل . وهذه العتية يرمى التفت عليها بشتى التطهير ورفع مستوى الفلاح المفل ولا كان المجهود الذي يبذل ضامناً وغير منتج .

والعتية الثانية هي عدم وجود العدد الكافي من الأطباء المصريين مع كثرة الإقبال على مدارس الطب في مصر وق الخارج ومع الميل الذي أخذ ينشر أخيراً بين الشبان من الأطباء للتخصص في مختلف فروع الطب .

ولكن الوزارة ما زالت تشكو من عدم تمكنها من ملء الوظائف حتى المقررة بالميزانية لعدم وجود أطباء حائزين للؤهلات .

واللجنة تطلب الوزارة بتشجيع الأطباء المصريين على الإقبال على وظائفها حتى تستطيع القيام بالأعمال المنظمة المكلفة على عاتقها .

ولما كانت هذه الحقبة التي نكب بها السواد الأعظم من المصريين تنذر بخطر عظيم وجب التفكير بصفة جدية ومستعجلة في ابتكار العلاج الناجع سواء أكان من طريق من التشريع السامع، إنا كان ذلك ممكنا، أم عن طريق رفع الضرائب على الشاي إلى حد استطاعة مستقرا له ليسوا في حالة يسر تسمح لهم بشراؤه .

والجنة لا تستقدم باقترح معين ولكنها تترك للوزارة الفرصة لدرس الموضوع من جميع نواحيه والتقدم للبرلمان بعد ذلك بنتيجة بحثها لإقرارها عليه ، وهي ترجو أن يكون ذلك في مستهل الدورة القادمة .

تشجيع المشتغلين بتخضير الأدوية محليا

ترى اللجنة أنه قد حان الوقت لتشجيع كل معمل محتمل يقوم بتنفيذ البلاد بالمستحضرات الطبية والأصصال والفاحات المتنوعة ، وألا تقف الوزارة من أصحاب تلك المعامل موقفا غير مشجع ، بل موقف الرغبة في مساعدتهم بعد فحص مستحضراتهم لحضا متزها خاليا عن كل غرض ، فقد يكون في مستحضراتهم مورد عظيم لتفخ البلاد ماليا وأديبا كما يكون مورد رزق لكثير من شبابنا المستطلين .

نظام المعاوين الصحيين

كانت الآمال معقودة على تعميم نظام المعاوين الصحيين وإحلالهم تدريجيا محل حلاق الصحة ، وفلا ظهرت آثار أعمالهم بارزة في كثير من الجهات ، غير أن اللجنة تأسف إذ تذكر أن الشكوى قد ارتفعت أخيرا من تصف بعضهم وسوء استغلال الآخرين للسلطة المخولة لهم على صغار الباعة والتجار ، وهذا ما يحيل اللجنة لتفت نظر الوزارة إلى وجوب تشديد الرقابة الصلبة عليهم ومعاينة من تظهر إداثته بأشد أنواع العقوبات .

ردم البرك

ترى اللجنة أن الجهود الذي بذل لآلات في ردم البرك ومنع تكونها لم يصل بعد إلى ما تنحو إليه حالة البلاد الصحية لمنع انتشار الملاريا بين طبقات الأحياء ، وأن قاوت ردم البرك الذي وعدنا به مرارا وتكرارا لم يهجم بعد إلى البركان .

وقبل صدور هذا القانون لن تسهل إجراءات الردم ولا الاستيلاء على البرك الخاصة بالملوك للأعمال التي تلخص منها بالردم والتجفيف بأقل التكاليف .

لهذا تلح اللجنة على الوزارة في تقديم هذا التشريع بأسرع ما يمكن وترى اللجنة وجوب زيادة الاختصاصات المنصبة لردم البرك نظرا لما يعود به ردها من النفع الصحي والاقتصادي .

المستشفيات العمومية والرمدية

زاد عدد الأسرة في المستشفيات من ٣,٧٣٣ سريرا في سنة ١٩٢٦ إلى ٩,٣٤١ سريرا في سنة ١٩٣٧ كما زاد عدد الأسرة في مستشفيات الرمد من ٥١٠ في سنة ١٩٢٦ إلى ١,٣٧٧ سريرا في سنة ١٩٣٧

وكذلك زاد عدد المترددين على العيادات الخارجية أضمافا مضاعفة، وهذه نتيجة لأبأس بها من حيث الجو التدرجي في وسائل العلاج ، ولكن هل أمت هذه المعاهد بالنتيجة المرجوة منها والتي تجرد ما تنكفه الدولة من الأموال في الإغراق عليها والإلتزام منها بسرعة عظيمة ؟

ترى اللجنة أن العسرة في الإلتزام من هذه المعاهد مع عدم تمويلها بما تحتاج إليه من الأطباء الإخصائيين الكفاء والإلتزام من عدمه بنسبة تتجنى وزيادة الأقبال العظيم عليها ، عمل من الخطورة يمكن ، إذ المصووظ للجميع أن أطباء هذه المستشفيات مرهقون إلى الحد الأقصى ، وإذا علينا أن الطبيب يطلب منه الكشف على عدد من المرضى يتروح بين العيادات والعيادات يوميا بالعيادة الخارجية أدركا سبب الشكوى من عدم العناية بالمرضى ، إذ ليس من المعقول أن يتمكن الطبيب من الكشف على مريض وأن يصفه الدواء في نصف دقيقة .

لذلك يجب علينا أن نتوقف عن بناء المستشفيات الجديدة حتى يتوفر لنا إبعاد الأطباء وحتى يتمكن ميزانية الدولة من تقرير الأطباء بالمستشفيات القائمة لكي تؤدي عملها على الوجه العلمي الصحيح المعقول ، ولكي تكون عمليين لا نباهي بظواهر خلافة وإحصاءات متزرة بينا المرضى المسكين يخرج من المستشفى كما دخله بغير فحص ولا علاج لتزداد ذلك على الطبيب ماذيا مهما أوتي من نشاط وذكاء وأمانة في العمل .

ويجب أن نعلم أن هذه المستشفيات قد خصصت لعلاج الفقراء المعدمين الذين لا تيسر لهم سبل العلاج على فقيرتهم ، ولهذا يجب أن تستند الوزارة على أطبائها في مراعاة هذا الأمر الهام وعدم تمكين الأغنياء وكبار الموظفين من التمتع بالعلاج والدواء على حساب المساكين من الفقراء .

مراكز رعاية الطفل

تذكر اللجنة بالاضطراب انتشار هذا المراكز النافذة التي فاقت نتائجها المخصوصة ما كان يتوقعه لها الخيريون ، وترجو اللجنة زيادة العناية بها والإلتزام منها والسعى في تمميمها بقدر المستطاع .

الإدمان على شرب الشاي

حدث في السنين الأخيرة أن اعتادت الطبقات الفقيرة ، وبخاصة في الريف عادة خطيرة قاتلة للفلاح ، تلك هي عادة الإدمان على شرب الشاي الذي أنهك قوى الأيدي العاملة في الحقول والمصانع ، وقد استولى عليه إدمان الشاي إلى درجة أن الواحد منهم يتفق نصف دخله اليومي في إرضاء شهوة الإدمان بدلا من إنفاقه في غذائه وغذاء أولاده .

(٤) زيادة الاعيادات المقتدة لأجور العمال الحاليين لما تتطلبه حالة العمل في الوقت الحاضر من زيادة في عددهم وتحسين حال من مضت عليه منهم مدة تزيد على ثمانى سنوات وقد أدرج لهذا الغرض مبلغ ١٧٥٠ ج. م.

وقد بلغت قيمة الزيادة في هذا الباب ٦٧٧٦٣ ج. م. مقابل تخفيض قدره ٤٨٥٢٦ ج. م. ترجع أسبابه إلى :

(١) زيادة المنظور عدم صرفه بمبلغ ٤٥٥٢٦ ج. م. وذلك لتأخير افتتاح المنشآت الجديدة والتعيين في الوظائف المخصصة لها بأقل من المربوط لها في الميزانية .

(٢) تخفيض الاعتماد المخصص لتعزير الوظائف من ١٠٠٠٠ ج. م. إلى ٧٠٠٠ ج. م.

وفيما يلي بيان الزيادة والتخفيض في كل نوع من أنواع الباب الأقل :

عدد	الزيادة	التخفيض
جنيه	جنيه	جنيه
٣٥	١٠٧٤٣	—
٤١	٤٦٧١	—
٢٦٩	١١٩٧٠	—
—	١٧٥٠	—
—	١٠٦٩	—
—	٣٠٠	—
—	٣١٥٦٠	—
—	٦٠٠٠	—
٣٤٥	٦٧٧٦٣	٣٠٠٠
—	—	٤٥٥٢٦
٣٤٥	٦٧٧٦٣	٤٨٥٢٦
...	صافي الزيادة	١٩٢٣٧

يستكمل من ذلك :

لنظور عدم اتمام صرفه ...

المشروعات	عدد الوظائف	مجملة التكاليف
وظائف إضافية لمستشفى سدوق بمناسبة زيادة عدد الأسرة من ٣٠ إلى ٥٠	٤	١٢٠
فرعان ومديان بالمستشفيات المركزية بإساحل سلم وبني مزار	٢٠	١٣٩٢
فرع الرمد بمستشفى سدوق	١٠	٦٩٦
حيادتان للرمد بالمدارس الابتدائية بمصر الجديدة ورميل الإسكندرية	٤	٦٦٠
حيادان منتقلتان للانكسوما بالمدارس بمديريتي الفيوم وقنا	٣٢	٢٠٤٠
مستشفان منتقلان للانكسوما بمديريتي جرجا وأسوان	٢٢	١٣٠٨
أربعة فروع للانكسوما بالمستشفيات المركزية بإساحل وبني مينا القمح وشبين القناطر ...	٣٢	٢٠٤٠
مستوصفان للأمراض الصدرية في الفيوم وشبين الكوم	١٨	١٦٤٦
إدارة عشرة أسرة بمستوصف الأمراض الصدرية بالمنصورة	٢	٧٢
عيادة خارجية للجذام بشبين الكوم	١٠	٨٦١
مركان تابان لرعاية الطفل بالشرابية (القاهرة) وميت غمر	٣٢	٣١٢٠
مركان منتقلان لرعاية الطفل أحدهما بالوجه البحري والآخرى الوجه القبلي	١٤	٩٤٨
المجملة	٣٦٢	١٨٧١٠

(٢) إدراج الاعتمادات اللازمة للوظائف المقتدة لإدارة عشرين وحدة قروية منتقلة للملاج ونشر التأميم الصحية — وعشرين مكتب صحة شاملة لمزلحى ومرکز لرعاية الطفل بالقرى وتبلغ تكاليف ذلك ٣١٥٦٠ ج. م.

(٣) إدراج اعتماد أقل قدره ٦٠٠٠ ج. م. لتنظيم كادر الصحة العامة ويرى هذا التنظيم إلى تقسيم فرع الشؤون الطبية إلى ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة التعامل والمصلحة الصحية والمصلحة الطبية، وتبلغ تكاليف ذلك حوالي ١٨٠٠٠ ج. م. توزع على ثلاث سنوات ، وتلتخص مقترحات هذا الكادر في إنشاء وظائف جديدة لبعض الأقسام المستعدة وتعديل درجات بعض الوظائف الحالية .

(٥) زيادة الاعتمادات المقررة للكسوى بالنظر لارتفاع أسعار بعض أصناف الملابس المصنوعة من الصوف لزيادة الرسوم الجمركية عليها .

(٦) حلف المبلغ الذى كان مقدراً خصمه من مجموع اعتمادات هذا الباب للنظر عدم إتمام صرفه وقدره ١٠٠٠٠ ج.م. اهدم لإسكان توفيره فضلاً عما يحتاجه الحال في كثير من الأحيان إلى طلب فتح اعتمادات إضافية تحت بعض بنود هذا الباب وعلى الأخص بند ١١ - توريدات عمومية . كما حصل في سنة ١٩٣٦ إذ فتح اعتماد اضافي قدره ٤٧٠٠٠ ج.م. منه ٢٩٠٠٠ ج.م. لتوريدات والباقي لسد العجز في بعض بنود الباب الثاني وما حصل في سنة ١٩٣٧ إذ فتح اعتماد اضافي قدره ١٤٠٠٠ ج.م. لسد العجز في مجموع اعتمادات هذا الباب .

أما أسباب التخصيص فتتلخص في :

(١) تخفيض اعتمادات مكافآت لثلاثين تحت بند ١٩ نظراً لعدم تعيين حلاقين معينين بدلاً من المستثنى منهم للتخلص من هذه الفئة تدريجياً .

(٢) تخفيض الاعتمادات المقررة للتطهيرات بالموانئ عند قيام المراكب تحت بند ١٧ الموضوعت تحت تصرف مصلحة الصحة البحرية والكورتيقات وذلك لقلبة المنصرف على هذه الأعمال في السنتين الأخيرتين .

وفيما يلي بيان الزيادة والتخفيض في كل بند من البنود التي تناولها التغير في هذا الباب :

الباب الثاني - مصاريف عمومية

جنيه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ مبلغ ٩٩٩١٠٧ وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ ٩٣١٧٢٢ زيادة إجمالية قدرها ٦٧٣٨٥ نتيجة من زيادة قدرها ٦٩٩٨٥ ج.م. في بعض البنود . مقابل تخفيض قدره ٢٦٠٠ ج.م. في بنود أخرى . ويرجع أهم أسباب الزيادة إلى :

(١) إدراج الاعتمادات اللازمة للمنشآت الجديدة في البنود المختلفة لهذا الباب وقدرها ١٩٩٣٥ ج.م .

(٢) إدراج الاعتمادات اللازمة لتجهيز المنشآت الجديدة تحت هذا الباب بعد أن كانت تخرج تحت الباب الثالث .

(٣) إدراج الاعتمادات اللازمة لإدارة عشرين وحدة متقلة للملحاح وعشرين مكتب محبة شاملاً بالقرى تحت بند خاص لمعين توزيع المصروفات الخاصة بها على البنود المختلفة تحت هذا الباب وقدرها ١٤٠٠٠ ج.م .

(٤) زيادة الاعتمادات المقررة للأغذية اللازمة للوحدات الحالية لزيادة أسعار بعض المواد الغذائية وعلى الأخص اللبن وزيادة عدد المرضى في كثير من المستشفيات مثل مستشفيات الحبيبات والمستشفيات المركزية والريدية ووحدات الجنانم .

بيان البتود	الزيادة	التخفيض	أسباب الزيادة والتخفيض
بند ٢ - مصاريف انتقال وبذل سفر ونقل	١٢٤٢	—	للنشآت الجديدة :
٣ - أقدية	٨٠٦٧	—	منها ٣٧٧٠ ج. م لارتفاع أسعار بعض المواد البنائية وعلى الأخص اللبن وزيادة عدد المرضى في الوحدات الحالية والباقي وقدره ٤٢٩٧ ج. م للنشآت الجديدة .
٥ - إيجارات ومياه وتشوير وفرك	٢٢١٠	—	منها ١٣٧٤ ج. م للنشآت الجديدة والباقي وقدره ٨٣٦ ج. م لزيادة المستهلك من المياه والنور وإيجار الأماكن المؤجرة على ما كان مقرراً لها في العام الماضي .
٧ - التليفون والتلفواكس	١٠١	—	للنشآت الجديدة .
٨ - مصاريف ثمرية	٢٢٦	—	» » »
١٠ - حنفيات الصدقة	١٥٠٠	—	لمصرفات إدارة واستهلاك مياه خمس عشرة حنفية جديدة .
١١ - توريدات عمومية	١١١٩٥	—	للنشآت الجديدة .
١٣ - كساوى	٤١١٤	—	لارتفاع أسعار بعض أصناف الملابس .
١٤ - صيانة المعدات والتجهيزات	٥٠٥	—	لتصحيح حالة عمال الصيانة الذين قضوا أكثر من ثمانى سنوات بدون رفع أجورهم - ويبلغ عدد هؤلاء العمال حوالى ٩٤ عاملاً .
١٦ - مكافآت للعاملين الصحيين والدايات	٩٠٠	—	لعدم تعيين حلاقين معينين بدلاً من المستنقضى عنهم .
١٧ - نظهارات بالموانئ عند قيام المراكب	٢٠٠٠	—	لقلة المتصرف على هذا الاختصاص في السنتين الأخيرتين .
٢٢ - إقامات	٤٠٠	—	لإدراج إغاثة قدرها ١٥٠٠ ج. م للاتحاد الملكى لمجمعات الإسعاف وإغاثة قدرها ١٠٠ ج. م لمستوصف المطرية الخيرية مقابل حذف إغاثة لجنة دوس مرضى النوم (١٠٠٠ ج. م) وإغاثة جمعية طب المناطق الحسرة بالإسكندرية (٢٠٠ ج. م) اللتين كانتا مقررتين من قبل .
٢٤ - تجهيزات المنشآت الجديدة	١٦٤٢٥	—	وقد أقررت اللجنة باباً خاصاً للإقامات في هذا التقرير .
٢٥ - وحداث متفلة للعلاج ومكاتب محبة	١٤٠٠٠	—	لإدراج هذه الاتفاقيات تحت الباب التالى بعد أن كانت تدرج تحت الباب الثالث .
شاملة	١٤٠٠٠	—	لإدراج المصروفات العمومية الخاصة بهذه الوحدات تحت بند خاص في هذا الباب لمعين توزيعها على البتود الأخرى المختلفة في الباب نفسه .
	٥٩٩٨٥	٢٦٠٠	
زيادة ناتجة من حذف المبلغ المقدّر للتطور علم	١٠٠٠٠	—	إتمام صرفه لعدم إمكان توقيفه
	٦٩٩٨٥	٢٦٠٠	
صافي الزيادة	٦٧٢٨٥	٥٠٨٧	

٢٠٠	للحق مستشفى الرمد بالقنوم .	٢٠٠	جنه
٤٠٠٠	لششفى السل بالعابسة .	٤٠٠٠	جنه
٥٧٠	لششفين متقلين للانكلستوما بكم ابو وسوهاج .	٥٧٠	جنه
٣٥٠	لقسمين جديدين بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة	٣٥٠	جنه
٤٢٥	لششفى سمود	٤٢٥	جنه
٢٨٠	ليادتين للأمراض الجلدية والزهرية بالحلقة الكبرى وقنا .	٢٨٠	جنه
٢٥٠	ثلاث عيادات لطب الأسنان بطنطا والمنصورة وقنا .	٢٥٠	جنه
٦٢٥	لإنشاء مستشفى رمدي متقل بمديرية بنى سويف .	٦٢٥	جنه
٣٧٥	لثلاثة أفرع بمدينة المستشفيات المركزية بالبدارى وكفر الدوار وشنا .	٣٧٥	جنه
١٠٠	ليادتين الرمد بالمدارس الابتدائية " مدرسى خليل أغا والشيخ صالح بالقاهرة " .	١٠٠	جنه
٤٥٠	لزيادة أسرة المرضى الداخلية ببعض وحدات الرمد في ١٢ مستشفى متقلا و٦ فروع بمستشفيات مركزية ، وقد ورد ذلك بالتفصيل في تقرير اللجنة عن ميزانية السنة الماضية .	٤٥٠	جنه
١٠٨٠	لمستوصفين للأمراض الصدرية بالحلقة الكبرى والإسكندرية .	١٠٨٠	جنه
٨٣٥	ليادتين خارجيتين للجذام بالمنصورة واسيوط .	٨٣٥	جنه
٩٠٠	ليادتين متقلين للانكلستوما بالمدارس بمدينتى الغربية والمنوفية .	٩٠٠	جنه
٥٥٠	ل عشرة أفرع لانكلستوما بالمستشفيات المركزية في فارسيوط ، السيليلون ، المحلة الكبرى ، بليس ، قاقوس ، رشيد ، كوم حماد ، اشمون ، زاوية الناحورة ، الواسطى .	٥٥٠	جنه
٧٥٠	لثلاثة مراكز لخدمة الطفل بشرن وبسمود وادفو .	٧٥٠	جنه
٣٧٥	» » » متقلة » » فوس وفاقوس والتوقيبة .	٣٧٥	جنه
٢٥٠	لششفى الجليات بسوهاج .	٢٥٠	جنه
٤٥٠	» » » الرمد بكفر الشيخ	٤٥٠	جنه
٢٤٥٦٥		٢٤٥٦٥	جنه

وتوافق الممثل ما رآه مجلس النواب تحقيقا لفكرة الرقابة البرلمانية بصورة
جيدة في أن تنقل الاعتمادات الخاصة بـ ٢٤ " تأييت المنشآت الجديدة"
وقدورها ١٦٤٣٥ جنبا إلى الباب الثالث " أعمال جديدة " إذ في نقلها
من باب إلى بند ما يطلق فيها تصرف الوزارة بنسب الرجوع إلى البرلمان ،
مع ملاحظة أن جميع بنود الباب الثانى لا تتجج وقرا بل يطلب لها اعتمادات
إضافية وإدراج مبالغ التأييت تحت هذا الباب يرضى لاحتمال الالتباه
إليها لسعجز البنود الأخرى المتجاوزها في حين أن الاعتمادات المخصصة
للتأيت تتجاوز في الأهمية كل الاعتمادات المخصصة لبنود الباب الثانى .
وبذلك يصبح صافي الزيادة في هذا الباب ٥٠٩٦٠ جنبا بدلا من
٧٧٣٨٥ جنبا .

الباب الثالث

أعمال جديدة

فأمر لهذا الباب في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٨٥٠٦٥
وكان مودجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ١١١٧٤١
بتفضي قدره » ٢٦٧٩
ونما إلى بيان تفصيل بهذه الأعمال :

(١) تأييت

اعتمادات مرحلة لانما تأييت المشروعات المتعمدة في ميزانيات سابقة .

جنه

١٠٠٠٠ معمل تحضير المصل واللقاح بالقاهرة .

٢٠٠ تكلفة تأييت عشرة مكاتب صحة بالأقاليم بمجها - صليو ، مير ،
برديس ، طناس ، الجوزين ، بيل ، نسيه ، تيره ، بلصوره ،
السرو .

١٠٠٠ لششفين مركزين بالإسماعيلية وأب تيج .

٢٠٠ » قروين ببنية وانطاطيه .

١٢٥ لفرع رمدي بمستشفى سمود .

٣٠٠ » » » الدمرداش .

١٢٥ قسم للأطفال بمستشفى الرمد بنى سويف .

وفى على بيان بالتعديلات التي رأى مجلس النواب إدخالها على مشروع
ميزانية فرع "ديوان العموم والصحة العامة" :

(ب) أعمال متنوعة

١ - اعتمادات مرحلة لإتمام أعمال مستندة

في ميزانيات سابقة

جنيه	٦٠٠	مقار لأمرى الأتراك والألمان .
٩٠٠٠	٩٠٠٠	تركيب ماكينات المياه والتور خمسة مستشفيات مركزية بجهاز : أطباء ، صنف ، شربين ، كفر الدوار ، لا .
٢٠٠٠	٢٠٠٠	مصرفات المؤتمر الرئاسى الدولى الخامس عشر .
٢٠٠٠	٢٠٠٠	الوقاية ضد الفئارات الجوية .

٢ - أعمال مستجدة أو متجددة

١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	مقاومة الملاريا وغيرها من الأوبئة التي ينقلها البعوض كالتياريا والحمى الصفراء وحى الدنج .
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	لعمرو وحدات متفلة للتلاج بالقرى .
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	لعمرو مكاتب صحة شاملة .
١٥٠٠	١٥٠٠	لتوسيع نطاق تعليم فن التمريض .
١٠٠٠	١٠٠٠	لتوسيع المعهد الصحى .
٣٠٠٠	٣٠٠٠	لإنشاء ملجأ لأبناء المسولين من الأطفال بالقاهرة .
٥٠٠	٥٠٠	لإنشاء مناسل تقضروا بمداخل القاهرة .
٩٠٠	٩٠٠	لإنشاء خمس عشرة حفنة صدقة بالقاهرة منها ٣ فى الخليفة و ٣ فى الجبلية و ٢ فى باب الشربة و ٢ فى بولاق و ٢ فى الزيتون و واحدة فى الدرب الأحمر و واحدة فى مصر القديمة و واحدة فى السيدة زينب .

٦٠٥٠٠

المشروع	باب ١	باب ٢	باب ٣	الجملة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
زيادة اعتماد تمير الوظائف من ٧٠٠٠ ج. م إلى ١٠٠٠٠ ج. م .	٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠
لشراء أرض لإنشاء مستشفى مركزى .	—	—	١٠٠٠	١٠٠٠
لإنشاء فرع علا شقة فى مستشفى المنصورة	٤٥٩	—	٢٣٠٠	٢٧٥٩
لإنشاء فرعين للأذن والأنف والحنجرة فى مستشفى المنصورة وأسيوط .	٨٥٨	—	٦٠٠	١٤٥٨
لإنشاء فرعين للتخصص فى أمراض النساء والولادة بمستشفى شين الكوم .	٣٧٥	—	—	٣٧٥
لإدارة وتأنيث القسم الداخلى ببركة رعاية الطفل ببولاق .	٤٨٣	٣١٢	٣٠٠	١٠٩٥
لإنشاء وحدات متفلة للعلاج ومكاتب صحة شاملة نقلا من الباب الثالث بقسم المرافق القروية .	—	—	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
لإنشاء فرعين منتقلين لمراقبة الأغذية .	٢٩٦١	—	—	٢٩٦١
لإدراج إعانة الجمعية الخيرية الإسلامية .	—	—	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
لرفع إعانة الجامعة المصرية .	—	—	١٨٨٨٤	١٨٨٨٤
لنقل اعتمادات تجهيز المباني لفهدة من الباب الثانى الى الباب الثالث .	—	—	١٦٤٢٥	١٦٤٢٥
الجملة .	٨١٣٦	٢٢٧٧١	٥٥٦٢٥	٨٦٥٣٢

والجبة توافق على هذه التعديلات .

بيان إجمالى للشروعات الجديدة

فى سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية

١٥ حفة صدقة بالقاهرة .

مناسل تقضروا بمدينة القاهرة .

أرج محلات ثابتة للاريا .

قطة مستديرة للرأفة الصحية بالشلال .

وبإضافة الاعتمادات المدركة تحت بند ٢٤ لتجهيز المنشآت الجديدة
وقدرها ١٦٤٢٥ ج. م فى هذا الباب تصبح جملة الباب ١٠١٩٤٩٠ ج. م .

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

بجسه

أدرج لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٠٤٤٩

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ١١٩٦٢ »

زيادة قدرها ... ٨٤٨٧ »

وفيا على بيان  أن بتوزيع اعتمادات هذا الباب على مختلف بنوده :

زيادة	ميزانية سنة ٣٧-٣٨	مشروع ميزانية سنة ٣٨-٣٩
بجسه	بجسه	بجسه
٦٩٤٥	٩٨٣٥	١٧٧٠ (أ) الدرجات العامة .
١٢٢٤	٤٢٠	(ب) الدرجات المؤقتة .
١٣٥٠	١١٨٨	(ج) الوظائف الخارجة عن حجة المال
٨٦٣	٥٠٠	(د) عمال باليومية .
١٠٥	٢٩	(هـ) مرتبات .
١٠٤٨٧	١١٩٦٢	٢٢٤٤٩
٢٠٠٠	—	٣٠٠٠
٨٤٨٧	١١٩٦٢	٢٠٤٤٩

تتري :
للتطور عدم صرفه .

وهذه الزيادة شكلية إذ أنها تقلت من اعتماد ١٧٠٠٠ ج.م كان مدرجا للوظفين في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ فمن باب الأعمال الجديدة . وذلك لأن طبيعة الأعمال التي يقومون بها لها صفة الدوام كما أن مسؤولية هؤلاء الموظفين سواء كانوا من التقنيين الإداريين أو الكائنين تتطلب إدراج وظائفهم في هذا الباب .

واللجنة توافق على ما ذكره مجلس النواب من أن الأعمال الفنية التي يهتد بها إلى موظفين فنيين كالمهندسين مثلا تستوجب الحرس عليهم واستدانتهم في أعمالهم وعدم تضيق الخبرة التي اكتسبوها في هذه الأعمال ، فلا يجوز بحكم تعيينهم باليوميات إلى ترك العمل والاتجاه وجهة أخرى كما يجرى الآن ، إذ أنهم بعد أن تستدجهم المصلحة إليها ، لا يلبثون أن يستقبلوا في أول فرصة يعرض لهم عمل آخر في وزارة أخرى .

مستشفى الحيات بسوهاج .

توسيع مستشفى الدمرداش .

عيادة للأمراض الجلدية والزهريّة .

توسيع مستشفى الإسماعيلية .

» » دسوق .

» تطلق تعلم فن القريض .

فرعان رمديان بالمستشفيات المركزية .

عيادات للربد بالمدراس الابتدائية .

» منتقنات الانكسوما بالمدراس .

مستفيان منتقلان للانكسوما .

أربعة فروع للانكسوما بالمستشفيات المركزية .

مستوصفان للأمراض الصدرية .

ملجأ لأبناء المسولين بالقاهرة .

عيادة خارجية للجذام بشرين الكوم .

مركزان ثابتان لرعاية الطفل .

مركزان متنقلان لرعاية الطفل .

عشر وحدات متنقلة للعلاج ونشر التعاليم الصحية .

عشرة مكاتب صحية شاملة لمنازل صحية ومراكز لرعاية الطفل .

أقسام جديدة بمستشفيات الأمراض العقلية .

فرع ٢ - قسم المرافق القروية

بجسه

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٥٧٦٠٩٩

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ٤٦٩٨٠٠

زيادة قدرها ... » ١٠٦٢٩٩

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
بجسه	بجسه	بجسه
٨٤٨٧	١١٩٦٢	٢٠٤٤٩
٨١٢	٢٨٣٨	٣٦٥٠
٩٧٠٠٠	٤٥٥٠٠٠	٥٥٢٠٠٠
١٠٦٢٩٩	٤٦٩٨٠٠	٥٧٦٠٩٩

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

» ٢ - مصاريف عمومية .

» ٣ - أعمال جديدة .

باب ٣ - أعمال جديدة

جبه

قُدِّر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٥٢٢.٠٠٠

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ٤٥٥.٠٠٠

زيادة قدرها » ٩٧.٠٠٠

وهذه الأعمال مقسمة الى نوعين :

النوع الأول للاعمال التي تقضى في بحر السنة الحالية .

وقدرها ٨٢.٧٠٠ ج. م. موزعة كالآتي :

جبه

٧٢.٠٠٠ ردم البرك .

٥.٠٠٠ لإصلاح دورات المياه .

٥.٠٠٠ احتياطي .

٨٢.٧٠٠

والنوع الثاني للاعمال التي توزع على جملة سنوات وبينها كالاتي :

لذلك توافق اللجنة على ما ذكره مجلس النواب من إدراج مبلغ ٦٠٠٠ ج. م. في الباب الأول لتميز الوظائف الدائمة في قسم المرافق القروية على أن يخفض هذا المبلغ من الباب الثالث (أعمال جديدة) بصفة منظور عدم صرفه لنقله إلى الباب الأول .

باب ٢ - مصاريف عمومية

جبه

قُدِّر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣٦٥٠

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ » ٢٨٢٨

زيادة قدرها » ٨٢٢

وتتبع الزيادة في هذا الباب إلى ما يأتي :

زيادة ٧٩٠ ج. م. في بند ٢ " مصاريف استئصال وابل سفر " وهذه الزيادة ظاهرية ، إذ أنه كان مدرجا ضمن الـ ١٧.٠٠٠ ج. م. التي كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ للوظفين .

٢٢ ج. م. في بند ٣ " إيجار مياه وأتار " إذ كان مدرجا له ٦٢٨ ج. م. وقدر له في مشروع الميزانية ٦٥٠ ج. م. وأساس هذا التقدير هو أن إيجار المنزلين المشغولين بوكالة وزارة الصحة والمرافق العامة ومصصلحة الشؤون القروية هو ٥٢٨ ج. م. يضاف إلى ذلك ١٢٠ ج. م. قيمة التقدير لياه والآتار في السنة على أساس المستهلك في الثلاثة أشهر الأخيرة .

بيان الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير الثاني لتكاليف الأعمال	التقدير النهائي للمشروع سنة ١٩٣٨ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨	الاعتماد المقترح مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩	المبلغ اللازم لتتم الأعمال	الاعتماد المقترح ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٧
جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
مشروعات تعمم المياه الصالحة للشرب :						
محطة مياه المزب بالقيوم .	٦٣.٠٠٠	٦٣.٠٠٠	١١٨.٠٠٠	٢.٠٠٠	٣١٢.٠٠٠	٢٥٨.٠٠٠
» عند بلدة بساط .	٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	١٥.٠٠٠	١.٠٠٠	٧٨٥.٠٠٠	٣.٠٠٠
» » شرعين .	٧٥.٠٠٠	٧٥.٠٠٠	—	٣.٠٠٠	—	—
عمليات المياه الصافية في القرى .	٧.٠٠٠	—	—	١٧.٠٠٠	—	—
ردم البرك :						
ردم ترعة الجبل وبرك منطقة أبي صوير وبرك عين فضين والقباجية .	٦٧٧.٠٠	٦٤١٣٧	٤٦٥٠٠	١٥.٠٠٠	٢٦٣٧	٢٧٥٣٥
				٥١٥.٠٠٠		٣١٥٥٣٥

(١) حدد البرك المقدر بمعرفة الشؤون الطبية أقل من حقيقة البرك الموجودة في الوقت الحاضر بالنظر المصري .

(٢) القيأت التي حل أمامها قدرت التكاليف الابتدائية معرضة للنقص والزيادة حسب الظروف العملية في كل مديرية ، بل في كل بركة .

وقد وضعت المرافق العامة برزاجها على أن تبدأ أولا بردم برك الحكومة التي أثبتت البحث الطبي خطورتها على الصحة العامة ، كما أنها في الوقت نفسه داومت الاتصال بمحضرات مديري المديريات لتتو المباحث الإدارية عن ردم برك الأهالي . حتى إذا ما تخلصت الوزارة من برك الحكومة تقوم بردم برك الأهالي التي قصر ملاكها في ردمها ، وذلك طبقا لقانون سنة ١٩١٦ كما أن المرافق العامة جهزت مشروع قانون من شأنه تبسيط الإجراءات التي ينص عليها القانون الحالي وذلك لضمان سرعة التنفيذ والتخلص من البرك . ومشروع هذا القانون حوّل على قسم قضايا وزارة الصحة لعرضه على اللجنة التشريعية منذ ١٩٣٧/١١/١٢ وفقد التلخص من برك القطر كل مدة اثني عشر عاما طبقا لقدرة الدولة المالية واليد العاملة . وفيما يلي برنامج الست سنوات السابق وضعه لهذا المشروع :

مشروع ردم البرك والمستنقعات

بدأت وكالة الصحة لرافاق السامة مشروع ردم البرك على أساس الإحصاءات التي لدى حضرات مفتشي صحة المديريات عن برك القطر كله فوجدت أن البرك المملوكة للحكومة تبلغ حوالي ١١٩٠ بركة . والمملوكة للأهالي حوالي ٢٥٨٠ بركة ، مل أنه ظهر للوزارة فيما بعد أن هذا الإحصاء لم يكن شاملا بديل ما ظهر لموظفي الشؤون القروية عند عمل المباحث من وجود برك للأهالي والحكومة غير واردة في ذلك الإحصاء .

وقررت المرافق العامة مساحة البرك المتبقية ذكرها بحوالي عشرة آلاف فدان قدرت تكاليف ردمها بمبلغ أربعة ملايين من الجنيئات .

وأخذ أساس هذا التقدير من واقع المناقشات التي أجرتها الوزارة عن ردم برك بمديرية السمية والتي اتضح منها أن تكاليف ردم لفدان الواحد من البرك يصل إلى ٢٨٠ ج . م .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذا التقرير يقرى جدًا للأسباب التالية :

١٩٤٢ - ١٩٤١		١٩٤١ - ١٩٤٠		١٩٣٩ - ١٩٣٨		١٩٣٨ - ١٩٣٧		١٩٣٧ - ١٩٣٦	
المقترح	المقترح	المقترح	المقترح	المقترح	المقترح	المقترح	المقترح	المقترح	المقترح
بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
٣٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٦٣٤٦٥	١٥٠٠٠٠	٥٩٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
—	—	—	١٥٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٧٥٣٥	—	١١٠٠٠	—	—
المجملة				٨٧٠٠٠	٢١٧٠٠٠	٩١٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٦٧٠٠٠	١٣٠٠٠٠

والمبلغ الباقي وزع على بعض البرك ، وقد صرف عليها فعلا لتساية نهاية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٩,٤١٩ ج.م. مضافا إليها عمليتي تعديل مجرى مسقة طشان وتقطعية مسقة عزبة هاشم أبا حيث خصص لها من باقى الاعتماد مبلغ ٣,٤٥٠ ج.م. ، هذا بخلاف مبلغ ١,٣٧٠ ج.م. من أعمال ردم برك قامت بها مصالح أخرى على اعتمادات المرافق العامة .

فتكون جملة المتصرف من اعتمادات عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ هو مبلغ ٥٧,١١٦ ج.م. وتبقى مبلغ ٦,٣٤٩ ج.م. من اعتماد ردم البرك بالنسبة لتأمين المفاوضات في القيام بتمهلاتهم .

أما الاعتماد المخصص لمنطقة أبو صوير فقد صرف منه مبلغ ١٩٩٠ ج.م. وتبقى مبلغ ٧,٣٥٠ ج.م. لتأمين المفاوضات .

قدر ردم البرك في الميزانية السابقة ٩١,٠٠٠ ج.م. ولكن وزارة المالية لم تسمح لوزارة الصحة بأن ترتبط إلا بمبلغ ٦٧,٠٠٠ ج.م. نظرا لضيق الوقت وقام بإصدار الميزانية . وقد ارتبطت المرافق العامة ، بمبلغ ٥٥,١٨٢ ج.م. صرف منها فعلا مبلغ ٣٥,٥٤٣ ج.م. وذلك بالنسبة لضيق الوقت الباقي من السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ على أن يصرف الباقي من هذه الارتباطات من ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

وفي مقترحات ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ طلبت المرافق العامة معها مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م. لمشروع ردم البرك ، إلا أن وزارة المالية خفضت هذا الاعتماد إلى مبلغ ٦٣,٤٦٥ ج.م. لبرك القطر ٢٧,٥٣٥ ج.م. لمنطقة أبو صوير .

ومن اعتماد البرك خصص مبلغ ٢٠,٨٧٧ ج.م. لتغطية باقى ارتباطات العام الماضي .

وزيادة على ذلك فإن وكالة الوزارة للشؤون القروية قد أعدت مباحثا للقيام بهذا المشروع .

لذلك توافق اللجنة على مراكه مجلس النواب من زيادة الاعتداء المخصص لردم البرك بند ٧ - إلى ١٢٢٠٠٠ ج . م على أن تؤخذ هذه الزيادة من اعتماد عمليات المياه الصغيرة في القرى المدرج ضمن بند ١٠

مشروع إصلاح دورات المياه المضرة بالصحة العامة

تقوم وكالة الصحة للرافق العامة بإصلاح دورات مياه المساجد الأملية التي ليست لها موارد الصرف عليها وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - الدورات التي توصي بإصلاحها مجالس المديرات وتعمل من ميزانية المجالس .

٢ - الدورات التي تصرف مباحثها في برك قامت أو تقوم وكالة الصحة للرافق العامة بردها وأصبح ليس لها منفذ الصرف وهذه تقوم الوكالة بإصلاحها من اعتمادات ميزانيتها .

٣ - الدورات التي يوصي بإصلاحها مفتش صحة المديرات والمفظة بسبب ضررها على الصحة العامة أو التي تقدم عنها شكاوى بواسطة الأهالي وهذه تصلح على اعتمادات وكالة المرافق أيضا .

وقد دلت الإحصاءات الموجودة لدى وزارة الصحة أن عدد الدورات التي صدرت قرارات بنقلها بسبب ضررها على الصحة العامة ببلاد وقرى القطر تبلغ ٥٥٠٠ دورة بخلاف الدورات التي تصب في برك والتي يزم إصلاحها أو تعديلها بمناسبة قيام المرافق العامة بردم هذه البرك .

ولما كان توزيع عدد هذه الدورات غير متناسب مع عدد السكان المتضمنين منها، فقد رأت وكالة الصحة للرافق العامة أن تنصّب ١٢٥٠ دورة من هذه الدورات تبدأ بإصلاحها على اعتمادات الميزانية، وراعت أن تكون مواقع الدورات التي وقع عليها الاختيار موزعة توزيعا يناسب مع عدد السكان

وقد رت تكاليف إصلاح الـ ١٢٥٠ دورة بمبلغ نصف مليون جنيه موزعة على اثني عشرة سنة .

وبرنام السنوات الست السابق وضعه لتنفيذ هذا المشروع هو كالآتي:

ونظرا لما أتيته البحث العلمي من أن البرك ذات الخطورة من حيث انتشار الملاريا والتي تعتبر في المرتبة الأولى من حيث خطورتها على الصحة العامة قليلة العدد في الوقت الحاضر بالنسبة لمجموع برك القطر . وانه وإن كان لا يتسبب عن معظم البرك انتشار مرض الملاريا ، إلا أن بقاياها وعدم التخلص منها يجعل أن يكون منشأ للعدوى لبعض الأمراض الأخرى وسيا لتوالد الناموس المنزلي والروائح الكريهة وأحداث الرطوبة التي تؤثر في جدران مساكن القرى والبلدات المجاورة، فضلا عن استعمال القرويين هذه البرك في تصريف مخربات دورات مياه المساجد والقاه القاذورات فيها .

كما أنه قد يطرأ على بعض هذه البرك - إذا ما تركت دون ردم وصرف - ما يجعلها صالحة لتوالد ناموس الملاريا ، فتصبح من النوع ذات الخطورة الملغى .

لهذه الأسباب رأت المرافق العامة عند تحضير مقترحات ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ تقسيم بند مشروع ردم البرك إلى ثلاثة أقسام :

الأول - لردم البرك والمستنقعات المسببة لانتشار مرض الملاريا وطلب له اعتماد قدره ٨٠.٠٠٠ ج . م .

الثاني - لردم البرك والمستنقعات التي لا يتسبب عنها مرض الملاريا ولكنها مصدر أمراض متوطنة أخرى وطلب له اعتماد قدره ١٢٠.٠٠٠ ج . م .

الثالث - لردم برك منطقة أبو صوير ومشروع ترعة بحر الجبل وقدره ١٥٠.٠٠٠ ج . م .

فیرأت وزارة المالية خفضت المبلغ المطلوب للفرضين الأولين إلى ٧٢.٠٠٠ ج . م وهو بطبيعة الحال لا يكفي لسد نفقات ردم البرك الخطرة التي تمت مساحتها للتنفيذ .

واللجنة تقر مراكه مجلس النواب من وجوب تمويل هذا المشروع بسواء حيث إن قعه لا يقف عند حد دره الناطر الصحية وذلك لعدم مبرر كاف للسواء . فضلا عن كونه مصدر إيراد للدولة لأن أغلب هذه البرك تنشأ بجوار مباني القرى فإذا ماتم ردمها يمت كآراضي بناء بأسعار قد تلوم من قيمة ما تكلفته من نفقات الردم .

١٩٣٨ - ١٩٣٧		١٩٣٩ - ١٩٣٨		١٩٤٠ - ١٩٣٩		١٩٤١ - ١٩٤٠		١٩٤٢ - ١٩٤١		١٩٤٣ - ١٩٤٢	
المقترح	التمتع	المقترح	التمتع	المقترح	التمتع	المقترح	التمتع	المقترح	التمتع	المقترح	التمتع
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٠٠٠	١٢٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠

مشروع امداد القرى

بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي

من بلاد القطر بلاد تتوفر لديها المياه الجوفية ومنها ما لا تتوفر لديها هذه المزية نظرا لقربه من البحر أو لانخفاض مستواها كديرية كديرية الدنا ومديرية القيوم .

ولا شك أن أولى البلاد بالاستطاف بالمياه الصالحة للشرب هي المناطق التي حرمت بحكم موقعها من المياه الجوفية الصالحة .

لذلك كان من المقطوع به البدء بمحطات المياه في شمال الدنا ومديرية القيوم ، وهذه المحطات تأخذ مياهها من مجرى النيل والقروى الآخذة منه .

وبعد البحث في اختيار اقرب الوسائل إلى تحقيق تجميع المياه في القرى استقر الرأي أخيرا على تخصيص المحطات الكبرى موحدا للإدارة واقتصادا للنفقات التي يقتضيها تمدد المحطات الصغيرة التي عرضت فكرتها للباحثين ضمن ماعرض عند التفكير في هذا المشروع .

أما الجهات التي توجد بها آبار ارتوازية ، فقد كانت بدورها محل خلاف أيضا بين قائل بعدم صلاحية المياه الجوفية في ذاتها أو لاحتمال تلوثها مستقبلا بالرمح في آبارها وازدياد نسبة الملوحة فيها مع الزمن ، وبين قائل بضرورة استعمالها لأن كثيرا منها لم يتأثر بهذه العوامل حسب الخبرة وطول الاستعمال ولأنها أقرب في زمن التنفيذ .

ولعل الخبير في تسجيل توصيل مياه الآبار إلى أهل القرى العبيدة عن مجرى النيل والتي لا يمكن أن يصل إليها مشروع المحطات قليلة الكمية .

أما القرى الأخرى التي سيصل إليها مشروع المحطات الكبيرة فمن الاسراف أن تنشأ بها محطات آبار لمدة مؤقتة .

ولذلك ترى اللجنة أن يبدأ في هذا المشروع بأعداد المحطات الجوفية لبلاد الحياض في الوجه القبلي العبيدة عن مجرى النيل بعدا لا يصلحها تدخل في المستقبل ضمن نطاق المحطات الكبرى .

والى أن يتم تجميع المياه فيها يستعمل التجربة الخاصة بهذا النوع من عمليات المياه على صورة تجمل الطريق أهدى للباحثين .

لذلك توافق اللجنة على مآراء مجلس النواب من تخفيض الاعتماد المدرج لهذه العمليات الضمنية من ١٧٠,٠٠٠ ج.م إلى ٧٠,٠٠٠ ج.م .

عطلة مياه العزب بالقيوم :

نظرا لشدة الأمراض المتوطنة بمديرية القيوم وانخفاض مستواها بحيث لا تصلح مياهها الجوفية للشرب رؤى البدء بتنفيذ مشروع امداد قرى هذه المديرية بالمياه الصالحة للشرب ويقدر عدد المتقدين من المشروع في سنة

وتفيا على مراحل التنفيذ :

لم يصرف من ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ شيء على هذا المشروع لأن مجلس الوزراء جلسته المنعقدة في ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ قرر إحالة هذا المشروع مع مشروع تعديل القرى على لجنة وزارية لدراستهما وقد تورت هذه اللجنة أن تقوم وزارة الأوقاف بإصلاح العودات التي تلجها وتقوم وزارة الصحة بإصلاح الدوريات الأهلية وبذلك تأخر البدء في تنفيذ هذا المشروع بدون مبرر ، إذ أن العودات التي تورت الموافقة العامة لإصلاحها ليس منها ما هو تابع لوزارة الأوقاف .

وفي مقترحات ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ طلبت المرافق العامة مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م لمشروع إصلاح الدوريات إلا أن وزارة المالية خفضت الاعاء إلى ١٢,٠٠٠ ج.م .

ولكن مجالس المديرية خصصت مبلغ ١٨,٥٠٣ ج.م من ميزانياتها لإصلاح الدوريات وبذلك أصبحت حملة الاعتادات التي وضعت في وزارة الصحة لهذا المشروع في عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٣٠,٥٠٣ ج.م .

ولم ترتبط الوزارة مع المتاولين إلا بما قيمته ١٧,٣٠٧ ج.م من حملة المبلغ المخصص في الميزانية ولم يتسع لصف سوى مبلغ ٥,٧٤٨ ج.م في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وذلك راجع إلى تأخير الميزانية من جهة ومن جهة أخرى يرجع إلى مغالاة القانون في العطاءات ، الأمر الذي حل الوزارة حل إلزامها .

وفي مقترحات ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ طلبت المرافق العامة مصحها مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م لهذا المشروع ، غير أن وزارة المالية خفضته إلى ٥,٥٠٠ ج.م وهو مبلغ من الضعافة بحيث لا يكفي لانحسام الأعمال السابق الارتباط .

وهذا التخفيض الكبير في الاعتادات المطلوبة يقف بهذا المشروع الجوى عن التنفيذ بالسرعة اللازمة ويستيق الكثير من دورات المساجد متلقا مما يطل الشاعائر الدينية ويضاعف اللال الصحية .

وإذا استمرت الاعتادات السنوية التي تطلب لمشروع العودات مرضة لتخفيض من ٣٠,٠٠٠ ج.م إلى ٥,٥٠٠ ج.م فسيستغرق هذا المشروع تنفيذ ٧٧ سنة بدلا من ١٢ سنة ويصبح بذلك مقيم الفأكة لا يرجو منه نفع في تخفيف وطأة الأمراض التي تنتج بالفلأح .

ولدى المصلحة من مباحث إصلاح دوريات المياه المضرة بالصحة ما يستغند عليه ٣٠,٠٠٠ ج.م المقترح بميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

لذلك توافق اللجنة على ما رآه مجلس النواب من دفع هذا الاعتاد إلى ٣٠,٠٠٠ ج.م على أن يضم الفرق من مبلغ ١٧٠,٠٠٠ ج.م للفرق في مشروع الميزانية لعمليات المياه الضمنية في القرى تحت بند ١٠

١٩٥٧ بنحو ٥٧٤,٠٠٠ نس موزعة على عدة قرى والتكاليف الابتدائية ٦٣٠,٠٠٠ ج.م وافقت اللجنة المالية ومجلس الوزراء على تنفيذ هذه العملية بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٣٧

وبناء على ذلك تعافت الوزارة خلال السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ على إنشاء مستعمرة المحطة وإقامة الطلعات والمرحعات اللازمة لإمداد جميع قرى مديرية القيوم ومد شبكة المواسير لقرى النصف الجنوبي من هذه المديرية وإقامة الخزانات العالية اللازمة على خطوط هذه المواسير. وبلفت قيمة هذه العقود وزرع ملكية الأرض مبلغ ٣٧٧,٢٣٠ ج.م منها مبلغ ٢٢,٢٣٠ ج.م لمعد المستعمرة وملحقاتها ومبلغ ٣٥٥,٠٠٠ ج.م لأربعة عقود من أعمال المياه موزعة على ستين. وقد صرف على جميع أعمال هذا المشروع للغاية ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٨ مبلغ ٧٦,٣٧٠ ج.م خصا على الإحتاد المدرج هذه العملية في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وقدره ٢٥٨,٠٠٠ ج.م ويرجع السبب في عدم صرف كل الإحتاد إلى أن مناقصات عقود أعمال نياه اضمدت في أغسطس سنة ١٩٣٧ عقب ورود مرسوم الميزانية، كما أن معظم المهمات التي تشنها عقود هذه العملية وأهمها الطلعات والمساكنات والمواسير تصنع في أوروبا، لذا لم يتسع الوقت لاستيفاد جميع الإحتاد.

وفي خلال السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ سيم توريد جميع المهمات وتقدم تنفيذ العمل بسرعة وينظر أن يصرف على هذا المشروع ما لا يقل عن ٢٢٣,٩٦٠ ج.م من قيمة العقود السابق الارتباط بها. وفي الوقت نفسه قد آمنت المرافق العامة المواصفات والرسومات لمدة شبكة المواسير في النصف الشمال من هذه المديرية وأقامت الخزانات على خطوط هذه المواسير. وتبلغ التكاليف الابتدائية لهذه الأعمال مبلغ ٢٥٢,٧٧٠ ج.م (وهو الباقي من مبلغ ٦٣٠,٠٠٠ ج.م المقدر للتكاليف الابتدائية لمشروع مياه القيوم). وينظر أن يصرف من هذا المبلغ خلال السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ نحو ٧٦,٠٠٠ ج.م. لذلك طلبت وكالة الصحة للمرافق العامة في اقتراحات ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ منحها مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م لمشروع مياه القويم ولكن وزارة المالية خفضت الإحتاد المطلوب إلى ٢٠٠,٠٠٠ ج.م وهذا المبلغ تراه وزارة الصحة لا يكفي لتفقات الأعمال التي ارتبطت بها الوزارة على فرض تحقيق ما توقعته في التنفيذ. وترى اللجنة كفاية الإحتاد المدرج فإذا جاء التنفيذ وفق ما يتوقع تقدمت بطلب الإحتاد اللازم ولن يتأخر المجلس عن مقابلة نشاطها في هذه المشروعات الحيوية بما تستحقه من عناية.

مشروع مياه بساط

وقد أعدت الوزارة مشروع تغذية القرى بمديرية الدقهلية ومحافظات دمايط بواسطة محطة تقام على البر الشرقي لقرع دمايط عند بلدة بساط يخضع منها ٢٤٥ قرية يسكنها حوالي ٨٢٠,٠٠٠ نس. وتبلغ تكاليفها الابتدائية مبلغ ٩٠٠,٠٠٠ ج.م.

وقد قامت المرافق العامة بترع ملكية الأرض اللازمة لهذه المحطة وتعافت على إنشاء مستعمرة منازل الموظفين والعاملين لها وإنشاء كوبري على ترعة الشراقية مقابل موقع المحطة وحملته تكاليف ذلك ٣٠,٦٣٩ ج.م صرف منها حتى آخر أبريل سنة ١٩٣٨ مبلغ ١٣,٦٠٦ ج.م من مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م للتمتة في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لهذا المشروع. وقد أعلنت في المذقصة العامة مرشحات وماكينات وطلعات محطة بساط كما أن المواصفات والرسومات لشبكة المواسير والخزانات المرتفعة اللازمة لأحد خطوط المواسير تتكلف ٣٩,٠٠٠ ج.م. وتقدر المرافق العامة ما يصرف على هذه العملية في عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ١٧٠,٠٠٠ ج.م موزعة كالتالي:

بقي تكاليف المستعمرة وزرع ملكية أرض مواقع المحطات الفرعية.	١٧٠٠٠
ستصرف إلى مصفحة الميكانيكا والكهرباء نظير التوصيلات الكهربائية إلى محطة بساط من خط الأسلاك الكهربائية لشمال الدلتا.	٦٠٠٠
من تكاليف إقامة محطة الطلعات والمرحعات ومد خط المواسير الرئيس من بساط إلى رأس البر والخطوط المتفرعة منه وإقامة الخزانات العالية عليه.	١٤٧٠٠٠

١٧٠٠٠٠ الجلفة.

وقد أدرج بمشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لهذا المشروع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م. ثالثا - مشروع مياه شربين:

سنتأ هذا المحطة عند بلدة شربين على البر الغربي لقرع دمايط تجاه مشروع بساط لتنفيذ المنطقة الشمالية الشرقية من مديرية الغربية ويبلغ عدد سكانها ٦٨٠,٠٠٠ نس وتقدر التكاليف الابتدائية بنحو ٧٠٠,٠٠٠ ج.م. وقد أدرجت الوزارة في مقترحات ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م لتنفيذ تكاليف زرع ملكية الأراضي اللازمة لمحطة الريشة وإقامة منازل الموظفين والعاملين وبعض الأعمال التجهيدية التي يتطلبها إنشاء هذه المحطة والمواصفات والرسومات لهذه الأعمال ثم تجهيزها وستطرح قريبا في المناقصة العامة.

قرع ٣ - البلديات والمجالس المحلية

يلاحظ أن بند "إعانة تجميل مدينة الأقصر" خفض في مشروع الميزانية من ١٥,٠٠٠ ج.م إلى ٨,٠٠٠ ج.م كما حذف إحتاد ٥٠٠,٠٠٠ ج.م الذي كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتجميل مدينة أسوان مع أن الواجب بقضى بتجميل هاتين المدينتين لتشجيع السياحة، خصوصا أن اللجنة قد علمت من المرافق العامة بوزارة الصحة أنها ارتبطت فعلا مع مقاول تجميل مدينة أسوان.

وفيا على بيان تفصيل لبيود هذا الباب :

الاعتادات

جبه

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٦٦٧٦٣٠
وقدر له في مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
بتخفيض قدره ٥٤٩٣
وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
-	-	٢٤٤٢٥	٢٤٤٢٥
٥٤٩٣	-	٦٠٦٧٠٥	٦٠١٢١٢
-	-	٣٦٥٠٠	٣٦٥٠٠
٥٤٩٣	-	٦٦٧٦٣٠	٦٦٢١٣٧

باب ١ - ماهيات وأجر ومزروعات

جبه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٤٤٢٥
كما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ - مصاريف عمومية

جبه

كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٦٠٦٧٠٥
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩
بتخفيض إجمالي قدره ٥٤٩٣

وقد نشأ من تخفيض بيود بل السفر ومصاريف الانتقال والإقامة
للمدرسة لتجميل مدينة الأقصر وحذف الإقامة التي كانت مدرجة لتجميل
مدينة أسوان .

يقابل ذلك زيادة اعتماد المياه والإدارة وامتداد المصاريف الثمينة والإقامات
السومية للبلديات والمجالس المحلية وتقدر بمبلغ ٦٠٠٠ ج . م مرتب شركة
قنال السويس لصيانة الإسماعيلية ويورد توفيق .

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
٤٠٠	-	١٧٩٠	١٣٩٠
-	١١٥	١١٥	٢٣٠
-	-	١٤٥	١٤٥
-	-	١١٥٥	١١٥٥
-	٢٠٠	-	٢٠٠
-	٥٩٢	٥٨٣٥٠٠	٥٨٤٠٩٢
-	٦٠٠٠	-	٦٠٠٠
٧٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٨٠٠٠
٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	-
-	-	١٧٢٢٨	١٧٢٢٨
-	-	٧٩٥٧	٧٩٥٧
١٢٤٠٠	٦٩٠٧	٦٣١٨٩٠	٦٢٦٣٩٧
-	-	٢٥١٨٥	٢٥١٨٥
١٢٤٠٠	٦٩٠٧	٦٠٦٧٠٥	٦٠١٢١٢

توزيع :

قيمة المقتضى تحصيله من
المجالس عن الخدمات
المدرجة في بيدي ١٠٩

باب ٣ - أعمال جديدة

قدرلنا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣٦,٥٠٠ جنيه
كما كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
وفيما يلي بيان بهذه الأعمال :

ميزانية سنة	١٩٣٨ - ١٩٣٧	ميزانية سنة	١٩٣٨ - ١٩٣٧
جيبه	٣٥٠٠	جيبه	٣٥٠٠
إعانة لمشروعات المجارى في لندن .	٣٥٠٠	إعانة لمشروعات المجارى في لندن .	٣٥٠٠
سلفة لأعمال توزيع مياه ضخية .	٥٠٠	سلفة لأعمال توزيع مياه ضخية .	٥٠٠
أعمال تنظيم في مدن مختلفة .	١٠٠٠	أعمال تنظيم في مدن مختلفة .	١٠٠٠
الجملة .	٣٦٥٠٠	الجملة .	٣٦٥٠٠

وترجو اللجنة من المجلس أن يوافق على أبواب هذا القسم كما اقترها مجلس النواب، وقد تأجل أخذ الرأي على الباب الثاني حتى يتم نظر مشروع قانون ربط ميزانية الجامعة المصرية .

فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة

جيبه ٩١٦٤٨١
باب ١ - ماهيات وأجرومتريات .
٣ - أعمال جديدة . ١٤٠٩٩٠

فرع ٢ - قسم المرافق القروية

جيبه ٢٦٤٤٩
باب ١ - ماهيات وأجرومتريات .
٢ - مصاريف عمومية . ٣٦٥٠
٣ - أعمال جديدة . ٥١١٠٠٠

فرع ٣ - البلديات والمجالس المحلية

جيبه ٢٤٤٢٥
باب ١ - ماهيات وأجرومتريات .
٢ - مصاريف عمومية . ٦٠١٢٢
٣ - أعمال جديدة . ٣٦٥٠٠

السكبرير البرلمان
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد الحمازي صيد به

تقرير لجنة المالية والمجاري

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية
(المصروفات) قسم ٥ "وزارة المالية"

(المقرر حصره الشيخ المنعم أعلن الجليل بك)

هي أخصم وزاراتنا وأكثرها اختصاصا وأبعدها نفوذا في النظام الحكومي
التي نحن سائرون عليه .

ولا شك في أن هذه الحالة من تراث العهد الماضي يوم كان للتشار
المالى الإنجليزي رتبة وزير ، وكان يشترك في جلسات مجلس النواب ،

ولازال وزارة المالية مسيطرة على كل كبيرة وصغيرة من شؤون الوزارات
الأخرى وما يتعلق بشئ من موطئها ومستندمها وعلواتهم وترقياتهم وإيجازاتهم
وبه إلى ذلك ، فكل سلطة تكون تكاد تكون مركزة فيها ، كما يقول ستا إلى تأخير
الأعمال في الوزارات الأخرى ، بل إن تركيز هذه السلطة في وزارة المالية
يزداد سنة عن سنة منذ أن وضع اللوفطين كادر جديد .

ذلك أن القواعد التي كانت تدير عليها الوزارات والمصالح والتي كانت
مجموعة في كتاب "القانون المالي" قد أصبحت أثرا بعد عين ، وطلت
محلها قواعد أخرى مشتقة في قرارات مجلس الوزراء والتعليقات المالية
والمنشورات ، لا يجمعها جامع ولا يصرها قسريع ، تضطرر الوزارات
والمصالح إلى الرجوع إلى وزارة المالية للحصول على موافقتها أو لاستئذنها
في معظم الشؤون ، وكثيرا ما ترجع وزارة المالية نفسها إلى مجلس الوزراء
لاستصدار قرار منه في إقرار علاوة أو إجازة ترقية ، في حين أنه لو جمعت
هذه القواعد في لائحة أو قانون لاستطاعت الوزارات التصرف بها بعرض
لها من المسائل طبقا لهذه القواعد ولوفررت على وزارة المالية والجس
الوزراء كثيرا من الوقت ، لاسميا وأنه لا يجوز أن يشغل مجلس الوزراء
بشواغل الأمور بعد أن دخلت مصر في عهد جديد وقام فيها نظام برلماني
كما يقضى بنزع مجلس الوزراء لسياسة البلاد العليا وشؤونها البرلمانية
والدستورية .

من أجل ذلك طلبنا وألحنا في الطلب مرارا بوجوب وضع لائحة
للتوظيف والموظفين تشمل على كل ما يتعلق بموظفي الدولة من شروط
التعيين والدرجات والعلوات والترقيات بحيث تكون قواعد ثابتة مقرر
تجرى عليها المصالح وتستغنى عن الرجوع دائما إلى وزارة المالية ومجلس
الوزراء ، وتحل محل البلاد من الضجة التي تقوم فيها حول الاستعدادات والتفريق
في المعاملة بما يولد في صدور الموظفين روح التذمر والفرود . ولا شك أنه
سيكون من فوائد وضع هذه اللائحة مع "الكادر" اللازم لموظفي الدولة
تخفيف عبء المصالح والترقيات الذي يشغل الميزانية .

وقد وعدت الحكومات المتعاقبة بالإسراع في تقديم هذا المشروع إلى
البرلمان ، وألفت اللجنة تلو اللجنة لإيجازة كما أثار البرلمان هذا الموضوع .
وها قد أخذت مدة طويلة تخرب من الأربع عشرة سنة . ولم يستطع هذا
المشروع أن يقطع المسافة القريبة من ميدان لأط أوغلي إلى شارع دار النيابة .

لذلك ترى اللجنة أن يوافق المجلس على مطالبة الحكومة بأن تتقدم إلى
البرلمان في بداية الدورة القادمة بهذا المشروع ، فإن لم تفعل قام المجلس نفسه
بتقديم المشروع اللازم لوضع حد لهذه الحالة التي طال العهد عليها بلا مبرر .

ولما كانت وزارة المالية تستطيع بهذا التشريع أن تحل محل
في سبيل تخفيف العبء عن الميزانية في الباب الأول "ماهيات وأجرومتريات"
وهي التي تشتمل على حق الإشراف أن تحقق اقتصادا
يذكر في الباب الثاني "مصرفات عمومية" وهذه المصروفات تشتمل على
مصاريف الاستئصال وبيع السفر والإيجارات والمساء والإدارة والوقود
والتيغود والتغراف والتشروير والتوريدات العمومية وما إلى ذلك مما
تبلغ الاعتبارات المطلوبة له في الميزانية حوالي ١١ مليون من الجنيهات
ولا شك في أن التشديد في المراقبة والتدقيق في المراجعة على المشتريات
والمخازن لها يحقق اقتصادا غير قليل في هذا الباب .

هذا فيما يتعلق بالشؤون العامة التي مرجعها وزارة المالية .

وهناك شؤون خاصة بوزارة المالية نفسها والمصالح التابعة لها ، وفي مقدمتها
المساحة والمناجم .

الاعتادات

بنية مصرى

قدر لهذا القسم في مشروع الميزانية مبلغ ... ٣٨٤١١١٤

وكان مدرجا له في الميزانية الماضية مبلغ ... ٣٧٨٩٨٧

زيادة إجمالية قدرها ... ٦٢١٢٧

وهذا القسم يشتمل على عشرة فروع وزعت عليها الاعتادات المطلوبة على الوجه الآتى :

تخفيض	زيادة	ميزانية	مشروع ميزانية
جنيه	جنيه	١٩٣٧-١٩٣٨	١٩٣٨-١٩٣٩
—	٥٨٥١	٨١٥٨٢٧	٨٢١٦٧٨
—	٧٠٥٩	٥٠٦٦٥٨	٥١٣٧١٧
—	١٠٥١٥٨	٨٠٧٥٩٦	٩١٣٧١٤
٤١٥٣	—	٤٨٠٧٤	٤٣٩٢١
—	٦٨٩٦	١٦٥١٣٩	١٧٢٠٣٥
٥٦٩٠	—	٦٥٩٣٨٣	٦٠٢٧٨٣
—	٤٧٠٦	٣٦٩١٧٣	٣٧٣٨٧٩
٩٦٢٦	—	٢٧٢٣٩٨	٢٦٢٧٧٢
—	١٣٤٤	٢٣٦٦٤	٢٥٠٠٨
—	١٤٩٢	١١١١١٥	١١٢٦٠٧
٧٠٣٧٩	١٣٢٥٠٦	٣٧٧٨٩٨٧	٣٨٤١١١٤
٦٢١٢٧			

الجلية .

صافي الزيادة .

ونما على تفصيل اعتادات كل فرع من الفروع العشرة مع أسباب الزيادة أو التخفيض :

فرع ١ - ديوان العموم

بنية مصرى

قدر له في مشروع الميزانية ... ٨٢١٠٧٨

وكان مدرجا في الميزانية الماضية ... ٨١٥٨٢٧

فتكون الزيادة ... ٥٢٨١

أما المساحة فأمل اللجنة الإسراع في إصدار قانون التسجيل الجديدي الذي مضى على تحضيره وقت طويل . وتبلغ مساحة القطر المصري المزيج إمادة مساحتها ٨,١١١,٥٠٠ فدان تم منها نهائيا مسح نحو ثمانين فدان والباقي نحو ستة ملايين .

أما المناجم فمن المؤكد أن ثروة مصر المعدنية لم تقتل الاستغلال الكافي . وقد ثبت أن في طبقات الأراضي المصرية أنواعا مختلفة من المادن ينبغي أن تمل المصلحة على الاستفادة منها ، إما لمساعدة صناعتنا الناشئة وإما لزيادة المقادير المصدرة التي يكون لها أثر في ميزاننا التجاري .

ومن المصالح التابعة لوزارة المالية مصلحة الأملاك الأميرية وهي تمك وتقدر ١٩٢٧,٠٤٦ فداناً و ٥,٢١٨,٥١٣ متراً مربعا من أراضي البناء موزعة بين المدن والبادر ، وتبلغ مصروفات هذه المصلحة ٦٠٢,٧٨٣ ج . م . وقد رأينا في ميزانية الإيرادات أن إيراداتها مقدرة بمبلغ ٧٣٠,٤٠٠ ج . م . فلو كانت هذه الأطنان تدفع الضرائب كغيرها من أملاك الأفراد لكانت نتيجة إدارتها بخسارة مؤكدة .

لذلك تشير اللجنة بما أشار به البرلمان مرارا وهو وجوب بيع ما يمكن بيعه من هذه الأملاك ، ففي ذلك توزيع للثروة العقارية بين الأهليين وفائدة للزراعة كما يعود عليها من الضرائب التي تفرض على الأطنان الميمنة . على أن تحتفظ الحكومة بما يلزم من هذه الأملاك للتجارب والحقوق القومية وتلحق بوزارة الزراعة لأن ذلك داخل في اختصاصها وتشير اللجنة إلى أن استصلاح أراضي الحكومة البور يكلف الدولة أمسيلا طائلة كما أنه يستنزف جزيا عليها من المياه التي تحتاج إليها الأراضي المستصلحة الجيدة .

ولذلك يجب وقف عمليات الاستصلاح إلى الوقت المناسب الذي تتمكن فيه الحكومة من زيادة إيراد المياه بحيث لا تصاب الأراضي الصالحة للزراعة ببنين من جفاف حرمانها من الماء .

ومن المصالح التابعة أيضا لوزارة المالية "إقلام قضايا الحكومة" وهي فوق ما يدل عليه اسمها من اشتغالها بقضايا الحكومة وما تحتاج إليه المصالح من قنارى وبحرر عقود وغير ذلك ، منوطه بوضع مشروعات القوانين ومراجعة المشروعات التي تمدها المصالح ، ولا ينبغي أن يلبس في البلاد في عهدنا الجديدي تحتاج إلى طائفة كبيرة من القوانين لا يشع الوقت لإقلام القضايا لتفرغ لها .

لهذا نشارك بلحقا لجنة المالية مجلس النواب في رأيا القائل بوجوب تركين لجنة من كبار رجال القانون تقتصر مهمتها على القيام بإعداد مشروعات القوانين وهدمها الهيئة التشريعية في الوقت المناسب .

وهذه الاعتمادات موزعة على الابواب الثلاثة كما لى :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة	مشروع ميزانية سنة	تخفيض
جنيه	جنيه	١٩٣٧-١٩٣٨	١٩٣٨-١٩٣٩	جنيه
٩٠٤٢	—	٣٠٩٤٠٨	٣٠٠٣٦٦	باب ١ — ماهيات وأجر ومرتبآت .
—	٣٣٦٩٣	٤٧٧٨٦٩	٥١١٥٦٢	» ٢ — مصاريف عمومية .
١٨٨٠٠	—	٢٨٥٥٠	٩٧٥٠	» ٣ — أعمال جديدة .
٣٧٨٤٢	٣٣٦٩٣	٨١٥٨٢٧	٨٢١٦٧٨	الاجلة .
٥٨٥١	—	—	—	صافي الزيادة .

الباب الأول — ماهيات وأجر ومرتبآت

يتضح من الجدول المتقدم أن هذا الباب تخفضا قدره ٩٠٤٢ ج. م. يرجع أسبابه إلى ما يأتى :

زيادة	تخفيض	جنيه
—	٧٩٢	لحذف وظيفة سكرتير مالى درجة ثانية مقابل رفع وظيفة مراقب المحاسبات من الأولى (ج) إلى الأولى (أ) وذلك بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٣ و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٨
—	٥٣٧	ناجح من تعديل كادر مفتشى المالية ومساعدهم الذى يقضى برفع وظيفة من الدرجة الخامسة إلى الرابعة والعاموظيتين درجة خامسة مع احتبار وظيفتين أخريين من نفس الدرجة زائدتين على الحاجة .
—	٣٧٥	لحذف وظيفة درجة خامسة مقابل الوظيفة التى أنشئت بنفس الدرجة فى ميزانية مجلس الوزراء لسكرتير .

— ١٤٠٧ ج. م.

زيادة تخفيض

جنيه —

١٧٠٤ ج. م.

٢٨٨ —

٢٨٨ —

١٨٦ —

٢٤١٢ —

—

٦٦٣ —

٩٠ —

٢٠ —

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

لإنشاء وظيفة درجة سادسة لمعضو لجنة .

لإلغاء وظيفة درجة سادسة كانت مخصصة

لمعاون مكتب جناب المستشار المال

المالى .

لحذف وظيفة درجة سابعة من ميزانية خدمة

الأقاليم والمحافظات على إثر إحالة نشاطها على المعاش

بقرار من مجلس الوزراء فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٨

لاستبعاد ربط وظيفى مراقب حسابات

السكك الحديدية ووكيله من حملة البند

لاحتساب ماهيتين على ميزانية المصلحة

المذكورة .

أودحت وظيفتان من الدرجة الثالثة لمساعدى

مراقب حسابات السكك الحديدية فى ميزانية

وزارة المالية قلا من ميزانية المصلحة

المذكورة ، واستبعد ربطهما من حملة البند

لاحتساب على ميزانية المصلحة أسوة بالمراقب

ووكله .

لتسليم وظيفتى رئيس ووكيل حسابات

البنات من الدرجتين الخامسة والسادسة

من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

لإنشاء وظيفتين من الدرجة الرابعة لماع

وفراش بندقتهما المنشأ حديثا .

ناجح من زيادة ٣٤٨ ج. م. لملاوات مستخدمى

الدرجة الثامنة الذين تقل ماهياتهم من ١٢٠ ج. م.

متويا واستبعاد ٣١٨ ج. م. افرق الربط .

—

—

—

—

—

—

١٠٤١ ٥٩٠ قتل ج. م.

ورغبة في بناء حملة الباب الأول كالمى مقلدة في المشروع ، رأت اللجنة إضافة هذا الفرق إلى المستبعد للتصور عدم صرفه في الباب الأول من الديوان العام ، كما رأت تخفيض ذلك المستبعد بمبلغ ٧٦٠ ج.م الذى خفض من مكافأة مندوب الحكومة في يورصتى الأوراق بمصر والاسكندرية .

وبذلك يصبح المنظور عدم صرفه ١١,٦٥٢ ج.م بدلا من ١٠,٠٠٠ ج.م.

الباب الثانى - مصاريف عمومية

تبلغ الزيادة في هذا الباب ٣٢,٦٩٣ ج.م وهى موزعة على البنود الآتية:

ج.م	٢,٦٦٦	في بند ٢ - "مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل".
١٠	» ٤	"إانات وتزيمات جزئية".
٢٠٠	» ٦	"تليفونات وتلفارات".
١٠	» ٨	"مصاريف ثرية".

١٤,٠٣٢ في بند ٧ - "إانات ومصاريف متنوعة" منها ١٣,١٢٢ ج.م إانة مستحقة لشركة ملاحه اسكندرية عن سنة ١٩٣٧ و ٩٠٠ ج.م لرفع إانة شركة مصر للاملاح البحرية من ٩٩,١٠٠ ج.م إلى ١٠٠,٠٠٠ ج.م ، ونظرا لضخامة المبلغ الوارد بالميزانية لإانة شركات الملاحه ترى اللجنة أن تبصت الحكومة الأساس التى تدفع هذه الإانات بمقتضاها في البلاد الأخرى لعلها موقفة لاقتصاد في هذا المصروف .

١٧,١٦١ في بند ١٢ - "التوريدات العمومية" لسد حاجة المنشآت الجديدة للصالح المختلفة ، وعلى الأخص وزارات الحربية والصحة والمعارف .

٣٤,٠٧٩

٣٨٦ ترميل قيمة ما خفض من اعتماد البند ١٤ "مصاريف خاصة بأعمال البورصة" و ١١ ج.م ، ومن البند ١٥ "مصاريف المجلس الاقتصادى" و ٢٧٦ ج.م ، مراعاة للاقتصاد .

٣٣,٦٩٣

ومعظم الزيادة في البنود ٢ و ٤ و ٦ و ٨ ناشئ عن قفل قسم التصانق من ميزانية وزارة الزراعة إلى ميزانية وزارة المالية .

الزيادة	التخفيض	ج.م	ج.م
١,٠٤١	٤,٥٩٠	ما قبله .	
٢٤٠	-	لإدراج مرتب لثلاثة موظفين عن الأعمال الخاصة بإصدار البكيتوت ورفع مرتب مساعدى مندوبى الحكومة لدى البنك الأهلى .	
-	٥٩٣	تخفيض في مرتب السودان مع مراعاة الزيادة في مرتب الموتيبيكل ومرتب مقتضى المالية ومساعدتهم حسب الجارى صرفه .	
-	١,١٤٠	في اعتماد الوظائف المتسولة من البرلمان حسب الجارى صرفه .	
-	٤,٠٠٠	لزيادة المستبعدين حملة الباب الأول بصفة منظور عدم أقام صرفه من ٦٠,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ جنيه .	
١,٢٨١	١٠,٣٢٣		
٩,٠٤٢	صافى التخفيض .		

وقد أدرج مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م مكافأة لمندوب الحكومة لدى يورصتى الأوراق المالية بمصر والاسكندرية كما كانت الحال في الميزانية السابقة يوم كان هذا المبلغ مقرا بصفة شخصية وبشروط معينة للقيام بهذا العمل . ولما كان أصل هذه المكافأة ٢٤٠ ج.م فقد رأت اللجنة إعانتها إلى هذا المبلغ لا سيما وأنه لم يصرف خلا في العام المنقضى سوى ١٨٠ ج.م.

وحيث إن وظيفتى مساعد مراقب حسابات السكك الحديدية قد أعيد لإدراجهما في ميزانية المصلحة المذكورة ، فقد استبعدت اللجنة اعتماد المقدر لما هو ١,٤٨٨ ج.م منها من ميزانية الديوان العام المالية .

وبما أنه قد سبق أن المجلس وافق - عند نظر مشروع ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفارات والتليفونات بمجلس ١٢ يولي سنة ١٩٣٨ - على عدم تحميل ميزانية المصلحة وظائف مراقب الحسابات ووكيله وكذلك العاملين المشار إليها سابقا .

ولما كان قد استبعد من مشروع ميزانية الديوان العام بوزارة المالية ٣,٩٠٠ جنيه قيمة متوسط ربط هذه الدرجات الأربع ، فينبى - والحالة هذه - عدم إجراء ذلك الاستبعاد ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة اعتمادات الوظائف الدائمة بالديوان العام بوزارة المالية بمقدار ٢,٤١٢ ج.م .

الباب الثالث - أعمال جديدة

في هذا الباب تخفيض قدره ١٨٨٠٠ ج. م وهو نتيجة حذف اعتماد يبلغ ١٨٨١٠٠ ج. م كان مخصصا في ميزانية سنة ١٩٣٧ لمصاريف عملية تعديل ضرائب الأطنان ، نظرا لاتباع هذه العملية ، واعتماد ٥٠٧٠٠ ج. م الذي كان مديوبا لتكاليف تصفية مكتب المستشارين المالي والقضائي ويقابل ذلك إدراج مبلغ ٥٠٧٠٠ ج. م لمصاريف البداية للقطن .

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة

قدر له في مشروع الميزانية مبلغ ٥١٣,٧١٧ جنيه
وكان مدرجا له في الميزانية الماضية » ٥٠٦,٦٥٨
فتكون الزيادة » ٧,٠٥٩
وقميا على بيان مقارن بتوزيع اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٢٩٦٨	٤٥٣٣١٧	٤٥٦٣٨٥
٤١٣٧	—	٤١٠٤١	٣٦٩٠٤
—	٨٢٢٨	١٢٣٠٠	٢٠٥٢٨
٤١٣٧	١١١٩٦	٥٠٦٦٥٨	٥١٣٧١٧
٧٠٥٩			

الباب الأول - ما هيأت وأجر وممرات

٧٦٨ إنشاء ٨ وظائف (منها ٣ ساحة دائمة و ٥ سارة) لمركز بيلا الجديد .
٩٠ إنشاء ٣ وظائف لخفر الحراسة صراف كفر فاروق التابع لقسم مصر الجديدة صرافين بها وكفر منافر أثناء قيامهم بأعمال التحصيل .
٥٠ لإدراج اعتماد لمرتب إحالة وهو يصرف بمقتضى التعليمات لمصاريف نظير قيامهم بأعمال صرافيات أخرى .
١٢ لاستبدال درجة ثامنة لجلد بمربوط ثابت ج. م بدرجة بنائها ٦٠ ج. م ونهايتها ١٠٨ ج. م أى بموسط ٨٤ ج. م .
٢٠٤٨ لتكالة الما هيأت مع مراعاة فرق الربط .
٢٩٦٨ صافي الزيادة .

الباب الثاني - مصروفات عمومية

خفضت اعتمادات البنود ٦ (أثاث) و ١١ (لمصارف ونور) و ١٥ (مكافآت) مراعاة للاقتصاد بمقدار ٤٧٣ ج. م واعتماد البند ١٣ (امانات) بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م لتصرعانة صندوق الصراف على ٨٠٠٠ ج. م .
فتكون جملة التخفيضات ٤٤٧٣ ج. م مقابلها زيادة ٣٣٦ ج. م في اعتمادات البنود ٣ (ايجار) و ٤ (قشر) و ١٨ (بلان المساحة) لعدم كفاية هذه الاعتمادات .
وعليه يكون صافي التخفيض في الباب الثاني ٤,١٣٧ ج. م .

الباب الثالث - أعمال جديدة

ج	ج
١٩٣٨ - ١٩٣٧	١٩٣٩ - ١٩٣٨
جنيه	جنيه
٧٨٠٠	٦٠٠٠
٤٥٠٠	٤١٢٨
—	١٠٤٠٠
١٢٣٠٠	٢٠٥٢٨
٨,٢٢٨	صافي الزيادة .

فرع ٣ - مصلحة المساحة والمنجم

قدر لهذه المصلحة في مشروع الميزانية مبلغ ٩١٢٧١٤ جنيه
وكان مدرجا لها في الميزانية الماضية » ٨٠٧٥٥٦
زيادة إجمالية قدرها » ١٠٥١٥٨
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٦٢١٤	٣٩٧٣٠٧	٤٠٣٥٢١
—	١٤٩٦٦٤	٢٣١٣٦٦	٢٨١٠٣٠
٥٠٧٢٠	—	١٧٨٨٨٣	١٢٨١٦٣
٥٠٧٢٠	١٥٥٨٧٨	٨٠٧٥٥٦	٩١٢٧١٤
١٠٥١٥٨			

وفى على بيان توزيع هذه الاعتمادات على كل من مصلحتى المساحة والمناجم والمحاجر :

الجلسة	باب ٣ أعمال جديدة	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات	
ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٣٨٨٥٣	١٠٢٤٣٢	٦٦٨٦٥	٣٦٩٨٣	٣٧٠٩٢٩
١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٣٨-١٩٣٩
٣٦٨١٠٣	٧٦٤٥٠	١٦٤٥٠١	٣٠٨٠٤٨	٣٢٥٩٢
٨٠٧٥٥٦	٩١٢٧١٤	٢٣١٣٦٦	٣٨١٠٣٠	٤٠٣٥٢١
١٧٨٨٨٣	١٢٨١٦٣	٢٣١٣٦٦	٣٨١٠٣٠	٤٠٣٥٢١

١ - المساحة .

٢ - المناجم والمحاجر .

الجلسة .

واستهلاك بعض المهامات كالخيام وعلامات تحديد الأراضي والمواد الكيميائية والورق والفلانات الخ ، ويرجع بعضها الآخر الى ضرورة تجديد بعض مهامات قديمة فأصبحت في حاجة الى التجديد كما هو الحال في الخيام وعدد التصوير الشمسي وغيرها .

وفى بتد الإيجارات تخفيض يبلغ نحو ١٠٣٩٠ ج.م وذلك نتيجة إتمام المباني المخصصة لبعض تقاضيات المساحة في الأقاليم ، ولو أن سياسة بناء مبان خاصة لبقاى التقاضيات قد استمرت لأدت في النهاية الى حذف بند الإيجارات ، وهاد من وراء ذلك وفر حقق للزيادة علاوة على ما يفيد العمل من وجود هذه التقاضيات في مبان خاصة مستقلة الشروط الفنية اللازمة

الباب الثالث - أعمال جديدة

في هذا الباب زيادة قدرها ٣,٢٣٠ موزعة كما على :

١ - مصلحة المساحة

الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

في هذا الباب زيادة قدرها ١,٣٧٤ ج.م بينها كالتالى :

جنيه
١١٨٨ للملاوات مع مراعاة فوق الرط .
٦٠ لربع وغالطه ٥ غرازين من الرابعة للثلاثة .
٧٥ مكافآت للساحين والزمامين والطبايعين .
٥١ زيادة في مرتب المدن حسب اللوائح .
١٣٧٤

الباب الثانى - مصاريف عمومية

زيت اعتمادات هذا الباب يبلغ ٦,١١٧ ج.م بينها كالتالى :

جنيه
زيادة اعتمادات البنود ٢ - مصاريف انتقال يبلغ ... ٨٧٩
وبنود مقاييس المآزرين بمقدار ... ٧٦٦٧
ومن ذلك ٧,٣٣٥ ج.م . لعدم كفاية الاعتمادات فتكون جلته الزيادة ... ٨٥٤٦
يقابلها تخفيض في بند ٤ - إيجارات ١٠٣٩
وفى بند ١٢ - قتل ١٠٠٠
وفى بند ١٣ - إطانات ١٥٠
وفى بند ١٤ - تحيينات ٢٤٠
٢٤٢٩
مراعاة للاقتصاد

وعلى ذلك يكون صافى الزيادة في الباب الثانى ... ٦١١٧

وأمر زيادة في هذا الباب زيادة ٧,٣٣٥ ج.م في بند التوزيعات العمومية يرجع بعضها الى زيادة نشاط العمل مما يتطلب زيادة في استهلاك

ميزانية	مشروع ميزانية	
١٩٣٨-١٩٣٧	١٩٣٩-١٩٣٨	
جنيه	جنيه	
٤٣٠٠٠	٥٠٠٠٠	للعلمات الجديدة لارتفاع أسعار الحديد .
٣٠٠	٥٠	ألواح ملونة لتأجير جيولوجية مصر .
٣٧٠	-	لشراء سيارات للأعمال الصحراوية .
١١١٥٠	٦٠٠٠	لمساحة الأراضي المزروعة فقطنا .
٣٠٠٠	-	تكاليف استبدال العلامات المؤقتة بعلامات دائمة على الحدود الغربية لانتهاه العمل .
-	١٨٠٠	لشراء ماكينة للفوتوغرافية .
-	٢٢٠٠	لشراء ماكينة للطباعة أو فست .
٥٧٨٢٠	٦٠٠٥٠	صافى الزيادة .
٢٣٣٠		

بجسه	٥٦٤٤	ما قبله .
١٢٥٠٠	في اعداد شراء الزيت النظم (منها ١١٧,٠٠٠ جنيا لزيادة المشتريات بمناسبة تقرير تشغيل المعمل بأقصى كفاءته و ٨٠٠٠ لشراء كيماويات لتحسين نتائج البترين) .	
١٣٠٦٤٤	تحويل :	
١٩٩٠٠	في اعداد نقل المنتجات إذ تقرر حاسبة المصالح على اجور النقل بعد أن كانت تحصلها ميزانية الماحم .	
١١٠٧٤٤	صافي الزيادة في بند ٢٥	
١٧٩٠٠	في بند ٢٦ - مصاريف محجر البازلت (قلا من اعدادات الباب الثالث) .	
١٥٠٠٠	في بند ٢٧ - مصاريف منجم الذهب (قلا من اعدادات الباب الثالث) .	
١٤٣٦٤٤	تحويل :	
٩٧	في ربط البنود ١٩ (لمصارفات الخ) والتوريدات العمومية و ٢٣ (مصاريف نقل) .	
١٤٣٥٤٧		
وتبلغ الزيادة في مصروفات هذا الباب حدا كبيرا ، وذلك يرجع إلى زيادة كميات خام البترول المطلوب شراؤه لتفطيره وتكريره بمعمل تكرير البترول بالسويس وتقوم مصالح الحكومة بطلباتها من المنتجات البترولية وبالطبع يقع هذه الزيادة في كيات انعام المزمع تغطيتها وتكريرها زيادة مناسبة في التوريدات العمومية لشراء الاصباف التي تستلزمها هذه الزيادة .		
اما هذه الزيادة في كيات انعام المزمع تغطيتها ، فنقصي بها رغبة الحكومة في تشغيل جهازات هذا العمل الى اقصى حدود كفاءتها لكي يمكن وفاء الجزء الأكبر مما تستهلكه مصالح الحكومة من هذه المنتجات ، وقد زاد هذا المستهلك بزيادة الآلات الميكانيكية التي تحرق الوقود البترولي في مصالح الحكومة وخصوصا بعد أن بدأ الجيش المصري في إنشاء وحدات ميكانيكية وكذلك لزيادة استهلاك مصلحة السكك الحديدية المصرية من المازوت .		
وقد جد بند جديد هو عبارة عن مصروفات محجر البازلت بأبي زعبل لم يكن موجودا بالميزانية السابقة ، إذ لم يكن المحجر قد استكمل عمله ولم يكن قد بدأ الإنتاج المستمر المنتظر . أما وقد أصبح هذا المحجر مجهزا بالآلات اللازمة لمعمله وحده انتاج منتظمة ، فقد أصبح واجبا أن يفرده بند خاص لمصروفاته كما هي مفصلة في بند ٢٦		

ويلاحظ في هذا الباب زيادة في الاعتماد المخصص لشراء ملامات حديدية لتنفيذ نظام التسجيل وترجع هذه الزيادة إلى فاذا الاحتياطي من هذه الملامات التي كانت تحتفظ به المصلحة وإلى ما يستعمل منها في المشروعات التي يطلب من أجلها تزيح ملكية أراضى لانتاج العالة .

كذلك اصبحت زيادة قدرها ٤٠٠٠ ج. م لشراء ما كيات للفوتوغرافير وللطباعة أوقست وذلك لتتمكن مطبعة المصلحة من القيام بما يطلب إليها من طبع مصغرات وطوابع برید وغيرها مما يستلزم السرعة مع الدقة وهو ما لا يمكن للآلات الحالية وقد بلغ بها التقدم حدا كبيرا أن تقوم به بالدقة والسرعة اللازمين .

وإن ما يتبع به مطبعة مصلحة المساحين السمة الجديفة لانتاج مطبوعاتها مما يجب المحافظة عليه بإمدادها بما تطلبه من ما كيات حديثة .

٢ - مصلحة المناجم والمحاجر

الباب الأول - ماكينات وأجر وممرات

في هذا الباب زيادة قدرها ٤٨٤٠ ج. م بيتنا كالاتي :

١٧٤٠	بجسه لإنشاء ٢٠ وظيفة (منها درجة رابعة ثمانية و ساجم ٦ ثمانية مؤقتة و ٨ سائرة) لمحجر البازلت بأبي زعبل (وقد كانت مدرجة من قبل في الباب الثالث) .
١٠٠٨	لإنشاء ٧ وظائف مؤقتة (منها ٢ سادسة و ٣ سابعة و ٢ ثالثة) لمحجر الذهب بالسركي (وقد كانت مدرجة من قبل في الباب الثالث) .

٥١ زيادة في اعداد المرتبات وأهمها ٥٠٠ ج. م في مرتب السودان بمناسبة تقرير وظائف منجم الذهب .

١٩٢٦ لتخفيض المنظور عدم صرفه مع مراعاة فرق الربط .

٥٢١٥

تحويل :

٣٧٥ لإنشاء وظيفة من الدرجة الخامسة لمهندس أول بمعمل التكرير بمناسبة اعتزاله الخدمة وهو أجنبي .

٤٨٤٠ صافي الزيادة .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

الزيادة في هذا الباب ١٤٣,٥٤٧ جنيا مدينة كالاتي :

بند ٢٥ - مصاريف معمل تكرير البترول بالسويس

بجسه

٦٤٤ في اعداد الاجور لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتعيين حال العمل .

٥٠٠٠ في اعداد التوريدات لارتفاع اسعار الباميل اللازمة لمصبة الأسفلت .

٥٦٤٤

فرع ٤ - مصلحة الإحصاء

جبه

كان مدرجا لهذا القدر في الميزانية الماضية ... مبلغ ٤٨٠٧٤
وقدر له في مشروع الميزانية مبلغ ... » ٤٣٩٢١
بتفضيل إجمالي قدره ... » ٤١٥٣
وفنيا على بيان توزيع اعتادات مصلحة الإحصاء على الأبواب الثلاثة :

	ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	زيادة	تخفيض
	جبه	جبه	جبه	جبه
باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .	٣٦٠١٠	٣٥٩٩٤	١٦	-
» ٢ - مصاريف عمومية .	٤٠٩١	٣٥٠٠	٥٩١	-
» ٣ - أعمال جديدة .	١٣٨٥٠	١٨٥٨٠	-	٤١٣٠
الإجلمة .	٤٣٩٢١	٤٨٠٧٤	٥٧٧	٤٧٣٠
صافي التخفيض .			٤١٥٣	

الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

جبه

فيه زيادة قدرها ... » ١٦
ناجمة من إدراج ١٢ ج. م. علاوات لمستغدي الدرجة الثامنة الذين نقل
ماهياتهم من ١٢٠ ج. م. سنويا و ٤ ج. م. مرتبات مدن لقراش درجة رابعة .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

فيه زيادة قدرها ٥٦١ ج. م. وبيانها كما يلي :

٣٧١ في البند ٤ (توريدات عمومية) لزيادة الكثرات المطلوبة
لنفوذ الزواج والوفيات الخ ، ولشراء و ماكينات للكتابة
وللد (كوتومر) .

٢٠٠ في البند ٥ (إيجار ماكينات) ومعظمه لاستئجار ماكينات عد
جديدة .

٥٧١

١٠ تنزيل في البند ٢ (مصاريف انتقال وبدل سفر) مراعاة
للاقتصاد .

٥٦١

ولا ينبغي أنه يقابل هذه المصروفات مبالغ أكبر منها في باب الإيرادات
بما تحصله المصلحة من مصالح الحكومة مقابل ما توردده لها من أجار صرف
الشوارع والطرق .

كذلك جد بتجديد لمصاريف منجم الذهب بالسرى يطبق عليه ما سبق
أن ذكر من محجر البازلت بأبي زعل وهو بند ٣٧

الباب الثالث - أعمال جديدة

جبه

كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٧٦٤٥٠
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ » ٣٩٥٠٠
بتفضيل ... » ٥٢٩٥٠

ويلاحظ أنه كان مدرجا في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٨٢٠٠ ج. م
لمصاريف تشغيل محجر البرزت ومنجم الذهب ، وقد نقل إلى الباب الأول
والثاني ، كما أنه كان مخصصا في ميزانية سنة ١٩٣٧ مبلغ ٧٠٠٠ ج. م
لتكلفة جهازات لمعمل التكرير بالسوس ، ولم يدرج لهذا الغرض شيء في مشروع
ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

أما مبلغ ٣٣٥٠٠ ج. م. المدرج في مشروع الميزانية صفحة ٨٦ فيناه
كالاتي :

جبه
١٥٠ للبحث عن مناطق جديدة للرمال والزلط وأجبار البازلت .
١١٠٠٠ تكلفة إقامة محجر حكومي للبازلت بأبي زعل .

٣٠٠٠ مباحث عن المادن والبرترول .

٩٢٥٠ تجهيز منجم الذهب بالسرى .

١٠٠ نزع ملكية طريق ، بإملاك الأهالي بناحية البريمات لوصول
الحاجر براح البحيرة .

٣٣٥٠٠

وقد علمت لجنة المالية أن مصلحة المساحة والمتاجم أشارت بأنه عند
الشروع في عمل مناقصات ميدنية عن توريد المعدات اللازمة لاستكمال
محجر أبي زعل المدرج لها ١١٠٠٠ ج. م. ، اتضح من العطاء المقدم أن
هذه المعدات بعد تركيبها ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف استخراج وإعداد
الأجبار الصناعية ارتفاعا كبيرا عن تكاليف الأجبار الطبيعية ، فضلا عن
أنها ستؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من الأيدي العاملة ، لذلك رأيت
المصلحة الاستمرار في استخراج الأجبار بالطريقة الحالية وصرف النظر عن
مشتري المعدات المقترحة .

لذلك توافق اللجنة على رأي لجنة المالية بمجلس النواب من حذف اعتماد
١١٠٠٠ ج. م. من باب الأعمال الجديدة .

الباب الثالث - أعمال جديدة

التخفيض فيه وقدره	٤٧٣٠
ناجم من قصر الاعتماد الذي يشتر صروفه في سنة ١٩٣٨	
لصحة التعداد على	١٣٨٥٠
بدلا من	١٨٥٨٠
في سنة ١٩٣٧	

فرع ٥ - المطبعة الأميرية

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ	١٧٢٠٣٥
وكان مدرجا لها في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	١٦٥١٣٩
زيادة إجمالية قدرها	٦٨٩٦
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :	

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٩-١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٧٢	—	٢٠٤٠٦	٢٠١٣٤
—	١٠١٦٨	١٣٩٧٣٣	١٤٩٩٠١
٣٠٠٠	—	٨٠٠٠	٥٠٠٠
٣٣٧٢	١٠١٦٨	١٦٥١٣٩	١٧٢٠٣٥
٦٨٩٦	صافي الزيادة .		

الباب الأول - ماهيات وأجور مرتبات

في هذا الباب تخفيض قدره	٥٠٠
لرفع المستبعد للتظور عدم صرفه من	٥٠٠
الى	١٠٠٠
مقابل زيادة لفرق الربط والعلاوات	٢٢٨

الباب الثاني - مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة قدرها	١٠١٦٨
وقد نشأت هذه الزيادة من :	

زيادة اعتماد البند ٦ - تشغيل مطبوعات المصالح - وذلك لعدم كفاية اعداد اجور العمال نتيجة لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ الخاص بتخصيص حالة العمال .	١٠٠٠٠
زيادة في اعتماد البند ٣ - إحصار ومياه وغلات لاستثمار مخازن مؤقتة .	١٦٨

١٠١٦٨

الباب الثالث - أعمال جديدة

ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٩-١٩٣٨
جنيه	جنيه
—	٥٠٠٠
٨٠٠٠	—
٨٠٠٠	٥٠٠٠

لشراء ماكينات للتسطير كغفرار يجلس
الوزراء في ٩ أبريل سنة ١٩٣٨
شراء ماكينات .

فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

كان مدرجا لهذه المصلحة في الميزانية الماضية ... مبلغ	٦٥٩٣٨٣
وقدر لها في مشروع الميزانية ...	٦٠٢٧٨٣
بتخفيض إجمالي قدره ...	٦٦٦٠٠
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :	

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٩-١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	—	١٣٧٢٢٦	١٣٢٢٢٦
—	٥٢٠٠	١٩٢٨٠٧	١٩٨٠٠٧
٦١٨٠٠	—	٣٣٤٣٥٠	٢٧٢٥٥٠
٦١٨٠٠	٥٢٠٠	٦٥٩٣٨٣	٦٠٢٧٨٣
٥٦٦٠٠	صافي التخفيض .		

الباب الأول - ماهيات وأجور مرتبات

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٧٢٢٢٦ ج. م. كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
وليس لجنة ملاحظات عليه .

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

جبه
قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ... مبلغ ٢٧٣٨٧٩
وكان مدجلا في الميزانية الماضية ... » ٣٦٩١٧٣
زيادة إجمالية قدرها ... » ٤٧٠٦
وفيما يلي بيان بتوزيع اعتادات هذه المصلحة على الأبواب الثلاثة :

	ميزانية		زيادة	تخفيض
	١٩٣٨ - ١٩٣٩	١٩٣٧ - ١٩٣٨		
	جبه	جبه	جبه	جبه
باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .	٢٩٦١٥٧	٢٨٧٨٨٨	٨٢٦٩	-
» ٢ - مصاريف عمومية .	٧٥٥٢٢	٧٨٨٣٥٠	-	٣٣١٣
» ٣ - أعمال جديدة .	٢٢٠٠	٢٤٥٠	-	٢٥٠
الجملة .	٣٧٣٨٧٩	٣٦٩١٧٣	٨٢٦٩	٣٥٦٣
صافي الزيادة .			٤٧٠٦	

الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

في هذا الباب زيادة قدرها ٨,٢٦٩ ج. م. وبياناتها :

جبه	جبه
٣١٠٩	كان المقدّر لهذا الباب في الميزانية الماضية ... مبلغ ٣٣٤٣٥٠ وقدر له في مشروع الميزانية ... » ٣٧٢٥٥٠ تخفيض ... » ٦١٨٠٠ وفيما يلي بيان الأعمال الجديدة في مشروع الميزانية :
٢٤٠٩	جبه ٢٥٠٠٠٠ لإصلاح الأراضي . ٨٠٠٠ قيمة ما يصرف لمصلحة المساحة لتحديد مناطق شمال الدلتا تمهيدا للتصرف فيها بالبيع والتوزيع على صغار المزارعين وكيانهم والهيئات والشركات . ١٢٠٠٠ معادير تقسم وحصر ومساحة الأراضي الأميرية المزروع التصرف فيها بالبيع .
٣٢٤٢	استبدال المباني الخطرة بالفاتيش : ٣٥٠ إنشاء منزل طراز ٣٥٠ ج. م. بزيادة القرض بفتحها . ١٤٠٠ إنشاء ٤ منازل طراز ٣٥٠ ج. م. لسكن الموظفين بفتحهم محلة موسى . ٨٠٠ إنشاء ٤ منازل طراز ٢٠٠ ج. م. بفتحهم بشيش . ٣٧٢٥٥٠ الجملة .
٢٢٤٢	تخفيض المنظور عدم صرفه على أساس الماهيات المستحقة في سنة ١٩٣٨ مع مرأاة فرق الربط .
٨,٢٦٠	توزيع :
٤٩١	تخفيض في اعتبار المرتبات وهو يرجع إلى حذف ٥٠٠ ج. م. قيمة المكافأة المخصصة لإعداد ومذكرات الترقية الجبركية وفهرس البضائع مقابل زيادة ٩ ج. م. في سائر المرتبات بقتضى الواقع المعمول بها .
٨,٢٦٩	صافي الزيادة .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة قدرها ٥٢٠٠ ج. م. بياناتها كالآتي :

جبه	جبه
٢٤٣٠	٢٠ مشتري مهمات ميكانيكية لاستبدال الآلات غير الصالحة للاستعمال .
١٢٦٥	في بند ٢١ صيانة وتزجيات (لعدم كفاية الاعتماد .
٣٣٩١	» ٢٩ (المحصول) زيادة الزمام المرتب للزراعة الشتوية والنبيلة بنحو ٧٠٠ فدان لإدخال تحسينات على زراعة القطن .
١٠٩٤	زيادة اعتادات بعض البنود بمقدار ١٦٨٢ ج. م .
	مقابل تخفيض في البنود الأخرى بمقدار ٨٨٥ ج. م .
	وهي زيادة جبرئية على أساس متوسط الصرف في السنوات الماضية .
٨١٥٠	توزيع :
جبه	جبه
١٠٠٠	في اعتاد بند ٢٢ (صيانة الترع والمصارف الخ) مرأاة
١٩٥٠	» ٢٦ (خدمة الموائى) للاقتصاد
٢٩٥٠	
٥٢٠٠	صافي الزيادة .

الباب الثالث - أعمال جديدة

جبه	جبه
٣٣٤٣٥٠	كان المقدّر لهذا الباب في الميزانية الماضية ... مبلغ ٣٣٤٣٥٠ وقدر له في مشروع الميزانية ... » ٣٧٢٥٥٠ تخفيض ... » ٦١٨٠٠ وفيما يلي بيان الأعمال الجديدة في مشروع الميزانية :
٢٥٠٠٠	جبه ٢٥٠٠٠ لإصلاح الأراضي .
٨٠٠٠	٨٠٠٠ قيمة ما يصرف لمصلحة المساحة لتحديد مناطق شمال الدلتا تمهيدا للتصرف فيها بالبيع والتوزيع على صغار المزارعين وكيانهم والهيئات والشركات .
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠ معادير تقسم وحصر ومساحة الأراضي الأميرية المزروع التصرف فيها بالبيع .
٣٥٠	استبدال المباني الخطرة بالفاتيش :
١٤٠٠	٣٥٠ إنشاء منزل طراز ٣٥٠ ج. م. بزيادة القرض بفتحها .
٨٠٠	١٤٠٠ إنشاء ٤ منازل طراز ٣٥٠ ج. م. لسكن الموظفين بفتحهم محلة موسى .
٣٧٢٥٥٠	٨٠٠ إنشاء ٤ منازل طراز ٢٠٠ ج. م. بفتحهم بشيش .
	الجملة .

فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك

كان مدبراً لهذه المصلحة في الميزانية الماضية مبلغ ٣٧٣٩٨ جنيه
وقدر لها في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ ... » ٣٧٧٧٢
بتخفيض اجمالي قدره ... » ٩٦٢٦
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩	جنيه
٥٥	—	١٨٠٨٢٧	١٨٠٧٧٢	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات وصرفات.
—	٣٢٩	٧٩٠٧١	٧٩٤٠٠	» ٢ - مصاريف عمومية.
٩٩٠٠	—	١٢٥٠٠	٣٦٠٠	» ٣ - أعمال جديدة.
٩٩٥٥	٣٢٩	٢٧٣٣٩٨	٢٦٩٧٧٢	الاجلة .
٩٦٢٦				صافي التخفيض .

الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

فيه تخفيض قدره ٥٥ ج. م. كاليان التالي :

تخفيض	زيادة	جنيه
١٦٨	—	فرق ربط مستخدمى الدرجة الثامنة الذين تقل ماهياتهم عن ١٢٠ جنيناً سنوياً .
١٨	—	لاستبدال وظيفه طبيب الادارة الرئيسية درجة سادسة بوظيفة يوزانى رغبة في إخضاع الطبيب الحالي للنظام السكري .
١٨٦	—	
١٣١	—	توزيع قيمة زيادة في بعض المرتبات .

الباب الثانى - مصاريف عمومية

فيه زيادة قدرها ٣٢٩ ج. م. حسب البيان التالى :

زيادة	تخفيض	جنيه
٤٣٢	—	في بند ٦ - أغذية قيمة مرتب غذاء لعدد ١٢ تلميذا ضابطاً بحرين نجحوا في الامتحان .
١٠٠	—	في بند ٩ - تليفونات وتلفونات حسب الاشتراكات الفعلية .

الباب الثانى - مصاريف عمومية

في هذا الباب تخفيض قدره ٣٠٣١٣ ج. م. وهو ناتج من زيادة بعض الاعتمادات بمقدار ٩٠٧٨٠ ج. م. مقابل تخفيض البعض الآخر بمبلغ ١٢٠١٨٣ ج. م. حسب البيان التالى :

الزيادة :

جنيه
١٢٩٤ في اعتمادات البنود ٢ (مصاريف استقبال الخ) و ٣ (كسوى) و ٤ (إيجارات الخ) و ٨ (تليفون وتلفونات) لعدم كفاية هذه الاعتمادات .
١٨٠ في اعتماد البند ٩ (إعانات) لمنح إعانة للنادى الرياضى البحرى بالاسكندرية .
٥٠٢٦ في اعتماد البند ١٢ (مكافآت) ومعظم هذه الزيادة في نوع مكافآت التوجيه التى تصرف مما يحصل من التجار والشركات وبذلك أصبح اعتماد هذه المكافآت ١١٠٠٠ ج. م. أى ما يوازى المنظور بمحصله من الموائد .
٣٣٧٠ في اعتماد البند ١٣ (مصاريف ثرية) لفقات طبع طوابع لطلب الكبريت والدخان للمسئول لتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك .

٩٨٧٠

توزيع :

التخفيض :

جنيه
٢١٨٣ في اعتماد البندين ٦ (توريدات عمومية) و ١١ (صيانة المباني الخ) مراعاة الاقتصاد .
١١٠٠٠ تخفيض من حصة الباب لتقضى بمحصله من موائد التوجيه وكان المتبع أن تدرج هذه الموائد في الإيرادات ولكنه رؤى استبعادها من المصروفات لضمان مراقبة الصرف على المكافآت التى تؤخذ من هذه الموائد .

١٣١٨٣

صافي التخفيض .

٣٣١٣

الباب الثالث - أعمال جديدة

في هذا الباب تخفيض قدره ٢٥٠ ج. م. وبيانه كالتالى :

مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩	مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩	جنيه
٢٤٥٠	٢٢٠٠	لأعمال البناء في المناطق البحرية .
٢٥٠		صافي التخفيض .

الباب الأول - ماهيات وأجرومربيات

فيه تخفيض قدره ٧٠ ج. م. ناتج مماثل :

زيادة	تخفيض
جنيه	جنيه
١٠٢	- فرق ربط .
٤٤٤	- لإنشاء أربع وظائف لعمل الاسكندرية منها وظيفة كيميائي درجة سادسة ووظيفة أمين مخزن درجة ثامنة مؤقعة ووظيفتنا عاملين درجة ثالثة ودرامية خدمة سايرة وذلك بموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٧

٢٨٨ - لإنشاء وظيفة درجة سادسة لمعضو بمئة الكامات الوافية من الغازات الخالقة .

٩٠٤	- تخفيض الاعتماد المخصص لكافة الماهيات من ١,٣٦٩ ج. م. الى ٤٦٥ ج. م .
٨٣٤	٩٠٤
٧٠	صافي التخفيض .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

فيه زيادة قدرها ١٤١٤ ج. م. وهي تناول البند (توريدات عمومية) نظرا لما يستتبعه اتساع نطاق عمل القاهرة في آلات ومعدات اضافية .

فرع ٩٠ - أقلام قضايا الحكومة

جنيه	قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية
١١٣٩٠٧	...
١١١١١٥	...
١٤٩٢	...

وقد وزعت اعتادات أقلام قضايا الحكومة على ماين كما على :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
-	١٤٩٢	١٠٤٠١٢	١٠٥٥٠٤
-	-	٧١٠٣	٧١٠٣
-	١٤٩٢	١١١١١٥	١١٣٩٠٧

باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات .
باب ٢ - مصاريف عمومية .

الجملة .

زيادة تخفيض

٧٠٠	- في بند ١٧ - مشاللات } قبل من اعتاد بند ٧ - وقود
٧٠٠	» ٧ - وقود } الى بند ١٧ - مشاللات
١١٠	» ٢ - مصاريق انتقال وبل سفر وقول مرانة للاقتصاد .
٩٣	» ٥ - طبق - طبقا للقافية المعتمدة .
١٢٣٢	٩٠٣
٣٢٩	صافي الزيادة .

الباب الثالث - أعمال جديدة

التخفيض فيه وقدره ٩,٩٠٠ ج. م. ناتج على الأخص عن عدم إدراج اعتاد لشراء لاشات ساحلية التي كان مخصصا لها مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

وقد علمت اللجنة أن مديرية المخابرات بوزارة الحربية أبلغ مصلحة خفر السواحل احتال تهريب أسلحة الى القطر المصري من إحدى البواخر الأجنبية التي رست بالقرب من السويس عند هجر جبل عتاقة ، فدارت عدة غارات بقصد تعزيز الرقابة في تلك المنطقة . ولما كانت الحراسة البرية موكولا أدرها لمصلحة الحدود فقد طلب الى وزارة الحربية النظر في تعزيزها ، أما الحراسة البحرية فمن اختصاص مصلحة خفر السواحل ويبدو الأمر الى شراء لاش لتعزز الحراسة .

لذلك ترى اللجنة إدراج اعتاد قدره ١٠,٠٠٠ ج. م. في الباب الثالث "أعمال جديدة" لشراء لاش ساحل جديد تقوية الرقابة على ميناء السويس .

فرع ٩ - مصلحة الكيمياء

جنيه	قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية
٢٥٠٠٨	... مبلغ ...
٢٣٦٦٤	...
١٣٤٤	...

وقد وزعت اعتادات هذه المصلحة على ماين على الصورة الآتية :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٧٠	-	٢٠٤١٩	٢٠٣٤٩
-	١٤١٤	٣٢٤٥	٤٦٥٩
٧٠	١٤١٤	٢٣٦٦٤	٢٥٠٠٨
١٣٤٤			صافي الزيادة .

باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات .
» ٢ - مصاريف عمومية .
الجملة .
صافي الزيادة .

الباب الأول - ماهيات وأجرومريات

في هذا الباب زيادة قدرها ١٤٩٢ ج ٠ م وبنائها كما على :

جنيه	١٠٩٢
للكافة المساهيات مع مراعاة فرق الربط والعلوات .	
صرب لمنسوب في المنصورة كقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٨	٤٠٠
المجموع .	<u>١٤٩٢</u>

الباب الثاني - مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٧١٠٣ ج ٠ م كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وليس لجنة ملاحظات عليه .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا القسم كما اقترحها مجلس النواب، وذلك فيما هذا الباب الثاني من القصر الأول الذي أجل أخذ الرأي عليه لاشتماله على خصصات الجامع الأزهر .

فرع ١ - ديوان العموم

جنيه	٣٠٠٣٦٦
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - أعمال جديدة .	٩٧٥٠

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة

جنيه	٤٥٦٢٨٥
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٣٦٩٠٤
٣ - أعمال جديدة .	٢٠٥٢٨
الجملة .	<u>٥١٣,٧١٧</u>

فرع ٣ - مصلحة المساحة والمناجم

جنيه	٤٠٣٥٢١
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٣٨١٠٣٠
٣ - أعمال جديدة .	١١٧١٦٣
الجملة .	<u>٩٠١,٧١٤</u>

فرع ٤ - مصلحة الإحصاء

جنيه	٢٦٠١٠
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٤٠٦١
٣ - أعمال جديدة .	١٣٨٥٠
الجملة .	<u>٤٣,٩٢١</u>

فرع ٥ - المطبعة الأميرية

جنيه	٢٠١٣٤
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	١٤٦٩٠١
٣ - أعمال جديدة .	٥٠٠٠
الجملة .	<u>١٧٢,٣٥٠</u>

فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

جنيه	١٣٧٢٢٦
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	١٩٨٠٠٧
٣ - أعمال جديدة .	٢٧٢٥٥٠
الجملة .	<u>٦٠٢,٧٨٣</u>

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

جنيه	٢٩٦١٥٧
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٧٥٥٢٢
٣ - أعمال جديدة .	٢٢٠٠
الجملة .	<u>٣٧٣,٨٧٩</u>

فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك

جنيه	١٨٠٧٧٧
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٧٩٤٠٠
٣ - أعمال جديدة .	١٢٦٩٠٠
الجملة .	<u>٣٧٣,٧٧٧</u>

فرع ٩ - مصلحة الكيمياء

جنيه	٢٠٣٤٩
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٤٦٥٩
الجملة .	<u>٢٥,٠٠٨</u>

فرع ١٠ - ألقلام قضايا الحكومة

جنيه	١٠٥٥٠٤
١ - ماهيات وأجرومريات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٧١٠٣
الجملة .	<u>١١٢,٦٠٧</u>

رئيس اللجنة
محمد الغزالي عبد ربه

الكبير البتلان
أطون الجليل

جلسة يوم الأربعاء ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٣ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمبارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩ المالية
(المصرفيات) قسم ١٠ "وزارة الخفانية"

(انظر حفرة الشيخ المحترم على كمال حيثه بك) .

كانت أولى الملاحظات التي جاءت في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب عند نظر مشروع ميزانية وزارة الخفانية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ما يأتي :

"أدوج مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م. لمرتب معالي الوزير ، مع أنه سمع أن حضرات أصحاب المعالي الوزراء قدروا قص عشرة في المائة من مرتباتهم والاستغناء عن سبب عدم ظهور أثر لهذا القرار في الميزانية قيل إن النقص تم في الحسابات بناء على أمر من معالي الوزير لا بناء على قرار من مجلس الوزراء ."

ولا يمكن أن تذكر لجنة المالية لمجلس النواب هذه الملاحظة في تقريرها الرسمي إلا إذا كانت متأكدة من حصوله — وقد رجعت هذه اللجنة إلى مضبطة مجلس النواب للجلسة الثالثة والتالين التي حصلت فيها مناقشة المجلس لميزانية وزارة الخفانية . فلم ترأها لهذه الملاحظة . وليت معالي الوزير يقول في مجلس الشيوخ كلمة تلقى ضوما على هذه المسألة .

لجان تعديل القوانين

قد أشادت هذه اللجنة في تقريرها السابق بالتهنئة التشريعية التي شملت عضاف القوانين . ولابد للحكومة من أن تتحمل على مساهمة هذه اللجان وتنشيطها لتنجز كل لجنة ما عهد إليها القيام به ، لأن وزير الخفانية يحكم مركزه له من السلطة ما يستحق به هذه اللجان .

وقد ظهرت بوادر فهم منها بعض هذه اللجان أن فكرة الوزارة الآن قد تنيرت نوعا ما بخصوص القوانين المراد تعديلها ، والطريقة التي تتبع في هذا التعديل .

ولاشك أن هذه الظواهر تتخلل من نشاط هذه اللجان .

جلسة يوم الأربعاء ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٣ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمبارك

عن إدراج مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م في إيرادات الدولة للنظر
تحصيله من التبرعات لمشروع الدفاع الوطني

(انظر حفرة الشيخ المحترم أطون الجليل بك) .

عند ما بحثت لجنة المالية مشروع ميزانية الدولة لاحظت أن هذا المشروع جاء خلوا في أبواب الإيرادات من كل تقدير للنظر تحصيله من التبرعات لمشروع الدفاع الوطني ، لذلك اقترحت ، بناء على ما حصلت عليه من البيانات ، إدراج مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م في هذا الباب ، وقد أقر المجلس بجلسته ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ رأى لجنة المالية المقدم .

ولما أريد للمشروع إلى مجلس النواب رأى عدم الموافقة على رأى مجلس الشيوخ فتقرر مجلس الشيوخ بجلسته المتقدمة في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ إحالة هذا الموضوع إلى اللجنة المختصة (لجنة المالية) لبحثه مع لجنة يختارها مجلس النواب لهذا الغرض طبقا لـ المادة ١٢٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ .

وقد اجتمعت اللجان صباح اليوم (٣ أغسطس سنة ١٩٣٨) وبعد البحث والمداولة ومراجعة وزارة المالية وصاح بيانات مندوبها قررا بإجماع الآراء :

إنشاء بند في باب ٢٠ في الإيرادات "رسوم وإيرادات متومة" عتوانه بند ٤٤ مكر "المختلص تحصيله من التبرعات لحساب الدفاع الوطني" ودرج أمامه تقدير ١٥٠,٠٠٠ ج.م (مائة وخمسون ألف جنيه مصري) .

وبذلك يصبح الباب ٢٠ من الإيرادات ١٥٠,٠٠٠ ج.م ١٩٩,٠٠٠ ج.م وهو ما ترجو اللجنة الموافقة عليه .

وبناء على ذلك يصبح مجموع الإيرادات ٣٨,٩٩٧,٠٠٠ ج.م بدلا من ٣٩,١٤٧,٠٠٠

وتتشرف لجنة المالية بمعرض رأيها هذا على هيئة المجلس رجاء التكرم بإقراره

السكرير البلاني
أطون الجليل
رئيس لجنة المالية والمبارك
محمد الغازي حدره

قانون الحمامين الأهليين

أما قانون الحمامين الأهليين فيجب التحفظ وعدم إبداء أى رأى بخصوصه إذ علمنا أنه قاب قوسين أو أدنى من عرضة حل مجلس النواب . ولكي ألم يكن من الأفضل السير بمشروع القانون إلى مرحلته الأخيرة حيث عرض حل مجلس النواب السابق وخصته لجنة الحفانية ولو كان الفرض إدخال تعديلات عليه لكان الأوفق إدخال هذه التعديلات بدل الضربة التى أثرت حوله وكان من المستحسن تجنبها .

ونتمنى هذه الكلمة بتعجولة طامة وهو أن سياسة الحكم تقضى بالسير بالمسائل التى يبتئ فيها إلى نهايتها . فهذه أعظم فى الإنتاج وأصلح لمن سير الأمور .

اما أن نقضى اليوم ما أبرمناه أمس فأمر موجب لقلة الإنتاج وداع لتثقل والاضطراب .

وزارة العدل وما يجب أن تكون عليه

قالت هذه اللجنة فى تقريرها عند بحث ميزانية وزارة الحفانية (وزارة العدل) لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ما يأتى :

«رجال العدل فى كل أمه هم أولى الطوائف بالمراعاة ويجب على الجماعة أن تحيطهم بجميع مظاهر التكريم والاحترام لأن رجال العدل وصدوا حياتهم لخدمة ألقانون ورفع لواء العدل بين الناس ، وعليهم بمحرم كمال تكاليف تستدعيها طبيعة عملهم وواجب المحافظة على كرامتهم .

ولأن التبعات الملقاة على عاتقنا فى العهد الجديد فيما ما يملأنا على زيادة العناية برجال العدل لكن نهضوا بما نتظره منهم والذي نهضوا به فى العهد الماضي على أكل حال .

ولا شك أن تأمين القاضى على مستقبله وجعله مطمئنا فى حياته مصدر لهدوء باله وبذلك نتظر أن يثر أحسن النتائج .

وهذه الغاية يتحقق جزء كبير منها إذا اعتمد الكادر الجديد الذى اقترحه وزارة الحفانية وأرسلته لوزارة المالية لاختلافه . وما زال فى هذه الوزارة الأخيرة قيد البحث . وقد علمت لجنة المالية أن هذا الكادر لا يكفى الخزانة إلا واحدا وعشرين ألف جنيه .

وقد رجعت اللجنة إلى مقارنة مصروفات وزارة الحفانية بإيراداتها فى خمس سنوات مضت تبين لها أن الحكومة ترجح من وزارة العدل مبلغا سريا يتراوح بين مائة ألف جنيه ومائتى ألف جنيه . وفى الجداول التالية بيان يدل على إيرادات ومصروفات وزارة الحفانية فى الخمس السنوات الأخيرة .

فتلا لجنة تعديل القانون المدنى . بعد أن كانت سائرة فى عملها يجد ونشاط وقطعت شوطا بعيدا فى عملها وجئت بصور قرار بإلغائها . وعهد إلى رجلين من المشتغلين بالقانون أحدهما فرنسى والثانى مصرى القيام بتعديل القانون المدنى . وحددت للترابسة ستة شهور لإنهاء هذه المأمورية . ولا يتكر أحد ما لحدين العاملين من قدم راسحة فى القانون من حيث هو علم وفقه . وأول ما يلاحظ أن تمثل هذه المدة غير كافية . وقد سبق أن وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماشر باشا عند ما شرعت فى هذا العمل حددت له ستين ، بينما حددت لقانون المرافعات ستة واحدة .

على أنه من الملاحظ أن الفرض من إصلاح القانون المدنى المصرى هو إصلاح بعض النيوب التى أظهرها العمل بالقانون الحالى .

وهذا أمر يستلزم خبرة القائمين به من الوجهة العملية . بل ربما كان الاعتماد فى هذا الإصلاح على الخبرة العملية أكثر من الاعتماد على الخبرة الفنية .

وقد كانت اللجنة التى تقدر الفأرنا بجميع نخبه من رجال القانون الذين اشتغلوا به ومارسوه علماء وعمل .

أما لجنة تعديل قانون المرافعات فإنها لا تجتمع الآن ولم تجتمع من مدة طويلة ، وكذلك لجنة قانون العقوبات .

وهذه أمور يؤسف لها كل الأسف مادامنا جميعا مسلمين بضرورة إصلاح كل هذه القوانين .

أما لجنة إصلاح المجالس الحسبية بقسمها (لجنة الموضوع ولجنة الإجراءات) فكادت تفرغ نهائيا من عملها . وصلى أن تتقدم بمشروعها كاملا لوزارة الحفانية . لأن الشكوى بلغت عتال السماء من نظام المجالس الحسبية الحالى .

قانون استقلال القضاء

كان من الأفضل إشراك حضرات القضاة وضع هذا القانون للاستئناس برأيهم وعدم إفراد وزارة الحفانية بوضعه حتى يحق قيوهم ، لأنهم الهيئة التى يطبق عليها هذا القانون .

وقد ترمى لجنة أن مشروع وزارة الحفانية قامت حوله اعتراضات كثيرة ، وكان من جراء ذلك أنه لم يظهر فى الوجود لعناية الآن وربما مضت مدة طويلة قبل الانتهاء من إقراره .

فصلاً يوضح القضاة في درجة واحدة إلا أنها لم تعمل على استفادة القضاة منه . فكانت الوزارة تقدمت منه الجزء الغبار بكثير منهم بدون أن تجعلهم يستفيدون من مزايده .

وهذه حالة لا يصح السكوت عليها . وقد يقال إن هناك فكرة عمل كادر عام لعموم موظفي الحكومة . وهذا أمر لا تحق هذه اللجنة . إذ يجب كما قلنا أن يكون رجال العدل مركز ممتاز .

وهذا مبدأ جمع الأئمة للمتمدية . ففي إنجلترا وفرنسا لا يعمل القاضي ولا يتقل وزاد الإنجليز في ذلك فهم لا يعملون القاضي على الماش لأنه أمر لا يليق بكرامة القضاة .

واللجنة تلح على الحكومة في أن تنفذ كادر رجال القضاء في القريب العاجل .

ثانياً — يجب على وزارة العدل أن تتحقق بفائض ميزانيتها لتقديم لقاية المحامين الأهلين مبلغاً يتفق وما يقوم به رجال هذه المهنة من خدمة المدالة . والأمر الظاهر الملموس هو قيامهم بما يكلفون به من لجنة المساعدة القضائية للرافعة في قضايا الفقراء عجا . ثم ما يقومون به من المرافعة في محاكم الجنايات والزامهم بذلك إلزاماً يذهب لححد توقع القبولات التأديبية إذا قصروا . وإن مبلغ خمسة آلاف جنيه ليس بالشئ الذي يذكر بصائب ما يقوم به المحامون ويكفون بأدائه تكليفاً .

ولذلك فإن هذه اللجنة تبدي رغبته بجعل مقدار هذا المبلغ خمسة عشر ألف جنيه .

ثالثاً — أما ما قد سبق من قائلين ميزانية هذه الوزارة فيجب أن يصرف على إنشاء بيان للمالك على طبق بكرة دور المدالة . وقد أسبغت هذه اللجنة في تقريرها عند نظر ميزانية العام الماضي في هذه النقطة .

رابعاً — في تحسين حالة المحضرين الأهلين — فإن هذه الطائفة البائسة صرعة بالعمل . فالحضر يخرج من بيته راكبا دابته ويصل طول اليوم . وهي حالة تحزن . فإذا أخطأ المحضر أو أعمل أوترك الأوراق في القرى للعد وشاغب البلاد وشاغب الفقراء فهو معذور . مع أن هذا العذر لا يخلو من التسوية . واللجنة توصي بصحت حالة هذه الطائفة والعمل على تحسين حالتها وزيادة عددها .

خامساً — لزيادة مدد كتيبة أعلام النائب العمومي . وقد دللنا في تقريرنا عن ميزانية العام الماضي على أن العمل زاد أضعافاً مضاعفة بينما لم يزد عدد الموظفين الكائين سوى ١٠٪ .

هذه هي أوجه الإصلاح الواجب الإسراع فيها . وأولها تقرير مبدأ أن ماتصه الحكومة من المتقاضين يجب أن يصرف على هذه الوزارة وهذه مفعلة عطية الحكومة التي تضع هذا المبدأ وتنفذه . لأنه يجب إحاطة هذه الوزارة بكل ما يوصيها ويكتفي من القيام بمهمتها السامية على أكمل وجه .

السنة	الإيراد	المتصرف	التفوق	
			زيادة	عجز
١٩٣٢	٢,١٤١,٧٧٥	١,٦٤٧,٩٣٤	٤٩٣,٨٤١	جنيه
١٩٣٣	١,٨١٣,٥٤٧	١,٦٢٣,١٤٩	١٨٩,٥٩٨	جنيه
١٩٣٤	١,٨٧٩,٤٠١	١,٦٤٥,٥٦٩	٢٣٣,٨٣٢	جنيه
١٩٣٥	١,٨١٧,٤٧٩	١,٦٣٩,٦٩٨	١٧٧,٧٨١	جنيه
١٩٣٦	١,٨٣٣,٥٦٠	١,٦٠٣,٩١٦	١٢٩,٦٤٤	جنيه

وقد أرادت اللجنة أن تكون دقيقة في بحثها فرجعت إلى ميزانية هذه الوزارة عن آخر سنة تقدم عنها حساب ختامي وهي سنة ١٩٣٥ فبين أن لتصل فخلا من إيرادات وزارة العدل مبلغ ١,٨١٧,٤٧٩ ج . م غايه مبلغ ١,٦٣٩,٦٩٨ ج . م قيمة ماصرف فعلا في الحساب الختامي .

فإذا خصمنا أيضاً من هذه الزيادة قيمة ما صرف فعلا لحساب وزارة المحفانية في المصالح والوزارات الأخرى كانت النتيجة وجود زيادة في الإيراد قدرها ٨١,٣٥٤ ج . م .

ولم يزل أحد إن الأصل في وزارة المحفانية أن تكون مورد إيراد ، بل بالعكس لأن الحكومات ملزمة بالصرف على إقامة العدل بين الناس كما هي ملزمة بالصرف على شؤون الأمن العام .

ومن أولى بالحكومة الدستورية في عهدنا الجليلي أن تضع مبدأ محترمة عند وضع ميزانية وزارة العدل . وهو صرف ما يزيد من إيراداتها على مصروفاتها في تحسين شؤون هذه الوزارة . وأبواب التحسين الواجب ظاهرة وضروية .

فإن احتاد كادر توحيد القضاء . ومنها تحسين حالة المحاكم . فإن بعض المباني لا تليق بمركز القضاء ولاهيته . وهذا البابان هما كل ما يستدعي الاهتمام حالا وماعلا .

ويسر بلجنا المالية أن ترى حكومتنا الحاضرة معترية تقرير هذا المبدأ الذي أشارت إليه .

فهذا الكلام الذي ذكرته هذه اللجنة في تقريرها هو ماصر عليه وقد كرمع الرغبة الأكيدة في أن تكون هذه سياسة وزارة المحفانية إذ كيف يسمع أن تكسب الحكومة من إقامة العدل بين الناس خصوصاً أن الحاجة ماسة إلى أن يتفق على هذه الوزارة ما قد أتى به من إيراد ، وذلك في الشؤون الآتية :

أولاً — في إقرار كادر رجال القضاء — وقد أرسل هذا الكادر فعلا إلى وزارة المالية لإعراؤه . ولم يمتد لقاية الآن ، مع أن الوزارة قد خذته

وعلى كل هذه الفكرة يمكن بحثها بتفصيل أدنى ، كما يمكن تجربتها ولو سنة واحدة .

قاضى التحقيق وعادة النظر في أحكام محاكم الجنايات

إن حالة الأمن العام تدعو للاهتمام ، وهذه الحالة ترجع للأسباب كثيرة غير أنه يكاد يكون من المنطق عليه أن إرجاع وظيفة قاضى التحقيق إلى ما كان عليه قبل سنة ١٩٠٤ مما يسهل الوصول إلى الحقيقة في قضايا الجنايات ، وقد بحثت هذه اللجنة هذا الموضوع في تقريرها عن العام الأسبق ، وكان رد وزير الحفانية أن الحكومة تعمل على تعديل قانون تحقيق الجنايات بجلته . وسينظر في إعادة قاضى التحقيق ، وكان ردّ المقرر عندئذ أن تعديل القانون يستلزم وقتا طويلا والحالة ماسة إلى إرجاع قاضى التحقيق ، وله باب خاص في قانون تحقيق الجنايات القديم ، وإرجاعه من الأمور المهمة ، وقد صدقت اللجنة في حزمها ، فقد أفضى عاين والقانون لم يبدل ، ولجنة تعديله لا تجتمع الآن .

واللجنة تأمل أن الوزارة تنظر بين البديل إلى إرجاع وظيفة قاضى التحقيق في قضايا الجنايات في القريب الساجل ، كما تأمل أن تبحث مسألة إعادة النظر في قضايا الجنايات التي يكون الحكم فيها صدر بالأغلبية . ومعروف من قديم ما أن أثاره إنشاء نظام محاكم الجنايات الحالي من اعتراضات ، وكان الرد أن قاضى الإحالة يقوم بمهمة محكمة أول درجة ، وقد أثبتت التجارب أن قاضى الإحالة يكاد يكون عديم الجدوى ، كما هو معلوم وفي هذا القدر ما يكفي .

الجنراء الموظفون والجنراء المحاسبون

هذا النظام أتى بأحسن الفوائد ، ولهذا كان المأمول أن تزد الوزارة الاتحاد الخاص بالجنراء هذا العام ، وقد حصل في ميزانية السنة الماضية أن فتح لم اعتماد بمبلغ ٥٧٦٠ ج. م لإنشاء ٢٠ وظيفة ، ملاوة ١٢ وظيفة كانت موجودة .

فزاد مجلس النواب هذا الاعتماد من ٥٧٦٠ ج. م إلى ٨٠٦٤٠ ج. م وجعل الوظائف الجديدة ٣٠ بدلا من ٢٠ ليكون المجموع ٤٢ وظيفة وزعت بين عسكري ومصري وسيوط .

فكان الواجب فتح اعتماد لإنشاء عشرين وظيفة أخرى لتوزيعها على باقي المحاكم الضرورة من هذا النظام . خصوصا وأن هذا النظام لا يكف الخزانة العامة شيئا مما مما يحصل من القضايا التي يكلف فيها هؤلاء الجنراء بإجراء أعمال تزيد على المرتبات التي تنفع لهم .

وكذلك الحال بالنسبة لجنراء المحاسبين المقيمين أمام المجالس الحسبية . فقد طلبت الحكومة في العام الماضي اعتمادا لإنشاء ١٠ وظائف ، فزاد مجلس النواب الاعتماد لإنشاء ١٥ وظيفة ليكون عددهم ٥٢ جنرا حاسبا أمام المجالس الحسبية . وكلهم مقيمين من متخرجين كلية التجارة .

سرعة الفصل في القضايا

سبق لجنة المالية مجلس الشيوخ أن توت بما يستحقه رجال القضاء ، وعلى الخصوص رجال القضاء الجزئي ، لمعلم على سرعة الفصل في القضايا وأتينا بالإحصاء الدال على أنهم يقضون في حوالى ٨٥ أو ٩٠ ٪ من القضايا التي تقدم إليهم .

وقالت هذه اللجنة : إن القضاء الكلي يلزم توجيه عنايته إلى هذه الناحية . وأرجعنا على تباطئه نوما ما إلى أمور بينها .

بعضها يرجع إلى رجال القضاء أنفسهم وأغلبا يرجع إلى وزارة الحفانية نفسها .

أما السبب الذي يرجع إلى رجال القضاء فهو عدم إقامتهم على عملهم . وفي اعتقادنا أن لفت نظر الوزارة لم يكن لإصلاح هذه الحال .

أما الأسباب التي ترجع إلى وزارة الحفانية فهي :

أولا — الإكثار من الحركات القضائية في أواسط السنة وما يتبعها من كثرة نقل القضاة .

وقد ترى لجنة أن الوزارة صممت على العمل بالرجعة التي ألبستها هذه اللجنة في العام الماضي وهو ضرورة إجراء الحركة في أول السنة القضائية وقيل بشها والتشويق في هذه الحركة بقدر المستطاع والامتناع عن إجراء تنقلات بقدر الطاقة في أثناء السنة القضائية . واللجنة تأمل أن يتحقق هذا الذي وصل إلى صلبها .

ثانيا — هو ما تكلمنا عنه في السنة الماضية وأعجب به رجال القضاء أنفسهم . وهو جعل السنة القضائية عشرة شهور مستمرة من شهر سبتمبر إلى يونيو من كل سنة . ثم إجازة شهرين لجميع القضاة مدة شهرى يوليو وأغسطس . وقد فصلنا هذا الاقتراح في التقرير السابق .

أما الحاصل فعلا الآن فمدة عطلة المحاكم تبلغ خمسة أشهر أو أربعة أشهر ونصف شهر من ١٥ مايو إلى ٣٠ مايو إلى ١٠ أكتوبر .

نظام قيام نصف القضاة للإجازة وتكليف النصف الآخر بالعمل يحدث اضطرابا ، لا يتفق وحسن سير الأعمال . وتبدأ المحاكم بتأجيل القضايا من حوالى ٣٠ مايو إلى أوائل أكتوبر .

أما إذا كانت الدوائر في محوم المحاكم تحافظ على تشكيلها مدة عشرة شهور . فتكون هذه الشهور المبشرة كلها عملا متجا . وتأتي بعدها فترة الإجازة لجميع شهرين كاملين ثم يعودون جميعا إلى العمل في أول سبتمبر . وقد دلت التجربة التي عملت في محاكم الجنايات على الفائقة المطلوبة .

أما العمل المستعجل ونظر معارضة العيوسيين فيمكن أن يقوم به في جميع فروع المحكمة الكلية قاضيان أو ثلاثة يأتي دورهم في الاشتغال مدة شهرى يوليو وأغسطس كل عشر سنوات أو ثمانى سنوات مرة . ثم يأخذون إجازاتهم عند عودة جميع القضاة إلى المحكمة .

فرع ١ - ديوان العموم

بنه
 قتل هذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٥٦٢٣٣
 وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ٥٥٨٧٢
 زيادة قدرها ... » ٣٦١
 وقد وزعت اعتيادات هذا الفرع كما يلي :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٨
بنه	بنه	بنه
١٥٣	٥٣٣٩٢	٥٣٥٤٥
٢٠٨	٢٤٨٠	٢٦٨٨
—	—	—
٣٦١	٥٥٨٧٢	٥٦٢٣٣

باب ١ - ماهيات وأجر ومهرتبات

بنه
 قتل هذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٥٣٥٤٥
 وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ٥٣٣٩٢
 زيادة قدرها ... » ١٥٣
 وقد استبدلت وظيفة سكرتير خاص (وهي درجة خاصة) ووظيفة مترجم
 كما أن الترقية والتعيين في الدرجة الثامنة أنتج تخفيضا قدره ٨٢ ج. م. وقص
 من عدد الخدمة السارية بالديوان العام واحد بترقيته إلى حاجب محكمة
 الاستئناف فأتى ذلك تخفيضا قدره ٣٠ ج. م. بميزانية الديوان العام وزيادة
 ٤٢ ج. م. بميزانية محكمة الاستئناف وبذلك صار مجموع التخفيض في ميزانية
 الديوان العام ١١٢ ج. م. خلاف المائة عشرة من مرتب الوزير الذي
 أصدر أمره بمخصمه وسيظهر ذلك في الحساب الختامي طبقا .
 إلا أنه مطلوب في مشروع الميزانية الزيادات الآتية :

١٥٦ ج. م. لرفع وظيفة من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة بالديوان
 العام لرئيس أقلام المجالس الحسبية العليا ، وذلك الزحف في مقابل إلغاء
 وظيفة من الدرجة السابعة بمتوسط ١٨٦ ج. م. بميزانية المجالس الحسبية
 فرع ٦ ، وقديل إن الرئيس المذكور أحسن أداء عمله في الوظائف
 الكتابية التي كان يشغلها ، وإن وظيفته الحالية زادت أهميتها بسبب اتساع
 نطاق المجالس الحسبية ، وإنه ليس أمامه الآن باب الترقى بسبب عدم وجود
 درجات أرقى من الدرجة الرابعة بالديوان العام .

ولم يوافق مجلس التراب على رفع هذه الدرجة مما نتج عن المساهيات
 بالديوان العام ، إلا أنه وافق في الوقت نفسه على إلغاء الدرجة السابعة من
 ميزانية المجالس الحسبية بما إن حالة العمل لا تستدعي بقاها .

وشورهم بالمسؤولية لكونهم موظفين يضمن حسن سير الدلالة .
 والجهة تأمل أن الوزارة تتقدم بفتح اعتياد لإنشاء وظائف لغيره موظفين
 أمام المحاكم الأهلية ، وخبراء حاسبين للمجالس الحسبية . ولن يتأثر مجلس
 الشيوخ عن اعتياد المبالغ التي تتطلب .

الأمانات المودعة بمخازن المحاكم الأهلية والشرعية

تبين هذه الأمانات مبلغا كبيرا يزيد على المليون جنيه ، وليس من
 العدل أن تحبس مبالغ المتقاضين في المحكمة الأهلية في مخازنها وفي البنوك
 وتتقاضى الحكومة عنها فوائد . ولا يستفيد أصحابها شيئا بخلاف الحال في
 المحاكم المختلطة .

والجهة تأمل أن تبنى وزارة الخزانة بتقرير فائدة ٢ ٪ لأصحاب
 الأمانات المودعة بالمحاكم الأهلية .

وعند اللجنة أن هذه الوسيلة ربما تجعل أقلام الحسابات بالمحاكم الأهلية
 تعمل على عدم مراقبة صرف المبالغ المودعة وهو أمر يشكو منه المتقاضون
 من الشكوى .

ولاحظ المجلس أننا كثيرا ما ألقنا على هذه الوزارة ، في عرض هذا
 التقرير ، اسم «وزارة العدل» وهو اسم أكثر مطابقة لمهنتها من اسمها الحالي
 ولعل الحكومة عاملة على تحقيق هذه التسمية .

الاعتيادات

بنه
 قتل هذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١,٧٥٣,١٣٠
 وكانت مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... » ١,٧٢٠,٥٨٠
 زيادة بحسب إحصائيه قدرها ... » ٣٢,٥٥٠
 وقد وزعت اعتيادات هذا القسم على ستة فروع كما يلي :

تخفيض	زيادة	بنه	بنه	بنه
بنه	بنه	بنه	بنه	بنه
—	٣٦١	٥٥٨٧٢	٥٦٢٣٣	فرع ١ - ديوان العموم .
—	٤١٤٦٠	٣٥٨٣٩٢	٣٩٩٨٥٢	فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء) .
٥١٠	—	٨٠٦٢٠	٨٠١١٠	فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم الشهود والوثائق) .
٧٤٦	—	١٠٠٩٣٧٧	١٠٠٨٥٣١	فرع ٤ - المحاكم الأهلية .
٣٠٤٤	—	١٥٦٨٧٤	١٥٣٨٣٠	فرع ٥ - المحاكم الشرعية .
٤٩٧١	—	٥٥٤٥٥	٥٤٥٧٤	فرع ٦ - المجالس الحسبية .
٩٣٧١	٤١٨٢١	١٧٢٠٥٨٠	١٧٥٣١٣٠	الجهة .
٣٢٥٥٠	صافي الزيادة .			

باب ١ - ماهيات ومرتبآت

جيبه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣٣٢,٧٧٤

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ٢٩٥,٢٨٠

زيادة قدرها ... ٣٨,٤٩٤

ترتب على معاهدة مونترو زيادة في أعمال المحاكم المختلطة فزيد عدد القضاة في الاستئناف اثنين، وفي المحاكم الابتدائية ستة، وزيد أوقاكو عومي مصري وأوقاكو عومي أجنبي وثلاثة قوابع درجة أولى ونحسة قوابع درجة ثانية وقوابع مساعد.

والوظائف الإدارية زادت ١٤٦ وظيفة وهذه الوظائف زيدت تطبيقا للرسم بقانون الذي عرض على المجلس بجملة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧

لكن المحاكم المختلطة طلبت في هذا العام تغيير لقب وظيفة "سكرتير عام" بمفتش إداري عام للأقسام القضائية (وهذا لا يؤثر أرقام الميزانية) كما طلبت إنشاء وظيفة من الدرجة الرابعة (٥٤٠ - ٨٤٠ م. ج) بلقب

"سكرتير" مقابل إنشاء وظيفتين من الدرجة الخامسة (٢٤٠ - ٦٠٠ م. ج) إحداها لمفتش أقسام المحضرين الإداري "والأخرى" لكتيب مساعد

وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٨، وبهذا ينقص مجموع عدد الوظائف واحدا، كما ينقص من ذلك وفر مقداره ١٥٠ م. ج. ينقص من اعتبارات الباب الأول.

باب ٢ - مصاريف عمومية

جيبه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٦٦٠,٧٨

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ٣٣١,١٢

زيادة قدرها ... ٣٢٩,٦٦

وتظهر هذه الزيادة في البنود ٤ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١

(صفحة ٣٣٨ من مشروع الميزانية).

وترجع أسباب زيادة اعتماد الكسوى والمبوسات بمبلغ ١٤٤ م. ج. زيادة عدد المحاسبين :

وقد وافق مجلس القوابع على تخفيض مبلغ ١,٠٠٠ م. ج. من بند ٢ "مصاريف انتقال" و بدل سفر ونقل ليصبح ٤٠,٠٠٠ م. ج. و ٥٠٠ م. ج. من بند ١١ "إيرسوخ" ليصبح ٨٥٠ م. ج.

وبهذه المناسبة لاحظت اللجنة أن هناك تفرقة في المعاملة بين حضرات القضاة وأعضاء النيابة والموظفين والمستخدمين بالمحاكم المختلطة وبين موظفي سائر المصالح الحكومية الأخرى فبما ينقص بمرتب النقل وبدل السفر، وهذه التفرقة لا يبررها.

لذلك توصي اللجنة بإزالة هذه التفرقة والعمل على مساواة موظفي المحاكم المختلطة بساتر موظفي وزارات الحكومة ومصالحها بما يحقق المصلحة العامة. وليس للجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب.

١٠٢ م. ج. رفع درجة ساجدة إلى سادسة لشغلها بموظف ليسانسيه يلحق بمكتب الوكيل العام.

والجنة لا ترى مانعا من الموافقة على هذه الزيادة.

وترى اللجنة أنه يمكن توفير وظيفة سكرتير في مساعد، وسيترتب على ذلك تخفيض ٦١٢ م. ج. وقد وافق معالي الوزير على هذا التوفير خصوصا أن الوظيفة خالية الآن.

وبذلك تكون التعديلات كما يأتي :

١ - إلغاء وظيفة سكرتير في مساعد وذلك بتخفيض قدره ٦١٢ م. ج.

٢ - تخفيض وظيفة رئيس أقسام المجالس الحسبية المقترحة في مشروع الميزانية وترداد وظيفة رئيس قلم لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه وينتج من ذلك وفر قدره ١٥٦ م. ج.

وعلى هذا تنقص الاعتبارات المطلوبة لهذا الباب بمبلغ ٧٦٨ م. ج.

باب ٣ مصاريف عمومية

جيبه

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣٦٨

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٢٤٨٠

زيادة قدرها ... ٢٠٨

وتظهر هذه الزيادة في البنود ٣ و٦ و٧ و٨ (صفحة ٣٣٣ من مشروع الميزانية).

وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب.

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء)

جيبه

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣٩٩,٨٥٢

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٣٥٨,٣٩٢

زيادة قدرها ... ٤١,٤٦٠

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع كما يلي :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧/١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨/١٩٣٩	جيبه
٢٨,٤٩٤	٢٩٥,٢٨٠	٣٣٣,٧٧٤	باب ١ - ماهيات ومرتبآت.
٢,٩٦٦	٦٣,١١٢	٦٦,٠٧٨	باب ٢ - مصاريف عمومية.
-	-	-	أعمال جديدة.
٤١,٤٦٠	٣٥٨,٣٩٢	٣٩٩,٨٥٢	الجنة.

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٩٢٢	—	٩١٠٣٠٦	٩٠٧٣٨٤
—	٣١٧٦	٩٧٥٧١	٩٩٧٤٧
—	—	١٤٠٠	١٤٠٠
٢٩٢٢	٣١٧٦	١٠٠٩٢٧٧	١٠٠٨٥٣١
٧٤٦	صافي التخفيض .		

وفيما يلي بيان لمصرفات فصول هذا الفرع الخمسة :

الجلية	باب ٣ أعمال جديدة	باب ٢ مصارف عمومية	باب ١ مهابات ومرتببات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٧٣٧٩	—	٣٥١٠	٢٤٨٦٩
١١٥٧٣٣	—	١٢٢٧١	١٠٣٤٦٢
١٢١٠٢٨	—	٨٢٧٥	١١٢٧٥٣
٧٠٣٥٥٦	١٤٠٠	٦٨١٠٦	٦٣٤٠٥٠
٤٠٨٣٥	—	٨٥٨٥	٣٢٢٥٠
١٠٠٨٥٣١	١٤٠٠	٩٩٧٤٧	٩٠٧٣٨٤

باب ١ — مهابات ومرتببات

كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٩١٠٣٠٧ وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ٩٠٧٣٨٤ بتخفيض قدره ٢٩٢٢

هذا التخفيض صوري . والواقع أن اعتادات هذا الفرع زادت في هذا العام زيادة كبيرة ، ولكن خصم من اعبادات النيابة العمومية ٥٠٠ ج . م ومن اعتباد الحاكم ١٩٠٠٠ ج . م ومن اعتباد الطب الشرى ٣٠٠٠ ج . م بعنوان المنظور علم [تمام صرفه ، وهذه الطريقة لم تكن مستعملة في ميزانية العام الماضي ، وبهذا نفخ هذا التخفيض الكسالى مبلغ ٣٧٠٠٠ ج . م يخصم منه ٧٤٦ ج . م المقبول بشروع الميزانية إنه تخفيض إجمالي ، فيكون الباقي ٢٩٢٢٠٤ ج . م وهو ما زاده اعتادات هذا العام على اعتادات العام الماضي .

فرع ٣ — الحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٨٠٦٢٠ جنبه وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ ٨٠١١٠ بتخفيض قدره ٥١٠

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على بابين كما يلي :

تخفيض	ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
جنيه	جنيه	جنيه
٥١٠	٩٧٣٠٠	٦٦٧٩٠
—	١٣٣٢٠	١٣٣٢٠
٥١٠	٨٠٦٢٠	٨٠١١٠

باب ١ — مهابات ومرتببات

كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٩٧٣٠٠ جنبه وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ ٦٦٧٩٠ بتخفيض قدره ٥١٠ وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ — مصارف عمومية

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ مبلغ ١٣٣٢٠ كما كان في العام الماضي .

والجنة توافق على مآره جلس التواب من تخفيض ٢٠٠ ج . م من اعتادات بند ٨ " مصارف المأمورات " ليصبح ٤٠٨٤ ج . م و ٤٠٠ ج . م من بند ٩ " أجور نسخ " ليصبح ٣٠٦٠٠ ج . م . وليس لجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

فرع ٤ — الحاكم الأهلية

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ١٠٠٩٠٩٢٧٧ وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ ١٠٠٨٥٣١ بتخفيض إجمالي قدره ٧٤٦

مصلحة الطب الشرعي

سبق لجنة المالية منذ سنة ١٩٣٤ أن أثبتت رغبتها في أن يكثر عدد الأطباء الشرعيين حتى يتسنى لهم القيام بأعمال الطب الشرعي بدلا من أطباء الصحة ، ولكن إجابة هذه الرغبة ما زالت مبرا بطيئا جدا لا يتناسب مع حالة العمل المطلوب أدائه في القضايا الجنائية ، وقد كثر التماس النيابة ومحاكم الجنائيات إليهم من غير أن يزداد عددهم زيادة تناسب مع هذه الأعمال المتزايدة سنة بعد سنة ، حتى صار واضحاً أن التصرف في القضايا الجنائية يتأخر أسابيع بل وشهوراً في انتظار تقرير الطبيب الشرعي ، والمتهمون يفرقون في الحبس الاحتياطي وفي القالب يكون تقرير الطبيب الشرعي فاصلا في أمرهم إما بالإفراج عنهم أو بتقدمهم للمحاكمة . وفي كلا الحالتين التأخير مضر إماما للعلماء المحبوسين ظلما وإما بتأخير توقيع العقاب ردحا للجرم وميرة للغير .

وقد حدث فوق هذا أن جناب النائب العمومي أمام المحاكم المختصة طلب بمناسبة النظام الجديد في المحاكم والتدابير المختصة أن تقوم مصلحة الطب الشرعي بالأعمال الطبية الشرعية التي تقتضيها نظائر الجنائيات والبلطج للأجانب ، وقد استطلعت الوزارة رأي مصلحة الطب الشرعي فحسبت بهذا الطلب ولكنها رأت أن إيجابته تستلزم تزيين المصلحة وأقسامها بموجب قانون مصلحة العمل بزيادةهم ، واقتضت إنشاء وظائف عددها ١٤١ وظيفة فنية وكتابية وخارجية من حيثه العالي يلزم لها اعتماد قدره ٣٧٠٠٠ ج.م. والزيادة خفضت الاتحاد إلى ١٣٠٠٠ ج.م. على أن يوزع على أربع سنوات ، من ٣٥٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ و ٣٠٠٠٠ ج.م. لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وطلبت اعتماد مبلغ ٣٥٠٠٠ ج.م. للبدء بالبقية من سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ولكن لم يتم التصديق على هذا الاعتماد بسبب حل مجلس النواب ، وفي هذا العام بدل أن يدرج مبلغ ٣٥٠٠٠ ج.م. مضافا إليه ٥٠٠٠ ج.م. المنقوض على احتياجه في السنة الحالية ، اكتفى بإعطاء وظائف بمبلغ ١٨٧٠٠ ج.م. .

لكل ذلك كانت مصلحة الطب الشرعي بحاجة ماسة إلى التعزيز لتتمكن من القيام بالأعمال المطلوبة منها أمام المحاكم الأهلية ، فلما بها تكلف بأعباء جديدة ثقيلة ، ولا تمزج بشيء يذكر مما يزيلها عنجزا على مجزها ، ويؤدي إلى تعطيل مضاريل الضرر بصحة تحقيق العدالة . من أجل ذلك توافق اللجنة على ما رآه مجلس النواب من زيادة الاعتماد المدرج لهذه المصلحة في الباب الأول وقدره ٣٣٠٠ ج.م. إلى ٣٣٠٠٠ ج.م. زيادة ٣٠٠٠ ج.م. وهو الباقي من اعتماد ٥٠٠٠ ج.م. للمقررين لها عن سبقي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ و ١٩٣٨ - ١٩٣٩

فرع ٥ - المحاكم الشرعية

جيب

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٥٨٧٤

وقدره في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ١٥٨٣٠

بتفويض إجمالي قدره ... ٣٠٤٤

وترجع أسباب هذه الزيادة إلى ما يأتي :

- ١ - توحيد درجات القضاة وبعض درجات وكلاء النيابة .
- ٢ - إنشاء محكمة جنسية بالعريش وإنشاء مأمورات بالمشاة وكوموز وغيرهما .
- ٣ - زيادة عشرين وظيفة بالأقسام الجنائية كانت معينة على الوفورات .

باب ٢ - مصاريف عمومية

جيب

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٩٩٧٤٧

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٩٧٥٧١

زيادة إجمالية قدرها ... ٢١٧٦

وتظهر هذه الزيادة في البنود ٦ و ١٣ و ١٥ و ٢٠ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ (صفحة ٣٤٥٣٤٤ من الميزانية) . أما التخفيضات فتظهر في البنود ٤ و ٧ و ١٤ و ٢٨ و ٢٨ (صفحة ٣٤٤ و ٣٤٥ من مشروع الميزانية) .

ويسر اللجنة أن تعلم أن رغبة الوزارة قد انضمت مع رغبتها في التمايز بمحضرات المحامين لدى المحاكم الأهلية تقديرا لما لهم من الشأن في خدمة العدالة ومساعدة من يصعب منهم غير قادر على العمل ، فقد فكرت الوزارة بمناسبة بحثها مشروع قانون لمعاملة لدى المحاكم الأهلية في المساهمة في مستودق المعاشات والإعانات لمحضرات المحامين متى تم إنشاء هذا المستودق واستوفى الشكل اللازم للاعتراف به .

وقد قرر مجلس الوزراء أن يخصص لذلك مبلغ ٥٠٠٠ ج.م. يؤخذ من قسم ١٩ " مصاريف غير منظورة " .

والجنة توافق على ما رآه مجلس النواب من إدراج هذا المبلغ ضمن اعتمادات الباب الثاني من ميزانية هذا الفرع على أن يتفرض مبلغ مساو له من اعتماد المصاريف غير المنظورة .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١٤٠٠ ج.م. كما كان في العام الماضي .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩
جـب	جـب	جـب	جـب
٣٥٣٧	—	١٤٤٦١٢	١٤١٠٧٥
—	٤٩٣	١١٦٦٢	١٢١٥٥
—	—	٦٠٠	٦٠٠
٣٥٣٧	٤٩٣	١٥٦٨٧٤	١٥٣٨٣٠
٣٠٤٤			صافي التخفيض .

والجدول التالي بين توزيع مصروفات هذا الفرع على فصوله كما على :

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ١ ماهيات ومرتبآت
جـب	جـب	جـب	جـب
١٥٢١٧٤	٦٠٠	١٢١٥٥	١٣٩٤١٩
١٦٥٦	—	—	١٦٥٦
١٥٣٨٣٠	٦٠٠	١٢١٥٥	١٤١٠٧٥

١ - الحاكم الشرعية .
٢ - قلم مفتى الديار المصرية .
الجملة .

باب ١ - ماهيات ومرتبآت

كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٤٤٦١٢ جـب
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ١٤١٠٧٥
بتخفيض قدره ... ٣٥٣٧
وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ - مصاريف عمومية

كان مدرجا لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١٢١٥٥ جـب
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ١١٦٦٢
بزيادة قدرها ... ٤٩٣
وتظهر هذه الزيادة في البنود ٣ و ٥ و ٦ (صفحة ٣٥٩ من مشروع الميزانية .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٣ - أعمال جديدة

كان مدرجا لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١٩٣٩ جـب
كما كان في العام الماضي .
وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

فرع ٦ - المجالس الحسبية

كان مدرجا لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٥٩٥٤٥
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ٥٤٥٧٤
بتخفيض إجمالي قدره ... ٤٩٧١
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
جـب	جـب	جـب	جـب	جـب
٤٩٩٤	—	٥٧٤٣٧	٥٢٤٤٣	باب ١ - ماهيات ومرتبآت .
—	٢٣	١٨٥٨	١٨٨١	٢ - مصاريف عمومية .
—	—	٢٥٠	٢٥٠	٣ - أعمال جديدة .
٤٩٩٤	٢٣	٥٩٥٤٥	٥٤٥٧٤	الجملة .
٤٩٧١				صافي التخفيض .

باب ١ - ماهيات ومرتبآت

كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٥٧٤٣٧ جـب
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ٥٢٤٤٣
بتخفيض قدره ... ٤٩٩٤
ويرجع هذا التخفيض إلى زيادة المنظور عدم إتمام صرفه .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

فرع ٤ - المحاكم الأهلية

جنيه	
٩١٠١٩٧	باب ١ - ماهيات ومرتبآت .
١٠٤٧٤٧	» ٢ - مصاريف عمومية .
١٤٠٠	» ٣ - أعمال جديدة .
١٠١٦,٣٤٤	الجملة .

فرع ٥ - المحاكم الشرعية

جنيه	
١٤١٠٧٥	باب ١ - ماهيات ومرتبآت .
١٢١٥٥	» ٢ - مصاريف عمومية .
٦٠٠	» ٣ - أعمال جديدة .
١٥٣,٨٣٠	الجملة .

فرع ٦ - المجالس الحسينية

جنيه	
٥٢٤٤٣	باب ١ - ماهيات ومرتبآت .
١٨٨١	» ٢ - مصاريف عمومية .
٢٥٠	» ٣ - أعمال جديدة .
٥٤,٥٧٤	الجملة .

الرئيس
محمد المظاوى عبد ربه

السكرير البيلاني
أطون الجليل

باب ٢ - مصاريف عمومية

جنيه
قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ١٨٨١
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ١٨٥٨
زيادة قدرها
وتظهر هذه الزيادة في بند ٣١٣ من مشروع الميزانية).
وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٢٥٠ ج.م.
كما كان في العام الماضي .
وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .
وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتيادات هذا القسم
كما اقترعا مجلس النواب وهي :

فرع ١ - ديوان العموم

جنيه	
٥٢٧٧٧	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبآت .
٢٦٨٨	» ٢ - مصاريف عمومية .
٥٥,٤٦٥	الجملة .

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء)

جنيه	
٣٣٣٩٢٤	باب ١ - ماهيات ومرتبآت .
٦٤٥٧٨	» ٢ - مصاريف عمومية .
٣٩٨,٢٠٢	الجملة .

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

جنيه	
٦٦٧٩٠	باب ١ - ماهيات ومرتبآت .
١٢٧٢٠	» ٢ - مصاريف عمومية .
٧٩,٥١٠	الجملة .

وقد بحث المجلس اليوم ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية ووافق على جعل تخصصات الجامع الأزهر الواردة ضمن البند ٧ "إعانات ومرتبات متنوعة" من هذا الباب ٢٤١,٤٩٠ ج. م. بدلا من ١٧٤,٢٣٢ ج. م. أى بزيادة قدرها ٩,٣١٦ ج. م.

وبذلك تصبح جملة اعتمادات هذا الباب ٥٢٠,٨٧٨ ج. م.

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام

باب ٢ - مصاريف عمومية

رأى المجلس بجملة ١٣ يولييه سنة ١٩٣٨ تأجيل أخذ الرأى على الباب الثانى "مصاريف عمومية" فرع ١ "ديوان العموم والتعليم العام" من مشروع ميزانية قسم ٧ "وزارة المعارف العمومية" وقد كان مقدرا بمبلغ ١,٩٦٦,٥٤٧ ج. م. وذلك حتى ينتهى من بحث ميزانئى الجامعة المصرية ودار الكتب.

وقد تم بحث هاتين الميزانيتين وأقر المجلس زيادة إعانة الجامعة المصرية بمقدار ٨٧ ج. م. وإعانة دار الكتب بمبلغ ١,١٦٦,١٦٦ ج. م. فتكون جملة الزيادة فى هذا الباب ١,٢٤٨,٢٠٥ ج. م. وبذلك تصبح جملة اعتماداته ١,٩٨١,٧٩٥ ج. م.

باب ٣ - أعمال جديدة

وافق المجلس، حين أقر ميزانية وزارة المعارف العمومية، على اعتماد باب ٣ "أعمال جديدة ونشر التعليم" من فرع ١ "ديوان العموم والتعليم العام" قسم ٧ "وزارة المعارف العمومية" بمبلغ ١٣,٣٥٠ ج. م.

وقد صدر مرسوم بمشروع قانون بإضافة ٨٤,٠٠٠ ج. م. على اعتماد هذا الباب لإنشاء مكتب جديدة للتعليم الإلزامى. وقد وافق مجلس النواب على هذه الزيادة، وترى هذه اللجنة الموافقة عليها، وبذلك تصبح اعتمادات الباب الثالث ٩٧,٣٥٠ ج. م.

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة

باب ٢ - مصاريف عمومية

رأى المجلس، حين انتهى من بحث ميزانية وزارة الصحة العمومية، أن يؤجل أخذ الرأى على الباب الثانى "مصاريف عمومية" فرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" من مشروع ميزانية قسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" وقد كان مقدرا بمبلغ ١,٠٢١,٨٧٨ ج. م. وذلك حتى ينتهى من بحث ميزانية الجامعة المصرية لاشتغال هذا الباب على إعانة لها.

وبما أن المجلس قد انتهى من بحث ميزانية الجامعة ولم تتغير الإعانة التى كانت مقدرة لها فابقى بذلك اعتماد الباب الثانى من هذا القسم كما هو ١,٠٢١,٨٧٨ ج. م.

جلسة يوم الثلاثاء ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن موضوع زيادة الاعتماد المدرج فى الباب الثالث من الفرع ٢ "الرأى" بميزانية وزارة الأشغال لتقوية قناطر إسماعيلية إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الهلبى).

بحث اللجنة هذا الموضوع بمحضر منسوبة بوزارة الأشغال وقررت الموافقة على الاعتماد المدرج فى مشروع الميزانية لتقوية قناطر إسماعيلية هذا العام وقدره ١٥٠٠٠ ج. م. على أن تقدم الحكومة إلى البرلمان فى أول الدورة البرلمانية بطلب اعتماد إضافى أو تدمج الاعتماد اللازم فى مشروع ميزانية السنة المالية القادمة للشروع فى العمل بصفة جديدة.

وبناء على ما تقدم، ترجو اللجنة الموافقة على الاعتماد المدرج للباب الثالث من فرع ٢ الرأى بمبلغ ٣,٦٦٥,٧٥٠ ج. م. وهو الذى وافق عليه مجلس النواب.

وتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى المجلس راجية الموافقة عليه ما

السكرير البرلماني رؤوس اللجنة
أنطون الجبل ١٩٣٨
عبد المغازى عبد ربه

جلسة يوم الثلاثاء ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

(١) الأبواب التى أدخلت عليها تعديلات أو التى أرجأ المجلس أخذ الرأى عليها لارتباطها بميزانيات الجامعات المصرية، ودار الكتب، والأزهر والمعاهد الدينية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى جمانيل شارح بدلا من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجبل بك).

قسم ٥ - وزارة المالية

فرع ١ - ديوان العموم

باب ٢ - مصاريف عمومية

رأى المجلس بجملة ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ تأجيل أخذ الرأى على الباب الثانى "مصاريف عمومية" فرع ١ "ديوان العموم" قسم ٥ "وزارة المالية" وقد كان مقدرا له مبلغ ٥١١,٥٦٢ ج. م. وذلك إلى أن ينتهى من بحث ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية.

قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية

فرع ١ - ديوان العموم والبحيش

باب ٢ - أعمال جديدة

صدر مرسوم بمشروع قانون بتعديل تقديرات المصروفات في مشروع القانون بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية وهو يتضمن إضافة اعتماد قدره مليون من الجنيحات إلى الاعتماد المدرج لمشروعات الدفاع الوطني في الباب الثالث من ميزانية وزارة الحرية والبحرية فرع ١ "ديوان العموم والبحيش".

وقد تبين أن الاعتماد المطلوب موزع كما يأتي :

جنيه	٥٢٥,٠٠٠
للعنات الحربية من مدافع وأنوار كاشفة الخ بسواحل الاسكندرية ومرسى مطروح .	
لإنشاء الحصون والمباني والطرق .	٢٨٠,٠٠٠
لإقامة سفود ومنهات كهربائية لحماية ليثاء الاسكندرية نفسه .	١٩٥,٠٠٠
	١,٠٠٠,٠٠٠

وقد وافق مجلس النواب على هذه الإضافة .

ولما كان اعتماد الباب الثالث من هذا الفرع قد أقره المجلس مبلغ ٥٢٥,٠٠٠ ج . م فهو يصبح بهذه الإضافة الجديدة ١,٠٠٠,٠٠٠ ج . م . وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الأبواب المذكورة وقد أقرها مجلس النواب وهي :

قسم ٥ - وزارة المالية

فرع ١ - ديوان العموم

باب ٢ - مصاريف عمومية ٥٢٠,٨٧٨

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام

باب ٢ - مصاريف عمومية ١,٩٨١,٧٩٥

باب ٣ - أعمال جديدة ٩٧,٣٥٠

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة

باب ٢ - مصاريف عمومية ١,٠٢١,٨٧٨

قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية

فرع ١ - ديوان العموم والبحيش

باب ٣ - أعمال جديدة ٣,٥٧٣,٠٠٠

السكرير البرلمان
رئيس اللجنة
أطون الجليل
محمد الغازي صدره

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

جاء في كتاب لوزارة المعارف العمومية تاريخه ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ أنه في سنة ١٩٢٥ شرعت الوزارة في تعمير التعليم الأتلي في جميع بلاد القطر .

وفي سنة ١٩٣٣ صدر قانون رقم ٤٩ يحيل التعليم إيجابيا على الأطفال من سن ٧ إلى ١٢ وسارت الوزارة شوطا كبيرا في إنشاء المكاتب العامة حتى بلغ مددها سنة ١٩٣٧ : ٣٣٧٧ مكتباً لتعليم نحو ١,٤٩٤,٨٠٠ طفل . ولما كان إحصاء سنة ١٩٣٧ دأت الوزارة أن تقف على نتيجة فبا يتلقى الأطفال الذين هم من سن الإزام لتوايه الإحصاء الجديد في إنشاء المكاتب العامة فانصلت بمصلحة الإحصاء لهذا الغرض ولكن المصلحة أجابت بأن هذا البيان لا يتيسر عمله قبل سنتين فأضافت للوزارة ١٠٪ لإحصاء سنة ١٩٣٧ فبلغ عدد الأطفال الذين في سن الإزام ٢,٣٨٣,٩٨٢ يلزم لتعليمهم ٥٩٦٠ مكتباً باعتبار ٤٠٠ طفل لكل مكتب .

ولما كان الوجود من المكاتب العامة فعلا الآن ٣٧٦٠ مكتباً فيكون العدد اللازم لتساقط من المكاتب لانعام المشروع هو ٢٢٠٠ مكتب .

ونظرا لوجود نحو ٨٠,٠٠٠ طفل بالمدارس الابتدائية والمكاتب الحرة الخاضعة للتفتيش كان من الممكن أن يتحقق الغرض بإنشاء ٢٠٠ مكتب .

لذلك اقترحت الوزارة إنشاء ٤٠٠ مكتب تتكلف ١٥٠,٠٠٦ ج . م في السنة الأولى وتطلب فتح اعتماد بهذا المبلغ في ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وذلك يتم تعمير الإزام في مدى خمس سنوات .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة على ما يقترحه وزارة المعارف من إنشاء مكتب ماسة جديدة لتعليم الإزام مع قصر المبلغ الذي يتخصص لهذا المشروع على ١٠٠,٠٠٠ ج . م لسنة كاملة كما أشار إلى ذلك

والآن ورد كتاب من وزارة الحربية تذكر فيه أنها أتمت هذا البحث من جميع نواحيه، بعد استشارة كثيرين بأمر الدفاع عن السواحل، وأنها تقدر التكاليف اللازمة بليون من الجنيهات، مته :

جنيه
٥٢٥٠٠٠ للعدلات الحربية من مدافع وأتول كاشفة الخ بسواحل
اسكندرية ومرسى مطروح .
٢٨٠٠٠ لإنشاء الحصون والمباني والطرق .
١٩٥٠٠ لإقامة سدود ومنهات كهربائية لحماية ميناء اسكندرية نفسه.

ولما كان المبلغ المخصص للعدلات الحربية والمباني ضمن اعتماد مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لا يمتثل عينا إضافيا فوزارة الحربية تطلب فتح اعتماد إضافي يبلغ المليون جنيه في الباب الثالث من ميزانيتها لسنة ١٩٣٨ وترى اللجنة المالية مع موافقتها على طلب الحربية أنه لما كان مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لا يزال معروضا على البرلمان فيحسن بدلا من فتح اعتماد إضافي - والسنة لا تزال في بدايتها والميزانية لم تعتمد بعد - أن يراعى هذا الطلب في مشروع الميزانية بأن يزداد الاعتماد المدمج فيها لمشروعات الدفاع من ٣,٧٦٤,٠٠٠ ج.م إلى ٤,٧٦٤,٠٠٠ ج.م ويبقى المنظور عدم صرفه كما هو ١,٢٦٤,٠٠٠ ج.م فيكون الصافي ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج.م أي بزيادة مليون جنيه على ما سبق تخصيصه في المشروع كما يضاف إلى الإيرادات ما يقابل هذه الزيادة بأخذ من الاحتياطي العام .

والجنة تشرف برغ رأيا هذا إلى مجلس الوزراء لتتكرم بإقراره .

وقد وقع إلى المجلس بتاريخ اليوم مشروع مرسوم بمشروع قانون بتعديل مشروع الميزانية وروى فيه هذا الاعتماد ما

القاهرة في ١٣ ريله سنة ١٩٣٨
الرئيس
أحمد ماهر

وزارة المالية
الجنة المالية
٩٧/١ مالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وقعت اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بتاريخ اليوم مذكرتين :

١ - إسدائها بأضاعة مبلغ مليون من الجنيهات إلى تعديلات مشروع ميزانية وزارت الحربية والبحرية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لمشروعات الدفاع الوطني.

٢ - والأخرى بأضاعة مبلغ ١٠٣,٠٠٠ ج.م إلى تعديلات مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة لتكاليف اشتراك مصر في معرض نيويورك، وبرفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون بتعديل تعديلات مشروع ميزانية الدولة وفقا للاقتراحين المتقدم ذكرهما .

وتتشرف اللجنة المالية برغها إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره وتوطئه لعرشه على حضرة صاحب الجلالة الملك التصديق عليه ما

القاهرة في ١٣ ريله سنة ١٩٣٨
الرئيس
أحمد ماهر

(ب) تجمل إمانة الجامعة المصرية وإمانة دار الكتب المصرية الواردة تحت بند ١١ "إمانات" من القسم ٧ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "ديوان العموم والتعليم العام" بمبلغ ٢٩٦٢٠٩ ج.م للأولى وبمبلغ ١٨٦٦١ ج.م لثانية بدلا من ٢٩٦١٢٢ ج.م و ٣٥٠٠٠ ج.م على التوالي .

(ج) تجمل إمانة الجامعة المصرية الواردة تحت البند ٢٢ "إمانات" من القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" بمبلغ ٢٧٧٩٦٩ ج.م بدلا من ٢٥٩٠٨٥ ج.م .

(د) يخفض اعتماد القسم ١٩ "مصاريف غير منظورة" إلى ١١٣٨٥ ج.م بدلا من ١٥٧٣٣ ج.م .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ما

صدر بمرأى الفخر في ٩ ج.م الأولى سنة ١٣٥٧ (٧ ريله سنة ١٩٣٨) .

الحاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

أحمد ماهر

مرة ١٦٥ - ١٦٣

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزارة المالية

الجنة المالية

٥٠١/١ (٢٣)

حرية ١/٣٨/٤٥

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

سبق أن وافق مجلس الوزراء في ٣ أبريل سنة ١٩٣٨ على مشروع مقدم من وزارة الحربية والبحرية بإنشاء أربع بطاريات وبلك الاتوار الكاشفة للدفاع عن سواحل الاسكندرية وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٣٧,٥٨٨ ج.م منها ١٥,٣٤٩ تكاليف أولية و ٢٢,٢٣٩ ج.م تكاليف سنوية وقبح بهذه التكاليف وفيها من مشروعات الدفاع اعتماد إضافي بالمرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٨ كما روجت في الاعتماد المدمج بمشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لمشروعات الدفاع الوطني .

وقد جاء في طلب الحربية عن تكاليف الوحدات المذكورة أنها لا تشمل ثمن المعدات الحربية والقوارب اللازمة لهذه الوحدات ولا تكاليف المباني الخاصة بها وذلك لعدم الانتهاء من بنائها .

ويلاحظ أن تعديلات الميزانية، فيما يتعلق بزيادة إعانات الجامعة المصرية ودول الكتب ومخصصات الجامع الأزهر، ستخفض من اعتماد المصاريف غير المنظورة .

وقد أقر مجلس النواب خفض اعتماد هذا القسم من ١٥٦,٧٣٣ ج.م إلى ١٠٨,٢٨٥ ج.م أى بمعدل مبلغ ٤٨,٤٤٨ ج.م هذا بيان توزيعه :

٥٠٠ ج.م
أضيف إلى الباب الثانى "مصاريف عمومية" من مشروع ميزانية وزارة الحفانية (فرع ٤ - المحاكم الأهلية) للساهمة فى صندوق المعاشات والإعانات لحضرات المحامين متى تم إنشاء هذا الصندوق واستوفى الشكل اللازم للاعتراف به ، وقد كان مقررا أخذ هذا المبلغ من قسم المصاريف غير المنظورة .

١٨٩٧١ الجامعة المصرية :

٨٧ منه
لرفع إعانة وزارة المعارف من ٢٩٦,١٢٢ ج.م إلى ٢٩٦,٢٠٩ ج.م .

و ١٨٨٨٤ لرفع إعانة وزارة الصحة من ٢٥٩,٠٨٥ ج.م إلى ٢٧٧,٩٦٩ ج.م .

١٨,٩٧١

١٥١٦١ لدار الكتب المصرية .

وفى ذلك لأن إعانة الحكومة فى العام الماضى كانت تحصل من جهتين منها ٣٥٠ ج.م من باب الإعانات عن طريق وزارة المعارف ، والباقي يؤخذ من وزارة المالية من الاحتياطي لسد العجز . أما هذا العام فأدرج المبلغ كله فى بند الإعانات فى وزارة المعارف .

٩٣١٦ لجلل مخصصات الجامع الأزهر الواردة تحت بند ٧ (إعانات ومرتبات متقنة) من القسم (وزارة المالية) فرع ١ ديوان المحوم " ٢٤١,٤٩٠ ج.م بدلا من ٢٣٢,١٧٤ ج.م .

٤٨٤٤٨

ولكى يتكون المبلغ المأخوذ من الاحتياطي العام عشرة آلاف كاملة رأى مجلس النواب تخفيض الاعتماد بمقدار ١٣٤٩ ليصبح ١٠٦,٩٣٦ ج.م .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتماد هذا القسم كما أقره مجلس النواب وهو ١٠٦,٩٣٦ ج.م .

رئيس اللجنة

السكرير البرلمانى

محمد القانزى حيدر

أطون الجليل

مشروع

مرسوم بمشروع قانون

بتعديل مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ - تعديل تعديرات المصروفات فى مشروع القانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ على الوجه الآتى :

" (١) يلجج فى تعديرات مصروفات الباب الثالث من ميزانية وزارة التجارة والصناعة (قسم ٦) اعتماد قدره ١٠٢,٠٠٠ ج.م (مائة الف وألفا جنيه) تكاليف اشتراك الحكومة المصرية فى معرض نيويورك لسنة ١٩٣٩

(٢) يضاف اعتماد قدره مليون من الجنيهات الى الاعتماد المسدج لمشروعات الدفاع الوطنى فى الباب الثالث من ميزانية وزارة الحربية والبحرية قسم ١٤ ، فرع ١ "

ويؤخذ هذان الاعتمادان من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

(ب) القسم ١٩ - مصاريف غير منظورة

جنيه

فقد لهذا القسم فى مشروع الميزانية مبلغ ١٥٦,٧٣٣
وكان مدرجا له فى الميزانية الماضية ٦٣٩,٠٣

ويدرج اعتماد هذا القسم مادة فى الميزانية لمواجهة المصروفات الطارئة فى جميع الوزارات والمصالح التى لا يوجد لها اعتماد خاص فى الميزانية - مثل الإعانات غير المنظورة ، وإسراف منكوبى الحريق ، وعش الماديات التى تشتريا مصطحة الانار المصرية ، ومصاريف ضيافة الملوك والأمرء الأجانب ، وغير ذلك من المصروفات الطارئة .

ويوضع هذا الاعتماد تحت تصرف وزارة المالية ، وعلى التى ترخص فى الصرف اذا كان المبلغ المطلوب لا يزيد على ألف جنيه ، أما إذا زاد على ذلك فالترخيص فيه من اختصاص مجلس الوزراء .

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

مشروع قانون

بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

محم فاروق الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدره :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٤٢,٣٦٧,٠٠٠ جنيه (ال اثنين وأربعين مليوناً ومائتين وسبعة وستين ألف جنيه) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة فى الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - تقرر ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٣٨,٩٩٧,٠٠٠ ج. م (ثمانية وعشرين مليوناً وتسعمائة وسبعة وتسعين ألف جنيه) على حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ - يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات وقدره ٣,٣٧٠,٠٠٠ ج. م (ثلاثة ملايين ومائتان وسبعون ألف جنيه) من المال الاحتياطى .

مادة ٤ - تقرر ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات بمبلغ ٧,٤٩٨,٢٠٠ ج م (سبعة ملايين وأربعمائة وخمسة وتسعين ألفاً ومائتين جنيه) منه ٦,٣٠٧,٢٠٠ ج. م (ستة ملايين وثلاثمائة وسبعة آلاف ومائتان جنيه) للسكك الحديدية و ١,١٩١,٠٠٠ ج. م (مليون ومائة وواحد وتسعون ألف جنيه) للتلفونات والتلفونات موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة فى الجدولين حرف (ج) و (د) المرافق لهذا القانون .

مادة ٥ - تقرر ميزانية إيرادات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات بمبلغ ٦,٤٦٢,٠٠٠ ج. م (ستة ملايين وأربعمائة واثنين وستين ألف جنيه) منه ٤,٣٤٠,٠٠٠ ج. م (خمسة ملايين وأربعمائة وأربعة وثلاثون ألف جنيه) للسكك الحديدية و ٢,١٢٢,٠٠٠ ج. م (مليون وثمانمائة وعشرون ألف جنيه) للتلفونات والتلفونات على حسب الجدولين حرف (ج) و (د) المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ - تمنح مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات مبلغ ١,٠٣٦,٢٠٠ ج. م (مليون وستة وثلاثين ألفاً ومائتين جنيه) بصفة سلفة تؤخذ من الاحتياطى العام منه ٨٧٣,٢٠٠ ج. م (ثمانمائة وثلاثة وسبعون ألفاً ومائتان جنيه) للسكك الحديدية لتكالة مصروفات التشغيل وتنفيذ برنامج الأعمال الجديدة و ١٦٣,٠٠٠ ج. م (مائة وثلاثة وستون ألف جنيه) للتلفونات والتلفونات لتكالة الأعمال الجديدة .

مادة ٧ - إن وجود اعتماد لفرص معين فى جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٨ - تلى المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية ويستمر العمل بالمادة الثانية من القانون المشار اليه بالنسبة للاعتمادات التى صدرت بها فوائز لمصروفات تنفيذ هذه المعاهدة حتى يترجىها الى أن تستفد .

مادة ٩ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يصر هذا القانون بنائهم الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

جدول حرف "١"

المصروفات

رقم	الوصف	أبواب مصروفات المصالح				المجموع
		باب أول	باب ثان	باب ثالث	أبواب أخرى	
		مهمات وأجور ومهمات	صاريات عمومية	أجور حربية	مهمات	
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	مخصصات ومهمات وديوان جلالة الملك :					
١	مخصصات جلالة الملك	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢	مهمات حشرات أعضاء البيت الملكي	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٣	ديوان جلالة الملك	١٣٤٩٧٢	١١٥١٩٦	٨٨٠	—	٢٥٩٠٤٨
٤	مادة حشرة صاحبة الجلالة الملكة نازل	٢٥٩٢	٢٥٠	—	—	٢٨٤٢
٥	مادة حشرة صاحبة السلطة للسلطان ملك	٧٦٨	٢١٩	—	—	٩٨٧
٦	مخصصات البرلمان :					
١	مجلس الشيوخ	—	—	—	١٢٨٧٣٧	١٢٨٧٣٧
٢	مجلس النواب	—	—	—	١٨٧٤٤٦	١٨٧٤٤٦
٣	مجلس الوزراء	١٣٤٤٠	٤٧٦٠	—	—	١٨٢٠٠
٤	وزارة الخارجية	٢٠٢١٣٦	٨٩٣٠٠	—	—	٢٩١٤٣٦
٥	وزارة المالية :					
١	ديوان السوم	٣٠٠٣٦٦	٥٢٠٨٧٨	٩٧٥٠	—	٨٢٠٩٩٤
٢	الأموال القديمة	٤٥٦٢٨٥	٣٦٩٠٤	٢٠٥٢٨	—	٥١٣٧١٧
٣	المساحة والمخازن	٤٠٣٥٢١	٣٨١٠٣٠	١١٧١٦٢	—	٩٠١٧١٤
٤	الإحصاء	٢٦٠١٠	٤٠٦١	١١٨٥٠	—	٤٩٩٢١
٥	الخطة الأميرية	٢٠١٣٤	١٤٦٩٠١	٥٠٠٠	—	١٧٢٠٣٥
٦	الاملاك الأميرية	١٣٢٢٢٦	١٩٨٠٠٧	٢٧٢٥٥٠	—	٦٠٢٧٨٣
٧	الجاراك	٢٩٦١٥٧	٧٥٥٢٢	٢٢٠٠	—	٣٧٢٨٧٩
٨	غير السوائل ومصادق الأملاك	١٨٠٧٧٢	٧٩٤٠٠	١٢٦٠٠	—	٢٧٢٧٧٢
٩	الكيمياء	٢٠٣٤٩	٤٦٥٠	—	—	٢٥٠٠٨
١٠	أعلام نقشا بالحكومة	١٠٥٥٠٤	٧١٠٣	—	—	١١٢٦٠٧
١١	وزارة التجارة والصناعة	١٤٤٦٢٩	٦٠٦٢٢	٦٤٨٠٠	—	٢٧٠٠٥١
١٢	وزارة المعارف العمومية :					
١	الديوان العام والتعليم	٢٣٠٩٩٤٢	١٩٨١٧٩٥	٩٧٣٥٠	—	٤٣٨٩٠٨٧
٢	مصلحة الآثار المصرية	٣٦٦٣٠	١٣١٣٥	١٩٦٨٠	—	٦٩١٧٥
٣	دار الآثار العربية	٤٧٧٠	٤٦٠٠	٢٠٠٠٠	—	٢٩٣٧٠
٤	المتحف القبطي	٢٣١٥	١٠٥٥	٢٥٠٠	—	٥٩٥٠
٥	مجمع اللغة العربية الملكي	٨٦٥٥	٤٨١٠	—	—	١٣٤٦٥
٦	وزارة الداخلية :					
١	ديوان السوم	٤٩٤٤٩٩	٢٦٢٧٠٠	٦٥٠	—	٧٥٨٤٩٩
٢	البريد	١٢٢٦٥٠٩	٣٤٧٠٥٣	٨٥٧٥	—	١٥٨٢١٣٧
٣	التلغراف	١١٥٣٩٨٤	١٢١٩٠٧	—	—	١٢٧٥٨٩١
٤	مصلحة السجون	١٨٣١٨٢	٢٢٢٢٨٢	١٢٩٠	—	٤٤٦٧٥٦
٥	مجموع	٧٨٦٠١٥٨	٤٧٢٤١٥٠	٦٧٧٣٦٦	٥١٦١٨٢	١٣٧٧٧٨٥٧

قل بده

٣

ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩

(٢٤) جدول حرف (١)

(٢٤) المصروفات

رقم	شرح	أبواب مصروفات للصالح			أبواب أخرى	المجموع
		باب أول مساعدات وأموال وممتلكات	باب ثان مصرفات عمومية	باب ثالث أعمال جديدة		
		جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
	ما قبله .	٧٨٦٠١٥٨	٤٧٢٤١٥٠	٦٧٧٣٦٦	٥١٦١٨٣	١٢٧٧٧٨٥٧
٩	وزارة الصحة العمومية :					
١	ديوان السموم والصحة العامة	٩١٦٤٨١	١٠٢١٨٧٨	١٤٠٦٩٠	—	٢٠٧٩٠٤٩
٢	قسم المراقب القرية	٢٦٤٤٩	٣٦٥٠	٥١١٠٠٠	—	٥٤١٠٩٩
٣	البيانات والمجاسد المحلية	٢٤٤٢٥	٦٠١٢١٢	٣٦٥٠٠	—	٦٦٢١٣٧
١٠	وزارة الخفائية :					
١	ديوان السموم	٥٢٧٧٧	٢٦٨٨	—	—	٥٥٤٦٥
٢	المحاكم الخفائية (قسم القضاء)	٣٣٣٦٢٤	٦٤٥٧٨	—	—	٣٩٨٢٠٢
٣	» (قسم المخدرات والمخدرات)	٦٦٧٩٠	١٢٧٢٠	—	—	٧٩٥١٠
٤	» الأكلية	٩١٠١٩٧	١٠٤٧٤٧	١٤٠٠	—	١٠١٦٣٤٤
٥	» الشرطة	١٤١٠٧٥	١٢١٥٥	٦٠٠	—	١٥٣٨٣٠
٦	المجالس الخفائية	٥٢٤٤٣	١٨٨١	٢٥٠	—	٥٤٥٧٤
١١	وزارة الأشغال العمومية :					
١	ديوان السموم	٢٦٦٤٢	٢٥٤٢	—	—	٢٩١٨٤
٢	» الى	٥٦٢٤٩٦	٧٣٦٨٠٠	٣٦٦٥٧٥٠	—	٤٩٦٦٠٤٦
٣	المجالس	١٠٠١٧٢	١٧٩٠٢٥	٦٨٠٠٠٠	—	٩٠٩١٩٧
٤	مصلحة الكتابة والكهرباء	١١٧٠٣٦	٢٩٧١٩٩	٣٠٤٤٠	—	٤٤٤٧٧٥
٥	» النظام	٩٤٧١٥	٥٧٧٣٥٤	٧٠١٤١	—	٧٠٢٣١٠
٦	» المجارى الرئيسية	٣١٧٤٦	١٠١٦١٢	٢٧٩٠٠٠	—	٤١٢٣٥٨
٧	» الطهيئات	٣٥٠٠٠	١٤٩٢٥	٦٠٠	—	٥٠٥٢٥
١٢	وزارة الزراعة	٤٢٦٣٤٥	٥٠٢٢٥٠	٥٥٠٨٥	—	٩٨٣٦٨٠
١٣	وزارة المواصلات :					
١	ديوان السموم	٧٦٠٧٠	١٨٥٥٥٥	٣٢٢٨٥	—	٢٩٢٩١٠
٢	» البريد	٤٨٦٤٨٤	٢٤٥٨٢٣	٧٠٣٢	—	٧٣٩٣٧٩
٣	الموانئ والملاحة	١٢٢٤٢٤	١٠٩٥٦٧	٧٢٣٣٧	—	٣٠٤٢٣٨
٤	الطرق والكبارى	٥٠٣٤٣	٢٤٧١٣٦	١٤٣٠٠٠	—	٤٤٠٤٧٩
١٤	وزارة البحرية والبحرية :					
١	ديوان السموم والبحش	٧١١١٨٤	١١٥٧٩٥١	٣٥٧٣٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٩٤٢٣١٥
٢	مصلحة الممرات	١٥٣٥١٥	١٢٠٤٣٢	١٨٤٥٦	—	٢٩٢٤٠٣
١٥	البحريات الطبية	—	—	—	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
١٦	معدات ومكافآت	—	—	—	١٩١٦٩٠٠	١٩١٦٩٠٠
١٧	الدين العمومي	—	—	—	٤١٩٤٥٧٨	٤١٩٤٥٧٨
١٨	مصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية	—	—	—	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٩	مصاريف غير منظورة	—	—	—	١٠٦٩٣٦	١٠٦٩٣٦
	المجموع .	١٣٣٧٩٦٠١	١١٠٢٧٨٧٠	٩٩٩٤٩٣٢	٧٨٦٤٥٩٧	٤٢٢٦٧٠٠٠

ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

جدول حرف (ب)

الإيرادات

٢١	ملاحظات	فصل		ميزانية		٢١
		نصف	زائدة	١٩٣٨ ع	١٩٣٧ ع	
				جيبه	جيبه	
١	أموال مقررة	٥٠٠	—	٥٨٩٥٧٣	٦١٥٨٣٤	٦١٥٨٣٤
٢	الجمارك	—	—	١٧٧٥١٣	١٦٤٨٥٣٣	١٤٩١١١٧
٣	رسوم الموانئ والنسائر	—	—	٣٥٠٨٧٨	٣٥٥١٤٤	٣٣٧٧١
٤	مصارف الأسمالك	—	—	٧٩٧٨	٧٦٠١	٧٤٦٨
٥	الدمغة	—	—	٥٠١٥٢٩	٣٨١٨٥٥	٩٧٨٣٤٧
٦	رسوم دمنه المصوغات	—	—	١٩٥٩٨	١٤١٥٧	١١٣٣٧
٧	الرسوم القضائية والقيدية	—	—	١١٩٥٥٣٩	١٨١٧٤٧٩	١٨١٧٤٠١
٨	صبيب الحكومة في إيرادات	—	—	١٢٩٩٣٠٨	١٢٨١٣١٢	١٢٧٤٩٦١
٩	السكك الحديدية	—	—	—	—	—
١٠	صبيب الحكومة في إيرادات	—	—	—	—	—
١١	اتقانات والتلفونات	—	—	—	—	—
١٢	البريد	—	—	—	—	—
١٣	الأملاك الأميرية	—	—	—	—	—
١٤	بل الخدمة العسكرية	—	—	—	—	—
١٥	رسوم الخفر	—	—	—	—	—
١٦	الاستقطاعات من ماهيات المستخدمين	—	—	—	—	—
١٧	الأرباح الناتجة من تسهيل القود	—	—	—	—	—
١٨	مصرفوات مدرسية وإيرادات	—	—	—	—	—
١٩	الاستقطاعات	—	—	—	—	—
٢٠	رسوم السيارات	—	—	—	—	—
٢١	إيرادات المنشآت الصناعية	—	—	—	—	—
٢٢	حصص الحكومة في إيرادات	—	—	—	—	—
٢٣	شركات متنوعة	—	—	—	—	—
٢٤	إيرادات ورسوم متنوعة	—	—	—	—	—
٢٥	ضريبة القطن	—	—	—	—	—
٢٦	إيرادات غير احتياطية:	—	—	—	—	—
٢٧	(١) ميع أراضي	—	—	—	—	—
٢٨	(٢) إيرادات أخرى	—	—	—	—	—
٢٩	الأخذ من الزم الإضافي على الدخان	—	—	—	—	—
٣٠	لتعويض الممتلكات المحلية من عوائد	—	—	—	—	—
٣١	الدخول وتوليد ذلك من المصروفات	—	—	—	—	—
٣٢	الضرائب الجديدة	—	—	—	—	—
٣٣	المساعد من حساب التبعات لشرع	—	—	—	—	—
٣٤	الدفع لقرن	—	—	—	—	—
٣٥	جملة الإيرادات	—	—	—	—	—
٣٦	المأخوذ من المال الاحتياطي	—	—	—	—	—
٣٧	الجملة العمومية	—	—	—	—	—

ميزانيه ١٩٣٨-١٩٣٩

جدول حرف (ج)

السكك الحديدية

(١) الإيرادات :

جيبه مصري	جيبه صرد
باب ١ - استغلال الخطوط .	٥٣٥٩٠٠٠
٢ - المصفة .	٣٣٠٠٠
٣ - المستطع من ماهيات المستندمين .	٤٢٠٠٠
جملة لإيرادات .	٥٤٣٤٠٠٠
سلفة تؤخذ من الحكومة .	٨٧٢٢٠٠
الجملة العمومية .	٦٣٠٧٢٠٠

(ب) المصروفات :

جيبه مصري	جيبه صرد
باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .	١٦٧٤٤٠٠
٢ - مصاريف عمومية .	٢٦٩٣٠٠٠
٣ - أعمال جديدة .	٦٠٠٠٠٠
٤ - المستحق للحكومة عن نصيبها في إيرادات المصلحة .	١٣٣٩٧٥٠
جملة مصروفات .	٦٣ ٧٢٠٠

ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩

جدول حرف (د)

التلفرات والتلفونات

(١) الإيرادات :

باب	جيه مصرى	جيه مصرى
١ - استغلال الخطوط :		
التلفرات .	١٨٦٠٠٠	
التلفونات .	٨٢٦٠٠٠	
	<u>١٠١٢٠٠٠</u>	
٢ - السنة .	٥٠٠٠	
٣ - المستطع من ماهيات المستخدمين .	١١٠٠٠	
جمله الإيرادات .		<u>١٠٢٨٠٠٠</u>
سلفة تؤخذ من الحكومة .		<u>١٦٣٠٠٠</u>
الاجلة العمومية .		<u><u>١١٩١٠٠٠</u></u>

(ب) المصروفات :

باب	جيه مصرى
١ - ماهيات وأجر ومزيت .	٥١٧٤٣١
٢ - مصاريف عمومية .	١٩٣٢٧٩
٣ - أعمال جديدة .	٢٢٧٣٠٠
٤ - المستحق للحكومة عن تعيينها في إيرادات المصلحة .	<u>٢٥٣٠٠٠</u>
جمله المصروفات .	<u><u>١١٩١٠٠٠</u></u>

وكذلك تسقط عضوية من قد الصفات المشتركة في العضو ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من المجلس .

إنما يشترط أن يوقع على العريضة المقدمة من صاحب الطعن مع بيان عنوانه لأن المرافض الغفل من الإضاء وعنوان صاحبها لا يفتق إليها .

وهذا هو ما جرى عليه العمل فعلا بمجلس الشيوخ لأنه تقدمت في سبقي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ طعون في أحلية بعض أعضاء المجلس الذين حينئذ أو اتفقوا في سنة ١٩٢٤ ، نذكر منهم على سبيل المثال حضرات أصحاب الفضيلة المرحوم الشيخ حسين والي والشيخ علي سليمان والشيخ عبد البيلاري . فنظر المجلس في الطعون وفصل فيها .

أما فيما يخص بالأمر الثاني وهو الطعن في إجراءات الانتخاب فيجب لكي يكون الطعن مقبولا شكلا أن يقدم في المياد القانونية وأن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب . فإن قدم بعد المياد أو لم تتوافر فيه الشروط المذكورة كان الطعن باطلا شكلا .

وترى اللجنة أنه لا يجوز النظر في الطعن إذا كان غير مقبول شكلا . وبالرجوع إلى التقاليد التي جرت عليها لجنة الطعون بمجلس الشيوخ في سنة ١٩٢٤ نجد أن هذه اللجنة كانت تنظر أولا في الطعون من حيث الشكل . فإن وجدت أنها غير مقبولة شكلا كانت ترفضها دون أن تنظر في أوجه الطعن . وقد رفض المجلس عدة طعون لهذا السبب (انظر مضبوطي المجلسين المحدثين في ٧ و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ ، الطعون المقدمة في انتخاب حضرات بيوي زكري بك ، وحافظ عابدين بك ، والأستاذ محمود بسيوني ، وأحمد مصطفى بك) .

وقرار المجلس رفض الطعون غير المقبولة شكلا وإن كان لا يمكن عمله قروا صريحا بعدم جواز النظر في الأوجه التي تتضمن مثل هذه الطعون إلا أنه على الأقل يعتبر قرارا ضمنيا بذلك .

وفي كل من الحالتين ، أي في حالة الطعن في أحلية النيابة أو الطعن في الإجراءات ، ترى اللجنة أنه يجب أن يقتصر بحث اللجنة على أوجه الطعن المقدمة وذلك تشميا مع قرار المجلس الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ من أجل اختصاصه في موضوع صحة التبايل قاصرا على النظر في صحة نيابة الأعضاء المطعون فيهم . لأن المطلع على المناقشات التي دارت في هذا الموضوع يبين أن من الأسباب التي جى عليها هذا القرار أنه لا يجوز النظر في موضوع لم يطرح على المجلس .

ملحق رقم ٥٨

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بعدم تموض لجنة الطعون إلا إلى أوجه الطعن إذا كان مقبولا شكلا ، وألا تجتمع في صحة نيابة الأعضاء إذا كان الطعن باطلا شكلا

(المقتضى حضرة الشيخ الحزم الأستاذ موبيل زك) .

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦ وقد بحثته في الموردين الحادية عشرة والثانية عشرة ثم في هذه الدورة يجلسها المنقذين في يومى ٢٨ يولييه و ٥ يولييه سنة ١٩٣٨ وفيما يلي نتيجة بحثها :

تبينت اللجنة أن تحقيق صحة النيابة ينطوي على أمرين متميزين :

أولا - الظرف أحلية العضو للنيابة أى فيما إذا كان قد توافرت فيه كل الصفات المشتركة بحكم الدستور والمادة ٥٥ من قانون الانتخاب مع خلوه من موانع الأحلية .

ثانيا - الظرف في صحة إجراءات انتخابه .

ففيما يخص بالطعن في أحلية النيابة ترى اللجنة أن هذا النوع من الطعون - وهو لا يشعب على إجراءات الانتخاب بل يبنى على حالات خاصة بشخص العضو - أنه غير مفيد بوقت ولا مشروط بشرط فيمكن تقديمه من كل إنسان وفى أى وقت من الأوقات وذلك استنادا إلى المادة ٩٢ من قانون الانتخاب التي تنص على :

” إذا وجد أحد أعضاء في حالة من أحوال عدم الأحلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

الموضوع

الشيخ المذكور لاتوافقه شروط العضوية، وذلك لأنه لا يملك العصاب القانوني بمعنى أنه لا يدفع ضريبة عن أملاكه توازي قيمة الضريبة المفروض دفعها حسب نص الدستور.

بناءً عليه :

تتمس من صلاتكم لخص هذا والإطلاع على الكشوف الرسمية لممتلكاته من تكليفه وتكليف مورثيه والإطلاع على إشهاد ثبوت الوراثة حتى يمكنكم بعد التحقق من بحث ما جاء بهذا تقرير بطلان عضوية الشيخ المذكور وإعلان خلوه للثائرة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاسترام ما

الشاهدان

الطاعن

مصطفى سامي يونس

ملحق رقم ٦٠

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتوح بك

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد البندى) .

يبحث اللجنة هذا الطعن بجلستها المتعددة يوم ٥ يولييه سنة ١٩٣٨ ونفاها على نتيجة بحثها عنه :

عن الطعن شكلا

يبحث اللجنة الطعن من حيث الشكل فوجدته مستوفيا للشروط المينة في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب، فإن الطاعن ناخب بذاتة شرين غربية وهو أيضا مرشح حصل على أصوات في الانتخاب وتوقيعه على تقرير الطعن مصدق عليه في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ أمام محكمة المواسي الجزئية الأهلية.

عن الطعن موضوعا

تختصر أسباب الطعن كما جاءت بالتقرير . أولا : في أن عليه الانتخاب أجريت في جو يسوده الشك وعدم الاطمئنان إذ كان أساسه التهديد وإذخال الفزع في قلوب أنصار الطاعن من الناخبين حتى يمنحوا من

الأخير بملكته إلى عشرين فدانا مينة بالمقد على جلة قطع ، والمقد الأكثر مسجل بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٣٧ صادر بيع ١٤ فدانا ضمن العشرين فدانا السابق ذكرهما من الحاج إبراهيم محمد بدران إلى أخريدي عبد الحافظ أحمد محمود بدران .

٧ - وحيث إن أرواد المسال التي تهمست من المظنون فيه هي عبارة عن أموال سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧ وحيث إن المقد الذي قدمه الطاعن بتنازل حضرة الشيخ المحترم لآخر عن عشرين فدانا قد تسجل في سنة ١٩٢٤ فبطبيعة الحال يكون هذا المقدار قد استقل من أصل التكليف بما في ذلك الأموال من تاريخ التسجيل الحاصل في سنة ١٩٢٤

٨ - وبجلسة ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٧ اتحدت لجنة الطعون وقررت لرة الثانية بخارة مديرية قنا للتحقق من قيمة الضريبة التي بدفعها حضرة المظنون فيه عن عام ١٩٣٧ - وقد ذكرنا أن أرواد المسال كافية للاقتناع بما دفعه المظنون فيه من الأموال حتى ذلك التاريخ .

ثم إن لجنة الطعون كلفت حضرة الشيخ المحترم بتقديم الكشوف الرسمية الدالة على ملكيته لهذه الألبان وثابت عدم التصرف فيها - فكان جواب حضرتهم أن هذا غير ممكن ويحتاج إلى مصاريف كبيرة لامبرها .

والواقع أن هذا هو الحق، لأن أرواد المسال هي عبارة عن أوراق رسمية تعبر بصورة جلية عن المكلفات الواردة باسمه .

وعلى ذلك :

ترى اللجنة أن الطعن في غير محله ، وأن ما تقدم من الأوراق الرسمية فيه الكفاية على أن حضرة الشيخ المحترم المظنون فيه يدفع من الأموال أكثر من العصاب المفروض قانونا .

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

نص الطعن

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ مقدمه لساداتكم مصطفى سامي يونس من ناحية البياضية ومقيد بمجدول انتخابها مركز الأقصر مديرية قنا .

ضد

حضرة الشيخ المحترم حسين افندي عبدالكريم الهادي عضو مجلس الشيوخ عن دائرة الأقصر .

لم يبق بعد ذلك إلا النظر في آثاره الطاعن من أن المظنون فيه قد حكم بإفلاسه بحكم صادر من محكمة المصورة المختلطة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٣٣ وأن المظنون فيه لم يتخذ الإجراءات الموصلة إلى رد اعتباره لغاية الآن .

ومن حيث إنه لا نزاع في أن المظنون فيه قد حكم بإفلاسه بحكم صادر من محكمة المصورة المختلطة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٣٣

ومن حيث إنه يتعين البحث في هل الحكم بالإفلاس يمنع المظنون فيه من حقه في أن يكون نائبا أو عضوا في مجلس الشيوخ .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ يتضح أنه نص في المادة الخامسة بالفقرة الثانية بأن يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار إفلاسهم إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

ومن حيث إن المظنون فيه قد حكم بإفلاسه بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٣٣ وبذا يكون قد مضى من تاريخ الحكم بالإفلاس لسناء الأت ما يزيد على الست عشرة سنة وبذا يكون له الحق في استعمال حقوقه الانتخابية مادامت حقوقه الانتخابية توقيف مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار الإفلاس .

ومن حيث إنه ما دامت هذه المدة قد انتهت منذ زمان طويل فيكون للمظنون فيه أن يستعمل حقوقه الانتخابية طبقا للسادة الخامسة من قانون الانتخاب.

ومن حيث إنه ما دام المظنون فيه أصبح له الحق في استعمال حقوقه الانتخابية ، وبذا يكون له الحق في أن يرشح نفسه عضوا بمجلس الشيوخ ما دام حاضرا للاشتراطات المبينة في المادة ٥٥ من قانون الانتخاب .

ومن حيث إنه علاوة على ما تقدم فإنه قد ثبت من المستندات التي قدمها الطاعن بأن المظنون فيه قد سوى ديونه مع دائليه ودفع لهم ما يستحقونه ولم يقل الطاعن في طعنه بأن المظنون فيه لم يتوفر فيه الاشتراطات المنصوص عليها في المادة ٥٥ المشار إليها .

من هنا :

تري لجنة اللائحة الداخلية والمظنون رفض الطعن ومصلحة نيابة المظنون فيه ، وتزوج المجلس أن يوافق على ذلك ما

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

نص الطعن

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

يتشرف برفع هذا إلى معاليكم "محمد علي أبو البرز" من ميت أبو غالب مركز شرين غربية طعنا في انتخاب عضو مجلس الشيوخ عن دائرة شرين التي تحت في يوم ٤ أبريل سنة ١٩٣٧ وأعلنت نتيجتها يوم ٧ منه .

الحضور والتصوت وفي ارتكاب التزوير علنا خصوصا في الجمان التي لم يكن للطاعن فيها ممثلون وفي أن المظنون فيه ليس له الحق في أن يرشح نفسه عضوا بمجلس الشيوخ لأنه حكم بإفلاسه من محكمة المصورة المختلطة بحكم مؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٣٣

أما مجرد القرار بأن عملية الانتخاب أجريت في جو يسوده التهديد والإرهاب وأن هناك تزويرا وقع في الجمان التي لم يكن للطاعن فيها ممثلون فإنه قول يحتاج إلى إثبات .

ومن حيث إن الطاعن لم يستطع أن يقدم ما يثبت طعنه بالنسبة للتهديد أو التزوير بل جاءت أقواله بصفة عامة خصوصا وأنه كان في استطاعته أن يقدم للنسبة العمومية للتحقيق في هذه المسائل إذا كانت لديه وقائع معينة يمكن إثباتها .

أما ما يقوله الطاعن بالنسبة للجنة الخللا المتفردة بدار الصمدية من أن الصمدية أغلق الباب الخارجى ومنع نحو الثمانية من أنصاره من دخولهم اللجنة لاستعمال حقهم الانتخابي ، فإن الطاعن رغم أنه لم يقدم أى دليل على حصول هذا المنع فإنه لم يثبت هذه الواقعة في محضر اللجنة حتى يمكن تحقيقه .

يقول الطاعن إن الناخبين الذين حضروا وأعطوا أصواتهم للجنة دغوى لا يزيد على ٢٥٠ شخصا تكرر إدخالهم بأسماء مختلفة بينهم الموظف الذى لم يادر وظيفته ولم يحضر الانتخاب حتى تم المظنون فيه ما أراد من إثبات أن الذين حضروا وصوتوا له ٢٩٩ شخصا .

ومن حيث إن الطاعن لم يستطع أن يقدم ما يدل على صحة هذه الأقوال خصوصا وأنه ثبت أن أكثر الموظفين الذين أشار إلى أنهم صوتوا في الوقت الذى لم ينادروا فيه أعمالهم الحكومية لم يكن لهم الحق في الانتخاب لعدم إدراج أسمائهم في جدول الانتخاب .

أما بالنسبة للجنى الجرايد فإن الطاعن يقول في تقريره إنه رغم أنه ثبت من محضر هذه اللجنة بأن عدد الناخبين الذين حضروا وأعطوا أصواتهم يزيد على ٦٠٪ فإن الحقيقة غير ذلك وإن هذه النسبة مبينة على التزوير لأن بعض الموظفين القليلة أسمائهم نسب إليهم أهم أعطوا أصواتهم في الوقت الذى لم يتركوا أعمالهم الحكومية .

ومن حيث إن الطاعن لم يستطع أن يؤيد أقواله بأى دليل يمكن الاعتماد عليه .

أما بالنسبة لما يقوله الطاعن من أن هناك مانعا قهريا منع نحو ٥٠٠ شخص من استعمال حقوقهم الانتخابية وهم ناخبو ناحية كفر سعد لاقلاب قاطرة مواصلة تاركين على شريط السكة الحديدية فإنه يفرض التسليم باغتيال القاطرة فإنه كان من الممكن أن ينقل الناخبون بطريقة أخرى وبذا لا يمكن احتجاز انقلاب القاطرة مانعا قهريا يحول دون وصول الناخبين ما دام أنه كان من الممكن نقل هؤلاء الناخبين بطريقة أخرى ولو شيئا على الأقدام خصوصا وأنه ثبت أن المسافة بين الجهة التي وقعت فيها القاطرة وهي كفر سليمان وبلطة الانتخاب مسافة قصيرة .

وعلى رأسهم حضرة المأمور . إذ وقفوا كتفجر من لا يحسبون ساكنا ولا يرحون لحدرات رجال الوفد كرامة . بل تركهم تحت وجم الشمس المحرقة واثنين يربطهم في الطريق السا . أكثر من ساعة . وقد سارا الطريق أمامهم بكل بشرية من الصبيغوعلمان التوارع . وقد كان يكتفي أقل اهتمام من رجال الإدارة لإصاح الطريق أمامهم أول منع ما حصل خصوصا وفي بقاس قطرة للبرليس رأسه ضابط وهو لا بد له علم بما يجري في البلد أو يدير رجال الوفد الذين حالم الأمر واعتقدوا واعتقد معهم الناس أنهم في عهد الفوضى لا في عهد حكومة دستورية .

وإني لا أربح الاستعمال في هذا لحضرات رجال الوفد هم أقدر الناس على القود من كراماتهم وكرامة الوفد الذي أولاه القدر تقته .

ولما زلزلت زيارة الوفد ادعائهم فكروا في الطرق غير المشروعة وارتكبوا أشنع جرائم اتزور في الجبال الماسرة لهم . وإنما لظاهرة واضحة . إذ بالرجوع إلى الجبال التي أخذ فيها حسن بك أبو المتوح أقالية بجدها مشربان من تسع وعشرين بلدة أخذت لأقالية في ١٩ منها .

وإذا عرفت النسبة البادية لمضور في أغلبية الجبال لوضع قطعاً أن تلك النسب الرضعة في الجبال التي كانت في جانب سافسي لم تكن نتيجة لمضور الناشين بل كانت وليدة التزوير . إذ أن النسبة الحقيقية لمضور في بلدانه لم تعد الثلاثين في المائة . بل وصلت في أكثرها إلى ٢٠ ٪ . ولكن من أثبت حضورهم بالتزوير وصل إلى ٦٠ ٪ . وفي بعضها إلى ٧٠ ٪ . وقد أجرى هذا التزوير بطريقة إدخال الناخب لإعطاء صوته عدة مرات بأسماء مختلفة حتى لقد بلغ بهم الأمر أن أدخلوا أشخاصاً بأسماء متوقفة كـ «مريخ» بـ «د» .

وهكذا دليل مادي آخر وظاهرة قاطعة . ذلك أنه في إحدى بلدان مدينته بقاس التي كانت المناقشة فيها على أشدها بين أنصاره وأعداءه منافسي لم يزد عدد الحاضرين فيها على ٦٢٥ ناخباً نلت منها ٣٣١ وقال منافسي ٣٠٢ . بينما المجازب الأخرى في البلد والمخالية من المنافس أثبت أن من حضر فيها تراوح عدده ما بين ١٥٠٠ و ١٥٠٠٠ وكلها منافسي ولم ألق فيها صوتاً واحداً . ولقد ساعد على التزوير في هذه المجازب عدم وجود من يعنى فيها وإسناد الرئاسة إلى بعض أرواحهم وأقاربهم كشخص يدعى «المسيح» من بقاس .

وسنذكر من أوجه بطلان الانتخاب مبينين ما استعملنا جمعه من أوجه الغلاب الخامل مما يجعل عمل هذه الجبال مطعون فيه وتكون النتيجة غير صحيحة والسلمية باطلة .

أولاً - صدور حكم الإفلاس ضد حسن بك أبو الفتح من محكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ وسرق في هذا الظعن صورة رسمية من الحكم المذكور وشهادة رسمية مستخرجة من المحكمة المذكورة بتاريخ ١٤ . بل سنة ١٩٣٧ . نفيد أن حسن بك أبو الفتح لم يرد إليه اعتباره حتى الآن فيندر حكم الإفلاس لا زال قائماً . وفي هذا ما يتفق مع البلية التي تنصرف بها .

رغمي الوفد المصري لمضوية مجلس الشيوخ من دائرة شرين غربية فانفاسي فيها حضرة حسن بك أبو الفتح عمدة بقاس . وقد أجريت عملية الانتخاب في جو يسوده الشك وعدم الاطمئنان . إذ كان أساسه التهديد وإدخال الفزع في قلوب أنصارى من الناخبين حتى ينجم عن الحضور والتصويت في وارتكاب التزوير علنا لمصلحة منافسي . وعموصا في الجبال التي لم يكن لي يتخول فيها مما يعتبر اعتداء صارخا على القانون مبطلا لعملية الانتخاب .

ولقد كان رجال الأرة في مركز شرين جميعاً حرباً شعواء على «دعاية» مينة ضدسى . فلم يروا القانون حرمة وهم الحفاظ عليه . بل خافوا أولى مبادئ الجبالية الواجبة في مثل تلك الحالة . الأمر الذي اضطرني إلى رفع شكوى نظرائي إلى وزارة الداخلية ومديرية الغربية من تمصرات عمدة بستانيله وبقاس غابس والحللة وأتاب عمدة كفر الحاح شرين الذين كانوا يمتون منا مع منافسي ويرقبون له طول مدة الترشيع . ومما زاد الطين بلة أن تلك الشكوى حوالت على المركز لفحصها على وجه الاستجبال فنامت نوم أهل الكهف ومضت الانتخابات ولم يفصل فيها إلا مع أنها من المسائل المستعجلة والتي يكون للفصل فيها بسمة الأثر الفعال وعبرة لمن تحدثه نفسه بالتدخل في الانتخابات .

ولما وجد منافسي أنه غير حائز لثقة الناخبين وغير مؤيد إلا من أقلية ضليلة على رأسها حضرات الثائين المحترمين فؤاد أفندي سراج الدين وأتاب بقاس وأحمد أفندي أبو الفتح أتاب شرين الذين كان لصلصالهم رجال إدارة مركز شرين أثره الفعال . فقد استعمل نفوذهما وسلطة نيابتهما في التأثير على المأمور وأوعاه بكل العود بالترقيات والملاوات وأغمايين الناس بصريحات مدسوبة إلى الوفد ودرجته متخذين من صفتها النابية وادعائهما أنها وفديان مسرعا يظهرون به أمام الناس ليصدقوها في دعواهما . فكان لزاما على الوفد المصري أن يحفظ قرائنه من البيت بها . ولا يترك الناس في حيرة . فانتدب حضري صاحب السعادة محمود باشا الإربي وبعد بلكه الشدوى والأستاذين الثائين المحترمين عبد الله الحديدي وإبراهيم عبد الهادي لروى مني في الدائرة لينتوا كلمة الوفد الحسنة . وليقتضوا على البداية الدينية التي أخذت تسرب إلى نفوس الناس . لحضروا في يوم الجمعة السابق على يوم الانتخاب والموافق ٢ أبريل سنة ١٩٣٧ فكشف حضورهم وفدية المدين وثبت الناس أنها زائفة إذ لم يكتروا في الوفد رجالة ولم يعملوا على استراحتهم وقد جاءوا رسلا إلى بلادهم ليجدوهم في غير حجاب بما يريد الوفد أن يكون وليزولوا ما علق بالنفوس من أثر للدمائيات الكاذبة التي بلأ إلى المنافس وأنصاره فلم يروا فدية أثرا في نفوسهم وتقبلت طمهم الطبيعة التي نشأوا عليها وديروا في الخفاء ما ظنوا أنه يقف بالقائدين الزكام عند حد لا يسمونه فلا يتصلون بالناس ولا يسمعون إليهم ثم الذي ديروا عن عمق في دمايتهم لوفد ورجاله الأكرمين إذ لم تسمح قبل الآن أن رسلا لوفد وضربوا نمازين لا قوا في بلد من بلاد القطر الذي عزز الوفد ورجاله ما لاقى هؤلاء يوم مرورهم ببقاس . ويكنى في هذا أن قساروا حضراتهم مما لاقوه من عنت وإرهاق بسبب تآمر رجال الإدارة

وليس هذا من المدل في شيء خصوصاً وهذا مثبت رسمياً ويمكن التحقق منه من مصلحة السكة الحديدية .

هذا قليل من كثير من أسباب بطلان الانتخاب وهو ماوصل إلى أرجو أن تحققوه مع الأسباب التي سوف أقدمها حين تصل إلى لتيبينوا أن عملية الانتخاب قد وقعت باطلاً بطلاناً يستوجب إلغائها . وأن ماوقع من الاعتمادات الصارخة على القانون يوجب إزاله المقوبات بما عليها في عهد تستظل فيه بالدستور وتستمع بشعمة الاستقلال .

وتفضلوا محالكم بقبول عظيم احترامي

المقرر (امضاء)
شهود (امضات)

محكمة الموسيقى الجزئية

محضر تصديق غرة ٩٤٧ سنة ١٣٢٧

إنه في يوم الأحد ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ أمضى أنا كاتب المحكمة حضر حضرة محمد بك علي أو المزروع علي هذا الدقة بإضافته الكامل أمام شاهده المرافين له شخصياً ولذا أتم التصديق ما

كاتب المحكمة
(امضاء)

ملحق رقم ٦١

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

من الطعنين المتقدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم
شيخ العرب كيلاني الأدهم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان با)

بحث اللجنة هذين الطعنين بمجلسها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ يولية سنة ١٩٣٨ وفيما يلي نتيجة بحثها :

تبينت اللجنة أن أسباب الطعنين تقتصر في ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن الطعون فيه يعهل القراءة والسكابة .

الوجه الثاني : أن الطعون فيه لايتوافر فيه انصباب المسائل المشترط في الدستور ونون الانتخاب .

الوجه الثالث : حصول مخالفات لقانون الانتخاب ، أي حصول تهديد وظواهر مما يحصل عملية الانتخاب باطلاً .

وسيتناول بمحكمة كل وجه من هذه الوجوه على حدة .

ثانياً - لجنة الحلاله :

هذه اللجنة كانت بمنزلة العمدة لدى شكوها من تدخله في الانتخاب لمصلحة مناسي . وهذه اللجنة قد حضر فيها من أنصاري حوالى الثلاثة شخص غير أن العمدة ألقى الباب الخارجي وحال دون دخوله لاستقبال حقهم الانتخابي . حتى اضطر اثنان منهم وهما إبراهيم مطاوع وإسماعيل وزه من حزبة السناموني إلى طرق شالك لجنة الانتخاب للاستماع لرئيس اللجنة . ولما لم يجدوا فائدة انصرفوا جميعاً ولم يعطوا أصواتهم . ولم يحضر في هذه اللجنة بعد ذلك أكثر من ٢٠٠ شخص قلت منها ٨٣ صوتاً وركز العمدة بإدخال أنصار مناسي عدة حرات بإسماء مختلفة منها من توفي وهم العفيفي وزقو والبصري سيد احمد وحسن طليبي وأحمد عبد الفتى الشايب . فعمل هناك بعد ذلك أي شك في بطلان عملية الانتخاب في هذه اللجنة وعدم اللجنة في تقيتها ؟

ثالثاً - لجنة دنجوى :

وهذه اللجنة كان مقرها منزل عمدة دنجوى صهر مناسي ولم يحضرها أكثر من ٢٥٠ شخصاً تذكر إدخالهم بإسماء مختلفة منهم الموظف الذي لم يتقدم متى وظفته ولم يحضر الانتخاب حتى تم لهم ما أرادوا من إتيان ٦٩٩ شخصاً . وإذ نذكر على سبيل المثال أسماء بعض حضرات الموظفين المقيمين خارج البلدة وهم السيد افندي حشيش المفتش بوزارة المالية ومقر عمله مديرية تاجرجا واسيوط . والدكتور كامل الصبي الموظف بقسم الأشياء المائية بالإسكندرية وعبد الفتاح افندي عطا الله حشيش الموظف بوزارة الداخلية وأخوه محمد افندي عطا الله حشيش الموظف بوزارة الأشغال والذكور على بك حسن الأستاذ بكلية الطب وأخوه الدكتور أمين حسن طبيب الأسنان بمصر وعبد الفتى افندي حسن وكيل دائرة المرحوم محمد باشا أحمد وهو مريض بمصر والأستاذ محمد متولى عظم وكيل النائب العمومي وفيه هؤلاء كثيرون ظلوا في مناصبهم وأثبت حضورهم صورياً في لحان الانتخاب . ولذا ما أثبت التحقيق هذا كان عمل هذه اللجنة باطلاً .

رابعاً - لجنة الجارية :

تم في هاتين اللجنتين ما تم فيما سبق الحديث عنه من اللجان الأخرى فقد أثبت حضور أحد أفندي بدوي سراج الدين الموظف بوزارة الزراعة بمصر وعبد افندي عبد القادر سراج الدين وأبني افندي سراج الدين وكلاهما بمصر وفيهم كثيرون ولا غرو تلك البلدة وقد حضر فيها أكثر من ٦٠٪ من الناخبين حضوراً صورياً على يد النائب لمحمدة فؤاد افندي سراج الدين وأخيه جميل بك . أجمع الذين المصدقة الذين بذلوا كل جهودهما في بلاد الدائرة جميعاً لمساعدة مناسي فكان لزاماً عليه أن يبين في بلده أثر تلك المساعدات إن حقا وإن زورا ثم لم يأثر .

خامساً - حال ما تم قهرى دون وصول ناخبي تاجرة كفر سمه وعدد من حوالى ٥٠٠ ناخب إلى مقر لجنة الانتخاب بتاجرة كفر سليمان بسبب انقلاب ناظرة بمواصلة فارسيكو على شريط السكة الحديدية وعدم طرق موازلات محكمة لنقل الناخبين . وشهد بحضور الناخبين إلى محطة السواحل حضرة ناظر محبتها ورجوعهم إلى الدائرة ثانية حين علموا بالخبر . وقد كان هاتهم أكبر دليل على أنهم من أنصاري وبلد حرم من أصواتهم .

عن الوجه الأول

أجرت اللجنة لحضرة الشيخ الحفيم المطعون فيه مجلسها المتعقد يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨ امتحاناً شافهاً وتجريبياً . فأتضح لها أنه يستطيع القراءة بسهولة . أما في الامتحان التحريري — وهو عبارة عن قطع إملاء من القرآن الكريم ومن الألفية النحلية — فقد ارتكب عدة أخطاء جسيمة . رأت اللجنة التسامح فيها لأن كتابته يمكن قراءتها بسهولة، ولذلك يمكن اعتباره أنه يحسن الكتابة .

وعلى ذلك قررت اللجنة رفض هذا الوجه .

عن الوجه الثاني

أرسلت مديرية النيابة إلى اللجنة أوراق ترشيح حضرة العضو المحترم وبها أورد الألبان المكلفة باسمه خاصة بأسماء مع آخرين في بعض بلاد مركز سمالوط عن سنة ١٩٣٧ مع شهادة من عدة وصراف ناحية طرنا مصلق عليها من مأمور مركز سمالوط تبين مقدار حصته في الألبان المشتركة .

وقدمت حضرته أورد المسال عن الألبان المذكورة عن سنة ١٩٣٨ وقد وجدت الأوراد المرسلة من المديرية مطابقة للأوراد المقدسة من حضرته .

وبحث هذه الأوراد جميعاً وجدت اللجنة أنه يدفع عن الألبان المكلفة باسمه خاصة نحو ١٣٣ جنيناً مصرياً ، وعن الألبان المشتركة نحو ٣٤ جنيناً مصرياً أى نحو ١٥٧ جنيناً مصرياً . هذا بخلاف عوائد بيان .

من ذلك يتضح أن النصاب المسال المشترك في الدستور وقانون الانتخاب متوافر في حضرة العضو المحترم . لذلك ترى اللجنة رفض هذا الوجه .

عن الوجه الثالث

ادعى الطاعنان في طعنهما أسباباً أخرى تتلخص في الإجراءات وحصول غايات لقانون الانتخاب من شأنها أن تجعل الانتخاب باطلاً، لذلك رأت اللجنة دعوتها للحضور للدلالة بأقوالها وإثبات ما يدعيان .

حضر أحد الطاعنين ولم يحضر الطاعن الآخر . أما الذي حضر وهو الأستاذ حسن محمود الحنفي فلم يستطع أن يقدم أى دليل على دعواه وكل ما طلبه هو ضم أوراق تحقيق أجرته نيابة النيابة بشأن تصويت شخص من أرباب السواقي ليس له حق التصويت، ولم تر اللجنة داعياً لإجابة هذا الطلب لأنه على فرض صحة لا يؤثر في نتيجة الانتخاب .

وقد رأت اللجنة من مجموع الأسباب الواردة في الطعن أنها غير جديفة . وعلى ذلك قررت رفض هذا الوجه أيضاً .

وبناء على كل ما تقدم ترى اللجنة رفض حدين الطعن وترجو من المجلس الموافقة على رأينا .

رئيس اللجنة
سليمان السيد سليمان

ملحق

طعن في صحة انتخاب الشيخ كلاًني الأدهس لمضوية مجلس الشيوخ
عن دائرة سمالوط (النيابا)

مقدم منى عبد الغفار حسين أحمد من مصهرة سمالوط
إلى حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

لما كانت الفكرة الأساسية من إجراء الانتخابات هي تعرف رغبات الأمة وترك الحرية لها في اختيار من يعبر عن هذه الرغبات، فيتوجب عنها في البرلمان تجسسه، لذلك قد أحاط القانون حرية الانتخاب بسياج يمنع عنها كل ما يمكن أن يؤثر عليها أو فيها أو يجعل تلك الحرية تحت رحمة أى عامل من العوامل مهما كان، أما ما ارتكب في دائرة سمالوط بدواها الفرعية فإنه يجعل هذه الحرية مشكوكاً فيها، بل يقطع أن الناخبين في أكثر الدوائر كانوا تحت تأثير عوامل ودعايات آتية كما ستبينه في الآتي :

الوجه الأول

لما رأى الشيخ كلاًني الأدهس المطعون فيه أن منافسه رجل معروف ومشهور في الدائرة وكان في جميع البرلمانات السابقة، إما عضواً في الشيوخ أو في النواب وأن الدائرة تحفظ له مواقفه في خدمة الوطن بصفة عامة وأنه سيصبح حتماً — رأى أن يستعمل سلاسل سمومها ودعايات تظفر لهما وإجراماً وهي التفرقة بين عنصرى الأمة بأوسع ما يمكنه من الدعاية فاستخدم بعض مشايخ الطرق ينشرون في أنحاء الدائرة أسباب الفتنة والفساد لإظهار الصلوة عليه بذلك يضع مستتباً باسم سيد البلاد وملكها المغدري زائماً باسمه الكريم ومشيته المطاعة في التفرقة بين المسلمين والأقباط بما لم يسمع به أو يلمح منذ القدم الذى عاش فيه المتصنعين وكأنهما توأمان لا فرق بينهما إطلاقاً . كان المطعون فيه وأصداره يصرخون ويعلنون بوقاسمة وبفر وبعملون على الضربة كما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً فأيقظوا الفتنة في البلاد تلك الفتنة الثامنة لمن الله من أيقظها ، وبذلك وصلوا إلى ما يروون — ولدى من الأدلة والمستندات ما يقطع بصحة ما أقول . وإلى على أتم استمداد لتقديمه فيئة المجلس الموقر منى طلب منى ذلك .

الوجه الثاني

إن الشيخ كلاًني الأدهس المطعون فيه لا يملك النصاب القانوني لمجلس الشيوخ لأن جميع المكلف باسمه هو في الحقيقة بالشركة بينه وبين أخيه الأصغر الشيخ عقيله الأدهس وأنه هو شخصياً لا يملك النصاب القانوني وهو ما قيمة ضريحه ١٥٠ جنيناً وإلى مستبد أيضاً لتقديم ما يؤيد دعواه .

لهذه الاسباب :

اتمس من هيئة المجلس المقرر أن يتفضل يبحث وتحقيق هذا الطعن واجبا
قوله وإسقاط عضوية الشيخ كلاني الأدهس وإعلان خلو الدائرة .

وقضوا بقبول أمسي الاحترام

الطاعن
عبد الفغار حسين أحمد

٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨

ملحق

مذكرة إلى مجلس الشيوخ المصري

بالطعن في صحة انتخاب حضرة شيخ العرب كلاني الأدهس
المتنصب لمعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة سمالوط (مديرية المنيا)

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

حضرات أصحاب السعادة والوزراء أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين :

لما كان مجلس الشيوخ هو الهيئة الوحيدة التي تختص بالفصل في صحة
نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك .

ولما كان لكل ناخب الحق في أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل
في دائرته بمرسنة يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التي يبنى
عليها الطلب .

(تراجع "المادة ٥٧" من قانون الانتخاب المصري الحالي الصادر
بمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥) .

وبما أن السيل إلى تعريف المجلس وتمكينه من استعمال حقه الدستوري
يكون طرح النزاع عليه بطريق الطعن في صحة انتخاب المنتخب .

لذلك :

فاني : بصفتي ناخبا من ناخبي دائرة سمالوط (المنيا) لمعضوية مجلس
الشيوخ أرفع إلى سعادة رئيس مجلس الشيوخ المقرر هذا الطعن طالبا :

(أ) إبطال عملية الانتخاب الذي حصل في الدائرة بين
المرشحين مقرب بباوي عطيه بك وشيخ العرب كلاني الأدهس
بتاريخ الخميس ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨

(ب) اعتبار نيابة المتنصب حضرة شيخ العرب كلاني الأدهس غير
مهيمة .

(ج) تقرير خلو الدائرة - لإجراء انتخابات حرة مهيمة قانونا تمثل
إرادة الناخبين تمثيلا حرا مهيما .

للاسباب التي سأذكرها فيما بعد كأوجه الطعن .

الوجه الثالث

إن المطعون فيه استعمل في معظم الجوان طرق التزوير والنش والإكراه
بكله أنواعا على التفصيل الموزع الآتي :

١ - دائرة قلوستا الفرعية - لما ذهب المطعون فيه لهذه اللجنة
مهيمة يوم الانتخاب وروى أن الناخبين جميعا منصرون عنه ويصوتون
لناقصه جمع أنصاره وتظاهروا حول مقر اللجنة هاتفين هتافات خبيثة ضد
مناقسه وضد الأقباط عموما معرضين على الاعتداء عليهم وإبلاهم - الأمر
الذي اضطر هؤلاء البلدة للإبلاغ الحكمدار فأرسل هذا قوة لمنع التمرد ومنع
تظاهرهم - هذه واقعة لا يمكن لأحد إنكارها .

٢ - وكانت الفرصة أسنح لظنون فيه وأنصاره في الدوائر الآتية :
(إوان ، سقطين ، معصرة حجاج ، طرغا وغيرها . فتلابح فيها وغش
وزور ما شاء نظرا لعدم وجود مندوبين لمناقسه إذ منهم بطرق شيطانية
خبيثة إبا لإغواء أو بالتهديد أو بالوعيد ، فكان الناخب يدخل أكثر من مرة
ويتمل مخصية فيه . وقد ضبطت واقعة في لجنة طرغا إذ لاحظ أحد
أصاار مقرب بك أن شخصا مشبوها وعروما من حق الانتخاب يسمى محمد
صالح آدم يدخل إلى مقر اللجنة ويبيده تذكرة انتخابية باسم شخص آخر يسمى
شريف محمد الزويقي فبينه رئيس اللجنة لتلك وهذا فأجاب الشخص المذكور
إن ما له من اسمه فطعم وتردد لأنه نسي الاسم الذي في التذكرة التي يحملها
رغم تقييده له . ولما شدة عليه الرئيس صرح باسمه الحقيقي فأبلغ رئيس
اللجنة النيابة في الحال وأرسل إليها الناخب المزور المذكور بالتذكرة المزيفة
مقبوضا عليه وقد اتفقت ضده الإجراءات القانونية وقدم للمحاكمة .

لهذه المسألة أهمية خاصة ، وذلك لأن طرغا بلد المطعون فيه الشيخ كلاني
الأدهس ولأن مقرب بك لم يكن له ممثلون ولا مندوبون في اللجنة المذكورة
فما يجمل كثيرا أن يكون مثل هذا التزوير استعمل في جميع الجوان التي كان
ببرها أنصار المطعون فيه والتي لم يمثل فيها مناقسه وهي دوائر كثيرة . عل
أن الذي يلفت النظر أن اكتشاف هذه الجريمة كان في الواقع بمحض الصدفة
فك الصدفة التي أنست المتهم اسم صاحب التذكرة التي يحملها ، ومن يدري ما
أن تكبرين قبله وبعده قد ارتكبوا مثل هذا التزوير خصوصا أن المطعون
فيه قد جعل كل همه عدم حضور من يمثل مناقسه حتى يتحوله إلى الجوفيقمل
مباشرة .

الوجه الرابع

إن المطعون فيه الشيخ كلاني الأدهس - جهل القراءة والكتابة جهلا
سييا ، بل لا يملك يكتب اسمه . وإن الذي يميزه عن الأخرى أنه لا يملك ختلا أنه
لدى كيف ينش اسمه بعد أن يتصبب عرقا ويهت تبا - ولا أدري
كيف جاز له أن يرشح نفسه وهو على هذا الجهل الفاضح ناخبا أنت قانون
انتخاب ينص صراحة على أن يكون عضو الشيوخ محسنا للقراءة والكتابة .

المقدمة

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

حضرات أصحاب السعادة والعهدة أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين

الياسة عن الأمة مهمة سامية ووظيفة سياسية خطيرة وواجب وطني مشرف ، يقوم به الأكفاء من أبنائها الذين هم على تقنا أو موضع تقديرها واحترامها وفقا للأوضاع والرسوم عند توافر الشروط الخاصة التي رسمها الدستور وقانون الانتخاب حماية للصلمة العامة من أن يقسم شؤونها من لبرسا أهلا لها ، وضنا بشفقة لأمة - مصدر السلطات - من أن تتزعزك كره أو تدلس غشا أو تزيف تضليلا ...

البرلمان - مجلسه - إذن - يجب أن يحوى خبر عناصر الأمة وشذا وكفاءة وأغنى رجال مصر ثقة وأتبلهم ومصصدا وأشرفهم غاية وأ كترهم إخلاصا ووطنية وأسبقهم بدلا وتضحية وبرا بالوطن . وأغنيا وأولا أحرصهم تمسكا بروح الدستور وأبلغهم حماية لاستقلال البلاد .

حضرات الشيوخ المحترمين

عل هدنى هذه الاعتبارات التي أجلتها ، وتوخيا للأغراض التي أسلفنا أجمعت دساتير العالم على وجوب توافر شروط معينة "وأهلية سياسية خاصة" في المرشح للنيابة عن الأمة إذا حللنا أو نقص شرط من شروطها وقع انتخابه باطلا وذهب كأن لم يكن هناك عمة انتخاب وبالتالي تصبح نيابة - هذا الفاعر سياسيا - عن الأمة باطلة بطلانا مطلقا أو معدومة . لأن ما بينى عل الباطل باطل إذ أن المنتخب غير أهل أصلا للنيابة عن الأمة فهو فاقصر عن تمثيل الناخبين .

يضاف إلى هذله "الشروط المردوعة" توافر "الشكل القانونى الصحيح" لعملية الانتخاب ذاتها وخلفها من المالحات الانتخابية (الجرائم الانتخابية . طبقا لما فرض الدستور وقانون الانتخاب وإلا كانت عملية الانتخاب نفسها باطلا ؛ ويؤيد ذلك بطلان الانتخاب وإباده جميعا قانونيا من جديد ولر توافرت شروط الموضوع .

لأن الشارع قصد باعترافه "صفة الشكل" تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بحرية كاملة وبدون عن كل مؤثر خارجى حتى تظهر إرادتهم الصحيحة خالية من كل شائبة تشوب وضامهم الصريح البرى .

ما تهدم نرى الدساتير حرصا عمودا على "تمثيل الناخبين تمثيلا واقفيا" فاستلزم "صفة الشكل" الذي يجرى به عملية الانتخاب .

وحرصت حرصا عمودا على "الصلمة العامة" ففرضت على المرشحين للنيابة عن الأمة "أهلية سياسية خاصة" أو "شروطا موضوعية معينة" .

بهذه الضمانين - حققت الدساتير - غرضا الأسمى الذى هو : تمثيل الناخبين تمثيلا صحيحا واليابة عن الأمة نيابة قانونية .

يا حضرات الشيوخ المحترمين

إذا كان الدستور المصرى لا يسمح للفرد بالتصريح بحق الانتخاب (حق التصويت) إلا إذا استكمل شروطا معينة هى له بمثابة "أهلية الانتخاب" أهلية الفرد لأن يشطب .

ولكل مصرى من المذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ تحسا وعشرين سنة ميلادية كاملة .

(المادة الأولى من قانون الانتخاب المعدل الصادر بمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥) .

إذا كان الدستور المصرى قد اشترط هذه الشروط في "الناخب" فلا ، من باب أولى ، يشترط في المرشح شروطا أشد ، لأن مهمة عضو البرلمان أدق وأهم وأخطر من مهمة الناخب . فبينا يشترك الناخب في انتخاب النائب فقط وتنتهى مهمته بانتهاء هذا الاختيار نرى مهمة النائب لا تنفك عند حد ، إذ أنه يضطلع بمهام جسام تستدعى الكثير من العلم والشفقة العامة وحصافة الآرا والقدرة والنزاهة والشفاعة الأدبية عند اللزوم . فهو يشترك في التشريع فيشرع لأمة الحاضرة ولأجيال المستقبل ويشترك في مناقشة الشؤون العامة ويرق بها إلى المستوى الذى يحقق النعم والحمد للوطن والوطنية والزفاعة الوطنية ، ويشترك في مراقبة الحكومة فينصفها فيعدلها إذا أصحت ويشبها من زيفها إذا هى أملت ، ويشرف على سياسة الدولة الخارجية وعلى علاقاتها مع الدول الأجنبية فيقيم المعاهدات والمعالفات ويقعد الانتقالات في كل ما يمس استقلال الوطن وسلامة أراضيه .

حضرات الشيوخ المحترمين

هذه هى المهام الخطيرة التي تتطلب تواجا هم خيرة أبناء الأمة من كل ناحية وأدبرهم احتيالا وقاما بهذه الواجبات الوطنية الدقيقة المنتشرة . هذه الواجبات لا يقوى على أدائها نائب أى جاهل لم يكسب ثقة الناخبين برصاتهم ، بل أخذها عنهم قسرا وخصصا من أوقافهم اختصاصا .

وإنه لمن الظلم الفادح الشديد لهذا البلد الأمين في عبده الجليد أن يراه نائب هو بمحكم طبيعت وبمحكم تكوينه فاقصر من إدراك الشروط التي أرضها الدستور على تواب الأمة .

موضوع الطعن

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

حضرات أصحاب السادة والعهدة أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين

الأسباب التي سببني عليها الطعن كلها أسباب جديده وصحيحة ، بكنى واحد منها لإقناع المجلس الموقر بدلالة معانيها .

وفى الأسباب التي سبب بها - لحضراتكم - تكمن الحقيقة وتلو مصلمة البلاد فوق مصلمة الأفراد وتسمو بالصلمة العامة من المرامات الخربا والشرعة العائمية الذميمة والإحش الشخصية المفرضة والمصالح المسادية الزائلة .

حضرات الشيوخ المحترمين

طبعاً المعلوم فيه، حضرة شيخ العرب كِلاني الأدهس، ليس من الوزراء أو من المثقفين السياسيين ولا من رؤساء مجلس النواب ولا من قباء المحامين. وليس بالأمر أو التبيل حتى تعتبره معينا لا متغنياً — هذا على فرض توافق غير هذا من الشروط .

كما أنه ليس من المثقفين بالأعمال المالية أو التجارية أو بالمهن الحرة عن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف ونعمائة جنيه مصري، كما أنه لم يسبق له قط أن حظي بشرف النيابة عن الأمة. وهو — بحمد الله — ليس واحداً من هذه الطبقات الخاصة بمجلس الشيوخ و مصر تقليداً لمجلس القودات في إنجلترا. أو بمبنى آخر: أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ممن يفتشون على زمام الثروة الاقتصادية والمقاربية أو المراكز الاجتماعية أو المناصب الحكومية أو الزعامة الدينية .

هذه هي الطبقات التي تحتل أهم وأسمى أنواع النشاط في البلاد والتي تقتدر بحسب ظروفها غير تقدر مصلحة البلاد على أتم وجهه فتصهر على مصلحة الوطن العامة لأن في حرصها عليها حرصاً على مصالحها الخاصة .

المعلوم فيه : حضرة شيخ العرب كِلاني الأدهس لا يستطيع أن يحتسب بطبقة من الطبقات السالفة .

يقى أن يدعى أنه " من الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وثمانين حنينا في العام " .

فهل حقيقة أنه من هؤلاء الملاك المولدين لقرارة بالنصاب اللازم ؟ أم أنه يستردوا فترة تسمح له بهذا حتى تتكشف الحقيقة ويتضح الواقع. هذا هو مدلول بحثنا في هذا الوجه .

يا حضرات الشيوخ المحترمين

الواقع أن الماعون فيه، حضرة شيخ العرب كِلاني الأدهس، لا يمكن النصاب القانوني للام لمعضية مجلس الشيوخ .

حقيقة إنه من الملاك ولكن ما ليك خالصاً له، وما ليك التصرف فيه بالبيع والهبه والرهن، وما يجوز ويتطع به فلا، لا يدفع عنه ضريبة قدرها مائة وحسون جنينا في العام .

وبما يتقدم المنتخب، حضرة شيخ العرب كِلاني الأدهس، إلى حضراتكم بتكليف ثبت أنه يملك باسمه من الأقطان ما يجعله من طبقة الملاك الحائزين لشروط النصاب الذي يجوز له عضوية مجلس الشيوخ . ولذا تبيه حضرات الشيوخ المحترمين إلى شيء هام هو من التكليف وحقيقته .

في هذه الأسباب : بحق الحق لأنه حق صريح، لا تختفي في الجهر به عيا أو ملاماً لا تبارى ولا تجمال لأن الجمالة لا تكون على حساب الحقيقة. كما أننا نزع الباطل لأنه باطل وكفى، غير ناظرين في كل هذا إلى مصلحة سوى مصلحة مصر المستقلة، مصر التي تطلب أنت نهض من عقلا وأن تفتين من صياتها وأن تستبد ماضيا الزاهر في حاضرهما المسائل، مصر التي تطلب المجد والسؤدد من إرثاتها، من توابها وشيوخها القادرين على قيادة شعبها نحو الظفر والنصر .

أسباب الطعن

السبب الأول :

قص النصاب المسأل .

السبب الثاني :

(أ) مع سندوقي حضرة المرشح يعقوب يسلمى عطية بك بالقوة المسدحة من تمثيله في لجنة إيوان .

(ب) التزوير في لجنة انتخاب إيوان القرية لترتيب نتيجة الانتخاب .

السبب الثالث :

وفوق جرائم انتخابية وعلاقات قانونية في بلدة المنتخب حضرة شيخ العرب كِلاني الأدهس تحمل عملية الانتخاب باطلا قانونا .

السبب الرابع :

حصول تزوير في لجنة مصصرة هجاج الانتخابية القرية .

السبب الخامس :

المنتخب حضرة شيخ العرب كِلاني الأدهس يحمل القرارة والكاتبه أو على الأقل لا يحسن القرارة والكاتبه .

السبب الأول

قص النصاب المسأل

نص الدستور المصري: الصادر بأمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ميلادية في المادة ٧٨

وقانون الانتخاب المصري : الحال الصادر برسمه بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ميلادية في المادة ٥٥ على أن عضو مجلس الشيوخ يجب أن يكون أحد أفراد الطبقات الآتية :

- ١ - الوزراء، المثقفون السياسيين، رؤساء مجلس النواب، قباء المحامين.
- ٢ - أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التمين لا الانتخاب. كبار العلماء والرؤساء الزعماء... أعضاء مجلس النواب الذين قضاوا مدين في النيابة . الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة ونعمسين جنينا في العام . المثقفون بالأعمال المالية أو الأدبية أو الصناعية أو بالمهن الحرة من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف ونعمائة جنيه مصري .

ويكون من مقتضى "إعمال" النص التشديد فيه أجدى للدستور وأوفى لروحه من التساهل فيه فيقع النص "في الإعمال".

أعتقد ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الشارع (لجنة الثلاثين) وقت أن وضع هذا الشرط ما كان ليحول بخاطرهم أن "يؤول" هذا الشأن لتغير ما قصده وأن "ينتج" لتغير ما تختصيه المصلحة العامة أولاً ومصلحة الدستور نفسه ثانياً .

السبب الثاني

(أ) منع مندوبو حضرة المرشح يعقوب بباوى عطيه بك بالقوة المسلحة من تمجده في لجنة إيواء الفرعية .

(ب) التورق في لجنة انتخاب إيوان الفرعية لتريف نتيجة انتخاب لصالح حضرة المنتخب شيخ العرب كلالى الأدهس .

" ٢ "

في صباح الخميس ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨ أى صبيحة يوم الانتخاب - أراد مندوبو حضرة المرشح يعقوب بباوى عطيه بك وهم حضرات :

(١) الشيخ محمود عبد المال شيخ ناحية إيوان ومن كبار الملاك فيها .

(٢) محمد أفندي محمود عبد المال .

(٣) محمد أفندي محمد علي الباي .

(٤) إسماعيل شفاقي .

(٥) حنا جاد الله طوس .

أراد هؤلاء المندوبون الوصول إلى مقر لجنة الانتخاب فتصدى لهم العمدة وعائلته وخفراؤه حاملين الأسلحة والمضى ومنوهم بالقوة من الوصول إلى مقر اللجنة واعتدوا على بعضهم بالضرب فعلا .

لما رأى المندوبون هذا اضطروا للرجوع إلى دورهم وفاقطعوا عملية الانتخاب لأنهم خرجوا عن تمثيل المرشح الذي يؤيدونه وهو حضرة يعقوب بباوى عطيه بك وكذلك فعل جميع أنصارهم وكل مؤيدي حضرة يعقوب بباوى عطيه بك لأنهم أيضا حاولوا الذهاب إلى مقر لجنة الانتخاب للتصويت ضد إرادة العمدة وعائلته وهم يتناصرون حضرة المنتخب شيخ العرب كلالى الأدهس مخافة الإيذاء .

وأنا نفسى بصفتي ناخباً من ناخبي بلدة إيوان خشيت التوجه إلى مقر لجنة الانتخاب لإعطاء صوتي خوفاً من مفبة الاعتداء قمرض نفسى دعل، تخطر وكرامتي الهائلة لأن البلدة كانت نائرة وكانت النفوس تفل والأحقاد تضطرم وكانها نكتة عربية احتلها العمدة وعائلته ورجاله ، يلقون العرب في نفوس الناصحين ويعصبون الأذى والعذاب على مخالفيهم في الرأي .

هذا السر التامض اخفى من حضراتكم وإلهام في الأمر هو أن هذا التكليف "صوري" فقط فصد به تمكين المنتخب من الانتقل إلى طبقة تسمح له بعضوية مجلس الشيوخ بعد أن أعوزه الاحتياج بآية طبقة أخرى .

وحذية التكليف أن هذه الأطنان المتجة باسم حضرة شيخ العرب كلالى الأدهس إنما هي ملك له ولأخيه الأصغر شيخ العرب عقيله الأدهس لأنهما شريكان كل يحسب النصيف في جميع ما هو مكلف باسم حضرة المنتخب شيخ العرب كلالى الأدهس عن طريق الشراء لا عن طريق الميراث لأن الميراث يحكم القانون يتلى من السلف ويتهزأ على الخلف . لهذا نرى أن قليلاً من الأطنان هي باسم الأخ الأصغر شقيق المنتخب شيخ العرب عقيله الأدهس ، وهذه هي الأطنان التي أسأله عن طريق الميراث - أما غالية الأطنان فهي مكلفة باسم المنتخب حضرة شيخ العرب كلالى الأدهس . وهذه هي الأطنان التي اشتراها موباً بعد الميراث .

وتليل هذا أن العرب اعتادوا ودرجوا على عرف ثابت عندهم مقتضاه أن تكلف الأطنان المجددة أى المشتراة كلها أو معظمها على اسم الأخ الأكبر تكبراً له ومجداً وحتى يقوم بتثيل الأسرة وتمثل الأسرة في نفسه .

ومع ذلك فإننا نعلم أن شقيق المنتخب لديه وتمت يده ورقة ضد محبه عند الزوم من اسم أخيه المكلف باسمه معظم الأطنان وتحفظ له حقه قبله وتحول بين نصيبه وبين ثروات أخيه المالية الخاصة - ورقة القيد هذه لا يجب تسجيلها ومن ثم فليست لدينا الوسيلة التي تمكننا من تقديم صورة منها أو ملخص لها إلى المجلس المقرر حتى يتعرف الحقيقة التي أنسى إلى كشفها .

إنذا إذا عرفنا السر التامض واعتدنا إلى الحقيقة الثابتة وظهر لنا أن هذا التكليف باسم المنتخب حضرة شيخ العرب كلالى الأدهس إنما هو اسم مستعار لا حقيقة له ، أو كما يسمى في لغة القانون بالرجل القش ، أى الرجل الذي يستر باسمه اسم غيره .

ولقد ظن حضرة المنتخب وأعوامه أن هذه "حيلة" تستغل من حضراتكم - بمسجون بها نصوص الدستور وقانون الانتخاب ويتلبون بفضلها على عقبة التصاب .

وعلى ذلك - فلمجلس المقرر - أن يرده عليهم "بالحكم" وبغوت على المنتخب "قصده" لأن القانون صريح في اشتراط أن يكون المنتخب مالكا يفرده ملكا خالصا له لأطنان تدفع لقرائة مائة وخمسين جنيها في العام .

وإذا لم تقل بهذا الاستنتاج الطبيعي المنطق المنسق من حكمة النص تعطيل هذا الشرط وجاز لكل شخص أن يضم - في الظاهر - إلى ملك نفسه أملاك أسرته وبهذا يتجمع بعضوية الشيوخ بصفته "مالكا يدفع ضريبة قدرها مائة وخمسون جنيها في العام" .

إنذا جاز هذا "التعالي" على النصوص ورأى المجلس قوله - فإنى أتيس من المجلس المقرر إلغاء هذا الشرط صراحة خيراً من تعطيله ضمناً . ولكن هل يستقيم هذا مع المبدأ القائل "إن أعمال النص خير من لإعماله" ؟

مندوب مرشحى التواب من قبل — بعد أن حاول الممعة وعائلته وهم أنصار حضرة المطعون فيه استهزاء واستمالة بعضهم بالمال وتهديد البعض بالقتل — فاحتاط مندوبو حضرة يعقوب بباوى عطيه بك وأنصاره الأمر. فبعدد مع المندوبين من الوصول إلى مقر اللجنة اختفى أنصار يعقوب بك واختبأوا في بيوتهم وفي بيوت المندوبين حتى لا يؤخذوا قهرا للتصويت ضد المرشح الذى يؤيدونه. نصيف إلى هذا أن كثيرا من الناخبين — نظرا لما شهدوه في انتخاب مجلس التواب — كانوا قد نفثوا من البلدة منذ الليلة السابقة على يوم الانتخاب فأخذ الممعة وعائلته في التزوير لترتيف نتيجة الانتخاب .

أدلة التزوير

١ — كان الشخص الواحد يصوت مرتين وثلاثا وأربعا بأسماء مختلفة وبذلك أمكنهم أن يؤثروا العدد العظم الحارِب من التصويت والمنع عن الانتخاب — هذا فضلا عن أن الفقراء وأفراد عائلة الممعة انبثوا في الطرقات والحقول يتصيدون الناخبين ويسوقونهم أمامهم بالسياط لا كرامهم على انتخاب من يريد الممعة لا من يريد الناخبون (المادة ٦٦ قانون الانتخاب) ولدينا دليل مادى ملموس تقدمه عند الطلب هم الأشخاص أنفسهم الذين وقع عليهم الاعتداء وأخذوا قهرا لمقر اللجنة بالضرب للتصويت لصالح المنتخب شيخ العرب كلالى الأدهس .

(٢) أعلنت نتيجة الانتخاب فكتات في بلدة إربان على النحو الآتى :

نال المنتخب شيخ العرب كلالى الأدهس ١٠٧٣ صوتا .

ونال المرشح يعقوب بباوى عطيه بك صفرا .

مع أن عدد الأصوات كلها يبلغ ١١٠٠ صوت .

أى أن نسبة الناخبين الذين أعطوا أصواتهم بلغت $\frac{97}{100}$.

في حين أن مجموع أصوات البائرة كلها يبلغ ٤٤٠٠٠ نائب .

أعلى صوته في الانتخاب ما يبلغ ٢٣,٠٠٠ هـ

النسبة المئوية العامة للحضور في البائرة بلغت $\frac{52}{100}$.

فإذا كانت نسبة الحضور الثوية في البائرة عموما بلغت $\frac{52}{100}$.

فهو يقل أن تبلغ نسبة الحضور في بلدة إربان — $\frac{97}{100}$. وتصوت جميعا لصالح مرشح معين بإقبالها صفرا في المسألة لصالح المرشح الآخر ؟

هذه أرقام طائفة تشير إشارة قاطعة إلى التزوير لترتيف نتيجة الانتخاب لصالح المطعون فيه شيخ العرب كلالى الأدهس .

إنما كانت إنجلترا وهى أم الديمقراطية في العالم وشعبها أرق الشعوب وأكثرها مدنية وعلماء وأحرصا على استعمال حقوقه السياسية تبلغ فيها نسبة الذين أعطوا أصواتهم ٥٠٪ في انتخابات ديسمبر سنة ١٩١٨ . فهل يقل أن نسبة الذين حصروا الانتخاب في قرية من قرى صعيد مصر تدعى إربان تبلغ $\frac{97}{100}$ ؟

وكان المسائل الحكم من رأى بنفسه عن موارد التهلكة تقع في داره كما نلت .

لقد حاصر الممعة برجاله جميع الطرقات حتى لا يتمكن أحد المندوبين من الاتصال بباوى الثانى ، وظهر حقا أن الممعة على غرار أخيه سعادة محمد حيدر باشا مدير السجون رجل فر وكر .

ولم المندوبين بهذه الطريقة المخالفة للقانون التى تبطل عملية الانتخاب نظير سابق حدث في انتخاب أعضاء مجلس التواب قبل هذا الانتخاب بأسابيع اثنين أى في يوم الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ميلادية . ففى تلك الانتخابات أيضا ، منع الممعة وعائلته ورجالهم بالقوة المسلحة ، مندوبى اثنين من المرشحين من الوصول إلى مقر اللجنة ، بل وخطفوا يومها اثنين من المندوبين واعتدوا على البعض منهم وحاصروهم في دورهم إلا أنهم تمكنوا من إبلاغ شكاوهم نظرا إلى كل من سعادة الدكتور أحمد ماهر بصفته رئيسا للهيئة المدنية التى ينتمى إليها أحد المرشحين الذى منع مندوبه من تمثيله في لجنة الانتخاب ، وإلى سعادة النائب العموى في برقية نصها كالآتى :

سعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة المدنية بمصر
سعادة النائب العموى بمصر

نحن مندوبى كامل سديم بك "مرشح الهيئة المدنية" ومعدل أسدافندى "مرشح مستقل" في لجنة انتخاب إربان — دائرة قلوصنا — منتمنا الممعة والفقراء وعائلة المرشح الثالث بالقوة المسلحة من دخول مقر اللجنة وخطفوا اثنين من المندوبين . نحن في حصار شديد وحياتنا في خطر .

المندوبون

مرسل من قلوصنا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ أى يوم الانتخاب .

هذه الشكاوى لم تحقق حتى الآن ولم يتم بها أحد — وهذا مادام مندوبى حضرة المرشح يعقوب بباوى عطيه بك في انتخاب الشيخ إلى صرف النظر عن الشكاوى ، لأنهم اعتقدوا أن الشكاوى لا نتيجة لها ولا فائدة منها بعد أن رأوا ما حل بمندوبى "مرشحيه" في انتخاب مجلس التواب — وبعد أن رأوا أن الشكاوى ، حتى لسعادة النائب العموى ، لم تعد زلزالهم الساغين شيئا ، بل على العكس جعلت الممعة وعائلة المرشح الثالث سيالوت في اضطهادهم ويشنون في إيلائهم والتكبل بهم الذى وصل إلى حد قتل أحد المندوبين المسمى " شبيب عبد الفتى حسن الكاشف " من إربان قتله قريب للممعة يسمى أحمد محمد حسين هو الآن مقبوض عليه .

"ب"

التزوير في لجنة انتخاب إربان القرية لترتيف نتيجة لصالح

المنتخب حضرة شيخ العرب كلالى الأدهس

لما منع مندوب حضرة يعقوب بباوى عطيه بك من الوصول إلى مقر اللجنة — وكانوا يهدمون سلفا أنهم سوف يمتحنون بالقوة — كما حدث مع

لا ، لا ، هذا مستحيل ترك الجواب عنه لضعف حضرات الكيوخ
الترمين .

٣ — دليل مادی أخير هو أننا مستعملون لتقديم كشف يحوى حوالى
٥٠٠ ناخب لم يعلوا أصواتهم مطلقا .

السبب الثالث

وقوع جرائم انتخابية ومخالفات قانونية في بلدة المطمون فيه تجعل عملية
الانتخاب باطلة .

حدث في بلدة أقطاب بلدة " طرغا " وهي بلدة المطمون فيه شيخ العرب
يكلاني الأدهس الحادث الآتي :

ضبط شخص من أقارب حضرة المنتخب شيخ العرب يكلاني الأدهس
مئلبا بجرمة إعطاء صوته باسم آخر حالة كونه من أد باب السوابق وليس
له حق التصويت أبدا فقبض عليه وأرسل إلى النيابة ولا يزال مقبوضا عليه
حتى الآن .

هذه الواقعة تفسرها أن شخصا محرما من حق الانتخاب أبدا بمقتضى
المادة ٤ من قانون الانتخاب الحالي — من أقارب المنتخب حضرة
شيخ العرب يكلاني الأدهس ارتكب جريمة انتخابية تقع تحت نص المادة
٧٠ من قانون الانتخاب التي تنص :

" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري
أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

أولا — كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في
الجدول بغير حق .

ثانيا — كل من تمسك بإطاء رأيه باسم غيره .

هذه مخالفة قانونية تبطل عملية الانتخاب من أساسا ، لأنها تدل على أن
الانتخابات في هذه اللجنة جرت على هذا الخط فنحن لانستطيع التعرف على
حقيقة الأصوات الصحيحة من الباطلة ، ومن ثم يجب إلغاء جميع الأصوات
لأنها مشوبة بالباطل وإجراء انتخاب صحيح خال من الفسح والتزوير .

حضرات الشيخ المحترمين

لقد نال المنتخب حضرة شيخ العرب يكلاني الأدهس في جميع اللجان
١١,٧٧٠ صوتا .

ونال منافسه حضرة يعقوب بباوى عطيه بك في جميع اللجان ١١,٣٤٠ صوتا
أى أن الفرق بينهما يبلغ ١١٧٧٠ - ١١٣٤٠ = ٤٣٠ صوتا .

فهذا يكتفى كل هذا التزوير الذى كبه المنتخب ليعمله يفوق منافسه
بهذا القدر الضئيل ؟

وهل من العدل والحق أن ينحى شيخ العرب لأنه زاد ٤٣٠ بالتزوير
والإكراه والفسح ؟ إني أنتظر من حضراتكم قولاً فصلاً .

السبب الرابع

حصول تزوير في لجنة مصرة حجاج الانتخابية الفرعية .

أعلنت نتيجة الانتخاب فكان في لجنة مصرة حجاج كما يأتي :

نال المطمون فيه شيخ العرب يكلاني الأدهس ... ٦٩٢ صوتا .

نال يعقوب بباوى عطيه بك ... ٤٠٠ صوتا .

أى بلغت النسبة بينهما ٦٩٢ : ٤٠٠

أى ١ : ١٧٣

مع ملاحظة أن هذه البلدة يحس أهلها إلى حضرة يعقوب بك بباوى
وأن الذين صوتوا لصالحه يقفون ٣٠٠ ناخب .

أين ذهبت إذن كل هذه الأصوات ولم يبق منها سوى أربعة ؟

هذا هو ما نساءل عنه لجنة الانتخاب التي لا شك أنها ذكرت في محضرها
المعظم أن الانتخابات جرت بحرية ونزاهة لا يشوبها تزوير أو سوء .

هذه النتيجة بلتبها هي أكبر دليل على وقوع التزوير بل هي جرة في التزوير
لا يفوقها إلا جرة اختنا بلدة أبوان .

ومع هذا فإنا يمكننا أن تقدم أسماء الذين صوتوا لصالح حضرة يعقوب
بباوى عطيه بك حتى يتبين المجلس الموقر ما إذا كانوا أربعة أصوات فقط
أم يزولون .

باحضرات الشيخ المحترمين

المسألة دقيقة فحرجها الضعيف والافتتاح لبل كل شيء فإلى حضراتكم
نحتمكم راضين بمحكم لنا أو غلبنا . إننا على ثقة من كلمة العدل التي نلتزمها

مطمئنين راضين .

السبب الخامس :

إن حضرة المنتخب شيخ العرب يكلاني الأدهس يجهل القراءة والكتابة .

هذا الوجه عام وهو أهم الوجوه كلها وأصلها لأن الذى يقوم بتحقيق
صحة هو المجلس بذاته .

وإنه لمن حسن الحظ أن يتفرد المجلس وحده بتحقيق هذا السبب لأنه
سبب خطير يبنى عليه آثار هامة تمس مصلحة البلاد ونعمي للمصلحة العامة
أو تضرها .

ينبغي عليه أننا نهدى إلى البرلمان — وخاصة إلى مجلس الشيخ —
أعضاء أميين لا يتكلمون في صالح البلاد ولا ينطقون بمطالب الأمة ، هم
ممنورون غاية المنع لأنهم يجهلون . أو نهدى إلى البرلمان نوابا قادرين
على الكلام قادرين على الإرشاد والإنصاف من آرائهم وساعات ناخبيهم
قادرين على تمثيل مصالح الوطن خير تمثيل والتعبير عن مطالبنا أجود تعبيرا .

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ
حضرات أصحاب السعادة والزمرة أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين

ننقل لحضراتكم رأى شرح الفقه الدستوري في مصر، كما جاءه مؤلف
" القانون الدستوري " للأستاذين الدكتور وايت إبراهيم بك وبيل كية
الحقوق المصرية . والدكتور وحيد رأيت أستاذ القانون الدستوري كية
الحقوق المصرية بشأن شرط القراءة والكتابة تحت عنوان :

معرفة القراءة والكتابة

" الأغلبية الساحقة من الدول الديمقراطية تأخذ الآن بالافتراء العام
وهو الذى لا يشترط أية كفاءة ولا حتى معرفة القراءة والكتابة في الناخبين .
ولكن إن صح إسقاط هذا الشرط فيما يتعلق بالناخبين فإنه لا يجوز إسقاطه
بالنسبة لأعضاء البرلمان أنفسهم وهم المكلفون بسن القوانين وتعديلها
وتتبعها وغض الميزانية السنوية ومراجعة الحساب الختامى للدولة ومراقبة
الحكومة ومحاسبتها على كل كبيرة وصغيرة .

كيف يمكن للمضو الأتى أن يقوم بهذه الأعمال ؟

هل يستطيع البرلمان وبلانه المختصة بفحص مشروعات القوانين قبل
أن تمرض على المجلس بأجملها الاستفادة من وجود ذلك الأتى بين أعضائه ؟
النائب أنه سيكون مالة على المجلس وعلى أعماله — ولذا فإن المسلم به صراحة
أو ضمنا في جميع الدول الراقية أن معرفة القراءة والكتابة شرط ضرورى يجب
توفره فبين ينوب عن الأمة ويرسخ نفسه لهذه النياتة — ومعظم الدساتير
الأوروبية ليست في حاجة إلى النص صراحة عنها لفكالة الألية فيها وتوفر
الكفائات عنها وشدة التنافس على مقاعد البرلمان مما يجعل نجاح الأسيين
مستحيلا أو متعذرا — أما في البلاد الشرقية وفي مصر على الخصوص
حيث الألية لا تقتصر على السواد الأعظم من عامة الشعب بل تتناول عددا
وافرا من أصحاب الفوائد " العلية " (كما سماهم البعض) فإن النص
صراحة على ضرورة معرفة عضو البرلمان للقراءة والكتابة أمر ضرورى وإلا
أدى هذا الإهمال إلى فوز عدد من الأسيين في الانتخابات . ومع ذلك فقد
أعمل قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ هذا الشرط الذى كان
متوصفا عليه في مشروع لجنة الثلاثين ومقررا في مصر بالقانون رقم ٣٠
لسنة ١٩١٣ ميلادية الخاص بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، إذ كان يشترط
في عضو الجمعية التشريعية أن يكون " دارفا " للقراءة والكتابة (مادة ٢٠
قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ ميلادية) .

صحيح إن المادة ٧٨ من الدستور المصرى في صدد الكلام عن
الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشيوخ — متجنا أو مينا —
قد حصرت الانتخاب أو التمين في طبقات خاصة — وتجاوز المشرع
من ذكر شرط القراءة والكتابة فلما منه أنه من غير المستقيم منطقيا أن
يكون أحد هذه الطبقات الخاصة جاهلا أو لا يحسن القراءة والكتابة .
ولكن الشارع عاد واستدرك ما فاتة أو ما تركه فنص في قانون الانتخاب
في المادة ٥٥ على ما أتى :

يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

أولا —

ثانيا —

ثالثا — أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ونعيا ما فعل المشرع حتى لا يثير إشكالا أو يترك حجة يستطع معها
أن يدعى " أئى " لا يقرأ ولا يكتب أنه أهل لأن يكون عضوا في مجلس
الشيوخ الموقر .

ونلاحظ من هذا الشرط أن القانون اشترط على عضو مجلس الشيوخ :
" أن يحسن القراءة والكتابة " .

إذن لا يمكن أن يعرف كيف يقرأ وكيف يكتب فقط بل يجب أن
يحيد جميع أنواع القراءات وأن يحسن جميع فروع الكتابة .

فيجب على عضو الشيوخ : أن يحسن قراءة الصحف وقراءة المؤلفات
العلمية وقراءة الكتب الدينية وقراءة المؤلفات الأدبية وقراءة النشرات
الزراعية وأن يحسن أيضا قراءة النظم والنثر لأنها قراءة .

كما يجب أن يحيد الكتابة وإجادة الكتابة معناها بالنسبة لعضو الشيوخ
" ذوى الأملالك " أن يحيد كتابة عقود الإيجار والمعاملات والسندات
وعقود الشركة والمحابسة .

كذلك يجب أن يحسن كتابة الرسائل الخاصة والعامة وما إلى ذلك مما
تقتضيه طبيعة عمله .

نخرج من كل هذا بأن عضو الشيوخ الذى لا يحسن القراءة والكتابة
" سوا " والذى لا يفهم ما يكتب أو يقرأ — يصبح فاقدا لشرط القراءة
والكتابة ، لأن القانون قال " يحسن " القراءة والكتابة " ولم يقل " يحسن
القراءة أو الكتابة " — ويحدد القانون بلفظ " يحسن " بقيد إختان ما يكتب
وما يقرأ ولا يمكن أن يكون " محسنا " للقراءة والكتابة إلا إذا كان يفهم
جيدا ويستطيع التعبير بسهولة عما يقرأه أو يكتبه .

لذا فقد المنخب هذا الشرط الأساسى في حدود التفسير الذى ذكرنا
أصبح غير أهل للنباية عن الأمة والشرف بعضوية مجلس الشيوخ .

ولكن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ميلادية تلافى الإهمال فقرر أنه يشترط في عضو مجلس النواب أو الشيوخ أن يكون "معتدا للقراءة والكتابة".

واحتفظ بالشرط المذكور قانون انتخاب سنة ١٩٣٠ ميلادية والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ (قانون الانتخاب الحالي مواد ٥٣ و ٥٥).

وحصل في عهد صدقي باشا أن امتحن بعض أعضاء مجلس الشيوخ من طعن في اغيابهم لعدم معرفتهم القراءة والكتابة فتبين للجلس صحة هذا الطعن إذ سقطوا في الامتحان وقرر المجلس بطلان انتخابهم.

خاتمة

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

حضرات اصحاب السعادة والوزراء أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين

هذه هي الأوجه الخمسة التي تقدمها أسبابا للطعن في صحة انتخاب حضرة شيخ العرب كلالتي الأدهس المنتخب لمضوية مجلس الشيوخ عن دائرة سمالوط (مديرية المنيا) .

لذا ما تبين لحضراتكم صحتها كما نعتقد فلنأخذ بنص من المجلس المقرر :

(١) إبطال عملية الانتخاب الذي حصل في دائرة سمالوط لمضوية الشيوخ بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨ ميلادية .

(ب) واعتبار نيابة المنتخب حضرة شيخ العرب كلالتي الأدهس غير صحيحة .

(ج) وتقرير خلق الدائرة .

لإجراء انتخابات حرة لا تتسببها شائبة مما ذكرنا ، تجرى بين مرشحين تتوفر فيهم شروط القانون .

وتفضلوا بقبول اسمى الاحترام

الطاعن

حسن محمود الحيني - الهامى

من إيوان مركز سمالوط (المنيا)

لبنان : حسن محمود الحيني الهامى - الجبلية شارع عزى بك رقم ١٤

ملحق رقم ٦٢

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع قانون خاص بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتنظيم الجامع الأزهر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيوى مذكور) .

أحال المجلس بمجلسه المنعقدة في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر .

وقد نظره اللجنة وبحثته في جلسات ثلاث متتالية عقدت في ٢٢ يونيه والثاني والخامس من شهر يولييه سنة ١٩٣٨ ، وبعد اطلاعها على مشروع القانون ، ومذكرته الإيضاحية المقدمة من مشيخة الأزهر ، ومذكرة وزارة المالية إلى مجلس الوزراء المتعلقة به والملحقة مع سابقها بهذا التقرير ، والتعديلات التي أدخلها مجلس النواب عليه ، وحل البيانات التي أدلى بها فضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف النعمان وكيل الجامع الأزهر انتهت إلى مايلي :

يرى هذا المشروع القائم على الحذف والتعديل إلى فرضين رئيسيين أحدهما مالي والاخر تعليمي .

أولاً - فن الباحية المالية ترغب المشيخة في أن يكون للجامع الأزهر احتياطي خاص ، وحل ذلك تقترح في مذكرتها الإيضاحية حذف الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من المرسوم بقانون ، وهي التي تنص على جعل وفر ميزانية الأزهر السابعة من إيرادات الميزانية التالية .

وترى أن تحل محلها مادة جديدة برقم ٢٧ مكررة تنص " على تكوين احتياطي للجامع الأزهر من زيادة إيراداته على مصروفاته للاستعانة به وقت الحاجة ، على أن يكون الصرف منه بقرار من المجلس الأعلى للأزهر بعد موافقة وزارة المالية " .

وبما أن مجلس الوزراء لم يوافق على تكوين الاحتياطي المطالب وحذف المادة ٢٧ مكررة ، وفاته عندئذ أن يبعد الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ إلى أصلها ، ترى اللجنة إلغاء للمادة ٢٧ كما هي بالمرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ .

ولقد خشيت اللجنة أن يكون في التعديل الأول ما يؤدي إلى إهمال علم النفس التربوي ، وهو دراسة ضرورية جدا لأشخاص يمكنهم أن يكونوا مدرسين في المستقبل ، إلا أن فضيلة وكيل الجامع الأزهر أكد لنا أن علم النفس يراعى به أولا وبالذات الجانب التعليمي الذي سيحيى به في منهج الدراسة ودرجات الامتحان لاجازة التدريس من عناية خاصة .

وكان المسألة بعد كل هذا مجرد اختزال في الإسماء ولا مانع إذن من قبول هذا التعديل ما دامت موضوعات علم النفس التربوي محفوظة ودرجته في الامتحان ملحوظة .

وأما الأخلاق فكل الرغى من اتصالها بالفلسفة يمكننا أن ندرسها دراسة مستقلة ، والأبحاث الإنسانية جميعها ذات صلات لا تنكز ، وهي مع ذلك تتمتع بقسط من الاستقلال . ولا يصح أن يحرم مدرس وصرم أثناء تكوينه من بعض الأبحاث الأخلاقية .

وهل هذا ترى اللجنة أن تمثل المادة ٩٥ فيما يتعلق بعلم النفس وأن تبقى كما هي فيما يتعلق بالأخلاق .

(د) تنص المادة ٩٩ على أن "مدة الدراسة للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ لا تقل عن ست سنوات ولا تزيد على ثمان" . والمشكلة هنا على رغبة كليات اللغة العربية والشرعية إقصاء اللغة الدنيا إلى خمس والقصوى إلى سبع ، وتعديل المادة ٨٨ تبعا لذلك .

والجنة توافق تمام الموافقة على هذا الاقتراح . فإن خمس سنوات كافية بأن يخصص الطلاب فيها شامون من أبحاث ، ولا سيما وقد تتعلموا من قبل في الكليات والقسم الثانوي والابتدائي ثلاث عشرة سنة أو يزيد .

(هـ) تنص المادة ٧٣ و١٠٢ على أن يكون حفظ القرآن شرطاً أساسياً لاجتياز امتحان الشهادة الابتدائية والثانوية . وتقترح للمشيفة ، تحقيقاً لرغبة برلمانية سابقة ، تعميم هذا في جميع الشهادات النهائية ، وتعديل المادتين السابقتين بإدخال حفظ القرآن في مواد الاختبار الشفوي على أن تكون النهاية الكبرى ٢٠ والصغرى ١٠ . وعلى أن يكون تنفيذ ذلك ابتداء من امتحانات ٣٨ - ٣٩ حتى يتاح للطلبة الوقت الكافي لاستذكار القرآن الكريم .

وقد رأى مجلس النواب دفع النهاية الكبرى إلى ٣٠ والصغرى

إلى ١٥

ثانياً - ومن الناحية التعليمية التقنية لاحظت مشيخة الأزهر إنشاء تطبيقها للنظم الجديدة بعض نواحي نقص ، فأرادت أن تلتاها واقترحت حذف أو تعديل بعض مواد المرسوم بقانون الآف الذكر . وتلخص هذه القطع فيما يأتي :

(١) تنص المادة ٩٠ من المرسوم بقانون على أن التخصص في علوم القرآن الكريم والحديث للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ مقصور على حملة الشهادة العالمية من كلية أصول الدين .

وبما أن طلبة كلية الشريعة يدرسون هذه العلوم أيضا ، ويرغب بعضهم في أن يخصص فيها ، فإن المشيخة ترى أن يفتح لهم هذا الباب بدل أن تشاء لهم شعبة خاصة للتخصص في فقيهم .

والجنة توافق على هذا الاقتراح كما وافق عليه مجلس النواب من قبل ، ونقو ما أضيف إلى المادة السابقة ونصه :

"ويشترط لقبول الطالب في هذا القسم للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة العالمية في أصول الدين أو في الشريعة ."

(ب) تنص المادة ٩٣ على أن يدرس في كلية اللغة العربية مادة المطالعة . وتقترح المشيخة أن تستبدل هذه المادة مادة أخرى هي : "قراءة نصوص عربية" ، لأنها في رأيها ، أكثر تناسبا مع دراسة الكلية وأعوون على تدريب الطلبة وتعويدهم لإجابة التلق في إحصان عاريج المعروف وصرامة قواعد اللغة العربية وما يحتاجه من انعطابة والإلقاء من صرامة الفصل والوصل وغير ذلك ... "

وتلاحظ اللجنة أن هذا التعديل ينصب على بعض الشكل وأن المسألة مجرد إحلال اسم محل اسم آخر لا يمس ما قسمه المشيخة "قراءة نصوص عربية" هو في الوقت نفسه "مطالعة" ولعل في هذا العنوان الأخير ما يتفق والأفراض التي أشارت إليها المشيخة في مذكرتها أكثر من العنوان الجديد . إنك لا ترى اللجنة مطلقا ضرورة تعديل المادة ٩٣ .

(ج) جاء في المادة ٩٥ أن طلبة كلية اللغة العربية بقسم إجازة التدريس يدرسون فيما يدرسونهم علم النفس العام - وعلم النفس التعليمي - وعلم الأخلاق ، وتقترح المشيخة : (١) أن تضم مادة علم النفس التعليمي إلى مادة علم النفس العام حتى يكونا مادة واحدة ذات درجة واحدة كما كان الحال في خطط الدراسة سنة ١٩٣٤ ، (٢) أن تحذف مادة الأخلاق لأن دراستها دراسة كاملة تتطلب للمسا بالفلسفة لأن يتوفر لدى طلبة كلية اللغة العربية .

(٢) أن يقدم رسالة في موضوع ذي صلة بمادة من مواد القسم الذي تخصص فيه وأن يحضرها لجنة وأن يجمع في مناقشة علنية .

ثم حددت المواد من ٨٦ إلى ٩٢ شروط هذا الامتحان وما ينبغي ملاحظته في تقديم الرسالة ومناقشتها . ويتبين هنا بوجه خاص المواد ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ التي لا تتيح للطلاب دخول الامتحان إلا بعد مضي مدة معينة ولا تسمح له بالإعادة إلا مرتين وتحترم عليه التقدم للامتحان من الخارج كما تحيد تقديم الرسالة بزيين وصراحت محدودة .

وترى المشيخة أن الطالب متى جاز الامتحان السابق فله أن يقدم ما شاء من الرسائل وأن يناقش فيها قبل منها حتى يحصل على الشهادة المطلوبة، على أن يقدم الرسالة اللاحقة لا بد أن يكون بعد مضي سنة من تاريخ رفض الرسالة السابقة أو من تاريخ عدم النجاح في مناقشتها .

وعلى ذلك تقترح تعديل السادتين ٨٩ و ٩٠ وحذف المادة ٩١

ولكن مجلس التواب لا يجرى المشيخة في هذا التيسير ، ويرى أن يسع للطلاب بالتقدم برسائله ثلاث مرات فقط في مدى خمس سنين من تاريخ النجاح على ألا تقبل منه رسالة جديدة إلا بعد مضي سنة من رفض الرسالة القديمة أو عدم النجاح في مناقشتها .

ويعدل بناء على هذا المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ وحذف واحدة منها .

والجنة أميل إلى أن تخفف صدها أكثر من هذا إزاء طالب قضى في الدراسة والبحث عشرين سنة أو يزيد ، فلا تسد الطريق أمامه في المرحلة الأخيرة من مراحل حياته المدرسية . وتفضل أنت بإحاطة به بالتقدم إلى الامتحان من الخارج متى شاء ، وأن يقدم رسائله كلها أراد . ولكنها لاحظت أننا أمام نظام لم يطبق بعد تمام التطبيق ولا يزال في دور التكوين ، ومن الحكمة أن نختار امتحانات شهادة السالفة بدوئة امتداد ك يكون في التجربة خيرها ومرشد . وعلى هذا تطلب اللجنة تعديل مجلس التواب تاركة للمستقبل القريب الفصل في هذه الأمور .

وتتشرف اللجنة برفع تقريرها إلى هيئة المجلس الموقرة راجية أن توافق على مشروع القانون بالصيغة التي أعرفها مجلس التواب وهي المراقبة لهذا التقرير

رئيس اللجنة

صليمان السيد صليان

وتوافق اللجنة على هذا الرأي وترى تعديل الجداول الملحقة بالقانون من رقم ٤ لفاية رقم ٩ المشار إليها المادة ٧٣ بما يلائم ذلك .

(و) جاء في المادة ٧٤ أن امتحان شهادة الدراسة العالية يشمل على امتحان تعيين في مادتين يختارهما المجلس الأعلى من بين مواد الاختيار الشفوي المبينة في الجداول رقم ٥ و ٦ من جداول الامتحان المشار إليها في المادة ٧٣ . وتقضى المادة ٧٧ بأن الراسمين في امتحان التعيين المشار إليه في المادة ٧٤ المذكورة ليس لهم حق الدخول في امتحان الدور الثاني .

وتلاحظ المشيخة أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ يسر على الطلاب أمر امتحان الدور الثاني ، فمن الرحمة أن يباح للسائقين في التعيين دخول هذا الامتحان كما أبيع لغيرهم ، وتقترح لهذا حذف المادة ٧٧ بأسرها . وقد أقرها مجلس التواب على ذلك .

بيد أن اللجنة حين نظرت هذه القطعة خعت فيها مذهبين مختلفين . فرأى فريق أن امتحان التعيين يراد به أولاً وبالذات الحكم على تكوين الطالب العام . فالتخصص الذي لا يجرى على كفاية في مناقشة شفوية أعطيت له فرصة لإعدادها لا يمكن أن يستفيد من شهرين أو ثلاثة أثناء الإجازة فباين دور الامتحان وإذن يجب أن تبقى المادة ٧٧ كما هي . ويرى الفريق الآخر أن الامتحان الشفوي كالتحري حرضة لطروفي وطوارفي قد تحول دون التوفيق لمن الانصاف أن يسمح للراسمين في التعيين ، بدخول الدور الثاني كما يسمح لغيرهم وعلى هذا تحذف المادة ٧٧ ، وهذا الرأي أقرته اللجنة بالأغلبية .

(ز) تقرر المادة ٨١ طالب إجازة للتدريس بتقديم رسالة في موضوع في صلة بملواد المقررة لدراسه يحوزه على اختياره مجلس الكلية .

وترى المشيخة أن دراسة أقسام الإجازات التي تحدد لها ستان بعد مرحلة التكميل العالي لا يقصد منها إلا تزويد الطالب والمساهمة بدراسات تتصل بمهته في المستقبل دون أن ترى إلى التخصص المبلى . لذلك ترى إعفاهم منها ، وتقترح تبعا لهذا حذف المادة ٨١ ومادة الرسالة من الجداول رقم ٧ و ٨ و ٩

والجنة موافقة على هذا الحذف .

(ح) اشترطت المادة ٨٥ الحصول على شهادة العالمية من درجة امتداد :

(١) أن يجمع الطالب في امتحان يبين قوة تفكيره ويبلغ تحصيله في القسم الذي تخصص فيه .

جدول رقم ٤
(مشار إليه في المادة ٧٣)

كلية الشريعة

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى	المواد
			(١) الامتحان التحريري
٥٠٪	٢٠	٤٠	١ - التفسير
٥٠٪	٢٠	٤٠	٢ - الحديث متنا ورجالاً ومصطلحاً
٥٠٪	٢٠	٤٠	٣ - أصول الفقه
٥٠٪	٢٠	٤٠	٤ - الفقه مع حكمة التشريع ومقارنة المذاهب في المسائل الكلية
٥٠٪	٢٠	٤٠	٥ - تاريخ التشريع الإسلامي
٦٠٪	١٢٠	٢٠٠	المجموع
٤٠٪	٨	٢٠	٦ - المنطق
٤٠٪	٨	٢٠	٧ - الفلسفة
			(٢) الاختبار الشفوي
٥٠٪	١٥	٣٠	١ - حفظ القرآن الكريم
٥٠٪	١٠	٢٠	٢ - الفقه
٥٠٪	١٠	٢٠	٣ - التفسير
٥٠٪	١٠	٢٠	٤ - الحديث
٥٠٪	١٠	٢٠	٥ - أصول الفقه
٤٠٪	٨	٢٠	٦ - اللغة الأجنبية

جدول رقم ٥
(مشار إليه في المادة ٧٣)

كلية أصول الدين

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى	المواد
			(١) الامتحان التحريري
٥٠٪	٢٠	٤٠	١ - التوحيد
٥٠٪	٢٠	٤٠	٢ - التفسير
٥٠٪	٢٠	٤٠	٣ - الحديث متنا ورجالاً ومصطلحاً
٥٠٪	٢٠	٤٠	٤ - المنطق وآداب البحث
٥٠٪	٢٠	٤٠	٥ - الأخلاق
٥٠٪	٢٠	٤٠	٦ - الفلسفة
٥٠٪	٢٠	٤٠	٧ - الأصول
٥٠٪	٢٠	٤٠	٨ - التاريخ الإسلامي
٦٠٪	١٩٢	٣٢٠	المجموع
٤٠٪	٨	٢٠	٩ - علم النفس
٤٠٪	٨	٢٠	١٠ - اللغة الأجنبية
			(٢) الاختبار الشفوي
٥٠٪	١٥	٣٠	١ - حفظ القرآن الكريم
٥٠٪	١٠	٢٠	٢ - التوحيد
٥٠٪	١٠	٢٠	٣ - التفسير
٥٠٪	١٠	٢٠	٤ - الحديث
٥٠٪	١٠	٢٠	٥ - الفلسفة
٤٠٪	٨	٢٠	٦ - اللغة الأجنبية

جدول رقم ٧
(مشار إليه في المادة ٧٣)

قسم إجازة القضاء الشرعى

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للتباح	النهاية الكبرى	المواد
			(١) الامتحان التحريرى
٦٠٪	٣٠	٥٠	١- قوانين ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ومجلس البلاط ...
٦٠٪	٣٠	٥٠	٢- التوثيقات الشرعية ...
٦٠٪	٣٠	٥٠	٣- إجراءات وتعميمات قضائية ودراسة القضايا ذات المبادئ ...
٦٠٪	٣٠	٥٠	٤- السياسة الشرعية ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٥- القانون الدولى الخاص ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٦- تاريخ القضاء والقضاة في الإسلام ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٧- النظام الدستورى للدولة ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٨- محاضرات في مبادئ الاقتصاد ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٩- محاضرات طبية ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	١٠- محاضرات فلكية ...
			(٢) الاختبار الشفوى
٥٠٪	١٥	٣٠	١- حفظ القرآن الكريم ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٢- قوانين ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ومجلس البلاط ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٣- إجراءات وتعميمات قضائية ودراسة القضايا ذات المبادئ ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٤- السياسة الشرعية ...

جدول رقم ٦
(مشار إليه في المادة ٧٣)

كلية اللغة العربية

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للتباح	النهاية الكبرى	المواد
			(١) الامتحان التحريرى
٥٠٪	٢٠	٤٠	١- النحو ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٢- الصرف ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٣- الوضع ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٤- فقه اللغة ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٥- الأصول ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٦- الإنشاء ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٧- علوم البلاغة ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٨- الآداب العربية وتاريخها ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٩- العروض والقافية ...
٦٠٪	٢١٦	٣٦٠	المجموع ...
٤٠٪	٨	٢٠	١٠- التفسير ...
٤٠٪	٨	٢٠	١١- الحديث ...
٤٠٪	٨	٢٠	١٢- المنطق ...
٤٠٪	٨	٢٠	١٣- الفلسفة ...
			(٢) الاختبار الشفوى
٥٠٪	١٥	٣٠	١- حفظ القرآن الكريم ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٢- النحو ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٣- الصرف ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٤- الآداب العربية وتاريخها ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٥- علوم البلاغة ...
٥٠٪	١٥	٣٠	٦- المطالعة ...

جدول رقم ٨

(مشار إليه في المادة ٧٣)

قسم إجازة الدعوة والإرشاد

نوع الامتحان	النسبة المئوية	النهاية الصغرى للتباج	النهاية الكبرى	المواد
(١) الامتحان التحريري والعمل				
تحريري	٦٠٪	٣٠	٥٠	١ - القرآن الكريم وعلومه
د	٦٠٪	٣٠	٥٠	٢ - الحديث الشريف وعلومه
د	٦٠٪	٣٠	٥٠	٣ - الدعوة إلى سبيل الله ووصاها
د	٦٠٪	٣٠	٥٠	٤ - الخطابة والمناظرة
عمل	٦٠٪	٢٤	٤٠	٥ - المال والعمل والمذاهب الفقهية وتوارثها
تحريري	٥٠٪	٢٠	٤٠	٦ - البدع والمعادن
د	٥٠٪	٢٠	٤٠	٧ - اللغة الأجنبية التي درست في الكلية
د	٥٠٪	٢٠	٤٠	٨ - اللغة الشريفة
(٢) الاختبار الشفوي				
	٥٠٪	١٥	٣٠	١ - حفظ القرآن الكريم
	٥٠٪	١٠	٢٠	٢ - القرآن الكريم وعلومه
	٥٠٪	١٠	٢٠	٣ - الحديث الشريف وعلومه
	٥٠٪	١٠	٢٠	٤ - المال والعمل والمذاهب الفقهية وتوارثها
	٥٠٪	١٠	٢٠	٥ - اللغة الأجنبية التي درست في الكلية
	٥٠٪	١٠	٢٠	٦ - اللغة الشريفة

جدول رقم ٩

(مشار إليه في المادة ٧٣)

قسم إجازة التدريس

نوع الامتحان	النسبة المئوية	النهاية الصغرى للتباج	النهاية الكبرى	المواد
(١) الامتحان التحريري والعمل				
تحريري	٦٠٪	٣٠	٥٠	١ - علم النفس العام
د	٦٠٪	٣٠	٥٠	٢ - د الفطري
د	٦٠٪	٣٠	٥٠	٣ - أصول التربية والطرق العامة والتنظيم للمدرسي
د	٦٠٪	٣٠	٥٠	٤ - تاريخ التربية
عمل	٦٠٪	٣٠	٥٠	٥ - التربية العملية
تحريري	٥٠٪	٢٠	٤٠	٦ - طرق التدريس الخاصة
د	٥٠٪	٢٠	٤٠	٧ - تدوير الصحة المدرسي
د	٥٠٪	٢٠	٤٠	٨ - الأخلاق
د	٥٠٪	٢٠	٤٠	٩ - الرسم
د	٥٠٪	٢٠	٤٠	١٠ - تجويد الخط
عمل	٥٠٪	٢٠	٤٠	١١ - التربية البدنية
(٢) الاختبار الشفوي				
	٥٠٪	١٥	٣٠	١ - حفظ القرآن الكريم
	٥٠٪	١٠	٢٠	٢ - علم النفس العام
	٥٠٪	١٠	٢٠	٣ - د الفطري
	٥٠٪	١١	٢٠	٤ - أصول التربية والطرق العامة والتنظيم للمدرسي

(المادة الثانية)

حل رئيس مجلس الوزراء ووزراء المالية والخفائية والأوقاف والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وبموجب مقررته في الجريدة الرسمية ملحقاً الاختبار الشفوي في حفظ القرآن الكريم المذكور في الجدول من رقم ٤ لائحة فيكون تنفيذه ابتداء من امتحانات سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ الدراسية .

أمر بأن يعم هذا القانون بحكم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من نفاذ الدولة .

مقارنة

بين المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ومشروع القانون المقدم من الحكومة والتعديل الذى اقتره مجلس النواب
واقضت عليه لجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ

مشروع القانون	تعديل مجلس النواب الذى واقضت عليه اللجنة
نحن فاروق الأول ملك مصر بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ؛ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى المجلس المذكور ؛ رسمنا بما هو آت : مشروع القانون الأتى يقدم باسمنا إلى البرلمان :	نحن فاروق الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : (المادة الأولى) تخفف المواد ٧٧ و ٨١ و ٩١ وتحتل المواد ٦٠ و ٦٥ و ٦٩ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و الجداول رقم ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ المشار إليها فى المادة ٧٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر على الوجه الآتى :
(المادة الأولى) تخفف المواد ٧٧ و ٨١ و ٩١ وتحتل المواد ٣٧ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٩ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و الجداول رقم ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ المشار إليها فى المادة ٧٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر على الوجه الآتى :	(المادة الأولى) تخفف المواد ٧٧ و ٨١ و ٩١ وتحتل المواد ٦٠ و ٦٥ و ٦٩ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و الجداول رقم ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ المشار إليها فى المادة ٧٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر على الوجه الآتى :

أصل المادة فى المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦	مشروع القانون المقدم من الحكومة	تعديل مجلس النواب الذى واقضت عليه اللجنة
مادة ٢٧ تتكون ميزانية إيرادات الجامع الأزهر بما يأتى : (١) ربح الأوقاف المحبسة للعلماء أو الطلبة أولاً لأزهر والمعاهد الدينية أو الأقسام العامة . (٢) خصصت الجامع الأزهر فى وفادى المسالية والأوقاف .	مادة ٢٧ تتكون ميزانية إيرادات الجامع الأزهر بما يأتى : (١) ربح الأوقاف المحبسة للعلماء أو الطلبة أولاً لأزهر والمعاهد الدينية أو الأقسام العامة . (٢) خصصت الجامع الأزهر فى وفادى المسالية والأوقاف .	إعطتها إلى أصلها كما كانت بالمرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦

أصل المادة في المرسوم بقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٦

- ٣ - ما هو مقترح للجامع الأزهر بالزئامة .
- ٤ - وفر الميزانية السابقة .
- ٥ - ما يستقطع من المساهمات للعاش .
- ٦ - بدل الدفعة المستقطع من المساهمات والمرتبات والمصروفات الأخرى .
- ٧ - الإيرادات المتنوعة من الهبات والوصايا وغيرها .

مادة ٦٠

يشترط لقبول الطالب في قسم التخصص للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في التوحيد والفلسفة أو في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف أو في التاريخ الإسلامي أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة العالمية في أصول الدين .

مادة ٦٣

المواد التي تدرس في الكلية للحصول على شهادة الدراسة العالمية في اللغة العربية هي الآتية :

التحوي . الصرف . الوضع . فقه اللغة . الأصول . الإنشاء . علوم البلاغة (البيان والمعاني والبدع) . الآداب العربية وتاريخها . العروض والقافية . التفسير . الحديث . المنطق . الفلسفة . المطالعة . لغة أجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية) وتدريس بصفة اختيارية .

مشروع القانون المقدم
من الحكومة

- ٣ - ما هو مقترح للجامع الأزهر بالزئامة .
- ٤ - ما يستقطع من المساهمات للعاش .
- ٥ - بدل النسخة المستقطع من المساهمات والمرتبات والمصروفات الأخرى .
- ٦ - الإيرادات المتنوعة من الهبات والوصايا وغيرها .

مادة ٦٠

يشترط لقبول الطالب في قسم التخصص للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في التوحيد والفلسفة أو في التاريخ الإسلامي أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة العالمية في أصول الدين .

ويشترط لقبول الطالب في هذا القسم للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة العالمية في أصول الدين أو في الشريعة .

مادة ٦٣

المواد التي تدرس في الكلية للحصول على شهادة الدراسة العالمية في اللغة العربية هي :

التحوي . الصرف . الوضع . فقه اللغة . الأصول . الإنشاء . علوم البلاغة (البيان والمعاني والبدع) . الآداب العربية وتاريخها . العروض والقافية . التفسير . الحديث . المنطق . الفلسفة . قراءة نصوص عربية . لغة أجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية) وتدريس بصفة اختيارية .

تعديل مجلس النواب
الذي وافقت عليه اللجنة

كما هي في المشروع .

إعادتها إلى أصلها كما كانت في المرسوم بقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٦

تعديل مجلس النواب الذي وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون المقدم من الحكومة	أصل المادة في المرسوم بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٦
<p>مادة ٦٥</p> <p>المواد التي تدرس في الكلية بقسم إجازة التدريس هي الآتية :</p> <p>علم النفس . أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسي . تاريخ التربية . التربية العملية . طرق التدريس الخاصة . الأخلاق . تدبير الصحة المدرسي . الرسم . تجويد الخط . التربية البدنية . لغة أجنبية اختيارية وهي التي درست في الكلية .</p>	<p>مادة ٦٥</p> <p>للمواد التي يحرس في الكلية بقسم إجازة التدريس هي الآتية :</p> <p>علم النفس . أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسي . تاريخ التربية . التربية العملية . طرق التدريس الخاصة . تدبير الصحة المدرسي . الرسم . تجويد الخط . التربية البدنية . لغة أجنبية اختيارية وهي التي درست في الكلية .</p>	<p>مادة ٦٥</p> <p>المواد التي تدرس في الكلية بقسم إجازة التدريس هي الآتية :</p> <p>علم النفس العام . علم النفس التعليمي . أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسي . تاريخ التربية . التربية العملية . طرق التدريس الخاصة . الأخلاق . تدبير الصحة المدرسي . الرسم . تجويد الخط . التربية البدنية . لغة أجنبية اختيارية وهي التي درست في الكلية .</p>
<p>كما هي في المشروع .</p>	<p>مادة ٦٩</p> <p>مدة الدراسة للحصول على شهادة الدراسة العالية أربع سنوات وللحصول على شهادة العالمية مع الإجازة ستان .</p> <p>ومدة الدراسة للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات .</p>	<p>مادة ٦٩</p> <p>مدة الدراسة للحصول على شهادة الدراسة السالبة أربع سنوات وللحصول على شهادة السالبة مع الإجازة ستان .</p> <p>ومدة الدراسة للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ لا تقل عن ست سنوات ولا تزيد على ثمان سنوات .</p>
<p>حذفت .</p>	<p>حذفت .</p>	<p>مادة ٧٧</p> <p>الرايون في امتحان التحيين المشار إليه في المادة ٧٦ ليس لهم حق الدخول في امتحان المورد الثاني .</p>
<p>حذفت .</p>	<p>حذفت .</p>	<p>مادة ٨١</p> <p>يجب على طالب الإجازة أن يقدم رسالة في موضوع ذي صلة بالمواد المقررة لدراسته يقره على اختياره مجلس الكلية .</p>
<p>كما هي في المشروع مضافا إلى آخرها العبارة الآتية : " في مدى ثلاث سنوات من تاريخ شطب اسمه " .</p>	<p>مادة ٨٨</p> <p>لا يجوز للطالب التقدم لامتحان قبل مضي أربع سنوات من تاريخ انتسابه وإنما لم يتقدم لامتحان إلى نهاية السنة السابعة أو تقدم مرتين ولم ينجح شطب اسمه ويجوز له التقدم لامتحان مرهين بعد ذلك من التاريخ .</p>	<p>مادة ٨٨</p> <p>لا يجوز للطالب التقدم لامتحان قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انتسابه وإنما لم يتقدم لامتحان إلى نهاية السنة الثامنة أو تقدم مرتين ولم ينجح شطب اسمه ولا يجوز له التقدم لامتحان بعد ذلك .</p>

أصل المادة في المرسوم بقانون
رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٦

مادة ٨٩

من نجح في الامتحان يقبل منه تقديم الرسالة
مريضين في مدى ستين من تاريخ النجاح ، سواء
أكان تقديم الرسالة في مدة الدراسة المقررة للقسم
أم بعدها ، على ألا يقبل تقديم الرسالة الأولى إلا
بعد سنة من تاريخ النجاح في الامتحان ولا الرسالة
التالية إلا بعد سنة من تاريخ رفض الرسالة
الأولى .

مادة ٩٠

يجوز لمن رفضت رسالته الأولى أن يقدمها
مرة أخرى مهذبة أو يقدم رسالة أخرى ، أما إذا
لم ينجح في مناقشة الرسالة الأولى فيجب عليه أن
يقدم رسالة أخرى .

مادة ٩١

إذا لم تقبل الرسالة الثانية أو لم ينجح الطالب
في مناقشتها فلا تقبل منه رسالة بعد ذلك .

مشروع القانون المقدم من الحكومة

مادة ٨٩

من نجح في الامتحان يقبل منه تقديم الرسالة
بعد سنة من تاريخ النجاح ، سواء أكان تقديم
الرسالة في مدة الدراسة المقررة للقسم أم بعدها .

مادة ٩٠

يجوز لمن رفضت رسالته أو لم ينجح في مناقشتها
أن يقدم رسالة أخرى بعد سنة من تاريخ الرفض
أو عدم النجاح في المناقشة .

حذفت :

مادة ٨٩

من نجح في الامتحان يقبل منه تقديم الرسالة
ثلاث مرات في مدى خمس سنوات من تاريخ
النجاح ، سواء أكان تقديم الرسالة في مدة
الدراسة المقررة للقسم أم بعدها ، على ألا يقبل
تقديم الرسالة الأولى إلا بعد سنة على الأقل من
تاريخ النجاح في الامتحان ولا الرسالة الثانية
أو الثالثة إلا بعد سنة على الأقل من تاريخ رفض
الرسالة السابقة عليها .

مادة ٩٠

مع ملاحظة المواعيد المذكورة بالمادة السابقة
يجوز لمن رفضت رسالته أن يقدمها مرة أخرى
مهذبة أو يقدم رسالة غيرها .
أما إذا لم ينجح في مناقشتها فيجب عليه أن
يقدم رسالة أخرى بعد سنة على الأقل من تاريخ
عدم النجاح في المناقشة .

مادة ٩١

إذا لم تقبل الرسالة الثالثة أو لم ينجح الطالب
في مناقشتها فلا تقبل منه رسالة بعد ذلك .

تعديل مجلس النواب الذي وافقت عليه اللجنة

الجامع الأزهر

مذكرة

بشأن حذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦

صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ويجرى العمل عليه ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وقد عينا منذ أصبح القانون واجب التنفيذ بتصرف ما قد يكون فيه من غرض أو نقص وطلبنا إلى شيخ المعاهد والكليات أن يلاحظوا بدقة عند تنفيذ القانون ما قد يتبين لهم من نقص فيه أو إجمال ، وطلبنا إليهم أن يدلوا بأرائهم وما يحق لهم من مقترحات .

ومن جهة أخرى قد تبين ما كان يبيده البرلمان من الرغبات في أدواره الماضية لمناسبة نظره ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية فاجتمع لدينا من هذا وذلك ما حملنا على أن نطلب من المجلس الأعلى للأزهر حذف وتعديل بعض مواد هذا القانون ، وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً — لاحظت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس الشيوخ عند النظر في مشروع ميزانية الجامع الأزهر لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية أنه لا يوجد مال احتياطي في مشروع هذه الميزانية يلجأ إليه وقت الضرورة ووجدت أن المتوفر في ميزانية عام يضاف إلى ميزانية السنة التالية، واعتبرت أن السبب في ذلك يرجع إلى أن المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ تنص بأن من ضمن ما تتكون منه ميزانية الأزهر وفر السنة الماضية ، وأبليت اللجنة رغبتي في تعديل هذه المادة بما يمكن الأزهر من إنشاء احتياطي يتكون من وفر الميزانية في كل سنة .

وبناء على هذه الرغبة رأينا أن نقول المادة ٢٧ المشار إليها بحذف الفقرة الرابعة منها وهي التي تنص على جعل وفر الميزانية السابقة من إيرادات الميزانية التالية وأن تزداد مادة مكررة برقم ٢٧ تنص فيها على تكوين احتياطي لجامع الأزهر من زيادة إيراداته على مصروفاته في كل سنة . على أن يكون الصرف منه بقرار من المجلس الأعلى للأزهر بعد موافقة وزارة المالية وذلك للاعتناء به وقت الحاجة (١) .

ثانياً — اقترحت كلية الشريعة أن يباح للمصلين على الشهادة العالية منها الالتحاق بقسم التخصص للمعوق بكلية أصول الدين للحصول على شهادة عالية من درجة أستاذ في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف بدلاً من إنشاء شعبة خاصة لها من المصنفين في كلية الشريعة .

وقد رأينا قبول هذا الاقتراح لإصلاح مجال التخصص أمام طلبة كلية الشريعة التي ليس فيها إلا شعبة واحدة للتخصص في الفقه والأصول . وبناء على ذلك رتب تعديل المادة ٦٠ بما يجعلها وإثنية بهذا الغرض .

ثالثاً — نصت المادة ٧٣ من هذا المرسوم بأن على المواد التي يجب أن تدرس في كلية اللغة العربية وجعلت منها المطالعة ، ونظراً إلى أن المطالعة قد لا تتناسب مع دراسة الكلية فقد رتب أن يكون بدل المطالعة قراءة نصوص عربية يقصد منها تدوير الطلبة وتوهمهم بإعادة النطق وإحسان خراج الحروف ومراعاة قواعد اللغة العربية وما يحتاجه فن الخطابة والإلقاء من مرعاة الفصيح والوصل وغير ذلك .

وبناء على هذا رتب تعديل المادة ٦٣ والجدول رقم ٦ بحذف كلمة المطالعة منها والاستعاضة عنها بعبارة قراءة نصوص عربية .

رابعاً — جاء في المادة ٦٥ من هذا القانون ضمن المواد التي تدرس في كلية اللغة العربية بقسم إجازة التدريس علم النفس العام وعلم النفس التطبيقي والأخلاق .

وقد اقترحت هذه الكلية بناء على طلب مديري علم النفس أن تضاف مادة علم النفس التطبيقي إلى مادة علم النفس العام حتى يكونا مادة واحدة يكون لها درجة واحدة كما كان الحال في خطط الدراسة المستمدة بالمرسوم الصادر في ٩ من شهر سنة ١٩٣٤ إذ لا داعي إلى فصلهما وجعل كل منهما بدرجة على حدة .

كما اقترحت حذف مادة الأخلاق لأن دراسة المقدار المقرر منها قليلة الفائدة ، وقد رتب الموافقة على هذا خصوصاً أن دراسة الأخلاق بال طريقة العلمية تدخل في الفلسفة وهي من المواد التي تدرس في الكلية ويمكن جعل منهاج الفلسفة شاملاً لما يحتاج إليه من نظريات الأخلاق ، وبناء على ذلك رتب تعديل المادة ٦٥ والجدول رقم ٦ بحذف مادة الأخلاق منها .

خامساً — تنص المادة ٦٩ على أن مدة الدراسة للحصول على شهادة عالية من درجة أستاذ لا تقل عن ست سنوات ولا تزيد على ثمانية سنوات .

وقد رأيت كل من كتيبي الشريعة واللغة العربية أن هذه المدة طويلة ويجب أن تنحصر إلى خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات .

وقد رتب أن هذا الاقتراح في محله فرتب أن تعدل بموجبه المادة ٦٩ وأن تعدل كذلك المادة ٨٨ بما يجعلها متفقة مع هذا الاقتراح .

سادساً — عند النظر في مشروع ميزانية الجامع الأزهر لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية أبدى البرلمان رغبته في أن يكون حفظ القرآن الكريم شرطاً لاجتياز امتحان جميع الشهادات النهائية دون أن يكون ذلك خاصاً بالمتقدمين الابتدائية والثانوية كما تنص بذلك المادة ١٠٢ والمادة ٧٣ ، وتنفيذ هذه الرغبة يستدعي تعديل الجدول الملحق بالقانون من رقم ٩ لفصل رقم ٩ وهي المشار إليها في المادة ٧٣ وذلك بإدخال مادة حفظ القرآن الكريم في مواد الاختبار الشفوي في تلك الجدول على أن تكون النهاية الكبرى له ٢٠ والعصرى ١٥ وعلى أن يكون تنفيذ ذلك ابتداء من امتحانات سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ حتى يتاح للطلبة الوقت الكافي لاستذكار القرآن الكريم .

(١) ذاتي علي الزهدا في ٢ مايو سنة ١٩٣٨ على تكوين الاحتياطي المطلوب بنصف المادة ٢٧ مكررة من مشروع القانون .

الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بعد سنة من تاريخ رفض الرسالة السابقة أو من تاريخ عدم التباح في مناقشتها .

وعلى هذا الأساس رأى تعديل المادتين ٨٩ و ٩٠ وحذف المادة ٩١ وقدموا المجلس الأعلى للأزهر في جلسته المتعقبة يوم الأربعاء ٨ ذي الحجة سنة ١٣٥٦ (٩ فبراير سنة ١٩٣٨) على كل ما تقدم وعلى مشروع مرسوم بمشروع قانون كالصورة المرافقة بحذف المواد ٧٧ و ٨١ و ٩١ وزيادة مادة مكررة برقم ٢٧ وتعديل المواد ٢٧ و ٢٥ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ وتعديل الجداول رقم ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من الجداول الملحقه بهذا القانون ما

شيخ الجامع الأزهر
محمد مصطفى

وزارة المالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

الموضوع — التعديلات المقعدة في قانون الأزهر

فيا يحسن بتكوين احتياطي

حضرة صاحب المقام الرفيع ورئيس مجلس الوزراء

أتشرف بإبلاغ مقامكم الرفيع أنه بإطلاع وزارة المالية على مشروع المرسوم الملكي بتعديل قانون الأزهر والمذكرة المرافقة له استعصى نظرها ما جاء فيها عن حذف الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ في القانون المذكور وهي التي تنص على جعل وفر الميزانية السابقة من إيرادات الميزانية التالية وزيادة مادة مكررة برقم ٢٧ ينص فيها على تكوين احتياطي للجامع الأزهر من زيادة إيراده على مصروفاته في كل سنة ويكون الصرف منه بقرار من المجلس الأعلى للأزهر بعد موافقة وزارة المالية وذلك للاستفاد به وقت الحاجة .

وهي ترين ملاحظة أن إيرادات ميزانية الجامع الأزهر تتكون حسب النظام المتبع الآن من إمانة وزارة المالية وقد بلغت في السنة الجارية ٣٣٣,٠٠٠ م. ووفر الميزانية السابقة وقد بلغ ٣٠٠,٠٠٠ م. هذا عدا إمانة وزارة الأوقاف ودفع الأوقاف وإمليات وبعض إيرادات أخرى ضئيلة . فتخصيص وفر الميزانية بتكوين احتياطي سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إمانة الحكومة بقيمة هذا الفرق وهذا ما يزيد مصاعب موازنة الميزانية السامة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى اتخاذ كل وسيلة مستطاعة لتسهيل هذه الموازنة .

يضاف إلى ذلك اعتبار أساس آخر هو أن تكوين الاحتياطي لبعض الميزانيات إنما يسوغ في المصالح ذات الإيراد كالسكك الحديدية للإنفاق منها على الأعمال التي لها صبرة رأس المال أو لصد العجز في السنين الجفاف على اعتبار أن مثل هذه الميزانيات مستقلة من الوجهة المالية فضلا عن الوحده الإدروية أنها لا تعتمد على إمانة من الميزانية السامة . أما المصالح ذات الميزانية المسجلة لأسباب إدارية بحتة والتي تعتمد في موازنة ميزانيتها على

وقد رى الموافقة على هذا المقترح على أن يضاف إليه أن يلاحظ في امتحان القرآن صحة القراءة ونحوها وانطباقها على الوجه الشرعي وأما ينص على ذلك في لائحة الامتحان .

سابعاً — تنص المادة ٧٤ على أن يشمل امتحان شهادة الدراسة العالية امتحان معين في مادتين يختارهما المجلس الأعلى من بين مواد الاختبار الشفوي المبنية في الجداول رقم ٤ و ٥ و ٦ من جداول الامتحان المشار إليها في المادة ٧٣ ، وتحذف المادة ٧٧ بأن الراسبين في امتحان التمييز المشار إليه في المادة ٧٤ المذكورة ليس لهم حق الدخول في امتحان الدور الثاني .

وبما أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ عدل في شروط الدخول في امتحان الدور الثاني بنوع من التسهيل فمن الوجهة أن يكون الراسب في امتحان التمييز له حق الدخول في امتحان الدور الثاني كسائر الراسبين في المواد الأخرى ، وبناء على ذلك رأى حذف المادة ٧٧ التي حظرت على الراسب في التمييز دخول الدور الثاني .

ثامناً — تنص المادة ٨١ بأن طالب الإجازة يجب عليه أن يقدم رسالة في موضوع ذي صلة بالمواد المقررة لدراسته يقره على اختياره مجلس الكلية .

وبما أن دراسة أقسام الإجازات التي حدد لها ستان بعد مرحلة التعليم العالي لا يقصد منها إلا تزويد الطالب والمناهج بالعلوم والمسابل التي تهيئته على قيامه بأعمال مهنة التي سيزاولها بعد تخرجه وليست من مسائل العلوم التي سبق له دراستها في مرحلة التعليم العالي ، فلا يحسن إذن أن يكلف الطالب بتقديم رسالة فيها .

وبناء على ذلك رأى حذف المادة ٨١ ومادة الرسالة من الجداول رقم ٧ و ٨ و ٩

ثامناً — اشترطت المادة ٨٥ الحصول على شهادة عالية من درجة أستاذ أن ينجح الطالب في امتحان بين قوة تفكيره وبلغ تحصيله . وأن يقدم رسالة في موضوع ذي صلة بمادة من مواد القسم الذي تخصص فيه وأن تقرها لجنة وأن ينجح في مناقشة علنية فيها .

ثم حددت المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ لقبول الرسالة والمناقشة فيها حدودا تتعلق بزمان وعدد مرات تقديمها والمناقشة فيها بحيث إذا لم تقم في زمانها المعين أو لم تقبل الرسالة الثانية أو لم ينجح في مناقشتها فلا تقبل منه رسالة بعد ذلك .

وبما أن هذا الطالب لم ينجح في الامتحان الذي أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة ٨٥ إلا بعد أن قطع جميع مراحل التعليم وصرف في طلب العلم وقتا طويلا يتراوح بين ١٧ و ٢٦ سنة ولا شك أن نجاحه في هذا الامتحان دليل على أنه من الطلاب الذين لا ينبغي إهدار جهودهم بسبب عدم توفيقه في تدوين الرسالة أو المناقشة فيها .

لذلك رأى أن الطالب متى اجتاز الامتحان الذي أشارت إليه الفقرة الأولى المذكورة فلا حرج عليه بعد ذلك أن يقدم ما شاء من الرسائل وأن يناقش فيها بقيل منها حتى يحصل على الشهادة المطلوبة على أن يكون تقديم الرسالة

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المواصلات بأن مصلحة الطرق والكبارى تقوم بتنفيذ هذا الاقتراح بعد اعتماد ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

تقررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذ ماومده
حضرة مندوب الوزارة

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح

ناحية المعصرة التابعة لحوان تتمد عن محطة المعصرة خط حلوان بمسافة كيلومتر وبنيها طريق خصوصى يمر في وسط المزارع ولا يخفى أن هذا الطريق هو الوحيد بين البلدة التي يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف وكل أعمالهم بمصر وبين المحطة وهي تكاد تكون ضمن القاهرة .

لذلك أقتح توصيل المعصرة بالمحطة بطريق زراعى ورصفه بالكادام لأنه يوصل للطريق الموصل بين القاهرة وحلوان

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧

أحمد أبو الفضل
عضو الشيوخ من الناحية

ملحق رقم ٦٤

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل افندى
بمحل كوبرى على منقلاط السكة الحديدية عند ناحية
السرائيات أمام غزبة دلاور والعزب المجاورة

(التقرير حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب أبو الجدايل افندى)

أحال المجلس بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة هذا الاقتراح فنظرت
بجلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

إحالة الميزانية العامة فلا يصح بثنا أن يكون لها احتياطى خاص يتنذى
من فائض الميزانية العادية .

يزاد على هذا وذلك أنه من الناحية الدستورية يكون تكوين مثل هذا
الاحتياطى للتصرف فيه بالطريقة المقترحة إحتراجا للمصروفات التى تؤخذ منه
من سلطة البرلمان لأن المتبع الآن بنص الدستور هو أن كل مصروف غير
واردى في الميزانية ينبغى أن يفتح به اعتماد إضافى لتحقيقا للرقابة البرلمانية فلذا
يجب أخذ مثل هذه المصروفات من الاحتياطى - وإن يكن بموافقة
المالية - كان في ذلك تقويت لهذه الرقابة .

وتفضلوا يا أصحاب المقام الرفيع بقبول فاتتى الاحترام

وزير المالية
إسماعيل صدق

٢٠ مارس سنة ١٩٣٨

نمرة ٣٢/١/٢١

إلى مشيخة الجامع الأزهر

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٨ على نص
الشروع المرفق مع هذا . مع الأخذ بملاحظات وزارة المالية فيما يختص
بعدم الموافقة على تكوين الاحتياطى المطلوب أى حذف المادة ٢٧ مكررة .

وقد ألفت وزارة المالية والخزانة والأوقاف والمعارف العمومية
هذا القرار

رئيس الوزراء
عبد محمود

ملحق رقم ٦٣

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل افندى
بإنشاء طريق زراعى بين بلدة المعصرة والمحطة

(التقرير حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب أبو الجدايل افندى)

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الاقتراح فنظرت بجلسته ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المواصلات بأن هذا الاقتراح قد يحث
ويزي عدم إسكان الانتفاع بكونى السكة الحديدية الحالى ككونى للروى -
إذا ما استغنت عنه مصلحة السكة الحديدية - لأنه ضيق وتوسيعه
ليصبح طريقاً رئيسياً صالحاً للسرور يتكلف نفقات تقرب من خفتان
إنشاء كبرى جديد. ولذلك قررت الوزارة إنشاء الكونى الخاص المنصوص
عليه في المعاهدة المصرية الإنجليزية وشرعت فعلاً في تنفيذه .

وقد وافقت اللجنة على هذا الرأى وتشير على المجلس الموقر برفض هذا
الاقتراح ٤

رئيس اللجنة

عبد الحميد سليمان

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح

تسرع وزارة المواصلات في بناء كبرى جديد تنفيذاً لشروط المعاهدة
الإنجليزية المصرية عند كفر الزيات ولما كان كبرى السكة الحديدية
الحالى في حالة سيئة وسوف تعجزه المصلحة في وقت قريب فاقترح أن
يُنشأ الكونى الجديد ويخصص للسكة الحديدية وتستوى مصلحة الطرق
والكبارى على الكونى الحالى بعد تعديله ليصبح للسرور حسباً تستلزمه
المعاهدة وهذا يوفر نفقات الدولة مبلغاً كبيراً يزيد على ٣٠٠ ألف جنيه ٤

الدكتور عبد الحميد فهمى

عضو الشيوخ

ملحق رقم ٦٦

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باشا برصف جسر
النيل الشرق من بنها إلى نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة
بيت المطار

(التقرر حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب أبو الجدايل ائضى)

أحال المجلس بجلسته ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح فنظرت
بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ .

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المواصلات بأن هذا الكونى قد
عمله وهو مدمج في ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

فقررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذ ما تقرره
الوزارة ٤

رئيس اللجنة

عبد الحميد سليمان

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح

ناحية بين السرايات التابعة لبندر الجيزة والتي يقطعها نحو ٨٠٠ طالب
وتلاثة آلاف من الأهالى معظمهم من الموظفين واقعة على شريط السكة
الحديدية أمام مزرع دلاور وأبى قتادة والقوس والقرى التى معظم
سكانها عمال وموظفون بمصالح الحكومة بمصر .

ويوجد مجاز على شريط السكة الحديدية ولكنه مفلق في معظم الأحيان
بسبب مرور القطارات خصوصاً البضاعة لأن هذه النقطة تجاور محطة
بولاق الذكور التي هي مخزن للبضائع وبسبب ذلك يتكدس الأهالى من الجهتين
مشقة عظيمة لأنهم في كثير من الأحيان يضطرون إلى الوصول من المجاز
الثانى الموجود عند بولاق الذكور أو عند ميدى نصر الدين بالجيزة ولذلك
نقترح عمل كبرى على هذا المجاز لتسهيل المواصلات بين هذه المزرع وبين
القاهرة ٤

أحمد حنفى أبو الفضل

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧

عضو مجلس الشيوخ عن الجيزة

ملحق رقم ٦٥

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى
بتخصيص الكونى الجديد المزمع إنشاؤه بكفر الزيات تنفيذاً
للمعاهدة المصرية الإنجليزية للسكة الحديدية وتخصيص الكونى
الحالى للروى بعد تعديله

(التقرر حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب أبو الجدايل ائضى)

أحال المجلس بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة هذا الاقتراح فنظرت
بجلسته ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨ .

ملحق رقم ٦٧

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولية سنة ١٩٣٨)

قرار لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان
بإنشاء كوبري على بحر شين أمام بلدة طينخ مراك طلفا

(المقرر حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواب بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الاقتراح بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ فنظرت
بجلستها المتعديتين بتاريخين ٢٢ يونيه و ٥ يولية سنة ١٩٣٨ وسمعت ما أدلى به
حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية من أن الوزارة شرعت منذ بداية العام
الحالي في الأعمال التمهيدية لإنشاء هذا الكوبري وأنها أدرجت في ميزانية
الوزارة عن السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المبلغ اللازم لتكاليف إنجازه وأنه عند
التصديق على الميزانية واعتقاد هذا المبلغ تعمل الوزارة على استكمال إنشاء
الكوبري .

وقد وافقت اللجنة على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة ونظرت بالإجماع
إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية لتستمر في تنفيذه ما

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

بلدة طينخ مركز طلفا بمديرية القفر بتوافقه على بحر شين بالبر الأسير ومعظم
أطيانها واقع بالبر الأيمن . ولضرورة فلاحة وزراعة الأطنان فإن الأهالي
مضطرون لتعبئة هذا البحر بأولادهم ومواشيهم يومياً بل وفي كل ساعة
وهذا حاصل بواسطة مركب استحضره الأهالي لهذا الغرض . وكثيراً
ما كانت تحصل حوادث غرق بالبحر من وقوع أولاد ومواشي . وهذا
يؤد بالضرر العظيم على الأهالي .

فلذا أقتح عمل كوبري ملاحة على هذا البحر أمام بلدة طينخ حتى
يسهل على الأهالي مأمورية زراعتهم وطيانهم وسهل حركة المرور العام ببلدة
بلاد تجاوزها ما

عبد الحميد مروان
عضو الشيوخ

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المواصلات أن هذا الجسر لم تسلمه
مصلحة الطرق من مصلحة الري بعد ، وأنه حتى بعد تسليمه لآثرى الوزارة
وصفه بالمكادام في الوقت الحاضر لوجود عدة طرق رئيسية أهم منه بكثير
مثل طريق "مصر - اسكندرية" وغيره لم تم الوزارة وصفه بالمكادام بعد
وهي أولى بالتقديم عليه .

وبعد المناقشة قررت اللجنة الموافقة على هذا الرأي وتشير على المجلس
برفض هذا الاقتراح ما

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

٢٦ مارس سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح

أنشأت وزارة المواصلات طريقاً زراعياً بمديرية القليوبية في العام
الماضي يتدنى من بلدة سندهور إلى مدينة بنها صاحبة القليوبية ماراً بنواحي
بحر وبطان ودجوى وكفر طحله وميت الططار والرملة وبنا ، غير أن
الطريق يتصل بجسر نهر النيل الشرق أمام ناحية ميت الططار والمسافة بينها
ومدينة بنها كيلومتان قريباً ويتعدى المرور عليها لكثرة ما بها من الأثرية
والخمر بسبب عدم وجود مياه بجوار جسر النيل لرش الطرق وإصلاحه
كما هو متبع .

لذلك :

أقتح وصف جسر نهر النيل الشرق من مدينة بنها لغاية نقطة اتصاله
بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت الططار حتى يتيسر المرور عليه وعدم تكبد أهالي
تلك البلاد المشاق التي يعانونها أثناء تنقلهم إلى مدينة بنها صاحبة المديرية
لقضاء مصالحهم ، وذلك أسوة بجسر النيل الغربي المتاح للمدينة بنها بمديرية
المنوفية فقد رصف من كوبري بنها لغاية نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام
بلدة بصرى الغرض أنذكور بعاليه ، فأرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس
المقرر لنظره ما

عبد كمال علي

٢٠ مارس سنة ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٦٨

جلسة يوم الاثنين ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك
ببطل زراعة الأرز بالتناوب بين الملاك في الأراضي التي تدخل
في مناطق الأرز

(المقرر حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشوابي بك) .

أحال المجلس بمجلسه ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة اقتراح حضرة
الشيخ المحترم أحمد الديواني بك ببطل زراعة الأرز بالتناوب بين الملاك
في الأراضي التي تدخل في مناطق الأرز .

وقد نظرت اللجنة هذا الاقتراح بمجلسه ٢٢ يونيه و ٥ يولييه سنة ١٩٣٨
بمحضر حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية .

فأبدى حضرة المندوب أن وزارة الأشغال العمومية تراعى عند الترخيص زراعة
الأرز غرضين : أولهما استصلاح الأراضي التي في حاجة إلى الإصلاح حتى
تجود تربتها ، وثانيهما استئثار الأراضي الجيدة التربة التي تنتج محصولا وفيرا من
هذه الزراعة ولا تجود فيها الأصناف الأخرى . فإذا ما جاء التبر في مدة الصيف
مقصرا كما هو الحال في معظم السنين فاضلت الوزارة بالاشتراك مع وزارة
الزراعة في تحرير المناطق التي تكون أكثر من غيرها انطياقا على الفكرة السابقة
وتصرح بزراعة الأرز فيها . ومن الطبيعي أنه ضمن مناطق الإصلاح توجد
مساحات جيدة التربة ولكن هذه لا يمكن منها من زراعة الأرز ما دامت
داخلية في منطقة تقدر إدخالها في منطقة الأرز لاشتراكها في الري من
نفس ترع المنطقة وعدم وجود وسيلة لمنحها من زراعة هذا الصنف .

واللجنة ترى أن لا سبيل لتنفيذ الاقتراح . ولذا تسير على المجلس بحفظه .

رئيس اللجنة
عبدالمجيد سليمان

نص الاقتراح

وضعت وزارة الأشغال العمومية قاعدة خاصة بزراعة الأرز بطريقة تقسم
الأراضي إلى مناطق لوتها بألوان معينة على شرائط بتفتيش الري بالوزارة وجعلت
هذه المناطق أربعة فاللون الأزرق يصرح به في الدور الأكل ويعرف بدور رائي
ألف فدان التي تزرع دائما أرزا واللون الأصفر يصرح بزراعته إذا ساعد ماء
النيل على ذلك وزاد منسوب به زيادة تسمح وكذلك اللونان الأحمر والأخضر
يصرح بزراعتهما إذا أتى منسوب النيل غالبا جدا .

والمطلع على الخريطة يجد أن الأراضي المصرح بزراعتها في الدور الأكل
أو دور رائي ألف فدان أراض جيدة ولا يستطيع المطلع على هذا النظام
تفهم الحكمة في ذلك فلو تصورنا أنها أراض ضيقة تحجب العناية بأمرها
سواء وجدنا الأحمر على العكس فمثلا بمديرية البحيرة مصرح بزراعة الأرز
في الأراضي المجاورة لقرعة المحمودية مع أن هذه الأراضي من أجود الأطنان
ولا معنى لخلل هذا الامتياز اللهم إلا إذا كانت هناك أسباب أخرى فية أو
مصلحة قضت بذلك .

والمطلع على ما يمكن أن يصرح به في الدورين الثاني والثالث يجد أن
أراضيها أضيق من أراضي الدور الأكل بكثير .

ولما كان من المعروف أن الغرض من زراعة الأرز ليس إعطاء محصول
تقطع بل هناك غرض أهم وهو إصلاح الأراضي الضعيفة وغسلها حتى تصبح
أرضا زراعية تحظى محصولا جيدا على أن التصريح دائما بزراعة منطقة معينة
داخلية دائما في المناطق التي تزرع سنويا أرزا لا يمكن أن يتفق مع العدالة
التي ينبغي بها أحالي القطر بغير تمييز كبير وصغير .

أو ليس الأولى أنه يكون التصريح في الدور الأكل إعطاء المياه الكافية
لزراعة الأرز بالتناوب بين الناس بحيث يشمر الكل بالعمل والمساواة .

لهذا :

أقترح أن يكون التصريح بزراعة الأرز بالتناوب بين الملاك جميعا في الأراضي
التي تدخل في مناطق زراعة الأرز بحيث لا يحرم البعض من زراعته سنوات
عديدة بينما يتمتع البعض الآخر سنويا بالزراعة حتى يشمر الناس بالعمل والمساواة
بينهم .

أحمد الديواني
عضو الشيوخ

نص الاقتراح رقم ١

أما وقد استقرت الأمور بين مصر وبريطانيا المظلي وتم التوقيع على معاهدة الصداقة والتحالف ، فقد أصبح واجباً على مصر أن تذكر جنودها المحبطين الذين ساءوا بنصيب وإفرقوا استقلالها حقها والوصول بها إلى هذه النتيجة .

لقد نهضت مصر نهضة المباركة وتضافرت جهود أبنائها على اللدود عن حياضها تتقدم الصفوف فريق من كرام المواطنين مضعين بكل مرتخص وظال بجاد بعضهم بالروح وجاد فبرهم بالمال ، ومن هؤلاء هؤلاء أقدم أبنائهم وأبناء تكلهم أمهاتهم وأرباب أسر امتدت إليهم يد السلطة فاقترعهم من أهلهم تاركاً لهم اللوعة والحسرة وسوء الحال .

فأما الحشرات فلا سبيل إلى الكلام فيها الآن ، ولكن أرى من بين من تكبروا من أهل النهضة الوطنية أناساً كانوا في بحيرة من المز وبسطة من العيش أودع بعضهم السجون وشرذ البعض خارج القطر فلدا دادوا وجدوا الدنيا قد قلبت لم ظهر الجش وإذا الدهر قد أكل في فيهم ما كانوا يكونون ، كذلك كان من بين من فاهم الأذى طلاب نجباء حال الإلهاد بينهم وبين إتمام دراستهم وموظفون أمناه حرموا من التدرج في وظائفهم .

فاقتراح على هيئة المجلس الموقر العمل على تعويض من يستحقون تقدير الوطن بعض الشيء عما أصابهم في سبيل الوطن وحسبهم مالا لأمر من عذاب وشقاء ، وأن تحمل الحكومة هذه الأمانة كلها من الاختيار وأن يصحح مركز الطلاب والموظفين الذين سبهم الضرر في سبيل خدمة بلادهم فاضطروا أن يعملوا في وظائف أقل مما كانت تؤهلهم لها دراساتهم لو أنها لم تنقطع في سبيل الوطن أو كانوا قد تدرجوا في وظائفهم كمراتبهم الذين لم تفر فيهم الحركة الوطنية ما

سليمان مصطفى خليل

٢٥ مائة ١٩٣٨

نص الاقتراح رقم ٢

إن الأمراض العقلية قد انتشرت انتشاراً فظيماً في القطر المصري ، وما لاشك فيه أن انتشار هذه الأمراض يؤثر في النسل ونحن في أشد الحاجة إلى جال أقرأه يلتمس بهم الوطن ، ولهذا يجب على الحكومة أن تعني كثيراً وأن تبذل قصارى جهدها بملقاة هذا الضرر الدائم وذلك بالإعانة من إنشاء مستشفيات لمعالجة الأمراض العقلية ودقة العناية بالمرضى حماية نامة لأننا نعلم أنه لا يوجد بالقطر المصري إلا مستشفيات لهذا النوع من المرضى أحدها بالمعاسة والآخر بالهناكة وفي كل منهما ٢٥٠ مريض وهذا العدد كثير جداً مما يغفل العناية بالمرضى ، فضلاً عن أن عدد المرضى في ازدياد مستمر والمستشفى لا يتحمل أكثر من هذا العدد الذي هو بلا شك فوق

ملحق رقم ٦٩

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي فصلت فيها بجلية ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٨

(المقدم حضرة الشيخ المحترم أحمد حنق أبو هاشم الجيزاني اندى)

عن الاقتراح رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل اندى بشموى الذين أصيبوا في سبيل الوطن من الطلاب والموظفين وغيرهم .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأمور الداخلية .

عن الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد مينا باشا بإنشاء مستشفى للأمراض العقلية أحدها بالإسكندرية والثاني بسيوط .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بإنشاء كوبرى على مصرف بناحية الأقواز مركز الصف .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بإنشاء خط سكة حديدية بين الصالحية والقنطرة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

تلك كان هذا الخط صدم النفع والفائدة من وجهة نظر البضائع التي عليها مدار زيادة الإيراد . وبما أن بورسعيد يحكم موقعها الجغرافي تقع على البحر الأبيض المتوسط بجانب ميناء بورسعيد الممتدة لمسافة السفن التي تمر برفقة السويس ذهابا وإيابا من القرب إلى الشرق والعكس . وبما أن هذه الميناء صالحة جدا للصادر والوارد للبضائع المحلية والأجنبية بين الخارج وداخلية القطار كما هو الحال في ميناء الإسكندرية . وحيث إن مدينة بورسعيد قد بلغ عدد سكانها نحو مائة وستين ألفا تقريبا ليس لهم موارد تقوم بمحاجاتهم الضرورية وأصبحوا في حالة ضحك شديد وليس في مقدور بعضهم الهجرة إلى البلاد الأخرى لأنها أيضا فيها كثافتها من السكان .

وبما أن خط سكة حديد الصالحية إذا امتد إلى القنطرة الغربية وهي مسافة لا تزيد على ثلاثين كيلومترا ولا تزيد تكاليفه على ستين ألف جنيه إذا كان من قضبان مستعملة أو مائة ألف جنيه إذا كان من قضبان جديدة خصوصا أن هذا الخط كان منشأ في عهد الحرب العظمى للتسييلات الحربية وطرقه الآن موجود وعمهدها وضع القضبان لها لاشك فيه أن هذا الخط يعمد حركة الصادر والوارد وينمى الحركة التجارية في بورسعيد ويعود بالفائدة العظمى على مديرتي الشرقية والقليوبية بجزء كبير من مديرية الدقهلية بالفوائد العظمى التجارية واقتصاديا .

لذلك أقترح إنشاء خط سكة حديد "الصالحية - القنطرة" لما فيه من الفوائد العظمى كما بينت وفيه ربح عظيم لمصلحة السكة الحديدية ما
١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ لإبراهيم يوسف عطا الله

ملحق رقم ٧٠

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يوليو سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها بـ ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٨

(المقترضة الشيخ الهرم أحد أبرز الفضل الجزاى انتهى) .

العرائض التي رأت اللجنة رفضها أو حفظها لأسباب مختلفة

المرضية رقم ١٧٣ - المقدمة من عزاله أحد فرحات من عزبة وقف بشير أبا عديّة عزبة مرقص مركز شبراخيت بميزة ، تشكو من الشكوى من تجنيد ولها حسن دسوقي خضر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٨ ويقول إنه العامل الوحيد لها ولعائلتها الفقيرة جدا .

قررت اللجنة رفضها لأن التجنيد قانونا خاصا .

طقتها فزيادة المدد يحمل المستشفى على إخراج المرضى قبل تمام شفائهم لإحلال غيرهم عليهم وفي هذا من الضرر ما لا يخفى . وزيادة على ذلك فإن عدم وجود مستشفيات في الأقاليم قريبة من أهالي المرضى فيه صعوبة عليهم وعلى المرضى أنفسهم عند تعلمهم ويتربط عليه إهمال المريض فضلا عما فيه من زيادة المصاريف على الأهالي .

لهذا :

فأني أقترح إنشاء مستشفيين أحدهما بأسبوط والأخر بالإسكندرية حتى يئسى لوزارة الصحة العمومية مكافحة هذا المرض على أكل وجهه خدمة للشعب والصالح العام ما

٥ يونيو سنة ١٩٣٨

سليمان السيد سليمان

وكّل مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٣

في سنة ١٩٣٨ أنشأت وزارة الأشغال العمومية مصرا لتل واقعا شمال سكي ناحية الأقواز مركز الصف .

هذا المصرف واقع شمال السكى على بعد مائة متر تقريبا ومع الأسف فإنه عند إنشائه لم تفكر وزارة الأشغال العمومية في عمل كوبرى على هذا المصرف لمرور الأهالي عليه بما شتمهم وقتل حاصلاتهم .

وبما أنب زمام بلدة الأقواز واقع جميعه شمال السكى يمتد إلى ناحية غمارة الصغرى الواقعة على بعد خمسة كيلومترات من الأقواز .

وليس يخفى على حضرات الأعضاء أن المزارع محتاج إلى نقل المواد لتسييد الزراعة وعدم وجود كوبرى للروى عليه يحصل هناك صعوبة في نقل الأسمدة والحاصلات .

بناء عليه أرجو عرض هذا الاقتراح على لجنة الأشغال لفحصه وإحالته إلى وزارة الأشغال العمومية لمعمل هذا الكوبرى ما

محمد مكرم

عضو الشيوخ

٨ يونيو سنة ١٩٣٨

نص الاقتراح رقم ٤

إن مدينة بورسعيد ليست متصلة بإملائية القنطر إلا بخط واحد حديدى يمتد من مصر إلى بورسعيد عن طريق الزقازيق والإسماعيلية حولى مائتين وأربعين كيلومترا . ولا سلف أن هذا الخط مع طوله العظم لم يمزق في العمران الزراعى إلا بمقدار مائتين كيلومترا من مصر إلى التل الكبير . والياق وقدرة مائة وستون كيلومترا لا تترك إلا في أراضى فضاء . منها جزء كبير منحصرين قناة السويس ومياه بحيرة المنزلة .

الريضة رقم ١٩٨ — المقدمة من محمد عبد الله الشواف بالروضة مركز ملوى أسبوط يقول إنه رفع شكواه لمصادر عمدة خاصة بتسوية الديون المقارية ولأن لم تقرر شكواه .

قررت اللجنة رفضها لأن تسوية الديون المقارية قوانين خاصة -نظما .

العرائض التي رأت اللجنة قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختلفة

الريضة رقم ١٩٩ — المقدمة من أحمد مسعد صراف بلدية دمياط وآخرين من موظفي المجالس البلدية والمحلية والقروية، يتمسون بتحسين حالتهم ووظائفهم ويقررون لهذا بجهة اقتراحات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ١٧٠ — المقدمة من محمد عبد السلام أفتدى وكل جماعة الوظ والدعوة الإسلامية وبجلة التقوى — بريد السبئية — يطلب منع مرور سيارات الأتوبيس رقم ٩ و ١٧ و ٢ بشارع وجه البركة محافظة على الأخلاق والآداب العامة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٧١ — المقدمة من الست أم إبراهيم سليمان المقيمة بجمع الشيخ نجع البياضية مركز الأقصر ، تقول إن زوجها كان بستانيا ملته خمس وثلاثين سنة بشركة الكواكبات بالأقصر وتلتزم صرف مكافأة لها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

الريضة رقم ١٧٤ — المقدمة من حسن محمد الجارحي الموظف بالمحاسة التفصيلية والتسجيل بالجيزة يستدل إلى عمدة أم الساس مركز بني مزار تروريا وتسقا إلى الجرائم وارتكاب جرائم ويقول إنه أكثر الشكوى منه بلا فاشة ويتمس التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٧٥ — المقدمة من محمد إبراهيم خليل وآخرين من أهالي ناحية الباشنة مركز زقي غربية ، يقولون إن عبد الشتاروي سعيد العمدة ومحمد سالم كاشته شيخ البلد لا يمكن التصاب ولها من السوابق وموه السيرة ما يجعلها جديدين عن هذه الوظائف ويتمسون وفتحها وتبين غيرها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٧٦ — المقدمة من محمد إبراهيم عرفه التناطين بمحوض المريس حارة سلامة رقم ١١ روض الفرج بشبرا، يتمس العودة لعمله نقاشا بالناظر لأنه وقت ظلما وهو في حاجة ملحة لقوت أولاده .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ١٧٣ — المقدمة من السيدة طائشة نصير بمنزل محمود عبد الرزاق رقم ٢٢ شارع شبرا بمصر، تقول إن قطار السكة الحديدية بتراسها وأصاب يدها اليمنى بجلطة مدينة المنصورة وتطلب تحويلها عما أصابها لأن الواقع تثبت خطأ عمل السكة الحديدية .

قررت اللجنة رفضها لأن مثل هذه الشكوى من اختصاص المحاكم .

الريضة رقم ١٧٨ — المقدمة من محمد عبد السلام مواره بطحا يطلب إن تستمر الحكومة مليون قطار قطعا بسم عشرة ريلات حفظا لسمه وإنهاء الضريبة على الماسوجات الأجنبية حتى يتيسر دفع الأموال الأميرية .

قررت اللجنة رفضها لأن الحكومة مهتمة بمثل هذا الشأن .

الريضة رقم ١٨٢ — المقدمة من وصفي قليبيس أفتدى المحامي ومستشار محام شركة السكر بضع حمادى وآخرين، يتطلعون من ماملة شركة السكر بضع حمادى ويطالبون مطالب مختلفة يرجون تحقيقها إصافا للمال .

قررت اللجنة حفظها لمخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٨٤ — المقدمة من أحمد البوضي محمد حسن من شبط الحراوية مركز كفر صقر شرقية، يتمس إلغاء "إنتار شبوة" وقع عليه منذ عشر سنين وقد أصبح الآن حسن السير والسلوك ويحترف مهنة التجارة وبقاء هذا الإنتار يجبر على حريته ويحرقه عن مواصلة عمله واكتساب عيشه .

قررت اللجنة رفضها لأن طلب رفع الإنتار من شأن النيابة العمومية والمحاكم .

الريضة رقم ١٨٨ — المقدمة من عبد السلام دلود رئيس نقابة محام شركة قنال السويس ببور سعيد وآخر، يتمس أن تمن قوانين لحفظ حق البال والعمل على تحسين حالهم .

قررت اللجنة حفظها لمخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٩٠ — المقدمة من حامد محمد الجبل المقيم ببور سعيد ، يتمس أن يكون للمال نصيب من رعاية مجلس الشيوخ وعطفه .

قررت اللجنة رفضها لأن هذه الرعاية متوفرة لدى الحكومة -حضرات أعضاء المجلس .

الريضة رقم ١٩١ — المقدمة من السيد سعيد سائق سيارة مجلس مديرية الغربية ومندوب مجلس بلدى دمنهور، يتظلم من قلة بدون سبب إلى مجلس بلدى دمنهور ويتمس إحادته سائق سيارة مجلس مديرية الغربية كما كان قبلا مع رد الخصم الذى وقع عليه .

قررت اللجنة رفضها لأن ما يشكو الطالب منه هو من اختصاص السلطة التنفيذية .

الريضة رقم ١٩٢ — المقدمة من نجيب شافرا بك مدير مكتب الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى رقم ١٢ شارع البواكى بمصر، يتمس من مجلس الشيوخ الاهتمام بالرد على الشكوى العديدة التى أرسلها والعمل على اجابة الإصلاحات التى اقترحتها .

قررت اللجنة حفظها لمخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٧٧ - المقتدة من عبد الوارث حسين وآخرين من أهالي ناحية سلس مركز ديروط مديرية أسيوط ، يطلبون مساعدة الحكومة على عمل سد ورموس لتخفيف ضغط النيل وقتل القرعة التي تروى أطيانتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ١٧٩ - المقتدة من محمد نجيت جبالرحمن من ناحية بني فز مركز أبو تيج مديرية أسيوط ، يقول إن ثابت محمود على محمد بنى فز ، جل فاقد التصايب ولايجس الإدارة وهو أداة سوء بين العائلات ويمتس الصقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٨٠ - المقتدة من يوسف رستم أفندي بجارة الفراشل رقم ٧ شارع محمد علي بمصر وآخرين ، يقولون أنهم فصلوا بدون ذنب وطردوا أشنع طرد بعد أن خدموا ككتبة برى حكومة السودان ويضمنون النظر في أمرهم رحمة بهم وبأولادهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ١٨١ - المقتدة من محمد حسين محمد إيوبر رقم ٧ شارع النواوى بالخالفة قسم السيدة زينب ، يقول إن والده محمد حسن محمد حسن إيوبر بك تزوج والته منذ ثلاثين عاما وأنجب منها تسعة أولاد تنكر لهم عيب نزع معها وأصلحت تزويجا مع مائون الناحية في زواج إحدى بناته ويستصرخ المذلة ومعلم وزير الحفانية لوضع التحقيق في يد حريصة عليه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ١٨٣ - المقتدة من محمد علي عبد ربه وآخرين من خدم المسجد الأحمدي بطنطا ، يشكون من سوء حالهم ويتمسون تحقيق مطالبهم برفع مرتباتهم وتعديل لأتحة النفور .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ١٨٥ - المقتدة من محمد هرن أحد الذي كان حارسا بمصلحة الجمارك بمسارة حقايا بالمقروزة ملك دياب سلطان قسم ميتا البصيل بالإسكندرية ، يتظلم لفته بسبب شكاوه من إرداقه بكثرة ساعات العمل ويتمسون إصافه بإعادته إلى وظيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ١٨٦ - المقتدة من عبد العزيز مصطفى القرملاوى وآخرين عن أهالي ناحية سرايوس ضواحي الإسكندرية ، يتمسون فيها وأضمو اليد على أرض الحكومة البور بناحية سرايوس أن تبيع لهم الحكومة تلك الأرض لأنهم أحق بها من سكان المنطقة التي تريد الحكومة أن تقي عليها التكتات العسكرية فقد بذلوا الجهد والمال لإصلاحها ويرون في بيعها لتيرهم اقتتانا على حقوقهم قد يؤدى إلى خصومات شديدة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ١٨٧ - المقتدة من أرمانيوس عطا أفندي سنديك ومقيم بالهارة رقم ٥٨ شارع شبرا مصر ، يتمسون قبيد اسمه سنديكيا بمحكمة مصر الأهلية ورغم الظلم الذي وقع عليه من جراء تعيين أئلياء الحسابين لأعمال السنديك لأن هذا العمل يضربه ضررا بلغيا خصوصا وقد جرت عكة مصر منذ سنة ١٩٣٢ على استتابة سنديكيا لأعمال الخفائيس لخبره وإلمه يؤدى واجبه خير الألفاء .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ١٨٩ - المقتدة من حسن محمد محمود شارع حسن رائف رقم ٣ جزيرة بدران بشبرا ، يقول إنه خدم السلطة العسكرية وأصيب بعباءة مستندية أصدته من الكسب ويتمسون صرف ما يقيه شر الحليجة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ١٩٣ - المقتدة من أبو الكمال سيد أحمد أفندي صراف بلدة طناح مركز المنصورة وآخرين من صياوفة ومحصل الاموال المفزرة ، يتمسون تحمين حالهم وكأدهم ويرون مشقة عملهم ويطلبون معة مطالب يتمسون إجابتها لهذا الغرض .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ١٩٤ - المقتدة من صفر حسن وآخرين من مستأجرى منطقة الباطوة مركز التل الكبير شرقية ، يتمسون إعادة التاجر بواسطة لثة صاحبة معا للظلم الذي وقع عليهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ١٩٥ - المقتدة من بشير محمد عبده وآخرين من التندمة السائرة بمصلحة سلك حديد الحكومة المصرية ، يتظلمون من سوء حالهم الراحنة ويتمسون تحمينها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ١٩٦ - المقتدة من عبد العزيز أحمد مومي وآخرين من ناحية العام الكبير مركز طوخ قليوبية ، يشكون من سوء حالة الزى التي أضرت بزواجرهم وألفت محمولاتهم التي كانوا يمولون عليها في دفع الضرائب ويتمسون لذلك تخفيف الضرائب ومدة أجل تحصيلها لمدة خمس سنوات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ١٩٧ - المقتدة من سكرير جمعية الصاوان بمشاة حاصر مركز كفر المنارة عن أهالي الناحية ، يتظلمون من عدم رى أطيانتهم ربا كاتبا مما قضي عن زراعتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

نص الاقتراح

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف برفع هذا الاقتراح راجيا بعد استيفاء الإجراءات القانونية إبلاغه إلى وزارة الداخلية للعمل على تنفيذه .

في سنة ١٩٣٣ نشطت حركة الجمعيات التبشيرية في القطر المصري لدرجة افقت ولاية الأمور مما دعا وزارة الداخلية إلى الاتصال بمجالس المديريات لإنشاء ملاجئ للايتام لحمايتهم من غوائل هؤلاء المبشرين . وقد خص مديرية قنا لملايين اثنين أهدما في عاصمة المديرية (قنا) وأنشئ الثاني في قرية تسمى الضبية من أعمال مركز الأقصر .

وقد كان اختيار قرية الضبية لإنشاء ملجأ بها اختيارا غير موفق لم يتم على مرأطة المصلحة العامة وتحقيق الأغراض الأساسية من إنشاء هذه الملاجئ بل روى في هذا الاختيار المصالح الخاصة فقط اعتادا في الظاهر على وجود مكان يكون أجرة مع العلم بأن هذا المكان قد أنشأ صاحبه في ظروف سياسية وفي عهود خاصة على ذمة جملة مدرسة ابتدائية ولما لم يتحقق له هذا الغرض كان نصيب الملجأ أن يفرقه .

وإذا نظرنا إلى مدينة الأقصر التي هي مريح خصيب للتبشير حيث توجد بها عدة إرساليات على ذمة ذلك وجدناها أحق البلاد بوجود ملجأ بها بدلا من وضعه في قرية بعيدة عن جميع طرق المواصلات الميسورة من سكك حديدية أو طرق زراعية - ولما تكون أجرة المكان وهي أقل شيء في مصروفات الملاجئ سببا يولد دون وجود الملجأ في عاصمة مركزها كالأقصر وتركه في هذه القرية التي لا توجد قرية مثلها في القطر بها ملجأ كبير كهذا بل إن جميع ملاجئ القطر في عواصم المديريات والمحافظات أو حواضر المراكز على الأقل .

وبما إن الملجأ من ناحية العملية ما هو إلا مدرسة صناعية صغيرة تقوم بتعليم الأيتام بعض الصناعات الحية مثل النسيج والفسخ والأحذية ولا يتسنى لهذه الورش أن تستغل وتنتج وتعلم أطفالها إلا إذا وجدت تصريفا لمشغولاتها وهذا لا يتوفر إلا في المدن .

وإن مدينة مثل الأقصر مقصد جميع السائحين من الأجانب في موسم الشتاء يجب أن تنقطع منها أرجل الأطفال المنسولين وأبناء السبيل الذين هم دعاية جيدة لمصر وهنا يتوفر جميع هؤلاء الأطفال بملجأ لهم بالأقصر .

فلجميع الأسباب التي سلفت أقترح العمل على نقل ملجأ الأيتام للصحية إلى مدينة الأقصر وإجراء اللازم بحرق قيام وزارة الداخلية ومجلس مديرية قنا بتحقيق هذه الرغبة للصحة العامة .

وتفضلوا بقبول أسمى مظاهر الاحترام

حسين عبد الكريم لباري
عضو مجلس الشيوخ
عن دائرة الأقصر

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

المرضية رقم ١٩٩ - المقدمة من محمد محمود صالح افندي مدرس بمدرسة بناء الفصح الإزائية وآخرين من رجال الطب الإزائي، يطمعون مساواتهم بإمجال شهادة كفاءة الطب الأولى من القسم الثاني .

فوزت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضية رقم ٢٠٠ - المقدمة من حسن أحمد محمود عمدة ناحية القطرية مركز أسوان وآخرين من المشايخ والأهالي والأعيان، يطمعون العمل على تسهيل رى أطيافهم لأنهم يلاقون صعوبة شديدة تحول دون ذلك .

فوزت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

ملحق رقم ٧١

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المقيم حسين عبد الكريم الهادي افندي ينتقل ملجأ الأيتام القائم بناحية الضبية إلى الأقصر

(المقرر حضرة الشيخ المقيم الأستاذ حسين عبد الهادي)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ وبمقتضى جلساتها المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة صاحب العزة محمود عزى بك السكرتير العام لوزارة الداخلية مندوبا عنها .

وقد صرح بالبيان الآتي :

« لم يوجد المكان اللائق لهذا الملجأ بمدينة الأقصر وقت إنشائه ولذلك أقيم بناحية الضبية مؤقتا ووزارة الداخلية توافق على نقل هذا الملجأ إلى مدينة الأقصر لآسباب التي وردت في الاقتراح وستبحث عن مكان لائق له بمدينة الأقصر .

وبعد المناقشة :

فوزت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية »

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

ملحق رقم ٧٢

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

قصر ربحنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي زيادة اعتماد الخفراء والسكاك والضباط وقصر التعيين في الوظائف الإدارية الرئيسية على رجال البوليس والإدارة

(المقرر من قبل الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩٣٨ فبحثته بجلستها المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة صاحب العزة محمود عزي بك السكرتير العام لوزارة الداخلية منوطاً بأنها .

وجدت اللجنة أن هذا الاقتراح يشمل شقين : الأول خاص بطلب زيادة الاعتمادات الخاصة بقوة الخفراء في القرى والسكاك في المدن ومعاوني الإدارة ورجال البوليس من رتبة الملازم أول إلى رتبة الأميرالاي ، وكذلك زيادة الاعتماد الخاص بالسيارات اللازمة لقوة البوليس وإيجاد اعتماد خاص بمشروع الإذاعة للبوليس .

والثاني خاص بقصر التعيين في الوظائف الإدارية الرئيسية على رجال البوليس والإدارة ليقسم أمامهم مجال الترقى .

وقد قال حضرة المندوب عن الشق الأول : "إن وزارة الداخلية ترحب بأية زيادة في ميزانياتها لتزود قوة الخفراء والبوليس لحفظ الأمن العام" .

وقال عن الشق الثاني : "إن وزارة الداخلية تعمل دائماً على تنفيذ هذه الرغبة إلا إذا اقتضت مصلحة العمل خلاف ذلك" .

وقد بحثت اللجنة في الاقتراح بعد سماع هذا البيان ورأت غالبيتها فيما يخص بالشق الأول (أولاً) الاكتفاء بزيادة اعتمادات قوة الخفراء والسكاك فقط دون باقي الزيادات التي يقترحها حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح لأن حالة الأمن العام في البلاد تتطلب هذه الزيادة على أن تكون الزيادة في قوة الخفراء بنسبة ٥٠٪ وفي قوة السكاك بنسبة ٢٥٪ (ثانياً) لدرجاء بحث باقي الزيادة في الاعتمادات التي يطلبها حضرته إلى حين تقديم ميزانية السنة المقبلة ، ورأت غالبيتها أيضاً فيما يخص بالشق الثاني أن يترك الأمر لوزارة الداخلية لتأخذ الأكام والأوضاع للمثل .

أما حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي فلم يوافق على ما رأته الأغلبية في الاقتراح شقيقه ، لأن زيادة عدد الخفراء والسكاك بهذه النسبة لا يؤدي إلى الفرض المقصود لحفظ الأمن العام .

كما أنه اقترح على قول حضرة المندوب فيما يخص بالشق الثاني من اقتراحه بأن وزارة الداخلية تعمل دائماً على تنفيذ هذه الرغبة إلا إذا اقتضت مصلحة العمل خلاف ذلك لأن وزارة الداخلية تتخذ مصلحة العمل لدرجة تعيين موظفين من الخارج في الوظائف الرئيسية بالديوان العام للوزارة وفروعها .

الجنة

بما أن الشق الأول من الاقتراح يستدعي زيادة في الاعتمادات المخصصة للفرعين الثاني والثالث من ميزانية وزارة الداخلية ، فيلزم إحالته إلى لجنة المالية كي تبحث في إمكان تدير المسال لازم تنفيذه .

لمسأ :

تقررت اللجنة بأغلبية الآراء إحالة الشق الأول من الاقتراح إلى لجنة المالية ، وإحالة الشق الثاني من الاقتراح إلى وزارة الداخلية ما

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم ببرض اقتراح هذا على هيئة المجلس الموقر لنظره .

لا يخفى أن المحافظة على الأمن العام هي من أهم أعمال السلطة التنفيذية وهي منوطة برجال البوليس والإدارة ولا يتسنى لحولاء القيام بهذه المهمة ذات الأثر العظيم في حياة الأمة إلا إذا حسن اختيارهم من جهة . ولقدوا عناية وتشجيعاً بتعيين حالتهم وقمع باب الترقية أمامهم من جهة أخرى .

ولقد كان رجال البوليس غلابة تقدموا بها لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية فأبدى رفته كل عطف وعناية بهم وصرح رفته بأنه سيعمل على رفع كل شأن وسيف عنهم .

ولما كنت قد بحثت هذا الموضوع وأقيمت بيانا عنه بمجلس الشيوخ بجلسته ٩ يولييه سنة ١٩٣٧ عند نظر ميزانية وزارة الداخلية فإنني أرى أن خير وسيلة لإصلاح الأمن العام هي زيادة الخفراء والسكاك والضباط واعتماد المبالغ اللازمة لها كما يأتي :

ملحوظ رقم ٧٣

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

مرفوع لجنة المجلس الموقر من اللجنة عن الاقتراح المقدم من
حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل أفندى : نقل سوق
المواشى من بندر الجيزة إلى جهة جديدة عن المساكن

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الحدى) .

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ وبمجلسها المتعقبة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة صاحب العزة محمود مزى بك سكرتير عام وزارة الداخلية مندوباً عنها الذى صرح " بأن وزارة الداخلية وجدت أن هذا الاقتراح في محله وتستخذ مديرية الجيزة الإجراءات اللازمة لنقل السوق من مكانه الحال لئلا يهدم صلاحيته من الوجهة الصحية " .

وبعد المناقشة .

قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية .

رئيس اللجنة
سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم برفع اقتراحى الآتى إلى هيئة المجلس الموقر .

الاقتراح

يوجد ببندر الجيزة سوق المواشى تابع لشركة الأسواق المصرية وقد اعتبرت وزارة الزراعة هذا السوق كورقينة للمواشى والطيور الواردة من كافة أنحاء الوجه القبلى للقاهرة وقد امتدت المباني الآن وقد أصبح السوق في وسط مباني البنتر أى تحيط به المباني من جميع الجهات ، وإن المواشى والطيور تبقى بالسوق ليلاً ونهاراً باستقرار طول أيام الأسبوع لأن المواشى الواردة من الوجه القبلى تتحيز في السوق للكونتينة فتصاعد من السوق بسبب وجود روث المواشى به روائح كريهة مضرة بالصحة وتنتشر في هذه المنطقة الأمراض المعدية بسبب انتشار الجراثيم الناجمة من وجود المواشى بالسوق وفي هذا من الخطورة على الصحة العامة . فيه ومن المساعدة على انتشار الأمراض كذلك .

جـ
٨٢٤١٠٥ تلزم لزيادة ٥٥٠٠٠ خفير للقرى .

٨٧٥٧٠ • ١٧٠٦ عسكري لندن .

١٣٩٤٤ • ٨٣ ملاحظ الباحث ملازم أول .

١٣٩٤٤ • ٨٣ معاون إدارة .

١٦٧٢٠ • ٦٢ يوزباشى لرياسة قط البوليس الباقية
والتي يرأسها صف ضابط الآن .

٣٢٨٦٨ • ٨٣ صاغ وكلاء مأمورين بالمراكو .

٥٠٤٠ • ٦ أمياللى .

٤٣٢٠ • ٨ قاعقام .

٦٠٠٠٠ • ٢٠٠ سيارة منها ٨٣ القرا كرعلاوة على الموجود
وبالباقي ١١٧ للقط المهمة .

٣٠٠٠٠ تلزم لمشروع إنشاء إقذاعة خاصة بالبوليس .

١٠٨٨٥١١

وهذا المبلغ وإن بدا كبيراً في ذاته إلا أنه قليل بالنسبة للنتائج الطيبة التي
يُنتظر أن يجريها النظام الجديد المقترح ومع ذلك فن الممكن توزيع هذا المبلغ
على ثلاث سنوات ابتداء من العام الحاضر .

على أنه فوق ذلك يمكن الاقتصاد في هذا العام على فتح اعتماد إضافي
بمبلغ ٦٧٤٤٨ ج . م لزيادة الرتب الآتية في منازية البوليس :

عدد

٦ أمياللى .

٨ قاعقام لحكندارى البوليس في المديرية .

٨٣ صاغا وكلاء مأمورين بالمراكو .

واقترح كذلك أن تشمل وزارة الداخلية على قصر التبيين في الوظائف
الإدارية الرئيسية كالمديرين وكلاء المديرية ومفتشى البلديات على رجال
البوليس والأدارة لينسج أمامهم مجال التقى وليطمئنا على مستقبلهم يقوموا
بإجابه على أكمل وجه وأدى نظام ما

أحمد حنى أبو الفضل

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٧

ش. الح. ١١

لهذا : أقتح إنشاء نقطة بوليس في الجهة المذكورة .

وتفضلوا بقول استراى ما

حسن عبد القادر

٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٧٥

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتح بك بإنشاء مركز بوليس بمدينة بقااس بدلا من نقطة البوليس الموجودة بها

(المقر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن محمد الهندي) .

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ وبحت بجلستها المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة صاحب العزة محمود عزي بك السكرتير العام لوزارة الداخلية مندوبا عنها ، وقد صرح حضرته " بأن وزارة الداخلية ترى أن إنشاء هذه النقطة ضروري لمصلحة الأمن العام في هذه الجهة ، ولكن نظرا لقلة قوات البوليس الموجودة ببندر المحلة الكبرى ، ومفاوض الوزارة شركة مصر للغزل والنسيج لتدفع تكاليف القوة اللازمة للنقطة ، وعلى كل حال فإن الوزارة مستعمل على إنشاء هذه النقطة " .

"ولدى وزارة الداخلية برنامج من إنشاء المراكز بعد لحص جميع جهات القطر " .

"ولما كانت الوزارة مقيمة في إنشاء المراكز بالمال ، فتمنى توافرها بها عملت على تنفيذ برنامجها بقدر ما تسمح به الحالة المالية " .

وبعد المناقشة :

قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية ما

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى الآتى على هيئة المجلس لتقرير مآثره شأنه .

مدينة بقااس تمدادها حوالى العشرين ألف نسمة ، تحيط بها جملة بلاد تبغ مساحة أراضيها مائتين وعشرين ألف فدان تقريبا ، يحيطها حوالى مائة وعشرين ألف نسمة ، في واحد وعشرين بلدا ، وهذه المساحة وهذه

لذلك نقتح الإسراع بنقل هذا السوق إلى مكان آخر بعيد عن المساكن وتقبل عظيم استراى ما

عضو مجلس الشيوخ

٤ مايو سنة ١٩٣٨

أحمد حنى أبو الفضل

ملحق رقم ٧٤

جلسة يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء نقطة بوليس في الجهة القبيلة لبندر المحلة الكبرى بيجوار منشآت بنك مصر

(المقر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن محمد الهندي) .

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ وبحت بجلستها المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة صاحب العزة محمود عزي بك السكرتير العام لوزارة الداخلية مندوبا عنها ، وقد صرح حضرته " بأن وزارة الداخلية ترى أن إنشاء هذه النقطة ضروري لمصلحة الأمن العام في هذه الجهة ، ولكن نظرا لقلة قوات البوليس الموجودة ببندر المحلة الكبرى ، ومفاوض الوزارة شركة مصر للغزل والنسيج لتدفع تكاليف القوة اللازمة للنقطة ، وعلى كل حال فإن الوزارة مستعمل على إنشاء هذه النقطة " .

وبعد المناقشة :

قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية ما

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بمرض الاقتراح الآتى لإحالة على المجلس ليقرر فيه ما يراه ، وهو إنشاء نقطة بوليس قبل بندر المحلة الكبرى بيجوار منشآت بنك مصر ، لأن هذه الجهة يسكن فيها الكثير من عمال الشركة ومعظمهم من بلاد غنقة والكثيرون منهم من ذوى السوايق . ولما صار سكان تلك الجهة خير مطمئنين على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، خصوصا أن هؤلاء العمال نحو العشرين ألفا وزيادة ، وفى كثير من الأحيان تحصل من هؤلاء العمال اعتداءات كثيرة في نهابهم وإيذاءهم . ونقطة مركز المحلة تبعد من هذه الجهة .

تبين أنه عند بحث مصروفات ديوان جلالة الملك وفروعه للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ سوف يكون هناك تجاوز في اعتبارات الباب الثاني من الميزانية بمبلغ ٢,٣٣٥ ج. م يرجع أهم أسبابه إلى أنه خصم كل ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية ببقايا مصاريف الرحلة الملكية لأوروبا وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ وإلى الزيادة في نفقات الزينات التي أقيمت بمناسبة الأعياد الرسمية. وأنه لهذه الأسباب يقترح فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٢,٣٣٥ ج. م لتسوية التجاوز المشار إليه.

وبناء على ما تقدم رأيت اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب على أن يؤخذ من وفورات الميزانية العامة وهي ترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب ما

السكريد البلاني
رئيس اللجنة
أنطون الجليل
محمد المناري عبده

وفيما يلي نص مشروع القانون والمذكرة الإيضاحية الملصقة :

مشروع قانون

فتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك" فرع ٣ "ديوان جلالة الملك" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد اضافي قدره ٢,٣٣٥ ج. م (الفان وثلاثمائة ونسبة وثلاثون جنيهاً) لتسوية التجاوز في جملة اعتبارات هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحكم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرغوة إلى مجلس الوزراء

أتمنى على بحث مصروفات ديوان جلالة الملك وفروعه للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أن المتوخى تجاوز جملة اعتبارات الباب الثاني من الميزانية وقدرها ١٠٩٧٥٤ ج. م - بمبلغ ٢٣٣٥ ج. م ويرجع أهم أسباب هذا

التجاوز من شركتين بالبالفة مساحته أربعمائة وثمان وعشرين ألفاً ومائتين وكسور ، وبلاده يبلغ عددها خمسة وأربعين بلداً ، وقد زاد العمران في هذه المنطقة وكثرت الأشغال الزراعية ، فضلاً عن مشروعات الحكومة ، فاستولتها كيرون من رحالوا من جهات أخرى طلباً للرزق .

فهذا السبب اضطر الأمن وأصبح مهدداً ، وحيث إن بمدينة بنقاس حكم محبة ومهندس رى ومهندسا من قبل وزارة الزراعة ومعاون بوليس برتبة يوز باشى وبناء الفرق مملوكا للحكومة وقد كانت هذه المدينة مركزا من خمسة وثلاثين عاما مضت فذلك لا تكفل الحكومة أكثر من وجود مامور مركز ، وتغيير النقطة الحالية بمركز .

ونفضلوا معاليكم بقبول فائق احترامى ما

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧
حسن أبو الفتوح
عضو الشيوخ

ملحق رقم ٧٦

جلسة يوم الاثنين ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٢٥ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٢,٣٣٥ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك" فرع ٣ "ديوان جلالة الملك" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز هذا الباب

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية لمصلحة المستفدة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٢,٣٣٥ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك" فرع ٣ "ديوان جلالة الملك" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية التجاوز في جملة اعتبارات هذا الباب .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع وبعد الاطلاع على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (والملصقة بصورتها بهذا التقرير)

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - م. وزير المالية تنفيذ هذا القانون م.

مصدق برأى المقرر في ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢٠ أبريل سنة ١٩٣٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

مرة ١٦٥ - ١٣٨ / ٧

الى وزارة المالية لتدعيمه الى البرلمان م.

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ملحق رقم W

جلسة يوم الاثنين ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٢٥ يولييه سنة ١٩٣٨)

لجنة المالية والجاراك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٤,٣٥٨ ج. م.

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٤ " وزارة

الخارجية " الباب الثالث " أعمال جديدة " لتسوية المبالغ

التي صرفت في خلال تلك السنة .

(المقرر حضرة الشيخ المكرم آخون الجبل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨

مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره

١٤,٣٥٨ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - القسم ٤

" وزارة الخارجية " الباب الثالث " أعمال جديدة " لتسوية النفقات

الآتية :

جنس

٣٧٠ باقى نفقات تأثيث دار مفوضية استوكهلم .

٢,٤٠٠ نفقات تأثيث دارى مفوضتى برن وكابل .

١٦٠ باقى نفقات تأثيث دار مفوضية فاروسويا .

١١,٥٢٨ باقى نفقات الوفد الرسمى في مؤتمر مونترو ودخل مصر

عصبة الأمم وبعثة الشرف في حفلة توديع حضرة صاحب

الجلالة ملك بريطانيا العظمى .

التجاوز الى أنه خصم على ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بباقي مصاريف الرحلة الملكية لأوروبا وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ وإلى الزيادة في نفقات الزينات التي أقيمت بمناسبة الأعياد الرسمية .

واقترح فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٢٢٣٥ ج. م. لتسوية التجاوز المشار اليه .

واللجنة المالية ترى الموافقة على هذا الاقتراح على أن يؤخذ الاعتماد الاضافى المطلوب ٢٢٣٥ ج. م. من وفورات الميزانية العامة .

وتتشرف اللجنة برغى رأيا هذا الى مجلس الوزراء للتفضل باقراره .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بقانون اللازم لهذا الغرض م.

الرئيس

اسماعيل صدق

القاهرة في ١٠ مايو سنة ١٩٣٨

مرة ١٦٥ - ١٣٨ / ٧

الى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ على رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد أطلع ديوان جلالة الملك هذا القرار.

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافى المشار اليه م.

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء م.

وسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١ "مخصصات ومربيات وديوان جلالة الملك" فرع ٣ "ديوان جلالة الملك"

باب ٢ "مصاريف حموية" اعتماد إضافى قدره ٢,٣٣٥ ج. م. (ألفان

وثلاثمائة وخمسة وثلاثون جنيا) لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات هذا

الباب .

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٤ "وزارة الخارجية" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٤,٣٥٨ ج.م (أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وثمانية وخمسون جنيهاً) لتسوية النفقات الآتية :

بجـ باقى نفقات تأييد دار مفوضية استكهولم . ٢٧٠
بجـ نفقات تأييد دارى مفوضيتى برن وكابول . ٢٤٠٠
بجـ باقى نفقات تأييد دار مفوضية فارسوليا . ١٦٠
١١٥٢٨ » » الوفد الرسمى فى مؤتمر مونترو ودخول مصر عصبة الأمم وبعثة الشرف فى حفلة تنويع حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .
١٤٣٥٨

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على ودىرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ناشر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

كان لدى وزارة الخارجية فى السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بعض اعتمادات لم تتمكن من استعمالها كلها أو بعضها، وطلبت ترحيلها الى السنة التالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ حسب البيان الآتى :

الباقي بدون صرف فى نهاية السنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	ما صرف فى سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٦	الاعتماد	بجـ
٢٧٠	١٢٣٠	١٥٠٠	تأيد مفوضية استكهولم ...
٢٤٠٠	—	٢٤٠٠	تأيد مفوضيتى برن وكابول ...
١٦٠	—	١٦٠	تأيد مفوضية فارسوليا ...
			نفقات مؤتمر مونترو ودخول مصر عصبة الأمم وبعثة الشرف فى حفلة تنويع ملك بريطانيا العظمى ...
١٨٤١٦	١١٥٨٤	٣٠٠٠٠	

بحث اللجنة مشروع هذا القانون وأطلعت على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء (وصورتها ملحقة بهذا التقرير) فتبين لها أنه كان لدى وزارة الخارجية فى السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بعض اعتمادات لم تتمكن من استعمالها كلها أو بعضها وطلبت ترحيلها إلى السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وهذا بيانا :

الباقي بدون صرف فى نهاية السنة ١٩٣٧ - ١٩٣٦	ما صرف فى سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٦	الاعتماد	بجـ
٢٧٠	١٢٣٠	١٥٠٠	تأيد مفوضية استكهولم ...
٢٤٠٠	—	٢٤٠٠	تأيد مفوضيتى برن وكابول ...
١٦٠	—	١٦٠	تأيد مفوضية فارسوليا ...
			نفقات مؤتمر مونترو ودخول مصر عصبة الأمم وبعثة الشرف فى حفلة تنويع ملك بريطانيا العظمى ...
١٨٤١٦	١١٥٨٤	٣٠٠٠٠	

وفى سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية صرفت فعلا المبالغ الثلاثة الأولى (٢٧٠ ج.م ، ٢٤٠٠ ج.م و ١٦٠ ج.م) وشهدت على العهد انتظارا لفتح الاعتماد اللازم ، كما صرف من المبلغ الرابع ١١ ج.م . إذ أن حفلة نفقات مؤتمر مونترو وجنيف وبعثة الشرف هذه ١١٢,٢٣٠ ج.م .

وبما أنه لم يدرج في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ نسالية اعتماد للأغراض المتقدم ذكرها فالقترح تسوية المبالغ التى صرف خلال تلك السنة وفتح اعتماد إضافي يجمعها فى الباب الثالث من ميزانية وزارة الخارجية حسب البيان الوارد فى صدر هذا التقرير .

وبناء على ما تقدمس وأقمت اللجنة على فتح الاعتماد الاضافى المطلوب على أن يؤخذ من وفورات الميزانية العامة ، وهى ترجو أن يوافق عليه المجلس بالصيغة التى اقترها مجلس النواب .

السفير البرلانى
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد المنازى عبد وه

وفى على مشروع القانون والمذكرة الإيضاحية الملحقة به :

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ٤ (وزارة الخارجية) الباب الثالث (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ١٤٣٥٨ ج.م (أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وثمانية ونحوون جنيه) لتسوية النفقات الآتية :

- ٢٧٠ باقى نفقات تأييث دار مفوضية استكهلم .
- ٢٤٠٠ نفقات تأييث دارى مفوضيى برن وكابول .
- ١٦٠ باقى نفقات تأييث دار مفوضية فارسوليا .

١١٥٢٨ « الوفد الرسمى فى مؤتمر مونترو ودخول مصر عمبة الأمم وميشة الشرف فى حفلة تنويع حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .

١٤٣٥٨ المجموع .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مديرى الميزنة فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ (٢ يونيو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخارجية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
عبد الفتاح عيسى محمد محمود محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ٤٠/٥

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

وقد صرفت فعلا المبالغ الثلاثة الأولى (٣٧٠ و ٢٤٠٠ و ١٦٠ ج.م) في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وخضع بها على العهد استقارا لفتح الاعتماد اللازم ، كذلك صرف من المبلغ الرابع ١١٥٢٨ ج.م - إذ أن جملة نفقات مؤتمر مونترو وجنيف وبعثة الشرف بلغت ٢٣١١٢ ج.م .

ولما كانت ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لم يدرج فيها اعتماد للأغراض المتقدمة ذكرها فاقترح تسوية المبالغ إلى صرفت في خلال تلك السنة وفتح اعتماد إضافي بجلتها في الباب الثالث من ميزانية وزارة الخارجية حسب ما على :

٢٧٠ لتأييث مفوضية استكهلم .

٢٤٠٠ « مفوضيى برن وكابول .

١٦٠ « مفوضية فارسوليا .

١١٥٢٨ نفقات مؤتمر مونترو وجنيف وبعثة الشرف .

١٤٣٥٨ اجملة .

والجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون اللازم لهذا الغرض ما

السكرتير الرئيس

القاهرة فى ٨ مايو سنة ١٩٣٨

نمرة ١٦٥ - ٤٠/٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس وزراء نيابته المنفردة فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ على الاقتراح المين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الخارجية هذا القرار ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

ولجنة المالية توافق على فتح الاعتماد المطلوب وترجو المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ما

السفير البرلاني
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد الغازي حيدر

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

محمّد فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٦١٩٨ ج.م (سنة آلاف ومائة وثمانية وتسعون جنيا) تحت عنوان خاص "تسوية مبالغ مغلطة ومضت عليها المدة القانونية".

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يهيم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

(١) في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ حكمت محكمة جنايات مصر على محمد خاطر افندي الذي كان موظفا في السكرتيرية العامة لمجلس الوزراء بالسجن لمدة خمس سنوات لارتكابه عدة جرائم وتزوير وإدخال نفوذ الحكومة في ذمته وقد بلغ ما أخطئه ٣٨٤٥ جنيا و ٣٠٠ مليم .

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وافق مجلس الوزراء على منح المستحقين من طائفته (وليه محمد والآنسة زينب) نصف الماش الذي كانوا يستحقونه بقتضى قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤ فيما لو توفى طائفها على أن يتخمس منه جزء لا يتجاوز ربعه حتى وفاته المبلغ المقتضى وعلى أن يفتح هذا الماش من تاريخ قرار المجلس المذكور .

وتنفذاً لذلك القرار ربط لولدي محمد خاطر افندي (محمد والآنسة زينب) معاش شهري قدره جنينيات و ٦١٦ مليم يتخمس منه الربع أي ١٥٤ مليم شهريا . وقد قطع معاش البنت لعائية ١٦ يولية سنة ١٩٣١ لزواجها وقطع معاش الولد لعائية ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤ لبلوغه سن ١٨ عاما ولم يحصل من دين والدهما على أساس ربح ما يستحقونه من الماش سوى ٢٣ جنيا و ٦٠٠ مليم وبقي في حساب العهد ٣٨٧١ جنيا و ٧٠٠ مليم وقد تقرر تعصيل هذا الباقي لتقرر للدينين .

ملحق رقم ٧٨

جلسة يوم الاثنين ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٢٥ يولية سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمنازل

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية" ببلغ ٦١٩٨ ج.م تسوية مبالغ مغلطة ومضت عليها المدة القانونية

(المقرر حضرة الشيخ المحرم أطون الجليل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢٠ يولية سنة ١٩٣٨ مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القسم ٥ "وزارة المالية" باب ٢ "مصاريف عمومية" ببلغ ٦١٩٨ ج.م تسوية مبالغ مغلطة ومضت عليها المدة القانونية .

بحثت اللجنة مشروع هذا القانون واطلعت على المذكرة الإيضاحية للمرافعة له (وهي الملصقة بصورتها بهذا التقرير) تبين منها وقوع حادث اختلاس ضاعت لهما على الحكومة مبالغ قدرها ٦١٩٨ ج.م .

ولا يسع لجنة المالية بمجلس الشيوخ إلا أن تلاحظ بهذه المناسبة تعدد حوادث اختلاس الأموال الأميرية في بعض المصالح الحكومية، وهي تعتقد أن هذا يرجع إلى ضعف الرقابة على الموظفين وإلى انحلال أخلاق البعض بحيث يفرجهم مافي إيمانهم من أموال حكومية هي في الواقع أمانة لديهم على أن يمدوا لهذه الأموال يد التلميح والتأليب . وترى اللجنة أن على رؤساء المصالح وأصحاب الحرس على أموال الدولة فلا يفضون العين على موظف تتغير حاله من يوم وليلة بحيث يمسى ويصبح فإذا به يئذ المال ذات اليدين وذات الأسباب لهذا الزلل الحادث .

ولو خي رؤسائهم بمراقبته قليلا ، لأدركوا قبل فوات الأوان إن هذا الظاهر إنما هو على حساب الدولة ، ولا شك أنه من اليسر فضع مثل هذه حالات قبل استعجالها .

فد يقال إن أمثال هؤلاء يلقون جزاءهم وإن المحاكم تأخذهم بالعقوبة لادعة ، ولكن ماذا يفيد نزاهة الدولة حينئذ أو حسبهم . إن المانع لا يزال نياما من العلاج ولعل الحكومة تنهى بلفت نظر رؤساء المصالح إلى وجوب لاحظة سلوك موظفيهم صيانة لأموال الدولة ومما لضفاف الضوض من إلقاء بأعضهم في التهلكة .

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم هـ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٦١٩٨ ج.م (سنة آلاف ومائة وخمسة وخمسون جنيا) تحت عنوان خاص "تسوية بالغ نخلة ومضت عليها المدة القانونية". ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

صدر برأى الفقه في ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢ يونيو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

مرة ١٦٥ - ١١/١٩٥

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ملحق رقم ٧٩

جلسة يوم الاثنين ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٢٥ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦١٩٨ ج.م

في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القسم هـ "وزارة المالية"

فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية"

(انظر خيرة الشيخ الهزم أنطون الجبل بك) .

أحال المجلس بمجلسه ٣٥ يولييه سنة ١٩٣٨ إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦١٩٨ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القسم هـ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية" بمبلغ ٦١٩٨ ج.م في البند ١٠ "تنفيذ الأحكام القضائية" و ٢٠٠٠ ج.م في البند ١٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز هذين البندين .

بحثت اللجنة مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (والمعلقة صورتها بهذا التقرير) وقد جاء بهذه المذكرة ما يأتي :

كذلك حكمت محكمة جنايات مصر ضايعا في ٩ يناير سنة ١٩٣٧ على مدلى نقولا افندي الذي كان صرافا لوزارة الخيرية بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لاختلاسه ٢٨٧٥ جنيا و ٤٤٨ مليا عن طريق التزوير في الفد صرف ولم يسد من هذا المبلغ سوى ٥٠٠ جنيه دخلته شركة الضمانات وقيد الباقي وقدره ٢٣٧٥ جنيا و ٤٤٨ مليا في حساب المهد منذ سنة ١٩٣١

ولما كانت المدة المقررة قانونا (١٥ سنة) لسقوط الحق في المطالبة بالمبلغين المختلسين وقيمتها ٦١٩٨ (بعد جبر الكسر) قد انقضت ، فتمت وزارة المالية تسوية الحالة بإزالة المهد من حساب المهد وفتح اعتماد إضافي بالقدر المذكور في الباب الثاني من ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ تحت عنوان خاص " تسوية بالغ نخلة ومضت عليها المدة القانونية " على أن يؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الميزانية العامة .

واللجنة المالية ترى الموافقة على هذا الاقتراح وهي تتكبر برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون يفتح الاعتماد الإضافي المطلوب .

الرئيس

الكبير

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٣٨

مرة ١٦٥ - ١١/١٩٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة .

وسمه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص يفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه .

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مرسوم بمشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وتمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان المصروفات" باب ٧ "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي قدره ٢١,٠٠٠ ج.م. (واحد وعشرون ألف جنيه) منه ١٩,٠٠٠ ج.م. في البند ١٠ "تنفيذ الأحكام القضائية" و ٢,٠٠٠ ج.م. في البند ١٢ "توريدات عمومية" لتسوية تجاوز هذين البندين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ رفعت اللجنة المالية مذكرة إلى مجلس الوزراء لاستصدار مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه لسد التجاوز المتوقع حصوله في اعتماد البند ١٠ (تنفيذ الأحكام القضائية) البالغ ١٠,٠٠٠ جنيه والمدرج في الباب الثاني من ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية، وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ حل مجلس النواب وعلى ذلك ربي بقوة هذا المبلغ في آخر السنة المالية .

ويؤخذ من مذكرة لوزارة المالية أن الجلة التفرعية لمصروفات البند ١٠ لغاية شهر أبريل سنة ١٩٣٨ حوالى ٢٨,٠٠٠ جنيه ، وقد ترد بعض مبالغ أخرى من المصالح يقتضى تسويتها على البند نفسه أى أن التجاوز مقدّر بنحو ١٩,٠٠٠ جنيه .

وهناك البند ١٢ توريدات عمومية ، من الباب نفسه فقد قدر له في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٧٥,٥٤٨ جنيهاً على أساس متوسط الاستهلاك في الثلاث السنوات السابقة، وبعد فحص المقايضة الخاصة بهذا البند فحصاً دقيقاً خفض المبلغ إلى ٥٢,٨٣٩ جنيهاً الذى أدرج في ميزانية السنة المشار إليها .

في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ رفعت اللجنة المالية مذكرة إلى مجلس الوزراء لاستصدار مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه لسد التجاوز المتوقع حصوله في اعتماد البند ١٠ (تنفيذ الأحكام القضائية) البالغ ١٠,٠٠٠ جنيه والمدرج في الباب الثاني من ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية، وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ حل مجلس النواب وعلى ذلك ربي بقوة هذا المبلغ في آخر السنة المالية .

ويؤخذ من مذكرة لوزارة المالية أن الجلة التفرعية لمصروفات البند ١٠ لغاية شهر أبريل سنة ١٩٣٨ حوالى ٢٨,٠٠٠ جنيه ، وقد ترد بعض مبالغ أخرى من المصالح يقتضى تسويتها على البند نفسه أى أن التجاوز مقدّر بنحو ١٩,٠٠٠ جنيه .

وهناك البند ١٢ (توريدات عمومية) من الباب نفسه فقد قدر له في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٧٥,٥٤٨ جنيهاً على أساس متوسط الاستهلاك في الثلاث السنوات السابقة، وبعد فحص المقايضة الخاصة بهذا البند فحصاً دقيقاً خفض المبلغ إلى ٥٢,٨٣٩ جنيهاً الذى أدرج في ميزانية السنة المشار إليها .

ونظراً لأن تلك المقايضة قد وضعت على أساس أسعار سنة ١٩٣٦ التي ارتفعت فيما بعد ارتفاعاً كبيراً ، وبما أن كثيراً من المصالح طلبت أدوات إضافية لمشروعات جديدة ، كما أن الحال استدعت شراء بعض كيانات بصفة مستعجلة من من تعطيل الأعمال فقد نتج عن ذلك تجاوز البند ١٢ بمقدار ٢٠٠٠ جنيه .

والمقترح الأخيرى في هذا التجاوز لإمكان صرف الفواتير التي لم تسدد قيمتها من من شكوى التجار .

ولعدم وجود وفر في سائر اعتمادات بنود الباب الثاني من ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ يسمح بقسمة تجاوز البندين ١٠ و ١٢ المشار إليهما، لذلك تطلب وزارة المالية فتح اعتماد إضافي قدره ١٩,٠٠٠ ج.م. منه ١٩,٠٠٠ في البند ١٠ (تنفيذ الأحكام القضائية) ، و ٢,٠٠٠ ج.م. في البند ١٢ (توريدات عمومية) .

وبعد بحث المذكرة والمشروع واقتت اللجنة في فتح الاعتماد الإضافي المطلوب على أن يؤخذ من وفورات الميزانية العامة وهي تزعم أن يوافق المجلس عليه بالصيغة التي اقترها مجلس النواب ما

السكرتير العام

محمد الغاوي حيدريه

أنطون الجليل

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم هـ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصرفات عمومية" اعتماد اضافى قدره ٣١٠٠٠ ج.م (واحد وعشرون ألف جنيه) منه ١٩٠٠٠ ج.م فى البند ١٠ "تنفيذ الأحكام القضائية" و ٢٠٠٠ ج.م فى البند ١٢ "توريدات عمومية" لتسوية تجاوز هذين البندين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ما

صدر بمرأى المنزه فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ (٢ يربو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ١٨٥/١١

مرسل الى وزارة المالية لتعديده الى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ونظرا لأن تلك المنافسة قد وضعت على أساس أسعار سنة ١٩٣٩ التى ارتفعت فيها بعد ارتفاع كبير، وبما أن كثيرا من المصالح طلبت أدوات إضافية لمشروعات جديدة، كما أن الحال استدعت شراء بعض كيانات بصفة مستعجلة منعا من تعطيل الأعمال فقد نتج عن ذلك تجاوز البند ١٢ بمقدار ٢٠٠٠ جنيه .

والمتفرع الترخيص فى هذا التجاوز لإمكان صرف الفوائىم التى لم تسدد قيمتها منعا من شكوى التجار .

ولعدم وجود وفرة فى مائر اعتمادات بنود الباب الثانى من ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ يسمح بنسوية تجاوز البندين ١٠ و ١٢ المشار اليهما لتلك طلب وزارة المالية بفتح اعتماد اضافى قدره ٣١,٠٠٠ ج.م منه ١٩,٠٠٠ فى البند ١٠ (تنفيذ الأحكام القضائية) و ٢,٠٠٠ ج.م فى البند ١٢ (توريدات عمومية) .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فوافقت الموافقة عليه على أن يؤخذ الاعتماد الإضافى المذكور من وفورات الميزانية العامة .

وتتشرف اللجنة برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون بفتح الاعتماد الإضافى المطلوب ما

الرئيس

السكرتير

نمرة ١٦٥ - ١٨٥/١١

القاهرة فى ١٤ مايو سنة ١٩٣٨

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافى المشار إليه ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وقد أسفر هذا الحساب عن وفورات في جميع بنود الميزانية عند
بند ١٢ (أعمال جديدة) ونظرا إلى بيان بالوفورات المشار إليها .

١ - ووفر في بند ١ (مكافآت) مقداره ٣٧١٦ جنيا و ٨٥٣ مليا وبيع
ذلك إلى صرفها ابتداء من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ لا من أوله وإلى عدم
صرف مكافآت لحضرات الأعضاء الذين تولوا مناصب وزارية وبقاء
دوائر خالية مدة من الزمن .

٢ - ووفر في بند ٢ (ماهيات) مقداره ٤٥٣٦ جنيا و ٢٥٢ مليا
وقد نشأ عن الفرق بين الماهيات الفعلية لبعض الموظفين والمستخدمين
وبين متوسط الدرجات المخصصة لوظائفهم في الميزانية مع مراعاة أن المبلغ
المدرج لرجال الحرس والمطابخ هو نصف المخصص للماهيات، أما النصف
الآخر فهو على اعتداد ميزانية مجلس النواب .

٣ - ووفر في البندين ٣ (مكتبة) وقدره ١٠١ جنيه و ٦٦٥ مليا ،
وبند ٩ (مطبوعات) وقدره ٧٦٥ جنيا و ٨٧٣ مليا وذلك لعدم استعمال
المبالغ المخصصة لهما .

٤ - ووفر في بند ٤ (كسوى وملبوسات) قدره ٣٥٣ جنيا و ٥٥٣ مليا
وبيع بعضه إلى تاجر المتعدين في توريد بعض الملابس الصيفية .

٥ - ووفر في البند ٥ (أثاث وترميمات) قدره ١٥٦ جنيا و ٥٦١ مليا وفي
البند ٦ (مصاريف ترقية) قدره ٥٩٦ جنيا و ١٧٥ مليا وفي البند ٧ (المخبرات)
قدره ٣٧ جنيا و ٥٦٧ مليا وفي البند ٨ (مصاريف انتقال وبل سفر وسفر)
قدره ٣٦ جنيا و ٣٦٨ مليا وفي البند ١٠ (أدوات كتابية) قدره ٩٨ جنيا و ٨٤٨ مليا
وفي البند ١١ (مصرفات غير منظورة) قدره ٤٥٦ جنيا و ٧٩ مليا وبيع
السبب في كل ذلك إلى مراعاة واجب الاقتصاد في المصروفات .

كما أسفر الحساب عن تجاوز في البند ١٢ (أعمال جديدة) قدره
٦٢٣ جنيا و ٣٦٠ مليا وبيع ذلك إلى استكمال الأرفف الحديدية للكتبة
التي بلغت تكلفتها ١٠٠٠ ج. م. وإلى إنشاء بيان جديدة .

وباستئصال قيمة التجاوز من جملة الوفر يتبع مبلغ ١٠٢٣٣ جنيا و ٢٥٠ مليا
وقد صرف إلى وزارة المالية مع مبلغ ٥٥١ جنيا و ٨٢٥ مليا قيمة الأرباح
التي تقبضت عن إيداع مبلغ الميزانية عن السنة المذكورة في بنك مصر .

وترجو هيئة المراقبة من لجنة الحسابات عند الموافقة على هذا الحساب
أن تتكلم برفعه إلى هيئة المجلس الموقرة للتصديق عليه .

المراقبان

تحريرا في مايو سنة ١٩٣٨

محمد الحفني الطرزي محمد أحمد الشريف

ملحق رقم ٨٠

جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحسابات

عن الحساب الختامي للجلسة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

(التقر حاضرة الشيخ المحترم محمد شكري باشا)

لخصت اللجنة الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الذي أعدته
هيئة المراقبة طبقا لقاعدة ١٠٩ من اللائحة الداخلية وتوافق على ما جاء به ما

١٩ يولييه سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

السكرتير البرلماني

محمد توفيق رفعت

محمد شكري

حاضرة صاحب السعادة ورئيس لجنة الحسابات

بناء على المادة ١٠٩ من اللائحة الداخلية تتشرف هيئة المراقبة برفع تقرير
الحساب الختامي للجلسة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لفحصه .

وتمضوا بقبول فائق التحية ما

المراقبان

محمد الحفني الطرزي محمد أحمد الشريف

مايو سنة ١٩٣٨

تقرير

مرفوع من هيئة المراقبة إلى لجنة الحسابات

عن الحساب الختامي للجلسة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

أضحت ميزانية المجلس في السنة المذكورة بمبلغ ١١٢٤٠٧ ج. م. وبلغت
المصروفات ١٠٢٣٣٣٣ جنيا و ٧٥٠ مليا طبقا لجدول المرافق لهذا .

كشف

بيان مصروفات المجلس في السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

ملاحظات	الفرق				المبالغ المنصرفة		رابط ميزانية سنة ١٩٣٩	بيان
	زيادة		وفر					
	بجيه	لم	بجيه	لم	بجيه	لم	بجيه	
	—	—	٣٧١٦	٨٥٣	٥٦٦٧٣	١٤٧	٦٠٣٩٠	بند ١ — مكافآت
	—	—	—	—	—	—	—	بند ٣ — ماهيات :
	—	—	٣٧٤٧	٤٩٤	٢٤٥٠٩	٥٠٦	٢٨٢٥٧	(١) الموظفين الداعمين والمؤقتين ...
	—	—	٥١١	٧١	١٢٦٢	٩٢٩	١٧٧٤	(ب) رجال الحرس والمطافئ ...
	—	—	٢٧٧	٦٨٧	٣١٢٤	٣١٣	٣٤٠٢	(ج) الخدم الخارجين عن هيئة العمل
بيان	—	—	١٠١	٦٦٥	٣٩٨	٣٣٥	٥٠٠	بند ٣ — المكتبة
لم بجيه	—	—	٣٥٣	٥٥٣	٥٤٦	٤٧٤	٩٠٠	بند ٤ — كساي وملبوسات
١٠٨٥٦ جملة الوفر .	٦٢٣	٢٦٠	—	—	—	—	—	بند ٥ — أثاث وزخامات
تحويل قيمة التوازن	—	—	١٥٩	٥٦١	١٨٤٣	٤٣٩	٢٠٠٠	بند ٦ — مصروفات شربة
١٠٢٣٣ صافي الوفر .	—	—	٥٩٦	١٧٥	٥٩٨٧	٨٢٥	٦٥٨٤	بند ٧ — المؤتمرات
ضم القوائد .	—	—	٣٧	٥٦٧	١٠٦٢	٤٣٣	١١٠٠	بند ٨ — مصاريف انتقال وبل سفر وسفر ...
١٠٧٨٥	—	—	٣٦	٣٩٨	٤١٣	٦٣٢	٤٥٠	بند ٩ — مطبوعات
٧٥	—	—	٧٦٥	٨٧٣	٣٢٣٤	١٢٧	٤٠٠٠	بند ١٠ — أدوات كتابية
	—	—	٩٨	٨٤٨	٢٠١	١٥٢	٣٠٠	بند ١١ — مصروفات غير منظورة
	—	—	٤٥٦	٧٩٥	٢٩٣	٢٠٥	٧٥٠	بند ١٢ — أعمال جديدة
	٦٢٣	٢٦٠	—	—	٢٦٢٣	٢٦٠	٢٠٠٠	
	٦٢٣	٢٦٠	١٠٨٥٦	٥١٠	١٠٢١٧٣	٧٠٥	١١٢٤٠٧	

بيان

لم بجيه

٥١٠ ١٠٨٥٦ جملة الوفر.

٢٦٠ ٦٢٣ تنزيل قيمة الجازن

٢٥٠ ١٠٢٣٣ صافي الوفر.

٨٢٥ ٥٥١ ضم القوائد.

٧٥ ١٠٧٨٥

أحد حضرات الأعضاء المحترمين الميادين لوجوهه خارج القطر خلال شهر
أغسطس وسبتمبر وأكتوبر، وعلى ذلك فيكون المبلغ المطلوب اعتاده لهذا
البند هو ١٠٣,٧١٠ ج.م. بدلا من ٧٣,٠٨٠ ج.م.

ثانياً - النظر في إتمام نقل الموظفين الزائدين على حاجة العمل
من أشير إليهم في تقرير اللجنة عن ميزانية العام الماضي بعد استبعاد من
دعت حالة العمل الراحنة بالمجلس إلى بقائه منهم وتأمل اللجنة أن يواصل
سعادة رئيس المجلس السعي في ذلك تنقيفاً عن عبء الميزانية وحتى لا تستمر
هذه الحالة الشاذة .

ثالثاً - استبعاد مبلغ ٢٠٠ ج.م. عما كان مقدراً في الميزانية لمشروع
تكييف الهواء بقاعة جلسات المجلس والاستراحة وأمر المتصل بهما وذلك
على أساس الطلعات الأولية التي تقدمت بها بعض المحلات لتنفيذ هذا
المشروع إذا ما تمت الموافقة عليه وبذلك يكون المبلغ المطلوب اعتاده للباب
الثالث بند ١٣ أعمال جديدة ٩٥٠٠ ج.م. بدلا من ١١٥٠٠ ج.م.

رابعاً - رأت اللجنة ووافقها سعادة رئيس المجلس على رأيها بأن قاعة الجلسة
الحالية أصبحت لا تلبي المجلس وتكاد لا تسع جميع الأعضاء المحترمين كما
أن شرفاتها لا تسمح بقبول العدد الكافي من الزائرين، ونسب وطولها يجعل
سماع الصوت فيها صعباً، وبالأخص لمن يجلس من الأعضاء بالمقاعد الخلفية،
وترى اللجنة بأنه إن لم يتم استبدال هذه القاعة بأخرى فعل الأقل يتم
إجراء كافة ما يلزم لتحسينها وإزالة العيوب السابق ذكرها، وقد وعد سعادة
رئيس المجلس بدراسة الموضوع والقيام بما يلزم لتحقيق رغبات اللجنة .

أما فيما عدا ذلك، فاللجنة توافق على باقي الاعتادات الواردة بمشروع
الميزانية ما

١٩ برله سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

السكرير البرلماني

محمد توفيق ونعت

محمد شكري

ملحق رقم ٨١

جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحسابات

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد شكري باشا)

تشرف لجنة الحسابات، بإبلاغ مجلس الشيوخ بأن حضرة المراقبين قد
أعدوا طبقاً للسادة ١٠٨ من اللائحة الداخلية مشروعاً لميزانية المجلس عن
السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مؤرخاً في ١٣ يولييه الجلساري وقدماء مع
مذكرة إيضاحية إلى لجنة الحسابات .

وقد رأت اللجنة عند النظر في هذا المشروع أن تتألف برأي سعادة
رئيس المجلس، لغرض جلستها وتناقشت معه وترى - بعد الاضطلاع بمصادره -
ما يأتي :

أولاً - استبعاد مبلغ ١٩٧٧ ج.م. من الباب الأول بند ١ - مكافآت
لحضرات رئيس المجلس وأعضائه، وذلك نظراً لوفور في هذا البند الذي نتج
من عدم صرف مكافآت لحضرات الأعضاء المحترمين الذي شغلوا مناصب
وزارية، ومن بقاء بعض الموائر خالية مدة من الزمن وذلك خلال شهر مايو
ويونيه ويولييه سنة ١٩٣٨، ومن الوفور المحقق الذي ينتج من عدم حلق

المشروع كما اقرته اللجنة

قسم ٢ "البرلمان"

فرع ١ "مجلس النيوخ"

المبلغ المربوط

سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨		سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩	
جمله	مفردات	جمله	مفردات
٦٥٨٨٠	٦٥٨٨٠	٧١١٠٣	٧١١٠٣
٣٤٣٣٤	٢٠٥٠	٢٩٧٦٨	٢٢٣٤
٣٥٠٤	٣٥٠٤	٣٦٣٢	٣٦٣٢
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	٣٠٠
٤٨٤	٤٨٤	٥٠٠	٥٠٠
٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠
٣٠٠	٣٠٠	٤٥٠	٤٥٠
٦٧٣٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٥٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٠٠
٤٧٠٠	٤٧٠٠	—	—
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
١١٠٠	١١٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
٣٥٠٠	٣٥٠٠	٤٠٠	٤٠٠
٢٥٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٠٠
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
٩٥٠٠	٩٥٠٠	٩٥٠٠	٩٥٠٠

تقرير
مرفوع من هيئة المراقبة إلى
لجنة الحسابات عن مشروع ميزانية المجلس
لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية

تشرف هيئة المراقبة بأن ترفع إلى لجنة الحسابات مشروع ميزانية المجلس
عن السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

بلغ مجموع الاعتماد المطلوب للبرلمان الحالية ١٣٢,٧١٤ ج. م. يقابله مبلغ
١١٦,٣٨٨ ج. م. في ميزانية العام الماضي زيادة قدرها ١٦,٣٢٦ ج. م. ويرجع
السبب في هذه الزيادة إلى ما يأتي :

أولاً - وضع المبلغ اللازم لصرف المكافآت المستحقة بنحة عشر عضوا
زادوا على عدد أعضاء المجلس بسبب زيادة الدوائر الانتخابية تسع دوائر
وقد زاد تبعاً لها عدد الأعضاء المعيينين ستة أعضاء .

ثانياً - وضع المبلغ اللازم لتنفيذ مشروع تكيف الهواء بقاعة الجلسة
وبالاستراحة والممر المتصل بهما كتقدير وزارة الأشغال وذلك تحقيقاً لرغبة
طالباً بإبلاغها حضرات الأعضاء الصغرى في السنين الماضية وفي الدورة
الحالية والواقع أن الحاجة ماسة لتقيام بهذا العمل خصوصاً بالعمل يستمر
في كل دورة برلمانية في أشهر الصيف الشديدة الحر .

ثالثاً - زيادة الاتحاد المخصص لبند المؤتمرات لاحتفال عقد جلسات
مجلس الاتحاد البرلماني الدولي وبلغته في القاهرة حوالي شهر مارس القادم
وجلسات بحثي الزيادة أو المالية للتويز البرلماني الدولي للتجارة حوالي
شهر يناير القادم أيضاً وضرورة الاستعداد لاحتفاء بأعضاء هذه اللجان .
رابعاً - إدماج متوسط درجات الموظفين والمستخدمين الذين كان
قد اتفق مبدئياً على نقلهم إلى بعض الوزارات والمصالح، فقد وضعت لهم في
ميزانية العام الماضي ما يحتاجهم لتغطية لهذا النقل ولما لم يتم النقل
كان لا بد من وضع درجات لهم في الميزانية ودرجتها على المتوسط كما هو
الواجب فنشأت عن ذلك زيادة في الاتحاد الخاص بهم .

خامساً - ترقية موظفين اثنين ورفع درجتهم في ميزانية هذا العام
ودرجة أخرى لتسوية حالة موظف كما سبقه مفصلاً في بند المساهبات .
وفيما يلي بيان أبواب هذه الميزانية :

بند ١ - مكافآت لحضرات رؤيس المجلس وأعضائه .
قرر لهذا البند مبلغ ٧٣,٠٨٠ ج. م. مقابل مبلغ ٦٥,٨٨٠ ج. م. في
ميزانية العام الماضي زيادة قدرها ٧٧٠ ج. م. وذلك لزيادة عدد حضرات
الأعضاء المحترمين كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

بند ٢ :

(١) مايات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين .

إنما تم مشروع تكيف الهواء ٥٥٠ ج.م للتلفونات والبريد والرسائل البرقية وهو المبلغ الذى كان مرصودا لذلك في ميزانية العام الماضى وبلغ ٤٥٠ ج.م وقود وصيانة مركبات يقابله في ميزانية العام الماضى مبلغ ٣٥٠ ج.م وقد زيد هذا الاعتماد نظرا لتجاوز هذا البند في ميزانية العام الماضى وبلغ ١٠٠ ج.م إعانة تمتدح بوفيه المجلس لكتلتاد ومنع ٢٠٠ ج.م للولد النبوى الشريف والزينات يقابله في العام الماضى مبلغ ٢٥٠ ج.م ومبلغ ٣٠٠ ج.م للصرافات الأخرى المتنوعة يقابله مبلغ ٣٠٠ ج.م في ميزانية العام الماضى أيضا، وقد روى في هذين التقديرين الآخرين ما قد صرف فعلا من الميزانية الماضية أما فيما يخص نصف قيمة جوازات السفر التى سددت لمصلحة السكك الحديدية من ميزانية العام الماضى فقد روى هذا العام استبعادها لضرورة صرف هذه الجوازات مجانا كنص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالكافة البرلمانية
بند ٧ - المؤتمرات :

وضع لهذا البند مبلغ ١٥٠٠ ج.م يقابله في العام الماضى مبلغ ١١٠٠ ج.م وقد نشأت هذه الزيادة من احتياج عقد بلان المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة والاتحاد البرلماني للدول بمدينة القاهرة خلال السنة المالية الحالية كما سبق القول .

بند ٩ - مطبوعات

بند ١٠ - أدوات كتابية .

قدر لهذا البند ٩ في ميزانية هذا العام مبلغ ٤٠٠ ج.م يقابله مبلغ ٣٥٠ ج.م في ميزانية العام الماضى وزيادة مبلغ ٥٠ ج.م وقدر لبند ١٠ مبلغ ٣٠٠ ج.م يقابله في ميزانية العام الماضى مبلغ ٢٥٠ ج.م وزيادة مبلغ ٥٠ ج.م وقد روى في هذين التقديرين ما قد صرف فعلا في ميزانية العام الماضى.
أما البنود ٤ و ٣ و ٨ و ١١ و ١٢ فقد بقيت كما كانت في الميزانية الماضية .

الباب الثالث " أعمال جديدة "

بند ١٣ - أعمال جديدة :

قدر لهذا البند مبلغ ١١٥٠٠ ج.م يقابله في العام الماضى مبلغ ١٠٠٠ ج.م والسبب في هذه الزيادة وضع المبلغ اللازم لمشروع تكيف الهواء وإلى غير ذلك من المنشآت التى أشير إليها في صدر هذا التقرير كبناء غرفة انتظار لحضرات الوزراء ودعوة مياه خاصة بها ومكتب فوقهما سيد لسكرتيرة لخدمة المالية حتى لا يبق أولئك الموظفون شاهدين لفترة الجبة المالية مما لا يصح الاستمرار عليه ما

المراقبان

محمد الحنفى العزى ٤٤٠ مد الشرف

١٢ يوليوز سنة ١٩٣٨

(ب) ماهيات رجال الحرس والمطافى .

(ج) ماهيات الخدم الخارجيين من هيئة البال .

قدر لهذا البند مبلغ ٣٥٦٣٤ ج.م يقابله في ميزانية العام الماضى مبلغ ٣٤٣٢٤ ج.م من ذلك مبلغ ٣٩٦٧٨ لوظفين والمستخدمين السابقين والموظفين يقابله في ميزانية العام الماضى مبلغ ٢٨٠٧٧٠ ج.م وبيع السبب في هذه الزيادة إلى عدم التحكك من قبل جميع الموظفين الذين كان قد اتفق على تلهم كما سبق القول وإلى فرق متوسط درجتين بسبب ترقية موظفين إلى درجة أعلى من درجتيهما وذلك طبقا للوائح المعمول بها وفى حدود الكادر الذى وضع لوظفين واقوه المجلس عند نظر الميزانية السابقة وإلى رفع درجتين من الدرجات الثامنة إلى درجتين (سابعة) لثقل موظفين من وزارة الداخلية حاصلين على شهادة الليسانس فى الحقوق سنة ١٩٣١ ببلان آخرين بالسكرتيرة غير حاصلين على مثل هذه المؤهلات وذلك رغبة فى رفع مستوى الموظفين وإحلال قوى الشهادات العالية على الموظفين قوى الكفايات المحدودة ورفع درجة أخرى من السادسة إلى الخامسة تسوية لحالة أحد الموظفين .

وهذه المناسبة يسهية المراقبة أن تشير إلى أن هيئة المكتب وافقت بإجماع الآراء على مبدأ البذل بين موظفى المجلس من غير قوى الشهادات العالية وبين موظفى الوزارات والمصالح الحاصلين على تلك الشهادات على أن يتم ذلك تدريجيا وأن يبنى لدى مختلف المصالح لتحقيق ذلك وهذا مع استثناء من دلت التجربة على كفايتهم ومراتبهم من الموظفين الحاليين .

ومن ذلك مبلغ ٢٣٢٤ ج.م لمساقيات رجال الحرس والمطافى يقابله مبلغ ٢٠٠٠ ج.م في ميزانية العام الماضى وترجع هذه الزيادة إلى زيادة عدد هذه القوة من ٥٠ إلى ٥٦

ومنه أيضا مبلغ ٣٣٢٣ ج.م لمساقيات الخدم الخارجيين من هيئة البال يقابله مبلغ ٣٥٠٤ ج.م في ميزانية السنة الماضية وبيع السبب في هذه الزيادة إلى ترقية من استحق الترقية من هؤلاء الخدم وإلى إبطال درجة ممتازة مربوطها من ٦-٨ ج.م بدرجة خاصة مربوطها من ٨-١٠ ج.م لما دون المجلس وإلى زيادة درجة جديدة واحدة على ميزانية العام الماضى.

الباب الثانى " مصروفات عمومية "

بند ٥ - أثاث وورصيات :

قدر لهذا البند مبلغ ٢٠٠ ج.م يقابله في ميزانية العام الماضى مبلغ ١٠٠٠ ج.م وبيع السبب في هذه الزيادة إلى ضرورة تأييث الترفى الى ستناء بالمجلس وفى مقدمتها غرفة انتظار حضرات الوزراء وكذلك إلى ما يقتضيه الأمر من تغيير ما قديوجد فى مصالح لاستهلاك من الأثاث الحالى.

بند ٦ - مصروفات ترقية :

قدر لهذا البند مبلغ ٢١٠٠ ج.م يقابله مبلغ ٦٧٣٤ ج.م في ميزانية العام الماضى من ذلك مبلغ ٥٠٠ ج.م للقرور والمياه يقابله في العام الماضى ٤٨٤ ج.م وقد لاحظ في هذا التقدير احتمال زيادة المستهلك من الكهرباء

قسم "البرلمان"

فرع ١ "جلس الشيوخ"

	المبلغ المربوط			
	في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨		في سنة ١٩٣٨-١٩٣٩	
	مفردات	جملة	مفردات	جملة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ٦ مد مصروفات ثرية :				
(أ) لورومياه .	٥٠٠		٤٨٤	
(ب) تليفونات وبريد بري	٥٥٠		٥٥٠	
(ج) وقود وصيانة المركبات	٤٥٠		٣٥٠	
(د) إطالة البوقيه .	١٠٠	٢١٠٠	١٠٠	٩٧٣٤
(هـ) المولد والزينات .	٢٠٠		٢٥٠	
(و) نصف جوازات السفر	-		٤٧٠٠	
(ز) مصروفات أخرى متوقعة .	٣٠٠		٣٠٠	
بند ٧ - المؤتمرات .	١٥٠٠	١٥٠٠	١١٠٠	١١٠٠
بند ٨ - انتقال وبدل سفر وسهر .	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
بند ٩ - مطبوعات .	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠
بند ١٠ - أدوات كتابية .	٣٠٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٥٠
بند ١١ - مصروفات ضيق متوقعة .	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
بند ١٢ - مصاريف تنيل رئاسة المجلس .	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
الباب الثالث - أعمال جديدة				
بند ١٣ - أعمال جديدة .	١١٥٠٠	١١٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الاجلة .	١٣٢٧١٤	١٣٢٧١٤	١١٦٣٨٨	١١٦٣٨٨

المراقبات

عبد الحفي الطرزي محمد أحمد الشريف

المبلغ المربوط

في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ في سنة ١٩٣٨-١٩٣٩

مفردات جملة مفردات جملة

جنيه جنيه جنيه جنيه

الباب الأول - مكافآت وماهيات

بند ١ - مكافآت .

بند ٢ - ماهيات :

(أ) للموظفين والمستخدمين الداعمين والموظفين .

(ب) رجال الحرس والمطافئ .

(ج) الخدم الخارجيين عن هيئة المال .

الباب الثاني - مصروفات عمومية

بند ٣ - المكتبة .

بند ٤ - كساوى وملبوسات :

(أ) كساوى الخدم الخارجيين عن هيئة المال .

(ب) كساوى رجال الحرس والمطافئ .

بند ٥ - أثاث وترميمات .

مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩

١٩٣٧	١٩٣٨	بند ٢ - "أ" مايات الموظفين الدائمين والموقتين	درجة	مربوط الدرجات			المربوط في السنة	
				أدنى المربوط	المتوسط	أقصى المربوط	١٩٣٨	١٩٣٧
١	١	السكّين العام	مرتب ثابت	—	—	—	١٥٠٠	١٥٠٠
—	١	مدير الترجمة	أولى ب	١٠٨٠	١١٧٠	١٣٦٠	١١٧٠	—
١	١	مدير الإدارة التشريعية	لأنية	٨٤٠	٩١٢	٩٨٤	٩١٢	٩١٢
١	٢	مدير إدارة المراقبة	ثالثة	٦٤٨	٧٤٤	٨٤٠	١٤٨٨	٧٤٤
٥	٧	موظف يفتى سكرتيرية لجنة المالية	رابعة	٤٨٠	٥٨٨	٦٩٦	٤١١٦	٢٩٤٠
١٨	٢٢	مدير أقسام وموظفون	خامسة	٢٤٠	٣٧٥	٥١٠	٨٢٥٠	٦٧٥٠
١٧	١٨	أمين مكتبة	سادسة	١٨٠	٢٨٨	٣٩٦	٥١٨٤	٤٨٩٦
١٥	١٩	رئيس قسم الترجمة	سابعة	٩٦	١٨٦	٢٥٢	٣٥٣٤	٢٧٩٠
٢٦	١٤	مدير مكتب الرئيس	ثامنة	٧٢	١٥٠	١٨٠	٢١٠٠	٣١٩٢
	١٢	موظفون بالفرق والأقسام		٧٢		١٨٠	١١٣٤	
٨٤	٩٧	موظفون بالفرق والأقسام					٢٩٣٨٨	٢٣٧٢٤
	٥	موظفون بالفرق والأقسام					١٤٤	١٤٤
١٤	—	موظفون بالفرق والأقسام					٢٩٢٤٤	٢٣٥٨٠
٩٨	٩٧	موظفون بالفرق والأقسام					—	٥٠٢٢
٥٠	٥٦	موظفون بالفرق والأقسام					٢٩٢٤٤	٢٨٦٠٢
		موظفون بالفرق والأقسام					٥٢٤	١٦٨
		موظفون بالفرق والأقسام					٢٩٧٦٨	٢٨٧٧٠
		موظفون بالفرق والأقسام					٢٢٣٤	٢٠٥٠
		موظفون بالفرق والأقسام					٣٧٠٠٢	٣٠٨٢٠

منها درجتان ثالثة
شخصية

منها درجة ألف شخصية

تتربل نصف متوسط درجة
المهندسين الكهربائيين

مايات ضلعية ومنتوسط
درجات لموظفين حق أن
تفرز تقليم إلى الفزارات ولم
ثم هذا القل غرضه متوسط
درجاتهم ضمن الميزانية

مستعملون مؤقتون

ب - رجال الحرس والمطال

ملحق رقم ٨٢

جلسة يوم الثلاثاء ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٢ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمخارج

عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية

(المؤتمر حضرة الشيخ المحترم أعلون الجليل بك)

قدرت إيرادات هذه الدار في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٧,٢٧١ ج. م. يدخل في ذلك مقدار ما تمنحه الحكومة من إعانة .

وقد ردت المصروفات كذلك بمثل هذا المبلغ .

وفي كلا التدبرين قصص قدره ٩٩ ج. م. بالنسبة إلى ميزانية السنة الماضية دخلا ونرجا .

وفيا على تفصيل الإيرادات والمصروفات :

الإيرادات

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧		
	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
ما قبله .	١٣٣٣٠	١٣١٩٥	٣٥	—
قيمة ما يستقطع من ماهيات المستخدمين .	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—
تمن ورق النسخة .	٥٠	٥٠	—	—
إيرادات أخرى .	٣٨٠	٦١٠	—	٢٣٠
تتربط قيمة المقتضى بتزديده المالية .	١٤٦٦٠	١٤٨٥٥	٣٥	٢٣٠
بجنيه				
١٠٠٠ مستقطع من ماهيات الموظفين .	١٠٥٠	١٠٥٠	—	—
ورق النسخة .	١٠٥٠	١٠٥٠	—	—
جملة الباب الأول :	١٣٦١٠	١٣٨٠٥	٣٥	٢٣٠
الباب الثاني .	—	—	—	—
إعانة الحكومة * .	١٨٦٦١	٣٥٠٠	١٥١٦١	—
	١٨٦٦١	٣٥٠٠	١٥١٦١	—
جملة الإيرادات				
الباب الأول .	١٣٦١٠	١٣٨٠٥	٣٥	٢٣٠
الباب الثاني .	١٨٦٦١	٣٥٠٠	١٥١٦١	—
	٣٢٢٧١	١٧٣٠٥	١٥١٩٦	٢٣٠
المأخوذ من الحكومة لسد المعجز *	—	١٥٠٦٥	—	١٥٠٦٥
	٣٢٢٧١	٣٢٣٧٠	١٥١٩٦	١٥٢٩٥
صافي النقص .				٩٩

* وكانت إعانة الحكومة في العام الماضي وقدرها ١٨٥٦٥ ج. م. تحصل من جهتين منها ٣٥٠٠ من باب الإعانات من طريق وزارة المعارف وباقي يرض من وزارة المالية من الاعيان بسد المعجز أما هذا العام فأدرك المبلغ ١٥ في باب الإعانات بتخفيض قدره ٩٩ ج. م.

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧		
	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
الباب الأول (الإيرادات الدار) .				
إصدار الأظيان .	٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—
تشغيل النقود .	١٩٣٠	١٨٩٥	٣٥	—
تمن ما يباع من المطبوعات .	١٣٠٠	١٣٠٠	—	—
إيرادات المطبعة .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—
بجنيه .	١٣٣٣٠	١٣١٩٥	٣٥	—

المصروفات

وزع مبلغ ١١,٣٧١,٣٧١ ج. م. المقتدر للمصروفات في ميزانية الدار على الوجه الآتي :

	تهديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٨	١٩٣٧		
باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات	٢٢٢٢٧	٢٠٨٨٤	١٣٤٣	-
» ٢ - مصاريف عمومية .	١٠٠٤٤	١١٤٨٦	-	١٤٤٢
الجلية .	٣٢٢٧١	٣٢٣٧٠	١٣٤٣	١٤٤٢
صافي التخفيض .			٩٩	

ويتضح من هذا الجدول أن في الباب الأول زيادة قدرها ١٣٤٣ ج. م. نشأت من :

(١) زيادة ١٣٦ جنيا في الدرجات الدائمة ، منها ١٢٠ جنيا بسبب رفع درجة المدير العام لدار الكتب المصرية إلى الدرجة الأولى حرف (١) وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٨ تنفيذا لما جاء بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ والمرسوم الخاص بإقرار تعيين مدير الدار ، و ٦٦ جنيا طردة لموظف من موظفي الدرجة الثامنة الذين قل ماهياتهم عن عشرة جنيا .

(٢) زيادة في الأجر قدرها ١٠١٧ جنيا لإمكان القيام بإخراج الكتب الخاصة بإحياء الأدب العربي ، وللمساعدة في أعمال الفهارس طبقا للنظر الجديدة التي قامت الدار بوضعها ، ولإمكان مد المطبعة بالموتة اللازمة لإنجاز أعمالها على وجه سريع .

(٣) زيادة في المرتبات مقدراها ٢٠٠ ج. م. وذلك لكفالة بعض العلماء الكفاء لخدمة الدار ، لشتر بعض كتب ومراجع في الأدب العربي وتصحيحها ، نظرا لأن الأيدي القليلة بأمر التصحيح من موظفين وعامل باليومية لا تساعد على إخراج الكتب المقترحة والكتب التي شرع في إخراجها على الوجه الأكمل ، فقلة عدد الأيدي القائمة بذلك من جهة ولأن نشر ما أشير إليه من كتب ومراجع يحتاج إلى تكاليف متزايدة .

ولهذه المناسبة تشير اللجنة إلى ما أبدته في تقريرها عن ميزانية هذه الدار لسنة المالية الماضية وكذلك في تقريرها عن السنة المالية التي قبلها من توجيه النظر إلى طائفة من الأدباء المعروفين يشتغلون في القسم الأدبي (إحياء الآداب العربية) وهم مقيدون بين المال باليومية مما لا يتفق مع مكرم الأدبي ولا مع علمهم الخطير .

ويتضح مما تقدم أن معظم الإيرادات الخاصة بالدار ناتج من إيجار الأطنان الموقوفة عليها وهذا بيان هذه الأطنان :

الأطنان المؤجرة	اسم الجهة	س	ط	قد
٢	» ناحية دروة منوفية .	٧	٤٩٩١	
٣	» باب وكفر الحمام .	٤	٩٧	
٢	» منشأة جريس .	٧	١٤	
-	» منشأة جريس .	١٨	-	
١	» شطاوف .	٧	١٤	
٩	» دقة .	٢٣	١٨	
١١	» دقة .	٣	٣	
١	» الزرقا دقهلية .	٥	٢٥٣	
٤	» أبو القراميط وكفر سلامة .	٨	٤٣	
١٠٥٥,٣٣				
بتاحية أبو القراميط وكفر سلامة .				

س	ط	قد
٣	٣١	٦١
١٥	١٢	٦١
٢	٣	١٨٧
-	١٦	٣٠
١١	١٦	٤١
-	-	١٢٢
٤	٢٢	٢٧
٤	١٢	٧١
٢٠	٥	١٤٠

ومجموعها ١٥ سهماء ٣٠ قراريط و ١٦٨٣ فدا ناهريا

وتفصيل بيان ما حصل من هذه الأطنان في السنوات العشر الماضية :

السنوات	جنية	مليم
١٩٢٧	١٣٨١٩	٧٨
١٩٢٨	١١٧٩٨	٢٨٦
١٩٢٩	٧٦٣٠	٨١٠
١٩٣٠	٩١٢٠	٩٩٠
١٩٣١	٦٦٧٢	٧٧٧
١٩٣٢	٥٦٣٦	٦٧٧
١٩٣٣	٤٤٦٢	٧٩
١٩٣٤	٩٢٥٢	٢٢٢
١٩٣٥	٥٧٨٧	٨٠٧
١٩٣٦	٦١٤٢	٤٤٣
الجلية .	٧٩٣٣٣	٢٢٩

وهذا كقارح واقع عليه بماس الدار الأمل يرى إلى استبدال هذه الأطنان الموزعة في جهات مختلفة بتفتيش واحد من نخايش مصلحة الأملاك الأميرية يتيسر استغلاله وإدارته على وجه أكمل .

مبادئ الدار

قالت لجنة المالية في تقريرها عن مبادئ الدار في العام الماضي : " إن أهم ما يشغل أئمة الآن هو إعداد مكان لائق بما يستوفى من حيث سعة ونظامه كل حاجات المكتبات الحديثة ويقوم بهجامة " والمطرد فيها وزيادة الإقبال عليها " .

وقد علمت اللجنة أن مجلس الوزراء قرر تخصيص جزء كبير من أرض سراي الإسماعيلية للبنى الجديد لدار الكتب المصرية ، ولقد وضعت مصلحة المبادئ الأميرية رسماً تخطيطياً لهذا المبنى مع عمل المقايضة الابتدائية اللازمة لذلك ، وأن مصلحة المبادئ راعت أن يكون المبنى الجديد شاملاً لجميع ما يلزم لدار الكتب من الحاجات والمعارض والصالات لتكون الدار على طراز أحدث دور الكتب في العالم وتكون حصرية بمركز مصر في العالم العربي .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الإيرادات والمصروفات كما أقرها مجلس النواب على الصورة الآتية :

الإيرادات :

١٣٦١٠	باب ١ - الإيرادات الخاصة بالدار .
١٨٦٦١	٢ - إعانة الحكومة .
٣٢,٣٧١	الاجلة .

المصروفات :

٢٢٣٢٧	باب ١ - مايجات وأجرومربيات .
١٠٠٤٤	٢ - مصاريف عمومية .
٣٢,٣٧١	الاجلة .

مشروع قانون

يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٣٢,٣٧١ جنيه (اثنين وثلاثين ألفاً ومائتين وواحد وسبعين جنيناً مصرياً) وإيراداتها بمبلغ ٣٢,٣٧١ جنيه (اثنين وثلاثين ألفاً ومائتين وواحد وسبعين جنيناً مصرياً) بما فيها إعانة الحكومة وذلك حسب الجداول المرفقة لهذا القانون .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمطارد العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وقد خلق على تحرير اللجنة وتذات (جلسة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧)
حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك (معالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير التربية والتعليم والمدير الأعلى للدار الآن) على تقرير اللجنة بما يأتى :

" وأنا أشترك لجنة المالية بكل قلبى فيما أبدته من عطف على كبار الأدباء الذين يشغلون فى هذا القسم (القسم الأدبى) . وإننا عرقت حضراتكم أنهم إلى الآن يتقاضون أجورهم بطريق المأجورة كما يتقاضاه الكتاكسون شعرتهم بالاجحاف العظيم الذى يصيبهم ومنهم الشاعر الكبير والأديب ، وأهمهم جميعاً جديرون بأن يتناولوا عطفكم وعطف الوزارة وعلى رأسها حضرة صاحب المالى وزيرها المالى .

لأن رأيت حضراتكم أن نتوافقوا على أن ينظر إلى هذه الطاقة بما هى جديرة به من عناية واعتبار كان ذلك ضياعاً .

والواقع أن بين هؤلاء الرجال من شرفت به لسة البلاد وهى لسة جمع الناطقين باللغة العربية .

لذلك أطلب من حضرة صاحب المالى الوزير بصفته كونه المدير الأعلى للدار أن يبرر المقترحات التى تقدم بها حضرة صاحب العزة الدكتور مدير الدار ، أو مقترحات اللجنة ، وبخاصة ما هو خاص منها بالقسم الأدبى وموظفيه وكل ما هو متعلق بالطباعة وإحياء التراث العربى القديم وشتات الفكر العربى الحديث ، اهتمامه وعنايته " .

والجنة ترجو أن يعمل حضرة صاحب المالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير التربية والتعليم على تحقيق رغبات المجلس ورغبات حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك فى هذا الشأن .

الباب الثانى - مصاريف عمومية

فى هذا الباب تخفيض قدره ١٤٤٢ ج.م. فى البنود الآتية :

تخفيض	١٩٣٧	١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه
-	٩٤	٢ - مصاريف انتقال وبل سفر .
-	٩٠	٣ - كسارى .
٥٠	٤٠٠	٤ - مياه وتوترير .
١	١٠١	٥ - اثاث وترمم ومصاريف توضيحات .
٨٢١	٦٠٧١	٦ - توريدات عمومية .
-	١٦٠	٧ - اشتراكات تلفون وجرافرافيريد .
٢٠	٧٠	٨ - مصاريف ثرية .
٥٠	٢٤٥٠	٩ - ضرائب .
-	٥٠	١٠ - مستغلية واشتراكات فى مؤتمرات .
٥٠٠	٢٠٠٠	١١ - صيانة وترمم وتحسين البانى والأطمان .
١٤٤٢	١١٤٨٦	١٠٠٤٤
١٤٤٢		جمله التخفيض .

الجدول المرافق للقانون

دار الكتب المصرية

١ - المصروفات :

جيه	
٢٢٢٢٧	باب ١ " ماهيات وأبرومرتيات "
١٠٠٤٤	" ٢ " مصاريف صومية "
٣٢,٣٧١	جمله المصروفات .

٢ - الإيرادات :

الباب الأول (الإيرادات الخاصة بالدار) :

جيه	
٨٠٠٠	إعارة الأطلان .
١٩٣٠	تشغيل القنود .
١٣٠٠	ثمن ما يباع من المطبوعات .
٢٠٠٠	إيراد المطبعة .
١٠٠٠	قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .
٥٠	ثمن ورق تمقة .
٣٨٠	إيرادات أخرى .

١٤,٦٦٠

تمزيل المقتضى تسديده إلى وزارة المالية .

جيه	
١٠٠٠	قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .
٥٠	ورق دمنه .

١٠٥٠

١٣,٦١٠

الباب الثانى (الإعانات)

١٨٦٦١ إعانة الحكومة .

٣٢,٣٧١ :جمله الإيرادات .

السكرير البرلمانى
أنطون الجمل
رئيس اللجنة
محمد المنازى حيدوبه

ملحق رقم ٨٣

جلسة يوم الأربعاء ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٣ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجمل بك)

تلاثون سنة انقضت على وضع الأسس الأولى للجامعة قبل أن تسلمها وزارة المعارف العمومية وتطبق بها تباها المدارس العليا فتكون منها كليات تتألف منها "الجامعة المصرية" الآن، وهي كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب والهندسة والزراعة والتجارة والطب البيطرى. وقد تمت الروح الجامعية وترجمت وكان لها أثر يذكر في بثناات العلمية والاجتماعية على حدائق عهد هذه المؤسسة عندنا .

فالجامعة المصرية بفضل عدد الكليات التي تتألف منها والدرجات العلمية التي تمنحها وأعلام الأساتذة الذين يشغلون كراسيها ، والروح الجديدة التي أشاعتها في أساليب البحث والدروس قد أصبحت أداة صالحة للنشر والتفافة العليا ، وهيئة كاملة التكوين من الهيئات المختصة في البلدان الزاوية .

على أننا نطمح في أن تسير جامعتنا خطوات واسعة إلى الأمام من حيث رفع مستوى التعليم ، وبت روح البحث والتثقيف في صدور الأساتذة والطلبة رغبة في العلم من أجل العلم ، حتى تصبح في القريب من الزمن متارة علم وعرفان يشع نورها في أنحاء هذا الشرق فيقصدنا طلابه من كل صوب للاستفادة من التثقيف ، كما يقصدون الجامعات المعروفة في أوروبا وأمريكا ، وكما يقصدون الجامعة الأزهرية للاستفادة من العلوم الدينية . ولا شك في أن النهوض بجامعتين من أهم العوامل الكفيلة بالاحتفاظ للملكة المصرية بزعامتها الأدبية والفكرية . بل والسياسية أيضا ، بين دول الشرق ، فتستفيد سالف مجدها وعزها .

وليس بنا من حاجة إلى الإفاضة في هذا الموضوع . فإن كبريج وآكسفورد في إنجلترا ، والسوربون والكوليج دى فرانس في فرنسا من أهم دعائم عظمة هاتين الأمتين ، ويقال مثل هذا عن سائر الجامعات في سائر البلدان . ولعلنا قاطون قريبا مثل هذا القول عن جامعتنا المصرية بالنسبة إلى مصر .

وإذا كانت هذه الإيرادات قد تحسنت في هذه السنة تحسنا محسوسا ، فإنه لا يزال في الإمكان زيادة هذا الإيراد . ومن البديهي أنه كلما زاد إيرادات الجامعة الخالص قل عبء ما تتحمله خزنة الدولة من جراء الإعانات التي تمنحها لإيصالها لتسديد مصروفاتها .

(٢) زيادة ٩,٩٠٠ ج.م. في البند ٣ زيادة ما ينظر تحصيله من الرسوم المدرسية ورسوم الامتحانات بسبب زيادة عدد الطلبة .
(٣) زيادة ١٨,٨٨٤ ج.م. في إكاف الجامعة من ميزانية وزارة الصحة العمومية .

٢ - المصروفات :

قررت مصروفات الجامعة المصرية في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ بمبلغ ٨٤٩,٨٢٨ ج.م. .

وكان مديرجا لها في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٨٤٣,٧٠٧ ج.م. زيادة إجمالية قدرها ٦,١٢١ ج.م. .

وفيما يلي بيان بتوزيع الاعتمادات على الأبواب الثلاثة :

تخفيض	زيادة	١٩٣٧	١٩٣٨
جبه	جبه	جبه	جبه
١٣٨٢٥	٤٩٦٧١	٥١٠٥٣٥	باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
٩٣٢٤	٣٦٨٧٩	٢٥٩٤٧٣	باب ٢ - مصروفات عمومية .
٣١٢٠	٧٧٧٠٠	٧٩٨٢٠	باب ٣ - أعمال جديدة .
٩٣٢٤	١٥٩٤٥	٨٤٩٨٢٨	الجامعة .
٦٦٢١			صافي الزيادة .

وتتضمن الزيادة في الباب الأول إدراج مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م. لموظائف الجديدة لقاء زيادة المطرد في عدد الطلبة وفتح أقسام جديدة بالمستشفيات و ٣,٠٠٠ ج.م. في المرتبات لإعادة نظام الحرس الجامعي و ٢,٠٠٠ ج.م. للزيادة في مكافآت الامتحانات والمحاضرات والساعات والزيارات .
يقابل هذه الزيادات تخفيض في حصة الاعتمادات يبلغ المطلوب عدم صرفه من ٦٠,٠٠٠ ج.م. إلى ٨٠,٠٠٠ ج.م. .

أما الباب الثاني فبقي تخفيض قدره ٩,٣٢٤ ج.م. ويرجع على الأخص إلى تخفيض اعتماد التوريلات العمومية بمبلغ ٩,٧٠٠ ج.م. واعتماد الأغذية والكسوى وبلغ السفر بمبلغ ٦,٦٠٠ ج.م. .

يقابل ذلك زيادات مختلفة في بعض البود الأخرى تقدر بنحو ٦,٤٠٠ ج.م. وأهم الزيادة في المياه والإنارة للأقسام الجديدة بالمستشفيات وفي اعتماد الرحلات للقيام برحلة البحر الأحمر والتوسع في الأبحاث العلمية .

أما الباب الثالث فيتضمن زيادة قدرها ٢,١٢٠ ج.م. .

وقد قسمت المصروفات إلى قسمين :

- (١) قسم التعليم .
- (٢) قسم المستشفيات .

وإلجود الآتي يبين ما يخص كل قسم من الاعتمادات مقارنا بما كان عليه في السنة الماضية :

(الاعتمادات)

١ - الإيرادات :

قررت إيرادات الجامعة بما فيها إكاف الحكومة من وزارتي المعارف العمومية والصحة العمومية في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ بمبلغ ٨٤٩,٨٢٨ وكان مقدرا لذلك في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٨٤٣,٧٠٧ زيادة قدرها ٦,١٢١
وفيما يلي بيان بتوزيع الإيرادات على البنود المختلفة :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩
جبه	جبه	جبه	جبه
-	-	١٢٣٩٠	١- أرباح تشغيل القود .
-	١٠٦٠	١٢٣٩٠	٢- إيرادات الأموال التابعة .
-	٩٩٠٠	١٥٥٠٠٠	٣- رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة .
-	٦٩٠	٥٣١٠	٤- إيرادات متنوعة .
-	-	٢٩٦٢٠٩	٥- إكاف الحكومة : من ميزانية وزارة المعارف العمومية .
-	-	٢٥٩٠٨٥	من ميزانية وزارة الصحة العمومية .
-	-	٧١٩٢٠٧	جمله الإيرادات .
٢٤٠٠٠	-	١٢٤٠٠٠	المانح من الاحتياطي .
٢٤٠٠٠	٣٠٦٢١	٨٤٩,٨٢٨	الجامعة العمومية .
٦٦٢١			صافي الزيادة .

ومعظم الزيادة ناتج عن :

- (١) زيادة ١٠,٦٠٠ ج.م. في البند ٢ " إيرادات الأموال التابعة " فقد بلغت ٢,٢٦٠ ج.م. مقابل ١,٢٠٠ ج.م. السنة الماضية .
- ولم يتب في الأذهان ما دل من المناقشات في العام الماضي حول ضالة إيرادات هذا البند .

	باب ١ ماهيات وأجرومرات		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ٣ أعمال جديدة		المجملة	
	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٧
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - قسم التعليم .	٤١١٩٨٤	٤١٢٤٦٩	١١٧٨٧٥	١١٥١٥٣	٤٢٠٠٠	٥٣٧٠٠	٥٧١٨٥٩	٥٨١٣٢٢
٢ - قسم المستشفيات .	٩٨٥٥١	٨٤٣٤١	١٤١٥٩٨	١٥٣٦٤٤	٣٧٨٢٠	٣٤٠٠٠	٣٧٧٩٦٩	٣٦١٨٨٥
	٥١٠٥٣٥	٤٩٦٧١٠	٢٥٩٤٧٣	٢٦٨٧٩٧	٧٩٨٢٠	٧٧٧٠٠	٨٤٩٨٢٨	٨٤٣٢٠٧

وبيان التخصيص كالاتي :

فصل ١ - قسم التعليم

باب ١ - ماهيات وأجرومرات

خفض الباب الأول بمبلغ ٤٨٥ جنيا .

وفيا على بيان مقارن بتوزيع اعتمادات هذا الباب :

تخصيص	زيادة
جنيه	جنيه
١٦٢٩٦	—
لانشاء ٥١ وظيفة دائمة و١٣ وظيفة خدم بقسم التعليم خصما على اعتماد الوظائف الجديدة المدرج في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	—
١٧١٩	—
لتعديل ١٥ وظيفة على الاعتماد المذكور .	—
٢٩٥٢	—
لإعادة الحرس الجامعي .	—
١٨٤٩	—
زيادات مخففة في المرتبات أهمها ١٣٠٠ ج. م. لأساتذة زائرين و ٧٠٠ ج. م. في اعتماد مكافآت الامتحانات بمقابلته تخفيض في مرتبة المعلمة ١٥٠ ج. م. .	—
٢٠٠٠	—
اعتماد الوظائف الجديدة في مشروع الميزانية.	—
٤٢٨١٦	—
زيادة المستبد من المنظور عدم صرفه .	٢٤٠٠٠
—	١٨٢٠٠
استبعاد اعتماد الوظائف الجديدة المدرج في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	—
حذف وظيفة درجة سادسة لأثرى نقل إلى مصلحة الآثار .	٢٨٨

زيادة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه
١٦٢٨٠	٣٧٨٧٤٦	٣٩٥١٢٦
—	٨٠٠	٨٠٠
٥٣٤	٣٣٨٣٧	٣٤٣٧١
—	٣٢٧٠	٣٢٧٠
٤٨٠١	٣٥٦١٦	٣٠٤١٧
١٨٠٠	١٨٢٠٠	٢٠٠٠٠
٢٣٥١٥	٤٦٠٤٦٩	٤٨٣٩٨٤
٢٤٠٠٠	٤٨٠٠٠	٧٢٠٠٠
٤٨٥	٤١٢٤٦٩	٤١١٩٨٤

باب ٣ - أعمال جديدة

جبه

كان المقدر لأعمال الجديدة في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٥٣٧٠٠

وقدر لها في مشروع - ثانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ٤٢٠٠٠

بتفويض قدره ١١٧٠٠

وفما على بيان مقارن بالأعمال الجديدة موزعة على الإدارة العامة والوكالات :

	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
الإدارة العامة	جبه	جبه
أثاث وسنن لصالحة الاحتفالات .	١٠٠٠	٥٠٠
مشروع يابدين الأنساب الرياضية بالجامعة .	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠٠
(رحلة التكاليف مقدرة بمبلغ ٩٠١٨٠ جنيهاً) .	٢٩٠٠٠	٢٠٠٠٠
كلية الآداب :		
حفريات الآثار .	٣٠٠٠	٣٠٠٠
تأثيث لمصق الكلية الجديد .	—	٦٠٠
تأثيث منزل لسكن بعض طالبات الكلية .	٧٠٠	٢٠٠
كلية العلوم :	٣٧٠٠	٣٨٠٠
إنشاء محطة الأحياء البحرية على البحر الأحمر .	١٥٠٠	٣٤٠٠
إصلاح أراضي الكلية .	—	٢٠٠
كلية الطب :	١٥٠٠	٣٦٠٠
تأثيث الأقسام الجديدة بكلية الطب .	١٠٠٠	٦٠٠
مشروع دستور أدوية مصري .	١٥٠٠	١٠٠٠
كلية الزراعة :	٢٥٠٠	١٦٠٠
أثاث وأجهزة وأدوات للعامل الجديدة وحمير التبريد بعمل الألبان .	٨٠٠٠	٤٠٠٠
كلية التجارة :		
لأعمال إنشاء العمل التجاري والمكتبة .	١٠٠٠	٥٠٠
كلية الهندسة :		
معدات للعامل الجديدة .	٨٠٠٠ ^(٥)	—
رحلة الأعمال الجديدة .	٥٣٧٠٠	٤٢٠٠٠

(٥) لا يصرح به في الايجد موائمة وزارة المالية .

جبه	جبه
١٩٥	—
تحويل ١٣ وظيفة بكلية الطب من الدرجة الخامسة بتوسط ٣٧٥٠ ج. م إلى مدرس بتوسط ٣٦٠ ج. م .	—
٦١٨	—
٤٣٣٠١	٤٢٨١٦
٤٨٥	صافي التخفيض .

باب ٢ - مصادر عمومية

في هذا الباب زيادة قدرها ٢٧٢٢ ج. م ناشئة من زيادة بعض البنود بمبلغ ٤٥٤٠ ج. م مقابل تخفيض بنود أخرى بمبلغ ١٨١٨ ج. م وتخصيل ذلك مبين في الجدول الآتي :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩
جبه	جبه	جبه	جبه
٥٠٠	—	٣٠٠٠	٢٥٠٠
١٨٤	—	١٣٧٢	١١٨٨
١١٣٤	—	٦٤٣٤	٥٣٠٠
—	—	٧٥٨٢	٧٥٨٢
—	—	٧٥٠٠	٢٢٠٠
—	—	٧٥٠٠	٧٥٨٠
—	—	٥٠٠٠	٥٢٠٠
—	—	١٣٦٥	١٣٦٥
—	—	٢٥٠٠	٣٠٠٠
—	—	٨٠٠٠	١٠٣٤٠
—	—	٢٤٠٠	٢٥٠٠
١٨١٨	٤٥٤٠	١١٥١٥٣	١١٧٨٧٥
٢٧٢٢	صافي الزيادة		

وقد سبق لجنة أن يثبت أسباب الزيادة والتخفيض .

فصل ٢ - قسم المستشفيات

باب ١ - ماكينات وأجهزة ومعدات

زيد الباب بمبلغ ١٤٣١٠ ج. م.

وفي البيان الآتي توزيع اعتمادات هذا الباب :

زيادة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه
٢٣٢٢	١٥٧٧٠	١٨٠٩٢
٢٣٢٨	٢٩٠٠٤	٣١٢٤٢
٣٤٨٦	٣٥٠٩٧	٣٨٥٥٣
—	٥١٠٠	٥١٠٠
٦٤	٣٥٠٠	٣٥٩٤
٢٢٠٠	٧٨٠٠	*١٠٠٠٠
١٠٣١٠	٩٦٢٤١	١٠٦٥٥١
٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٨٠٠٠
١٤٣١٠	٨٤٢٤١	٩٨٥٥١

وبيان الزيادة كالتالي :

تخفيض زيادة

جنيه	جنيه
—	٧٨٠٠
—	٩٢٠٠
—	١٠٠٠٠
—	٤٠٠٠
—	٣١٠
—	٢٢,١١٠
٧٨٠٠	—

سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

١٤٣١٠ صافي الزيادة

باب ٢ - مصاريف عمومية

في هذا الباب تخفيض قدره ١٢٠٤٦ ج. م. جنباً ناشئ من تخفيض بعض البنود بمبلغ ١٤٧٥٤ ج. م. مقابل زيادة قدرها ٣٧٠٨ ج. م. في البنود الأخرى .

وتفصيل ذلك مبر في الجدول الآتي :

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٧٠	—	٤٣٠	٣٦٠
—	—	—	٣٥٠٠٠
—	—	—	٥٠
—	—	—	١٥٧٠٨
—	—	—	١٢٠٠
—	—	—	٨٧٠
١٠٠٠٠	—	—	٨٥٠٠٠
٤٦٨٤	—	٧٠٤٤	٢٣٦٠
—	—	—	١٠٠٠
—	—	—	٥٠
١٤٧٥٤	٢٧٠٨	١٥٣٦٤٤	١٤١٥٩٨
١٢٠٤٦	—	—	—

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣٧٨٢٠ وكان مقتراله في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٢٤٠٠٠ بزيادة قدرها ... ١٣٨٢٠ وفيما يلي بيان مقارنة بالأعمال الجديدة في هذا الفصل :

ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩
١٥٠٠٠	١٠٠٠٠
٩٠٠٠	١٢٣٣٠
—	١٥٠٠٠
٢٤٠٠٠	٣٧٨٢٠

لأثاث وأجهزة للأقسام الجديدة التي تم إنشاؤها في مستشفى فواد الأول. لتجهيز المنشآت الجديدة بقصر النسي لأثاث وتجهيز الأقسام الجديدة بمستشفى ذكرى كاشغر .

فالزيادة في الإيرادات ناشئ معظمها من زيادة ما يتخطر تحصيله من الرسوم المدرسية ورسوم الامتحانات بسبب زيادة عدد الطلبة .

أما الزيادة في المصروفات فبها ١٣٨٢٥ ج. م. في الباب الأول و ١٢١٢٧ ج. م. في الباب الثالث يقابل ذلك تخفيض قدره ٩٣٢٤ ج. م. في الباب الثاني .

ويتضمن الباب الأول إدراج مبلغ ٣٠٠٠ ج. م. للوظائف الجديدة لمقاطعة الزيادة المطردة في عدد الطلبة ولتفتح أقسام جديدة بالمستشفيات و ٣٠٠٠ ج. م. في المرتبات لإعادة نظام الحرس الجامعي و ٢٠٠٠ ج. م. للزيادة في مكلفات الامتحانات والمحاضرات والأساتذة الزائرين ويقابل هذه الزيادة تخفيض في جملة الاعتدلات برفع المنظور مدم صرفه من ٦٠٠٠٠ ج. م. إلى ٨٠٠٠٠ ج. م.

وفي الباب الثاني تخفيض قدره ٩٣٢٤ ج. م. ويرجع على الأخص إلى تخفيض اعتداد التوريدات العمومية بمبلغ ٩٢٠٠ ج. م. واعتداد الأغذية والكسوى وبدل السفر بمبلغ ٦٦٠٠ ج. م. يقابل زيارات مختلفة في بعض البنود الأخرى تسد نحو ٦٤٠٠ ج. م. وأهم الزيادة في المياه والإنارة للأقسام الجديدة بالمستشفيات وفي اعتداد الرحلات للقيام برحلة البحر الأحمر والتوسع في الأبحاث العلمية .

أما الباب الثالث فيتضمن زيادة قدرها ٢١٢٠ بالنسبة لاعتدات سنة ١٩٣٧ وفيما يلي بيان الاعتدلات التي خصصت لأعمال الجديدة

قسم التعليم :

جنيه	حريات الأتار .
٣٠٠٠	١٤٠٠
١٤٠٠	٣٤٠٠
٣٤٠٠	٢٠٠
٢٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	٤٠٠٠
٤٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	٨٠٠٠
٨٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠

وترجو اللجنة من المجلس المراقبة على أبواب ميزانية الجامعة المصرية كما أتوها مجلس النواب وهي :

الإيرادات :

جنيه مصرى	١٣٣٩
١ - أرباح شغل القود .	٢٢٦٠
٢ - إيرادات الأموال الثابتة .	١٥٥٠٠
٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة .	٦٠٠
٤ - إيرادات متنوعة .	٢٩٦٢٠٩
٥ - إغاثة الحكومة :	٢٧٧٩٩٩
من ميزانية وزارة المعارف العمومية	٧٤٩٨٢٨
من ميزانية وزارة الصحة العمومية	١٠٠٠٠
المساخوذ من الاحتياطي .	٨٤٩٨٢٨
الجملة .	

المصروفات :

جنيه مصرى	١٩٣٥
١ - باب ١ - ماغيات وأجر ومرتبات .	٢٥٩٤٢٣
٢ - مصاريف عمومية .	٧٩٨٢٠
٣ - أعمال جديدة .	٨٤٩٨٢٨
الجملة .	

السكرير البيلاني
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد المغازى عبد ربه

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفر البحث الذى قامت به اللجنة المالية في اقتراحات الجامعة المصرية عن مشروع ميزانيتها لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ من وضع التقديرات على الأساس التالى :

الفرق	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه
الإيرادات	١١٦٥٠٠ +	١٧٥٢٥٠٠
للمساخوذ من احتياطي الجامعة	٢٤٠٠٠ -	١٠٠٠٠٠
جملة الإيرادات	١٣٣٥٠٠ -	٢٧٥٢٥٠٠
جملة المصروفات	٦٦٢١ +	٨٤٩٨٢٨
السجز وهو ما يسد بإغاثة الحكومة	١٨٩٧١ +	٥٧٤١٧٨

لهذا ترى اللجنة أن توافق على مشروع القانون المعروض نظرا لضيق الوقت الباقي على انتهاء العمل بالقانون الحالي ، كما ترى ضرورة تقديم مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع قانون رسم الإنتاج في أقرب فرصة حتى لا يتجدد طلب الترخيص في مد موعده تقديمها مرة أخرى .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب بالصيغة الآتية بدلا

السكبري البرلمان	رئيس اللجنة
أطون الجليل	محمد المغازي هبدوبه

مشروع قانون

خاص بمصاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآي نصه ، وقد صلتنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجد المبدأ المحدث بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ لعرض مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تنتهي بانتهاء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يمسر مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وفيا على نص المذكرة الإيضاحية الملحقة بالمشروع ومسودة الرسوم بمشروع قانون التقدم من الحكومة :

ملحق رقم ٨٤

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

من مشروع قانون بمصاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع قانون خاص برسوم الإنتاج على البرلمان

(المقرر حضرة الشيخ المكرم أطون الجليل بك) .

بجلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمصاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان فيبحثه اللجنة بجلستها المتعديتين في ٢٠ و ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨ وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء والملحقة بصورتها بهذا التقرير .

وقد تبين لجنة أن الحكومة طلبت إلى البرلمان في دوراته السابقة إطالة مدة الترخيص المطلق لها بمقتضى القانونين رقمي ٢ و ٣ لسنة ١٩٣٠ حتى يبنى لها أن تمديد الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج ، على بعض حاصلات الأرض المصرية والأصناف المستوردة ، بمراسم تكون لها قوة القانون ، وإن الفرض من ذلك تمكين الحكومة من إتمام البحث على ضوء التجارب والتطبيقات العملية . فإذا ما اكتمل البحث عرضت المراسم على البرلمان لإقرارها .

وحيث إن آخر قانون غوّلت الحكومة بموجبه تعديل فئات التعريفة الجمركية ورسوم الإنتاج بمراسم تكون لها قوة القانون ، وكذلك عقد اتفاقات تجارية مؤقتة ومنح الإعفاء المؤقت من الرسم الإضافي ، قد صدر في أثناء الدورة البرلمانية الماضية وبتى العمل به بانتهاء الدورة البرلمانية الحالية .

مذكرة إلى مجلس الوزراء

طلبت الحكومة إلى البرلمان في دوراته السابقة إطالة مدة الترخيص المعطى لما يقتضيه القانونين رقمي ٢ و ٣ لسنة ١٩٣٠ حتى يتسنى لها أن تحصد الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج على بعض حاصلات الأرض المصرية والأصناف المستوردة بمواسم تكون لها قوة القانون، وكان النقص من ذلك تمكن الحكومة من أكمل البحث على ضوء التطبيقات العملية حتى إذا ما اكتمل البحث عرضت المراسم على البرلمان لإقرارها .

ونظرا إلى أن أثر قانون خولت الحكومة بموجبه تحديد فئات الترخيف الجمركية ورسوم الإنتاج بمواسم تكون لها قوة القانون وكذلك عقد اتفاقات تجارية مؤقتة ومنع الإغفاء المؤقت من الرسم الإضافي قد صدر في أثناء الدورة البرلمانية الماضية وبتنهي العمل به بانتهاء الدورة البرلمانية الحالية .

ولما كانت الأحوال الاقتصادية السالبة لا تزال إلى الآن بعيدة عن الاستقرار ، كما أن أثمان الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية لا تزال عرضة للتقلبات الشديدة بسبب عدم التوازن بين الإنتاج العالمي والاحتلاك وعدم استقرار قيمة العملة في بعض البلاد وما يشهده البعض الآخر من الوسائل لمناصرة منتجات البلاد الأخرى سواء بمنح إعانات التصدير أو بغير ذلك من الطرق ، فضلا عن القيود المختلفة التي وضعتها الكثير من البلاد على التجارة الخارجية سواء بتحديد الاستيراد أو منع خروج العملة وغير ذلك من العراقيل مما قد يعطى الحكومة المصرية في بعض الأوقات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة صيانة لمصلحة الاقتصاد الأهل .

لهذه الأسباب ترى وزارة المالية أن الضرورة تقتضي بمد ميعاد عرض مشروع قانون التصريف الجمركية وقانون رسوم الإنتاج إلى نهاية الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٩ - ١٩٣٨ وأن تحول الحكومة أثناء هذه المدة إصدار مراسيم لها قوة القانون لتحديد فئات الترخيف الجمركية وتعديل رسوم الإنتاج الحالية أو عرض رسوم إنتاج جديدة وأن تحول أيضا حق منح الإعفاء المؤقت من الرسم الإضافي المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ وحق عقد اتفاقات تجارية مؤقتة مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الإلكترونية .

وتتشرف وزارة المالية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بالمصادقة على المرسوم بمشروع قانون المرفق بهذه المذكرة

وزير المالية

محمد محمود

في ٢٦ مايو ١٩٣٨

مرسوم بمشروع قانون

خاص بميعاد عرض مشروع قانون الترخيف الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يعد الميعاد المحدد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٧ لعرض مشروع القانون بالتصريف الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تنتهي بانتهاء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢ يونيو سنة ١٩٣٨)

فأرورق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

صورة طبق الأصل

السكبر العام لمجلس الوزراء

(إمضاء)

نمرة ٧٨ - ١٨/٣ جزء أول مكرر

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

(٣) عقار أو أرض يشاء تمسحها الحكومة الألمانية موصيا عن الدار التي كانت معروفة بالمدرسة الألمانية في الإسكندرية والتي بيعت في سنة ١٩٢٧ إلى مشغل الصناعات النسيجية .

وتبادلت الحكومتان كتابين بهذا المعنى تاريخهما ١٦ يونيو سنة ١٩٢٥ وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ اعتبار هذين الكتابين ملحقا متصلا بالمعاهدة المصرية الألمانية وعرضهما مع المعاهدة على البرلمان .

وقد قد هذا القرار وقدمت المعاهدة مع ملحقها إلى البرلمان ولم يحصل فيها بعد .

والآن وقد قضى اتفاق مونترو على نظام المساحم التنصلي الذي كانت استحدثته معاهدة سنة ١٩٢٥ لم يعد هناك محل لتلك المعاهدة ولا بد من قضاها وإبطال العمل بها وقد أرسلت فلا وزارة الخارجية إلى المفوضية الألمانية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ كتابا أشير فيه إلى ما تقتض من بسط اختصاص المساحم المختلة على الرايا الألمانية .

وذكر أنه لما كانت معاهدة سنة ١٩٢٥ أن تعرض بعد فك على البرلمان فإن الحكومة المصرية مستعدة للتخمس بمشروع قانون مستقل لاعتاد التصرفات الخاصة بالملكات الألمانية التي تناولها الكتابان الملحقان بالمعاهدة والقود المتصلة لها .

وقد أعد فعلا مشروع مرحوم بمشروع قانون لهذا الغرض وعرضته وزارة الخارجية على وزارة المالية لتقديمه إلى مجلس الوزراء والبرلمان في الوقت الذي يقدم فيه التشريع الذي وضعت وزارة الخفانية لتنظيم الأحوال الشخصية للرايا الألمان .

وقد وافقت عليه اللجنة المالية بوزارة المالية ورضته إلى مجلس الوزراء ووافق عليه بجلسته المنعقدة في ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ كما أقره مجلس النواب . ولهذا الأسباب رأت اللجنة الموافقة على هذه الاجراءات وهي ترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي نصه ٤

السكرير البرلاني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد المنازي حيدوبه

ملحق رقم ٨٥

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

من مشروع قانون باعتماد الانخفاضات المبرمة مع الحكومة الألمانية وبخاصة بدار التنصلي الألمانية في الإسكندرية والأرض الواقعة في جهة طيبة التي كان مقامها عليها المبنى الألماني للتغيب عن الآثار والأرض الخاصة بالمدرسة الألمانية في الإسكندرية

(المقر حفرة الشيخ المحرم أعلن الجليل لك) .

بجلسة ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ أحال المجلس على لجنة المالية مشروع انون باعتماد الانخفاضات المبرمة مع الحكومة الألمانية وبخاصة بدار التنصلي الألمانية في الإسكندرية والأرض الواقعة في جهة طيبة التي كان مقامها عليها المبنى الألماني للتغيب عن الآثار والأرض الخاصة بالمدرسة الألمانية ، الإسكندرية .

بحثت اللجنة مشروع هذا القانون واطلعت على مذكرة اللجنة المالية ووزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء (والملحقة بصورتها بهذا التقرير) وقد تبين منها أن معاهدة فرساي نصت على تنازل الحكومة الألمانية للحكومة المصرية عن جميع ممتلكاتها في القطر المصري . على أنه في سنة ١٩٢٥ بمناسبة إبرام المعاهدة المصرية الألمانية التي كان من شأنها تخفيض الحكومة الألمانية بصفة مؤقتة حق حياكة رماياها في القطر المصري أمام عام قضائية في بعض المواد وشروط مبيته ، قبلت الحكومة المصرية أن تزد الممتلكات الآتية إلى الحكومة الألمانية :

(١) دار التنصلي الألمانية في إسكندرية

(٢) قطعة أرض في طيبة كانت أقيمت عليها قبل سنة ١٩١٤ دار للتغيب عن الآثار .

(٣) عقار أو أرض بناء تمنحها الحكومة الألمانية عوضاً عن المال التي كانت معروفة بالمدرسة الألمانية في اسكندرية والتي بيعت في سنة ١٩٢٧ إلى مشغل الصناعات النسيجية .

وتبادلت الحكومتان كتابين بهذا المعنى تاريخهما ١٦ يونيو سنة ١٩٢٥

وإدعى عرض الأمر على مجلس الوزراء في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قرر المجلس اعتبار هذين الكتابين ملحقاً متصلاً بالمعاهدة المصرية الألمانية وعرضهما مع المعاهدة على البرلمان .

وقد نفذ هذا القرار وقدمت المعاهدة مع ملحقها إلى البرلمان ولم يفعل فيها بعد .

والآن وقد قضى اتفاق مونترو على نظام المحاكم التفصلية الذي كانت استعدته معاهدة سنة ١٩٢٥ لم يجد هناك محل لتلك المعاهدة ولا بد من نقضها وإبطال العمل بها وقد أرسلت فعلاً وزارة الخارجية إلى المفوضية الألمانية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ كتاباً أشير فيه إلى ما تقتضيه من إسقاط اختصاص المحاكم المختصة على الرعايا الألمان .

وذكر أنه لما كانت معاهدة سنة ١٩٢٥ لن تعرض بذلك على البرلمان فإن الحكومة المصرية مستعدة للتقدم بمشروع قانون مستقل لاختصاص التصرفات الخاصة بالملكيات الألمانية التي تناولها الكتابان الملحقان بالمعاهدة والعقود المتممة لها .

وقد أمد فعلاً مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض وعرضته وزارة الخارجية على وزارة المالية لتقديمه إلى مجلس الوزراء والبرلمان في الوقت الذي يقدم فيه الترخيص الذي وضعت وزارة الحفانية لتنظيم الأحوال الشخصية للرعايا الألمان .

والجبهة المالية ترى الموافقة على هذا المشروع وتشرف برغبة إلى مجلس الوزراء للتفضل باقراره توطئة لعرض الأمر على البرلمان .

الرئيس

محمد محمود

السكبر

القاهرة في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٨

تمة ١٥٦ - ١/٤

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ على رأي اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الخارجية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون المشار إليه

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مشروع قانون

خاص بالصادق على الاضافات المبرمة مع الحكومة الألمانية بشأن بعض العقارات

نحن فاروق الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيخ ومجلس النواب الثاني الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تتمد الاضافات المبرمة مع الحكومة الألمانية وبخاصة بدار التفصلية الألمانية في الاسكندرية - والأرض الواقعة في جهة طيبة التي كان مقاماً عليها المبنى الألماني للتقريب عن الآثار - والأرض الخاصة بالمدرسة الألمانية في اسكندرية - وهي العقارات التي كانت موضوع الوثائق المبينة بعد والملحقة بهذا القانون .

(١) الكتابان المتبادلان بين وزارة الخارجية والمفوضية الألمانية في مصر بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٥

(٢) عقد البذل المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٦

(٣) العقد المصحح له المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧

(٤) الكتابان المتبادلان بين وزارة الخارجية والمفوضية الألمانية بمصر بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨

مادة ٢ - على وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

كانت معاهدة فرساي تنص على تنازل الحكومة الألمانية للحكومة المصرية عن جميع ممتلكاتها في القطر المصري - على أنه في سنة ١٩٢٥ بمناسبة إبرام المعاهدة المصرية الألمانية التي كان من شأنها تفويض الحكومة الألمانية بصفة مؤقتة حق محاكمة رعاياها في القطر المصري أمام محاكم تفصلية في بعض المواد وبشروط معينة - قبلت الحكومة المصرية أن ترد الممتلكات الآتية إلى الحكومة الألمانية :

(١) دار التفصلية الألمانية في اسكندرية .

(٢) قطعة أرض في طيبة كانت أقيمت عليها قبل سنة ١٩١٤ دار تشييب من الآثار .

MINISTÈRE DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES
DIRECTION DU PROTOCOLE
No. 1571

Le Caire, le 16 juin 1935

MONSIEUR LE MINISTRE,

J'ai l'honneur de vous informer que le Gouvernement de Sa Majesté le Roi d'Égypte, profitant de l'occasion de la conclusion d'une convention réglementant les relations entre l'Allemagne et l'Égypte, a décidé de restituer au Gouvernement Allemand :

- 1) L'immeuble consulaire allemand à Alexandrie ;
- 2) Le terrain situé à Thèbes sur lequel se trouvait, en 1914, la maison allemande de fouilles détruite en la même année et dont le Gouvernement Allemand entend ne pas réclamer le prix afférent à la construction qui s'y trouvait, ainsi que le puits qui faisait partie du dit terrain.

Il est entendu que l'immeuble et le terrain dont il s'agit seront remis au Gouvernement Allemand dans l'état où ils se trouvent actuellement.

Le Gouvernement de Sa Majesté a décidé en outre de donner au Gouvernement Allemand aux lieu et place de l'immeuble dit "Ecole Allemande d'Alexandrie," actuellement affecté à l'usage d'une œuvre de bienfaisance dite "Feminine Industry Institute," un immeuble ou un terrain de construction d'une valeur à peu près équivalente.

En portant ce qui précède à la connaissance de Votre Excellence je m'empresse de vous faire savoir que le Gouvernement Égyptien prendra toutes les mesures nécessaires pour exécuter sa décision ci-haut mentionnée dans le plus bref délai possible.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

Le Président du Conseil des Ministres.
Ministre des Affaires Étrangères.

حضرة صاحب السعادة المسمى مترس وزير ألمانيا القوض ومنو بها
فوق السادة

أشرف بإحاطة سعادتك على أن حكومة صاحب الجلالة ملك مصر انتهزت فرصة إبرام الاتفاق الخلاص بنظم العلاقات بين ألمانيا ومصر فقررت أن تعيد إلى الحكومة الألمانية .

(١) بناء القنصلية الألمانية بالإسكندرية .

(٢) قطعة الأرض الواقعة في طيبة والتي كان مقاماً عليها في سنة ١٩١٤

الدار الألمانية لتفتيش عن الآثار والتي حدثت في تلك السنة ولا تنوى الحكومة الألمانية في المطالبة بمن المأبى التي كانت مقاماً عليها وكذا تعيد الحكومة التي كانت في تلك القطعة .

مشروع مرسوم بمشروع قانون
خاص بالتصديق على الاتفاقات المبرمة مع الحكومة الألمانية
بشأن بعض المعادرات

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه طينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدّم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - تمتد الاتفاقات المبرمة مع الحكومة الألمانية والخاصة بدار القنصلية الألمانية في الاسكندرية - والأرض الواقعة في جهة طيبة التي كان مقاماً عليها المبنى الألماني لتفتيش عن الآثار - والأرض الخاصة بالمدرسة الألمانية في اسكندرية - وعلى المعادرات التي كانت موضوع لوثائق المبينة بعد الملحق بهذا القانون .

(١) الكابان المتبادلان بين وزارة الخارجية والمفوضية الألمانية
في مصر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥

(٢) عقد البذل المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٦

(٣) العهد المصحح له المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧

(٤) الكابان المتبادلان بين وزارة الخارجية والمفوضية الألمانية
بمصر بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨

مادة ٢ - على وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فما يخصه .

صدر بمرأى رأس البن في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٦ جمادى سنة ١٩٣٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	وزير الخارجية	رئيس مجلس الوزراء
أحمد ماهر	عبد التناح يحيى	محمد محمود

نمرة ١٥٦ - ١/٤

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا
رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
بالقاهرة

تشرفت بقلم خطابكم المؤرخ ١٦ الجدي ١٣٧١ الذي تكرمتم دولتي
بتوجيهي إلى تعرضي بأن حكومة صاحب الجلالة ملك مصر انتهزت فرصة
مقد الاختاق الخاص بتنظيم العلاقات بين ألمانيا ومصر فقررت أن تميد
إلى الحكومة الألمانية .

(١) بناء التفصيلة الألمانية بالاسكندرية .

(٢) قطعة الأرض الواقعة في طيبة والتي كان مقاما عليها في سنة ١٩١٤
التيار الألمانية لتقريب عن الآثار والتي خدمت في تلك السنة ولا تنوي
الحكومة الألمانية في المطالبة بمن الجاني التي كانت مقامة عليها وكذا تميد
الحكومة البثر التي كانت في تلك القطعة ومن المفهوم أن البناء وقطعة
الأرض المشار اليهما سيسلمان إلى الحكومة الألمانية بماتهما الحاضرة .

وفوق ذلك قررت حكومة جلالة الملك أن تعطى الحكومة الألمانية بدلا
من البناء المعروف "بالمدرسة الألمانية بالاسكندرية" والمستعمل في الوقت
الحاضر مقرا لمنشاء خيرية اسمها "معهد الصناعات النسوية" بناء أو أرضا
البناء بنفس القيمة تقريبا .

وفي الوقت نفسه عرضتموني دولتي بأن الحكومة المصرية تستند
الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارها هذا في أقرب وقت ممكن .

وإني وقد أحطت علما بما سبق أشرف فأؤكد لكم أن حكومتني تندر
ما في هذا العمل من كرم وبجالة من جانب الحكومة المصرية بما سيكون
له أثر في تعزيز العلاقات الودية التي يجب أن تربط البلدين .

وتفضلوا دولتي قبول عظيم احترامى ما

القاهرة في ١٦ برنبة سنة ١٩٢٥

وزير ألمانيا

(ترجمة)

Le Caire, le 30 avril 1938.

MONSIEUR LE MINISTRE,

Lors de la consignation au Gouvernement Allemand de la parcelle
de terrain portant le No. 5 du Catalogue d'El Attarine (à Alexandrie)
et ayant fait l'objet des actes des 31 mai 1925 et 23 février 1937,
il a été constaté, après mesurage, que les limites et superficie de la dite
parcelle, telles qu'elles figurent dans l'acte rectificatif du 23 février
1927, devaient être modifiées comme suit:—

Limite Nord: 70,33 mètres, au lieu de 71, 75 mètres.

„ Est: 54,45 mètres, au lieu de 55 mètres.

„ Sud: 71,17 mètres, au lieu de 70,60 mètres.

„ Ouest: 50 mètres, au lieu de 43,35 mètres.

Superficie: 3,774 mètres carrés, au lieu de 3,743^m.

ومن المفهوم أن البناء وقطعة الأرض المشار اليهما سيسلمان إلى الحكومة
الألمانية بماتهما الحاضرة .

وفوق ذلك قررت حكومة جلالة الملك أن تعطى الحكومة الألمانية
بدلا من البناء المعروف بالمدرسة الألمانية بالاسكندرية والمستعمل في الوقت
الحاضر مقرا لمنشاء خيرية اسمها "معهد الصناعات النسوية" بناء أو أرضا
البناء بنفس القيمة تقريبا .

ولا يغتفرق وأنا أحيط سعادتيك علما بما سبق أن أبادو بتعرضكم بأن
الحكومة المصرية ستعتمد جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارها المذكور
في أسرع وقت ممكن .

وتفضلوا يا سعادة الوزير بقبول عظيم احترامى ما

القاهرة في ١٦ برنبة سنة ١٩٢٥

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية

(ترجمة)

LÉGATION D'ALLEMAGNE.

Le Caire, le 16 juin 1935.

EXCELLENCE,

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre en date du
16 courant No. 1871, par laquelle Votre Excellence a bien voulu
m'informer que le Gouvernement de Sa Majesté le Roi d'Egypte
tout en profitant de l'occasion de la conclusion d'une convention
réglementant les relations entre l'Allemagne et l'Egypte, a décidé de
restituer au Gouvernement Allemand:

1) L'immeuble consulaire allemand à Alexandrie;

2) Le terrain situé à Thèbes sur lequel se trouvait, en 1914, la
maison allemande de fouilles détruite en la même année et
dont le Gouvernement Allemand entend ne pas réclamer le
prix afférent à la construction qui s'y trouvait, ainsi que le
prix qui faisait partie du dit terrain.

Il est entendu que l'immeuble et le terrain dont il s'agit seront
remis au Gouvernement Allemand dans l'état où ils se trouvent
actuellement.

Le Gouvernement de Sa Majesté a décidé en outre de donner au
Gouvernement Allemand aux lieu et place de l'immeuble dit
"Ecole Allemande d'Alexandrie", actuellement affecté à l'usage
d'une oeuvre de bienfaisance dite "Feminine Industry Institute",
un immeuble ou un terrain de construction d'une valeur à peu
près équivalente.

En même temps Votre Excellence me fait savoir que le Gouverne-
ment Egyptien prendra toutes les mesures nécessaires pour exécuter
sa décision ci-haut mentionnée dans le plus bref délai possible.

En prenant acte de ce qui précède, j'ai l'honneur de vous assurer
que mon Gouvernement apprécie ce large et bienveillant geste de la
part du Gouvernement Egyptien, lequel ne manquera pas de raffermir
les relations amicales devant exister entre les deux pays.

Veillez agréer, Excellence, les assurances de ma très haute
considération.

Le Ministre d'Allemagne.

Limite Nord : 70,33 mètres, au lieu de 71,75 mètres.

" Est : 54,45 mètres, au lieu de 58 mètres.

" Sud : 71,17 mètres, au lieu de 70,80 mètres.

" Ouest : 50 mètres, au lieu de 43,25 mètres.

Superficie : 3.774 mètres carrés, au lieu de 3.743 m².

Je me plais à marquer mon accord sur les chiffres précités et je saisis cette occasion pour vous renouveler, Monsieur le Ministre, les assurances de ma haute considération.

Le Ministre d'Allemagne,
(Signé) : OW-WACHENDORF.

Son Excellence,

ANDEL FAITAH YEHIA PACHA,

Ministre des Affaires Étrangères,

LE CAIRE.

حضرة صاحب الملكى وزير الخارجية

أتشرف بأن أحيط بملككم علما بأنى تقيمت كتابكم رقم ٣٩ بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ الذى تخبرون فيه بأنه لدى مصلحة إمرادات تسليم الحكومة الألمانية قطعة الأرض رقم ٥ بجى المطارين بإسكندرية التى عمل عنها فقدان المورخان ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ و٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧ وتحديد أبعادها تبين أن مسطح هذه القطعة والميناء بقدر التصحيح الجديد ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧ يقتضى تصحيح جديد على الوجه الآتى :

الحد البحرى — ٧٠,٣٣ مترا بدلا من ٧١,٧٥ مترا .

الحد الشرقى — ٥٤,٤٥ مترا بدلا من ٥٨,٠٠ مترا .

الحد القبلى — ٧١,١٧ مترا بدلا من ٧٠,٨٠ مترا .

الحد الغربى — ٥٠,٠٠ مترا بدلا من ٤٣,٢٥ مترا .

مساحة القطعة ٣٧٧٤ مترا مربعا بدلا من ٣٧٤٣ مترا مربعا .

ويسرى أن أعرب لملككم عن موافقتى على التصحيح المتقدم ذكره وإلى أتتهز

تحريرا فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨
وزير المانيا الفوض (ترجمة) : امضاء : (واختدروى)

ترجمة عقد سجل فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٦ مرة ٧٥٤٤ بوجبه تنازلت الحكومة المصرية (الكاتب عنها سعادة أحمد ذو الفقار باشا وزير المالية بالنيابة) الى الحكومة الألمانية (الكاتب عنها سعادة جوزيف مرقس وزير مرقس) نظرا عمارة المدارس الألمانية المكتبة بإسكندرية بشارع السلطان حسين مرة ٣ التى أخذتها الحكومة المصرية أثناء الحرب العالمية تنازلت لها قطعة أرض لقياء بإسكندرية مرة ٥ مقابلها ٣٧٤٣ مترا مربعا مقدرة بمبلغ ٢٠,٨٧ جنيها مصريا و ٥٠٠ ملجم مع احتساب أن هذا المبلغ موازن لقيمة عمارة المدارس الألمانية .

J'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien me marquer votre accord sur ces chiffres et je saisis cette occasion pour vous renouveler, Monsieur le Ministre, les assurances de ma haute considération.

Le Ministre des Affaires Étrangères,

(Signé) : A. YEHIA.

Son Excellence,

LE BARON WERNER VON OW-WACHENDORF,

Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire
d'Allemagne.

حضرة صاحب السادة وزير المانيا الفوض .

تبين لدى تسليم الحكومة الألمانية قطعة الأرض رقم ٥ بجى المطارين بإسكندرية التى عمل عنها فقدان المورخان ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ و٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧ وتحديد أبعادها أن مسطح هذه القطعة والميناء بقدر التصحيح الجديد ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧ يقتضى تصحيح جديد على الوجه الآتى :

الحد البحرى — ٧٠,٣٣ مترا بدلا من ٧١,٧٥ مترا .

الحد الشرقى — ٥٤,٤٥ مترا بدلا من ٥٨,٠٠ مترا .

الحد القبلى — ٧١,١٧ مترا بدلا من ٧٠,٨٠ مترا .

الحد الغربى — ٥٠,٠٠ مترا بدلا من ٤٣,٢٥ مترا .

مساحة القطعة ٣٧٧٤ مترا مربعا بدلا من ٣٧٤٣ مترا مربعا .

لذلك فأنى أتشرف بطلب الموافقة على هذا التصحيح . وإلى أتتهز

(ترجمة) امضاء

عبد الفتاح يحيى

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨

أرسل هذا الخطاب بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨

DEUTSCHE GESANDTSCHAFT

M. No. 51

MONSIEUR LE MINISTRE,

Le Caire, le 30 avril 1938.

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre No. 104, J^{de} du 30 avril 1938, par laquelle vous avez bien voulu m'informer qu' lors des opérations de consignation au Gouvernement Allemand de la parcelle de terrain portant le No. 5 du catalogue d'El Attar (à Alexandrie) et ayant fait l'objet des actes des 31 mai 1926 et 22 février 1927, il a été constaté, après mesurage, que les limites et superficie de la dite parcelle, telles qu'elles figurent dans l'act rectificatif du 22 février 1927, devaient être modifiées comme suit :

وقد اتضح الطرفين أن حدودها كما هي واردة بالقصد المذكور خطأ
بأكملها فقد أخفأ على تصحيحها كما يلي :

قطعة الأرض البناء كاتنة باسكندرية وهي تحت نجرة ٥ ومقاسها ٣٧٤٣
مترا مربعا حددا .

البحرى — يميل الى قبل بخط متكسر مكون من خطين الأول بطول
٦١ متر يتهى لشارع رصيف عباس الثانى المقرر انشاؤه . والثانى بطول
٧٥ متر يتهى لأرض الرصيف الحديدى ملك بلدية اسكندرية وكامل
طول هذا الحد ٧١٧٥ متر .

والغربي — يميل الى شرق بخط مستقيم بطول ٤٣٢٥ متر وهذا الحد
يتهى لشارع مفرد يوصل من شارع محطة الرمل لشارع رصيف عباس
الثانى المقرر ويفصل هذه القطعة عن نجرة ٤ ملك الحكومة .

والقيل يميل الى بحرى بخط طوله ٧٠٤٠ متر وهذا الحد يتهى لشارع
مفرد يوصل من شارع محطة الرمل لشارع الشاطي المقرر أيضا .

والشرق يميل الى غربي بخط طوله ٥٨ متر وهذا الحد يتهى لشارع مفرد
يوصل لشارع رصيف عباس الثانى المقرر ويفصل هذه القطعة عن نجرة ٦
ملك الحكومة .

لمحطة — شارع رصيف عباس الثانى المقرر مسمى الآن شارع
الملكة نائل .

على التوقيعات والتصديق على توقيع هانس ليجرية بفنصلية ألمانيا
بالقاهرة بمعرفة وكيل ظم حكمة مصر المختلة .

Pour traduction en extrait de l'acte transcrite le 19-4-1927
No. 1048.

Alexandrie, le 22/6/1938.

L'Int.

(Signature.)

Vu pour avération de la signature de Mr. J. Mezabet, interprète
près de Tribunal, apposée au bas de la traduction qui précède et
délivrée à la requête du Gouvernement d'Alexandrie.

Alexandrie, le 22 juin 1938.

Le Conservateur des Hypothèques,
(Signature.)

وحدود القطعة المذكورة وساحتها ٣٧٤٣ مترا مربعا كالاتي :
البحرى — يميل الى قبل بطول ٥٨٢٥ متر يجوار شارع السلطان نؤاد
الأول .

والقيل — يميل الى بحرى بطول ٥٩ متر يصوار القطعة نجرة ١٩ ملك
الحكومة منافع طابية كوم الفكة التابعة لوزارة الحربية .

والشرق — يميل الى غربي بطول ٥٧٢٥ متر يجوار الملك تمانى أولاد
شالون نوى وهذا الحد يفصله حائط مشترك .

والغربي — يميل الى شرق بطول ٥٧٤٥ متر يجوار ملك غيب يارد
بدون فرق بديل .

على الامضاءات ومخضر تصديق امضاء سعادة وزير المالية المفوض :

Pour traduction en extrait de l'acte transcrit le 18-6-1936, No. 7544.

Alexandrie, le 22-6-1938.

L'Int.

Signature.

Vu pour avération de la signature de Mr. J. Mezabet, interprète
près ce Tribunal, apposée au bas de la traduction ci-contre et délivrée
à la requête du Gouvernement d'Alexandrie.

Alexandrie, le 22 juin 1938.

Le Conservateur des Hypothèques,
Signature.

ترجمة

قد تصحيح حدود قطعة أرض البناء كاتنة باسكندرية متنازل عنها
من الحكومة المصرية لحكومة الراج الألمانية بموجب عقد بديل تاريخه
٣١ مايو سنة ١٩٢٦ تسجيل في ١٨/٦/١٩٢٦ نجرة ٧٥٤٤ قيا بين الموقعين
أدناه — سعادة مرخص حنا باشا وزير مالية الحكومة المصرية قائم بهذا
باسم ولحساب الحكومة المصرية وسعادة هانس ليجير قائم باسم
ولحساب الحكومة الألمانية .

بموجب عقد تاريخه ٣١/٥/١٩٣٦ تسجيل تحت نجرة ٧٥٤٤ سنة ١٩٢٦
تنازلت الحكومة المصرية بمطلق الملكية للحكومة الألمانية عن قطعة أرض
البناء باسكندرية تحت نجرة ٥ مساحتها ٣٧٤٣ مترا مربعا .

REPET DU GOUVERNEMENT

Entre les soussignés :

1. Son Excellence Ahmed Zulfikar Pacha,
Ministre des Finances, agissant au nom et pour compte
du Gouvernement Egyptien.

D'une part,

2. et Son Excellence Mr. Joseph Mertens,
Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire
d'Allemagne en Egypte, agissant au nom et pour compte
du Reich Allemand,

D'autre part,

Il a été préalablement exposé :

Que l'Article 153 du Traité de Versailles
tous les biens et propriétés de l'Empire et des Etats Allemands
en Egypte passent de plein droit au Gouvernement Egyptien
sans aucune indemnité.

En vertu de cette disposition, le Gouvernement
Egyptien avait pris possession entre autres immeubles qui
appartenaient avant la Guerre mondiale aux Etats
Allemands, d'un immeuble connu sous le nom de Ecoles
Allemandes d'Alexandrie situées à Alexandrie rue Sultân
Houssein N° 3.

A l'occasion de la convention en date du 16 mars
1928, réglementant les relations entre l'Allemagne et
l'Egypte, publiée au Journal Officiel du 18 mars 1928.
N° 67, le Gouvernement Egyptien, par une décision du
Conseil des Ministres en date du 13 mars 1928, a décidé de
donner au Gouvernement Allemand, en échange de l'im-
meuble des Ecoles Allemandes d'Alexandrie, au le
Gouvernement Egyptien a donné, un immeuble ou un
terrain de construction d'une valeur équivalente.

Le Gouvernement du Reich, agissant par l'organe
de son Représentant en Egypte, S.E. Mr. Joseph
Mertens a choisi, en échange de cet immeuble, une
parcelle de terrain à bâtir située à Alexandrie, n° 1100,
le N° 5 du Catalogue d'Etat Maritime, mesurant 3733 m. de
largeur à l'échelle de 1:20,000, 500 m. de profondeur.

Par une décision du Conseil des Ministres en date du 20 Mars
1928, le Gouvernement Egyptien a décidé de donner au
Gouvernement Allemand la parcelle de terrain ci-dessus
décrite en échange de l'immeuble des Ecoles Allemandes

Debit du Gouvernement



1000
E. 0,000
1000

1000

1000

7544

18.6.36

11.2

Alfred Zupia

Firma Moring

net 2.8 m. 28

... 11.2.36 ...
... 11.2.36 ...
... 11.2.36 ...

... 11.2.36 ...
... 11.2.36 ...
... 11.2.36 ...



... 11.2.36 ...
... 11.2.36 ...

ملحق رقم ٨٦

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرر لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان
عن مشروع قانون خاص بالطوطع في بعض وظائف الجيش
بعد التدريب في مدارس خاصة

(المقر حرة الشيخ الحزم الراء. حسين وفي باشا) .

أحال المجلس إلى اللجنة بجلسته ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ مشروع القانون
الوارد من مجلس النواب الخاص بالطوطع في بعض وظائف الجيش بعد
التدريب في مدارس خاصة .

فاجتمعت اللجنة في يوم الاثنين ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٨ لبحث هذا المشروع
بمضور حضرة عبد المجيد بدر افندي السكرتير الفني لوزارة الحربية مندوبا
عن الوزارة . وقد أدلى حضرته إلى اللجنة بما طلبته من بيانات .

وتبين للجنة أن مشروع هذا القانون ضروري ومفيد ومن شأنه رفع
مستوى الجيش الثقافي وتشجيع الشباب المتطوعين على الالتحاق بالجيش
كضباط صف حيث اشترط عدم قبول من لم يكن حائزا لشهادة إتمام
الدراسة الابتدائية على الأقل .

ولما كانت مدة الخدمة في الجيش تقضى بمضى خمس سنوات وهي
غير كافية للاستفادة فإن مشروع هذا القانون أجاز عملا بالمادتين ١١٨
مكررة و ١٢٠ مكررة من قانون قرعة إطالة مدة التجنيد إلى خمس عشرة سنة
وهذا نص المادتين :

«مادة ١١٨ مكررة - يجوز أيضا التطوع للخدمة في مصانع الجيش أو في
الأعمال الميكانيكية الخاصة به لمدة أطول من أي من المادتين المنصوص
عليهما في المادتين السابقتين على ألا تتجاوز مدة التطوع السن التي يبلغ
فيها التطوع اثنتين وعشرين سنة وتجب مواظبة والد التطوع أو وليه إذا كان
لم يبلغ سن الإلزام بالخدمة العسكرية .

وأحكام الخدمة التطوع هي كآحكامها لمن تجند بالاقتراع من كل
الوجوه هذا الموعد الذي يستحق فيه الرتبة في الجيش .

وبغنى كل من يؤدي مدة تطوعه من خدمة الرديف والبوليس وخفر
السواحل .

يجوز للوزارة إذا رأت عدم استيفاء المتطوع في الخدمة التي تطوع لها
أن تضمه لجيش لمدة تساوى ما تبقى من المدة المنصوص عليها في المادتين
السابقتين وفي هذه الحالة تسرى عليه أحكامهما .

«مادة ١٢٠ مكررة - يجوز أيضا التطوعين للخدمة في مصانع الجيش
أو في الأعمال الميكانيكية الخاصة به بعد نهاية مدة تطوعهم أن يجددوا
الخدمة مرة أو أكثر لمدة أقلها ستان وأقصاها خمس على ألا تتجاوز مدد
التجديد في مجموعها خمس عشرة سنة .

لذلك وبعد الاطلاع على المذكرة الإيضاحية المرافقة للمشروع ، توافق
اللجنة على المشروع بأنون كما أقره مجلس النواب وتشرف بمرضه على هيئة
المجلس المقرر راجية الموافقة عليه .

رئيس اللجنة
عل صدق
لواء

مشروع قانون

خاص بالطوطع في بعض وظائف الجيش بعد التدريب
في مدارس خاصة

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يجوز قبول متطوعين للخدمة في الجيش في وظائف ضباط صف أو روكلا،
أثناء بلوكات أو أعمال إشارة أوفيرها من الوظائف التي تقتضى إمدادا خاصا
في إحدى مدارس الجيش .

وتبدأ مدة تطوعهم من تاريخ إلحاقهم بالمدارس المذكورة . وتسرى
عليهم أحكام المادتين ١١٨ مكررة و ١٢٠ مكررة من قانون القرعة
العسكرية .

(المادة الثانية)

على وزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يجمع هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٨٧

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة التجارة والصناعة

عن مشروع القانون الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك بدلا من حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك).

أحال المجلس بجلسته المستعجلة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ على لجنة التجارة والصناعة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون.

وقد بحثت اللجنة بجلسه ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٨ وأطلعت على مشروع القانون المذكور والمذكرة المرفوعة بشأنه من وزارة التجارة والصناعة إلى رئاسة مجلس الوزراء والملصقة بصورتها بهذا التقرير. وسمعت البيانات التي أدلى بها حضرة الأستاذ محمود زكي مدير إدارة التشريع والتسجيل مندوبا عن وزارة التجارة والصناعة. وبعد المناقشة رأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون المذكور كما أقره مجلس النواب معاً المادة الثامنة، فترأت اللجنة أن التعديل الذي أدخل عليها يلزم بالأغراض التي أريد تحقيقها بمشروع القانون لأنه يؤدي إلى عدم إمكان تنفيذه فتصيح أحكامه ولا جدوى منها. وذلك لأنه إن كان الفصل الحادي وكما أن أركان الجريمة في الجمع والجناسيات فإنه ليس كذلك في المخالفات.

والعقوبة التي فرضت في مشروع القانون هي عقوبة الغرامة فإذا جاء المشروع حالياً من نص المادة الثامنة فإنه يكره متشامع المبادئ القانونية العامة ولكن كان يلحق التبرار الحسن النية من ذلك عند كثير لأنهم كانوا يتعرضون للعقوبة بمجرد أن يوجد في حيازتهم صابون غير مستوف للشروط القانونية. بقاء نص المادة الثامنة بحسب ما ورد في مشروع الحكومة موقفاً لحكم استثنائي لتلك المبادئ العامة دفعا للاضرار التي تلحق التجار الأبرياء وذلك بأعضائه من العقوبة من يجوز من التجار صابوناً غير مستوف للشروط المقررة إذا أثبت حسن نيته. وإثبات حسن النية ليسرر لأنه يكفي في ذلك أن يقدم التاجر قاتورة الشراء من مصنع أو متجر معروف. وإذا كان يكون نص المادة الثامنة الوارد في مشروع القانون المقدم من الحكومة وأما بالنقض لأنه كما يقع الضرر من التجار فإنه لا يضر بالصناعة ولا بجمهور المستهلكين.

أما التعديل الذي أدخل على النص الأصلي فإنه يجعل على النيابة العمومية أن تتبطل على التاجر بأن الصابون الذي يحوزه غير مستوف للشروط المقررة وذلك بالإثبات غير متيسر أو هو في حكم المستحيل. كما أن تحميل النيابة العمومية عبء ذلك الإثبات يعرّف التجار عن شراء الصابون من المتاجر

مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون خاص بالتطوع في بعض وظائف الجيش

بعد التدريب في مدارس خاصة

يحتاج الجيش، إلى جانب حاجته إلى ضباطه، إلى طوائف من الجنود تتولى فيه تحت إشراف الضباط اختصاصات لها خطرها، وهذه الطوائف تضم الآن حسب التنظيم الحالي لجيش ضباط الصف وكلاء أماء البوكلات وعمل الإشارة.

ويوجد الآن بالجيش مدارس خاصة لتدريب كل من الطوائف المشار إليها، غير أن هذه المدارس يختارها من بين الجنود الذين يرى أهم ألق من غيرهم ثم إنهم لا يكونون في خدمة الجيش إلا المدة المقررة للخدمة العسكرية أي خمس سنوات.

وبذلك يتحدد النقص في النظام الخاص بهذه الطوائف في موضعين :

أولاً - قصر المدة التي يمكن الانتفاع بهم فيها .

ثانياً - انحطاط المستوى الثقافي العام لمن يدرسون على أعمالها أهميتها. فضباط الصف مثلاً يتدربون من الضباط في جميع أعمالهم سواء أكان ذلك في وقت السلم أم وقت الحرب، وكثيراً ما يجرى الأهم الزاوية حيث يسود التعلم يستغنى بهم عن الضباط، ولذا نجد أن عدد هؤلاء في الأورطة أو الوحدة في الجيش الإنجليزي يقل بكثير عن معدده في الأورطة أو الوحدة في الجيش المصري وما ذلك إلا لفوارق الثقافة والتعليم في الجيشين.

ففيما يتعلق بقصر المدة رأت الوزارة أن تستفيد من أحكام التطوع كما عثلت بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٧. وأعدت لذلك مشروع القانون المرفق فأصبح من الممكن، أعزاجاً هذا المشروع، أن تعتمد التطوع إلى الحدود المقررة في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٧ المشار إليه مع سريان أحكامه على من يتطوعون لهذه المدارس.

ولما كانت السياسة الحربية للبلاد تكتسب تعديداً تالياً ولم يعرف لأن الوجه الذي يستقر عليه نظام الجيش، وكان من المحتمل أن تكتشف إعادة تنظيمه من الحاجة إلى إنشاء مدارس أخرى لتدريب الجنود على أعمال قد يقتضيها التنظيم الجديد.

لذلك أطلق النص في المشروع بحيث يتناول ما قد يشأ من المدارس في المستقبل.

أما فيما يتعلق برفع المستوى الثقافي لمن يبقون في المدارس المشار إليها فقد اعتمدت الوزارة ألا تطلب فيها إلا من كان حائزاً على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية على الأقل. ويستصعد مشروع قرار وزاري يتناول هذا الشرط وغيره مما يتعلق بنظام هذه المدارس.

انقضاء في ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨

وزير الحربية والبحرية

حسن صبري

مادة ٣ - مأموري الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الصابون والمخازن الخاصة به وأموال التي يباع فيها في أي وقت - على أنه لا يجوز أن يعتدى أحد مختص أو حراز المصانع والمخازن والحوانيت المخصصة للسكن دون غيرها .

ولمأموري الضبطية القضائية المدد كورين الحق في أن يأخذوا عينات من أنواع الصابون الموجود بالنص أو المهرن أو الحانوت لتحليلها .

مادة ٤ - تؤخذ أربع عينات وتوضع في أكياس مرقومة وتعلق هذه الأكياس ويوضع عليها ختم كل من الموظف المختص وصاحب المحل أو من يمثله ويعزى بأخذ العينات مخضر من صورتين يشمل جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبين مقدار الصابون الذي أخذت منه العينات وثمنه .

وفي حالة امتناع صاحب المحل أو من يمثله عن وضع ختمه على الأكياس يجب أن يشار إلى ذلك في المخضر .

وترسل إحدى العينات إلى المحمل الكيماوي التابع لوزارة التجارة والصناعة لتحليلها ويحفظ عيانتان بالوزارة المذكورة لتكونا دهن أمر القضاء إذا دعت الحال وتبقى العينة الزائدة عند صاحب المحل .

ويجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب المحل نتيجة التحليل في مباد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير المخضر .

ولوزير التجارة والصناعة عند الاقتضاء أن يمد هذا الأجل أسبوعا فإذا اقتضى المباد المقرر دون أن يعلن صاحب المحل نتيجة التحليل تسقط الإجراءات المترتبة على أخذ العينة وتعتبر كأن لم تكن .

مادة ٥ - تضبط بصد إجراء التحليل ، كمية الصابون التي توجد بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات الصادرة تنفيذا له من وزير التجارة والصناعة وتحفظ على نفقة صاحبا في المكان الذي ضبطت فيه أو تنقل إلى مكان آخر في نفس الجهة بأمر من مخضر المخالفة - وذلك إلى أن يصدر حكم نهائي في المخالفة .

مادة ٦ - يقوم بإجراء الضبط واثبات المخالفات مأموري الضبطية القضائية والموظفون الذين ينيهم لهذا الغرض وزير التجارة والصناعة . ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٧ - كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد من مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ويعزى للقاضي أن يأمر بإغلاق المصنع أو المخزن أو المحل أو حانوت البيع لمدة لا تقل من خمسة عشر يوما ولا تزيد من ستة أشهر .

وفي حالة مخالفة حكم المصادرة من هذا القانون يحكم بمصادرة الكمية المضبوطة . كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة أي حكم آخر من أحكام هذا القانون .

وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراء الضبط المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن من الكمية التي تصرف فيها ولا تزيد من ضعف ثمنها .

والمصانع المعروفة ويسجل الكثيرين يعمدون إلى مشتري الصابون المقتوش لخص منحه من الأشخاص الذين يصنونه خفية في غير المحلات المرخص بها فتقع المنافسة الغير المشروعة بين الصابون النقي والصابون المقتوش وبمبارة أخرى بين المصانع المعروفة المرخص بها وبين المصانع الخفية الغير مرخصة والغير مرخص بها فتصبح قائدة القانون لأنه إنما أراد به رفع مستوى صناعة الصابون .

وبناء عليه فزوت اللجنة بإجماع الحاضرين إعادة المادة الثامنة إلى النص الذي وردت به في مشروع الحكومة وهو :

مادة ٨ - لا عقاب على من لم يكن صافيا وأحرز صابونا لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات التي يصدرها وزير التجارة والصناعة إذا أثبت حسن نيته .

واللجنة تشرف برفع هذا التقرير للجنة المجلس المقرر وترجو الموافقة على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا ما

رئيس اللجنة

عبد الفتاح الوزى

مشروع قانون

خاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بالرسوم الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن ضلالت المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة يجب على صانع الصابون قبل الشروع في صناعته أن يقدم لوزارة التجارة والصناعة إقرار مينا فيه ما يأتى :

(١) عنوان المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه إن كان له فروع .

(٢) اسم المالك ومدير المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ولقب كل منهم وعمل وإقامته وجنسيته - وإذا كان المصنع ملكا لشركة فيجب ذكر أسماء الشركاء أو المديرين المساهمين وعمل وإقامتهم وجنسياتهم .

ويعزى الإقرار على استشارة خاصة لهذا الغرض تصرف لمن يطلبها من الوزارة المذكورة .

مادة ٢ - لا يجوز صنع أو استيراد أو تصدير أو بيع الصابون أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إذا كانت نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية فيه تقل عن ٤٠٪ أو كانت نسبة القلوي المطلق الكاوى كأكسيد الصوديوم (Na . A) تزيد عن ٣٪ أو اشتمل على أية مادة من المواد التي يحظر إصاقتها ووزر التجارة والصناعة بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارة الصحة . ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارة الصحة .

ولا يسرى حكم هذه المادة على أنواع مساحيق وغاليل الصابون الطبي وصابون البوتاس والصابون الرغو والصابون المدفى بشرط أن يكتب عليه أو على اختفئه بيان نوعه .

مادة ٨ - لا عقاب على من لم يكن صانعا وأحرز صابونا لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات التي يصدرها وزير التجارة والصناعة إذا أثبت حسن نيته .

مادة ٩ - تطبيق أحكام هذا القانون بدون الإخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات .

مادة ١٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بالأذعة التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون ، وتنص بالأخص على ما يأتي :

(١) المواد المحظور استعمالها في صناعة الصابون .

(٢) البيانات التي يجب على أصحاب المصانع ذكرها على الصابون وعلى مواد تغليفه وعبواته .

(٣) كيفية تحليل البيانات .

مادة ١١ - يمنح أصحاب المصانع الموجودة حالا مهلة قدرها شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادة الأولى منه .

مادة ١٢ - على وزراء التجارة والصناعة والحفانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويصل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المشروع المقدم من الحكومة	المشروع كما أقره مجلس النواب	المشروع كما أقرته لجنة مجلس الشيوخ
مرسوم بمشروع قانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون	مشروع قانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون	مشروع قانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون
باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر	نحن فاروق الأول ملك مصر نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	نحن فاروق الأول ملك مصر نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .
بناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،		
رسم بما هوأت :		
مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :		
مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بالمرسوم الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن الحملات المفققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة يجب على صانع الصابون قبل الشروع في صناعته أن يقدم لوزارة التجارة والصناعة إقرارا مينا فيه ما يأتي :		
(١) عنوان المصنع ومركزه الرئيسي وفروعه إن كان له فروع .		
(٢) اسم المالك ومدبري المصنع ومركزه الرئيسي وفروعه ولقب كل منهم ومحل إقامته وجنسيته . - وإذا كانت المصنع ملكا لشركة فيجب ذكر أسماء الشركاء أو المديرين المسؤولين ومحل إقامتهم وجنسياتهم .		
ويجوز الإقرار على استمارة خاصة لهذا الغرض تصرف لمن يطلبها من الوزارة المذكورة .		
	مادة ١ - على أصلها .	مادة ١ - على أصلها .

المشروع المقدم من الحكومة

المشروع كما أقره مجلس النواب

المشروع كما أقرته لجنة مجلس الشيوخ

مادة ٢ - لا يجوز صنع أو استيراد أو تصدير أو بيع الصابون أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إذا كانت نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية فيه تقل عن ٤٠ ٪، أو كانت نسبة القلوي المطلق الكاوي كأوكسيد الصوديوم (N.A. 20) تزيد عن ٣٠ ٪، أو اشتمل على أية مادة من المواد التي يحظر اضافتها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارة الصحة .

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره زيادة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية .

ولا يسرى حكم هذه المادة على أنواع مساحيق ومخالييل الصابون الطبي وصابون البوتاس والصابون الرغو والصابون المصدنى بشرط أن يكتب عليه أو على أغلفته بيان نوعه .

مادة ٣ - لما مورى الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الصابون والمخازن الخاصة به والحوانيت التي يباع فيها في أى وقت - على أنه لا يجوز أن يتعدى هذا التفتيش إلى أجزاء المصانع والمخازن والحوانيت المخصصة للسكن دون غيرها .

ولما مورى الضبطية القضائية المذكورين الحق في أن يأخذوا عينات من أنواع الصابون الموجود بالمصنع أو المخازن أو الحوانيت لتحليلها .

مادة ٤ - تؤخذ ثلاث عينات وتوضع في أكياس مرقومة وتعلق هذه الأكياس ويضع عليها ختمه كل من الموظف المختص وصاحب المحل أو من يمثله ويمرر بأخذ العينات محضر من صورتين يشمل جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبيان مقدار الصابون الذى أخذت منه العينات وتمته .

ويموز لصاحب الشأن طلب أخذ عينة يتبع بشأنها الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

وفي حالة امتناع صاحب المحل أو من يمثله عن وضع ختمه على الأكياس يجب أن يشار إلى ذلك في المحضر .

مادة ٢ - مل أصلها .

مادة ٢ - مل أصلها .

مادة ٣ - مل أصلها .

مادة ٣ - مل أصلها .

مادة ٤ - تؤخذ أربع عينات وتوضع في أكياس مرقومة وتعلق هذه الأكياس ويوضع عليها ختم كل من الموظف المختص وصاحب المحل أو من يمثله ويمرر بأخذ العينات محضر من صورتين تشمل جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبيان مقدار الصابون الذى أخذت منه العينات وتمته .

وفي حالة امتناع صاحب المحل أو من يمثله عن وضع ختمه على الأكياس يجب أن يشار إلى ذلك في المحضر .

وترسل إحدى العينات إلى العمل الكيماوى التابع لوزارة التجارة والصناعة لتحليلها وتحفظ عينتان بالوزارة المذكورة لتكون رهن أمر القضاء إذا دعت الحال وتبقى العينة الرابعة عند صاحب المحل .

مادة ٤ - كما أقرها مجلس النواب .

المشروع كما أقرته لجنة مجلس الشيوخ	المشروع كما أقره مجلس النواب	المشروع المقدم من الحكومة
	<p>ويجب أن يتم تحليل العينات وأنت يعلن* صاحب المحل بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تحرير المحضر . ولو وزير التجارة والصناعة عند الاقتضاء أن يعد هذا الأجل أسبوعاً فإذا انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب المحل بنتيجة التحليل تسقط الاجراءات المترتبة على أخذ العينة و يعتبر كأن لم تكن .</p>	<p>وترسل إحدى العينات الى المعمل الكيماوي اتاج لوزارة التجارة والصناعة لتحليلها وتحفظ البيانات الأخرى بالوزارة المذكورة لتكون رهن أمر القضاء إذا دعت الحال .</p>
مادة ٥ - على أصلها	مادة ٥ - على أصلها .	<p>مادة ٥ - تضبط - بعد إجراء التحليل - كية الصابون التي توجد بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات الصادرة تنفيذاً له من وزير التجارة والصناعة وتحفظ على نفقة صاحبها في المكان الذي ضبطت فيه أو تغل الى مكان آخر في نفس الجهة بأمر من محضر محضر المخالفة - وذلك إلى أن يصدر حكم نهائي في المخالفة .</p>
مادة ٦ - على أصلها .	مادة ٦ - على أصلها .	<p>مادة ٦ - يقوم بإجراء الضبط وإثبات المخالفات مأمورو الضبطية القضائية والموظفون لذين يسميهم لهذا الغرض وزير التجارة والصناعة و يعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطية القضائية .</p>
مادة ٧ - على أصلها .	مادة ٧ - على أصلها .	<p>مادة ٧ - كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد من مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز للقاضي أن يأمر بإغلاق المصنع أو المغزن أو المحل أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد من ستة أشهر . وفي حالة مخالفة حكم المادة الثانية من هذا القانون يحكم بمصادرة الكمية المضبوطة . كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة أي حكم آخر من أحكام هذا القانون . وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراء الضبط المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن ثمن الكمية التي تصرف فيها ولا تزيد من ضعف ثمنها .</p>

المشروع المقدم من الحكومة	المشروع كما أقره مجلس النواب	المشروع كما أقرته لجنة مجلس الشيوخ
<p>مادة ٨ - لا عقاب على من لم يكن صانعا وأحرز صابونا لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات التي يصدرها وزير التجارة والصناعة إذا أثبت حسن نيته .</p>	<p>مادة ٨ - لا عقاب على من لم يكن صانعا وأحرز صابونا لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات التي يصدرها وزير التجارة والصناعة إذا لم يثبت عليه بدم <u>توافر هذه الشروط</u> .</p>	<p>مادة ٨ - لا عقاب على من لم يكن صانعا وأحرز صابونا لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات التي يصدرها وزير التجارة والصناعة إذا أثبت حسن نيته .</p>
<p>مادة ٩ - تطبق أحكام هذا القانون بدون الإخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات .</p>	<p>مادة ٩ - على أصلها .</p>	<p>مادة ٩ - على أصلها .</p>
<p>مادة ١٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة أقرارا بالألحمة التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون وتنص بالأخص على ما يأتي :</p>	<p>مادة ١٠ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٠ - على أصلها .</p>
<p>(١) المواد المحظورة استعمالها في صناعة الصابون (٢) البيانات التي يجب على أصحاب المصانع ذكرها على الصابون وعلى مواد تغليفه وعبواته . (٣) كيفية تحليل العينات .</p>	<p>مادة ١ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١١ - على أصلها .</p>
<p>(٤) الإجراءات الواجب اتباعها والشهادات التي يجب تقديمها بشأن الصابون المستورد .</p>	<p>مادة ١٢ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٢ - على أصلها .</p>
<p>مادة ١١ - يمنح أصحاب المصانع الموجودة حالا مهلة قدرها شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتقديم الأقرارات المنصوص عليها في المادة الأولى منه .</p>	<p>مادة ١٢ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٢ - على أصلها .</p>
<p>مادة ١٢ - على وزراء التجارة والصناعة والمخافاة والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويصل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .</p>	<p>مادة ١٢ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٢ - على أصلها .</p>

السنة	القيمة المستوردة بالكيلو	القيمة بالجنيه المصري
١٩١٩	٦,٥٩٤,٧٥٥	٤٧٤,٠٢٩
١٩٢٠	٨,٩٨١,٩١٥	٩٣٩,٨١٢
١٩٢١	١٠,٢٥٦,٨٦٦	٦٧٩,٣٨٤
١٩٢٤	١٠,١٧٧,٣٩٤	٤٥٦,٠٤٥
١٩٢٨	١٠,٥٧٤,٤٩٦	٤٦٥,٤٩٨
١٩٢٩	٧,٤٦٠,٠٧٩	٣٤١,٥٣٥
١٩٣٠	٦,٤٢٧,٠٠٩	٢٤٨,٤٦٦

ومن أسباب ذلك استعمال الكثيرين من أصحاب المصانع الصغيرة لأصاليب متقنة من النش التي أصبحت الخبال الثلاثة غير المشروعة في صناعة الصابون وتجارته وكانت النتيجة أنه انتشرت في السوق المصرية أنواع كثيرة من الصابون ليست لها من صفاته ومميزاته غير اسمه كما ظهر ذلك من نتيجة التجارب العملية التي قامت بها الوزارة للوقوف على ما يحتويه الصابون المثل من العناصر فقد اتضح أن نسبة الرطوبة في بعض أنواع الصابون عالية جدا تزيد على ٤٨٪ كما أن نسبة المواد الثانوية تبلغ نحو ٣٣٪ وكلها إما عديدة الفاتحة أو مضرّة بالصحة، وكذلك كمية القلوي المطلقة تصل في الصابون المثل إلى أكثر من ١٪ مما يفقد الصابون مزاياه ويجعله خارا بالجلد وبالملابس، وكثيرا ما يطلق تجو الصابون على منتجاتهم اصطلاحات لا تتفق والحقيقة فيصومون الصابون باسم "نابلس" مثلا وهو لا ملاقة البتة لهذا النوع إذ لا تحتوي على صفاته وركبته تحولت المنافسة بين أصحاب المصانع إلى نضال عنيف غير مشروع يقوم على استعمال أصاليب تضر بالمستهلكين وبالمستهلكين على السواء وقد ظهر أنه لا تكاد مصبنة من المصانع تتج نوا من الصابون يجوز قبولها في الأسواق حتى تبادل بعض المصانع الأخرى وخصوصا الصغيرة منها إلى تقليد بنوع ردي يخاله في اللون والنية وتعمل على تزويجه بهذه الصفات غير الصحية بأثمان رخيصة لا يستطيع أن يمارها أصحاب المصانع الذين خصصوا رؤوس أموال لا يستأمن بها وقاموا بجهودات عظيمة لدعم صناعة الصابون في مصر .

وللقضاء على أمثال تلك العوامل التي تعيق تقدم صناعة الصابون عنيت بعض الدول الأجنبية بإصدار القوانين اللازمة لمراقبة صناعته وتجارته كما هو الحال في ألمانيا وهولندا وأستراليا والنمسا وغيرها .

وفرض بعض هذه الدول قيودا غليظة في الشدة فيشترط القانون التجاري التصريح بمزاولة صناعة الصابون أن يكون طالب التصريح قد أمضى مدة معينة في المصالح ثم يؤدي امتحانا يقضي بهذه مدة في التزير وذلك فضلا عما يشترطه في صناعة الصابون من وجهة العناصر المكونة لها ونسب تكونها .

لهذه الاعتبارات يدين أن الحاجة أصبحت ماسة إلى إصدار تشريع لمراقبة صناعة وتجارة الصابون يكفل القضاء على أصاليب النش ويخلص تلك الصناعة مما يشوبها في الوقت الحاضر من أصاليب النش .

قد وضعت الوزارة تلك مشروع قانون روى في أحكامه الاعتبارات الخاصة بمصر كما هو مبين في المذكرة الإيضاحية .

مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء

من مشروع قانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون

الصابون من المواد الضرورية ذات الاتصال المباشر بصحة الجمهور وقد اتسع نطاق استهلاكه في مصر بسبب تزايد عدد السكان وتقدم البلاد الصحي والاجتماعي فيوجد الآن ما يزيد عن الأربعين مصبنا تتج نحو ٤٠٠٠ طن من أنواع مختلفة من الصابون تربو فيها على المليون جنيه . على أنه لا يزال يد الصابون من الخارج بكميات ليست بالقليلة كما يتضح من الجدول الآتي .

السنة	القيمة المستوردة بالكيلو	القيمة بالجنيه المصري
١٩٣١	٦,٣٣٧,٨٦٢	٢١١,٤٥٩
١٩٣٢	٤,٧٣٨,٧٦٤	١٥٢,٦١٤
١٩٣٣	٤,٠٥٩,٠٨٦	١٠٩,٩٨٨
١٩٣٤	٣,٩١٣,٦٥٠	١٠٤,٥٣٠
١٩٣٥	٤,٣٧٤,٩٩٠	١١٩,٩٦٨
١٩٣٦	٢,٨٣٦,٧٧٠	٧٩,٥٦٤

وقد كانت صناعة الصابون في مصر إلى ما قبل الحرب العظمى صناعة ثانوية قليلة الأهمية وكان على اعتماد البلاد على الصابون الأجنبي فلما نشبت الحرب العظمى وقل الوارد منه واضطر المستهلكون إلى الاستعانة به أنواع أخرى نهضت المصانع المصرية لمد حاجتهم فظهر الصابون المصري في الأسواق المصرية بكميات وافرة وكان ذلك سببا في تدهور هذه الصناعة في القطر المصري وزيادة انتاجه كما أن مدة الحرب كانت مشجعة لأصحاب الأموال على إنشاء مصانع الصابون فكثرت مدعها وقتئذ ويتضح ذلك من الاطلاع على أرقام الجدول الآتي حيث يمكن مقارنة الصابون المستورد سنة ١٩١٤ بكمية المستورد منه في السنين ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨

السنة	القيمة المستوردة بالكيلو	القيمة بالجنيه المصري
١٩١٤	٧,٣٤١,٣٠٧	٢١٦,٣٤٠
١٩١٥	٣,٦٢٧,٦٦٨	١٠٢,٣٠٠
١٩١٦	٤,١٥٥,٦٩٠	١٦٦,٤٧٠
١٩١٧	٢,٦٠٢,٧٧٤	١٠٢,٨٤٦
١٩١٨	٤,١٩٩,٤٣٢	٣٠٥,٣٦٤

غير أنه بعد انتهاء الحرب مال إلى الصابون الأجنبي أن استرد مكانه في السوق المصرية فبدأ يتدفق من جديد بكميات عظيمة كما يتضح من الجدول الآتي :

وقد عرض مشروع القانون على كل من اللجنة الاستشارية التشريعية
وزارة الحفائفة والجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلفة فوافقت كل
منها عليه .

وتشرف وزارة التجارة والصناعة بنفسه إلى مجلس الوزراء مع مذكرته
الإيضاحية وجاء التفصيل بالموافقة عليه واستصدار مرسوم بإحالة على
البرلمان .

وزير التجارة والصناعة

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون تنظيم صناعة وتجارة الصابون

يرى التشريع المقترح إلى ثلاثة أغراض أساسية :

(أولاً) منع النش بجميع أنواعه بقدر المستطاع في الصابون مراعاة لصالح
المستهلكين .

(ثانياً) رفع مستوى صناعة الصابون في مصر كقوى على منافسة
الصناعة الأجنبية حماية للثروة الأهلية .

(ثالثاً) القضاء على المنافسة غير المشروعة التي يرتكبها بعض صانعي وتجار
الصابون سواء بالفش في صناعته أو بدم وضع بيانات معينة عليه .

وفى على الأحكام التي يجرها مشروع القانون :

(١) أوجبت المادة الأولى على صانع الصابون أن يقدم لوزارة
التجارة والصناعة يشتمل على عنوان المصنع واسم صاحبه وغير ذلك من
البيانات التي تمكن من دقة المراقبة إذ لوحظ أنه كثيراً ما يقوم بعض
الأشخاص بصناعة الصابون في محلات غير مخصصة وأما كى تتصمر مراقبتها
كالمساكن الخاصة وأغلبية هؤلاء ترتكب الكثير من أنواع الفش وهم في
مأمن من المراقبة .

(٢) نصت المادة الثانية من المشروع على عدم جواز صنع أو استيراد
أو تصدير أو بيع الصابون أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إذا كانت
لصبة الأحماض المعدنية والراتنجية أو تقل عن ٤٠ ٪ أو كانت نسبة
القلوى المطلق الكافى أكثر من ١٠ ٪ أو كبريت الصوديوم تزيد عن ٠,٣ ٪ وقد روى
في تقرير هذه النسب حالة الصناعة المصرية إذ أنها لا تزال في مهبها وى
حاجة إلى الكثير من الرعاية وقد يكون في كثرة القيود أو شدتها التضام عليها .
كما اشترطت المادة أن يكون الصابون خالياً من أية مادة من المواد التي
يخطر إصابتها وزارة التجارة والصناعة وهى المواد التي قد ينتج عنها ضرر
بالصحة .

وقد روى من الضروري سريان أحكام القانون على الصابون المستورد
من الخارج تشجيعاً لأصحاب المصانع المحلية ولأن الكثير من البلاد الأجنبية
ليس لديها نظام للمراقبة كفرنسا وكسويسرا وكاليكيا وهى تورد لمصر
مقادير كبيرة من الصابون ففسدنا أن بعض الدول التي أخذت بنظام
المراقبة كهلانما لا تطبق أحكام المراقبة على الصادات بل تقصرها على
ما يستهلك محلياً .

كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على عدم سريان ما تقرره من
أحكام على بعض أنواع من الصابون مما يستعمل في أغراض طبية أو في
تنظيف الأشياء القليلة الأهمية التي لا يؤثر فيها عدم جودة الصابون . فهذه
الأنواع تختلف فيها عناصر التركيب باختلاف الغرض من استعمال الصابون
ويصعب تحديد تلك العناصر على وجه الحصر أو تحديد نسبة تركيبها وذلك
على شرط أن يكتب على تلك الأنواع أو على أغلفتها بيان النوع حتى يقضى
على كل محاولة للفش والتهرب من أحكام القانون .

(٣) أعطت المادة الثالثة للمأمورى الضبطية القضائية سلطة تعيين
مصانع الصابون والمخازن الخاصة به والمخازن التي يباع بها في أى وقت
والحق في أن يأخذوا عينات من أنواع الصابون وذلك لمراقبة تنفيذ أحكام
القانون .

(٤) نصت المادة الرابعة على الإجراءات المتعلقة بأخذ العينات للتحقق
من توافر الشروط المقررة وقد روى في هذه الإجراءات أن تكون مائة لـ
هو مضع في القوانين المماثلة كالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم
صناعة وتجارة السمك .

الملاحظات :

(٥) نص المشروع في المادة ٧ فضلاً عن عقوبة المخالفة على وجوب
مصادرة البضاعة موضوع المخالفة في حالة مخالفة نص المادة الثانية أى في
حالة الفش في العناصر المكون منها الصابون ، ويوزع الحكم بالمصادرة في حالة
مخالفة أى حكم كس من أحكام القانون .

كما نصت المادة على جواز غلق المصنع أو المخزن أو المحل أو حانون
البيع لمدة لا تقل من خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وذلك في المخالفة
الأولى والحكم بالغلاق وجوباً لهذه المدة في حالة البود كما يجوز الأمر بالغلاق
نهائياً في هذه الحالة .

وقد روى في تقرير عقوبتي المصادرة أو الغلق أنها قد تكون أكثر ردا
لمرتكبي الفش مما لو قررت عقوبة الحبس لأن هذه الفقة لا يجمعها في الغالب
العقوبة الجنائية إذ كل ما تسعى إليه هو الرعي بأية كيفية أو طريقة كانت .

٦ — تركت الأحكام التفصيلية للقواعد العمومية الواردة بالمشروع إلى
لائحة يصدر بها قرار من وزارة التجارة والصناعة وتنص بالأخص على :

(١) المواد المحظور استعمالها في صناعة الصابون .

(٢) البيانات التي يجب على أصحاب المصانع ذكرها على الصابون وعلى
مواد تغليفه وموادها .

(٣) كيفية تحليل العينات .

(٤) الإجراءات الواجب اتباعها والشهادات الواجب تقديمها شأن
الصابون المستورد .

وبذلك يسهل تمديد تلك الأحكام على ضوء التجارب ومقتضيات
الأحوال (مادة ١٠) .

(٧) نظراً لأحكام والاشتراطات الجديدة التي يجرها المشروع المنتزع
روى من الأرقى أن يحدى سريان القانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره
بالمجلة الرسمية (مادة ١٣) .

الثاني — حث مدينى هذه البنوك وتشجيعهم على السداد .

الثالث — إعطاؤهم فرصة امكان الاستفادة من التسوية العقارية فيما إذا كانت أحكامها مستطبق عليهم .

وبناء على ذلك يصبح نص مشروع القانون كما يأتى :

مشروع قانون وقف البيوع الجبرية

ممن فاروق الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تحق البيوع الجبرية ببيع الأراضي الزراعية أو الأراضي الزراعية والعقارية المبنية والأراضي المصددة للبناء المملوكة للذين إذا كانت أرض الزراعة كلها أو بعضها قد ترتب عليها رهن أو حق اختصاص أو تسجيل عقارى من أى نوع كان فى تاريخ سابق لى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

مادة ٢ — لا تسرى أحكام المادة المتقدمة على البيوع التى تباشرتنا على طلب الحكومة اذا كانت وقاه لضرائب أو رسوم أو بناء على طلب وزارة الأوقاف .

مادة ٣ — لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مدينى البنك العقارى المصرى والبنك العقارى الزراعى المصرى وبنك الأراضي الذين يكونون قد تأنعروا فى سداد ثلاثة أضعاف سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوى كامل الى البنوك المذكورة قبل جلسة البيع .

مادة ٤ — على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

والهية تشير على المجلس بالموافقة على مشروع القانون بالصيغة التى انضقت عليها الجبتان وأقرها مجلس النواب بمجلسى ١ و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ م

رئيس اللجنة المنوبة من مجلس الشيوخ
حسن نيه المصرى

ملحق رقم ٨٨

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

قرر اللجنة المنوبة من قبل مجلس الشيوخ
للإجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب للاتفاق على نصوص
خاصة بمشروع قانون وقف البيوع الجبرية

(المقر حجرة الشيخ المحرم سليمان السيد سليمان باشا) .

تنفيذا لقرار مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة فى ١٩ يولية سنة ١٩٣٨ بتشكيل لجنة من قبل مجلس الشيوخ للإجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب للاتفاق على نصوص خاصة بمشروع قانون وقف البيوع الجبرية تجلها الجبتان .

اجتمعت الجبتان صباح يوم الثلاثاء ٢٦ يولية سنة ١٩٣٨ بكامل هيئتهما الكتبتين من حضرات الشيوخ المحترمين : حسن نيه المصرى بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ أحمد الديوانى بك ، الأستاذ إبراهيم الملباوى بك .

ومن حضرات النواب المحترمين : محمد راغب عطيه بك ، الأستاذ محمد أمين والى ، على المتزلاوى بك ، الأستاذ محمود سليمان ختام ، الدكتور حنى أبو العلا .

وحضر هذا الإجتماع حضرة صاحب السعادة عبد الرزاق أبو الخير باشا وكيل وزارة المالية والدكتور محمود زكى سالم بك متعاونين من وزارة المالية .

وبعد المناقشة انضقت الجبتان بإجماع الآراء وبموافقة حضرى مندوبى الحكومة على أن يكون نص المادة الثالثة من مشروع القانون كما يأتى : "لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مدينى البنك العقارى المصرى وبنك الزراعى المصرى وبنك الأراضي الذين يكونون قد تأنعروا فى سداد ثلاثة أضعاف سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوى كامل الى البنوك المذكورة قبل جلسة البيع " .

وقد راعت الجبتان فى هذا النص تحقيق المقاصد الآتية :

الأول — المساواة بين جميع مدينى البنوك الثلاثة .

الخاصة برعاياها ، وذلك بناء على نص المادة السابعة والعشرين من لائحة التنظيم القضائي .

والذي دعا الوزارة إلى أن تطلب استصدار المرسوم المعروض على المجلس هو أنه فيما يخص ألمانيا قد رُوي أن المعاهدة الصادرة في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٥ قد فوضت للفصلية الألمانية النظر في بعض قضايا رعاياها ومنها قضايا الأحوال الشخصية على أن ينتهي ذلك التفويض عند العمل بنظام قضائي جديد ينفذ على جميع الأجانب بالقطر المصري . وقد طلبت ألمانيا أن تحتفظ بالحقوق الذي فوض إليها على اعتبار أن النظام القضائي الذي ينفذ على جميع الأجانب فيما يخص بالأحوال الشخصية قد حدد له نهاية فترة الانتقال وهي يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩

أما فيما يخص برومانيا فقد لاحظت الوزارة أنها من الدول التي كانت لها محاكم فصلية مسترفة بها في مصر ، لذلك رُوي أن تعامل المعاملة المطلوبة لألمانيا .

والملاحظ على وجه المصوم أن المحاكم الفصلية تطبق بمقتضى المادتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين القانون الألماني أو الروماني حسب الأحوال ، وذلك أسوة بباقي الدول المتعاقدة ، وذلك كله على أن يبين الوقت تنتهي فترة الانتقال فينتقل الأمر للمحاكم الأهلية إلا في حالة تنازل الدولة عن هذا الحق قبل انتهاء فترة الانتقال فينتقل الاختصاص للمحاكم المختلطة .

واللجنة توافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها بها مجلس النواب وتطلب من المجلس الموافقة عليه .

وهذا نصه :

مشروع قانون

خاص بتقويل المحاكم الفصلية الألمانية والرومانية سلطة القضاء في مهابيل الأحوال الشخصية

محني فاروق الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المحاكم المختلطة غير مختصة بمسائل الأحوال الشخصية في الأحوال التي يكون فيها القانون الألماني أو الروماني هو القانون

ملحق رقم ٨٩

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بتقويل المحاكم الفصلية الألمانية والرومانية سلطة القضاء في مسائل الأحوال الشخصية

(المقر حاضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

أحال المجلس إلى لجنة الحفائية بجلسته ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ مشروع قانون خاص بتقويل المحاكم الفصلية الألمانية والرومانية سلطة القضاء في مسائل الأحوال الشخصية وارد من مجلس النواب نظره بصفة مستعجلة .

فاجتمعت اللجنة يوم الاثنين ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ونظرة بحضور حاضرة الأستاذ المحترم محمد الشافعي البيان الموضوع بالمكتب التي حضره صاحب المعالي وزير الحفائية متفوقا عن وزارة الحفائية .

وفيما يلي تقريرها عنه :

تنص المادة التاسعة من الاتفاق الخاص بالفناء الامتيازات الأجنبية بمصر في الفقرة الأولى منها على أن " لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم فصلية في مصر أن تحتفظ بها لتتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية وذلك في كل الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة " . ونظمت طريق استعمال هذا الحق وذلك بأنه يتم باخطار الدولة بذلك في الوقت الذي تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق .

وقد احتفظت كافة الدول التي أودعت وثائق التصديق بهذا الحق .

أما فيما يخص بدول ألمانيا وبرومانيا فليسنا من الدول المتعاقدة في اتفاقية مونترو ، ولكنهما من بين الدول الثماني التي قررت الحكومة المصرية بسط اختصاص المحاكم المختلطة عليها بمرسوم ، فهما من الدول التي يدخل في اختصاص المحاكم المختلطة النظر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية

رسمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ — تكون المحاكم المختلطة غير مختصة بمسائل الأحوال الشخصية في الأحوال التي يكون فيها القانون الألماني أو الروماني هو القانون الواجب التطبيق بحسب حكم المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي المختلطة وذلك خلافا لما نصت عليه المادة ٢٧ من اللائحة المذكورة ويقوض إلى المحاكم الفصلية الألمانية أو الرومانية سلطة القضاء في هذه المسائل .

يجوز للدولتين المذكورتين التنازل عن الاختصاص القضائي الفصلي الذي خولا إياه ويكون أثر هذا التنازل نافذا اعتبارا من ١٥ أكتوبر التالي لتاريخ إعلان التنازل .

وفي هذه الحالة كما في حالة انتهاء أمد التفويض المشار إليه في الفقرة الأولى قبل ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ لا تقبل أي دعوى جديدة بعد التاريخ الذي ينتهي فيه اختصاص المحاكم الفصلية وينقل الاختصاص بعده إلى المحاكم المختلطة . غير أنه يجوز الاستمرار في إجراءات الدعاوى القائمة إلى أن يفصل فيها نهائيا .

ولا يجوز بأي حال أن يبقى اختصاص المحاكم الفصلية الألمانية والرومانية قائما بعد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفي هذا التاريخ تحال جميع الدعاوى الملقة للنظر أمام هذه المحاكم إلى المحاكم الأهلية بالحالة التي تكون عليها .

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

صدر بمرأى الفتره ٢٣ وبع الثاني من سنة ١٣٥٧ (٢٢ برنيه سنه ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الحفانية

أحمد محمد خشبه

لواجب التطبيق بحسب حكم المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي المختلطة ، وذلك خلافا لما نصت عليه المادة ٢٧ من اللائحة المذكورة ويقوض إلى المحاكم الفصلية الألمانية أو الرومانية سلطة القضاء في هذه المسائل .

يجوز للدولتين المذكورتين التنازل عن الاختصاص القضائي الفصل الذي خولا إياه ويكون أثر هذا التنازل نافذا اعتبارا من ١٥ أكتوبر التالي لتاريخ إعلان التنازل .

وفي هذه الحالة كما في حالة انتهاء أمد التفويض المشار إليه في الفقرة الأولى قبل ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ لا تقبل أي دعوى جديدة بعد التاريخ الذي ينتهي فيه اختصاص المحاكم الفصلية وينقل الاختصاص بعده إلى المحاكم المختلطة . غير أنه يجوز الاستمرار في إجراءات الدعاوى القائمة إلى أن يفصل فيها نهائيا .

ولا يجوز بأي حال أن يبقى اختصاص المحاكم الفصلية الألمانية والرومانية قائما بعد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وفي هذا التاريخ تحال جميع الدعاوى الملقة للنظر أمام هذه المحاكم إلى المحاكم الأهلية بالحالة التي تكون عليها .

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مرسوم بمشروع قانون

خاص بتحويل المحاكم الفصلية الألمانية والرومانية سلطة القضاء في مسائل الأحوال الشخصية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على لائحة التنظيم القضائي المختلطة الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

ملحق رقم ٩٠

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن الكتاب الوارد من وزارة الحفائية بطلب رفع الحصانة البرلمانية
عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك للسيرة في قضية الخافقة
رقم ٥٤٦ المتزلة سنة ١٩٠٨

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل ابراهيم بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الكتاب بملحة ٤ يولي سنة ١٩٣٨ فظفرت به
بجلسة ١٨١١ ريب سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد علي رشدي
مدير مكتب حضرة صاحب المظالم وزير الحفائية وقد حضر جلسة ١١ يولي
سنة ١٩٣٨ حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك .

وقد تبينت اللجنة بعد الاطلاع على كتاب وزارة الحفائية والملف الخاص
بالخافقة أن موضوع القضية هو حيازة حضرة الشيخ المحترم حسن حسن
عزام بك لجهاز لاسلكي "راديو" بدون رخصة .

وقد أبدى حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك أن الجهاز المذكور
ملك لابنه محمد عز الدين أفندي وقد استخرج الرخصة المطلوبة ووعد بإرسالها
للمجلس والسبب في تحوير الخافقة ضده هو أن ابنه يسكن معه في منزل واحد .

وقد اطلمت اللجنة على الرخصة فتبين لها أنها استخرجت باسم الابن بعد
محرم حضر الخافقة بيومين وأن هذا الدفع من اختصاص المحكمة وصلها .

وقد قررت الأغلبية الموافقة على طلب وزارة الحفائية برفع الحصانة
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك للسيرة في إجراءات
قضية الخافقة رقم ٥٤٦ المتزلة سنة ١٩٣٨

وقد رفض حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك الموافقة على قرار
اللجنة للسبب التالي :

" لأن الأب والابن متفقان على أن الراديو ملك الابن والرخصة قد
استخرجت بعد ذلك باسم الابن " .

واللجنة تشرف برفع تقريرها للمجلس

رئيس اللجنة
حسن نويه المصري

ملحق رقم ٩١

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الحفائية

عن كتاب الوارد من وزارة الحفائية بطلب رفع الحصانة البرلمانية
عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسيرة في إجراءات الخافقة
رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل ابراهيم بك) .

قرر المجلس بملحة ٤ يولي سنة ١٩٣٨ أن يعيد إلى اللجنة تقريرها الخاص
بالموقف على طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين
فوده بك للسيرة في إجراءات الخافقة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨ لحضور حضرة
الشيخ المحترم أمامها لسماح ملاحظاته .

فاجتمعت اللجنة بملحة ١٨ يولي سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ
المحترم محمد علي رشدي مدير مكتب حضرة صاحب المظالم وزير الحفائية
مندوباً عن وزارة الحفائية ، ولم يحضر حضرة الشيخ المحترم لمروحه فقررت
اللجنة توجيه الكتاب التالي إليه وهذا نصه :

حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك

بناء على قرار اللجنة بجلستها المنقذة في يوم الاثنين ١٨ يولي سنة ١٩٣٨
أتشرف بأن أرسل لحضرتكم الخطاب التالي رجاء التفضل بالرد عليه بحيث
يصل إلى اللجنة قبل يوم الاثنين الموافق ٢٥ الجاري وهو اليوم المحدد لاجتماع
اللجنة للاطلاع على ردكم .

بتاريخ ٧ يولية سنة ١٩٣٨ أحال المجلس إلى اللجنة الكتاب الوارد من وزارة
الحفائية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرتكم للسيرة في إجراءات الخافقة
رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨ وموضوع الخافقة المذكورة حسب ماورد في محضر
الخافقة رقم ١٢ سنة ١٩٣٨ المحرم بمعرفة حضرة مفتش الآلات السموية
البخارية التابع لمصلحة الميكانيكا والكهرباء قسم المنصورة (وزارة الأشغال)
هو أن حضرة المفتش المذكور قد تحقق من أن حضرتكم قد أدرتم آلة منفعة
يحركها الغاز قوة ٤٤ حصاناً رقم ٨٥٧٨٨ للهي من برأتوازي قبل الحصول
على الرخصة المقررة قانوناً فخرجكم الإعادة بإيكتفيا ألبت في المحضر المذكور .

رئيس اللجنة
حسن نويه المصري

وتغضوا بقبول فاتق الاحترام
١٩ يولي سنة ١٩٣٨

وقد بحثته اللجنة بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح ومنسوب من وزارة الصحة العمومية .

وقد أبدى حضرة المنسوبة أن سياسة الوزارة ترى إلى التخلص من البرك حسب الأولوية التي يقررها معهد الأبحاث من حيث خطورتها من الصحة العامة .

وقد عملت الوزارة الأبحاث الفنية عن البركة المقترحة ردمها فوراً . بلتها تلخ من المساحة ١٨ قراطاً تقريباً وهي ملك حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح وأبو زيد عبد الله وآمين ومياهها عذبة وخالية من ريقات " البعوض " وقواقع البلهارسيا ولا يتصل بها دورات مياه جوامع وهي من الوجهة الصحية ليست خطرة في الوقت الحاضر .

وقد رأت اللجنة بعد سماع هذا البيان حفظ الاقتراح .

وهي تشترط رفع رأيها هذا إلى هيئة المجلس الموقر

رئيس اللجنة
محمد عبد الطيف

نص الاقتراح

يوجد ببنى أحمد مركز ومديرية المنيا مستنقع تبلغ مساحته فداناً تقريباً وهو واقع بالجبهة البحرية من البلدة ويجاور البيوت وتتصاعد منه رائحة كريهة يتألم منها السكان وأصبح ذلك المستنقع مأوى للبعوض الضار الجالب للأمراض الفتالة كالحميات التي تريد مقاومتها الصحة حفظاً على حياة الأمة وكثيراً ما تقدمت التماسات من أهالي البلدة للحكومة بنسجتها في ردم هذا المستنقع الضار حرصاً على حياتهم وطالما أخذت الحكومة على من يملكونه تمهلات بردهم ولكنهم لم يقوموا بها تمهدوا به لعدم مراقبة الحكومة ذلك .

وطيه أقترح العمل على ردم هذا المستنقع بمعرفة الحكومة كما هو المتبع في ردم سائر المستنقعات ، والأثرية الكافية موجودة بمصر ترة كرم الزهرو الأيسر المجاور للبلدة ولا يبعد عنها أكثر من كيلو متر تقريباً

محمد توفيق إسماعيل
عضو مجلس الشيوخ

٨ يولي سنة ١٩٣٨

وجلسة ٢٥ يولي سنة ١٩٣٨ ورد إلى اللجنة الرد التالي :

"حضرة الشيخ المحترم حسن نويه المصري بك رئيس لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ .

أتشرف بإبلاغ عزيمتك أنني ما زلت مريضاً وملازماً للفرش وإلى آسف لعدم تمكني من الحضور أمام اللجنة .

أما بخصوص المخالفة فإني لا أعلم عنها شيئاً ولا أعلم من ارتكبها لأن المفتش إذا كان قد حضر فإنه لم يصحب المدة أو الشيخ معه ولم يقابل وكل أو ناظر الزراعة أو أي شخص آخر ولا أعرف من أين أتت بمعلوماته وحرر المحضر باسمي . ولذلك فإني آسف بأن لا يمكنني أن أمد اللجنة بالمعلومات اللازمة .

وتفضلوا بعزيمتك بقبول عظيم احترامي

حسين فودة

٢٥ يولي سنة ١٩٣٨

وبعد أن اطلمت اللجنة على رد حضرة الشيخ المحترم بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد علي رشدي مدير مكتب حضرة صاحب المالى وزير الحفانية مندوباً عن وزارة الحفانية قررت بالإجماع الموافقة على قرارها الأول بالموافقة على طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرته لأن ما ورد في رده يشهد بها في الموضوع وهذا من اختصاص المحكمة وحدها .

واللجنة تشترط رفع تقريرها للجلس

رئيس اللجنة

حسن نويه المصري

ملحق رقم ٩٢

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك بدم مستنقع بالجبهة البحرية ببلدة بنى أحمد مركز المنيا

(المقترضة حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحليم نوح)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة في جلسته المتقدمة في

١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

ملحق رقم ٩٣

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا
بإنشاء مستشفى للأمراض العقلية أحدهما في الإسكندرية
والثاني في أسبوط

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد فهم) .

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة في جلسته المنعقدة في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ وقد بحثته اللجنة في اجتماعها المنعقد في أول أغسطس سنة ١٩٣٨ بحضور مندوب من قبل وزارة الصحة العمومية . وقد أبدى حضرة المندوب ما يأتي :

” ترى الوزارة أنه من الضروري إنشاء مستشفى للأمراض العقلية أحدهما في شمال الدلتا والثاني في مصر العليا (في سوهاج) لأنه ثبت من الإحصاء أن الوارد على المستشفى الموجودين بالقاهرة كثير جداً يربو على عدد الأسرة الموجودة . حيث تضطر إدارة المستشفى لإيواء عدد كبير من هؤلاء المرضى الجدد عندها وإخراج عدد من المرضى الذين لم يتم شفاؤهم حتى تيسر بعض حالات المرضى الجدد .

وقد تبين لإدارة المستشفى بأن إخراج هؤلاء المرضى قبل تمام شفاؤهم يود على أهلهم وطبعم وعلى الأمن العام بكثير من الضرر . لأنه كثيراً ما يرتكب هؤلاء المرضى أمورا تخلة براحة العائلة وبالأمن العام فيمادون إلى المستشفى أكثر من مرة للعلاج .

وقد ثبت من إحصائيات المستشفى أن متوسط المرضى المستجيبين من منطقة الإسكندرية هو ٤٣١ نفسا سنويا . وفي منطقة الصعيد الأعلى (من نصف مديرية المنيا إلى أسوان) ٣٦٣ مريضا سنويا . فوجود

المستجيبين المقترح إنشاءهما ، فضلا عن تخفيف الضغط على مستشفيات القاهرة ، فإن فيه رحمة للمرضى وذويهم عندما يرغوبون زيارة مرضاهم في المستشفى — مع ملاحظة أن نسبة عدد المرضى المستجيبين يزداد سنة بعد أخرى .

وقد رأيت اللجنة بعد سماع هذا البيان الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى وزارة الصحة العمومية .

واللجنة تشرف برفع رأيها هذا إلى هيئة المجلس المقرر ليقرر بشأنه ما يراه .

رئيس اللجنة
عبد عبد العلي

نص الاقتراح

إن الأمراض العقلية قد انتشرت انتشارا فظيعا في القطر المصري وما لا شك فيه أن انتشار هذه الأمراض يؤثر على النسل ونحن في أشد الحاجة إلى رجال أقوياء يرفعون هم الوطن ، ولهذا يجب على الحكومة أن تعني كثيرا وأن تبذل قصارى جهدها لمعالجة هذا الضرر البالغ وذلك بالإيجاد من إنشاء مستشفيات لمعالجة الأمراض العقلية ودقة العناية بالمرضى عناية تامة ، لأننا نعلم أنه لا يوجد في القطر المصري إلا مستشفيان لهذا النوع من المرض أحدهما بالعباسية والآخر بالخانكة وفي كل منهما ٢٥٠٠ مريض وهذا العدد كبير جدا مما يقلل العناية بالمرضى فضلا عن أن عدد المرضى في ازدياد مستمر والمستشفى لا يتحمل أكثر من هذا العدد الذي هو بلا شك فوق طاقتها فزيادة المديون المستشفين على إخراج المرضى قبل تمام شفاؤهم لإحلال غيرهم محلهم وفي هذا من الضرر ما لا يخفى ، وزيادة على ذلك فإن عدم وجود مستشفيات في الأقاليم قريبة من أهالي المرضى فيه صعوبة عليهم وعلى المرضى أنفسهم عند نقلهم ويزداد عليه إهمال المرضى فضلا عما فيمن زيادة المصاريف على الأهالي .

لهذا :

فإنني أقترح إنشاء مستشفى أحدهما بأسبوط والآخر بالإسكندرية حتى ينسئ لوزارة الصحة مكافحة هذا المرض على أكل وبجه ، خدمة للشعب وللصالح العام .

سليمان السيد سليمان باشا
وكل مجلس الشيوخ

٥ جمادى سنة ١٣٥٨

من الاقتراح رقم ٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجزار بك
تحسين مراتب خطباء المساجد .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع
الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس
لإحالة إلى لجنة الأوقاف .

من الاقتراح رقم ٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى
خليل أفندي يعمل مصرف بموض الحلو بناحية الإيكاد القليقمركوفافوس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء
اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى
لجنة الأشغال .

من الاقتراح رقم ٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين
الشواربي بك برصف الشارع الموصل إلى بلدة منية السرج .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء
اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة
إلى لجنة الأشغال .

من الاقتراح رقم ٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين
الشواربي بك برصف الشارع الممتد من اقبه إلى الرابح الكبرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع
الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس
لإحالة إلى لجنة الأشغال .

من الاقتراح رقم ٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين
الشواربي بك برصف الطريق الموصل إلى بلدة كفر فاروق الأخذ من طريق
لمطرية إلى المرج .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع
الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس
لإحالة إلى لجنة الأشغال .

من الاقتراح رقم ٩ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين
الشواربي بك بضم شيا الخيمة لمصلحة التنظيم .

ملحق رقم ٩٤

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

من الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ٢٧ يولي سنة ١٩٣٨

(المقترضة حصة الشيخ المحترم محمد توفيق دافى بك) .

من الاقتراح رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك
تخفيض الاشتراك السنوي في سترال الصف .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع
الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس
لإحالة إلى لجنة المواصلات .

من الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى
خليل أفندي بوضع كوبرى على محور فاقوس أمام هندسة الرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع
الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس
لإحالة إلى لجنة الأشغال .

من الاقتراح رقم ٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى
خليل أفندي بتفدية بلدة منية المكرم بالماء والكهرباء .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع
الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس
لإحالة إلى لجنة الصحة .

اما الآن وقد تم إنجاز جزء كبير في توسيع وتعميق مصرف بحر البقر فتوفر بذلك مساحة كبار متحركة كانت مقامة في أجزاء مختلفة على المصرف المذكور . فارى أنه من الممكن في هذه الحالة أن ينقل أحد هذه الكبارى المتوفرة الى المكان المنوه عنه (أمام مكتب المنتسبة) ولا سيما أن النفقات اللازمة لذلك لا تتعدى بناء "كتنين" وهو مبلغ ضئيل إذا قيس بالقائمة العامة التي يمتد إليها الأهليون من وراء ذلك .

سليمان مصطفى خليل

١٩٣٨/٦/٢٥

الاقتراح رقم ٣

منذ أكثر من سنتين تمت عملينا الماء والكهربا في مدينة فاقوس . ولقد طلب المجلس المحلي هناك أن تفتدى بهما بلدة (مدينة الحكيم) التي لا تبتعد مائتيها عن نهاية مواسير المياه وأعمدة الكهرباء بأكثر من ثلاثة مئ . هذا مع العلم بأن أجرة قسم منها يدخل في نطاق المجلس المحلي .

ولما كانت تربة الرى الصغيرة التي تمتد أعلى تلك البلدة بالماء الذى يشربونه وتستخدم منه مواشهم تكاد تخلو من الماء أثناء مئة البطالة في المنارات فإن الحالة تستدعى النظر في هذا الأمر على وجه السرعة خصوصا أن سكان هذه البلدة يتفون عشرة آلاف نسمة .

فأرجو إتسام طلب المجلس المحلي السابق الذكر والاهتمام بالخطوات الباقية لوضع مطلبه هذا موضع التنفيذ .

سليمان مصطفى خليل

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

الاقتراح رقم ٤

مرتبات خطباء المساجد ضئيلة جدا لا تفي بمطالبهم الضرورية ولا تناسب مع مجهودهم العظيم .

وقد كان الأوان للظرف في حالة هؤلاء الرؤساء الذين يجب أن ينظر إليهم بين الشفقة والرحمة .

وسمى وزير الأوقاف لا يرض طمحين بالمساعدة بأن يشرع في الحال بوضع كادر يكفل تحسين حالهم أسوة بسائر العلماء ويقض لهم مجال الرق من درجة إلى درجة .

وأرسل مع هذا (رجاء واستعطاف) وصلى من بندر أهالي شين الكوم موقع عليه من نحو ١٤٠ منهم وقلمهم من الأعيان والزراعيين والتجار وغيرهم يتمسكون تحسين حالة هؤلاء الخطباء - ويصطفى ثانيا منهم أعضاء هذا الاقتراح وأقدم به إلى مجلس الشيوخ الموقر راجيا إقراره وإحسانه على وزارة الأوقاف لتنظر إليه بسين الحق والعدل وتنفذه في أقرب وقت ممكن - والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

عبد طوى الجزار
عضو الشيوخ

١٩٣٨/٦/٢٧

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برضية ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحسانه إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ١٠ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك بسجل كوبرى على تربة الباسوسية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برضية ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحسانه إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ١١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الطيف أفندي بمشروع قانون بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والانجبار في المواد السامة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برضية ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحسانه إلى لجنة الصحة .

الاقتراح رقم ١

يوجد بمركز الصف سترال يتفون ، المشترك في هذا السترال يدفع عن الدقائق الثلاث أربعين مليا بعد الساعة التاسعة صباحا لغاية الساعة الواحدة وثلاثين مليا من بعد الساعة الواحدة لغاية الساعة العاشرة مساء في حين أن المشترك في سترال العياط يدفع أجرة التكلم من بعد الساعة التاسعة لغاية الساعة الواحدة عشرين مليا ومن بعد الساعة الواحدة خمسة عشر مليا كما أن المشترك بناحية صول مركز الصف يدفع خمسة مليات فقط مع أن المشترك بها يطلب التفرقة عن طريق الصف وهي من مصر إلى بنى سويف ومنها للواسطى ومن الواسطى إلى صول . كل هذا يدفع عنه المشترك خمسة مليات .

وحيث إنه تبين أن أجرة التكلم عن طريق سترال الصف كبيرة لذلك أقترح تنزيل أجرة التكلم من سترال الصف وجعلها كطريق بنى صوف أو على الأقل مثل سترال العياط . كما أن أقترح تنزيل الاشتراك السنوى في سترال الصف وجعله مثل العياط .

وتفضلوا بقبول التبعة

محمد مكرم

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

الاقتراح رقم ٢

تقضى المصلحة العامة وضع كوبرى متحرك على بحر فاقوس أمام مكتب هندسة الرى لتسهيل المواصلات العامة بين شقى بندر فاقوس . ولما طالب الأهالى ذلك قبل أن الحالة المسالمة لا تسامد على تنفيذ هذه الرغبة .

الاقتراح رقم ٨

بلدة فاروق " كفر الجلموس سابقاً " جمع شرق الطريق المرصوف الموصل من المطرية إلى المرح ولا يتقص هذه البلدة إلا أن يوصف الطريق الموصل إليها والمسافة لا تزيد من كيلومتر واحد خصوصاً أن هذا الطريق وعبر للمالك والراهن فيه كثيرة مما يعطل سير السيارات والمركبات بل ويوقف سيرها — وهي أداة السفر الآن — وهذا لا يصح لقرب هذه البلدة من القاهرة وأنها داخلية في ضواحي مصر وقريبة من مصر الجديدة .

وتفضلوا بقبول الاحترام ما

صلاح الدين الشواربي

١٩ برله سنة ١٩٣٨

الاقتراح رقم ٩

حيث إن بلدة شبرا الخيمة — أصبحت الآن عاصمة بالسكان والحركة التجارية فيها نشطة — وهي متصلة بالقاهرة بواسطة الترام — ويوجد بها النور من الشركة وينقصها فقط مياه الشرب فيجب أن تضم هذه البلدة لمصلحة التنظيم أسوة بجنس أمبياه وأن تعمل المصلحة على مد النور من كوبري القبة الاسماعيلية لغاية آخر المباني الواقعة بحرى محطة شبرا بما يقرب من مائتي متر تقريباً وهذا ضروري جداً بالنسبة لكثرة الاوتومبيلات الواردة من مديريات الوجه البحرى المسافرة إليها من شبرا على هذا الطريق .

لهذا أقترح ضم شبرا الخيمة لمصلحة التنظيم

واقبلوا احترامى ما

١٩ برله سنة ١٩٣٨

صلاح الدين الشواربي

الاقتراح رقم ١٠

بلدة شلقان تقع على أثر الأسر لثمة الباسوسية ولها مصالح كثيرة بالبر الأمن لهذه الثمة بلدة الخارث وهذان البلدان مصلحتهما واحدة وقرب بيان بعضها من بعض وأهالي شلقان مستأجرون أطياناً بلدة الخارث وكذا أهالي الخارث مستأجرون أطياناً بلدة شلقان ولا يتقصهم إلا وجود كوبري يصل بين البلدين بعضها ببعض والمعدة في نقل الاهالى والمواشى خطيرة .

وحيث إن الكبارى موجودة بوزارة الأشغال من السابق رهنها من ترع أخرى لوضع خلائها مثل الكوبرى الذى كان موضوعاً على ترعة الصبيصة ببحار خط شين القناطر ورفع وهذا الكوبرى موجود وأدواته فقلة لا يكفى المصلحة شيئاً إلا مصاريف قليلة ويوفر على أهالي هذين البلدين المشاق والتعب

وتفضلوا بقبول الاحترام ما

صلاح الدين الشواربي

١٩ برله سنة ١٩٣٨

الاقتراح رقم ٥

يوجد بناحية أكاد القبيلة بمركز فاقوس شرقية متعلقة مساحتها تبلغ خمسمائة فدان تقريباً بمياه بمحوض^{١٢} الحلقوف نمرة ١٦ وهذه الأطيان محصورة بين ترعة السعيدية عند ميزانية أمين باشا خالى وبين أراضى مرعطة . . . وحيث إن هذه الأطيان منخفضة ومن المتيسر اصلاحها بمعدل مصرف لا يزيد استناده على كيلومترين من الأطيان المذكورة ويصعب مزرعة مصرف أكاد العموى، فإذا نفذ هذا العمل تجرد هذه الأرض وتصبح مزرعة وينتفع بها الأهالى الذين يقومون بزراعتها . . . فتأمل العمل على تنفيذ هذا الاقتراح تحيقاً للشفعة العامة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

حليان مصطفى خليل

١٢ برله سنة ١٩٣٨

د. الشيوخ عن دائرة فاقوس

الاقتراح رقم ٦

بما أن الحكومة تسعى وتعمل على تحسين القرية وهذا من شؤون وزارة الداخلية . وحيث أن بلدة منية السرج قرية جداً من القاهرة وداخلية في اختصاص محافظة مصر نفسها وهي تابعة لمصلحة التنظيم فيجب أن يوصف الشارع المؤدى إليها بالأخد من شارع شبرا العموى الذى لا يزيد عن ٨٠٠ متراً وأن يمتد على جانبيه النور .

وبما أن هذه البلدة تتفع حوائك أملاك فيجب أن يدخل فيها النور والماء لأنها محرومة منها لغاية الآن .

لهذا أقترح وصف الشارع الموصل إليها وادخال النور والماء فيها .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

صلاح الدين الشواربي

١٩ برله سنة ١٩٣٨

ملاحظة : البلدة المذكورة تتفع الموائك كما هو متبع في القاهرة .

الاقتراح رقم ٧

حيث أن بلدة الوايل الكبرى تابعة لمحافظة مصر — والشارع المؤدى إليها من القبة على جانبيه النور فيجب أن يوصف هذا الشارع — ويجب أن لا تحرم هذه البلدة من التمتع بسهولة المواصلات وإدخال النور والماء فيها خصوصاً أنها صارت تعد من القاهرة لقربها منها حتى يزداد عدد السكان فيها وتتمز وتزدهر .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

صلاح الدين الشواربي

١٩ برله سنة ١٩٣٨

الاقتراح رقم ١١

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نشرف بأن أقدم لسماعتكم مشروع قانون بشأن مزاوله مهنة الصيدلية والايجار في المواد السامة مصحوبا باندكزة تفسيرية واجبا عرضة على المجلس الموقر وارجو أن يقرر المجلس إحاطته مباشرة على اللجنة المختصة لتشعر من الآن في نظره لما له من عظم الاهمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

محمد عبد الطيف

٩ يولي سنة ١٩٣٨

اقتراح بمشروع قانون

بشأن مزاوله مهنة الصيدلة والايجار في الجواهر السامة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الفصل الأول

الصيدلة

١ - مزاوله مهنة الصيدلة

مادة ١ - لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالقطر المصري بأى صفة كانت ما لم يكن حائزا على دبلوم صيدل من كلية الطب المصرية ولحقها اسمه بوزارة الصحة العمومية .

وتعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة تجرأ أو تركيب أى دواء أو عقار أو مادة يجرى إليها شفاء أو وقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض .

مادة ٢ - الصيدالو الحائزون على دبلومة من الخارج لا يجوز لهم مزاوله مهنة الصيدلة بالقطر المصري الا اذا كانت اسمائهم مقيمة بوزارة الصحة العمومية بشرط داغا قيد اسمائهم بها ان يجوزوا بجناح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة .

ويجوز مع ذلك لوزير الداخلية بناء على طلب وزارة الصحة العمومية أن يعفى من هذا الامتحان اساتذة الصيدل في الكليات الاجنبية المتعترف بها من الحكومة المصرية .

مادة ٣ - يجب فيمن يطلب دخول الامتحان المذكور ان يكون حاملا لدبلومة اجنبية تعتبر معادلة لدبلومة الحكومة المصرية في رأى لجنة تشكل

بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب وزارة الصحة العمومية من أربعة أعضاء يكون أحدهم على الاقل اجنبيا ويجب على الطالب أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية عتلاوة على أصل دبلومه او صورة رسمية منها طلبا موقعا منه يذكر فيه اسمه ولقبه وجنسيته وعمل اقامته كما يجب عليه أيضا أن يدفع مبلغ عشرة جنيهات مصرية رسم الامتحان ويرد اليه هذا المبلغ أن لم يؤذن له بدخول الامتحان أو اذا عدل هو عن دخوله .

مادة ٤ - يكون امتحان حامل الدبلومات الاجنبية على أساس برنامج امتحان الصيدلة النهاى في كلية الطب المصرية ويؤدى هذا الامتحان أمام لجنة مستديبة مشكلة من أعضاء يسمون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مجلس كلية الطب . ويجوز للمتحن أن يستعمل في الامتحان إحدى اللغات القضائية المستعملة لدى الحاكم المختطة بالقطر المصري فاذا رسب في الامتحان لم يجز له أن يتقدم مرة ثانية إلا بعد انقضاء فترة لا تقل عن ستة شهور ويجوز له الدخول في الامتحان أكثر من مرة وتطلى وزارة الصحة العمومية من يجوز الامتحان بجناح شهادة بذلك .

مادة ٥ - لا يجوز للصيدال أن يجعوا وين مهتهم ومهنة الطبيب البشرى أو البيطرى أو طبيب الأسنان - إلا أنه يجوز للصيدل أن يقوم بعمل الحلقن الجلدية التي يصفها الطبيب في صيدليته .

ولا يعتبر مزاوله غير مشروعة لمهنة الطب ما يقوم به الصيدل من الاسعافات الأولية وعمل الفيارات في صيدليته في حالة حصول حوادث في الطريق وفي الأحوال المستعجلة .

٢ - قيد أسماء الصيدال

مادة ٦ - يشأ بوزارة الصحة العمومية سجل قيد فيه أسماء الصيدال الذين لهم حق مزاوله مهنة الصيدلة في القطر المصري ويثبت في القيد اسم الصيدل ولقبه وعمل اقامته وتاريخ الدبلومة والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإحفاء عن الامتحان على حسب الأحوال .

ويعمل هذا القيد بناء على طلب الصيدل في مقابل دفع رسم قدره جنيان مصريان ، وبعد تقديم شهادة الميلاد ومستندات اثبات شخصيته مصحوبة بشهادة بمس السير والسلوك وبصورتين فوتوغرافيتين تطبق احداهما على صورة القيد التي تسلم للطالب جانا وتعلق الأخرى على سجل القيد .

ويجب على الصيدل حفظ هذه الصورة في الصيدلية التي يشتغل بها وتقديمها عند أي طلب من مفتشى وزارة الصحة العمومية .

مادة ٧ - لا يحصل القيد الا بعد أن يكشف طبيا على الطالب بمعرفة القومسيون الطبي للحكومة لاثبات أنه سليم من مرض السيل والجذام ، وأنه لا يفي صحيا لمزاوله مهنة .

ويطلب من الصيدلي بكتاب موثق عليه أن يحضر نفسه أو أن يقدم دفاعه كتابية في ميدان يجب أن لا يقل عن ١٥ يوما إذا فضل ذلك ولا يكون القرار الذي يصدره المجلس نافذا إلا بعد التصديق عليه من وزير الداخلية .

مادة ١٣ - يسوغ للصيدلي الذي شطب اسمه من السجل لمدة معينة أن يحصل على إعادة قيد اسمه في نهاية المدة المذكورة في مقابل دفع رسم قدره جنيه مصري واحد .

مادة ١٤ - يجوز للمجلس أيضا أن يقرر شطب اسم الصيدلي الذي يصبح غير لائق محبا لمزاولة مهنته بناء على قرار القومسيون الطبي .

٤ - فتح الصيدليات

مادة ١٥ - يشترط حين يطلب فتح صيدلية أن يكون صيدليا مقبدا اسمه بوزارة الصحة وكل صيدل أراد فتح صيدلية يجب عليه أن يحصل مقدما على ترخيص من وزير الصحة . ويجب أن يقدم طلب الترخيص على ورقة تحفة من فئة الثلاثين مليا إلى وزارة الصحة العمومية وأن يكون مصحوبا :

(١) بأوراق اثبات شخصية الطالب وبشهادة بحسن السير والسلوك صادرة من السلطة التابع لها الطالب .

(٢) برسم كوكب ووصف لعل يبين بهما الشارع والحي اللذين يقع فيما الضلع وأسم صاحب المقار ووصف الغرف الموجودة بالمحل والفتحات اللازمة للتوية والضوء كالأبواب والنوافذ وغيرها وكذا كيفية توريد المياه اللازمة للصيدلية وصرف المياه المستعملة .

(٣) بيان يوضح فيه الطالب نوع الفارماكوبيا التي تستعمل في تجهيز التذاكر الطبية ويظل هذا البيان معمولا به حتى تنشر الحكومة فارماكوبيا مصرية .

(٤) وبمبلغ أربعة جنيهات مصرية مصاريف فحص الطلب فإذا رفض إعطاء الترخيص لا يرد إلى الطالب إلا مبلغ جنيهين مصريين ولا يرفض إعطاء الترخيص إلا إذا كان المحل غير مطابق للشروط المضافة بالملءة الشرين أو لا لشروط الصحة المطلوبة أو إذا كانت المسافة بينه وبين أقرب صيدلية أقل من مائة متر .

مادة ١٦ - لا يمنح ترخيص بفتح صيدلية في المحافطات وعوامم المديرية التي تريد نسبة عدد الصيدليات فيها عن صيدلية واحدة لكل ٨٠٠٠ ساكن .

مادة ١٧ - للصيدلي أن يتنبيه عن مبدئيه مدة ثمانية أيام إذا مارأ عليه ما يستوجب ذلك شرطا أن يحضر وزارة الصحة بذلك من أول يوم تنبيه وأن يكون عنده مساعد صيدلي ليقوم مقامه في هذه المدة وإذا زادت المدة من ذلك وجب عليه أن يبين صيدليا مديرا لها .

ويجوز إعفاء الطالب من الكشف الطبي إذا قدم شهادة موقفة بمعرفة طبيين مرخص لها بمزاولة مهنتهما بمصر تثبت أنه سليم من المرضين المذكورين وأنه لائق محبا لمزاولة مهنته .

مادة ١٨ - الصيدلي الذي يحصل عليه بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلحق بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب من وزارة الصحة العمومية وبشطب الاسم نهائيا من السجل .

مادة ٩ - تتولى وزارة الصحة العمومية سنويا نشر الجداول الرسمية لأسماء الصيدليات المقيمين بالهكلكة المصرية .

مادة ١٠ - يصدر هذا لأحكام هذا القانون .

(أولا) كل شخص غير مقيد اسمه في الجداول الرسمية لأسماء الصيدليات يطن من نفسه بأى وسيلة من وسائل النشر ليحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له حق مزاولة مهنة الصيدلة .

(ثانيا) كل صيدلي يتحمل لنفسه أى وسيلة من وسائل النشر لفتيا أو درجة جامعية غير حازها أو ادعاه على الانتساب لأى معهد علمي .

(ثالثا) كل صاحب صيدلية يطن عن عمل تحاليل كيميائية أو بيولوجية أو بكتريولوجية ، من غير أن يكون بصيدليه معمل ولا أدوات كافية لمل التحاليل المذكورة سواء أكان الإعلان بكتابة على الياطة أو مل أى جزء بنجراج المبيدلية أو داخلها أو بتوزيع إعلانات أو نشرات أو بأى طريقة من طرق النشر .

٣ - المجلس العالي للصيدلة

مادة ١٩ - يشكل بوزارة الصحة العمومية مجلس عال للصيدلة يرأسه وكيل الوزارة للشؤون الصحية أو الموظف الذي يقوم مقامه ويؤلف من أساذ علم العقاقير بمدرسة الصيدلة واثنين من صيدالة الحكومة وللائة صيدالة وأولون مهنتهم مدة لا تقل عن ١٥ سنة أعضاء وبين الجمع بقرار من وزير الداخلية ، وعند ما تكون المسألة المروضة على المجلس خاصة بصيدلي من جنسية أجنبية يجب أن يكون صيدليان على الأقل من أعضائه من جنسية أجنبية .

مادة ٢٠ - المجلس المذكور النظر في جميع المخالفات التي يقوم بطلبها منشور الصيدليات قبل تحويلها إلى المحاكم وله أن يحول منها ما يرى تحويله إلى المحاكم مصحوبا برأيه التي تروغ المخالفة بالنسبة لهذا القانون .

والجلس المذكور أن يقضي بإيقاف الصيدلي مؤقتا لمدة لا تتجاوز الستين إذا كان قد صدر ضده حكم نهائي بمقوبة أو بتوبيخ من محكمة مختصة لأمر عس استقامته أو شره أو كفايته في مهنته أو لمخالفته جسيمة في مزاولة مهنته والجلس فيما دون ذلك جسامه الاكتفاء بإخطاره انذارا بسيطاً .

مادة ١٨ - لا يجوز لأي صيدل أن يكون مالكاً لأكثر من صيدلية واحدة في بلد واحد .

مادة ١٩ - يجب أن يكتب على واجهة الصيدلية بحروف واضحة باللغة العربية ويأخذى اللغات الأروبية اسم الصيدل صاحبها ومديرها .

مادة ٢٠ - لا يجوز استئجار الصيدلية لأي غرض آخر غير تخزين الأدوية والمستحضرات الأفرادائية وتجهيزها وبمعيها . ولا يجوز استئجار مكانا لمادة طبية أو لاستشارات طبية ولا يجوز أن يكون للصيدلية باب دخول مشترك مع محل حيازة أو محل تجاري أو محل سكني الصيدل أو لأي شخص آخر أو أبواب تتصل بشيء من ذلك ويجب فضلا عن ذلك أن تكون الصيدلية متصلة رأساً بالطريق العام . وفي المحافظات وعوام المديريات لا يرضع بفتح صيدلية جديدة إلا كانت على بعد أقل من مائة متر من صيدلية موجودة .

مادة ٢١ - الرخصة المنقولة بفتح صيدلية شخصية للصيدل المرخص له فإذا تغير الصيدل لأي سبب كان وجب على الصيدل الجديد طلب رخصة جديدة ولا تمنح الرخصة إذا كان طالبا قد حكم عليه بمقوبة تمس شرفه أو صدر عليه حكم ترتب عليه إغلاق صيدلية كان يمتلكها .

مادة ٢٢ - إذا توفي صاحب صيدلية جاز استبقاء الرخصة مؤقتا لصالح ورثته لمدة لا تتجاوز سنة على مسؤولية صيدل مفيد اسمه وزارة الصحة ويجوز مده هذه المدة سنة أخرى لأسباب قهرية وبعد موافقة وزير الصحة وإذا كان للتوفى وله يتعلم بمدرسة الصيدلية جاز استبقاء الرخصة حتى يتم الوالد دراسته في المدة المحددة لاتمام الدراسة .

مادة ٢٣ - إذا منح ترخيص بفتح صيدلية ولم تمنح قبل نهاية سنة شهر من تاريخ منح الترخيص اعتبر الترخيص ملغى ووجب تجديد الطلب .

مادة ٢٤ - قل أي صيدلية من مكان لأخر في المدينة قسما يجب الترخيص به مقدما من وزارة الصحة العمومية . ويجب أن يصحب طلب الترخيص بالقل رسم كروكي ووصف للعمل الجديد . ويجب أن تجيب الوزارة بكلمة في خلال ثلاثين يوما . ولا يجوز رفض طلب النقل إلا إذا كان المرسل الجديد غير مطابق للشروط المنصوص عليها في المادة ٢٥ السابقة أو غير مستوف للشروط الصحية المطلوبة والفصل في ذلك لوزارة الصحة دون سواها . أما إذا كان نقل الصيدلية من مكانها الأصلي اضطرابيا بناء على طلب المالك أو بسبب حريق أو مصادرة أو طلب الإجرة من المالك ومن عدم . . . الخ يسمح لصاحب الصيدلية أن ينقلها في جهة مجاورة لمكان الصيدلية بدون التقييد بتتابع المسافة المنصوص فيها في المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون .

مادة ٢٥ - يجب إخطار وزارة الصحة العمومية كتابة عن كل تغيير أو تغيير يراود إحداثه في محل الصيدلية قبل إجرائه بخمسة عشر يوما على الأقل . ويكون الإخطار مصحوبا برسم كروكي عن التبدل المنوي عمله .

ويجوز اليه بإجراء التعديلات في اليوم السادس عشر من تاريخ إرسال الإخطار السابق ذكره إذا لم تكن الوزارة في هذه المدة قد أعطت صاحب الشأن بالطريق الإداري بأنها تمارض في التعديلات المذكورة .

٥ - نظام الصيدلية

مادة ٢٦ - كل دواء يحتو على إحدى المواد السامة المينة في المادة التالية لا يجوز صرفه إلا بالوزن الطبي وبمقتضى تذكرة طبية من طبيب بشرى أو طبيب بيطرى أو طبيب أسنان أو مولدة يكون اسمه مقيدا بالسجل ويستثنى من ذلك ما يصرف إلى صيدل آخر لأحتياجات تجارته ويكتفى في هذه الحالة بطلب موقع من الصيدل الآخر .

أما الأدوية البسيطة أي التي لا تحتوي على إحدى المواد السامة المينة في المادة التالية فيجوز صرفها بدون تذكرة طبية .

ويستثنى من الأدوية السامة ما اعتاد أن يستعمله الجمهور فلهصيدل أن يبيعها ويسلمها تحت مسئولية بدون تذكرة طبية كالأدوية البسيطة وصبغة اليود والقطرات والناشادر والمرام على اختلاف أنواعها والحقايق المطبوعة والزيروول والليزفوم وماء الأكسين والفينيك وحلول رينجات البوتاسيوم وحلول سينتور الزئبق وجميع الأدوية المسعلة من الظاهر وكذلك المواد المسكنة واللاتيرين والأسبرين والكينين والفيناسين وكذلك الأدوية المنقوية مثل الألبنة والأشربة والأكسيمات الخ .

مادة ٢٧ - تنقسم المواد السامة إلى الأقسام الآتية :

(الأول) المواد المدرجة بالجدول رقم ١ :

ويجب أن يكون على الأوعية التي تحتويها بطاقة بيضاء تكتب عليها البيانات بالأسود ويكون بالطاقة خط عرضي أخضر مائل يكتب عليه « لا تتجاوز القطار » .

(الثاني) المواد المدرجة بالجدول رقم ٢ :

ويجب أن يكون على الأوعية التي تحتويها بطاقة بيضاء تكتب عليها البيانات بالأسود ويكون بالطاقة خط عرضي أحمر مائل يكتب عليه كلمة « خطر » .

(الثالث) المواد المخففة المدرجة بالجدول رقم ٣ :

وتتبع شأنها القواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتجارة المخدرات واستعمالها .

المواد المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٣) يحفظ كل منها على حدة في دولاب منفق يحفظ مفتاحه عند الصيدل دون سواه .

مادة ٢٨ - كل دواء يحتو على إحدى المواد السامة المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٣) لا يجوز أن يجهز إلا بصيدل مفيد اسمه بالسجل ويستثنى من ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من هذا القانون .

مادة ٢٩ - الأدوية البسيطة تحفظ في أوعية عليها بطاقة بيضاء تكتب عليها البيانات اللازمة بالأسود .

وأخيرا إذا كان الدواء معدا للاستهلاك البيطري سواء من الظاهر أو الباطن وجب أن توضع عليه بطاقة يكتب عليها "لاستهلاك البيطري".

مادة ٣٦ - كل تذكرة صرف دواؤها يجب قيدها في دفتر قيد التذاكر الطبية في نفس اليوم الذي صرفت فيه وتكون صفحات هذا الدفتر سلسلة الأرقام وتغتم في القاهرة من وزارة الصحة العمومية وفي المحافظات الأخرى والمديريات من تفتيش صحة المحافظة أو المديرية ويجب أن يوضع تاريخ هذا القيد وأن يحيل له رقم مسلسل وأن يكتب بخط واضح دون أن يتخلله بياض ودون أن يقع فيه شطب أو كتابة في الهامش .

وكل قيد بذلك الدفتر يجب أن توضع به جليا المواد التي تدخل في تركيب الدواء ولا يجوز ذكر هذه المواد بعبارة أو علامات اصطلاحية ويجب على جهاز الدواء أن يوقع على الدفتر أمام قيد التذكرة .

ولا تمد التذكرة الطبية إلى حاملها إلا بعد ختمها بخاتم الصيدلية ووضع تاريخ القيد ووقه عليها وتوقيعها بالخبر من جهاز الدواء .

وإذا أراد الصيدل أن يحفظ إحدى التذاكر الطبية أثناء المسؤولية وجب عليه أن يعطى حاملها صورة طبق الأصل منها وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية ووضع تاريخ الصرف ورقم القيد عليها .

مادة ٣٧ - إذا تكرر صرف التذاكر الطبية المحتوية على مواد مدرجة بالجدولين (١) و (٢) فيكتفى بأن يذكر في دفتر قيد التذاكر التاريخ التكرار بقرن جديد متسلسل مع الإشارة إلى الرقم الذي سبق أن قيدت به التذكرة في النسخة الأولى .

والشذرة المحتوية على ديجيتالا أو سيانور الزئبق أو سيانور البوتاسيوم أو الاكوتين أو البينيتاين أو الاستروفاينين أو الثيمارين وملاحها أو كل جهاز آخر يحتو على إحدى هذه المواد لا يجوز تكرار صرفها إلا بأمر جديد من الطبيب المعالج .

ويجوز للصيدلة تجهيز وتكرار التذاكر الطبية التي سبق تجهيزها في صيدلية أخرى بشرط عدم مخالفة أحكام هذا القانون .

٧ - استخدام مساعدى الصيدلة

مادة ٣٨ - يجوز لكل صيدل سواء أكان صاحب صيدلية أم مديرها أن يستعين في عمله بمساعد صيدل أو أكثر .

مادة ٣٩ - يشترط فيمن يشغل بصفة مساعد صيدل ما يأتى :

(١) أن يكون حائزا لشهادة مساعد صيدل من وزارة المداير العمومية أو من كلية الطب بالجامعة المصرية .

(٢) أن يكون اسمه مقيدا بالسجل بوزارة الصحة العمومية .

وتطبق على مساعدى الصيدلة أحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ الخاصة بقيد أسماء الصيدلة بالسجل .

مادة ٣٠ - يجب أن يكون في كل صيدلية ميزانان على الأقل وزن أحدهما من واحد جرام إلى خمسة كيلو والآخر من ٠.٠٠١ جرام إلى مائة جرام، ويجب أن تكون مجموعة الصناعات المخصصة للوزن ما كان منها من النحاس أو من الألومنيوم سلسلة كاملة ومستعدة من الحكومة ويجب على الصيدليات أن يوجد بها علاوة على ما ذكره عدد كاف من المكاييل المدرجة لتعيين إجماع المواد السائلة .

٦ - صرف التذاكر الطبية

مادة ٣١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في هذا القانون وفي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ عن الإيجار في المواد المخدرة واستعمالها يجب على كل صيدل أن يصرف تذاكر الأطباء البشريين أو الأطباء البيطريين أو أطباء الأسنان أو المولدين المقيدين (سماهم بالسجل وبالجدول الرسمية التي تنشرها وزارة الصحة العمومية سنويا) فإذا كان اسم الطبيب البشري أو الطبيب البيطري أو طبيب الأسنان أو المولدة غير مدرج بالجدول الرسمية وجب على الصيدل أن تثبت قبل صرف التذكرة من أن الشخص المذكور قد قيد اسمه بالسجل بعد تاريخ نشر الجدول المذكورة .

مادة ٣٢ - لا يجوز للصيدل أن يصرف تذكرة طبية مكتوبة بعبارة أو علامات اصطلاحية مع كتابها .

مادة ٣٣ - لا يجوز للصيدل أن يصرف بموجب تذكرة طبية من طبيب أسنان مواد سامة أو مخدرة غير المدرجة بالجدول (٧) و (٨) و (٩) كما لا يجوز له أن يصرف بموجب تذكرة من مولدة مواد سامة أو مخدرة غير المواد المدرجة بالجدول (٦) .

مادة ٣٤ - لا يجوز للصيدل من تلقاء نفسه أو بالاتفاق مع حامل التذكرة أن يغير من كيات المواد المذكورة بها أو أن يستغن إحدى تلك المواد بمادة أخرى قبل الحصول على تأشير بذلك على التذكرة بمن حررها .

مادة ٣٥ - يجب أن توضع على كل دواء يصرف من الصيدلية بطاقة يطبع عليها اسم الصيدلية وعنوانها واسم الصيدل المسالك أو اسم مديرها . ويجب أن يكون حجم البطاقة مناسباً وأن يكتب عليها بيان كيفية استعمال الدواء طبقا لما هو مذكور بالتذكرة الطبية وأن يكتب عليها أيضا الرقم الذي قيد به الدواء في الدفتر المد للترك وتاريخ تجهيزه .

وتكون هذه البطاقة بيضاء للأدوية البسيطة وبيضاء بخط أخضر باهت إذا سفلها مكتوبا عليها "لا تتجاوز المقدار" أن كان الدواء يحتوي على مادة من المواد المدرجة بالجدول المراقبة لهذا القانون .

وإذا كان الدواء معدا للاستهلاك من الظاهر فتكون البطاقة حرام برتقالية ويكتب في أسفلها "يستهلك من الظاهر" باللغة العربية وإحدى اللغات الأوروبية وإذا كانت المادة المصروفة أكالة أو سامة جدا فتكون البطاقة حرام برتقالية ويوضع أسفلها خط أسود يكتب عليه كلمة "سم" ودرسم بصيغة .

ويذكر في هذا الاخطار عنوان المادة بالضبط ويجب أن يبلغ في الحال عن كل تغيير العنوان . ولا يجوز أن يجهز الأدوية غير الطبيب البشري أو البيطري نفسه ويجب أن توضع على أوعية الأدوية بطاقة يطبع عليها اسم الطبيب البشري أو البيطري وعنوانه وجميع البيانات اللازمة لاستعمال الدواء . ولا يجوز التصريح للطبيب بجهز الأدوية في جهادته إلا إذا كان محل البادئة يبعد عن أقرب صيدلية بمسافة عشرة كيلومترات .

الفصل الثالث

الوسطاء "القومسيونية"

مادة ٦ - يجب على كل من يريد الاتجار بصفة وسيط أو وكيل مصنع في المستحضرات الطبية أو الأفرار بإذنية التي تخضع على مادة من المواد السامة المذكورة بالجدول، الملحق بهذا القانون أن يحصل على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية .

ويجب أن يكون طلب الترخيص على ورقة تمدة من فئة الثلاثة القروش الصاغ ومصمومًا بما يأتي :

(١) أوراق تثبت شخصية الطالب وشهادة تدل على حسن السير والسلوك صادرة من السلطة التي ينشأ إليها .

(٢) قائمة بأسماء الأدوية والجهيزات التي هو وكيل عن مصانعها مع إيضاح تركيبها بالتفصيل .

(٣) مبلغ أربعة جنيهات مصرية مصاريف فحص الطلب .

(٤) وصف ورسم كوكب لعل الذي يستعمل غذاء .

ويجب على القومسيونية أن يرسلوا في آخر كل سنة إلى وزارة الصحة العمومية قائمة مستوفاة لغاية يوم إرسالها بأسماء المتحصلات التي يجهزون فيها ويجب طبعها علانية على ما ذكر أن يتفقدوا ما ينطبق على تجارهم من الأحكام الواردة في الفصل السادس .

ويجب بيع هذه المتحصلات في غلافاتها الأصلية الواردة بها من المصنع كذلك يجب إخطار وزارة الصحة كتابة بكل تغيير لعل المستعمل غذاء قبل ذلك التغيير .

الفصل الرابع

مخازن الأدوية

مادة ٧ - مخازن الأدوية الممتدة للتجار في الأدوية والمستحضرات التحضيرية والمواد والمركبات غير التي ذكرت في المادة تسمى مخازن الأدوية المخزنة في المخازن الخاصة بالتجار في المواد السامة .

مادة ٨ - يجوز للصيدلي عند غيابه عن صيدليته أن ينوب عنه من الساعة الواحدة إلى الساعة الرابعة بعد الظهر ومن الساعة التاسعة مساءً إلى الساعة التاسعة صباحاً مساعد صيدلي تكون وزارة الصحة العمومية قد أخطرت باستخدامه بالصيدلية وذلك إن لم يوجد بالصيدلية صيدلي آخر . ويسوغ للصيدلي أن يمثل هذه المواعيد بشرط اعتياد هذا التصديق مقدماً من وزارة الصحة العمومية .

ويجوز لمساعد الصيدلي في أثناء الساعات التي ينوب فيها عن الصيدلي أن يجهز ويصرف أي دواء أو أن يصرف دواء أي تذكرة طبية وأن يقيد التذاكر الطبية في دفتر ويوقع بأعضائه على ذلك القيد وأن يحفظ مفتاح القرعة أو الدولاب الذي وضعت فيه المواد السامة .

مادة ٩ - لا يجوز لمساعد الصيدلي فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة أن يجهزوا أدوية تحتوي على مادة أو أكثر من المواد المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٣) الملحق بهذا القانون إلا بمراقبة الصيدلي وصل مسؤوليته ويجب على هذا الأخير أن يقوم بنفسه بالإجراءات القانونية الخاصة بذلك .

مادة ١٠ - يجوز لكل تلميذ بمدرسة الصيدلة المصرية وكل تلميذ صيدلية مفيد اسمه بالطريقة القانونية في كلية أجنبية أن يقضى مدة تربيته في صيدلية يختارها وذلك بعد إخطار وزارة الصحة العمومية كتابة وبشرط أن توافق المصلحة المذكورة على هذا الاختيار .

مادة ١١ - يجوز لتلاميذ الصيدلة أن يساعدوا الصيدلي الذي يقضون مدة التمرين في صيدليته في أعماله الفنية على أن يكون ذلك بمراقبته وصل مسؤوليته .

ولا يجوز أن يستخدم في صيدلية من شطب اسمه من كلية الطب من تلاميذ الصيدلة .

الفصل الثاني

المستشفيات والمستوصفات والعيادات الطبية

مادة ١٢ - يجب على المستشفيات التي تصرف أدوية لتير الموجودين داخل المستشفى كما يجب على المستوصفات أن تبين لتجهيز الأدوية صيدلياً أو مساعد صيدلي مفيد اسمه بالسجل وأن تحظر وزارة الصحة العمومية كتابة عنه وذلك ما لم تكن الأدوية لا تخضع على مواد سامة في هذه الحالة يكفي أن يكون تجهيز الأدوية بمراقبة الطبيب الموجود بالمستشفى أو المستوصف .

مادة ١٣ - يجب على الطبيب البشري أو البيطري للمفيد اسمه بالسجل الذي يريد تجهيز الأدوية في عيادته لرضاه وحدهم أن يقدم إخطاراً بذلك لوزارة الصحة العمومية .

وكل مستحضر توافق اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٩ بعد فحصه على دخوله ويكون مستوفيا للشروط الثلاثة المتقدمة ثم يظهر أن له مثلاً يحضر في القطر المصري فلوزارة المالية الحق في فرض ضريبة جمركية كبيرة عليه معاً التافهة .

مادة ٥٢ - المستحضرات الخصوصية المحتوية على إحدى المواد السامة المدرجة بالجدولين (١) و (٢) تطبق عليها فيما يخص باستيرادها المادة ٦١ من هذا القانون وفيما يخص بيعها وأعطائها النصوص الآتية بهد :

يجوز للصيادلة ولأصحاب مخازن الأدوية المرخص لهم الاتجار في المواد السامة بينها وأعطائها .

ويجوز لوزير الصحة أن يصدر قرارات تضي بأن المستحضرات المذكورة لا يجوز صرفها إلا بموجب تذكرة طبية .

والمستحضرات المحتوية على إحدى المواد المدرجة بالجدول (٣) من هذا القانون تسمى عليها أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بشأن الاتجار في المخدرات واستعمالها .

الفصل السادس

الاتجار في المواد السامة

مادة ٥٣ - يجب على كل من يريد الاتجار بالجملة أو بالتفريق "بالقطعي" في مادة أو أكثر من المواد السامة المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٣) و (٤) المصنعة بهذا القانون الحصول مقدماً على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية .

ويجب أن يكون طلب الترخيص مكتوباً على ورقة تحفة من فئة الثلاثة لقروش الصالح وأن يبين فيه نوع التجارة "جملة أو تفريق" والمكان الذي يوجد فيه محل التجارة مع ذكر اسم الشارع واسم مالك العقار .

ويجب أن يكون الطلب مصحوباً بأوراق دالة على شخصية الطالب وشهادة بحسن سيرته وسلوكه صادرة من السلطة المختصة التي يبعها الطالب وعلى رسم كروك ويوصف العمل موضوعاً به التتمعات الممنعة للتجارة والضوء ويبلغ أربعة جنيهات مصرية مصاريف فحص الطلب .

ولا يجوز منح هذا الترخيص إلا إذا أثبت الطالب أنه سائر لشهادة دراسية وأنه يعرف وجه الخطر في المواد السامة التي يريد الاتجار بها وأنه يمكنه بسهولة تمييز الواحدة منها عن الأخرى ويشترط أيضاً أن يكون محل المد للاتجار مستوفياً للإشتراطات الصحية المطلوبة .

الفصل الخامس

صنع المستحضرات الخصوصية والاتجار فيها

مادة ٤٨ - تسمى مستحضرات خصوصية - فيما يختص بتطبيق هذا القانون المتحصلات والتراكيب التي تحتوي أو يعتز أنها تحتوي على مواد ذات خواص طبية في الشفاء أو الوقاية والتي سبق تحضيرها لتتبع أولئك على جمهور أي كان شكلها للاستعمال من الظاهر أو من الباطن أو بطريق الحقن .

مادة ٤٩ - يحظر صنع مستحضرات خصوصية في القطر المصري بدون الحصول مقدماً على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية ولا يملئ هذا الترخيص إلا للصيادلة والأطباء المشربين والبيطريين وأطباء الأسنان أن يطلبوا التصريح بعمل مستحضرات خصوصية شرطاً بمحضرها في سجل اسمه في السجل .

ويقدم طلب الترخيص إلى وزارة الصحة مكتوباً على ورقة تحفة من فئة ثلاثة قروش صاغ ومنه مبلغ جنيه واحد مصاريف فحص الطلب ويصحب أن يذكر في الطلب ما يأتي .

(١) جميع المواد التي صنع منها التركيب ومقدار كل منها .

(ب) المقدار الذي يؤخذ في الدفعة الواحدة ويجمع ما يؤخذ في مدة ٢٤ ساعة .

(ج) اسم وعنوان محل العمل الأدوية أو الصيدلية التي سيجهز فيها الدواء .

ويفحص التركيب بواسطة لجنة مشكلة من مدير قسم الصيدليات ومدير عامل وزارة الصحة العمومية وأستاذ علم تركيب العقاقير بمدرسة الصيدلة وأستاذ بكلية الطب الذي يقع التركيب في اختصاصه ولهذه اللجنة حق رفض الطلب مع إبداء الأسباب .

مادة ٥٠ - المستحضرات الخصوصية المصنوعة بالقطر المصري يجب أن تتابع عليها بطاقة يذكر فيها اسم المستحضرات واسم الصيدلي الذي جهز وعنوانه وأسماء المواد الفعالة الداخلة في تركيبه ومقدارها وكيفية استعماله والأثر الطبي المتوقع ووقع قديم بفاتر وزارة الصحة العمومية .

مادة ٥١ - يرضخ بامتداد المستحضرات الخصوصية المحضرة في الخارج وبيعها بعد معالمتها كما في المادة ٤٩ الخاصة بصنع المستحضرات الخصوصية بالقطر المصري ويجب أن تتوفر فيها الشروط الآتية :

(١) أن تعتبر مستحضرات خصوصية في بلادها مقبولة ومستعملة فيها .

(٢) أن تجلب داخل غلافات منفقة وأن تتباع بدون فتح هذه الغلافات .

(٣) أن يبين على بطاقتها المواد الفعالة التي تحتويها .

إذا لم يكن الطالب الاتجار في المواد السامة صيدلياً أو مساعد صيدلي وجب عليه أن يبين لإدارة عمل تجارته صيدلياً أو مساعد صيدلي يكون مستولاً عما في حوزته .

وينشر سنوياً بالجريدة الرسمية جدول بأسماء الأشخاص المرخص لهم .

مادة ٤ - لا يبيع الترخيص إلا من حملات كاتبة بالمخاضات أو بمراسم المديرية والمراكز .

ويجب أن تكون الحملات الممنوعة للاتجار في المواد السامة أو لتخزينها متصلة بالشارع رأساً ويجب علاوة على ذلك أن تكون متميزة تمييزاً تاماً ومفصلة عن كل عمل مستعمل للسكنى أو لصيدلية أو لمخاضات أو لمراسم .

ويجب أن توضع على المحل باضطة يكتب عليها بحروف كبيرة سهلة القراءة باللغة العربية وبأحدى اللغات المقررة أمام المحاكم المختلطة اسم الشخص المرخص له وفتح تجارة المحل " بحسبة أو تخاريق " ورقم الترخيص .

ولا يبيع الترخيص بالمحل المعد للاتجار في المواد السامة المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٣) إلا إذا استخدم في المحل بصفة مستديرة صيدلي أو مساعد صيدلي مفيد اسمه بالأجل ويكون مكلفاً ببيع الأدوية والمستحضرات المنصوصية .

مادة ٥٥ - رخص الاتجار في المواد السامة شخصية لصاحب المحل فإذا تغير وجب على المالك الجديد أن يطلب رخصة جديدة به .

مادة ٥٦ - تقل على محل من مكان إلى آخر يجب الترخيص به مقدماً من وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون طلب الترخيص بذلك مصحوباً برسم كروكي ووصف للمحل الجديد وينبغي أن تجيب الوزارة كتابة في خلال خمسة عشر يوماً ولا يجوز رفض الترخيص إلا إذا كان المحل الجديد غير مستوف للشروط المذكورة في المادة ٤٤ السابق ذكرها وللشروط الضمنية والتبوية المطلوبة .

مادة ٥٧ - يجب إخطار وزارة الصحة العمومية كتابة عن كل تكبير أو تصغير يراد إحداثه في محل الاتجار في المواد السامة قبل إجرائه بخمسة عشر يوماً على الأقل ويرفق بالإخطار رسم كروكي عن التعديلات النوى عملها .

ويمكن البلدة بإجراء التعديلات في اليوم السادس عشر من تاريخ إرسال الإخطار المذكور ما تكن الوزارة قد أخطرت صاحب الشأن في هذه الأثناء بالطريق الإداري بأنها تناظر في التعديلات المذكورة لأن المحل يصبح بعد إقرارها غير مستوف للشروط المنصوص عليها في المادة (٥٤) السابق ذكرها أو غير مستوف للشروط التبرية والضمنية المطلوبة .

مادة ٥٨ - جميع المواد السامة الموجودة في المخزن سواء كانت متحصلات كيميائية أو عند تفرغها بأدوية أو نباتات أو متحصلات أخرى ويجب وضعها في أدوية خاصة لا تتسرب بمحاولة إلى الخارج ويجب أن توضع على هذه الأدوية البطاقات المشار إليها في المادة ٣٧

والمواد السامة المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٣) و (٤) الملحق بهذا القانون يجب أن توضع في دوابل مغلقة يحفظ مفتاحها صاحب الرخصة .

ويحفظ الفوسفور في هذه الدوابل في زجاجية محكمة السد تملأ بالماء وتوضع في صندوق من الحديد وتغطى بالزيت .

وتوضع المواد المدرجة بالجدول الثالث ماعدا أوراق الكوكا في الدوابل المذكورة منفصلة عن المواد الأخرى .

مادة ٥٩ - لا يجوز أن يمرض للبيع أو أن يوضع في المحلات الخاصة بتجارة الجواهر السامة أو بتخزينها أي طعام أو شراب معد لغذاء الإنسان أو الحيوان .

مادة ٦٠ - يجب على أصحاب المحلات الذين يجبرون في آن واحد بالجلبة والتخاريق أن يفصلوا المواد الممنوعة للبيع بالجلبة عن المواد الممنوعة للبيع بالتخاريق .

مادة ٦١ - المستحضرات المنصوصية والمواد السامة المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٣) و (٤) الملحق بهذا القانون يجب عند وصولها إلى الجمرح أن توضع منزلة عن البضائع الأخرى وأن لا تسلم إلا للأشخاص المذكورين به :

- (١) تجار المواد السامة المرخص لهم طبقاً للمادة (٥٣)
- (٢) وكلاء المصانع أو القوسيون في المصنوعات الطبية أو الأفران الطبية المرخص لهم من وزارة الصحة العمومية طبقاً للمادة (٤٩) .
- (٣) أصحاب الصيدليات إذا كانوا هم أنفسهم صيادلة مقيدة أعمالهم بالسجل أو مديرو الصيدليات .
- (٤) مصالح الحكومة .

(٥) كل شخص حاصل لترخيص عام أو خاص من وزارة الصحة العمومية .

فإذا كانت المواد من نوع المواد المدرجة بالجدول (٣) فلا يجوز تسليمها إلا طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بشأن الاتجار في المخدرات واستعمالها .

مادة ٦٢ - لا يجوز للأشخاص المرخص لهم بالاتجار في المواد السامة أن يبيعوا أو يسلطوا بالجلبة أو بالتخاريق المواد المدرجة بالجدولين (١) و (٢) الملحقين بهذا القانون إلا للأشخاص المذكورين به :

- (١) تجار المواد السامة الآخرين المرخص لهم قانوناً .
- (٢) وكلاء المصانع أو القوسيون في المصنوعات الطبية أو الأفران الطبية المرخص لهم طبقاً للمادة (٤٩) السابق ذكرها .
- (٣) أصحاب الصيدليات أو محلات صنع المستحضرات المنصوصية أو المستحضرات الأفران الطبية أو الكيميائية أو الصيدية .

و يجب أن يحتفظ البائع برخصة وزارة الصحة أو شهادة البوليس وأن يرفقها بدتر البيع المنصوص عليه في المادة (٦٦) الآتية بعد :

ولا يباع الزينغ أو مركباته أو يعطى إلا غلوطا بنسبة ٣ في المائة بمادة من المواد الآتية : النيلبة أو هباب القمح أو خضرة الملايكيت أو المركبات الجبرية الملونة والبريدن والقيتول المتجرى والترو بترين أو أى مواد أخرى ترخص بها وزارة الصحة ومع ذلك فانه يجوز لوزارة الصحة العمومية منع رخص شراء زرينغ غير غلوطا للأشخاص الذين يشنون حاجتهم إليه .

مادة ٦٦ - يجب على كل شخص مرخص له بالاجار في المواد السامة بالجلطة أو بالتفاريق أن يكون لديه دفتر خاص يقيد فيه الوارد من هذه المواد ودفتر آخر خاص يقيد فيه الصادر منها .

وهذان الدفتران تكون صفحاتهما مرقومة ومغنومة بختم وزارة الصحة العمومية بالقاهرة وبختم ختمين الصحة في المحافظات الأخرى والمديرية .

و يجب أن تحيد جميع المواد السامة المدرجة بالجدول (١) و (٢) و (٤) بمجرد ورودها الى المحل في دفتر الوارد . وكذا تقيد في دفتر الصادر بمجرد خروجها من المحل ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يغطه بياض أو أوت يقع فيه قصص أو كتابة بالهامش ويجب ترتيب التاريخ و برقم سلسل .

أما ما يخص بالمواد الواردة فيبين في القيد نوع المادة ومقدارها وتاريخ شرائها وتاريخ ورودها الى المخزن وكذا اسم البائع ولقبه وصناعته وعنوانه .

وأما ما يخص بالمواد الصادرة فيبين في القيد نوع المواد السامة المبيعة أو العطاة ومقدارها والقرض الذي طلبت لأجله . وكذا اسم المشتري ولقبه وصناعته ومحل إقامة كل من الشاهدين اللذين شهدا بتحقيق شخصية المشتري .

ويجب على المشتري أن يوقع بأضائه أو بختمه في الدفتر أمام القيد . وإذا كان المشتري مجهولاً من البائع وجب على الشاهدين اللذين رافقاه وقدماه أن يصدقا على توقيعه أو ختمه . وإذا كان المشتري لا يعرف الكتابة فيمكن الاستعاضة عن توقيعه أو ختمه بصممة إيهامه .

مادة ٦٧ - يجب على صاحب المحل الذي يجمر في المواد السامة بالجلطة والتفاريق في آن واحد أن تكون لديه دفاتر خاصة لكل من فرعي تجارته وإذا قل أحدى المواردين فرع البيع بالجلطة الى فرع البيع بالتفاريق وجب قيدها بالدفتر كما لو كانت قد بيعت من محل لآخر .

مادة ٦٨ - المواد المخفزة المدرجة بالجدول (٣) يجب قيدها طبقاً للأحكام الخاصة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بشأن الاتجار بالمخدرات واستعمالها .

(٤) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المتفرع بها لدى الحكومة .

(٥) اصحاب معامل التماثيل الكيولوية أو الصناعية أو المباحث العلمية .

(٦) الأطباء البشريين واليطيريين وأطباء الأسنان والمولودات المفيدة اسماؤهم بالسجل والمستشفيات والمستوصفات .

ولا يجوز حكم هذه المادة على بيع المستحضرات الطبية المحتوية على إحدى المواد المدرجة بالجدولين (١) و (٢) ويجرى عليه حكم المادة (٥٢)

ولا يجوز لهم أن يعيدوا أو يعطوا بالجلطة المواد السامة المدرجة بالجدول (٤) - وهي المواد الصناعية والزراعية - إلا الى تجار المواد السامة الآخرين المرخص لهم قانوناً أو الى مصالح الحكومة أو الى المزارعين وأرباب الصنائع الحاصلين على ترخيص خاص بذلك من وزارة الزراعة أو من وزارة الصحة .

ويجوز بيع هذه المواد نفسها أو إعطاؤها بالتفاريق سواء للأشخاص السابق ذكرهم أو لأى شخص آخر لاستعمالها في الأغراض الزراعية أو الصناعية أو المنزلية بشرط أن يكون هذا الشخص معروفاً شخصياً للبائع أو تكون قد ثبتت شخصيته له بشهادة شخصين معروفيين للبائع ويحظر على أى حال بيع المواد المذكورة أو إعطاؤها لأى شخص يكون عمره أقل من ٢١ سنة .

ولا يجوز بيع المواد المدرجة بالجدول (٣) أو إعطاؤها بالجلطة أو بالتفاريق إلا طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بشأن الاتجار بالمخدرات واستعمالها .

مادة ٦٣ - لا يجوز بيع المواد السامة أو إعطاؤها بالتفاريق إلا في المحلات المرخص لها قانوناً ببيع وتجوز مصادرة المواد التي بيعت أو أعطيت خارج هذه المحلات سواء وجدت مع البائع أو مع المشتري وذلك دون الإخلال بالمقوبات التي ياقب بها المخالفون .

مادة ٦٤ - المواد السامة التي تباع أو تعطى بالجلطة أو بالتفاريق يجب أن تسلم داخل أكياس أو علب أو أوعية محكمة السد مغنومة وطعياً بطاقات يكتب عليها اسم المحل وعنوانه أو اسم البائع المرخص له وعنوانه واسم المادة الموجودة بداخلها ومقدارها .

مادة ٦٥ - لا يجوز بيع الزينغ أو مركباته إلا للأشخاص المذكورين بعد :

(١) الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة (٦٢) من القانون .

(٢) الأشخاص اللذين يلجهم رخص من وزارة الصحة العمومية .

(٣) الأشخاص الحاصلين على شهادة من البوليس موضح بها اسم المشتري ولقبه وسنه وصناعته ومحل سكنه والمقدار الذي يمكن إعطاؤه إليه والقرض الذي هو موعده له .

الفصل السابع

الاتجار في النباتات الطبية

مادة ٦٩ - يجب على كل من يريد الاتجار في النباتات الطبية المصرية أو الأجنبية المدرجة بالجدول (٥) أوفى أجزاء مختلفة من هذه النباتات كالأوراق والأزهار وغيرها أو في المحاصيل الناتجة بطبيعتها من النباتات مثل الزاتيج أو الصمغ أن يحصل مقدما على رخصة بذلك من وزارة الصحة العمومية .

ويجب أن يكتب طلب الترخيص على ورقة نغمة من فئة الثلاثة القروش الصاغ وأن يصحب الطلب بالمستندات الآتية :

أوراق تثبت شخصية الطالب وشهادة بمسن سيرته وسلوكه صادرة من السلطة التي ينشئ اليها ورسم كروك من المخزن ومبلغ أربعة جنيهات مصرية مصاريف لحص الطلب ولا يتبع هذا الترخيص إلا بالشروط الآتية :

(أ) أن يثبت الطالب أنه محل شهادة دوامية معترف بها وأنه يعرف النبات أو النباتات الطبية التي يريد الاتجار فيها وطبيعتها وخواصها وأنه يعرف أيضا طرق جمعها وتخفيفها وتحضيرها وأنه يستطاع معرفتها وتمييز بعضها من بعض .

(ثانيا) أن يكون مخزنه في عاصمة مديرية أو محافظة أو مركز أو على الأقل في جهة توجد بها نقطة بوليس .

مادة ٧٠ - الرخصة شخصية ، فإذا تغير المالك وجب على المالك الجديد أن يطلب رخصة جديدة . وقيل نقل أى عمل مخزن فيه النباتات الطبية يجب الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية ويجب أن يرفق الطلب برسم كروك من المحلل الجديد وينبغي أن تجيب وزارة الصحة في خلال مدة خمسة عشر يوما ولا يجوز رفض طلب النقل إلا إذا كان المحل الجديد غير مطابق لأحكام المادة السابقة .

مادة ٧١ - إذا كانت الرخصة منوحة عن جملة أنواع من النباتات وجب على صاحبها فصل هذه الأنواع المختلفة بعضها عن بعض .

مادة ٧٢ - الرخصة التي تعطى من وزارة الصحة العمومية تحول صاحبها الحق في جميع النباتات الطبية وتخزينها بمخازنها الطبيعية وفي تصديرها خارج كائنه حق بيعها داخل القطر لأصحاب المحلات المصدرة لصنع الأجهزة الأفر باذنية والكياوية وحدهم دون غيرهم . فإذا كان البيع لأى شخص آخر وجب الحصول على ترخيص خاص بذلك من وزارة الصحة العمومية .

وعلى كل حال يجب على صاحب الرخصة أن يرسل إخطارا كتابيا الى وزارة الصحة العمومية عن كل تصدير وعن كل بيع ويجب إرسال الاخطار الخاص بالتصدير قبل تسليم البضاعة الى الجمرك بأسبوع .

ولا تعطى الرخصة لحاملها الحق أن يستخرج من النباتات الطبية بطريق التفع أو القلى أو بأى طريق آخر شرا أو أى متحصل آخر .

مادة ٧٣ - يجب قيدا ما يصرف من النباتات من المخزن في الحال طبقا لأحكام المادة (٦٦) المتقدمة الذكر .

ويجب أيضا قيد النباتات التي ترد للمخزن في الغلات المذكورة حسب القواعد التي ينص عليها في قرار يصدره وزير الداخلية .

الفصل الثامن - أحكام عمومية وعقوبات

مادة ٧٤ - الأدوية والمستحضرات الأغذية والعقاقير والمركبات والجهيزات والمستحضرات الخصوصية والمواد السامة التي تعطى أو تباع أو تجلب من الخارج يجب أن تكون من نوع جيد وغير تالفة أو معشوشة .

مادة ٧٥ - يحظر جلب الجهيزات المسماة " بالآيستين " وتطعيمها وصنعها وبيعها وأعطائها كما يحظر كل ذلك بالنسبة للجهيزات المعروفة باسم روج أو خلاصة الآيستين ولكل مركب آخر يحتوى على الآيست . ولا يجوز جلب نبات الآيست والمستحضرات الطبية المستخرجة منه أو بيعها إلا بشكل مواد طبية ولا بواسطة الصياغة .

مادة ٧٦ - يجب أن يكون لدى علات بيع المواد السامة موازن دقيقة جيدة ومجموعات تامة لسلسلة البيع .

كما يجب أن تكون لديها مكاييل مدرجة تنويعيا متظلم .

مادة ٧٧ - الدفاتر المنصوص عليها في المادتين ٦٦ و ٦٧ والمستندات الخاصة بها كالذاكر الطبية والقرارات الخ . يجب حفظها مدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد الدفاتر وذلك لتقديمها كلما طلبها مفتشو وزارة الصحة العمومية .

مادة ٧٨ - مرخص لمفتشى وزارة الصحة العمومية للتحقق من تنفيذ هذا القانون أن يشتوا في أى وقت كاتب أى صيدلية أو محل بيع مواد سامة أو مصنع مستحضرات خصوصية أو مستودع أدوية أو مستحضرات أفر باذنية أو عقاقير أو مركبات أو جهيزات أو مستحضرات خصوصية أو نباتات طبية .

ويجوز للقائمين المذكورين أيضا التفتت من تنفيذ أحكام المادتين ٦٩ و ٧٠ أن يزوروا في المستشفيات المحلات المدة لنصف الأدوية لمرض البيادة الخارجية وأن يزوروا أيضا المستوصفات والمعاملات الطبية .

مادة ٧٩ - إذا وقعت مخالفة لأحكام هذا القانون ساءل المفتش المنوون أن يضبطوا الأدوية أو المستحضرات الأفر باذنية أو العقاقير أو المركبات أو الجهيزات أو المستحضرات الخصوصية أو المواد السامة أو النباتات الطبية التي كانت على المخالفة وأن يضبطوا أيضا الأدوية التي محتويها والالات التي استعملت في تحضيرها وتسلم هذه الأشياء النيابة مع محضر المخالفة .

مادة ٨٤ - تقرر أحكام المادة ٤٩ على مصانع المستحضرات الخبثية الموجودة في تاريخ العمل بهذا القانون وتعمل مهلة ثلاثين يوما ابتداء من هذا التاريخ لاستكمال هذه المصانع ليقدموا طلب الرخصة طبقاً لأحكام المادة ٤٩ المذكورة .

الفصل العاشر - أحكام ختامية

مادة ٨٥ - تستمد الجداول المراقبة لهذا .

ويجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قراراً بإضافة أي مادة أخرى إلى هذه الجداول كما أن له أن يحدف من الجداول المذكورة مواد تكون مدرجة بها وتقرر تعديلات الجداول في الجريدة الرسمية ولا تعتبر أنها أصبحت جزءاً من الجداول المذكورة إلا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها .

مادة ٨٦ - لا يخل هذا القانون بأي حكم من أحكام القانون رقم ٢١ بشأن الاتجار في المخدرات واستعمالها .

مادة ٨٧ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ عن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في الجواهر السامة .

مادة ٨٨ - على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنطاق الدولة وينفذ كقانون من قوانين الدولة بعد نشره بثلاثين يوماً في الجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ عن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في الجواهر السامة وعمل به منذ ذلك التاريخ إلى الآن ولمسا كانت النصوص الواردة به لاتباع مقتضيات الوقت الحاضر رؤى من الضروري إدخال تعديلات هامة على بعض موادها تتناسب مع رغبات الصيدلة العادلة وتسد نقصاً كان موضع شكوى عامة وأهم هذه التعديلات هي :

(أولاً) السماح للصيدلة حامل الدبلومات الأجنبية الراسمين في الامتحان الذي يعمل لهم بمصر بدخوله أكثر من مرة بشرط أن لا تُلغى المدة بين الامتحان والآخر عن ستة شهور نظراً لأن القانون الحالي لا يصرح بدخول الامتحان المتأخر إليه أكثر من مرتين وهذا فيه إجحاف بحق هؤلاء الصيدلة وضار بمصالحهم .

(ثانياً) إعطاء الحق للجلس العالي في فحص جميع المخالفات التي يقوم بضبطها مفتشو الصيدليات قبل تحويلها إلى المحاكم حتى تنظر فيها وتبدي رأياً فيها إذا كانت تقدم للمحاكمة من عدمه .

مادة ٨٠ - كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش ماعداً بأحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز هذا ذلك في الأحوال الآتية ذكرها الحكم بإغلاق المحل الذي ارتكبت فيه المخالفة لمدة أقصاها ١٥ يوماً وأكثرها ستة شهور أو بالإغلاق نهائياً وذلك حسب جسامته المخالفة .

(١) إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه بعقوبة في أي وقت كان من أجل نفس المخالفة .

(٢) إذا وجدت في المحل مواد سامة بكمية أكثر أو أقل من السمية الناجمة أو التي يجب أن تقع من الصيد بالذات المخصوص طبقاً في هذا القانون .

ويجب الحكم بالإغلاق لمدة أقصاها ١٥ يوماً وأكثرها ٦ أشهر أو نهائياً حسب جسامته المخالفة في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه بعقوبتين من أجل نفس المخالفة في مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

(٢) في حالة المخالفة لأحكام المادتين ١٧ و ٢١ من هذا القانون .

ويجب الحكم بغرامة ٢٠ جنياً أو بالحبس ستة شهور أو بالعقوبتين معاً في الأحوال الآتية :

(١) فتح صيدلية أو غزن لبيع الأدوية أو تخزينها أو الاتجار في الأدوية وعرضها للبيع أو النباتات الطبية بدون ترخيص .

(٢) غش وتقليد الأدوية والمستحضرات الطبية .

(٣) بيع عينات المستحضرات الطبية .

(٤) ممارسة مهنة الصيدلة بدون ترخيص ويجب مصادرة المضبوطات وإغلاق المحل .

وكل حكم يصدر بالإغلاق يترتب عليه إيقاف الرخصة أو سحبها بحسب ما إذا كان الحكم بالإغلاق مؤقتاً أو نهائياً .

مادة ٨١ - ينفذ حكم الإغلاق ضد كل شخص يكون المحل في حيازته وقت التنفيذ إذا كانت صفة تلك الحيازة .

مادة ٨٢ - إذا أقيمت دعوى على أجنبي تأخير لفضاء المحاكم المختصة ووطنيين مما لأجل مخالفة واحدة فتكون المحاكم المختصة هي المختصة بنظر الدعوى بالنسبة لجميع المتهمين .

الفصل التاسع - أحكام وقية

مادة ٨٣ - أصحاب عازن الأدوية البسيطة الموجودة في تاريخ العمل بهذا القانون يجب عليهم في يوم ستة شهور أن يصفوا تجارتهم وبمدى هذه المدة تُلغى الرخصة المخترعة لهم .

ملحق رقم ٩٥

جلسة يوم الاثنين ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة بجملة يوم الأربعاء

٢٧ يولي سنة ١٩٣٨

(المؤتمر حضره الشيخ المحترم محمد توفيق راضى بك) .

العرائض التي رأت اللجنة حفظها لأسباب مختلفة :

الريضة رقم ٢١٩ — المقدمة من أحمد محمد وضوان أفندي وآخرين من تهرى التجارة المتوسطة ، يتسوسن تحسين حالتهم ويترجون جملة اقتراحات تراعى عند تعيينهم وفى تحديد مرتباتهم .

قررت اللجنة حفظها لأن تقدير المرتبات والكادرات عمل من شأن وزارة المالية وهى التى تقوم بوضع القوانين واللوائح لكل فئة من الموظفين على اختلاف درجاتهم .

الريضة رقم ٢٢٠ — المقدمة من عبد السيد القصاص من صهرت الصبرى مركز أجا دقهلية ، يرجو مصادقاته من دفع إيجار قطعة أرض استأجرها من مصلحة الأملاك الأميرية لفقرو .

قررت اللجنة حفظها لأن المسألة ترجع لعقد بين مؤجر ومستأجر .

الريضة رقم ٢٢٢ — المقدمة من محمود محمد راجح رئيس نقابة المعلمين الأولى الحر بورد سعيد وآخرين يتسوسن ضم مدارسهم لوزارة المعارف العمومية حتى تقل الصفقات عن الوزارة عند تعيينها المعلمين الأولى .

قررت اللجنة حفظها لما للفقرة السادسة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٢٣ — المقدمة من طلبة المالية المؤقتة بالأزهر والمعادنية ، يتسوسن تمديداً المادة ١٢٦ من قانون الأزهر الجديد رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ التى تحصل على إلغاء شهادة المالية للعلماء المؤقت باتباعه سنة ١٩٣٧ حتى يفتح باب الامتحان أمامهم .

قررت اللجنة حفظها لأن الريضة غير موقع عليها .

(ثالثاً) منع مدير الصيدلية إجازة سنوية قدرها ثمانية أيام ليستريح فيها من أعماله على أن يقوم مقامه مساعد الصيدل المدين بالصيدلية بمزاولة المهنة مدة غيابه لأن القانون الحالى يمتنع وجود مدير آخر للصيدلية عند غياب الصيدل مديرها وحتى يتساوى مديرو الصيدليات بأرباب المهنة الأخرى ومن الضرورى إدخال نص يبيح منع الصيدل هذه الراحة السنوية .

(رابعاً) جعل الصيدلية للصيدل فقط دون سواء وعدم التصريح لأى شخص آخر بامتلاك صيدلية أسوة بما هو متبع فى الممالك الراقية نظراً لما شوهه من تناخل أصحاب الصيدليات التبرصادة فى أعمال مدير الصيدلية الفنية والتأثير عليه بخلاف الوسائل حتى يكون آلة فى يدهم يحركونها كما يشاؤون مما يعرقل العمل ويسببه الى الفتن .

(خامساً) تعديل المسافة بين الصيدلية والأخرى يجعلها مائتة متر فى مصر والاسكندرية بدلاً من مائة متر حيث إن هذه المسافة تعتبر ضئيلة فى المدن الواسعة .

(سادساً) منع لتراحم التشديد بين الصيدليات وحفظاً لكرامة الفتن أدخل تعديل يقضى بضرورة تحديد أتمان الأدوية التى تصرف بموجب تذكر طبية كذلك تحديد أتمان المستحضرات المخصوصية أسوة بما هو متبع فى الممالك الأخرى حتى يكون الجمهور على علم بالسعر الحقيق للدواء .

(سابعاً) عدم التصريح للأطباء بتجهيز الأدوية فى عياداتهم الخاصة إلا بإذن خاص يعطى من وزارة الصحة ولا يمنع هذا التصريح إلا إذا وقع على العبادة فى مكان بعيد عن أقرب صيدلية موجودة بمسافة عشرة كيلومترات معاً لما هو حاصل الآن من الأزمات فى قمع هذه العيادات بدون أن تتوفر فيها الشروط الواجب اتباعها فى مثل هذه الأحوال .

(ثامناً) نظراً لما لوحظ من انتشار المستحضرات المخصوصية الأجنبية وازدادة المضطربة فيها من عام لآخر من الضرورى جداً العمل على إيقاف هذا التيار الجارف بإيجاد نص فى القانون يقضى بتشكيل لجنة تقنية لفحص تراخيص هذه المستحضرات ولا يصح بإدخال المستحضرات الأجنبية إلى القطار المصرى إذا كانت من المجهزات التى يمكن صنعها بمصر .

(تساماً) إيقاف منح تراخيص بفتح غازات أدوية بسيطة فى البلاد التى بها صيدليات أو مستشفيات نظراً لما أتضح من أن هذه الغازات تكبر فى الأدوية السامة خفية وتتداخل فى تجهيز التذاكر الطبية بطريق غير مشروع لذلك حذف النص الخاص بهذه الغازات الموجود فى القانون الحالى .

(عاشراً) نظراً لأن عقوبة مخالفة النصوص عليها فى القانون الحالى غير وادعة فى بعض الأحوال قد أضيف نص يقضى بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور فى الأحوال الآتية :

- (١) فتح صيدلية أو مخزن لبيع الأدوية بدون ترخيص .
- (٢) غش وتقليد الأدوية والمستحضرات الطبية .
- (٣) بيع عينات المستحضرات الطبية .
- (٤) ممارسة مهنة الصيدلة بدون ترخيص .

المریضة رقم ٢٢٤ - المقدمة من محمد وحید الدین غالب افتدی عن الطلة الحائزین لدبلوم مدرسة الصناعات المکیانیکة ببولاقل ، یشتمون اعتبار الطلة الحائزین علی ٩٠ ٪ من مجموع الدرجات من طلبة الدجة الأولى بدلا من ٦٥ ٪ حتى یشکونوا من الالتحاق بالقسم الثانوی بالمدرسة أو بمدرسة الهندسة التطبيقیة حرصا علی مستقبلهم .

قررت اللجنة حفظها لأن للائسمات قانونا ینظمها .

المریضة رقم ٢٢٥ - المقدمة من نین أحمد الاصاری المقیم بأبی تیج أسیرط ، یشتمس حل الأوقاف الأهلیة وإذا تمسز ذلك تمسز التركات وفقا للشریعة الاسلامیة الفراه .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٢٦ - المقدمة من نین أحمد الاصاری المقیم بأبی تیج أسیرط ، یشتمس حل الأوقاف الأهلیة وإذا تمسز ذلك تمسز التركات وفقا للشریعة الاسلامیة الفراه .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٢٧ - المقدمة من نین أحمد الاصاری المقیم بأبی تیج أسیرط ، یشتمس حل الأوقاف الأهلیة وإذا تمسز ذلك تمسز التركات وفقا للشریعة الاسلامیة الفراه .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٢٨ - المقدمة من قطب حیده مزروع ومقیم بناحية جیف مرکز إشبای البارود بحیة وآخرین یشترعون وزارة الأوقاف فی معاملتهم الخاصة باستیجارهم ٣٣٣ فدانا وکسور من وقف أحمد علی محمود بزماء الرعانیة .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٢٩ - المقدمة من محمد مصطفی وآخرین من مبدینة المنصورة یقولون أن مجلس مدیریة القهگیة بنوی شراء منزل أبراهم الشافوی بك الکائن فی أرض البمداص رقم قسذارة هذه الجهة وارضاخ من المنزل وبسده عن المبدینة مع وجود أرض بجوار بنك مصر لا یشتمس تكالیف الأرض والبناء فیها نصف ثمن المنزل المذكور .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣٠ - المقدمة من أحمد هندأوی سالم وآخرین من أقالی ششین الکوم منوفیة یشتمون انصاف خطباء المساجد بوضع كادر یشتمل بحسین حاتم أسوة بسائر العلماء .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣١ - المقدمة من أحمد حافظ افتدی معلم متشعب یمسج مدیریة بنی سویف وآخرین حسملة بکالوریا دار العلوم یشتمون مساواة حسملة بکالوریا دار العلوم بحسملة البکالوریا من حیث المرتبة والتیین

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣٢ - المقدمة من محمد وحید الدین غالب افتدی عن الطلة الحائزین لدبلوم مدرسة الصناعات المکیانیکة ببولاقل ، یشتمون اعتبار الطلة الحائزین علی ٩٠ ٪ من مجموع الدرجات من طلبة الدجة الأولى بدلا من ٦٥ ٪ حتى یشکونوا من الالتحاق بالقسم الثانوی بالمدرسة أو بمدرسة الهندسة التطبيقیة حرصا علی مستقبلهم .

قررت اللجنة حفظها لأن للائسمات قانونا ینظمها .

المریضة رقم ٢٣٣ - المقدمة من نین أحمد الاصاری المقیم بأبی تیج أسیرط ، یشتمس حل الأوقاف الأهلیة وإذا تمسز ذلك تمسز التركات وفقا للشریعة الاسلامیة الفراه .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣٤ - المقدمة من محمد عبد الظاهر وآخرین عن قابة المأذنین الشرعیین بقنا یطلبون مطالب غنطة لتحسین حالتهم المادیة .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣٥ - المقدمة من نین أحمد الاصاری المقیم بأبی تیج أسیرط ، یشتمس حل الأوقاف الأهلیة وإذا تمسز ذلك تمسز التركات وفقا للشریعة الاسلامیة الفراه .

المریضة رقم ٢٣٦ - المقدمة من نین أحمد الاصاری المقیم بأبی تیج أسیرط ، یشتمس حل الأوقاف الأهلیة وإذا تمسز ذلك تمسز التركات وفقا للشریعة الاسلامیة الفراه .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣٧ - المقدمة من نین أحمد الاصاری المقیم بأبی تیج أسیرط ، یشتمس حل الأوقاف الأهلیة وإذا تمسز ذلك تمسز التركات وفقا للشریعة الاسلامیة الفراه .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣٨ - المقدمة من محمد زهر خلیل مدرس فرقة اطسا أقالی زاویة البقل مرکز تلا منوفیة یشتمون وزارة الأشغال العمومیة لصر المیاة لری أطلانهم لأن زراعتهم هلكت فعلا من عدم وصول المیاة الیها .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

المریضة رقم ٢٣٩ - المقدمة من محمد زهر خلیل مدرس فرقة اطسا مرکز المیاة وآخرین من معلمی فرق الحفاظ بمدیریة المیاة یشتمون من سوه حاتم یشتمون أن یطلق علیهم كادر رجال العلم الاثاری .

قررت اللجنة حفظها لأنها تتضمن اقتراحات بمشروعات قوانین لا یمکنها مقدّم المریضة .

الريضة رقم ٢١٣ - المقدمة من علي محمد مصطفى أفتدى رئيس مدرسة الصداقة الأخوية . راضب باشا بالاسكندرية وآخرين من رؤساء مدارس الاطافة بالاسكندرية يتشعرون انشاء مدرسة اسمى تسميلا للتلاميذ ودعوا لتماصهم وانتشارا للتعليم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٢١٤ - المقدمة من خليل حسن افندى عن لجنة اصلاح سى روض الفرج يتشعن تجهيل سى روض الفرج وتوصيل البحارى به .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢١٥ - المقدمة من عبد الفتاح الزغافى وآخرين من أهالى كفر شين القناطر قلوبية يتشعرون انشاء محطة بناحية كفر شين القناطر قلوبية حتى يتسبب الأمن وفى ذلك راحة للأهالى .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٢١٦ - المقدمة من الست عزيزة عبد المسبح الوصية على قصر المرحوم سليمان سركيس الذى كان مهنتسا بمصلحة الطرق تتشعن احسانا من مراقبة المعاشات لأن مالهم المرحوم سليمان سركيس خدم مهنتسا بمصلحة الطرق مدة أربعة وعشرين عاما ولما كان خارج الحية فإن الحكومة لم تصرف لهم مكافاة إلا اوبعين جنيا فقط .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٢١٧ - المقدمة من محمد عبد القادر الصبار وآخرين من مديرية البصرة يرجون لحضرات آئمة المساجد محسين حالم ومرتباهم لأنهم القائمون بالوظف والارشاد فى سبيل نشر الدين .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٢١٨ - المقدمة من صابر عبد الطيف وآخرين من عمال المياومة بمرزة الجبل الأصفر يشعرون بما أصابهم من إرهاب فى العمل وتخفيض وخسف فى أجورهم ويتشعرون تحسين حالم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢٢١ - المقدمة من بكرى سليم الشحات شيخ حربة اوى بكوم أمبو مركز أسوان يقول إنه حين شينا لمزية الرى منذ زمن طويل وقد وثى به لدى المسيو مريدى الذى تقدرس الإدارة كلمته فرفت مع أنه حسن السير والأمن مستتب فى بلدته ويتشعن إعادته .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٢٢ - المقدمة من إبراهيم أحمد صباغة وآخرين من أهالى الحامول مركز شين الكوم يتشعرون تعيين مأفون شرعى ثان لبلدتهم حيث إن هذه البلدة يتبعها إثنان وخمسون حربة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٢٣ - المقدمة من يوسف عبدالمبارى الذى كان ساعيا بمصلحة الجبارك بجرجا ومقيم بجسر الطواش بالأقصر يقول إنه فصل من وظيفته ظلما ويتشعن إعادة التحقيق اظهارا للحقيقة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المسالية .

عريضة رأت اللجنة حفظها

الريضة رقم ١٣٨ - لسنة ١٩٣٨ المقدمة من بسيوى حسن المقم شارع زاوية النابل قسم الجبرك يقول إن ولده دمه الترام وحكم على السابق ويتشعن أن يعطى تعويضاً مناسباً .

بالإطلاع على هذه الريغة تبين أنه سبق أن أحيلت الى وزارة التجارة والصناعة وبما أن هذه الوزارة أجابت بتكليفها المؤرخ ١٨ يوليه سنة ١٩٣٨ بأن هذه الشكوى ليست من اختصاصها . لذلك قررت اللجنة حفظ هذه الشكوى لأنه تبين أن القضاء حكم ببراءة السابق نهائياً .

ملحق رقم ٩٦

جلسة يوم الثلاثاء ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(٩ اغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩ المالية

(الحقير خيرة الشيخ المحترم إبراهيم بوي مدكور)

لعل أول شيء يجدر بنا أن نتوجه به، ونحن نلوس مشروع هذه الميزانية، أن نشير إلى الناية الخاصة التي وجهتها إدارة الجامع الأزهر والمساعد الدينية نحو الرغبات البرلمانية، وعملها على تحقيقها. فقد خطت في سبيل ذلك خطوات تعد عليها، وأقرب شيء إلى أنهاءنا مشروع القانون الخاص بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر الذي أقامه المجلس منذ زمن قريب، فإنه كان يرى في بعض أجزائه إلى تحقيق رغبات برلمانية سابقة.

وإزاء هذا الاهتمام نرانا ميالين إلى أن نقبض برقيات أخرى جديدة نقصد أنها تتصل رسالة الأزهر التي تنمى مصر وجميع البلاد الإسلامية. وفي مقدمة هذه الرغبات ما يأتي :

١ - نيزيل إلينا أن مهمة الأزهر ليست مقصورة على تعليم العلوم الدينية والعمرانية بحسب، بل عليه واجب ملحق آخر يتلخص في إحياء

المخلفات الإسلامية الهامة ونشر الكتب القديمة القيمة التي قد لا تستطيع هيئة عليا أخرى نشرها. فيجى ذكرى السلف الصالح أولا، ويضم العلم والأبحاث الإنسانية ثانيا، هذا إلى أنه يضطلع بسبب عظيم من أعباء الجامعات الكبرى. ولستنا في حاجة إلى أن نقول إن كثيرين منا يرغبون في الاطلاع على بعض الكتب الإسلامية القديمة، ويمز عليهم ذلك لاضطرابها وسوء مظهرها ووردة طبعها. ومن واجبات العالم الأولى أن يذل أبحاثه لكل راغب فيها.

٢ - وإذا كنا نتحدث عن رسالة الأزهر العلمية في مختلف مظاهرها فإنه يجدر بنا أن نشير إلى مكتبته الهامة. ذلك لأننا نتقدم أن هذه المكتبة مهملة بعض الشيء ولا يوضع بها الناس انتفاعا يتناسب مع ما احتوت عليه من مخطوطات ومؤلفات قيمة. ولقد أحست إدارة الأزهر بهذا النقص فاضتمت في مشروع ميزانية هذا العام زيادة قدرها ٧٠٠ ج. لتنظيم دار الكتب الأزهرية ووضع الفهارس اللازمة لها (أنظر بند ٧ توريدات عموميات ٧٥ من مشروع الميزانية) وإنا نرجو أن يجرى يوم قريب نفتح فيه هذه المكتبة أبوابها لجمهور القراء وطلاب الدراسة والبحث الذين يعملون فيها وسائل الاطلاع والاستفادة بمسرة منظمة.

٣ - قد أصبحت قلوب قورين أو أدنى من السيد الأئمة المزيغ زافات لتخليد ذكرى الجامع الأزهر وحتى الساعة لم تعد لهذا العيد أية عدة تناسبه. وترجو اللجنة أن يفكر في هذا تخكير جدى منذ الآن كي تحتفل بأقدم جامعة إسلامية الاحتفال اللائق بها.

وإلى جانب هذه الرغبات ليست لنا على ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية إلا ثلاث ملاحظات رئيسية، ترجع أولاها إلى تحسين درجات الموظفين وقيل بعض الرؤساء والمدبرين والوظائف من دونه إلى أخرى. ونلاحظ اللجنة بوجه عام، بداليات التي أدلى بها إليها فضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف القمام وكيل الجامع الأزهر، أن هؤلاء الموظفين من الوجهة المالية دون سواهم من أقرانهم موظفي الحكومة في الصالح الأخرى. ولقد حاولت إدارة المعاهد الدينية أن تتلافى هذا النقص تدريجيا فتقدمت في مشروع ميزانيتها بمقررات لم يجر مجلس الوزراء إلا بعضها. وفي الجداول الآتية ما بين ذلك :

مقترحات إدارة المعاهد الدينية

جـ

٤٣٣٢ لنقل ٢٣ وظيفة مدرس في الكليات من المكافأة الى الدرجات الدائمة على أن يوضع عشر منها في الدرجة الخامسة التي متوسطها ٣٧٥ جنباً و ١٣ في الدرجة الثانية الخاصة بالعلماء بالمدرسين والتي متوسطها ٢٢٢ جنباً ، لأن ذلك أقل ما يناسب التعليم العالي في الكليات .

٢٨٨٦ لنقل ٣٧ وظيفة مدرس في المعاهد الدينية من الدرجة الثانية التي متوسطها ٢٢٢ جنباً الى الدرجة الأولى التي متوسطها ٣٠٠ جنباً لوجود كثير من المدرسين مضى عليهم مدد طويل في الدرجة الثانية وينبغي العمل على ترقيةهم الى الدرجة الأولى ، ويكون عدد مدرسي الدرجة الأولى في المعاهد بنسبة ٢٠٪ من مجموع مدرسي الدرجتين الأولى والثانية ، إذ أن هذه النسبة أقل ما ينبغي أن تكون عليه حالة مدرسي المعاهد .

١٦٣٨ لنقل ٢١ واعظاً من الوظائف المؤقتة التي صرّبوها ١٤٤ جنباً في السنة الى الدرجة الثانية الدائمة التي متوسطها ٢٢٢ جنباً مساواة لهم بالمدرسين لأنهم يقومون بقسط وأقر من تعليم الدين ونشر الفضيلة ، على أن هذا النقل لا يترتب عليه زيادة في المصروف إلا عند إعطائهم علاوة طبقاً لما يقرره المجلس الأعلى للأزهر . وعلى أن يتنقل زملائهم المعيّنين معهم في وقت واحد وهم ٢١ الى الدرجة الثانية كذلك في العام القابل .

٢١٦ لنقل مساعدى مفتش الوعظ والإرشاد من الوظائف المؤقتة التي صرّبوها كل منها ١٨٠ جنباً الى الدرجة السادسة الدائمة التي متوسطها ٢٨٨ جنباً ، وقد تقلت أيضاً الدرجة الخامسة الخاصة بمفتش الوعظ من الدرجات المؤقتة الى الدرجات الدائمة بدون زيادة .

١٩٨ لجل وظيفة وكيل الجامع الأزهر من الدرجة الأولى ، وهو الآن في الدرجة الثانية ، ومرتبه الحال ١٠٤٠ جنباً من نوفمبر سنة ١٩٣٠ وذلك لأهمية هذه الوظيفة ، إذ أن عملها لا يقل عن عمل مدير عام في مصالح الحكومة .

٥٠٤ لرفع وظائف شيوخ الكليات الثلاث من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية لما لهذه الوظائف من الأهمية في الإشراف على التعليم العالي بأنواعه .

١٥٦ لرفع وظيفة شيخ معهد نظام من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة لعمود كاكانت في سنة ١٩٣٦ نظراً لأهمية هذا المعهد وكثرة طلابه .

ما أقره مجلس الوزراء

جـ

٢٠٥٥ لنقل ١١ وظيفة مدرس في الكليات من المكافأة الى الدرجات الدائمة على أن يوضع خمس منها في الدرجة الخامسة التي متوسطها ٣٧٥ جنباً و ٦ في الدرجة الثانية الخاصة بالعلماء بالمدرسين والتي متوسطها ٢٢٢ جنباً على أن يعمل مثل ذلك في العام القابل ، لأن هذا أقل ما يناسب التعليم العالي في الكليات .

١٤٠٤ لنقل ١٨ وظيفة مدرس في المعاهد الدينية من الدرجة الثانية التي متوسطها ٢٢٢ جنباً الى الدرجة الأولى التي متوسطها ٣٠٠ جنباً على أن يعمل مثل هذا في العام القابل وذلك لوجود كثير من المدرسين مضى عليهم مدد طويل في الدرجة الثانية وينبغي العمل على ترقيةهم الى الدرجة الأولى ، ويكون عدد مدرسي الدرجة الأولى في المعاهد بنسبة ٢٠٪ من مجموع مدرسي الدرجتين الأولى والثانية ، إذ أن هذه النسبة أقل ما ينبغي أن تكون عليه حالة مدرسي المعاهد .

١٠٩٢ لنقل ١٤ واعظاً من الوظائف المؤقتة التي صرّبوها ١٤٤ جنباً في السنة الى الدرجة الثانية الدائمة التي متوسطها ٢٢٢ جنباً على أن يتنقل مثل هذا العدد الى الدرجة الثانية المذكورة في كل من العامين التاليين ، وذلك للتدرج في مساواة الوعاظ بالمدرسين لأنهم يقومون بقسط وأقر من تعليم الدين ونشر الفضيلة ، على أن هذا النقل لا يترتب عليه زيادة في المصروف إلا عند إعطائهم علاوة طبقاً لما يقرره المجلس الأعلى للأزهر .

٨٤ لنقل مساعدى مفتش الوعظ والإرشاد من الوظائف المؤقتة التي صرّبوها كل منها ١٨٠ جنباً الى الدرجة الثانية الدائمة التي متوسطها ٢٢٢ جنباً ، وقد تقلت أيضاً الدرجة الخامسة الخاصة بمفتش الوعظ من الدرجات المؤقتة الى الدرجات الدائمة بدون زيادة .

مقترحات إدارة المعاهد الدينية

جنيها

٢٠٤ لجعل وظائف مدرسي الخط والإملاء غير العلماء في الدرجة الثامنة الكاملة بدلا منخفضة حيث إن أغلبهم حصل على آخر مربوط هذه الدرجة وقدره ١٢٠ جنيها في السنة من زمن طويل .

٧٨ تعديل مرتب كاتب في القسم العام بالدرجة الثامنة وجعله متوسط الدرجة لأن مرتبه أكثر من ١٢٠ جنيها .

١٣١٨ زيد هذا المبلغ في الميزانية للوظائف اللازمة لمعهد شين الكوم الذي أنشئ بمرسوم أثناء سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية ولم يكن مدرجا له شيء في ميزانية هذه السنة، وهذه الوظائف غير ما نقل إلى المعهد من ميزانيات المعاهد الأخرى ، وبين ذلك في صفحتي ٢٨ و ٢٩ من الجداول المرافقة .

٣٣٥٧ للوظائف اللازمة لمعهد قنا الصادر بإنشائه مرسوم في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ وبين أن هذه الوظائف في صفحة ٣٤ من الجداول المرافقة .

٤٨٠ زيادة خمس وظائف الوصف والإرشاد بمرتب ٩٩ جنيها لكل منها لأن بعض المراكز ما زالت في حاجة إلى المزيد من الوظائف .

٧٥٠ زيادة وظيفتين للفتش على دراسة العلوم الدينية والعربية من الدرجة الخامسة بمتوسط ٣٧٥ جنيها لعدم كفاية العدد الموجود من المفتشين .

٤٨ زيادة وظيفة مدير مكتبة الأزهر لمكتبة المرحوم الشيخ محمد نجيب التي أهداها وروثه إلى الأزهر ، وقد وافق المجلس الأعلى في ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ على تعيين فيها على فتر المرتبات إلى أنف تدريج في الميزانية .

٩٦٠ زيادة عشرة مدرسين بمكافأة ٩٩ جنيها لكل منهم للإسلام العامة لعدم كفاية السبع عشرة وظيفة التي زيدت في العام الماضي وأخذت مؤقتا لمعهد شين الكوم ، ولذلك لم يتيسر فتح هذه الأقسام .

٨٠٤ زيادة ٢٥ خادما خارجا عن هيئة العمل لنقل دراسة طلاب القسم الابتدائي بمعهد طنطا من المسجد الأحمدى إلى مكان استأجر لذلك تنفيذاً لرغبة برلسانية ، وقبل عدة فصول من كلية الشريعة لكثرتها إلى مكان فسح في الصليبة وحاجية كلية اللغة العربية إلى بعض الخدمة ، وقد وافق المجلس الأعلى للأزهر أثناء سنة ١٩٣٧ المالية على تعيين هؤلاء الخدم على فتر باب المساهلات والمرتبات إلى أن تشألم وظائف في الميزانية .

ما أتوه مجلس الوزراء

جنيها

٢٠٤ لجعل وظائف مدرسي الخط والإملاء غير العلماء في الدرجة الثامنة الكاملة بدلا منخفضة حيث إن أغلبهم حصل على آخر مربوط هذه الدرجة وقدره ١٢٠ جنيها في السنة من زمن طويل .

٧٨ تعديل مرتب كاتب في القسم العام بالدرجة الثامنة وجعله متوسط الدرجة لأن مرتبه أكثر من ١٢٠ جنيها .

٤٧٤٩ زيد هذا المبلغ في الميزانية للوظائف اللازمة لمعهد شين الكوم الذي أنشئ بمرسوم أثناء سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية ولم يكن مدرجا له شيء في ميزانية هذه السنة ، وهذه الوظائف غير ما نقل إلى المعهد من ميزانيات المعاهد الأخرى ، وبين ذلك في صفحتي ٢٨ و ٢٩ من الجداول المرافقة .

٣٣٥٧ للوظائف اللازمة لمعهد قنا الصادر بإنشائه مرسوم في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ وبين أن هذه الوظائف في صفحة ٣٤ من الجداول المرافقة .

٤٨٠ زيادة خمس وظائف الوصف والإرشاد بمرتب ٩٩ جنيها لكل منها لأن بعض المراكز ما زالت في حاجة إلى المزيد من الوظائف .

٧٥٠ زيادة وظيفتين للفتش على دراسة العلوم الدينية والعربية من الدرجة الخامسة بمتوسط ٣٧٥ جنيها لعدم كفاية العدد الموجود من المفتشين .

٤٨ زيادة وظيفة مدير مكتبة الأزهر لمكتبة المرحوم الشيخ محمد نجيب التي أهداها وروثه إلى الأزهر ، وقد وافق المجلس الأعلى في ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ على تعيين فيها على فتر المرتبات إلى أنف تدريج في الميزانية .

٩٦٠ زيادة عشرة مدرسين بمكافأة ٩٩ جنيها لكل منهم للأقسام العامة لعدم كفاية السبع عشرة وظيفة التي زيدت في العام الماضي وأخذت مؤقتا لمعهد شين الكوم ، ولذلك لم يتيسر فتح هذه الأقسام .

٨٠٤ زيادة ٢٥ خادما خارجا عن هيئة العمل لنقل دراسة طلاب القسم الابتدائي بمعهد طنطا من المسجد الأحمدى إلى مكان استأجر لذلك تنفيذاً لرغبة برلسانية ، وقبل عدة فصول من كلية الشريعة لكثرتها إلى مكان فسح في الصليبة وحاجية كلية اللغة العربية إلى بعض الخدمة ، وقد وافق المجلس الأعلى للأزهر أثناء سنة ١٩٣٧ المالية على تعيين هؤلاء الخدم على فتر باب المساهلات والمرتبات إلى أن تشألم وظائف في الميزانية .

وترد هذه المخصصات من وزارتي الأوقاف والمالية على التفصيل الآتي :

نقص	زيادة	تقديرات سنة		باب ٢ - مخصصات الأزهر والمعادن الدينية .
		١٩٣٧	١٩٣٨	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	—	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	بند ٢ - من وزارة الأوقاف .
٤٧٩	—	١٣٥٠	٨٧١	٣ - من وزارة الأوقاف . لنشر الثقافة الإسلامية .
—	٩٣١٦	٢٣٣١٧٤	٢٤١٤٩٠	٤ - من وزارة المالية
—	—	٥٠٠٢	٥٠٠٢	٥ - من وزارة المالية صرت الزمامه .
٤٧٩	٩٣١٦	٢٥٨٥٣٦	٢٦٧٣٦٣	الجملة .
٨٨٣٧		صافي الزيادة .		

الباب الثالث - إيرادات أخرى

قدر لهذا الباب مبلغ ٤٠٠٠٠ ج. م. بنقص ٥٣٠٠ ج. م. عن العام الماضي ويتكون هذا الباب من البنود الآتية :

بند ٦ - وفر الميزانية السابقة بدمج له ٢٤٠٠٠ ج. م. بنقص ٦٠٠ ج. م. عن العام الماضي .

بند ٧ - ما يستطع من المبيعات وقدر له ٨٥٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي .

بند ٨ - بلل النسخة وقدر له ٤٥٠٠ ج. م. بزيادة ٥٠٠ ج. م. على العام الماضي .

بند ٩ - نصيب مهدي ططا ودسوق والنور - وقدر له ٣٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي .

بند ١٠ - اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متنوعة وقدرت بمبلغ ١٠٠٠ ج. م. بزيادة ٢٠٠ ج. م. .

وبناء على ما تقدم ترسو اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية :

٢٨٢٨٧	باب ١ - ريع الأوقاف والمبات .	جنيه
٢٦٧٣٦٣	٢ - مخصصات الأزهر والمعادن الدينية .	
٤٠٠٠٠	٣ - إيرادات أخرى .	
٣٣٥٠٦٥٠	جملة الإيرادات .	

المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٣٣٥٠٦٥٠ ج. م. مقابل ٣٣٧٨٤٦ ج. م. في العام الماضي ، أي زيادة قدرها ٧٨٠٤ ج. م. مغطاها في الباب الثاني (مصروفات عمومية) وسيد خصمها عند الكلام على هذا الباب .

ونظرة إلى هذا الجدول نرى أن مجلس الوزراء سلم بالمبدأ ووافق على دفع الدين عن بعض هؤلاء المدرسين والموظفين . وفي الواقع تلاحظ أن بينهم ، بناء على ملازمه مفضلة وكل الجامع الأزهر ، من قضى في درجته خمس عشرة سنة أو يزيد ، وفي فتح باب الترقية أمامهم ما يحفزهم إلى أداء واجهم في نشاط وروية أحسن . لهذا نأمل اللجنة أن تيسر الحكومة في الطريق الذي رسمته هذا العام وأن يكون في ميزانية العام القادم ما يوضح المجال بشكل أوسع لنصفه هؤلاء الموظفين .

وأما الملاحظة الثانية فأنها تتصل بباب نشر الثقافة الإسلامية في البلاد الثانية . والبنية بالمبات الواقعة إلى الأزهر ، ذلك لأنه قدر لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٧ مبلغ ١٠٠٠ ج. م. ومع ذلك لم يتفق من هذا المبلغ إلا ٨٧١ ج. م. وقد رأينا أن هذا باب تستطيع إدارة الجامع الأزهر أن تتوسع فيه كثيرا كتحقيق نشر الثقافة الإسلامية على وجه أكل وتعاون على ربط مصر بالبلاد الإسلامية الأخرى لتؤدي واجبا من واجباتها الرئيسية . وإن عدم الحيلة في الاستانة بمن يتفنون اللغات الأجنبية أن دعتهم الضرورة لذلك . وإذا كان لما أن توفر في بعض أبواب ميزانيتها فليس هذا الباب الذي يحل التوفيق فيه .

وأخيرا يبد لنا أن مجلة الأزهر في حاجة إلى تسجيع وتنقية أصلح مما يقدم إليها الآن كتحمل هذا المهمل الكبير تديلا إلى تحقيق الغرض المنشود منها على وجه أكل . وفيما وراء هذا توافق اللجنة على مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعادن الدينية كما ورد في مذكرة مجلس الوزراء وعلى التعديلات التي أدخلها عليه مجلس النواب والتي سنشير إليها في البيان التالي :

الإيرادات

قدرت الإيرادات بمبلغ ٣٣٥٠٦٥٠ ج. م. مقابل ٣٣٧٨٤٦ ج. م. في العام الماضي فتكون الزيادة ٧٨٠٤ ج. م. .

وتنقسم الإيرادات إلى ثلاثة أبواب كما يلي :

الباب الأول - ريع الأوقاف والمبات

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٨٢٨٧ ج. م. بزيادة ٤٠٣٧٦ ج. م. على العام الماضي وتخصيص هذه الإيرادات والمبات وأرد بالصفحات ٤٩ إلى ٥٧ عن مشروع الميزانية .

الباب الثاني - مخصصات الأزهر والمعادن الدينية

قدرت هذه المخصصات بمبلغ ٢٦٧٣٦٣ ج. م. وكانت مقدرة في العام الماضي بمبلغ ٢٥٨٥٣٦ ج. م. أي زيادة قدرها ٨٨٣٧ ج. م. .

وقد وزع اعتماد المصروفات على أربعة أبواب كما يلي :

نقص	زيادة	تقديرات	
		سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١١٥٧	—	٢٣٠١١١	٢٢٨٩٥٤
—	٧٤٦٧	٨٨٧٢٩	٩٦١٩٦
—	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٥٥٠٠
١٠٠٦	—	٦٠٠٦	٥٠٠٠
٢١٦٣	٩٩٦٧	٣٢٧٨٤٦	٣٣٥٦٥٠
٧٨٠٤	صافي الزيادة .		

٢٣٠١١١ ج. م. ، وأودع له في هذا العام ٢٦٤٨٣٠ ج. م. زيادة
١٤٧١٩ ج. م. على العام الماضي استبعد منه ما لا يتظر صرفه في أثناء السنة
وقدره ٣٥٨٧٦ ج. م. فكان صافي الاعتماد ٢٢٨٩٥٤ ج. م. بنقص ١١٥٧
عن اعتماد العام الماضي .

والوظائف التي زيدت في هذا الباب، قبل استبعاد ما لا يتظر صرفه،
هي التي أقرها مجلس الوزراء من الجدول للتقدم .

وقد وافق مجلس النواب على رفع درجة وظيفة شيخ معهد شين الكوم
من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الرابعة وأن يضم مبلغ ٢١٣ ج. م. لاحتياجات
الدرجات الباقية في هذا المعهد على أن يضاف مبلغ مساو له إلى المنظور
علم صرفه من الباب الأول فيصبح ٣٦٠٨٩ ج. م. بدلا من ٣٥٨٧٦ ج. م.
وبذلك تبقى احتياجات هذا الباب كما هي .

بابه ١ — ماهيات ومهمات .
» ٢ — مصروفات عمومية .
» ٣ — أعمال جديدة .
» ٤ — نشر الثقافة الإسلامية
في البلاد الثانية والثانية بالبعثات
الواقعة إلى الأحرار .

الباب الأول — ماهيات ومهمات

كان المقدر لهذا الباب في العام الماضي ٢٥٠١١١ ج. م. استبعد منه
٢٠٠٠ ج. م. لا يتظر إنعام صرفه أثناء السنة فكف صافي الاعتماد

الباب الثاني — مصروفات عمومية
قدر لهذا الباب مبلغ ٩٦١٩٦ ج. م. زيادة ٧٤٦٧ ج. م. على العام
الماضي . وقد وزع اعتماد هذا الباب على ١٩ بندا كما يلي :

باب ٢ مصروفات عمومية	تقديرات سنة		نقص	زيادة	المصرف في سنة		
	١٩٣٨	١٩٣٧			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ — مكافأة المجلس الأعلى للأزهر .	٣٣٦	٣٠٣	٣٣	—	٧٩١	٧٨٨	٨٩٩
٢ — مكافأة القائمين بأعمال امتحان الشهادات .	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠	—	٣٨٨٧	٢٠٥٢	١٣٩٤
٣ — مصروفات انتقال وبلد سفر .	٤٥٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	—	٥٩٢٤	٤٢٩٠	٢٠٠٠
٤ — أجور أماكن ومياه ونور .	٥٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠	—	٤٤٦٧	٥٣٩٤	٥١٥٢
٥ — ترميمات جزئية .	١٠٠	١٠٠	—	—	١٦٤	١٧٥	٦٨٣
٦ — أجور نشر وجرائد ومجلات .	٣٣٠٠	٣١٠٠	٢٠٠	—	٢٧٢٩	٢٩٢٥	٢٤٧٧
٧ — بريد وتلغرافات وتقنيات .	٦٠	٦٠	—	—	٥٦	٥١	١٧
٨ — كساء لمجلس الرضا الدينية وبعض الخدمة .	١٢٠٠	١٢٠٠	—	—	١١٥٦	١٠٩٨	٧٦٣
٩ — مصروفات متنوعة .	١٢٠	١٢٠	—	—	٦٦	٧٨	٧٠
١٠ — معاشات ومكافآت .	١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠	—	٧٠٣	٤٧٤	٣١٨
١١ — بدل خبز للمساء والطلاب .	٢٢٠٠٠	١٩٣٠٠	٢٧٠٠	—	٢٠٨٥٢	١٨٢٢٠	١٦٠٥٦
١٢ — استعاقب المساء والطلاب في الأوقاف والمباني .	٣١٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٨٨٠٠	٢٦٥٣٧	١٦٦٥٣
١٣ — إعانة لطلاب أقسام التخصص والإجازات .	١١٠١٠	١٠٥٥٦	٤٥٤	—	٥١٨٤	٩٧٣٣	٩٦٤٥
١٤ — مكافأة المتفوقين من طلبة الكليات .	٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	٥٢٤٦	٥٥٤٣	—
١٥ — جنة قواد الأول العلمية .	١٨٠	—	١٨٠	—	—	—	—
١٦ — إعانة للمعاهد الدينية الحرة .	٦٠٠٠	٦٠٠٠	—	—	١٩٠٠	٣٥٤	—
١٧ — ما يخص مستندى معهد طباطبائي في النور .	٦٠٠	٦٠٠	—	—	—	—	—
١٨ — لنشر الثقافة الإسلامية .	٢٩٠	٢٩٠	—	—	—	—	—
١٩ —	—	—	—	—	—	١٢١٥	—
جملة باب ٢	٩٦١٩٦	٨٨٧٢٩	٧٤٦٧	—	٨٢٧٣٥	٧٨٩١٧	٥٦١٢٧

ويلاحظ أن الزيادة في هذا الباب قد شملت أكثر بنوده ، ونفياً على أسبانيا :

بند ٢ - مكافأة المجلس الأعلى للأزهر - قدر لهذا البند ٣٣٦ ج.م. زيادة ٣٣ ج.م. على العام الماضي وكان التقدير على أساس أن تمتع المكافأة وقدراً جديداً لجميع الأعضاء، سواء أكانوا موظفين في الأزهر أم خارجه إلا أن مجلس النواب قرر قصرها على الأعضاء الذين ليسوا موظفين بالجامع الأزهر ، كما كانت الحال في العام الماضي وخفّض ربط هذا البند إلى ١٤٤ ج.م. وهو مقدار المكافأة للأعضاء غير الموظفين بالجامع الأزهر والمجاهد الدينية ومدى استفادوا الفرق وقدره ١٩٢ ج.م. إلى بند ١٦ - مكافأة المتفوقين من طلاب الكليات .

وزيد بند ٣ - مكافأة القاعين بأعمال الامتحانات لعدم كفاية احتاد العام الماضي لمكافأة الأعضاء الذين تدوا هذه الأعمال وسافروا لأجلها من جهة إلى أخرى فهؤلاء لم يسطروا سوى بدل السفر أما المكافأة على قيامهم بأعمال الامتحانات فلم يحصلوا عليها .

وترجع الزيادة في البنود ٤ " مصروفات انتقال وبدل السفر " وبند ٥ " أجر أماكن ومياه ونور " وبند ١١ " مصروفات متنوعة " إلى عدم كفاية احتاد العام الماضي نظراً لإنشاء معهدين جديدين .

وزيد بند ٧ " توريدات عمومية " للشرع في تنظيم دار الكتب الأزهرية الكبرى ووضع الفهارس اللازمة لها .

وترجع الزيادة في بند ١٢ " معاشات ومكافآت " إلى مواجهة ما يستجد منها في أثناء السنة الحالية .

وزيد بند ١٣ - بدل خبز لسبب ارتفاع أسعار الخبز وإنشاء معهدين جديدين .

بند ١٤ - استحقاق العلماء والطلاب في إردادات الأوقاف والمبات وقد زيد تباعاً للزيادة المقدرة في إردادات هذه الأوقاف .

بند ١٦ - مكافأة المتفوقين من طلبة الكليات - انتهى هذا البند في مشروع ميزانية هذا العام لمكافأة خمسة الأوائل من طلاب الكليات في السنوات الثانية والثالثة والرابعة باختيار نصف جنيه لكل طالب في الشهر مدة ثمانية أشهر في السنة. وقد وافق مجلس النواب على دفع المكافآت في جنيه .

ولما كان ربط هذا البند قد أصبح - بعد إضاقته بـ ١٩٢ ج.م. السابق تخفيضه من مكافأة المجلس الأعلى - زيد على المكافآت المطلوبة بمبلغ ١٢ ج.م. فقد اقترحت لجنة مجلس النواب، تعميماً للتشجيع والتعويض، أن يشتري هذا المبلغ كتب مادية نفيدة وتهدى إلى الطلاب المتفوقين في السنوات الأولى من الكليات .

الباب الثالث - الإحمال الجديدة

أدرج لهذا الباب مبلغ ٥٥٠٠ ج.م. زيادة ٢٥٠ ج.م. على العام الماضي. ونفياً على بيان هذه الأعمال الجديدة والمختبر لكل منها :

جنيه

١٥٠٠	لأدوات الكيمياء والطبيعة والمكتبة والأثاث بمعهدتين العلوم.
١٥٠٠	أدوات وأثاث لمعهد فقه .
٥٠٠	أثاث لمساكن الطلبة .
١٥٠٠	أثاث لمكان الإدارة العامة بالمعهد وأما كن إدارة بعض المعاهد.
١٠٠٠	لشراء ماكينات وأدوات للطباعة .
٥٥٠٠	الجملة .

الباب الرابع - لنشر الثقافة الإسلامية في البلاد الثابتة والتالية بالبعثات الوافدة إلى الأزهر .

قدر لهذا الباب في مشروع هذا العام مبلغ ٥٥٠٠ ج.م. وكان مقترراه في العام الماضي ٦٠٠٦ ج.م. أي بنقص قدره ١٠٠٦ ج.م. وقد سبق الكلام عنه .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من هيئة المجلس الموقرة الموافقة على الاحتادات الآتية :

جنيه

٢٢٨٩٥٤	باب ١ - ماهيات ومعدات
٩٦١٩٦	» ٢ - مصروفات عمومية
٥٥٠٠	» ٣ - أعمال جديدة
٥٥٠٠	» ٤ - نشر الثقافة الإسلامية في البلاد الثابتة والتالية بالبعثات الوافدة إلى الأزهر
٣٣٥٠٦٥٠	جملة المصروفات

رئيس لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية
سليمان السيد سليمان

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية

نحن فاروق الأول ملك مصر

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية إردادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٣٣٥٠٦٥٠ جنيهاً مصرأ على حسب الجدول الملحق حرف (أ) وميزانية المصروفات بمبلغ ٣٣٥٠٦٥٠ جنيهاً مصرأ على حسب الجدول الملحق حرف (ب) .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

نصم بأن يصم هذا القانون بحكم الدولة وأن يشرى بالجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

ميزانية الجامع الأزهر سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

جدول حرف (١)

الإيرادات

باب ١	٢٨٢٨٧
٢	٢٦٧٣٦٣
٣	٤٠٠٠٠

باب ١ - ريع الأوقاف والهبات	تقديرات سنة		قص	المتحصل في سنة		
	١٩٣٨	١٩٣٧		١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤
بند ١ - ريع الأوقاف والهبات .	٢٨٢٨٧	٢٤٠٢٠	٤٣٦٧	—	٢١٥٧٧	٢١٨٣٣
باب ٢ - خصصات الأزهر والمعاهد الدينية						
بند ٢ - من وزارة الأوقاف .	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	—	٥٠٠٠٠	٥٠٥٠٠
بند ٣ - من وزارة الأوقاف لنشر الثقافة الإسلامية .	٨٧١	١٣٥٠	—	٤٧٩	—	—
بند ٤ - من وزارة المالية .	٢٤١٤٩٠	٢٣٢١٧٤	٩٣١٦	—	٢١٨١٧٤	١٨٤٣٢٠
بند ٥ - من وزارة المالية صرحت بالزكاة .	٥٠٠٢	٥٠٠٢	—	—	٥٠٠٢	٥٠٠٢
	٢٦٧٣٦٣	٢٥٨٥٢٦	٩٣١٦	٤٧٩	٢١٧٣١٧	٢٣٩٨٢٢
باب ٣ - إيرادات أخرى						
بند ٦ - وفر للميزانية الساجدة للأزهر والمعاهد الدينية	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	—	٦٠٠٠	١٣٣٢٤	١٠٨٠١
بند ٧ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين للعاش .	٨٥٠٠	٨٥٠٠	—	—	٨٧٤١	٨٤٠٥
بند ٨ - بدل النفقة المستقطع من المساهيات والمساهمات والمعروفات الأخرى .	٤٥٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	—	٥٠٩٧	٦٦٠١
بند ٩ - نصيب مهدى طعطا ودسوق في النور .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	٢٧٧٨	—
بند ١٠ - اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متنوعة .	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	—	٨٨٠	١٣١٤
	٤٠٠٠٠	٤٥٣٠٠	٧٠٠	٦٠٠٠	٣٠٨٢٠	٢٧١٢١
الإجمالي	٣٣٥٦٥٠	٣٢٧٨٤٦	١٤٢٨٣	٦٤٧٩	٣٢٥٥٧٣	٢٨٨٧٧٦
صافي الزيادة	٧٨٠٤					

ميزانية الجامع الأزهر سنة ١٩٣٨-١٩٣٩

جدول حرف (ب)

المصروفات

١	٢٢٨٩٥٤	باب ١
٢	٩٦١٩٦	٢
٣	٥٥٠٠	٣
٤	٥٠٠٠	٤

الاعتمادات

مقارنة الاعتمادات	تقديرات سنة		قص	زيادة	المصرف في سنة		
	١٩٣٨	١٩٣٧			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	س
باب ١ - ماهيات ومهمات .	٢٢٨٩٥٤	٢٣٠١١١	—	١١٥٧	٢٠٥٤٨٤	١٩٥٤٨٨	١٨٣٥٧٠
٢ - مصروفات عمومية .	٩٦١٩٦	٨٨٧٢٩	٧٤٦٧	—	٨٢٧٣٥	٧٨٩١٧	٥٦١٢٨
٣ - أعمال جنيطة .	٥٥٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	—	٣٤٠٩	١٠٤٧	١٩٧١٠
٤ - نشر الثقافة الإسلامية في البلاد القارية والمجانف بالبعثات الواقعة الى الأزهر .	٥٠٠٠	٦٠٠٦	—	١٠٠٦	١٢٠٢	—	—
حيلة المصروفات .	٣٣٥٦٥٠	٣٢٧٨٤٦	٩٩٦٧	٢١٦٣	٢٩٢٩٣٠	٢٧٥٤٥٢	٢٥٩٤٠٨
صافي الزيادة .			٧٨٠٤				

وقد بحثت اللجنة الموضوع بملحات متوالية في صباح ومساء يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ وبصباح ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقررت رفض المشروع للأسباب الآتية :

أولاً - إن الدستور لا يجوز إصدار هذا التوقيع وذلك لأن المادة ٢٤ منه تنص على أن " السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والتواب " والمادة ٢٥ تنص على أنه " لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصلى عليه الملك " والمادة ١٣٤ تحتم بأنه " لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون " والمادة ١٣٥ تشير إلى أنه " لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المتبعة في القانون " .

وكل هذه النصوص واضحة في أن سلطة التشريع يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان ، وأن الضرائب لا يجوز إنشاؤها ولا تعديلها ولا إعفاء أحد منها إلا بقانون يقرره البرلمان ويصلى عليه الملك .

والحاللة الوحيدة التي أجاز فيها الدستور إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون هي المشار إليها في المادة ٤١ ونصها :

" إذا حدثت فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أول مرة أحدها للمجلسين زال ما كان لها من قوة القانون " .

والتفتي عليه أن هذه المادة لا تنطبق على الأحوال التي نحن بصددھا وعلى أي الأحوال فقد صرح معالي وزير المالية بمجلس الشيوخ بطلانته المتقدمة بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ بما يفهم منه أن الحكومة لن تعرض ضرائب جديدة بمراسيم فوراين تصدر أثناء العطلة البرلمانية .

وعلى ذلك فالتوقيع المطلوب منه للحكومة لإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون في الموضوعات السابق بيانها مناه أن يتنازل البرلمان إلى الحكومة عن سلطة التشريع المخولة له بمقتضى الدستور، وهذا ما لا يملكه المجلس ذلك لأنه " ليس للتشريع أن ينقل سلطة التشريع إلى هيئة أخرى فالتشريع عبارة عن تقييد أصلي من الأمثلة يملك من أسد إليه أن يوكله إلى غيره (١) " .

ملحق رقم ٩٧

جلسة يوم الأربعاء ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمجازك

عن مشروع قانون بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

(القرار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجبلي) .

أحال المجلس بجلسته المتقدمة في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ على لجنة المالية مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات الآتية تنتظره بطريق الاستعجال .

- ١ - قانون الضرائب العقارية .
- ٢ - تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الممولين .

٣ - فرض ضريبة على إيرادات ودروس الأموال المقفولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب المال .

٤ - قانون فرض رسم السمعة .

٥ - فرض رسم أجرة على التراكات .

٦ - خاص بالإشراف والرقابة على حيات التأمين .

وفي أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون بفتح الاستعدادات الإضافية التي تتضمنها المراسيم السابقة الذكر .

ملحق لقرار لجنة المالية والجمارك
عن مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة
في إصدار مراسيم لها قوة القانون

نص مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب :

مشروع قانون

خاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يؤذن للحكومة إلى إعداد دورة البرلمان العادية التالية في أرب تصدر
مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات المبينة بالقائمة المرفقة بهذا القانون .
كذلك يؤذن لها أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون ينتج
الاحتياجات الإضافية التي تقتضيها المراسيم المشار إليها في الفقرة السابقة .

(المادة الثانية)

تعرض المراسيم الصادرة تنفيذاً للقائمة السابقة على البرلمان في أول اجتماع
له في الدورة العادية للتصديق عليها .
فلذا لم تعرض زال ما كان لها من قوة القانون .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .
أشار بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

قائمة

- ١ - مرسوم بقانون الضرائب العقارية .
- ٢ - » » تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الملاكين .
- ٣ - » » بفرض ضريبة على إيرادات مدروس الأموال المتعولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .
- ٤ - مرسوم بقانون بفرض رسم دفعة .
- ٥ - » » » » أولوية على الترتكات .
- ٦ - » » خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .

ثالثاً - إن القوانين المطلوب من البرلمان أن يمتنع الحكومة تخويفاً
بإصدارها بمراسيم هي أهم وأخطر القوانين المالية التي عرضت على البرلمان
منذ صدور الدستور المصري، بل وقد تكون أهم وأخطر ما عرض على
الهيئات النيابية منذ سنة ١٨٨٢ إلى الآن، وليس من السائع مع هذا أن تقرر
هذه القوانين وتنفذ ونجى الضرائب من الناس بغير أن تطرح هذه القوانين
على البرلمان للبحث والتحصن ذلك البحث الذي سيؤدي حتماً إلى فائقة
عقبة لما لمثل الأمة من الخيرة والدراية في مثل هذه المسائل المتصلة اتصالاً
وثيقاً بمصالح الجمهور . والقول بأن لدى البرلمان في الدورة القادمة فرصة
تعديل ما يرى تصديقه من التصويص والأحكام قديكون أقرب إلى النظريات
منه إلى الحقائق العملية نظراً لأن البرلمان سيبد نفسه أمام أمر وقع
وأمام ضرائب تقررت وغذت فعلاً وأن القول بأن الفترة ما بين إصدار
المراسيم والدورة القادمة وهي لن تزيد على ثلاثة شهور كفيلاً بأن تضع أمام
البرلمان نتيجة صحيحة لتجربة القانون فتصل ما ترى تصديقه على ضوء
التجارب فردود عليه بأنه لم يقل أحد مطلقاً بأن فترة قصيرة كهذه كافية
للتجربة ولإظهار فضائل أو عيوب قانون أيا كان، لها إلك بقوانين
الضرائب ؟

هذا ولما كانت حجة الحكومة في الإسراع بإصدار هذه القوانين هي
أن في التأخير ضياعاً لبعض الأموال المنظور جبايتها تنفيذاً لهذه الضرائب
فإن اللجنة بصرف النظر عن مناقشة هذه الجهة ترى استقرار الدورة البرلمانية
مع جواز تأجيل جلسات البرلمان لمدة قصيرة تستطيع اللجان الماليتان
يجلس الشيوخ والنواب في خلالها بحث ودرس مشروعات القوانين المقدم
ذكرها وتقدم برأيها إلى البرلمان في أقرب فرصة ممكنة وبذلك تحسان
أحكام الدستور وتستفيد الأمة ودافعو الضرائب من خبرة شيوخ الأمة
وتواجا عند بحث هذه المشروعات وتحقيق المصلحة من جميع الوجوه .

هذا ما رأيته لجنة المالية بالإجماع وهي تتشرف بعرضه على المجلس راجية
الوافقة عليه ما

٩ أغسطس سنة ١٩٢٨

السكزير البرلماني
أنطون الجبل
رئيس اللجنة
محمد الحازي عديريه

والتفويض المطلوب منه يؤدى إلى تقرير تعديل ضرائب والإعفاء من ضرائب، وبتقييد ذلك كله بغير أن يكون للبرلمان قبل ذلك فرصة بمشها وإقرارها .

يعترض على ما تقدم بأن البرلمان المصرى سبق أن أجاز للحكومة أن تصدر مرسوماً بقانون بالتعريفية الجمركية وأن بعض البرلمانات الأجنبية أجازت للحكومات إصدار مراسيم بقوانين في مسائل هي من اختصاص السلطة التشريعية .

فن الأمر الأول قول بأنه من الوجهة الدستورية الصعيحة لم يكن جائزاً إصدار هذه التعريفية بمرسوم . إلا أن ما حدا بالحكومة المصرية . والبرلمان المصرى وقتلت من إجازة إصدار التعريفية بمرسوم هي الأسباب الآتية :

١ - جرت التقاليد الدستورية في فرنسا وانجلترا وفي أغلب البلاد الأوروبية الدستورية أن تجعل للتعريفية الجمركية صفة خاصة نظراً لأن المناقشات التي تطرح شأنها ستؤدى حتى إلى مضاربات تعود بالضرر على مصلحة الخزانة وغيرها ، ولذلك فقد جرى في جميع البلاد على أن يصدر كل ما هو خاص بالتعريفية الجمركية بمرسوم قانون ، وقد رأت الحكومة المصرية والبرلمان المصرى أن يحوزوا لتسبب الخطير السابق بيانه على ما جرت عليه أغلب البلاد المدنية .

٢ - كان زاماً على الحكومة المصرية أن تصدر التعريفية الجمركية في مجاد أقصاه ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ لأن أغلب الاتفاقات الجمركية التي كانت معقودة مع الدول كانت تنتهي في ذلك التاريخ وقد عرضت مسألة التعريفية الجمركية على البرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ فلم يكن هناك بد من سرعة إصدار التعريفية .

٣ - لأن الأحوال الاقتصادية العالمية لا تزال مبددة عن الاستقرار كما أن أثمان المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية لا تزال عرضة للتقلبات العنيفة . بسبب عدم التوازن بين الإنتاج العالمى والاستهلاك الخ مما تضطر الحكومات في بعض الأوقات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية مصلحة الاقتصاد الأمل .

أما عن الأمر الثاني ، فإن الجنب لا يمكن في حاجة إلى الرجوع إلى السامير والتقاليد البرلمانية الأجنبية لإزاء صراحة الدستور المصرى والقوانين النظامية السابقة له صراحة لا تحتمل أى لبس أو غموض ، ومع ذلك فقد استعرضت اللجنة الآراء والتقاليد الأجنبية ، فوجدت أن الإجماع قائم على أن تفويض السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في إصدار تشريع لم يحصل إلا في حالة وقوع حرب أو أزمة جامعة أو قيام دكتاتورية ترى إلى حصر السلطات في يدها ، ولذا في مصر في موقف من مثل ذلك .

ولأن كل تفويض يفيد في الواقع أن من يعطيه هو صاحب حق يمنحه تفويضاً مباشراً باسمه على أن اختصاص أية هيئة ليس حقاً شخصياً لهذه الهيئة فالسلطة التشريعية التي للبرلمان ليست حقاً شخصياً له وإنما هي حق للدولة . وبناء على ذلك لا يستطيع البرلمان أن يفوض إلى غيره استئصال حق ليس من حقوقه الشخصية (١) .

ومما يزيد الأمر خطورة أن التفويض المطلوب هو لإصدار مراسيم بقوانين في مسائل أهمها الضرائب التي خصها الدستور بالثلاث لأهميتها والتي حوس كل الحرص على عدم جواز إنشائها أو تعديلها أو إلغائها أو إعفاء أحد منها إلا بقانون طبقاً للقصر بالمواد ١٣٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٥ من الدستور .

ثانياً - لم يكن ما قرره الدستور بشأن ما يجب اتباعه في فرض الضرائب أو تعديلها أمراً جديداً ، فقد جرى الشارح المصرى منذ سنة ١٨٨٢ على ألا تنفرد ضريبة جديدة إلا بعد إقرار الهيئة الثابتة التي تكون قائمة وقتئذ ، فنصت المادة ٣٠ من دستور سنة ١٨٨٢ على أنه "لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على مقولات أو عقارات أو وركز في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدر عليه من مجلس النواب ، ومع ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأى صفة كانت تحصيل عوائد جديدة ، وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك ، وكل مستخدم حزر كشوفات أو تعريفات منها ، وكل شخص بأمر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم بختلاس ، وترد الحقوق لأربابها " .

ولما ألقى مجلس النواب وحل محله الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ورد في المادة ٣٤ من القانون النظامى الصادر في سنة ١٨٨٣ ما يأتى :

"لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على مقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصرى إلا بعد مباحة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه " .

ولما صدر القانون النظامى بتأليف الجمعية التشريعية نصت المادة ١٧ منه على ما يأتى :

"لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على مقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصرى إلا بعد مباحة الجمعية التشريعية في ذلك وإقرارها عليه " .

..

وما تقدم يبين أنه لا الدستور الحالى ولا القوانين النظامية التي صدرت منذ سنة ١٨٨٢ تسمح بأن تنفرد ضريبة ونجبي من الناس بغير أن تطرح على البحث على الهيئات الثابتة التي تكون قاعة وضخصها وتقررها ،

مرسوم بمشروع قانون

خاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

نحن فاروق الاول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى المجلس المذكور ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الاتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

(المادة الأولى)

يؤذن للحكومة إلى إعداد دورة البرلمان العادية التالية في أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات الميئة باللائحة المرفقة بهذا القانون .

كذلك يؤذن لها في أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون بفتح الاستعدادات الإضافية التي تحتضها المراسم المشار إليها في الفقرة السابقة .

(المادة الثانية)

تعرض المراسم الصادرة تنفيذا لسلطة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في الدورة العادية للتصديق عليها .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بمرأى المنزه في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالبناية)

عبد الفتاح عيسى

قائمة

١ - قانون الضرائب العقارية .

٢ - قانون تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الموالين .

٣ - قانون بفرض ضريبة على إيرادات ودروس الأموال المشقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

٤ - قانون بفرض رسم دفعة .

٥ - قانون بفرض رسم إيجولة على التراكات .

٦ - مرسوم بقانون خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين^(١) .

ملذكرة تفسيرية

أدرج في باب الإيرادات مشروع الميزانية مبلغ مليون جنيه قدر تقديرها إجمالاً على أساس ما سوف تحصله الحكومة من الضرائب والرسوم الجديدة التي كانت الحكومة تترقب تقديم مشروعات القوانين الخاصة بها إلى البرلمان في دورته الحالية لوضع موضع التنفيذ في خلال السنة المالية الحالية .

وقد عيت الحكومة عناية خاصة بدراسة هذه الضرائب وأتمت أخيراً بوضع مشروعات القوانين الخاصة بها مراعية في ذلك الظروف الاقتصادية التي يجتازها البلاد وساحة الخزائنة العامة .

وبليس - والمستود بعضى بأن الضرائب لا تفرض إلا بقانون - أن الحكومة لن تتمكن من تحصيل هذا المبلغ وبالتالي من موازنة ميزانية السنة المالية المقبلة إلا إذا صدرت القوانين التي تخفرض هذه الضرائب فأمكن تنفيذها قبل أن تضى فترة طويلة من السنة المالية وأن كل تأخير في إصدارها يترتب عليه قصص في الإيرادات التي قدرت الحكومة تحصيلها ويجزى من ميزانية السنة المالية المقبلة .

عل أنه لما كانت هذه القوانين كثيرة الشعب عديدة التفاصيل وتستدعى دراستها، بالعناية التي هي جديرة بها، وقتاً طويلاً وقد لا يتيسر للبرلمان أن يبحث في الفترة الباقية من هذه الدورة تلك الضرائب والرسوم المختلفة فلم يكن يسع الحكومة توفيراً للوقت وحسماً على معاملة الخزائنة إلا أن تطلب إلى البرلمان الترخيص لها بإصدار هذه القوانين بمراسم على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان في دورته المقبلة للتصديق عليها وله عندئذ أن يناقشها في متسع من الوقت يسمح له بأن يكون أصح حكماً وأسلم تحديراً لأنه سوف يدرسها على ضوء النتائج العملية التي يؤدي إليها تنفيذها .

وترجو الحكومة من البرلمان الموافقة على هذا الترخيص .

(١) طلب وزارة المالية أيضاً تفويض الحكومة في إصدار هذا المرسوم خاصة على التشريعات الخاصة بالضرائب ، معالفاً على القوانين .

مادة ٦ - لا تخضع الأراضي الزراعية الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الأطنان . أما إذا آلت ملكية هذه الأراضي إلى الأفراد فتخضع للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ - لا ترفع الضريبة عن الأراضي التي تترع ملكيتها للخدمة العامة إلا من تاريخ استلامها النهائي بواسطة الجهة التي قامت بترع الملكية .

مادة ٨ - لا تخضع لضريبة الأطنان :

(١) الأجران (دولك الأحالي) .

(٢) الأراضي الداخلة في نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد أملاك ما لم تكن تزرع فعلا .

(٣) الأراضي المقام عليها مبانى للسكن العمومي بما في ذلك حرم ومنافع السكن .

مادة ٩ - الأراضي الشراقي والأراضي المخصصة لزراعة أو غرس أشجار الأحراش والغابات وأراضي طرح البحر استثمر معاملتها طبقا لأحكام القوانين واللوائح الخاصة بذلك .

مادة ١٠ - ترفع ضريبة الأطنان في الأحوال الآتية بالشروط التي تحدد بمرسوم :

(١) الأراضي التي تتلف من انبهار إرمال عليها وهم العناية يرفايتها

(٢) الأراضي التي تصبح غير صالحة للزراعة بسبب أعمال ذات منفعة عامة .

(٣) الأراضي التي تصبح غير صالحة للزراعة بسبب التزوز من الترع العمومية أو بسبب تلوث مياه المصارف العمومية أو النيل أو البحر أو البحيرات عليها وذلك في أراضى الجزائر المشار إليها في المادة ١٤

(٤) الأراضي التي تتعطل زراعتها بسبب طغيان مياه النيل أو البحر أو البحيرات عليها أو بسبب المقاطع التي يجوعها مصلحة الري عند صرف مياه النيل من حياض الوجه للنيل .

(٥) الأراضي التي تتعطل زراعتها بسبب تغرب العيون التي كانت تروى منها أو بسبب قلة الأمطار .

(٦) الأراضي التي تقوم عليها مبان متصلة بالسكن العمومي .

(٧) الأراضي التي تقيم عليها مبان متلاصقة لملاك عديدين وقسمه للسكن العمومي .

مادة ١١ - لا ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا بناء على طلب صاحب الشأن ومن تاريخ الطلب .

مادة ١٢ - تعرض طلبات رفع الضريبة بعد تحقيقها بواسطة لجان المساحة على البيان المشار إليها في المادة الثالثة من القانون بمرسوم رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لفضلها .

ولا قبل طلب الزرع إلا إذا كان مصحوبا بشهادة دالة على سداد الضريبة المستحقة وتحدد بمرسوم الاجراءات الخاصة بالنظر في هذه الطلبات واستئنافها

ملحق رقم ١

مرسوم بمشروع قانون

خاص بضريبة الأطنان

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقيم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - تفرض ضريبة الأطنان على جميع الأراضي الزراعية المتروكة فعلا أو الغالبة للزراعة على أساس الإحصاء السنوي المقتدر لهذه الأراضي .

مادة ٢ - يقدر الإحصاء السنوي طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ ويحدد تقدير الإحصاء السنوي إعادة عامة كل عشر سنوات . ويجب الشروع في إجراءات إعادة التقدير قبل نهاية كل فترة عشر سنوات بعد سنة على الأقل .

مادة ٣ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٨ تكون الضريبة بنسبة ١٨٪ من الإحصاء السنوي للأرض . وعند تجديد ضريبة القدان تجبر كسود القرش الصاع إلى قرش كامل .

ويجوز إعادة النظر في هذه النسبة عند إعادة تقدير الإحصاء السنوي المحدد لما كل عشر سنوات .

مادة ٤ - الأراضي التي تصبح قابلة للزراعة بعد عملية توزيع الضرائب يقرر على إحصاء سنوي طبقا لأحكام المرسوم بقانون سابق الذكر .

ويستند هذا التقدير من وزير المالية . وتخضع الضريبة ابتداء من أول يناير من السنة التي حصل في خلالها التقدير .

ويجوز بمرسوم الأحوال التي يجوز فيها عدم مراعاة هذه الأحكام بالنسبة للأراضي التي يقيمها الحكومة ولا يثنى استئجارها بطريقة مرضية إلا بعد القيام بأعمال أو إصلاحات عامة .

مادة ٥ - إذا ترتب على تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة أن زادت قيمة الأراضي الواقعة في منطقة تلك الأعمال أو نقص لإيجارها السنوي بدرجة محسوسة صدر مرسوم بإعادة تقدير إيجار على هذه الأراضي طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥

ويحدد المرسوم بدء سريان الضريبة المعدلة .

مادة ١٦ — للزراعة البامة فيها يختص بتحصيل الضريبة حق امتياز حائز الأراضي المستصلحة عليها الضريبة وكذلك على غمارها وحصولاتها وعلى المغر والمواشي التابعة لهذه الأراضي .

مادة ١٧ — لا يقرتب مجال من الأحوال على ما يقدم من المعارضات في قيمة الضريبة وقب دفع الضرائب المطلوبة .

مادة ١٨ — لا يجوز للمالك النظر في طعن يتعلق بضريبة الأقطان .

مادة ١٩ — مع عدم الإخلال بما تقتضيه المادة الثالثة عشرة من هذا القانون تبقى أوامر الزرع التي قد تكون صدرت في إحدى الأحوال المنصوص عنها في المادة ١٠ طبقا لأحكام القوانين السابقة على هذا القانون حقا مكتسبا لمن تكون صدرت لمصلحتهم بدون حاجة لأي إجراء .

مادة ٢٠ — تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة لما ورد في هذا القانون .

مادة ٢١ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر جميع القرارات اللازمة لذلك .

مادة ١٣ — الأراضي التي تقرر دفع الضريبة عنها تسامين سنويا إذا كانت أسباب الزرع محتملة الزوال . والأراضي التي تصبح صالحة للزراعة يبادر بعلها اعتبارا من أول يناير من السنة التي أجريت فيها المعاينة بتقس الضريبة التي كانت مقررة عليها قبل الزرع .

مادة ١٤ — أراضي الجزائر التي تصبح غير قابلة للزراعة ترفع عنها الضريبة بالشروط المنصوص عليها في المادتين ٣ و ١٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢

وإذا أصبحت تلك الأراضي صالحة للزراعة أعيد ربط الضريبة عليها طبقا للشروط التي تمحدد بمرسوم .

مادة ١٥ — تدفع ضريبة الأقطان سنويا ويحدد بمرسوم مواعيد استحقاق الأقساط ومقدار كل منها . وفي حالة عدم الدفع في المواعيد المقررة تحصل الضريبة طبقا لأحكام الأوامر المالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

مادة ٤ - يكون التخفيض بطريق خصم قيمته من الضريبة التي تستحق على الممول في السنة التالية .

مادة ٥ - لا يستحق التخفيض من كل سنة إلا إذا قام الممول بإصدار كل الضريبة وملحقاتها في الموعد المحدد لسداد آخر قسط منها على الأكثر .

مادة ٦ - يجب على الممول الذي يريد الانتفاع بالتخفيض أن يقدم للصراف في الموعد الذي يحدده وزير المالية بقرار يصدر منه طلباً بذلك حسب التوزيع الذي تعتمد وزارة المالية .

مادة ٧ - إذا اشغل الطلب على بيانات كاذبة فرضت على الممول غرامة مساوية لمقدار التخفيض وإذا كان التخفيض قد أجرى فلا أزم فوق ذلك بأن يسد جميع المبالغ التي تكون خفضت له بغير حق .

وعلاوة على ذلك فإنه يحرم من كل حق في التخفيض عن الفترة الباقية من مدة العمل بهذا القانون .

وعنى الممول من الغرامة إذا قام من تلقاء نفسه وقبل أن يتكشف كذب البيانات المقدمة منه بتصحيح طلبه ورد المبلغ عند الاقتضاء . وعلاوة على ذلك يجوز رفع الحرمان الذي حقه عليه بمقتضى الفقرة السابقة عن المدة كلها أو بعضها الباقية من مدة العمل بهذا القانون .

مادة ٨ - يحدد مقدار الغرامة والمبالغ الواجبة الرد المنصوص عليها في المادة السابقة بقرار من مصلحة الأموال المقررة . ولا يجوز الطعن في هذا القرار أمام المحاكم .

مادة ٩ - تحصل المبالغ والغرامات المنصوص عليها في المادة الثامنة طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٠ ويكون المبالغ المستحقة بصفة غرامة حصة الامتياز المقررة لضريبة الأطنان .

مادة ١٠ - يراعى في تحديد الرسوم الإضافية تنفيذاً للقوانين واللوائح الحالية أو التي تصدر فيما بعد مقدار الضريبة بسرف النظر عن التخفيضات المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة ١١ - استثناء من أحكام المادة الثانية يجوز لوزير المالية في مدة الستين الأوليين أن يعمل بقاعدة التخفيض مجموع الضرائب المستحقة على الممول في كل مديرية أو محافظة على حدة .

مادة ١٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لهذا الغرض .

ملحق رقم ٢

مرسوم بمشروع قانون

بتخفيض ضريبة الأطنان لبعض الممولين

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - في خلال خمس سنوات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٨ يخفض للمول الذي لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطنانه عشرين جنيهاً جزء من هذه الضريبة طبقاً للنسب الآتية :

٥٠ ٪ / للمول الذي لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطنانه جنيهاً واحداً في العام .

٣٠ ٪ / للمول الذي تزيد الضريبة المربوطة على أطنانه على جنيهاً واحداً ولا تتجاوز خمسة جنيهاً في العام .

٣٠ ٪ / للمول الذي تزيد الضريبة المربوطة على أطنانه على خمسة جنيهاً ولا تتجاوز عشرين جنيهاً في العام .

ورأى في حساب الضريبة مقدراً ما هو مربوط على أطنان الممول في ٣١ ديسمبر من كل سنة بصرف النظر عن التغيرات التي قد تكون طرأت على تكلفته في خلال السنة .

مادة ٢ - يكون استحقاق التخفيض وتحديد نسبه على أساس مجموع ضرائب الأطنان المربوطة على جميع أطنان الممول ولو في مديريات أو محافظات مختلفة .

مادة ٣ - يحسب التخفيض على أساس الضريبة التي يقررها القانون الخاص بتعديل ضرائب الأطنان

أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو التي تصدرها الشركات والمنشآت المشار إليها في الفترتين "أولا" و"ثانيا" من هذه المادة وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تفي في المستقبل من الضريبة بنص القانون .

وأيضا - على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة بصفتهم هذه أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمتنع إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلافها .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابعة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المتدينون أو المدينون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم .

خامسا - على مقابل الحضور الذي يدفع إلى المساهمين بالشركات بمثابة الجمعيات العمومية .

سادسا - على ما يدفع من الأضحية ومن مكافآت التسديد إلى الدائنين وحاصل السندات .

مادة ٢ - تسرى الضريبة كذلك على التسديدات والاستهلاكات التي تجريها الشركات والمنشآت المشار إليها في النصوص المتقدمة على قيمة أسهمها وحصة تأسيسها وحصة رأس المال في شركات الخاصة قبل حل الشركة أو تصفيتها وسواء أكانت التسديدات والاستهلاكات المذكورة كلية أو جزئية .

على أن الضريبة لا تسرى :

أولا - على ما يحصل من الاستهلاكات إثر بيع بعض ممتلكات الشركة أو بأخذ المال الذي يحصل به الاستهلاك من مورد آخر غير حساب "الأرباح والخسائر" وغير الاحتياطي أو الموارد الأخرى المخصصة للمزاية لأغراض معينة .

ثانيا - على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو من غيرها من الهيئات العامة متى أثبتت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال بتسديد قيمة الأسهم أو حصص التأسيس أو حصص الشركاء في شركات الخاصة يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق بممتلكاتها من التلف على توالي الزمن أو بسبب اضطوارها إلى تسليمها في نهاية مدة الامتياز إلى الهيئة المانحة له . وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط للثبوت في كل حالة من أن العملية هي عملية استهلاك حقيق مستعنة للاعفاء من الضريبة .

مادة ٣ - الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية .

ملحق رقم ٣

مشروع قانون

يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية - وعلى كسب العمل

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الكتاب الأول

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

الباب الأول

القيم المنقولة

الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ١ - تفرض ضريبة بالأسعار المينة بعد على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي استحضت أو تستحق اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ .

وتسرى الضريبة :

أولا - على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت المصرية عامة سواء أكانت مالية أو صناعية أو تجارية أو غير ذلك .

ثانيا - على الفوائد والإرباح التي تنتجها حصص الشركاء المتضامنين أو الشركاء الخاصين في الشركات والمنشآت المصرية التي لا يكون رأس مالها مقسوما إلى أسهم .

ثالثا - على الفوائد وغيرها مما تنتجه بصفة عامة السندات والسلفيت على اختلاف أنواعها والسندات وأذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة

الفصل الثالث - تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ٨ - يكون تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة :

أولاً - فيما يتعلق بالأسهم بقيمة الربح المفرد دفعه من السهم طبقاً لما هو ثابت في قرارات الهيئات العمومية للمساهمين أو قرارات مجالس الإدارة أو في تقارير الشركة وحساباتها وما يماثل ذلك من الوثائق .

ثانياً - فيما يتعلق بالسندات أو السلف بمقدار الفائدة أو الإيراد الموزع .

ثالثاً - فيما يتعلق بحصص الشركاء المتضاميين أو حصص الشركاء المتضاميين بما هو ثابت في قرارات مجالس الإدارة وإلا فطبقاً لإقرار بقدم في ظرف ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء سنة العمل متضمناً بيان الأرباح التي وزعت فضلاً عن بحر السنة السابقة .

رابعاً - فيما يتعلق بالأصص وبمكافأة السداد قيمة الفرق بين سعر إصدار السلف والمبلغ الذي يسدد فضلاً .

الفصل الرابع - تحصيل الضريبة

٩ - على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها .

مادة ١٠ - على كل شركة أو منشأة أو هيئة أن تحجز بما يكون عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها مما تسرى عليه الضريبة بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣ من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها لكي تودعها مباشرة إلى مصلحة الضرائب .

مادة ١١ - لأجل تطبيق المادة السابقة في الأحوال المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة فإن الجزء الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات والذي تسرى عليه الضريبة يكون حبيته بمقتضى إقرار توفعه الشركة أو مدير المنشأة . ويقدم هذا الإقرار إلى مصلحة الضرائب في مدى خمسة وأربعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ويبدأ هذا الميعاد بالنسبة لأية شركة أو منشأة أجنبية جديدة من تاريخ مباشرة العمل في مصر .

وكل تحديد يجب أن يقدم عنه إقرار في ميعاد ٤٥ يوماً . وإذا نازعت مصلحة الضرائب في صحة الإقرار رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية المختصة بهذه التجارة .

فإنما لم يقدم الإقرار في الميعاد المنصوص عليه فيما سبق ومع عدم الإخلال بما يترتب عليه ذلك من الجزاءات طبقاً لأحكام هذا القانون تتولى مصلحة الضرائب بنفسها تقدير جزء رأس المال الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر . ويعلن هذا التقدير إلى الممولين بالطرق الإدارية ويصبح نهائياً إذا لم يقدم فيه طعن من أصحاب الشأن في ظرف عشرين يوماً أمام المحكمة الابتدائية التجارية .

فإنما كانت أعمالها تتناول بلداً آخر غير مصر وكانت لا تقع على ثائره من الأعمال في مصر ميزانية مستقلة فإن الضريبة تسرى على الجزء الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات .

مادة ٤ - تسرى الضريبة كذلك على كل ما يستولى عليه المصريون أو الأجانب المستوطنون أو المقيمون في مصر من أرباح وفوائد واستهلاكات جميع الشركات أو المنشآت الأجنبية وكذلك على ما يستولون عليه من الفوائد والإيرادات وغيرها مما يملكونه من الأوراق المالية الأجنبية عامة من سندات وقسم مالية حكومية أو غير حكومية .

مادة ٥ - تسرى من الضريبة الأرباح والفوائد وغيرها مما تختمه القيم الفعولة الأجنبية التي يفتح على الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين أن تودعها وأن تبقيها مودعة في الخارج طبقاً للقوانين المحلية تكون ضمان أو احتياطي حسابي أو تكون أي احتياطي آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار التي يتناولها التأمين .

وهذا الاعفاء ملحق على إثبات حدوث الإيداع في الخارج . ويطلب العمل به متى زال الإزام بالإيداع .

وتطبق الأحكام المنقذة على شركات التأمين المصرية التي تعمل في بلاد لا فتح قوائمها على تلك الشركات أن تودع ما فيها قيمة تكوين ضمان أو احتياطي حسابي أو غيره من أنواع الاحتياطي وأن تبقيها مودعة لهذه الأفراس . وفي هذه الحالة فإن القيم المالية التي يتناولها الاعفاء تخضع لنقض التشريع المصري .

مادة ٩ - إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قدته عنها أو قدت إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهماً اسمية أو حصصاً تملك على الأقل نصف رأس مال هذه الشركة الأخيرة فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تسرى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على رؤوس الأموال المطولة المقررة بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون بمقدار ما حصلت عليه من إيراد تلك الأسهم والحصص في بحر السنة المالية المذكورة بشرط أن تكون الأسهم والحصص المشار إليها لا تزال بآلية مبددة باسمها ومعاملة على الأقل لنصف رأس المال وأن تكون قد ضربت من إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات القيم المطولة .

الفصل الثاني - سعر الضريبة

مادة ٧ - حدد سعر الضريبة عشرة في المائة من الإيرادات التي تسرى الضريبة عليها . على أنه ، كتنزيه مؤقت ، لا تحصى الضريبة في سنى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ إلا بنصف هذا السعر . واستثناء من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٨ كونه أن تزيد هذا السعر المؤقت بمقدار ما تقتضيه حاجتها إلى أن تبلغ الضريبة سعر ١٠٪ على أنه لا يصبح أن يتجاوز الزيادة ٢٪ في كل مرة مدتها ستان .

الفصل الثاني - تحديد المبالغ التي تفرض عليها الضريبة

مادة ١٨ - تحصل الضريبة على المجموع الكلي للقوائد . ويستحق أداؤها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصيغة التي يتم بها الوفاء أو قبضها لحساب أو على حساب أصحاب الشأن .

مادة ١٩ - تكون الضريبة على حساب الدائن . ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك .

الفصل الثالث - تحصيل الضرائب

مادة ٢٠ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة للصافى ودور التسليف والشركات المساهمة التي مركزها بمصر ولها فرع في مصر يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للشروط والأوضاع التي تقرها لائحة التنفيذ .

مادة ٢١ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين به مصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة في مصر أو محررة في الخارج ولكنها مشمولة بالضريبة التنفيذية في مصر يكون على الدائن عند حلول موعد سداد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد إلى الخزنة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع القوائد المستحقة وذلك وبحر خمسة عشر يوما من دفع كل أو بعض القوائد المذكورة . على أنه في حالة سداد بعض الفائدة دون الكل فإنه لا يلزم بتوريد ضريبة تزيد على ما قبضه من الفائدة .

فإذا لم تسدد القوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق وجب على الدائن أن يبلغ ذلك في مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق إلى مصلحة الضرائب ويكون التبليغ على استمارة تسلم إليه لهذا الغرض .

مادة ٢٢ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين به مصر وتكون ثابتة بأوراق عرفية أو لم تكن قد حوت سنوات بها يكون المدين مكلفا عند قيامه بسداد كل أو بعض القوائد أو عند قيامه بسداد الدين أن يميز من المبالغ التي عليه دفعها كامل مقدار الضريبة المستحقة على القوائد المذكورة وأن يوردها إلى مصلحة الضرائب في بحر عشرة الأيام التالية وأن يصحب التوريد بأوراق موقع عليه منه طبقا للأوضاع التي تقر في اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٣ - كذلك يجب على المدين أن يميز مقدار الضريبة وأن يوردها إلى مصلحة الضرائب في المواعيد المبينة في المادة السابقة وطبقا للأوضاع ذاتها وذلك إذا كان الدائن من أفراد الناس وكان مقيما في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية ليس مركزها في مصر وليس لها فرع فيها مهما يكن نوع السند الملتبث للدين .

مادة ٢٤ - بالرغم مما هو مفرد من الزام أحد الفريقين بتوريد قيمة الضريبة إلى الخزنة فإن الفريق الآخر إذا كان فيها في مصر مكلف بأن

مادة ١٢ - يستحق أداء الضريبة في ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التي تداءىها الضريبة . ويجب أن يتم توريدها بخزنة في ظرف خمسة عشر يوما الأول من الشهر التالي للشهر الذي تستحق فيه .

مادة ١٣ - فيما يتعلق بإيرادات القيمة الأجنبية الخاضعة للضريبة بمقتضى المادة الرابعة من هذا القانون يكون على صاحب الإيراد الذي يدرى عليه الضريبة أن يؤدي قيمتها لمصلحة الضرائب في ظرف خمسة عشر يوما من استلامه .

وقضلا من ذلك فإنه على كل مصرف أو شركة أو عمل يقبض مباشرة أو بواسطة غيره أى مبلغ من الإيرادات المنصوص عليها في المادة الرابعة المذكورة أن يميز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لدى يؤديها لمصلحة الضرائب .

مادة ١٤ - على الشركات والمصارف والمحال المشار إليها في المادة السابقة أن تورد إلى مصلحة الضرائب في خمسة عشر يوما الأول في كل شهر ما تكون قد جيز به لحسابها في خلال الشهر السابق طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

الباب الثاني

الديون والودائع والتأمينات

الفصل الأول - أساس الضريبة وسعرها

١٥ - تسرى الضريبة بذات السعر المقر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادى . وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع والتأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت القوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج .

ومع ذلك تصفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك القوائد داخلية في حساب المنشآت المتصلة بها المكتبة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون .

ولا تعد من الديون المتصلة بمباشرة المهنة فيما يتعلق بشركات التأمين إلا السلف المنقحة في دائرة الاحتياطى الحسابى .

مادة ١٦ - وكذلك تسرى الضريبة المقررة في المادة السابقة على فوائد ورؤوس الأموال المستثمرة في مصر ولو كان أصحابها من الأجانب غير المقيمين أو المقيمين في مصر .

مادة ١٧ - تسرى الضريبة على كل القوائد التي يحل ميعاد استحقاقها بسد تاريخ إصدار هذا القانون ولو كانت متعلقة بمدة سابقة على التاريخ المذكور .

مادة ٢٩ - على الشركات والمصارف والمحال والميئات والجماعات المتخصص عليها في المادة السابعة أن توافق مصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز ثمر مارس من كل سنة بيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم وجر السنة السابقة وألت ملكيتها إلى الحكومة طبقا لسنة المذكورة وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة إلى الخزنة إما وقت تقديم البيان أو على ألا أكثر من جمر الثلاثين يوما التالية .

الكتاب الثاني

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

الفصل الأول . ما تتناوله الضريبة .

مادة ٣٠ - اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٣٨ تخضع ضريبة سنوية على أرباح المهن والمهات التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومهنات مناجم البترول والغاز وغيرها بغير أى استثناء إلا ما ينص عليه القانون .

مادة ٣١ - تسوى الضريبة كذلك على :

(١) شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تملك محالا أو حوانيت أو مخازن لمبيع أو تسلم المواد الغذائية أو الحاصل أو البضائع .

(٢) الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف .

(٣) الجمعيات التعاونية التي يؤلفها المهال للانتاج .

(٤) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشتركون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .

٥ - الساسة ومسامرة الأوراق المالية الوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الصناعية أو القيم المسالية على اختلاف أنواعها .

٦ - الأشخاص والشركاء الذين يجوزون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويعملون بها القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التهيد .

٧ - الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون محلا تجاريا أو صناعيا مع أثاثه والأدوات التي تخدم تشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أو لا يشمل كل أو بعض العناصر المملوكة المنقطة بالتاجر أو المصنع .

٨ - كل منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

مادة ٣٢ - تستحق الضريبة عن أرباح كل منشأة مشغلة في مصر .

يقدّم لمصلحة الضرائب في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد اقرارا مينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد ، وذلك طبقا للاوضاع التي تقرر في اللائحة التنفيذية .

فإذا لم يقدم هذا الاقرار على مسئولية مصلحة الضرائب عن الوفاء الضريبة .

مادة ٣٥ - في حالة سداد كل أو بعض الدين دون الفوائد فإن الضريبة تحسب على أساس أن الفوائد هي التي سددت أولا .

ولا يسرى هذا الحكم على الديون التي تخضع بحكم قضائي ولا على التسديدات التي تحصل بطريق التوزيع القضائي .

مادة ٣٦ - على كل من يدخل إليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التي آل أو انتقل الدين إليه بها أن يتحقق من أداء الضريبة المستعقة على تلك الفوائد والإلا كان ملزما بها شخصيا ، وهذا مع عدم الإخلال بما قد يترتب على ذلك من الجزاءات الأخرى .

مادة ٣٧ - تقرر اللائحة التنفيذية طريقة تحصيل الضريبة كما تقرر التدابير الكلية بضمان هذا التحصيل .

الباب الثالث

أبواب المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة

مادة ٣٨ - تؤول إلى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد :

(١) الأرباح والفوائد المتفرقة من الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية أو أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .

(٢) الأسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخاصة بالشركات أو الميئات أو الجماعات المذكورة .

(٣) الودائع النقدية وبصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوبيا من المصارف ودور التسليف وغيرها من المحال التي تقبل الودائع أو تفتح حسابات جارية .

(٤) قوائم الأوراق المسالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوبيا من تلك الأوراق لدى المصارف وغيرها من المحال التي تتلقى أمثال هذه الأوراق على سبيل الوديعة أو لأى سبب آخر .

(٥) كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأى سبب كان إلى أى شركة ساهمة تجارية أو مدنية أو إلى أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .

في ذلك ما يتج من بيع أى شئ من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

(١) قيمة إصدار الفاتورات التي تستهلكها المنشأة سواء أكانت الفاتورات المذكورة مملوكة لها أو مستأجرة، وفي الحالة الأولى تكون البعرة بالإيجار الذي أخذ أساسا لربط عوائد المبنى .

(٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل مادة طبقا للحرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

(٣) الضرائب التي تتعها المنشأة ماعدا ضريبة الأرباح التي تؤدبها طبقا لهذا القانون .

والمبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكون مال احتياطي خاص بمصد لتغطية خسارة محتملة لا تخضع من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة .

الفصل الرابع - الاعفاء

مادة ٤ - - يعني من أداء الضريبة :

(١) جمعيات التعاون الزراعي المؤلفة بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٧

(٢) الجمعيات التعاونية للاستهلاك التي يقتصر عملها على جمع طلبات الأعضاء المتضمنين لها وعلى القيام في عازتها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبطائح التي تتضمنها الطلبات المذكورة .

(٣) المعاهد التعليمية ومسائر الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب .

(٤) المنشآت الزراعية إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة .

مادة ٥ - - يعني من الضريبة الأفراد والشركات في شركات التضامن الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي مائة جنيه مصرى مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها .

فإذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز مائة جنيهه فلا تسرى الضريبة على المائة جنيه الأولى .

الفصل الخامس - تحديد مقدار الأرباح

التي تسرى عليها الضريبة

القسم الأول - الشركات المساهمة

مادة ٦ - - تحسب الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية العائدة في مهنتاتها .

مادة ٧ - - تسرى الضريبة على الشركات المساهمة سواء أكانت من المصرية أو من الشركات التي تعمل في مصر بمقدار ما يتأثره فيها من الأعمال وذلك مهما يكن الفرض منها .

مادة ٨ - - تفرض الضريبة على كل منزل على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إدارة المنشآت وفي حالة عدم تعيين هذا المركز . ففى الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسى للمنشآت وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة .

أما فيما يتعلق بشركات التوعية البسيطة تفرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة .

مادة ٩ - - يكون للشركات المساهمة الحق في خفض الضريبة المستحقة على أرباحها بمعدل مجموع الضرائب المسددة فضلا على المبالغ الموزعة من أرباحها والتي تناولها الضريبة بمقتضى الفقرتين الأولى والرابعة من المادة الأولى .

مادة ١٠ - - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥قرة ثانية فإن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات .

ويجوز الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدى عنه الضريبة .

الفصل الثاني - سعر الضريبة

مادة ١١ - - سعر الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية هو ذات السعر المقرر بمقتضى المادة السابعة من هذا القانون على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

الفصل الثالث - الأرباح التي تسرى عليها الضريبة

مادة ١٢ - - تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابعة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت تتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية .

مادة ١٣ - - يكون تحديد صافي الأرباح المتأخضة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي يافرتها الشركة أو المنشأة ويدخل

مادة ٥٦ - يكون مفرجان التقدير بمواسم المحافظة والمديريات وكذلك في غيرها من الجهات التي يرى وزير المالية من المناسب تأليف لجنة خاصة بها .

مادة ٥٧ - تحيل مصلحة الضرائب الى لجان التقدير جميع المسائل التي يقتضي اجراء تقدير فيها مع موافاتها بكل ما قدمه الممول من الاقارار والبيانات ومع موافاتها كذلك ملاحظات المصلحة .

ويجوز للجنة أن تستدعي الممول اذا رأت موجبا لذلك .

مادة ٥٨ - تقوم مصلحة الضرائب باعلان الممول بتقدير اللجنة وذلك بالطريق الاداري .

ويكون هذا المقرر أساسا لربط الضريبة . وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن الممول في التقدير أمام القضاء طبقا لما نص عليه في المادة الآتية .

مادة ٥٩ - يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية متعقبة بعبئة تجارية . ورفع عبء الإثبات على الطرف الذي تخالف طلباته تقدير اللجنة .

مادة ٦٠ - يعمل بالتقدير لمدة سنتين .

مادة ٦١ - في الدعاوى التي اشتر إليها في المادتين ٤٥ و ٤٦ يكون الحكم إما أن تأمر باليوت المالية بتقدير مستخرجات من دفاترها وحساباتها فيما يتعلق بالحالة المالية للمول المرفوعة الدعوى منه أو عليه . وإما أن تسدب قاضيا أو خيرا للاطلاع على الدفاتر والحسابات المذكورة .

القسم الثالث - أحكام تسرى على كل الممولين

مادة ٦٢ - اذا ختم حساب إحدى السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها . فإذا لم يكتمل الربح كمنطقة لخسارة بأكثرها نقل بالبق إلى السنة الثانية . فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة قبل هذا الجزء إلى السنة الثالثة . ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية .

مادة ٦٣ - إذا وفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقروا كليا أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التارخج الذي وقف فيه العمل .

ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحر خمسة عشر يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة .

مادة ٦٤ - على الشركات أن تقدم إلى مصلحة الضرائب في ظرف خمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي لتاريخ المحدد لقرار الأرباح طبقا للمادة ٣٨ " اقارار مبينة فيه مقدار أرباحها فإذا كانت السنة قد انتهت إشارة فيجب أن يتضمن الاقرار بيان مقدار الخسارة .

مادة ٦٥ - يبقى بالاقارار المشار إليه في المادة السابقة ملخص لحساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية متعقبة وكشف بيان الاستلاكات .

مادة ٦٦ - تربط الضريبة على واقع الأرقام المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب على أنه يحق لمصلحة الضرائب تصحيح هذه الأرقام وفي هذه الحالة تربط الضريبة كذلك على واقع الأرقام المصححة وتصحيح واجبة الأداء وإنما يكون للشركة الحق في أن تطعن في الأرقام المذكورة أمام المحكمة الابتدائية متعقبة بعبئة تجارية وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانها بالطريق الاداري بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

مادة ٦٧ - الشركات المساهمة التي لا تستخدم ميزانيتها إلى مصلحة الضرائب تعامل فيما يتعلق بتقدير إيراداتها الخاصة بالضريبة معاملة الشركات والأفراد الذين تتناولهم الأحكام المنصوص عليها في القسم التالي.

القسم الثاني - الشركات غير الشركات المساهمة والأفراد

مادة ٦٨ - فيما يتعلق بسائر الممولين هذا الشركات المساهمة تربط الضريبة كذلك على الأرباح الحقيقية التابعة بمقتضى أوراق الممول وحساباته . فإذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستنداته إلى مصلحة الضرائب فتقدير الأرباح طبقا للقواعد المنصوص عليها فيما بعد وذلك مع عدم الإخلال بالقرارات التي يقرها هذا القانون .

وكذلك تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد مقدمه إليها الممول من الحسابات والمستندات .

مادة ٦٩ - يكون الممول مكلفا أن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة الاقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة له .

مادة ٧٠ - يظل الممول ملزما بتقديم الاقرار المشار إليه ولو كان محدد الأرباح حاملا لطريق التقدير . وعليه أن يبين بنفسه ما يقدره هو لأرباحه في السنة السابقة وكذلك ما يستند عليه في هذا التقرير .

مادة ٧١ - تتولى اجراء التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يجوز أن يضم اليهم بناء على طلب الممول عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو الأعيان يختارهما الممول نفسه من تكون أسمائهم الواردة في كشف مدد لهذا الغرض من قبل مصلحة الضرائب طبقا للتشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث - سعر الضريبة

مادة ٦٤ - حدد سعر الضريبة على الوجه الآتي :

يضى من الضريبة جزء من إيرادات السمل المبينة فيما تقدم مقدار ٦٠ جنيا مصريا في العام . وما زاد على ذلك لتأية ١٢٠ جنيا مصريا في العام تحصل عليه الضريبة بسمر ١٪ . وما زاد على ١٢٠ جنيا مصريا لتأية ٣٠٠ جنية مصرى في العام تحصل عليه الضريبة بسمر ٢٪ . وما زاد على ٣٠٠ جنية مصرى في العام تحصل عليه الضريبة بسمر ٣٪ .

أما أجور العمال والمستخدمين بالملاومة فأنها تضى من كل ضريبة إذا كانت الأجرة لا تتجاوز ٢٠ قرشا في اليوم . فإذا تجاوزتها فترضت عليها الضريبة بسمر ١٪ . عما زاد على مشرين قرشا إلى الخمسين قرشا وسعر ٢٪ . فيما زاد على خمسين قرشا في اليوم .

الفصل الرابع - الاقرارات

القسم الأول - الاقرارات التي يقدم بها صاحب العمل .

مادة ٦٥ - على الأفراد أو الشركات الذين يستخدمون موظفين أو مستخدمين أو عمالا أو صناعا أو مساعدين يرتب أو أجروا أتااب أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في مصر نسخة وأربعين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو بحر خمسة وأربعين يوما من تاريخ التماق شخص من الطوائف السابق ذكرها بخدمتهم كشفا بينه :

(١) أسماء وأتااب ووظائف وعنوانات الأشخاص الموجودين في خدمتهم .

(٢) مقدار ما جاتهم وأجورهم وأتاابهم .

ويضى صاحب العمل من تقديم هذا الاقرار بالنسبة للمستخدمين والعمال الذين لا تتجاوز أجورهم التناص الذى يناوله الإطفاء من الضريبة طبقا للادة السابقة إذا كانت طعية عملهم لا تحتل قيامهم بممل أو توكدم المنازل والمكاتب وغيرهم .

ويجوز أن تقرر الادة التنفيذية غير ذلك من المواجد والشروط فيما يتعلق بالشركات والمشتات التي تستخدم حسين شخصا على الأقل .

مادة ٦٦ - على الشركات ومسمى المشتات أن يقدموا لمصلحة الضرائب فضلا عما تقدم وفى الجاد عيه :

(١) كشفا بأسماء وأتااب وعنوانات أى شخص يؤدى لسيهم وظيفة مدير أو عضو أو سكرتير بأية لجنة أو مجلس إدارة أو لجنة مراقبة مهاتكن التسمية التي تعلق عليه كراجح لسيابات أو أمين مستلوق الخ . ويجب أن تضمن الكشف المذكور بيان أتاابه أو مكافآته ولو كان تقدر هذه الأتااب والمكافآت مسبقا على قرارات مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية .

مادة ٥٩ - التنازل من كل أو بعض المنشأة يكون حكه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة . على أن الالتزام بإبلاغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع في هذه الحالة على عاتق التنازل والتنازل له . إلا كان هذا الأخير مسؤولا بالتزامن مع الأول عما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل له ضها .

مادة ٦٠ - يكون ريط الضريبة بمقتضى ورد باسم المثلول .

مادة ٦١ - يكون تحصيل الضريبة على أقساط شهرية أو كل ثلاثة شهور أو كل ستة شهور أو دة واحدة كل سنة طبقا لما يقررى بالامحة التنفيذية

الكتاب الثالث

الضريبة على كسب العمل

الباب الأول

المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات

المصل الأول - أساس الضريبة

مادة ٦٢ - تسرى صرية المرتبات على :

(١) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة ومجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية إلى أى شخص سواء كان مقيا في مصر أو في الخارج مع مراعاة ما قد تضى به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم .

(٢) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والأفراد إلى أى شخص مقيم في مصر - وكذلك إلى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر .

وتؤدى الضريبة عن كل مبلغ من المبالغ المتقدم بيانها يستحق عن المدة التي تبدأ من أول الشهر التالى لصدور هذا القانون .

الفصل الثانى - تحديد المبلغ الذى تسرى عليه الضريبة

مادة ٦٣ - يكون ريط الضريبة على مجموع ما يسئول عليه صاحب الشان من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور وإيرادات مرتبة لدى الحياة بضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عيا . ويضى من المبالغ التي تربط عليها الضريبة بالنسبة لموظفى ومستخدعى الحكومة الذين لم الحق في المعاش قيمة احتياطي المعاش وفيما يتعلق بسائر من مدام ٧٠٪ من قيمة المعاشية

وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق اذا كان الاراد مع بلوغ مجموعه الصواب الذى يجعله خاضعا للضريبة يتألف من عناصر يفرج كل منها على حدة عن مبررات الضريبة عليه .

الفصل السادس - أرباح المهن غير التجارية

مادة ٧٣ - اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٢٨ غرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمحامى والمحاسب والمحامي وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تبين بقرار من وزير المالية .

مادة ٧٤ - تحسب الضريبة على مجموع النجعة الإيجارية للكان أو الأبنية التى تشغلها المهنة والقيمة الإيجارية للسكن الخاص لمصاحب المهنة ويكون سعرها ١.٥٪ من هذا المجموع .

فإذا كان صاحب المهنة يشغل مكانا واحدا لمهنة وسكانه احتسبت الضريبة باعتبار ١.٥٪ من القيمة الإيجارية لهذا المكان .

مادة ٧٥ - القيمة الإيجارية التى تقضى أساسا لربط الضريبة هى ذات القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني .

وفى ما يتعلق بالأبنية التى لا عوائد عليها تقوم مصلحة الضرائب بتقدير قيمتها الإيجارية طبقا للإجراءات التى تقررها اللائحة التنفيذية على أن يكون للمول حق الطعن فى هذا التقدير أمام المحكمة الجزئية وذلك فى مخرج خمسة عشر يوما من اعلائه بالطريق الإدارى .

مادة ٧٦ - يجمع بين الضريبة المقررة فيما تقدم وبين الضرائب التى يكون صاحب المهنة ملزما بإدائها على ما يستولى عليه من المراتب والأجور بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من هذا القانون

مادة ٧٧ - أصحاب المهن الذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب يصفون من أدايتها فى السنوات الثلاث الأولى من ممارسة المهنة ولا يلزمون بها إلا اعتبارا من أول شهر يناير التالى لتقضاء الثلاث السنوات المذكورة .

كذلك يظل التزام صاحب المهنة بأداء الضريبة متى بلغ ستين سنة ميلادية كاملة .

مادة ٧٨ - تبلغ الضريبة كل ثلاثة شهور مقدما .

(٢) كشفا بيان كل مبلغ يدفع إلى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنة على سبيل العمولة أو السمسرة أو الرد التجارى إلى غير ذلك من الأرباح أو المبالغ أو المكافآت سواء كان دفعها بصفة مستندية أو بصفة مازفة .

مادة ٩٧ - على الأفراد والشركات والجمعيات الذين يدفعون مبالغ أو إيرادات مرتبة لدى الحياة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب فى مخرج خمسة وأربعين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو فى مخرج خمسة وأربعين يوما من تاريخ تولد الحق فى المبالغ أو الأرباح المرتبة لدى الحياة كشفا بيان أسماء وألقاب وعنوانات أصحاب المبالغ والمرتبات المذكورة وبيان مقدارها وشروط دفعها .

مادة ٩٨ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب كل تعديل يطرأ على البيانات للنصوص عليها فى السنتين السابقتين وذلك فى مخرج ثلاثين يوما من حدوثه .

القسم الثانى - الأرباح التى يلتزم بها أصحاب المراتب والأجور والمكافآت والإيرادات المترتبة لدى الحياة

مادة ٩٩ - كل شخص يستولى من الأفراد أو الشركات أو الجمعيات إما كانت على مرتبات أو مكافآت أو مبالغ أو أجور أو مبالغ أو إيرادات مرتبة لدى الحياة يتجاوز مجموعها ستين جنيها مصرى فى العام سواء أكانت آتية من مصدر واحد أو من مصادر متعددة عليه فى مخرج ثلاثين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو فى مخرج ثلاثين يوما من تاريخ التعاقد بالعمل أو من تاريخ تولد حقه فى المبالغ أو المرتب أن يقدم إلى مصلحة الضرائب كل البيانات المتعلقة بمقدار ما يستولى عليه من مرتبات أو مكافآت أو مبالغ أو أجور أو مبالغ أو إيرادات مرتبة لدى الحياة مع بيان اسمه ولقبه وعنوانه واسماء وألقاب وعنوانات من يعمل فى خدمته أو من يدفعون له المبالغ أو الأرباح .

الفصل الخامس - تحصيل الضريبة

مادة ٧٠ - أصحاب العمل والمقرضون بالمبالغ أو بالأرباح هم الذين عليهم توريد مقدار الضريبة المقررة مقابل خصمه مما عليهم .

مادة ٧١ - على أصحاب العمل والمقرضين دفع المبالغ أو الأرباح أن يوردوا إلى عزارة الحكومة فى الشرة الأيام الأولى من كل شهر قيمة ماضمموه من المبالغ التى أجروها فى الشهر السابق .

ويجوز أن تقرر اللائحة التنفيذية غير ذلك من المواعيد والشروط فيما يتعلق بالشركات والمؤسسات التى تستخدم خمسين شخصا على الأقل .

مادة ٧٢ - إذا كان صاحب العمل أو المقرض بالمبالغ أو بالأرباح غير مستوطن فى مصر أو لم يكن بها مركز أو منشآت فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقع على مستحق الأرباح الخاضع للضريبة طبقا للشروط والأوضاع التى تبين فى اللائحة التنفيذية .

كتاب الرابع

أحكام عامة لكل الضرائب

الفصل الاول - حق الاطلاع وسر المهنة

مادة ٧٩ - لا يجوز لأية مصلحة من المصالح التابعة للحكومة أو المجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أن تمتنع في أية حالة بحصة المحافظة على سر المهنة عن اطلاع مندوبي مصلحة الضرائب على ما يردون الاطلاع عليه مما لديها من الوثائق والأوراق بقصد ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون .

مادة ٨٠ - يجوز للنيابة العمومية أن تطلع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية .

مادة ٨١ - على مندوبي القضاء والموظفين القضائيين والموظفين الإداريين أن ينفذوا مصلحة الضرائب كل بيان يتصل بطلبهم من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمر الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية للفرص منها أو يرتب عليها التخلص من أداء الضريبة أو تعريضها لخطر عدم الأداء سواء أكان هذا العمل بمناسبة قضية مدنية أو تجارية أو تحقيق في مواد الجنائيات أو الجمع ولو انتهى التحقيق بالخطأ .

مادة ٨٢ - أصحاب المصارف والمصرفيون بإدارة أموال ما والتجار الذين من مهنتهم دفع إيرادات القيم المشغولة وكذلك كل الشركات والتجار مأمونون بأن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضي عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بالأساس فيها وفيها من الدفاتر والوثائق المتعلقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكن يمكن الموظفين المذكورين من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يفرضها هذا القانون .

ويحصل الاطلاع في مقر صاحب الشأن أثناء ساعات العمل العادي .

مادة ٨٣ - المعاهد والمباني والمنشآت الخفية من الضريبة ملزمة بأن تقدم إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها والأوراق المتعلقة بها وكل ما يرى الموظف مطالبتها بتقديمه من المستندات .

مادة ٨٤ - الانتعاض من تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات الممنوعة عليها في المادتين السابقتين أو اطلاقها قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يفرضها هذا القانون يكون إثباته محضروا بجانب عليه بفرامة قدرها ألف قرش .

و فضلا عن البرامة المذكورة فإنه في حالة رفع الدعوى على المخالفين يحكم عليهم بازاءهم بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي لم يقدموها والا حكم عليهم بتعديلات مالية يصدر الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير . وتقرى هذه التعديلات من اليوم الذي يحصل فيه اعلان المحضر

التي لم يتم تنفيذ الحكم بعد اطلاقه اعلانا قانونيا . ولا يخفى سرانها الا من اليوم الذي ثبت فيه بتأثير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للشركة أو المحل أن المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذي قضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فإنه يجوز للحكمة دائما مساء على طلبه أن تخفيه من كل أو بعض التهديدات المالية المحكوم بها .

مادة ٨٥ - كل شخص يكون له حكم وظن * اختصاصه شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمرافعة سر المهنة طبقا لما قضى به المادة ٣١٠ من قانون المقربات والا كان مستحقا للمقربات المنصوص عليها فيها .

الفصل الثاني - الجزاءات

مادة ٨٦ - بجانب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بقدر لا يقل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

وبجانب البرامة والزيادة المشار اليهما كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باخفاء أو محاولة اخفاء ما بالغ سري عليها الضريبة . وفي حالة الورد في مجر ثلاث سنوات تضاعف البرامة .

٨٧ - كل مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية التي يضعها وزير المالية بجانب عليها بفرامة لا تتجاوز مائة قرش .

الفصل الثالث - أحكام متفرقة

مادة ٨٨ - عند ما تنظر المحكمة فيما يقدم اليها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية ممثلة في الدعوى بإدائها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب .

مادة ٨٩ - إذا أمرت المحكمة بإحالة الدعوى إلى خير فلا يجوز اختيار الغير إلا من بين اطرءاء الواردة أسماءهم في كشف خاص موضوع لهذا الغرض بالاتفاق بين وزير المالية والمخاطبة .

مادة ٩٠ - يكون للحكومة لأجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى هذا القانون حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم ملزمون بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة .

مادة ٩١ - تحصل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المحتل بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

على أنه فيما يتعلق ببيع الأوراق المالية والسندات الخفية للتداول بغير اللائحة التنفيذية ما يقع في ذلك من الأوضاع والاجراءات .

مادة ٩٥ - لا يثبت على رفع الدعوى من جانب المصلحة أو من جانب المحل إيقاف استحقاق الضرائب .

مادة ٩٦ - المقصود بمباراة مصلحة الضرائب في هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يهد إليهم مقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذ هذا القانون .

مادة ٩٧ - يكون لموظفي مصلحة الضرائب الذين تميمهم اللانحة التنفيذية صفة مأموري الضبطية القضائية لإتيان ما يقع من المخالفات ضد تنفيذ هذا القانون وضد تنفيذ اللوائح المنفردة منه .

مادة ٩٨ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية .

مادة ٩٩ - دين الضريبة واجب الأداء في مقر مصلحة الضرائب وفروعها من غير احتياج إلى مطالبة في مقر المدين .

مادة ١٠٠ - الدعاوى التي ترفع من المحل أو عليه يقتصر فيها على تقديم مذكرات وتنظر في جلسة سرية .

ويكون الحكم فيها دائماً على وجه الاستجبال .

مادة ١٠١ - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات .

ويسقط حق المحل في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بتبرع بمضى سنتين .

مادة ٦ - لا يخل هذا القانون بتطبيق لوائح الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية والمختلطة والشرعية التي تظل معمولاً بها .

مادة ٧ - لا تخضع لأحكام هذا القانون العقود الرسمية وكذلك العقود العرفية المصدرة على أمضاءاتها والتي دفت عنها رسوم الدفعة والرسوم القضائية المقررة في لوائح الرسوم القضائية الخاصة بالمحاكم المختلطة أو الأهلية أو الشرعية .

مادة ٨ - العقود المقررة في الخارج والتي كان يستحق عنها رسم دفعة لو أنها حوت في المملكة المصرية : يحصل عنها رسم الدفعة المقرر بهذا القانون في حالة استهلاك هذه العقود داخل المملكة المصرية .

وفى يتعلق بالأوراق التجارية التي صدرت أو أُنشئت في الخارج ، فيعتبر أنها استعملت في الأحوال المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون ، وفوق ذلك كلما قدمت للحصول أو للقبول أو صار قبولاً أو ضماناً أو تحويلاً أو التعامل بها بطريقة أخرى داخل البلاد المصرية .

أما الكيالات والسندات تحت الأذن الصادرة أو المقبولة في الخارج والمستحقة الدفع في مصر والمصق عليها طابع الدفعة طبقاً لقانون بلادها الأصلية ، فيحصل عليها في مصر نصف رسم الدفعة المقرر على الكيالات والسندات تحت الأذن الصادرة أو المقبولة في مصر .

مادة ٩ - يحظر على كل شخص أو شركة أو رجل أن يجعل بنفسه أو بواسطة غيره حساباً أو لحساب غيره ، قيمة الأوراق المالية الصادرة بمصر أو بالخارج والخالية من طابع رسم الدفعة المقرر بهذا القانون .

مادة ١٠ - كل عقد يستحق عليه رسم الدفعة القسوى ، يجب أن يتصل فيه صراحة على قيمة الماملات المتفق عليها ، وهذه القيمة ، تقذف أساساً لتقدير الرسم .

فلذا لم يتصل على ذلك فإن المصلحة تقدر القيمة بنفسها ويحصل الرسم على أساس تقديرها ومن ذلك فالذي الشأن أن يطلوا أن يكون التقدير بمعرفة خير .

والصلصة كذلك أن تلبى إلى أهل الخبرة كلما رأت الخن أو التهمة المذكورين في العقود المستحق عليها رسم الدفعة بتقصان بمقدار المشرع عن القيمة الحقيقية .

وفى كلتا الحالتين تطبق القواعد المنصوص عليها في المادتين (١١) و (١٢) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢

مادة ١١ - يحصل رسم الدفعة حسب مشتتات العقود من غير نثار إلى صحتها ولا يرد الرسم مهما كانت الأسباب التي يجعل هذه العقود عديمة الأثر .

وإذا عمل البلد أو المخرج من عدة رسوم واحتفظ كل متعاقدين بصورة فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذي يستحق على الأصل .

ملحق رقم ٤

مشروع قانون

بمقرر رسوم دفعة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه طيناً وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وعمماً بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول

عمومات

مادة ١ - يرض رسم دفعة على كافة العقود والمقررات والأوراق والمطبوعات والسجلات المذكورة في الجداول الملحق بهذا القانون .

وكذلك يستحق هذا الرسم على كافة ما ذكر من العقود والمقررات والأوراق والمطبوعات والسجلات الموجودة وقت صدور هذا القانون والتي تستعمل بعد صدوره وذلك أما بتدعيمها لسلطة قضائية أو لجنة إدارية وأما بنقل ملكيتها أو تحويلها فيما بين الأفراد بسبب هبة أو هبة أو ورثة أو رهن أو عملية بورصة أو أى تعاقد مدنى أو تجارى .

مادة ٢ - في الأحوال التي يكون فيها للتعد الشفوى قيمة قانونية فانه عند التسك به أمام القضاء يؤخذ عنه رسم دفعة كما لو عقد بالكتابة .

مادة ٣ - يحصل رسم الدفعة بطرق متعددة تختلف باختلاف الأحوال وذلك أما باستعمال ورق مدموغ تورده المصلحة أو ببطع طوابع الدفعة أو بوضع ختم بمعرفة مكتب خاص أو بوضع أو تثبيت لوحة مراقبة أو أية طريقة أخرى تبين في اللوائح التنفيذية .

مادة ٤ - تنقسم الدفعة من حيث الرسم إلى أربعة أنواع : رسم دفعة على السماع الورق ورسم دفعة تدعى ورسم دفعة نسي ورسم دفعة نوعى .

مادة ٥ - إذا شمل العقد الواحد أحكاماً متعددة فيحصل رسم الدفعة المستحق على الحكم الرئيسى وكذلك الرسوم المستحقة عن الأحكام الثانوية فإذا أُنشئت فيه عقود أخرى أو ضمت إليه ملحقات تحصل الرسوم المستحقة من تلك العقود وهذه الملحقات إذا لم تكن مستندة من قبل حتى لو كانت هذه العقود قد صدرت خارج القطر .

على امضات ولا القيام بأمورهم أو إجراء أى عمل داخل في اختصاصهم مالم يتبينوا أولاً أن رسوم الدفعة المسحقة تعفى هذا القانون على المستندات المقدمة إليهم قد سدت فلا

غير أنه يجوز للقضاة في الأحوال المستحيلة أن يأمروا باتخاذ إجراءات وقته .

وكل حكم يصدر أو عمل رسمى يؤدي وكذلك كل عقد يحصل خلافا للأحكام المتقدمة . يعتبر عديم القيمة من حيث الالبات حتى تدفع الرسوم المسحقة والقرامات ، وعلى الحاكم أن يقرر ذلك ولو من تلقاء نفسها .

ولا تسرى الأحكام المتقدمة في المواد الخائفة ولا في مسائل الجرد .

مادة ١٦ - يقوم بإثبات المخالفات التي تقع ضد هذا القانون ، مأمورو الضبطية القضائية وموظفو وزارة المالية المهيئون لهذا الغرض . ويصدر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطية القضائية .

ويجب على مندوبي القضاء والموظفين القضائيين والموظفين الإداريين أن يضبطوا كل ورقة تقع في أيديهم وتكون قد صدرت على خلاف أحكام هذا القانون بأن يبلغوا ذلك إلى وزارة المالية .

مادة ١٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز ألف قرش صاغ ، وكل مخالفة للقرارات الخاصة بتنفيذ التي يصدرها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ويصدر الحكم بالغرامة على كل عقد أو سند أو محرر أو مطبوع أو دفتر أو سجل أو إعلان أو لوحة أو غيرها وجد على خلاف أحكام هذا القانون ولو كان الموقع عليه أو المستعمل له شخصاً واحداً

وعلى كل حال فإن رسم الدفعة المهربة تظل مستحقة .

مادة ١٨ - يكون الأشخاص الآتي بيانهم مسؤولين بالتضامن عن الغرامة :

(أولاً) كل من وقع أو قبل أو تسلم أو استعمل ورقة لم يسدد عنها رسم الدفعة المقرر بتعفى هذا القانون .

(ثانياً) كل صاحب مصرف أو محاسب أو أوراق مالية أو أى محاسب توسط في التأمّل أو في تحصيل قيمة سندات أو أوراق تجارية أو أى محرر لم يسدد عنه رسم الدفعة المقرر بهذا القانون .

وفيما يتعلق بالإعلانات والعلامات الرسمية والنشرات ترفع دعوى المخالفة على أصحاب أو مديري البيوت المشتتة بالإعلانات ، فإذا تعذر ذلك فعلى الأشخاص الذين حصل الصق أو التوزيع لمصلحتهم .

مادة ١٩ - يكون مسئولاً عن الغرامة كل شخص يؤرخ من بلد اجنبي ورقة قابلة للتحويل أو سندا تحت الاذن أو كميالية أو حوالة دفع أو شيكا الما كانت إحدى هذه الأوراق مسجوعة أو محررة في الواقع داخل القطر

وتعفى الصور التالية لآوراق التجارية من رسم الدفعة إذا فلتت مرفقة بالصورة الأولى . أما إذا سدد الرسم على الصورة الأولى ولكن لم ترفق بالصورة المخصصة بالتداول والتحويل فيستحق رسم دفعة على هذه الصورة الثانية أيضاً

والصورة والنسخ غير المضمدة للعقود والمحررات والاصالات وطاقات التصدير الخ . وآوراق التجارية - هذا ما يتداول منها - تعفى من رسم الدفعة

وفي السلف المضمونة أو أوراق مالية أو محاصيل أو أى رهن حيازي آخر: يسدد رسم الدفعة عند تحرير العقد بلصق طوابع السفة على الأصل الذي يحتفظ به المقرض ، وعليه أن يذكر على الصورة التي سلت إلى المقرض والمطابقة من رسم الدفعة إلى الرسم قد حدد على الأصل مع بيان مقداره .

مادة ١٢ - إذا تعاقدت الحكومة مع الأفراد : يحصل هؤلاء دائماً رسم الدفعة

المراجعة والملاحظة :

مادة ١٣ - الشركات والمؤسسات والمقاولون ومنعمو النقل وكل مخترع بأعمال البنوك وكل تاجر أو محاسب أو وكيل بالعمولة للبيوت التجارية ومحاسب لآوراق المالية والمستغلون بالإعلانات والشعرون والطابعون مزمون بأن يقدموا إلى موظفي المصلحة دفاترهم ومجلاتهم وأوراقهم ووثائقهم التي يفرض عليها هذا القانون أو أى قوانين تصدر في المستقبل رسم دفعة .

ويحصل الإطلاع في مقر صاحب الشأن أثناء ساعات العمل البادية .

مادة ١٤ - يحكم على كل من يرفض تقديم الأوراق المشار إليها في المادة السابقة ، بغرامة لا تزيد على ألف قرش ، ويكون إثبات الرفض بمحرر .

وعلاوة على الغرامة المذكورة آنفاً ، يحكم على الشركة أو التاجر المفروض عليه تقديم أوراقه لموظفي المصلحة بعد دفع الدعوى عليه ، بإلزامه بتقديم الأوراق التي امتنع عن تقديمها ، وألا دفع تعديلات مالية تخففها المحكمة عن كل يوم من أيام التأخير ، وتسرى التعديلات المالية من اليوم الذي يعلن فيه الحضر المحرر لآليات الانتاع عن تنفيذ الحكم بعد إعلانه بالطريق القانوني . ولا ينفى سران التهديدات المالية إلا من اليوم الذي تبنت فيه مندوب المصلحة في إحدى السجلات الرئيسية للشركة أو التاجر أن المصلحة مكنت من الإطلاع المحكوم به . غير أنه يجوز للحكمة في كافة الأحوال مفااة صاحب الشأن بناء على طلبه وبد تنفيذ الحكم بالإطلاع من كل أو بعض قيمة التهديدات المالية .

الجزاءات والعقوبات

مادة ١٥ - لا يجوز للقضاة وكتاب الحاكم ومندوبي القضاء والموظفين الإداريين ، إصدار أحكام أو قرارات ولا وضع إشارات ولا تصديق

(١) الأوراق الخاصة بالحالة المدنية :

(١) الصور والمستخرجات من السجلات الخاصة بالحالة المدنية المسوكة بمعرفة أية هيئة رسمية ومن المحاضر والقرارات والقعود الرسمية الخاصة بالزواج أو الميلاد أو الوفاة .
غير أن الصورة الأولى التي تسم لأصحاب الشأن في حالة الميلاد أو الوفاة أو التعليم تخفى من الرسم .

(٢) شهادات التجهيد .

(٣) شهادة الوجود على قيد الحياة اللازمة لصرف المعاشات التي تبلغ خمسة جنيهات أو أكثر شهريا .

(ب) التحكيم :

عقود التحكيم والمذكرات المقدمة إلى الحكيم وقرارات التحكيم .

(ج) الصلح :

عقود الصلح ومحاضر الصلح .

(د) التأمين :

عقود التأمين على الحياة والتأمين ضد الأمراض والإصابات الجسدية بجميع العقود المبرمة بين المؤمن والمؤمن لمصلحته والتي يكون النرض منها عمل أى تأمين غير التأمينات السابق بيانها وغير التأمين على الطفل البحري والنهرى والبحرى والبحرى .

وذلك بشرط إختلال برسم البسطة النسبي المبين في الفقرتين (١) و (٣) من الفصل الأول (التأمينات) .

(هـ) صور أو مستخرجات من المخطوطات :

كل مستخرج أو صورة من عقد أو وثيقة أو من سجل محفوظ في دار المخطوطات العامة أو دفتر خاتمة محافظة أو مديرية أو بلدية أو أية مصلحة عمومية أو أى شخص سوى .

(و) الهبات :

كل عقد مشيعل على هيئة مقبول .

(ز) عقود المعاوضة أو عقد التشبيل بالإيجار .

(ح) مستخرجات دفاتر التجارة والشهادات لأعمال تجارية :

كل مستخرج مصلىق عليه مقبول من الدفاتر التجارية والمستخرجات ، والصور والشهادات الخاصة بالأعمال التجارية الصادرة من المباشرة أو ممارسة الأوراق المالية .

المصرى . وكذلك كل شخص يشمل في إحدى الأوراق المشار إليها أو يتوسط في التعامل بها أو في تحصيلها مع مله بتغيير اسم مكان صدورهما على غير الحقيقة .

مادة ٢٠ - علاوة على العقوبات المتقدمة ذكرها : يحكم القاضي بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتويضات لقراءة كل جمع من اشتركوا في المخافة وذلك بطريق التكافل والتضامن ولو اختلف فيما بينهم على خلاف ذلك .
ولا يقل لمصادر التوضي من ثلاثة أمثال الرسوم المقررة ولا يزيد على عشرة أمثالها .

وفي حالة عدم توافر العناصر الكافية لتحديد قيمة الرسوم المقررة على وجه الحقيقة ، يقدر القاضي التوضي المدين الذي يصور البلاغ على مائة جنيه مصري .

مادة ٢١ - يسقط حق الحراسة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتوضي المدين بمضي خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاصة للرسم .

ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بشرط مضي ستين .
ولا تقبل لأى سبب من الأسباب أية مطالبة بهذه قيمة طرأ على البسطة اللائقة .

مادة ٢٢ - تحصل الرسوم والغرامات والتويضات والتعديلات المقررة بمقتضى هذا القانون بالطريق الإداري طبقا للأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الملحق بالأمر العالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠

مادة ٢٣ - أنى كمل ما يتعلق برسم البسطة من قوانين ولوائح وقرارات وأوامر وغيرها .

مادة ٢٤ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون . وله أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية .

المداول

رسوم البسطة على أقسام الورق

١ - رسم البسطة على أقسام الورق يتوقف على أبعاد الورق المقصود وله نوعان .

نوع كبير منه خمسة قروش صاغ وأبعاده ٤٥ سم مستقيماً ٧٨ سم مستقيماً على الأكثر .

ونوع متوسط منه ثلاثة قروش صاغ وأبعاده ٣٤ سم مستقيماً ٧١ سم مستقيماً على الأكثر .

وتبين اللائحة التنفيذية طريقة استعمال هذه الأوراق وشروطه .

٢ - المقررات الآتية خاضعة لرمم دفعة على أقسام الورق .

(ط) التوكيلات :

التوكيلات أيًا كان نوعها سواء كانت الأعمال المنطقية بها ذات صفة تجارية أو مدنية وأية كانت صفة الموكل أو الوكيل :

التوكيلات القضائية الخاصة بأية دعوى أمام هيئة قضائية .

وهذا الرسم مستحق الأداء ولو صدرت التوكيلات السابق ذكرها بشكل خطاب عادي .

(ع) الملاحاة التجارية :

إجراءات التلغ المتعلقة بالملاحاة التجارية .

(ك) القسمة :

عقد القسمة المبرمة بين الورثة أو المالك بالمشاع أو الشركاء عن الأموال المغضلة .

(ل) الأديان المرتبة لدى الحياة :

عقد ترتيب الأديان مدى الحياة وذلك خلاف رسم القسمة النسبي للمفرد في الفقرة (٤) من القسم الأول (التأمينات) .

(م) المراض :

المراض المقدمة للسلطات الإدارية التي بينها وذير المسالبة بقرار منه ما عدا الشكاوى المقدمة في سائل الضرائب .

(ن) عقود تأسيس الشركات المدنية والشركات المساهمة وغيرها من الشركات التجارية .

(س) عقود تحويل حق الانتفاع بالمقاولات وعقود التنازل عن حق الانتفاع بها أو عن امتلاكها .

(ع) عقود بيع المقاولات أيًا كان نوعه .

ورسم الدفعة النسبي والتدريجي

الفصل الأول - التأمينات

١ - يمرض على أقساط التأمين على الحياة والتأمين ضد الأمراض والاصابات الجسدية والمسئولية المدنية المنطقية ورسم دفعة نسبي قدره ٣٪ .

فإن التأمينات الجلمية لمصلحة العيال والمستفيدين الذين لا تزيد أجزاؤهم أروما ياهم على ١٢٠ جنيها في السنة ، تخفى من هذا الرسم .

٢ - يمرض على أقساط التأمين على الثقل البحري والبحري والبري والجوى رسم دفعة نسبي قدره ٢٪ . وحده الأدنى خمسة مليات ، ويحصل علاوة على ذلك الرسم النوعي المبيح في الفقرة (٢) من باب رسوم الدفعة النوعية .

٣ - يحصل على أقساط التأمينات الأخرى غير التأمينات الميضية في القترتين السابقتين رسم دفعة نسبي قدره ٣٪ .

٤ - يمرض رسم نسبي قدره ١٨٪ على قيمة رأس المال الميضي في عقود ترتيب إيراد مدى الحياة أو على مجموع الإيراد المستحق لمدة عشر سنوات في حالة عدم بيان رأس المال .

الفصل الثاني - الأعمال المصرفية وما يشابهها والأوراق التجارية

١ - يمرض رسم دفعة نسبي قدره ١٪ في الألف وحده الأدنى خمسة مليات ، وحده الأعلى خمسة وعشرون جنيها مصر ياعل الكيالات والسندات تحت الأذن ، بصرف النظر عن تاريخ استحقاقها .

ويمرض الرسم ذاته على العقود الخاصة بتحويل الأموال والتي لها نفس مفعول الكيالات ولو كانت غير قابلة للتحويل .

٢ - يمرض رسم قدره عشرون قرشا على عقود نفع الاعتد وكذلك على تجديدها .

فإنما زادت مدة العقد أرمدة التجديد على سنة وجب دفع الرسم ذاته عن كل سنة إضافية أو كسورها

٣ - كل سلفة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من الأشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من التلييات يمرض عليها رسم دفعة تدريجي على الوجه الآتي :

عن السلفة التي لا تتجاوز ...	٥٠	جنيها مصري	١٠	مليات
» » » » ...	١٠٠	جنيها مصري	٢٠	مليات
» » » » ...	٢٠٠	»	٣٠	»
» » » » ...	٥٠٠	»	٥٠	»
» » » » ...	١٠٠٠	»	١٠٠	»
» » » » ...	٢٠٠٠	»	١٥٠	»
عما زاد على ذلك	٢٠٠	»	٢٠٠	»

وتخفى من هذا الرسم السلف التي لا تتجاوز عشرة جنيات مصرية وكذلك السلف التي تمنع لمدة لا تزيد على عشرة أيام مهما يكن مقدارها .

٤ - يسرى على مقود اقراض القود والاعتراف بالدين ذات الرسم المقرر على السلف وذلك بصرف النظر عن مدة الاقتراض .

٥ - لا يحصل رسم السلفة الا حصة واحدة على العمليات الميضية في هذا الفصل اذا اتخذت العملية الواحدة عدة صور .

الفصل الثالث - البورصة

١ - جميع الاسهم والسندات أيًا كان نوعها المقبول قيدها في التسعيرة الرسمية للبورصة عند العمل بهذا القانون والتي سيقبل قيدها فيما بعد تكون خاضعة لرسم دفعة قدره ٢٪ في الألف وهذا الرسم سوى وتقوم بسداداه للشركات والبلديات ومجالس المديرات وغيرها الهيئات المقبول قيد أوراقها المالية في تسعيرة البورصة .

ويستحق الرسم على كل من المشتري والبائع ويحسب على قيمة المبالغ الواجبة الأداء أو المستحقة التحصيل .

وبطع هذا الرسم لا يستحق رسم دفعة على الفواتير المتبادلة بين المصارف فيما يتعلق بهذه العمليات .

٣ - عمليات بيع الأوراق المالية الغير المقيدة في البورصة تخص رسم نسبي قدره ١٪ من ثمن البيع وهذا علاوة على الرسم النوعي المبين في الفقرة (٥) من باب رسم الدفعة النوعية .

ولكن إذا قبلت الشركة أن تدفع ودفعت بانتظام الرسوم المقررة في الفقرة (١) من هذا الفصل فإن الرسوم المبينة في الفقرة (٣) تحمل على الرسم النسبي وقدره ١٪ والرسم النوعي المبين في الفقرة (٥) من باب رسم الدفعة النوعية .

٤ - كل عملية مفقودة لأجل في بورصة البضائع يجب أن تثبت بمقتضى مذكرة تعد بمثابة عقد تصدرها لجنة البورصة .

العقود الخاصة بالعمليات المفقودة لأجل عن القطن وبذرة القطن بين المصارف وعملائهم يفرض عليها رسم دفعة .

عن كل قطن من القطن ملغم واحد
عن كل أردب من البذرة رجب ملغم
ويحصل هذا الرسم عن كل عملية يعمل بها فقد سواء كانت من عمليات الشراء أو البيع أو من عمليات "الريور" و"البريم" .

وتسنى من رسم الدفعة الحوافظ للثبته للتصفيات العادية وغير العادية .

الفصل الرابع المراهقات واليانصيب

(١) يفرض رسم دفعة نسبي قدره ٣٪ على المبالغ التي تدفع لكافة المراهقين في مراهقات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها من المراهقات العامة التي تتحدد بقرار من وزير المالية .

وهذا الرسم واجب النفع علاوة على أي رسم آخر .

(٢) يفرض رسم نسبي قدره ٥٪ كذلك على المبالغ التي تدفع للراغبين في اليانصيب .

الفصل الخامس - المبالغ التي تصرفها الحكومة

١ - يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة على النحو الآتي :

عن المبلغ الذي يزيد عن :

طعم	بنية مصرى	بنية مصرى
١٠	٥	١
٢٠	١٠	٥
٤٠	٢٠	١٠
٦٠	٣٠	٢٠
٨٠	٤٠	٣٠

ويحسب الرسم على مجموع قيمة الأوراق المالية المقبولة في التسمية والمطلوبة في مصر وعلى أساس القيمة الفعلية للاسهم والسندات . ويكون تحديد تلك القيمة من واقع متوسط الاسعار الرسمية في خلال السنة شهور السابقة لتاريخ المحدد لبيع الرسم .

على أنه إذا كانت الأوراق صادرة أو مستمرة في الخارج ، فيجوز للشركة أو الهيئة صاحبة الشأن إقامة الدليل على أن التداول في مصر ليس سوى جزء من رأس مالها . وفي هذه الحالة يحصل الرسم على نسبة رأس المال الاسمي المتداول في مصر بالطريقة السابق إرضاحها .

وإذا لم تستد إحدى الشركات أو الهيئات ما يستحق عليها من رسوم الدفعة الخاصة بالتقيد في التسمية الرسمية ، على لجنة البورصة بناء - على طلب وزارة المالية - أن توقف قيد أوراقها في التسمية حتى يتم سداد رسوم الدفعة .

وإذا لم تستد رسوم الدفعة السنوية - والفترامات إن كان هناك فترامات - في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيقاف ، فصل اللجنة أن تستطب الأوراق المالية من التسمية الرسمية ، وذلك مع عدم الإخلال بحق وضع الدعوى لطالبة بالمبالغ المستحقة لتزويته .

٢ - جميع عمليات الشراء أو البيع الخاصة بالأوراق المالية المصرية أو الأجنبية (التي تصدرها الدولة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو الجماعيات أو الهيئات العامة) أو الخاصة بأسهم أو سندات الشركات المصرية أو الأجنبية على اختلاف أنواعها ، تخضع للرسم التدريجي الآتي :

طعم
من خمسة جنيهات مصرية إلى ١٠٠ جنيه مصرية ٢٥

أكثر من	بنية مصرى	بنية مصرى	طعم
١٠٠	٥٠٠	٥٠	٥٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠	١٥٠
١٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠	٢٥٠
٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٥٠٠٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠	٧٥٠
٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠	١٢٥٠
١٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
١٥٠٠٠٠	١٦٥٠٠	١٦٥٠	١٦٥٠
١٦٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠

ولكن يمنع أصحاب الاعلانات المادية مهلة شهر للتبديد وهم الممنعة أو الإزالتها وتكون المهلة خمسة عشر يوما فقط للاعلانات المضيقية والاعلانات الموضوعة داخل اطار وذلك لسداد الرزم أو الإزالة .

١٠ - فيما يتعلق بالاعلانات المبينة في الفقرة (٦) والموجودة وقت صدور هذا القانون ، لا يدفع عن السنة الأولى التالية تطبيق هذا القانون الا الرسم المقرر عن السنة الثانية .

١١ - يفرض رسم قسبي قدره ٢.٠٪ على النشرات والاعلانات والاعلانات والتعليقات وكافة ما ينشر لأحد هذه الاغراض في الصحف والمجلات والقاويم السنوية والمجلات المصورة وكتب الدليل والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها والكتب والكراسات المطبوعة في مصر .

١٢ - تخفى من رسم الدفعة الاعلانات والنشرات التي توزع باليد أو التي ترسل بالبريد .

١٣ - الاعلانات التي لا يسدد عنها رسم الدفعة يصير اطلاقها .

عقود النقل

١ - استثمارات النقل وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها الصادرة من أى معهد نقل والتي يبلغ ثمنها ٢٠٠ مليون أو أكثر ، تخضع رسم الدفعة الآتي بيانه :

١٠ مليات إذا كان الثمن لا يتجاوز مائة قرش صاغ

٢٠ مليا إذا كان الثمن لا يتجاوز مائتي قرش صاغ

٢٠ مليا إذا كان الثمن يزيد على ذلك

وإذا تطلب النقل تحرير عدة عقود استحق رسم الدفعة على كل عقد قائم بذاته .

٢ - يفرض الرسم ذاته المبين في الفقرة السابقة على عاكر الأئمة التي يبلغ ثمنها ٢٠٠ مليون أو أكثر التي يجلسها المسافرون من مصلحة سكة حديد الحكومة أو غيرها من إدارات السكك الحديدية ذات الصلة التامة أو المحلية أو إدارات الترام أو سيارات النقل المشترك أو الطائرات .

٣ - التناكر التي تتحول قسما شغل الأمانة في هرات النوم بقطارات سكك حديد الحكومة ، يحصل عنها رسم دفعة قدره خمسون مليا عن كل عمل . أما أمانة البوليان فيحصل عنها رسم قدره عشرون مليا عن كل عمل .

٤ - يفرض رسم دفعة قدره ثلاثون مليا عن كل أصل أو صورة موقع عليها من بوليسية الشحن الصادرة في مصر ، وإذا كان الأصل مشتتلا على أكثر من ورقة واحدة يحصل نفس الرسم عن كل ورقة .

(٣) الإعلانات والإخطارات المصنوعة بحيث يطول بقاؤها ، وذلك بجوارى أو تجهيز الورق أو الكرتون المصنوعة منه أو برفايتها زجاج أو بطلاء أو بأية مادة أخرى أو بأصقها قبل تطبيقها على قماش أو لوحة معدنية الخ خاضعة لرسم دفعة قدره خمسة مليات عن كل متر مربع أو جزء من متر مربع

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بغرامة قدرها عشرة قروش صاغ عن كل إعلان أو إخطار .

(٤) يفرض رسم دفعة مقداره قرش صاغ واحد عن كل ٢٥ ديسمترا مربعا ، وذلك عن كل إعلان منقوش أو محاط بإطار أو على شكل لوحة أوله حامل منتقل خاص .

٥ - الاعلانات التي تشرى في برامج المحلات الخاضعة لغيرية الملاهي أو التي توزع معها ، تخضع لرسم قدره خمسة قروش صاغ عن كل إعلان وعن كل أسبوع .

٦ - الاعلانات واللوحات المضيقية بواسطة اجتماع عدة حروف أو علامات منتجة على لوحة لجعل الإعلان واضحاً ليلاً ونهاراً ، تخضع لرسم دفعة قدره ثمانية قروش صاغ عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع عن العام الأول وأربعة قروش صاغ عن كل من السنوات التالية . ويضاف الرسم عن اللوحات المحتوية على أكثر من أربعة اعلانات مستقلة .

والماسة التي يحصل فيها الرسم تخضع عن وجه واحد من المستطيل الذي تم إحضاره بالنقش النقصي لحروف أو علامات الإعلان .

ويخفى عن حكم الاعلانات المضيقية الاعلانات المصنوعة من الورق المادي أو المنقوشة ، وكذا اللوحات التي تضاهي ليلاً بواسطة جهاز خاص .

٧ - الاعلانات المصنوعة والاعلانات التي لا تدخل في عداد الاعلانات العادية والتي تعمل بواسطة قطع مضيقية أو بأية طريقة أخرى مشابهة لها أو بانكاس مضيقية أو بغير مضيقية أو بتكابة حروف أو علامات ثابتة أو متقطعة كالانكاسات أو الكتابة على الأرض أو المياه - تخضع لرسم دفعة قدره جنيهاً في الشهر بصرف النظر من عدد الاعلانات .

على أن العلامات المضيقية التي يحصل عليها بانكاسات على لوحات السينا ، تخضع لرسم قدره عشرون قرشا عن كل إعلان وعن كل أسبوع .

٨ - اللوحات والفيط غير المصنوعة التي تبين نوع نشاط أو محارة أو صناعة أو اسم المحل المنقوشة داخل أو خارج المحل على حافظ المحل نفسه أو لمخالفته تخفى من رسم الدفعة .

٩ - تسري الأحكام المتقدمة على كافة الاعلانات الموجودة وقت صدور هذا القانون بصرف النظر عن تاريخ تطبيقها .

وبغرض الرسم نفسه على جميع عقود التعديل والتعديل والقيد الأخرى الخاصة بالأملاك البحرية والنهرية والبرية والجوية التي لا تعتبر في حد ذاتها عقود التأمين .

٤ - يفرض رسم دفعة قدره عشرة مليات على كافة الوثائق الخاصة بالملاحة التجارية ما عدا أقرارات التלב التي اخضعت لرسم الدفعة على أسباع الورق - كمحاضر المعاينة والشهادات المتعلقة بالضامح المشحونة أو المقررة .

٥ - يفرض رسم دفعة قدره عشرة مليات على :

(أ) الرخص أو الأقرارات أو التصاريحات المطعنة من البوليس أو من أى سلطة إدارية أخرى .

(ب) شهادة الوزن .

(ج) عقود بيع الأوراق المالية الغير مقيدة في نسجعة البورصة وهذا علاوة على الرسم الذي المين في الفقرة السابقة في الفصل الخاص بالبورصة .

٦ - يفرض رسم دفعة قدره عشرون مليا على إيصالات مخازن الاستيداع وما يقوم مقامها من الوثائق والمستندات التي لها نفس فئيتها العملية .

٧ - يفرض رسم دفعة قدره ثلاثون مليا على :

(أ) عقود إيجار الأملاك أو الألبان أو التنازل منها . ويحصل الرسم أيضا عن كل عملية تجديد .

(ب) كل شهادة تعطى من معرفة تجارية .

(ج) سواقي .

(د) كل كشرة قضائية .

٨ - يفرض رسم دفعة قدره خمسون مليا على :

(أ) ضمان السندات التجارية إذا أعطى جفد مستقل . ويعفى إذا حرق على نفس السند .

(ب) خطابات الضمان وعقود الكفالة سواء كانت عادة أو بالتضامن .

٩ - يفرض رسم دفعة سنوية قدره خمسون مليا عن عقود الاشتراك في توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه وعلى عقود إيجار الاجهزة أو المعدات .

١٠ - يفرض رسم دفعة قدره مائة ملي على :

(أ) كل رخصة استيراد اسلحة أو ذخائر أو نقل اسلحة أو ذخائر من نص عليه في المادة الرابعة من اللائحة الملحقة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ .

(ب) الامتيازات الخاصة باستغلال المناجم أو المناجم وعقود التنازل عن تلك الامتيازات .

١١ - لا يجوز استيراد أو أى جهاز لما لا إذا كان مشينا طيا لوجه مراقبة سنوية تسلم نظير دفع رسم دفعة قدره مائة ملي .

١٢ - يفرض رسم دفعة سنوية قدره ٥٠٠ ملي على كل ميزان يترك بوضع قطعة عمله فيه .

ولا يجوز تركيب ميزان إلا بعد أن توضع عليه لوحة تمل على سداد رسم الدفعة .

١٣ - يفرض رسم دفعة قدره جنيه مصري واحد على كل رخصة بجازة أو حمل سلاح .

١٤ - يفرض رسم دفعة قدره جنيهاً مصرياً على كل جهاز يتمد في إدارته على المهارة أو الصدفة ويكون الفرض منه أمكان الحصول على ربح في مقابل مبلغ ما (سواء أ كان هذا الربح قوداً أو كرو بونات تحول مقدمها الحق في الحصول على مشروبات أو أى ربح آخر) إذا كان استيراد هذا الجهاز غير ممنوع .

ولا يجوز تركيب أى جهاز إلا بعد أن توضع عليه لوحة تمل على سداد الرسم .

١٥ - يحصل من يصدر مرسوم بمنحه الجنسية المصرية رسم قدره عشرون جنيهاً مصرياً ومن يصدر له مرسوم بالتخصيص بتغيير جنسيته المصرية رسم قدره ثلاثون جنيهاً مصرياً .

ويجوز لمجلس الوزراء اعضاء صاحب الشأن من بعض أو كل الرسوم المينة في هذه المادة .

(ثالثا) على الأموال المنقولة المختلفة عن مورت اجنبي له محل توطن شرعى فى مصر .

مادة ٣ - الأموال التى تتخلل بطريق الوصية يكون حكمها حكم الأموال التى تتخلل بطريق الميراث ويحصل عنها الرسم ذاته

مادة ٤ - كذلك يستحق رسم الأيلولة على الهبات الصادرة من المورث سواء أكانت بأموال منقولة أو ثابتة فى تاريخ سابق على وفاته بمدة لا تزيد على ثلاث سنوات الى شخص أصبح وريثا له . وسواء أكانت الهبة صادرة رأسا الى الشخص نفسه أو صادرة إليه بواسطة غيره . ويستثنى من هذا الحكم ما يهبه الأصول لغروهم بكمهاز للزواج .

ويستحق رسم الأيلولة أيضا على كل تصرف بوض أو بغير عوض فى أموال منقولة أو ثابتة صدر من المتوفى فى بحر السنوات الثلاث الساعية على وفاته الى شخص أصبح وريثا له وذلك رأسا أو بالواسطة .

ويستحق الرسم عند وفاة المورث ويخص منه كل ما يكون قد سبق دفعه كرسوم انتقال ملكية إلى الخزنة العامة .

على أنه إذا كانت التصرفات بعضى فانه يجوز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء على مصادره لكن يقيم الدليل على صحة التصرف وعلى دفع المقابل من ماله الخاص الى المتوفى . وفى هذه الحالة ترد اليه رسوم الأيلولة المتحصلة منه .

ويستد خصية مستمرة بالنسبة لمن يصدر التصرف لصالحه فروعه وزوجه وأزواج فروعه .

مادة ٥ - الأوراق والقيم المسالية التى توحد فى حيازة من يؤول إليه كل أو بعض تركه المتوفى ويثبت أنها كانت فى أى وقت قبل وفاته سنة على الأكثر مودعة باسمه فى أحد المصارف أو الشركات أو غيرها أو كان هو الذى قد قبض فانتهاها أو ربمها أو حصل القبض لحسابه تدب فيما يتعلق بتفصيل رسم الأيلولة المقر فى هذا القانون كأنها جزء من التركة إلا إذا أقام صاحب الشأن الدليل على وجه يرضى مصلحة الضرائب أو أمام القضاء على أن وجود الأوراق والقيم المذكورة فى حيازته يرجع الى انتقالها إليه انتقالا حقيقيا مفاد معاوضة وأن التمن قد دفع فضلا من ماله الخاص .

مادة ٦ - كل ما يكون موجودا من الأموال والقيم المسالية فى البنوك أو عند غيرها من المودعين لديهم فى حساب مشترك أو لحساب جماعة بالتضامن يدب فيما يتعلق بتفصيل رسم الأيلولة المقر فى هذا القانون بملوكا المودعين بالاشتراك فيما بينهم ويدخل فى تركة كل منهم حصصا متساوية . ويكون لكل من أصحاب الشأن وكذلك لمصلحة الضرائب حق إقامة الدليل على العكس .

ملحق رقم ٥

مشروع مرسوم

بمشروع قانون يفرض رسم أيلولة على التركات

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

وصمما بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول

رسم الأيلولة على التركات ، سعر الرسم ، التصرفات التى يسرى عليها الرسم

مادة ١ - يفرض على التركات رسم أيلولة محسوبا على صافي نصيب كل وارث طبقا للأسعار الآتية :

بالنسبة لالتصبة الفروع والأزواج والأب والأم - يكون الرسم ٢٪ إذا لم يجاوز النصيب ٢٠٠٠ جنيه - و ٥٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه لغاية ٥٠٠٠ جنيه و ٧,٥٪ فيما زاد على ٥٠٠٠ جنيه لغاية ٢٠,٠٠٠ جنيه - و ١٠٪ فيما زاد على ٢٠,٠٠٠ جنيه لغاية ٥٠,٠٠٠ جنيه و ١٢,٥٪ فيما زاد على ٥٠,٠٠٠ جنيه .

ويبقى الورثة المشار إليهم من الرسم اذا كانت صافي نصيب الوراث لا يجاوز مائة جنيه فاذا تجاوزها سرى الاخصاء على مائة الجنيه الأخرى .

ويضاعف الرسم الى مثليه بالنسبة للأصول فيما زاد الأب والأم والأخوة والأخوات - وإلى ثلاثة أمثاله بالنسبة لأولاد الأخوة وأولاد الأخوات وغيرهم من الأقارب الى الدرجة الرابعة - وإلى أربعة أمثاله بالنسبة لمن عداهم من الورثة ولا يمنع الورثة من هذه الطبقات المختلفة أى إعفاء بسبب قيمة النصيب الأيل إليهم فى التركة .

مادة ٢ - يسرى الرسم المقرر بهذا القانون :

(أولا) على جميع التركات المنقولة أو الثابتة اذا كان المورث مصرى سواء أكان مقفيا بمصر أم بالخارج مع عدم الاختلاف بما تقتضى به الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بتسديد الضريبة .

(ثانيا) على كل الأموال الثابتة الموجودة فى مصر ولو كان المورث اجنبيا غير الخات الى محل توطنه .

من كان المنزل مضمون من الموائد طبقا لفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمر المالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المعدلة بمقتضى الأمر المالي الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

ثانيا - الأثاث والمفروشات المخصصة لاستعمال أسرة المتوفى ولا يدخل ضمن ذلك المصوعات والمجوهرات .

ثالثا - مجموعات الكتب ومجموعات النقود القديمة والأوراق وكذلك المجموعات الفنية التي لا تكون معدة للتجارة بها . على أن هذا الاستثناء يطبق فقط على الرسوم على الأشياء المذكورة إذا بيعت في بحر خمس سنوات من وفاة المورث .

مادة ١٣ - يجوز أن يستفيد موقفا من الأوصية المخاضة للرسم المطلوبات التركة لدى مدينين في حالة إفلاس وكذلك ما لها من الديون التي يندفعها الورثة مشكوكا في تحصيلها أو عسرة التحصيل وما لها من الحقوق المتنازع فيها والبنائى وحق الرجوع على الغير وذلك بشرط أن تسلم مستنداتها إلى المصلحة لكي تبانشر المطالبة بها على مصاريف أصحاب الشأن الذين يجب عليهم أن يدفعوا إليها أمانة على قمة المصاريف وعلى أن تحمم الحكومة مما يحصل قيمة ما هو باق لها من رسوم الأبلولة .

على أنه يجوز إعفاء أصحاب الشأن من دفع مصاريف التحصيل إذا تنازلوا عن حقوقهم للحكومة .

وفي هذه الحالة تحمل الحكومة بمحكم القانون وبغير حاجة إلى أى تسجيل أو قيد أو تأشير على التركة في كل ما لها من الحقوق مع تأميناتها البينة والشخصية .

مادة ١٤ - يستفيد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات والتكاليف إذا كانت ثابتة بمستندات تفصل دليلا على المتوفى أمام القضاء .

مادة ١٥ - يحق لموظفي مصلحة الضرائب أن يطلبوا تخدم المستندات المثبتة لها على التركة من الديون أو الالتزامات كما يحق لهم أن يطلبوا لهذا الغرض تخدم السجلات والدفاتر التجارية . ولم أن يسجلوا كل دين يبدو لهم أنه صوري أو يرويه غير ثابت ثبوتا كائنا وعلى الأخص ما يأتي :

(١) كل سند أو اعتراف يبين صادر من المتوفى قبل وفاته ثلاث سنوات على الأكثر لمصلحة شخص أصبح ورثا له سواء كان صدره له مباشرة أو بواسطة شخص آخر .

وبعد تخضبة مستندة فيما يتعلق بتطبيق هذه المادة زوج من عند التصرف لمصلحته وكذلك فروعه وأزواجه فروعه .

(٢) كل دين مضمون بتأمين عقارى إذا كان قيد هذا التأمين في سجل

(٣) كل دين استحق منه أكثر من ستة شهور قبل وفاة المورث من غير أن يطلب به .

مادة ٧ - كل ما يوجد من الأموال والأوراق المالية وغيرها من الأشياء في خزنة مؤجرة إلى عدة أشخاص بالاشتراك فيما بينهم يدفيا يتلقى فقط تحصيل رسم الأبلولة مملوكا للأشخاص المذكورين بالتساوى وذلك إلا إذا أقيم الدليل على العكس .

ويسرى هذا الحكم على المظاريف المحتوية والصناديق المغلفة المودعة لدى البنوك والصدارة والمستقلين بالقطع ويبرم ممن تودع لديهم عادة هذه الأشياء .

مادة ٨ - يكون حكم مستحق الوقف باستثناء قراقرظ نفسه حكم التوبة تسرى عليهم رسم الأبلولة طبقا لسعر المقر في المادة الأولى من هذا القانون ويستحق عليهم الرسم عند أبلولة الاستحقاق عليهم .

ولأجل تعيين درجة القرابة التي يتحدد بها سعر الرسم تراعى بالنسبة لمن يؤهل إليه الاستحقاق لأول مرة درجة قرابته للواقف . وبالنسبة لمن يؤهل إليه الاستحقاق بعد ذلك درجة قرابته لمن حل هو محله في الاستحقاق .

مادة ٩ - إذا آل مال المتوفى إلى شخص ما في عدة صور بصفته وارثا أو موصى له أو مستحقا في وقف فإنه يراعى في تحديد سعر الرسم مجموع ما آل إليه من المال .

مادة ١٠ - يستحق الرسم على ما يؤهل إلى المساعدة والأعمال الطبية والغيرية والدينية بطريق الوصية والهبة والوقف بالسعر المقر لطبقة الأولى من القرابة .

مادة ١١ - أموال الغائبين يستحق عليها رسم الأبلولة بمجرد تعيين وكيل من الغائب . ويكون تحديد مقدار الرسم على اعتبار أن ماله قد آل إلى من يرونه شرعا وقت تعيين هذا الوكيل . والرسم المستحق تسوى ثباتها عند وفاة الغائب حقيقة أو حكما . وترد الرسوم المذكورة إذا انتهت التوبة بظهور الغائب .

الباب الثاني

أساس الضريبة

مادة ١٢ - تشمل التركات الخاضعة لرسم الأبلولة جميع الأموال التي تتألف منها التركة منقولة أو ثابتة والنقود والأوراق والقيم المالية على اختلاف أنواعها ولو كانت الأوراق والقيم المذكورة معفاة من الضريبة والإجازات المرتبة لدى الحياة والديون المطلوبة للتركة والدعاوى وقضاياات على الحياة وكل ما أعدها من التأمينات التي استحق سدادها بسبب وفاة المورث وكذلك كل ما أيربه المورث من عقود التأمين في حياته لمصلحة ورثته وذلك كله بعد خصم ما على التركة من الديون والالتزامات .

ومع ذلك يبقى من الرسم :

أولا - للدار المخصصة لسكن أسرة المتوفى في الجهات والقرى غير الخاضعة لعوائد الأملاك وكذلك في المدن والبادر الخاضعة لهذه الضريبة .

مادة ٢٠ - يجب على من ذكروا للمادة السابقة أن يقدموا بعد ذلك إذا اقتضى الحال وفي مباد ثلاثين يوما قائمة جرد تفصيلية على الصورة التي تقررها اللائحة التنفيذية. ويجوز إطالة المباد عند الضرورة لماية تسعين يوما بإذن وزارة المالية.

فإذا انقضت مدة ثلاثين يوما من وقت تقديم الإقرار الموقت المنصوص عليه في المادة السابقة من غير أن يقدم ذوو الشأن قائمة الجرد المشار إليها ومن غير أن يطولوا إطالة المهلة المحددة لتقديمها اعتبر الإقرار الموقت إقرارا نهائيا وعد بمثابة قائمة جرد.

مادة ٢١ - ترفق بقائمة الجرد الأوراق الآتية :

(١) كشف تكليف المتوفى .

(٢) كشف رسمي ببيان ما له من الأملاك في البادر الخاصة لموالت المباني .

(٣) كشف مستخرج من قلم الرهون بيان ما هو متوقع ضد التوفى من التسجيلات والتبويد .

وقسم هذه للكشوف الثلاثة بنبر رسوم ويؤشر عليها بأنها ليست معدة الا لتصفية الرسوم المستحقة على التركة ولا يجوز استعمالها لاي غرض آخر وعلى ذوي الشأن أن يطلبوا الكشف المذكورة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الوفاة فإذا لم تكن قد سالت لم قبل المباد المقرر لتقديم قائمة الجرد فليهم إسطار المصلحة بذلك مع بيان التاريخ الذي طلبوها فيه .

٤ - شهادات صادرة من المصارف والشركات والأفراد ببيان ما هو في ذمتهم لتوفى أو بما هو في خيانتهم له من ديون وقيم مالية ودواخل .

٥ - كل ما عدا ذلك من الأوراق والوثائق بما يرى ذوو الشأن تقديمه لأثبات مال التركة أو ما عليها .

مادة ٢٢ - المواعيد المبينة في المادتين السابقتين يجوز اطالتها لماية ثلاثين يوما إذا كانت الوفاة قد حدثت في الخارج أو إذا كان أصحاب الحق موجودين في الخارج وقت الوفاة .

مادة ٢٣ - الإقرار وقائمة الجرد المنصوص عليهما في المواد السابقة يجب التوقيع عليهما بتوقيع أو ختم أصحاب الشأن . ويجب أن يذيل كل منهما بالإقرار الآتي :

"بقر الموقعون على هذا أن هذا الإقرار مطابق للحقيقة وأنه يشمل إلى جانب بيان ما كان يملكه المتوفى من العقارات وبيان كل ما خلفه من النقود والديون والقيم المالية مصرية كانت أو أجنبية على قدر ما نعلم وكذلك ما على التركة من ديون والتزامات "

ولكن لدى شأن الحق في أن يبدى في الإقرار ما بين له من التحفظات أو الملاحظات .

مادة ٢٤ - يجب على التأخير في تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة الثامنة عشرة وكذلك على التأخير في تقديم قائمة الجرد إنفاكان ما حل بمرامة لا تجاوز ألف قرش صاغ .

(٤) كل دين اعترف به في وصية صادرة من المتوفى من غير أن يقوم عليه دليل متحرك ذلك مع الاحتفاظ لأصحاب الشأن بمطالبة المصلحة قضائيا برد الرسم الذي يحصل بنبر حق .

مادة ١٦ - يجب كذلك على موظفي مصلحة الضرائب استبعاد الدين الآتية :

(١) كل دين أو التزام سقط بالتقادم ولو لم يتمسك الورثة بهذا السقوط.

(٢) كل دين أقيم في الخارج إلى أن يصدر به حكم من القضاء المصري أو يصدر به حكم قضائي في الخارج يشمل المصلحة التنفيذية في مصر .

مادة ١٧ - يخضع رسم الأيالة إلى النصف عن الأموال التي تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الميراث أو ما في حكمه في بحر الثلاث السنوات السابقة لوفاته ويكون قد آتى منها رسم الأيالة .

ولا يسرى هذا الحكم إلا على الأموال التي تخفل بطريق الارث دون غيره .

الباب الثالث

نفا هو ملحق على مائق أصحاب الحق في التركة وهو ملحق على عائق دائي التركة ومدينين في الاقارارات والالتزامات

مادة ١٨ - يجب على الورثة وعلى السند والمشايخ في القرى وعلى مشايخ الحارات في المدن التي لا محمد بها أن يبلغوا عن وفاة أي شخص خلف تركه وذلك في مدى ثمانى وأربعين ساعة من وقت وفاته . ويكون التبليغ للديرية أو المحافظة بالنسبة لمن يتوفى في هوامم المديريات والمحافظات وللزكو بالنسبة لمن يتوفى بالجهات الأخرى .

ويجالب على التأخير في التبليغ بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ .

مادة ١٩ - يجب على الورثة والموصى لهم والهويهم لم وكذلك يجب على مستعنى الوقف الذين يبيعون دورهم في الاستحقاق بسبب موت الواقف أو بسبب وفاة مستعنى قبلهم أو على من يتوبون شرعا من واحد من ذكروا أن يقدموا المصلحة للضرائب في بحر خمسة عشر يوما من حدوث الوفاة إقرارا ونفا محررا من تسعين بين بين اسم المتوفى وأسماء من آلت إليهم أمواله وعال إقامتهم والتفاصيل الممكنة من مشتعلات تركته من أموال ثابتة ومغفولة وقيم مالية ودواخل لدى المصارف أو لدى غيرها وما للتركة من الديون والتايطيات الخ مع بيان ديون التركة وما عليها من التكاليف والالتزامات عامة .

ويحرر الإقرار على استقارة خاصة تسلم إلى ذوي الشأن من المصلحة المختصة وتضمن كل البيانات المطلوبة طلبا لها بقره اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٠ - في حالة قيام نزاع على صحة الوارد يجوز لوزارة المالية أن تطلب وضع أعيان التركة تحت الحراسة أو أن تطلب تعيينها حارسة قضائية عليها وذلك إلى حين الفصل في النزاع .

مادة ٣١ - كل شخص أو مصرف أو شركة أو مساهم من مساهمة الأوراق المالية يكون مدينا للتركة بشئ من القيم المالية المملوكة لها أو من سندات أو حقوقها عامة أو أركان مودعا عنده أو في حيازته شيء مما ذكر يجب عليه في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ علمه بوفاء صاحب التركة أن يقدم إلى مصلحة الضرائب قرارا محررا طبقا للأوضاع المالية في اللائحة التنفيذية يبين به كل ما في ذمته للزاد وإلا عوقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

وفضلا عن ذلك فانه لا يجوز لواحد من ذكرنا أن يسلم شيئا مما في ذمته إلى الورثة أو الموصى لهم أو الموهوب لهم لا مباشرة ولا بواسطة الغير إلا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على سداد رسوم الأبلية المستحقة لخزانة أو على أن التركة غير مستحق عليها رسوم .

على أنه يجوز للدينين والمضاربين والمودعين من غيرهم أن يودعوا بأحدى خزائن الحكومة ما يكون في ذمتهم من أموال وقيم مالية بغير مصاريف وذلك طبقا لما تقرره اللائحة التنفيذية من الإجراءات والأوضاع . وهذا الإيداع يكون مبرا من عدم الإخلال بما يكون لهم لأصحاب الشأن من حقوق .

مادة ٣٢ - إذا اذعن أحد مديني التركة من ذكرنا في المادة السابقة شيئا مما في ذمته على خلاف ما تقتضيه به فانه لا يجوز له التمسك بهذا الدفع قبل المحكمة كما أنه يكون مسؤولا أمام مصلحة الضرائب فيما يتعلق بالرسوم المطلوبة لها عن كامل ما تحمل عنه بغير حق .

وفضلا عن ذلك يعاقب بالغالب بغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها .

مادة ٣٣ - استثناء من أحكام المادتين السابقتين يجوز لذوي الشأن بموافقة مصلحة الضرائب أو بأمر قاضي المواد المستجلة أن يسحبوا المبالغ الضرورية لميشتهم ولما تقتضيه الحاجات المستجلة للتركة .

مادة ٣٤ - كل مصرف أو محل أو شخص يشتغل عادة بتأجير الخزائن ويكون لديه خزائن مؤجرة كلها أو بعضها لشخص منوف يجب عليه أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ علمه بالوفاة وإلا عوقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش صاغ .

وفضلا عن ذلك فانه محظور عليه السماح بفتح الخزائنة في غيبة مندوب مصلحة الضرائب وإلا عوقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها فضلا عن مسؤوليته بالتضامن مع أصحاب الشأن عن كل رسوم الأبلية المستحقة على التركة .

مادة ٣٥ - كل شخص أو مصرف أو محل له على شخص منوف دين أو حق من الحقوق التي لا يمت القانون إخضاعها للتسجيل أو البيع يجب

ويمكن بنفس العقوبة على الامتناع عن التوقيع على الإقرار أو قاعة الجرد .
وفضلا عما ذكر فان عدم تقديم الإقرار أو قاعة الجرد يجوز اعتباره وسيلة للتخلص بطريق الفتن من أداء كل أو بعض الرسم مما يترتب عليه تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٣٥ - إذا ثبت أن المثل قد تصرف بقصد التخلص بطريق الفتن من أداء كل أو بعض الرسوم المستحقة عليه بموجب أحكام هذا القانون سواء بأن أخفى عمدا جزءا من الأموال التي يسرى عليها الرسم أو بأن صدرت منه إفراجات كاذبة فيما يتعلق بالديون التي على التركة عوقب على ذلك بغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها .

وفضلا عن ذلك فان الرسم الذي تعمد التخلص منه بطريق الفتن يضاف إلى ثلاثة أمثاله .

وعاقب الشريك بنفس العقوبات .

وبعد شريكا كل شخص يدعي بدين في المتوفى مع علمه بعدم وجود الدين أو ببرائة ذمة المتوفى منه بأي سبب كان أو يدعي بدين يزيد على دينه الصحيح .

مادة ٣٦ - إذا اتصل بلم صاحب الشأن في أي وقت صدق تقديم الإقرار أو قاعة الجرد المنصوص عليها في المادتين ١٩ و ٢٠ وبأية طريقة من الطرق معلومات كان يجملها من قبل و يترتب عليها تعديل ما يتضمنه الإقرار أو القائمة من البيانات بشأن ما للتركة أو ما عليها وجب عليه في ظرف سبعة أيام من تاريخ علمه بها أن يقدم بها إقرارا تكميلا وإلا عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة بشأن الإفراجات المشتملة على غش .

مادة ٣٧ - إذا كان صاحب الشأن قاصرا أو كان في حالة أخرى من أحوال عدم الأهلية وجب على من يتوب عنه شرعا أن يقوم بالالتزامات الملقاة على عاتق عديم الأهلية في حالة تقصيره عن القيام بها أو في حالة تقديم إقرارات كاذبة توقع عليه تعصبات العقوبات والغرامات المنصوص عليها في المواد ١٨ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون .

مادة ٣٨ - يجوز لمصلحة الضرائب ولتأبئة العمومية في كل حين أن تأمر بإحضار ما تراه من التدابير التحفظية لصيانة حقوق الخزانة بما في ذلك وضع الاختام .

مادة ٣٩ - كذلك يكون لمصلحة الضرائب في أي حين الحق في أن تتولى بنفسها جرد موجودات التركة سواء بالاتفاق مع أصحاب الشأن أو من غير معاوتهم .

فإذا طلبت مصلحة الضرائب إلى أحد أصحاب الشأن معاوتتها في وضع قاعة الجرد وابتعت عن إجابة الطلب عوقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش صاغ مع عدم الإخلال بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٢٥

في أن يستند من الخرافة الفرق بين مادفه اليها بالفعل وما كان يذمه لو أن الرسم المطلوب منه حسب على أساس عمر صاحب حق الانتفاع الجليل. ويتبدأ مدة التقادم بالنسبة لدعوى الرد المنصوص عليه فيما تقدم لمصلحة صاحب ملك الرقبة من تاريخ وفاة المنفع السابق .

(٥) الاستحقاق في الوقف يكون حكمه فيما يختص بالتقدير حكم حق الانتفاع . فإذا كان الاستحقاق مبلغا معينا من المال يقضى كتاب الوقف بذمه إلى المستحق سنويا أو شهريا أجرى التقدير على أساس أن الاستحقاق في الوقف حكمه حكم حق الانتفاع برأس مال يعادل قيمة الاستحقاق السنوي مضروبا في عشرين .

(٦) فيما يتعلق بقيمة حق صاحب المحركة وقيمة حق مالك الأرض المحركة تحدد القيمة على أساس أن لصاحب الأرض المحركة ثلث قيمة الأرض لو كانت حرة خالية من المحرك وأن لصاحب حق المحركة الثلثين .

مادة ٣٧ - تقوم مصلحة الضرائب بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأبلولة بمقتضى هذا القانون بواسطة بلان تؤلف طبقا لما يقرر في اللائحة التنفيذية . ويجوز للجان التقديرية على الأسس المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالأموال والحقوق المبنية فيها . أما فيما يتعلق بما عداهما مما لم يرد ذكره بتلك المادة فإن اللجان تقوم بالتقدير بعد الاطلاع على ما يرى أصحاب الشأن تدعيه اليها من الأوراق والمستندات والبيانات في المواعيد وطبقا للاوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية . ويجوز أن تأمر عند الاقتضاء بانتداب خبراء .

مادة ٣٨ - أصحاب الشأن الذين يرون أنه لحقهم غبن من تقدير اللجان يحق لهم في بحر ثلاثة شهور من تاريخ إعلانهم به بالطريق الإداري أو بخطاب موصى عليه يرسل إليهم يحمل إقامتهم المبين في الإضرادات المنصوص عليها في المادة (١٩) الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية الواقع بها آخر عمل إقامته للوقوف ، وفي حالة ما إذا كان المتوق لم يكن له عمل إقامته في مصر يرفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية الواقعة في دائرتها أيها التركة أو أكبر جزء منها ، فإذا كان التقدير الذي يصدر به حكم المحكمة أقل من تقدير اللجان المشار اليها فيما تقدم ودت مصلحة الضرائب إلى المحول ما حصلته من الرسوم بغير حق .

فإذا لم يرفع المحول الدعوى في المياد المحدد له الوجه المتقدم وكذلك في حالة ما إذا لم يكن قد عمل إقامته أو ذكر عمل إقامته غير مطابق للواقع فإن تقدير اللجنة يصبح نهائيا غير قابل لأي طعن .

الباب الخامس

في تحصيل رسوم الأبلولة

مادة ٣٩ - تدفع الرسوم قدا أو سنودات من سندات الحكومة أو من السندات التي تضمنها الحكومة .

عليه أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إقرارا متضمنا بيان دينه وطيته ومنشئه مع الإشارة إلى ما لديه من السندات ، وذلك في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ عليه بالوفاء أو في ظرف سبعة أيام من تاريخ التنبية عليه سواء من جانب المصلحة أو من جانب أحد أصحاب الشأن بتقديم هذا الإقرار .

ويحرم الإقرار على سقارة أصل هذا الغرض ويؤجل بتأكيد بصحة الدين . فإذا مضت ستة شهور من تاريخ وفاة المدين من غير تقديم هذا الإقرار فإن رسوم الأبلولة التي يكون أصحاب الحق في التركة قد اضطروا إلى دفعها بسبب عدم خصم قيمة الدين من قيمة التركة تكون على حساب اللذان وعصم عما له من الدين . ولا يقبل أي عذر للذات بسبب جهله بوفاء المدين .

الباب الرابع

في تقدير قيمة التركة

مادة ٣٩ - تحدد قيمة التركة على الأسس الآتية :

(١) تحدد قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل الضريبة المبروطة على ستين ضعفا .

(٢) تحدد قيمة الألاك الخاضعة لعوائد المبانى بما يعادل القيمة الاعيادية التي اقتضت أساسا لربط العوائد خمسة عشر ضعفا .

(٣) تحدد قيمة السندات والأوراق المالية المصرية أو الأجنبية في التسعيرة الرسمية لأحدى البورصات المصرية على أساس متوسط سعرها الثابت في التسعيرة الرسمية يوم الوفاة . فإذا لم يكن قد حصل تعامل بها في اليوم المذكور فصل أساس متوسط السعر في آخر يوم حصل فيه تعامل بها .

(٤) تحدد قيمة ملك الرقبة وقيمة حق الانتفاع على الوجه الآتي :

(٥) إذا كان صاحب حق الانتفاع يبلغ من العمر عشرين سنة ميلادية كاملة أو أقل من ذلك فإن حق الانتفاع يقدر بقيمة أعمار قيمة الملكية الكاملة وتقدر ملكية الرقبة بثلاثة أعمارها .

(ب) إذا كان صاحب حق الانتفاع يزيد عمره على عشرين سنة تخفف قيمة حق الانتفاع وتزداد قيمة ملكية الرقبة بمقدار عشر قيمة الملكية الكاملة من كل فترة مثله عشر سنوات بغير نظر إلى الكسور . فإذا تجاوز عمر صاحب حق الانتفاع سبعين سنة فدرت قيمة حق الانتفاع بشرعية الملكية الكاملة وقيمة ملكية الرقبة بقسمة أعمارها .

ولأجل تقدير قيمة ملكية الرقبة لا يلتفت إلا إلى حقوق الانتفاع التي بدأت بالفعل . على أنه إذا كان حق الانتفاع متاعيا لا أكثر من شخص واحد وبدا حق الانتفاع لشخص آخر غير الشخص الذي كان موجودا وقت وفاة المورث بما يترتب منه صاحب حق الانتفاع الجليل يدفع رسوم الأبلولة المقررة بمقتضى هذا القانون فإن صاحب ملكية الرقبة يكون له الحق

على أنه فيما يتعلق بيع القيم المالية المصرح بالتعامل بها في البورصة غير
اللائحة التنفيذية إجراءات هذا البيع وشروطه .

الباب السادس

أحكام عامة

مادة ٥ - يكون جميع الورقة مسئولين بالتضامن عن سداد جميع
الرسوم المستحقة على أنصبتهم في التركة وإنما يكون لمن دفع أكثر من الرسوم
المستحقة على نصيبه حق الرجوع على الباقيين .

على أنه يجوز للوارث الذي تتخذ مصلحة الضرائب الإجراءات ضده
للحصول على رسوم مستحقة على الورقة الآخرين أن يطلب أولاً تجريد
الورقة المقصدين . وفي هذه الحالة توقف الإجراءات المتخذة ضده إلى
حين يبيع أنصبة أولئك الورقة .

مادة ٦ - كل من يشتري عقاراً أو متجراً أو مصنعة أو أى حق
آمن آيلاً إلى البايع من تركة أو من وصية ولم يكن قد مضى على وفاة المورث
أو الموصى أكثر من خمس سنوات مكلف قبل التقاعد أن يثبت من
سداد الرسوم المطلوبة للحكومة والإكالة مسلولاً بالتضامن عن وفاة الرسوم
المتأخرة ومطراً ببيع غرامة معافاة لنصف الرسوم المذكورة .

مادة ٧ - محظور على موثق العقود الرسمية وتكاتب الحاكم والموظفين
والمأمورين العموميين الذين تخولهم صفتهم تحريراً وتلقي العقود والمحسرات
سواء أكانت رسمية أو هدية أو القيام بإجراءات التسجيل والتيد والتأشير
والشطب الخ . أنت يقوموا بأى عمل مما يدخل في اختصاصهم متعلق
بأى بيع أو تصرف موضوعه أعيان أو حقوق آت إلى أصحابها بطريق
الميراث أو بطريق الوصية أو استحقاق في وقت قبل أن يقدم لهم الدليل
الرسمي على سداد رسوم الأيولة المقررة بموجب هذا القانون .

مادة ٨ - لا يجوز اتخاذ إجراءات تحصيل رسوم الأيولة إلا على
الأعيان المفروضة عليها تلك الرسوم بدون تعرض للأحكام التخصمية لصاحب
الشان إلا إذا كان قد أصاب فائدة من الأموال والحقوق التي آت إليه
وبمقدار ما آل إليه منها .

مادة ٩ - المقصود بمصلحة الضرائب في عرف هذا القانون
وزارة المالية وأية مصلحة أو موظف يكلف بتسيده بمعنى الفوائض
أو المراسم أو الفواحي .

وتقبل السندات بمتوسط سعرها طبقاً للتسمية الرسمية في اليوم الذي تسلّم
فيه إلى مصلحة الضرائب . فإذا لم يكن قد حصل شامل بها في اليوم المذكور
فيتمتع بالمتوسط السعري في اليوم حصل التعامل بها فيه .

مادة ١٠ - تستحق رسوم الأيولة بعد شهر من تاريخ إعلان ذوى
الشان بالطريق الإداري بالتقدير الذي أجرته مصلحة لأعيان التركة وبقية
الرسوم المستحقة عليها .

ولا يترتب على معارضة صاحب الشأن في التقدير تأجيل موعد الاستحقاق
وإنما يقتصر أثرها على ما غردته القانون من رفع الدعوى القضائية بالرسوم
المستحقة عنه بمجرد حق .

مادة ١١ - إذا كانت أعيان التركة التي تعرض عليها الرسوم بها من
النفود أو السندات أو القيم المصرح بها بالتعامل فيها في البورصة ما يبادل على
الأقل ضمنى قيمة رسوم الأيولة وجب دفع هذه الرسوم بأكملها في المباد
الحدد في المادة السابقة .

فإذا لم يكن بها شيء مما ذكر أو كان الموجود يقل بمجموعه عن صفى
الرسوم المطلوبة فإن المصلحة تحصل مبلغاً يبادل تصف ذلك المجموع أن
وجد ونقص الباقي على مدة لا تزيد على ثمانى سنوات .

على أنه في حالة التصرف في شيء من أعيان التركة فإن الرسوم المؤجلة
تصبح واجبة الأداء بمقدار المبالغ المتحصلة فضلاً من هذا التصرف .

وتطوّر اللائحة التنفيذية مواجيد الاستحقاق وشروط التحصيل كما تقرر
كل التدابير الكفيلة بضمان الحصول على الرسوم المستحقة .

مادة ١٢ - رسوم الأيولة المفروضة على استحقاق في وقت يدفعها
ناظر الوقف خصماً من حصص المستحق في ربح الوقف . ويصبح هذا الربع
فايزاً للحيز عليه لمصلحة الخزنة مهما تكن قيمته استثناء من حكم القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٤ .

على أنه لا يجوز أن يزيد القسط الذى يدفعه ناظر الوقف وفاة (رسوم
الأيولة على نصف حصص المستحق .

مادة ١٣ - يكون للحكومة لأجل تحصيل رسوم الأيولة المفترضة
بموجب هذا القانون حق امتياز على جميع أعيان التركة وحتى تبعها تحت
يد الغير .

مادة ١٤ - يكون تحصيل الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون
بالطرق الإدارية طبقاً للاحوال الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
المعدل بالامر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

وفيما يتعلق بما للزكاة من الديون والحقوق غير الخاضعة لإجراءات التسجيل أو القيد والتي تكون مستنداتها معجزة بفعل من آلت إليهم حقوق المورث بدأ مدة التقادم من اليوم الذي يمكن فيه العلم بوجود هذه المستندات سواء بمناسبة دعوى منظورة أو أية وسيلة أخرى .

مادة ٥٢ - يسقط حق المول في المطالبة برد الرسوم المتحصلة بغير حق بمضى ستين .

حكم ختامي - تنفيذ القانون

مادة ٥٣ - عل وزير المالية تنفيذ هذا القانون . وله أن يصدر لهذا الغرض ما يقتضيه تنفيذ من القرارات واللوائح

مادة ٥٠ - يكون لموظفي مصلحة الضرائب الذين تعينهم الوزارة التنفيذية حق إثبات ما يقع من المخالفات لهذا القانون وتكون لهم فيما يتعلق بذلك صفة مأموري التبعية القضائية .

الباب السابع

في التقادم

مادة ٤٦ - تسقط الرسوم المفروضة بقتضى هذا القانون وكذلك الزامات المنصوص عليها فيه بمضى خمس سنوات .

ملحق رقم ٦

مشروع قانون

خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين

مادة ١ - تخضع لأحكام هذا القانون هيئات التأمين المصرية والأجنبية على اختلاف أنواعها ما عدا هيئات التأمين البحري والتأمين على التأمين .

مادة ٢ - أنواع التأمين المشار إليها في المادة السابقة مجموعة في الأقسام الأربعة الآتية :

(١) التأمين على الحياة وعمل الموم كل العمليات التي لمدة الحياة دخل فيها وكذلك التأمين ضد السجى والشيخوخة وأنواع التأمين التي لها علاقة بذلك .

(٢) التأمين ضد الحريق وضد الاضطرابات والزلازل .

(٣) التأمين ضد الحوادث وانسار بما في ذلك تأمين السيارات والتأمين ضد إصابات العمل والتأمين ضد أخطار التدمير أو التلف أو الضياع أو السرقة والتأمين ضد خيانة الأمانة .

(٤) التأمين ضد أخطار النقل البرى والبحرى والتأمين ضد أخطار سحب استمر : لك الأوراق المالية وضد كافة الاخطار الأخرى التي لم ينص عليها صراحة في هذا القانون .

مادة ٣ - لا يجوز لأية هيئة مباشرة عمليات تأمين في مصر إلا إذا كانت هذه الهيئة مسجلة بناء على طلبها في سجل لذلك بوزارة المالية .

مادة ٤ - لا يجوز تسجيل أية هيئة إلا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة .

مادة ٥ - يجب أن يرفق طلب التسجيل بالأوراق والسندات الآتية :

(١) أصل أو صورة من العقد التأسيسى لهيئة التأمين ونسخة كاملة من نظامها .

(٢) الشروط العامة للتأمينات والأسس الفنية التي تقوم عليها إذا كان نوع التأمينات يتطلب ذلك .

(٣) شهادة توثق إيداع الضمان المنصوص عليه في المادة ٨

ويجب أن تقدم هيئات التأمين الأجنبية علاوة على ذلك ما يأتى :

(أ) وثيقة باعتاد الوكيل العام للهيئة في مصر لدى وزارة المالية حسبما نص عليه في المادة ١٠ الآتية بعد .

(ب) الشهادات والوثائق اللازمة لإثبات أن الهيئة في بلادها الأصلية الأهلية القانونية التي تمكنها من القيام بعمليات التأمين التي من أجلها تطلب تسجيلها في مصر .

ويجب أن تكون هذه الوثائق مصدقا عليها بمطابقتها للاصل .

مادة ٦ - في خلال ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ تقديم طلب التسجيل يأمر وزير المالية بالتأشير بالتسجيل بالحرية الرسمية أو برفض التسجيل إلى أصحاب الشأن .

ولا يمكن رفض التسجيل إلا بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين المنصوص عليها في المادة ١٢ وبسبب عدم مراعاة القوانين واللوائح .

مادة ٧ - يجب إخطار وزارة المالية عن كل تعديل يدخل على عقد الشركة أو على نظامها أو على الشروط العامة للتأمينات أو على الأسس الفنية التي تقوم عليها .

ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات إلا بعد التأشير بها في هامش التسجيل

مادة ٨ - يجب على كل هيئة أن تودع لدى أحد البنوك أو البنوك المالية المتحدة من وزير المالية ضمانا قدره عشرة آلاف جنيه مصرى عن كل قسم من التأمينات .

وإذا زاولت الهيئة أكثر من ثلاثة أقسام منها فيكون مبلغ الضمان ثلاثين ألف جنيه مصرى .

مادة ٩ - يكون الضمان نقدا أو أوراقا مالية تختار من قائمة يضعها لهذا الغرض وزير المالية وتشمل هذه القائمة أوراقا مصرية وأجنبية :

ولا يكون ضمان هيئات التأمين التي تقوم بالعمليات المبنية في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢ من هذا القانون إلا من أوراق مصرية فقط .

ويحدد سعر الأوراق المودعة بصفة ضمان طبقا لتوسط أسعار البورصة م السابق على تاريخ الإيداع . وفي حالة عدم وجود تسعيرة في ذلك اليوم فطبقا لتسعيرة السابقة .

يقوم وزير المالية بتقدير قيمة هذه الأوراق في الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من كل سنة . وإذا ظهر نقص في قيمة هذه الأوراق بما يزيد على عشرة في المائة من مجموع قيمتها كلفت الهيئة بشكالة تأمين في مدى شهرين من تاريخ المطالبة التي ترسل إليها لهذا الغرض .

وفي حالة عدم قيامها بذلك يجوز لوزير المالية أن يأمر بحسب التسجيل بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين .

وإذا تبين من التقدير السنوى أن هناك زيادة أكثر من قيمة الضمان للهيئة أن تطالب باسترداد الزيادة .

ويفع ما يستحق من الفوائد لهيئة التأمين .

مادة ١٠ - وثيقة اعتاد الوكيل المتدرب خصيصا لإدارة الهيئات الأجنبية المنصوص عليها في المادة الخامسة يجب أن تتحول لهذا الوكيل ما يأتى :

(١) مسك الدفاتر والسجلات الخاصة بالحسابات المنصوص عليها في المادة ١٤ الآتية بعد .

(٢) الإدارة المباشرة للهيئة في مصر وعلى الأخص التوقيع على يوالص التأمين والتعديلات التي تدخل عليها والإيصالات وجميع المستندات الخاصة بالعمليات التي يتم إحرازها .

مادة ١٥ - يجب أن يقوم سنويا بمراجعة حسابات هيئات التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون مراقبون مختارهم كل هيئة من كشف يضعه وزير المالية لهذا الغرض .

ويجب على هيئات التأمين الكائن مركزها الرئيسي خارج القطر المصري ملاحظة على ذلك أن تقدم لوزير المالية الدليل الكافي على أن حساباتها خاضعة للفحص سنويا بواسطة مراقبين مستقلين أو أنها خاضعة لرعاية هيئة رسمية طبقا لأحكام قوانين البلاد التابعة لها هذه الهيئات .

مادة ١٦ - على هيئات التأمين التي تؤول الأعمال الميئة بالفقرة الأولى من المادة ٢ أن تقوم بما يأتي :

(١) أن تقدم كل سنة لوزارة المالية في ميعاد ستة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية الكشوف الآتية بهد التي تبين حالتها المالية في التاريخ المذكور .

(١) الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر مطابقي لما يقدم إلى المساهمين ولما يوزع على المؤمن لمصلحتهم ومصحورين بكافة ما يشرن من التقارير الخاصة بأعمال هيئة التأمين .

(ب) كشفا بيان الإيرادات والمصروفات واحتياطي التمهيدات وتكوينه ومقدار الاحتياطي المقابل للعقود المبرمة في مصر طبقا للأنموذج الخاص الذي يوضع بهد أخذ رأي اللجنة الاستشارية للتأمين .

(٢) لحص المركز المالي لكل قسم من أقسام التأمين مرة كل خمس سنوات بواسطة أخصائي في مسائل التأمين وكذلك تقدر قيمة التمهيدات القائمة لكل منها . ويشمل هذا التقدير فيما يخص هيئات التأمين الأجنبية التمهيدات عن العقود المبرمة في مصر والتي تنفذ فيها .

وترسل صورة تقرير الإحصائي المذكور إلى وزارة المالية .

مادة ١٧ - على كل هيئة تبشر العمليات الميئة في الفقرات ٢ و ٣ من المادة ٢ أن تقدم في كل سنة إلى وزارة المالية في مدة ستة شهور من تاريخ انتهاء سنتها المالية الكشوف المذكورة فيما بهد التي تبين حالتها في التاريخ المذكور .

(١) الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مطابقي لما يقدم إلى المساهمين ولما يوزع على المؤمن لمصلحتهم ومصحورين بكافة ما يشرن من التقارير الخاصة بأعمال هيئة التأمين .

(ب) كشف بيان الإيرادات والمصروفات واحتياطي التمهيدات القائمة والاحتياطي الخاص بالمخاطر التي تم تسويتها وبيان الأموال والأوراق المالية التي يتكون منها هذا الاحتياطي طبقا للأنموذج الذي يوضع بهد أخذ رأي اللجنة الاستشارية للتأمين .

مادة ١٨ - كل ميزانية أو حساب أو كشوف أو بيان للمركز المالي ما يجب تقديمه طبقا لإحكام السالف ذكرها يجب أن يقدم عليها من المبر

(٣) تمثيل هيئة التأمين أمام الحاكم المصرية في قضايا حاضد حامل العقود المبرمة في مصر وأمام وزارة المالية وعلى الأخص تسلم التبليغات والمراسلات الموجبة إلى هيئة التأمين

(٤) إجابة التبرعته في كل ما تقدم

ويجب على هذا الوكيل أن يكون له عمل إقامة في مصر

ويجب على هيئة التأمين كلها تنديروكيها أن تقدم لوزارة المالية وثيقة اعتماد جديدة مستوفاة للشروط المقررة

مادة ١٩ - هيئات التأمين بجميع أنواعها التي تتكون في مصر لا يصح أن يسلم أو يديرها أو يتقدم إلى الجمهور بعمليات خاصة إلا أشخاص لم يسبق الحكم عليهم في جنابة أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو نصب . أو في الشروع في ارتكاب جريمة منها . ويسرى هذا المنع على المحكوم باقلاهم ما لم يرد إليهم اعتبارهم .

وتسرى الأحكام المتقدمة على الوكيل المتدب خصيصا لإدارة عمليات التأمين لحساب الهيئات الأجنبية التي تعمل في مصر وكذلك على الوكلاء والوسطاء والموزعين الذين يعملون في مصر باسم هذه الهيئات .

مادة ٢٠ - تنشأ بوزارة المالية لجنة استشارية للتأمين مكونة من اثني عشر عضوا كالاتي .

سبعة أعضاء بينهم وزير المالية منهم إحصائي في مسائل التأمين حائز على دبلوم في هذا الفن ومستشار ملكي وخمسة أعضاء يختارهم وزير المالية من قائمة تشمل أسماء الأشخاص الذين ترشحهم هيئات التأمين بالكيفية الميئة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويختب الرئيس من بين الأعضاء الذين يميئهم وزير المالية .

وتجتمع اللجنة بدعوة من وزير المالية ولا تكون مداولتها صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع ثمانية أعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بالأغلبية . وفي حالة التساوى في الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٢١ - فيما هذا الاختصاصات المخولة لما يقتضى أحكام هذا القانون يجوز للجنة أن تنظر في كافة المسائل التي يميئها عليها وزير المالية ذلك يجوز لها من تقاض نفسها إبداء رغبات في أية مسألة تهم التأمينات . ويجوز للجنة قبل إبداء الرأي وفي الأحوال التي يتطلب القانون ذلك أن تب على ممثل الهيئات لتقديم ملاحظاتهم كتابة .

مادة ٢٢ - على كل هيئة تأمين مصرية أن تحسك حسابات خاصة لكل قسم من أقسام التأمين على حدة .

وعلى هيئات التأمين الأجنبية أن تحسك في مصر بنفس الكيفية حسابات خاصة بجميع العقود التي تبرم في مصر أو تنفذ فيها .

مادة ٢٤ - يصدر وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين لائحة لتنفيذ هذا القانون تتناول على الأخص ما يأتى :

(أ) الحد الأدنى للخدمة المثوية للاحتياطى الخاص بالتعهدات العامة فى مصر بالنسبة للاقطاعات المتحصلة .

(ب) شروط إصدار الأوراق المالية المخصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ ومحصيا .

(ج) كيفية ومواعيد تقديم الكشوف الخاصة بالأموال المحقولة والتابعة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ وكشوف التعديلات التى قد تطرأ على تكوينها .

(د) الطريقة التى تتبع فى التقدير السنوى لأنواع التوظيف المختلفة .

(هـ) القواعد التى تتبع فى حالة عدم كفاية الأموال التى تقابل مميزات كل هيئة فى مصر والمودع الذى يتم فيه سد النقص .

مادة ٢٥ - على كل هيئة تأمين مسجلة وفقا لأحكام هذا القانون قرروا وقف عملياتها فى مصر وترغيب تحرير أموالها المودعة بها أو فى تحرير الضمان كله أو بفضه أن تقدم ما يأتى :

(أ) طلبا بالكافة الى وزير المالية .

(ب) ما يثبت أنها أبرأت ذمتها تماما ونهائيا من التزاماتها من كافة العقود القائمة فى مصر أو أنها حولت عقودها لهيئة تأمين أخرى مسجلة فى مصر طبقا للقانون .

(ج) ما يثبت أنها نشرت فى كل من الجريدة الرسمية وجريدة عربية وأخرى أوروبية تصدران فى المدينة المكان بها المركز الرئيسى أو وكالتها الرئيسية إذا كانت أجنبية اعلانا يظهر فى كل منها ثلاث مرات على الأقل بين المرة والأخرى فترة قدرها خمسة عشر يوما عن اقتراحها بتقديم طلب إلى وزير المالية بعد ثلاثة شهور من تاريخ اتعاها إعلان لتحرير أموالها فى مصر وموجب الضمان المودع منها

ويتضمن ذلك الاعلان دعوة حملة بوالص التأمين الذين يرغبون فى الاعتراض على هذا التصريح أن يقدموا اعتراضاتهم إلى وزارة المالية فى موعد غايته يوم تقديم الطلب المشار اليه .

مادة ٢٦ - إذا ثبت إن هيئة التأمين التى قدمت الطلب خالية من كل التزام قبل المؤمن لمصلحة فى مصر رخصى وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين بتحرير أموالها الموظفة فى مصر أو بتحرير الضمان المودع منها .

وقى حالة التنازل لا يرخس بتحرير الأموال المودعة الا بعد أن تقوم الهيئة التنازلى إليها بإثبات توظيف مالى فى مصر يعادل الأموال المطلوب تحريرها .

والأخصائى أو المرافق على حسب الأحوال. وفيما يخص الهيئات الأجنبية يجب التصديق على هذين الامتثالين من الوكيل المتدرب بخصوصها لادارة الهيئة فى مصر .

مادة ١٩ - إذا رأت وزارة المالية أن أحد الكشوف المقدمة طبقا لأحكام هذا القانون ناقص أو غير صحيح أو من شأنه الإيقاع فى أطمئنانها أن تحتم على هيئة التأمين تقديم إيضاحات أو بيانات تكميلية .

ولو وزير المالية إذا رأى أن هذه الإيضاحات أو البيانات غير كافية أن يطلب بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين من الهيئات أن تقدم كشفا آخر طبقا للنتائج التى يرضها .

مادة ٢٠ - لوزير المالية أن يأمر بمراجعة دفاتر هيئات التأمين الخاضعة لهذا القانون إذا رأى ضرورة لذلك وبعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين .

وفيما يخص بيانات التأمين الأجنبية لا تتناول هذه المراجعة سوى العمليات الخاصة بالمقود المبرمة فى مصر .

مادة ٢١ - على هيئة التأمين التى تباشر العمليات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من المادة ٢ أن يكون لها أموال فى مصر لا تقل قيمتها عن ٢٠ ٪ من الاحتياطى الخاص بالمقود المبرمة فى مصر أو التى تنفذ فيها حسابها هو مدين بالكشف المنصوص عليه فى الفقرة الأولى حرف "ب" من المادة ١٦

لوزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين أن يقرر بقرار يصدره بعد سنة على الأقل من تاريخ صدور هذا القانون زيادة المال الواجب توظيفه فى مصر إلى ٦٠ ٪ على الأكثر من الاحتياطى الخاص بالمقود المبرمة فى مصر والى تنفذ فيها .

مادة ٢٢ - يوظف المال الواجب توظيفه فى مصر فى أنواع الأملاك المحقولة والتابعة التى تحدده بقرار وزارى .

وتودع الأوراق المالية التى تكون جزءا من هذا المال فى أحد المصارف واليوت المالية التى يسمتها وزير المالية ولا يجوز سحبها الا فى حالة استدعائها بما يعادل قيمتها وبموافقة وزير المالية .

مادة ٢٣ - المال الذى توظفه فى مصر الهيئات التى تراول عمليات التأمين المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢ بما فى ذلك التأمين المنصوص عليه فى المادة ٨ المتضمنة مضمون بحق امتياز لصالح المؤمن عليهم المبرمة عقودهم فى مصر أو التى تنفذ فيها يجمع فى الترتيب بعد الامتياز المقرر فى الفقرة ٣ من المادة ٦٠١ من القانون المدنى الأعلى والفقرة ٣ من المادة ٧٧٧ من القانون المدنى المنظم .

(١) أن الأقسام التي يحصلها أعضاؤها تضاهي حساب خاص تحفظ به الجامعة ومند فقط لتغطية مهنات الأعضاء .

(٢) إن حسابات كل عضو تراجع كل سنة بمعرفة مراجع مستقل توافق عليه لجنة الجامعة وأن هذا المراجع ملزم بأن يشهد بعد المراجعة بأنه يوجد لحساب العضو ما يكفي لتغطية مهناته القائمة وأنه في حالة عدم وجود هذه الشهادة يتقرر حثاً وقف العضو .

(٣) أن كل عضو من أعضائها قدم إلى لجنة الجامعة الطوائف الآتية :

(أ) تأمين قدره ٥٠٠٠ ج.م. على الأقل يخصص لتغطية مهناته المترتبة على التأمينات البحرية التي اكتسب فيها .

(ب) ضمان يتبركاً لتغطية مهناته الناتجة عن العمليات غير التأمين البحري ويموز أن يكون هذا الضمان قدماً أو أوفاقاً مالية أو مالياً أو مالياً شخصياً أو الائتماني مما يشترط أن لا يقل قيمته عن قيمة حساب الأقسام التي حصلها في أثناء السنة السابقة .

(ج) ضمان لا يقل عن ٢٠٠٠ ج.م. يخصص لتغطية مهناته المترتبة على ما يقوم به من عمليات التأمين ضد إصابات العمل .

مادة ٣٠ - على كل جماعة تأمين بالاكتاب مسجلة أن تقدم إلى وزارة المالية بياناً تحفظ عمليات التأمين التي أجريت في مصر في السنة السابقة بمعرفة كل عضو من أعضائها ومجموع ما قام به من العمليات وذلك بالكيفية التي توضح وفي الميعاد الذي يقرر به أحد رأى اللجنة الاستشارية للتأمين .

مادة ٣١ - يشترط فيمن يزاول في مصر مهنة السمرية في التأمين فرداً كان أو شركة ويصدر شهادات تأمين يرتبط بها مكتب أو عدة مكاتب أعضاء في جماعة مسجلة - أن يكون مسجلاً .

ويجب للحصول على التسجيل أن تتوافر في الطالب الشروط الآتية :

(١) أن لا يكون قد صدر في حقّه حكم بالانقراض إلا إذا قد اعطيه وأن لا يكون قد صدر ضده حكم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١ المذكورة قبلاً .

(٢) أن يثبت أنه أودع في أحد المصارف أو البنوك المالية المعتمدة من وزير المالية ضماناً قدره ٢٠٠٠ ج.م. إما قدماً وإما أوفاقاً مالية مصرية طبقاً لأحكام المادة ٩ السابق ذكرها . ولا يجوز سحب هذا الضمان إلا بترخيص من وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين وبعد التحقق من أن السماسر خال من كل التزام قبل المؤمن لمصلحتهم .

مادة ٣٢ - يجب على كل شخص فرداً كان أو جمعية تسجيل طبقاً لأحكام المادة السابقة وزاول مهنة السمرية في التأمين أن يسلك حساباً خاصاً مغفلاً يتناول جميع عمليات التأمين التي أبرمت بواسطته .

مادة ٣٣ - يجوز لوزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية التأمين أن يأمر بسحب التسجيل في الأحوال الآتية :

(١) إذا لم يكن للهيئة في مصر المال الواجب توظيفه المنصوص عليه في المادة ٣١ وأنه يتكليفها القيام بذلك لم تفعل .

(٢) إذا انضغ من انذار أرسله أحد حملة البوالص في مصر إلى إحدى هيئات التأمين عن مطالبة له غير متنازع عليها أن هذه الهيئة أحملت هذه المطالبة مدة تبين يوماً أو أنها لم تفعل تنفيذ حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

(٣) إذا عارضت هيئة التأمين في إجراء مراجعة أمرها طبقاً لنص المادة ٣٠ أو إذا رفضت إعطاء الكشف أو البيانات المفروض عليها تقديمها طبقاً لأحكام هذا القانون .

(٤) إذا ثبت أن الهيئة لا تلتزم وفقاً لنظامها أو لهذا القانون أو للقرارات التي نص عليها القانون .

ومع ذلك يجوز لوزير المالية إلغاء قرار السحب إذا عطلت الهيئة المخالفة التي أوجبت السحب في خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار .

وبعد مضي هذه المدة يصبح سحب التسجيل نهائياً ويعلن عنه بالجريدة الرسمية .

أحكام خاصة بجماعات التأمين بالاكتاب

مادة ٣٤ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يقصد بجماعات التأمين بالاكتاب كل جماعة من أفراد تأسس على النظام المعروف باسم لوبلز الذي يقضي بأن كل مؤمن مشترك في جماعة يصبح مسؤولاً عن نصيب معروف من مجموع مبلغ بوليصة التأمين سواء كان هذا النصيب محدوداً أو نسبياً . وتتناول أعمالها عمليات التأمين غير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية .

وملاوة على الأحكام المنصوص عليها في المادتين ٣٢ و ٣٣ للتأمين تسريان على الجماعات المذكورة تخضع هذه الجماعات إلى الأحكام الخاصة المنصوص عليها في المواد الآتية :

مادة ٣٥ - طلبات التسجيل التي تقدمها جماعة التأمين بالاكتاب يجب أن يرفق بها الأوراق الآتية :

(١) نسخة من نظامها .

(٢) قائمة بأعضائها .

(٣) شهادة تثبت أنها تشكلت منذ خمس سنوات على الأقل وأنها تعتبر قائمة بموجب قانون بإصلاح الأهلية .

ويجب أن تكون جميع هذه الأوراق مصدقة عليها .

وعلى الجامعة أيضاً أن تثبت :

و يصدر الحكم بالعقوبة عن كل عملية من العمليات التي قام بها مرتكب المخالفة .

مادة ٣٦ - كل هيئة خاضعة لأحكام هذا القانون تعاقب بفرامة إدارية لا تتجاوز مائة قرش عن كل يوم تأخير في إرسال البيانات المشار إليها في المواد ١٦ و ١٧ و ١٩ وذلك حتى ويغون لزوم الانتذار مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٣٧ ساقطة الذكر .

ويحكم بنفس الفرامة في حالة ارتكاب مخالفة لبص المادة ٣٢ فقرة ٢ .
وتحصل هذه الفرامة بالطريق الإداري طبقاً لأحكام الأمر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

مادة ٣٧ - كل إقرار أو إخفاء بقصد الغش سواء كان ذلك في الحاضر أو في الأوراق الأخرى التي تقدم إلى وزارة المالية أو التي تصل إلى علم الجمهور يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً أو بفرامة لا تزيد على عشرة جنينيات وهذا بشرط إخلال بتوقيع العقوبات الأشد عند الاقتضاء .

مادة ٣٨ - كل مخالفة ترتكب ضد أحكام المادة ١١ من هذا القانون تعاقب بفرامة لا تزيد على عشرة جنينيات . ويجوز للقاضي في حالة السوء أن يحكم علانية على ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً .

أحكام وقتية

مادة ٣٩ - يجب على الهيئات المصرية أو الأجنبية الخاضعة لهذا القانون والتي تعمل في مصر في تاريخ صدوره وكذا جماعات التأمين بالاكتاب والأشخاص أو الجمعيات الذين يزاولون مهنة السمسرة في التأمين اتباع بنصوص هذا القانون وعلى الأشخاص طلب التسجيل في مدى ستة شهور من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٢٤

مادة ٤٠ - على وزير المالية والمخاتبة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

معدل في ...

- ويجب علاوة على ذلك أن يرسل إلى وزارة المالية بيانات بهذه العمليات وذلك بالكيفية وفي الميادان الذين يقرران فيها بعد .

ولوزير المالية أن يأمر بمراجعة هذا الحساب بالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ السابق ذكرها .

مادة ٣٣ - يجوز لوزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية لتأمين سحب التسجيل الخاص بجماعة إذا ثبت أن الجماعة أصبحت لا تعمل طبقاً لنظامها أو لهذا القانون أو للقرارات التي نص عليها .

ويجوز له كذلك بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة سحب التسجيل الحاصل وفقاً للمادة ٣١ :

(١) إذا أصدر الشخص أو الشركة الذي يزاول مهنة السمسرة في التأمين شهادات باسم مكتب لا يكون عضواً في جماعة مسجلة أو إذا ارتكب مخالفة لأحكام المادة ٣٢ .

(٢) إذا صدر ضد الشخص الذي يزاول مهنة السمسرة في التأمين حكم في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١ السابقة الذكر .

أحكام جنائية

مادة ٣٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبفرامة لا تزيد على عشرة جنينيات أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص يعرض أو يستكتب بالوصى تأمين وبالأخص كل عضو مجلس إدارة أو مدير في هيئة تقوم بالعمليات المشار إليها في هذا القانون قبل التسجيل أو تقوم بعمليات جديدة بعد نشر القرار الخاص بسحب التسجيل . ويصدر الحكم بالعقوبة عن كل عملية من العمليات التي يقوم بها مرتكب المخالفة .

وتطبق نفس هذه العقوبات في حالة وقوع مخالفة للمادة ٣١ من هذا القانون .

مادة ٣٥ - كل هيئة مسجلة من أجل عمليات تأمين من قسم معين عرضت أو استكتبت بالوصى تأمين من قسم آخر تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبفرامة لا تزيد على عشرة جنينيات أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

أولاً — إنشاء قلم الاحصاء والحصر الذي كانت الوزارة في حاجة ماسة إليه لتقيد أعيانها المختلفة زراعية كانت أو عقارية في سجلات ثابتة ؛ وقد خطا هذا القلم في سبيله خطوات لا بأس بها ، ونرجو أن يضاعف جهوده في المستقبل . لأن حكمتنا الدقيق على موقف الوزارة المال والإداري رعين نتيجة هذا الاحصاء — وليان ما قام به من أعمال يحسن بنا أن نثبت هنا خطاب الوزارة الوارد بذلك ونضمه كالآتي :

”بدأ القسم في أوائل مايو سنة ١٩٣٧ في وضع الأسس والأنظمة اللازمة لهذا القلم ، ولوحظ في ذلك أن تكون السجلات وافية بالغرض وأن يأتى القلم في نهاية عمله بالنتيجة الطيبة المرجوة منه ولهذا أنشأ القسم ثلاثة سجلات :

- ١ — سجل خاص بحصر وتسجيل الأماكن .
- ٢ — » » » » » الأطنان .
- ٣ — » » » » » الأحكام .

ووضع جدول حصر خاص بالأماكن ذات الريع والأماكن المملوكة لإقامة الشماثر الدينية ، و جدول حصر خاص بالأحكار ، كما وضع فهرس عام لجميع الأوقاف الشيرية أي كانت أنواعها مرتبة ترتيباً أبجدياً حتى يمكن بواسطته معرفة مواقع تسجيل أعيانها بسجلات القسم المختلفة مستقبلاً كما لوحظ أن يكون لكل سجل فهرس خاص .

ثم شرع القسم في تعيين العمال اللازمين لقتل من مهندسين وكثبة بعد اعتماد ميزانية العام الماضي ، وقد لاقى القلم عند البدء في أعماله صعوبات جمة اجتهد ولا يزال يسذل جهده في التغلب عليها . وكان أهمها في الواقع عدم وجود المهندسين المتفرجين على أعماله (لأن أعمال تحقيق أعيان الوقف تعتبر في الواقع مباحث من نوع خاص تحتاج إلى تجربة طويلة ومران تام) ولهذا اضطرت الوزارة لتعيين مهندسين جدد من خريجي مدرسة الهندسة التطبيقية (الفنون والصناعات الميكانيكية) ممن لم يارسوا أعمال التحقيقات والتطبيقات . فعمل القسم على تدريبهم تدريجياً على الأعمال المطلوبة منهم ، وقد استغرق هذا العمل مع إجراءات تعيينهم ما يزيد على أربعة أشهر بعد اعتماد الميزانية . كما أن التعيين بالذات لم يكن دفعة واحدة ، ولهذا السبب يمكن دون أي مبالغة أن نقرر أن التمثل الجدي في القلم كان في منتصف السنة المالية الماضية .

وبالرغم مما صادف القلم في مبدأ إنشائه من صعوبات سواه في الحصول على المستندات المختلفة للوقف وتطبيقها وما يفاخره التحقيق من تعديلات أو ضائع بالمنافع العامة وغيرها فقد تم حصر ٤٠٠ عقار مختلف بعمل

ملحق رقم ٩٨

جلسة يوم الأربعاء ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

من مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية

القسم الأول

ملاحظات عامة

(المقتدر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بن موسى مذكور) .

وزارة الأوقاف هي وزارة الإحسان ووزارة الإنسانية ، ومهبط أنظار الجميع . فالكل يرمقها ويتطلع إليها ويتبع تصرفاتها العديدة . ولا أدل على هذا من أن ميزانيتها ، بين مختلف ميزانيات الدولة ، موضع اهتمام كبير من البرلمان ومثار أخذ ورد طويلين . وإذا كانت توجه إليها ملاحظات ما تفك دلالة التعلق بها والعناية بأمرها .

هل أنها في الواقع بحاجة داعمة إلى الإصلاح ، لأنها قامت على أفاض زلت بال أثبت الظروف إلا أن تحفظ به ، ولا تزال حتى اليوم تشهد نيباً أثاراً من ” إدارة الأوقاف القديمة “ . وفي لائحة سنة ١٨٩٥ التي بمل بها حتى الآن ما يثبت ذلك بوضوح . خير أنه يحذر بنا أن نقرر أن وزارة الأوقاف قد أفادت في البشر سنوات الأضحية قائدة عطشى من للملاحظات الكثيرة التي وجهت إليها ، سواء أكان ذلك عن طريق البرلمان أم من طريق بعض الجاهل التي وكل إليها بحث بعض شؤونها أو مبالغة بعض أخطائها . ولقد برهنت بوجه خاص على قلقها بالزغبات البرلمانية وصناعتها في تنفيذها ، وبكفينا أن نذكر على سبيل المثال ما يلي :

إلى ذلك سيلا ، كما تدعوها إلى أن تهدر لكل صفقة ، بواسطة الخبراء والموظفين المختصين ، أجراء مثل قبل الدخول في المزايدة ليستعير به المشرفون على هذه المهمة وليكون أساسا لا يصبح التزول عنه .



وإن رغبتنا في السير بوزارة الخبير نحو الكمال تدفعنا إلى مطالبتها بالاستزادة من هذه الإصلاحات ، ودون أن نرسم لها خطة معينة أو نهائية تحب فقط أن نضع أمام أمينها بعض النقط الرئيسية التي لا تزال موضع الشكوى تاركين لها حقير العلاج اللازم أو الأخذ بما قد تقتضيه من وسائل ، وبودنا قبل كل شيء أن يكون للوزارة سياسة عامة وأن يرسم لها منبرج أصلا كامل يصبح شبه دستور يوضح له الجميع .

وتكاد ترجع الملاحظات التي تجول بخاطرنا إلى ناحيتين هامتين : مالية وإدارية . فمن الناحية المالية لازلتنا ننشدد من وزارة الأوقاف الشيء الكثير ، وفي مقدمة ما تأمله أمور قد أتحق الباحثون عليها جميعا ، لذلك لا نحاول أن نطيل في الحديث عنها وإنما نسردها لنبين أنا فريدنا ونضم صوتنا إلى المطالبين بها وفي مقدمتها :

(١) نود تصفية مالية شاملة إلى حد ما في ديون الوزارة ومستحقاتها . لأننا إذا كنا نريد أن نبني بناء متينا فلا بد أن يكون الأساس سليما . وما قيمة الأرقام التي لا تعبر عن حقيقة ثابتة ؟ لهذا نرغب رغبة أكيدة في أن ننظر الوزارة فيما عليها من ديون لمجالات أخرى فتتخلص مما تستطيع التخلص منه وتعمل على سداد ما يجب عليها أداءه . ولقد لاحظت اللجنة حين نظر الحساب الختامي لميزانية الأوقاف لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية أنها مدينة لوزارة المالية بمبلغ ١٥٧,٠٠٠ جنيه أخفقت على مسجدي محمد علي وأبي العباس وإنشاء شارع بالجهة البحرية لمستشفى فؤاد ، ودأت أن تكاليف هذه الأعمال جسيمة لا تقوى ميزانية الأوقاف على تحملها ، وانجهدت إلى الحكومة رغبة أن تعمل من مطالبة وزارة الأوقاف بها ، لا سيما وقد صرفت في أمومة تهم الدولة لا وزارة الأوقاف وحدها .

وإننا نذكر هذا الرجاء همة أخرى كي نساعد على تحقيق التصفية المنشودة .

ولا نظننا في حاجة لدعوة الوزارة إلى ضغط مصروفاتها وزيادة إيراداتها كي تستطيع أن تستهلك الديون المستحقة عليها . ولقد حاولت لجنة الأوقاف مجلس النواب أن تحظر في هذا السبيل خطوة عملية ، فاعتمدت في ميزانية هذا السبيل قوما جديدا في المصروفات عرفت له بما يأخذ به فقط استهلاك

الرموزات التصفية الواضحة عنها ورسم للدين الكائن بها كل عقار ومثلها البيانات الموضحة بمداول الحصر وتوقيع المقار على أطلس المدينة وعمل تقريره منسوبا بأسباب الخلاف بين الحالة في الطبيعة والحالة حسب الوارد بالمستندات تفصيليا حتى يمكن رد الغضب ما اغضب أو مطالبة التنظيم بمن ما ضاع بالتنظيم فضلا ، ومن جهة أخرى قام العمال الكثافيون الآن بتضخيم مستندات ٧٠٠ وقف من ٤٨٥٠ وقفا ، وبلغ ما تم نسخة من المستندات لهذا الغرض ١٥٠٠ مستند مختلفة .

وقد بدأ القلم من مدة بسيطة في حصر الأهلين بامورية أوقاف الجبلية وامورية أوقاف الفيومية وتم حصر ٣٠٠٠ فدان في هذه المدة تأمة لسنة عشر وقفا وتقع في نحو ١١٦ قطعة .

(ثانيا) نلاحظ أنها اعتمدت في ميزانية هذا العام مبلغا من المال لإنشاء قسم للمحفوظات (أرشيف) يحمل عمل قلم القيدونات القديم ، وأعلن أن كل من له اتصال بوزارة الأوقاف يدرك التعقيدات التي جناها هذا القلم وضياح الوقت الذي كان سببا فيه . ونستطيع أن نحيل هنا على تقرير لجنة الأوقاف المشكلة برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد نجيب القزالي باشا عضو المجلس بقرار من مجلس الوزراء في ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ، فقيه يبدو صيب النظام القديم على صورة مقبنة . وتتنبأ اللجنة إذن بقسم المحفوظات الجديد راجية له أن يتلافى تلك العيوب التي كنا نشكو منها .

ثالثا - معالجة نظام التأجير من جانبين : فاتفقت الوزارة أولا نظاما جديدا تؤمل معه اعتقاد التأجير من جميع الأهلين في موعد لا يتجاوز ١٥ أكتوبر من كل عام ، ونقصت بذلك على كثير من الإشكالات التي كانت تحدث من جراء الإهمال في لحصن العقود والتأمينات ، وهيات لنفسها الفرصة لاختيار مستأجرها في الظروف المناسبة . وتأمل اللجنة أن يكون النظام المشار إليه كفيلا بتحقيق هذه الأغراض .

ومن جهة أخرى سلكت سبيل التأجير إلى صغار المزارعين ، وذلك سنة لا نقول إننا نجعلها على الإطلاق ، وقد يكون فيها كما في غيرها بعض العيوب ، ولكنه كانت لابد من الالتفات إليها بعد تلك الديون التي تراكت على كبار المزارعين . على أن أحصاءات الوزارة الأخيرة تبين أن نسبة المتحصل من صغار المزارعين من إجمالي سنة ١٩٣٧ الزراعية ٩٢,٤٪ ، في حين أن نسبة المتحصل من كبار المزارعين ٨٧٪ فقط .

وبقينا أنه لو امتنع المزارع الكفاف مع صغار المزارعين في التحصيل والمراقبة لدروا على الوزارة رجحا أعظم مما يجنيه منهم الآن ، ولهذا نتمنى اللجنة الوزارة إلى متابعة السير في هذه السنة والأخذ بها ما وجدت

من الإيرادات وأن تلتجأ إلى سبل الوفر الممكنة في ناتج في هذا
السجل . و ذلك يمكنها ان تقتطع من ديونها وأن تضع نواة
الاحتياطي اللازم لها .

• • •

ومن الناحية الإدارية لا تزال مرافق الوزارة المختلفة ، على الرغم من
خطواتها في عهد الحياة النيابية ، في حاجة إلى الإصلاح والتجديد فهي
مضطربة :

(١) إلى أن تخفف من المركزية السائدة في جميع أعمالها — وبغض
إلينا أنها أدركت ذلك جليا ، إذ أنها أنشأت هذا العام قسما لإدارة غرضه
الأول تخفيف بعض الأعباء عن حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة الذي
جلس على عاتقه أن يرى كل شئ ويمضي كل ورقة ، وحبذا لو وزع
الاختصاص بين الإدارات المختلفة توزيعا يضمن حسن سير العمل .

(٢) عمت الشكوى منذ زمن طويل من لائحة الإجراءات وتعقدها ،
وطالب البرلمان بتعديل نظام وزارة الأوقاف منذ عشر سنوات أو يزيد ،
وتحقيقا لذلك وضع مشروع لائحة إجراءات وألقى عليه مجلس الوزراء
في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧ وترجى اللجنة أن يقدم هذا المشروع في أقرب
فرصة إلى البرلمان حتى يقره . ويأخذ طريقه إلى التنفيذ ، وخصوصا
ما اتصل منه بمجاسة النظام لما له من أهمية عملية ومالية ، كما نود أن نقدم
اللائحة الداخلية كذلك معقولة على حسب النظام الحديث .

٣ — يظهر أن المراقبة في بعض النواحي ليست تامة ، فهناك أعمال
لتراجع مراجعة كافية ولا يشرف عليها مفتشون أو مراقبون إشرافا تاما ،
وهناك سلطات تعطل لأشخاص قد لا يكونون أهلا لها . وفي العام الماضي
أنشأت الوزارة قسما للتنشيط الزراعي مكن من ملافاة بعض هذا القصر ،
وحبذا لو عمت وسائل المراقبة هذه في مختلف مرافقها ، وخاصة فيما
يتصل بالمال . فلابد من قلم مراجعة في كل مأمورية بمجانب قلم الحسابات
الأصلي .

وفي اختصار نود اللجنة أن توزع المسؤولية توزيعا شاملا وأن يشعر كل
بأن عليه وقيا بحماسة لتفادي الإهمال أو التقصير الذي وقعت فيه بعض
القروء والأقسام . ولا يغوتنا قبل أن نحتم هذه الملاحظات العامة أن تشير
إلى تقرير اللجنة المشكلة بقرار من مجلس الوزراء في ١١ مارس سنة ١٩٣٦
للنظر في شئون وزارة الأوقاف وإصلاحها ، ونعتقد أن الوزارة ستضعه
موضع الدراسة والبحث .

الديون المستحقة على الوزارة للاوقاف الخيرية " وقدرت له احتياجا
١٠٠٨٢٢ جنيا كانت نتيجة ضغط بعض أبواب المصروفات مستثر بها
فيها على ونحن نوافق على المبدأ . ونأمل أن تفي الوزارة بتحقيقه حتى يحميها
ميزانية العام القادم وفيها وفر أكثر يستعمل في استهلاك الديون المذكورة .
وإن تكون التصفية حقيقية إلا إذا وظفت أموال البذل خيرية كانت أو
أهلية أو متعلقة بوقف الحرمين الشريفين فيا وضمت له بأسرع ما يمكن .

وعلى ذكر التصفية لا يغوتنا أن نلاحظ أننا في حاجة إلى تصفية أخرى
فيما يتعلق باستحقاقات الوزارة على الغير ، ذلك لأنها دائنة لغاية أبريل
سنة ١٩٣٧ بمصر ٢٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيا على مستأجرى أراضيها وأملأها
التخلف ، وهذا الاستحقاق في قدره ليس يسير التحصيل ، بدليل أن
الوزارة نفسها ترفع من كل عام مبالغ استعمال تحصيلها ، ففي سنة ١٩٣٦
ملا حذفت منه ٧١٦٢ جنيا وفي سنة ١٩٣٧ ٢٠٠٨١ جنيا . وبمسن
بما أن نتظر إلى هذه الديون نظرة أشمل وتوضح موقفها لإزاعها على شكل
أكل كل تقوم ميزانيتها على أسس آمنة ، وحبذا لو تكونت لجنة خاصة
ليبحث هذا الموضوع .

وكل الذي نرجوه أن تدور هذه الديون وأن يعمل لها إحصاء شامل
يساعد على علاج مشكلتها .

(ب) إن يكون الوزارة احتياطي يمكنها من مواجهة الظروف المفاجئة
واققاء شر الأزمات المالية ، خصوصا وقد كان لها احتياطي
قديم بلغ مقداره ١٨٩٠٩٦٢ جنيا في سنة ١٩٣٨ ، ثم أخذ يتلاشى
شيئا فشيئا إلى أن فقدته كله واستدانت عليه ، وانما لاحظنا فوق
ذلك أنها مصلحة ذات إيراد ثابت قد يكون عرضة للتقصير دون
الزيادة ، وذات دخل مستقل أدركنا حاجتها المسامة من الناحية
الاقتصادية إلى هذا الاحتياطي ، والوزارة متفقة معنا على هذه
الملاحظة ونقدر " أنها جادة في تنفيذ هذه الرغبة التي سيكون
الوصول إلى نتائجها تدريجيا " .

(ج) لاحظ البرلمان فير مرة عجز الإيرادات عن المصروفات التي
وقعت في الوزارة في السنوات الأخيرة ، وطالبها بأن تضع ميزانيتها
وضما يحول دون هذا العجز ، ونحن لا ننكر أن إيراداتها حاضمة
للظروف قد تخرج من طوعها ولكنها تستعمل على الرغم من كل
هذا إن تقدر مصروفاتها تقديرا يتناسب مع ما تتوقع تحصيله فعلا

رسوم إدارة .

القسم الثاني

الأوقاف الخيرية

١ - الإيرادات :

إلى جانب الملاحظات العامة السابقة ستعرض فيما على أبواب الميزانية المختلفة بادئين بالأوقاف الخيرية ومتبئين بالأوقاف الأهلية وستلقى على كل باب بما ين لنا من آراء وأفكار .

تقوم إيرادات الأوقاف الخيرية على خمسة عناصر رئيسية وضعت في أبواب خمسة بينها الجدول الآتي مقرونة إلى إيرادات العام الماضي .

	تقدير الإيرادات		الزيادة
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨	
	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - إيرادات عمومية .	١٧٣٥٢٤	١٨٥٧٥٠	١٢٢٢٦
» ٢ - المتحصل لمأشات ومكافآت الموظفين .	١٧١٨١	١٩٠٠٠	١٨١٩
» ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .	٥١٩٨١٦	٥٢٤٨٥٠	٥٠٣٤
» ٤ - إيراد من إشغال مدرسة الشامي .	١٠٠٠	١٠٠٠	—
» ٥ - إيراد من مرتبات مقزرة للأوقاف الخيرية .	٣٤٨٢٥	٤٣٥٠٠	٨٦٧٥
جملة إيرادات الأوقاف الخيرية .	٧٤٦٣٤٦	٧٧٤١٠٠	٢٧٧٤٥

وتتقسم إيرادات الباب الأول إلى قسمين :

رسوم إدارة على الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف الخديوي اسماعيل ، ثم متحصلات قضائية ومتنوعة مبنية كما على :

	تقديرات		فرق	
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨	زيادة	نقص
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - رسوم على إيرادات الأوقاف الأهلية .	٨٨٢٦٨	٨٣٩٥٠	—	٤٣١٨
بند ٢ - رسوم على إيرادات الحرمين الشريفين .	٤٢٠٥	٤٢٠٠	—	٥
بند ٣ - رسوم على إيرادات الخديو اسماعيل بالوادي .	٧٠٥١	٧١٠٠	٤٩	—
بند ٤ - أتعاب أعمال فنية .	—	١٠٥٠٠	١٠٥٠٠	—
جنيه				
رسوم هندسية على الترميمات والإنشاءات في المباني لتغير الأوقاف الخيرية .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
رسوم هندسية على أعمال الري والأعيان .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
أتعاب حمامة .	—	—	—	—
الجملة .	١٠٥٧٥٠	٩٩٥٢٤	١٠٥٤٩	٤٣٢٣

متحصلات قضائية ومتنوعة

	تقديرات		فرق	
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨	زيادة	نقص
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ٥ - متحصل من المصاريف الفنية .	٤٠٠٠	٨٠٠٠	٤٠٠٠	—
» ٦ - تحفة وأوراق ذات قيمة .	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٢٠٠٠	—
» ٧ - متحصلات مختلفة .	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	—	—
الجملة .	٧٤٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠	—

أما الباب الثاني فهو المتحصل من المأشات والمكافآت وقدره ١٩,٠٠٠ ج. م. ٠

ويهدف إلى هذا أخيراً أوقاف الخديوي اسماعيل بالوادي التي تتيين إيراداتها مما على :

	فرق		تقديرات	
	نقص	زيادة	١٩٣٧	١٩٣٨
بند ١ - إيجارات المباني .	-	٥٧	٥٧	-
٢ - « الأراضي القضاء »	-	٨٦	٨٦	-
٣ - « الاطيان الزراعية »	-	-	-	-
١٢٨٢١ قسداً و ٤	-	-	-	-
قراريط .	-	-	-	-
جنبيه	-	-	-	-
٥٠٠٠ إيجارات .	-	-	-	-
١٩٣٨	-	-	-	-
٥٢٠٧ مطور	-	٥٧١٥١	٥٧٧٠٧	-
تحصيله من المناخر	-	-	-	-
٤ - إيرادات زراعية	-	٢٠	١٠٣٣٠	١٠٣٥٠
٥ - « متنوعة »	-	٣٠٩	٢٨٩١	٣٢٠٠
الجملة .	-	٨٨٥	٧٠٥١٥	٧١٤٠٠
صافي الزيادة .	-	٨٨٥	-	-

ويمكن أن نجمل ملاحظتنا على هذه الإيرادات في القبط الآتية :

(١) زادت إيرادات هذا العام عن العام الماضي بمقدار ٣٧٧٥٨٤ جنيناً وهذه الزيادة ، كما جاء في مذكرة وزارة الأوقاف عن مشروع ميزانيتها ترجع في قسم كبير منها إلى الباب الأول - إيرادات عمومية - بسبب ما أضيف من رسوم جديدة نظير خدمات فينية تؤدي لغير الأوقاف الخيرية . وذلك أن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس الشيوخ لاحظت في العام الماضي أن الأوقاف الخيرية تعمل جانباً عظيماً من المصروفات الإدارية يزيد عن حصتها .

وترى الوزارة^{٢٢} أن من الحيف قيام أقسامها أغنية بخدمات لغير الأوقاف الخيرية بدون مقابل ، وقد قدر هذا العام لهذه الخدمات ١٠٥٠٠ ج . م . منه مبلغ ٣٥٠٠ ج . م قيمة رسوم هندسية و ٣٥٠٠ ج . م أخرى لقسمي الزرى والأعيان و ٣٥٠٠ ج . م ثالثة أتعاب عمامة . وهذا هو الاجراء السليم الذى به تعمل كل جهة تصبياً من المصاريف المستحقة عليها^{٢٣} .

بيد أن اللجنة ترى أن هذا علاج مؤقت قضت به الضرورة ، فانه وإن خفف بعض أعباء التفقات العامة عن الأوقاف الخيرية لازال هذا يحصل نحو ١٨٪ من نفقات الأوقاف الأهلية . والملاج الحاسم في رأينا أن تمكّن لائحة الاجراءات على أساس أن تتساوى جميع الأوقاف التي تحت إشراف الوزارة في رسوم الادارة .

وحيلة التزايد في هذا الباب هي ١٢٣٢٦ ج . م وقد زادت إيرادات الباب الثالث ٥٠٣٤ ج . م بزيادة المطور تحصيله من المناخرات على أساس ١٠٪ .

وشمل الباب الثالث على إيرادات الأعيان الموقوفة للمبينة كالاتى :

	فرق		تقديرات	
	نقص	زيادة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
بند ١ - إيجارات المباني .	١٧٢	-	١١٤١٧٢	١١٤٠٠٠
٢ - « الأراضي القضاء »	١٢٦	-	١١٦٣٢٦	١١٥٠٠٠
٣ - الأحكام .	-	٣٠٩	٨٢٩١	٨٦٠٠
٤ - إيجارات الأعيان الزراعية .	-	-	-	-
جنبيه	-	-	-	-
٢٧٥٠٠ إيجار سنة ١٩٣٨ -	-	-	-	-
٤٧٦٦٩ قسداً و ٣٣٠٠٠	-	-	-	-
٣٧٥٠٠ مطور تحصيله من المناخرات .	-	-	-	-
٣٠٣٠٠٠	-	٢٩٢٨٥٠	٢٩٢٨٥٠	٣٠٣٠٠٠
بند ٥ - إيرادات زراعية .	-	-	-	-
٦ - أجرة تطهير .	٤١٧٧	-	٧٣٨٧٧	٦٩٧٠٠
٧ - رى .	-	-	-	-
٨ - حراسة محاصيل .	١٠٠٠	-	١٩٠٠٠	١٦٠٤٠
٩ - منتجات مخففة .	-	-	-	-
الجملة .	٥١٧٥	١٠٥٠٩	٥١٩٨١٦	٥٢٤٨٥٠
صافي الزيادة .	٥٠٣٤	-	-	-

ويشخص الباب الرابع في إيراد مدرسة الأيتام البالغ قدره ١٠٠٠ جنيناً كما كان في العام الماضي .

وأما الباب الخامس فهو مرتبات وخيرات مفزرة لوزارة الأوقاف على جهات أخرى ، وفي الجدول التالى ما بينها :

	فرق		تقديرات	
	نقص	زيادة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
بند ١ - مرتبات مبرورة بوزارة المالية .	٣٨٢	-	٨٩٢٥٠	٨٥٤٣٠
بند ٢ - مرتبات مفسرة وخيرات متوفرة من إيرادات أوقاف أهلية مشمولة بنظر الوزارة .	-	٩٠٠	٢٥٠٠٠	٣٤٠٠٠
مرتبات مبرورة من إيرادات أوقاف أهلية مشمولة بنظر الوزارة .	-	٥٧	٩٠٠	٩٥٧
الجملة .	٣٨٢	٩٠٥٧	٣٤٨٢٥٠	٤٣٥٠٠٠
صافي الزيادة .	٨٦٧٥	-	-	-

(ب) المصروفات :

لقد استجابت الوزارة في ايراد مصروفات هذا العام لرغبات برلماننا سابقة . فعملت أولاً على طريقة ربط المصاحبات على متوسط الدورة ، وبدأت في ربطها على حساب المصاحبات القليلة . وبذلك فُضت على عامل من عوامل تصفح المصروفات لم يكن هناك داع إليه ، بل ربما جلب ضرراً لأن الربط القديم كان يسمح بوفر كثيراً ما عيّن على حسابيه موظفون لاحاجة إليهم .

وعالجت ثانياً مشكلة المعاشات وتوضيحتها التي شكت منها لجنة الأركان مجلس الشيوخ في مناسبات عدة . فأخذت بالمبدأ المعمول به في مصالح الحكومة الأخرى بأن أوقفت التثبيت وقصرت التثبيت على الدرجات المؤقتة - وكان من نتائج هذا أن قصص امتداد المكافآت والمعاشات في هذا العام بمقدار ٤٠٩٤ جنياً . ولا يفوت اللجنة أن تدعو الوزارة إلى النظر في أمر هؤلاء الموظفين ووضع علاج حاسم لحالهم ، لأن رغبتنا في التوفير لاتتيسر ما لم من حقوق .

واقبعت ثالثاً قسم للمسايد فزادت أمتاد بمقدار ٢٩٦٨ جنياً عن العام الماضي رغبة في القيام بعمليات جديدة وسما وراء تحسين حال الأئمة وأخطايع والمؤذنين واستخدموا للمسايد بوجه عام . وكل تلك رغبات سبق لمجلس النواب والشيوخ أن أبدوها :

وكل الذي نرجوه أن توجه الوزارة عناية خاصة نحو مساجد القرى ، فقد قدمت الشكوى منها وكثرت الأسئلة من جانب حضرات الشيوخ والنواب هنا - ونود أن يعي الحساب الختامي في العام القادم وفيه وفر في هذا الباب ، فإننا إذا كنا نرغب بالوفر عادة فإنما نطلبه ليقف في هذه اللجنة التي تشمل بمرض الوزارة الأسمى .

•••

غير أننا لا نزال نرغب أن نرى سبق أن طالبنا بها ، وأمل أن نرى اللجنة الوزارة في تحقيقها ، ونجتزئ اليوم بذكر بعضها .

١ - قلنا غير مرة إن حال الوزارة المالية وتراكم الديون عليها لا يسمح لها مطلقاً بأن تتوسع في إنشاء درجات جديدة أو الاكثار من الترتيبات والملاوات وقد جاءت ميزانية هذا العام وفيها زيادة قدرها ٥٠٠ ج.م عن العام الماضي في باب المصاحبات والأجور والمرتبات . وتشيا مع ملاحظتنا السابقة كما أميل إلى المعارضة في هذه الزيادة . ولكن لأنها تتلاقى في جزء كبيره بمجرى الإصلاح والتنظيم الضرورية لسير العمل في الوزارة لم نرغبنا من الموافقة عليها .

وفي قسمها الآخر ترى إلى تحسين درجات بعض الموظفين . وترى اللجنة بوجه عام أن لاتناسب بين الدرجات في تقاسم الوزارة الخفيفة ، فيينا رئيس قسم مافى الدرجة الثالثة أو الرابعة إذا يمرر عليه في الدرجات السادسة أو السابعة والثامنة . فكيف ينظر إليهم هذه المخطوطات

على الأقل من قيمة الربط بالنسبة لما اعتمدته الوزارة من الإجراءات لتنشيط حركة التحصيل . ولنا على هذا المنظور تحصيله بوجه عام ملاحظة ستبينها بعد قليل .

وفي الباب الخامس زيادة قدرها ٨٩٧٥ ج.م واجبة إلى تحسين ريع بعض الأوقاف الأهلية .

٢ - أبدى مجلس النواب والشيوخ في مناسبات عدة الرغبة في التخلص من الاحكار . وتأمل اللجنة أن تعمل الوزارة على تحقيق ذلك بكل الطرق الممكنة ، ولو بوضع تشريع جديد .

٣ - زاد المقدر تحصيله من المصاريف القضائية بنسبة الضعف عن العام الماضي فاستغلت هذا نظراً للجنة واستغمرت عنه من الوزارة ، وكان جوابها أن التحصيلات القضائية كانت متبوءة فيما مضى وما كانت تقيد جميعاً في بابها ، لأن جزءاً كبيراً منها كان يضاف خطأ إلى باب الاعيانات ، فترأت الوزارة أن تتلافى هذا النقص في ميزانية هذا العام وبنا بدأ المقدر للتحصيلات من المصاريف القضائية في صورته الحقيقية .

٤ - يلاحظ أن الأطنان المرر زراعها على القصة تزيد في هذا العام عما كانت عليه في العام الماضي والجنة لاتوافق على توسع الوزارة في الزراعة على حسابها وتزهد في ألا تنبأ إلى ذلك إلا عند تميز تأجير الأرض بأجر المثل . لا يذكر المنظور تحصيله في شيء بجانب استحقاقات الوزارة الطائلة فإن نسبته إلى جملة المتأخرات تبلغ نحو ٣/٢٠٪ . وقد تكلمنا قبلاً من هذه المتأخرات وما تقتضيه لها من علاج وكل الذي نود أن نقوله هنا هو أن الإنصاف يقضي بأن المتحصل من الإيجارات القديمة دين للوزارة لا يصح أن تبني عليه حساباً في مصروفاتها الحاضرة ، وجدير بها أن تتخذ من هذا أساساً لسد بعض ديونها أو تكون الاحتياطي الذي تتشده .

٥ - اعتمدت الوزارة مبلغ ٩٧٩٣ جنياً تحت عنوان حراسة عاصيل تحصيلها من المستأجرين بنسبة ٥٪ من قيمة إيجارهم . ويظهر أن هذا الباب قد اتسع المجال لتعيين موظفين خارج الهيئة لاصلة لهم بهذه الحراسة وتأمل اللجنة ألا يستعمل هذا المال إلا فيما يخصص له .

وقد أدركت الوزارة هذا العيب العام الناتج من تعيين موظفين على وفورات اعتادات لاصلة لهم بها وأشارت إليه في مذكرتها من مشروع الميزانية . وفيها وراء هذا توافق اللجنة على إيرادات الأوقاف الخيرية وتطلب من مجلسها إقرار الاعتادات التالية .

جيب

- ١٨٥٧٥٠ باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) .
- ١٩٠٠٠ ٢ - المتحصل لمعاشات ومكافآت الموظفين .
- ٥٢٤٨٥٠ ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .
- ١٠٠٠ ٤ - إيرادات من أشغال مدرسة الثاني .
- ٤٣٥٠٠ ٥ - إيرادات من مرائب ممررة للأوقاف الخيرية .
- ٧١٤٠٠ ٦ - أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي .

الجملة العمومية للإيرادات ٨٤٥٥٠٠

وستعرض بعد هذا أبواب المصروفات الواحد تلو الآخر مطلقين على كل بما قد تراه من ملاحظات جزئية .

قلدت مصروفات الأوقاف الخيرية بمبلغ ٧٧٤,١٠٠ جنيه مقابل ٧٤٦,٣٤٦ جنيها زيادة قدرها ٢٧,٧٥٤ جنيها عن العام الماضي وهي موزعة على الأقسام الآتية :

القسم الأول — الإدارة العمومية

قدر له مبلغ ٢٣٥,٦٠٠ جنيه مقابل ٢٢٨,٣١١ جنيها في العام الماضي زيادة قدرها ٧,٢٨٩ جنيها وهو موزع على ديوان العموم والمسودات، وقد خصص لديوان العموم مبلغ ٢٢١,٣٠٠ جنيه وزعت كما يلي :

السرية في حين أن مرسومهم لا يسرون بجانهم . وفوق هذا فإن هذا النظام يقضى بأن الوظائف الرئيسية حين تخلو يختار لها أشخاص يملكون من الأقسام التي يرأسونها .

وعل كل حال ترى اللجنة فيما يخص بالترقيات وتحسين الدرجات أن توافق على كثير منها ، على أمل أن يكون ذلك معينا للوزارة على تحقيق الإصلاحات المنشودة مع مراعاة تطبيق القواعد المالية .

٢ — هناك رغبة كبرت كثيرا فيما يتعلق بالمصاريف القضائية . ولجنة أمل وطيد في أن تقتصد الوزارة في هذا الباب ما استطاعت ، وتعتقد أن مأموريا ورجالها في القرى والمدن يستطيعون معاوتها بدرجة محسوسة . وليست علاقنا بمساجريا مختلفة من علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، ففى التعامل المادى كثيرا ما نحل مشاكل معقدة صلحا .

	تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
باب ١ — ماهيات وأجور وثبات .	١٩٦٠٤٣	١٩١٠٤٢	٥٠٠٠	—	١٨٧٣٣٦	١٧٨٦٠٥	١٧٢٨٦٣	١٧٢٥٢١
باب ٢ — مصاريف عمومية								
بند ٢ — مصاريف انتقال وبلل سفرية .	٤٠٠٠	٢٩٢٦	١٠٤٧	—	٤٨٦٩	٤٣١٨	٢٩٣٤	٢٩٢٤
» ٣ — » قضائية .	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—	١٤٤٣٤	١١٦٠١	١٥٩٥٢	٩٩٣٣
» ٤ — » سيارات .	٥٠٠	٤٠٠	١٠٠	—	٦١٢	٣٧٣	٤٦٧	٤٦٧
» ٥ — » بوسنة واشتراك الساعة .	٦٠٠	٥٥٠	٥٠	—	٦١٣	٥٤٨	٥١٩	٥١٦
» ٦ — » أجر تليفون وتلفرافات .	٦٠٠	٥٠٠	١٠٠	—	٦٠٠	٤٩٤	٤٧٨	٤٣٥
» ٧ — » أدوات كتابية .	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	—	١٣١٩	١٥٧٩	٤٢٨	١٣٢٥
» ٨ — » اشتراك بالصحف ونشر وكتب .	٥٠٠	٦٠٠	—	١٠٠	٤٧٦	٦٨٩	٥٧٠	٦٤٩
» ٩ — » أجور عمالات .	١٢٠٠	١٢٠٠	—	—	١٤٣٠	١٢٨٣	١٢٠٢	١٢٠١
» ١٠ — » ثمن وترميم موبيليات .	٧٠٠	٧٠٠	—	—	٤١٤	١٣٦١	٥٠٤	٣٤١
» ١١ — » ثمن مياه وقور .	٧٠٠	٦٠٠	١٠٠	—	٩٩٢	٦٩٠	٧٥٦	٨٨١
» ١٢ — » كساوى وملبوسات .	٢٥٠	٢٥٠	—	—	٣٩٦	١٢٥	٢١٧	٤٢٩
» ١٣ — » مصاريف ركائب لأعضاء المجلس الأعلى .	٧٠٠	٧٠٠	—	—	٧٣٣	٧٥٨	٩٩٢	٧٠٠
» ١٤ — » مصاريف المجوز الإدارية .	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	١٠٢٤	—	—	—
» ١٥ — » مصاريف شرية .	٤٠٠	٤٠٠	—	—	٤٧٣	٥٧٦	٤١٧	٥٩٨
مصاريف إدارة لجنة حفظ الآثار .	—	—	—	—	—	١٠٩٦	٦١٥	٦٣١
جمله باب ٢	٣٢١٥٠	٢٠٨٢٦	٢٤٢٤	١٠٠	٢٨٣٨٥	٢٥٣٩١	٢٥٧٥١	٢٠٩١٩
باب ٣ — بند ١٦ — أعمال جديدة								
بـ ١٠٠٠ — لشترى ماكينات وأدوات لطجية .								
» ١١٠٨ — لوازم الأرشفة .								
	٢١٠٨	١١٠٠	٢٠٠٨	—	٤٠١	٩٢	—	٣٠

جنب

ما قبله ٢٠٦١

قسم الهندسة :

حذف درجة جديدة حاسمة لمساعد مدير أعمال اكتفاء بوجود

عشرة مساعدين ... ٣٧٥

حذف ٢١ درجة ثمانية لمساعدى مهندسين ورسماء اكتفاء

بإنشاء ٢٧ درجة على أن يكون تشثيل من تحتاج الوزارة إليهم

فوق هذا المدد فى مشروعاتها على اعتادات هذه المشروعات ... ٢١٥٠

قسم الأعيان والاستبدال :

تخفيض درجة المدرسين الثالثة إلى الرابعة ... ١٥٦

الجملة ٥٧٤٢

وقد خفضت كذلك متفقه مع لجنة الأوقاف مجلس النواب الأدوات
الكتابية إلى ١٥٠٠ ج . م .وأضافت ٣٥٠ ج . م إلى المنظور مدم صرفه من مصاريف ركاب
الجلس الأعلى مقابل ما حذف من هذا البند .وتحقيقا لفكرة استهلاك الديون التى على الوزارة وأتى اشترنا بها من قبل
نضع هنا فرعا جديدا تحت عنوان قسط استهلاك الديون المستحقه على الوزارة
للأوقاف الخيرية .فرع ٣ - قسط استهلاك الديون المستحقه على الوزارة للأوقاف الخيرية :
وقدر لهذا الفرع مبلغ ١٠٨٧٤ ج . م وهو جملة ما خفض من أبواب
المصرفات .

القسم الثانى

معاشات ومكافآت الموظفين

قدر لهذا القسم مبلغ ٤٦,٧٠٠ ج . م مقابل ٥٠,٧٩٤ ج . م فى العام
الماضى بتخفيض قدره ٤,٠٩٤ ج . م وهو موزع على فصلين : الفصل
الأول معاشات ومكافآت الموظفين وقدره ٤٥,٩٠٠ ج . م بتخفيض
٤٣٣٨ ج . م من العام الماضى والفصل الثانى مصاريف وأطباء
المعاشات وقدره ٨٠٠ ج . م بزيادة ٢٤٤ ج . م من العام الماضى ويدخل
فى هذا الاتحاد مبلغ ٥٠٥ ج . م مال الأعيان .

القسم الثالث

مصرفات الأعيان الموقوفة

وقدرها ١٦٨,٩٥٣ ج . م بتخفيض ٨٩٩٢ ج . م من العام الماضى
وتفريع هذا القسم إلى ثلاثة فروع :١ - مصاريف المباني وقدرها ٣٢,٤٥٥ ج . م بتخفيض ٢٦٢ ج . م
عن العام الماضى وتنفق من البيان الآتى :وتنفق من تفاصيل الميزانية أن الوزارة زادت وظائفها بمقدار ١٧٧ درجة
دائمة ودرجتين مؤقتتين ، فى الوقت الذى خفضت فيه ٢٤ وظيفة خارج
هيئة المال . وقد أبدت اللجنة رأيا من قبل فى هذه الوظائف (وفى مشروع
الميزانية من ص ٥٦ إلى ص ٨١ كل تفاصيلها) .ومن بين الوظائف الجديدة وظيفة المراقب العام التى وافقت اللجنة على
إنشائها متشبا مع سياسة الاممركوية .وترى كذلك ضم إدارة التحقيقات وإدماج موظفيها فى قسم القضايا على
أن يقوم هذا القسم الأخير بمهمة التحقيق .وقد رأت الوزارة ضم قسم محاسبة النظار وتوليتهم إلى القسم الشرعى ،
وترتب على ذلك توفير ١١٢٨ جنيا .

وجملة التزيات التى عارضت فيها اللجنة فى هذا القسم هى ما يأتى :

جنب
درجة مدير قسم الأملاك تبقى رابعة كما كانت فى العام الماضى ١٥٦
درجة عام ثانية متميزة تخفض إلى عام ثانية عادية كما كانت
فى العام الماضى ... ٦٠
درجة مفتش قسم التفتيش الزراعى تخفض من الرابعة إلى
الخامسة وبذلك يعود عدد المفتشين من الدرجة الخامسة إلى أربعة
كما كان فى العام الماضى ... ٢١٣
وترى اللجنة حذف درجات من قسم الحسابات والقضايا والزراعة
والأملاك والمهندسة وتخفيض درجات أخرى بيانها كالاتى :

قسم الحسابات :

١ - تخفف وظيفة درجة سابعة لمفتش مخازن على أن ينقل
شاغلها إلى درجة أخرى مماثلة ... ١٠٨
٢ - تخفف ثلاث درجات ثامنة (اثنان منها مخفضة)
رئيس وكاتبي قلم الأضابير على أن تضاف أعمال هذا القلم إلى قلم
الشطب ... ٢٨٨

قسم القضايا :

٣ - تخفض درجة عام ثالثة إلى مندوب مساعد درجة
سابعة ... ٧٨
تخفف درجتان ثامتان مخفضتان ... ٩٩

قسم الزراعة :

تخفف درجة رئيس فرع الزراعة من الدرجة الرابعة اكتفاء
بوجود وكيل قسم الزراعة ... ٥٨٨

قسم الأملاك :

حذف درجتين سادسة وسابعة لمفتشين اكتفاء بأربعة مفتشين
٤٧٤
٥٣٦ قل بده

مصاريف المباني

	تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
	١٩٣٨	١٩٣٧			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ٢								
بند ١ - عوائد المباني ^(١)	١٨٨٥٥	١٨٨٣٢	٢٣	—	١١٣٤٢	١٦٧٦٧	١٥٥٧١	١٦٣١٣
» ٢ - حفظ وترميم الأماكن ^(٢)	٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—	٦٣٦٥	٥٣٠٢	٧٨٨٩	٧٠٩٨
» » الأثرية	—	—	—	—	—	٤٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
» ٣ - أجرة خفراء وملاحظين	٢٠٠٠	٢١٧٥	—	١٧٥	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١٩٢٠	١٧٧٢
» ٤ - مصاريف كسح	٢٠٠	٣٠٠	—	١٠٠	٨٣	١٥٢	٣٧٣	١٠٢
» ٥ - ثمن مياه ونور وأدوات نظافة ^(٣)	١٨٠٠							
» ٦ - مصاريف الأحكام المقررة على أوقاف خيرية لأوقاف أخرى	١٠٠٠	٣٤١٠	—	١٠	٢٦٧٤	٤٢٠٢	٢٦٣٠	٢٨٢٢
» ٧ - مصاريف التركيبات الكهربائية والمصاعد ^(٤)	٥٠٠							
» ٨ - ثرية	١٠٠							
الجملة	٣٢٤٥٥	٣٢٧١٧	٢٣	٢٨٥	٢٢٤٦٦	٣٢٩٢٨	٢٩٨٨٣	٣٠٩٠٧

٢ - والفرع الثاني هو مصاريف الأطنان المؤجرة والمترمة ، وقد قدره مبلغ ١٤٨,١٣٦ ج. م. بتخفيض ٨,٤٣٠ ج. م. عن العام الماضي وبما أنه كامل .

وترى لجنة الأوقاف مجلس النواب تخفيض ربط بند ١ - عوائد المباني بمقدار ٢,٣٥٥ ج. م. قياسا على ما صرف في السنوات السابقة وبذلك يصبح اعتماد هذا الفرع ٣٠,١٠٠ ج. م. فقط .

مصاريف الأطنان المؤجرة

المصاريف الزراعية			مال الأطنان	مقارنة الاعطافات	تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
اصلاح	متدع	مؤجر			١٩٣٨	١٩٣٧			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ماهيتات وأجور ومرتبات												
٢٠٠٣	٣٤٨٣	١٤٥٠١	—	١ - ماهيتات وأجور ومرتبات	١٩٩٨٦	٢٢٥٦٥	—	٢٥٧٩	١٧١٣٠	١٠٩١٤	١٢٠١٧	٩٨٥٩
—	٢٣١٩٠	١٩٢٢٧	٤٤٧٤٥	٢ - مصاريف عمومية	٨٦١٦٢	٩١٤٩٨	—	٥٣٣٦	٩٧٥٥٣	٩٦١٨١	١٠٤٤٣٣	٧٩٠٩٧
١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	٣ - أعمال جديدة	٣٠٠٠٠	٣٠٥١٥	—	٥١٥	٢٤٥٤٢	١٥٥٠٠	٦٩٩٤	٥٥٧٩
١٧٠٠٣	٢٥٦٧٢	٤٨٧٢٨	٤٤٧٤٥	الجملة	١٣٦١٤٨	١٤٤٥٧٨	—	٨٤٣٠	١٢١٢٢٥	١٢٢٥٩٥	١٢٣٤٤٢	٩٤٥٣٥
صافي التخفيض					٨٤٣٠							

(١) دخل منه أجرة خفر المباني .

(٢) دخل منه مصاريف ترميم الأماكن الكبرى السنوية بموجب تأمين التيارات .

(٣) دخل منه ما يصرف لخدمة التعميم نظير نظافة حرق الحشائر للقيام بقدوم قاذورات

وكل وفرة أبواب المصروفات السائة بضاف الى قسط استهلاك الذبون المستحق على الوزارة للأوقاف الخيرية .

أوقاف الخلدوى اسماعيل بالوادى

قد قدر مبلغ ٥٩٨٥٨ ج.م. بزيادة ١١٨٠٠ ج.م. عن العام الماضى وهى موزعة على ثلاثة أبواب .

١ - ماهيات وأجور قدرها ٨١٠٨ ج.م. بزيادة ١٠ ج.م. عن العام الماضى .

٢ - مصاريف عمومية قدرها ٢٨٢٠٠ ج.م. بتخفيض قدره ١٨٥٠ ج.م. عن العام الماضى وبيانه كما لى :

ويلاحظ أن مبلغ ٦٥٠٠ ج.م. إمانة المعاهد الدينية لا وجود له فى ميزانية الجامع الأزهر ولذلك ترى اللجنة حذفه كما يلاحظ أن مبلغ ١٣٥٠ ج.م. اعصص لنشر الثقافة الاسلامية لم يتمدد منه فى ميزانية الجامع الأزهر إلا مبلغ ٨٧١ ج.م. وعلى هذا يتخفص المبلغ السابق بمقدار ٤٧٩ ج.م. .
البنء الثانى - مرتبات وصدقات قدرها ١٨,٠٠٠ ج.م. - بزيادة ١,٠٠٠ ج.م. عن العام الماضى .

البنء الثالث - إمانة المكاتب المحالة على وزارة المعارف وقدرها ٤,٠٠٠ ج.م. كما كان فى العام الماضى ، وباستبعاد التخفيضات السابقة يصبح ربط هذا القسم مبلغ ٤٤٨٧١ ج.م. .

مصاريف عمومية لأوقاف الوادى

باب ٢ - مصاريف عمومية

	تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف فى سنة			
	١٩٣٨	١٩٣٧			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ٢ - رسوم إدارة .	٦٧٨٣	٧٠٥١	-	٣٦٨	٦٣٣٢	٦٣٦٦	٥٦٢٨	٤٢٧١
٣ - انتقال وبل سفر .	٢٥٠	٣٤٠	-	٩٠	٢٧٢	٢٩٣	٣٩٢	٢٥١
٤ - مصاريف قضائية .	١٠٠	١٠٠	-	-	١٣٦	٣٤	٣٠	٨٠
٥ - تلفون وتلفارات .	١٥٠	١٩٢	-	٤٣	١١٨	١١٣	٩٧	٩٨
٦ - مصاريف الجناين .	٨٥٠	٩٧٠	-	١٢٠	٢٠٧	٧٩٠	٥٧٦	٦٨٥
٧ - ثمن سجاد	١٠٠	١٢٠	-	٢٠	٤٨	٢٣٢	٣٦	-
٨ - ثمن وقود للطلبات	٢٥٠٠	٢٧٠٠	-	٢٠٠	١٣٠٧	١٣٦٣	١٦٦٤	١٠٣٧
٩ - مال الأيطان .	٨٩٤٢	٩٤٢٦	-	٤٨٤	٨٩٣٧	٨٩٤٢	٩١٠٣	٦٥٠١
١٠ - صيانة وتصليلات .	٦٠٠	٩٣٠	-	٣٣٠	٧٧٥	٨٠٣	٨٧١	٤١٦
١١ - ترسيم مبانى .	٢٠٠	٩٠٠	-	٧٠٠	١٢٩	٢٦٠	٢٩١	٤٣٩
١٢ - تطهيرات .	٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	-	٤٠٨٦	٣٩٩٣	٥١٣٥	٣١٨٢
١٣ - حراسة محاصيل .	١١٠٠	١١٦٠	-	٦٠	٩٤١	١٠٨٢	١٠٩٣	٩٩٨
١٤ - ثمن ترسيم موبليات .	٣٠	٦٠	-	٣٠	١٤	٢٣	١٦	٥
١٥ - مياه وتنظيف ونظافة .	٣٥	٣٥	-	-	٣٤	٣٨	٢٨	٦
١٦ - ثمن وترسيم آلات زراعية ووابورات .	٤٠٠	٥٠٠	-	١٠٠	١٠٧	٩٦	١١٣	٣٠١
١٧ - مصاريف العيادة .	١٥٠	٣٥٠	-	٢٠٠	٥١	٢٦١	٣٤٦	١٧٩
١٨ - مصاريف المساجد .	١٠	١٦	-	٦	٢	-	١	٧
١٩ - اتمام أعمال فنية .	٩٥٠	-	٩٥٠	-	-	-	-	-
٢٠ - مصاريف ثرية .	٥٠	٢٠٠	-	١٥٠	٦٠	٢٤١	١٨١	٦٨
جمله باب ٢	٢٨٢٠٠	٣٠٠٥٠	٩٥٠	٢٨٠٠	٢٣٤٥٦	٢٤٨٣٠	٢٥٦٠١	١٨٥٢٤

القسم الثالث

يشتمل هذا القسم على أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية :

(١) ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات :

قدرت هذه الإيرادات بمبلغ ٤٢٠٠٠ ج.م. بتخفيض ٤٧ ج.م. من العام الماضي وهي مقسمة على ثلاثة أبواب بينها بالجدول الآتي .

باب		تقديرات		فرق		المحصل في			
		سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	زيادة	نقص	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٣٦٧٥٠	٣٦٨٧٣	—	١٢٣	٣٣٥٣٢	٣١٢٨٣	٣٠٩٢٥	٢٨٢١٠
٢	مرتبات مقررة للحرمين	٣٩٧٤	٣٩٧٤	—	—	١٠٤٤	٦٤٨	٦٩٩٩	٦٩٩
٣	ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة ...	١٢٧٦	١٢٠٠	٧٦	—	٩٣٦	٩٧٩	١٤٣٦	١٥٩٠
	جمله الإيرادات	٤٢٠٠٠	٤٢٠٤٧	٧٦	١٢٣	٣٥٥١٢	٣٣٠١٠	٣٩٣٦٠	٣٠٤٩٩

وتتفرع اللجنة الموافقة على هذه الإيرادات كما هي مينة في أبوابها السابقة .

المصروفات :

قدرت بمبلغ ٣٧٦٧٠ ج.م. أى ينقص ٣٠٤٨ ج.م. من العام الماضي وهي موزعة على أبواب خمسة يوضحها البيان الآتي :

٣٦٧٥٠ باب ١ — إيرادات الأعيان الموقوفة .
٣٩٧٤ » ٢ — مرتبات مقررة للحرمين .
١٢٧٦ » ٣ — ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة .
٤٢٠٠٠ جمله الإيرادات .

باب		تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
		سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
		جنيه مصري	جنيه مصري			جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	رسوم إدارة	٤٢٠٠	٤٢٠٥	—	٥	٣٤٩٢	٣٣٠١	٣٩٣٦	٣٠٥٠
٢	مصاريف الأماكُن	٥٩٨٠	٨٤٥٣	—	٢٤٧٣	٨٠٨٧	٦٧٩٣	١١٧٣٢	١٧٣٤٠
٣	مصاريف الأعيان	٧٤٠٥	٨٧٣٥	—	١٣٣٠	٦٢٤١	٧٢٦٣	٧٤٩٣	٥٥٦٠
٤	ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين	١٨٠٣٥	١٧٨٢٥	٢١٠	—	١٥٤٩١	١٥٨٨٤	١٥٧٠١	١٦٠٨١
٥	مصاريف قضائية ومتنوعة	٢٠٥٠	١٥٠٠	٥٥٠	—	١١٩٩	١٥٧٨	١٧٠٥	١٤٩٦
	جمله المصروفات ،	٣٧٦٧٠	٤٠٧١٨	٧٦٠	٣٨٠٨	٣٤٥١٠	٣٤٨١٩	٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧

والجبة موافقة عليها وتقرر على المجلس أن يقر الاعتادات التالية .

بنسبة

٤٢٠٠ باب ١ - رسوم إدارة .

٥٩٨٠ » ٢ - مصاريف الأماكن .

٧٤٠٥ » ٣ - مصاريف الأطباء .

١٨٠٣٥ » ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية بالحميين .

٢٠٥٠ » ٥ - مصاريف قضائية متنوعة .

٣٧,٦٧٠ الجبلة .

المصروفات :

قدرت هذه المصروفات بمبلغ ٥١٧٣٨٥ ج. م. بتخفيض ١٩١٧ ج. م. من العام الماضي وهي مقسمة على الأبواب الآتية :

١ - رسوم إدارة قدره مبلغ ٨٣٩٥٠ ج. م. بتخفيض ٤٣١٨ ج. م. من العام الماضي .

٢ - مصاريف أماكن قدره ٤٩٩٧٦ ج. م. بتخفيض ١٧٩٢ ج. م. من العام الماضي .

٣ - مصاريف الأطباء وقدره له مبلغ ٢١٨٦٥٩ ج. م. بتخفيض ١٠٣٠٧ ج. م. من العام الماضي وبينها كالآتي :

(ب) الأوقاف الأهلية

الإيرادات :

قدر لما يبلغ ٨٧٩٤٣٣ ج. م. بتقص ٢٢٣٦٧ ج. م. من العام الماضي ونظم هذا التقص في إيرادات المباني والإيرادات الزراعية وبسبب خروج لوقاف كانت تحت نظر الوزارة .

وهي موزعة على ثلاثة أبواب .

١ - إيرادات الأعيان الموقوفة وقدرها ٨٣٧,٠٠٠ ج. م. بتقص ٢٩٧٢٠ ج. م. من العام الماضي وهي عبارة عن لمخار المباني والأراضي القضاء والأحكار والأطيان الزراعية والزراعات على التمة .

٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية وقدرها ٢٤٣٣ ج. م. بزيادة ٢ جنيت من العام الماضي .

٣ - منحصلات المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة وقدرها ٤٠,٠٠٠ ج. م. بزيادة ٧٣٦٠ ج. م. من العام الماضي .

وبناء على ما تقدم تقرر اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية :

بنسبة

٨٣٧,٠٠٠ باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة .

٢٤٣٣ » ٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .

٤٠٠٠ » ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة .

٨٧٩,٤٣٣ الجبلة ،

	تقدرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨		
	بنسبة مصرى	بنسبة مصرى		
بند ١ - مال الأطباء .	١٤٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	---
بند ٢ - مصاريف زراعية : ماهيات خدمة الأطباء .	٢٥٣٦٥	١٩٦٥٢	٥٧١٣	---
ملاحظة حراسة أطيان صغار المستأجرين .	١٤٦٦١	١٥٠٨٣	٤٢٢	---
مصاريف الأطباء المترعة على التمة .	١٧٧٠٣	١٠٦٣٠	٧٠٧٣	---
مصاريف الأطباء المؤجرة .	١٨٢٤٧	١٣١١٨	٥١٢٩	---
بند ٣ - أعمال جديدة :				
بالأطيان المؤجرة .	٦٥٣٩	١٩٥٦٠	١٣٠٢١	---
بأراضي الإصلاح .	٦٤٥١	٥٦٦٦	٨٣٥	---
الجبلة .	٢٢٨٩٦٦	٢١٨٦٥٩	١٣٤٤٣	٢٣٧٥٠
صافي التخفيض	١٠٣٠٧	..

٤ - مصادر الأعمال الخيرية بالأوقاف الأهلية وقدرها ١٨٠٠ ج.م. زيادة ٥٠٠ ج.م. عن العام الماضي وبينها البلطون الآتى :

تفصيل	زيادة	تقديرات	
		سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
بند ١ - الخيرات:			
٥٠٠	—	٤٠٠	٣٥٠
يصرف فى الموسم والأعياد والماله .			
—	—	٦٠٠	٦٠٠
يصرف بمكة المكرمة والمدينة المنورة لأعمال خيرية.			
—	٨٠٠	٢٥٠٠	٣٣٠٠٠
مرتبات على أوقاف مشمولة بنظر الوزارة للأوقاف الخيرية .			
—	—	٥٠٠	٥٠٠
مرتبات على أوقاف أهلية مشمولة بنظر الوزارة للأوقاف الحرمين .			
٢٠٠٠	—	١٥٠٠	١٣٠٠٠
مرتبات متنوعة .			
بند ٢ - مصروفات إقامة الشعائر:			
—	—	١٧٥٠٠	١٧٥٠٠
ماهيات خدم المساجد والأضرحة			
—	—	١٥٠٠	١٥٠٠
حفظ وترميم .			
—	—	٢٢٠٠	٢٢٠٠
مصروفات المساجد			
—	—	—	—
أعمال جد			
٢٥٠٠	٨٠٠	٦٦٣٠٠	٧١٨٠٠
الجملة .			
صافي الزيادة .			
٥٥٠٠			

٥ - ديون على أوقاف واجبات السداد واحتاجها الباب ٥٠٠٠ ج.م. كما كان فى العام الماضى .

٦ - مصروفات قضائية ومتنوعة ، واحتاجها ٤٣٠٠٠ ج.م. زيادة ٩٠٠٠ ج.م. عن العام الماضى بسبب اعتداء إصاب أعمال فنية تحصلها الأوقاف الخيرية من الأوقاف الأهلية وقدرها ٩٠٠٠ ج.م. .

وقيل أن تجاوز ميزانية الأوقاف الأهلية يجب أن نعرض على المجلس يساها بالملوات التى ارتبطت الوزارة بها باسم الأوقاف الأهلية وبدئ

العمل فيها بالقل واستشأ هذه الملوات من متجدد بلل الأوقاف الأهلية وقدر لتكاليفها ١١١,٧٥٥ ج.م. وهى :

١ - عمارة لوقف حسن جورى عزبان بالحنى بمصر وقدر لها ١٠٥٠ جنيه .

٢ - عمارة محمود افندى الجازى بشارع شبرا وقدر لها ٢١٨٦٥ جنيه (أوشكت أن تنهى وأجر معظم شققها من أول يولي الحالى .

٣ - عمارة لوقف محمد بك اسماعيل وكريته بشارع البستان وقدر لها ٤٠٠٠ جنيه .

٤ - دور أعل بالصارة وقف عمر بن زراق بالسكة الجديدة وقدر له ٩٨٦ جنيه .

وهناك عمارات طرحت فى المناقصة وعرضت على مجلس الأوقاف الأهلى وميرتبط بها خلال الشهر الحالى عمارة (١) (ب) لوقف جليان بشارع نواد الأول وقدر لها ٥٥٣٠٠ جنيه .

وأعمال تم تجهيز مشروعاتها ومستطرح المناقصة فى هذا العام وهى : تمككة عمارة وقف خليل باشا نصرت بالقشن وقدر لها ٧٠٠ جنيه . مستشفى وقف الخزانة بشبرا وقدر له ١٢٠٠٠ جنيه .

هناك أعمال لا تزال تحت البحث هى إنشاء عمارة لوقف أحمد باشا طاهر خلف قسم الموسيقى وقدر لها ٨٠٠٠ جنيه .

إنشاء عمارة لوقف هداية بططا وقدر لها ١٩٣٠ جنيه . إنشاء دكاكين على أرض وقف منصور الفقام بالسكندرية وقدر لها ١٢٠٠ جنيه .

إنشاء عمارة لوقف محمد شلى فنصوه بالحلة الكبرى وقدر لها ١١٤٨ ج.م. إنشاء عمارة على أرض وقف على افندى هادى بكفر الشيخ قدر لها ٧٧٦ ج.م. .

إنشاء عمارة على ما عى من وقف خليل أفا ببدان الملكة فريدة " النبة الخضراء " وقدر لها ٢٨٠٠ ج.م. .

وتأمل اللجنة أن تتم هذه المشروعات نهائيا فى فرص قريبة . وبناء على ما تقدم تقترح اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية :

٨٣٩٥٠ باب ١ - رسوم إدارة .

٤٩٩٧٦ » ٢ - مصاريف أماكن .

٢١٨٦٥٩ » ٣ - الأطنان .

٧١٨٠٠ » ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية .

٥٠٠٠ » ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد .

٤٣٠٠٠ » ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة .

٥١٧,٣٨٥ جملة المصروفات .

رئيس اللجنة
سليمان السيد سليمان

ألفا ومائة وعانية وثلثين جنيا) حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثانية)

تقوزت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٤٧,٠٠٠ جنيه (اثنين وأربعين ألف جنيه) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٣٧,٦٧٠ جنيا (سبعة و ثلاثين ألفا وستة وسبعين جنيا) حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثالثة)

تقوزت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٨٧٩,٤٣٣ جنيا (ثمانية وتسعة وسبعين ألفا وأربعة وثلاثين جنيا) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٥١٧,٣٧٥ جنيا (خمائة وسبعة عشر ألفا وثلاثة وخمسة وسبعين جنيا) حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يحكم هذا القانون بنهاية الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

مشروع القانون

يربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية

١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

نؤمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تقوزت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٧٧٤,١٠٠ جنيه (سبعمائة وأربعة وسبعين ألفا ومائة جنيه) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٧٧٤,١٠٠ جنيه (سبعمائة وأربعة وسبعين ألفا ومائة جنيه) وميزانية إيرادات أوقاف الخديوي إسماعيل بمبلغ ٧١,٤٠٠ جنيه (واحد وسبعين ألفا وأربعة جنيه) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٥٩,٨٣٨ جنيا (تسعة وخمسين

جدول حرف (١)

إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٨ المالية

باب		تقديرات		فرق		المحصل في			
		سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	زيادة	نقص	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣
		جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري
١	إيرادات عمومية (الإدارة)	١٨٥٧٥٠	١٧٣٥٢٤	١٢٢٢٦	—	٢٠٢٥٩٣	١٥٣٧٥٤	١٥٦٤١١	١٥٥٧٢٩
٢	التحصل لمأونات ومكافآت الموظفين... ..	١٩٠٠٠	١٧١٨١	١٨١٩	—	١٦٦٠٠	١٨٣٣١	١٨٠٩١	١٧٧٧٣
٣	إيرادات الأعيان الموقوفة	٥٢٤٨٥٠	٥١٩٩١٦	٥٠٣٤	—	٤٤٧٥٩٠	٤٣١٩٣٧	٤٠٥٧٩٣	٤٣٠٥٠٦
٤	إيراد من أشغال مدرسة البتاي	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	٨٩٩	٧٨٦	١٠٦٣	١١٢٠
٥	إيراد من مرتبات مقفزة الأوقاف الخيرية	٤٣٥٠٠	٣٤٨٢٥	٨٦٧٥	—	٥١٧٦٨	٤٧٨٤٤	٤٣١٧٥	٥١٥٩٩
—	لجنة حفظ الآثار العربية	—	—	—	—	—	١٨٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
	جلة إيرادات الأوقاف الخيرية .	٧٧٤١٠٠	٧٤٦٣٤٦	٢٧٧٥٤	—	٧١٩٤٥٠	٦٧٠٦٥٢	٦٢٩٥٣٣	٦٦٢٧٢٦
٦	أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي	٧١٤٠٠	٧٠٥١٥	٨٨٥	—	٦٢٣١٥	٦٢٦٦٦	٥٦٢٧٦	٤٢٧١٠
	الجملة العمومية للإيرادات .	٨٤٥٥٠٠	٨١٦٨٦١	٢٨١٣٩	—	٧٨١٧٦٥	٧٣٣٣١٨	٦٨٥٨٠٩	٧٠٥٤٣٦

(٢) جدول حرف (١) مصروفات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٨ المالية

الجملة	أرباح أخرى	أرباح ثالث أعمال خيرية	أرباح مصاريف عمومية	أرباح أول مصاريف وأعمال ومصاريف	فرع قسم
بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	
الإدارة العمومية	—	٢١٠٨	٢٢٣٠٠	١٩١٤٢٨	١
ديوان العموم	—	—	١٤٣٠٠	—	١
المصاريف	—	—	—	—	٢
استهلاك الديون المستحقة على الوزارة للأوقاف الخيرية...	١٠٨٨٨	—	—	—	٣
معايشات ومسكنات الموقوفين...	٤٦٧٠٠	—	—	—	٢
مصروفات الأعيان الموقوفة	—	—	—	—	٣
مصاريف المباني	—	—	٣٠١٠٠	—	١
مصاريف الأعيان	—	٣٠٠٠٠	٨٦١٦٢	١٩٩٨٦	٢
لمشتري أجزاء أعيان متخلفة بأعيان الأوقاف الخيرية	٣٥٠	—	—	—	٣
المساجد والزوايا والأضرحة	—	٤٠٠٠٠	٤٤١٥٠	١٣١٩٢٨	٤
الخسائر					
القسم الطبي	—	—	—	—	٥
المستشفيات والعيادات	—	٥٠٠	١٤٩٥٠	٢٣٤٢٥	١
الملاجئ والتكايا	—	—	٢٨٥٠	٣٨٠٦	٢
مفروسة الباني	—	٢٠٠	٧٠٠٠	٦٥٩٨	٣
إعانات وصدقات	٤٤٣٧١	—	—	—	٦
جملة مصروفات الأوقاف الخيرية	١٠٢٣٠٩	٧٢٨٠٨	٢٢١٨١٢	٣٧١٧١	—
أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي	—	٢٣٣٥٠	٢٨٤٨٠	٨١٠٨	—
الجملة العمومية للمصروفات	١٠٢٣٠٩	٩٦٠٥٨	٢٥٠٢٩٢	٣٨٥٢٧٩	—

جدول حرف (ب)

إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٨ المالية

باب		تقديرات		فروق		المتحصل في سنة			
		١٩٣٨	١٩٣٧	نقص	زيادة	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
		بنتية مصرى	بنتية مصرى	بنتية مصرى	بنتية مصرى	بنتية مصرى	بنتية مصرى	بنتية مصرى	بنتية مصرى
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٣٦٧٥٠	٣٦٨٧٣	—	١٢٣	٣٣٥٣٢	٣١٢٨٣	٣٠٩٢٥	٢٨٢١٠
٢	مربحات مقفزة للرمين	٣٩٧٤	٣٩٧٤	—	—	١٠٤٤	٦٤٨	٦٩٩٩	٦٩٩
٣	ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة ...	١٢٧٦	١٢٠٠	٧٦	—	٩٣٦	٩٧٩	١٤٣٦	١٥٩٠
	جمله الإيرادات .	٤٢٠٠٠	٤٢٠٤٧	٧٦	١٢٣	٣٥٥١٢	٣٣٠١٠	٣٩٣٦٠	٣٠٤٩٩

(ب) جدول حرف (ب)

مصرفات أو قلف الحرمين لسنة ١٩٣٨ المالية

باب	تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
	سنة	سنة			١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
	١٩٣٨	١٩٣٧			جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١ رسوم إدارة	٤٢٠٠	٤٢٠٥	—	٥	٣٤٩٢	٣٣٠١	٣٩٣٦	٣٠٥٠
٢ مصاريف الأماكن	٥٩٨٠	٨٤٥٣	—	٣٤٧٣	٨٠٨٧	٦٧٩٣	١١٧٣٢	١٧٣٤٠
٣ مصاريف الأطباء	٧٤٠٥	٨٧٣٥	—	١٣٣٠	٦٢٤١	٧٢٦٣	٧٤٩٣	٥٥٦٠
٤ ما يصرف على الأعمال الخيرية لمحرمين	١٨٠٣٥	١٧٨٢٥	٣١٠	—	١٥٤٩٦	١٥٨٨٤	١٥٧٠١	١٦٠٨١
٥ مصاريف قضائية ومتنوعة	٢٠٥٠	١٥٠٠	٥٥٠	—	١١٩٩	١٥٧٨	١٧٠٥	١٤٩٦
جمل المصروفات .	٣٧٦٧٠	٤٠٧١٨	٧٦٠	٣٨٠٨	٣٤٥١٠	٣٤٨١٩	٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧

جدول حرف (ج)

إيرادات الاوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٨ المالية

		تقديرات		فرق		المحصل في سنة			
		سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	زيادة	نقص	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات الأعيان الموقوفة ...	٨٣٧٠٠٠	٨٦٦٧٣٠	—	٢٩٧٣٠	٧٩٣٦٨٨	٧٩٤٩٣٠	٧٧٠٥٦٣	٧١٦٣٥٥
٢	صريات مبرولة بوزارة المالية ...	٢٤٣٣	٢٤٣٠	٣	—	٢٤٧٥	٢٢٥٠	٢٣٢٥	٢١١٣
٣	ما يحصل من المصاريف القضائية من الإيرادات المتنوعة	٤٠٠٠٠	٣٢٦٤٠	٧٣٦٠	—	٣٣٧٧٧	٣٩٠١١	٤٢٥٥٥	٥٢٥٢٦
	جمله الإيرادات .	٨٧٩٤٣٣	٩٠١٨٠٠	٧٣٦٣	٢٩٧٣٠	٨٢٩٨٩٠	٨٣٦١٩١	٨١٥٤٤٣	٧٧٠٩٩٤

(٦ج) جدول حرف (ج)

مصرفات الأوقاف الاحلية لسنة ١٩٣٨ المالية

باب		تهديات		فروق		المصرف في سنة			
		سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	زيادة	تخفيض	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	رسوم إدارة	٨٣٩٥٠	٨٨٣٦٨	—	٤٣١٨	٨٢٢٩٨	٨١٢٨٥	٧٧٥٢٥	٧٨٩٤٦
٢	مصاريف الأماكن	٤٩٩٧٦	٥١٧٦٨	—	١٧٩٢	٥٠٢٤٠	٣٥٤٨٨	٤٠٩٧٧	٤٢٦٨٤
٣	الأحياء	٢١٨٦٥٩	٢٢٨٩٦٦	—	١٠٣٠٧	٢٢٢٦٠٣	٢٤١٣٣٨	٢٥٦٠٤٩	٢٢٦٣٤٥
٤	الأعمال الخيرية	٧١٨٠٠	٦٦٣٠٠	٥٥٠٠	—	٦٥٦٩٧	٥٩٠٥٧	٦٥٥٥٩	٦١٣٤٨
٥	ديون على أوقاف واجبة السداد	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	—	٦٢٤١٣	٦٣٥٢٩	٥٣٩٣١	٦٠١٨١
٦	مصاريف قضائية ومستقمة ...	٤٣٠٠٠	٣٤٠٠٠	٩٠٠٠	—	٤٠٦٩١	٣٥١٦٢	٣٣٣٨١	٣٤٤٥٥
—	مصاريف الأوقاف المنظورة لحالاتها على الوزارة	—	—	—	—	—	—	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	جملة المصروفات .	٥١٧٣٨٥	٥١٩٣٠٢	١٤٥٠٠	١٦٤١٧	٥٢٣٩٤٢	٥١٥٨٥٩	٥٣٧٤٢٢	٥١٣٩٥١

ولم تجد اللجنة اعتراضاً عليها فهي على ذلك تشير على هيئة المجلس المقرر بأقرارها كما وردت من مجلس النواب .

وهي تتشرف بعرض تقريرها على المجلس المقرر راجية الموافقة عليه واعتبار هذا التقرير تقريراً مستقلاً عن كل مشروع .

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

وفيما يلي نصوص مشروعات القوانين السبعة المشار إليها :

(١)

مشروع قانون

بوضع اللائحة الأساسية لكلية الهندسة

ممن فاروق الأول ملك مصر

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول — أقسام الدراسة والدرجات العلمية

مادة ١ — تشمل كلية الهندسة أقسام الدراسة الأربعة الآتية :

(١) قسم الهندسة المدنية .

(٢) قسم الهندسة الكهربائية .

(٣) قسم الهندسة الميكانيكية .

(٤) قسم الهندسة الكهربائية .

ويجوز إنشاء أقسام أخرى أو فروع للأقسام بمرسوم يسنه على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

مادة ٢ — تمنح الجامعة المصرية ببناء على طلب كلية الهندسة الدرجات الآتية :

(١) بكالوريوس في الهندسة المدنية .

(٢) بكالوريوس في الكهرباء .

ملحق رقم ٩٩

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروعات القوانين الخاصة بلوائح كليات الهندسة والزراعة والتجارة ومدرسة الطب البيطرى وعن مشروع القانون الخاص بفصل مدرسة الطب البيطرى عن كلية الطب وعن مشروع القوانين الخاصين ببيان كراسى الأساتذة بكليات الهندسة والزراعة والتجارة ومدرسة الطب البيطرى

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد الرزاق التاشي لله) .

أحال المجلس مجلسته المتقدمة يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ مشروعات القوانين الآتية إلى لجنة المعارف لبحثها بصفة مستجيبة وهي :

(١) مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لكلية الهندسة .

(٢) " " " " " الزراعة .

(٣) " " " " " التجارة .

(٤) " " " " " لمدرسة الطب البيطرى .

(٥) " " " " " بفصل مدرسة الطب البيطرى عن كلية الطب .

(٦) مشروع قانون ببيان كراسى الأساتذة بكليات الهندسة والزراعة والتجارة .

(٧) مشروع قانون ببيان كراسى الأساتذة بمدرسة الطب البيطرى .

وقد اجتمعت اللجنة ومجتها فوجدتها على غرار القوانين الصادرة بلوائح كليات الحقوق والآداب والعلوم التي أقرها البرلمان في سنة ١٩٣٣ وأن بها تستكمل الجامعة المصرية النظم القانونية لكافة كلياتها وبها تستقر تشريعاتها .

وأياها — الحصول على درجة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية :

الرياضة — الهندسة الوصفية — الطبيعة — الرسم — أشغال الورش
حساب الانشاءات وخواص المواد واختيارها — المساحة — الميكانيكا — علم
الغزلات — الهندسة الكهربائية — علم الآلات وتصميمها — إنشاء المباني
والانشاءات المعدنية — الآلات الحرارية (البخارية وذوات الاحتراق الداخلي)
الايديوليكا — الآلات والأجهزة الكهربائية — محطات التوليد — نقل
الطاقة والجوهر بالكهرباء — التفراف والتليفون — هندسة الاسلكى — الاقتصاد
والقانون .

ويجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يضيف أى مادة
أخرى تكون لها صلة بالمواد التى تتوس فى أحد أقسام الدراسة .

وتبين اللائحة الداخلية للكلية كيفية توزيع هذه المواد على سنى الدراسة
الأربع .

الباب الثالث — أحكام مشتركة

مادة ٦ — يتعين الطلبة فى آخر كل سنة دراسية فى المواد المقررة دراستها
أثناء السنة ، ولا يقبل بالفرقة الأولى إلا من يجتاز فى امتحان السنة الإعدادية .
ولا ينقل الطالب من فرقة إلى الفرقة التى تليها إلا إذا نجح فى امتحانها .

مادة ٧ — لا يمتنع درجة بكالوريوس إلا من نجح فى امتحان السنة الرابعة .
ولا يقتصر هذا الامتحان على مناهج السنة الرابعة بل يتناول كذلك ما درس
منها فى السنوات السابقة . وشرطه فحين يتقدم لهذا الامتحان أن يكون قد
قام بعمل مشروع فى خلال مدة معينة تحددها اللائحة الداخلية .

مادة ٨ — لا يمتنع الطالب ناجحاً فى الامتحان إلا إذا حصل وفقاً لأحكام
اللائحة الداخلية على ٥٠٪ من مجموع التبايات الكبرى للدرجات فى امتحانات
الغفل ٦٠٪ من مجموع التبايات الكبرى للدرجات فى الامتحانات النهائية .

مادة ٩ — يقصد الامتحان كل سنة على دورين أحدهما فى أاية السنة
الدراسية والثانى قبل افتتاح الدراسة فى السنة التالية فى المواعيد التى يبينها
مجلس الكلية . ويسمح بدخول امتحان الدور الثانى للطلبة الذين دخلوا امتحان
الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه فى كل المواد أو فى بعضها بمنز
فهمى ، ويتمتعون فيها راسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أنه فى الأحوال التى يشترط فيها الحصول على نهاية صفى لمجموع
المواد يتعين الطلبة الذين لم يحصلوا عليها حسب اختيارهم فى مادة أو أكثر
بشروط أن يشمل الامتحان المواد التى راسبوا فيها أو تخلفوا عنها .

مادة ١٠ — طلبة السنة الاعدادية الذين راسبوا فى امتحانها يسمح
لهم بالاعادة مرة واحدة إذا كان متوسط درجاتهم لا يقل عن ٥٠٪ من
مجموع التبايات الكبرى للدرجات .

وطلبة الفرقتين الأولى والثانية الذين راسبوا فى امتحان الانتقال يسمح
لهم بالاعادة مرة واحدة فى أثناء دراستهم فى هاتين الفرقتين .

(٣) بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية .

(٤) بكالوريوس فى الهندسة الكهربائية .

ويجوز إنشاء درجات أخرى ودبلومات بمرسوم بناء على طلب مجلس
الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

الباب الثانى — مواد الدراسة ومحتها

مادة ٣ — مدة الدراسة للحصول على إحدى الدرجات الأربع الميزة
للمادة السابقة أربع سنوات تقسبها سنة إعدادية .

مادة ٤ — تشمل الدراسة فى السنة الاعدادية المواد الآتية :

الرياضة — الهندسة الوصفية — الكيمياء — اللغة الإنجليزية أو الفرنسية
أو الألمانية — أشغال الورش — الرسم .

مادة ٥ — المواد التى تتوس للحصول على درجة بكالوريوس فى
الآتية :

(أولاً) للحصول على درجة بكالوريوس فى الهندسة المدنية :

الرياضة — الهندسة الوصفية — الطبيعة — الرسم — أشغال الورش —
حساب الانشاءات وخواص المواد واختيارها — الميكانيكا — الجبروجيا —
الهندسة الكهربائية — إنشاء المباني — الزراعة — المساحة — الكارى —
الاساسات — الانشاءات المعدنية — الخرسانة المسلحة — الطرق —
الكك الحديدية — الابدوليكا — الرى — الأشغال البحرية — هندسة
البلديات — الاقتصاد والقانون .

ثانياً — الحصول على درجة بكالوريوس فى العمارة :

الرياضة ، الهندسة الوصفية ، الطبيعة ، الرسم ، الضب فى القوالب ،
أشغال الورش ، حساب الإنشاءات وخواص المواد واختيارها ،
الميكانيكا ، الطبيعة التطبيقية ، إنشاء المباني ، تاريخ الفن المعمارية ، المساحة ،
المظهر والظل ، التصميم المعمارية ، الانشاءات المعدنية ، الخرسانة
المسلحة ، التزيكات الصحية ، عمسة البلديات وتخطيط المدن ، الكيات
والمناسبات ، الاقتصاد والقانون .

(ثالثاً) للحصول على درجة بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية :

الرياضة ، الهندسة الوصفية ، الطبيعة ، الرسم ، أشغال الورش ،
حساب الانشاءات وخواص المواد واختيارها ، المساحة ، الميكانيكا ، علم
الغزلات ، علم الآلات وتصميمها ، الهندسة الكهربائية ، إنشاء المباني
والانشاءات المعدنية ، الآلات الحرارية (البخارية وذوات الاحتراق
الداخل) ، التبريد ، الابدوليكا والآلات الابدوليكية ، الآلات الكهربائية ،
محطات التوليد ، التنظيم الفنى والصناعى ، الاقتصاد والقانون .

الحشرات — الطب البيطرى — البكتريولوجيا الزراعية — المساحة —
المختصة الزراعية — إمسالك الدفاتر — الطيعة — علم الحيوان — الاقتصاد
والتعاون — الصناعات الزراعية .

ويجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يضيف أية مادة
أخرى تكون لها صلة بالمواد التى تدرس بالكلية .

وتتبع الأتحة الجامعية كيفية توزيع هذه المواد على سنى الدراسة الأربع .
مادة ٤ — يتعين الطلبة فى آخر كل سنة دراسية فى المواد المقررة
دراستها أثناء السنة . ولا ينقل طالب من فرقة إلى الفرقة التى عليها إلا إذا
نجح فى امتحانها .

مادة ٥ — لا يمنح الطالب درجة بكالوريوس فى الزراعة إلا إذا نجح
فى امتحان السنة الرابعة ، ولا يقتصر هذا الامتحان على مناهج السنة الرابعة بل
يتناول كذلك مافس منه فى السنين الثانية والثالثة .

مادة ٦ — لا يمتد الطالب نجاحاً فى الامتحان إلا إذا حصل وفقاً لأحكام
اللائحة الداخلية على ٥٠٪ من مجموع التقييمات الكبرى للدراجات فى امتحانات
النقل و ٦٠٪ من مجموع التقييمات الكبرى للدراجات فى الامتحانات
النهائية .

مادة ٧ — يقعد الامتحان كل سنة على دورين : أحدهما فى نهاية
السنة الدراسية ، والثانى قبل افتتاح الدراسة فى السنة التالية فى المواعيد التى
يحددها مجلس الكلية .

ويسمح بدخول امتحان الدور الثانى للطلبة الذين دخلوا امتحان الدور
الأول ورسوبوا فيه أو الذين تغفروا عنه فى كل المواد أو فى بعضها بمنزلة قهري ،
ويعتدون فيما رسبوا فيه أو تغفروا عنه .

على أنه فى الأحوال التى يشترط فيها الحصول على نسبة صغرى لمجموع
المواد يتعين الطلبة الذين لم يحصلوا عليها حسب اختيارهم فى مادة أو أكثر
بشرط أن يشمل الامتحان المواد التى رسبوا فيها أو تغفروا عنها .

مادة ٨ — لا يجوز لطلاب أن يبقوا بأمرقة الواحدة أكثر من ستين .
ومع ذلك يجوز لمجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أن يرخص لطلاب
السنة الثالثة أو الرابعة فى البقاء سنة أخرى .

مادة ٩ — لويزر المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة مد
أخذ رأى مجلس الكلية أن يصدر ما يراه لازم من الأحكام الوتقية بسبب
تطبيق أحكام هذه اللائحة .

مادة ١٠ — يبنى كلما خالف أحكام هذا القانون من أحكام القوانين
واللوائح المعمول بها مؤقفاً طبقاً للسادة السادسة من لموسوم قانون رقم ٩
لسنة ١٩٣٥

مادة ١١ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل
به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وطلبة الفرقة الثالثة الذين يرسبون فى امتحان الانتقال يسمح لهم بالإعادة
فى هذه الفرقة مرة واحدة سواء أعادوا الدراسة فى إحدى الفرق السابقة أم لا .

وطلبة الفرقة الرابعة الذين يرسبون فى امتحان درجة بكالوريوس يسمح
لهم بالإعادة فى هذه الفرقة سواء أعادوا الدراسة فى إحدى الفرق السابقة
أم لا ، فإذا رسبوا مرة أخرى فصلوا من الكلية ، إلا إذا كان متوسط درجاتهم
لا يقل عن ٥٥٪ من التقييمات الكبرى للدراجات فإنه يسمح لهم بالإعادة
والقيد لامتحان مرة أخرى .

الباب الرابع — أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١١ — لويزر المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة
بعد أخذ رأى مجلس الكلية أن يصدر من الأحكام الوتقية ما يقتضيه تنفيذ
هذا القانون .

مادة ١٢ — يبنى كل ما خالف أحكام هذا القانون من أحكام القوانين
واللوائح المعمول بها مؤقفاً طبقاً للسادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩١
لسنة ١٩٣٥

مادة ١٣ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى
يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(٢)

مشروع قانون

بوضع اللائحة الأساسية لكلية الزراعة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الذى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تفتح الجامعة المصرية بناء على طلب كلية الزراعة درجة
بكالوريوس فى الزراعة .

ويجوز إنشاء درجات أخرى وديومات بمرسوم بناء على طلب مجلس
الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

مادة ٢ — مدة الدراسة للحصول على درجة بكالوريوس فى الزراعة أربع
سنوات .

مادة ٣ — المواد التى تدرس للحصول على درجة بكالوريوس فى الزراعة
هى الآتية :

الزراعة — فلاحية البساتين — علم النباتات الزراعية — الكيمياء الزراعية —
تربية الحيوان — تربية النحل — علم الوراثة — الألبان — علم

مادة ٤ — يمنح الطلبة في آخر كل سنة دواضية في المواد المقررة دواضية أثناء السنة ، ولا ينقل طالب من فرقة إلى الفرقة التي عليها إلا إذا نجح في امتحانها ، ولا يمنح درجة بكالوريوس في التجارة إلا من نجح في امتحان السنة الرابعة .

مادة ٥ — لا يستمر أي طالب لأجها في الامتحان إلا إذا حصل وفقا لأحكام اللائحة الداخلية على ٥٠ ٪ من مجموع التهايات الكبرى للدرجات في امتحانات النقل و ٦٠ ٪ من مجموع التهايات الكبرى للدرجات في الامتحانات النهائية .

مادة ٦ — يقيد الامتحان كل سنة على دورين أحدهما في نهاية السنة الدراسية والثاني قبل انتاح الدراسة في السنة التالية في المواعيد التي يبينها مجلس الكلية .

ويسمح بحصول امتحان الدور الثاني للطلبة الذين دخلوا امتحان الدور الأول ووسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه في كل المواد أو في بعضها بعدد قهري ، ويمنحون فيها رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أنه في الأحوال التي يشترط فيها الحصول على نهاية صفى لمجموع المواد يمنح الطلبة الذين لم يحصلوا عليها حسب اختيارهم في مادة أو أكثر بشرط أن يشمل الامتحان المواد التي رسبوا فيها أو تخلفوا عنها .

مادة ٧ — لا يجوز لطلاب أن يبق بالفرقة الواحدة أكثر من سنتين . ومع ذلك يجوز لمجلس الكلية أن يخصص له في البقاء سنة أخرى ، فإذا رسب بعد ذلك في امتحانات هذه السنة الإضافية وجب فصله من الكلية إلا إذا كان من طلبة السنة النهائية فإن أمره يعرض على مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية .

مادة ٨ — لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يعفى طالب الالتحاق بأحدى السنوات الثلاث الأولى من بعض أو كل المقررات الدراسية إذا أثبت أنه حضر مقررا دواضية بمادته في معهد على مترقبه من الجامعة . ويجلس كذلك أن يفييه من بعض أو كل امتحانات الانتقال إذا أثبت أنه أدى نجاح امتحانات تقادها في معهد على مترقبه من الجامعة .

الباب الثالث — درجة ماجستير في التجارة

مادة ٩ — للحصول على درجة ماجستير في التجارة يجب أن تتوافر في الطالب الشروط الآتية :

(١) أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في التجارة من الجامعة المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد آخر تعترف به الجامعة .

(٢) أن يتاج للمدستين الدراسات التي يفرها مجلس الكلية بموافقة مجلس الجامعة ، وأن ينجح في امتحاناتها وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

(٣)

مفروح قانون

وضع اللائحة الأساسية لكلية التجارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

نرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه .

الباب الأول — الدرجات العلمية

مادة ١ — تمنح الجامعة المصرية بناء على طلب كلية التجارة الدرجتين الآتيتين :

(١) درجة بكالوريوس في التجارة .

(٢) درجة ماجستير في التجارة .

ويجوز إنشاء درجات أخرى ودبلومات بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

الباب الثاني — درجة بكالوريوس في التجارة

مادة ٢ — مدة الدراسة للحصول على درجة بكالوريوس في التجارة أربع سنوات

مادة ٣ — المواد التي تدروس للحصول على درجة بكالوريوس في التجارة هي الآتية :

الجامعة .

الإحصاء .

إدارة وتنظيم الأعمال التجارية والمصارف .

الاقتصاد السياسي .

التاريخ الاقتصادي .

الجغرافيا الاقتصادية .

الرياضة (التجارية) والمالية والاحتكم .

القانون .

اللغة الإنجليزية .

اللغة الفرنسية .

ويجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يضيف أية مادة أخرى تكون لها صلة بالمواد التي تدروس بالكلية .

وتبين اللائحة الداخلية كيفية منح هذه المواد على مدى الدراسة الأربع .

مادة ٣ - المواد التي تدرس للحصول على درجة بكالوريوس في الطب البيطري هي الآتية :

الكيمياء، الطبيعة، علم الحياة، بحث النظام، التشريح، علم الأجنة، علم وظائف الأعضاء (فسيولوجيا)، بحث الأنسجة الدقيقة (هستولوجيا)، سياسة الحيوان والإسالة، التشريح المرضي (بثولوجيا)، الطفيليات، البكتريولوجيا، علم الأفرانين (بما في ذلك المادة الطبية والسوم وفن تركيب العقاقير) قانون الصحة، الجراحة والتشريح الجراحى، التوليد، الطب البيطري الشرعى، الكشف عن الحموم، الكشف عن لحوم الأسماك، الأمراض الباطنة، أعمال أكلييكية، فن تركيب الخيل.

ويجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس إدارة المدرسة أن يضيف أية مادة أخرى تكون لها صلة بالمواد التي تدروس بالمدرسة.

وتبين اللائحة الداخلية للمدرسة كيفية توزيع هذه المواد على سنى الدراسة.

مادة ٤ - يتعين الطلبة في أتم كل سنة دراسية في المواد المقررة دراستها أثناء السنة. ولا ينقل طالب من فرقة إلى الفرقة التي تليها إلا إذا نجح في امتحانها.

مادة ٥ - لا يسمح درجة بكالوريوس في الطب البيطري إلا من نجح في امتحان السنة الخامسة.

مادة ٦ - لا يعتبر الطالب ناجحاً في الامتحان إلا إذا حصل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية على ٥٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى لمجموع الدرجات في امتحانات الشغل ٦٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى للدرجات في الامتحانات النهائية.

مادة ٧ - يقعد الامتحان كل سنة على دورين : أحدهما في نهاية السنة الدراسية، والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية للموايد التي يجتازها مجلس إدارة المدرسة.

ويسمح بدخول امتحان الدور الثاني للطلبة الذين دخلوا امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تحفظوا عنه في كل المواد أو في بعضها بحدز قهري، ومتحتون فيها رسبوا فيه أو تحفظوا عنه.

على أنه في الأحوال التي يشترط فيها الحصول على نهاية صفى لمجموع المواد يتعين الطلبة الذين لم يحصلوا عليها حسب اختيارهم في مادة أو أكثر بشرط أن يشمل الامتحان المواد التي رسبوا فيها أو تحفظوا عنها.

مادة ٨ - لا يجوز لطالب أن يتن بالفرقة الواحدة أكثر من سنتين، ومع ذلك يجوز لمجلس إدارة المدرسة أن يرخص له في البقاء سنة أخرى. فإذا رسب بعد ذلك في امتحانات هذه السنة الإضافية وجب فصله من المدرسة، إلا إذا كان من طلبة السنة الخامسة فإنه يجوز له التقدم للامتحان التهانى من الخارج في السنوات التالية.

(٣) أن يقدم بحثاً مبتكراً في موضوع يقره مجلس الكلية وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

(٤) أن يؤدي اختباراً عملياً أو شفوياً حسباً يقره مجلس الكلية في الموضوعات التي تتصل بالبحث الذي يقدمه.

مادة ٩ - يسرى على طلبة الماجستير ما نصت عليه المادة (٦) من هذه اللائحة.

الباب الرابع - أحكام وقتية وختامية

مادة ١١ - لوزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بصء أخذ رأى مجلس الكلية أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام الوقتية بسبب تطبيق أحكام هذه اللائحة.

مادة ١٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يسل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصم هذا القانون بجات الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

(٤)

مشروع قانون

بوضع اللائحة الأساسية لمدرسة الطب البيطري

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول - الدرجات العلمية

مادة ١ - تجمع الجامعة المصرية بناء على طلب مدرسة الطب البيطري الدرجات الآتية :

(١) درجة بكالوريوس في الطب البيطري .

(٢) درجة ماجستير في الطب البيطري .

(٣) درجة دكتور في الطب البيطري .

ويجوز إنشاء درجات أخرى ودبلومات بمرسوم يصادر بناء على طلب مجلس إدارة المدرسة وموافقة مجلس الجامعة .

م الباب الثاني - مواد الدراسة ومدتها

الفصل الأول - درجة بكالوريوس في الطب البيطري

مادة ٢ - مدة الدراسة للحصول على درجة بكالوريوس في الطب البيطري خمس سنوات .

(٥)

مشروع قانون

بمصل مدرسة الطب البيطرى عن كلية الطب

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تم فصل مدرسة الطب البيطرى عن كلية الطب مع هاتما تابعة للجامعة المصرية .

مادة ٢ - يكون لمدرسة الطب البيطرى مجلس يسمى "مجلس ادارة المدرسة" ويتولى ادارتها ناظر يصاربه وكيل .

مادة ٣ - يترك مجلس ادارة المدرسة كما يأتى :

ناظر المدرسة رئيسا

أعضاء	الأساتذة ذوى الكراسى
	المساعدون
	أستاذ ذوى كرسى من كل كلية من كليات الطب والزراعة
	والعلماء يتخذه مجلس كل كلية من هذه الكليات...
	مدير قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة أو من ينوب عنه

مادة ٤ - يكون لمجلس ادارة المدرسة من الاختصاصات ما لمجالس الكليات . وتخضع مداولات هذا المجلس وإجراءات انعقاده للقواعد التى تخضع لها المجالس المذكورة .

مادة ٥ - بين الناظر بأمر من وزير المعارف العمومية من بين أساتذة المدرسة ذوى الكراسى بناء على اقتراح مدير الجامعة بعد أخذ رأى مجلس ادارة المدرسة ، ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات .

ولا يجوز إقالة الناظر قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المدير .

ولا يجوز إعادة الناظر المنقال قبل مضي سنتين .

مادة ٦ - يكون ناظر المدرسة عضوا فى مجلس ادارة الجامعة وفى مجلس الجامعة . ويكون له من الاختصاصات دائرة مدرسة ما لعمداء الكليات فى دوائر كلياتهم .

مصل الثانى - درجة ماجستير فى الطب البيطرى

مادة ٩ - الحصول على درجة ماجستير فى الطب البيطرى يجب ان يتوافر فى الطالب الشروط الآتية :

(١) أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس فى الطب البيطرى من الجامعة المصرية أو على درجة تعادلها من معهد علمى معترف به من الجامعة .

(٢) أن يحصل على إذن خاص من مجلس ادارة المدرسة بتمتابة الدراسات والأبحاث الخاصة بدرجة الماجستير فى الطب البيطرى .

(٣) أن يقوم بدراسات وأبحاث فى مادة يقرها مجلس ادارة المدرسة مدة ستين دراستين على الأقل .

(٤) أن يقدم فى نهاية دراسته رسالة عن نتائج أبحاثه .

ويجب فى الرسالة أن يعقلمها لجنة الامتحان ، ويموز لجنة تكليف الطالب بإداء امتحان قبل منحه الدرجة .

الفصل الثالث - درجة دكتور فى الطب البيطرى

مادة ١٠ - الحصول على درجة دكتور فى الطب البيطرى يجب أن يتوافر فى الطالب الشرحان الآتيان :

(١) أن يكون حاصلا على درجة ماجستير فى الطب البيطرى من الجامعة المصرية أو على درجة تعادلها من معهد علمى معترف به من الجامعة منذ خمس سنوات على الأقل .

(٢) أن يقدم رسالة تتضمن أبحاثا مبتكرة فى الطب البيطرى تعتبرها لجنة الامتحان أنها أتت العلم بفائدة عظيمة .

الباب الثالث - أحكام وقية وأحكام ختامية

مادة ١١ - لو وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس ادارة المدرسة أن يصدر من الأحكام الوقية ما يقتضيه تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٢ - يلقى كل ما خالف أحكام هذا القانون من أحكام الدواوين والوائح المعمول بها مؤقثا طبقا لقاعدة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥

مادة ١٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية .
ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١)

جدول بيان كرامى الأساتذة بكلية الهندسة

١	الرياضة والهندسة الوصفية
١	الميكانيكا
١	الطبيعة
١	المساحة والجودوسيا
١	حساب الإنشاءات وخواص المواد واختبارها والكبرى
١	الزرى
١	هندسة البلديات وتخطيط المدن
١	إنشاء المباني والحراسة المسلحة
١	الأيديوليكيا
١	الطرق والسكك الحديدية والأشغال البحرية
١	البلدية
١	المشروعات التنفيذية للمبارة
١	محطات توليد القوى البخارية
١	الالات ذات الاحتراق الداخلى
١	الهندسة الكهربائية
١٥	المجموع

(٢)

جدول بيان كرامى الأساتذة بكلية الزراعة

١	الزراعة
١	علم النباتات الزراعية
١	الكيمياء الزراعية
١	علم الحشرات الاقتصادية
١	فلاحة البساتين
١	الآليات والصناعات الزراعية
٦	المجموع

(٣)

جدول بيان كرامى الأساتذة بكلية التجارة

١	الحاسبة
١	الاقتصاد السياسى
١	القانون
١	الجغرافيا الاقتصادية
١	الرياضة المالية والاحصاء
١	التاريخ الاقتصادى
٦	المجموع

مادة ٧ - يكون ناظر المدرسة عضواً في مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ للمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥، وذلك عند النظر في محاكمة أحد أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة. ويكون تعيين عضواً بلجنة التحقيق المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون المذكور من بين أعضاء مجلس إدارة المدرسة.

مادة ٨ - وكل المدرسة يتخضعه سويًا مجلس إدارة المدرسة من بين الأساتذة ذوي الكرامى.

ويقوم مقام الناظر في جميع اختصاصاته اذا غاب أو طرأ ما يمنعه من مباشرة عمله أو خلا مركزه.

مادة ٩ - ينشئ كل ما خالف احكام هذا القانون من احكام القوانين والوائح المعمول بها في الجامعة المصرية.

مادة ١٠ - حل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

(٦)

مشروع قانون

بيان كرامى الأساتذة بكلية الهندسة والزراعة والبلدية

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يخلق الجدول المرفق لهذا القانون والمعدة لكرامى الأساتذة بكلية الهندسة والزراعة والتجارة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتاديبهم المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥

مادة ٢ - حل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ينفذ كقانون من قوانين الدولة.

ولقد اطاعت اللجنة على مشروع هذا القانون وعلى مذكرته التفسيرية وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ الخاص بإعداد الأجانب وتبين لها أنه قد أصبح للجنة المصرية الحق بعد إبرام اتفاقية مونترو في إعداد كل شخص غير متنع بالجنسية المصرية من أراضها وأصبح من الضروري إصدار هذا التشريع لأنه ينظم حق وزير الداخلية في إعداد الأجانب . وتبين لجنة أيضا أن هذا المشروع يعينته التي تقدم بها مجلس النواب وأقرها في بالنقض الذي وضع من أجله .

وبعد المناقشة :

قوتت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب . ولهذا فإن اللجنة تشرف بأن ترجو من المجلس للمقر الموافقة عليه بهذه الصيغة المبينة نيا على :

مشروع قانون

بشأن المقررات التي طبق في أحوال مخالفة لأوامر الإبعاد

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - - يقابح بالجنس من ١٥ يوما إلى ستة أشهر كل من أمتنع عن تنفيذ القرار الصادر بإبعاده أو دخل مصر بدون إذن الحكومة بعد أن يكون قد غادرها تنفيذا لقرار الإبعاد .

ويبعد المحكوم عليه بعد استيفاء مدة العقوبة .

مادة ٢ - - على وزيرى الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصدر له من تاريخ نشره بالجرمعة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة تفسيرية

للكومة المصرية على إثر اتفاق مونترو الحق في إعداد كل شخص غير متنع بالجنسية المصرية من أراضها .

وفق الإبعاد من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها . وهو إجراء إدارى يصدر به قرار من وزير الداخلية .

ولكى يكون هذا الإجراء ذا أثر يفي أن يفرض على من يتبكه عقوبات شديدة يرجع إلى الحاكم في تطبيقها ضد كل من امتنع عن مناداة الأراضى المصرية في الأجل المحدد لإبعاده أو من عاد إلى البلاد بعد تركها دون أن يكون قرار الإبعاد قد انتهى أو أوقف تنفيذه .

(٧)

مشروع قانون

ببأن كراسى الأساتذة بمدرسة الطب البيطرى

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - - يلحق بالجدول المرافق لهذا القانون والمحدد لكراسى الأساتذة بمدرسة الطب البيطرى بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط متولف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتاديبهم المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥

مادة ٢ - - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يصم به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول ببيان كراسى الأساتذة بمدرسة الطب البيطرى

عدد	
الأمراض الباطنية والمعدية	١ ١
الجراحة	١ ١
التشريح المرضى	١ ١
التشريح العام	١ ١
البكتريولوجيا	١ ١
المجموع	٥ ٥

ملحق رقم ١٠٠

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن المقررات التي تطبق في أحوال مخالفة لأوامر الإبعاد

(المترددة الشخ المحترم الأستاذ حسين محمد المصطفى)

أحال المجلس إلى اللجنة بطريق الاستقبال مشروع هذا القانون بجلسته ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ فيجته بجلسته (١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨) .

فإنما آثار اعتراضا خاصا بإثبات شخصيته أو بجلسته أو بمدة إقامته بمصر أو بصحة الوقائع التي يستند إليها طالب الإبعاد مع مهلة لا تقل عن يوم كامل لتقديم مذكرة تأييد أو مستندات مؤيدة لأفراحه .

مادة ٤ — تشكل وزارة الداخلية " لجنة استشارية للنظر في مسائل إبعاد الأجانب " مؤلفة من وكيل وزارة الحفانية رئيسا ومن النائب العمومي أو الأوكراو العمومي لدى المحاكم المختلطة ومن المستشار الملكي لوزارة الخارجية .

وفي حالة غياب الرئيس أو تمسخر حضوره تسمد رئاسة اللجنة إلى وكيل وزارة الخارجية .

مادة ٥ — يبلغ وزير الداخلية الاعتراضات المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ويرفق بها ملف الموضوع والمذكرات والمستندات المقدمة من صاحب الاعتراض .

ويجوز للجنة أن تطلب تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية أو أن تأذن بذلك وأن تتقرر سماع أقوال الشخص المراد إبعاده .

ولها أيضا أن تأمر بإجراء أى تحقيق وأن تطلب من الجهة الإدارية البيانات التي تراها لازمة .

وعلى اللجنة أن تبدي رأيا على وجه الاستبصار .

مادة ٦ — يعلن طلب الحضور المشار إليه في المادة الثالثة وقرار الإبعاد إلى الشخص المراد إبعاده بالطرق الإدارية .

مادة ٧ — الجبل أن يختار جهة الحدود التي يريد الخروج منها وله أن يقصدها طبقا لما تحدده وزارة الداخلية جهة معينة ليخادر منها القطر وترسم له طريق الوصول إليها . ويجوز لوزير الداخلية أيضا أن يأمر بخنطرة الجبل إلى الحدود .

مادة ٨ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ٤

٢ مارس ١٩٢٨

مديرى المته ٢٢ دىع الثاني ١٢٥٧ (٢٢ هـ ١٩٣٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

أحمد لطفي السيد

والواقع أنه في كثير من الأحوال يرخص للشخص المبلد أن يقصد جهة الحدود طبقا غير محذور كما أنه يجوز أن يعطى مهلة كافية لتدبير شؤونه إن كانت له مصالح في البلد الذي يبعد منه . ولا شك أن قرار الإبعاد يكون ادنى إلى الطاعة إذا عدم تنفيذ قرار الإبعاد جريمة يعاقب عليها القانون كما أنه لا تكون ثمة حاجة إلى تشديد المراقبة على من صدر ضده أمر الإبعاد . لذلك فتقرر العقوبة تكون له فائدة مزدوجة فهي مائة رداة .

وكذلك الحال بالنسبة لمن أبعد ومادت نفسه بتقدمه بالعودة إلى مصر فإن الخوف من العقاب الشديد من شأنه أن يمنع بقد كبير حدوث هذه المحاولات .

لذلك نصت أغلب الشرائع على عقوبة الحبس لمن يخالف قرار الإبعاد . ففي فرنسا جعلت العقوبة من شهر إلى ٦ أشهر وفي بلجيكا من ١٥ يوما إلى ٦ أشهر وفي هولندا من ٨ أيام إلى ٦ أشهر وفي إيطاليا من شهرين إلى ٦ أشهر والمشروع المرافق لهذا قياسا على ما جرى العمل عليه في البلاد المذكورة ينص على عقوبة الحبس من ١٥ يوما إلى ٦ أشهر .

مرسوم

خاص بإبعاد الأجانب

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وعمما هو آت :

مادة ١ — تكون إبعاد الأجنبي بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٢ — إذا كان الشخص المراد إبعاده خاضعا لقضاء المحاكم المختلطة وكان قد أقام بمصر خمس سنين على الأقل فلا يجوز إبعاده إلا لسبب من الأسباب الآتية :

(١) إذا كان قد حكم بإدانته في جنابة أو في جنعة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر .

(ب) إذا أت أعمالا من شأنها أن تؤدي إلى الاضطراب أو تخل بالنظام العام أو بالسكنية أو بالأداب أو بالصحة العامة .

(ج) إذا كان فقيرا وعالة على الدولة .

مادة ٣ — لا يجوز اتخاذ قرار الإبعاد إلا بعد طلب الشخص المراد إبعاده للحضور لدى السلطات المختصة كي يحاط علما بالأفعال المستندة إليه .

سبب تخفيض الاعتماد المدرج في ميزانية سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٣٦٣٢ جنباً مع حكم الدستور ولا مع المراقبة البرلمانية .

وقد سبق لجنة أن لفتت نظر الوزارة الى اتخاذ جميع الاجراءات التي تكفل عدم تجاوز اعتبارات أبواب المصروفات قبل استئذان البرلمان وكان الأولى بالوزارة بدلا من الاعتماد على إمكان حصوله وفر غير محقق في بعض الأبواب أن تلجأ الى الطريق المستوي في حينه .

والجنة إذ تعيد توجيه نظر الوزارة الى ذلك تأمل ألا يحصل مثل هذا التجاوز بدون اتخاذ الطريق الدستوري الواجب اتباعه .

وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون وترجو من المجلس الموافقة عليه بالصيغة التالية التي أقرها مجلس النواب ٤

رئيس اللجنة

مليان السيد سليمان

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر .

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهه (خمسة آلاف جنيه) للأوقاف الخيرية منه ٣٠٠٠ جنيهه لقسم ١ " الإدارة العمومية " باب ٢ " مصاريف عمومية " ومبلغ ٢٠٠٠ جنيهه لقسم ٧ " إمدادات وصدقات " لسد التجاوز المنظور حصوله حتى آخر السنة المالية المذكورة .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى للأوقاف الخيرية .

(المادة الثانية)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٠١

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ جنيهه في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ لسد تجاوزات في الأوقاف الخيرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر)

أحال المجلس إلى لجنة الأوقاف بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ مرسوماً بمشروع قانون وأردنا من وزارة الأوقاف بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهه في ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية لدراسته دراسة تفهيدية حتى يرد المشروع من مجلس النواب وقد ورد بعد أن نظره مجلس النواب فأحال المجلس إلى اللجنة بجلسته ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ لنظره بطريق الاستعجال .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة التي أعزها المجلس الأعلى بفتح هذا الاعتماد كما أطلعت على مذكرة أخرى وبيان تفصيل وردنا من الوزارة بناء على طلب اللجنة بما صرف فعلا على كل بند من البنود التي طلب لها الاعتماد (وملحق بالقرار صورة المذكرتين والبيان) وصحمت البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب العزة وكل وزارة الأوقاف فتبينت من كل ما تقدم أن الوزارة لاحظت - حين بحث حالة المصروفات - احتمال حصول تجاوز في بند الأدوات الكتابية بسبب تعديل أقسام الوزارة وإحياء نظام الأرشيف لتنظيم الأعمال بها ولكنها كانت تأمل حصول وفرة في باقي بنود الباب يغطي التجاوز في البنود الأخرى حتى ظهر حساب شهر فبراير فأتضح منه ضرورة فتح هذا الاعتماد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهه منه ٣٠٠٠ جنيهه لسد التجاوز في الباب الثاني " مصروفات عمومية " على التفصيل الواردة بالمذكرة المؤرخة ١٩ أبريل ١٩٣٨ و ٢٠٠٠ جنيهه لقسم ٧ " إمدادات وصدقات " نظرا لعدم كفاية الرطب المخصص للزيتات الخمرية والصدقات

المذكرة التي أقرها المجلس الأعلى ووافق عليها بجلسته ١٩ أبريل
سنة ١٩٣٨ عن الاعتماد الإضافي

لقسم ٧ "إعانات وصدقات" على أن يحسب من وفورات باقى أبواب
المصروفات الأخرى .
١٩ أبريل سنة ١٩٣٨

مذكرة عن الموسم بمشروع قانون باعتماد ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية
الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

المبالغ التي طلبت الوزارة فتح اعتمادات إضافية بها صرفت فعلا في بحر
سنة ١٩٣٧ المالية وبالرجوع إلى البيان المرافق يبين قيمة ما صرف على
كل من البنود التي طلب لها اعتماد إضافي وكذلك على البنود الأخرى الممثلة
لباب ٢ - "المصاريف العمومية".

وقد لاحظت الوزارة احتمال حصول تجاوز في بند الأدوات المكتبية
ووافق المجلس الأعلى في حينه على هذا الاعتماد وكانت تأمل حصول وفر
في باقى بنود الباب يغطي التجاوز في البنود الأخرى حتى يظهر حساب
شهر فبراير وتوضح ضرورة طلب اعتماد إضافي فشرعت الوزارة في إجراءاته
وطلبت ٣,٠٠٠ جنيه البنود المنظور حصول تجاوز فيها كما يتضح من
الكشف المرفق وكذا مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه لقسم ٧ "إعانات وصدقات"
ويمكن أخذ هذا الاعتماد الإضافي من الزفر المتظر حصوله في قسم ٣
"مصروفات الأعيان الموقوفة" فرع ١ "مصاريف المباني" باب ٢
"مصاريف عمومية".

يبحث حالة المصروفات في سنة ١٩٣٧ المالية تبين أن الباب الثاني
"مصاريف عمومية" يقسم ١ "الإدارة العامة" يلزم له اعتماد إضافي بمبلغ
٣,٠٠٠ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله في هذا الباب حتى آخر السنة
المالية المذكورة منه مبلغ ١,١٠٠ ج.م. لبند الانتقال وبذل السفر بسبب
نقل موظفين من جهات لأخرى وكثرة مرور حضرات المفتشين على
فروع الوزارة لمراقبة الأعمال بها ومبلغ ١,٣٠٠ ج.م. لبند الأدوات المكتبية
بسبب تصديق أقسام الوزارة وإعداد نظام الأرضيف لتنظيم الأعمال بها
ومبلغ ٦٠٠ ج.م. لباقي البنود المختلفة التي يرجع اجتيازها إلى عدم كفاية
الربط ومبلغ ٢,٠٠٠ ج.م. لقسم ٧ "إعانات وصدقات" لعدم كفاية الربط
الخصص للرتببات الخيرية والصدقات حيث إن الاعتماد المدرج في سنة
١٩٣٧ يقل بمبلغ ٢,٦٢٢ ج.م. عن ربط العام السابق .

فترفع هذه المذكرة هيئة المجلس رجاء التفضل بالموافقة على فتح اعتماد إضافي
في ميزانية سنة ١٩٣٧ المالية للاوقاف الخيرية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه منه مبلغ
٣٠٠٠ جنيه لقسم ١ - باب ٢ "مصاريف عمومية" و ٢٠٠٠ جنيه

البيان

رقم ١ فرع ١ باب ٢ "مصاريف عمومية بديان الوزارة"	الاعتماد الإضافي المطلوب	المصرف لسنة ١٩٣٨ أبريل	ربط الميزانية
بند ٢ - مصاريف فضائية .	٣٠٠	١٠٥٧٣	١٠٠٠٠
بند ٣ - مصاريف انتقال وبذل سفر .	١١٠٠	٤٥٥٠	٢٩٢٦
سيارات .		٦٤٠	٤٠٠
أجور يوت و اشتراك للسعاة .		٥٢١	٥٥٠
تلفونات وتلفارات .		٥٧٤	٥٠٠
أدوات مكتبية .	١٣٠٠	٢٢٣٠	١٠٠٠
اشتراك في الصحف ونشر مطبوعات وكتب .		٣٥٠	٦٠٠
أجور عمالات .		٩١٤	١٢٠٠
ثمن وترزم وموبليات .		٢٩٠	٧٠٠
مياه ونور وأدوات نظافة .	٣٠٠	١٠٤٨	٦٠٠
كساوى وملبوسات .		٤١٩	٣٥٠
مصاريف ركائب أعضاء المجلس الأعلى .		٦١٨	٧٠٠
الجموز الإدارية .		٩١٢	١٠٠٠
ثورية .		٣٥٩	٤٠٠
جملة .	٣٠٠٠	٢٣٩٩٨	٢٠٨٢٦
	الاعتماد الإضافي	للمصرف	الربط
قسم ٧ بند ٢ صدقات .	٢٠٠٠	١٧٠٤٠	١٥٩٠٠

رقم ٣ "مصروفات الأعيان الموقوفة" ، فرع ١ "مصاريف المباني" ، باب ٢ "مصاريف عمومية".

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٨ "وزارة الداخلية" اعتماد إضافي قدره ١٥,٠٠٠ ج. م. (خمسة عشر ألف جنيه) منه ٢,٠٠٠ ج. م. في فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" باب ٢ "مصاريف عمومية" و ١١,٥٠٠ ج. م. في فرع ٢ "البوليس" باب ٢ "مصاريف عمومية" و ١,٥٠٠ ج. م. في فرع ٣ "الخفر" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني في الفروع الثلاثة المذكورة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من جملة وفورات ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون على منها فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ٤ أبريل سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم به قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٨ بفتح اعتماد إضافي قدره ١٥,٠٠٠ ج. م. لتسوية التجاوز في اعتمادات الباب الثاني من ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ منه ٢,٠٠٠ ج. م. للديوان العام و ١١,٥٠٠ ج. م. للبوليس . أن يؤخذ من جملة وفورات ميزانية الوزارة نصفاً .

وقد جاء في كتاب لوزارة الداخلية تاريخه و يوليه سنة ١٩٣٨ أن نفقات عملية الانتخابات العامة لمضوية مجلس النواب استدعت تجاوزات إضافية في الباب الثاني من ميزانيته بمبلغ ١٥,٠٠٠ ج. م. موزعا على الوجه الآتي . وهذا التجاوز يرجع إلى أن نفقات نقل التاخيرين والموظفين قد زادت على ما كانت تنمده وزارة الداخلية ، كما يتضح من المبالغ التي خصمتها السلك الحديدية على حساب هذه الوزارة .

ملحق رقم ١٠٢

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ١٥,٠٠٠ ج. م. في القسم ٨ "وزارة الداخلية" لتسوية تجاوزات بعض بنود الباب الثاني في الفروع ١ "الديوان العام ومصالح أخرى" و ٢ "البوليس" و ٣ "الخفر"

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٨ "وزارة الداخلية" في الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" وفي الفرع ٢ "البوليس" وفي الفرع ٣ "الخفر" الباب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني في الفروع الثلاثة المذكورة .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع وأطلعت على مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء (والمعلقة صورتها بهذا التقرير) وقد تضمنت أن نفقات عملية الانتخابات العامة لمضوية مجلس النواب استدعت تجاوزات إضافية في الباب الثاني من ميزانية وزارة الداخلية بمبلغ ١٥,٠٠٠ ج. م. وأن هذا التجاوز يرجع إلى أن نفقات نقل التاخيرين والموظفين قد زادت على ما كانت تقدره وزارة الداخلية كما اتضح من المبالغ التي خصمتها مصلحة السلك الحديدية على حساب هذه الوزارة . وفيما على بيان بتوزيع مبلغ خمسة عشر ألفاً من الجنيهات المذكورة :

حبه ٢٠٠٠ نفقات عملية الانتخابات العامة لمضوية مجلس النواب - باب ٢ ، فرع ١ "ديوان العموم" . ١١٥٠٠ مصاريف انتقال وبل سفر ونقل - باب ٢ ، فرع ٢ "البوليس" . ١٥٠٠ مصاريف انتقال وبل سفر ونقل - باب ٢ ، فرع ٣ "الخفر" .

١٥,٠٠٠

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أنتموها مجلس النواب
السكرتير البستاني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة
عبد الغازي عبد ربه

”مصاريف عمومية“ و ١٥٠٠ ج. م - فرع ٣ ”الحفر“ باب ٢ ”مصاريف عمومية“ لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني في الفروع الثلاثة المذكورة. ويؤخذ هذا الاعتداء الإضافي من جملة ونفقات ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما قياً يخصه ما

صدر بمراى الفتره ٢٢ جادى الأول سنة ١٣٥٧ (٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتح يحيى

نمرة ١٦٥ - ١١٥/٦

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

عبد الفتح يحيى

ملحق رقم ١٠٣

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(١٥ اغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير المالية والجارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠٠٠ ج. م في الباب الثاني ”مصاريف عمومية“ من ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(المرضى حضرة الشيخ المحرم أنطون الجليل بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠٠٠ ج. م في الباب الثاني ”مصاريف عمومية“ من ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لتسوية التجاوز في البند ١٦ ”رسوم جمركية“ من هذا الباب .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون وأطلعت على مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء (والمصلحة صوبتها بهذا التقرير) فتبين لها أن مجلس إدارة السكك الحديدية وافق في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ على تجاوز البند ١٦ ”رسوم جمركية“ من الباب الثاني من ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية المدرج له مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م

فرع ١ ”ديوان العموم ومصارف أخرى“

باب ٢ ”نفقات عملية للاقتضات العامة لمضوية مجلس النواب“ .

فرع ٢ ”البوليس“

١١٥٠٠ باب ٢ ، بند ٢ ”مصاريف انتقال وبلد سفروقتل“ .

فرع ٣ ”الحفر“

١٥٠٠ باب ٢ ، بند ٢ ”مصاريف انتقال وبلد سفروقتل“ .

١٥,٠٠٠

وتطلب الوزارة المذكورة فتح اعتماد إضافي بهذا المبلغ على أن يؤخذ من جملة ونفقات ميزانيتها .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت الموافقة عليه، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس السكرتير

أحمد ماهر

القاهرة في ٨ يولييه سنة ١٩٣٨

نمرة ١١٥/٦/١٦٥

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨ على الطلب المين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الداخلية هذا القرار .

وبمع صورة من الرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه ما

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

١٠٦١/١٢ داخلية

عبد الفتح يحيى

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٨ ”وزارة الداخلية“ اعتماد إضافي قدره ١٥٠٠٠ ج. م (خمسة عشر ألف جنيه) منه ٣,٠٠٠ ج. م في فرع ١ ”ديوان العموم ومصارف أخرى“ باب ٢ ”مصاريف عمومية“ و ١٥٠٠ ج. م في فرع ٢ ”البوليس“ باب ٢

على النقص و ٣٥٠,٠٠٠ ج. م منها ٢٠٠,٠٠٠ ج. م زيادة على الرسوم المستحقة على النقص و ١٠,٠٠٠ ج. م عن المهمات المنوعة و ٥,٠٠٠ ج. م عن مهمات هندسة السكة والكبارى، على أن يسوى هذا التجاوز من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

وترجع أسباب التجاوز إلى ارتفاع أسعار النقص والمهمات عما كان مقدرا لها وقت تقديم اقتراحات ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

والجنة المالية ترى الموافقة على التجاوز المشار إليه؛ وهى تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبرقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض؛

القاهرة في ١٢ من جمادى سنة ١٩٣٨

السكرير

الرئيس

احمد ماهر

مرة ١٦٥ - ١٤ / ١٦٨

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٣٨ على ما جاء في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا القرار .

ومنه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب؛

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وبموافقة رأى مجلس الوزراء؛

وصحنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه يقيم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والنفقات والتلفونات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ للفرع ١ "السكك الحديدية" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٥٠,٠٠٠ ج. م (خمسة وثلاثون ألف جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٦ "رسوم جمركية" من هذا الباب .

بمقدار ٣٥٠,٠٠٠ ج. م منها ٢٠٠,٠٠٠ ج. م زيادة على الرسوم المستحقة على النقص و ١٠,٠٠٠ ج. م عن المهمات المنوعة و ٥,٠٠٠ ج. م عن مهمات هندسة السكة والكبارى على أن يسوى هذا التجاوز من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

أما أسباب التجاوز فتتبع إلى ارتفاع أسعار النقص والمهمات عما كان مقدرا لها وقت تقديم اقتراحات ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

وقد رأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون، وهى ترجو أن يوافق عليه المجلس بالصفية التى أقرها مجلس النواب؛

السكرير البرلمان

محمد الحازي عبد ربه

أطون الجليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه؛

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والنفقات والتلفونات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ للفرع ١ "السكك الحديدية" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٥٠,٠٠٠ ج. م (خمسة وثلاثون ألف جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٦ "رسوم جمركية" من هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من جملة وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرى بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ وافق مجلس إدارة السكك الحديدية على تجاوز البند ١٦ "رسوم جمركية" من الباب الثانى من ميزانية المصلحة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المدرج له مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م بمقدار ٣٥٠,٠٠٠ ج. م من فلك ٢٠٠,٠٠٠ ج. م زيادة عن الرسوم المستحقة

وبناءً على البند الأول من عقد الامتياز أن الحكومة المصرية تتعهد بالانتزاع أسواقاً والأصغر لنفيعها بذلك فبالجهات المعنية بالعقد طوال مدة الامتياز كما نص في البند الحادى عشر على أنه عند انقضاء أجل الامتياز تكون جميع أسواق المشايخ وتوابعها وملحقاتها كالأراضى التى اشترتها الشركة والمبانى والمهمات والأدوات الخ ملكاً مطلقاً للحكومة خالية من كل رهن أو حق ما ويكون تمويل أى مقابل أو تأديّة أى مبلغ من أى نوع كان لأصحاب الامتياز .

وفى ٤ مارس سنة ١٩٣٨ كتبت الشركة الى الوزارة بعد المفاوضات معها خطاباً تعرض فيه وغيتها في استئجار الأسواق التى تناولتها المفاوضات مع الحكومة بعد انقضاء أجل الامتياز لمدة ثلاثين عاماً تبدأ من التاريخ الذى ينتهى فيه عقد الامتياز الأول وتصبح الأسواق فيه ملكاً للحكومة وذلك بشروط معينة ، فودّعت وزارة المالية عليها بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٨ بمشروع آخر تبيّن فيه استبداداً لمرضى على مجلس الوزراء لمحصل على موافقة ومصادقة البرلمان ، ولم يرد في هذا المشروع نص بقيد الحكومة في حق إنشاء أسواق أخرى أو التصريح بها للغير .

وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ كتبت الشركة الى الوزارة بقبول الاتفاق على أساس مشروعها :

تقدّمت بعد ذلك وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بمذكرة تبسط فيها مشروع الاتفاق الذى تمّ مبدئياً بينها وبين الشركة تحت تصديق مجلس الوزراء .

وقد جاء في هذه المذكرة ما نصه :

” وتتشرف وزارة المالية بعرض الأمر على مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق على تأجير الأسواق في نهاية امتيازها الحالى بالشروط السالفة الذكر رخص لها باقتضاء الاجراءات اللازمة لوضع المشروع في صيغته النهائية وتوطئة لمرضه على البرلمان للصادقة عليه “ .

ونظراً لما تستتبعه الإجراءات الخاصة بعرض المشروع على البرلمان وتأييد الشركة التي تتولى العملية من وقت يتجاوز نهاية الامتياز الحالى (٣١ مايو سنة ١٩٣٨) فتقترح الوزارة في حالة الموافقة مؤقتاً على المشروع الترخيص للشركة بصفة مؤقتة بالاستقرار في استغلال الأسواق لمدة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ على أن تسرى شروط هذا الاتفاق في تلك المدة .

وفى ٣ أبريل صدّق مجلس الوزراء على مذكرة المالية ، لكن الوزارة طاحت فدخلت عن السير في هذا المشروع وعزلت عن طرح الأسواق والمذايح في المزايدة العامة منفردة أو مجتمعة .

وكتبت وزارة المالية إلى الشركة في ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨ تحفظاً بذلك وفى ٢٣ منه كتبت اليها طالباً بإسداد إيجار المدة من ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ باعتبار الاجاز السنوى ١٠٠٠ ج.م. وهى القيمة التي كان متفقاً عليها في الاتفاق الابتدائى الذى لم يتم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من جملة وثائق الباب الثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمرأى المشرع فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٢٧ يولييه سنة ١٩٣٨) .

فاروق

وزير المواصلات وزير المالية بأمر حضرة صاحب الجلالة
محمود غالب أحمد ماهر رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

نمرة ١٦٥ - ١٤ / ١٦٨

مرسل الى وزارة المالية لتفديده الى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

ملحق رقم ١٠٤

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧

(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن الامتياز الذى منحه الحكومة لشركة الأسواق

(المقررة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الترابى باشا) .

بجلسة ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ قدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى اقتراحاً بأن تتقدم الحكومة إلى البرلمان في هذه الدورة بمشروع قانون يتضمن شروط الاتفاق الذى أجازت به الحكومة لشركة الأسواق المصرية استغلال الأسواق العمومية أو المذايح من أقل يوتييه لنهاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ف نظرت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة فى ٢ و ٣ و ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨

وبعد اطلاع اللجنة على عقد امتياز الشركة والمكاتبات المتبادلة بينها وبين وزارة المالية والأوراق المتعلقة بهذه المادة .

وبعد سماع البيانات التى أبدعها مندوب المالية استخلصت ما يأتى :

بتاريخ ٢٤ يوتييه سنة ١٨٩٨ منحت الحكومة المصرية جديداً بلكهاهم وآخرين امتيازاً بإنشاء واستغلال ١٢٠ سوقاً عامة الواشى في جهات معينة لمدة ٣٠ سنة وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤ حصلت الشركة على امتداد المدة عشرين سنين لتنتهى في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ وقد وافقت وزارة المالية على نقل الامتياز الى شركة الأسواق المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٠

ملحق رقم ١٠٥

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفسدى الخصاص بتعويض الذين أسيروا في سيل الوطن من الطلاب والموظفين وغيرهم

(المحترم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الهدى)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ هذا الاقتراح إلى اللجنة فيجئته بجلستها المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقد تبين للجنة أن هذا الاقتراح يحتاج في تنفيذه إلى اعتماد مالي . وبعد المناقشة في الموضوع :

قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة المالية .

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

نص الاقتراح

حضرة صاحب الغزة ورئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بمرض اقتراض هذا على مجلس الشيوخ الموقر :

أما وقد استقرت الأمور بين مصر وبريطانيا العظمى وتم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون فقد أصبح واجباً على مصر أن تذكر جنودها المحاربين الذين ساهموا بنصيب وافر في استخلاصها فقها والوصول بها إلى هذه النتيجة .

فقد نهضت مصر نهضتها المباركة وتضاضرت جهود أبنائها على التودع عن حياتها فقتلهم الصفوف فريق من كرام المواطنين مضحين بكل مرتضى وغال بغد بعضهم بالروح وجاد غيرهم بالمسال ومن هؤلاء هؤلاء آباء تقديم أبنائهم وأبناء نكلتهم ، مهاجمت وأرب أبس امتدت اليهم السلطة فارتزتهم من أهلهم تاركه لم الوعة والحسرة وسوء المسال .

فأما الحسرات فلا سيل إلى الكلام فيها الآن ولكني أرى من بين من نكبوا من أول النهضة الوطنية أناساً كانوا في مجبحة من العز وبسطه من العيش أودع بعضهم السجن وشرذ البعض خارج القطر فلما عادوا وجدوا الدنيا قد قلبت لهم ظهر الجن وادأ الدهر قد أكل في غيبتهم ما كانوا يمكنون . كذلك كان من بين من نالهم الأذى طلاب نجباء حال الجهاد بينهم وبين إتمام دراستهم وموظفون أمناه حرموا من التدريج في وظائفهم .

ويستخلص من ذلك :

أولاً — لنعتقد امتياز شركة الأسواق انتهى فعلاً في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨

ثانياً — إنه كان هناك مشروع اتفاق على تأجير الأسواق والمناذج إلى الشركة لمدة ٣٠ سنة قابلة للاسترداد إلى ٣٠ سنة برغبة الحكومة وشروط جديدة وهذا الاتفاق المبني لم يتم .

ثالثاً — إنه في الوقت الذي كانت الاجراءات لاتزال في طريقها إلى المشروع الجديد كان معروفاً لدى الطرفين أن هذه الاجراءات لا يمكن أن تتم قبل انتهاء مدة الامتياز الأول . لذلك كان لابد من الاجاء الى ترتيب مؤقت ينظم الفترة ما بين انتهاء عقد الامتياز القديم والتصدق الذي كان متوقفاً على عقد الامتياز الجديد .

رابعاً — إن الحكومة عدلت عن اعطاء مشروع الاتفاق الجديد لتستغل الأسواق والمناذج بنفسها لصالح الجمهور بطرحها في المزايدة العامة .

خامساً — إن شروط الاتفاق عن هذه الفترة ليست هي شروط الامتياز القديم بل هي اتفاق جديد وليست امتداداً للامتياز القديم .

سادساً — إن موضوع هذا الاتفاق الجديد هو استغلال لشركة لمصلحة من مصالح الجمهور لمدة معينة بشروط معينة .

وبما أن المادة ١٣٧ من الدستور نصت على ما يأتي :

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تخافد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدد .

يشترط اعتداد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والزرع والمصارف وسائر أعمال الرى التيهم أكثر من مديرية وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة .

فيكون الاتفاق المؤقت المذكور خاضعاً لحكم المادة المذكورة .

وترى اللجنة أن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في محله وهي تنميه إلى المجلس للموافقة عليه .

وبهذه المناسبة ترى اللجنة لفت نظر الحكومة إلى أنه يحسن أن تؤجر هذه الأسواق على صفقات صغيرة بحيث لا تزيد الصفقة على خمسة أسواق مع تفضيل أهل المنطقة دائماً وأرأى تذكر الحكومة في شروط المزايدة قيمة إردادات كل سوق .

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

اقتراح

مرتبات خطباء المساجد ضئيلة جدا لا تفي بمواجهم الضرورية ولا تناسب مع مجهودهم العظيم .

وقد آن الأوان للنظر في حالة هؤلاء البؤساء الذين يجب أن ينظر إليهم ببن الشفقة والرحمة .

ومسأل وزير الأوقاف لا يضمن عليهم بالمساعدة بأن يشرح في الحال بوضع كادر يكفل تحسين حالهم أسوة بسائر العلماء ويضع لهم مجال الرق من درجة إلى درجة .

وأرسل مع هذا " رجاء واستعطافا " وصلى من أهالي بندر شريف الحكم موقعا عليه من نحو ١٤٠ منهم وكلمهم من الأيمان والمزارعين والتجار وغيرهم بتمسكهم بتحسين حالة هؤلاء الخطباء — وبصفى تأتيا منهم أعضد هذا الاقتراح واتخذه به إلى مجلس الشيوخ الموقر راجيا لإقراره وإحالة على وزارة الأوقاف لتتخذ إليه بين الحق والعدل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

عضو الشيوخ

٢٧ رجب سنة ١٩٣٨

محمد علوي الجزازي

ملحق رقم ١٠٧

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح الذي فصلت فيه اللجنة بجلسته يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨

المقرر: حضرة الشيخ المحترم أحمد سني أبو الفضل الجزازي (انتهى) .

عن الاقتراح رقم ١ — المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين نبيه المعري بك — بمشروع قانون بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالكافة البرلمانية .

بعد الاطلاع على هذا الاقتراح ومشروع قانون والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية والمبارك .

فأقترح على هيئة المجلس الموقر العمل على تمويض من يستحقون تقدير الوطن بعض الشيء عما أصابهم في سبيل الوطن وحسبهم ما لاقوا من عذاب وشقاء . وأنت تحمل الحكومة هذه الأمانة عليها من الاعتبار وأن يصحح مركز الطلاب والموظفين الذين سبهم الضرر في سبيل خدمة بلادهم فاضطروا أن يسمروا في وظائف أقل مما كانت تؤهلهم لها دراساتهم لو أنها لم تتقطع في سبيل الوطن أو كانوا قد تنجزوا في وظائفهم كزملائهم الذين لم تؤثر فيهم الحركة الوطنية .

وتفضلوا هزتك بقبول فائق الاحترام ما

سليمان مصطفى خليل

مصر في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨

ملحق رقم ١٠٦

جلسة يوم الاثنين ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد علوي الجزازي بك بتعيين مرتبات خطباء المساجد

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الهادي) .

أحال المجلس بجلسته ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد علوي الجزازي بك بتعيين مرتبات خطباء المساجد فيجته اللجنة في اجتماعها يوم ١٠ أغسطس بحضور حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف الذي صرح بأن الوزارة ردت ما كان قد قص من الكادر القديم أنسلاص بهم في أثله وأكرم وأعدت في ميزانية هذا العام الكادر القديم إلى ما كان عليه من قبل وأنها تفكر في وضع كادر لهم لتحسين حالهم بمقدار ما تسمح به مواردها .

وبناء على هذا قررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى وزارة الأوقاف ما

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

وبما أن النواب في معظم بلاد الدنيا يطعون جوازات سفر على جميع خطوط السكك الحديدية في الدولة بلا تمييز من يقيم منهم في مركز البرلمان أو خارجه إذ أن النائب لكي يستطيع بمسئولية التأييد وواجب إعمالها ويقوم بأدائها على غير الوجوه يضطر الى الانتقال بين نواحي القطر جميعا وليست مهمته قاصرة على نواحي الدائرة التي انتخب عنها . ولا فرق في ذلك بين العضو المنتخب والعضو المقيم .

وبما أنه إزاء تحقيق المصلحة العامة يجب ألا يلتفت مطلقا الى الإكراه القائم على أسباب الاقتصاد .

وبما أنه زيادة على ما ذكر فإن نص المادة الخامسة من القانون القائم كان متارخا خلاف بالنسبة للأعضاء المقيمين يجلس الشيوخ أمطون جواز سفر أم لا .

لنأخذ :

قترح تعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمكافأة البرلمانية على الوجه المبرر بمشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى — يتناول كل عضوين من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تقدرها ٤٨٠ جنيا (أربعة وأربعون جنيا مصريا) ويستثنى من ذلك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانية .

المادة الثانية — يتناول كل من رئيس المجلس مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير ولا يمكن الجمع بينها وبين المكافأة المخصوص عليها في المادة السابقة أو بين ما يكون قد استحقه من معاش .

المادة الثالثة — تستحق المكافأة لكل عضوين من يوم صفاة يمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر .

المادة الرابعة — لا يجوز التنازل عن المكافأة أو الجز عليها .

المادة الخامسة — يعطى لكل عضو جواز السفر مجانا في الدرجة الأولى على خطوط سكك حديد الدولة من القطعة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة ، ويعطى لنائب الدائرة ذلك جواز السفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

فلذا كان العضو مقيما وفيه مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق في ذكره من محل إقامته إلى القاهرة .

المادة السادسة — كل وزراء المالية والحفانية والمواصلات تنفذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نص الاقتراح

اقتراح بمشروع قانون

بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمكافأة البرلمانية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى — تعدل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمكافأة البرلمانية على الوجه الآتي :

يعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان مقيما كان أو منتحيا جواز سفر مجانا في الدرجة الأولى على جميع خطوط سكك حديد الدولة . ويعطى عضو البرلمان من دائرة الدرمدا ذلك جواز سفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

المادة الثانية — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة تفسيرية

تنص المادة ١١٨ من الدستور على " أن يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بمانون " .

وتطبقا لهذه المادة وضع القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٩

وكان مشروع القانون عند عرضه على مجلس النواب مشتملا على مادة تعطى للنائب جواز سفر على جميع خطوط سكك حديد الدولة . ولكن لجنة المالية بمجلس النواب رأيت في سنة ١٩٣٤ أنه ولو أن الواجب أن يعطى عضو البرلمان جواز سفر مجانا على جميع خطوط سكك حديد الدولة إلا أن أدواعى الاقتصاد تقتضى أن يعطى النائب جواز سفر من القطعة التي يختارها في دائرته إلى القاهرة على خطوط السكك الحديدية ووافقها المجلس على هذا وصدر القانون بذلك .

وبما أن المادة ٩١ من الدستور تنص على أن عضو البرلمان يتوب عن الأمة كلها .

وبما أن الواجب ألا يكون هناك تمييز بين نائب وآخر، فلا يحرم من الجواز من انتخب عن دائرة ليست خارجة عن مركز البرلمان أو من مرسوم ويقيم بعيدا من مركزه أم لا .

جنيه

٩٠٠٠ حبيب زيادة الأسحار في سنة ١٩٣٨ عليها في سنة ١٩٣٧

٧٠٠٠ تقامات اللازمة لعمليات لم تكن مقدرة في الميزانية وهي :

جنيه

١١٧٠ عملية الصداد الزراعي .

١١٥٥ » تنفيذ ضرائب الألبان بالقطر المصري .

٤٦٧٥ تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة .

٧٠٠٠

١٦٠٠٠

ولما كان التأخر في استيراد هذه الخانات يترتب عليه ضرر كبير بالأعمال فضلا عن الحاجة الماسة إلى الإسراع في إعداد ما يتطلبه العمل لتنفيذ قوانين الضرائب الجديدة فإن اللجنة ترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب بالصيغة الآتية بعد ما

رئيس اللجنة

السكبر البستاني

محمد المغازي عبده

أنطون الجبيل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم هـ "وزارة المالية" الفرع هـ "المطبعة الأميرية" الباب الثاني "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي قدره ١٦,٠٠٠ ج. م (ستة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لشراء الخانات اللازمة لمطبوعات المصالح المختلفة .

ملحق رقم ١٠٨

جلسة يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٥٧

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم هـ "وزارة المالية" فرع هـ "المطبعة الأميرية" الباب الثاني "مصرفات عمومية" زيادة على الاعتماد المدرج لشراء الخانات اللازمة لمطبوعات المصالح المختلفة

(المقرر محضره الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك)

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أحيل إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم هـ "وزارة المالية" فرع هـ "المطبعة الأميرية" الباب الثاني "مصرفات عمومية" زيادة على الاعتماد المدرج لشراء الخانات اللازمة لمطبوعات المصالح المختلفة .

وقد اجتمعت اللجنة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وبمشت الموضوع، واطلعت على مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء والملحقة صورتها بهذا التقرير، وقد تضمنت أنه مدرج في الباب الثاني من ميزانية "المطبعة الأميرية" اعتماد بمبلغ ٣٦,١٥٦ ج. م لتثن الخانات اللازمة لما توردده المطبعة من المطبوعات لمختلف المصالح، وأنه انضج أن هذا الاعتماد لن يكفي للصرفات المتوقعة في سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وأن الحاجة تدعو إلى زيادته بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج. م للأسباب الآتية :

نمرة ١٦٥ - ٢٠/١١

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتعقبة في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه .

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

محس فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ٥ "وزارة المالية" الفرع ٥ "المطبعة الأميرية" الباب الثاني "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي قدره ١٦,٠٠٠ ج.م ستة عشر ألف جنيه زيادة على الاعتماد المودج لشراء الخامات اللازمة لمطبوعات المصالح الخفيفة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من جملة وفورات الميزانية .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ما

صدر برأى المنزه في ٦ سبتمبر سنة ١٣٥٧ (أول سبتمبر سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

وزير المالية
أحمد ماهر

نمرة ١٦٥ - ٢٠/١١

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من جملة وفورات الميزانية .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

بأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ميزانية المطبعة الأميرية اعتماد قدره ٣٦,١٥٦ ج.م مدمج في الباب الثاني تحت الخانات اللازمة لما توترده المطبعة من المطبوعات مختلف المصالح .

وقد اتضح أن هذا الاعتماد لن يكفي للصروفات المتوقعة في سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وأن الحاجة تدعو إلى زيادته بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج.م للأسباب الآتية :

جبه

٩٠٠٠ بسبب زيادة الأسعار في سنة ١٩٣٨ عليها في سنة ١٩٣٧

٧٠٠٠ الخامات اللازمة لعمليات لم تكن مقدرة في الميزانية وهي :

بجبه

١١٧٠ عملية التعداد الزراعي .

١١٥٥ عملية تنفيذ ضرائب الأطنان بالقطر المصري .

٤٦٧٥ تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة .

٧٠٠٠

ولما كان التأخر في استيراد هذه الخامات يترتب عليه إضرار بصير الأعمال لوزارة المالية فتم فتح اعتماد إضافي بهذا المقدار منذ الآن ، على ألا تشمل المطبعة الأميرية المبلغ الأخير المقدر لتنفيذ قوانين الضرائب الجديدة إلا بعد موافقة الوزارة على أوجه صرفه .

والجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون بفتح الاعتماد لإضافي المطلوب ما

القاهرة ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٨

الرئيس

السكرير

لكثرة ما استعمل من الأسمدة الكيميائية ولزيادة الزمام المزروع ذرة وقطن
على أصل التقدير. ويقابل هذا التجاوز وفرق البابين الأول والثالث يقتر
بجموه بمبلغ ١٤٤,٣٦ ج. م.

وتتخرج وزارة المالية تسوية تجاوز الباب الثاني بفتح اعتماد قدره
١٧,٠٠٠ ج. م. يؤخذ من وفورات الميزانية العامة .

وترى اللجنة مع موافقتها على فتح هذا الاعتماد أن تلتفت نظروا وزارة المالية
إلى عدم تجاوز اعتمادات الميزانية إلا بعد استئذان البرلمان طبقاً لأحكام
الاستور ، وتأمل اللجنة ألا تحصل مثل هذه المخالفة مستقبلاً .

كما أنها تلاحظ هنا ما لاحظه عند عرض مشروع ميزانية السنة المالية
الحالية من أن مصروفات هذه المصلحة تبلغ ٢٠٧,٧٨٣ ج. م. مقابل
٧٣٠,٠٠٠ ج. م. للإيرادات . ولو أنها كانت تلغ الضرائب كثيراً من
أموال الأفراد لكانت نتيجة إدارتها خسارة مؤكدة . لذلك تشير اللجنة إلى
ما أشار به البرلمان مراراً وهو وجوب بيع ما يمكن بيه من هذه الأملاك،
حتى ذلك توزيع الثروة العقارية بين الأهلين وفائدة لفائدة مما يعود عليها
من الضرائب على الأطنان الميعة . على أن تحفظ الحكومة بما يلزم من هذه
الأملاك للتجارب والمغول التوجيهية وتلحق بوزارة الزراعة لأن ذلك
داخل في اختصاصها .

وتزج اللجنة من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي
أقرها مجلس النواب وهي الملحق بهذا التقرير ما

السكبر البرلمان	رئيس اللجنة
أطون الجليل	محمد الحازي عيدر

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ بمجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥
"وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" باب ٢ "مصاريف
عمومية" اعتماد إضافي قدره ١٧,٠٠٠ ج. م. (سبعة عشر ألف جنيه) لتسوية
التجاوز في جملة اعتمادات هذا الباب .

ملحق رقم ١٠٩

جلسة يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٥٧

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والإعارة

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

المالية القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الأملاك

الأميرية" باب ٢ "مصاريف عمومية" بمبلغ ١٧,٠٠٠ ج. م.

لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات هذا الباب

(المقرر حضرة الشيخ الحزم أطون الجليل بك)

أحيل إلى لجنة المالية بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٧,٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة

١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة

الأملاك الأميرية" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية التجاوز في جملة

اعتمادات هذا الباب .

لقد نظرت اللجنة في اجتماعها يوم الخميس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وأطلعت

على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء ،

والمسند بصورتها بهذا التقرير ، وتبين منها أنه عند بحث حالة ميزانية مصلحة

الأملاك الأميرية اتضح وجود تجاوز في الباب الثاني بمبلغ ١٧,٠٠٠ ج. م.

ويرجع هذا التجاوز إلى عدم التمكن من تحقيق الوفور الذي كان يتظر حصوله

عند وضع مشروع الميزانية وقد كان مقدراً بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م. ولزيادة

مصروفات أهم البند في التفتيش وعلى الأصح البند ٢٩ (المحصول)

مرسوم بمشروع قانون

يفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن هاروق الأول ملك شعرب

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" باب ٢ مصاديف عرقية اعتماد إضافى قدره ١٧٠٠٠ ج. م (سبعة عشر ألف جنيه) لتسوية التجاوز في جلة اعتمادات هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

صدر برأى المخره فى ٢٣ ربيع الثانى ١٣٥٧ (٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨) .

هاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ١١/١٩٧

مرسل إلى وزارة المالية لتعديده إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن ييهم هذا القانون بنظام المولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفر بحث حالة اعتمادات ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ عن وفرة الباين الأول والثالث قدره ٣,٠٣٦ جنيهاً و ١١,٤٠٠ جنيه على التوالى .

أما اعتمادات الباب الثانى فالمتوقع تجاوزها بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه وترجع أسباب هذا التجاوز إلى عاملين أساسيين :

(أولهما) عدم التمكن من تحقيق الوفرة الذى كان ينتظر حصوله عند وضع مشروع الميزانية وقد قدر هذا الوفرة ١٠,٠٠٠ جنيه .

(ثانيهما) زيادة مصروفات أهم البنود فى التفاتيش وعلى الأخص البند ٢٩ (المحصول) حيث ينتظر أن تبلغ الزيادة فيه ٧,١٥٥ جنيهاً لكثرة ما استعمل من الأسمدة الكيماوية وزيادة الزمام المترجع ذرة وقطنا على أصل التقدير .

بناءً عليه تطالب وزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) فتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٧,٠٠٠ ج. م فى الباب الثانى من ميزانية هذه المصلحة لسد التجاوز المتوقع حصوله فى الباب الثانى المذكور .

واللجنة المالية ترى الموافقة على هذا الطلب وهى تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

محمد محمود

السكتر

القاهرة فى ٩ يونيه سنة ١٩٣٨

نمرة ١٦ - ١١/١٩٧

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣١ يونيه سنة ١٩٣٨ على الطلب المبين فى هذه المذكرة .

وبمع صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافى المشار إليه .

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ونصف حسب المشروع السابق كما قرر المجلس المذكور التوسع في سياسة الطيران .

وتحسّر وزارة الحربية التكاليف الإضافية المترتبة على هذين القرارين بمبلغ ٤٣٠,٢٠٠ ج. م منها :

أولاً — ٤١٧,٧٠٠ تكاليف توسيع وتجهيز مدرسة الطيران لتخرج العدد اللازم لتنفيذ القرار القاضي بإيجاد طائرتين لكل طائرة .

ثانياً — ٤١,٦١٣ تكاليف زيادة ١٥٠ طالباً بالكلية الحربية (علاوة على مرتبتها الحالية) للاتحاق بإسلاح الطيران بمدحرجهم .

٤٥٩,٣١٣

٣٩,١١٣ مستبعد بسبب فوات جزء من السنة الحالية .

٤٣٠,٢٠٠ الصافي .

ومن هذا المبلغ ٣٤٨,٩٧٦ ج. م مصاريف إنشائية لا تتكرر والباقي مصاريف سنوية .

ولما كان اتباع السياسة الجديدة يقتضى زيادة في النفقات تبلغ جملتها ٤٥٨,١٧٩ ج. م . يضم منها المبلغ الذى لا يتظر صرفه في هذه السنة بسبب انتضاء نصفها تقريباً وقيده ٤٠,١٧٩ ج. م . فيكون صافي الاعتاد اللازم لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية هو ٤١٨,٠٠٠ ج. م . وسيؤخذ من الاحتياطي العام .

وقد وافق مجلس النواب على مشروع القانون بفتح الاعتاد الإضافى بالمبلغ المذكور وهذه اللجنة توافق عليه وترجو المجلس إقراره بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

السكرتير البرلمانى

رئيس اللجنة

أنطون الحكيل

محمد المنازى صيدوبه

ملحق رقم ١١٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٥٧

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بفتح اعتاد إضافى قدره ٤١٨,٠٠٠ ج. م .

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ زيادة على الاعتاد

المقرر لمشروعات الدفاع الوطنى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الحكيل بك) .

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أحيل إلى اللجنة مشروع قانون بفتح اعتاد إضافى بمبلغ ٤١٨,٠٠٠ ج. م . في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١٤ " وزارة الحربية " الفرع ١ " ديوان العموم والجيش " الباب الثالث " أعمال جديدة " زيادة على الاعتاد المقرر لمشروعات الدفاع الوطنى على أن يؤخذ هذا الاعتاد الإضافى من الاحتياطي العام . على أن تنظره اللجنة بصفة مستعجلة .

بحثت اللجنة مشروع القانون يجلساتها المتقدمة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ واطلمت على المذكرة الإيضاحية المرفقة له ، وقد تبين منها أن مجلس الدفاع الأعلى قرر بجلسته ٣ يوليوسنة ١٩٣٨ تعديل الأساس الذى تقوم عليه سياسة الطيران الحربى وذلك بأن يكون لكل طائرة طياران ، بدلاً من طيار

ومن هذا المبلغ ٩٧٦, ٣٤٨ ج. م مصاريف إنشائية لاستكر والباقي مصاريف سنوية .

ورفقة هذه المذكرة بيان تفصيل بالتكاليف المشار إليها .

وقد بحثت اللجنة المالية هذه المسألة فترأت الموافقة على اقتراحات وزارة الحربية مع إدخال بعض التعديل في عدد الوظائف المقترح إنشاؤها وذلك بجعل عدد المدرسين للملكيين من الدرجة السادسة خمسة بدلا من ستة وعدد الوظائف الكتابية وأماء الخازن واحدة من الدرجة السابعة وال اثنين من الدرجة الثامنة بدلا من أربع وظائف من الدرجة السابعة ، كذلك ترى اللجنة المالية إلقاء إحدى الوظائف من الدرجة الرابعة (المطلوبين لتدريس العلوم) اكتفاء بواحدة منهما خصوصا وأنه سبق إنشاء وظيفتين لهذا الغرض في ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

وجملة هذه التخفيضات ١,١٣٤ ج. م سنويا - وبناء على ذلك تكون جملة التكاليف ٥٨,١٧٩ ج. م وترى اللجنة أنه يمكن تقدير المبلغ الذي لا يصرف في هذه السنة بسبب فوات نصفها تقريبا بمبلغ ٤٠,١٧٩ ج. م فيكون صافي الاتحاد اللازم لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ : ٤١٨,٠٠٠ ج. م

وترى اللجنة المالية الموافقة على فتح هذا الاعتماد على أن يؤخذ من الاحتياطي العام وتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

السكيتير الرئيس

القاهرة في ٢١ سبتمبر ١٩٣٨

نمرة ١٦٥ / ٢

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٨ على رأي اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد أجازت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١٤ "وزارة الحربية" الفرع ١ "ديوان العموم والجيش" الباب الثالث "إعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٤١٨,٠٠٠ ج. م (أربع مائة وثمانية عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المقر لمشاريع الدفاع الوطني .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في كتاب لوزارة الحربية والبحرية تاريخه ٢٧ يولي سنة ١٩٣٨ أن مجلس الدفاع الأعلى أصدر في جلسة ٣ يولي سنة ١٩٣٨ قرارين بتعديل الأساس الذي تقوم عليه سياسة الشراء الحربي وذلك بأن يكون لكل طائرة طائران بدلا من طائر ونصف حسب المشروع السابق ، وباتوسع في سياسة الطيران .

ونقرر وزارة الحربية التكاليف الإضافية المترتبة على هذين القرارين بمبلغ ٤٣٠,٢٠٠ ج. م منها :

بـ

أولا - ٤١٧٧٠٠ تكاليف توميع وتجهيز مدرسة الطيران لصريح العدد اللازم لتنفيذ القرار القاضي بإيجاد طائرين لكل طائرة .

ثانيا - ٤١٦١٣ تكاليف زيادة ١٥٠ طالب بالكلية الحربية (علاوة على مرتبها الحالي) للالتحاق بسلح الطيران بعد تخرجهم .

٤٥٩٣١٣

٢٩١١٣ مستبعد بسبب فوات جزء من السنة الحالية .

٤٣٠٢٠٠ الصافي .

مشروع مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

محسن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ التسم ١٤
 "وزارة الحرية" الفرع ١ "ديوان العموم والبلديات" الباب الثالث
 "أعمال جديدة" اعتداد إضافي قدره ٤١٨,٠٠٠ ج.م. (أربعمائة وثمانية
 عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتداد المقرّر لمشروعات الدفاع الوطنى .

ويؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون
 كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى المقرّر في ٢٠ شباط سنة ١٣٥٧ (٢٥ سبتمبر ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزيرى الحرية والبحرية بالنيابة وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

أحمد محمد خشبة أحمد ماهر محمد محمود

نمرة ١٦٥ — ٨٦/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

البيان حرف (١)

تكاليف توسيع وتجديد مدرسة الطيران لتخريج العدد المطلوب من الطيارين

الجملة	مصاريف أولية	مصاريف سنوية	الجملة
٨	٤٠٠٠	—	١٩٤٨٩
٦	١٧٢٨	—	٤٨٠٠
٢	٣٠٠	—	٢٤٢٨٩
٢٠	١٨٧٢	—	٢٤٢٨٩
٣٥	٢٧٣٠	—	٢٤٢٨٩
٥٢	٢٨٠٨	—	٢٤٢٨٩
٧٠	٥٠٧	—	٢٤٢٨٩
٢	٣٧٢	—	٢٤٢٨٩
١٠٠	٤٨٠٠	—	٢٤٢٨٩
٨	٤٠٠٠	—	٢٤٢٨٩
٦	١٧٢٨	—	٢٤٢٨٩
٢	٣٠٠	—	٢٤٢٨٩
٢٠	١٨٧٢	—	٢٤٢٨٩
٣٥	٢٧٣٠	—	٢٤٢٨٩
٥٢	٢٨٠٨	—	٢٤٢٨٩
٧٠	٥٠٧	—	٢٤٢٨٩
٢	٣٧٢	—	٢٤٢٨٩
١٠٠	٤٨٠٠	—	٢٤٢٨٩
٨	٤٠٠٠	—	٢٤٢٨٩
٦	١٧٢٨	—	٢٤٢٨٩
٢	٣٠٠	—	٢٤٢٨٩
٢٠	١٨٧٢	—	٢٤٢٨٩
٣٥	٢٧٣٠	—	٢٤٢٨٩
٥٢	٢٨٠٨	—	٢٤٢٨٩
٧٠	٥٠٧	—	٢٤٢٨٩
٢	٣٧٢	—	٢٤٢٨٩
١٠٠	٤٨٠٠	—	٢٤٢٨٩

مرتبات :

علاوة طيران للسائق (أالب (صول)

جولة المساعدين والمرتببات

الجملة	مصاريف سوية	مصاريف اولية	
جيبه	جيبه	جيبه	أغذية الجنود (٧٠ جندياً)
٥٩٥	—	—	ملابس ومهمات إلى ١٢٢ جندي و ١٠٠ طالب (بما فيه ماهيات قشلاق)
١٦٩٨	٣٠٧٤	—	إسنة وذخائر إلى الجنود وإلى ١٠٠ طالب
٣١٤	٢٩٤٠	—	مصرفات عمومية أخرى كغسل وتوريد مياه الخ
٢٠٠	—	—	المجموع
١٠٦١١	٤٦٠٧	٦٠٠٤	ثمن طائرات (٢٣ طائرة لتعلم المتوسط و ٢٥ لتعلم العالي)
٢٤٠٠٠	—	٢٤٠٠٠	أدوات غيار للطائرات والمساكنات والسيارات
٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	مهمات لتعلم الصلح والامسك والملاحة البحرية
٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠	مظلات للهبوط وملابس طيران وأدوات فنية
١٢٠٠	٦٠٠	٦٠٠	آلة تعلم الطيران الجند على الأرض
٢٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	حلة ميكانيكية سيارات (٣ عربات إسعاف و ٣ عربات حريق ولوريات وعربات نقل وخلافه)
٨٠٠	—	٨٠٠	بترين وزيت للطائرات والعربات
٣٢٠٠	٣٢٠٠	—	أدوات كتابة وآلات ومهمات للتدريب والتعليم
١٠٠	٢٠٠	٨٠٠	جملة المصروفات الخاصة بالطائرات
٣٢١٢٠٠	٦١٤٠٠	٢٥٩٨٠٠	جملة المصروفات العمومية
٣٣١٨١١	٦٦٠٠٧	٢٦٥٨٠٤	
			أعمال جديدة (مبان) :
	٣٠٠	١٥٠٠٠	ثلاث قطع أراض جديدة لتزود الطائرات
	٣٠٠	٢٠٠٠	بناء حظيرتين كاملتين
	٥٠٠	٢٥٥٠٠	مبان لإقامة الضباط والصلوات
٦١٦٠٠	١١٠٠	٦٠٥٠٠	جملة المباني
٤١٧٧٠٠	٩١٣٩٦	٣٢٦٣٠٤	الجملة العمومية
٢٤٧٠٠	٢٤٧٠٠	—	ويمكن تخفيض مبلغ ٢٤٧٠٠ جنيه من المصاريف العمومية لقوات جزء من السنة
٣٩٣٠٠٠	٦٦٦٩٦	٣٢٦٣٠٤	صافي التكاليف

البيان حرف (ب)

تكاليف زيادة (١٥٠) طالباً بالكلية الحربية للاتحاق بسلاح الطيران بعد تخرجهم

الجملة	مصاريف سوية	مصاريف اولية	وظائف عسكرية :	حد
جيبه	جيبه	جيبه	١ يوزباشى	١
٢٤٠	—	—	١٠ ملازمون أول	١٠
١٦٨٠	—	—	٢ أمين بلوك	٢
٢٨	—	—	٨ جاووش	٨
٩٢	—	—	١٠ أومباشى	١٠
٩٠	—	—	٢٠ أختار	٢٠
٣٨٩	—	—	جملة الوظائف العسكرية	٩١
٢٥١٩	٢٥١٩	—		

الدرجة	مصاريف سوية	مصاريف أولية	
جنيه	جنيه	جنيه	
	٣٣٠	—	مرتبات :
	٤	—	١١ علاوة أركان حرب درجة ثالثة ...
	١٩	—	٢ » وكيل أمين بلوك ...
	٧٢	—	٢ » ترزى درجة أولى ...
	٧٢	—	١٠ » سواق درجة أولى ...
	٤٠٣	—	١٠ » مدرسة إلى ١٠ ضباط صف بواقع ٦٠٠ مليم شهريا ...
	٩٠٠	—	٥٦ » مدرسة إلى ٣٧ صف وعساكر بواقع ٣٠٠ مليم شهريا ...
	٩٠٠	—	جملة المرتبات ...
			وظائف مدنية :
	١١٧٦	—	٢ مدرس درجة رابعة فنية (الكيمياء والطبيعة) ...
	١٥٠٠	—	٤ مدرس درجة خامسة فنية (١ للرياضة و ١ للإنجيزي و ١ لمهندسة السيارات و ١ للاقتصاديات) ...
	٢٨٨	—	١ مدرس درجة سادسة (مساعد مدرس لمهندسة السيارات) ...
	٢٩٦٤	—	جملة الوظائف المدنية ...
			خدمة سايرة :
	١٤٤	—	٢ ترزى درجة أولى ...
	٥٤	—	١ مدرب قنص درجة ثانية ...
	٥٤	—	١ » ملاك » ...
	٣٠	—	١ غسال درجة رابعة ...
	٤٨	—	١ طباطخ درجة ثالثة ...
	٣٣٠	—	جملة الخدمة السائرة ...
	٦٧١٣	—	جملة المساحات والمرتببات ...

الضغط على هذا القسم ، وقدرت تكاليف هذا الخط ببلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه يصرف منه ١٠,٠٠٠ جنيه في السنة المالية الحاضرة ويُدْرَج الباقي في السنين المقبلة ، على أن تمنح المصلحة هذا الاعتماد بصفة سلفة من الحكومة تؤخذ من الاحتياطي العام .

وقد رأت اللجنة للأسباب المقدمة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وترجمون المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير

السكرير البرلاني
أظنون الجليل
رئيس اللجنة
محمد المغازي عبده

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

محضر قاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والليفونات "السكك الحديدية" باب ثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م. عشرة آلاف جنيه) من أصل تكاليف إنشاء خط حديدي بين التوفيقية والإسكندرية .

مادة ٢ - تمنح مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والليفونات هذا المبلغ بصفة سلفة من الحكومة ويؤخذ من الاحتياطي العام .

مادة ٣ - حل وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كلى منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١١١

جلسة يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٥٧

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمبارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد

إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م. في ميزانية السكك الحديدية

والتلفونات والليفونات للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

(المقررة حضره الشيخ المحترم أظنون الجليل بك) -

أحيل في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي ببلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. في ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والليفونات "السكك الحديدية" باب ثالث "أعمال جديدة" من أصل تكاليف إنشاء خط حديدي بين التوفيقية والإسكندرية - على أن تنظره اللجنة بصفة مستعجلة .

بمقتضى اللجنة في اجتماعها يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرافقة له والمرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء ، فتبين لها أن مصلحة السكك الحديدية رأت أن القسم ما بين إربناى البارود والملاحة من الخط الحديدي الذى يمتد من مصر إلى الإسكندرية قد وصل إلى أقصى حدود الحركة في المواسم ، وأصبح من الضروري جداً إنشاء خط ما بين التوفيقية والإسكندرية لتخفيف

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

ولعت مصلحة السكك الحديدية والتلفونات مذكورة إلى مجلس إدارتها أوضحت فيها أن القسم ما بين إيتاي البارود والملاحة من الخط الحديدي الذي يمتد من مصر إلى الإسكندرية قد وصل إلى أقصى حدود الحركة في المواسم وأنه من الضروري جدا إنشاء خط ما بين التوفيقية والإسكندرية لتخفيف الضغط على هذا القسم خصوصا وأن ثقل البضائع قد ازداد في كل جهة ما بين القباري وطلطا والمنصورة والزقازيق وخط بورسعيد - السويس وفروع الوجه البحري وأيضا تحويل بضائع الوجه القبلي عليه وهذه الحركة ينتظر أن تزداد ازديادا كبيرا متى تمت أعمال قناطر نجع حمادى والمشروعات المتعلقة بها وكذا متى تمت مشروعات الري والصرف بالوجه البحري .

فضلا عما ذكر فإن حوش فوز القباري بمالكه الراحة يسمح بشحنة قطر بضاعة ملاحة على مقتر الملاحة - إيتاي البارود ، ولذا فإن تخفيف الضغط عنه ضرورى لتقليل تأخير القطارات وبضائع الترانسيت .

ويكلف إنشاء خط البحيرة (التوفيقية - الإسكندرية) المقترح نحو ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ونظرا للفوائد التي ستعود على المصلحة من إنشاء هذا الخط طلبت المصلحة إدراج المشروع في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بتكاليف قدرها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه يصرف منها ١٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة الحاضرة وتبرج التكاليف الباقية في السنين المقبلة .

وقد وافق مجلس إدارة السكك الحديدية على هذا الاقتراح في ٧ يونيو سنة ١٩٣٨

والجنة المالية ترى إجابة المصلحة على طلبها وإقرار مشروع إنشاء الخط المقترح من التوفيقية إلى الإسكندرية بتكاليف ٥٠٠.٠٠٠ جنيه على أن يفتح من أصل هذا المبلغ اعتماد قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من ميزانية السكك الحديدية وتمنع المصلحة هذا الاعتماد بصفة سلفة من الحكومة على أن يؤخذ من الاحتياطي العام .

وتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء لتتفضل بإقراره .

وصرف مع هذا صورة من مشروع القانون بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٣٨

السكك

الرئيس

مشروع مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والخطوط " السكك الحديدية " باب ثالث " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) من أصل تكاليف إنشاء خط حديدي بين التوفيقية والإسكندرية .

مادة ٢ - تمنح مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والخطوط هذا المبلغ بصفة سلفة من الحكومة ويؤخذ من الاحتياطي العام .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمرأى القدر في ١٣٥٧ (٢٥ جمادى سنة ١٩٣٨)

فأرورق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

محمد غالب أحمد ماهر محمد محمود

نمرة ١٦٥ - ١٤ / ١٦٩

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

١ - عن ماكينات إضافية (علا الموجود بمصلحة المساحة) :

عدد	بجنيه	بجنيه
٢	ماكينة طباعة ٤٤٠٠	
١	» قص ورق ٥٠٠	
٢	» لصخرم الورق ومشملاها ١٥٠٠	
٤	» دمنغ ١٠٠٠	
١	» شبكة لأعمال القوتو جرافير ... ١٠٠٠	
١	» أدوات إضافية مختلفة ... ١٠٠٠	
	٩٤٠٠	

٢ - خلقات الصنع :

(١) للطوايح	— عن ورق ٣٠٠٠
أجرة مصنيعة وحبر الخ	٣٥٠٠
(ب) لورق الدنفة — عن ورق ٢٨٠٠٠	
أجرة دمنغ وقطع الخ	٣٠٠٠

٣٧٥٠٠

٣ - أجرة رسم للطوايح والأختام :

أجرة الرسم والأختام ٣٠٠
عن أختام دمنغ وصغر بمعدل ١٠ ج.م. ... ١٠٠	
مصرفات مختلفة ٨٠٠	

١١٠٠

٤٨٠٠٠

أما المبلغ الثاني ومقداره ٢٢,٠٠٠ ج.م. فإن تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة يقتضي إنشاء بعض الوظائف من درجات مختلفة كما يستلزم بعض مصروفات عمومية .

ملحق رقم ١١٢

جلسة يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٥٧

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ للنفقات التي يقتضيها تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة

(المقرر حصره الشيخ المحترم أطول الجبل بك) .

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أحيل إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ للنفقات التي يقتضيها تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة .

وقد اجتمعت اللجنة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وبحثت الموضوع وأطلعت على مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء والملحقة بصورتها بهذا التقرير يطلب فتح الاعتماد الإضافي المذكور .

وهذا الاعتماد يتألف من مبالغين :

أما الأول فمخصص بالنفقات المقررة لصنع كيات الطوايح وأوراق الدنفة إلا زمة تنفيذ قانون رسم الدنفة المروض الآن على المبلان ، ومقداره نحو ٤٨,٠٠٠ ج.م. حسب البيان التالي :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تبليغ النفقات المقدرة لمصنع كيماط الطوابق وأوراق السلفة اللازمة لتنفيذ قانون رسم السلفة المعروض الآن على البرلمان نحو ٤٨٠,٠٠٠ جنيه حسب البيان التالي :

١ - ثمن ماكينات إضافية (عدا الموجود بمصلحة الساحة) :

محد	جنيه	جنيه
٢	ماكينة طباعة	٤٤٠٠
١	د قص ورق	٥٠٠
٢	د تخريم الورق ومشتعلها	١٥٠٠
٤	د دغ	١٠٠٠
١	شبكة لأعمال الفوتو جرافير	١٠٠٠
١	أدوات إضافية مختلفة	١٠٠٠
		٩٤٠٠

٢ - نفقات الصنع :

(١) للطوابق - من ورق	٣٠٠٠
أجرة مصغية وسرناج	٢٥٠٠
(ب) لورق السلفة - ثمن ورق	٢٨٠٠٠
أجرة دغ وتقطيع الخ	٣٠٠٠
	٣٧٥٠٠

٣ - أجرة رسم الطوابق والأختام :

أجرة الرسم والأختام	٢٠٠
ثمن أختام دغ وحفر بمعدل ١٠ ج م	١٠٠
مصرفات مختلفة	٨٠٠
	١١٠٠

٤٨٠٠٠

كل ذلك يقتضى تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة لإنشاء بعض الوظائف من درجات مختلفة كما يستلزم بعض مصروفات عمومية .

وقد كان المتوقع أخذ ما يلزم لذلك من أعياد للمصاريف غير المنظورة كما ذكر صراحة في مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة الحالية ولكن بما أنه قد تبين الآن أن هذا الاعتد لا يسمح بأخذ شيء منه لهذا الغرض فالأمر أصبح يقتضى بفتح اعتد خاص لهذه المصروفات بقدر إجمالاً بمبلغ ٢٢٢,٠٠٠ جنيه فتكون جملة الاعتد المطلوب ٧٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد كان المتوقع أخذ ما يلزم لذلك من أعياد للمصاريف غير المنظورة ، كما ذكر صراحة في مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة الحالية . ولكن بما أنه قد تبين الآن أن هذا الاعتد لا يسمح بأخذ شيء منه لهذا الغرض فالأمر أصبح يقتضى بفتح اعتد خاص لهذه المصروفات بقدر إجمالاً بمبلغ ٢٢٢,٠٠٠ ج م .

فتكون جملة الاعتد المطلوب (٤٨٠,٠٠٠ ج م + ٢٢٢,٠٠٠ ج م) = ٧٠٢,٠٠٠ ج م .

مع العلم بأن وزارة المالية تستمد إلى الاستمارة في أعمال الضرائب الجديدة بكل من تستطيع الانتفاع به من الموظفين الزائرين على الحاجة في مختلف وزارات الحكومة ومصالحها ، ولن تلبأ إلى إنشاء وظائف جديدة إلا متى دعت إلى ذلك الضرورة التي لا مفر منها .

والجنة تقرر وزارة المالية على هذه السياسة وترجو أن يقع الاختيار على لجنة متميزة من الموظفين ذوي المؤهلات والاستقامة ، وقد سمحت اللجنة ببيانات حضرة صاحب العزة مندوب الحكومة عن الوظائف اللازمة لهذه المصلحة وهي ، إذ تقرر اعتد الـ ٢٢٢,٠٠٠ ج م المطلوب الآن مباشرة

العمل ، تأمل أن تقدم إلى هيئة المجلس بملاحظاتها عند ورود مشروع الميزانية كاملاً .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب بالصيغة الآتية بعد ما

السكبر البرلماني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة
عبد المعزى عبد وه

مشروع قانون

بفتح اعتد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدراه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ٥ "وزارة المالية" الفرع ١ "ديوان المصوم" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتد إضافي قدره ٧٠٠,٠٠٠ جنيه (سبعون ألف جنيه) للنفقات التي يقتضيها تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة ويؤخذ هذا الاعتد الإضافي من جملة وفورات الميزانية .

٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٤ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون م

مديرى المزة في ٦ رجب سنة ١٣٥٧ (أول جمعدة ١٩٣٨).

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

وزير المالية
أحمد ماهر

نمرة ١٦٥ - ٢٠٠/١١

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان م

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

ملحق رقم ١١٣

جلسة يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٥٧

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندي
بتعديلة مجلة منية الحكم التابعة لمركز فاقوس بالماء والكهرباء

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة في جلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقد بحثته اللجنة في اجتماعها المنعقد في ١٥ أغسطس بحضور حضرة صاحب العزة محمود شاكر أحمد بك وكيل وزارة الصحة للرافق العامة وقد أبدى عزته ما يأتي :

١ - يبلغ عدد سكان منية الحكم حوالى ١١٠٠ نسمة وليس بها مجلس يقع إدارة البلديات . وتبعد عن أقرب نقطة يمكن تنفيذها منها بالتيار الكهربائى المولد بفاقوس نحو ١٠٠٠ متر وعن أقرب نقطة لبناء نحو ٦٠٠ متر .

٢ - تقدر تكاليف إصالح الكهرباء إليها بنحو ١٢٠٠ ج . م على أساس تنفيذها بمعد (كابل) واحد وإقامة كشك واحد لتوزيع التيار بها وعمل شبكة كهربائية صغيرة تكفى للإضاءة العامة والإشراكات المتفرقة

مع العلم بأن وزارة المالية تعتمد إلى الاستعانة في أعمال الضرائب الجديدة بكل من تستطيع الانتفاع به من الموظفين الزائمين على المساعدة في مختلف وزارات الحكومة ومصلحتها ولن تلتجأ إلى إنشاء وظائف جديدة إلا متى تلمح إلى ذلك الضرورة التى لا مفر منها .

واللجنة المالية تخرج فتع اعتماد إضافى بهذا المبلغ (٧٠,٠٠٠ جنيه) في الباب الثالث من ميزانية وزارة المالية "ديوان العموم" للسنة الحالية وفى عليه مشروع مرسوم بمشروع قانون بالاعتماد المذكور م

الرئيس

السكبر

القاهرة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٨

نمرة ١٦٥ - ٢٠٠/١١

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ على الإفراج المبين في هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافى المشار إليه م

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الفتاح يحيى

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ٥ "وزارة المالية" الفرع ١ "ديوان العموم" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافى قدره ٧٠,٠٠٠ جنيه (سبعون ألف جنيه) لتعققات التى يقتضها تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من جملة النفقات الميزانية

٣ - وتقدر تكاليف إيصال المياه إليها بنحو ٧٠٠ ج.م على أساس تمديتها بمسورة قطر ١٠٠ ملليمتر ، وإقامة حنفية مجانية واحدة وحنفيتين كل منهما للرش وإطفاء الحرائق ، وعلى أساس حمل شبكة صغيرة تكفي الاشتغال كانت المتوقعة .

٤ - وبما أن الناحية المطلوب مدحها بالتيار الكهربائي وبالمياه لا تدخل ضمن كردون مدينة فاقوس ، فإن المجلس المحلي ليس ملزماً بتحمل نفقات إيصال التيار والمياه إليها بطبيعة الحال ، فضلاً عن أن ماله لا يهوى حل تحمل المبلغ المطلوب ولا المساهمة فيه بأي نصيب .

٥ - فإذا أريد تحقيق هذه الرغبة ، فإنما يكون ذلك بتدبير نحو ٢٠٠٠ ج.م لهذا الغرض .

وقد رأت اللجنة ، بعد سماع هذا البيان ، حفظ الاقتراح وهي تتشرف برفع رأيا هذا إلى هيئة المجلس المقرر ليقرر بشأنه ما يراه .

رئيس اللجنة

محمد عبد الحفيظ

نص الاقتراح

منذ أكثر من سنتين تمت عملية المياه والكهرباء في مدينة فاقوس . وقد طلب المجلس المحلي هناك أن تبنى بهما بلدة "منية الحكم" التي لا تبعد مائتي متر عن نهاية مواسير المياه وأعمدة الكهرباء بأكثر من ثلاثمائة متر . هذا مع العلم بأن أكبر قسم منها يدخل في نطاق المجلس المحلي .

ولما كانت أزمة الري الصغيرة التي تمتد لأعلى تطلب البلدة بالماء الذي يشربونه وحقق منه مواشيم تكاد تغلوم من الماء أثناء مدة البطالة في المناوبات فإن الحالة تستدعي النظر في هذا الأمر على وجه السرعة خصوصاً أن سكان هذه البلدة يبلغون عشرة آلاف نسمة .

فانحصر إجماع طلب المجلس المحلي السابق الذكر والاتجاه من السلطات الباقية لوضع مطلبه هذا موضع التنفيذ .

حليان مصطفى خليل

٢٤ يونيو سنة ١٩٣٨

ملحق رقم ١١٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٥٧

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن المرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على رموس الأموال
المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

(للمقرر حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا)

مشمولات هذا التقرير

المقدمة	٥٣٣
تعليقات اللجنة على مواد المشروع وتعديليها :	
الكتاب الأول - إيراد رموس الأموال المنقولة	٥٣٦
» الثاني - الأرباح التجارية والصناعية	٥٥٣
» الثالث - كسب العمل	٥٦٧
» الرابع - أحكام عامة	٥٧٦
نص المشروع المقتل	٥٨٥
ملاحق :	
أسماء الضرائب في بعض البلاد الأجنبية	٥٩٥
الإعفاءات	٥٩٧
مقارنات	٥٩٨
٥٩٩ {	
المذكرة الإيضاحية المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء	٦٠٣
مذكرة لجنة الضرائب بإصلاح نظام الضرائب	٦٢٧
مقترحات المجلس الاقتصادي عن المشروعات الخاصة بإصلاح نظام الضرائب ..	٦٩١

الشيخ فقد أحاله المجلس إلى لجنة المالية في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، وقد سلخت اللجنة في محته ٣٣ جلسة ، بخلاف الأبحاث الخاصة التي قام بها أعضاؤها للفقارة والمقابلة بين المشروع المقترح وغيره من القوانين المانعة في البلدان الأخرى .

وبعد أن انتهت اللجنة العامة من بحث المشروع ألفت من بين أعضائها لجنة قوامها ستة من حضرات الأعضاء لاستكمال البحث ووضع تقرير به يعرض على اللجنة الصالحة . وقد قامت اللجنة الفرعية بإتمام ما كلفت به في ست جلسات .

وقد حضر بعض جلسات اللجنة معالي وزير المالية ، وأدلى بوجهة نظر الحكومة واتجاه سياستها في هذا الموضوع ، كما اشترك في كثير من جلسات ، حضرة الأستاذ حبيب حين المصري بك المستشار الملكي ووكيل اللجنة التي كان منوطاً بها تحضير مشروعات الضرائب . وقد وجدنا فيها وإثباتاً به حضرة من مختلف البيانات والإيضاحات التي طلبناها في أثناء البحث ، ما يجعلنا على تدوين النتائج في هذا التقرير على سمة اطلاعه بدقة بمحتـه .

وإذا كان بحث هذا الموضوع قد اقتضى من لجنة المالية كل هذا الوقت فلا سياب شئ منها :

(١) أن مصر حديثة العهد بمثل هذا النوع من الضرائب ، فلم يكن بد من التدقيق والتعويض قبل الإقرار .

(٢) وأن المشروع المطروح أمامها يتناول جميع أبواب الإيراد من فوائد رسوم الأموال المنقولة ، والأرباح الناتجة عن الأعمال التجارية والصناعية ، وكسب العمل من أجور ومأهيات ومرتبات ودخل المهن غير التجارية الخ .

ولم يكن في إطالة البحث ، رغبة في استكمال أحكام المشروع ، من ضرر يذكر على الخزانة ، لأن اللجنة رأيت حين بحثها أن توافق على ما قد نص عليه في مشروع هذا القانون من أن يكون نافذاً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ فيما يخص بضريبة أرباح ورسوم الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية (موضوع الكائين الأول والثاني من المشروع) أي كان تاريخ إصداره .

وكان قد خطر لبعض أعضاء اللجنة عند بحثها التهديد لمشروعات الضرائب عامة أن يكفئ بعض الضرائب الواردة بهذا المشروع والمشروعين الآخرين المقدمين لمجلس النواب وإقرار بعضها دون البعض الآخر ولكن الرغبة في توزيع الضرائب على أساس العدل والإنصاف بين جميع الفاطنين بالبلاد والمحرص على ألا يفصلوا فريق من السكان دون الفريق الآخر ، كان يدفع الضريبة مالاً الألمان ويضمن منها صاحب القراطيس المالية أو أن يجعلها صاحب المتجر أو المصنع أو المهنة الحرة ، ويخلص منها الموظف أو المستخدم صاحب المرتب أو الأجر ، كل هذا على اللجنة في نهاية الأمر على إقرار مبدأ جميع الضرائب المنقولة ، مع تحفظ خاص فيما يتعلق برسم الأيولة على التركات كاسبسي ، بيانه في تقرير اللجنة من هذا المشروع .

غير أن اللجنة المذكورة قرنت رفضها مشروع التفضيض باقتراح دوتشه في ختام تقريرها إذ قالت :

” ولما كانت حجة الحكومة في الإسراع بإصدار هذه القوانين هي أن في التأخير ضياعاً لبعض الأموال المنظور حياتها تنفيذاً لهذه الضرائب فإن اللجنة بصرف النظر عن مناقشة هذه الحجة ترى استمرار الدعوة البرلمانية مع جواز تأجيل جلسات البرلمان لمدة قصيرة تستلج البعثان الماليتان يخلص الشيخ وأزواج في خلالها بحث ودروس مشروعات القوانين المتقدمة ذكرها وتقدم برأيها إلى البرلمان في أقرب فرصة ممكنة وبذلك تصان أحكام الدستور وتستفيد الأمة ودافعو الضرائب من خيرة شيوخ الأمة وتوابعها عند بحث هذه المشروعات وتحقق المصلحة من جميع الوجوه “ .

وقد أقر المجلس هذا الاقتراح أيضاً (مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين لمجلس الشيوخ المنعقدة في ١٤ من جمادى الثانية سنة ١٣٥٧ الموافق ١٠ من أغسطس سنة ١٩٣٨ - وفي ذيل المضبطة ملحق رقم ٩٧ تقرير لجنة المالية في هذا الموضوع) .

عندئذ تقدمت الحكومة إلى البرلمان بمشروعات ثلاثة :

١ - مرسوم بمشروع قانون يفرض ضريبة على إيرادات ورسوم الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بتقرير رسم دفعة

٣ - مرسوم بمشروع قانون يفرض رسم أيلولة على التركات .

وقد تمت الأول إلى مجلس الشيخ ، وقدمت الثاني والثالث إلى مجلس النواب .

وكانت تود اللجنة أن تقدم الحكومة مع هذه المشروعات بمشروع قانون الضرائب المقارية حتى يتيسر للبرلمان إبداؤه وأيه في جميع مشروعات الضرائب المختلفة في وقت واحد فيقررها بالتناسب الواجب وجوده فيها ويتخفيف حملها عن كانوا منفردين بإدائها أزماناً طويلة وهم ملاك الأعيان الزراعية إلا أن حضرة صاحب المعالي وزير المالية صرح في الجلسة الخامسة والثلاثين لجنة بما يأتي :

” هذا المشروع قد تم إعداده إلا أننا رأينا ألا نستعمل تقديمه نظراً لأن أساس الضرائب المقارية موجود وليس له صفة الاستيعاب وإن كانت الحكومة ستقدم بالمشروعات الخاصة بالضرائب المقارية وتتفويض الضرائب المقارية بالنسبة لبعض الممولين والقانون الخاص بالإشراف والمراقبة في حياتنا التامين في أول الدورة المقبلة “ .

وقد بحث مجلس النواب المشروعين المقدمين إليه ، وأقرهما في جلستيه المنعقدتين في ٣٠ و ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، بعد أن أدخل عليهما بعض التعديلات التي رأى وجوب إدخالها .

أما المشروع الأول الخاص بالضريبة على إيرادات ورسوم الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل الحال إلى مجلس

متج في البلاد الأوروبية من فرض هذه الضريبة على أساس إيرادات الأملاك العقارية .

وبناء على ذلك تقدمت الحكومة إلى البرلمان بالمشروعات التي سلف ذكرها لتكون مع الضريبة العقارية الموجودة في البلاد النظام المسأل الذي تفرض وتجي الضرائب بمقتضاها في البلاد ، والذي يشبه في مجموعه النظام القائم الآن في كل من فرنسا وبلجيكا وإيطاليا مع فارقين مهمين ، يخصص أولهما في وجود نظام للاستقرار الزراعي مقرر في تلك البلاد ضريبة على أرباحه ، وثانيهما في عدم تقرير الضريبة التكبيلة على الإيراد العام لكل شخص إذ ترى الحكومة أن لا محل لفرضها الآن لأن حالة البلاد الاقتصادية لا تصلحها وأن الحاجة لا تدعو إليها الآن .

على أنه لا يسع اللجنة بوجه عام ، وهي تتردد بالضرائب المقترحة ، إلا أن توجه نظر الحكومة إلى أمر له في اعتذار اللجنة كل الخطورة ، وهو أن الضرائب عادة منزلة إلى التمييز والإسراف في المصروفات العامة ، لأنها تضمن الجزاء ما تزيد من الإيراد ولو كان في ذلك تحميل دافعي الضرائب أعباء باهظة .

لذلك ترجو اللجنة من المجلس المقرر أن يقررها على ما تطلبه إلى الحكومة بكل إلحاح من وجوب العمل على الاقتصاد التام ومصروفات البايين الأولى والثاني من الميزانية " ما هيأت الموظفين والمصروفات العمومية " والتدقيق في تقدير مصروفات الباب الثالث " الأعمال الجديدة " .

وبعد ، فإن اللجنة وثيقة الأمل بأن هذه الأمة الكريمة التي ما دعاها دأهي الوطن إلى تضحية إلا وقيلت التضحية عن طيب خاطر ، ستقابل ما يقتره هذا المجلس راضية ، متى ثبت لديها أن تضحياتها هي في سبيل الدفاع عن الوطن العزيز ، وفي سبيل ترقية شؤونه المادية والأدبية . أما إخواننا التلامذة الأجانب الذين ألفوا دفاً أكثر من هذه الضرائب في بلادهم ، فلا يخافوا شك في أنهم يرون من الواجب والسداد أن يساهموا في تأدية هذا الفرض نحو بلد تولوا فيه على الرحب والسعة ، ويوجد رقيه وتقدمه وسلامته بالفائدة الجزيلة عليهم .

وبعد هذه النظرة السلي إلى مشروعات الضرائب المروضة على البرلمان تتشرف اللجنة بأن تتقدم إلى المجلس في تقريرها هذا بما أسفر عنه مجتها من الآراء والملاحظات بشأن قول هذه المشروعات وهو :

مشروع قانون

فرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

اشتغل هذا المشروع على كتب أربعة :

الأول يختص بفرض الضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة بما فيها الفوائد والقواعد الخاصة بها وبيان الإيرادات الخاضعة لها وتاريخ فرضها وسعرها وطرق تحصيلها

وقد عنت اللجنة ضمن أبحاثها بالوقوف على مختلف الضرائب المقررة في كثير من البلاد الأوروبية وأنواعها فوجدت :

أولاً — أن فرنسا وبلجيكا وإيطاليا تتبع طريقة فرض الضرائب النوعية (Cédulaires) بكيفية أساسية وهذه الضرائب النوعية تنحصر في (١) الضريبة العقارية (٢) الضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة (٣) الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والزراعية وكسب العمل . ثم تفرض علاوة على ذلك ضريبة أخرى على الضريبة على الإيراد العام ، لا يقصد بفرضها فقط تدبير مورد آخر ، بل يقصد بها أيضاً تحقيق شيء من العدالة بين المؤنن إذ أن النسبة فيها تصاعدي .

ثانياً — أن إنجلترا تتبع طريقة مخالفة لما تقدم إذ أن الضريبة الأساسية فيها هي الضريبة على الدخل العام (Income Tax) والتي تخص منها باقي الضرائب النوعية (Cédulaires) المقررة فيها مهما كان نوعها .

ولاشك في أن النظام المتبع في إنجلترا يعد أحسن وأعدل نظام يكفل لجلب الناس المساواة العادلة في تحمل الضرائب إذ أنه يقضي بأن يدفع كل فرد ضريبة واحدة على صافي إيراده الإجمالي على اختلاف مصادره وأن تحفى من دفع الضريبة الطبقة التي يعد إيرادها حد الحاجة وأن تكون الضريبة تصاعدياً تزيد كلما زاد الإيراد ، إذ لاشك في أن من كان إيراده قليلاً تكون الضريبة أشد وطأة عليه من كان إيراده كبيراً لأن الأول يؤتيها من ضروريات معيشته والثاني يؤتيها من كسالياته ، وبذلك يساهم كل فرد في الأعباء العامة على قدر أهمية دخله وما يزيد من حاجياته ، ولكن لم تر لبلاد الأخرى مع بلوغها أرفع مستوى في الحضارة أن تتبع هذا النظام ، لأسباب تتعلق بطروفيها .

وقد رأيت الحكومة حين دوسها مشروعات الضرائب المقدمة أن تختبص النظام المتبع في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا مع تكيفه حسب حاجات البلاد ومتنضيات ظروفها . ولذا فإنها عند وضعها مشروع الضريبة على أرباح الثروة المنقولة طامة استبعدت من أحكامه أرباح الاستثمار الزراعي (إلا فيما يختص بالشركات المساهمة التي تقوم باستثمار الأرباح الزراعية) ، إذ تفرض جميع البلاد ضريبة على أرباحه ، وذلك لما في فرض ضريبة على أرباحه في مصر من الإرداق أولاً لطبقة عظيمة من الشعب المصري الذي لم يتعود تنظيم شؤون حساباته ولن يتعود ذلك إلا بعد مرور العشرات من السنين . وثانياً لطبقة الملاك الزراعيين الذين هم أولى الطبقات بالعلف لأثمن وتحموا وحملهم عبء الضرائب بمصر من وقت أن فرضت ضرائب فيها مع ما فيها من إرداق وذلك لأنه لا مناص من إعفاء قدر معين من الربح مما يحصل الضريبة لا تسرى إلا على كسب المستأجرين الذين يسهل عليهم التخلص منها بإشراكهم فريم معهم في الاستثمار أشراكاً مورياً أو حقيقياً فلا يقع العبء إلا على الملاك الذين يزدعون أطهارهم لحسابهم الخاص فيؤثرون ضريبة الاستثمار الزراعي فوق الضريبة العقارية وهو ما يعد إرداقاً لا يتفق ومصلحة البلاد .

وترى اللجنة في الحقيقة أن الضريبة العقارية بمصر تتضمن الاستثمار الزراعي إذ أن الضريبة فيها تفرض على القيمة الإيجارية كاملة بخلاف ما هو

والرأب يتضمن أحكاما عامة للضرائب التي ورد ذكرها في الكتب الثلاثة الأولى بما فيها الجزاءات .

وفيما يلي ملاحظات اللجنة وأرائها فيما تضمنته كل كتاب من الكتب الأربعة من النصوص الخاصة به وبيان التعديلات التي رأت اللجنة إدخالها على بعضها وأسبابها :

والثاني يختص بفرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وبيان سعرها وتاريخ فرضها والأرباح التي تسرى عليها وتواعد تحديد مقدار الأرباح وطرق تحصيلها .

والثالث يختص بفرض الضريبة على كسب العمل مع بيان أساسها : أولا بالنسبة للربوات والأجور والمكافآت والمكاشات ، وثانيا بالنسبة لأرباح المهن غير التجارية وسعرها في كل من الشقين المتقدم ذكرهما وتحديد المبلغ الذي تسرى عليه الضريبة وكيفية تحصيلها .

تعديل اللجنة

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الكتاب الأول

الضريبة على إيرادات دروس الأموال المنقولة

الباب الأول

القيم المنقولة

الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ١ - تخضع ضريبة بالأسعار المبنية بعد كل جميع إيرادات دروس الأموال المنقولة التي استعفت أو تستعفى اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨

وتسرى الضريبة :

(أولا) على الأرباح والقوائد وغيرها مما تنجمه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت عامة سواء أكانت مالة أم صناعية أم تجارية أم غير ذلك .

(ثانيا) على القوائد والأرباح التي تنجمها حصص الشركاء الموصرين في شركات التوصية .

أصل المادة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الكتاب الأول

الضريبة على إيرادات دروس الأموال المنقولة

الباب الأول

القيم المنقولة

الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ١ - تخضع ضريبة بالأسعار المبنية بعد كل جميع إيرادات دروس الأموال المنقولة التي استعفت أو تستعفى اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨

وتسرى الضريبة :

(أولا) على الأرباح والقوائد وغيرها مما تنجمه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت المصرية عامة سواء أكانت مالة أم صناعية أم تجارية أم غير ذلك .

(ثانيا) على القوائد والأرباح التي تنجمها حصص الشركاء المتضاميين أو الشركاء المحاسبين في الشركات والمنشآت المصرية التي لا يكون رأس مالها مقسوما إلى أسهم .

أصل المادة

تعديل البنية

(ثالثا) على الفوائد وغيرها بما تنجمه بصفة عامة السندات والسفقيات على اختلاف أنواعها والسندات وأذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو التي تصدرها الشركات والمؤسسات المشار في الفقرتين "أولا" و"ثانيا" من هذه المادة وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تعفى في المستقبل من الضريبة بنص القانون .

(رابعا) على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة يصفتهم هذه أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمتح إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلافها .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة للشديون أو المديون فوق المبالغ التي أخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم .

(خامسا) على مقابل الحضور الذي يدفع إلى المساهمين بالشركات بمناسبة الجمعيات العمومية .

(سادسا) على ما يدفع من الأتعاب ومن مكافآت التسديد إلى الدائنين وحامل السندات .

(ثالثا) على الفوائد وغيرها مما تنجمه بصفة عامة السندات أو تنجمه السفقيات على اختلاف أنواعها والقراطيس وأذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو التي تصدرها أو تعفدها الشركات والمؤسسات المشار إليها في الفقرتين (أولا) و(ثانيا) من هذه المادة .

وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تعفى في المستقبل من الضريبة بنص القانون .

(رابعا) على أصلها .

(خامسا) على أصلها .

(سادسا) على ما يدفع من مكافآت التسديد إلى الدائنين وما يدفع من الأتعاب إلى حامل السندات .

رأت اللجنة تعديل الفقرات (أولا) و(ثانيا) و(ثالثا) و(سادسا) على الوجه المذكور أعلاه وذلك للأسباب الآتية :

(١) فيما يخص بالفقرة (أولا) حذفت كلمة "المصرية" الموجودة بد كلمة "المؤسسات" لتعميم النص حتى يشمل المؤسسات المصرية وغيرها ، إذ أن المشروع في المادة الثالثة قرر أن الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية ولأن المسم أو السند يعتبر في نظر هذا المشروع شخصية تدفع ضريبة فن يملكه يجب عليه حتى أن يدفع الضريبة حتى ولو كان إيراد المسم آتيا من عمل في الخارج .

(٢) وبالنسبة للفقرة (ثانيا) كان التعديل لتعميم النص إذ أن المشروع يعتبر الشركاء المتضامنين في حكم الأفراد .

(٣) بالنسبة للفقرة (ثالثا) كان التعديل فيها لدقة التعبير فاستبدلت بكلمة "السندات" بالمعبر عنها باللغة الفرنسية بكلمة (Titres) كلمة القراطيس تميزا لما عن السندات الأخرى (Obligations) وأضيفت عبارة "أو تعفدها" زيادة الدقة في التعبير ويشمل النص كافة السفقيات .

(٤) وفيما يخص بالفقرة (سادسا) قصد بالتعديل فيها دقة التعبير .

وظاهر أن المادة الأولى من المشروع جعلت فرض الضريبة على جميع إيرادات رموس الأموال المتقولة التي استحققت أو تستحق اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ورأت اللجنة إيهام هذا النص على أصله ولو أن التصديق على هذا المشروع من المجلس سيكون في تاريخ متأخر من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ قد يقاير للذهن من ذلك أن هذا المشروع عند إقراره سيكون له أثر رجعي ولكن في الحقيقة الرجعية فيه مقصورة على الفكرة القانونية البحتة . أما من الوجهة القانونية الفنية للضرائب فلا يعتبر تنفيذ هذا القانون من تاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ رجعا لا تطبيقه لا يمتد إلى السنة التي يحصل إقراره فيها . والمادة في البلاد الأوروبية بأن قوانين فرض الضرائب أو تعديلها تخضع المجالس النيابية حين نظر الميزانية . وقد يكون صدور قانون ربط الميزانية بعد مضي شطركبير من السنة المالية ، وأن الضرائب الجديدة أو المعلقة تسرى من بدء السنة المالية ولو أن قانون ربط الميزانية لم يتم التصديق عليه إلا في خلالها .

وقد قصدت اللجنة من جعل هذا القانون فيما يختص بضريبة إيرادات رموس الأموال المقبولة والأرباح التجارية والصناعية نافذا ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ — أن لا تنوت على الخزانة العامة من هذا الصارخ القائمة التي كانت تنتظرها الحكومة من طلبها لتفويض بإصدارها هذا القانون بمرسوم له قوة القانون وهو الأمر الذي لم يوافق عليه مجلس الشيوخ .

وزيادة في الإيضاح تذكر اللجنة فيما يختص بالفقرة (أولا) أنها خاصة في الحقيقة بالشركات المساهمة إما كان نوعها ولو كانت مدنية لأن حكم ماعداها — عدا الشركات المساهمة — ورد في الفقرة (ثانيا) .

وفي صدد المادة الأولى من هذا المشروع تذكر اللجنة ما يأتي :

(أولا) إنه يجب ملاحظة أن الضريبة على أرباح السهم أو السند عينية أي أنها تحصل حتماً بنض النظر عما إذا كان مالك السهم قد اشتراه من مز ماله أو اشتراه بالدين وأن مالك السهم أو السند يعتبر في نظر القانون ومن الناحية الاقتصادية أيضاً كمالك القدان سواء بسواء . وكذا أن الضريبة العقارية تستحق على القدان حتماً بصرف النظر عن حالة مالكه ، كذلك تستحق الضريبة على إيراد السهم والسند .

ثانياً — إنه أيضاً العبارة "وبغيرها مما تتجبه الأسهم على اختلاف أنواعها" الواردة في الفقرة (أولا) تذكر اللجنة أنه قد قصد بها سرمان الضريبة على كل ما يقع من الأسهم بأي شكل من الأشكال إذ تعتمد بعض الشركات أحياناً إلى الهروب من الضريبة بتوزيع بعض أو أرباحها على المساهمين في شكل أسهم جديدة تنشأ على اعتبار أن هذه الأسهم تعد من رأس المال ، ولكنها في الحقيقة ليست إلا جزءاً من أرباح الشركة يجب أن تؤخذ عنه الضريبة . ثالثاً — إنه فيما يختص بالفقرة (ثالثاً) تذكر اللجنة أن المقصود بعبارة "على اختلاف أنواعها" الواردة بمصطلح "السلفيات" هي السلفيات التي تنشأ عن فتح اعتماد أو حساب جار أو غير ذلك مما لا يعتبر من الناحية القانونية الفنية عطفه سلفه .

رابعاً — إن المقصود بما ورد في آخر الفقرة (ثالثاً) خاصاً باستثناء السندات والأذونات التي أعفيت أو تمفي في المستقبل من الضريبة بنص القانون هو :

(١) سندات دين الحكومة المصرية إذ أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ يحد أنواع الدين المصري العام نص في المادة اثنا عشر منه على أن تصدر بهذه الديون سندات ثم نص في المادة الثامنة على أنه لا يسوغ تقييد ضريبة ما على سندات الديون المتقدم ذكرها لقائمة الحكومة المصرية .

(٢) أدوات الخزنة ، إذ أن المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٣ تقضي بإعفاء رأس المال والقائمة من الضرائب والرسوم المقررة أو التي تفرض في المستقبل .

أما عبارة "تمفي في المستقبل" فيقصد بها سهولة تغطية القروض التي قد يحتاج إليها الحكومة في المستقبل وهذا أمر متبع في كل البلاد الأوروبية ونص عليه في قوانينها^(١) على أنه من البدوي أن هذا الإعفاء لا يمكن أن يقرر إلا بقانون .

وقد رأت اللجنة بأغلبية الآراء الأخذ بهذا المبدأ لأن الناحية الاقتصادية ورواء البلاد يقتضيان تسهيل الحصول على الأموال الأجنبية ، إذ دل الواقع على أن البلاد لا تستغني عن الأموال الأجنبية .

وقد اعتاد الأجانب صدق وعود الحكومة المصرية مما سهل ويسهل على البلاد الحصول على المال اللازم وقت الحاجة .

وليس في هذا الإعفاء بدمه فإن لذلك نظائر في البلاد الأوربية إذ ترى من مصلحتها على الدوام تسهيل استئجار الأموال الأجنبية إليها لزيادة الرأء والاستعانة بها على التعمير ، فقد نص القانون البلجيكي في العبارة (رابعا) من الفقرة الأولى من المادة ١٤ على ما يأتي :

"وتم ذلك فإن الضريبة على إيرادات رموس الأموال المقبولة ليست واجبة الأداء على إيرادات الأموال والقرطاس الأجنبية المودعة ببلجيكا من أفراد أو أشخاص ممن لم يكونوا مستوطنين أو مقيمين في البلاد أو لم أي منشأة فيها . وإن الشروط التي تخضع لها هذه الودائع يقررها وزير المالية" .

على أن لكل بلد ظروفه الخاصة فقد يقرر إعفاء نوع من أنواع الإيرادات من الضريبة أو تخفيفها بصيغة دائمة أو مؤقتة بقصد استئجار رموس أموال من الخارج أو بقصد منع رموس أموال من التسرب من البلاد أو لغير ذلك من الأسباب .

خامساً — وتوضح اللجنة بأن عبارة "مكافآت التسديد إلى الدائنين" الواردة في الفقرة (سادساً) يقصد بها الفرق الذي قد تتنازل عنه بعض الجهات عند عقدها سلفة أو إصدارها سندات بأقل من الشئ الاسمي ولكنها تسدها بالشئ الاسمي إذ يحصل عادة أن المكتنين في السندات لا يدفعون القيمة الاسمية كلها . فالفرق عند استلامهم القيمة الاسمية كاملة يمد مكافأة تسديد وحكمه حكم الرج أو الفائضة .

أما المقصود بعبارة "الأضحية" فهي الأضحية التي تؤزل إلى حامل بعض السندات التي يكون لها فوق القائمة نصيب (يا نصيب) .

(١) راجع القانون البلجيكي مادة ١٤ فقرة أول "العبارة ثانياً" وكذلك القانون الهنري مادة ١٣١

تعديل المادة	أصل المادة
<p>مادة ٢ - تسرى الضريبة كذلك على التسيديت والاسهلاكات التي تجريها الشركات والمشتات المشار إليها في النصوص المتعلقة على قيمة أسهمها وحصص تأسيسها وحصص رأس المال في شركات التوصية قبل حل الشركة أو تصفيها وسواء أكانت التسيديت والاسهلاكات المذكورة كلية أم جزئية .</p>	<p>مادة ٢ - تسرى الضريبة كذلك على التسيديت والاسهلاكات التي تجريها الشركات والمشتات المشار إليها في النصوص المتعلقة على قيمة أسهمها وحصص تأسيسها وحصص رأس المال في شركات المحاصة قبل حل الشركة أو تصفيها وسواء أكانت التسيديت والاسهلاكات المذكورة كلية أم جزئية .</p>
<p>على أن الضريبة لا تسرى :</p>	<p>على أن الضريبة لا تسرى :</p>
<p>(أولا) على ما يحصل من الاسهلاكات لإربيع بعض ممتلكات الشركة أو بأخذ المال الذي يحصل به الاستهلاك من مورد آخر غير حساب "الأرباح والخسائر" وفي الاحتياطي أو الموارد الأخرى المخصصة في الميزانية لأغراض معينة .</p>	<p>(أولا) على ما يحصل من الاسهلاكات لإربيع بعض ممتلكات الشركة أو بأخذ المال الذي يحصل به الاستهلاك من مورد آخر غير حساب "الأرباح والخسائر" وفي الاحتياطي أو الموارد الأخرى المخصصة في الميزانية لأغراض معينة .</p>
<p>(ثانيا) على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو من غيرها من الهيئات العامة متى أثبتت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال بتسديد قيمة الأسهم أو حصص التأسيس أو حصص الشركاء في شركات <u>التوصية</u> يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق ممتلكاتها من التلف على توالي الزمن أو بسبب اضطرابها إلى تسليمها في نهاية مدة الامتياز إلى الهيئة المسماة له .</p>	<p>(ثانيا) على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو من غيرها من الهيئات العامة متى أثبتت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال بتسديد قيمة الأسهم أو حصص التأسيس أو حصص الشركاء في شركات المحاصة يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق ممتلكاتها من التلف على توالي الزمن أو بسبب اضطرابها إلى تسليمها في نهاية مدة الامتياز إلى الهيئة المسماة له . وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط لتثبيت في كل حالة من أن العملية هي عملية استهلاك حقيق مستحقة للإعفاء من الضريبة .</p>
<p>وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط لتثبيت في كل حالة من أن العملية هي عملية استهلاك حقيق مستحقة للإعفاء من الضريبة</p>	<p>وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط لتثبيت في كل حالة من أن العملية هي عملية استهلاك حقيق مستحقة للإعفاء من الضريبة .</p>

لم يطرأ على هذه المادة من التعديل إلا أن استبدلت بعبارة "شركات المحاصة" عبارة "شركات التوصية" لأن شركات التضامن بعضها هذا المشروع في حكم الأفراد .

وتوافق اللجنة على الاستثناءين الواردين بهذه المادة إذ أن المقصود بالاستثناء الوارد في الفقرة (أولا) هو الاستهلاك الذي ينصب في الواقع على رأس المال وليس الاستهلاك الذي يحصل على حساب الأرباح . فكل توسيع لفتاة مؤخذ مصاريفه من الأرباح يكون حكمه حكم زيادة رأس المال فلا يمكن اعتباره ما يؤخذ لهذا التوسع من المصروفات التي تعفى من الضريبة ، ولأن الاستثناء الوارد في الفقرة (ثانيا) يبرره طبيعة شركات الامتياز العامة ، لأن شركات الامتياز تؤلف عادة لمدة معينة تزد بعدها العملية كلها . أ يقيها من مشتات وأدوات إلى الحكومة .

ولما كانت هذه الشركات مؤلفة برأس مال ينتهي باتهاه الامتياز فكل شركة تجرى على قواعد منتظمة تستهلك أسهمها تدريجيا بحيث تنتهي باتهاه مدتها .

على أن اللائحة التنفيذية المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة والتي يجب إصدارها مستكمل بيان الشروط التي يجب مراعاتها لتثبيت في كل حالة من أن العملية هي عملية استهلاك حقيق تستحق الإعفاء من الضريبة .

تعديل المادة	أصل المادة
مادة ٣ - على أصلها .	مادة ٣ - الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية . فإذا كانت أعمالها تتناول بلداً أخرى غير مصر وكانت لاتضع عما تباشره من الأعمال في مصر ميزانية مستقلة فإن الضريبة تسرى على الجزء الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال من أسهم وستندات وصفيقات .

من البديهي أن طريقة الوصول لتنفيذ حكم الفقرة الثانية من هذه المادة هي الاتجاه إلى التقدير بما كان ذلك مما يدعى الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر ولا تضع عما تباشره من الأعمال فيها ميزانية مستقلة إلى تأليف شركات مصرية أو أجنبية خاصة بما تباشره من الأعمال في مصر .

وقد أبديت في صدد هذه المادة رغبة في أن تفكر الحكومة في العمل على إلزام الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر بأن تؤولف للأعمال التي تباشرها فيها شركات مصرية قائمة بذاتها وأنه إذا لم يتيسر ذلك لأية صعوبة سياسية أو قانونية أن تعمل على إلزامها بأن تكون لها ميزانية مستقلة على الأقل للأعمال التي تباشرها في مصر .

تعديل المادة	أصل المادة
مادة ٤ - تسرى الضريبة كذلك على كل ما يستولى عليه المصريون أو الأجانب المستوطنون أو المقيمون عادة في مصر سواء أكانوا من الأفراد أم من الأشخاص المعنويين من أرباح وفوائد واستهلاكات تدفعها الشركات أو المنشآت الأجنبية ، وكذلك على ما يستولون عليه من الفوائد والإيرادات وغيرها مما يملكونه من الأوراق المالية الأجنبية عامة من سندات وقيم مالية حكومية أو غير حكومية .	مادة ٤ - تسرى الضريبة كذلك على كل ما يستولى عليه المصريون أو الأجانب المستوطنون أو المقيمون في مصر من أرباح وفوائد واستهلاكات تدفعها الشركات أو المنشآت الأجنبية ، وكذلك على ما يستولون عليه من الفوائد والإيرادات وغيرها مما يملكونه من الأوراق المالية الأجنبية عامة من سندات وقيم مالية حكومية أو غير حكومية .

لهذه المادة نظائر في القوانين الأوروبية ، فالمادة الثانية من القانون البلجيكي رقم ٤٢٩ الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ تنص على ما يأتي :

”تسرى الضريبة على :

أولاً - إيرادات جميع الأموال الناشئة والمقولة الناتجة أو المتحصلة في بلجيكا ولو كان صاحب الإيراد ليس مستوطناً أو مقيماً بها .

ثانياً - إيرادات الأشخاص المستوطنين أو المقيمين في بلجيكا ولو كانت هذه الإيرادات ناتجة أو متحصلة من الخارج” .

ويتمتع المستوطن بمصر من كان له مقر شرعي فيها بمجده القانون العام إذ ليس للإنسان بحسب القانون سوى مقر شرعي واحد وهو المركز الرئيسي لأعماله في حين أنه قد يكون له محال إقامة متعددة . فبحسب مقر شرعي هم الذين عبرت المادة عنهم بكلمة ”المستوطنين” . ومن لم يحل إقامة فعلى هم الذين عبرت عنهم المادة بكلمة ”المقيمين” .

وسبب الجمع بين المستوطنين والمقيمين في هذه المادة هو الخوف من أن يوجد أشخاص مقيمون في مصر يريدون التهرب من دفع الضريبة بحجة أنه ليس لهم فيها مقر قانوني بحسب القانون العام إذ أن فرض الضريبة على إيرادات التقيم المظولة ”الكتاب الأول” يقوم على مبدأ مكانية القانون وشخصية القانون مما . فالضريبة تسرى على الشركات المصرية والأجنبية التي تعمل في مصر وعلى فوائد الديون المستثمرة في مصر ولو كانت مملوكة لأجانب مقيمين في الخارج كما تسرى الضريبة أيضاً على كل ما يملكه المصريون أو الأجانب الموطنون أو المقيمون في مصر من أوراق أجنبية وعلى ما يستثمرون من أموالهم في الخارج .

هذا وتذكر اللجنة أن السبب الذي من أجله الحق بطائفة المستوطنين طائفة المقيمين إنما كان من أجله ليس وخوفا من التهرب .

وعما لا شك فيه أن وسائل المراقبة للوصول إلى الحصول على الضريبة المقررة على أرباح الإيرادات الناتجة من أموال في الخارج هي على كثير من الدقة ولكن حتى الإلزام الخوف لمصلحة الضرائب وطريقة الاستيلاء على إيرادات الأموال الأجنبية عن طريق البنوك التي تعمل في مصر وتنافس المصالح بين الناس وما لمصلحة الضرائب من حق الإطلاع على كل ما يكون في المحاكم أو الجهات الإدارية من الأوراق ومن التزام كل موظف قضائي أو إداري بتبليغ مصلحة الضرائب كل ما يتصل به من التهرب أو الاحتياطي عليه ، ذلك كله يعمل هناك أملا كبيرا في أن يقل التهرب في هذا الموضوع إلى أدنى حد . وقد التفت القانون البلجيكي إلى هذه الحالة إذ ورد في المادة ٢٤ منه أنه " على الحكومة أن تتخذ بمرسوم إجراءات مخصوصة تضمن دفع الضريبة عن إيرادات السندات والأسهم الأجنبية والسلف التي على الخارج أو المبالغ المودعة في الخارج " . وقد ذكر أنه صدر مرسوم بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢٤ بتنظيم تنفيذ المادة ٢٤ سائلة الذكر .

وفي هذا الصدد تلقت اللجنة النظر إلى أن قوانين الضرائب الأوروبية دوجت على أمر التسهيل بقدر الإمكان في تحصيل الضرائب المفروضة على الأجانب بسبب وجود عمل إقامة لهم في البلاد يعتبر أن يكونوا متوطنين فيها وذلك رغبة في الوصول إلى الحصول على قيمة الضريبة ولو بصفة تقديرية .

وقد راعى كل من القانونين الفرنسي والبلجيكي ذلك إذ ورد بكل منهما فيما يخص بالضريبة التكبيلة على الإيراد العام أن الأشخاص غير المتوطنين في فرنسا وبلجيكا ولكن لم يعمل بها إقامة أو أكثر من الإيراد الخاضع للضريبة يقتدر ببلغ يوازي خمس مرات القيمة الإيجابية لحل أو محال الإقامة هذه (راجع المادة ١١٤ من القانون الفرنسي والمادة ٣٨ من القانون البلجيكي) .

وقد ذكر حضرة مندوب الحكومة ضمن بياناته أمام اللجنة أن القانونين البلجيكي والفرنسي يتركان إلى القضاء تعيين من يعتبر مقيما . أما في إنجلترا فقد حددت مدة الإقامة بستة شهور .

وقد بحثت اللجنة في هذا الأمر فوجدت أن القوانين البلجيكية والفرنسية الخاصة بالضرائب النوعية (Cédulaires) التي يتضمنها المشروع موضوع البحث لم تستعمل على نص تصرف في هو المقيم قانونا — ولكن القانون الخاص بالضريبة التكبيلة المفروضة على الإيراد العام في البلدين تضمن نصا في هذا الصدد ، فقد ورد بالفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون البلجيكي ما يأتي :

" يعتبر مقيما بالملك من كان له بها سكن شرعي أو كان بها مركز ثروته " .

كما ورد بالمادة ٣٨ منه النص الآتي :

" يخضع للضريبة التكبيلة الشخصية الأشخاص الذين لا يقطنون بالملكة ولكن لهم مسكنا بها أو يستثمرون أى منشأة فيها " .

وورد بالمادة ١٠٥ من القانون الفرنسي ما يأتي :

" يعتبر أن لهم محل إقامة مادي (Résidence habituelle) في فرنسا :

أولاً — الأشخاص الذين لهم بها مسكن تحت تصرفهم بصفتهم ملاكا أو ذوي حق انتفاع أو مستأجرين بشرط أن تكون الإجارة معقودة بأفاق واحد أو بأفاقيات متعاقبة لمدة مستمرة لا تقل عن سنة .

وثانياً — الأشخاص الذين لا يكون تحت تصرفهم بفرنسا مسكن بالكيفية المينة بالفقرة السابقة وإنما يكون لهم فيها محل إقامتهم الأصلي (Lieu de leur séjour principal) .

ولما كانت هذه اللجنة ترى أنه لا يحسن السكوت على هذا الأمر ، وأنه يجب منها للنازعات والتضارب في الأحكام ، ورفعا لما يمكن أن يقع من حيف أو ضرر على بعض من يرغبون في الإقامة بمصر مدداً تعتبر موقتة — بحثت في أمروص نص يحدد شروط الإقامة التي يعتبر من أجلها الأجنبي مقيما بمصر تسرى عليه نصوص هذا القانون مع مراعاة ما اعتاده صنوف من الأجانب من المقيمين إلى مصر بقصد تخفيف مدة فيها للتمتع بطقس الفريد مدة الشتاء أو لإجبات مالية دون أن تكون عندهم نية الإقامة المستديمة ومع مراعاة ما للبلاد من مصلحة ظاهرة في تشجيع السياحة إليها فوجدت أنه من الصعب جدا وضع نص جامع يحدد جميع الأحوال التي يمكن من أجلها اعتبار الأجنبي مقيما في مصر وأن أي نص يوضع لا يتناول الإجماع ، وقد رأت أنه مع الاحتياط الذي وضعه المشرع الفرنسي فإن النص الفرنسي المذكور لم يخل من الإجماع كذلك وأن تحديد شروط الإقامة المينة فيه لم يكن كافيا ولم يبق من وسيلة لتعديدها إلا تخيير السلطة القضائية التي يهد إليها القانون بإفصل في المازعات الخاصة بالضرائب .

ولذلك رأت اللجنة في نهاية الأمر عدم وضع نص في هذا الشأن وترك الأمر لتفسير القضاء حسب الأحوال ، فإن القضاء أقدر على التعرف نية الشخص من جهة استدامة الإقامة ولأن أي نص مهما بذل من جهد في وضعه سيرك الباب مفتوحا لصنوف من التزاع والجور .

على أنه لكي يظهر للقضاء أن اللجنة لم تقصد بمبادرة (المقيمين في مصر) إلا الأشخاص الذين تكون عندهم نية حقيقة الإقامة فيها مهما كانت أوضاع هذه الإقامة رأت إضافة كلمة " عادة " (أو المقيمون) بخصوصاً وأن عبارة الإقامة العادية عبارة مألوفة في الاصطلاح التشريعي في مصر (راجع قانوني الجنسية المصرية الصادر أوليا في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ وقانونها في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩) .

وهذا التعديل هو أول تعديل أدخلته اللجنة على هذه المادة .

أما التعديل الثاني الذى أدخل على هذه المادة فكان بإضافة العبارة الآتية "سواء أكانوا من الأفراد أم من الأشخاص المعنويين" بعد عبارة "المصريين أو الأجانب المستوطنون أو المقيمون في مصر" وذلك لزيادة إيضاح أن حكم هذه المادة يشمل الأفراد والشركات المتوطنين في مصر والأفراد المقيمين بها .

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ٥ - على أصلها .</p>	<p>مادة ٥ - تنفى من الضريبة الأرباح والقوائد وغيرها مما تتجبه القيمة المفقولة الأجنبية التى يختم على الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين أن تودعها وأن تبقى مودعة في الخارج طبقا للقوانين المحلية لتكون ضمان أو احتياطي حسابي ، أو لتكون أى احتياطي آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار التى يتناولها التأمين .</p> <p>وهذا الإعفاء ملق على إثبات حدوث الإيداع في الخارج . وبطل العمل به متى زال الإلزام بالإيداع .</p> <p>وتطبق الأحكام المتقدمة على شركات التأمين المصرية التى تعمل في بلاد لا تختم قوانينها على تلك الشركات أن تودع قيا مالية لتكون ضمان أو احتياطي حسابي أو غيره من أنواع الاحتياطي وأن تبقى مودعة لهذه الأغراض . وفى هذه الحالة فإن القيمة المالية التى يتناولها الإعفاء تحدد بمقتضى التشريع المصرى .</p>

الحكمة في وضع هذه المادة تقتضيها طبيعة العمل في شركات التأمين إذ أنها تختلف عن غيرها من المنشآت ، فلكي تكون أعمالها منتجة يجب أن يتسع نطاقها على قدر الإمكان فيشمل بلادا عديدة . وطبيعة عمل شركات التأمين تلي أن يكون العمل محليا ولا تفرض للإفلاس لأن عملها قائم على حساب متوسط الوفيات والحوادث ، وهذا الحساب لا يكون دقيقا إلا إذا تعددت عملياتها تعددا كبيرا ، ودلالة ذلك أن معظم شركات التأمين في العالم لها فروع تعمل خارج البلاد التى يوجد بها مركزها الرئيسى ، وفي مصر فروع لعدد كبير من هذه الشركات .

ومن البدى أن من مصلحة الشركات المصرية التى تستغل التأمين أن تنتشر أعمالها في الخارج ومن المشاهد أن قوانين أكثر البلاد الأجنبية عمم على شركات التأمين أن تودع ضمانا ماليا أو أوراقا مالية ، فكان من الواجب أن تنفى شركات التأمين المصرية من الضريبة على إيراد القيمة المالية الأجنبية التى يختم عليها القانون إيداعها بشرط أن تكون مودعة فعلا . وفى القانون الفرنسى نص مماثل لذلك (راجع المادة ١٦٣) .

وقد تبين أن شركات التأمين المصرية الموجودة حالا تعمل في البلاد المجاورة كالعراق والشام وفلسطين ، وأن بعض هذه البلاد كبلاد العراق لا تختم قوانينها الإيداع سالف الذكر . ولكن الشركة المصرية التى تعمل في العراق ترى من مصلحة انتشار عملها أن تحقق هذا الضمان بإيداع أوراق مالية أجنبية من نفسها لتدعم ثقة الناس بها ففرض أن يتناولها الإعفاء أيضا فأضيفت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة .

وقد تكفل مشروع مراقبة شركات التأمين في مصر الذى سيقدم قريبا إلى البرلمان بيان الحد الذى يقف عنده الإعفاء . وعلى ما ملئنا أن هذا المشروع يحدد الضمان ببلغ عشرة آلاف جنيه عن كل قسم من أقسام التأمين على ألا يتجاوز المجموع ٣٠٠,٠٠٠ ج.م إذا زادت أقسام التأمين على ثلاثة أقسام ، كما يجب أن يكون الضمان قدا أو أوراقا مالية مصرية .

وترى اللجنة المرافقة على هذا الإعفاء لما فيه من مصلحة وتشجيع لشركات التأمين المصرية الموجودة الآن والتي ينتظر زيادة عددها ، وليس فيه خروج عن القاعدة العامة ، إذ أنه من المقرر في طم الضرائب أنه يجب أن تتناول الضرائب جميع المؤيدين على قدر المستطاع بنسبة واحدة على صافي إيرادهم وإن الإعفاء من أى نوع من أنواع الإيراد من الضريبة لا يكون إلا لضرورة اقتصادية ملحة . والضرورة في الإعفاء سالف الذكر ظاهرة .

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>مادة ٣ - إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ماقتضته حيناً أو نقداً إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهماً اسمية أو حصصاً تادل على الأقل نصف رأس مال هذه الشركة الأخيرة فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تعفى في كل سنة مالية للشركة من هذا الضريبة على رموس الأموال المنقولة المقررة بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون بمقدار ما حصلت عليه من إيراد تلك الأسهم والخصص في بحر السنة المالية المذكورة بشرط أن تكون الأسهم والخصص المشار إليها لازتال باقية مقيدة باسمها ومعادلة على الأقل نصف رأس المال وأن تكون قد دفعت عن إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات التيم المنقولة .</p>	<p>مادة ٣ - إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ماقتضته حيناً أو نقداً إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهماً اسمية أو حصصاً فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تعفى في كل سنة مالية للشركة من هذا الضريبة على رموس الأموال المنقولة المقررة بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون بمقدار ما حصلت عليه من إيراد تلك الأسهم والخصص في بحر السنة المالية المذكورة بشرط أن تكون الأسهم والخصص المشار إليها لازتال باقية مقيدة باسمها وبمعدلة على الأقل نصف رأس المال وأن تكون قد دفعت عن إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات التيم المنقولة .</p>

وضعت هذه المادة تشجيعاً للشركات المصرية على المساهمة في إنشاء شركات جديدة بإعفاء الشركة المؤسسة من الضريبة على إيرادات التيم المنقولة بمقدار ما استولت عليه من الإيراد فلا ودفعت عنه الضريبة في الشركة الجديدة .

ونص هذه المادة مقتبس من نص المادتين ١٥٣ و ١٥٤ من القانون الفرنسى وكانت إضافته بناء على اقتراح اللجنة الفرعية لمجلس الاقتصادى التى كلفت دراسة المشروعات الخاصة بإصلاح نظام الضرائب .

ولما كانت اللجنة ترى أن اشتراط أصل المشروع أن يكون نصيب الشركة المصرية المساهمة المؤسسة بمقدار النصف على الأقل ليس فيه التشجيع الكافى لأنها رأت حذف هذا التقييد ليسير إقبال الشركات المصرية على المساهمة في إنشاء شركات جديدة ، الأمر الذى تفتقر إليه البلاد في حالتها الحاضرة .

وقد تبين من مراجعة القانون الفرنسى أن اشتراط التقييد سالف الذكر لم يحته نص المادة ١٥٣ وإنما أدخل عليه حين تعديل قانون الضريبة على الأموال المنقولة بعد سنة ١٩٣٥

وكان من الطبيعى أن يفيد هذا الإعفاء بما نصت عليه المادة ، من أن تكون الأسهم والخصص المشار إليها باقية مقيدة باسمها وأن تكون قد دفعت عن إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات التيم المنقولة حتى يفنى بذلك أن الشركة المؤسسة كانت تقصد المضاربة من الاشتراك في التأسيس ، وأنها لم تقصد إلا إيجاد منشأة جديدة فعلا .

الفصل الثانى - سعر الضريبة

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>مادة ٧ - حدد سعر الضريبة بمشرة في المائة من الإيرادات التى تسرى الضريبة عليها . على أنه ، كتدوير مؤقت ، لا تحصل الضريبة في سنى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ إلا على أساس ٧ ٪ ، ثم على أساس ٨ ٪ ابتداء من سنة ١٩٤٠ . على أنه لا يصح أن تتجاوز الزيادة ٣ ٪ في كل فترة سنتين .</p>	<p>مادة ٧ - حدد سعر الضريبة بمشرة في المائة من الإيرادات التى تسرى الضريبة عليها . على أنه ، كتدوير مؤقت ، لا تحصل الضريبة في سنى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ إلا بنصف هذا السعر . وابتداء من سنة ١٩٤٠ يحق للحكومة أن تزيد هذا السعر المؤقت بمرسوم بمقدار ما تقتضيه حاجاتها إلى أن تبلغ الضريبة سعر ١٠ ٪ . على أنه لا يصح أن تتجاوز الزيادة ٣ ٪ في كل فترة سنتين .</p>

رأت اللجنة أن تحديد سعر الضريبة بشرطية في المساهمة من الإيرادات الوارد في المشروع يعتبر تعديدا معتدلا خصوصا في بادئ الأمر إذ أنه من المتعذر جدا معرفة مقدار ما ستحصل عليه من هذه الضريبة على أي أساس فإن الأرقام المروضة في المشروع لم توضع على أساس ثابت بل هي اجتهادية وأن التنفيذ هو الذي سيدلنا على الأرقام الصحيحة .

وقد رأت اللجنة في مقارنة هذا السعر بالأسعار الموجودة في القوانين الأوروبية أنه يقل عنها كثيرا وإعطاء فكرة صحيحة مما هو جار في البلاد الأخرى أرغفت اللجنة بتغيرها هذا كشفا (المصحح رقم ١) بين ثبات الضرائب التي تتقاضاها بعض الدول الأوروبية على إيرادات رموس الأموال المنقولة الخائلة لها هو وارد في مشروع هذا القانون .

وقد راعت اللجنة في قبولها فرض هذه الضريبة على أساس ١٠ ٪ نظام البلاد الاقتصادي إذ لا نزاع في أن نظام الضرائب موضوع هذا القانون هو تجربة واسعة النطاق ومن الواجب العمل على أن تكون هذه التجربة أقل ما يستطاع إضرارا بالكيان الاقتصادي للبلاد وأنه يجب تبسيطها في بادئ الأمر على الأقل .

ونظرا لأن هذه الضريبة لم يسبق للبلاد بها عهد وأن الحكمة تقتضي التزام مزيد الحذر لاسيما في الابتداء للبلاد أمام حالة جديدة لم تجربها بعد ولا يستطيع أحد أن يتعرف أثرها تماما إلا بعد التطبيق .

ونظرا لأن الأوراق المالية عامة كانت مغفلة من كل ضريبة إلى اليوم ولم تكن هذه الضريبة في حساب حسابات الحاليين حين اقتنائهم لها .

ونظرا لما هو معروف من أن هذا الإعفاء كان سببا في توارد رموس الأموال إلى مصر الأمر الذي يرجع إليه كثيرا ما أصابته من الرخاء في الماضي كان لا بد إذن من التدرج في فرض الضريبة منعا لكل رجة أو تقلق في الأسواق المالية ، ولذا رأت اللجنة قبول مبدأ التدرج المؤقت الذي ورد في هذه المادة ، ولكنها فضلت تغيير أساسه على الوجه المبين بالتعديل وذلك للوصول إلى النهاية القصوى المحددة لهذه الضريبة في وقت غير بعيد حتى يمكن الانتفاع بما يحصل من الزيادة التدريجية الواردة في التعديل بالتخفيف عن الضريبة على الأرباح الزراعية التي بلغت حدا قويا بين ملاك الأرباح منة وأصبح من الواجب تخفيفه بتخفيض نسبتها الحالية تخفيفا يذكر .

هذا وترى اللجنة أن في قبولها ١٠ ٪ أساسا لسعر الضريبة على إيرادات الأموال المنقولة أن هذا السعر لا يتناسب مطلقا مع سعر الضريبة الحالية على الأرباح الذي يساوي ١٦ ٪ من القيمة الإجمالية المقدرة أخيرا للأرباح الزراعية وأن سعر هذه الضريبة الأخيرة مرتفع جدا لأن هذه النسبة لم تكن مقدرة على صافي الربح كما هو الحال في البلاد الأوروبية بل إنها مقدرة على القيمة الإجمالية للأرباح دون تخفيض أي شيء منها نظير التكاليف فهي في الحقيقة أكثر من ١٦ ٪ لأن الضريبة على أرباح رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية تجبي من صافي الربح . ولما تقدم ترى اللجنة أنه لا يحسن الاستمرار على هذه الحالة الشاذة مدة أخرى حتى لا يظل ملاك الأرباح مرهقين بهذا الحمل الثقيل الذي يحملوه وحدهم مدة طويلة في حين أن الأموال غير الثابتة ما كانت تتحمل أية ضريبة .

ولجنة كبر الأمل في أن تراعى الحكومة تخفيف هذه الحالة المرحقة عند تقديمها مشروع قانون الضريبة على الأرباح وإن لقي تصريعات معال وزير المالية أمام اللجنة ما يعطى تصفد بأن معاليه متفق معها في الرأي في هذا الموضوع .

الفصل الثالث - تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٨ - يكون تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة : (أولا) على أصلها .	مادة ٨ - يكون تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة . (أولا) فيما يتعلق بالأسمم بقيمة الربح المفتر دفعه عن السهم طبقا لما هو ثابت في قرارات الجمعية العمومية للمساهمين أو قرارات مجالس الإدارة أو في تقارير الشركة وحساباتها وما يماثل ذلك من الوثائق .
(ثانيا) فيما يتعلق بالسندات أو السلف المشار إليها في الفقرة "ب" ثانيا " من المادة الأولى بمقدار القائمة أو الإيراد الموزع .	(ثانيا) فيما يتعلق بالسندات أو السلف بمقدار القائمة أو الإيراد الموزع .

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>(ثالثا) فيما يتعلق بحصص الشركاء المتضامنين أو حصص الشركاء الخاصين بما هو ثابت في قرارات مجالس الإدارة، وإلا تطبيقاً لإقرار يقدم في ظرف ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء سنة العمل، متضمناً بيان الأرباح التي وزعت فعلاً في بحر السنة السابقة .</p> <p>(رابعا) فيما يتعلق بالأفضية وبكافة السداد بقيمة الفرق بين سعر إصدار السلف والمبلغ الذي يستند فعلاً .</p>	<p>(ثالثا) فيما يتعلق بحصص الشركاء في شركات التوصية بما هو ثابت في قرارات مجالس الإدارة، وإلا تطبيقاً لإقرار يقدم في ظرف ستين يوماً من تاريخ انتهاء سنة العمل، متضمناً بيان الأرباح التي وزعت فعلاً في بحر السنة السابقة .</p> <p>(رابعا) على أصلها .</p>

كان التعديل في الفقرة (ثانياً) من هذه المادة تعين السلف المقصودة وكان التعديل في الجزء الأول من الفقرة (ثالثاً) تبعاً للبداً الذي سار عليه المشروع من اعتبار الشركاء المتضامنين أفراداً . وفي الجزء الأخير منها للتيسير في المعاد المشترك لتقديم الإقرار بجعله ستين يوماً بدلاً من خمسة وأربعين يوماً تنفيذاً لما اخططته اللجنة من وجوب التيسير في المواعيد الخاصة بهذا القانون، نظراً لأن الإجراءات التي تضمنها حديثة ولم يسق للبلاد عهدها .

الفصل الرابع - تحصيل الضريبة

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>مادة ٩ - على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها .</p>	<p>مادة ٩ - على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها .</p>

إن التعديل الوحيد الذي أدخل على هذه المادة هو جعل الميعاد ثلاثين يوماً بدلاً من خمسة عشر يوماً وقد قصد بذلك التيسير في المواعيد لما سلف بيانه

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>مادة ١٠ - على كل شركة أو منشأة أو هيئة أن تخيّر بما يكون عليها دفعه من الأرباح والموارد وغيرها عما تسرى عليه الضريبة بمقتضى المواد ١ و ٣ و ٣ من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها لكن توزعها مباشرة إلى مصلحة الضرائب .</p>	<p>مادة ١٠ - على أصلها .</p>

لم يتناولوا أي تعديل وحكمة وضعها ظاهرة إذ قصد بها أن يكون حيز الضريبة في المنع وهو أسهل طريقة لتحصيل الضريبة بأقل نفقة ممكنة .

أصل المادة

مادة ١١ - لأجل تطبيق المادة السابقة في الأحوال المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة فإن الجزء الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات والذي تسرى عليه الضريبة يكون تمييزه بمقتضى إقرار توفقه الشركة أو مدير المنشأة. ويقدم هذا الإقرار إلى مصلحة الضرائب في مدى خمسة وأربعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون، ويبدأ هذا المبدأ بالنسبة لأية شركة أو منشأة أجنبية جديدة من تاريخ مباشرة العمل في مصر.

وكل تعديل يجب أن يقدم عنه إقرار في ميعاد ٤٥ يوماً. وإذا تازعت مصلحة الضرائب في صحة الإقرار رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية متعقدة بصفة تجارية.

فإذا لم يقدم الإقرار في الميعاد المنصوص عليه فيما سبق ومع عدم الإخلال بما يقتضيه ذلك من الجزاءات طبقاً لأحكام هذا القانون تتولى مصلحة الضرائب بنفسها تقدير جزء رأس المال الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر. ويعلن هذا التقدير إلى الممولين بالطرق الإدارية ويصبح نهائياً إذا لم يقدم فيه طعن من أصحاب الشأن في ظرف عشرين يوماً أمام المحكمة الابتدائية التجارية.

تعديل المادة

مادة ١١ - لأجل تطبيق المادة السابقة في الأحوال المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة فإن الجزء الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات والذي تسرى عليه الضريبة يكون تمييزه بمقتضى إقرار توفقه الشركة أو مدير المنشأة. ويقدم هذا الإقرار إلى مصلحة الضرائب في مدى ستين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ويبدأ هذا المبدأ بالنسبة لأية شركة أو منشأة أجنبية جديدة من تاريخ مباشرة العمل في مصر.

وكل تعديل يجب أن يقدم عنه إقرار في ميعاد ستين يوماً. وإذا تازعت مصلحة الضرائب في صحة الإقرار رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية متعقدة بصفة تجارية.

فإذا لم يقدم الإقرار في الميعاد المنصوص عليه فيما سبق ومع عدم الإخلال بما يقتضيه ذلك من الجزاءات طبقاً لأحكام هذا القانون تتولى مصلحة الضرائب بنفسها تقدير جزء رأس المال الذي يعتبر مخصصاً للأعمال التي تباشر في مصر. ويعلن هذا التقدير إلى الممولين بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ويصبح نهائياً إذا لم يقدم فيه طعن من أصحاب الشأن في ظرف أربعين يوماً أمام المحكمة الابتدائية التجارية.

إن التعديل الذي أدخل في المواعيد المقررة في هذه المادة قصد به التيسير فيها مع ملاحظة أنها خاصة بالشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر، فلوحظ في إطالة المواعيد حالة هذه الشركات والمنشآت وما توجه عليها ظروفها من تبادل الرأي والمكاتبات مع مراكزها الرئيسية في الخارج.

وقد تناول التعديل الذي أدخل على الفقرة الأخيرة من هذه المادة طريقة إعلان التقدير إلى الممولين إذ كان ينص المشروع على أن يكون هذا الإعلان بالطريق الإداري، فقرأت اللجنة المدلول من هذه الطريقة إلى طريقة الإعلان بخطاب موصى عليه مع علم الوصول، وهي طريقة أثبتت في التشريعات الحديثة. نذكر منها قانون الضرائب البلجيكي الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إذ تقررت المادتان ٩٤ و ٩٥ منه مبدأ الإعلان بطريق الخطاب الموصى عليه. وقد أخذ بهذه الطريقة في بعض نصوص الاتفاق الذي تم بين مصر والدول الأوروبية صاحبات الامتيازات في اتفاق مونترو الأخير إذ أجاز أن يكون التسليم بعدم الاختصاص بطريقة إرسال خطاب مسجل يرسل إلى المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى^(١).

على أن اللجنة تقترح أن الإعلان بهذه الطريقة يعتبر إعلاناً قانونياً كما لو كان تم بالطرق الإدارية، وترى تضمين الفصل الثالث من الكتاب الرابع "أحكام متوعة" نصاً بقدر ذلك.

(١) راجع المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٩ الصادر في ٢٩-١٢-١٩٣٧ الخاص بإلحاح النظم القضائية العام المخططة.

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ١٢ - على أصلها .</p> <p>مادة ١٣ - فيما يتعلق بإيرادات القيم الأجنبية الخاضعة للضريبة يقتضى المادة الرابعة من هذا القانون يكون على صاحب الإيراد الذى تسرى عليه الضريبة أن يؤدي قيمتها لمصلحة الضرائب في ظرف خمسة عشر يوما من استلامه أو على الأكثر في ممرتين يوما من تاريخ الاستحقاق .</p>	<p>مادة ١٢ - يستحق أداء الضريبة في ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التي تتناولها الضريبة . ويجب أن يتم توريدها غزاة في ظرف خمسة عشر يوما الأول من الشهر التالى للشهر الذى يستحق فيه .</p> <p>مادة ١٣ - فيما يتعلق بإيرادات القيم الأجنبية الخاضعة للضريبة يقتضى المادة الرابعة من هذا القانون يكون على صاحب الإيراد الذى تسرى عليه الضريبة أن يؤدي قيمتها لمصلحة الضرائب في ظرف خمسة عشر يوما من استلامه .</p>
<p>وفضلا عن ذلك فإنه على كل مصرف أو شركة أو محل يقبض مباشرة أو بواسطة غيره أى مبلغ من الإيرادات المنصوص عليها في المادة الرابعة المذكورة أن يحجز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لكي يؤديها لمصلحة الضرائب .</p>	<p>وفضلا عن ذلك فإنه على كل مصرف أو شركة أو محل يقبض مباشرة أو بواسطة غيره أى مبلغ من الإيرادات المنصوص عليها في المادة الرابعة المذكورة أن يحجز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لكي يؤديها لمصلحة الضرائب .</p>

عللت هذه المادة بإضافة العبارة الآتية في نهاية الفقرة الأولى :

” أو على الأكثر في ممرتين يوما من تاريخ الاستحقاق “ .

وقد قصد بهذا التعديل تلافى بعض أحوال التهرب في حالة ما إذا لم يرضى الممول من استلام إيرادات القيم الأجنبية المشار إليها في هذه المادة .

وظاهر أن الفقرة الثانية قد قصد بها الاستماعة على الوصول إلى تحصيل الضريبة بإلزام الجهات أو الأشخاص التي يحصل دفع الإيرادات المنصوص عليها في المادة الرابعة بواسطةهم بأن يحجزوا الضريبة المستحقة على تلك الإيرادات . وهذه الطريقة هي أسلم الطرق لتحصيل الضريبة المذكورة ،

وقد نصت المادة ١٤ بتكليفهم بتوريدها إلى مصلحة الضرائب في الميعاد المبين بها .

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ١٤ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٤ - على الشركات والمصارف والمحال المشار إليها في المادة السابقة أن تورد إلى مصلحة الضرائب في خمسة عشر يوما الأول في كل شهر ما تكون قد حجزته لحسابها في خلال الشهر السابق طبقا للفترة الأخيرة من السادة السابقة .</p>

الباب الثاني

الديون والودائع والتأمينات

الفصل الأول - أساس الضريبة وسعرها

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ١٥ - تسرى الضريبة بذات السعر المقرّر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون المتأخّزة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية . وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج .</p> <p>ومع ذلك تخفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة مباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حساب المنشآت المتضعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون .</p> <p><u>ولا يسرى هذا الإعفاء على فوائد السلفيات المشار إليها في الفقرة "ب" من المادة الأولى من هذا القانون .</u></p> <p>ولا تصد من الديون المتصلة مباشرة المهنة فيما يتعلق بشركات التأمين إلا السلف المنقوعة في دائرة الاحتياطى الحسابى .</p>	<p>مادة ١٥ - تسرى الضريبة بذات السعر المقرّر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون المتأخّزة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية . وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج .</p> <p>ومع ذلك تخفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة مباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حساب المنشآت المتضعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون .</p> <p>ولا تصد من الديون المتصلة مباشرة المهنة فيما يتعلق بشركات التأمين إلا السلف المنقوعة في دائرة الاحتياطى الحسابى .</p>

لم يدخل على هذه المادة تعديل سوى زيادة الفقرة الثالثة وقد أضيف بناء على طلب حضرة مندوب الحكومة لإزالة إبهام كان من الممكن أن يعمد بخصوص السلفيات المشار إليها في الفقرة (ثالثاً) من المادة الأولى. وقد سبق أن بينا عند التكمّل على الفقرة (ثالثاً) من المادة الأولى ما هو المقصود بهذه السلفيات .

ومن البدئى أن فوائد الديون تعتبر إيراداً عن صنف من أصناف رموس الأموال المنقولة .

وقد روى في هذه المادة كما روى في المادة ١٦ ما سبق أن تضمنته أحكام بلق مواد الكتاب الأول من تطبيق مكانية القانون ومخصية القانون .

أما سبب الإعفاء موضوع الفقرتين الثانية والرابعة من هذه المادة والخاص بإعفاء الديون والودائع المتصلة مباشرة المهنة فهو حاية النظام المصرفى في مصر وعدم الإضرار به وتسهيل عمل البنوك فيها . وقد اقتبس النص الخاص به من القانون البلجيكي (راجع المادة ١٨ م ٤) وقد كان إيراد هذا النص في المشروع إحدى ثمرات دراسة بمعرفة اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادى التى كلفت دراسة المشروعات الخاصة بإصلاح نظام الضرائب .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ١٦ — وكذلك تسرى الضريبة المقررة في المادة السابقة على نوادج ريعوس الأموال المستثمرة في مصر ولو كان أصحابها من الأجانب غير المستوطنين أو المقيمين في مصر .	مادة ١٦ — على أصلها .

إن حكمة وضع هذا النص ظاهرة فهي لم تكن إلا تطبيقاً لمبدأ مكانية القانون الذي يفرض الضريبة على كل مال يستثمر في مصر أياً كان صاحبه وهما كان محل إقامته .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ١٧ — تسرى الضريبة على كل الفوائد التي يحل ميعاد استحقاقها بعد تاريخ إصدار هذا القانون ، ولو كانت متعلقة بمدة سابقة على التاريخ المذكور .	مادة ١٧ — تسرى الضريبة على كل الفوائد التي يحل ميعاد استحقاقها بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، ولو كانت متعلقة بمدة سابقة على التاريخ المذكور .

عدلت هذه المادة لتتفق مع ما ذكر في صدر المادة الأولى من استحقاق الضريبة موضوع الكتاب الأول من هذا المشروع اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨

ومن البديهي أن الضريبة لا تستحق على الفوائد إلا إذا حل ميعاد استحقاقها بعد تاريخ العمل بهذا القانون ولو كانت متعلقة بمدة سابقة فكل فائدة تكون قد استحققت قبل تاريخ العمل بهذا القانون لا تسرى عليها الضريبة .

الفصل الثاني — تحديد المبالغ التي تفرض عليها الضريبة

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ١٨ — تحصل الضريبة على المجموع الكلي للفوائد . ويستحق أنؤها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصورة التي يتبها الوفاء أو بقيتها لحساب أو على حساب أصحاب الشأن .	مادة ١٨ — تحصل الضريبة على المجموع الكلي للفوائد ، ويستحق أدائها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصورة التي يتبها الوفاء .

حذفت عبارة " أو بقيتها لحساب أو على حساب أصحاب الشأن " تلافياً لقروض كانت تؤدي إليها هذه العبارة إذ أن أداء الضريبة يستحق بمجرد الوفاء مهما تكن الصورة التي يتبها الوفاء وهذه العبارة عامة تشمل كل نوع أو طريقة من أنواع أو طرق الوفاء .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ١٩ — تكون الضريبة على حساب الدائن . ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك .	مادة ١٩ — على أصلها .

إن حكمة وضع هذه المادة ظاهرة إذ أن المقصود منها هو جعل الضريبة على عائق من جنس الربح (أى الفائدة) وهو الدائن — على أنه قد يحصل بعد العمل بهذا القانون أن سوف يقع هذا السبب بطريق غير مباشر على عائق المدين مادامت الفائدة المشتعلة تفل من الحد الأعلى المقرر قانونا للفوائد بمصر ولكن مما يطمئن في هذا الصدد أن سعر الفائدة يخضع في كافة الأحيان لقانون العرض والطلب .

الفصل الثالث — تحصيل الضرائب

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٢٠ — فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة للصاف ودور التسليف والشركات المساهمة التي مركزها بمصر أو فرع في مصر ، يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للشروط والأوضاع التي تقرها لائحة التنفيذ .	مادة ٢٠ — على أصلها
مادة ٢١ — فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محزنة في مصر أو محزنة في الخارج ولكنها مشمولة بالصيغة التنفيذية في مصر يكون على الدائن عند حلول موعد سداد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد إلى الخزنة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك في بحر خمسة عشر يوما من دفع كل أو بعض الفوائد المذكورة . على أنه في حالة سداد بعض الفائدة دون الكل فإنه لا يلزم بتوريد ضريبة تزيد على ما قبضه من الفائدة .	مادة ٢١ — فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محزنة في مصر أو محزنة في الخارج ولكنها مشمولة بالصيغة التنفيذية في مصر يكون على الدائن عند حلول موعد تسديد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد إلى الخزنة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك في بحر خمسة عشر يوما من دفع كل أو بعض الفوائد المذكورة . على أنه في حالة تسديد بعض الفائدة دون الكل فإنه لا يلزم بتوريد ضريبة تزيد على ما قبضه من الفائدة .
فإذا لم تسد الفوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق وجب على الدائن أن يبلغ ذلك في مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق إلى مصلحة الضرائب ويكون التبليغ على استمارة تسلم إليه لهذا الغرض .	فإذا لم تسد الفوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق وجب على الدائن أن يبلغ ذلك في مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق إلى مصلحة الضرائب ويكون التبليغ على استمارة تسلم إليه لهذا الغرض .
مادة ٢٢ — فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عريفة أو لم تكن قد حوت سندات بها يكون المدين مكلفا عند قيامه بسداد كل أو بعض الفوائد أو عند قيامه بتسديد الدين أن يمحى من المبالغ التي عليه دفعها كامل مقدار الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة وأن يورده إلى مصلحة الضرائب في بحر عشرة الأيام التالية وأن يصحب التوريد بإقرار موقع عليه منه طبقا للأوضاع التي تقرها لائحة التنفيذ .	مادة ٢٢ — فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عريفة أو لم تكن قد حوت سندات بها يكون المدين مكلفا عند قيامه بسداد كل أو بعض الفوائد أو عند قيامه بتسديد الدين أن يمحى من المبالغ التي عليه دفعها كامل مقدار الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة وأن يورده إلى مصلحة الضرائب في بحر خمسة عشر يوما التالية وأن يصحب التوريد بإقرار موقع عليه منه طبقا للأوضاع التي تقر في اللائحة التنفيذية .

أصل المادة

تعديل المادة

مادة ٢٣ - كذلك يجب على المدين أن يصحج مقدار الضريبة وأن يورده إلى مصلحة الضرائب في المواعيد المبينة في المادة السابقة وطبقا للاوضاع ذاتها وذلك إذا كان الدائن من أفراد الناس وكان مقبلا في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية ليس مركزها في مصر وليس لها فرع فيها مهما يكن نوع السند الملتصق للدين .

مادة ٢٤ - بالرغم مما هو مقرر من إلزام أحد الفريقين بتوريد ضريبة الضريبة إلى الخزنة ، فإن الفريق الآخر إذا كان مقبلا في مصر مكلف بأن يقدم لمصلحة الضرائب في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ دفع القوائد اقرازا مبينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك القوائد ، وذلك طبقا للاوضاع التي تقرر في اللائحة التنفيذية .

فإذا لم يقدم هذا الإقرار على مستولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة .

مادة ٢٥ - في حالة سداد كل أو بعض الدين دون القوائد فإن الضريبة تحسب على أساس أن القوائد هي التي سددت أولا .

ولا يسرى هذا الحكم على الديون التي تخفض بحكم قضائي ولا على التسديدات التي تحصل بطريق التوزيع القضائي .

مادة ٢٦ - على كل من يتغفل إليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التي آل أو انتقل الدين إليه يجب أن يتحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك القوائد والا كان لها ملزما بها شخصيا ، وهذا مع عدم الإخلال بما قد يترتب على ذلك من الجزاءات الأخرى .

مادة ٢٧ - تقرر اللائحة التنفيذية طريقة محصيل الضريبة كما تقرر التدابير الكفيلة بضمان هذا المحصيل .

مادة ٢٣ - على أصلها .

مادة ٢٤ - على أصلها .

مادة ٢٥ - في حالة تسديد كل أو بعض الدين دون القوائد فإن الضريبة تحسب على أساس أن القوائد هي التي سددت أولا .

ولا يسرى هذا الحكم على الديون التي تخفض بحكم قضائي ولا على التسديدات التي تم بطريق التوزيع القضائي .

مادة ٢٦ - على أصلها .

مادة ٢٧ - على أصلها .

رأت اللجنة أن تسبيل بكلمة "سداد" الواردة في هذا المشروع كلمة "تسديد" دلالة الكلمة الأخيرة على المعنى المقصود بكيفية أدق، ولم تدخل اللجنة تعديلا على المواد المذكورة إلا فيما يخص بالمادتين ٢٣ و ٢٥ فلما جلت في المادة ٢٣ المدة التي يورث فيها المدين مقدار الضريبة التي يجزها إلى مصلحة الضرائب خمسة عشر يوما بدلا من عشرة أيام تسوية بينه وبين الدائن المكلف بتوريد الضريبة التي يجزها طبقا للمادة ٢١ كما أبدلت في الفقرة الثانية من المادة ٢٥ كلمة "تم" بكلمة "تحصيل" وزيادة في دقة التعبير .

ومما يلاحظ أن المادتين ٢٥ و ٢١ ألقت على الدائن عبء جز الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب ، وأن المادة ٢٣ جملت هذا العبء على المدين . وحكمة ذلك أنه في الحالات الواردة في المادتين ٢٥ و ٢١ يكون هناك عقد رسمي أو أوراق تثبت الدين ، فلا يستطيع الدائن أن يهرب من الضريبة ، أما فيما سوى ذلك فقد تضمن المشروع أن يعمل مبدأ الجز في المنع ، لأنت المدين يسه أن يدفع الدائن الضريبة ولذا كلف بخصمها مما يدفعه إليه ويوردها للمصلحة ، على أن يقوم الدائن بإبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب تنفيذا لما هو وارد في المادة ٣٤ إذ رؤى أنه يكون من الأحوط - وإن وضع الالتزام بالتوريد على أحد الفريقين - أن يلزم الفريق الآخر بتقديم إقرار ، ومن البين أن لا تضامن بين الدائن والمدين في هذا الأمر فإن الفريق غير المورث من قلم الإقرار أصبح غير مسئول عن الضريبة ، فإذا قصر في تقديم الإقرار كان مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤

أما حكمة وضع المادة ٢٥ التي تقضى بأنه في حالة تسديد كل أو بعض الدين دون القوائد فإن الضريبة تحسب على أساس أن القوائد هي التي سادت أولاً - فليس منع التواطؤ ومنع التهرب من دفع الضريبة باتفاق صوري بين الدائن والمدين . وما إيراد الفقرة الثانية من المادة ٢٥ التي تنفى الدين التي تخفف بحكم قضائي أو التسديدات التي تم بطريق التوزيع القضائي من الحكم الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٢٥ إلا دليل على ما تقدم ذكره . إذ لا يجوز للدائن أن يتنازل عن حق الدولة وإن تنازله لا يكون إلا عن حقه الخاص .

وقد ذكر حضرة مندوب الحكومة ضمن بيانه التي أدلى بها أمام اللجنة بأنه مع كون أن النص في القانون الفرنسي مماثل للنص الوارد في المشروع فقد صدر منشور وزارى ورد فيه أنه إذا ثبت ثبوت اليقين أنه لا تلاعب ولا غش في التنازل عن القوائد فإنه لا مانع من تطبيق الفقرة الثانية وأن سبب عدم النص على ذلك في القانون لم يكن إلا منعا من فتح باب للشاغبات

وقد رأت اللجنة إبقاء النص على حاله مؤملة أن مصلحة الضرائب تحذو حذو ما حصل في فرنسا وأشار إليه حضرة مندوب الحكومة .

وترى اللجنة أنه ليس فيما اشترطته المادة ٢٦ تصف ما وأن حكمها لم يخرج عما ألفه الجمهور إذ جرت العادة في المعاملات أن يتحقق المشتري لغار من أداء الضريبة المستحقة عليه فلا غشاضة في إلزام من يتقبل إليه دين ذو فائدة أن يحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك القوائد فإذا أهمل ذلك وجب أن يزم بدفعها شخصياً .

الباب الثالث

أبوابه المبالغ والقيم التي يلحقها التناقص إلى الحكومة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٢٨ - تقول إلى الحكومة نهائياً جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التناقص قانوناً بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد :	مادة ٢٨ - تقول إلى الحكومة نهائياً جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التناقص بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد :
(١) على أصلها	(١) الأرباح والقوائد المنقولة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصوله أية شركة تجارية أو مدنية أو أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .
(٢) على أصلها .	(٢) الأسهم وحصة التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخاصة بالشركات أو الهيئات أو الجماعات المذكورة .
(٣) على أصلها	(٣) الودائع النقدية وبصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوباً من المصارف ودور التسليف وغيرها من المجال التي تقبل الودائع أو تمنح حسابات جارية .
(٤) على أصلها	(٤) ودائع الأوراق المسالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوباً من تلك الأوراق لدى المصارف وغيرها من المجال التي تتلقى أمثال هذه الأوراق على سبيل الودعية أو لأى سبب آخر .
(٥) على أصلها .	(٥) كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأى سبب كان إلى أية شركة مساهمة تجارية أو مدنية أو إلى أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .
مادة ٢٩ - على أصلها .	مادة ٢٩ - على الشركات والمصارف والمجال والهيئات والجماعات المصنوعة عليها و المادة السابقة أن تراق مصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة بيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التناقص في بمر السنة السابقة وألت ملكيتها إلى الحكومة طبقاً للمادة المذكورة وعليها أن تترد المبالغ والقيم المذكورة إلى الخزائنة إما وقت تقديم البيان أو على الأكثر في بمر الثلاثين يوماً التالية .

لم تدخل اللجنة تعديلا على هاتين المادتين فيما عدا كلمة " قانونا " التي أضافتها إلى صدر المادة ٣٨ بعد عبارة " والتم التي يلحقها التقادم " وذلك بإشارة بأن التقادم الوارد ذكره في هذه المادة، هو التقادم المنصوص عنه في مختلف القوانين المعمول بها في مصر .

وسبب أولية ما ورد ذكره في المادة ٣٨ إلى الحكومة هو ما رؤى من أن يكون من الحق والمصلحة أن الديون التي للأفراد لدى الشركات المنتظمة بالمسابقات بدلا من أن تقول إلى تلك الشركات — وهي لا تتخرج في الواقع عن أن تكون غصبا للحق — تقول للحكومة باعتبارها ممثلة للمصلحة العامة وهي تدير بالمسالك المباح أو المسالك الذي لا يطالب به أصحابه، وليس في هذا أى ضرر فعلي على تلك البنوك أو الشركات .

وعلى كل حال فإن المرجح في تحديد الحق المقرر للحكومة في هذه المادة هو إلى القانون العام ، فإن قضى بسقوطه آل إلى الحكومة ، وإن لم يقض بسقوطه لم يكن للحكومة شأن فيه ، ولهذا المادة نظير في القانون الفرنسي (واجب المادة ١٧١) .

الكتاب الثاني

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

الفصل الأول — ما تناوله الضريبة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٣٠ — اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء إلا ما ينص عليه القانون .	مادة ٣٠ — اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت ماجم البترول والغاز وغيرها بغير أى استثناء إلا ما ينص عليه القانون .

حذفت من هذه المادة كلمة " البترول والغاز " وذلك لعدم لزوم تخصيص المناجم الخاصة بهذا المعدن وجعل النص عاما يشمل جميع المناجم أيا كان نوع المعدن الذي تحتويه .

وقد دعى أن يكون مبران القانون بالنسبة لضرائب هذا الكتاب ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ أسوة بضرريبة الكتاب الأول وللا سباب التي ذكرت عند التكلم عن المادة الأولى من هذا المشروع .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٣١ — تسرى الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن القرض منها .	مادة ٣١ — تستحق الضريبة عن أرباح كل منشأة مختلفة في مصر .
مادة ٣٢ — تسرى الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن القرض منها .	مادة ٣٢ — تسرى الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن القرض منها .
(١) شركات التحوّل للاستهلاك متى كانت تملك محال أو حوانيت أو عازنات لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو المحاصل أو البضائع .	

أصل المادة

تعديل اللجنة

- (٢) الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف .
 (٣) الجمعيات التعاونية التي يؤلفها العمال للإنتاج .
 (٤) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .
 (٥) السمسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها .
 (٦) الأشخاص والشركات الذين يعمرون تقسم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التجهيد .
 (٧) الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون عمالاً تجارياً أو صناعياً مع أثاثهم والأدوات التي تليزم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المصنوعة المتعلقة بالتجارة أو المصنع .
 (٨) كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .
 مادة ٣٣ - تستحق الضريبة من أرباح كل منشأة مشتبهاة في مصر .

مادة ٣٣ - تسرى الضريبة كذلك على :

- (١) شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تملك محال أو سوانيت أو مخازن لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو المحاصيل أو البضائع .
 (٢) الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف .
 (٣) الجمعيات التعاونية التي يؤلفها العمال للإنتاج .
 (٤) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .
 (٥) السمسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها .
 (٦) الأشخاص والشركات الذين يعمرون تقسم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التجهيد .
 (٧) الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون عمالاً تجارياً أو صناعياً مع أثاثهم والأدوات التي تليزم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المصنوعة المتعلقة بالتجارة أو المصنع .
 (٨) كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

لم يدخل تعديل ما على المادة من الأولين فيما يتعلق بالمادة الأخيرة فقد رأت اللجنة بعد تغييرها إضافة كلمة "أرباح" في نهاية صدرها فأصبح نصه : "تسرى الضريبة كذلك على أرباح" ؛

وبما تجب ملاحظته في شأن الضريبة المنصوص عليها في الكتاب الثاني :

أولاً - أن الضريبة المطبقة بالأرباح التجارية والصناعية متبينة فقط على مكائبة القانون فلو أن منشأة مستغلة بملكها مصري في الخارج فإنه لا يؤدي ضريبة على أرباحها .

وثانياً - أن الضريبة المذكورة تسرى على أرباح الشركات المناهضة مهما يكن الغرض منها فتدخل في ذلك الشركات المساهمة التي تستعمل الإستثمار الزراعي مع أن الإستثمار الزراعي لم يقر منه أية ضريبة . وهذه الحالة هي الاستثناء الوحيد بالنسبة للإستثمار الزراعي ، وما ذلك إلا لأن الشخص الذي يوظف أمواله في شراء أسهم الشركات الزراعية لا يعد مستثمراً زراعياً وحكمه حكم أى شخص يوظف أمواله في شراء أسهم أية شركة سواء أكانت زراعية أم تجارية أم صناعية .

وثالثاً - أن نصوص هذه المواد تفرض الضريبة على أرباح منشآت لا توصف بأنها تجارية ولا صناعية مع كونها معاهة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وقد أريد بالتوسع إلى أقصى حد في نصوص المواد السابقة الذكر ألا يهرب شخص أو منشأة من دفع الضريبة .

أصل المادة

مادة ٣٤ - تفرض الضريبة على كل محوّل من مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إدارة المنشآت ، وفي حالة عدم تعيين هذا المركز ففي الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسي للمنشآت وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصياً عن حصته في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة .

أما فيما يتعلق بشركات التوصية البسيطة فتفرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة .

تعديل اللجنة

مادة ٣٤ - تفرض الضريبة على كل محوّل من مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إدارة المنشآت . وفي حالة عدم تعيين هذا المركز ففي الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسي للمنشآت .

وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصياً عن حصته في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة .

أما فيما يتعلق بشركات التوصية البسيطة فتفرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة .

لم يجعل تعديل في هذه المادة إلا حذف كلمة "البسيطة" الواردة بعد عبارة "بشركات التوصية" من الفقرة الأخيرة من المادة .

أصل المادة

مادة ٣٥ - يكون للشركات المناهضة الحق في تخفيض على الضريبة المستحقة على أرباحها بمعدل مجموع الضرائب المستدة فعلاً على المبالغ الموزعة من أرباحها والتي تتناولها الضريبة بمقتضى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى .

تعديل اللجنة

مادة ٣٥ - يكون للشركات المناهضة الحق في تخفيض على الضريبة المستحقة على أرباحها بمعدل مجموع الضرائب المستدة فعلاً على المبالغ الموزعة من أرباحها والتي تتناولها الضريبة بمقتضى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى .

وتستفيد من هذا الحكم شركات التوصية بمقدار ما تدفعه من الضرائب على الأرباح التي يصتول عليها الشركاء الموصون .

مادة ٣٦ - على أصلها .

١ - مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فترة ثانية ، فإن إيرادات زعموس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة ، والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون ، أو التي تكون مضافة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستئجار على أساس ١٠ ٪ من قيمة تلك الإيرادات .

٢ - ويحصر الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المياني الداخلة في ممتلكات المنشأة ، فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠ ٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدّى به الضريبة .

إن حكم المادة ٣٥ لا يكاد يوجب له مثيل في قوانين البلاد الأخرى إلا في بلد واحد هو بلجيكا إذ أن قوانين البلاد الأخرى تخضع بأن تتقاضى الحكومة الضريبة على أرباح الشركات باعتبارها شخصية معنوية قائمة بذاتها مستقلة عن أشخاص المساهمين ثم تتقاضى بعد ذلك الضريبة مرة أخرى من المساهمين على ما يوزع عليهم من الأرباح باعتبار أن الضريبة مفروضة في الحقيقة على المسهم نفسه ولم يكن حاملة إلا ممثلا له .

وقد قرر حصر مندوب الحكومة ضمن بياناته التي أدلى بها أمام اللجنة أن الحكومة قصصت من إيراد هذا النص في مشروع القانون مراعاة حاجة البلاد الاقتصادية .

ويرجع اللجنة إلى القانون البلجيكي وأت أنه يتضمن في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ نصا مماثلا للنص الذي أدرج في المشروع ، وهي تعبهذ هذا الإجراء نظرا لما فيه من عدم تمدد الضرائب ، الأمر الذي يجب تجنبه لعدم إرهاق الممولين ولما فيه من التخفيف عليهم لأن مال الشركة مملوك في الواقع للمساهمين ، ويحصر تشييل لقادتهم فيكون من البديل أن تخضع إحدى الضريبتين من الأخرى فتتقاضى الحكومة ضريبة واحدة هي الأشد فهما .

وقد أضيفت إلى المادة ٣٥ الفقرة الثانية المبينة بالتعديل وذلك ليان أن الاعفاء الذي تنص عليه المادة تستفيد منه أيضا شركات التوصية .

أما المادة ٣٦ فلم يطرأ عليها أي تعديل وأما الحكمة المقصودة من التخفيض المنصوص عليه فيها فهي عدم تمدد الضرائب .

وقد هذا الصدد تكرر اللجنة أن المشروع موضوع البحث قد عني أكبر العناية بمنع تمدد الضرائب الذي ينشأ عن تطبيق القانون المصري وحده وذهب في ذلك إلى إبعاد حد استطاع ولذا لم يكن لتمدد الضرائب في هذا المشروع أثر إلا في أحوال معدودة لا يمكن تجنبها فيها . أما التمدد الناشئ من تطبيق التشريعات المالية في بلاد مختلفة على مال واحد فإنما تكون مبالغته كما هو جار في البلاد الأوروبية عن طريق إبرام اتفاقات دولية بين البلاد التي ينطبق الأمر .

وترى اللجنة أن تقدير صيب مجموع الإيرادات التي تخضع ضريبتها في مصاريف وتكاليف الاستئجار بمقدار ١٠ ٪ من تلك الإيرادات هو تقدير معتدل .

الفصل الثاني - سعر الضريبة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٣٧ - على أصلها .	مادة ٣٧ - سعر الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية هو ذات السعر المقرّر بمقتضى المادة السابعة من هذا القانون على إيرادات زعموس الأموال المنقولة .

لم تدخل اللجنة تعديلا على هذه المادة .

وقد كانت أبدت رغبة إنشاء مناقشة اللجنة على أن يكون السعر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (الكتاب الثاني) أقل منه بالنسبة للضريبة على أرباح رموس الأموال المنقولة (الكتاب الأول) نظرا لأن الأرباح التجارية والصناعية تنتج من عاملين أولها عامل المال وثانيها عامل المجهود الشخصي . وقد جرت كل القوانين الأوروبية على أن تكون الضريبة على أرباح رموس الأموال المنقولة أعلى بكثير منها على أرباح كسب العمل (المجهود الشخصي) وعلى أن سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يكون أقل من الضريبة المفروضة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وأكثر من ضريبة كسب العمل كما يظهر ذلك من مراجعة فئات الضرائب في البلدان المختلفة المدونة بالمحلى رقم (١) وقد سالت وزارة المالية بهذه الطريقة في المذكرة المرفوعة منها مجلس الوزراء مع مشروعات القوانين الجاري بمبحثها (راجع صفحة ٣ من المذكرة) .

ولكن اللجنة رأت الموافقة على السعر الوارد بالمادة ٣٧ :

أولا - نظرا إلى أن العامل المهم وخصوصا في الشركات بكافة أنواعها هو المال ، وأنه في كثير من الأحيان يكون عامل المجهود الشخصي فيردى أثر كبير .

وثانيا - لاشتراك بعض العوامل التي تتجلى الإيراد الخاضع للضريبة بين الكائين الأول والثاني كالأرباح على السلف .

وثالثا - لأن التمييز بين سعري الضريبة في الكائين الأول والثاني ربما يلحق بعض الخسارة بالتجارة العامة خصوصا (١) مع الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الذي سيرد ذكره في المادة ٤١ من المشروع والذي ترى فيه اللجنة تخففا يعض الفرق بين الضريبة في الكائين الأول والثاني . في حالة تخفيض الضريبة الخاصة بالكتاب الثاني ، (٢) مع ما ينص منه المشروع من أن ضريبة كسب العمل ستفرض فيما يخص المهني غير التجارية على أساس يختلف عن الأساس المفترض للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعن الأساس المعمول به حالا في كافة القوانين الأوروبية .

ورابعا - لتجنب ما قد يثيره اختلاف سعر الضريبة في الكائين الأول والثاني من الصعاب بسبب ما تفرقه المادة ٣٥ من وجوب تخفيض ضريبة الكتاب الثاني بمقدار ما يدفع من الضريبة المقررة بمقتضى أحكام الكتاب الأول .

وأن يبدى أن التدبير المؤقت الذي أتبع في المادة السابعة من هذا المشروع بالنسبة للضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة سيعمل به فيما يتعلق بضرية الأرباح التجارية والصناعية .

الفصل الثالث - الأرباح التي تسرى عليها الضريبة

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٣٨ - تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجةها أساسا لوضع أتم ميزانية .	مادة ٣٨ - على أصلها .

لم يتناولوا أي تعديل وهي تتفق تماما مع ما هو معمول به في القوانين الأوروبية . وظاهر أن الضريبة لا تحسب لإعلا صافي الربح لأنها ليست مفروضة على مال معين ثابت بل هي مفروضة على ما يربحه الشخص أو المنشأة ، ومن البديهي أن الربح لا يبدد ربما إلا بعد خصم جميع الأرباح والكلف .

وبما أنه من مقتضى هذه المادة سيكون تحديد الأرباح المستحقة عن الفترة ابتداء من أول سجنبر سنة ١٩٣٨ (تاريخ العمل بهذا القانون) إلى نهاية ديسمبر من السنة نفسها على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة إلى سنة ١٩٣٧

وبما أن اللجنة تعتقد أن معظم الأفراد ومن في حكمهم بحسب هذا القانون وهي شركات التضامن لا يوجد لديهم في الأوقات الراحة دفاتر منظمة يمكن بناء عليها تقدير أرباحهم عن الفترة سالمة الذكر رأيت اللجنة بإضافتها مع حاضرة مدبوس الحكومة إعطاهم فرصة لتنظيم دفاترهم فقرر أن يضمن "كتاب الزايج - أحكام عامة" استثناء لحكم هذه المادة مؤذاه " أنه فيما يخص أرباح الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بهذا القانون وبين آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨ يكون التقدير على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ وذلك بالنسبة للأفراد وشركات التضامن "

وذلك حتى يتيسر هؤلاء أن يأخذوا من الآن في تنظيم دفاتر حسابهم فيمكنهم ضبط أرباحهم في سنة ١٩٣٩ التي سيحدد على أساسها مقدار الأرباح الصافية عن الفترة من سجنبر سنة ١٩٣٨ إلى نهاية ديسمبر من السنة نفسها كما أنه سيكون من وراء تنفيذ هذا النص تحصيل الضريبة المستحقة عن الفترة البالغة الذكر في خلال سنة ١٩٤٠ بدلا من تحصيلها في مدى سنة ١٩٣٩

أصل المادة

مادة ٣٩ - يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي يشرتها الشركة أو المنشأة أو يدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

(١) قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط عوائد المبانى .

(٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للمعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

(٣) الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤدّيها طبقا لهذا القانون .

والمبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص معد لتغطية خسارة محتملة لا تخص من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة .

تعديل المادة

مادة ٣٩ - يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي يشرتها الشركة أو المنشأة، ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

(١) قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط عوائد المبانى .

(٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للمعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

(٣) الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤدّيها طبقا لهذا القانون .

أما المبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص معد لتغطية خسارة محتملة فلا تخص من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة .

أدخل عليها تعديل بسيط في الفقرة الأخيرة منها يحل النص أكثر وضوحا .

وبدعى أن ما أشار إليه صدر هذه المادة من إدخال ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء أثناء قيام المنشأة أو بعد انتهاء عملها عند تحديد صافي أرباحها الخاضعة للضريبة يشمل ما ينتج من البيع سواء كان ربحا أم خسارة .
وكل المبادئ التي تضمنتها هذه المادة يعمد بها في بعض القوانين الأوروبية .

فقد نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من القانون البلجيكي على أن كل الزيادة التي تحصل في أى شيء من ممتلكات الشركة سواء حصل قبض قيمة الزيادة أو أُنبتت الزيادة في الحسابات أو في الجرد . ومهما كانت طبيعتها تعتبر إيرادا تؤخذ عليه الضريبة . كما نص في الفقرة الثانية منها أن ما يخصمه المستثمر لمنشأة نظير عمله الشخصي يعتبر ربحا تؤخذ عليه الضريبة .

أما نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ من المشروع ، فقبالة العبارة الخامسة من الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون البلجيكي سالف الذكر .

الفصل الرابع - الإعفاء

أصل المادة

مادة ٤ - يعفى من أداء الضريبة :

(١) جمعيات التعاون الزراعى المؤلفة بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧

(٢) الجمعيات التعاونية للإسكان التي يقتصر عملها على جمع طلبات الأعضاء المنضمين إليها ودفع القيام في مخازنها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبضائع التي تتضمنها العمليات المذكورة .

(٣) الملهد التعليمية وسائر الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب .

(٤) المنشآت الرياضية إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة

تعديل المادة

مادة ٤ - ع - على أصلها .

إن الإعفاء المقرر في هذه المادة مبنى على ما يأتي :

أولاً - فيما يخص بالفقرتين الأولى والرابعة على مبدأ إعفاء أو باح الاستئثار الزراعي من أية ضريبة التهم إلا إذا كان هذا الاستئثار بمعرفة منشأة هي شركة مساهمة فإن عدم الإعفاء في هذه الحالة آت من تطبيق مبدأ فرض الضريبة على كافة الشركات المساهمة أيا كان نوع الاستئثار الذي يتأشرو .
ثانياً - فيما يخص بالفقرتين الثانية والثالثة - على مبدأ أن الهيئات المبتية بها ليس من غرضها الكسب فإذا خرجت عن هذا الفرض سقط منها الإعفاء .

وقد أثبت عند المناقشة في هذه المادة مسألة إعفاء الجمعيات التعاونية للعامل الموجودة الآن ، وأتت اللجنة أنه يصعب تقرير هذا الإعفاء - طالما أنه لم يصدر قانون بتنظيم نقابات العمال أو جمعياتهم التعاونية أسوة بالقانون الذي صدر لتنظيم جمعيات التعاون الزراعية .
وقد رأت اللجنة من مبحثها في القوانين الأوروبية ، أن الإعفاءات الخاصة بهذا النوع من الضريبة تعدد تبعاً للظروف المحلية أو لظروف خاصة تكون قد طرأت حالة تعمير بعد حرب ، أو لتشجيع إقامة منشآت تكون البلاد في حاجة ماسة إليها .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ١٤ - يعني من الضريبة الأفراد والشركاء في شركات التضامن، والشركاء المتضامون وشركات التوصية الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي مائة جنيه مصري مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها ، وذلك إذا كانوا غير متزوجين .	مادة ١٤ - يعني من الضريبة الأفراد والشركاء في شركات التضامن الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي مائة جنيه مصري ، مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها :
فإذا كانوا من المتزوجين ولا يمولون أولاداً يكون حد الإعفاء لهم ١٢٠ جنيتها . وإذا كانوا غير متزوجين ويملون ولداً أو أولاداً بلغ عددهم يكون حد الإعفاء لهم ١٣٠ جنيتها . وإذا كانوا من المتزوجين ويملون ولداً أو أولاداً مهما يكن عددهم فيكون حد الإعفاء ١٥٠ جنيتها . فإذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز حد الإعفاءات المختلفة سألته الذكر فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على ذلك حسب الأحوال .	فإذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز مائة جنيه فلا تسرى الضريبة على المائة جنيه الأولى .

رأت اللجنة تعديل هذه المادة على الوجه المبين بهاليه فشمحل التعديل :

أولاً - زيادة في الفقرة الأولى بإضافة الجملة الآتية بعد عبارة " في شركات التضامن " : " والشركاء المتضامون في شركات التوصية " وذلك لزيادة الإيضاح وهو تعديل ينطبق على المبادئ العامة هذا المشروع وعلى ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ منه .

ثانياً - تعديل حد الإعفاء إذ أن المشروع المتقدم للجلس يقر بأن حد الإعفاء مائة جنيه مصري يقطع التطر عساً إذا كان المول متزوجاً أو غير متزوج أو كان يمول ولداً أو أولاداً أو لا .

ولما كانت القوانين الأوروبية تقرر إعفاءات مختلفة القدر تخص بالأعباء العائلية (وقد بينت اللجنة في الملحق رقم ٢ ما ورد عنها في القوانين الفرنسية والبلجيكية والإيطالية) رأت اللجنة أنه يتعين عليها أن تضمن التعديل الذي أدخلته إعفاء معقولاً يخص بالأعباء العائلية لما في تقريره من عدل وتشجيع على تكوين العائلة ، لا سيما وأن الالتزام بالضريبة أساسه في الحقيقة المقدرة وهي تحمل طبعا بمقدار ما على المول من أعباء عائلية ، ولم تر اللجنة أن تتشبي مع القوانين البلجيكية والفرنسية في التفاصيل المتعددة المتعلقة بالإعفاء للأعباء العائلية حتى لا توجد ارتباكاً في عمل مصلحة الضرائب وزيادة في عدد موظفيها وهي لم تتكون وبد والتي يحتاج موظفوها إلى تدريب كبير في مدة لا يستهان بها حتى يتمكن القيام بتنفيذ القوانين على الوجه الأكمل .

وإذا كانت اللجنة لم تتوسع في حد الإعفاءات المختلفة التي وردت في التعديل ، فلا تها راعت عدم الإصرار بصالح لخرائفة العامة . إذ أن المعروف أن الإيراد الأكبر من الضرائب يبي دائماً من صغار الموليين لوفرة عددهم ، وفي إعفاء من يزيد صافي ربحهم السنوي على مائة جنيه أو ١٢٠ جنيتها أو ١٤٠ جنيتها أو ١٥٠ جنيتها حسب الأحوال يخرج من حكم الضريبة لكل صغار أصحاب المنشآت التجارية والصناعية ، بل وعدد لا يستهان به من أباسطهم .

وترى اللجنة أنه حدود الإعفاء التي دوتها في تعديلها توازي تقريبا مجموع الإعفاءات التي تنص عليها القوانين الأوروبية ، وخصوصا القانونين البلجيكي والفرنسي والتي يرتفع في بلادها مستوى المبتشة عنه في مهر ، وذلك فيما عدا إنجلترا التي تصفى المسألة جنبه الأول بالنسبة لغير المتزوج والماتين جنبه الأول لتزوج .

وإذا كانت اللجنة قد وفقت عند حدود الإعفاء التي بيتها في التعديل فما ذلك أيضا إلا لوجوب أن يناسب حد الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية مع حد الإعفاء من ضريبة كسب العمل ، إذ أنه إذا رفع الحد الأول كثيرا ، كان من الواجب رفع الحد الثاني بما يوازيه وهو ما يجب تعاضبه انظرا لتقضى به المصلحة العامة .

الفصل الخامس - تحديد مقدار الأرباح التي تسرى عليها الضريبة

القسم الأول - الشركات المساهمة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٢ - على أصلها	مادة ٢ - تحسب الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية الثانية في ميزانياتها .
مادة ٣ - على الشركات أن تقدم إلى مصلحة الضرائب في ظرف الشهرين يوما الأول من الشهر التالي للتاريخ المحدد لتقرير الأرباح طبقا للسنة ٣٨ إقرارا مينا في مقدار أرباحها فإذا كانت السنة قد انتهت بخسارة فيجب أن يتضمن الإقرار بيان مقدار الخسارة .	مادة ٣ - على الشركات أن تقدم إلى مصلحة الضرائب في ظرف الخمسة عشر يوما الأول من الشهر التالي للتاريخ المحدد لتقرير الأرباح طبقا للسنة ٣٨ إقرارا مينا في مقدار أرباحها فإذا كانت السنة قد انتهت بخسارة فيجب أن يتضمن الإقرار بيان مقدار الخسارة .

استبدل فيها الميعاد بتلاتين يوما بدلا من خمسة عشر يوما مراعاة لما رآه اللجنة من التيسير بوجه عام في المواعيد .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٤ - على أصلها .	مادة ٤ - يرفق بالإقرار المشار إليه في المادة السابقة ملخص لحساب الأرباح والخسائر وصوره من آخر ميزانية معتمدة وكشف بيان الاستهلاكات .

أصل المادة

تعديل المادة

مادة ٤٥ — ربط الضريبة على واقع الأرقام المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب .

مادة ٤٥ — ربط الضريبة على واقع الأرقام المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب .

على أنه يحق لمصلحة الضرائب تصحيح هذه الأرقام، وفي هذه الحالة تربط الضريبة كذلك على واقع الأرقام المصححة ، وتصحيح واجبة الأداء وإعفا يكون للشركة الممولة الحق في أن تطعن في الأرقام المذكورة أمام المحكمة الابتدائية معقدة بهيئة تجارية ، وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها بالطريق الإداري بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

على أنه يحق لمصلحة الضرائب تصحيح هذه الأرقام، وفي هذه الحالة تربط الضريبة كذلك على واقع الأرقام المصححة وتصحيح واجبة الأداء وإعفا يكون للشركة الممولة الحق في أن تطعن في الأرقام المذكورة أمام المحكمة الابتدائية معقدة بهيئة تجارية ، وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

لم تدخل اللجنة تعديلا على هذه المادة إلا فيما يتعلق بطريقة إعلان التقدير إذ جعلتها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول تمشيا مع ما يته عند بمجلس المادة ١١ وترى اللجنة أن مباد خمسة عشر يوما المحددة للطعن في الأرقام المصححة كاف لإجراء هذا الطعن لأن من رأى اللجنة أن في قصر المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وهو في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة .

وتحقيقا لهذا الغرض ترى اللجنة :

أولا — أنه لا محل لإحالة الطعن المشار إليه في هذه المادة على قاضي التحضير بل يجب إحالته رأسا إلى الدائرة التجارية .

ثانيا — تقصير ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في الطعن إلى النصف . وستضمن اللجنة كتاب الأحكام العامة في هذا المشروع نصا يحقق ذلك .

وفي هذا الصدد ترى اللجنة أن تخصص في المحاكم الابتدائية أهلية كانت أو مختلة دوائر معينة للفصل في هذه الطعون حتى يتوفر لهذه الدوائر نوع من التخصص في نفس هذه القضايا بما يحيل الفصل فيها سريرا وما يزيد في تحقيق العدالة .

وقد أثبتت بمناسبة تقرير الطعن أمام المحاكم الابتدائية مسألة ما إذا كان الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية قابلا للاستئناف من عدمه وما هي مواعيد ، فقرر حضرة مندوب الحكومة أنه ما دام لم ينص على أن الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية المذكورة يعتبر نهائيا فبني ذلك أن هذا الحكم قابل للطعن في طريق الاستئناف وفي المواعيد والقواعد المقررة في قانون المرافعات وهو ما تقره اللجنة عليه مقيدا بما سلف ذكره آنفا من نحو تقصير ميعاد الاستئناف .

ومن البديهي أنه إذا كان الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية قابلا للاستئناف فيكون من المفهوم أن الحكم الذي تصدره محكمة الاستئناف يكون قابلا للطعن فيه بطريق النقض والإبرام إذا ما توفرت أسبابه وفي المواعيد والقواعد المقررة في قانون المرافعات .

وبما يحسن ذكره في هذا الصدد أن التشريع البلجيكي جعل رفع الطعن في بادئ الأمر إلى مدير الضرائب في المنطقة التي في دائرتها الأموال التي قررت عليها الضريبة المطعون فيها، والذي عليه أن يصدر قرارا مسببا يعلن إلى الممول بخطاب مسجل بطريق البريد ، وأن قرارات مدير الضرائب يمكن أن يطعن فيها أمام محكمة الاستئناف التي تدخل في دائرتها المنطقة والأموال التي صدر بسببها قرار مدير الضرائب بالمنطقة ، وأن الحكم الذي تصدره محكمة الاستئناف قابل للطعن فيه بطريق النقض والإبرام ، وقد أبان القانون البلجيكي الصادر في ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٥ الإجراءات التي تتبع في الفصل في الطعن سواء أكان ذلك أمام محكمة الاستئناف أم أمام محكمة النقض والإبرام .

والجنة نظرا لعدم تكون مصلحة الضرائب بعد وعلم توفر المران الكافي لموظفيها إلا بعد زمن غير قصير تفضل الطريقة التي دونت بالمشروع عن الطريقة التي تضمنتها التشريع البلجيكي .

وقد أثبتت بمناسبة هذه المادة مسألة مصاريف الطعن المخلول بمقتضى هذه المادة ومصاريف الاستئناف الذي يثبته وما سيكون عليه الحال بالنسبة لأول تقدير ، نظرا لأن موضوع الضرائب جديد على البلاد ويحتاج الحساب في بادئ الأمر إلى الوصول لقواعد ثابتة وبما إذا كان يحسن أن تكون الرسوم التي تدفع بسبب الطعن المذكور مخفضة عما هي مقررة في المواد التجارية . قرأت اللجنة أن تكون الرسوم التي يحصل نقاضها قاصرة على المدين الخلف عليه بين أموال ومصلحة الضرائب فقط . كما رأت أنه يحسن أن تتضمن الأحكام العامة في المشروع نصا يقضي بأن النزاع الذي يقوم في أول مرة بعد تطبيق القانون يحصل عليه نصف الرسوم السالفة الذكر .

وقد اقتضت اللجنة على ذلك خشية أنه لو خفضت الرسوم على وجه عام قد يؤدي ذلك إلى زيادة الطعون بغير مبرر .

وقد صيغت اللجنة الحكم المطلوب في مادة جديدة أدخلت على المشروع ضمن أحكامه العامة .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٤٦ - على أصلها	مادة ٤٦ - الشركات المساهمة التي لا تستخدم ميزانيتها إلى مصلحة الضرائب تعامل فيما يتعلق بتقدير إيراداتها الخاضعة للضريبة معاملة الشركات والأفراد الذين تتناولهم الأحكام المنصوص عليها في القسم التالي .

القسم الثاني - الشركات غير الشركات المساهمة والأفراد

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٤٧ - على أصلها .	مادة ٤٧ - فيما يتعلق بمسألة الممولين هذا الشركات المساهمة تربط الضريبة كذلك على الأرباح الحقيقية الثابتة يقتضى أوراق الممول وحساباته . فإذا امتنع الممول عن تقديم حساباته واستنداته إلى مصلحة الضرائب فتقدر الأرباح طبقاً للقواعد المنصوص عليها فيما يحدده ذلك مع عدم الإخلال بإجراءات التي يقرها هذا القانون . وكذلك تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه إليها الممول من الحسابات والمستندات .
مادة ٤٨ - على أصلها	مادة ٤٨ - يكون الممول مكلفاً بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة الإقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة له .
مادة ٤٩ - على أصلها	مادة ٤٩ - يظل الممول ملزماً بتقديم الإقرار المشار إليه ولو كان تحديد الأرباح حاصلًا بطريقة التقدير . وعليه أن يبين بنفسه ما يقدره هو لأرباحه في السنة السابقة وكذلك ما يستند عليه في هذا التقدير .

لم تدخل اللجنة أي تعديل على هذه المواد الأربع - وظهر مما ورد بها أن تحديد الأرباح التي تربط عليها الضريبة يكون بالنسبة لنصيب نصيبات منتظمة على أساس ما يقدمونه من البيانات والمستندات .

أما بالنسبة لن لا تكون لديهم حسابات أو تكون لديهم حسابات لا تفتح بها المصلحة فيكون ربط الضريبة بطريقة التقدير - وقد كفل المشروع للمول بما ورد فيها على ذلك من المواد جميع الضمانات الإدارية والفصلية التي تصون مصلحة وتحمي من كل جور - وستؤدى هذه الطريقة إلى حل التجار على تنظيم حساباتهم على توالى الزمن .

ويلاحظ أن الحكمة في وضع المادة ٤٩ هي تسهيل العمل على مصلحة الضرائب إذ أن إلزام الممول بأب يبين بنفسه ما يقدره لأرباحه في السنة السابقة وما يستند إليه في هذا التقدير - يوحّد أساساً يسهل على مصلحة الضرائب إجراء التقدير بما يقرب من الحقيقة بقدر الإمكان .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٥٠ - تتولى إجراء التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول - إذا شاء - عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه .	مادة ٥٠ - تتولى إجراء التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يجوز أن يضم إليهم بناء على طلب الممول عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو الأعيان يختارهما الممول نفسه من تكون أعضاؤهم وأردت في كشف معد لهذا الغرض من قبل بمعرفة مصلحة الضرائب طبقاً للشروط والأوضاع التي تتورها اللائحة التنفيذية .

مدلت المادة على الأساس الوارد بالنص المين بهاليه .

وقد كان النص في المشروع يقتضي بأن العضوين اللذين يجوز للمؤل أن يختارهما بنفسه يكران من كشف يد لهذا الغرض من قبل بمعرفة مصلحة الضرائب طبقا للشروط والأوضاع التي تقررهما اللائحة التنفيذية .

ولما كان المقصود من ضم هذين العضوين بطريق الاختيار وليس بطريق الإلزام بناء على طلب المؤل نفسه هو أن يطمئن المؤل إلى أنه يوجد ضمن أعضاء اللجنة من يطمئن إليه ويعرف أنه قادر على فهم حالته وأنه لا يضرمه الإلاع هذين العضوين على سر عمله كان من العليبي ألا يقيد اختيار المؤل بأسماء ترد في كشف معد لهذا الغرض من قبل بمعرفة مصلحة الضرائب قد لا يجد من بينهم من يطمئن إليه .

ولما كان يجب أن يتوفر في العضوين اللذين يختارهما المؤل ما يؤهلها إلى أن يكون وجودهما في لجنة التقدير مفيدا ، اشترطت اللجنة أن يكون البدوان إما من التجار أو رجال الصناعة أو المؤل الذين يدفعون ضريبة . وقد رأت اللجنة أنه يكتفى أن يكون العضو المؤل من يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات .

وقد استطعت اللجنة رأى حضرة مندوب الحكومة عن الوظائف التي يشغلها الثلاثة الأعضاء من موظفي الحكومة ، فقزر أنهم سيكونون من موظفي مصلحة الضرائب نفسها ، وقد يكون من بينهم أحد موظفي وزارة التجارة اللذين للاستفادة من خبرته .

وقد أثيرت في اللجنة مسألة أن يكون ضم العضوين الآخرين بطريق الوجوب ولكن اللجنة رأت إبقاء المشروع على حاله لأنه يحصل أن التاجر لا جل عيه أن يطلع تاجرا مثله على أسرار عمله بسبب وجود هذا الأخير عضوا في اللجنة وقد يكون مزاحما له وأنه يفضل الانقصار على الأعضاء الثلاثة الموظفين ، ولذا جعل هذا الأمر موكولا لاختيار المؤل حتى إذا رأى أن وجود عضوين يختارهما فائده لا يطلب ضمهما إلى اللجنة .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٥١ - يكون مقر بلان التقدير بواصم المحافظات والمديريات وكذلك في غيرها من الجهات التي يرى وزير المالية من المناسب تأليف لجنة خاصة بها .	مادة ٥١ - على أصلها .

لم تدخل اللجنة عليها أي تعديل وقد أبدت في صيدها رغبة في أن يكون من المستحسن تقريب مقار اللجان إلى المؤلين بقدر الإسكان وأن يكون مقرها دائما دور الحاكم مهما يكن تشكيلها فورد حضرة مندوب الحكومة بهذا كل الجهد لتحقيق هذه الرغبة .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٥٢ - تحيل مصلحة الضرائب إلى بلان التقدير جميع المسائل التي يقتضي إجراء تقدير فيها مع موافاتها بكل ما قدمه المؤل من الإقرارات والبيانات ، ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة ويجوز لجنة أن تستدعي المؤل لسماح أقواله إذا رأت موجبا لذلك	مادة ٥٢ - تحيل مصلحة الضرائب إلى بلان التقدير جميع المسائل التي لم يحصل فيها اتفاق بين المصلحة والمؤل مع موافاتها بكل ما قدمه المؤل من الإقرارات والبيانات ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة وتعلن اللجنة المؤل بمبدأ الجلسة قبل انعقادها بحصة أيام على الأقل وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول لأبداء أقواله بنفسه أو بوكيل عنه إذا شاء .

تناول التعديل هذه المادة بقفرتها فالتعديل في الفقرة الأولى كانت الفرض منه دقة التعبير وحصر المسائل التي تعال إلى بلان التقدير .

أما في الفقرة الثانية فكان التعديل فيها أولا - لجعل استدعاء الممول أمام اللجنة حتميا لا عن طريق الجواز المعلق على رأى اللجنة .

وثانيا - [لبيان طريقة إعلانه والمدة التي يجب أن يعلن فيها وقد أتيح للمول بمقتضى هذا التعديل إبداه ما عسى أن يرى إبداه للجنة إذا شاء سواء بنفسه أو يوكل عنه محاميا كان أو غير محام وفي جميع ذلك صون لحق المول وليس فيه إرهاب للجنة أو زيادة العمل عليها .

تعديل اللجنة

أصل المادة

مادة ٥٣ - تقوم مصلحة الضرائب بإعلان المول بتقدير اللجنة وذلك بالطريق الإداري .

بالطريقة المبينة في المادة ٤٥

ويكون هذا التقدير أساسا لربط الضريبة . وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن المول في التقدير أمام القضاء طبقا لما نص عليه في المادة الآتية .
عل أنه إذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وجب تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يفصل نهائيا في الاستئناف الذي يكون قد وقع .

مادة ٥٣ - تقوم مصلحة الضرائب بإعلان المول بتقدير اللجنة وذلك بالطريق الإداري .

ويكون هذا التقدير أساسا لربط الضريبة . وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن المول في التقدير أمام القضاء طبقا لما نص عليه في المادة الآتية .

أدخل تعديل في فقرة هذه المادة فالتعديل في الفقرة الأولى كان بتغيير طريقة الاعلان واستبدال الإعلان بالطريق الإداري بالإعلان بطريق الخطاب الموصى عليه مع علم الوصول توجيدا لطريقة الاعلان التي قررتها اللجنة بالنسبة لهذا القانون .

أما التعديل في الفقرة الثانية فكان :

أولا - بحذف كلمة "المول" لجواز أن يكون الطعن في التقدير آتيا من جهة مصلحة الضرائب .

وثانيا - بإضافة الفقرة الآتية "عل أنه إذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وجب تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يفصل نهائيا في الاستئناف الذي يكون قد وقع" .

وقد رأت اللجنة أنه إذا صدر حكم المحكمة الابتدائية قبل أداء الضريبة فإنه من المصلد وعدم الإرهاق واحترام لحكم قد صدر (ولو أنه غير نهائي) أن يكون تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يفصل نهائيا في الاستئناف الذي يكون قد وقع فإذا صدر الحكم النهائي بزيادة مما صدر به الحكم الابتدائي حصلت الزيادة وليس في ذلك ضياع لحق الخزانة .

أما المبدأ الذي تشتمل عليه الفقرة الثانية من المادة فجمع عليه في قوانين الضرائب بالبلاد الأوروبية وقد نص على هذا المبدأ في المادة ٦٨ من القانون البلجيكي عل أنه غزل لمدير الضرائب في حالات خاصة أن يوقف تحصيل الضريبة .

ولم تر اللجنة اقتباس هذا التحويل صوتا لحق الخزانة خصوصا وان مصلحة الضرائب عندما لم تتكون بعد .

تعديل اللجنة

أصل المادة

مادة ٥٤ - يجوز لكل من مصلحة الضرائب والمول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابعة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية متقدمة ببيعة تجارية التي يدل على دائرة اختصاصها على إقامة المول سواء أكان الطعن مرفوعا من مصلحة الضرائب أم من المول .

ورفع عنه الإثبات على الطرف الذي تخالف طلباته بتقدير اللجنة

مادة ٥٤ - يجوز لكل من مصلحة الضرائب والمول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابعة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية متقدمة ببيعة تجارية .
ورفع عنه الإثبات على الطرف الذي تخالف طلباته بتقدير اللجنة .

تذكر اللجنة :

أولا - أن المبدأ المقرّر في هذه المادة هو المحمول به في قوانين الضرائب بالبلاد الأخرى وأنت المدة المحددة فيها للطن كافية إذ يجب العمل على التوصل في هذه الطعون بسرعة .

ثانيا - أنها قصدت بالتعديل الذي أضافته في نهاية الفقرة الأولى من هذه المادة أن الطعن الذي يرضه المحول ضد مصلحة الضرائب ينظر أمام المحكمة الابتدائية التي بها محل إقامة المحول المرفوع منه الطعن وذلك تنافيا مما يقضى به قانون المرافعات من تخصيص محاكم معينة ترفع أمامها الدعاوى التي يقيمها الأفراد ضد الحكومة .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٥٥ - يعمل بالتقدير لمدة سنتين .	مادة ٥٥ - حذفت

إن هذا النص منقول عن القانون الفرنسي ولا يوجد له نظير في القانون البلجيكي وقد رأت اللجنة أن العمل بالتقدير لمدة سنتين يكون فيه - خصوصا بالنسبة للارواح التجارية والصناعية التي هي عرضة لتغير السّرع بسبب المؤثرات العديدة التي تنتج من جراء الظروف الاقتصادية وهي كثيرة التغير - خطر كبير على المحول ويجب ألا تمتدّ مدة التقدير سنة واحدة

وقد مالت اللجنة بسبب ذلك إلى أن يكون التقدير سنويا ولو أنت ذلك يستدعي زيادة في محصل مصلحة الضرائب ، ولذا رأت حذف هذه المادة ، على أن حضرة مندوب الحكومة تقرر أنه يفضل إبقاءها نظرا لما يحيد في هذا الحكم من التخفيف في العمل على مصلحة الضرائب ، ومن استقرار رقم الضريبة مدّة من الزمن ، الأمر الذي يكون من مصلحة المحول والحكومة .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٥٦ - في الدعاوى التي أشير إليها في المادتين ٤٥ و ٤٦ يكون للحكمة إما أن تأمر البيوت المالية بتقديم مستخرجات من دفاترها وحساباتها فيما يتعلق بالحالة المالية للموّلعة الدّعى منه أو عليه ، وإما أن تدبّ قضيّا أو خيرا للاطلاع على الدفاتر والحسابات المذكورة .	مادة ٥٥ - في الدعاوى التي أشير إليها في المادتين ٤٥ و ٤٦ يكون للحكمة إما أن تقضي بتكليف البيوت المالية بتقديم مستخرجات من دفاترها وحساباتها فيما يتعلق بالحالة المالية للموّلعة الدّعى منه أو عليه ، وإما أن تدبّ قاضيّا أو خيرا من الخبراء المشار إليهم في المادة ٨٨ للاطلاع على الدفاتر والحسابات المذكورة .

التعديل الذي أدخلته اللجنة لفظي فيما يخص بالتعديل الأول وتحديد طريقة الخبراء الذين يحصل من بينهم الاختيار في التعديل الثاني . وقد قصد من وضع هذه المادة تمكين المحاكم من الوصول إلى الحقيقة ، إذ أن عدم تحويل هذا الحق يترتب عليه عجز مصلحة الضرائب من تنفيذ القانون ، كما روعي فيه صفة مصلحة المحوّلين ، لأن هذا الحق لم يعبأ إلا بتدخل القضاء ، وترى اللجنة أن هذا الإجراء كاف لصيانة حقوق من يهمهم الأمر .

القسم الثالث - أحكام تسمى على كل المؤهلين

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٥٧ - إذا غنم حساب إحدى السنين بمسألة فإن هذه المسألة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها فإذا لم يكتف الرّبح لتغطية المسألة ما يكفيها نقل الباقي إلى السنة الثانية . فإذا بقي بعد ذلك جزء من المسألة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة . ولكن لا يجوز نقل شيء من المسألة إلى حساب سنة تالية	مادة ٥٦ - على أصحها

أثبتت المادة على أصلها وقد كانت أثبتت مسألة جعل المدة التي تحتسب فيها الحسارة خمس سنوات بدلاً من ثلاثة ولكن رأيت اللجنة أن تنقح عدد حد الثلاث السنوات لأن المسألة في الحقيقة تقديرية . ففى فرنسا أطبلت هذه المدة إلى خمس سنوات ولكن فى بلجيكا لا تعتمد المدة سنتين بلقاء المشروع الحالى وسطا بين الحدين .

وقد أثير أيضاً فى صدد هذه المادة موضوع الحسارة السابقة على صدور القانون فأجاب حضرة مندوب الحكومة بأنه لا شأن للقانون بالحسارة السابقة على صدوره كما أنه لا شأن له بالرجع السابق على تطبيقه وهو ما نقره اللجنة عليه .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٥٨ - إذا وقفت المنشأة من العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقروفا كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل .	مادة ٥٧ - إذا وقفت المنشأة من العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقروفا كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل .
ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر خمسة عشر يوماً من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة .	ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر ستين يوماً من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة .

لم يحصل تعديل فى هذه المادة سوى إطالة مهلة إمداد التبليغ إلى ستين يوماً بدلاً من خمسة عشر يوماً عملاً بمبدأ التسير فى المواعيد الذى راعته اللجنة فى بحث هذا المشروع وحتى يكون لدى الممول فى حالة وقوف عمل منشأته الوقت الكاف لتجهز ما يستدعيه الحال من الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى ظروف غير عادية .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٥٩ - التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكماً فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة . على أن الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع فى هذه الحالة على حائى التنازل والتنازل له . وإلا كان هذا الأخير مسؤولاً بالتضامن مع الأول عما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل له عنها .	مادة ٥٨ - على أصلها .
أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٦٠ - يكون ربط الضريبة بمقتضى ورود باسم الممول .	قلت معثلة إلى ما بعد .

مطلب حاضرة مندوب الحكومة تعديلها مع نقلها إلى الأحكام الصامة على أن تكون صيغتها كما يأتي :

" يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أوارد واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم مازمون قانونا بتسديدها فترتبة غير إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها .

وتوقع هذه الأوراد من الموظفين الذين يمينهم اللاعة التنفيذية "

وقد وافقت اللجنة على ذلك ورفعت هذه المادة من مشروعها .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٥٩ - على أصلها .	مادة ٦١ - يكون تحصيل الضريبة على أقساط شهرية أو كل ثلاثة شهور أو كل ستة شهور أو دفعة واحدة كل سنة طبقا لما يقتر في اللاعة التنفيذية .

لم تحمل اللجنة تعديلا ما على هذه المادة والأصل في هذه الضريبة أن تدفع قسما واحدا لأنها استحققت من سنة سابقة وعن أرباح تحققت في السنة السابقة ولكن تسهلا على الممول رؤى إمكان التسيط له بالكيفية الواردة بالمشروع بحيث لا يتجاوز ميعاد آخر قسط آخر السنة المالية التالية . وستكفل اللاعة التنفيذية بالتفاصيل الخاصة بذلك .

الكتاب الثالث

الضريبة على كسب العمل

الباب الأول

المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات

الفصل الأول - أساس الضريبة

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ٦٠ - تسرى ضريبة المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات على :</p> <p>(١) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية إلى أى شخص سواء أكان مقيما في مصر أم في الخارج مع مراعاة ما قصت به الانخفاضات من استثناء لهذا الحكم .</p> <p>(٢) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والأفراد إلى أى شخص مقيم في مصر - وكذلك إلى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر .</p> <p>وتؤدى الضريبة عن كل مبلغ من المبالغ المتقدم بإنائها يستحق عن المدة التي تبدأ من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون .</p>	<p>مادة ٦٢ - تسرى ضريبة المرتبات على :</p> <p>(١) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية إلى أى شخص سواء أكان مقيما في مصر أم في الخارج مع مراعاة ما قد قصت به الانخفاضات من استثناء لهذا الحكم .</p> <p>(٢) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والأفراد إلى أى شخص مقيم في مصر - وكذلك إلى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر .</p> <p>وتؤدى الضريبة عن كل مبلغ من المبالغ المتقدم بإنائها يستحق عن المدة التي تبدأ من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون .</p>

تذكر اللجنة أن الكتاب الثالث من هذا المشروع يختص بالضريبة المطلوبة فرضها على كسب العمل وما في حكمه وقد تضمن أولا الأحكام الخاصة بالمرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات وما في حكمها، وثانياً الأحكام الخاصة بأرباح المهن غير التجارية .

وقد لاحظت اللجنة فيما يخص هذه الضريبة أن المشروع جرى في شأنها على التمييز بين الأساس الذي تحصل بمقتضاه الضريبة على المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات وبين الأساس الذي تحصل بمقتضاه الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، فبينما في القسم الأول تسرى الضريبة بنسبة تصاعديّة - قررت في المادة ٦٣ من التعديل - على مقدار صافي الكسب، جرى في القسم الثاني على فرض الضريبة سنوياً بنسبة واحدة على قاعدة مجموع القيمة الإجماعية للكان أو الأمكنة التي تشغلها المهنة والقيمة الإجماعية للسكن الخاص لصاحب المهنة ويسمى ثابت .

والمعمول به الآن في كافة البلاد الأوروبية أن ضريبة كسب العمل تستحق على صافي الربح أي على مقدار ما يكسبه حقيقة صاحب العمل موطفاً كان أو مشتتاً بمهنة حرة ، وهذا هو أصل أساس ، ولذا فإن كافة البلاد الأوروبية تجرى عليه في قوانين الضرائب الحالية بعد أن كانت كلها (معداً الجزائر) تجبي ضريبة كسب العمل على القيمة الإجماعية وأشياء أخرى تماثلها أي على أساس ضريبة البائنة الذي ظهر لجميع البلاد الأوروبية فساداً .

وقد أدلى حضرة مندوب الحكومة أمام اللجنة - مع تسليمه بأن المبدأ السليم يقضي بأن يكون فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية - بالأساس التي دعت إلى التمييز سالف الذكر والتي يتلخص أهمها في أن الحكومة ترى مبالغة منها في الحرص على عدم تعرف أسرار الحمائي أو الطبيب مراعاة للحالة الاجتماعية الخاصة بالبلاد في الوقت الحاضر وريضة منها في تبسيط العمل وقطعا لأسباب النزاع مع طوائف المهن الحرة التي هي غير مكففة قانوناً بوسائل دفاتر لحركة عملها - أن تسيّر في بادئ الأمر فيما يخص بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية على جمل القيمة الإجماعية أساساً للضريبة التي تنجي منهم مع تسليمها بما في هذا الأمر من عدم المساواة بينهم وبين أرباب الأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات .

واللجنة وإن كانت تبيل إلى اتباع ما هو ساري في البلاد الأوروبية في هذا الصدد من الآن ، إلا أنها ترى للأسباب المتقدمة أن تبطل المشروع على الأساس المقدم به ولها كبير الأمل في العدول بعد قليل من الزمن عن هذا الأساس العتيق إلى نظام ربط الضريبة على أساس الإيراد الفعل .

أما التعديل الذي أدخلته اللجنة على نص هذه المادة بزيادة - (١) عبارة "والأجور والمكافآت والمعاشات على" في نهاية صدر المادة - (٢) وعبارة "والمصالح العامة" في الفقرة الأولى - (٣) وتغيير عبارة "قد تخضع به" الواردة في هذه الفقرة بكلمة "قضت" - قصد به زيادة الإيضاح ويشمل النص كافة المرتبات وما في حكمها التي تدفعها الجهات العامة .

وتذكر اللجنة بأن الضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها ليست مقصورة على موظفي الحكومة ومستخدميها بل هي عامة تتناول كل دوى المرتبات والمساكنات والأجور والمكافآت والمعاشات ، ويسوى في ذلك الموظفون والمستخدمون ودو الأجور لدى الهيئات العامة أو الهيئات الخاصة ولدى الأفراد

كما تذكر أن هذه الضريبة تتناول أولاً جميع المرتبات والأجور والمعاشات التي تدفع من خزانة الدولة أو للمصالح العامة سواء أكان أصحابها من المصريين أم من الأجانب ، وسواء أكانوا مقيمين بمصر أم بالخارج ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما قضت به الاغلاقات السياسية ، وتتناول ثانياً - ما تدفعه الشركات أو الأسراد إلى أي شخص مقيم في مصر أو إلى أي شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر - وبذلك يخرج من حكم الضريبة ما تدفعه الحكومات أو الهيئات العامة الأجنبية إلى أشخاص مقيمين بمصر عن خدمات تؤدي فيها .

وقد أثيرت في صدد بحث هذه المادة جملة أمور منها :

أولاً - أمر المرتبات الثابتة التي تقر في كتب الوقف لصرفها ليهض فدية الواقف مدة حياتهم ، فقرر حضرة مندوب الحكومة أن هذا المرتب يخضع للضريبة واللجنة يبدئ بها هذا الأمر توافقاً لحضرة على هذا التفسير .

ثانياً - أمر المرتبات الخاصة بأفراد العائلة المالكة ، وقد قامت اللجنة بمحيطه فكان وأنها إجماعاً متفقاً مع رأي الحكومة في عدم سريان الضريبة عليها استناداً (١) إلى أن المبلغ المخصص لهذه المرتبات محدد بالدستور مادة (١٦١) وقد وصف فيه بأنه مخصصات - و(٢) إلى أن المنع في التجار ومولانا هو إعفاء مثل هذه المرتبات من أي ضريبة و(٣) إلى طبيعة هذه المرتبات وكيفية توزيعها على أفراد العائلة المالكة .

ثالثاً - ما إذا كان بطل السفر بعد مكافأة أو منزلة خاصة للضريبة فأجاب حضرة مندوب الحكومة بأن هذا البطل لا يمكن إخضاعه للضريبة لأنه ليس إلا نفقة الانتقال واللجنة وافقت على ذلك .

رابعاً - أمر المكافآت التي يتولى عليها بعض الموظفين في الحكومة أو في الهيئات غير الحكومية دفعة واحدة عند تركهم الخدمة وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أنها والحكومة متفقتان على أن كلمة "المكافآت" الواردة في هذه المادة لا يقصد بها المكافآت التي يتولى عليها بعض الموظفين في الحكومة أو في الهيئات غير الحكومية دفعة واحدة إذا ما تركوا للخدمة لأن هذه المكافأة تعد رأس مال لا يخضع للضريبة على كسب العمل ولكنها إذا استثمرت خضعت أو باعها للضريبة وأن المقصود بكلمة "المكافآت" الخاضعة للضريبة هي المبالغ التي تدفع للمستثمر وتكون ذات صفة دورية أو دائمة .

خاصا — أمر أجر النظر الذى يستول عليه نظار الأوقاف أهدية كانت أو خيرية ، وتذكر اللجنة في هذا الصدد أنها والحكومة متفقتان على أن هذا الأجر مما تسرى عليه ضريبة كسب العمل على أنه لتحديد المبلغ الذى يعود على شخص الناظر من هذا الأجر والذى تنجى عنه الضريبة يتعين على مصلحة الضرائب أن تستبعد من هذا الأجر ما قد يكون الناظر مضطرا لعصره بسبب الإدارة أو لدفعه لمعاونيه فيها من مرتبات أو مكافآت لم إذ أنه متجنى الضريبة عن هذه المراتب والمكافآت ولا تنجى الضريبة بالندبة للناظر إلا عن صافي الأجر وهو وحده ما يعد أجرا للناظر على عمله .

أما فيما يخص بالفقرة الأخيرة من هذه المادة فتذكر اللجنة أنها توافق على المبدأ الوارد فيها والذى يجعل استحقاق الضريبة على كل مبلغ يستحق عن المدة التى تبدأ من أول الشهر التالى لصدور هذا القانون لأن العمل بخلاف ذلك يجعل القانون ساريا على الماضي ة ق أنه يكون من الصعب تحصيل الضريبة عما يكون قد تم دفعه قبل صدور هذا القانون .

الفصل الثانى — تحديد المبلغ الذى تسرى عليه الضريبة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٦١ — يكون ربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من حركات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة، يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا .	مادة ٦٣ — يكون ربط الضريبة على مجموع ما يستول عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا .
ويجوز من المبالغ التى تربط عليها الضريبة مائسة لموظفى ومستخدعى الحكومة الذين لم الحق في المعاش قيمة احتياطي المعاش ، وفيما يتعلق بسائر من عداهم ٧,٥٪ من قيمة المعاشية .	ويجوز من المبالغ التى تربط عليها الضريبة بالنسبة لموظفى ومستخدعى الحكومة الذين لم الحق في المعاش قيمة احتياطي المعاش وفيما يتعلق بسائر من عداهم ٧,٥٪ من قيمة المعاشية .

التعديل الوحيد الذى أدخلته اللجنة على هذه المادة هو إضافة كلمة ” ومعاشات ” بعد كلمة ” وأجور ” في الفقرة الأولى من هذه المادة وذلك من باب التحديد .

وتذكر اللجنة فيما يخص بالإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة ومقداره ٧,٥٪ من قيمة المعاشية الذى يخضع لغير موظفى ومستخدعى الحكومة مقابل قيمة احتياطي المعاش الذى يخضع لموظفى ومستخدعى الحكومة يطبق على مجموع ما يتناوله هؤلاء الموظفون والمستخدعون من أى نوع كان ، ولو كان من مصادر مختلفة أو من جهات متعددة وهما يكن الوصف الذى توصف به المال الذى يتقاضونها نظير ما لهم وقد وافق حضرة مندوب الحكومة على هذا التفسير .

الفصل الثالث — سعر الضريبة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٦٢ — عند حساب الإيراد الخاضع للضريبة يستبعد الممول ما يأتى : مبلغ عشرين جنيا مصريا من هذا الإيراد إذا كان المول غير متزوج ولا يعول أولادا ، وإضاف إلى ذلك مبلغ عشرين جنيا مصريا إذا كان المول متزوجا ولا يعول أولادا ، أما إذا كان متزوجا ويعول ولدا أو أولادا مهما يكن عددهم أضيف إلى مجموع ما تقدم مبلغ عشرين جنيا أخرى .	مادة ٦٤ — حدد سعر الضريبة على الوجه الآتى : يقضى من الضريبة جزء من إيرادات العمل المينة فيما تقدم مقداره ٦٠ جنيا مصريا في العام ، وما زاد على ذلك لغاية ١٢٠ جنيا مصريا في العام تحصل عليه الضريبة بسعر ١٪ وما زاد على ١٢٠ جنيا مصريا لغاية ٣٠٠ جنيه مصرى في العام تحصل عليه الضريبة بسعر ٣٪ وما زاد على ٣٠٠ جنيه مصرى في العام تحصل عليه الضريبة بسعر ٣٪

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>أما أجور البقال والمستخدمين بالمياومة لأنها تنفى من كل ضريبة إذا كانت الأجرة لا تتجاوز ٢٠ قرشا في اليوم . فإذا تجاوزتها فترست عليها الضريبة بنسبة ١ . عما زاد على عشرين قرشا إلى الخمسين قرشا وبنسبة ٢ . فيما زاد على خمسين قرشا في اليوم .</p>	<p>وما زاد من الإيراد إلى ١٥٠ جنيها بعد خصم مقدار الاستيلاء المتقدم ذكره تحصل عليه الضريبة بنسبة ٣ .٪ وما زاد على ١٥٠ جنيها إلى ٢٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بنسبة ٤ .٪ وما زاد على ٣٠٠ جنيها إلى ٥٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بنسبة ٥ .٪ وما زاد على ٥٠٠ جنيها إلى ٨٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بنسبة ٦ .٪ وما زاد على ٨٠٠ جنيها إلى ١٢٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بنسبة ٧ .٪ وما زاد على ١٢٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بنسبة ٨ .٪</p> <p>أما أجور البقال والمستخدمين بالمياومة لأنها تنفى من كل ضريبة إذا كانت الأجرة لا تتجاوز ثلاثين قرشا فإذا تجاوزتها فرضت عليها الضريبة بنسبة ١ .٪ عما زاد على الثلاثين قرشا إلى ستين قرشا . وبنسبة ٢ .٪ فيما زاد على ستين قرشا في اليوم .</p>

ورأت اللجنة تعديل هذه المادة على الوجه المبين بحاليه للأسباب الآتية :

أولا - رأت اللجنة أسوة بما قرره بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أن تقر أيضا بالنسبة للضريبة على المرتبات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المالية لدى الحياة وما في حكمها مبلغا يعنى الخمول من دفع الضريبة عليه وهو المبلغ الذى تحته حد الحاجة وأن تزيد هذا المبلغ . إذا كان الخمول يحمل أعباء عائلية محددة مبلغ ستين جنيها إذا كان الخمول غير متزوج ولا يمول أولاداء وأن زاد هذا المبلغ عشرين جنيها إذا كان الخمول متزوجا ولا يمول أولاداء ثم زاد هذا الحد عشرين جنيها أخرى إذا كان الخمول متزوجا وله أولاد مهما يكن عددهم وبذلك يصل حد الإعفاء فى نهاية القصوى إلى مائة جنيه فى حالة تحمل الخمول أعباء عائلية فإذا كانت الخمول غير متزوج ولكن له أولاد فإن المبلغ الذى يستبعد من حساب الضريبة هو ثمانون جنيها فقط .

لم تشأ اللجنة أن تجارى التشريع الفرنسى والبلجيكى فيما يقرراته فى هذا الصدد من إعفاءات متتدة لأنها ترى أن تخلل من هذه الإعفاءات فى بادئ الأمر بقدر الإمكان إذ أنها تتوقع أن تعدد الإعفاء يحدث ارتباكا فى عمل مصلحة الضرائب ويستلزم زيادة فى عدد الموظفين الأمر الذى يجب تجنبه . ومن المفهوم أن المبالغ المتقدم ذكرها حسب الأحوال تعتمد أولا عند حساب الضريبة من مجموع الإيراد ولا تحصل الضريبة إلا على ما يزيد بعد هذا الاستبعاد .

ثانيا - يرى من المشروع المقدم من الحكومة أن العمل الذى تحصل على أساسه ضريبة المرتبات والمكافآت وما فى حكمها مقرر باعتبار ١ .٪ على الستين جنيها الأولى و ٢ .٪ على المائة والثمانين جنيها التالية و ٣ .٪ على ما زاد على ذلك ، ولكن اللجنة حزن بمشها رأت أولا أن الأسعار التى تضمنها المشروع فى هذا الصدد تعتبر منخفضة للغاية ولا تتناسب مع ما تضمنه المشروع من سعر الضريبة على أرباح رموس الأموال المتقولة وسعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الآتين بقاتها المنحة ، وثانيا أنه مع الأسعار المتقدم ذكرها لا يخطر بباله شيء يذكر من هذه الضريبة لانخفاض سعرها ولذا فزت بالإجماع أن تزداد النسب الواردة فى المشروع زيادة تذكر ولكن حضرات أعضائها اختلفوا فى تحديد النهاية القصوى للنسب الواجب فرضها فكان رأى الأغلبية أن تزداد النسب المذكورة إلى ٨ .٪ بكيفية تصاعدية على الوجه المبين بالتعديل وكان رأى الأقلية والحكومة أن تكون النهاية المذكورة ٦ .٪ مع التصاعد أيضا على الوجه الآتى :

٢ .٪ عن الـ ١٥٠ جنيها الأولى .

ثم ٣ .٪ من الـ ١٥٠ جنيها بعدها .

ثم ٤ .٪ عن الـ ٣٠٠ جنيها بعدها .

ثم ٥ .٪ عن الـ ٥٠٠ جنيها بعدها .

ثم ٦ .٪ عما زاد على ذلك .

وتستند الأغلبية فى رأيها :

أولا - إلى ما كان قد تم فى عهد وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا فى سنى ١٩٣١ و ١٩٣٢ من فرض رسوم دفعة إضافية على مكافآت موظفى الحكومة بالمقايير المختلفة المبنية فى المذكرة الواردة من حضرة مندوب الحكومة والمرققة مع هذا التقرير ملحق رقم (٢) وقد عمل أولئك الموظفون دفعها .

وثانياً - أنه إذا جاز ذلك وقت أن كانت البلاد ليست في حاجة ماسة إلى المبلغ الذي كان يجي من هذه الرسوم الإضافية وكان القصد من جبايتها جردية المسأل الاحتياطي فقط ، فإنه لا يكون هناك مخطور من أن تخرض تلك الضريبة بالنسب المذكورة في التعديل في وقت تحتاج البلاد فيه إلى المسأل الكثير لمواجهة الأعباء التي أصبحت البلاد مضطرة للقيام بها في عهدنا الجديد .

وثالثاً - إلى توفر ضمانات مستمرة للوظفين والمستخدمين لا تتوفر لأرباب المهن غير التجارية الذين يلاحون كثيراً من الصعاب في كسب معاشهم في أوقات الأزمات .

ونستند الأقلية والحكومة في رأيهما :

أولاً - إلى أن ضريبة كسب العمل يجب - كما هو مشاهد في القوانين الأوروبية المأخوذة عنها مشروع الضرائب الحالي - ألا ترد بأي حال من الأحوال عن تصفب الضريبة المقررة على أرباح رموس الأموال المنقولة والأرباح الصناعية والتجارية حتى يكون هناك توازن بين الضريبتين وأنه إذا صح أن اللجنة حددت سعر الضريبة على أرباح رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية بمشرة في المائة في نهاية الأمر . فإنه لا يصح أن يكون سعر الضريبة على كسب العمل أكثر من ٥ ٪ . وأنها مع ذلك رغبنا في تجاوز هذا الحد قليلاً وقلنا أن تكون النهاية القصوى ٦ ٪ .

ثانياً - إلى أن المشاهد أن هناك ميلاً في البلاد الأوروبية إلى عدم دفع النسب الخاصة بضريبة كسب العمل عند دفع نسبة الضرائب الأخرى مستثنين في ذلك ما تم في فرنسا فإنه حين دفع سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . والأرباح الزراعية . وأرباح المهن الحرة من ١٢ ٪ إلى ١٤ ٪ . أقل سعر الضريبة على الأجور والمرتبات ٦ ٪ . على حاله . كما أنه في شهر مايو الماضي حثت رفعت نسبة الضريبة على أرباح رموس الأموال المنقولة التي كانت مقررة بمقدار ١٤ ٪ . وزادتها ٨ ٪ . من هذه النسبة لم ترفع النسبة التي يجي بمقتضاها ضريبة كسب العمل بل بقيت ٦ ٪ . كما هي .

وثالثاً - أن ضريبة كسب العمل مفروضة على من يشتغل برأسه وبعده لأرباس ماله وهو معين ينضب في أحيان كثيرة قبل الأوان فوجب أن يترك لصاحبه ما يمكنه منه أن يوفر ما قد يستعين به إذا ما حل به ما يمنحه من القيام بالعمل .

وربما - أن الأقلية والحكومة قصدتا بعدم تجاوز نسبة الضريبة ٦ ٪ . أن يكون هناك تناسب بين ما يجي من أرباب المرتبات والمساهمات والمكافآت والمعاملات والأجور وما في حكمها وبين ما يجي من أرباب المهن غير التجارية حسب النسب التي أقرتها اللجنة خاصة بما إذا أن هذه الضريبة الأخيرة مقررة على أساس القيمة الإيجارية للكان أو الأمانة التي يشغلها صاحب المنة المباشرة مهته وسكته .

وفي الملحق رقم ٤ مقارنة بين الضريبة التي يجب أن يدفعها صاحب المرتب أو الأجر أو المعاش أولاً حسب السعر الذي أقره أغلبية اللجنة ثم حسب السعر الذي قبته الحكومة وبين الضريبة التي يؤدتها أصحاب المهن غير التجارية حسب السعر الذي عدته اللجنة ، وقد احتسبت هذه الضريبة الأخيرة على أجرة تقديرية للسكن والمكان الذي تشغله المنة مع شيء كثير من التوسع .

ويرى من تلك المقارنة مقدار الفرق الكبير بين لوائح الضريبة بالنسبة للفرق الأول والفرق الثاني كما اشكل ذلك البيان على النسبة المئوية للضريبة التي يدفعها أصحاب المرتبات بالنسبة لما يدفعه أصحاب المهن غير التجارية وهي لا تقل حتى طبقاً للأسعار التي قبته الحكومة عن ١٥٠ ٪ . وتصل إلى أكثر من ٥٠٠ ٪ ، أما طبقاً للأسعار التي أقرتها أغلبية اللجنة فإن النسبة أكثر من ذلك بكثير . وترى أغلبية اللجنة - والحكومة نشاطها هذا الرأي - أن مثل هذه الفروق مما يصعب تبريره .

ثالثاً - تذكر اللجنة أن الضريبة على المرتبات والمساهمات والمكافآت وما في حكمها في التشريعين الفرنسي والبلجيكي لم تكن تصاعدية وقد صدقت اللجنة بعمل الضريبة تصاعدية سواء للمعد الذي تراه الأكثرية أو للمعد الذي تراه الأقلية والحكومة ، أن يساهم من كان إيراد كسبه من العمل مراعياً بنسبة تتفق وما يحسبه لأنه من المقرر أن الأعباء لا تتزايد بنسبة مطردة مع زيادة الإيراد فهي تقف عند حد ما ويكون القدر بعد هذا الحد لا يتغالبه أعباءه .

وفي الحقيقة أن أساس الضريبة التصاعدية هو عدل أساس في نظرية المساهمة في الأعباء العامة . وقد أخذت في إنجلترا في تحرير أهم ضريبة فيها (Income Tax) كما أخذت به معظم البلاد الأخرى في الضريبة التكميلية على الإيراد المسمى التي تفرزها طلاوة على الضرائب النورية (Cédulaires) وهي الضرائب المقاربة والضرائب على إيرادات رموس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل والتي لم تقصد بتحريرها الحصول على موارد جديدة فقط بل إنها كانت ترى من وراء تحريرها إلى إيجاد المدل بين مائر سكان البلاد في المساهمة في الأعباء العامة تبعاً لما يزيد من إيراداته بعد استبعاد القدر الذي يعتبر حد الحاجة .

ربما - رأت اللجنة ونفرد الإعفاء في أجور العمال والمستخدمين بالمياومة إلى ثلاثين قرشاً التي وافق حضرة مندوب الحكومة على رفع حد الإعفاء إليها بدلاً من العشرين قرشاً الواردة في المشروع ، والتي لم يمد ربحها حضرته متناهي مع مبلغ الستين جنياً سوريا المقر في المشروع حداً لإعفاء الأجور والمرتبات وذلك أولاً - لإيجاد التناسب بين الإعفاء الذي قرره اللجنة لقوى المساهمات وبين أجور هذه الطائفة ، وثانياً - حتى يوضع هذا الرغف على العيال ما كان سوف يصح لهم عند تقرير مبدأ الإعفاء الخاص بالأعباء المالية بالنسبة إليهم إذ أن اللجنة رأيت عدم تقرير إعفاء للعالم خاصاً بالأعباء المالية لما قد يسبب بتحرير هذا الإعفاء من الارتباك الشديد في عمل مصلحة الضرائب نظراً لكثرة عددهم ، وثالثاً - لأن العيال والمستخدمين باليومية قلما يشتغلون أيام الشهر كاملة ويكفي للدلالة على ذلك أن الحكومة لا تحاسب عمالها ومستخدميها بالمياومة إلا على خمسة وعشرين يوماً في الشهر .

الفصل الرابع - الإقرارات

القسم الأول - الإقرارات التي يقدم بها صاحب العمل

تعديل المحنة	أصل المادة
<p>مادة ٦٣ - على الأفراد أو الشركات الذين يستخدمون موظفين أو مستخدمين أو عمالاً أو صناعاً أو مساعدين بترتيب أو أجر أو أتعاب أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في بحر ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر ستين يوماً من تاريخ التحاق شخص من الطوائف السابقة ذكرها بخدمتهم كشفاً بين به :</p> <p>(١) على أصلها .</p> <p>(٢) على أصلها .</p>	<p>مادة ٦٥ - على الأفراد أو الشركات الذين يستخدمون موظفين أو مستخدمين أو عمالاً أو صناعاً أو مساعدين بترتيب أو أجر أو أتعاب أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في بحر خمسة وأربعين يوماً من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر خمسة وأربعين يوماً من تاريخ التحاق شخص من الطوائف السابقة ذكرها بخدمتهم كشفاً بين به :</p> <p>(١) أسماء الألقاب وظائف وعنوانات الأشخاص الموجودين في خدمتهم .</p> <p>(٢) مقدار ما هيأتهم وأجورهم وأتعابهم .</p> <p>ويجب على صاحب العمل من تقديم هذا الإقرار بالنسبة للمستخدمين والعمال الذين لا يجاوز أجورهم النصاب الذي يتناوله الإعفاء من الضريبة طبقاً للعادة السائدة إذا كانت طيبة عنهم لا تحتمل قيامهم بعمل آخر تكفي المنازل المكتوب وغيرهم .</p> <p>ويجوز أن تقرر اللجنة التنفيذية غير ذلك من الموايد والشروط فيما يتعلق بالشركات والمنشآت التي تستخدم تسعين شخصاً على الأقل .</p>
<p>مادة ٦٤ - على أصلها .</p> <p>مادة ٦٥ - على الأفراد والشركات والجمعيات الذين يدفعون معاشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في بحر ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر ستين يوماً من تاريخ تولد الحق في المعاش أو الإيراد المرتب لدى الحياة كشفاً بين أسماء وألقاب وعنوانات أصحاب المعاشات والمرتبات المذكورة وبيان مقداره وشروط دفعها .</p>	<p>مادة ٦٦ - على الشركات والمنشآت التي تستخدم تسعين شخصاً على الأقل أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في بحر ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر ستين يوماً من تاريخ تولد الحق في المعاش أو الإيراد المرتب لدى الحياة كشفاً بين أسماء وألقاب وعنوانات أصحاب المعاشات والمرتبات المذكورة وبيان مقداره وشروط دفعها .</p>
<p>مادة ٦٦ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب كل تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين وذلك في بحر أربعين يوماً من حدوثه .</p>	<p>مادة ٦٨ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب كل تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين وذلك في بحر ثلاثين يوماً من حدوثه .</p>

لم تمثل اللجنة تعديلا على هذه المواد إلا فيما يخص المواعيد الواردة بالمواد ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ من المشروع بما لم اخطئه اللجنة من التيسير في الواجب .

القسم الثاني

الاقترارات التي يتم بها أصحاب الممتلكات والأجور والمعاملات والإيرادات المرتبة لدى الحياة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٦٧ - كل شخص يستولى من الأفراد أو الشركات أو الجمعيات إما كانت على مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجور أو معاشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة يتجاوز مجموعها في العام حدود الإعفاء المبين بالمادة ٦٢ من هذا القانون سواء أكانت آتية من مصدر واحد أم من مصادر متعددة ، عليه في بحر أربعين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر أربعين يوما من تاريخ تولد حقه في المعاش أو المرتب أن يقدم إلى مصلحة الضرائب ، كل البيانات المتعلقة بمقتدر ما يستولى عليه من مرتبات أو معاشات أو ماهيات أو أجور أو مكافآت أو معاشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة مع بيان اسمه ولقبه وعنوانه وأسماء وألقاب وعنوانات من يعمل في خدمتهم أو ينفون له المعاش أو الإيراد.	مادة ٦٩ - كل شخص يستولى من الأفراد أو الشركات أو الجمعيات إما كانت على مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجور أو معاشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة يتجاوز مجموعها ستين جنبا مصريا في العام سواء أكانت آتية من مصدر واحد أم من مصادر متعددة ، عليه في بحر ثلاثين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر ثلاثين يوما من تاريخ التصاقه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه في المعاش أو المرتب أن يقدم إلى مصلحة الضرائب ، كل البيانات المتعلقة بمقتدر ما يستولى عليه من مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجور أو معاشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة مع بيان اسمه ولقبه وعنوانه وأسماء وألقاب وعنوانات من يعمل في خدمتهم أو ينفون له المعاش أو الإيراد .

إن التعديلات التي أدخلتها اللجنة على هذا المشروع مقصورة: أولا - على جعل نصها متشبا مع التعديل الذي أدخلته اللجنة على المادة ٦٤ من المشروع ، وثانيا - على تعديل ميعاد التبليغ متشبا مع غطتها في تيسير المواجب .

الفصل الخامس - تحصيل الضريبة

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٦٨ - على أصلها .	مادة ٧٠ - أصحاب العمل والمترتبين بالمعاش أو بالإيراد هم الذين عليهم توريد مقدار الضريبة للزكاة مقابل خصمه مما عليهم .

بقيت على أصلها وهي تتضمن تنفيذ نظرية الجز في المنع .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٦٩ - على أصحاب العمل والمترتبين بدفع المعاش أو الإيراد أن يوردوا إلى خزنة الحكومة في العشرة الأيام الأولى من كل شهر قيمة ما خصموا من الدفعات التي أجروها في الشهر السابق . ويجوز أن تقرر اللائحة التنفيذية غير ذلك من المواعيد والشروط فيما يتعلق بالشركات والمؤسسات التي تستخدم محاسبين مخصصا على الأقل .	مادة ٧١ - على أصحاب العمل والمترتبين بدفع المعاش أو الإيراد أن يوردوا إلى خزنة الحكومة في العشرة الأيام الأولى من كل شهر قيمة ما خصموا من الدفعات التي أجروها في الشهر السابق . ويجوز أن تقرر اللائحة التنفيذية غير ذلك من المواعيد والشروط فيما يتعلق بالشركات والمؤسسات التي تستخدم محاسبين مخصصا على الأقل .

رأت اللجنة تعديل ميعاد التوريد بجلته في خمسة عشر يوما الأول وسبب ذلك أن كثيرا من الشركات تقوم بدفع مرتبات موظفيها واستندبها في أعيادهم من الشهر لا في أول الشهر التالي كما هو متبع في الحكومة كما أن بعضها يقوم بدفع أجور العمال بالياومة كل خمسة عشر يوما فالتمسح في الجهد مما يسهل عليها عملها خصوصا فيما يتعلق بالمستحقين في آخر يوم من الشهر وهذا التعديل أملة الحيلة على اللجنة رغم ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة من جواز أن تخور اللائحة التنفيذية غير ذلك من المواعيد والشروط فيما يتعلق بالشركات والمنشآت التي تستخدم تحسين خصصا على الأقل .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٧٠ - على أصلها .	مادة ٧٢ - إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بالماش أو بالإيراد غير مستوطن في مصر، أو لم يكن له بها مركز أو منشآت فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقع على مستحق الإيراد الخاضع للضريبة طبقا للشروط والأوضاع التي تترتب في اللائحة التنفيذية . وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق إذا كان الإيراد مع بلوغ مجموعه النصاب الذي يجعله خاضعا للضريبة يتألف من عناصر يخرج كل منها على حدة عن سريان الضريبة عليه .

لم تدخل اللجنة عليها تعديلا ما وقد جعل في هذه المادة عبء التوريد على مستحق الإيراد لأنه الوسيلة الوحيدة للحصول على الضريبة إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بالماش أو بالإيراد غير مستوطن بمصر أو ليس لديها مركز أو منشأة .

ترى اللجنة أن يحصل تغيير عنوان الفصل السادس (من الكتاب الثالث) بعنوان " الباب الثاني " لأنه خاص بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية أي القسم الثاني من ضريبة كسب العمل ، إذ أن الباب الأول كان متعلقا بالقسم الأول من ضريبة كسب العمل الخاصة بالمرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات .

أرباح المهن غير التجارية

تعديل اللجنة	أصل المادة
الباب الثاني	الفصل السادس
مادة ٧١ - اعتبارا من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحامي والحاسب والمحاسب وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تبين بقرار من وزير المالية .	مادة ٧٣ - اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحامي والحاسب والمحاسب وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تبين بقرار من وزير المالية .

التعديل الذي أدخل على هذه المادة هو لحمل سريان الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ابتداء من الشهر التالي لصدور هذا القانون ليكون الأمر مما لا يفر بالنسبة لسريانه فيما يخص بالضريبة على كسب العمل المتعلقة بالمرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات ، ولأنه من الصعوبة في ضريبة كسب العمل على وجه العموم أن يكون هناك سريان للقانون على مدة متأخرة على حسنة فنهنا لالت ولأن المفروض أن تتأهب اللجنة غير التجارية ينفي أولا بأول ما يكسبه على حاجياته .

ولم تعد هذه المادة كافة المهن غير التجارية بل اقتصرت على ذكر الأكثر انتشارا منها على سبيل المثال لأغل تحليل المخضر ، وأجازت بما ورد في نهايتها لوزير المالية أن يبين بقرار منه المهن الأخرى غير التجارية التي تخضع أرباحها للضريبة .

وليس في الامكان إجراء غير ذلك لأنه مهما حاول المشرع حصرها من الآن فانه من الممكن أن تظهر من أخرى يكون من المتعذر إخضاع الأرباح التي يجنيها أربابها إلى ضريبة المهن غير التجارية إذ أن مشروع القانون يقر في المادة (٣٣) المطلقة (لأنه) ضريبة الضريبة على الأرباح

والصناعة على كل مونة أو مشاة لا تكون خاضعة لضريبة أخرى معينة . ولا شك في أن هذا الحكم من شأنه أن يلحق الضرر بأصحاب المهن التي لم ينص عليها المشروع لأنه يفضيها لضريبة أعلى من الضريبة التي يجب أن يتقربوا بها ، ولذا فقد أجاز المشروع لوزير المالية — ليعمل الخيف عنهم — أن يضيف بقوامته إلى عداد المهن المتقدم بيانها أية مهنة غير تجارية .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٧٤ — تحسب الضريبة على مجموع القيمة الإجمارية للكان أو الأمكة التي تشغلها المهنة والقيمة الإجمارية للسكن الخاص لصاحب المهنة ويكون سعرها ٥٪ من هذا المجموع . فإذا كان صاحب المهنة يشغل مكانا واحدا له مهنة وسكانه احتسبت الضريبة باعتبار ١٠٪ من القيمة الإجمارية لهذا المكان .	مادة ٧٢ — تحسب الضريبة على مجموع القيمة الإجمارية للكان أو الأمكة التي تشغلها المهنة والقيمة الإجمارية للسكن الخاص لصاحب المهنة ويكون سعرها ٥٪ من هذا المجموع . فإذا كان صاحب المهنة يشغل مكانا واحدا له مهنة وسكانه احتسبت الضريبة باعتبار ١٥٪ من القيمة الإجمارية لهذا المكان .

وأت اللجنة بأغلبية الآراء إدخال تعديل على النسيبتين الواردتين في هذه المادة ورفع الأولى منها إلى ٥٪ والثانية إلى ١٥٪ حتى يقرب قليلا ما يدفعه صاحب المهنة غير التجارية من الضريبة مما يدفعه صاحب المرتب أو المكافأة أو الأجر أو الماشي .
ومع هذا الرفع في النسبة الأولى فإن الفارق لا يزال كبيرا كما يظهر ذلك من المقارنة المبينة بالمحق رقم ٤

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٧٥ — القيمة الإجمارية التي تتخذ أساسا لربط الضريبة هي ذات القيمة الإجمارية المتخذة أساسا لربط عوائد المبانى . وفيما يتعلق بالأمكة التي لا عوائد عليها تقوم مصلحة الضرائب بتقدير قيمتها الإجمارية طبقا للإجراءات التي تنجز في الأمانة التنفيذية على أن يكون الممول حق الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الجزئية وذلك في مئة خمسة عشر يوما من إعلانه بالطريق الإداري .	مادة ٧٣ — القيمة الإجمارية التي تتخذ أساسا لربط الضريبة هي ذات القيمة الإجمارية المتخذة أساسا لربط عوائد المبانى . وفيما يتعلق بالأمكة التي لا عوائد عليها تقوم مصلحة الضرائب بتقدير قيمتها الإجمارية طبقا للإجراءات التي تنجز في الأمانة التنفيذية على أن يكون الممول حق الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الجزئية وذلك في مئة خمسة عشر يوما من إعلانه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

لم تدخل اللجنة تعديلا على هذه المادة إلا في طريقة الإعلان فانها جعلتها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول تبعا لما قرره في باقي مواد المشروع .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٧٦ — يجمع بين الضريبة المقررة فيما تهم من الضرائب التي يكون صاحب المهنة ملزما بإدائها على ما يستولى عليه من المرتبات والأجور بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من هذا القانون . ويستثنى من ذلك ما يتقاضاه صاحب المهنة أرباحا بسبب مباشرة مهنته في صورة مرتب ثابت .	مادة ٧٤ — يجمع بين الضريبة المقررة فيما تهم من الضرائب التي يكون صاحب المهنة ملزما بإدائها على ما يستولى عليه من المرتبات والأجور بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من هذا القانون . ويستثنى من ذلك ما يتقاضاه صاحب المهنة أرباحا بسبب مباشرة مهنته في صورة مرتب ثابت .

أضافت اللجنة الفقرة الأخيرة إلى هذه المادة مما ليس في حالة ما إذا كان أرباب المهن غير التجارية يتقاضون عن مباشرة مهنتهم مرتبات ثابتة شهرية كانت أو سنوية ممن يباشرون العمل لديهم أو لم يذل من أرباب متقطع .

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>مادة ٧٧ - أصحاب المهن الذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب يسقون من أداها في السنوات الثلاث الأولى من ممارسة المهنة ولا يزمنون بها إلا اعتبارا من أول شهر يناير التالى لانهضاء الثلاث السنوات المذكورة .</p> <p>كذلك يبطل التزام صاحب المهنة بأداء الضريبة متى بلغ ستين سنة ميلادية كاملة .</p>	<p>مادة ٧٥ - أصحاب المهن الذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب يسقون من أداها في السنوات الخمس الأولى من ممارسة المهنة ولا يزمنون بها إلا اعتبارا من أول شهر يناير التالى لانهضاء الخمس السنوات المذكورة .</p> <p>كذلك يبطل التزام صاحب المهنة بأداء الضريبة متى بلغ ستين سنة ميلادية كاملة .</p>

أدخلت اللجنة تعديلا على هذه المادة بجلت مدة الإعفاء الواردة في الفقرة الأولى خمس سنوات من ابتداء ممارسة المهنة بدلا من ثلاث سنوات للتيسير على المبتدئين .

وحكمة هذا الإلغاء ظاهرة لأن المبتدئ في مهنة من المهن غير التجارية يحتاج - نظرا لما يتعرض به العمل عادة من الصعاب - إلى وقت طويل نوحا حتى يتيسر له الحصول على كسب من مهنته .

أما تقرير سقوط الضريبة عن أرباب المهن غير التجارية من بلغوا ستين سنة ميلادية كاملة فقد روحي فيه ما يحصل عادة من أن الكثيرين بعد هذه السن لا يمكنهم - إذا استقروا في مباشرة مهنتهم - أداء عملهم على الوجه الذى كانوا يؤدونه به قبل بلوغهم هذه السن وترى اللجنة أن هذا الإعفاء يبد إجرأ حكيما عادلا .

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>مادة ٧٨ - تدفع الضريبة كل ثلاثة شهور مقدما .</p>	<p>مادة ٧٦ - على أصلها .</p>

واللجنة توافق على هذا الإجراء لما في التيسير من التسهيل خصوصا وأن الضريبة معروفة القيمة ومحدد التدبير .

الكتاب الرابع

أحكام عامة لكل الضرائب

الفصل الأول - حق الاطلاع وممر المهنة

أصل المادة	تعديل اللجنة
<p>مادة ٧٩ - لا يجوز لأية مصلحة من المصالح التابعة للحكومة أو لمجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أن تمنع في أية حالة بحجة الانظمة على سر المهنة من إطلاع مندوب مصلحة الضرائب على ما يريه من الاطلاع عليه مما لديها من الوثائق والأوراق بقصد ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون .</p>	<p>مادة ٧٧ - على أصلها .</p>

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٧٨ - على أصلها .	مادة ٨٠ - يجوز للنيابة العمومية أن تطلع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية .
مادة ٧٩ - على أصلها .	مادة ٨١ - على متعوى القضاء والموظفين القضائيين والموظفين الإداريين أن ييلقوا مصنعة الضرائب كل بيان يتصل بملهم من شأنه أن يجل على الاعتقاد بارتكاب غش في أهر الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية الغرض منها أو يرتب تلها التخلص من أداء الضريبة أو تعرضها لخطر عدم الإدلاء سواء أكان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أم تجارية أم تحقيق في مواد الجنائيات أو الجنح ولو انتهى التحقيق بالحفظ .

تضمن الكتاب أربع أحكاماً عامة خاصة بكل أنواع الضرائب التي ورد ذكرها في الكتب الأولى والثاني والثالث .
والمنصرد من هذه المواد الثلاث هو عبارة التهرب من دفع الضريبة ، والوصول إلى تحصيلها في الحالات التي تكون قد أخفيت فيها أو ارتكبت فيها
والة لإخفائها أو التخلص من دفعها .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٨٠ - على أصلها .	مادة ٨٢ - أصحاب المصارف والمكفون بإدارة أموال ما والتجار الذين من مهنهم دفع إيداعات القم المنقولة وكذلك كل الشركات والتجار عامة ملزمون أن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة أو غره من القوانين بألسا كلها وفيها من الدفاتر والوثائق الماحقة بها وأوراق الإيداعات والمعروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقترها هذا القانون . ويحصل الاطلاع في مقر صاحب الشأن أثناء ساجات العمل العادي .

لاحظت اللجنة إلى حضرة مندوب الحكومة بما يخص الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن الاطلاع في أثناء ساعات العمل وبما أدى إلى تعطيل عمل المشر إذا كان صاحبه هو الذي يتولى شؤونه وطلت إلى حضرته عند وضع التعليات التيسر في ذلك فأجابها بأنه ضمن التعليات الخاصة بمصلحة الضرائب ما يقضى على المصلحة بأن تخطر بصفة عامة المنشآت التي ترد التفتيش عليها بالموعد الذي تحدده للتفتيش وما تريد الاطلاع عليه من الأوراق والدفاتر وذلك قبل إجراء التفتيش بخمسة أيام على الأقل ، على أنه ما لاشك فيه أن هناك أحوالاً قد تقتضى الخروج من هذه القاعدة عند الضرورة تهمرها المصلحة .
وتكتفي اللجنة بهذا الوعد وتوافق على بقاء المادة على أصلها .

تعديل اللجنة	أصل المادة
مادة ٨١ - على أصلها .	مادة ٨٣ - المعاهد والهيئات والمنشآت المعفاة من الضريبة ملزمة بأن تقدم إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها والأوراق الماحقة بها وكل ما يرى الموظف مطالبتها بتقديمه من المستندات .

إن سبب وضع هذه المادة طاهر لأنه أرد به التحقق من أننا لمعاهد والهيئات والمنشآت الواردة ذكرها بها لاجئاً ربما لا يتناول الإعفاء من الضريبة أو تأثير عملا يكون دمجها خاضعا لضريبة من الضرائب المخصوص عنها في هذا المشروع .

أصل المادة

مادة ٨٤ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو إعلانها قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة والمطالبة بالضرائب التي يقترنها هذا القانون يكون إثباتاً بحضر وعقاب عليه بغرامة قدرها ألف قرش .

وفضلاً عن الغرامة المذكورة فانه في حالة رفع الدعوى على المخالفين يحكم عليهم بالإزامهم بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي لم يسلموها وإلا حكم عليهم بتعديلات مالية بمقدار الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير، وتسمى هذه التعديلات من اليوم الذي يحصل فيه إعلان المخضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد إعلانه إعلاناً قانونياً . ولا يقف سريانها إلا من اليوم الذي ثبت فيه بتأثير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للشركة أو لحل أن المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذي قضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فانه يجوز للحكمة دائماً بناء على طلبه أن تعفيه من كل أو بعض التعديلات المالية المحكوم بها .

تعديل اللجنة

مادة ٨٢ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو إعلانها قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يقترنها هنا "أون يكون إثباته بحضر وعقاب عليه بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش .

وفضلاً عن الغرامة المذكورة فانه في حالة رفع الدعوى على المخالفين يحكم عليهم بالإزامهم بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي لم يسلموها وإلا حكم عليهم بتعديلات مالية بمقدار الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير، وتسمى هذه التعديلات من اليوم الذي يحصل فيه إعلان المخضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد إعلانه إعلاناً قانونياً . ولا يقف سريانها إلا من اليوم الذي ثبت فيه بتأثير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للشركة أو إلى أن المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذي قضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فانه يجوز للحكمة دائماً بناء على طلبه أن تعفيه من كل أو بعض التعديلات المالية المحكوم بها .

مدلت اللجنة الفقرة الأولى من هذه المادة فيما يخص الغرامة المنصوص عليها فيها وجعلتها لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش بدلاً من ألف قرش الواردة في أصل المادة وذلك لترك مجالاً لفرصة للتقدير إذ قد يكون هناك بعض البذر في الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المشار إليها خصوصاً وأن تطبيق قانون الضرائب أمر جديد صرفاً بالنسبة للشعب المصري ويجب في هذه الحالة عدم ارفاقه وأن تعطى سلطة للتقاضى بتقدير مقدار الغرامة في الأحوال التي يطلب فيها توقيع هذه العقوبة

ولم تدخل اللجنة تعديلاً ما على الفقرة الثانية من هذه المادة لأن كل ما فيها تهديدي وقد خول الحكمة أن تعفى صاحب الشأن عند طلبه ما قضى به الحكم التهديدي من كل أو بعض التعديلات المالية المحكوم بها .

أصل المادة

مادة ٨٥ - كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمراجعة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه من قانون العقوبات وإلا كانت مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها فيها .

تعديل اللجنة

مادة ٨٣ - كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمراجعة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه من قانون العقوبات وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها فيها .

الحكمة في وضع هذه المادة هو صون استمرار دافعي الضرائب ، فوجب أن تشمل كل شخص يعمل في ربط الضرائب أو تحصيلها أو الفصل في المنازعات الخاصة بها وأن تلزم بمراجعة سر المهنة .

وقد رأت اللجنة زيادة في تعميم النظم أن تضيف كالتي "أو عمله" بعد كالتي "أو اختصاصه" الموجودة في صدر المادة وبذلك تكون مراعاة سر المهنة فرضاً على كل من مباشر عملاً ما في ربط وتحصيل الضرائب أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات .

وتذكر اللجنة أن قوانين البلاد الأوربية تنهض في هذا الصدد إلى أبعد مدى يمكن وتذكر على سبيل المثال ماورد في المادة ٧٦ من القانون البلجيكي من أن مراعاة سر المهنة ملزم به حتى من كان لهم حق الدخول في مكاتب الموظفين والمستخدمين الذين لهم شأن في تطبيق قوانين الضرائب أيا كانت وظيفتهم .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٨٧ - كل مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية التي يضعها وزير المالية يداق عليها بترامة لا تتجاوز مائة قرش .	مادة ٨٥ - على أصلها .

توافق اللجنة على ما ورد بهذه المادة لأنه متعلق على أصول التشريع في مصر .

الفصل الثالث - أحكام متنوعة

أصل المادة	تعديل اللجنة
	مادة ٨٦ (جديدة) - استثناء لحكم المادة ٣٨ من هذا القانون يكون التقديرية يختص بأرباح الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بهذا القانون وبين آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨ - على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ - وذلك بالنسبة للأفراد وشركات التضامن فقط .

وضعت اللجنة هذه المادة تنفيذاً لما سبق أن بيته عند بحثها المادة ٣٨ من هذا المشروع .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٨٨ - عندما تنظر المحكمة فيما يقدم إليها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية ممثلة في الدعوى يماونها في ذلك منسوب من مصلحة الضرائب .	مادة ٨٧ - على أصلها .
مادة ٨٩ - إذا أمرت المحكمة بإحالة الدعوى إلى خير فلا يجوز اختيار الخبير إلا من بين المتجرأه الواردة أسماؤهم في كشف خاص موضوع لهذا الغرض بالاتفاق بين وزيرى المالية والخفائية .	مادة ٨٨ - على أصلها .

توافق اللجنة على ما ورد بهاتين المادتين لأن المقصود به هو توفير طرق الوصول إلى تحقيق العدالة بقدر الإمكان فيما يرفع إلى المحاكم من الدعاوى الخاصة بالظن في التقدير .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩٠ - يكون للحكومة، لأجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى هذا القانون، حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم ملزمون بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة .	مادة ٨٩ - على أصلها .

فإنها الذي تضمنه هذا معمول به في كل قوانين الضرائب الأوربية وقد نص عليه في القانون البلجيكي في المادة ٧١ وما بعدها .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩١ — تحصل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقاً للأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الممثل بمقتضى الأمر المالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ على أنه فيما يتعلق ببيع الأوراق المالية والسندات القابلة للتداول تقرر اللائحة التنفيذية ما يليح من الأوضاع والإجراءات .	مادة ٩٠ — على أصلها .

تجذب اللجنة تحصيل الضرائب بالطرق الإدارية لما فيها من السرعة وهو نظام — على ما فيه من عيوب — قد ألفت البلاد إذ أنه مطبق فيها ابتداء من سنة ١٨٨٠
ولما كان بيع الأوراق المالية والسندات القابلة للتداول يتطلب — نظراً لوجود بورصة للأوراق المالية بمصر والاسكندرية — بيان الكيفية التى
تحصل بها مباشرة ببعضها فى إحدى البورصات فقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن اللائحة التنفيذية تقرر ما يتبع فى ذلك من الأوضاع والإجراءات.

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩٠ — يكون ربط الضريبة بمقتضى ورد باسم الممول .	مادة ٩١ (جديدة وأصلها المادة ٩٠ فى المشروع) — يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أو راد واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانوناً بتسليمها لقراءة بنبر إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم ملبثون بها . وتوقع هذه الأرواد من الموظفين الذين تسببهم اللائحة التنفيذية .

وضع هذا التعديل بناء على طلب حضرة مندوب الحكومة وترى اللجنة الموافقة عليه .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩٢ — دين الضريبة واجب الأداء فى مقر مصلحة الضرائب وفروعها من غير احتياج إلى مطالبة فى مقر المدين .	مادة ٩٢ — على أصلها .

أقبت اللجنة على أصلها وإن كان المبدأ الذى تحتره يخالف المبدأ المقرر بالنسبة للديون العادية إلا أن اللجنة ترى قبوله لما فيه من تمكين الخزنة من
الحصول على الضريبة بأسهل الطرق ولقطع احتياج الممولين بدم مطالبتهم بنفسها .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩٣ — الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه يقتصر فيها على تقديم مذكرات وتنتظر فى جلسة سرية . ويكون الحكم فيها دائماً على وجه الاستيعال .	مادة ٩٣ — الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه تنتظر فى جلسة سرية . ويكون الحكم فيها دائماً على وجه الاستيعال .

هذه المادة في أصل المشروع تجمع المرافعة الشفوية في الدعاوى التي ترفع من المثل أو عليه وتقتصر الحال فيها على تقديم مذكرة.

وقد ذكر حضرة مندوب الحكومة في تحليل ذلك أن الفكرة ترجع إلى أن المسألة تتعلق بأرقام ووقائع اقتصادية ولكن اللجنة لا ترى الموافقة على هذا الإجراء إذ يحصل كثيراً أن يحتاج المثل في دفاعه إلى بيانات أخرى خلاف الأرقام أو إلى تفسير لبعض الأرقام يجب أن تعرض في مرافعته كما يحصل أن ترى المحكمة وجوب استيضاح الخصوم فيمكنها إجراء ذلك عن طريق المرافعة بدلاً من فتح باب المرافعة وإجراء هذا الاستيضاح إذا اقتصر الحال على تقديم مذكرة فقط دون مرافعة شفوية . ولذلك حذفت اللجنة عبارة (يقتصر فيها على تقديم مذكرة) حتى تكون المرافعة مباحة .

على أنه سيحصل في العمل أن يقتصر الحال على تقديم مذكرة في كل الأحوال التي يرى الخصوم فيها أن لا داعي إلى مرافعة في الجلسة .

وتجيد اللجنة ما ورد في هذه المادة خاصة بنظر هذه الدعاوى في جلسة سرية ، وأن يكون الحكم فيها دائماً على وجه الاستعجال ، وتكرر اللجنة هنا ما سبق أن أبدته من الرغبة في تخصيص دوائر مختلف المحاكم تختص بنظر الدعاوى المتصلة بالمنازعات في الضريبة .

أصل المادة	تعديل اللجنة
	مادة ٩٤ (جديدة) - في الدعاوى التي ترفع من المثل أو عليه المختصة بالتقدير الأول عند تطبيق هذا القانون تحصل عنها الرسوم القضائية باعتبار النصف .

اضيفت هذه المسألة بناء على ملاحظته اللجنة بعد شرحها لمادة ٩٥

أصل المادة	تعديل اللجنة
	مادة ٩٥ (جديدة) - يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية .

وضعت هذه المادة تنفيذاً لما سبق أن ذكرته اللجنة في تطبيقها على المادة ١١ من هذا المشروع عند اقتراحها أن يكون الإعلان بالطريقة المبينة به إلى بدلاً من الطريق الإداري .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩٤ - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بغض خمس سنوات . ويسقط حق المثل في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضي سنتين .	مادة ٩٦ - على أصلها .

رأت اللجنة إبقاء هذه المبدأة على أصلها بسبب التفرقة في مدة سقوط الحق بين الحكومة وبين المخول هو أن الإجراءات الإدارية بطيئة ومصلحة الضرائب لا تستطيع أن تقم الدعوى إلا بعد تحريات طويلة - أما المخول فيستطيع رفع الدعوى في الحال - لجعل المدة واحدة للجائرين فيه إهدار لحق المصلحة.

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ٩٧ (جديدة) :</p> <p>المخولون في التقدير التي ترفع بمقتضى هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية منعقدة هيئة تجارية تحال مباشرة إلى الدائرة المختصة بنظرها دون إحالتها على قاضي التحضير .</p> <p>مادة ٩٨ (جديدة) :</p> <p>فيما يختص بالاستئناف الذي يرفع من المخول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة هيئة تجارية أو من المحكمة الجزئية متعلقة بالطلون الوارد ذكرها في هذا القانون - يكون مرجع الاستئناف فيها نصف الميعاد المقرر في قانوني المرافعات الأهل والمختلط .</p> <p>مادة ٩٩ (جديدة) :</p> <p>فيما يتعلق بالطلون التي ترفع من المخولين ضد مصلحة الضرائب سواء أمام المحكمة لا بدائية منعقدة هيئة تجارية أو أمام المحكمة الجزئية يكون نظرها من اختصاص المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المركز الرئيسي للمخول أو محل إقامته المهاد أو المنشأة الحاصل النزاع بشأن تقديم أو باحها .</p>	

وضعت اللجنة هذه المواد الثلاث تنفيذا لما سبق أن ذكرته عند بحثها المادتين ٩٤ و ٩٥ من هذا المشروع .

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ١٠٠ - لا يترتب على رفع الدعوى من جانب المصلحة أو من جانب المخول إغلاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال ، فإنه يجب في هذه الحالة نفاذ حتى الفصل نهائيا في الدعوى .</p>	<p>مادة ٩٥ - لا يترتب على رفع الدعوى من جانب المصلحة أو من جانب المخول إغلاف استحقاق الضرائب .</p>

إن الإضافة التي أوردتها اللجنة في نهاية هذه المادة لم تكن إلا ترددا لما عدلت به المادة ٥٣ من هذا المشروع . أما المبدأ الذي ورد في هذه المادة فهو مبدأ مقرر في قوانين الضرائب الأوروبية وقد سبق الكلام عنه عند بحث المادة ٥٣ سالف الذكر .

تعديل اللجنة	أصل المادة
<p>مادة ١٠١ - على أصلها .</p>	<p>مادة ٩٦ - المقصود بعبارة مصلحة الضرائب في هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يهد لهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح تنفيذ هذا القانون .</p>

لم تدخل اللجنة تعديلا ما على هذه المادة والفرض منها تحديد المقصود بمصلحة الضرائب في نظر هذا القانون لإمكان تعيد أحكامه .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩٧ - يكون لموظفي مصلحة الضرائب الذين تعينهم اللائحة التنفيذية صفة مأموري الضريبة القضائية لإتيان ما يقع من المخالفات ضد تنفيذ هذا القانون وضد تنفيذ اللوائح المنفردة عنه .	مادة ١٠٢ - مل أصلها .

لم تدخل اللجنة تعديلا على هذه المادة التي هي عبارة عن إجراء ضروري لإسكان تنفيذ هذا القانون وما يسبب من اللوائح المنفردة عنه واللازمة لتنفيذه .

أصل المادة	تعديل اللجنة
مادة ٩٨ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية .	مادة ١٠٣ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ووزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية .

عذلت هذه المادة بالكيفية الواردة في التعديل بناء على طلب حضرة مندوب الحكومة حيث إن تنفيذ هذا القانون ليس منوطا فقط بوزير المالية وحده بل إن لباقي الوزراء شأنا في تنفيذه بسبب ما ورد فيه خاصا بالدعوى وتعين المحاكم المختصة بنظرها واشتراط أن تنظر على وجه الاستعجال ، وما ورد فيه بخصوص التبليغ والتعصيل وما إلى ذلك من الأعمال الأخرى التي تمكّن في اختصاص باقي الوزراء خلاف وزير المالية - وتوافق اللجنة على هذا التعديل .

••

وتذكر اللجنة أن الحكومة قد وافقت على جميع التعديلات التي أدخلتها اللجنة على هذا المشروع ما عدا تعطين : الأولى تختص بمحذف المادة ٥٥ من المشروع للأسباب التي أبدعها حضرة مندوب الحكومة وورد ذكرها عند الكلام على المادة المذكورة .

والثانية تختص بسعر الضريبة على المراتب والمساكنات والمكافآت والأجور والمكافآت وما في حكمها (مادة ٦٢ معدلة) فالحكومة ترى أن السعر الذي ورد بالتعديل باطل ولا يتناسب مع سعر باقي الضرائب الواردة بالمشروع ، حتى بعد التعديل الذي أدخلته اللجنة بالنسبة إلى سعر بعض ذلك الباقي وأنها (أي الحكومة) إذا كانت قد قللت السعر التصاعدي الوارد بالجدول المقدم منها بالجلسة الأخيرة للجنة فإسكان قبولها هذا إلا للوصول إلى أقصى حد عشيا مع رغبات اللجنة ، مع اعتقادها أن هذا السعر قد تجاوز ما يجب فرضه على كسب العمل وما في حكمه .

••

وقبل الانتهاء من هذا التقرير ترى اللجنة واجبا عليها أن تذكر ما يأتي :

إنها مع إقرارها مشروع الضرائب المقدم لها ووقعها السعر بالنسبة لبعض هذه الضرائب ترى أن ما يجبي من مجموعها سوف لا يفي بالقيام بتكاليف الأعيان الجديدة ووجوب الإصلاح التي ورد ذكرها بمقدمة هذا التقرير وأنه يتعين على الحكومة - حتى لا تهرق البلاد بزيادة في سعر هذه الضرائب أو بفرض ضرائب أخرى - أن تبيد انظر في اعتدات البايين الأول والثاني من الميزانية الخاصة بمهايات الموظفين وما يلحق بها من المعروفات وأن تتخذ بلا إعطاء إجراء حاسما يمكن من توفير مبلغ يستد به يساعد على القيام بتلك الأعيان المتزايدة وعلى حسن توزيع الضرائب على الوجه الذي سبق إقراره في هذا التقرير . وترجو اللجنة أن يظهر أثر الإجراء المذكور - الذي ما قىء المجلسان بطلبانه في كل مناسبة ابتداء من سنة ١٩٢٤ - عند عرض مشروع الميزانية المقبلة حتى لا يتلجى المجلس لكن ينتهي من هذا الأمر - الذي طال عليه الأمد - إلى اتخاذ ذلك الإجراء .

••

هذا وترى اللجنة واجبا عليها عند اختتامها هذا التقرير أن تنوّه بالجهود القيمة التي بذلها جميع من اشتركوا في إعداد هذا المشروع الكبير والعمل على إنجازهِ في مراحلهِ المختلفة وبخاصة حضرة صاحب العزة حبيب المصري بك وأنها توجيه إليهم جميعا وإلى حضرات أعضاء المجلس الاقتصادي الذين تولوا دراسة هذا المشروع قبل تقديمه للبرلمان أطيب الشكر .

وبناء على جميع ما تقدم ترضو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة المعلقة والمرافقة لهذا التقرير ما

رئيس اللجنة
عبد المنان حديوي

السكرتير البرلماني
أطون الجليل

نص مشروع القانون

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المتنبهون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم .

(خامسا) على مقابل الحضور الذي يدفع إلى المساهمين بالشركات بمناصفة الجمعيات الضمنية .

(سادسا) على ما يدفع من مكافآت التسديد إلى البائنين وما يدفع من الأتعاب إلى حامل السندات .

مادة ٢ - تسرى الضريبة كذلك على التصديقات والاستهلاكات التي تجرىها الشركات والمنشآت المشار إليها في النصوص المنقولة على قيمة أسهمها وحصة أو حصصها وحصة رأس المال في شركات التوصية قبل حل الشركة أو تصفيتها وسواء أكانت التصديقات والاستهلاكات المذكورة كلية أم جزئية .

على أن الضريبة لا تسرى :

(أولا) على ما يحصل من الاستهلاكات إثر بيع بعض ممتلكات الشركة أو بأخذ المال الذي يحصل به الاستهلاك من مورد آخر غير حساب الأرباح والبنسائر وغير الاحتياطي أو الموارد الأخرى المخصصة في الميزانية لأغراض معينة .

(ثانيا) على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو من غيرها من الهيئات العامة متى أثبتت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال بتسديد قيمة الأسهم أو حصص التأسيس أو حصص الشركاء في شركات التوصية يردده هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق بممتلكاتها من التلف على توال الزمن أو بسبب اضطرابها إلى تسليمها في نهاية مدة الامتياز إلى الهيئة المسالمة له .

وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط لتثبت في كل حالة من أن العملية هي عملية استهلاك حقيق مستحقة للاعفاء من الضريبة .

مادة ٣ - الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية .

لأنما كانت أعمالها تتناول بلداً آخر غير مصر وكانت لا تضع عملاً تباشره من الأعمال في مصر ميزانية مستقلة فإن الضريبة تسرى على الجزء الذي يترتب خصصاً للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسفقات .

لحن فاروق الأول ملك مصر
ترجم مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقوا عليه وأصدروه :

الكتاب الأول

الضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة

الباب الأول

القيم المنقولة

الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ١ - تفرض ضريبة بالأموال المينة بعد على جميع إيرادات رموس الأموال المنقولة التي استحققت أو تستحق اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨

وتسرى الضريبة :

(أولا) على الأرباح والفوائد وغيرها مما تتجه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصة التأسيس بالشركات والمنشآت عامة سواء أكانت مالية أم صاعية أم تجارية أم غير ذلك .

(ثانياً) على الفوائد والأرباح التي تتجهها حصص الشركاء الموصيين في شركات التوصية .

(ثالثاً) على الفوائد وغيرها مما تتجه بصفة عامة السندات أو تتجه السفيات على اختلاف أنواعها والقراريطس وأذونات الخزنة التي تصدرها الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو التي تصدرها أو تقبضها الشركات والمنشآت المشار إليها في الفقرتين " أولاً " و " ثانياً " من هذه المادة .

وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تخفى في المستقبل من الضريبة بنص القانون .

(رابعاً) على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة بصفتهم هذه أو لمصلحة أي صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمتد إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم للجلسات وبين المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلافها .

(ثانيا) فيما يتعلق بالاستندات أو السلف المشار إليها في الفقرة "ثانيا" من المادة الأولى بمقدار القائمة أو الإيراد الموزع .

(ثالثا) فيما يتعلق بمخصص الشراكة في شركات التوصية بما هو ثابت في قرارات مجالس الإدارة ولا تطبيقاً للإقرار يقدّم في ظرف ستين يوما من تاريخ انتهاء سنة العمل مضمنا بيان الأرباح التي وزعت فعلا في بحالة السابغة .

(رابعا) فيما يتعلق بالأنصبة وبمكافأة السداد بقيمة الفرق بين سعر إصدار السلف والمبلغ الذي يستند فعلا .

الفصل الرابع - تحصيل الضريبة

مادة ٩ - على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب عاشر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح، وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

مادة ١٠ - على كل شركة أو منشأة أو هيئة أن تحجب عما يكون عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها مما تسري عليه الضريبة بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣ من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها لكي توردتها مباشرة إلى مصلحة الضرائب .

مادة ١١ - لأجل تطبيق المادة السابغة في الأحوال المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة فإن الجزء الذي يعتبر مخصصا للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات والتي تسري عليه الضريبة يكون تعيينه بمقتضى إقرار توفقه الشركة أو مدير المنشأة . ويقدم هذا الإقرار إلى مصلحة الضرائب في مدى ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ويبدأ هذا المبدأ بالنسبة لأي شركة أو منشأة أجنبية جديدة من تاريخ مباشرة العمل في مصر .

وكل تعديل يجب أن يقدم عنه إقرار في ميعاد ستين يوما . وإذا تازعت مصلحة الضرائب في صحة الإقرار رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية بمقتضى هيئة تجارية .

فلذا لم يقدم الإقرار في الميعاد المنصوص عليه هنا سبق ومع عدم الإخلال بما يقتضيه من تلك من الإجراءات طبقا لأحكام هذا القانون تنزّل مصلحة الضرائب بنفسها تحذير جزء رأس المال الذي يعتبر مخصصا للأعمال التي تباشر في مصر . ويمن هذا التقدير إلى المتولين بمخطاب موحي عليه مع علم الوصول ويصبح نهائيا إذا لم يقدم فيه طعن من أصحاب الشأن في ظرف أربعين يوما أمام المحكمة الابتدائية التجارية .

مادة ١٢ - يستحق أداء الضريبة في ذات المواجيد المقررة لسداد الإيرادات التي تتناولها الضريبة . ويجب أن يتم توزيعها لفرازة في ظرف خمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي للشهر الذي تستعمل فيه .

مادة ٤ - تسري الضريبة كذلك على كل ما يستولى عليه المصريون أو الأجانب المستوطنون أو الققيمون عادة في مصر سواء أكانوا من الأفراد أم من الأشخاص المصنوعين من أرباح وفوائد واستهلاكات تحتفظها الشركات أو المنشآت الأجنبية ، وكذلك على ما يستولون عليه من الفوائد والإيرادات وغيرها مما يمكنه من الأوراق المالية الأجنبية عامة من سندات وقيم مالية حكومية أو غير حكومية .

مادة ٥ - تسري من الضريبة الأرباح والفوائد وغيرها مما تحتجبه القيم المنقولة الأجنبية التي يخضع على الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين أن تودعها وأن تبقيها مودعة في الخارج طبقا للقوانين المحلية لتكون ضمان أو احتياطي حسابي ، أو لتكون أي احتياطي آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار التي يتناولها التأمين .

وهذا الإعفاء ملحق على إثبات حدوث الإيداع في الخارج . ويبطل العمل به متى زال الإلزام بالإيداع .

وتطبق الأحكام المتقدمة على شركات التأمين المصرية التي تعمل في بلاد لا تخضع قوانينها على تلك الشركات أن تودع قيا مالية لتكون ضمان أو احتياطي حسابي أو غيره من أنواع الاحتياطي وأن تبقيها مودعة لهذه الأغراض . وفي هذه الحالة فإن القيم المالية التي يتناولها الإعفاء تحدد بمقتضى التشريع المصري .

مادة ٩ - إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قدمت عينا أو قدما إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما اسمية أو حصصا فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تسري في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على رموس الأموال المنقولة المقررة بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون بمقدار ما حصلت عليه من إيراد تلك الأسهم والحصص في بحر السنة المالية المذكورة بشرط أن تكون الأسهم والحصص المشار إليها لا تزال باقية مقيمة باسمها وأن تكون قد دفعت من إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات القيم المنقولة .

الفصل الثاني - سعر الضريبة

مادة ٧ - حدد سعر الضريبة بشرة في المائة من الإيرادات التي تسري الضريبة عليها . على أنه ، كقدير مؤقت ، لا تحصيل الضريبة في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ إلا على أساس ٧٪ . ثم على أساس ٨٪ ابتداء من سنة ١٩٤٠ و ٩٪ ابتداء من سنة ١٩٤١ و ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٢ .

الفصل الثالث - تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ٨ - يكون تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة :

(أولا) فيما يتعلق بالأسهم بقيمة الربح المقرر دفعه من السهم طبقا لما هو ثابت في قرارات الجمعيات العمومية لأصحابين أو قرارات مجالس الإدارة أو في تقارير الشركة وحساباتها وما يمثل ذلك من فروقات .

الفصل الثاني - تحديد المبالغ التي ترض عليها الضريبة

مادة ١٨ - تحصل الضريبة على المجموع الكلي للفوائد ، ويستحق أداؤها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصورة التي يتيم بها الوفاء .

مادة ١٩ - تكون الضريبة على حساب الدائن ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك .

الفصل الثالث - تحصيل الضرائب

مادة ٢٠ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة للصارف ودور الصراف والشركات المساهمة التي مركزها بمصر أو لها فرع في مصر يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للشروط والأوضاع التي تقررها لائحة التنفيذ .

مادة ٢١ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة في مصر أو محررة في الخارج ولكنها مشمولة بالضريبة التنفيذية في مصر يكون على الدائن عند حلول موعد تسديد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد إلى الخزانة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك في بحر خمسة عشر يوما من دفع كل أو بعض الفوائد المذكورة ، على أنه في حالة تسديد بعض الفائدة دون الكل فإنه لا يلزم بتوريد ضريبة تزيد على ما قبضه من الفائدة .

قالا لم تسدد الفوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق وجب على الدائن أن يبلغ ذلك في مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق الى مصلحة الضرائب ويكون التبليغ في استقارة تسلم إليه لهذا الغرض .

مادة ٢٢ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرفية أو لم تكن قد حررت سنداتها ، يكون المدين مكلفا عند قيامه بسداد كل أو بعض الفوائد أو عند قيامه بتسديد الدين أن يحجز من المبالغ التي عليه دفعا كامل مقدار الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة وأن يورده الى مصلحة الضرائب في بحر خمسة عشر يوما التالية وأن يصحب التوريد بأقرار موقع عليه منه طبقا للأوضاع التي تنجز في اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٣ - كذلك يجب على المدين أن يحجز مقدار الضريبة وأن يورده الى مصلحة الضرائب في المواعيد المبينة في المادة السابقة طبقا للأوضاع ذاتها ، وذلك إذا كان الدائن من أفراد الناس ، وكان مقيما في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية ليس مركزها في مصر وليس لها فرع فيها مهما يكن نوع السند الملتصق بالدين .

مادة ٢٤ - يلزم عما هو مقرر من إلزام أحد الفريقين بتوريد قيمة الضريبة إلى الخزانة فإن الفريق الآخر إذا كان مقيما في مصر مكلف بأن يقدم لمصلحة الضرائب في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد إقرارا ميبا به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد ، وذلك طبقا للأوضاع التي تنجز في اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣ - فيما يتعلق بإيرادات القيم الأجنبية الخاضعة للضريبة بقضى المادة السابقة من هذا القانون يكون على صاحب الإيراد الذي تسرى عليه الضريبة أن يؤدي قيمتها لمصلحة الضرائب في ظرف خمسة عشر يوما من استلامه أو على الأقل أكثر في بحر ستين يوما من تاريخ الاستحقاق .

وفضلا من ذلك فإنه على كل مصرف أو شركة أو محل يقبض مباشرة بواسطة ذويه أى مبلغ من الإيرادات المنصوص عليها في المادة السابقة المذكورة أن يحجز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لكي يوردها لمصلحة الضرائب .

مادة ١٤ - على الشركات والمصارف والمحال المشار إليها في المادة السابقة أن تورد الى مصلحة الضرائب في خمسة عشر يوما الأولى في كل شهر ما تكون قد حجزته لحسابها في خلال الشهر السابق طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

الباب الثاني

الديون والودائع والتأمينات

الفصل الأول - أساس الضريبة وسعرها

مادة ١٥ - تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون المتارة أو المضمومة بأمرين عقارى أو العاديه . وعلى فوائد الودائع والتأمينات التنفيذية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج .

ومع ذلك تغفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة مباشرة المهمة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلية في حساب المنشآت المختصة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون .

ولا يسرى هذا الإعفاء على فوائد السلفيات المشار إليها في الفقرة "ب" من المادة الأولى من هذا القانون .

ولا تمد من الديون المتصلة مباشرة المهمة فيما يتعلق بشركات التأمين إلا السلف المنوحة في دائرة الاحتياطى الحسابى .

مادة ١٦ - وكذلك تسرى الضريبة المقررة في المادة السابقة على فوائد رموس الأموال المستثمرة في مصر ولو كان أصحابها من الأجانب غير المستوطنين أو المقيمين في مصر .

مادة ١٧ - تسرى الضريبة على كل الفوائد التي يحل ميعاد استحقاقها بعد تاريخ العمل بهذا القانون ولو كانت مستحقة مبدية سابقة على التاريخ المذكور .

الكتاب الثاني

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

الفصل الأول — ما تناوله الضريبة

مادة ٣٠ — اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٣٨ فرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمشتات التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحسرف ومن بينها امتيازات ومشتات الناجم وغيرها غيرأى استثناء إلا ما ينص عليه القانون .

مادة ٣١ — تسرى الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن النرض منها .

مادة ٣٢ — تسرى الضريبة كذلك على أرباح :

- (١) شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تملك محالا أو حرايت أو مخازن ليع أو تسليم المواد الغذائية أو الحاصل أو البضائع .
- (٢) الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف .
- (٣) الجمعيات التعاونية التى يؤقها المال للإنتاج .
- (٤) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .
- (٥) السائرة وسائرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها .

(٦) الأشخاص والشركات الذين يحرقون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويعينونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد .

(٧) الشركات أو الأشخاص الذين يروجون محلا تجاريا أو صناعيا مع أقاله والأدوات التى تزم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المنوية المتعلقة بالتاجر أو المصنع .

(٨) كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

مادة ٣٣ — تستحق الضريبة من أرباح كل منشأة مشغلة في مصر .

مادة ٣٤ — تفرض الضريبة على كل مؤول على مجموع المشتات التى يستثمرها في مصر بمرور إدارة المشتات . وفي حالة عدم تعيين هذا المركز فى الجهة التى يوجد بها المحل الرئيسى للمشتات .

لأنه لم يحدد هذا الإقرار على مسؤولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة .

مادة ٣٥ — فى حالة تسديد كل أو بعض الدين دون الفوائد فإن الضريبة تحسب على أساس أن الفوائد التى سددت أولا .

ولا يسرى هذا الحكم على الديون التى تخفض بحكم قضائى ولا على التسديدات التى تم بطريق التوزيع القضائى .

مادة ٣٦ — على كل من ينتقل إليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التى آل أو انتقل الدين إليه بما أن يتحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد وإلا كان ملزما بمسأ شخصيا ، وهذا مع عدم الإخلال بما قد يترتب على ذلك من الجزاءات الأخرى .

مادة ٣٧ — تقرر الالاعة التنفيذية طريقة تحصيل الضريبة كما تقرر التدابير الكفيلة بضمان هذا التحصيل .

الباب الثالث

إبالة المبالغ والقيم التى يلحقها التتادم إلى الحكومة

مادة ٣٨ — تقول إلى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التتادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق إحصائها فى المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المينة بعد :

(١) الأرباح والفوائد المنقولة من الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية أو أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .

(٢) الأسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخاصة بالشركات أو الهيئات أو الجماعات المذكورة .

(٣) الودائع النقدية وبصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوباً من المصارف ودور التسليف وغيرها من المحال التى تقبل الودائع أو تفتح حسابات جارية .

(٤) ودائع الأوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوباً من تلك الأوراق لدى المصارف وغيرها من المحال التى تتلقى أمثاله هذه الأوراق على سبيل الودعة أو لأى سبب آخر .

(٥) كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأى سبب كان إلى أية شركة مساهمة تجارية أو مدنية أو إلى أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .

مادة ٣٩ — على الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات المنصوص عليها فى المادة السابقة أن توافى مصلحة الضرائب فى مباد لا يجاوز آخر مارس من كل سنة بيان عن جميع الأموال والقيم التى لحقها التتادم فى بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها إلى الحكومة طبقا للمادة المذكورة وعليها أن تزود المبالغ والقيم المذكورة إلى الخزانة إما وقت تقديم البيان أو على الأكثر فى بحر الثلاثين يوما التالية .

(٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقا للمرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

(٣) الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديتها طبقا لهذا القانون .

أما المبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص معمد لتغطية خسارة محتملة فلا تخضع من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة .

الفصل الرابع - الإعفاء

مادة ٤ - يعني من أداه الضريبة :

(١) جميعات التعاون الزراعي المؤلفة بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٧

(٢) الجمعيات التعاونية للاستهلاك التي يقتصر عملها على جمع طلبات الأعضاء المنضمين إليها وعلى القيام في محازنها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبضائع التي تتضمنها الطلبات المذكورة .

(٣) المعاهد الطبيعية وسائر الجمعيات التي لا ترمى إلى الكسب .

(٤) المنشآت الزراعية إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة .

مادة ٤١ - يعني من الضريبة الأفراد والشركات في شركات التضامن والشركاء المتضامون في شركات التوصية الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي مائة جنيه مصري مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها ، وذلك إذا كانوا غير متزوجين .

إذا كانوا من المتزوجين ولا يملكون أولادها يكون حد الإعفاء لهم ١٢٠ جنيها وإذا كانوا غير متزوجين ويملكون ولدا أو أولادا مهما بلغ عددهم يكون حد الإعفاء لهم ١٣٠ جنيها وإذا كانوا من المتزوجين ويملكون ولدا أو أولادا مهما يكن عددهم فيكون حد الإعفاء ١٥٠ جنيها .

فإذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز حد الإعفاءات المختلفة سائلة الذكر فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد من ذلك حسب الأحوال .

الفصل الخامس - تحديد مقدار الأرباح

التي تسرى عليها الضريبة

قسم الأول - الشركات المساهمة

مادة ٤٢ - تحسب الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة في سنواتها .

وإذا ينعقد بشركات التضامن تخوض ضريبة على كل شريك شخصيا من حصة في أرباح الشركة بمعدل نصيبه في الشركة .

أما فيما يتعلق بشركات التوصية تفرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تخوض عليه الضريبة باسم الشركة .

مادة ٣٥ - يكون للشركات المساهمة الحق في تخفيض على الضريبة المستحقة على أرباحها بمعدل مجموع الضرائب المسددة فعلا على المبالغ الموزعة من أرباحها والتي تتناولها الضريبة بمقتضى الفقرتين الأولى والثامنتين المادة الأولى .

وتستفيد من هذا الحكم شركات التوصية بمقدار ما تملكه من الضرائب من الأرباح التي يستولى عليها الشركاء الموصون .

مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥قرة ٣ تبعة فإن إيرادات رموس الأموال المغفولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون مضافة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستهلاك على أساس ١٠ ٪ من قيمة تلك الإيرادات .

ويعبر الحكم ذاته عن إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الماخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠ ٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدى عنه الضريبة .

الفصل الثاني - سعر الضريبة

مادة ٣٧ - سعر الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية هو ذات السعر المقرر بمقتضى المادة السابعة من هذا القانون على إيرادات رموس الأموال المغفولة .

الفصل الثالث - الأرباح التي تسرى عليها الضريبة

مادة ٣٨ - تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتمدت فيها أساسا لوضع آخر ميزانية .

مادة ٣٩ - يكون تحديد صافي الأرباح خاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي ياشترتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

(١) قيمة إيجار المقار التي تستغلها المنشأة سواء أكانت المقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، وفي الحالة الأولى تكون البعرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لمطروحات هوائه .

مادة ٥١ - يكون مقر بلان التقدير بواصم الملاحظات والمديرية وكذلك في غيرها من الجهات التي يرى وزير المالية من المناسب تأليف لجنة خاصة بها .

مادة ٥٢ - تحيل مصلحة الضرائب إلى بلان التقدير جميع المسائل التي لم يحصل فيها اتفاق بين المصلحة والمؤول مع موافاتها بكل ما قدمه المؤول من الإقرارات والبيانات ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة .

وتعلن اللجنة المؤول بيماد الجلسة قبل انقضاءها بخمسة أيام على الأقل وذلك بخطاب موسى عليه مع علم الوصول لإبداء أقواله بنفسه أو بوكيل عنه إذا شاء .

مادة ٥٣ - تقوم مصلحة الضرائب بإعلان المؤول بتقدير اللجنة وذلك بالطريقة المبينة في المادة ٥٤

ويكون هذا التقدير أساساً لربط الضريبة، وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء طبقاً لما نص عليه في المادة الآتية.

على أنه إذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وجب تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يحصل تأنها في الاستئناف الذي يكون قد رفع .

مادة ٥٤ - يجوز لكل من مصلحة الضرائب والمؤول في بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية مستندة بهجة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها على إقامة المؤول سواء أ كان الطعن مرفوعاً من مصلحة الضرائب أم من المؤول .

ويقع عبء الإثبات على الطرف الذي تخالف طلباته تقدير اللجنة .

مادة ٥٥ - في الدعاوى التي أشير إليها في المادتين ٥٤ و ٥٥ يكون للحكمة إما أن تقضى بتكليف البيوت المالية بتقديم مستخرجات من دنازها وحساباتها في يتفق بالآلية المالية للقول المرفوعة الدعوى منه أو عليه . وإما أن تندب قاضياً أو قاضياً من الخبراء المشار إليهم في المادة ٨٨ للاطلاع على الدفاتر والحسابات المذكورة .

القسم الثالث - أحكام تسرى على كل المؤولين

مادة ٥٦ - إذا تختم حساب إحدى السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها . فإذا لم تكف الأرباح لتغطية الخسارة بأكلها نقل الباقي إلى السنة الثانية . فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة . ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية .

مادة ٥٣ - على الشركات أن تقدم إلى مصلحة الضرائب في ظرف الثلاثين يوماً الأولى من الشهر التالي لتاريخ التصديق تقرير الأرباح طبقاً للادة ٣٨ إقراراً مبيناً فيه مقدار أرباحها فإذا كانت السنة قد انتهت بتسارة فيجب أن يتقدم الإقرار بيان مقدار الخسارة .

مادة ٥٤ - يرفع بالإقرار المشار إليه في المادة السابقة ملخص لحساب الأرباح والخسائر وصوره من آخر ميزانية مستندة وكشف بيان الاستهلاكات .

مادة ٥٥ - تربط الضريبة على واقع الأرقام المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب .

على أنه يحق لمصلحة الضرائب تصحيح هذه الأرقام وفي هذه الحالة تربط الضريبة كذلك على واقع الأرقام المصححة وتصحيح واجبة الأداء وإنما يكون للشركة اللجوء إلى الحق في أن تطعن في الأرقام المذكورة أمام المحكمة الابتدائية مستندة بهجة تجارية وذلك في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها بخطاب موسى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

مادة ٥٦ - الشركات المساهمة التي لا تقدم ميزانياتها إلى مصلحة الضرائب تامل فيما يتعلق بتقدير إيراداتها الخاصة بالضريبة معاملة الشركات والأفراد الذين تتناولهم الأحكام المخصوص عليها في القسم التالي .

القسم الثاني - الشركات غير الشركات المساهمة والأفراد

مادة ٥٧ - فيما يتعلق بنسب المؤولين هذا الشركات المساهمة تربط الضريبة كذلك على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق المؤول وحساباته .

فإذا امتنع المؤول عن تقديم حساباته ومستنداته إلى مصلحة الضرائب فتقدر الأرباح طبقاً للقواعد المخصوص عليها فيما بعد وذلك مع عدم الإخلال بإجراءات التي يجوزها هذا القانون .

وكذلك تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه إليها المؤول من الحسابات والمستندات .

مادة ٥٨ - يكون المؤول مكلفاً بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة الإقرار المخصوص عليه في المادة ٥٣ مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة له .

مادة ٥٩ - يظل المؤول ملزماً بتقديم الإقرار المشار إليه ولو كان تحديد الأرباح حاصلًا بطريق التقدير . وعليه أن يبين بنفسه ما يقدمه هو لأرباحه في السنة السابقة وكذلك ما يستند عليه في هذا التقرير .

مادة ٥٥ - تتولى إجراء التقدير بلان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يعين بهم بناء على طلب المؤول - إذا شاء - عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من المؤولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارها المؤول نفسه .

الفصل الثاني - تحديد المبلغ الذي تسرى عليه الضريبة

مادة ٦١ - يكون ربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومعايات ومكافآت وأجور ومعاونات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممتوحا له من الغزاي وفقا لأحكامها. ويعنى من المبالغ التي تربط عليها الضريبة بالنسبة لموظفي ومستعدي الحكومة الذين لهم الحق في المعاش قيمة احتياطي المعاش وفيما يتعلق بساؤه من عداوم ٧٥٪ من قيمة المساهمة.

الفصل الثالث - سعر الضريبة

مادة ٦٢ - عند حساب الإيراد الخاضع للضريبة يستعمل الممول ما يأتي: مبلغ ستين جنيها مصريا من هذا الإيراد إذا كانت الخمول غير متزوج ولا يمول أولادا ويضاف إلى ذلك مبلغ عشرين جنيها مصريا إذا كان الخمول متزوجا ولا يمول أولادا. أما إذا كان متزوجا ويملك أولادا مهما يكن عددهم أضيف إلى مجموع ما تقدم مبلغ عشرين جنيها أخرى.

وما زاد من الإيراد إلى ١٥٠ جنيها بعد خصم مقدار الاستبعاد المتقدم ذكره تحصل عليه الضريبة بسعر ٣٪ وما زاد على ١٥٠ جنيها إلى ٣٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بسعر ٤٪ وما زاد على ٣٠٠ جنيها إلى ٥٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بسعر ٥٪ وما زاد على ٥٠٠ جنيها إلى ٨٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بسعر ٦٪ وما زاد على ٨٠٠ جنيها إلى ١٢٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بسعر ٧٪ وما زاد على ١٢٠٠ جنيها تحصل عليه الضريبة بسعر ٨٪.

أما أجور العمال والمستعملين بالمياومة فإنها تنفي عن كل ضريبة إذا كانت الأجرة لا تتجاوز ثلاثين قرشا فإذا تجاوزتها فرضت عليها الضريبة بسعر ١٪ عما زاد على الثلاثين قرشا إلى ستين قرشا. وبسعر ٢٪ فيما زاد على ستين قرشا في اليوم.

الفصل الرابع - الإقرارات

الفصل الأول - الإقرارات التي يقدم بها صاحب العمل

مادة ٦٣ - على الأسرادر أو الشركات الذين يستعملون موظفين أو مستعملين أو عمالا أو صناعا أو مساعدين بمرتبة أو أجر أو أتعاب أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في مجرى ستين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو في مجرى ستين يوما من تاريخ التصديق على نص القانون السابق ذكرها بتقديمهم كشفا يبين به :

(١) أسماء وألقاب ووظائف وعنوانات الأشخاص الموجودين في خدمتهم .

مادة ٥٧ - إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على إدارته وقفا أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل .

ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في مجرى ستين يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا أتم دفع الضريبة عن سنة كاملة .

مادة ٥٨ - التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكا فيها يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة على أن الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب على هذا التنازل يقع في هذه الحالة على عاتق التنازل والتنازل له . وإلا كان هذا الأخير مسؤولا بالتضامن مع الأول عما يستحق من الضرائب على المنشأة التنازل عنها .

مادة ٥٩ - يكون تحصيل الضريبة على أقساط شهرية أو كل ثلاثة شهور أو كل ستة شهور أو دفعة واحدة كل سنة طبقا لما يقرر في اللائحة التنفيذية .

المكتاب الثالث

الضريبة على كسب العمل

الباب الأول

المرتبات والأجور والمكافآت والمعاونات

الفصل الأول - أساس الضريبة

مادة ٦٠ - تسرى ضريبة المرتبات والأجور والمكافآت والمعاونات على :

(١) كل المرتبات والمعايات والمكافآت والأجور والمعاونات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة والمجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية إلى أي شخص سواء أكان مقبلا في مصر أم في الخارج مع مراعاة ما قضت به اللائحات من استثناء لهذا الحكم .

(٢) كل المرتبات والمعايات والمكافآت والأجور والمساكنات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والأفراد إلى أي شخص مقبلا في مصر - وكذلك إلى أي شخص مقبلا في الخارج عن خدمات أدت في مصر .

وتؤدي الضريبة عن كل مبلغ من المبالغ المتعلم بيانها يستحق من المدة التي تبدأ من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون .

(٢) مقدار مايتهم وأجورهم وأتاهم .

وبنى صاحب العمل من تقديم هذا الإقرار بالفسدة . تخمين والبال
الذي لا يتجاوز أجورهم النصاب الذي يتناوله الإقضاء من الضريبة طبقا
للسادة السابقة إذا كانت طيبة عملهم لا تحتل قيامهم بعمل آخر تكلم
المالز والمكاتب وغيرهم .

و يجوز أن تقرر اللائحة التنفيذية غير ذلك من المواعيد والشروط فيما
يتعلق بالشركات والمنشآت التي تستخدم تخمين شخصاً على الأقل .

مادة ٦٤ - على الشركات ومديرى المنشآت أن يقدّموا لمصلحة
الضرائب فضلاً عما تقدم وفي الميعاد عينه :

(١) كشفاً بأسماء وألقاب وحسابات أى شخص يؤدى لههم وظيفة
مدير أو عضو أو سكرتير بأية لجنة أو إدارة أو هيئة مراقبة مهما تكن
التسمية التي تطلق عليه كراجح للمسابات أو أمين صندوق الخ . ويجب
أن يتضمن الكشف المذكور بيان أثمانه أو مكافآته ولو كان تقدير هذه
الأثمان والمكافآت مطلقاً على فرائط مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية .

(٢) كشفاً ببيان كل مبلغ يدفع إلى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من
أعمال مهته على سبيل العمولة أو السمسرة أو الرذ التجاري إلى غير ذلك
من الأثمان أو الهبات أو المكافآت سواء كان دفعها بصفة مستديرة أو
بصفة عارضة .

مادة ٦٥ - على الأفراد والشركات والهيئات الذين يدفعون مبالغ
أو إيرادات مرتبة لدى الحياة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في مجرتين
يوماً من تاريخ صدور هذا القانون أو في مجرتين يوماً من تاريخ تولد
الحق في المعاش أو الإيراد المرتب لدى الحياة كشفاً ببيان أسماء وألقاب
وحسابات أصحاب المبالغ والمرتبات المذكورة وبيان مقدارها وشروط دفعها .

مادة ٦٦ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب كل تعديل يطرأ على البيانات
لتعوض عليها في المادتين السابقتين وذلك في مجر أربعين يوماً من حدوثه .

القسم الثاني

الإجراءات التي يتخذها أصحاب المرتبات والأجور والمبالغ
والإيرادات المرتبة لدى الحياة

مادة ٦٧ - كل شخص يستولى من الأفراد أو الشركات أو الهيئات
أيا كانت على مرتبات أو مكافآت أو ماهايات أو أجور أو مبالغ أو
إيرادات مرتبة لدى الحياة يتجاوز مجموعها في العام حدود الإقضاء المين
بالمادة ٦٢ من هذا القانون سواء أكانت آتية من مصدر واحد أم من
مصادر متعددة ، عليه في مجر أربعين يوماً من تاريخ صدور هذا القانون
أو في مجر أربعين يوماً من تاريخ اتحافه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه

في المعاش أو المرتب أن يقدم إلى مصلحة الضرائب ، كل البيانات المتعلقة
بتقدير ما يستولى عليه من مرتبات أو مكافآت أو ماهايات أو أجور أو
مبالغ أو إيرادات مرتبة لدى الحياة مع بيان اسمه ولقبه وعنوانه واسمه
وألقاب وعنوانات من وصل في خدمتهم أو يدفعون له المعاش أو الإيراد .

الفصل الخامس - تحصيل الضريبة

مادة ٦٨ - أصحاب العمل والمقترضون بالمعاش أو بالإيراد هم الذين
عليهم توريد مقدار الضريبة لفراطة مقابل خصمه مما عليهم .

مادة ٦٩ - على أصحاب العمل والمقترضين بدفع المعاش أو الإيراد أن
يوردوا إلى خزائنة الحكومة في خمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر قيمة
ما خصموه من الدفقات التي أجروها في الشهر السابق .

ويجوز أن تقرر اللائحة التنفيذية غير ذلك من المواعيد والشروط فيما يتعلق
بالشركات والمنشآت التي تستخدم تخمين شخصاً على الأقل .

مادة ٧٠ - إذا كان صاحب العمل أو المقترض بالمعاش أو بالإيراد غير
مستوطن في مصر أو لم يكن له بها سرور أو منشآت فإن الاقتمام بتوريد
الضريبة يقع على مستحق الإيراد الخاضع للضريبة طبقاً للشروط والأوضاع
التي تبين في اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق إذا كان الإيراد مع
بلوغ مجموع النصاب الذي يجعله خاضعاً للضريبة يتألف من عناصر يخرج
كل منها على حدة من سريان الضريبة عليه .

الباب الثاني

أرباح المهن غير التجارية

مادة ٧١ - اجباراً من أقل الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض
ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحامي
والمحاسب والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تبين بقرار من
وزير المالية .

مادة ٧٢ - تحسب الضريبة على مجموع القيمة الإجماعية للكائنات
أو الأمكنة التي تشغلها المهنة والقيمة الإجماعية السكن الخصاص لأصحاب
المهنة ويكون سعرها ٧٪ من هذا المجموع .

فإذا كان صاحب المهنة يشغل مكاناً واحداً لمهنة وسكانه استهنت
الضريبة باجبار ١٥٪ من القيمة الإجماعية لهذا المكان .

مادة ٧٣ - القيمة الإجماعية التي تتخذ أساساً لربط الضريبة هي
ذات القيمة الإجماعية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني .

وفيما يتعلق بالأمكنة التي لا عوائد عليها تقوم مصلحة الضرائب بتقدير
قيمتها الإجماعية طبقاً للإجراءات التي تجرى في اللائحة التنفيذية على أن يكون
للمؤهل حق الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الجزئية وذلك في مجر
خمس عشر يوماً من إعلانه بطلب موسى عليه من علم الوصول .

مادة ٨١ - المعاهد والميليات والمفشات المعفاة من الضريبة مزمنة بأن تتسلم إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفتر حساباتها والأوراق الملحقة بها وكل ما يرى الموظف مطالبا بتقديمه من المستندات.

مادة ٨٢ - الاستناع عن تحديد الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو إخلالها قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يقررها هذا القانون يكون إثباته بحضر وبقاؤه عليه بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش .

وفضلا من الغرامة المذكورة فانه في حالة رفع الدعوى على المخالفين يحكم عليهم بالإقامة بتسديد الدفاتر والأوراق والمستندات التي لم يقدموها وإلا حكم عليهم بتعديلات مالية بمحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير . وتقرى هذه التعديلات من اليوم الذي يحصل فيه إعلان المخضر للتهت لعدم تنفيذ الحكم بعد إعلانه إعلانا قانونيا . ولا يقف سريانها إلا من اليوم الذي ثبت فيه بتأشير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للشركة أو المحل أن المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذي قضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتعفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فانه يجوز للحكمة دائما بناء على طلبه أن تعفيه من كل أو بعض التعديلات المالية المذكورة .

مادة ٨٣ - كل شخص يكون له حكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في النصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بإعادة سر المهنة طبقا لما تقتضي به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كانت مستحقة العقوبات المنصوص عليها فيها .

الفصل الثاني - الجزاءات

مادة ٨٤ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد ١١٩ و ١٢١ و ١٢٣ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧٩ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألفي قرش وزيادة مالم يقع من الضريبة بتقدير لا يقل عن ٢٥٪ منه فلا يزيد على ثلاثة أمثاله .

ويعاقب بغرامة لا تتجاوز تخمين جزاء وإزالة المشار إليها في الفقرة السابقة على كل مخالفة لأحكام المواد ١٣٠ و ١٣١ و ٢٢ و ٢٣ من هذا القانون . ويعاقب بالتعويض وإزالة المشار إليها في الفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تدرى عليها الضريبة . وفي حالة الورد في الأحوال المبينة بالفقرات الثلاث السابقة في خلال ثلاث سنوات تصاعف الغرامة .

مادة ٨٥ - كل مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية التي يضعها وزير المالية يه قب عليه بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ٧٤ - يجمع بين الضريبة المقررة فيما تحكم وبين الضرائب التي يكون صاحب المهنة ملزما بأدائها على ما يستولى عليه من الميراثات والأجور بتعفى الباب الأول من الكتاب الثالث من هذا القانون .

ويستثنى من ذلك ما يتقاضاه صاحب المهنة أصابا بسبب مباشرة مهنته في صورة مرتب ثابت .

مادة ٧٥ - أصحاب المهن الذين تدرى عليهم الضريبة بتعفى أحكام هذا الباب يعمون من أدائها في السنوات الخمس الأولى من ممارسة المهنة ولا يلزمون بها إلا اعتبارا من أول شهر يناير التالي لانقضاء الخمس السنوات المذكورة .

كذلك يحل التزام صاحب المهنة بأداء الضريبة على فتح سجين سنة ببلدية كرامة .

مادة ٧٦ - تدفع الضريبة كل ثلاثة شهور مقدما .

الكتاب الرابع

أحكام عامة لكل الضرائب

الفصل الأول - حق الاطلاع وسر المهنة

مادة ٧٧ - لا يجوز لأية مصلحة من المصالح التابعة للحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو أية أخرى أن تمنع في أية حالة بحسب المحافظة على سر المهنة عن اطلاع مندوبي مصلحة الضرائب على ما يريون الاطلاع عليه مما لديها من الوثائق والأوراق بقصد ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون .

مادة ٧٨ - يجوز للنيابة العمومية أن تطلع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية .

مادة ٧٩ - على مندوبي القضاء والموظفين القضائيين والموظفين الإداريين أن يلقوا مصلحة الضرائب كل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمر الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية للتعويض منها أو يثبت عليها التخلص من أداء الضريبة أو تمريضها نظير عدم الأداء سواء أكانت هذا العمل بتعاضد قضية مدنية أم تجارية لم تحقيق في مواد الجنايات أو الجرم ولو انتهى التحقيق بالخط .

مادة ٨٠ - أصحاب المصارف والمكفون بإدارة أموال ما والتجار الذين من مهنتهم دفع إيرادات القيم المتولدة وكذلك كل الشركات والتجار عامة ملزمون بأن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يخص عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بإسما كها وغيرها من الدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون للذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها هذا القانون . ويحصل الاطلاع في مقر صاحب الشأن أثناء ساعات العمل العادية .

الفصل الثالث — أحكام منوعة

مادة ٨٦ — استثناء لحكم المادة ٣٨ من هذا القانون يكون التقدير فيما يخص بأرباح الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بهذا القانون وبين آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨ — على أساس أربع سنه ١٩٣٩ — وذلك بالنسبة للأفراد وشركات التضامن فقط .

مادة ٨٧ — عندما تنتظر المحكمة فيما يقدم إليها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية ممثلة في الدعوى بما فيها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب .

مادة ٨٨ — إذا أمرت المحكمة بإحالة الدعوى إلى غير فلا يجوز اختيار الجدير إلا من بين انطواء الواردة أسماؤهم في كشف خاص موضوع لهذا الغرض بالاتفاق بين وزيرى المالية والمحاسبة .

مادة ٨٩ — يكون للحكومة لأجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى هذا القانون حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم ملزمون بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة .

مادة ٩٠ — تحصل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقاً للأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمرسوم ١٨٨٠ الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

على أنه فيما يتعلق ببيع الأوراق المسببة والسندات القابلة للتداول فتوزر لللائحة التنفيذية ما يقع في ذلك من الأوضاع والإجراءات

مادة ٩١ — يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانوناً بتسديدها لخزنة بغير إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها .

وتوقع هذه الأوامر من الموظفين الذين تعيينهم اللائحة التنفيذية .

مادة ٩٢ — دبر الضريبة واجب الأداء من مقر مصلحة الضرائب وفروها من غير احتياج إلى معاملة في مقر المدين .

مادة ٩٣ — للدعوى التي ترفع من الممول أو عليه تنتظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً على وجه الاستعجال .

مادة ٩٤ — في الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه المختصة بالتقدير الأول عند تدقيق هذا التوقيع تحصل عنها الرسوم القضائية باعتبار الصف .

مادة ٩٥ — يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصل قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية .

مادة ٩٦ — يسقط حق الحكومة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمعنى خمس سنوات .

ويسقط حق الممول في المطالبة برّد الضرائب التحصل منه بغير حق بمعنى سنتين .

مادة ٩٧ — الطعون في التقدير التي ترفع بمقتضى هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بجهة تجارية تحال مباشرة إلى الدائرة المختصة . ينظرها دون إحالتها على قاضى التحضير .

مادة ٩٨ — فيما يخص بالاستئناف الذى يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب من الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بجهة تجارية أو من المحكمة الجزئية منطقة بالطعون الواردة ذكرها في هذا القانون — يكون ميعاد الاستئناف فيها نصف الميعاد المقرر في قانون المرافعات الأصل والمختلط .

مادة ٩٩ — فيما يتعلق بالطعون التي ترفع من الموارن ضد مصلحة الضرائب سواء أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بجهة تجارية أو أمام المحكمة الجزئية يكون نظرها من اختصاص المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المركز الرئيسى للمول أو محل إقامة المئات أو المنشأة الحاصل انتزاع بشأن تقدير أرباحها .

مادة ١٠٠ — لا يترتب على رفع الدعوى من جانب المصلحة أو من جانب الممول إغفاف استعطاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال ولأنه يجب في هذه الحالة اتباعه حتى الفصل نهائياً في الدعوى .

مادة ١٠١ — المقصود بعبارة مصلحة الضرائب في هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يجهد اليهم بمقتضى القوانين والمراسم واللوائح في تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠٢ — يكون لموظفي مصلحة الضرائب الذين تعيينهم اللائحة التنفيذية صفة مأمورى الضبطية القضائية لإنابات ما يقع من مخالفات ضد تنفيذ هذا القانون وضد تنفيذ اللوائح المفروضة عنه .

مادة ١٠٣ — على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ووزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١

بيانات بأسعار الضرائب في بعض البلاد الأجنبية

وكبداً عام كل أعضاء في الأساس يستفيد مع جميع المولين هذا الشركات المساهمة .

٥ - المرتبات والأجور والمعاشات والمكافآت وما في حكمها كالمرتبات المقررة مدى الحياة تمنح ضريبة قدرها ٦٪ وقد كانت بهذا السعر مذ كانت الضريبة العامة ١٢٪ فلما نضت الضريبة من ١٢٪ إلى ١٤٪ لم تزد هذه الضريبة بل بقيت كما هي .

٦ - أما الضرائب على إيرادات القيم المضافة (الأسهم والسندات) فهي :

(أ) على نصيب أعضاء مجالس الإدارة وبدل الحضور لم ٢٤٪ .
(ب) على إيرادات الأوراق المالية الأخرى (أسهم وسندات) إن كانت هذه الأسهم لحاصلها فالضريبة ١٨٪ .

وإن كانت الأسهم اسمية فالضريبة ١٨٪ أيضاً إن كانت ملحقة لشركات أو أشخاص معنوية كانوا من كانوا و ١٢٪ إن كانت ملحقة للأفراد .

٧ - فيما يتعلق بفوائد السلفيات والودائع والتأمينات يكون سعر الضريبة ١٢٪ بالنسبة للأفراد و ١٨٪ بالنسبة للهيئات الأخرى .

٨ - وفيما يتعلق بالضريبة على الإيراد العام (وهي ضريبة إضافية) فالإعفاء تام على العشرة الآلاف فرتك الأولى وبعد ذلك تتدرج الضريبة صعوداً أجزاء متوالية من ١٪ إلى ٤٠٪ على ألا يزيد مجموعها على ٣٠٪ على صافي الإيراد كله وهناك إعفاء خاص بالمعاملات .

في إيطاليا

كانت الضريبة على الأرباح الزراعية ١٠٪ من القيمة الإجمالية وذلك هذا الضرائب الإضافية لمجالس المديرين والمجالس البلدية ومثلها على المباني وعلى ربح الاستثمار الزراعي تفرض ضريبة قدرها ٥٪ إذا كان المستثمر غير صاحب الملك أما إذا كان المستثمر هو المالك فالضريبة ٣٪ .

أما الضريبة على إيرادات الثروة المغولة الناتجة من كسب رأس المال أي فوائد الديون وأرباح الأوراق المالية فهي ٢٠٪ .

وتخفف الضريبة بالنسبة لأرباح السلف الزراعية إلى ٧٪ .

والضريبة على الإيراد الناتج من رأس المال وكسب العمل أي على المنقآت الصناعية والتجار واستأجرة المآخذ الخ ١٤٪ .

(هذا البيان مأخوذ معظمه مما كانت عليه الحال في أواخر سنة ١٩٣٥ - ولذلك فقد يكون أهمل بعض التعديل على الأرقام الواردة به - إلا فيما يتفق بفرنسا وانجلترا فإن البيان المذكور هنا يرجع لسنة ١٩٣٨ الحاضرة)

في فرنسا :

- ١ - الضريبة المقارنة عامة (سواء أكانت المقارنات مبنية أم غير مبنية) .
- ٢ - الأرباح الزراعية .
- ٣ - الأرباح التجارية والصناعية .
- ٤ - أرباح المهنة غير التجارية (المهن الحرة)

وقد كان سعر هذه الضريبة ١٢٪ حتى آخر سنة ١٩٣٤ ثم زيد إلى ١٤٪ وفي مايو سنة ١٩٣٨ ز يطينها كلها ٨٪ منها .

ملاحظات :

- (١) فيما يتعلق بالضريبة المقارنة يستبعد منها قيمة فائقة الديون الباقية التي استعملت في شراء العقار وكذلك فوائد الدين التي استعمل في بناء العمارة أو الدين الناتج على أنه قد أخذ لإصلاح الأرض .
- وتسنى الأرض التي لا يزيد إيرادها على ٧٥٠ فرنكا سنوياً إعفاء تاماً سواء أكانت مبنية أم أراضي زراعية .
- وبالمثل تسنى الأراضي التي لا يزيد إيرادها على ١٥٠٠ فرنك من نصف ضريبةها .

(ب) فيما يخص بالأرباح الزراعية يسنى الإيراد لغاية ٢٥٠٠ فرنك ومن ٢٥٠٠ فرنك إلى ١٠٠,٠٠٠ فرنك يسنى النصف .

(ج) فيما يخص بالأرباح التجارية والصناعية تحسب الضريبة بسعر ٦٪ من الربح لغاية ١٠,٠٠٠ فلما كان الربح لا يتجاوز ٥,٠٠٠ فرنك حسب نصف مقداره وذلك بالنسبة للأفراد أما بالنسبة للشركات فلا إعفاء ولا تخفيض مطلقاً .

وتعتبر شركات التضامن كالأفراد .

(د) فيما يتعلق بأرباح المهنة الحرة يكون الإعفاء لغاية عشرة آلاف فرنك وليست الضريبة على هذه المهنة تصاعدية .

أما الضريبة على كسب العمل فصرها كما يأتي :

الأجور والمرتبات عامة ٩ ٪

موظفو الحكومة ومجالس المديرات والبلديات ٨ ٪

وهناك ضريبة إضافية على مجموع إيرادات الشخص وهذه الضريبة تتناول إيراد الشخص وإيراد أفراد عائلته التي في كفله أى زوجته وأولاده القاصرين بنسبة تصاعدية من ١ ٪ إلى ١٠ ٪

وتستفيد إعساق الديون عند حساب الضريبة الإضافية على الإيراد العام.

في إنجلترا :

فيما عدا الرسوم الجبركية ورسوم الدفعة وضريبة التركات التي تشمل جزئين هما الضريبة على التركة ثم الضريبة على نصيب كل وارث توجد في إنجلترا الضرائب الآتية بدءاً أما أسماؤها فلا تذكر في المراجع لأنها تقدم كل سنة مع مشروع ميزانية الدولة وإنما الذي يذكر منها هو الضريبة على الإيراد العام باعتبارها الضريبة التي تجب الضرائب الأخرى التي يقصدها سهولة التحصيل .

أولاً - الضريبة على المقارنات من أراض زراعية ومبان يدفعها مالك العقار .

ثانياً - ضريبة يدفعها مستثمر الأرض الزراعية .

ثالثاً - ضريبة على أرباح وقوائد الأوراق المالية .

رابعاً - الضريبة على الأرباح الناتجة من الصناعة والتجارة والمهن الحرة .

خامساً - الضريبة على المرتبات والمعاشات (كل هذه الضرائب يدفعها صاحبها خصماً من ضريبة الإيراد العام) .

أما الضريبة على الإيراد العام فقد كانت ٢٢ ٪ لغاية سنة ١٩٣٥ ثم زيدت إلى ٢٥ ٪ ثم إلى ٢٧ ٪ في هذا العام . يتضم منها ما يكون قد دفعه الممول من ضرائب على مختلف إيراداته . وعلى من للضريبة كل من لا يتجاوز صافي إيراده مائة جنيه إذا كان أحزياً أو ١٨٠ إذا كان متزوجاً .

القاعدة في إنجلترا أن الضريبة تفرض على الأفراد لا على الشخصيات المتنوعة لأن كل إنسان يدفع الضريبة على إيراده وفرض على الشركة ضريبة تبلغ ٥ ٪ على صافي إيراده قبل توزيع الأرباح .

في هنغاريا :

يلف سعر الضريبة على الأطنان ٢٠ ٪ من قيمة صافي الإيراد . أما ضريبة المباني فتقدر على أساس القيمة الإيجارية وهي تتراوح بين ١٧ ٪ في بوبابست و ١٤ ٪ في البلاد الأصغر منها و ٥ ٪ للقوى الصغيرة .

في رومانيا :

الضريبة الزراعية في رومانيا تختلف باختلاف الإيراد الناتج منها وهي تصاعدية حيث تبدأ من ٦ ٪ وتنتهي إلى ٢٤ ٪ ويضاف إليها دائماً ٧ ٪ من الإيراد لا من الضريبة وهذه الضريبة الإضافية منها ٣ ٪ لمجالس المديرات و ٢ ٪ لمجالس المحلية والقرى ونصف في المساحة للثغابات الزراعية و ٢ ٪ للطرق الزراعية .

ملحق رقم ٢

الإعفاءات

في القانون الفرنسي :

الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وأرباح الاستثمار الزراعي ، وأرباح المهن الحرة :

١٠٪ من كل ولد من الولدين الأولين .

٣٠٪ من كل ولد اعتباراً من الولد الثالث .

على ألا يتجاوز مجموع الإعفاء ٨٠٠ فرنك من كل ولد بالنسبة لكل ضريبة (مادة ١٠٢)

الإعفاء من الضريبة على المرتبات والأجور والمعاشات :

١ - كل مرتب لا يتجاوز ١٠,٠٠٠ فرنك يبقى كلية .

٢ - إذا كان المرتب يتجاوز ١٠,٠٠٠ فرنك ولا يزيد على ٢٠,٠٠٠ فرنك فالجزء الذي يزيد على ١٠,٠٠٠ فرنك - أي الجزء الخاضع للضريبة - يحسب بمقدار نصفه فإذا كان صافي المرتب بعد حسابه على الوجه المتكتم أي بعد استبعاد الجزء المعفى من الضريبة وبعد حساب الجزء الثاني بمقدار نصفه فقط - لا يتجاوز ٢٠,٠٠٠ فرنك فإنه يخفص بمقدار ٢٠٪ منه من كل ولد من الولدين الأولين و ٦٠٪ من كل ولد اعتباراً من الولد الثالث (أي أنه يبقى بالمرتبة إذا كان للمول ثلاثة أولاد) .

إذا بلغ من ٢٠,٠٠٠ فرنك إلى ٢٠,٠٠٠ فرنك خفض منه :

١٥٪ من كل ولد من الولدين الأولين .

٤٥٪ من كل ولد اعتباراً من الثالث .

إذا زاد الإيراد على ٤٠,٠٠٠ فرنك يخفص منه :

١٠٪ من كل ولد من الولدين الأولين .

٣٠٪ من كل ولد اعتباراً من الولد الثالث .

بشرط ألا يتجاوز مجموع الإعفاء ٨٠٠ فرنك من كل ولد من الأولاد الذين يحولهم المول (مادة ٦٥) .

الضريبة على الإيرادات العام

ينخفض لتوزيع : ٥٠٠٠ فرنك من إيراده الخاضع للضريبة .

و ٥٠٠٠ فرنك من كل ولد من الولدين الأولين .

و ٨٠٠ فرنك من الولد الثالث .

و ٩٠٠ فرنك من الولد الرابع .

و ١٠٠٠ فرنك من كل ولد بعد ذلك (مادة ١١٥)

وبعد استبعاد كل المبالغ المتقدمة إذا كان صافي إيراده لا يتجاوز ١٠٠٠٠ فرنك يبقى (مادة ١٠٧) .

في القانون البلجيكي :

أرباح المهن التجارية والصناعية (Taxe Professionnelle) .

لا تستحق الضريبة إذا لم يبلغ الإيراد الأدنى الآتي بيانه :

٤٨٠٠ فرنك في القرى التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نفس .

٥٦٠٠ فرنك في القرى التي يبلغ عدد سكانها بين ٥٠٠٠ نفس .

و ٣٠,٠٠٠ نفس .

٧٢٠٠ فرنك في القرى التي يبلغ عدد سكانها من ٣٠,٠٠٠ نفس فأكثر .

ويزداد هذا الرقم بمقدار خمسة (٥) من كل فرد في العائلة يقوم المول بإعاقته فإذا زاد عدد الأولاد على اثنين فيكون الإعفاء (بنسب النظر من عدد سكان القرية) بمقدار ٢٥٠٠ فرنك من كل ولد بعد الولدين الأولين و ٤٠٠٠ فرنك من كل من الولدين الخامس والسادس و ٥٠٠ فرنك من كل ولد بعد السادس . ويحسب الإعفاء من الزوجة بمقدار الإعفاء من آخر ولد فإذا كان المول أملاً أو أرملة اعتبر الزوج المتوفى كأنه حي فيما يتعلق باستحقاق الإعفاء (المواد ٢٥ فقرة ثانية و فقرة خامسة) .

ويستمر من أعضاء العائلة الذين يحولهم المول من كانوا في متله بالفعل : (١) الزوجة : (٢) أصول الزوج وأصول زوجته (٣) القروع والأقارب إلى الدرجة الثانية (أي الأخوة والأخوات) (٤) الأيتام الذين يأوهم المول (مادة ٢٥ فقرة سابعة) .

إعفاءات عائلية من الضريبة التكميلية على مجموع الإيرادات العام

١ - يستبعد من إيراد المقاربات بالنسبة لمن كان له ثلاثة أولاد على الأقل ٧٪ من كل ولد يحوله . على أن يحسب التخفيض من إيراد عقار واحد يختاره المول ويكون المول أو أولاده شاطئين له .

٢ - يستبعد من الأرباح التجارية والصناعية ٥٪ من كل عضو من أعضاء عائلته وتزداد إلى ٧٪ من كل ولد ابتداء من الولد الثالث .

٣ - يستبعد من الضريبة التكميلية ٧٪ لرئيس العائلة الذي له ثلاثة أولاد على الأقل من كل ولد من أولاده .

(مادة ٩٤ - تلج شروط الإعفاء فيها وتفصيله) .

ملحق رقم ٤

مقارنة بين الضريبة التي يدفعها أصحاب المراتب والأجور والمساكن والضريبة التي يدفعها أصحاب المهن الحرة
١ - الضريبة التي تسرى على أصحاب المراتب والأجور والمساكن (على اعتبار أن صاحب المرتب شخص متزوج وله أولاد)

مجموع المراتب بما يلحقه من المزايا تقديراً أو عيناً		الإعفاء بسبب الإعفاء العائلية		الإعفاء بسبب تكون الملائم $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{8}$		الصافي الذي تسرى عليه الضريبة		الضريبة بحسب السعر الذي قدرته أغلبية اللجنة (٥)		الضريبة حسب السعر الذي قبلته الحكومة (٥٥)	
جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم
٦٠٠	—	١٠٠	—	٤٥	—	٤٥٥	—	٢٥٠	١٨	٧٠٠	١٣
١٠٠٠	—	١٠٠	—	٧٥	—	٨٧٥	—	٢٥٠	٤٠	٧٥٠	٣٠
١٥٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٠	١١٢	٥٠٠	١٢٨٧	٥٠٠	٥٠٠	٧٣	٧٥٠	٥٥
٣٠٠٠	١٠٠	١٠٠	—	٢٢٥	—	٣٦٧٥	—	٥٠٠	١٨٤	—	١٣٩
٦٠٠٠	١٠٠	١٠٠	—	٤٥٠	—	٥٤٥٠	—	٥٠٠	٤١٤	٥٠٠	٣١١

٢ - الضريبة التي تسرى على صاحب المهنة الحرة

المرتج	أجرة المسكن والمكتب أو العيادة مع كثير من التسامح في التقدير	الضريبة حسب السعر الذي قدرته اللجنة
جنيه	جنيه	جنيه
٦٠٠	١٢٠	٩
١٠٠٠	٢٠٠	١٥
١٥٠٠	٣٦٠	٣٧
٣٠٠٠	٤٨٠	٣٦
٦٠٠٠	٧٢٠	٥٤

الفرق بين الضريبتين

المرتب أو المرتج		الزيادة التي يدفعها صاحب المرتب إذا أخذ بقرار اللجنة		الزيادة التي يدفعها إذا اعتمد السعر الذي قبلته الحكومة		نسبة ما يدفعه صاحب المرتب إلى ما يدفعه صاحب المهنة الحرة	
جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم	(٥٥) في المائة الثانية	(٥) في المائة الأولى
٦٠٠	٢٥٠	٩	٧٠٠	٤	١٥٣	%	% ٢٠٣
١٥٠٠	٢٥٠	٢٥	٧٥٠	١٥	٣٠٥	%	% ٣٦٨
١٥٠٠	٥٠٠	٤٦	٥٠٠	٢٨	٣٠٦	%	% ٣٧٢
٣٠٠٠	٥٠٠	١٤٨	—	١٠٣	٣٨٧	%	% ٥٠١
٦٠٠٠	٥٠٠	٣٦٠	٥٠٠	٢٥٧	٥٧٩	%	% ٧٨٦

وزارة المالية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

بشأن

- ١ - مشروع مرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على ايرادات
رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى
كسب العمل .
- ٢ - مشروع مرسوم بمشروع قانون بتقرير رسم دمنعة .
- ٣ - " " " " بفرض رسم ايلولة على التركات

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

١ - كان إلزاماً على الحكومة منذ أن أُنشئت الامتيازات الأجنبية واستردت مصر حقها الطبيعي في التشريع المالي أن تعيد النظر في نظامها المالي لسببين رئيسيين : أولاً وجوب العمل على تدوير موارد جديدة للدولة تمكنها من مواجهة ما عليها من أعباء مالية ضخمة للدفاع عن كيانها وكرامتها ولتقديم بما تتطلبه نهضتها من إنماء جميع مرافقها على أكل وجه ، وثانياً وجوب العمل على حسن توزيع الأعباء العامة بحيث يتحمل كل فرد من المصريين والمقيمين في مصر نصيبه العادل من تلك الأعباء .

والواقع أن النظام الذي كانت تجري عليه مصر في وضع ميزانيتها وفي تدوير مواردها كان نظاماً جارياً لا يسوى في المعاملة بين أصحاب الثروة العقارية وأصحاب الثروة المتقولة . كما أن مصركات مضطرة ، على خلاف الوضع المقرر بالنسبة لميزانيات الدول الأخرى ، أن تبدأ دائماً بتقرير إيراداتها لكي تقيس مصروفاتها على هذه الإيرادات . مع أن الفائدة السليمة تقتضي بالبداهة بتقدير حاجات الدولة ودرجتها مصروفاتها بمراعاة مقدراتها واحتياجاتها ثم تحديد الإيرادات بما يفي تلك المصروفات .

٢ - واعتقادي أن المشروعات الثلاثة التي أقرتها لجنة الضرائب التي كانت مؤلفة برئاسة حضرة حبيب المصري بك كفيلة بتحقيق الغاية المنشودة من إصلاح النظام المالي القائم واكتساب ميزانية الدولة ما هي في حاجة إليه من المرونة كما أنه يرجى منها أن تؤدي إلى تدوير مواردها عظيم من موارد الإيرادات للدولة .

وقد سبق أن طبعت هذه المشروعات في مجموعة وزعت على كل الصحف والأوساط المالية لكي تسنى للمجهود الفرصة الكافية لدراساتها وإبداء ما يمين له من الملاحظات بشأنها . كما أن المجلس الاقتصادي قد دعى إلى دراستها فألف من أعضائه لجنة فرعية لهذا الغرض ضمت نخبة من أكابر رجال المال والإخصائيين والاقتصاديين من مصريين وأجانب . وضم إلى اللجنة حضرة حبيب المصري بك . فقدت اللجنة جلسات عديدة وعينت أشد العناية بتجميع تلك المشروعات تمحيصاً كاملاً وأتينا ، وانتهى بها الأمر إلى إقرارها بعد إدخال بعض التعديلات النافعة عليها . ورفضت تقريرها بذلك إلى المجلس الاقتصادي ولم يفتأ في هذا التقرير أن توجّه عبارات التقدير والثناء لما بدأ في المشروعات من روح الاعتدال والحكمة .

وأقر المجلس الاقتصادي بكمال هيئته وجهة نظر بلحته القرية .

٣ - وتفاء هذا ، ولضرورة إنجاز هذا الإصلاح الذي تتطلع إليه البلاد من زمن مديد ولم يكن يحول دون تحقيقه إلا ما يمل يد الحكومة المصرية من قيود الامتيازات - يتشرف وزير المالية بأن يرع المشروعات الثلاثة المشار إليها إلى مجلس الوزراء راجياً التكرم باستصدار المرسوم الملكي بتقديمها إلى البرلمان للنظر فيها .

٤ - والمشروعات الثلاثة المشار إليها آتيا هي .

(أ) مشروع قانون فرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل .

(ب) مشروع قانون فرض رسوم السمنة .

(ج) مشروع قانون فرض رسم الجلالة على التركات .

٥ - والواقع أن المشروع الأول هو مشروع الإصلاح المالي . أما المشروعان الآخران فالأولى الرئاسية منها وتؤثر المال للدولة .

هذا ، وإتي مورد نيأ على بعض البيانات والإيضاحات عن كل من تلك الشروط :

١ - مشروع القانون الخاص

فرض ضريبة على رؤوس الأموال المقتولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

٦ - هذا المشروع هو الذي يتضمن كما قدمنا إصلاح نظام الضرائب في مصر .

قد كان أكبر انتقاد يوجه إلى نظامنا المالي القائم اليوم هو أنه في حين أن أصحاب الثروة العقارية يدفعون الضرائب عن أعيانهم وأملأهم فإن أصحاب الثروة المقتولة معفون من القيام بهذا الواجب . وليس في هذا شيء من العدل ولا من حسن توزيع الأعباء العامة .

ولا شك في أن أمثل نظام مالي يكفل للناس جميعا المساواة العادلة في الضرائب هو ذلك النظام الذي يقضي بأن يدفع كل إنسان ضريبة واحدة على صافي إيراده الإجمالي جميعا على اختلاف مصادره وبحيث يقضى منه الجزء الذي يعدّ حد الكفاف لدى الطبقات الفقيرة ، وبحيث تجلّ الضريبة تصاعديّة تزيد كلما زاد الإيراد ، إذ لا شك في أن الرجل الذي لا يتجاوز إيراده مائة أو أكثر قليلا من المئتين تكون الضريبة أشد وطأة عليه من صاحب الألاف لأن أولها يؤدّيها من ضروريات معيشته ، والثاني يؤدّيها من كالياتها . ولكن مثل هذا النظام لا يستطاع بلوغه إلا في بلاد صحت نظمها الاقتصادية والاجتماعية نضوجا تاما ، بل إنه فيما سوى بعض الدول القليلة لم تستطع البلاد الأخرى أن تأخذ به مع بلوغ الحضارة فيها أرفع مستوى . ولهذا عني رجال الاقتصاد والسياسيون على الأخذ بأقرب الوسائل الأخرى لتحقيق العدالة بين الممولين .

ولنتفق عليه الآن في كل البلاد هو أنه لا يجوز إعفاء أى نوع من أنواع الإيراد من حكم الضريبة إلا لضرورة اقتصادية ملحة . وهم يقسمون إيرادات الثروة المقتولة إلى ثلاثة أقسام :

(١) الإيرادات الناتجة من رأس المال كإرباح الأسهم والسندات وفوائد تشغيل النقود ، (٢) الإيرادات الناتجة من العمل ، أى المساهبات والأجور وما في حكمها كالمدائح والإيرادات المرتبة لدى الحياة وإيراد المهنة الحرة (٣) الإيرادات الناتجة من كسب العمل وكسب المال معا كالأرباح التجارية والصناعية .

وليس معنى وجوب فرض الضريبة على جميع الإيرادات أنه تعامل كلها بالتساوى من حيث سعر الضريبة المفروضة عليها . فقد جرى العمل على التفریق بينها في المعاملة وعلى أن تكون الضريبة على الإيراد الناتج من رأس المال أعلى من الضريبة على الإيراد الناتج من العمل . لأن معين الإيراد الأول ثابت وفق إمكان صاحبه أن يتفق الإيراد من غير أن ينفد الأصل . أما المعين الثاني فهو عرضة للتضروب ، بل هو لا بد ناضب يوما من الأيام إما لمرض أو شيخوخة أو حاجة أو موت .

أما الإيراد المزدوج المصدر ، أى الناتج من كسب العمل وكسب المال معا فإنه يامل بين من . والتفريق في المعاملة يكون أما بتقرير سعر مختلف للضريبة بالنسبة إلى كل من هذه الإيرادات . وإما بتقرير وجوه الإعفاء بالنسبة لبعض دون البعض الآخر ، ولما بالجمع بين الطريقتين . كما أن لكل بلاد ظروفها الخاصة فقد تقرر إعفاء نوع من هذه الأنواع من الضريبة أو تخفيفها بصفة دائمة أو مؤقتة بقصد استجلاب رؤوس الأموال من الخارج أو بقصد منع رؤوس الأموال من التسرب من البلاد أو لتبريد ذلك من الأسباب .

٧ - وقد أخذ المشروع المروض الآن بهذا التقسيم ففرض الضريبة على إيرادات الثروة المقتولة على اختلاف أنواعها وهي :

٨ - الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المقتولة تشمل هذه الضريبة : -

(١) إيرادات القيم المقتولة أى أرباح وفوائد الأسهم والسندات ويلحق بها ما توزعه الشركات المساهمة من أرباحها على أعضاء مجالس الإدارة مع استثناء ما يستولى عليه الأعضاء المتدبرون والمدبرون مقابل عملهم الإداري وفلك بجهود معينة .

ويلاحظ أن الضريبة تحصل بطريق "المجز في المنبع" أي أن الشركة هي التي تحجزها من صاحب السهم أو السند وتضعها إلى الخزنة مباشرة. ويلاحظ كذلك أن الضريبة "عينية" أي أنها تحصل حتى قبض النظر عما إذا كان مالك السهم قد اشتراه من حواله أو اشتراه بالدين، فإن مالك السهم هو في نظر القانونيون الناحية الاقتصادية كذلك كمالك الفدان سواء بسواء. فكأن الضريبة المقابلة تستحق على الفدان حتى يصرف النظر من حالة مالكه كذلك حتى الضريبة على إيراد السهم والسند. وليس في المشروع غير استثنائي اثنين لهذه القاعدة أحدهما خاص بالشركات المساهمة المصرية التي تشترك في تأسيس شركة مساهمة أخرى بأكثر من نصف رأس المال والثاني خاص بإيراد القير المالية الأجنبية التي تخضع للشركات المصرية المختلفة في الخارج إلى إيداعها في البلاد التي تشتغل بها. وهذا الاستثناء الأخير لا يعد في الحقيقة خروجاً عن قاعدة "عينية الضريبة" بل هو خروج عن قاعدة "خصية القانون".

(ب) إيرادات تشغيل القود أي فوائد الديون والودائع :

كان المشروع الأصل يخصي ربط الضريبة على مجموع الفوائد بنصف التلعب مما يجعله الدائن من الأعباء في حيل الحصول عليها. ولكن لدى إعادة النظر في هذا الموضوع باللجنة الفرعية للجلس الاقتصادي رأى أن الأخذ بهذا المبدأ سيلحق ضرراً كبيراً بالنظام المصرفي في مصر، إذ قد تستغرق الضريبة معظم أرباح البنوك أو كلها. وذلك لأن البنك لا يمنع القروض مما يملكه من الأموال فحسب، بل في هو الواقع وعمل وجبه التلعب ناجراً "مضاداً" فهو يشتري الائتاد بثلث معين ويديمه بثلث آخر وربحه انصافاً بثلث من الفرق بين الثلثين إذ هو يتلقى الودائع من الجمهور أو يصدر سندات بما يحتاج إليه من الأموال ويدفع فوائد الودائع أو السندات... والحكومة تأخذ الضريبة عليها... وبصرف مبالغ طائلة في سبل تنظيم إدارته ومكتبه. فربحه هو جارة من الفرق بين الفوائد التي يحصل عليها من ما يجمع من السلفيات وبين ما يتجمله من الأعباء والمصاريف السالف ذكرها. ومن الخفي أن تحسب الضريبة على هذا الربح لا على مجموع الفوائد.

وقد أخذ المجلس الاقتصادي بهذا الرأي الصائب واتفيس لهذه الغاية نصاً وارداً في التشريع الجديد فأضيف إلى المشروع حكم يفي من الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة مباشرة المنة ما دامت تلك الفوائد داخلة في حساب الممتلكات المتصلة بها الكاتبة في مصر والخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

ويلاحظ أن هذا النص لا نستفيد منه البنوك وحدها، بل نستفيد منه كل المنشآت المختلفة بالتصنيف والاستفيد منه كذلك منشآت غير مختلفة بالتصنيف كهيئة لها. فإذا كانت إحدى المنشآت تشتغل بالصناعة مثلاً وكانت مباشرة أعمالها تقضي عليها عادة وبمحكم الصرف الجاري أن تتولى الزايمين الذين يوردون إليها محاصيلهم مباشرة صناعتها بإقرارهم ما هم في حاجة إليه من المسال لتكيتهم من... توريد ما تمهلوا به لها من تلك المحاصيل، فلا شك في أن التصنيف في هذه الحالة يعد متصلاً بمباشرة المنة ويسرى عليه النص الجديد.

وهذا التعديل هو أهم تعديل أدخله المجلس الاقتصادي على المشروع.

(ج) سعر الضريبة :

هذا وقد جعل سعر الضريبة ١٠٪. ولكن رأى الاكتفاء بمحصل ٥٪ في بادئ الأمر ثم زيادته بالتدريج حتى يصل إلى ١٠٪. ولا شك في أن سعر ١٠٪ لا يعد سعراً مرتفعاً، ومع هذا فقد رأى أن الحكمة تقتضي التزم مزيد الجزر لا سيما في ابتداءه إذ نحن أمام حالة جديدة لم نجربها بعد ولا نستطيع أن نتعرف أثرها تماماً إلا بعد التطبيق. ولا يجب أن ينبغ عن البال أن الأوراق المالية عامة كانت مقفلة من كل ضريبة إلى اليوم وكان هذا الإقفال سبباً في توارد دعوى الأموال إلى مصر وإلى برنج كثير مما أصابته من الرخاء في الماضي، فلا بد أن من التدرج في فرض الضريبة معاً لكل رجة أو تقلل في الأسواق المالية. واعتقادنا أن الطريقة التي أخذ بها المشروع كافية لتحقيق هذا الغرض.

على أنه ينبغي ألا يفوتنا أن الحد الذي قرره المشروع نهاية لسعر الضريبة لا يفيد سلطة الشارع فيه في أي حين أن يتجاوزوه وإنما هو قيد يحد من سلطة الحكومة وسعدها وإن كان الرجاء شديدا في ألا يتجاوز ذلك الحد طيلة المدة التي أشر إليها في المشروع .

(د) مدى تطبيق الضريبة :

وقد جمع المشروع فيما يتعلق بمدى تطبيق الضريبة بين مبدأ "مكانية القانون" ومبدأ "شخصية القانون" فالضريبة تسرى على الشركات المصرية والأجنبية التي تعمل في مصر وعلى فوائدهم المستثمرة في مصر ولو كانت مملوكة لأجانب مقيمين في الخارج كما تسرى أيضا على كل ما يملكه المصريون أو الأجانب التوطينون أو المقيمون في مصر من أوراق أجنبية وعلى ما يستثمرونه من أموالهم في الخارج .

٩ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

(١) تسرى الضريبة على أرباح المهن والمهنتات التجارية والصناعية عامة بغير أي استثناء إلا ما نص عليه القانون .

ولكن الضريبة لا تحسب هنا إلا على صافي الربح وذلك لأن الضريبة ليست مفروضة على مال معين ثابت ، بل هي مفروضة على ما "يربحه" الشخص أو المنشأة ، والربح لا يدرج دائما إلا بعد خصم جميع الأعباء والتكاليف .

(ب) مكانية القانون :

ولا يؤهل في استحقاق هذه الضريبة إلا ما على مبدأ "مكانية القانون" فالضريبة لا تتناول إلا المنشآت المستقلة في مصر . فإما كان لمصري أو لأجنبي متوطن في مصر منشأة مستقلة تعمل في الخارج فإنها لا تخضع لحكم الضريبة .

(ج) سعر الضريبة :

أما من جهة سعر الضريبة فقد جعله المشروع مساويا لسعر المعروض على إيراد دوس الأموال المغفولة أي ١٠٪ . أما من جهة تحديد الضريبة فقد جعله المشروع ١٠٪ منها تزد بالتدريج إلى ١٠٪ . ولكن المشروع قرر أن يبنى من الضريبة كل شخص لا يتجاوز صافي ربحه مائة جنيه في السنة . ومع أن نصاب الإعفاء قد يكون كبيرا وسيترتب عليه أن يخرج من حكم الضريبة كل صغار أصحاب المنشآت التجارية والصناعية ، بل وعدد لا يستهان به من أوساطهم ، إلا أنه مع هذا أرى أن هذا الإعفاء في محله لا سيما في بادئ الأمر .

(د) تحديد الأرباح :

أما تحديد الأرباح التي تربط عليها الضريبة فيكون بالنسبة لمن ليسهم حسابات متظلمة على أساس ما يقدمونه من البيانات والمستندات . أما بالنسبة لمن لا تكون لديهم حسابات أو من تكون لديهم حسابات لا تقع بها المصلحة فيكون ربط الضريبة بطريق التقدير . وقد كفل المشروع الدؤل جميع الضمانات الإدارية والقضائية التي تصون مصلحته ونجده من كل جور ، وسؤدد هذه الطريقة إلى حل التنازع على تنظيم حساباتهم على توالي الزمن ، وهذا التنظيم هو في ذاته عنصر من أعظم العناصر أثرا في ترقية التجارة .

١٠ - ضريبة الأرباح الزراعية :

وقد جرى العمل في كل البلاد على أن تتناول الضريبة الأرباح الزراعية كما تتناول الأرباح التجارية والصناعية .

والواقع أن آلافاً بل ملايين من الناس - لا سيما في البلاد الزراعية - يشتغلون بالزراعة كمنه لم يحصلون منها على ربح سواء كان الربح كثيراً أم قليلاً ، وذلك باستئجار الأقطان وزراعتها بأنفسهم أو تأجيرها من باطنهم ، فإذا كان المالك يزرع كل أو بعض أرضه بنفسه فإنه يكون جاسماً من صفة المالك وصفة الزارع ويكون حكمه فيما يتعلق بالصفة الثانية حكم سائر المزارعين .

ولما كانت القاعدة العامة أن تخضع جميع أنواع الإيرادات للضريبة لم تترك البلاد الأخرى عملاً لإعفاء الأرباح الزراعية من حكم الضرائب ، ولكنهم فرضوا عليها سراً يقل عن سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

على أن لجنة الضرائب بعد أن بحثت هذا الموضوع رأت أن الظروف الخاصة بمصر لا تبرر فرض مثل هذه الضريبة وقوت بنص صريح في المشروع إعفاء المنشآت الزراعية من كل ضريبة — إلا إذا كانت هذه المنشآت معقدة شكل الشركات المساهمة ، وذلك لأن الشركات المساهمة تخضع بحكم تكوينها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وأسباب هذا الإعفاء حديثة أهمها ما تخال به من التبرم في الأوساط الزراعية المصرية وأنها إذا أخذ بها لا تسرى إلا على طبقة كبار المستأجرين — إذ لا مناص من إعفاء المساهمة جنبه الأول من الربح — وهؤلاء يسهل عليهم التخلص منها بشارك غيرهم في الاستثمار اشتراكاً صورياً أو حقيقياً . أما بالنسبة لـ (الكنز) الذين يؤدون أرباحهم لحسابهم الخاص — وهم من أولى الفئات بالعطف والتشجيع فإن إلزامهم بدفع ضريبة على الربح الزراعي فوق الضريبة العقارية التي يؤدونها على أرباحهم فيه من معنى الإجحاف ما لا يتفق ومصلحة البلاد .

١١ — ضريبة الإيراد الإجمالي :

وقد أشرنا فيما تقدم إلى أن بعض البلاد ، وأخصها إنجلترا ، تسير على نظام ضريبة الدخل العام . فهي ، بعد أن تتقاضى من الممول ما يستحق من الضريبة على غنط إيراداته ، تعود فتعاسبه على مجموع إيراده كله وتحصم له ما سبق له تأديته من الضرائب المختلفة . أما في البلاد الأخرى فقد أنشأوا ضريبة على الإيراد الإجمالي تنحى إلى جانب الضرائب الأخرى وبالإضافة إليها . وليس الفرض من فرض ضريبة الإيراد الإجمالي الرغبة في تدبير موارد للدولة ، فحسب ، وإن كان هذا الفرض هو أهم الأغراض — ولكنه يرمى كذلك إلى تحقيق شيء من العدالة بين الممولين ، فإن الضرائب المباشرة الأخرى هي على الغالب ضرائب نسبية تسرى على الإيراد بصرف النظر عن حالة صاحبه من جهة الفنى أو الفقر ومن جهة كثرة ما عليه من الأعباء أو قلته .

أما ضريبة الإيراد الإجمالي فإن هذه الاعتبارات تراعى فيها فيبقى منها كل من لا يتجاوز صافي إيراده مقداراً معيناً ، حد التكافؤ الذي يختلف باختلاف البلدان وهو في إنجلترا مثلاً ١٠٠ جنيهات ، ١٨٠٠ جنيهات للزوج ، ثم تخضع بنسبة تصاعدية تزيد كلما زاد الإيراد . وبذلك يتحقق شيء من العدالة بين الفنى والفقر .

على أن المشروع لم ير الأخذ بضريبة الإيراد الإجمالي لأنه لمسا كانت هذه الضريبة إنما تنحى بالإضافة إلى الضرائب الأخرى فقد رأت لجنة الضرائب أن حالة البلاد الاقتصادية لا تجعلها وإن الحاجة لا تسمح لها .

١٢ — التدابير المختلفة لمنع تعدد الضرائب :

وقد عنى المشروع أكبر العناية بمنع تعدد الضرائب ، والمقصود هنا بطبيعة الحال التصدد الذى ينشأ عن تطبيق القانون المصرى وحده ، أما التصدد الناشئ من تطبيق التشريعات المالية في بلاد مختلفة على مال واحد فإما تكون محلته من طريق إبرام اتفاقات دولية بين البلاد التي يعنى الأمر .

ومن البدهى أن اجتناب تعدد الضرائب اجتناباً مطلقاً لا سجل إليه ، فإن الممول الذى يكون لديه أسهم مودعة في بنك وهو يدفع الضريبة عن أرباحها إذا لم يقضى هذه الأرباح ، بل كلف البنك مثلاً بأن يشترى له بها أسهماً جديدة يكون ملزماً بأن يدفع الضريبة على أرباح الأسهم الجديدة ولا يستطيع التخلص من هذا الالتزام بثبات مصدر الشراء ولا أثره على تعدد الضرائب بالمعنى القانونى لأن كل إيراد يدخل ويستثمر فيه مجرد استثماره صفة "الإيراد" ويستحيل إلى "رأس مال" .

أما التدابير التي اتخذها المشروع لاجتناب تعدد الضرائب فهي :

(١) أن يستبعد من أرباح المنشآت الخاصة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الإيرادات الناتجة من المبيعات من العقارات وكذلك الإيرادات الناتجة مما يملكه من رؤوس الأموال المنقولة (بعد تمثيل ١٠٪) من قيمة الإيرادات المذكورة باعتباره نصيباً في مصاريف المنشأة) .

(٢) أن يكون للشركات المساهمة الحق في تخفيض على الضريبة المستحقة على أرباحها بمعدل مجموع الضرائب السددة فصلا على المبالغ الموزعة من أرباحها . وهذا الحكم لا يكاد يوجد له مثيل في أي بلد آخر لأن المسلم به أن تتقاضى الحكومة الضريبة على أرباح الشركات باعتبارها خصصيات ممنوعة قائمة بذاتها مستقلة عن أشخاص المساهمين . وأن تتقاضى بعد ذلك الضريبة مرة أخرى من المساهمين على ما يوزع عليهم من الأرباح .

١٣ - ومع أن النصوص المتقدمة وصلت إلى أجدى مستطاع في تجنب تعدد الضرائب ولكن لا نزاع أن هذا التعدد يظل قائماً في أحوال كثيرة . فإن الشركات المساهمة التي يسجل في ممتلكاتها رؤوس أموال مغفولة أو مغفلات مع أن القساقون يخرج من أرباحها عند ربط الضريبة عليها الإيرادات التي تأتي من ممتلكاتها المشار إليها على ما ذكر أعفاً فإن الأرباح التي توزعها بعد ذلك على مساهمها يدخل ضمنها جزئيات من إيرادات تلك الممتلكات أي من إيرادات سبقت تأدية الضريبة عليها ومع ذلك يقتضى القانون الضريبة كاملة من المساهمين .

بل قد يحدث أن يكون الربح الموزع على المساهمين أتياً كله من إيرادات سبق تحصيل الضريبة منها وهذا ما يحدث في حالتين : (١) الحالة الأولى بالنسبة للشركات التي تؤلف بقصد استثمار أموالها في شراء أسهم وسندات شركات أخرى أو في شراء أوراق مالية عامة من غير أن يكون لها أي غرض كمر ، (٢) الحالة الثانية بالنسبة للشركات العقارية التي تقتصر كل موجوداتها في أطميان أو أملاك .

ومن الواضح أنه في هاتين الحالتين لا تتلف الشركات شيئاً من الضريبة على أرباحها بمحكم النص الذي يقضى بأن تستبعد من تلك الأرباح إيرادات الممتلكات الخاضعة للضريبة . ولكن متى وزعت الشركة كل الأرباح المذكورة أو بعضها على مساهمها يجب أن يؤدي المساهمون الضريبة كاملة على ما يستولون عليه من الربح . وقد اضطر بعضهم على ذلك فيما يتعلق بالشركات العقارية لا سيما بالنسبة للشركات التي تقتصر على الاستثمار الزراعي ولكن المجلس الاقتصادي لم ير محلاً للاخذ بهذا الاعتراض لأن الشخص الذي يوظف أمواله في شراء أسهم الشركات الزراعية لا يمكن أن يعد مستثمراً زراعياً . وإنما حكمه حكم أي شخص آخر يوظف أمواله في شراء أسهم أية شركة سواء أكانت زراعية أم تجارية أم صناعية

الضريبة على كسب العمل

١٤ - المرتبات والأجور وما في حكمها وإيرادات المهن الحرة :

(١) الضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها :

يقضى للمشروع بفرض الضريبة على المرتبات والأجور عامة وما في حكمها كالمشاعات والمرتبات المقررة على الحياة .

وتتناول الضريبة (أولاً) جميع المرتبات والأجور والمشاعات التي تدفع من خزينة الدولة أو المصالح العامة سواء أكان أصحابها من المصريين أم من الأجانب وسواء أكانوا مقيمين بمصر أم بالخارج ولا يستثنى من ذلك إلا ما قد قضى به الاضافات السياسية . وتتناول (ثانياً) ما تنفقه الشركات أو الأفراد إلى أي شخص مقيم في مصر أو إلى أي شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر . وبذلك يخرج من حكم الضريبة ما تنفقه الحكومات أو الهيئات العامة الأجنبية إلى أشخاص مقيمين بمصر عن خدمات تؤدي فيها .

ولا حاجة إلى القول بأن هذه الضريبة ليست قاصرة على موظفي الحكومة ومستغنياً بل هي عامة تتناول كل قوى المرتبات والأجور والمشاعات ، يستوى في ذلك الموظفون والمستخدمون وفنوا الأجور لدى الهيئات العامة أو الهيئات الخاصة ولدى الأفراد .

(ب) صر الضريبة :

وقد جعلت هذه الضريبة تصاعدية وأعطى منها أصحاب المراتب والمناشآت التي لا تتجاوز ستين جنها مصريا صتويا باعتبارها حدا للكفاف . ثم جعلت بنسبة ١٪ لناية ١٢٠ جنها ثم ٢٪ لناية ٣٠٠ جنه ثم ٣٪ فيما زاد على ٣٠٠ جنه . وهذه النسبة هي التي سبق للجلس الاقتصادي إقرارها عند النظر في مشروع الدفعة القديم . وقد وُي استيفاءها حفظا للتوازنات بين صر الضريبة المتقزوة في الوقت الحاضر على إيرادات رؤوس الأموال وصر الضريبة على كسب العمل .

أما فيما يتعلق بأجور العمال والمستخدمين بالمياومة فقد وُي تسهلا للعمل أن يشمل الإعفاء الأجور التي لا تتجاوز ٢٠ قرشا في اليوم وفرض الضريبة بسعر ١٪ على ما زاد على ٢٠ قرشا لناية ٥٠ قرشا في اليوم وبسعر ٢٪ على ما زاد على ٥٠ قرشا في اليوم .

(ج) الضريبة على المهن الحرة :

أما فيما يتعلق بإيرادات المهن الحرة فقد رأى واضعو المشروع أن يكون فرضها في الوقت الحاضر على المظاهر الخارجية وذلك بأن تكون بنسبة ١٠٪ من متوسط القيمة الإيجارية للكتب والسكن وهم يعتقدون في صراحة أن هذا الأساس أساس غير صحيح وهو البقية الوحيدة الباقية من نظام "الباطنطا" الملل الذي عدلت عنه جميع البلدان لقصاد أساسه، ولكنها لا ترى محصا من الأخذ به في الظروف الحاضرة مع إبداء الأمل في أن يبدل عن هذا الأساس بعد قليل على نظام ربط الضريبة على الإيراد الفعلي .

وقد قرر المشروع طائفة من الأحكام لمصلحة أصحاب المهن الحرة فأعطى من الضريبة كل البادئين في العمل لمدة ثلاث سنوات لما يتعرض بده العمل من الصعاب . كما أعطى منها من يتجاوزون سن الستين .

(د) ما هي المهن الحرة التي يسرى عليها حكم الضريبة :

وقد صير المشروع طريق الحصر المهن الحرة التي تسرى عليها هذه الضريبة وهي " مهنة الحامى والطبيب والمهندس والمعلم والحاسب والخبر " . ويلاحظ أن عدم ورود مهنة من المهن في هذا البيان لا يبنى أرباح المهنة من الضريبة بل هو يجعلها خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . لأن المشروع قرر سريان صرية الأرباح التجارية والصناعية على كل مهنة أو مشاة لا تكون خاضعة لضريبة أخرى معينة .

ولما كان هذا الحكم من شأنه أن يهين الضرر ببعض أصحاب المهن التي لم يصح عليها المشروع وذلك بإخضاعها لضريبة أصل من الضريبة التي يجب أن يتقوما بها فقد أجاز المشروع لوزير المالية أن يضيف بقرار منه على عدد المهن المتضمن بيانها أية مهنة غير تجارية .

١٥ - خلاصة النظام :

تلك هي خلاصة النظام المقترح وهو يشبه في مجموعه لا في تفاصيله النظام المعمول به في إيطاليا منذ سنة ١٨٩٦ بالنسبة لإيرادات الثروة المفولة ، ومع أن إيطاليا أدخلت كثيرا من التعديلات على ذلك النظام من الأسس التي قام عليها لا تزال باقية كما هي . وهي في مجموعها تشبه أسس النظام المالي في فرنسا على إثر الإصلاح الذي تم فيها بعد محاولات عديدة بذلت منذ سنوات طويلة ولم تكمل بالنجاح إلا منذ أقل من ربع قرن فقلبت نظام الباطنطا القائم منذ الثورة الفرنسية وأحلت محله نظام الضرائب على مختلف الإيرادات وعلى الإيراد العام وقال فيه الفاتلورب يومئذ إنه أعظم إصلاح مالي تم في فرنسا منذ الثورة ، ولا تختلف الأسس المذكورة عن تلك التي يقوم عليها النظام المالي في جميع البلاد المتحضرة ، لأنها الأسس الطبيعية التي ينبغي أن يقوم عليها نظام الضرائب . فالدولة لا تستطيع أن تقوم بمحاجاتها إلا بمطالبة رعاياها — وغيرهم من ينمون بنجاحاتها — بالقيام

بها ولا يمكن الأفراد أن ينفخوا إلا من إراداتهم وكل ما هنالك أن كل دولة مع التزامها تلك الأسس ، تعمل على تكييفها على ظروفها الاقتصادية الخاصة وبمراعاة مصلحة الأمة ومكائنها ، وهذا ما دامه المشروع بأفكار ضريبة الأرباح الزراعية وبأفكار ضريبة الإرادة الاجالى و بتخفيض سمر الضرائب تخفيفا عظيما من مثيله في البلاد الأخرى وبالحداب في سبيل اجتناب تعدد الضرائب الى مدى أبعد مما ذهبت اليه تشريعات معظم الدول .

٢ - مشروع القانون الخاص بتقرير رسوم الدفعة

١٦ - أما المشروع الخاص بتقرير رسوم الدفعة فهو لا يحتاج الى افاضة في الشرح فان رسوم الدفعة مقررة في كل البلاد بلا استثناء والمشروع لا يرى الى اصلاح نظام الضرائب ولكنه يرى الى تدير مورد للدولة لا يستهان به ولا يتقل على المؤهلين اذلاؤه ، وهو لا يبيى الا بمسابقة اتمام معاملات معينة .

١٧ - والرغبة في تقرير رسوم الدفعة قديمة العهد ترجع الى سنة ١٨٨٥ ، والمشروع الذى فرض على الجنية أخيرا يرجع وضعه الى عدة سنوات فكان متأثرا بالضرورة بنظام الامتيازات ، ولما كان يشغل في ثناياه رسوما لا تعد من الوجهة الفنية من رسوم الدفعة بل هي في الواقع ضرائب مستترة ، ولكن استرداد مصر حقها في التشريع بعد معاهدة مونترو لم يبق معه عمل لوضع المشروع على هذا الوضع الشاذ ، ولما أعادت اللجنة النظر فيه وظفته خلقا جديدا وأجدت منه كل مالا يجد من رسوم الدفعة حقا .

١٨ - وبما عمن التنويه به ان الحكومة استشارت في هذا المشروع مدبا محليدا من الأفراد والمهيات المختلفة بالشؤون المالية والتجارية وبذلك تيسر تعميم المشروع الى أبعد حد مستطاع .

٣ - مشروع القانون الخاص بفرض رسم أبولولة على التركات

١٩ - فيما يخص بالضريبة على التركات ينبغي أن نلاحظ أن معظم البلاد قد غررت هذه الضريبة ، وهي قد غررتها من عهد طويل من قبل أن يضطر على البال فرض ضرائب على إيرادات الثروة المقولة ، وهم يعتبرون أن هذه الضريبة من أصل الضرائب لأنها تجبي من ثروة لم يجاهد من آلت اليه في تحصيلها .

وبعض البلاد تجبي الضريبة على مجموع التركة والبعض الآخر يجيبها على نصيب الوارث ، والبعض الآخر كالنمجة ، تتقاضى أولا رسما على مجموع التركة ثم تتقاضى رسما آخر على النصيب الذى يؤول للوارث .

والضريبة دائما تصاعديا بالنسبة لقيمة التركة كما أنه يراعى فيها درجة قرابة الوارث لكون سعر الضريبة على أنه بالنسبة للورثة الأقربين ثم تزداد كلما بعدت درجة القرابة .

وقد حاولت مصر منذ زمن طويل أن تعرض الضريبة على التركات ووافقت على ذلك معظم الدول ، ولكن اضراض اثنين منها حال دون تنفيذ الضريبة كما هو ظاهر مما إلهاء مندوب مصر في مؤتمر مونترو للتدليل على ما يقيمه نظام الامتيازات من العقبات في سبيل الحياة المصرية .

٢٠ - والواقع أنه اذا كانت الدولة تتقاضى رسما على انتقال الملكية بين الأحياء - وهو ٣.٥ ٪ - بالنسبة لانتقال الملكية العقارية - فأولى بها أن تتقاضى رسما على انتقال الملكية من الميت الى الحى ، فرس الأبولولة الذى فرضه المشروع لا يبدو أن يكون رسم انتقال ملكية .

٢١ - وقد فرض المشروع هذا الرسم على مقدار نصيب كل وارث لا على مجموع التركة ، وبمحيث لا يتناول الرسم إلا صافي التركة بعد استبعاد كل ما عليها من الديون والأعياء .

كما أنه قدم الورثة تبعا تقرب درجة قرابتهن للزوجة أو بعدها عنه إلى أربع طبقات. وجعل الطبقة الأولى قاصرة على أزواج المورث وفروعه وأبويه. وأعطى أهل هذه الطبقة من كل رسم متى كان صافي نصيب الوارث لا يتجاوز ١٠٠ جنيه وفي هذا ما يخرج على التعريب كل تركات أصحاب الأطنان الذين لا تتجاوز تركتهم خمسة أبنية أو نحوها متى خلف أحدهم زوجة وثلاثة أو أربعة أولاد ثم جعل الرسم بعد ذلك تصاعديا تبعا لزيادة قيمة المسال للمورث على الوجه المبين بالمشروع.

أما بالنسبة لأهل الطبقات الأخرى من الورثة فقد ضاعف المشروع الرسوم المفروضة عليهم ولم يمنحهم أية إعفاء وذلك لأن وريثة الشخص الطبيعيين هم بنوه وبنو أبنائه أما من عداهم فإن الميراث لا يخلل إليهم إلا مصادفة وعلى وجه لا يتقصونه لسبب عدم وجود أهل الطبقة الأولى.

٢٢ - وما دام القانون يفرض رسما أو ضريبة فإن الواجب أن ينفذ كل التدابير لمنع التحايل عليه والتهرب من أحكامه وقد قرر المشروع طائفة من الأحكام كفيلة بتحقيق هذا الغرض ولكن في غير إحداث.

٢٣ - كما أن المشروع وضع لتقدير التركات نظاما محكما يمنع الجور والتعسف في التقدير.

٢٤ - وفيما يتعلق بطريقة تحصيل الرسوم المفروضة أباح المشروع إذا لم يكن بالتركة من العقود أو السندات أو القيم المصرح بالتعامل بها في البورصة ما يساوي على الأقل نصف الرسوم المطلوبة أن تحصل تلك الرسوم على أقساط قد تصل إلى ثمانى سنوات.

هذه سلاصة وجبة لمشروعات القوانين المعروضة استعرض بمرضاها على مجلس الوزراء لبيان المبادئ الكلية التي قامت عليها تلك المشروعات.

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨

مدير الماكينة
أحمد طه

١ - مشروع مرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على
إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية
والصناعية وعلى كسب العمل

أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو التي تصدرها الشركات والمؤسسات المشار إليها في الفقرتين "أولاً" و"ثانياً" من هذه المادة وتقتضى من تلك السندات والأذونات التي أعطيت أو تمنى في المستقبل من الضريبة ينص القانون .

(دانياً) على كل ما يأتى من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة يسمتهم هذه أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنع إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت أو الامتياز الأخرى على اختلافها .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المتدينين أو المدبرين فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الأخرى وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم .

(ثامساً) على مقابل الحضور الذي يدفع إلى المساهمين بالشركات بمثابة الجعيات السومية .

(سادساً) على ما يقع من الأنصبة ومن مكافآت التشديد إلى الدائنين وحامل السندات .

مادة ٢ - تسرى الضريبة كذلك على التسهيلات والاستهلاكات التي تجرها الشركات والمؤسسات المشار إليها في النصوص المتعلقة على قيمة أسهمها وحصص تأميمها وحصص رأس المال في شركات الخاصة قبل حل الشركات أو تصفيتها وسواء أ كانت التسهيلات والاستهلاكات المذكورة كلية أم جزئية .

على أن الضريبة لا تسرى :

(أولاً) على ما يحصل من الاستهلاكات إثر بيع بعض ممتلكات الشركة أو يأخذ المال الذي يحصل به الاستهلاك من مورد آخر غير حساب "الأرباح والخسائر" وغير الاحتياطي أو الموارد الأخرى المخصصة في الميزانية لأغراض معينة .

(ثانياً) على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو من غيرها من الهيئات العامة متى انتهت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال بتسديد قيمة الأسهم أو حصص التأسيس أو حصص الشركاء في شركات الخاصة يرد هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق بممتلكاتها من التلف على توالي الزمن أو بسبب اضطرابها إلى تسليمها في نهاية مدة الامتياز إلى الهيئة المسانحة له . وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط لتثبت في كل حالة من أن العملية هي عملية استهلاك حقيق مستحقة للإحفاء من الضريبة .

مادة ٣ - الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية .

(١)

مشروع قانون

بغرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية - وعلى كسب العمل

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الاتي نصه يقيم باسمنا إلى البرلمان :

الكتاب الأول

الضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة

الباب الأول

القيم المنقولة

الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ١ - تخضع ضريبة بالأسعار المينة بعد على جميع إيرادات رموس الأموال المنقولة التي استعقت أو تستحق احتيازاً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨

وتسرى الضريبة :

(أولاً) على الأرباح والفوائد وغيرها مما تتجه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمؤسسات المصرية عامة سواء أ كانت مالية أم صناعية أم تجارية أم غير ذلك .

(ثانياً) على الفوائد والأرباح التي تتجهها حصص الشركاء المتضاميين أو الشركاء المصاحبين في الشركات والمؤسسات المصرية التي لا يكون رأس مالها مقسوماً إلى أسهم .

(ثالثاً) على الفوائد وغيرها مما تتجه بصفة عامة للسندات والسلفيات على اختلاف أنواعها والسندات والأذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة

الفصل الثالث — تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ٨ — يكون تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة :

(أولا) فيما يتعلق بالأشهر بقيمة الربح المقرر دفعه عن السهم طبقا لما هو ثابت في قرارات الجمعية العمومية للمساهمين أو قرارات مجالس الإدارة أو في تقارير الشركة وحساباتها وما يماثل ذلك من الوثائق .

(ثانيا) فيما يتعلق بالسندات أو السلف بمقدار الفائدة أو الإيراد الموزع .

(ثالثا) فيما يتعلق بمخصص الشركة المتضامن أو حصص الشركة المصاحبة بما هو ثابت في قرارات مجالس الإدارة وإلا فطبقا لإقرار يقدم في ظرف ٤٥ يوما من تاريخ انتهاء سنة العمل متضمنا بيان الأرباح التي وزعت خلافا من بحر السنة السابقة .

(رابعا) فيما يتعلق بالأضحية وبمكافأة السداد بقيمة الفرق بين سعر إصدار السلف والمبلغ الذي يستد فلا .

الفصل الرابع — تحصيل الضريبة

مادة ٩ — على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

مادة ١٠ — على كل شركة أو منشأة أو هيئة أن تحجز بما يكون عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها مما يسرى عليه الضريبة بمقتضى المواد ٢ و ٣ من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها لكي تودعها مباشرة إلى مصلحة الضرائب .

مادة ١١ — لأجل تطبيق المادة السابقة في الأحوال المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة فإن الجزء الذي يعتبر مخصصا للأعمال التي تبشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسقبات والذي تسرى عليه الضريبة يكون تعيينه بمقتضى إقرار ترفعه الشركة أو مدير المنشأة . ويحدد هذا الإقرار إلى مصلحة الضرائب في مدى خمسة وأربعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون . ويحدد هذا الميعاد بالنسبة لأي شركة أو منشأة أجنبية جديدة من تاريخ مباشرة العمل في مصر .

وكل تعديل يجب أن يقدم منه إقرار في ميعاد ٤٥ يوما . وإذا نازعت مصلحة الضرائب في صحة الإقرار رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية معتقدة بصفة تجارية .

فإن لم يقدم الإقرار في الميعاد المتخصص عليه فيما سبق ومع عدم الإخلال بما يقتضيه ذلك من الجزاءات طبقا لأحكام هذا القانون تتولى مصلحة الضرائب بنفسها تصدير جزء رأس المال الذي يعتبر مخصصا للأعمال التي تبشر في مصر . ويحدد هذا التصدير إلى المولين بالطرق الإدارية ويصبح نهائيا إذا لم يقدم فيه طعن من أصحاب الشأن في ظرف عشرين يوما أمام المحكمة الابتدائية التجارية

إذا كانت أعمالها تتناول بلادا أخرى غير مصر وكانت لا تضع مما تبشره من الأعمال في مصر ميزانية مستقلة فإن الضريبة تسرى على الجزء الذي يعتبر مخصصا للأعمال التي تبشر في مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسقبات .

مادة ٤ — تسرى الضريبة كذلك على كل ما يستولى عليه المصريون أو الأجانب المستوطنون أو المقيمون في مصر من أرباح وفوائد واستهلاكات تدفعها الشركات أو المنشآت الأجنبية ، وكذلك على ما يستولون عليه من الفوائد والإيرادات وغيرها مما يملكونه من الأوراق المالية الأجنبية عامة من سندات وقمم مالية حكومية أو غير حكومية .

مادة ٥ — تسرى من الضريبة الأرباح والفوائد وغيرها مما تتحبه القيم المغفولة الأجنبية التي يقيم على الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين أن تودعها وأن يتبعها مودعة في الخارج طبقا للقوانين المحلية لتكون ضمان أو احتياطي حسابي ، أو تكون أي احتياطي آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار التي يتناولها التأمين .

وهذا الإعفاء ملحق على إثبات حدوث الإيداع في الخارج . ويطلق العمل به متى زال الإلزام بالإيداع .

وتطبق الأحكام المتقدمة على شركات التأمين المصرية التي تعمل في بلاد لا تحتم قوانينها على تلك الشركات أن تودع قima مالية لتكون ضمان أو احتياطي حسابي أو غير من أنواع الاحتياطي وأن يتبعها مودعة لهذه الأشخاص . وفي هذه الحالة فإن القيم المالية التي يتناولها الإعفاء تحدد بمقتضى التشريع المصري .

مادة ٦ — إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ماقدته عينا أو قصدا إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما اسمية أو حصصا تعادل على الأقل نصف رأس مال هذه الشركة الأخرى فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تسرى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على دعوى الأموال المغفولة المقررة بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون بمقدار ما حصلت عليه من إيرادات تلك الأسهم والمخصص في بحر السنة المالية المذكورة بشرط أن تكون الأسهم والمخصص المشار إليها لا تزال باقية مقيمة باسمها وماددة على الأقل لنصف رأس المال وأن تكون قد دفعت من إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات القيم المغفولة .

الفصل الثاني — سعر الضريبة

مادة ٧ — حدد سعر الضريبة ب عشرة في المائة من الإيرادات التي تسرى الضريبة عليها . على أنه ، ك تقدير مؤقت ، لا تحصى الضريبة في سقتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ إلا بنصف هذا السعر . وابتداء من سنة ١٩٤٠ يحق للحكومة أن تزيد هذا السعر المؤقت بمرسوم بمقدار ما تعتبره حاجتها إلى أن تبلغ الضريبة ١٠٪ / على أنه لا يصح أن تتجاوز الزيادة ٢٪ في كل فترة مدتها ستان .

الفصل الثاني - تحديد المبالغ التي تفرض عليها الضريبة

- مادة ١٨ - تحصل الضريبة على المجموع الكلي للفوائد . ويستحق أذاؤها بمجرد الوفاء بها مهما تكن المدة التي يتم بها الوفاء أو يقبضها لحساب أو على حساب أصحاب الشأن .
- مادة ١٩ - تكون الضريبة على حساب الدائن . ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك .

الفصل الثالث - تحصيل الضرائب

- مادة ٢٠ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة للصافى ودور التسليف والشركات المساعدة التي مركزها بمصر أو لها فرع في مصر يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للشروط والأوضاع التي تقرها لائحة التنفيذ .
- مادة ٢١ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى مفرد رسمية مخدرة في مصر أو مخدرة في الخارج ولكنها مشمولة بالضريبة التنفيذية في مصر يكون على الدائن عند حلول موعد سداد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد إلى الخزنة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك في جهر خمسة عشر يوما من دفع كل أو بعض الفوائد المذكورة . على أنه في حالة سداد بعض الفائدة دون الكل فإنه لا يلزم بتوريد ضريبة تزيد على ما قبضه من الفائدة .

فلذا لم تسد الفوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق وجب على الدائن أن يبلغ ذلك في مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق إلى مصلحة الضرائب ويكون التبليغ على استقارة تسلم إليه لهذا الغرض .

- مادة ٢٢ - فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرقية أو لم تكن قد حورت سندات بها يكون المدين مكلفا عند قيامه بسداد كل أو بعض الفوائد أو عند قيامه بسداد الدين أن يميز من المبالغ التي عليه دفعها كامل مقدار الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة وأن يورده إلى مصلحة الضرائب في جهر عشرة الأيام التالية وأن يصحب التوريد بقرار موقع عليه منه طبقا للأوضاع التي تقر في اللائحة التنفيذية .

- مادة ٢٣ - كذلك يجب على المدين أن يميز مقدار الضريبة وأن يورده إلى مصلحة الضرائب في المواعيد المبينة في المادة السابقة وطبقا للأوضاع ذاتها وذلك إذا كان الدائن من أفراد الناس وكان مقفيا في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية ليس مركزها في مصر وليس لها فرع فيها مهما يكن نوع السند الملتبث للدين .

- مادة ٢٤ - بالرغم مما هو مفترق من إلزام أحد الفريقين بتوريد قيمة الضريبة إلى الخزنة فإن الفريق الآخر إذا كان مكلفا في مصر مكلف بأن

مادة ١٢ - يستحق أداء الضريبة في ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التي تناوفاها الضريبة . ويجب أن يتم توريدها لخزنة في ظرف خمسة عشر يوما الأول من الشهر التالى للشهر الذى تستحق فيه .

مادة ١٣ - فيما يتعلق بإيرادات القيم الأجنبية الخاضعة للضريبة بمقتضى المادة الرابعة من هذا القانون يكون على صاحب الإيراد الذى تسرى عليه الضريبة أن يودى قيمتها لمصلحة الضرائب في ظرف خمسة عشر يوما من استلامه .

وفضلا من ذلك فإنه على كل مصرف أو شركة أو محل يقبض مباشرة أو بواسطة فيه أى مبلغ من الإيرادات المتصوفا عليها في المادة الرابعة المذكورة أن يميز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لدى يودىها لمصلحة الضرائب .

مادة ١٤ - على الشركات والمصارف والمحال المشار إليها في المادة السابقة أن تورد إلى مصلحة الضرائب في خمسة عشر يوما الأول في كل شهر ما تكون قد جيزته لحسابها في خلال الشهر السابق طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

الباب الثاني

الديون والودائع والتأمينات

الفصل الأول - أساس الضريبة وسعرها

مادة ١٥ - تسرى الضريبة بذات السعر المقر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الختازة أو المضمومة بتأمين عقارى أم العاقبة . وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستمرة في الخارج .

ومع ذلك تنص من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة مباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلية في حساب المنشآت المنفعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكلاب الثاني من هذا القانون .

ولا تعد من الديون المتصلة مباشرة المهنة فيما يتعلق بشركات التأمين إلا السلف المنوعة في دائرة الاحتياطى الحسابى .

مادة ١٦ - وكذلك تسرى الضريبة المقررة في المادة السابقة على فوائد رموس الأموال المستمرة في مصر ولو كان أصحابها من الأجانب غير المستوطنين أو المقيمين في مصر .

مادة ١٧ - تسرى الضريبة على كل الفوائد التي يعمل ميعاد استحقاقها بعد تاريخ إصدار هذا القانون ولو كانت متعلقة بمدة سابقة على التاريخ المذكور .

مادة ٢٩ - على الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات المنصوص عليها في المادة السابقة أن توافي مصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز ثمانية عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد ، وذلك طبقا للاوضاع القائمة في ميعاد السداد ، وألا تملكها مصلحة الضرائب في ميعاد التقدم من أجل السداد السابقة وألا تملكها مصلحة الضرائب في ميعاد التقدم من أجل السداد السابقة وألا تملكها مصلحة الضرائب في ميعاد التقدم من أجل السداد السابقة وألا تملكها مصلحة الضرائب في ميعاد التقدم من أجل السداد السابقة .

الكتاب الثاني

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

الفصل الأول - ما تناوله الضريبة

مادة ٣٠ - اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٣٨ تخضع ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت مناجم البترول والغاز وغيرها بغير أي استثناء إلا ما ينص عليه القانون .

مادة ٣١ - تستحق الضريبة من أرباح كل منشأة مختلفة في مصر .

مادة ٣٢ - تسرى الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن النقص منها .

مادة ٣٣ - تسرى الضريبة كذلك على :

- (١) شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تلك محالا أو حواريات أو مخازن لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو الحاصلات أو البضائع .
- (٢) الجمعيات التعاونية وأعمال الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف .
- (٣) الجمعيات التعاونية التي ولّفتها الحال للإنتاج .
- (٤) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .
- (٥) السباسة وسامرات الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أي نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها .
- (٦) الأشخاص والشركات الذين يعمرون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التجهيز .
- (٧) الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون محلا تجاريا أو صناعيا مع أثاثه والأدوات التي تنظم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المنقولة المتعلقة بالتجارة أو المصنع .
- (٨) كل هيئة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

يقدّم لمصلحة الضرائب في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد إقرارا مينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد ، وذلك طبقا للاوضاع التي تقرر في اللائحة التنفيذية .

إذا لم يقدم هذا الإقرار بني مسئول قبل مصلحة الضرائب عن الفوائد بالضريبة .

مادة ٢٥ - في حالة سداد كل أو بعض الدين دون الفوائد فإن الضريبة تحسب على أساس أن الفوائد هي التي سددت أولا .

ولا يسرى هذا الحكم على الديون التي تخفّض بحكم قضائي ولا على التسهيلات التي تحصل بطريق التوزيع القضائي .

مادة ٢٦ - على كل من يتخلل إليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التي آل أو انتقل الدين إليه أن يتحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد وإلا كان ملزما بها مخصيا ، وهذا مع عدم الإخلال بما قد يترتب على ذلك من الجزاءات الأخرى .

مادة ٢٧ - تقرر اللائحة التنفيذية طريقة تحصيل الضريبة كما تقرر التدابير الكفيلة بضمان هذا التحصيل .

الباب الثالث

أصول المبالغ والقيم التي يلحقها التقدم إلى الحكومة

مادة ٢٨ - تؤدّل إلى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقدم بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المينة به :

- (١) الأرباح والفوائد المتوقعة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية أو أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .
- (٢) الأسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخاصة بالشركات أو الهيئات أو الجماعات المذكورة .
- (٣) الرودائع النقدية وبصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوبا من المصارف ودور السليف وغيرها من المحال التي تقبل الرودائع أو تفتح حسابات جارية .
- (٤) رودائع الأوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوبا من تلك الأوراق لدى المصارف وغيرها من المحال التي تتلقى أمثال هذه الأوراق على سبيل الرديئة أو لأى سبب آخر .
- (٥) كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأى سبب كان إلى أية شركة مساهمة تجارية أو مدنية أو لـ أة هيئة أو جماعة خاصة أو عامة .

(١) قيمة إيجار المقارنات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت المقارنات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة، وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساساً لربط حوائد المياقي .

(٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

(٣) الضرائب التي تدفعها المنشأة ماعدا ضريبة الأرباح التي تؤدونها طبقا لهذا القانون .

والمبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص معد لتغطية خسارة محتملة لا تخضع من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة .

الفصل الرابع - الإعفاء

مادة ٤٠ - يعفى من أداء الضريبة :

(١) بحميات التعاون الزراعي المؤهلة بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٧

(٢) الجمعيات التعاونية للاستهلاك التي يقتصر عملها على جمع طلبات الأعضاء المضمنين إليها وعلى القيام في غازتها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبضائع التي تتضمنها الطلبات المذكورة .

(٣) المعاهد التعليمية وسائر الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب .

(٤) المنشآت الزراعية إذ لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة .

مادة ٤١ - يعفى من الضريبة الأفراد والشركاء في شركات التضامن الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي مائة جنيه مصري مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها .

فإنما كان صافي الربح السنوي يتجاوز مائة جنيه فلا تسرى الضريبة على المساهمة جنيه الأولى .

الفصل الخامس - تحديد مقدار الأرباح

التي تسرى عليها الضريبة

الفصل الأول - الشركات المساهمة

مادة ٤٢ - تحسب الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة في ميزانيتها .

مادة ٤٣ - تخوض الضريبة على كل مؤجل على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إدارة المنشآت . وفي حالة عدم تعيين هذا المركز ففي الجهة التي يوجد بها المقر الرئيسي للمنشآت وفيما يتعلق بشركات التضامن تخوض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصة في أرباح الشركة تتبادل نصيبه في الشركة .

أما فيما يتعلق بشركات التوصية البسيطة فترخص الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك فترخص عليه الضريبة باسم الشركة .

مادة ٣٥ - يكون للشركات المساهمة الحق في تخفيض على الضريبة المستطعة على أرباحها بإدخال مجموع الضرائب المستدقة فعلا على المبالغ الموزعة من أرباحها والتي تتناولها الضريبة بمقتضى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى .

مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية فإن إيرادات رموس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها من مصاريف وتكاليف الاستئجار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات .

ويجوز الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الساخرة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدّى عنه الضريبة .

الفصل الثاني - سعر الضريبة

مادة ٣٧ - سعر الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية هو ذات السعر المقرر بمقتضى المادة السابعة من هذا القانون على إيرادات رموس الأموال المنقولة .

الفصل الثالث - الأرباح التي تسرى عليها الضريبة

مادة ٣٨ - تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة اثني عشر شهرا التي اجتمعت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية .

مادة ٣٩ - يكون محدد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي ياشترتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما يبيع من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

مادة ٥١ - يكون مقر لجان التقدير هو اوصاف المحافظات والمديرات وكذلك في غيرها من الجهات التي يرى وزير المالية من المناسب تأليف لجنة خاصة بها .

مادة ٥٢ - تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي يقتضي إجراء تقدير فيها مع موافاتها بكل ما قلته المؤل من الإقرارات والبيانات ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة .

ويجوز لجنة أن تستدعي المؤل لسماح أقواله إذا رأت موجبا لذلك .

مادة ٥٣ - تقوم مصلحة الضرائب بإعلان المؤل بتقدير اللجنة وذلك بالطريق الإداري .

ويكون هذا التقدير أساسا لربط الضريبة . وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو ملن المؤل في التقدير أمام القضاء طبقا لنص عليه في المادة الآتية :

مادة ٥٤ - يجوز لكل من مصلحة الضرائب والمؤل في هر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية متعقبة بهيئة تجارية . وقع عبه الإثبات على الطرف الذي تخالف طلبا به تقدير اللجنة .

مادة ٥٥ - يعمل بالتقدير لمدة سنتين .

مادة ٥٦ - في الدعاوى التي أشير إليها في المادتين ٤٥ و ٥٥ يكون للحكة إما أن تأمر بالبيوت المالية بتقديم مستخرجات من دفاترها وحساباتها فيما يتعلق بالحالة المالية للمؤل المرفوعة الدعوى منه أو عليه . ولما أن تدب قاضيا أو خيرا الاطلاع على الدفاتر والحسابات المذكورة .

القسم الثالث - أحكام تسمى على كل المؤل

مادة ٥٧ - إذا ختم حساب إحدى السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخمس من أرباحها . فإذا لم يكفل الربح لتغطية الخسارة بأكلها نقل الباقي إلى السنة الثانية . فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة . ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية .

مادة ٥٨ - إذا وفتت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه ووقفا كليا أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لناية التنازل الذي وقف فيه العمل .

ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على المؤل في هر خمسة عشر يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا تلتزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة .

مادة ٥٩ - على الشركات أن تقدم إلى مصلحة الضرائب في ظرف خمسة عشر يوما الأول من الشهر التالي للتاريخ المحدد لتقرير الأرباح طبقا للمادة ٣٨ " إقرارا مينا به مقدار أرباحها فإذا كانت السنة قد انتهت بخسارة فيجب أن يتضمن الإقرار بيان مقدار الخسارة .

مادة ٤٠ - يرفق بالإقرار المشار إليه في المادة السابقة ملخص لحساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف بيان الاستهلاكات .

مادة ٤١ - تربط الضريبة على واقع الأرقام المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب .

على أنه يحق لمصلحة الضرائب تصحيح هذه الأرقام وفي هذا الحالة تربط الضريبة كذلك على واقع الأرقام المصححة وتصحيح واجبة الاداء وإنما يكون للشركة الحق في أن تطعن في الأرقام المذكورة أمام المحكمة الابتدائية متعقبة بهيئة تجارية وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها بالطريق الإداري بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

مادة ٤٢ - الشركات المساهمة التي لا تقدم ميزانياتها إلى مصلحة الضرائب تسامل فيما يتعلق بتقدير إيراداتها الخاضعة للضريبة معاملة الشركات والأفراد الذين تتناولهم الأحكام المنصوص عليها في القسم التالي.

القسم الثاني - الشركات غير الشركات المساهمة والأفراد

مادة ٤٣ - فيما يتعلق بإسائر المؤلين عند الشركات المساهمة تربط الضريبة كذلك على الأرباح الحقيقية التابعة بقتضى أوراق المؤل وحساباته . فإذا امتنع المؤل عن تقديم حساباته ومستندات إلى مصلحة الضرائب فتقدر الأرباح طبقا للقواعد المنصوص عليها فيما بعد وذلك مع عدم الإخلال بالقرارات التي يقرها هذا القانون .

وكذلك تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد مقدمه إليها المؤل من الحسابات والمستندات .

مادة ٤٤ - يكون المؤل مكلفا بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة الإقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة له .

مادة ٤٥ - يظل المؤل ملزما بتقديم الإقرار المشار إليه ولو كان تحديد الأرباح حاصل بالطريق التقدير . وطبقا أن يبين بنفسه ما يقدره هو لأرباحه في السنة السابقة وكذلك ما يستند عليه في هذا التقرير .

مادة ٤٦ - تتولى إجراء التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يجوز أن يضم إليهم بناء على طلب المؤل عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو الأعيان يختارهما المؤل نفسه من تكون أسمائهم واردة في كشف مدد لهذا الغرض من قبل عمرة مصلحة الضرائب طبقا للشروط والأوضاع التي يقرها اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث - سعر الضريبة

مادة ٦٤ - حدد سعر الضريبة على الوجه الآتي :

يعنى من الضريبة جزء من إيرادات الممثل المينة فيما تخدم مقداره ٦٠ جنيها مصرى فى العام . وما زاد على ذلك لغاية ١٢٠ جنيها مصرى فى العام تحصل عليه الضريبة بسعر ١٪ . وما زاد على ١٢٠ جنيها مصرى لغاية ٣٠٠ جنيها مصرى فى العام تحصل عليه الضريبة بسعر ٢٪ . وما زاد على ٣٠٠ جنيها مصرى فى العام تحصل عليه الضريبة بسعر ٣٪ .

أما أجور العمال والمستغلين بالمباومة لأنها تنفى من كل ضريبة إذا كانت الأجرة لا تتجاوز ٢٠ قرشا فى اليوم . فإذا تجاوزتها فرضت عليها الضريبة بسعر ١٪ . مما زاد على عشرين قرشا إلى الخمسين قرشا وبسعر ٢٪ . فما زاد على خمسين قرشا فى اليوم .

الفصل الرابع - الإقرارات

القسم الأول - الإقرارات التى يقدم بها صاحب العمل

مادة ٦٥ - على الأفراد أو الشركات الذين يستخدمون موظفين أو مستخدمين أو عمالا أو صناعا أو مساعدين مرتب أو أجر أو أتعاب أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب فى بحر خمسة وأربعين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو فى بحر تسعون يوما من تاريخ التصديق شخص من الطوائف السابق ذكرها بمقدمتهم كشفا بين به :

(١) أسماء وألقاب ووظائف وعنوانات الأشخاص الموجودين فى خدمتهم .

(٢) مقدار ما يتقاضون أجورهم وأتعابهم .

وعنى صاحب العمل من تقدم هذا الإقرار بالنسبة للمستخدمين والعمال الذين لا يتجاوز أجورهم التصالب الذى يتناوله الإعفاء من الضريبة طبقا للادة السابقة إذا كانت طيبة عملهم لا تحتل قيامهم بعمل آخر تكدم المنازل والمكاتب وغيرهم .

ويجوز أن تقرر اللائحة التنفيذية غير ذلك من الموايد والشروط فيما يتفق بالشركات والمنشآت التى تستخدم خمسين شخصا على الأقل .

مادة ٦٦ - على الشركات ومديرى المنشآت أن يقدموا لمصلحة الضرائب فضلا عما تقدم وفق البادع به :

(١) كشفا بأسماء وألقاب وعنوانات أى شخص يؤدى لسيهم وظيفه مدير أو عضو أو مسكرير بأية لجنة أو مجلس إدارة أو هيئة مراقبة مهماتكن التسمية التى تطلق عليه كترامج الحسابات أو أمين صندوق الخ . ويجب أن يتضمن الكشف المذكور بيان أتعابه أو مكافآته ولو كان تقدير هذه الأتعاب والمكافآت مطلقا على قرارات مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية .

مادة ٥٩ - التنازل من كل أو بعض المنشأة يكون حكه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة . على أن التنازل يتبلغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع فى هذه الحالة على عاتق التنازل والتنازل له . ولا كان هذا الأخير مسؤولا بالتضامن مع الأول عما يستحق من الضرائب على المنشأة للتنازل له عنها .

مادة ٦٠ - يكون ربط الضريبة بمقتضى ورد باسم الممول .

مادة ٦١ - يكون تحصيل الضريبة على أقساط شهرية أو كل ثلاثة شهور أو كل ستة شهور أو دفعة واحدة كل سنة طبقا لما يقرر فى اللائحة التنفيذية .

الكتاب الثالث

الضريبة على كسب العمل

الباب الأول

المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات

الفصل الأول - أساس الضريبة

مادة ٦٢ - تسرى ضريبة المرتبات على :

(١) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية إلى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أم فى الخارج مع مراعاة ما قد تلغى به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم .

(٢) كل المرتبات والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها المصارف والشركات والأفراد إلى أى شخص مقيم فى مصر - وكذلك إلى أى شخص مقيم فى الخارج عن خدمات أقيمت فى مصر .

وتؤدى الضريبة عن كل مبلغ من المبالغ المتقدم بيانها يستحق عن المدة التى تبدأ من أول الشهر التالى لصدور هذا القانون

الفصل الثانى - تحديد المبلغ الذى تسرى عليه الضريبة

مادة ٦٣ - يكون ربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومعاشات ومكافآت وأجور وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا .

وعنى من المبالغ التى تربط عليها الضريبة بالنسبة لموظفى ومستندى الحكومة الذين لهم الحق فى المعاش قيمة احتياطى المعاش وقيا يتلقى بإسائر من صلاهم ٧,٥٪ من قيمة المعاشية .

وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق إذا كان الإيراد مع بلوغ مجموعه التعصب الذي يحمله خاضعا للضريبة يتألف من عناصر يفرج كل منها على حدة من سريان الضريبة عليه .

الفصل السادس - أرباح المهن غير التجارية

مادة ٧٣ - اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمحامي والمحاسب والمحبر وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية .

مادة ٧٤ - تحسب الضريبة على مجموع القيمة الإجمالية للكان أو الأمكنة التي تسطها المهنة والقيمة الإجمالية للسكن الخاص لصاحب المهنة ويكون سعرها ١٠٪ من هذا المجموع .

لذا كان صاحب المهنة يشغل مكانا واحدا لمهنته وسكانه احتسبت الضريبة باعتبار ١٠٪ من القيمة الإجمالية لهذا المكان .

مادة ٧٥ - القيمة الإجمالية التي تتخذ أساسا لربط الضريبة هي ذات القيمة الإجمالية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني .

وفيما يتعلق بالأمكنة التي لا عوائد عليها تقوم مصلحة الضرائب بتقدير قيمتها الإجمالية طبقا للجرامات التي تخفف من اللائحة التنفيذية على أن يكون للعزل حق الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الجزئية وذلك في بحر نعمة صر يوما من إعلانه بالطريق الإداري .

مادة ٧٦ - يجمع بين الضريبة المقررة فيها تخدم وبين الضرائب التي يكون صاحب المهنة ملزما بدائها على ما يسوئ عليه من المرتبات والأجور بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من هذا القانون .

مادة ٧٧ - أصحاب المهن الذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب ينفون من أدائها في السنوات الثلاث الأولى من ممارسة المهنة ولا يؤخذون بها إلا اعتبارا من أول شهر يناير التالي لانقضاء الثلاث السنوات المذكورة .

كذلك يعطل التزام صاحب المهنة بإداء الضريبة متى بلغ سنين سنة ميلادية كاملة .

مادة ٧٨ - تدفع الضريبة كل ثلاثة شهور مقدسا .

(٢) كشفا بيان كل مبلغ يدفع إلى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمرة أو الرز التجاري إلى غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء كان دفعها بصفة مستديرة أو بصفة مارة .

مادة ٦٦ - على الأفراد والشركات والمجموعات الذين يدفعون مماشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في بحر نعمة وأربعين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر نعمة وأربعين يوما من تاريخ تولد الحق في الماش أو الإيراد المرتب لدى الحياة كشفا ببيان أسماء وألقاب وعنوانات أصحاب المماشات والمرتبات المذكورة وبين مقداره وشروط دفعها .

مادة ٦٨ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب كل تعديل يطرا على البيانات المنصوص عليها في الساتين السابقين وذلك في بحر ثلاثين يوما من حدوثه .

القسم الثاني

الإقرارات التي يقدم بها أصحاب المرتبات والأجور والمماشات والإيرادات المترتبة لدى الحياة

مادة ٦٩ - كل شخص يستولى من الأفراد أو الشركات أو المجموعات إما كانت على مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجور أو مماشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة يتجاوز مجموعها ستين مصرية مصرية في العام سواء أ كانت آتية من مصدر واحد أم من مصادر متعددة، عليه في بحر ثلاثين يوما من تاريخ صدور هذا القانون أو في بحر ثلاثين يوما من تاريخ تصافه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه في الماش أو المرتب أن يقدم إلى مصلحة الضرائب، كل البيانات المتعلقة بمقدار ما يستولى عليهم من مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجور أو مماشات أو إيرادات مرتبة لدى الحياة مع بيان اسمه ولقبه وعنوانه وأسماء وألقاب وعنوانات من يحمل في خدمتهم أو من يدفعون له الماش أو الإيراد .

الفصل الخامس - تحصيل الضريبة

مادة ٧٠ - أصحاب العمل والمقرمون بالماش أو بالإيراد هم الذين عليهم توريد مقدار الضريبة تقريبا مقابل خصمه عما عليهم .

مادة ٧١ - على أصحاب العمل والمقرمين دفع الماش أو الإيراد أن يوردوا إلى وزارة الحكومة في الفترة الأيام الأولى من كل شهر قيمة ماخصمهم من الدفعات التي أجروها في الشهر السابق .

ويجوز أن تخفف اللائحة التنفيذية في ذلك من المواعيد والشروط فيما يتعلق بالشركات والمنشآت التي تستخدم نخسين شخصا على الأقل .

مادة ٧٢ - إذا كان صاحب العمل أو المقرم بالماش أو بالإيراد غير مستوطن في مصر أو لم يكن له بها مركز أو منشآت فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقع على مستحق الإيراد الخاضع للضريبة طبقا للشروط والأوضاع التي تبين في اللائحة التنفيذية .

التي لم تلتزم بتنفيذ الحكم بعد إعلانه إعلاناً قانونياً . ولا يقف مريائنا إلا من اليوم الذي ثبت فيه بتأثير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للشركة أو لخل أن المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذي قضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فإنه يجوز للحكمة دائماً بناء على طلبه أن تعفيه من كل أو بعض التهنيدات المالية المحكوم بها .

مادة ٨٥ - كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمراجعة سر المصلحة طبقاً لما قضى المادة ٣١ من قانون المقوبات . وإلا كانت مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها فيها .

الفصل الثاني - الجزاءات

مادة ٨٦ - يماقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً و زيادة ما لم يبلغ من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

وماقب بالفرامة والزيادة المشار إليها كل من استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك بإغواء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة . وفي حالة العود في بحر ثلاث سنوات تضاعف الفرامة .

مادة ٨٧ - كل مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية التي يضعها وزير المالية يماقب عليها بفرامة لا تتجاوز مائة قرش .

الفصل الثالث - أحكام متوعة

مادة ٨٨ - عند ما تنتظر الحكمة فيما يقدم إليها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية بمنزلة في الدعوى يمارنها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب .

مادة ٨٩ - إذا أمرت المحكمة بإحالة الدعوى إلى خير فلا يجوز اختيار الخبير إلا من بين الخبراء الواردة أسماؤهم في كشف خاص موضوع لهذا الغرض بالاتفاق بين وزيرى المالية والخفائية .

مادة ٩٠ - يكون للحكومة لأجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى هذا القانون حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم ملزمون بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة .

مادة ٩١ - تحصل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقاً للأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

على أنه فيما يتعلق ببيع الأوراق المالية والسندات القابلة للتداول تتوزر اللائحة التنفيذية ما يتبع في ذلك من الأوضاع والإجراءات .

الكتاب الرابع

أحكام عامة لكل الضرائب

الفصل الأول - حق الاطلاع وسر المهنة

مادة ٧٩ - لا يصوز لأية مصلحة من المصالح التابعة للحكومة أو لمجالس المديرية أو لمجالس البلدية أو المحلية أن تمتنع في أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة عن اطلاع مندوب مصلحة الضرائب على ما يريون الاطلاع عليه مما لديها من الوثائق والأوراق بقصد ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون .

مادة ٨٠ - يجوز للنيابة العمومية أن تطالع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية .

مادة ٨١ - على مندوب القضاء والموظفين القضائيين والموظفين الإداريين أن يلقوا مصلحة الضرائب كل بيان يتصل بملفهم من شأنه أن يميل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمر الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية الغرض منها أو يقرب عليها التخلص من أداء الضريبة أو تبرئها لخطر عدم الأداء سواء أكان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أم تجارية أم تحقيق في مواد الجنابات أو الجمع ولو انتهى التحقيق بالمخلف .

مادة ٨٢ - أصحاب المصارف والمكفون بإدارة أموال ما والتجار الذين من مهمهم دفع إيرادات التيم المنقولة وكذلك كل الشركات والتجار مائة ملزمون بأن يقدموا إلى موظف مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بإسكانها وغيرها من الدفاتر والوثائق المتعلقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها هذا القانون .

ويحصل الاطلاع في مقر صاحب الشأن أثناء ساعات العمل المادى .

مادة ٨٣ - الماعهد والمهيات والمنشآت المضافة من الضريبة ملزمة بأن تقدم إلى موظف مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها والأوراق المتعلقة بها وكل ما يرى الموظف مطالبتها بتقديمه من المستندات .

مادة ٨٤ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو إظهارها قبل اقتضاء مدة التقدم التي ينفذ بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يقررها هذا القانون يكون إتياناً بمحرور وماقب عليه بفرامة قدرها ألف قرش .

وفضلاً من الفرامة المذكورة فإنه في حالة دفع الدعوى على المخالفين بحكم عليهم بالزامهم بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي لم يقدموها إلا لحكم عليهم بهتديدات مالية بمعد الحكم مقدارها من كل يوم من أيام التأخير . وتسرى هذه التهنيدات من اليوم الذي حصل فيه إعلان المخضر

مادة ٩٢ - دين الضريبة واجب الأداء في مقر مصلحة الضرائب وفروعها من غير احتياج إلى مطالبة في مقر المدعى .

مادة ٩٣ - الدعاوى التي ترفع من المخول أو عليه يقتصر فيها على تقديم مذكرات وتنتظر في جلسة سرية .

ويكون الحكم فيها دائما على وجه الاستعجال .

مادة ٩٤ - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات .

ويسقط حق المخول في المطالبة برّد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين .

مادة ٩٥ - لا يترتب على رفع الدعوى من جانب المصلحة أو من جانب المخول إيقاف استحقاق الضرائب .

مادة ٩٦ - المقصود بعبارة مصلحة الضرائب في هذا القانون و أرة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يمهده إليهم بمقتضى القوانين والمراسم واللوائح في تنفيذ هذا القانون .

مادة ٩٧ - يكون لموظفي مصلحة الضرائب الذين تسميهم الالامعة التنفيذية صفة مأموري الضبطية القضائية لإثبات مايقع من المخالفات عند تنفيذ هذا القانون وضد تنفيذ اللوائح المتفرعة عنه .

مادة ٩٨ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية .

الحكومة المصرية

وزارة المالية

لجنة الضرائب

المشروعات الخاصة باصلاح نظام الضرائب

مذارة المالية
لجنة الضرائب

إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بأن أنهي إلى دولتكم أنه بمقتضى قرار وزارى صادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ تألفت لجنة للضرائب مهمتها دراسة كل ما يتعلق بالضرائب والرسوم التى تدعو الحال إلى فرضها وكذلك دراسة النظام الذى تدعو الحال إلى إنشائه لتولى تنفيذ القوانين الخاصة بالضرائب الجديدة .

وهذه اللجنة مكونة من ^(١) :

حبيب المصرى بك	مراقب عام مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة	رئيساً
الستر ج . كريج	القوميسر الجمرى	...
حسين فهى بك	مراقب المعارف بمصلحة الجمارك	...
طه عبد السباعى بك	مراقب عام الخزانة	...
الدكتور محمد زكى سالم بك	مراقب البنوك العقارية	...
سالى داغب افندى	السكبر للمالى لوزارة المالية	...
أحمد محمود مرسى بك	وكيل مصلحة الإحصاء	...
المسيو أ . ديشى	أستاذ العلوم المالية بكلية الحقوق	...
الدكتور أحمد عبد إرلهم	أستاذ العلوم الاقتصادية بكلية التجارة	...
نجيب يوسف افندى	أستاذ العلوم المالية بكلية التجارة	...
الدكتور ايزاك لى	سكرى عام اتحاد الصناعات المصرى	...

وكونت السكرتيرة الفنية للجنة من محمد أمين فكرى افندى وفريد ميلاد افندى وليون ديشى افندى والدكتور أحمد سولم المصرى .

وقد مضت اللجنة فى مهمتها وأجهزت مشروعات القوانين الثلاثة الآتية :

- أولاً - مشروع قانون يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - وعلى الأرباح التجارية والصناعية - وعلى كسب العمل .
- ثانياً - مشروع قانون يفرض ضريبة النعفة .
- ثالثاً - مشروع قانون يفرض رسم الجبلية على التركبات .

(١) كان قرار يتضمن كذلك اسم جناب المستشار المحكى لا أن من أعضاء اللجنة ولكن جناب لم يشترك فى أعمالها .

ومع أن المشروع الأول كان آخر المشروعات التي اقترحتها اللجنة ولكن الإشادة إليه قبل المشروعات الآخرين يرجع إلى أنه في الواقع حجر الزاوية في النظام المالي الجديد . وليس الفرض منه مجرد تمكين الدولة من الحصول على ما هي في حاجة إليه من الأموال ولكنه يرى كذلك إلى غرض آخر أوسع نطاقا وأبعد مدى وهو تصحيح نظام الضرائب الذي ظل معمولاً به إلى اليوم وهو نظام كثير الأخطار والميوب وطالما جهر بالشكوى منه كل ذوى الأكتار الحرة والمبادئ السليمة ولكن تصحيحه لم يكن مستطاعا في ظل نظام الامتيازات على الوجه الذي كانت يفسر به في مصر . أما اليوم وقد أصبح هذا التصحيح مستطاعا فإنه من أول ما يجب أن يعنى به الشارع وفي طلبه ما ترضى به الضرورات الاقتصادية والاجتماعية . لمشروع القانون المشار إليه آنفا يحقق هذا التصحيح ويعمق روح العدل في توزيع الأعباء العامة . ويكفل للمدوليين المساواة في الضرائب المباشرة وذلك بفرضه الضريبة على كل أبواب الإيرادات التي كانت معفاة منها في الماضي .

أما للمشروعان الآخران فليس لهما من غرض إلا إنهاء موارد الميزانية .

وتجدرني قولكم في هذا المصوغ أن أمدتها اللجنة من مشروعات القوانين مع مذكرة توضيحية عنها .
على أننا رأينا استحالة فرض النظام المالي الجديد أن نشتر في رأس هذه المراجعة الوثائق الثلاث الآتية هي :

- (١) الكلمة التي ألقاها دولة وزير المالية أمام لجنة الضرائب بمجلسها المنعقدة في ٤ يناير سنة ١٩٣٨
 - (٢) المذكرة المقدمة من دولة وزير المالية إلى مجلس الوزراء في ١٥ يناير سنة ١٩٣٨ عن الخطة العامة التي يرى انتهائها والمبادئ التي يقترح إقرارها .
 - (٣) بيان دولة الوزير في المذكرة الخاصة بمشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ فيا يتعلق بالضرائب الجديدة .
- وهذه الوثائق الثلاث تعبر عن السياسة العامة للدولة في أمر الضرائب على الوجه الذي يشير به وزير المالية .

وبدخل في مهمة اللجنة كذلك على ما أشير إليه آنفا دراسة النظام الذي تنهوا الحال إلى إنشائه لئلا يتخذ قوانين الضرائب الجديدة . ولكن اللجنة لا يمكنها أن تعرض لهذه الدراسة إلا بعد أن تسرف ما يستقر عليه رأى الحكومة نهائيا فيا يتعلق بالضرائب المقترحة . ففى استقر هذا الرأى فإن اللجنة على استعداد لاستئناف بحثها إذا رأى ذلك دولة الوزير .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى

القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة
حبيب المصرى

القسم الأول

البرنامج العام

كما يشرفه حضرة صاحب الدولة وزير المالية

الكلمة التي ألقاها حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا وزير المالية

جلسة لجنة الضرائب المتبعة في ٤ يناير ١٩٣٨

يا حضرات السادة

لست غريبا عن العمل الذي تقومون به . وقد أتيت لي قبل اليوم أن ألقى صدق حبيب بك المصري رئيس هذه اللجنة على البيان الواضح الذي قدمه لي عن الحالة . وإنني ليحلول بعد أن قرأت هذا البيان أن أوجه إلى حضراتكم أعظم آيات البناء على الطريقة الحكيمة التي تبايعتم بها أعمالكم وهي من أهم الأعمال لنا وأكثرها دقة . فلأننا نتصل عن قرب بسياساتنا المالية العامة ولذلك فلا بد من التزام أكبر جانب من الحكمة واللباقة والحيلة في معاملتها .

وإن جميع ما كنتم هذه البلاد من مصريين وأجانب على السواء يرقبون عملكم . ومن الطبيعي أن يطالب الجمهور بشيء من البذل والتضحية والوطنية . ولكن الجمهور من جانبه يطالب وزير المالية بالتزام جانب الحذر والحيلة لا سيما في مشروع له هذه الأهمية العظمى . فليس من الحكمة أن نجعل الجمهور يشعر بأننا نطالبه بأكثر مما يحتاج إليه . بل الواجب قبل كل شيء أن نضبط على أنفسنا لكي تقتصر على مطالبة المحول بأقل ما نستطاع . ولا شك في أنه من الواجب ألا يترتب على عملكم أي تقفل في الحالة الاقتصادية العامة للبلاد . وتلك أفكار عامة أعرضها عليكم وأنا على ثقة من أنكم بمرادكم إذاها تجملون معنى سهلة ميسرة . وكل ما أطلبه اليكم أن تبدلوا الجهد في إنجاز مهمتكم بأسرع ما يمكن لأن الحاجة ماسة ملحة . والدفاع الوطني كثير الثغرات . أما فيما يتعلق بمصاريف السلع فإنكم تعرفون أنها السادة كم تبدل الدول الأخرى في هذا السيل من المدافع الحديثة يساوي اليوم المعلق إننا لن نفأل في هذا السيل مبالاة الغير . ولكن أقل مدفع من المدافع الحديثة يساوي اليوم ثمن عربة صغيرة . فلا بد لنا من التزم الحذر ومن التفكير فيما نضمه علينا الحالة الجديدة من الأعياء وهي كثيرة .

ولمذا يعني أن أقول لكم وقد جئت اليوم لكي أشارك في عملكم أن أول ماعلمته لدى وصولي إلى وزارة المالية أن سألت محامو صل إليه مشروع الميزانية . وكنت وأنا أطرح هذا السؤال على مراقب الميزانية الحاضر معنا هنا أتوقع لماذا يكون جوابه . فإني كنت أعرف أنت الميزانية ترف بجانب

واحد وإن عهد زيادة الإيرادات هل المعروفات قد اقضى وحل محله عهد عجز الإيرادات من المعروفات . ولقد استجتمت مصر إلى اليوم بشهرة مالية وطيدة سليمة فإنا أريد منك أن تساعدنى على أن تنظر مصر محفظة بمتانة شهرتها وسلامة مواردها وأنا من جانبى أؤكد لك أنى لن أذخر وسعافى أن تقيم الميزانية جانب الاقتصاد اتام بمراعاة ما لدى من الموارد ومن وجوه الإنفاق .

ويسرى أن أقول إنى تيننت من المذكرة التى وضعها حبيب بك أن أكرامه تتفق وأراى من الحالة . ولقد سبق لى أن جاهرته فى البرلمان حتى من قبل معاهدة الاستقلال أن نظامنا المالى بيد من الإصاف . إذ أن بعض الناس يدفعون الضرائب والبعض الآخر لا يدفعونها . ثم أنت بعض المولين يدفعون كثيراً وكان من الواجب أن يدفعوا قليلا والبعض الآخر لا يدفعون إلا القليل وكان من الواجب أن يدفعوا الكثير . ويرجع هذا إلى أن الملكية المقارية كانت دائما هى الهدف الوحيد المفتوح أمام وزراء المالية . وإذا استثنينا بعض الضرائب والرسوم غير المباشرة فلم يكن لدى الحكومة من الموارد ما يمكن التمويل عليه غير الضرائب المقارية . وأنتم تعلمون أنى أنا والدكتور لطفى والمستر كرجى قد أتبع لنا أن ندرس هذا الموضوع دراسة عميقة . ولكن الحاصل إلى الآن أنه لا توجد ضريبة مباشرة واحدة مفروضة على الثروة المنقولة . والواقع أن أصحاب الثروة المنقولة طغوا على الثروة المقارية فإن الثروة المقارية داخلية فى الواقع تحت سلطان أصحاب الثروة المنقولة بما لهم طغى من الديون والسلفيات ذات الأجل الطويلة وبغير ذلك من عديد الأشكال .

وقد آن الأوان لكى يحمل أصحاب الثروة المنقولة نصيبهم فى الأعباء العامة . وقد مررنى أنك فكرت فى هذا حين نظرت فى أمر فرض ضريبة على فوائد السندات وأرباح الأسهم أى على الأوراق المتداولة فى البورصة . وإنما أريد أن ألاحظ أن الفئة التى تقترحونها قليلة إلى حد بعيد . وإن ذلك هو رأى المستر كرجى أيضا . ومع ذلك فقد أشرت على حبيب بك بأننا ما دمنا الآن لسنا فى حاجة إلى موارد عظيمة فى الحال — لأن حاجات الخزنة إنما تتزايد سنة بعد أخرى — أن لا نطالب بكل الضريبة مرة واحدة وأنه يحسن بناء على ذلك أن نسمد إلى نوع من التدرج وأن تبدأ بصفة قليلة ثم نرفها على التوالى وبمقدار ما تقتضيه حاجتنا . ولعلكم تصلون بهذه الوسيلة إلى التوفيق بين مصلحة الخزنة ومصلحة الدول .

وإلى جانب ذلك توجد أيضا الضريبة على التركات . وإبنى أوافقكم عليها من كل قلبى . ولقد قرأت المشروع الذى أعده رئيس بلدتكم وعرضه عليكم من أوله إلى آخره . ومن رأيانى تلك ضريبة كان من الواجب فرضها من زمن بعيد . ولكن الأمر الذى اختلف فيه مع واضع المشروع هو ما يقتضيه من إعطاء الضريبة أثرا رجيا . فإن مثل هذا الأثر الرجى فيه معنى النصب . لأنك إذا آلت إليك تركه فضعمتها إلى مالك أو استعملتها فى شراء أملاك جديدة ثم جاءت الحكومة بعد ذلك فطالبتك بتأدية الضريبة عن أبلولة التركة إليك فذلك تشعر من غير شك بأن فى هذه المطالبة كثيرا من النصف . ومن شأن ما يحسده مثل هذا التدبير من التثقل أن تشود روح التذمر حتى تتناول المشروع فى ذاته ويحمل الناس ينظرون إليه نظرة السخط .

وهناك مشروعان آخران أريد أن أتحدث إليكم عنهما . وأولها مشروع ضريبة الباطنطا وهو مشروع لا أمل اليه كثيرا ولو أتى اضطرت إلى وضعه في وقت من الأوقات . وإني لأرجوكم أن توجّلوا إصداره ما استطعتم أو أن تجعلوا وسيلة لإمجا به في ضريبة أخرى على شكل آخر لأني أريد كذلك أن نجتنّب على قدر الاستطاعة الضرائب الكيدية والضرائب التي تدعو إلى التسلخ في شؤون المؤل الخاصة واستطلاع أسرارها . وما دام في ميسورتنا فرض ضرائب يسهل تحصيلها فيجب أن نجتنّب إنشاء ضرائب يصعب تحصيلها أو تكون مدعاة إلى السفس والكيد .

كذلك يجب بمسابة النظر في فرض ضريبة على القيم المتقولة النظر في فرض ضريبة على السلف على اختلاف أنواعها . فإن صناعة إقراض القفود التي يمارسها الأفراد أو تمارسها البنوك تدر ربحا وبغيرا من غير تعرض أصحابها لكبير شطرين غير نفقات تذكر . فلا بد من أن تتناول الضريبة هذه الفئة من الإيرادات . ولقد ألبيت لرئيس اللجنة أن البنوك باعتبارها شركات مساهمة متخفها الضريبة التي تفرض على أرباح الأسهم وفوائد السندات . فيحسن التفكير في أمر ازدواج الضريبة الناتج من فرض ضريبة على السلفيات . ألا يكون ذلك معناه التزام البنك بفتح ضريبتين في وقت واحد . عليكم أن تفكروا في ذلك . على أن الشيء الوحيد الذي يشغل بالي والذي لم أره بعد حلا موافقا هو الطريقة التي تصل بها إلى إيرادات الشركات غير المساهمة أي شركات التضامن وبغيرها أو إيرادات الأفراد المشتغلين بالتجارة أو بالصناعة .

وليس في يتي أن أشير عليكم في هذا برأي معين بطريق الإلزام . ولكني أقصر على طرح الموضوع عليكم لكي تتولوا بجمته . وكل ما أعني به هو ألا نتحدث بفرقة في المسألة بحيث تقزم بعض الشركات بإداء الضريبة ويقتطع البعض الآخرون أداها .

ولست أروم أن تحول المسائل المسيرة دون البيت في المسائل السهلة . فإننا في حاجة إلى المال . وساجاتنا متنوعة متزايدة . ولو أنها ستقف طليما عند حد محدود . ولكن يجب ألا ننسى أن هناك موارد غير الموارد الآتية عن طريق الضرائب المقترحة الآن : فإذن البلاد تسير في طريق الرخاء والتقدم مما يؤدي حتما إلى ازدياد مواردها . وعلى أية حال فإن المبدأ الذي يحسن أن نسيروا عليه هو أن تبدلوا بدواسة الضرائب التي يسهل تنفيذها ثم تنقلوا إلى غيرها .

وقد درست مع مراقب الميزانية مدى احتياجنا . فثبت أنه يموزنا أربعة ملايين من الجنيهات وإن كان في الامكان أن أقنع في هذا العام بمليوين فلا بد من الاربعة الملايين في العام المقبل . ولهذا أطلب إليكم أن تختاروا من بين الضرائب ما يسهل تطبيقه وما يسود طليما بإيراد يكفل نقطة الصبر . ويستود إليكم لنتالكم بدواسة الضرائب الأخرى .

وإني أتمنى هذه الفرصة لكي أحيي فيكم روح الاخلاص التي تجلت في عملكم وأن أوجه خالص الشاء إلى كل من كرسوا جهودهم لهذه الدراسة . ولني وطيذ الرجاء بأن علمهم وإخلاصهم كميلا أن بالوصول بهذه المهمة العظيمة إلى غايتها على أكل وجه . وإني هنا على مقربة منكم وعلى استعداد للإشتراك معكم في كل وقت إذا احتاجت اللجنة إلى مشاورتي .

٢

مذكرة إلى مجلس الوزراء

١ - كان من شأن العهد الجديد وما تبعه من إلغاء الامتيازات الأجنبية واسترداد مصر حقها الطبيعي في التشريع المالى وغيره أن ألغيت كل مصر أعباء لم يكن لها عهد في الماضى القريب. وليست تلك الأعباء قاصرة كما قد يظن على القيام بما تتطلبه المعاهدة المبرمة بين مصر وبريطانيا المظنى من احمال يستلزمها وجوب قيام مصر بالنصيب الأول فى الدفاع عن كائنها وحرياتها . فالواقع أن الاتفاق المصرى اوسع من أن تحمله المعاهدة وستلزمات المعاهدة . فإن فى مصر نهضة عظيمة تتناول جميع ميادين النشاط السياسى والاجتماعى والاقتصادى والعلمى . وكل بلدان من هذه الميادين يتطلب بذلا وتضحية وثابرة فى العمل المنتج النافع . وليست مصر ذات الحياة الوتابة والطموح الى اسمى المثل هي التي تحجم عن القيام بكل ما تقتضيه نهضتها من اسباب التماح .

٢ - وقد كانت ميزانيتنا فى الماضى محدودة الموارد لأن ايدينا كانت مغلوقة بقيود الامتيازات. فلم يكن يتاح لنا أن نفرض ضريبة جديدة على الأجانب بنير رضى الدول ذوات الامتيازات مع ما تقتضيه المفاوضة معها من وقت طويل وأخذ ورد لا يكادان يلتقيان. وما يعقب ذلك إذا وصلنا الى رضى الدول من حدود الضريبة والعجز عن معالجة ما يثبته الاختبار من عيوب فيها لأن هذه المعالجة تقتضى كذلك الرجوع الى الدول مرة أخرى وتحتاج الى مفاوضة طويلة عقيمة . ولم يكن يصح مصر من الجهة الأخرى أن تفرض ضرائب يقع عبثها على الوطنيين وحدهم دون الأجانب لما فى ذلك من تمييز مريب ولما ينطوى عليه من عبث بالمبادئ الأساسية فى التشريع المالى . لذلك كانت مصر مضطرة أن تنصبر على مفضل وكانت ملتزمة ببقاء هذه الحالة الشاذة أن توازن مصروفاتها على أساس ما هو مهيأ لها من أبواب الإيراد . وهو وضع يخالف القواعد الثابتة فى ميزانيات كل الدول . ففى حين أن كل دولة تبدأ أولا بتحديد حاجاتها المالية ثم تتحدد بعد ذلك إيراداتها بما يكفل القيام بتلك الحاجات كانت الحالة فى مصر على عكس ذلك لأن مصر كانت تلتزم بحاجاتها - وهي حاجات تزايدت كل يوم بفضل العمران - على إيراداتها . دون أن تستطيع زيادة تلك الإيرادات الى ما تسمح به موارد البلاد ومن غير لإرهاق لها .

٣ - والان وقد تحطمت هذه القيود الثقيلة وجب علينا أن نتظر فى تدبير موارد جديدة لما تقتضيه نهضتنا ومركزنا من مختلف الأعباء كما تهدم على قواعد سليمة أقرب الى الانصاف بما كان

معتما من قبل ، ونسب أن نبادر إلى القول بأن استعادة حقنا الطبيعي في التشريع للمساكين وفي فرض الضرائب على جميع ما كنى مصر ليس يستلزم حتماً أن نبادر بفرض عتف الضرائب والرسوم في غير ماساحة إليها . ولهمرد استعمال حقنا المسترد . فإن المصلحة كلها بأن يكون استعمال هذا الحق باحتدال . وبتفريج بمقدار ما تقتضيه الحاجة .

٤ — والواقع أنه يقطع النظر عن حاجة البلاد إلى تدبير موارد جديدة على ماسبق القول فقد أكتسب الأوان لإعادة النظر في أمر الضرائب بصفة عامة ووضع نظامها على أساس عادل . إذ كان من آثار النظام الشاذ السابق أن كانت أعباء الضرائب موزعة توزيعاً بعيداً عن العدل . فكانت بعض أبواب الثروة خاضعة للضرائب . والبعض الآخر غير خاضع لها . بغير موجب لهذا التفرق . لأن المرافق العامة تدار لمصلحة جميع السكان ومن الواجب أن يشترك فيها جميع الممولين بنسبة عادلة على قدر المستطاع .

وإذا ألقينا نظرة على ميزانية مصر في السنوات السابقة نبتنا أنه لا يوجد من الضرائب المباشرة التي تجبها الدولة سوى ضرائب الإطبات الزراعية وعوائد الأملاك المبلية وإيرادها مما حسب تخديرات ميزانية سنة ١٩٣٧ لا يتجاوز ٦,٢٧٧,٠٠٠ ج.م . أما باقي إيرادات الدولة فأت من رسوم الجمارك والرسوم التبديدية وغير ذلك من الأبواب وكلها لا تشمل نوما واحداً مما يصعب تسميته بالضريبة وإنما هي رسوم تقاضاها الدولة بمناسبة عمل أو خدمة تؤديها مقابل ما تحصله .

ولا توجد الآن دولة تفرض الضرائب المباشرة على الثروة العقارية دون الثروة المتقولة . ولعل فلك كان مفهوماً إلى حد ما في المصور القديمة حين كانت الثروة العامة تتألف من الثروة العقارية وحدها . أو يتألف معظمها من الثروة العقارية . أما في هذا العصر فقد تبدلت الحال وأصبحت الثروات المتقولة — بما تتأوله من مبادئ النشاط المختلفة من مالية وصناعية وتجارية ... الخ — لا تقل أهمية عن الثروات العقارية . بل أنها في كثير من البلاد تفوق الثروة العقارية شأناً وتزيد عنها انتاجاً . فلم يبق من العدل ولا من حسن السياسة التي تتفق وروح الاجتياح في العصر الحاضر أن تبقى مثل هذه الثروات في مأمن من تأدية نصيبها في الأعباء العامة من طريق فرض الضرائب عليها .

وإذا كانت الثروة المتقولة في مصر قد سالت إلى اليوم من أن تشترك بطريق مباشر في القيام بنصيبها في الأعباء العامة وإنما يرجع ذلك إلى نظام الاستيازات البالي وما كان يترتب إعادة تنظيم الضرائب على أساس عابية واجتياحية صحيحة من عقبات . أما فيما يتعلق بالثروة العقارية فإن منح الأجانب حق التملك في البلاد المصرية اقترب بشرط إلزامهم بالموضوع لكل ما يفرض عليها من التزامات .

لذلك كان لا متوقعة لنا اليوم — حتى ولو لم تكن بنا من حاجة إلى زيادة مواردها — من إعادة النظر في النظام القائم وتعديله بما يلائم العدل وروح الاجتياح وبما يكفل لميزانية الدولة ما هي له حاجة إليه من الثروة . فكيف بنا وساجتبا إلى زيادة مواردها من الموضوع بحيث لا يختلف فيها اثنان .

٥ - ويمكن إجمال النتائج الواجب البصر عليه بكتابة وجيزة . هي أن كل أبواب الإيراد على اختلاف أنواعها - حتى الإيراد الناتج من المثل - يجب أن تأخذ بنصيبها في حصة الضرائب على اختلاف بطبيعة الحال في فئة الضريبة التي تخضع عليها بمراعاة اعتبارات المثل والاختلافات الاقتصادية التي تختص - لاسيما في بادئ الأمر - أن تكون الضرائب خفيفة إلى حد ما بحيث لا تحدث اضطرابا في الحالة المالية .

٦ - وإذا استعرضنا أبواب الإيراد المختلفة أمكننا أن نحصرها على وجه التقريب فيما يأتي :

- (١) الأطنان الزراعية .
- (٢) الأملاك المبنية .
- (٣) الأرباح التجارية .
- (٤) الأرباح الصناعية .
- (٥) الفوائد والأرباح التي يمنحها أصحاب الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها .
- (٦) فوائد تشغيل رؤوس الأموال .
- (٧) أرباح المهن الحرة .

(٨) الأجور والمساهمات والمزبقات على اختلاف أنواعها - سواء في ذلك ما يتقاضاه موظفو ومستخدمو الحكومة أو غيرهم بغير استثناء .

ومن هذه الأبواب جميعها يوجد بآذان مقروضة عليها ضرائب مباشرة وحسب الأطنان والأملاك المبنية في المدن . والضريبة على الأطنان كانت تبلغ ٢٨,٦٤ ٪ من القيمة الإجمارية للأطنان . ولكنها إذا قيست إلى التقدير الذي عمل أخيرا للقيمة الإجمارية تمهدا لتعديل الضرائب من أول سنة ١٩٣٨ فلانها تبلغ ١٦ ٪ منها . على أنه إذا لوحظ أن هناك رسما إضافيا على ضريبة الأطنان لمصلحة مجالس المديرية تبين أن ضريبة الأطنان لا تقل عن ٢٠ ٪ من قيمتها الإجمارية الفعلية . بل كثيرا ما يحدث أن تتجاوز هذه النسبة في سني الشدة ويهبط الاسعار . وقل مثل ذلك عن عوائد الأملاك المبنية فلانها وإن كانت $\frac{1}{8}$ ٪ إلى ١٠ ٪ من القيمة الإجمارية يضاف إليها بحسب لوائح المنفرداتها في الواقع أكثر من ذلك بكثير إذا لوحظت الخسائر في المساكن والترميمات وحساب استهلاك المباني الخ .

كذلك تحصل الدولة ضريبة على مرتبات موظفي ومستندى الحكومة في شكل رسم دفعة . وهذا الرسم من عهد زيادته قد نرج في الواقع عن أنه يكون رسم دفعة إلى أن يكون ضريبة حقيقية . ولكن اتصافه بأنه رسم دفعة يرجع كذلك إلى النظام الذي كان متبعا قبل إنشاء نظام الامتيازات . وقد آن الأوان لأن تعود به إلى وصفه الحقيقي وأن تدخله ضمن التشريع الذي يفرض الضرائب على كسب المثل . كما تفرض الضريبة عينها على جميع ذوي المرتبات والمساهمات والأجور من غير موظفي الحكومة لأن العدل يقضي بالمساواة بين الجميع .

٧ - وفيما يتعلق بالأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن الحرة نلاحظ أن الحكومة قد سبق لها فعلا منذ عدة سنوات أن شرعت في فرض الضريبة عليها . ووضعت وزارة المالية مشروع قانون بذلك - وهو قانون الباطنطا - وأقره مجلس الوزراء بمجلسه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ وخول وزارة الخارجية حينئذ مفاوضة الدول الأجنبية لتطبيق الضريبة الجديدة على رعاياها . وأبدت بعض الحكومات ملاحظات عليه . ووضع بعد ذلك مشروع جديد أخذ فيه ببعض تلك الملاحظات . وقد جعلت الضريبة في هذا المشروع على أساس القيمة الإجمارية للكان الذي يشتمل المتجر أو المصنع أو المكتب . وجعلت الضريبة نسبة على المهن الحرة وتصاعدي على أصحاب المتاجر والصناعات .

على أن هذا الأساس كثير العيوب . لأن قيمة الأماكن المؤجرة لا تنهض في الواقع دليلا صحيحا على مقدار الأرباح . ثم إن هناك من المشاريع ما يدر أرباحا طائلة على ضئيلة المكان الذي تشغله . ولا يوجد الآن في أي بلد من بلاد العالم تشريع مالى يقدر أرباح التجارة أو أرباح الصناعة على أساس القيمة الإجمارية للأمكنة التي تشغلها . بل إن أساس الضريبة في كل البلاد القيمة الفعلية للأرباح . أو القيمة المقترضة طبقا لتقدير تتولاها هيئات يحددها القانون . وقد كان سبب الاتجاه الحكومة المصرية إلى الأساس الذي تضمنته مشروع قانون الباطنطا هو كذلك نظام الانبيازات وصعوبة الحصول من جانب الدول على رضى بالضريبة المقترحة إلا على ذلك الأساس الذي أريد به منع كل ليس وحماية المول من صف التقدير . أما الآن فلم يعد مناص من تصحيح الأساس والرجوع إلى المبادئ السليمة من حيث فرض الضريبة على الأرباح الفعلية . أو الأرباح المقدرة . على ما جرى عليه العمل في كل البلاد الأخرى . ومع بلى كل ما تقتضيه الحيلة من التدابير والضمانات التشريعية والإدارية لصيانة حق المول وجعله في مأمن من كل جور .

وقد يكون اتخاذ القيمة الإجمارية أساسا للتقدير بالنسبة لأرباح المهن الحرة هو الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة . وذلك لأن هذه الطريقة على حبيها هي خير وسيلة لتقدير إيرادات أصحاب تلك المهن من غير تدخل في أسرارهم التي يلبي أن تكون مصونة مكتومة .

٨ - أما فيما يتعلق بأرباح الأسهم والسندات فإن العدل يقضى بأن تحتل هي كذلك نصيبها في عبء الضرائب . لأنه إذا كانت الأجور والمرتبات وهي ثمرة الجهد والعمل متفرض عليها ضريبة فمن باب أولى فرضها على الأرباح المذكورة . وقد بنا في بعض الأوساط المالية شيء من الخوف من أن يكون فرض الضريبة على الأسهم والسندات مدعاة إلى تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج . ولكن هذا الخوف لا أساس له . لأن الضريبة في بلدان أوروبا تزيد كثيرا على ما تنوي فرضه في مصر . ثم قد يحدث في بادئ الأمر بعض المربوط أساسا الأسهم والسندات بالبورصة . وقد يتجاوز هذا المربوط - بفضل المضاربة أو الاضطراب الوقي - ما تقضيه نسبة الضريبة المفروضة . ولكن هذا المربوط لن يكون إلا وقتيا ولن تلبث الأسعار أن تعود إلى مجراها

الطبيعى . بل أنه يرجح إذا لم تعمل عوامل المضاربة عملها ألا يحدث هبوط يذكر أو ألا يحدث هبوط على الإطلاق لأن رجال الأعمال موقنون منذ إلغاء الامتيازات واسترداد مصرقتها الطبيعى فى التشريع المسالى أن فرض الضرائب امر لا مناص له . إذ ليس من الممكن فى ظل نظام مالى سلم أن يكون لأى فرع من فروع الثروة حصانة تمصمه من الاضطلاع بنصيبه فى الضرائب . فهم إذن يحسبون حساب هذه الضرائب من زمن . بل لعل بعض الدوائر تخشى أن تكون فئات الضرائب المستظرة أعلى مما سيفرض فعلا .

وعلى أية حال فإن تأثير الضريبة الجديدة لن يتناول إلا المالكين الحاليين لا مهم والسندات — على الأقل أولئك الذين كانوا يملكونها من قبل إلغاء الامتيازات — لأنهم اشتروها فى وقت لم يكونوا يتوقعون فيه فرض ضريبة عليها . أما من اشتروا أو يشترون بعد ذلك فإن حسابهم قائم على وجود الضريبة .

ومن جهة ففة الضريبة لأننا لم نحدد بعد بصفة نهائية . إذ هى لاتزال قيد البحث . على أننا نستعمل على أن تكون ففة مستقلة لا توجد تلقا ولا اضطرابا فى الحياة المالية . بل أننا نستحب إلى أبعد من ذلك إعسافا فى الخرص والتزاما بلجانى الحذر . فقرر أن نكتفى أولا وبصفة مؤقتة بنصف هذه الضريبة أو بنحوه ثم نزيد هذا القدر بالتدريج حتى نصل إلى الحد المقرر . فلذا قررنا مثلا أن تكون ففة الضريبة ١٠٪ — وهى ففة جد متدلة إذا قيست بما يهايلها فى بلدان أوروبا بل إذا قيست بما يدفعه أصحاب الأطنان فى مصرفاتها — فلذا مع تقريرنا إياها بمحكم القانون نؤى أن نضمنه نعا بالاقصار فى بادئ الأمر على تحصيل بعضها كغمسة فى المائة منها مثلا ثم تزد هذه الففة بالتدريج حتى تصل بعد زمن معين مستخدمة بنفس سنوات إلى عشر سنوات إلى نهاية النصاب المقرر . وليس بعد مثل هذا التدوير من دليل على صادق الرغبة فى التدوج والاعتدال وفى مراعاة كل العوامل الاقتصادية بل والعوامل النفسية لدى بعض الأوساط وهى عوامل نشأت من استئثارها زمتا طولا بمحصانة شائقة .

٩ — كذلك ستفرض ضريبة على فوائد تشيل الأموال وهى أقل الأرباح نفقة وأبعدها عن دواى الغناء . ونستعمل على اقتفاء كل أسباب الخيلة حتى لا يكون من وراء فرض هذه الضريبة إرهابى للدين أو زيادة فى أعياجه فى الوقت الذى لا يتمتع فيه الحكومة وسعا فى العمل على تخفيف هذه الأعياجه عنه . وما يلينى ذكره أنه سينص فى القانون على أن الضريبة يدفعها صاحب المال لا المقترض . فلا خوف إذن على المقترضين الحاليين . أما بالنسبة للقروض التى تمقدفها بعد فإن صاحب المال لن يمكنه كذلك أن يشترط تحمل المقترض إياها لبطلان هذا الشرط بمحكم القانون . نعم يمكن أن يقال إن فائدة المال سترقد بمقدار الضريبة لأن صاحب المال سيضيفها إليها حتما . ولكن يجب ألا ننسى أن العوامل التى نحدد سعر الفائدة كثيرة وليس صاحب المال هو وحده المسيطر عليها أو المتحكم فيها . فهناك المنافسة ورواج الأعمال أو ركودها فى الداخل وفى الخارج . وشدة الحاجة إلى المال أو قلة الحاجة إليه . إلى غير ذلك من العوامل . هذا إلى أنه مما تنوى

وزارة المالية أن تعرضه على المجلس إمداد تشريع يبين الحد الأقصى لفائدة الديون مما قد سبق للمجلس الاقتصادى أن أقره .

وفضلا عن ذلك فإن إعفاء فوائد تشييل الأموال من كل ضريبة مع فرض الضريبة على أرباح الأسهم والسندات وغيرها من أبواب الإيراد قد يكون من شأنه أن يلحق الأذى بتأليف الشركات المساهمة أو بالمشاريع الأخرى . بتحويل الأموال عنها إلى تشييل بالفوائد . وعلى أية حال فإنه ليس مما يمكن التسليم به أن تفرض الضرائب على جميع أبواب الإيراد بما فيها كسب العمل وتعفى الفوائد الناتجة من تشييل التقود .

١٥ - وفيما يتعلق بالمساكنات والمرتبآت والأجور - أى كسب السبل - فيبقى كذلك أن تفرض عليها ضريبة جريا على القاعدة العامة التي تعفى بأن تكون كل أبواب الكسب خاضعة للضرائب . على أنه من البدعى أن تكون فئة هذه الضريبة أقل من فئات الضرائب التي تفرض على وجوه الكسب الأخرى . وقد سبق عند نظر المجلس الاقتصادى في مشروع قانون البسطة أن قرر فرض الضريبة المذكورة بشكل رسم دفعة - إذ لم يكن لدى الحكومة المصرية قبل إلغاء الامتيازات من ميليل لفرضها غير هذا السبل - وبحيث يتناول هذا الرسم كل أصحاب الأجور والمساكنات من غير موظفى الحكومة كما يتناول موظفى ومستعدين الحكومة . وقرر وضع سلم تصاعدى يتراوح بين ١٪ / ٣٪ تبعا لأهمية المرتب مع استثناء بعض الفئات الصغيرة منه وبعض الطوائف كالتعلم والعمال . ومن رأينا الأخذ بالفئات التي سبق اقتراحها .

١٦ - وما يبنى ذكره ان تنظيم الضرائب على القواعد السابقة . إلى جانب كونه يحقق إلى درجة كبيرة مبادئ السبل والمساواة في توزيع الضرائب طبقا للأنس المقررة في العلم المالى في العصر الحديث . فإنه يكسب ميزانية الدولة ماها في حاجة إليه من المرونة التي لا غنى لها عنها في الدور الذي يلعبه على ما أسلفنا بيانه .

١٧ - وهناك ضريبة أخرى على جانب عظيم من الأهمية وهي ضريبة التركات . وهذه الضريبة معدودة في معظم دول العالم من أكبر موارد الإيراد . وهم يعدونها مهلة على النفس لا تعلق ما قد تلاه الضرائب الأخرى من التبرم . فإن كل الضرائب يدفعها الإنسان من كسب يده أو من كسب ماله الخاص . أما ضريبة التركات فإنه يدفعها من مال آل إليه من غير أن يتعب أو يجاهد في تحصيله .

١٨ - وهناك ضريبة عظيمة الأهمية كذلك وهي ضريبة الإيراد الإجمالى . وهذه الضريبة هي السلسلة الفقرية في النظام المالى الإنجليزى . وهي في غيرها من البلاد من أعظم الضرائب شأنًا . والمقصود بها الضريبة التي يؤدبها الشخص على مجموع إيراداته كلها . إذ الحاصل أن كل ضريبة هي ضريبة على الإيراد . ولكننا ضريبة على نوع معين منه . أما ضريبة الإيراد الإجمالى فهي تشمل كل أبواب الإيراد وتجهى بطريق الإضافة إلى الضرائب المقررة على كل باب منه .

بيد أنى أرى أن الوقت لم يحن بعد لفرض هذه الضريبة لأسباب عدة يرجع بعضها إلى الحالة الاقتصادية في البلاد . ويرجع البعض الآخر إلى الحالة الاجتماعية . فإن ضريبة الإيراد تجبي عادة آخر الضرائب كلها وتتوجها جميعا . فلا بد من تمويذ الشعب أولا على الضرائب الجديدة المختلفة التي ستفرض عليه وليس له بما عهد من قبل ، وإكسابه تلك الروح التي تجعله يؤدي الضرائب السامة راضيا غير متمرم . هذا فضلا عن أنه من الصعير في الحالة الحاضرة وجود أساس صالح لتقدير إيرادات كل إنسان تقديرًا سليما من شوائب الخطأ . وإذا أردت اتخاذ القيمة الإيجارية للترل الذي يسكنه الإنسان مقياسا لإيراده كما اقترح البعض كان الأساس خاطئا لخطأ كله وسببا لصنوف من الظلم . وفوق هذه الأسباب كلها سبب أقوى منها جميعا وهو أنى أرى أن الضرائب المقترحة فيها تهدم كتيلة بتدريعا تحتاج إليه من الموارد وليس من الحكمة أن نلجأ إلى فرض ضريبة ما إلا إذا دعت إليها الحاجة أو اقتضتها المصلحة .

١٤ - وإلى جانب الضرائب المقترحة تجبي رسوم الدمغة . وهي رسوم جرى العمل على جبايتها في كل البلاد . ولا تتقل وطأتها على أحد . وتقريرها وسيلة للحصول على مورد من المال لا يستهان به .

١٥ - ذلك هو برنامج الضرائب الذي أرى وجوب اتباعه . ويسرى أن أذكر أنى فاتحت فيه جماعة من أساطين المال من الأجانب . فلم أجد منهم إلا ترجيحيا وحسن استعداد . وقد أبدوا لي أن كل ما يرجونه هو ألا تعتمد الحكومة المصرية على فرض الضرائب إلا بمقدار ما تقتضيه حاجتها الصحيحة ومن غير إصراف وألا تكون من تلك الضرائب التي يدعوها ضرائب كيدية (vexatoire) أو من تلك الضرائب التي يترتب عليها الإغرام في التدخل في شؤون المول الخاصة واستطلاع أسراراه (inquisitoire) ولم تكن بي من حاجة إلى أن أؤكد لهم أن تلك الخطوة هي الخطوة الوحيدة التي تنوى الحكومة اتباعها والتي يوجبها إليها الحرص على مصلحة البلاد .

١٦ - هذا ويوجد الآن بوزارة المالية لجنة معهود إليها في دراسة موضوع الضرائب . وهي مؤلفة برئاسة صاحب العزة حبيب المصري بك مراقب عام مراجعة إيرادات ومصرفات الحكومة . وبعضوية جماعة من كبار موظفي الوزارة . وثلاثة من أساتذة العلوم المالية والاقتصادية بالجامعة المصرية . والله كثر لي مكرمين عام اتحاد الصناعات المصرية . وهي جادة الآن في إنجاز مهمتها . وقد أنجزت إلى الآن دراسة مشروع قانون الضريبة على التراكات . كما أنجزت دراسة مشروع قانون الدمغة بعد أن دعت إلى حدوده الطبيعية بجلته قاصرا على الرسوم التي تعد فئيا من رسوم الدمغة . وأبدت منه مالا يدخل ضمن رسوم الدمغة بل هو مما يدخل ضمن الضرائب الحقيقية كضرائب الأجر والمساهيات . وستوضع مثل هذه الضرائب في موضعها الصحيح ضمن التشريع المالي الذي تعدّه الآن .

وحما قليل ستشرع اللجنة في دراسة التشريع الخاص بفرض الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية . وعلى أرباح الأسهم والسندات . وفوائد تشييل القفود . أى بالإجمال على إيرادات القيم

المشغولة . والضرائب على كسب العمل . والرجاء مفعود بأن تستطيع اللجنة إذا واجهت العمل على الوجه الذي بدأ لي منها إلى الآن أن تقوم من هذه الدراسة في وقت قريب . وأن أتمكن كذلك بدوري في القريب الباجل من مراجعة هذه المشروعات المختلفة التي أنا متابع لها في وقت البحث وذلك تمهيدا لاستصدارها . ويجلس الوزراء إذا شاء أن يعمل التنفيذ متابعا فيقدم بعض الضرائب على البعض تبعا لما يراه من ظروف الحال على أن يقرر في الوقت ذاته مبدأ المساواة في توزيع الضرائب والأعباء على كل أنواع الإيراد .

١٧ - بيد أن تنفيذ هذا النظام سيحتاج إلى مجهود ضخم وتنظيم دقيق شاق . لا من ناحية تطبيق الضرائب الجديدة ومحصليها غصب . ووضع النظم السكفيلة بتنفيذ القوانين الخاصة بها تنفيذا يلزم فيه أقصى وجوه الحكمة واللباقة . بل كذلك من ناحية رقابة ما سيكون لها من الأثر على الحياة الاقتصادية العامة في البلاد ومعالجة ماقد يتبعها الاختيار من صوب . وهو أمر لا مندوحة منه في بادئ الأمر وإلى بعض سنوات . ولا بد إذن من الشروع منذ الآن في إعداد الآداة التي ستولى هذه المهمة الدقيقة . ولهذا رأيت أن أعرض برأبي أولا على مجلس الوزراء للنظر فيه . فلذا ما تفضل المجلس بالموافقة على المبدأ عرضته أيضا على المجلس الاقتصادي لابتداء رأيه كذلك ثم استكملت إعداد مشروعات القوانين الخاصة به . كما أنني أشرع عندئذ في الحال في اتخاذ الأعباء اللازمة لكي تكون وزارة المالية على قدم الاستعداد لتنفيذ النظام الجديد بمجرد صدور تلك القوانين هذا مع العلم بأن نظرة أولى في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ تدعوني إلى أن ألفت المجلس إلى ضرورة الحصول من أبواب الإيراد السابقة الذكر على مالا يقل عن مليون جنيه في هذه السنة

وزير المالية :

تحريرا في ١٥ يناير سنة ١٩٣٨

إسماعيل صدقي

البيان الذى جاء فى مذكرة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩

فيما يتعلق بالضرائب الجديدة

كان من نتيجة التكاليف التى انقضاها الاحتلال على مائى البلاد والسياسة الإنشائية التى اختطتها الحكومة الحاضرة . والتي ترى إلى العناية المباشرة بتأمين الفلاح والعامل مع مولادة العمل مجدد على النهوض بالبلاد فى مختلف المراتق أن الميزانية أصبحت فى حاجة إلى ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيئات لتك توازن الإيرادات مع المصروفات . وذلك بالرغم من ضغط المصروفات إلى أقصى حدود الضغط بغير إضرار بالمرافق العامة . وكان لا بد جماعة عند النظر فى نقطة هذا العجز من الاتجاه إلى فرض ضرائب جديدة . على أن الاتجاه إلى فرض الضرائب الجديدة لم يكن يستدعي توازن الميزانية بحسب . بل لقد كان مما يشعر إليه أيضا تصحيح النظام المسالى فى مصروفاته على أسس جديدة صالحة تتفق وما أثبتته التجارب وأيدته البحوث العلمية فى البلاد المتحضرة . والواقع أن نظامنا المسالى الذى كنا نجرى عليه قبل إلغاء الامتيازات كان نظاما جائرا أهترأ يسوسى فى المعاملة بين أبواب الثروة المختلفة فكان البعض منها خاضعا للضرائب والبعض الآخر من مأمون منها .

وكان هذا النظام فى ذلك واضحاً إذ كان نظام الامتيازات ينزل بلياً فلم يكن لها متدوحة إذا أراد فرض أية ضريبة مباشرة جديدة من مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات والحصول على موافقتها مقدماً . وكان فى هذا من العراقيل والمصاعب ما يكاد يتمذر بتذليله . فلم يكن لدينا من الضرائب المباشرة إلا ضريبة الأطنان وضريبة المبانى . وفيما عدا ذلك لم يكن هناك ما يقضى للميزانية سوى رسوم الجمارك وطائفة من الرسوم المختلفة مما كان يحصل للميزانية فى حالة من الجهد تنحصر ما كان يبيذه أولو الأمر من الجهود فى العمل على تكوين احتياطي كبير لمقاومة الطوارئ .

ولهذا كان أول ما يجب عمله بعد إلغاء الامتيازات تصحيح هذا النظام وإعادة توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً وإخضاع جميع أبواب الثروة على اختلاف أنواعها لتصميمها البادل المطول فى الأجيال العامة فى غير ما إرداق .

وقد تبين لنا عند ما ولينا وزارة المسألة أن اللجنة التى سبق تأليفها لدراسة نظام الضرائب الجديدة لا تزال تدور مشروع قانون الدفعة . وأنها تتمم الاستقلال بعد ذلك إلى دراسة مشروع قانون البطاطا . ولكن كان يشوب هذين المشروعين كثير من السيوب لأنهما وضعاً منذ بضع سنوات

لقد كلفت نظام الإحتلالات لإزالة قائما بظهور الضرورة أثره في أجلكيهما . فكان مشروع قانون السنة يشمل رسوما متعددة ليست في الواقع سوى ضرائب مستترة . وكان مشروع البانطيطا يفرض الضريبة على أرباح المهرب والصناعات على أساس القيمة الإيجابية للأمكنة التي تشغلها المهنة أو الصناعة مع ما في هذا الأساس من الخطأ ومن القبح لبعض المؤلفين الذين تكون أعمالهم غير زاجعة مع تخفيف الضريبة من آخرين من يحنون أرباحا طائلة لا تناسب مع الضريبة التي تفرض عليهم . لهذا عمدنا إلى توجيه اللجنة وجهة جديدة أدنى إلى الإنصاف وحسن التوزيع وأكثر انعطافا على روح التشريع المالي الصحيح . وكان من أثر ذلك أن عدل مشروع ضريبة السنة فرد إلى سنواته الصحيحة واستبعد منه كل مالا يعد من رسوم السنة حقا . وطلبت اللجنة الآن في دراسة مشروع قانون شامل يفرض ضريبة متواضعة في قتها عادلة في توزيعها على أرباح رؤوس الأموال من أسهم وسندات وفوائد تشغيل نقود — وعلى الأرباح التجارية والصناعية على أساس صافي الأرباح الفعلية دون التفت إلى القيمة الإيجابية للأماكن التي تشغلها — وعلى المرتبات والأجور وأرباح المدن الحرة . وصيغة أخرى يشمل المشروع كل باب من أبواب الإيراد سواء أكان آتيا من كسب رؤوس الأموال — أو من كسب العمل . أو كان مزيج المصدر أي منهما معا .

وسيكون من أثر إقرار هذا النظام الجديد الذي يقوم من أساس علمي واجتماعي صحيح أن توزع الأعياء العامة بطريقة عادلة بين السكان إذ أنها ستناول جميع أبواب الإيراد الفردية على قدم المساواة مهما كان مصدرها وسواء أكان أصحابها من المصريين أم من الأجانب فلا تفرض الضرائب على أحدنا دون الآخر .

على أن أهم أثر لإقرار هذا النظام هو ما تكسبه للثباتية من المرونة بحيث تصبح الحكومة قادرة على الاضطلاع بما عليها من المهام في العهد الجدد سواء من ناحية تمزج وسائل الدفاع الوطني أم من ناحية رعاية المرافق التي يستازيها نمو السكان والعمل على زيادة أبواب الرزق وأسباب الرفاهية وتخفيف أعياء الطبقات الفقيرة ومساندة الرق العام .

وقد توخينا في إعداد التشريع الجديد مراعاة مقدرة المؤلين والبلاد بصفة عامة بحيث لا يهبط كاهل السكان ويحفظ لسمعة البلاد المالية المستوى الرفيع المسأور عنها مع التمسك بآتم وجوه العدل في توزيع الضرائب .

على أننا لم نستأثر بالأمر وحدنا بل شاورنا فيه علما كبيرا من أعظم رجال المال والأعمال من الأجانب والمصريين وبتى فرغت لجنة الضرائب من مهمتها — وهى توشك أن تفضل — فأننا

معرض مشروع النظام المالي الجديد على المجلس الاقتصادي . وبعد ذلك نتاح الفرصة للبرلمان
ليقول رأيه الخلم في هذا الموضوع .

وليس من الميسور الآن تقدير ما ينتظر أن يجيه الحكومة من هذه الضرائب المختلفة في السنة
المالية الجديدة لأن ذلك رهن بفتات الضرائب التي ستقرر نهائيا وبالتاريخ الذي يبدأ فيه العمل
ها إذ التوقع أن تتقضى مدة شهر قبل ذلك لما تستغرقه دراستها في البرلمان من الوقت على أنه
يمكن الاعتماد على تحصيل مبلغ مليون جنيه من هذه الضرائب في خلال تلك السنة . ونحن مع هذا
شديدا الرجاء بأن تتجاوز التحصلات الفعلية هذا الرقم بفعل المأخوذ من الاحتياطي العام بمقدار
الزيادة .

القسم الثاني

المشروعات التي أقرتها اللجنة

- (أ) مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المقتولة - وعلى الأرباح التجارية والصناعية - وعلى المرتبات والأجور وأرباح المهن الحرة .
- (ب) مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة للمنفعة .
- (ج) مشروع القانون الخاص بفرض دهم الأيجلة على التراكات .

(١)

مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المتقولة - وعلى

الأرباح التجارية والصناعية - وعلى المرتبات والأجور وأرباح المهن الحرة

- ١ - المذكرة الإيضاحية التي مرص بها المشروع على اللجنة .
- ٢ - مذكرة تكميلية بيان ما أدخلته اللجنة على المشروع من التعديلات .
- ٣ - مشروع القانون كما أقره اللجنة .

١ مذكرة

عن مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على إيرادات دعوى الأموال المقبولة —
وعلى الأرباح التجارية والصناعية — وعلى المرتبات والأجور وأرباح المهن الحرة
(هذه المذكرة وضعها رئيس لجنة الضرائب وقدم بها مشروع القانون إلى اللجنة)

١ — إن الإيرادات المختلفة التى يتناولها مشروع القانون بفرض الضريبة عليها يمكن تقسيمها
إلى ثلاثة أنواع :

(أ) إيرادات القيم المقبولة كالأسهم والسندات وغيرها وكذلك فوائد الديون والودائع
والتأمينات : أى الإيراد الناتج من رأس المال .

(ب) الأرباح التجارية والصناعية : أى الإيراد الناتج من رأس المال ومن كسب العمل معا .

(ج) المرتبات والأجور وأرباح المهن الحرة : أى الإيراد الناتج من كسب العمل .

وبهذه الوسيلة يتناول المشروع كل أبواب الإيراد تقريباً ما عدا الإيراد الناتج من
المقارنات وهى خاصة من قبل للضرائب العقارية .

١ — الضريبة على الإيراد الناتج من رأس المال

(١) إيرادات القيم المقبولة

أساس الضريبة — الإيرادات التى تسرى عليها الضريبة

٢ — الإيراد الناتج من رؤوس أموال الشركات :

(١) يفرض المشروع الضريبة أولاً على الأرباح والودائد وكل ما يعود بصفة عامة من كسب
الأسهم ومحصول التأسيس والسندات والسلف المختلفة التى تصدرها الشركات أو
المنتجات المالية والصناعية والتجارية وغيرها بصفة عامة .

(ب) ومن جهة أخرى فإنه بالنظر إلى أن الأهموم وحصى التأسيس والسلف كثيرا ما تدرج على صاحبها إلى جانب الأرباح والفوائد العادية مكاسب أخرى كما في حالة تسديد قيمتها بأعلى من قيمة الإصدار أو في حالة الأنصبة فإن التناون يفرض الضريبة كذلك على الأنصبة المذكورة وعلى الفرق بين قيمة الإصدار وقيمة التسديد .

(ج) وهناك شيء من اللبس يحيط بما يتناوله أعضاء مجالس الإدارة من النسبة على الأرباح أو من الأرباح أو من المكافآت التي تدفع لهم عن كل جلسة يحضرونها . أيتبنى أن تمتد هذه المبالغ المختلفة في حكم الإيراد الناتج من رأس المال وتخضع عليها الضريبة على هذا الاعتبار أم أنه يجب اعتبارها من إيراد العمل وإخضاعها إلى الضريبة التي تخضع على المرتبات والأجور . والحق أن المبالغ المذكورة مزدوجة الصفة فهي تمت بصلة إلى التحيين . هل أنه لا يمكن لأحد من الاختيار بين الوصفين فقد اختار المشروع الرأى الأول - وهو المأخوذ به في التشريع المال الفرنسي - وأدخل هذه المكافآت المختلفة كما أدخل المكافآت التي تعطى أحيانا إلى المساهمين عن حضور جلسات الجمعيات العمومية - وهذه لا يحيط بها نفس اللبس - ضمن المبالغ الخاضعة للضريبة المفروضة على إيراد رؤوس الأموال . هل أتى مع هذا لا أنكر أنى لازلت أشعر بشيء من التردد من هذه الناحية ولا أزال أرى أن المسألة في حاجة إلى إعادة التحيين .

(د) وهناك مسألة تحتاج إلى عناية خاصة . وهي المسألة المتعلقة بتسديد رأس المال أو استهلاكه . والعادة أن هذا التسديد أو هذا الاستهلاك لا يمحصلان إلا عند حل الشركة أو تصفيتها وعلى ذلك فلا تجري عليهما الضريبة لأن الضريبة مفروضة على إيراد رأس المال لا على رأس المال ذاته . بيد أنه إذا حصل التسديد أو الاستهلاك أثناء قيام الشركة قبل حلها أو تصفيتها فإن ذلك يكون مدعاة إلى الشك مما يترتب عليه وجوب تحصيل الضريبة عليهما .

على أن هناك من الظروف والأحوال ما يجعل الاستهلاك أمرا طبيعيا لا مغلظة في أن المقصود منه الحطب من أداء الضرائب . مثال ذلك ما يحدث من الاستهلاك في حالة بيع بعض الأملاك أو الموجودات بحيث يتم الاستهلاك من مصادر غير باب الأرباح أو من غير المال الاحتياطي . وكذلك الاستهلاك الذي تضطر إليه الشركات ذوات الائتياز التي يقضى عليها عقد امتيازها بأن تسلم منشآتها أو موجوداتها بعد مدة معينة إلى السلطة مانحة الائتياز . ولا يسع القانون بطبيعة الحال أن يقبل أن مثل هذا الاستهلاك إنما هو استهلاك مشروع تقتضيه طبيعة العمل وهو لهذا يفيقه من الضريبة .

٣ - مدى تطبيق الضريبة فيما يتعلق بالشركات :

(١) الشركات المصرية :

تفرض الضريبة أولاً على كل الفوائد والأرباح والإيرادات الناتجة من الاسم والسندات للشركات والجماعات ذات الجنسية المصرية . وليس يتوخى فرض الضريبة على هذه القيم والقراتيس المالية شيء من الصعوبة لا من ناحية تقرير الأساس الذى تحسب عليه الضريبة ولا من ناحية طريقة التحصيل . إذ تلتزم الشركات والجماعات التى تقوم بدفع الفوائد والأرباح بأن تعجز تحت يدها من المبالغ التى عليها أن تدفعها لأصحاب الأوراق قيمة الضريبة لكن تدفعها رأساً إلى الخزنة . وهذه الطريقة هى التى يعمدون عنها بطريقة " الجيز فى المنع " وهى طريقة معجلة وقليلة التكاليف ومن المصلحة الاجتهاد إليها كلما كان ذلك فى الإمكان .

(ب) للشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر :

أما فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر فإن مشروع القانون يبدعها فى حكم الشركات المصرية بمقدار ما تتولد أو تقوم به من الأعمال فى مصر . على أنه هنا يحق التساؤل " كيف السبيل إلى تعيين مقدار هذه الأعمال فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها ؟ " وما نحن لنشرح كيف تعرض المشروع لحل هذه المشكلة .

وأول ما ينبى ملاحظته هو أنه لا تقوم أية عقبة فى سبيل هذا التدبير إذا كانت كل الأعمال التى تتولها الشركة الأجنبية لا تتجاوز البلاد المصرية إلى غيرها . إذ فى هذه الحالة تكون الشركة ملزمة بأن تدفع لخزنة الدولة المصرية مجموع الضريبة عن الأرباح والفوائد التى تدفعها عن أسهمها وسنداتنا وسفقاتها على أن تعجز هذه الضريبة عما يستحق عليها دفعه لحامل الأسهم والسندات والمقرضين . وعلى ذلك فإن تعيين المقدار الذى تخضع عليه الضريبة يكون ثابتاً لا تتور بشأنه أية مشكلة .

ولكن هذه المشكلة تقوم بالفعل حين تكون أعمال الشركة غير قاصرة على مصر بل تكون قامة فى مصر وممتدة كذلك إلى بلاد أخرى . ولما كان مال الشركة الذى تستعمله فى أعمالها ومشاريعها المختلفة وعدا لا يقرراً ولا ينحصر منه قسم بكل بلد من البلاد التى يمتد إليها نشاطها ولم كانت الإيرادات الناتجة من رأس المال توزع على أصحاب الحق فيها جملة واحدة من غير رد كل جزء منها إلى مصدره وجب إجراء ما يشبه القسمة لتعيين جزء رأس المال الذى يجب احتيازه غصصاً بالأعمال التى تباشرها الشركة فى مصر . ومشروع القانون يهد إلى الشركة ذاتها فى إجراء هذا التقدير بالقرار تقدمه فى المواعيد وبالأوضاع المقررة فى القانون . ومن الطبي أن يكون لمصلحة الضرائب حق الاعتراض على هذا التقدير . وهذا الاعتراض يرفع إلى المحكمة الابتدائية (الدائرة التجارية)

فإذا امتنعت الشركة من تقديم الإقرار في الموعد الذي يحدده القانون . ففضلا عن أن هذا الامتناع يعد في ذاته جريمة تستوجب الحكم بغرامة غير بدية فإن مصلحة الضرائب يكون لها أن تتولى بنفسها إجراء التقدير وتعين حصة رأس المال التي يلزم اعتبارها مخصصة بأعمال الشركة في مصر والتي تخوض الضريبة على إيرادها . وفي هذه الحالة يتقلب الوضع ويكون للشركة بدورها حق الاعتراض على تقرير المصلحة بشرط أن ترفع النزاع في مياد يحدده القانون إلى المحكمة التجارية كذلك .

ويرى مما تقدم أن الطريقة التي قررها المشروع ليست كثيرة التعقيد . وأن المشروع يحوط مصلحة الممولين بأقصى ما يمكن من الضمانات إذ يجعل البت النهائي في مقدار المبلغ الذي يعد أساسا لتحصيل الضريبة من اختصاص هيئة قضائية وبذلك يزول كل احتمال للجور أو العسف من جانب الإدارة .

ومضى تم التقدير على الوجه المتقدم فإن مسألة التحصيل في ذاتها لا تقوم في سبيلها أية عقبات . فإذا افترضنا أن حصة رأس المال التي تعد مشغولة بما تبشره الشركة من الأعمال في مصر قدوت برجع رأس المال كله التزمت الشركة بأن تدفع الضريبة لتزاة الحكومة المصرية على ربح ما توزعه إجمالاً من الأرباح والفوائد على أن تخصصها بدورها من أرباحها . أي أن التحصيل يكون بطريقة "الجزء في المنتج" .



على أنه لا يفوتنا أن نشير هنا إلى ملاحظة على أعظم جانب من الأهمية . وذلك أن القانون حين يفرض الضريبة على إيرادات الأسهم والسندات للشركات الأجنبية في مصر أسوة بإيرادات الأسهم والسندات التي للشركات المصرية لا يعدو في عمله هذا أن يكون مقروا للبدء من غير أن يحقق أي ضرر فعلي لأصحاب الأسهم والسندات المذكورة .

وبيان ذلك أنه سيضم عند الكلام على الباب الثاني من هذا القانون وهو الباب الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أن الضريبة المذكورة مفروضة على "كل المنشآت المستثمرة في البلاد المصرية" وهذا مبدأ سليم لا غبار عليه وهو مبدأ "مكثية القانون" أي المبدأ الذي من مقتضاها ما تستلزمه السلطان الدولة على كل أراضيها وعلى ما يقع أو يباشر في أرضها من الأعمال . وهذا المبدأ لا يلقته أي استثناء في أي قانون من قوانين الدول الأخرى . وإن فكل الشركات التي تتناول أعمالها في مصر وكل المنشآت التي تستثمر في مصر خاضعة للضريبة على أرباحها . ولكن بما ينشأ أن يلاحظ أن معظم القوانين المالية في العالم تعتبر أن قيام الشركة بدفع الضريبة على أرباحها لا يعول في الوقت ذاته دون قيام حامل أسهمها وسنداتها بدفع الضريبة على الفوائد والأرباح التي توزع عليهم ومن غير أن يعد ذلك تحصيلًا للضريبة مرتين ولو أن الواقع أن الأرباح التي توزع على

المساهمين لا تدعو كونها عبارة عن أرباح الشركة ذاتها بعد خصم المصروفات وغيرها من الأرباح . لأن المفروض أن الممول ليس واحدا في الحالين . فإن الضريبة الأولى تدفعها الشركة على ما جتته من الأرباح . ولكن هذه الأرباح متى وزعت على المساهمين — بعد خصم ما جرى العرف والنظام على خصمه من مصاريف وغيرها — فإن المبالغ الموزعة على المساهمين المذكورين تدخل في ملكيتهم ويتكوّن منها إيرادهم أو بعض إيرادهم . ولما كان كل فرد من الأفراد ملزما بأن يدفع الضريبة على إيراداته جميعا على اختلاف أبوابها ومصادرها فإن القوانين لا تنفيه من الالتزام بدفع الضريبة على كسب أسهمه بحسب أن الشركة التي وزعت الأرباح سبق لها أن دفعت من جانبها الضريبة على أرباحها .

ذلك هو المبدأ المقرر بصفة عامة . بيد أننا مراعاة للحالة الاقتصادية في مصر وحرصا على المصلحة العليا للبلاد رأينا من الحكمة أن نخرج من هذا المبدأ وأن نقرر في هذا الشأن نظاما يكون أدنى إلى مصلحة المولين كما وضعنا أحكاما عدة لمصلحة الممول تخالف ما جرى عليه العمل في القوانين المسالية بالبلاد الأخرى كما سيبين من متابعة دراسة مقترحاتنا . ولذلك فإن مشروع القانون المقروض الآن يقرر في الباب الثاني منه أن الشركات المساهمة الخاضعة للضريبة على أرباحها تتخضع بمجموع هذه الضريبة بمعدل الضريبة التي يجبها الحكومة على أرباح أسهمها . ولما كانت فئة الضريبة المقترحة على الأرباح التجارية والصناعية هي ذات الفئة المقترحة فرضها على إيرادات القيم المتقولة . ولما كانت أرباح الشركات المساهمة لا تزيد إلا قليلا عن المبالغ التي توزعها بالفعل كأرباح لمساهميها . فإنه سيشأ عن ذلك أن ما تدفعه الشركة بالفعل كضريبة على أرباحها سيكون قليلا جدا يكاد يكون في حكم العدم لأنه لن يتناول إلا مقدار الأرباح التي لم توزع فعلا على المساهمين . وهذا التخفيض الذي يقرره القانون بالنسبة للضريبة التي تتهم بها الشركة سيخفف من أعبائها فيزيد بالتالي ما توزعه على مساهميها .

ولو أن الحكم القاضي بالتسوية في المعاملة بين الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وبين الشركات المصرية من جهة الالتزام بدفع الضريبة على أرباح أسهم رأس المال لم يكن له وجود في القانون — وهو ما لا يمكن التسليم به بحال — لكانت النتيجة لذلك أن تقتصر الشركة الأجنبية على دفع الضريبة على أرباح الأعمال والمشاريع التي تباشرها في مصر ولكن من غير أن يخضع لها شيء من هذه الضريبة . وبذلك يكون ما تدفعه كضريبة على أرباحها مساويا بالتام لمجموع الضرائب التي تفرضها مشروع القانون المقترح الآن . وتكون النتيجة العملية واحدة سواء بالنسبة لخزينة الدولة أو بالنسبة لخزينة الشركة . بيد أنني رغم هذا أصّر على إقرار النص المقترح : (أولا) لأن تقرير المبدأ عظم الأهمية في ذاته . (وثانيا) لأنه لن يمكن الإنشاء منذ الآن بما يمكن أن تقتضيه الظروف التشريعية والظروف الاقتصادية فيما سيأتي من السنين . وقد يكون من أثر هذه الظروف إدخال تعديل على نوات كلتا الضريبتين أو فئة إحداها أو قد يقرب عليه المدول عن الإعفاء المقترح الآن .

(ج) الأوراق المالية الموجودة في حيازة المصريين أو في حيازة الاجانب المقيمين في مصر :

كذلك يفرض القانون الضريبة على إيرادات جميع الأوراق المالية الأجنبية التي يملكها مصريون أو يملكها اجانب مقيمون في مصر . إذ الواقع أن الأموال التي تستثمر في هذه الأوراق المالية هي أموال مصرية . ولما كانت الضريبة مفروضة على نوع معين من أنواع الإيراد فمن الواجب أن يدفعها كل من يتم في الأراضي المصرية مهما يكن المصدر الذي يبيته منه الإيراد الخاضع للضريبة . ويلاحظ من جهة أخرى أنه من السهل الاقتناع بأن تناول الضريبة لهذه الفئة من الإيراد—وهو ما يتفق على أية حال ومبادئ القانون العام — سيكون جزيل الفائدة للصحة الاقتصادية العامة في مصر لأنه قد يؤدي إلى تحويل ذوى الأموال المقيمين في مصر عن استثمارها في الخارج ويعلمهم على استثمارها في مصر تفاديا من دفع الضريبة عنها في مصر وفي الخارج على السواء .

ولا ينبغي تحصيل الضريبة المقررة على هذا النوع من الأرباح والفوائد من بعض المضامى ، لأنه لما كانت طريقة " المحجز في المنبع " غير ميسور العمل بها فإنه قد يترتب على ذلك تحصيل الكثيرين من دفع الضريبة . على أنه لا ينبغي أن وسائل التهرب من دفع الضرائب عديدة وهي مما لا يمكن اجتنابه اجتنابا تاما لا سيما بالنسبة للضرائب التي يكون أساسها غير مستقر أو صغير التقدير . وكل ما على الشارع ان يني به هو أن يقرر لمقاومة أسباب التهرب عقوبات رادعة إلى حد ما أو أن يتخذ من الوسائل ما يكفل ملاقاتها على قدر الاستطاعة في غير ما صنف ولا يجوز . وقدر المشروع فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات طائفة من الأحكام والتدابير النافعة تخص منها بالذكر التزام كل بنك أو مصرف بقبض أرباحا أو فوائد لحساب أشخاص مقيمين في مصر أو بوسط غيره في قبضها بأن يصجز منها قيمة الضريبة وأن يدفعها مباشرة إلى الخزائنة العامة . وليس ثمة من شك في أن هذا النص سيكون عظيم الفعل والاکثر لأن المألوف أن الأرباح والفوائد التي تدفع بالخارج لا يقبضها أصحابها بأنفسهم لصعوبة ذلك وإنما يوسطون البنوك في قبضها . فلم يذهب صاحب الشأن بنفسه إلى الخارج ليقبض أرباحه وفوائده أو مرفضها أو يعهد في هذه المهمة إلى صديق شخصي له لأنه يتعذر عليه التخلص من دفع الضريبة . فإذا لوحظ إلى جانب هذا التدبير أن هناك أحكاما وتدابير أخرى يقررها القانون وجزاءات غير يسيرة يتعرض لها الممول المفسر في سداد الضريبة في حالة اكتشاف قصيره وهو ما يمكن صدوره في كل لحظة بمناسبة خصومة قضائية أو دعوى قسمة أو ظرف من الظروف تبين أن الأمل شديد في أن تقل احوال التخلص من دفع الضريبة إلى أدنى حد ممكن وأنها على أية حال لن تحدث على نطاق واسع .

٤ — سعر الضريبة :

يتضمن المشروع جعل سعر الضريبة ١٠٪ من الإيرادات التي تسرى عليها . ولكن يتضمن في الوقت ذاته نصا بأنه في الستين الاكثريين يقتصر في تحصيل الضريبة على ٥ ٪ . وبعد اقتضاه

هاتين الصئتين يكون للحكومة الحق في أن تزيد بمرسوم هذا السعر المنخفض بالتدريج وبمقدار مقتضيات الحاجة إلى أن يصل السعر إلى ١٠٪.

وفضلاً عن ذلك وروغبة في استقرار الحالة المالية من طريق صرف الأوساط المالية منذ الآن ما تنوى الحكومة فرضه في هذا الباب فقد قرر المشروع أن الزيادة التي يحق للحكومة إجرائها بمرسوم لن تتجاوز في كل فترة سنتين ٢٪. ولعله كان الأفضل في نظري أن يحدد السعر التالي بـ ١٢٪ بدلا من ١٠٪ لتوسيع المجال بالنسبة للمستقبل وليكون هذا المجال أكثر انقباضا على ما يحتمل أن تدمر إليه حاجتنا كما أنه يكون أدنى إلى الانصاف والمعدل في توزيع الضرائب. وهذا الرقم لا غلوفيه على ما يبدو لا سيما أن تحديد سلطة الحكومة في زيادة السعر بالتدريج بحيث لا تتجاوز الزيادة في كل مرة وفي كل سنتين ٢٪ ما يجعل الوصول إلى النهاية المطلوبة يحتاج إلى ثمان سنوات على الأقل. على أنه أكتفى بتوجيه النظر إلى هذا الاقتراح لدراسته^(١).

هذا وما قد يلتفت النظر أن المشروع قد قرر أن الزيادة في داخل الحد الذي فرضه القانون يكون إجرائها بمرسوم أي بغير حاجة للرجوع إلى السلطة التشريعية كلها فقتض الحال بإجراء هذه الزيادة وعلى أساس أن السلطة التنفيذية قد تلتقت وكالة من الشارع لإجراء الزيادة بمحض حريتها في دائرة الحدود المرسومة. وقد يبدو مثل هذا التصرف لأول وهلة كأنه اعتداء على اختصاص السلطة التشريعية إذ كان الاقتراع على الضرائب وتقريرها من أخص حقوقها. ولكن إنظار النظر في الأمر يبدد هذا الظن ويثبت أن الإجراء على هذا الوجه تدمر إليه مصلحة دستورية. وذلك أن أساس النص الذي يقرره المشروع هو أن السلطة التشريعية هي التي قررت منذ الآن سعر الضريبة المقترحة - وبجملته ١٠٪ أو ١٢٪ - وأنها ترى أن هذا السعر عادلا ومعقولا. ولكن الشارع يرى في حوصه على المصلحة الاقتصادية العامة عدم تحصيل الضريبة المذكورة بسعرها الكامل من يادئ الأمر والاقصاء على تحصيلها بسعر منخفض مع إعطاء السلطة التنفيذية وكالة يسوغ لها بموجبها زيادة السعر في مراحل متوالية حتى يبلغ الحد الذي قرره الشارع. ويلاحظ أن الإجراء على غير هذه الصورة بالاتجاه إلى السلطة التشريعية كلما دعت الحال إلى زيادة الضريبة في النطاق الذي حددته السلطة المذكورة بنفسها يتناقض مع أساس الوظيفة التشريعية. وذلك لأن الشارع لا يجوز أن يحدد من سلطانه مقدما وأن يقيد نفسه بأي قيد. وإذا وجب أن يعرض عليه الأمر كلما دعت الحال إلى الزيادة فمن الغير إذن أن يقتصر الآن على تحديد سعر الضريبة التي يرى وجوب تحصيلها في الوقت الحاضر في غير أي ارتباط أو تمهد بالنسبة للمستقبل على أن يزيد هذه الضريبة متى أراد وعلى الوجه الذي يراه. فإن تحديد الزيادة مقدما سواء فيما يتعلق بمقدارها أو فيما يتعلق بالفترة التي تتناولها لا يجوز أن تنقيد به إلا السلطة التنفيذية. أما السلطة التشريعية فلا يجوز أن يحد سلطانها المطلق قيد من أي نوع فلها في كل حين أن تخرج عن هذا القيد وأن لا تكتثر به. فإذا كانت

(١) أقرت لجنة تحديد السعر ١٠٪ مع الإقصار في بادئ الأمر على تحصيل ٥٪.

المصلحة الاقتصادية تقتضى لأجل بث روح الطمأنينة والاستقرار في الأسواق أن يكون سعر الضريبة خفيفاً إلى حد ما في بادئ الأمر وكانت تقتضى من جهة أخرى أن تكون الأوساط المالية واقفة منذ الآن على حقيقة نوايا الحكومة فيما يتعلق بالسعر الذى تنوى بلوغه في مستقبل قريب فإن الطريقة التى يقررها المشروع هي في نظري خير الطرق التى يمكن إتخاذها .

على أنه ينبغي لنا ألا ننسى أن الشارع سيرض على الأمر دائماً بمطابقة نظر الميزانية وسيكون له أن يقول كلمته القاطعة سواء أكانت الزيادة مقررة في مشروع الميزانية المعروض عليه أو كانت قد قررت في بحر السنة المالية المتفضية .

٥ - تقدير الإيرادات التى تسرى عليها الضريبة :

ليست ثمة أية صعوبة في تقدير الإيرادات التى تسرى عليها الضريبة وذلك لأن ميزانيات الشركات وقرارات مجالس إدارتها وجميعياتها العمومية فيها كل ما يلزم لإثبات هذا التقدير على أنه لا حاجة بنا إلى القول بأن هذه الوثائق جميعاً تكون خاضعة لمراقبة مصلحة الضرائب وإنه من حق المصلحة دوماً الاعتراض عليها إذا استرابت فيها . ومع أن القانون لا يقرر ذلك صراحة فإنه أمر من البهامة بمحيط لا يحتاج في شأنه إلى النص .

(ب) فوائد الديون والودائع والتأمينات

أساس الضريبة

٦ - كذلك يفرض المشروع الضريبة على فوائد الديون على اختلاف أنواعها سواء أكانت من الديون المتأخرة أو المضمومة برهن عقارى أو من الديون العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات التقديرية .

٧ - الماثنون مصريون أو أجانب مقيمون في مصر :

وتكون الضريبة دائماً واجبة الأداء متى كان الماثنون من المصريين أو من الأجانب المقيمين في مصر ولو كانت الفوائد التى تجرى عليها الضريبة ناتجة من تشغيل الأموال في الخارج . وذلك لأنه ليس مما يمكن التسليم به أن تتنازل مصر عن تحصيل الضريبة على إيرادات ناتجة من رؤوس أموال ليست في واقع الأمر سوى أموال مصرية .

٨ - فوائد الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر :

ومن جهة أخرى يفرض المشروع الضريبة على فوائد رؤوس الأموال المستثمرة في مصر ولو كان الماثنون من الأجانب غير المقيمين في مصر . وهذا الحكم يختمه الدالة . إذ أنه ليس من الممكن أن تعامل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر بطريق التسليف بالفوائد معاملة ممتازة عما تعامل

به رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى المستمرة في مصر في مشاريع ومفشات أخرى تجارية أو صناعية أو مدنية فالعدل يقضى بالتسوية في المعاملة بينها جميعا وبإخضاعها للضريبة ذاتها .

وقد ينترض على هذا بأن فرض الضريبة على فوائد رؤوس الأموال المستمرة في مصر بطريق التسليف قد يؤدي إلى إلحاق الأذى بالمصالح الاقتصادية للبلاد وذلك بحصول المنشآت المصرية على ما يلزم تمويلها من الخارج أصعب مثلا أو على الأقل زيادة أعباء المدينين . ومن المعلوم أن الحكومة رغبة منها في تخفيف أعباء المدينين قد أعدت تسريعا يقضى بتخفيض سعر الفائدة القانونية في المواد التجارية وبتخفيض الحد الأعلى للفوائد بصفة عامة . وهذا التدبير الذي ستعود منزمته على المدينين لن يؤدي في رأى المفكرين إلى تسريب رؤوس الأموال الأجنبية من مصر لأن سعر الفائدة حتى بعد تخفيضه لا يزال سعرا مغريا كل الإغراء لأصحاب الأموال ولا يزال يزيد على ما يجري عليه التعامل في معظم البلاد في الظروف الحالية الحاضرة . على أن مع هذا أرى من الواجب الإشارة إلى هذه المسألة . وإلى أن لا أضمن المشروع أى تمييزا يتناقض بالضرائب بين فوائد رؤوس الأموال الأجنبية وفوائد رؤوس الأموال المصرية . وليس لدينا الآن سوى أن نختار بين طريقتين : الطريقة الأولى أن تبقى النص على حاله على أن نرقب الحالة الاقتصادية عن كثب مدة من الزمان بعد العمل بنظام الضرائب الجديد لكي نتعرف أثر هذا النص في أسواق التسليف ولكي ندخل عليه عند الاقتضاء ما يليه الاختيار من وجوه التعديل . والطريقة الثانية أن نقرر منذ الآن معاملة فوائد رؤوس الأموال الأجنبية معاملة خاصة كأن نخفض الضريبة بالنسبة لها إلى النصف . أما أنا فلن أستطيع أن أشير إلا باحتياج الخطوة الأولى . وعلى ذلك جرت في وضع مشروع القانون . ومن رأى أن التفریق في المعاملة بين رؤوس الأموال تبعاً لمصدرها يكون وخيم العاقبة .

٩ — مريان القانون على ما يستحق من الفوائد بعد تاريخ العمل به :

من أى تاريخ يجب أن تسرى الضريبة على ما يدفع من الفوائد ؟ إن الحلول التي يمكن الأخذ بأحداها لا تتخرج من ثلاثة :

أولاً — الحل الأول أن نقرر أن كل الفوائد التي تجمع بعد تاريخ العمل بالقانون تخضع عليها الضريبة غير أى التقات إلى المدة التي تكون الفوائد قد احتسبت عنها ولا إلى تاريخ الاستحقاق . وسواء أكان تاريخ الاستحقاق لاحقاً لتاريخ العمل بالقانون أو سابقاً عليه ، وبعبارة أخرى أن مجرد دفع الفوائد بعد تاريخ العمل بالقانون يجعل الضريبة واجبة الأداء .

ثانياً — والحل الثاني أن نقرر أن الضريبة لا تكون واجبة إلا على الفوائد التي استحق أدائها بعد تاريخ العمل بالقانون ولو كانت الفوائد المذكورة خاصة بمدة سابقة .

ثالثاً - والحل الثالث أن تقرر أن الضريبة لا تكون واجبة إلا على الفوائد الخاصة بالمدة التالية لصدور القانون دون الفوائد الخاصة بأية مدة سابقة على صدره وبغير التفات إلى مصاد الاستحقاق أو إلى تاريخ السداد الفعلي .

وأول هذه الحلول أكثرها تعقيداً، وثالثها أكثرها تعقيداً للممول ولكنه يفتح الباب لمصروف من التعقيد وأساليب الضريبة . ثم إنه ليس ثمة من أسباب وجبة كافيّة لإعفاء الفوائد من الضريبة لمجرد كونها متعلقة بمدة سابقة على تاريخ دفعها مع أن هذه الفوائد لا تدخل ضمن إيراد المالك إلا من يوم استلامها بالفصل ، وقد أخذ المشروع بتأني الحلول وبذلك تكون الفوائد المستحقة في تاريخ سابق على صدور القانون مضافة من الضريبة ولو كان دفعها في تاريخ لاحق له .

١٠ - تحصيل الضريبة :

وفيما يتعلق بتحصيل الضريبة على فوائد تشغيل التعداد ليست أنتمى أنه فيما سوى الفوائد التي تتقاضاها أو تدفعها البنوك المحترمة وبيوت التسليف الكبرى وكذلك فيما سوى الفوائد المستحقة بموجب عقود رسمية يفتى أن يكون الحرب من دفع الضريبة كثير الحدوث لا سيما في الأزمنة الأولى لتطبيق القانون ، ولكن يرسى على التحقيق مع طول الزمن ومع توارى التعداد على سداد الضرائب ومع ما تحمته المخرجات وغيرها من النظم الضريبية والإدارية من الآثار أن تقل وسائل الحرب بالتدريج . كما أنه من المحقق أن يكون تطبيق قانون الدفعة عاملاً ثميناً في رقابة دفع الضريبة على الفوائد .

(ج) أبولية المبالغ والقيم التي تسقط بالتقادم إلى الخزانة العامة

١١ - وما يتعلق بالضريبة على إيرادات التيم المقولة ويلحق بها ما قرره المشروع من أن كل المبالغ والقيم التي تسقط بالتقادم تؤول إلى الحكومة ، وهذا النص لا يقتصر على الأرباح أو الفوائد التي لا يطالب أصحابها بها بل يتناول كذلك قيمة الأسهم والسندات ذاتها ، كما يتناول كل ما يكون مودعاً لدى البنوك والشركات من الأموال أو الأوراق المالية وكل مبلغ يكون سدوقاً إلى الشركات على صيول التأمين .

١٢ - ومع أن تحرير أبولية الأموال والقيم المذكورة إلى الحكومة تدينه لأول وهلة على أن فيه معنى من معنى النصب إذ يتبرع من أيدي بيوت التسليف والشركات أموالاً أصبحت ملكاً لما يحكم القانون فإن قليلاً من النظر يدعو إلى العكس إلى الاعتقاد بأن هذا الحكم أبعد ما يكون عن كل معنى من معنى النصب بل إنه في الواقع يصبح خطأ من أخطاء التشريع ويضع حداً لملك هو النصب بعبته .

والواقع ما هو الأساس القانوني للملك بالتقادم ؟ إن نظرية كسب الملكية بمعنى المدة أو برامة التمة بالتقادم نظرية حديثة العهد في التشريع . فالشرعية الإسلامية لا تقرها ولا تسلّم

بشيء أى حق أو انقضاء أى التزام بانقضاء مدة دون المطالبة به . ولهذا فإنه لما أريد تطبيق هذه النظرية فى المحاكم الشرعية لم يستطع الشارع أن ينص على سقوط الحق ولكنه منع التقاضى من سماع الدعوى بعد انقضاء مدة معينة . ومعنى هذا أن الحق قائم شرعا . ولكنه حق لا تدعى دعوى تكفل الحصول عليه .

وإذا عدنا إلى تاريخ نظرية التملك بمعنى المدة نجد أنه على الرغم من الماملات المدنية والتجارية فمما عطفنا على المصوّر الحديثة عمدت الشرائع المعاصرة رغبة منها فى تثبيت الحقوق واستقرار الملكيات إلى تقرير نظام التملك بمعنى المدة وسقوط الحقوق كذلك بمعنى المدة على اعتبار أن مثل هذا النظام عنصر سلام واستقرار وثبات لأنه من غير ذلك لا يأمن المسالك أن يتنازع غيره على ملكه مهما طال الزمان على تملكه ولا يأمن المدين أن يطالب بالدين مرة أخرى بعد الوفاء به إلا إذا حفظ لديه المخالصة المتبعة لبراءة قتمته إلى ما شاء الله من الزمان . فرأى القانون أن يفترض أنه إذا كان الدائن قد زعم الصمت زمنا طويلا من غير أن يطالب دائته أو يخصمه فإن ذلك مرجعه إلى أن المدين وقد وفى دينه حقا . وهذا الفرض يطابق الواقع فى معظم الأحيان . فسقوط الحق قائم إذن على فرض الوفاء . نعم قد يحدث أحيانا ألا يكون هذا الفرض مطابقا للحقيقة . وهنا — كما يقول فقهاء القانون — نقطة الضعف فى نظام التقادم إذ يسمح لإنسان بأن يملك ما ليس من حقه وبأن ينصب مال غيره . ومع هذا فإن الشارع لم يسمح بأقامة الدليل على عدم الوفاء وذلك وحماية منه للصلة العامة : فالدائن هنا لا يجبه إلا ضمير المدين وقتمته إذ يستطيع المدين ألا يتحسب بسقوط الدين بالتقادم .

فذلك هو الأساس القانونى للتقادم المسقط للحق . فهو قائم على افتراض الوفاء . ولكن إذا كان هذا الافتراض يطابق الواقع فى أكثر الأحيان وإذا كان من المؤكد على وجه التقريب أن المدين الذى سكت الدائن عن مطالبته بالدين طول المدة التى يحدها القانون قد وفى دينه فعلا . يمكن أن تقام الجهة نفسها بالنسبة لما لدى البنوك والبيوت المسالمة الكبرى من ديون وودائع ؟ إن هذه البيوت ذات حسابات منتظمة دقيقة ولها موازين سنوية تتضمن كل ما لها وما عليها . فلما اقتضى على إبداع أى مبلغ يوازن طويل من غير أن يطالب صاحبه به عن إهمال أو لئى سبب من الأسباب يمكن أن يستنتج من هذا السكوت أن البنك لابد وأن يكون قد رد المبلغ إلى صاحبه فى حين أن دفاتر البنك تثبت العكس . فالافتراض القانونى الذى يعد أساسا لسقوط الحق وهو احتمال الوفاء منعدم فى هذه الحالة أصلا تماما بل إن عدم الوفاء هو الثابت ثبوتا تاما لا تطرق إليه ريب . والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن هذه الملكية التى تقوّل للبنك والشركات بحكم القانون ليست سوى غدر وانغصاب لا يبررها أى اعتبار من الاعتبارات العامة . أما الدولة وهى التى تحتل المصلحة العامة لميجوع السكان وتتفق كل ما تجنيه من الأموال فى سبلهم فلها إذا منعت هذا الغصب — التى لا تسنده على الأقل منظمة الوفاء — وأعنت لنفسها هذا المسأل الذى هو فى الحقيقة مال مباح لاختفاء صاحبه أو لإهماله المطالبة به فلها لا تكون ارتكبت

وزرا لأن الأموال التي تؤول إليها على هذه الصورة ستخصص بالمصلحة العامة بدلا من تخصيصها للخدمة المصالح الفردية .

٢ - الضريبة على الإيراد الناتج من ربح المال المقبول

وكسب العمل معا : الأرباح التجارية والصناعية

١٣ - أساس الضريبة - تقدير الأرباح :

(١) عرض الموضوع :

ها قد انتقلنا إلى ميدان غير مستقر ، مهترئ الأساس ، وقد أشرنا فيما مضى فيما يتعلق بفوائد تشغيل النقود إلى احتمال التهرب من دفع الضريبة بشئ الوسائل لأن هذه الفوائد تخضع للتهريب بطبيعتها . ولكن لعل ميدان التهرب أوسع فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية منه فيما يتعلق بفوائد تشغيل النقود ، وأبواب الفس والتحايل أقرب تناولا لا سما من ناحية تقدير الأرباح التي تسرى عليها الضريبة . ثم إن عنصر التستر والإخفاء الذي يمكن أن تصطدم به الإدارة المالية فيما يتعلق بفوائد تشغيل النقود - متى كانت السلف متعقدة بين الأفراد ومن غير عقود رسمية - معتمد فيما يتعلق بالمحال التجارية والصناعية إذ لا دليل إلى إخفاؤها أو إلى سترها عن العيون . ولكن المتوقن أن أساس الضريبة ذاتها أي مقدار الأرباح الحقيقية الواجب أداء الضريبة عليها سيكون محلا لصنوف من المراوغة والإنكار والخداع . ولا يفوتنا أن نكرر هنا مرة أخرى أنه قد طال استمتاع التجار وأصحاب الصناعات بالحصانة من الضريبة فلا يسهل عليهم أداء الضريبة الآن على ما تدره التجارة أو الصناعة من الربح من غير مقاومة . ولهذا فهمة الحكومة في جباية الضريبة منهم ستكون في الأغلب مخوفة في بادئ الأمر بكثير من العناء .

أفستج هذا إذن وجوب المدول عن فرض مثل هذه الضريبة . أو تغيير الأساس الصحيح الذي يجب أن تقوم عليه والاعتماد على أساس آخر لهذا التقدير ولو كان أساسا خاطئا . وذلك لتسهيل مهمة الحكومة واجتناب لأسباب العناء في التقدير والتحصيل . لقد أشار البعض بهذا الرأي أي بتغيير الأساس . بل لقد غالى هذا البعض حتى ذهب إلى حد القول بالمدول عن فرض أية ضريبة على الأرباح التجارية إطلافا لما قد تسببه جبايتها من العناء . وفي رأيهم أنه لا يجوز فرض ضريبة كائنه ما كانت إلا إذا كانت سهلة التحصيل . ولا شك أن العمل على تسهيل تحصيل الضرائب أمر مرغوب فيه ومن الواجب على كل الحكومات عموما أن تتخذ ما تستطيع من وسائل التيسير . ولكن أصحاب الرأي الذي تشير إليه يمدون سهولة التحصيل شرطا أساسيا لفرض الضريبة في ذاتها بحيث لا يجوز في حرفهم فرضها إلا إذا كان تحققه ممكنا .

وفي رأى البعض الآخر أنه مادام تهدر الأرباح الحقيقية يحوطه شيء من الصعوبة فالأولى بنا اجتناباً لهذه الصعوبة أن تأخذ بالمظاهر الخارجية لحالة التاجر أو صاحب الصناعة وأن نجعل هذه المظاهر وحدها أساساً لفرض الضريبة مهما يكن في ذلك من عبث بالحق والإنصاف أو من مخالفة للبائى السليمة التي يقوم عليها النظام المالى الحديث . وهذا الرأى هو الذى أخذ به مشروع قانون الباطط المعروف . فإن هذا المشروع إذ يفرض على اصحاب المهن والصناعات ضريبة محسوبة على أساس القيمة الإيجارية للامكنة التي تشغلها لا يخرج عن كونه يقدر أرباح المهنة والصناعة بما يدل عليه مظهرها الخارجى وهو إيجار المكان .

وكلا الرأيين فاسد في أساسه وخيم العواقب من الناحية الاقتصادية . وليس يدفع إليهما إلا الرغبة في الحرب من المسئولية واجتناب العناء والاقترار على أدنى ما يستطيع من الجهود . وهي رغبة فإن جاز لل فرد أن يجعلها قاعدة لتصرفاته عن كسل أو من نقص في الشعور بالمسئولية فإنه مما لا يمكن التسليم به أن يكون لما مكان في سياسة الحكومات وخطوطها وهي لا تقوم إلا على المصلحة والعدل .

أما فيما يتعلق بصعوبة التحصيل أو بسهولته فما لا مشاحة فيه أنه من الواجب على الحكومة أن تهني بتيسير وسائل الجباية وتسهيلها إلى أقصى حد مستطاع . أما أن يترتب على هذا أن تتراجع الحكومة عن الأخذ بنظام تقتضيه دواعي العدل ويستلزمه وجوب حسن توزيع الأعباء العامة لائتمار إلا لمجرد الرغبة في اجتناب متاعب التحصيل وهو ممة فهذا شيء آخر . وبين الرأيين هاوية عميقة للفرق . والواجب الأول على الحكومات أن تعمل على تذليل الصعوبات ولكن ليس بما يصح لها بحال أن تخلص منها بتضحية بمبادئ العدل وحسن الإدارة .

أما فيما يتعلق بتقدير ربح أية مهنة أو صناعة على قاعدة إيجار المكان الذي تشغله فهو أبعد ما يكون عن الصواب . فقد تكون المهنة أو الصناعة رابحة وفيرة الكسب ويكون إيجار المكان الذي تشغله حيناً لاتناسب بينه وبين الأرباح . وقد تكون بالعكس ضئيلة الربح أو في حال من الانحصران تلاقى فيها أكبر المصاعب في القيام بنفقاتها ومع ذلك تشغل مكاناً كبير الأجرة . فالترام المهنة أو الصناعة القليلة الربح بدفع الضريبة على إيجارها الذاتي فيه جور عليها وقد يكون فيه القضاء عليها . والترام المهنة أو الصناعة ذات الربح الوفير بدفع ضريبة قد تكون نافية بالنسبة لهذا الربح فيه من معاني البعث ما لا يلقى . فغير جيل بالحكومة أن تأخذ الآن بمنزل هذه النظرية المتينة الخاطلة وأن تأخذ بها في وقت عدلت فيه عنها الأمم الأخرى .

(ب) حل الإشكال :

فلا مناص إذ ذل من أن يكون فرض الضريبة على أساس الأرباح الفعلية . ولكن كيف السبيل إلى تعرف هذه الأرباح مع التزام العدل وإحاطة التقدير بأقصى ما يستطيع من الضمانات المصلحة المقبول ؟

واليك الحل الذي أخذ به مشروع القانون المبرور الان :

أولا - فيما يتعلق بالشركات المساهمة لا يفرض تقدير الأرباح الحقيقية شيء من الصعوبة . فإن هذه الشركات تحسك حساباتها بصورة نظامية وتضع ميزانياتها ويكون من حق مصلحة الضرائب دائما أن تراجع بطيعة الحال صحة البيانات التي تتضمنها تلك الحسابات .

ويقضى مشروع القانون بإلزام الشركة بأن تقدم إلى المصلحة في أول كل سنة في تاريخ يبينه القانون - إقرارا يتضمن بيان أرباحها أو خسائرها في السنة السابقة . ويرفق بهذا البيان ملخص عن حساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية وبيان بالاستهلاكات . وللصلحة الحق في أن تطلب الشركة بكل الوثائق وقوائم الجرد والمستندات اللازمة للتحقق من صحة البيانات الواردة في الإقرار .

وتخضع الضريبة على أساس الأرقام الواردة في إقرار الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب . على أنه يحق للمصلحة أن تصبح هذه الأرقام وحيث تربط الضريبة على أساس هذا التصحيح . ولكن الشركة يكون لها في هذه الحالة الحق في أن ترفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية (الدائرة التجارية) .

ثانيا - وننقل الآن إلى الحالة الثانية وهي أشق الحالتين وأدعاهما إلى البساطة . والمقصود حالة من هذا الشركات المساهمة من سائر الممولين أولئك الذين قد تكون لديهم حسابات منتظمة ولكن قد تكون حساباتهم غير منتظمة أو لا حسابات بالمرّة لديهم .

والبدء هو ذاته فيما يتعلق بالممولين المذكورين أي أن الضريبة تفرض عليهم على أساس الأرباح الفعلية - فإذا قدم الممول إقرارا مؤيدا بالمستندات ووقعت مصلحة الضرائب بصحته فإن الضريبة تربط على واقع هذا الإقرار . ولكن إذا نازعت المصلحة في صحة الإقرار أو إذا امتنع الممول عن تقديم حساباته أو المستندات المؤيدة لها فليبدا عند ذلك إلى التقدير الإجمالي . وهذا التقدير تقوم به لجنة تؤلف من خمسة أعضاء بينهم على الأقل اثنان يختاران من التجار أو من رجال الصناعة⁽¹⁾ . ويوكل إلى اللجنة الداخلية تعيين طريقة تأليف اللجنة المذكورة .

وبين قرار اللجنة إلى صاحب الشأن ويكون له كما يكون لمصلحة الضرائب حق الطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية متعقبة بجهة تجارية .

(ج) أسية خاصة بإضمار المدول المحققين إلى المحكمة :

وبمناسبة الكلام عن المحاكم التجارية التي بكل إليها مشروع القانون الفصل في انظومات الخاصة بهذه الضرائب إلى أمانة أبلها . ذلك أنه من مقتضى المادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة يجوز للمحكمة أن تضم إليها عدولا محققين يكون رأيهم استشاريا . فن رأي أنه يحسن أن يكون انضمام أولئك المدول إلى المحكمة عند نظرها في تقدير الأرباح التجارية أو الصناعية إجباريا لا اختياريا .

(1) بناء على اقتراح جناب الدكتور لوف عدل النص تعديلا يجعل انضمام المحققين المذكورين إلى اللجنة اختياريا لا جلا من أن يكون إجباريا وذلك الأمر في انضمامها إلى اللجنة رأى المدول - (نظر المدونة التكميلية) -

فإن ما لدى المدول المذكورين من الخيرة والإصلاح يحصل لآراءهم - وإن كانت لا تحيد المحكة - قيمة عظيمة في هذه الشؤون لتزيد بذلك الضمانات التي تكفل حقوق المولدين ومصالحهم . كما أننى أرجو أن يبرهن هذا النظام بالنسبة للمحك الأهلية .

(د) وجوب تمثيل النيابة العمومية ومصلحة الضرائب في القضايا :

ويتضمن المشروع نصا يقضى بأنه عند ما تنتظر المحاكم في القضايا الخاصة بتقدير الأرباح التجارية والضرائب ينبغي أن تكون النيابة العمومية ممثلة في الدعوى وأن يماونها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب . ولا شك أن ما لهذه الدعاوى من الصفة العامة يبرهن هذا النص .

(هـ) تقرير كشف خاص للبراء :

وينص المشروع على وضع كشف خاص للبراء في هذه الشؤون وعلى أن يكون وضعه بالاتفاق بين وزيرى المسالية والحفانية . فإذا قررت المحكة تعيين خير في أية دعوى معروضة عليها فلا يختار الخبير إلا بمن وردت أسماءهم في الكشف المذكور . والمحكة في هذا ظاهرة . فإن تقرير الأرباح التي تفرض عليها الضرائب من الأمور الفنية الدقيقة . وهى تمس من قرب نزاهة الدولة . ولا بد لإتمامها على أكل وجه وإحاطتها بمنتهى ما تقضى به الحكمة من الضمانات من أن يوكل الأمر فيها إلى جماعة توافرت لهم شروط الخبرة والعلم والمران . ومن أن تبذل كل العناية في حسن اختيارهم . والأمل معقود في أنه لا ينقض بعض الزين حتى توكل هذه المهمة إلى موظفين عموميين . ومن الآن إلى أن يتحقق هذا الرضاء لا بد من اتخاذ كل التدابير لتكوين طائفة صالحة من الشباب المصرى المنصفين توافروا على الدراسة العالية في الشؤون الاقتصادية والمالية والعمل على إكسابها ما يقتضيه هذا العمل من الخبرة والمران تتوافر ذلك للبلاد نخبه من الحاسنين المجازين وهى لا غنى لها عن أناسهم لتوطيد أركان حياتها الاقتصادية وكفالة مستقبلها المالى .

٤٤ - تلك هى الخطة التي اختطها المشروع لتقدير الأرباح تخديرا صحيحا أو قريبا كل القرب من الصحة . وفى رأى أن النصوص التي يتضمنها المشروع سيتألف منها مجموعة من الضمانات الجدية التي تكفل تحقيق آتم وجوه المدل كما تكفل مصلحة الخزنة ومصلحة المولدين على السواء . وذلك لا يبنى أن المهمة ستكون في بادئ الأمر شاقة مرهقة . إذ لابد من مباشرة هذا التقدير الإجمالى لآلاف وآلاف من المنشآت . وستكون الدعاوى التي ترفع إلى المحاكم بالنظم من التقدير عديدة على الغالب . ولكن هذه المصاعب مما لا يحصى عنه في بادئ الأمر . وهى بما يلزم كل نظام جديد على مثل هذه الأهمية عند بدء العمل به وليس من شأن مثل هذه المصاعب - وهى شغل حقا على توكيل الأيام - أن تنهى حزمنا عن المعنى في هذه الخطة الحكيمة .

١٥ - احتيايل تنظيم الحسابات التي تسبب هذا التشريع :

وهنا يحق لى أن أبدي ملاحظة على أعظم جانب من الأهمية . ذلك أن الكثيرين من قوى الرأى الناصح كانوا يطالبون من زمن بعيد بوضع تشريع يقرر الوسائل التي يتختم معها على التجار أن يحسبوا دفاتهم بطريقة منظمة طبقا لما تقتضيه أحكام قانون التجارة . وهم يحضرون بالشكوى من أن عددا كبيرا من التجار لا سيما فى الأقاليم ومن بين المتصر الوطنى لا يحسبون حسابات على الإطلاق أو يحسبون حساباتهم بطريقة لا تتفق والأصول الحسابية . وفى اعتقادهم ان الأخذ باقتراحهم تكون له نتائج طيبة بعيدة المدى ويكون من شأنه توطيد الحالة المالية فضلا عما يمهده من سبل العيش لعدد منظم من الأشخاص .

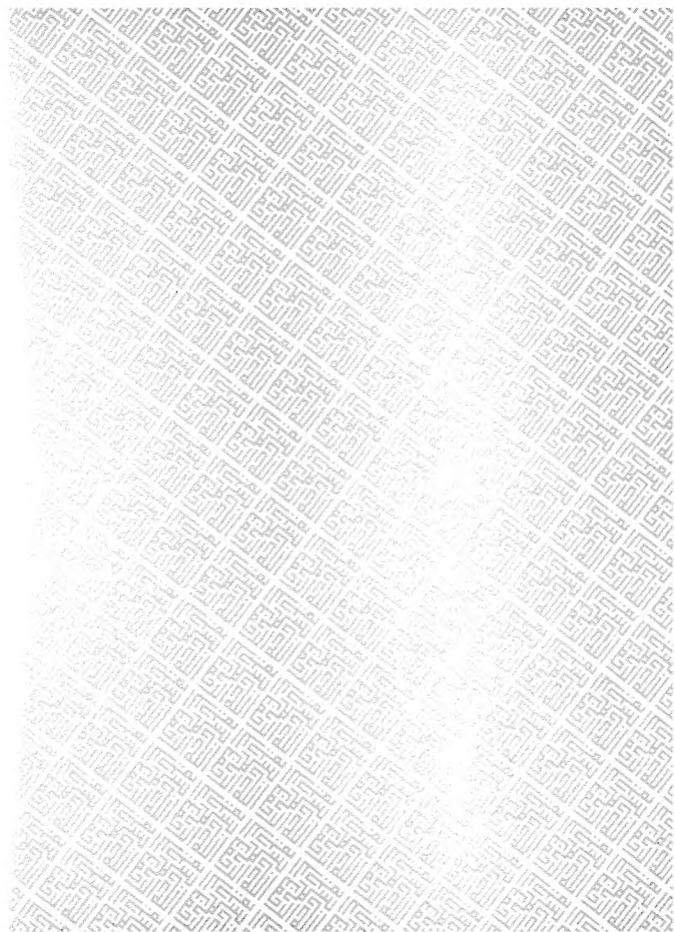
بيد أن الأمل شديد فى أن تحرير نظام الضرائب الجديد وما يتضمنه من الاعتدال فى فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على تهدير تلك الأرباح بواسطة الجبان والمهاكم سيؤدى بالتدريج الى تحقيق هذه الفكرة . فان التجار سيرون أن مصلحتهم تقضى عليهم بحسب دفاتهم بصورة نظامية دقيقة اجتنابا لما قد يتعرضون له من تقدير أرباحهم بأكثر من مقدارها الحقيقى . ولقد لوحظت هذه الظاهرة ذاتها من قبل فى فرنسا وسيحدث مثلها فى مصر لأن الأسباب الواحدة تؤدى دائما الى النتائج بينها .

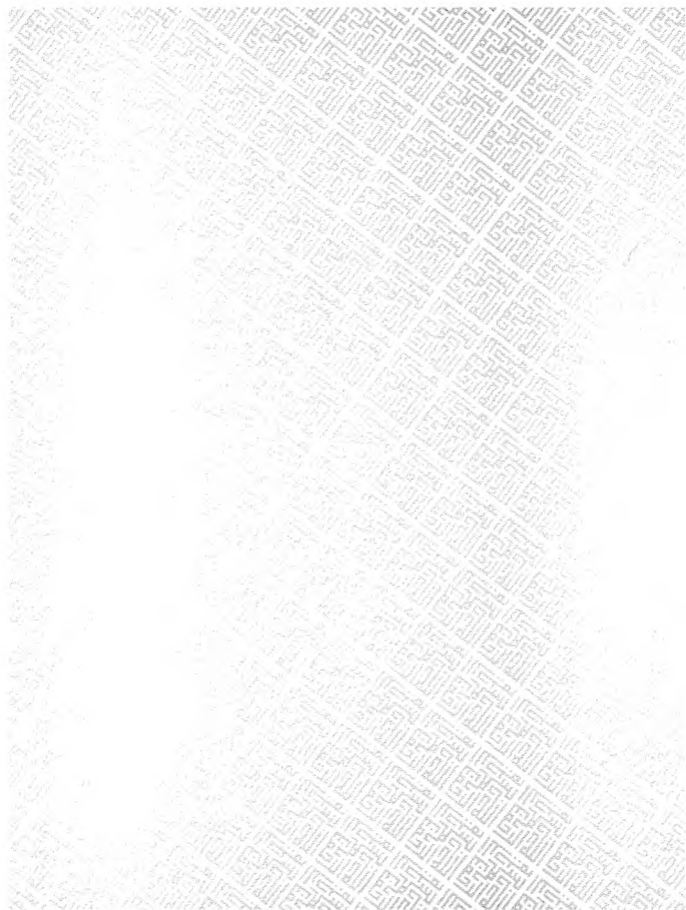
١٦ - دائرة تطبيق القانون - سريانه على كل منشأة فى مصر :

وأدع الآن هذا الموضوع الذى عاجلته قبل فترة من المواضع والذى أفضت فيه البحث لما يتصل به من الأهمية الكبرى .

أما فيما يتعلق بمدى تطبيق الضريبة فان المشروع ينص على أنها تتناول كل شركة أو منشأة مختلفة البلاد المصرية وسواء أكانت الشركة مصرية أو كانت الشركة أجنبية تباشر أعمالا فى مصر وذلك بمقدار ما تباشر من الأعمال فى مصر . فالمشروع يقوم على مبدأ " مكانية القانون " أى سلطان الدولة على أرضها .

وتلتزم الشركات المساهمة بأداء الضريبة مهما يكن نوع العمل الذى تباشره ولو كانت من الأعمال الزراعية . أما فيما يتعلق بالشركات أو المنشآت الأخرى فان الضريبة تدفع عنها اذا كان العمل تجاريا أو صناعيا ، على أن المشروع ينص على أن كل الأعمال والمنشآت بصفة عامة باستثناء الأعمال الزراعية التي يباشرها الأفراد أو تباشرها شركات التضامن - اذا كانت غير خاضعة لضريبة من ضرائب الإراد - تدفع عنها الضريبة على الأرباح التجارية . والفرض من هذا النص الشامل منع كل تحايل على عدم دفع الضرائب فضلا عن أن هذا النص يمكننا عند وضع النصوص الخاصة بفرض الضريبة على أرباح المهن الحرة التي سيأتى الكلام عنها فى الباب الثانى من أن نحدد المهن المذكورة بطريق الحصر مادام أن إغفال أية مهنة لن يترتب عليه تخلفها من أداء الضريبة بل إنه بالعكس سيجعلها خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية وسعرها أعلى من سعر الضريبة على أرباح المهن الحرة .





Bibliotheca Alexandrina



0281381